

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

طبق مقررہ مجلس الأزهري الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد عبد العظيم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد
بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الأول

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِلَهًا لَا
نَعْبُدُ إِلَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمِينَ.

تصدير الطبعة الثالثة وفهرسها

١ - التصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

« الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى » . أما بعد ، فهذه الطبعة الثالثة من كتاب « مناهل العرفان في علوم القرآن » أقدمها لقراءى الأكرمين بعد أن أعدتُ النظر فيه ، رجاء أن أدرك الكمال أو أقارب ، فزدتُ وحذفتُ ، وقدمتُ وأخرتُ ، وصححتُ واستدركتُ ، ثم هتأ الله . تباركت آلاؤه . مطبعة عاونقنى على حسن إخراجها ، فضبطته وشكلته ، ونظمت وصقلته . ولولا أزمة الورق الحادة لبس الكتاب حلة أبهى من هذه الحلة . ولكن إذا سلم لك الجوهر واللباب ، فلا عليك من القشر والإهاب . « خُذْ بِنَصْلِ السِّيفِ وَاتْرِكْ غِمْدَهُ » واعتبر فضلاً الفنى دون الحلال .

على أن الذنب في ذلك هو ذنب هذه الحرب الضروس الطاحنة ، التي طغت وبغت ، وطغمت وعمت ، حتى لم ينبج من شرها شرق ولا غرب ، ولا ضيق ولا رعب ، بل قدمت للناس بكل صراط ، وأثرت في جميع المرافق حتى أدوات الطبع (بالطبع) .

لطف الله بالبلاء والعباد ، وأخرج الإسلام من هذه المحنة قوى السناد ، رفيع العاد ، على الكلمة ، مسموع الصوت ، حتى يفي الجميع إلى محبوبته ، وبة يمشوا وإرف ظلاله وسلامه ، وأمنه وإيمانه ، وعدله ورحمته ، ويسره وسماحته ، وحتى يعلموا أن نهضة العلم جنابة على الإنسانية جائحة ، إن لم تسابرها نهضة روحية صالحة ، توفق بين مطالب الروح والجسد ،

وتواخي بين إنسان الشرق والغرب، وتواصل الثمرات الجنسية والطائفية، وتنظم من الكل جبهة متحدة على صراط الحق والخير، « حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ » .

وهل توجد هذه المزايا مجتمعة إلا في الإسلام؟ وهل يوجد الإسلام بغير القرآن؟ وهل يفهم القرآن إلا « بعلوم القرآن »؟ وهو موضوع كتابنا الآن؟ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَشِيرَةٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ * قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ * » .

محاولاتي :

ولقد حاولت في هذا التأليف أموراً خمسة :

أولها - أن تكون كتابتي من النسق الأزهرى الجديد في تفكيره وفي تعبيره ، بحيث يتيسر فهمه وهضمه للقراء من أبناء هذا الجيل ، سواء منهم المحقق الأزهرى والمثقف اللدنى ، فإن لكل زمان لغة ولساناً ، ومنطقاً وبرهاناً . « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُبَلِّغَ قَوْمِهِ لِبَيِّنَاتٍ لَهُمْ » .

على أننى في هذه المحاولة لا أدعى أننى أنشأت وابتكرت ، ولا أحدثت وابتدعت . بل قصارى أننى فهمت وأحسنت العرض إذا كنت قد وقفت . أما المادة نفسها فالتفضل فيها لعلماء هذه الأمة الذين أبْلَوْا في جمعها بلاءً حسناً ، ولم يخرجوا من الدنيا إلا بعد أن شقوا لنا الطريق ، وقرَّبوا البعيد ، وجمعوا الشقيت ، وتركوا من خلفهم ثروة علمية هائلة ، وكنوزاً ثقافية زاخرة ، لا يوجد مثلهما ولا قريبٌ منها في أية أمة من أمم الأرض إلى يوم الناس هذا ! وأعتقد أننا لو أحسنَّا القيام على هذه التركة لكان لنا شأنٌ غير هذا الشأن ، ومكانة وسلطان لا يدان بهما مكانة ولا سلطان !

ولكن ما قضي كان . ولعل المستقبل القريب يكون أسعد من هذا الحاضر الحزين
الأسوان ١ .

ثانيها — أن أعالج شبهات عصرنا الراهن علاجاً ينجي الأذى عن طريق عشاق الحق ،
وطلاب الحقيقة ، ورواد البحث ، ومريدي الإسلام .

ولقد التزمت في علاج هذه الشبهات أدب الباحث وواجب المناظر . ورأيت لمثل
هذا الاعتبار أن أرخي الستر على أسماء أصحاب هذه الشبه خصوصاً المعاصرين منهم .
وتعمدت هذه السياسة محاسبة لهم عسى أن يرعوا ، وحباً في سلام البحث وهدوءه عسى
أن يسلموا ويهدوا ، وغضباً من شأنهم إن كان لهم شأن كيلا يقلدوا ، فإننا أصبحنا في
زمان افتتن كثير من الناس فيه بالأسماء والرتب ، والأموال والنسب ، وباتوا لا يعرفون
الرجال بالحق إنما يعرفون الحق بالرجال ، فاباطل إن صدر من فلان التابه فهو عندهم حق
وزين ، والحق إن جاء به فلان الخامل فهو عندهم باطل وشين ! وهكذا اختلت الضوابط
واقلبت الموازين ١ .

ثالثها — أن أظهر عند كل مناسبة جلال التأخي بين الإسلام والعلم ، لتتكشف
تلك الدسيسة الرخيصة المفضوحة التي خيلت إلى المخدوعين أن بين الدين والعلم خصومة
قائمة ، وحرماً طاحنة ، وعداوة متأصلة ، كأن الدين رديف الجهل ، وكأن العلم حليف
للكفر ! « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا » .

رابعها — أن أجلي أسرار التشريع وحكمه كلما دعاني المقام ، ليعلم من لم يكن يعلم
أن هذا الدين هو حاجة الإنسانية ، ودواء البشرية ، وكمال الفرد ، وصلاح الجماعة ، ولتنقطع
أنفاس تلك الدعاية الضالة ، دعاية فصل الدين عن السياسة ، والثقافة الدينية عن الثقافة المدنية ،

وقوانين العدل ودساتير الحكم عن مقررات العقيدة وشعائر العبادة! وهي أخبت الدعوات وأفسحها فيما نعلم ١.

ولئن صحَّ أن يقال هذا في أديان قاصرة عن الوفاء بحاجات الإنسانية في مناحي الإصلاح البشري، فما كان يصحُّ أن يقال هذا في دين الإسلام بحال من الأحوال، لأنه دين عقيدة وعمل، وعبادة وقيادة، وعلم وخلق، وحكم وعدل، ورحمة وحق، ومصطف، وسيف، ودنيا وآخرة!

ومن كان في ريب فليسال التاريخ عن جليل الآثار التي تركها الحكم الإسلامي الصالح في أتباعه ومن انضوى تحت لوأهم من الأقليات الأجنبية، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم الطائفية.

بل ليسألوا العالم وأحداه، والدرر وتصاريفه: أي الحكيم كان أنجح في تربية الأفراد، وأنجح في إصلاحات الجماعات، وأهدى سبيلاً في الاعتدال والاستدلال؟ أحكم السماء أم حكم الأرض؟ وقانون الخالق أم قوانين الخلق؟ وتشريع العليم الحكيم المنزه عن الغرض والهوى، أم تشريع الإنسان القاصر النظر والاطلاع، المتأثر بطغيان الغرائز وجحش القوى؟ «وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ، وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ. فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاَعْلَمُ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ. وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ» أفحكم الجاهلية يفتنون؟ ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون؟

وإن لم يكفهم هذا فليسالوا المصنفين من مشاهير الغرب، كغوستاف لوبون الفرنسي وبرناردشو الانجليزي، وأمثالهما من الذين درسوا الإسلام وبحثوه، ثم حكموا له وأنصفوه، وأطروه وامتدحوه. «والفضل ما شهدت به الأعداء»!

ولنترك القلم عن الجولان في هذا الميدان، فالكلمة هنا للتصدير والتنوير، لا للمقارنة والتنظير. وحسبنا أن نردّد قول الشاعر العربي :

« مَا مَكَّنَّا فَسَكَانَ الْعَفْوُ مَنَا سَجِيَةً فَلَمَّا مَلَكَكُمْ سَالَ بِالْدمِ أَبْطَحُ »
« فحسبكم هذا التفاوتُ يَبْتَنَّا وكلُّ إِنْاءٍ بِالذِي فِيهِ يَنْضَحُ »

خامسها : أن أضع الروح من بوق هذا الكتاب في الكرام القارئين ، لاسيما حلالى الأعزاء الذين هم على وشك النزول إلى ميادين الدعوة والإرشاد، فأوقظهما أخاف أن تكون قد نامت ، وأحيى عزائم معاذ الله أن تكون قد ماتت . والروح هي كل شيء 1 هي القوة الدافعة ، وهي الحياة الرائعة ! والروح الصحيحة لا توجد إلا في القرآن بل الروح الصحيحة هي القرآن 1 « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا » 1 إن الإسلام لا يريد من النسل ولا برضى له أن يكون هيكلاً جامداً، ولا أن يكون تمثالاً هامداً ، فإن الإسلام عدوُّ الهياكل والجود ، خصم التماثيل والممود .

إنما يريد الإسلام أن يكون المسلم روحاً يبعث الروح ، وحياةً يملأ الدنيا حياة ، ورسولاً من رسل السلام والرحمة والنجاة 1 أجل . ويريد الإسلام أن يكون أهل العلم من أتباعه أصحاب همم عليّة، ونفوس أبية لا يشترن بهمد الله ثمناً قليلاً، ولا يريدون بعلمهم عرض هذا الأدنى. إنما همهم ورائة الأنبياء في إصلاح العالم؛ وتبليغ دعوة الإسلام على وجهها لطبقات الخلق ، وتنفيذ أحكام الله في الأقضية وسائر شئون الحكم . « فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » 1

وهنا في هذه الآية الحكيمية تتجلى رسالة العالم والطالب . ويلها رسالة ! ثم يلها أمانة ! نسأل الله السلامة والإعانة .

رجائي

تلك محاولاتي وأهدافي، فإذا كنت قد أصبتها فذلك الفضل من الله، « وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ». وإن كانت الثانية فإنما هي نفسي، وأستغفر الله .
ورجائي من كل ناظر بطلع على عيب أن بدلتني عليه، ويرشدني إليه . فالدين النصيحة، والمسلمون بخير ماتوا ونوا . وما ينجح سلفنا الصالح وكانوا خير أمة أخرجت للناس إلا بهذه الفضيلة . وإنه ليحلولي أن أقول هنا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « رحم الله رجلاً أهدى إلى عيوب نفسي » .

شكري

وإني لمدين ببالغ الشكر، وسامع الحمد، لأولئك السادة الأماجد الذين طوفوا عنقي بحليل معاونتهم وتشجيعهم، وجميل تقريظهم وتمديهم .
ولا أزال أحفظ بالإجلال والإكبار، ما لقيته في هذه المناصب السعيدة من بعض رجالات الدولة، وكبار العلماء ورؤساء الجماعات الإسلامية، وأصحاب المجلات والصحف اليومية، وإخواني أبناء الأقطار الشقيقة، خصوصاً الذين عملوا منهم على ترجمة هذا الكتاب ونقله في دقة وأمانة إلى بعض اللغات الشرقية .
وأعترف عن عدم نشر تقاريفهم والتقوي به بفضلهم في هذه المرة، لتجمل في طبعي، وضيق في طبع الكتاب .

عجل الله الفرج للأنام، وأعاد عهد الرخاء واليسر والسلام، وجعل العاقبة للإسلام وبلاد الإسلام « إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعُ أَمْرِهِ . قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا » .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الْحمدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا » ، والصلاة والسلام على من أرسله الله بالقرآن رحمة للعالمين وفرجًا ، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحابه ، وأتباعه ومحبيه وأمه .

أما بعد ، فهذا كتاب « مناهل العرفان في علوم القرآن » . كتبتّه تحقيقًا لرغبة طلابي المتخصصين في الدعوة والإرشاد من كلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية . مستخدمًا معارفه - بعد فتوح الله وتوفيقه - مما كتب علماء الإسلام قديمًا وحديثًا ، في القرآن الكريم وعلومه ، والتفسير ومقدماته ، وعلم تاريخ التشريع ، وعلى الكلام والأصول ، وعلوم اللغة العربية ومعالجها ، وعلى الفلسفة والاجتماع ، وعلى النفس والأخلاق ، وبعض البحوث المنشورة هنا وهناك ، في غضون الرسائل والمجلات ، من عربية صميمة ، ومرجمة منقولة .

وإلى الله تعالى أضرع ، أن يكتب لي فيه النجاح والتوفيق والقبول ، وأن يحقق به النفع المرجو والأثر المأمول . « إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ » .

مقدمة

في القرآن وعلومه ومنهجي في التأليف

القرآن الكريم : كتاب ختم الله به الكتب، وأنزله على نبي ختم به الأنبياء، بدين عام خالد ختم به الأديان .

فهو دستور الخلق لإصلاح الخلق، وقانون السماء لمداية الأرض ، أنهى إليه منزله كل تشريع ، وأودعه كل نهضة ، وناط به كل سعادة .

وهو حجة الرسول وآية الكبري : يقوم في فم الدنيا شاهداً برسالة ، ناطقاً بنبوته ، دليلاً على صدقه وأمانته .

وهو ملاذ الدين الأعلى : يستند الإسلام إليه في عقائده وعباداته ، وحكمه وأحكامه وآدابه وأخلاقه ، وقصصه ومواعظه ، وعلومه ومعارفه . !

وهو عماد لغة العرب الأسمى : تدين له اللغة في بقائها وسلامتها ، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها ، وتفوق سائر اللغات العالمية به في أساليبها ومادتها .

وهو - أولاً وآخرأ - القوة المحولة التي غيرت صورة العالم ، ونقلت حدود الممالك ، وحوّلت مجرى التاريخ ، وأنقذت الإنسانية العائرة ، فمكأنما خلقت الوجود خلقاً جديداً . !

لذلك كله ، كان القرآن الكريم موضع العناية الكبري من الرسول ﷺ وصحابته ، ومن سلف الأمة وخلقها جميعاً إلى يوم الناس هذا .

وقد اتخذت هذه العناية أشكالاً مختلفة ، فتارة ترجع إلى لفظه وأدائه ، وأخرى إلى أسلوبه وإيجازه ، وثالثة إلى كتابته ورسمه ، ورابعة إلى تفسيره وشرحه إلى غير ذلك .

ولقد أفرد العلماء كل ناحية من هذه النواحي بالبحث والتأليف ، ووضعوا من أجلها العلوم ودوتوا الكتب ، وتباروا في هذا الميدان الواسع أشواطاً بعيدة ، حتى زخرت المكتبة الإسلامية بثمرات مجيدين آثار سلفنا الصالح ، وعلمائنا الأعلام . وكانت هذه الثروة ولا تزال مفخرة نتحدث بها أُمم الأرض ، ونفُح بها أهل الليل والنحل في كل عصر ومصر .

وهكذا أصبح بين أيدينا الآن مصنفات متنوعة ، وموسوعات قيّمة ، فيما نسميه علم القراءات ، وعلم التجويد ، وعلم النسخ العثماني ، وعلم التفسير ، وعلم النسخ والنسخ ، وعلم غريب القرآن ، وعلم إعجاز القرآن ، وعلم إعراب القرآن ، وماشا كل ذلك من العلوم الدينية والعربية ، مما يعتبر بحق أروع مظهر عرفه التاريخ لحراسة كتاب هو سيد الكتب ، وبات هذا المظهر معجزة جديدة مصدّقة لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

ولقد أنجبت تلك العلوم الآلفة وليداً جديداً ، هو مزيج منها جميعاً ، وسليل لها جميعاً ، فيه مقاصدها وأغراضها وخصائصها وأسرارها ، و « الولد سرُّ أبيه » .

وقد أسمىوه (علوم القرآن) وهو موضوع دراستنا في هذا الكتاب إن شاء الله . وسأحاول فيما أكتبه أن أمزج بين حاجة الأزهريين إلى البحث والتحليل ، وبين رغبات جماهير القراء المعاصرين في تقريب الأسلوب وتعبيد السبيل ، ما وسعني الإمكان . وسأضطر بسبب ذلك إلى شيء من الإسهاب والتطويل ، ولسكنها تضحية ضئيلة بجانب تأدية رسالتنا في وجوب الاتصال الديني بالجماهير .

وسأعرض — بعون الله وتأييده — لعلاج الشبهات التي أطلق بخورها أعداء الإسلام ، وسددوا سهامها الطائشة إلى القرآن ، ولكن عند المناسبة وسنوح الفرصة .

وسأجنزى في كل مبحث ببعض أمثلة من القرآن الكريم ، دون أن أحاول ما حاوله سلف الكتّاب من استيعاب كل فرد لكل نوع ؛ فإن حبل ذلك طويل وثقيل ، على حين أن الناظر بكفّيه الإيضاح بقليل من التمثيل .
وسأجعل نقاط المنهج المقرر عناوين بارزة بين الباحث التي يقوم عليها هذا الكتاب مقتضياً في الغالب أثر تلك النقط في التسمية وفي الترتيب . « وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ » .

المبحث الأول

①

في معنى علوم القرآن

بقتضينا منهج البحث التحليلي لهذا المركب الإضافي ، أن نتحدث عن طرفيه ، وعن الإضافة بينهما ، ثم عن المواد بهذا المركب بمد نقله وتسمية هذا الفن المدون به .
(١) أما العلوم : فجمع علم ، والعلم في اللغة مصدر يرادف الفهم والمعرفة ؛ ويرادف الجزم أيضاً في رأى . ثم تداولت هذا اللفظ اصطلاحات مختلفة :
فالحكام : يريدون به صورة الشيء الحاصلة في العقل ، أو حصول الصورة في العقل ، أو تعلق النفس بالشيء ، على جهة انكشافه والتحقيق عندهم هو الإطلاع الأول .
(والتكلمون : يعرفون العلم : بأنه صفة يتجلى بها الأمر لمن قامت به) ، وهو مراد من قال منهم : « إنه صفة توجب لحملها تمييزاً لا يَحتمل النقيض » ولو كان هذا التمييز بوساطة الخواص كما هو رأى الأشعرى .

(ويطلق العلم في لسان الشرع العام : على معرفة الله تعالى وآياته ، وأفعاله في عباده وخلقه) قال الإمام الغزالي في الإحياء : « قد كان العلم يطلق على العلم بالله تعالى وآياته وأفعاله في عباده وخلقه ، فتصرفوا فيه بالتخصيص حتى اشتهر في المناظرة مع الخصوم

في المسائل الفقهية وغيرها . ولكن ماورد في فضل العلم والعلماء أكثره في المعنى الأول « اه وهو يفيد أن العلم الشرعي الخاص يطلق على أخص من هذا الذي ذكره الغزال في لسان الشرع العام ، ولكن بحسب ما يقتضيه المقام . بل لقد نص الغزالي نفسه في الإحياء أيضاً على أن الناس اختلفوا في العلم الذي هو فريضة على كل مسلم ، وقال : إنهم تفرقوا فيه إلى عشرين فرقة . ثم ذهب إلى أن المراد به علم العاملة الشامل لما يصلح الظاهر من عبادات وعادات إسلامية ، ولما يصلح الباطن من عقائد الإسلام وأخلاقه .

والساديون : يزعمون أن العلم ليس إلا خصوص اليقينيات التي تستند إلى الحس وحده . وسنناقش مذهبهم في مبحث نزول القرآن .

ولسنا بسبيل بيان تلك الاصطلاحات الآتية الذكر ، فلما علومها وكتبها وعباؤها ، إنما هو عرض عام ، يعرف منه كيف أن لفظاً واحداً - هو العلم - أنه كته الاصطلاحات المتعددة ، وتداولته الأقول المتنوعة ، فلا تقع في لبس إذا ورد عليك في صورة شبه متعارضة .

العلم في عرف التدوين العام :

والذي يعيننا كثيراً هو العلم في اصطلاح آخر ، هو اصطلاح علماء التدوين ؛ لأننا بصدد الكلام في علوم القرآن كفن مدون .

(قالوا : يطلق العلم على المسائل المنضبطة بجهة واحدة) والغالب أن تكون تلك المسائل نظرية كلية ، وقد تكون ضرورية ، وقد تكون جزئية . أقول : وقد تكون شخصية أيضاً كمسائل علم الحديث رواية ، فإنها في الواقع قضايا شخصية موضوعها ذات النبي ﷺ .

وقال السعد في « المقاصد » وعبد الحكيم على المطول : ما يفيد أن العلم المدون قد يطلق على طائفة من التصورات ، أي المفردات التي يتصورها العقل مضبوطة بجهة واحدة . وأقول : يمكن أن نستخلص من ذلك كالم أن العلم في عرف التدوين العام يقال على المعلومات المنضبطة بجهة واحدة سواء كانت وحدة الموضوع أم وحدة الغاية ؛ وسواء

أكانت تلك المعلومات تصورات كعلم البديع ، أم تصديقات . وسواء أكانت تلك التصديقات قضايا كاية - وهو الغالب - أم جزئية أم شخصية كعلم الحديث رواية . هذا كله إطلاق واحد من إطلاقات ثلاثة لعلماء التدوين . والإطلاق الثاني عندهم : (هو الإدراك أى إدراك تلك المعارف السالفة) والإطلاق الثالث : هو على ما يسمونه ملكة الاستحصاء أى التى تستحصل بها تلك المعارف . أو ملكة الاستحضار أى التى تستحضر بها المعارف بعد حصولها . وأول هذه الإطلاقات هو أولها بالقبول لأنه المتبادر من نحو قولهم : « تعلمتُ علماً من العلوم ، وموضوع العلم كذا » والتبادر كما يقولون - أمانة الحقيقة . ذلك ما أردنا بسطه في الكلام على لفظ « علوم » من قولنا : « علوم القرآن » .

(٢ - أما لفظ القرآن : فهو في اللغة مصدر مرادف للقراءة ، ومنه قوله تعالى : « إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ » ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ ، من باب إطلاق المصدر على مفعولاه . ذلك ما نختاره استناداً إلى موارد اللغة ، وقوانين الاشتقاق ، وإليه ذهب اللحياني وجماعة . أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع ، أو أنه مشتق من القرائن . أو أنه مشتق من قرئت الشيء بالشيء ، أو أنه مرتجل أى موضوع من أول الأمر علماً على الكلام المعجز المنزل ، غير مهموز ولا مجرد من أل ، فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كلفة ، ولا من بعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة . وعلى الرأى المختار فلفظ قرآن مهموز ؛ وإذا حذف همزه ، فإنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته « أل » بعد التسمية فإنما هي للمح الأصلى لا للتشريف)

(ويقال للقرآن : قرآن أيضاً ، وأصله مصدر كذلك ، ثم سمي به النظم الكريم ، تسمية للمفعول أو الفاعل بالمصدر ، باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل ، أو مفروق

بعضه عن بعض في النزول ، أوفى السور والآيات . قال تعالى : « تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ
الْقُرْآنَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا » ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء
العظيم الكريم . بل جعلهما بعض المفسرين مرجع جميع أسمائه ، كما ترجع صفات الله على
كثرتها إلى معنى الجلال والجلال . وبلى هذين الاسمين في الشهرة : هذه الأسماء الثلاثة :
الكتاب ، والذكر ، والتزويل . وقد تجاوز صاحب البرهان حدود التسمية ، فبلغ بمدتها
خسة وخمين ، وأسرف غيره في ذلك حتى بلغ بها نيفاً ونسعين ، كما ذكره صاحب
التبيان . واعتمد هذا وذاك على إطلاقات وردت في كثير من الآيات والسور ، وقامتا
أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم ، وما ورد على أنه وصف ، ويتضح
ذلك لك على سبيل التمثيل ، في عددهما من الأسماء ، لفظ « قرآن » ولفظ « كريم » أخذاً
من قوله تعالى « إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » كما عدنا من الأسماء لفظ « ذكر » ولفظ « مبارك »
اعتماداً على قوله تعالى : « وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ » على حين أن لفظ قرآن وذكر
في الآيتين مقبول كونهما اسمين . أما لفظ كريم ومبارك ؛ فلاشك أنهما وصفان كما ترى .
والخطب في ذلك سهل يسير ، بيد أنه مسهب طويل ، حتى لقد أفرد به بعضهم بالتأليف .
وفيما ذكرناه كفاية « وَكَلَى اللَّهُ قُصْدُ السَّبِيلِ » .

القرآن في الاصطلاح

معلوم أن القرآن كلام الله ، وأن كلام الله غير كلام البشر ، ما في ذلك ريب .
ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام ، قد يراد به المعنى المصدرى ، أى التكلم ، وقد يراد
به المعنى الحاصل بالمصدر ، أى المتكلم به . وكل من هذين المعنيين : لفظى ونفسى .
فالكلام البشرى اللفظى بالمعنى المصدرى : هو تحريك الإنسان لسانه وما يساعده في
إخراج الحروف من الخارج . والكلام اللفظى بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات

المنطوقة ، التي هي كيفية في الصوت الحسى ، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح .
أما الكلام النفسى بالمعنى المصدري ، فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة ،
لكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح ؛ فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها في الذهن بحيث إذا
تلفظ بها بصوت حسى كانت طبق كلماته اللفظية . والكلام النفسى بالمعنى الحاصل
بالمصدر : هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً متطابقاً عليه
بالترتب الخارجى .

ومن الكلام البشرى النفسى ينوعيه قوله تعالى : « فَأَسْرَهَا بِوَسْفٍ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ
يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ : أَنَسِمُ شَرًّا مَكَانًا » . ومنه الحديث الشريف الذى رواه الطبرانى
عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل فقال : « إني لأحدث نفسي
بالشيء لو تكلمت به لأحببت أجرى » فقال عليه السلام : « لا يلقي ذلك الكلام
إلا مؤمن » فانت ترى أن النبي ﷺ سمى ذلك الشيء الذى تحدث به النفس كلاماً ،
مع أنه كلمات ذهنية لم ينطق بها الرجل مخافة أن يحبط بها أجره . وهذا الإطلاق من
الرسول يحمل على الحقيقة لأنها الأصل ولا صارف عنها .

كذلكم القرآن كلام الله - والله المثل الأعلى - قد يطلق ويراد به الكلام النفسى ،
وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظى . والذين يطلقونه إطلاق الكلام النفسى هم المتكلمون
خسب ، لأنهم المتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية ، والمقررون لحقيقة
أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى . أما الذين يطلقونه إطلاق الكلام
اللفظى ، فالأصوليون والفقهاء وعلماء العربية ، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً ،
بإطلاق ثالث عندهم كما يقين لك بعد . وإنما عني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن
على الكلام اللفظى ، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون إلا بالألفاظ .
وكذلك علماء العربية بمنهم أمر الإعجاز ، فلا جرم كانت وجهتهم الألفاظ .

والمشكلمون يُعْتَوْنَ أَيْضًا بتقرير وجوب الإيمان بكتب الله المنزلة ومنها القرآن ،
وبإثبات نبوة الرسول ﷺ بمعجزة القرآن . وبدهى أن ذلك كله منامه الألفاظ ، فلا
بدع أن ساهموا في هذا الإطلاق الثالث .

القرآن عند المتكلمين

ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسى يلاحظون أمرين :

(أحدهما : أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عدها من الكلام الإلهى .

ثانيهما : أنه كلام الله ، وكلام الله قديم غير مخلوق ، فيجب تنزهه عن الحوادث
وأعراض الحوادث)

وقد علمت أن الكلام النفسى البشرى يطلق بإطلاقين أحدهما : على المعنى المصدري
وثانيهما على المعنى الحاصل بالمصدر . فكذلك كلام الله النفسى . يطلق بإطلاقين أحدهما :
على نظير المعنى المصدري للبشر . وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر . وإنما
قلنا (على نظير) لما هو مقرر من وجوب تنزه الكلام الإلهى النفسى عن الخلق وأشياء
الخلق . فعرفوه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدري البشرى . وقالوا : « إنه الصفة
القديمة المتعلقة بالكلمات الحكيمية . من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية . وهى مرتبة
غير متعاقبة . كالصورة تنطبع في المرآة مرتبة غير متعاقبة . وقالوا فى تعريفهم هذا :
إنها حكيمية لأنها ليست ألفاظاً حقيقية مصورة بصورة الحروف والأصوات . وقالوا :
إنها أزلية ، لثبتوا لها معنى القدم . وقالوا : إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية
والروحية لينفوا عنها أنها مخلوقة . وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة ، لأن التعاقب يستلزم
الزمان ، والزمان حادث . وأثبتوا لها الترتيب ، ضرورة أن القرآن حقيقة مرتبة بل بمنازلة
بكمال ترتيبها وانسجامها .

إذا عرفت هذا الإطلاق الأول عند المتكلمين ، سهل عليك أن تعرف إطلاقهم الثاني للقرآن الكريم (وهو أنه تلك الكلمات الحكيمية الأزلية المترتبة في غير تعاقب الحروف المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية . وهو تعريف للقرآن كلام الله بما يشبه المعنى الحاصل بالمصدر لكلام البشر النفسى . ذاك إطلاقان يختص بهما المتكلمون كما رأيت .

وهناك إطلاق ثالث للقرآن يقول به المتكلمون أيضاً لكن يشاركون فيه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية . ذلك أنه هو :
 ﴿اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس﴾ المتنازلاً بمخصائصه التى سنذكرها بعد قليل .

فهو مظاهر وصور لتلك الكلمات الحكيمية الأزلية ، التى أشرنا إليها آنفاً . ويطلق القرآن إطلاقاً رابعاً على النقوش المرقومة بين دفتى الصحف ، باعتبار أن النقوش دالة على الصفة القديمة ، والكلمات النيبية ، واللفظ المنزل . وهذا إطلاق شرعى عام . ولنضرب لك مثلاً يوضح ذلك المقام الذى ضلّت فيه الأفهام ، وزلّت فيه الأقدام .

رجل شاعر ، كشرف الدين البوصيرى - رحمه الله - لا ريب أنه كان يحمل فى نفسه قوة شاعرة ، يستطيع أن يصوغ بها ما شاء من أغرر القصائد ، وعندما اتجهت شاعريته فعلاً ، أن يمتدح أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه عليه بقصيدته المعروفة بالهمزية ، لا شك أنه عاجل النظم فى نفسه ، واستحضر المعانى والألفاظ والأوزان ، حتى تمثّل له ذلك القصيدة فى نفسه وتأثرت نفسه به ، على وجه إذا تكلم به بصوت حسى كان عين نظمه للفق الموزون . ثم لاشك أنه نطق بقصيده بعد ، ثم كتبه بعد أن أنشده . فهذا الاسم الشهير بالهمزية فى مدح خير البرية ، يمكن أن نقرب

به الإطلاقات الأربعة التي أطلقنا بها القرآن الكريم : يصح أن نطلق الهمزية على القوة الشاعرة لذلك الرجل باعتبار اتجاهها إلى هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يأخذ صورة اللفظ والنقش . ويصح أن نطلقها على هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يظهر بمظهر الألفاظ والنقوش كذلك . ويصح أن نطلقها على هذا النظم بعد أن تمثل أصواتاً ملفوظة وحروفاً موزونة . ويصح أن نطلقها على هذا النظم متمثلاً في صورته المرسومة ، ونقوشه المكتوبة .

القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية

أظنني قد أطلت عليك ولكن المقام دقيق وخطير ، فلا تضق ذرعاً بهذا التطويل والتمثيل ، ثم استمع لما وعدتك بإياه من بيان (معنى القرآن على أنه اللفظ المنزل على النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس)

هذا الإطلاق كما علمت — ينسب إلى علماء الأصول والفقه واللغة العربية . ويوافقهم عليه المشككون أيضاً . غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل النح اختلافوا في تعريفه : فمنهم من أطل في التعريف وأطنب ، بذكر جميع خصائص القرآن الممتازة . ومنهم من اختصر فيه وأوجز . ومنهم من اقتصد وتوسط . فالذين أطنبوا عرفوه (بأنه الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ ، المكتوب في المصاحف ، النقول بالتواتر ، المتعبد بقلاوته) وأنت ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز ، والتزويل على النبي ﷺ ، والمكتابة في المصاحف ، والنقل بالتواتر ، والتعبد بالتلاوة . وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم . وإن كان قد امتاز بكثير سواها . ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً ، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان ، فيناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان . لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه ويمسحوا .

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف : منهم من اقتصر على ذكر وصف

واحد هو الإيجاز . وجهة نظرم في هذا الاختصار أن الإيجاز هو الوصف الذاتي للقرآن .
 وأنه الآية الكبرى على صدق النبي ﷺ ، والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله .
 ومنهم من اقتصر على وصفين : هما الإنزال و الإيجاز ، وحجتهم أن ما عدا هذين
 الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن . بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون
 سواهما على عهد النبوة .

ومنهم من اقتصر على وصفي النقل في المصاحف و التواتر ، لأنها يكتفيان في تحصيل
 الغرض ، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ماعداه .

والذين توسعوا : منهم من عرض لـ الإنزال الأنفاظ ، و الكتابة في المصاحف و النقل
بالتواتر لحسب ، موجّهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة ،
 وأن ما ذكره من الأوصاف هو من القوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها ، بخلاف
 الإيجاز فإنه غير بين بالنسبة لهم ، وليس وصفاً لازماً لما كان أقل من سورة من القرآن .
 ومن أولئك الذين توسعوا من عرض لـ الإنزال و النقل و التواتر و التعبد بالتلاوة فقط ،
 مستنداً إلى أن ذلك هو الذي يناسب غرض الأصوليين . وعرفوه بأنه : (اللفظ المنزل على
النبي ﷺ ، المنقول عنه بالتواتر ، التعبد بتلاوته) فاللفظ جنس في التعريف ، يشمل المفرد
 والمركب . ولا شك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات ،
 كالعام والخاص والمطلق والقيّد . وخرج بالمنزل على النبي ﷺ ما لم ينزل أصلاً مثل
 كلامنا ، ومثل الحديث النبوي ، وما نزل على غير النبي ﷺ كالتوراة والإنجيل . وخرج
 بالمنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير المتواترة ، سواء
 أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود « متتابعات » عقيب قوله تعالى « فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ
 فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » أم كانت آحادية كقراءة ابن مسعود أيضاً لفظ « مُتَتَابِعَاتٍ » عقيب
 قوله سبحانه « وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » فإن شيئاً

من ذلك لا يسمى قرآنًا ، ولا يأخذ حكمه . وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم « المتعبد بتلاوته » .



هل القرآن علمٌ شخص ؟

أصلنا أن القرآن يطلق على الصفة القديمة ، ويطلق على الكلمات الحكمية الأزلية ، وهذان الإطلاقان لا تعدد فيهما ألبتة ، لا حقيقة ولا اعتباراً . بل هما منزهان عنه ، لأن التعدد من أمارات الحدوث . كيف وهما قديمان ؟

وإذا قلنا القرآن علم شخص بهذين الإطلاقين لا محالة . أما إذا أريد بالقرآن « اللفظ المنزل » فهذا يكون الخلاف . فالرأي السائد أنه علم شخص ، مدلوله تلك الآيات للنزلة المتأخرة بخصائصها العليا من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وهذه الألفاظ المعينة لا يقدح في تشخصها اختلاف التلفظين ولا تعدد القارئ ، كما لا يقدح في تشخص محمود مثلاً أن يكون في مكة أو في المدينة ، ولا أن يتقلب في أطوار مختلفة من طفولة إلى شيخوخة ، ومن صحة إلى مرض ، ومن حياة إلى موت ، ونحو ذلك . وبعضهم يجعله علم جنس ، نظراً إلى تعدد هذه الألفاظ المنزلة بتعدد قارئها وكتابتها . وهذا مردود من وجهين :

أحدهما : أن علم الجنس ضرورة نحوية اقتضتها أحكام لفظية ، كاستناع إضافته ، ودخول أل عليه . ولا ضرورة هنا لفظية .

ثانيهما : أن علم الجنس نكرة في المعنى . وأفراده منتشرة متعددة حقيقة لا اعتباراً . والتعدد الملحوظ هنا اعتباري لا حقيقي . لا قطع بأن ما يقرؤه أو يكتبه كل منا فهو القرآن عينه لا فرد من أفراده .

هل يُصاغ للأعلام تعاريف

بقي علينا أن نسأل : إذا كان القرآن علماً فكيف صاغ أن يُصاغ له تعريف

بل تعاريف على نحو ما سبق ؟ مع أن التعاريف لا تكون إلا للكليات ، والقلم جزئى مركب من الماهية ومشتخصاتها . والمشتخصات لا يمكن معرفتها إلا بالاطلاع عليها بالحواس كالإشارة مثلا ، أو بالتعبير عنها باسم علم ؟
ولنا على ذلك أجوبة ثلاثة :

أولها : أنا نمنع أن التعاريف لا تكون إلا للكليات . لم لا يجوز أن تعرف الجزئيات بأمور كلية لا يتحقق مجموعها في الخارج إلا في هذا الشخص بخصوصه . وهذا الجواب قريب مما ذكره صاحب التلويح ؛ إذ قال : « الحق أن الشخص يمكن أن يُحدَّ بما يفيد امتيازَه عن جميع ما عداه بحسب الوجود ، لا بما يفيد تميّنه وتخصُّصه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين بحسب العقل . فإن ذلك إنما يحصل بالإشارة لا غير » . ١ .

ثانيها : أنا نعلم أن التعاريف لا تكون إلا للكليات . لكن ماذا كروه ليس بتعريف حقيقى إنما هو ضابط عميّر ، وليس بمعرف .

ثالثها : أن هذا تعريف على رأى الأصوليين الذين لا يشترطون في التعاريف أجناساً ولا فصولاً . بل الحد عندهم هو الجامع للمانع مطلقاً . وعليه فيصح أن يحد الشخص عند الأصوليين دون المناطقة .

إطلاق القرآن على الكل وعلى أبعاضه

لا شك أن القرآن يطلق على الكل وعلى أبعاضه . فيقال لمن قرأ اللفظ المنزل كله : إنه قرأ قرآنًا . وكذلك يقال لمن قرأ ولو آية منه : إنه قرأ قرآنًا . لكنهم اختلفوا : فقيل : إن لفظ قرآن حقيقة في كل منهما ، وإذا بكون مشتركاً لفظياً . وقيل : هو موضوع للقدر المشترك بينهما ، وإذا بكون مشتركاً معنوياً ، ويكون مدلوله حينئذ كلياً .

وقد يقال : إن إطلاقه على الكل حقيقة وعلى البعض مجاز . والتحقيق أنه مشترك لفظي ، بدليل التبادر عند إطلاق اللفظ على الكل وعلى البعض كليهما ، والتبادر أمانة الحقيقة . والقول بعلمية الشخص فيه كما حققنا آنفا يمنع أنه مشترك معنوي ، فتمين أن يكون مشتركاً لفظياً . وهو ما يفهم من كلام الفقهاء إذ قالوا مثلاً : (يحرم قراءة القرآن على الجنب) فإنهم يقصدون حرمة قراءته كله أو بعضه على السواء .

٣ — معنى علوم القرآن بالمعنى الإضافي

الآن وقد انتهينا من الكلام على التضييق في لفظ « علوم القرآن » ننقل بك إلى أن الإضافة بينهما تشير إلى طوائف المعارف المتصلة بالقرآن سواء أكانت تصورات أم تصديقات ، على ما عرفت وجه اختياره في مدلول لفظ العلم في عرف التدوين العام . وإنما جمعت هذه العلوم ولم تفرد لأنه لم يقصد إلى علم واحد يتصل بالقرآن . إنما أريد شمول كل علم يخدم القرآن أو يستند إليه . ويتعظم ذلك علم التفسير ، وعلم القراءات ، وعلم الرسم العثماني ، وعلم إعجاز القرآن ، وعلم أسباب النزول ، وعلم النسخ والنسوخ ، وعلم إعراب القرآن ، وعلم غريب القرآن ، وعلوم الدين واللغة إلى غير ذلك . وتلك أشتات من العلوم توسع السيوطي فيها حتى اعتبر منها علم الهيئة والهندسة والطب ونحوها . ثم نقل عن أبي بكر بن العربي في قانونه التأويل أنه قال : « علوم القرآن ٧٧٤٥٠ خمسون وأربعمائة وسبعة آلاف وسبعون ألف علم ، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة . إذ أن لكل كلمة ظهراً وبطناً ، وحداً ومطلقاً . هذا في المفردات تحسب . أما إذا اعتبرت التراكيب وما بينها من روابط كان ما لا يحصى ، مما لا يعد إلا الله تعالى » ١ .

وأجب أن تعرف أن هذا الكلام من السيوطي وابن العربي ، محمول على ضرب

كبير من التأويل والتوسع ، بأن يراد من العلوم كل ما يدل عليه القرآن من المعارف ، سواء أكانت علوماً مدونة أم غير مدونة ، وسواء أكانت تلك الدلالة تصريحية أم تلميعية ، عن قرب أم عن بعد . فأما أن تُراد العلوم المدونة صراحة فدون ذلك خرط القِتَاد وصمود السِباء .

القرآن كتاب هداية وإعجاز

ونتحقق القول في هذا الموضوع : أن القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز ، من أجل هذين المصطلحين نزل ، وفيهما تحدث ، وعليهما دل . فكل علم يتصل بالقرآن من ناحية قرآنيته ، أو يتصل به من ناحية هدايته أو إعجازه ، فذلك من علوم القرآن . وهذا ظاهر في العلوم الدينية والعربية .

أما العلوم الكونية ، وأما المعارف والصنائع ، وما جد أو يحد في العالم من فنون ومعارف كعلم الهندسة والحساب ، وعلم الهيئة والفلك ، وعلم الاقتصاد والاجتماع ، وعلم الطبيعة والكيمياء ، وعلم الحيوان والنبات ، فإن شيئاً من ذلك لا يحمل عبء من علوم القرآن ؛ لأن القرآن لم ينزل ليدل على نظرية من نظريات الهندسة مثلاً ، ولا ليقرر قانوناً من قوانينها . وكذلك علم الهندسة لم يوضع ليخدم القرآن في شرح آياته ، أو بيان أسرارها . وهكذا القول في سائر العلوم الكونية والصنائع العالمية . وإن كان القرآن قد دعا المسلمين إلى تعلمها وحذفها والتمهيز فيها خصوصاً عند الحاجة إليها . وإنما قلنا : إنه لا يحمل اعتبار علوم الكون وصنائعها من علوم القرآن مع أن القرآن يدعو إلى تعلمها ؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين الشيء يحد القرآن على تعلمه في هوماته أو خصوصاته ، وبين العلم يدل القرآن على مسائله أو يرشد إلى أحكامه ، أو يكون ذلك العلم خادماً للقرآن بمسائله أو أحكامه أو مفرداته . فالأول ظاهر أنه لا يعتبر من علوم القرآن بخلاف الثاني . وهو ما نريد أن نرشدك إليه ، وأن نحرص أنت بدورك عليه .

القرآن يحضُّ على الانتفاع بالكون

أجل: إن القرآن حضُّ على معرفة علوم الكون وصنائع العالم، وحثُّ على الانتفاع بكل ما يقع تحت نظرنا في الوجود. قال سبحانه وتعالى «قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» وقال جلَّتْ حكمته «وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ». فلا يليق بالمسلمين وهم المخاطبون بهذا أن يفرِّقوا من وجه هذه المنافع العامة، ولا أن يزهدوا في علوم الكون، ولا أن يحرموا أنفسهم فوائد التمتع بثمرات هذه القوى العظيمة التي أودعها الله خلقه، في خزائن سمواته وأرضه. ولهذا نصَّ علماؤنا على أن نعلم تلك العلوم الكونية، وندقق هذه الصناعات الفنية، فرض من فروض الكفايات، ماداموا في حاجة إليها لمصلحة الفرد أو المجموع. وذلك لأن البقاء في هذه الحياة الأصلح، والحياة في هذا الوجود للسلام المسلح، والأسلحة في كل عصر عامة وفي هذا العصر خاصة إنما تقوم على التمهُّد في العلوم وعلى السبق في حلبة الصناعات والفنون. والويل فينا للضعيف، والحظ كل الحظ للقوي، والله تعالى يقول: «وَأَعِذُوا لِمَ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ»، والنبي ﷺ يقول فيما رواه مسلم عن أبي هريرة: «المؤمنُ القويُّ خيرٌ من المؤمنِ الضعيفِ، وفي كل خيرٍ. احرصنَّ على ما ينفعك، واستعين بالله ولا تعجزنَّ. وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا. وليكن قل: قدر الله، وما شاء فعل. فإنَّ لو تفتتح عمل الشيطان».

إعجاز علمي للقرآن

وأحبُّ ألا أنهي من هذا الموضوع حتى أنبهك إلى شيء آخر جدير بالنظر والتقدير: وهو أن القرآن الكريم في طريقة عرضه للهداية والإعجاز على الخلق قد حاكم الناس إلى عقولهم، وفتح عيونهم إلى الكون وما في الكون من سماء وأرض،

حور وبحر ، وحيوان ونبات ، وخصائص وظواهر ؛ ونواميس وسفن . وكان القرآن في طريقة عرضه هذه موفقاً كل التوفيق ، بل كان معجزاً أبهر الإعجاز ؛ لأن حديثه عن تلك الكونيات كان حديث العليم بأسرارها ، الخبير بدقائقها ، المحيط بعلومها ومعارفها ، على حين أن هذا الذي جاء بالقرآن رَجُلٌ أُمِّيٌّ ، نشأ في أمة أمية جاهلة ، لا صلة لها بتلك العلوم وتدوينها ، ولا إلام لها بكتبتها ومباحثها . بل إن بعض تلك العلوم لم ينشأ إلا بعد عهد النبوة ومهبط الوحي بقرون وأجيال . فأنى يكون لرجل أمي كمحمد ذلك السجل الجامع لتلك المعارف كلها إن لم يكن تلقاه من لدن حكيم عليم ؟ قال سبحانه مقررأ هذا الإعجاز العلمي : « وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْآ لَا رَتَابَ الْمُبْتَطِلُونَ . بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَحْجِذُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ » ولعل من الحكمة أن أنسوق لك نموذجين من القرآن على سبيل التمثيل ؛ أولهما في سورة النور إذ يقول الله تعالى : « أَلَمْ نَرِ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا مُمٌّ بَؤُلْفَ بَيْنَهُ مُمٌّ يَحْمَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَمَّنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ » قل لي - بربك - ألا يملكك العجب حين تقرأ هذا النص الكريم الذي يتفق وأحدث النظريات العلمية في الظواهر الطبيعية : من سحب ، ومطر ، وبرد ، و برق ؟ ١٩ .

النموذج الثاني : يقول الله تعالى في سورة القيامة مبيناً ومقررأ كمال اقتداره على إعادة الإنسان وبعثه بعد موته : « أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ » . أرجو أن تقف قليلا عند تخصيصه « البنان » بالقسوة في هذا المقام . ثم نستمع بعد ذلك إلى هذا العلم الوليد (علم تحقيق الشخصية) في عصرنا الأخير ، وهو يقرر أن أدق شيء وأبدع في بناء جسم الإنسان ، هو نسوية البنان ، حتى إنه لا يمكن أن نجد بنانا لأحد يشبه بنان آخر بحال من الأحوال . وقد انتهوا من هذا القرار إلى أن حكموا البنان في كثير من القضايا والحوادث

« فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ! ولا أريد أن أطيل عليك في هذا ؛ فمميزات القرآن العلمية لها ميدان آخر . إنما هي نظرة خاطفة نوضح بها المراد بعلوم القرآن ، ونوجه بها كلام السيوطي في الإتيان ، ونعتذر فيها عن ابن العربي في التأويل . والله وحده هو المحيط بأسرار كتابه . ولا يزال الكون وما يحدث في الكون من علوم وفنون وشؤون : لا يزال كل أولئك يشرح القرآن ويفسره ، ويميط الغمام عن نواح كثيرة من أسرارهِ وإعجازهِ ، مصداقاً لقوله جلّ ذكره « سَتَرْنَاهُمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ » . « وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » .

٤ - معنى علوم القرآن كفن مدون ، وموضوعه ، وقائده

أما بعد ، فقد تبين لك فيما سبق ، أن لفظ علوم القرآن يراد بمعناه الإضافي ما يشمل العلوم الدينية والعربية ، ونفيك هنا أن هذا اللفظ نقل من ذلك المعنى الإضافي ، ثم جُمع علماً على الفن المدون ، وأصبح مدلوله بعد النقل وهو علم ، غير مدلوله قبل النقل وهو مركب إضافي ، ضرورة أن هذا الفن ليس هو مجموعة العلوم الدينية والعربية ، بل هو غيرها ، وإن كان مستمداً منها ، وماخوذاً عنها ، ويمكن أن نُمَرِّقهُ : بأنه مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله ، وترتيبه، وجمعه ، وكتابته وقرآته وتفسيره ، وإعجازهِ ، وناسخه ومنسوخه ، ودفع الشبه عنه ، ونحو ذلك .

وموضوعه القرآن الكريم من أية ناحية من النواحي المذكورة في التعريف . بخلاف علوم القرآن بالمعنى الإضافي ، فإن موضوعه هو مجموع موضوعات تلك العلوم المنضوية تحت لوائهِ . وموضوع كل واحد منها هو القرآن الكريم من ناحية واحدة من تلك النواحي . فلم القراءات مثلاً موضوعه القرآن الكريم من ناحية لفظه وأدائه ، وعلم التفسير موضوعه القرآن الكريم من ناحية شرحه ومعناه ، وهلمَّ جَرَأ .

وقائده هذا العلم : ترجع إلى الثقافة العالية العامة في القرآن الكريم ، وإلى التسليح بالمعارف القيّمة فيه ، استعداداً لحسن الدفاع عن حَيِّ الكتاب العزيز ، ثم إلى سهولة

خوض غمار تفسير القرآن الكريم به كمفتاح للفسرين ، فثله من هذا الناحية كمثل علوم الحديث بالنسبة لمن أراد أن يدرس علم الحديث .

وقد صرح السيوطي بذلك في خطبة كتابه الإتقان إذ قال : « ولقد كنت في زمان الطلب أنعجب من المتقدمين ، إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن ، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث » ١٠ .

ثم رأيت صاحب كتاب التبيان في علوم القرآن ، يشير إلى ذلك المعنى ؛ إذ وضع على طرقة كتابه الكلمة الآتية :

« وهذا هو المقدمة الصغرى من مقدمتي التفسير » .

هذا - وإتنامسى هذا العلم القرآن (بالجمع دون الأفراد) . للإشارة إلى أنه خلاصة علوم متنوعة ، باعتبار أن مباحثه المدونة تتصل اتصالاً وثيقاً - كما علمت - بالعلوم الدينية والعلوم العربية ، حتى إنك لتجد كل مبحث منها خليقاً أن يُسلك في عداد مسائل علم من تلك العلوم .

فتسبته إليها كنسبة الفرع إلى أصوله ، أو الدليل إلى مدلوله . وما أشبهه ببقا منسقة من ورود والياسمين ، إزاء بستان حافل بألوان الزهور والرياحين . « والحمد لله رب العالمين » .

المبحث الثاني

في تاريخ علوم القرآن وظهور اصطلاحه

عهد ما قبل التدوين

كان الرسول ﷺ وأصحابه يعرفون عن القرآن وعلومه ، ما عرف العلماء وفوق ما عرف العلماء من بعد . ولكن معارفهم لم توضع على ذلك العهد كفتون مدونة ، ولم تجمع في كتب مؤلفة ، لأنهم لم تكن لهم حاجة إلى التدوين والتأليف .

أما الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - فلأنه كان ينطق الوحي عن الله وحده .
والله تعالى كتب على نفسه الرحمة ، ليجمعه له في صدره ، وليطلق لسانه بقراءته
وترتيله ، وليطيق له اللثام عن معانيه وأسراره . اقرأ إن شئت قوله سبحانه :
« لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَمَاجِلَ يَوْمَ إِنْ عَلَّمْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ
قُرْآنَهُ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَّمْنَا بَيَانَهُ » .

ثم بلغ الرسول ما أنزل عليه لأصحابه ، وقراء على الناس على مكث أى على
مهل وتؤدة ، ليحسنوا أخذه ، ويحفظوا لفظه ، ويفهموا سره . ثم شرح الرسول
لهم القرآن بقوله ، وبعمله ، وبقريره ، وبخلفه ، أى بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله ،
وتقريراته ، وصفاته ، مصداقاً لقوله سبحانه « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » . ولكن الصحابة وقتئذ كانوا عرباً خلصاً ،
متسمين بجميع خصائص العروبة ومزاياها السكاملة من قوة في المحافظة ، وذكاء في
القرينة ، وتدقيق للبيان ؛ وتقدير للأساليب ، ووزن لما يسمعون بأدق المعايير ، حتى
أدركوا من علوم القرآن ومن إعجازه بسليقتهم وصفاء فطرتهم ، ما لا يستطيع نحن أن ندركه
مع زخلة العلوم وكثرة الفنون .

وكان الصحابة رضوان الله عليهم مع هذه الخصائص أميين ، وأدوات الكتابة
لم تكن ميسورة لديهم ، والرسول نهى أن يكتبوا عنه شيئاً غير القرآن وقال لهم أول
العهد بنزل القرآن فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه :
« لَا تَكْتُبُوا عَنِّي . وَمَنْ كَتَبَ غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمَحْهُ . وَحَدَّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ . وَمَنْ
كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَتَعَدَّهُ مِنَ النَّارِ » . وذلك مخافة أن يلبس القرآن بغيره ، أو
يختلط بالقرآن ما ليس منه ؛ ما دام الوحي نازلاً بالقرآن . فلتلك الأسباب المتضاربة لم
تكتب علوم القرآن ، كما لم يكتب الحديث الشريف . ومضى الرعيل الأول على ذلك في عهد
الشيخين أبي بكر وعمر . ولكن الصحابة كانوا مضرب الأمثال في نشر الإسلام

وتعاليمه ، والقرآن وعلومه ، والسنة وتحريرها ، تلقيناً لا تدويناً ، ومشافهة لا كتابة .

عهد التمهيد لتدوين علوم القرآن

ثم جاءت خلافة عثمان رضى الله عنه ، وقد أقسمت رقعة الإسلام ، واختلط العرب الفاتحون بالأُمم التي لا تعرف العربية ، وخيف أن تذوب خصائص العروبة من العرب من جراء هذا الفتح والاختلاف ، بل خيف على القرآن نفسه أن يختلف المسلمون فيه لأن لم يجمعوا على مصحف إمام ، فتكون فتنة في الأرض وفساد كبير . لهذا أمر رضى الله عنه أن يجمع القرآن في مصحف إمام ، وأن تُنسخ منه مصاحف يبعث بها إلى أقطار الإسلام ، وأن يحرق الناس كل ما عداها ولا يعتمدوا سواها . كما يأتيك تفصيله في مبحث جمع القرآن وكتابه .

وبهذا العمل وضع عثمان رضى الله عنه الأساس لما نسميه علم رسم القرآن أو علم الرسم العثماني .

ثم جاء على رضى الله عنه فلاحظ العجمة تخيف على اللغة العربية ؛ وسمع ما أوجس منه خيفة على لسان العرب فأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع بعض قواعد لحماية لغة القرآن من هذا العبث والخلل ، وخط له الخطط وشرع له المنهج . وبذلك يمكننا أن نعتبر أن علياً رضى الله عنه قد وضع الأساس لما نسميه علم النحو ، ويقع علم إعراب القرآن . (على الخلاف في هذه الرواية) .

ثم انقضى عهد الخلافة الرشيدة ، وجاء عهد بني أمية ، وهذه مشاهير الصحابة والتابعين متجهة إلى نشر علوم القرآن بالرواية والتلقين ، لا بالكتابة والتدوين . ولكن هذه المهمة في هذا النشر يصح أن نعتبرها تمهيداً لتدوينها . وعلى رأس من ضرب بهمم وفيه في هذه الرواية : الأربعة الخلفاء ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير وكلهم من الصحابة رضوان الله عليهم .

وعلى رأس التابعين في تلك الرواية : مجاهد ، وعطاء ، وعكرمة ، وقتادة ،
والحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، وزيد بن أسلم بالمدينة ، وعنه أخذ ابنه عبد الرحمن
ومالك بن أنس من تابعي التابعين ، رضى الله عنهم أجمعين . وهؤلاء جميعاً يعتبرون أنهم
واضعو الأساس لما يسمى علم التفسير ، وعلم أسباب النزول ، وعلم الناسخ والمنسوخ ،
وعلم غريب القرآن ، ونحو ذلك . وستجد بسطاً لهذا الإجمال في بحث طبقات المفسرين .

عهد التدوين لعلوم القرآن بالمعنى الإضافي

ثم جاء عصر التدوين ، فألفت كتب في أنواع علوم القرآن ، وانجحت المهم قبل
كل شيء إلى التفسير ، باعتباره أم العلوم القرآنية لما فيه من التعرض لمسأله في كثير
من المناسبات عند شرح الكتاب المميز . ومن أوائل السكاكين في التفسير : شعبه بن
الحجاج ، وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ، وتفسيرهم جامعة لأقوال الصحابة
والتابعين . وهم من علماء القرن الثاني . ثم تلاهم ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ
وكتابه أجل التفسير وأعظمها ؛ لأنه أول من عرض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها
على بعض ، كما عرض للإعراب والاستنباط . وبعث العناية بالتفسير قائمة إلى عصرنا
هذا حتى وجدت منه مجموعة رائعة فيها للعجب والمطرب ، والموجز والطول والتوسط ،
ومنها التفسير بالمعقول والتفسير بالمأثور ، ومنها تفسير القرآن كله ، وتفسير جزء ، وتفسير
سورة وتفسير آية ، وتفسير آيات الأحكام إلى غير ذلك .

أما علوم القرآن الأخرى ، ففي مقدمة المؤلفين فيها : علي بن المديني شيخ البخاري ؛
إذ ألف في أسباب النزول ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ؛ إذ كتب في الناسخ والمنسوخ ؛
وكلاهما من علماء القرن الثالث . وفي مقدمة من ألف في غريب القرآن : أبو بكر
البيهقي ، وهو من علماء القرن الرابع . وفي طليعة من صنف في إعراب القرآن :
علي بن سعيد الحوفي ، وهو من علماء القرن الخامس . ومن أوائل من كتب في

مبهمات القرآن: أبو القاسم عبد الرحمن المعروف بالسبيل، وهو من علماء القرن السادس. كذلك تصدّر للتأليف في مجاز القرآن: ابن عبد السلام، وفي القراءات: علم الدين السخاوي، وهما من علماء القرن السابع.

وهكذا قويت العزائم، وتبارت المهمم، ونشأت علوم جديدة للقرآن. وظهرت مؤلفات في كل نوع منها، سواء في ذلك أقسام القرآن، وأمثال القرآن، وحجج القرآن، وبدائع القرآن، ودرسم القرآن، وما أشبهها مما يروعك نصوره بلاء الاطلاع عليه، وما يملأ خزائن كاملة من أعظم المكتبات في العالم. ثم لا يزال المؤلفون إلى عصرنا هذا يزدون، وعلوم القرآن ومؤلفاته تنبى وتزدهر وتزيد، بينما الزمان يقنى والعالم يبيد! أليس إعجازاً آخر للقرآن؟ يريك إلى أى حد بلغ علماء الإسلام في خدمة التنزيل. ويريك أنه كتاب لا تقنى مجانبه، ولا تنقض مدارفه، ولن يستطيع أن يحيط بأسراره إلا صاحبه ومُعرّله!

إذا أضفت إلى علوم القرآن ما جاء في الحديث النبوي الشريف وعلومه وكتبه وبحوثه باعتبارها من علوم القرآن، نظراً إلى أن الحديث شارح للقرآن يبين مبهمات، ويفصل مجملاته، ويخصص عامته، كما قال سبحانه لنبيه ﷺ: «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ كُرًى لِّتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ» أقول: إذا أضفت الحديث النبوي وعلومه إلى علوم القرآن، تراءى لك بحر متلاطم الأمواج. فإذا زدت عليها سائر العلوم الدينية والعربية باعتبارها خادمة للقرآن أو مستمدة منه، رأيت نفسك أمام مؤلفات كالجبال، وموسوعات تكاثر الزمال، ولا يسعك حينئذ إلا أن تردّد قول الله «وَمَا يَعْزِمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ».

وتزداد عجيباً إذا علمت أن طريقة أولئك المؤلفين في تأليفهم، كانت طريقة استقياب واستقصاء، يعمد أصحابها أن يحيطوا بمجزيات القرآن من الناحية التي كتبوا فيها بقدر طاقتهم البشرية. فن يكتب في غريب القرآن مثلاً بذكر كل مفرد

من مفردات القرآن التي فيها غرابة وإيهام ، ومن يكتب في مجاز القرآن يقتنى أثر كل لفظ فيه مجازاً أياً كان نوعه في القرآن ، ومن يكتب في أمثال القرآن يتحدث عن كل مثل ضربه الله في القرآن ، وهكذا سائر أنواع علوم القرآن . ولا ريب أن تلك الجهود الجبارة لا ينبغي للإنسان أن يحيط بها ولو أفنى عمره ، واستنفد وسعه .

لهذا اشترأبت أعناق العلماء أن يقتصروا من تلك العلوم علماً جديداً يكون كالنهر من لها ، والدليل عليها ، والتحدث عنها . فكان هذا العلم هو ما نسميه (علوم القرآن) بالمعنى المدون .

ولا نعلم أن أحداً قبل المائة الرابعة للهجرة ألف أو سأل أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدون ، لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف . وإن كنا نعلم أنها كانت مجموعة في صدور المبرزين من العلماء ، على الرغم من أنهم لم يدونوها في كتاب ، ولم يفردوها باسم .

أجل : كانت علوم القرآن مجموعة في صدور المبرزين من العلماء . فنحن نقرأ في تاريخ الشافعي رضي الله عنه أنه في محنته التي أشم فيها بأنه رئيس حزب العلويين باليمن ؛ وسبق بسبب هذه التهمة إلى الرشيد مكبلاً بالحدبدي بغداد ؛ سأل الرشيد حين لمح علمه وفضله ، فقال : كيف علمك يا شافعي بكتاب الله عز وجل ؟ فإنه أولى الأشياء أن يُبتدأ به . فقال الشافعي : عن أي كتاب من كتب الله نألتني يا أمير المؤمنين ؟ فإن الله تعالى قد أنزل كتباً كثيرة . قال الرشيد : قد أحسنت ، لكن إنما سألت عن كتاب الله المنزل على ابن عمي محمد ﷺ . فقال الشافعي : إن علوم القرآن كثيرة ؛ فهل نألتني عن محكمه ومشابهه ، أو عن تقديمه وتأخير ، أو عن ناصحه ومنسوخه ، أو عن . . . أو عن . . . ؟ وصار يسرد عليه من علوم القرآن ، ويحجب على كل سؤال بما أدهش الرشيد والحاضرين .

فأنت ترى من جواب الشافعي هذا ، ومن فلتجه بالصواب في هذا الموقف الرهيب ،

ما بذلك على أن قلوب أكابر العلماء كانت أناجيل العلوم القرآن من قبل أن يجمع في كتاب ، أو تدون في علم . وقد نوه جلال الدين البلقيني في خطبة كتابه بكلمة الشافعي التي ذكرناها إذ قال : « قد اشتهر عن الإمام الشافعي رضي الله عنه مخاطبة لبعض خلفاء بني العباس ، فيها ذكر بعض أنواع علوم القرآن يحصل منها لمقصدنا الاقياس » . ونحن لا نستبعد على الشافعي هذا ، فقد كان آية من آيات الله في علمه وذكائه ، وفي ابتكاره وتجيده ، وفي قوة حجته وتوفيقه . حتى إنه وضع كتابه (الحجة) في المراق يستدرك به على مذاهب بعض أهل الرأي ، وألف في مصر كتاباً يستدرك بها على مذاهب بعض أهل الحديث . ثم وضع دستوراً للاجتهاد والاستنباط لم يقس لأحد قبله ، إذ كان أول من صنف في أصول الفقه وهو من علوم القرآن كما علمت . قال ابن خلدون في مقدمته « كان أول من كتب فيه - أي علم أصول الفقه - الشافعي رضي الله عنه ، أمل في رسالته المشهورة ، تكلم فيها على الأوامر والنواهي ، والبيان ، والخبر ، والنسخ ، وحكم العلة المنصوصة من القياس » ١٥ .

وقال الزركشي في كتابه البحر المحيط في أصول الفقه « الشافعي أول من صنف في أصول الفقه . صنف فيه كتابه الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس الذي ذكر فيه تضليل المعتزلة ورجوعه عن قبول رسالتهم » ١٥ رضي الله عنه وعن سائر الأئمة المجتهدين .

أول عهد لظهور هذا الاصطلاح

ولقد كان المروف لدى الكتابيين في تاريخ هذا الفن ، أن أول عهد ظهر فيه هذا الاصطلاح أي اصطلاح علوم القرآن ، هو القرن السابع . لكنني ظفرت في دار الكتب المصرية بكتاب لمي بن إبراهيم بن سعيد الشهير

بالخوف للثوفي سنة ٣٣٠ هـ « اسمه البرهان في علوم القرآن ». وهو يقع في ثلاثين مجلداً ،
 والموجود منه الآن خمسة عشر مجلداً ، غير مرتبة ولا متعاقبة ، من نسخة مخطوطة .
 وإذن نستطيع أن نتقدم بتاريخ هذا الفن نحو قرنين من الزمان أى إلى بداية القرن
 الخامس بدلاً من القرن السابع . ولقد كنت مشفقاً أن أقرأ مقدمة كتابه هذا ،
 لأخذ اعترافاً صريحاً منه بمعاوانته لإنشاء هذا العلم الوليد . ولكن ماذا أصنع ، والجزء
 الأول مفقود ؟ غير أن اسم الكتاب يدلنى على هذه المحاولة . وكذلك استعرضت
 بعض الأجزاء الموجودة فرايته يعرض الآية الكريمة بترتيب المصحف ثم يتكلم
 عليها من علوم القرآن ، خاصاً كل نوع منها بعنوان ، فيسوق النظم الكريم تحت عنوان :
 (القول في قوله عز وجل) . وبعد أن يفرغ منه يضع هذا العنوان : (القول في
 الإعراب) ويتحدث عنها من الناحية النحوية والنحوية : ثم يقع ذلك بهذا العنوان (القول
 في المعنى والتفسير) ويشرح الآية بالمأثور والمعقول . ثم ينتقل من الشرح إلى العنوان
 الآتى : (القول في الوقف والتمام) مبيناً تحته ما يجوز من الوقف وما لا يجوز . وقد
 يفرّد القراءات بعنوان مستقل فيقول (القول في القراءة) . وقد يتكلم في الأحكام
 الشرعية التى تؤخذ من الآية عند عرضها ، فى آية (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ
 وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ) من سورة البقرة يذكر أوقات
 الصلاة وأدائها ، وأنصبة الزكاة ومقاديرها . ويتكلم على أسباب النزول ، وعلى النسخ ،
 وما إلى ذلك عند المناسبة . فأنت ترى أن هذا الكتاب أتى على علوم القرآن ، ولكن
 لا على طريقة ضم النظائر والأشياء بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد لنوع واحد ، بل
 على طريقة النشر والتوزيع تبعاً لانتشار الألفاظ المشاكلة في القرآن وتوزعها . حتى كأن
 هذا التأليف تفسير من التفاسير عرض فيه صاحبه لأنواع من علوم القرآن عند المناسبات .
 وأباً ما يكن هذا الكتاب فإنه مجهود عظيم ، ومحاولة جديرة بالتقدير في هذا الباب . جزى
 الله مؤلفه خير الجزاء .

ثم جاء القرن السادس فألف فيه ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ كتابين : أحدهما اسمه « فنون الأفتان في علوم القرآن » والثاني اسمه « التجني في علوم تتعلق بالقرآن ». وكلاهما مخطوط بدار الكتب المصرية.

وفي القرن السابع ألف علم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤١ هـ كتاباً سماه « جال القراء » وألف أبو شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ كتاباً أسماه « المرشد الوجيز فيما يتعلق بالقرآن العزيز » وما - كما قال السيوطي - عبارة عن طائفة يسيرة ، ونبذ قصيرة ، بالنسبة للمؤلفات التي ألفت بعد ذلك في هذا النوع .

ثم أهل القرن الثامن فكتب فيه بسدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ كتاباً سماه « البرهان في علوم القرآن » وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخرزانة التيمورية ، في دار الكتب المصرية ، تقع في مجلدين ناقصين . ثم طبع القرن التاسع على هذا العلم باليمن والبركة ، فدرج فيه وترعرع ، إذ ألف محمد بن سليمان الكافيحي المتوفى سنة ٨٧٣ هـ كتاباً يقول السيوطي عنه : « إلهام لم يسبق إليه ، وقد اشتمل على بابين : الأول في ذكر معنى التفسير والتأويل والقرآن والسورة والآية . أما الثاني ففي شروط القول في القرآن بالرأى . وبمدها خاتمة في آداب العالم والمتعلم » غير أنه قال أخيراً : « ولكن ذلك لم يشف لي غليلاً ؛ ولم يهتدي إلى المقصود سبيلاً » ١ . وفي هذا القرن أيضاً وضع جلال الدين البلقيني كتاباً سماه « مواقع العلوم من مواقع النجوم » . وقد رتبته على ستة مباحث : الأول في مواطن النزول وأوقاته ووقائمه ، وفيه اثنا عشر نوعاً^(٢) . الثاني في سند القرآن وهو ستة أنواع^(٣) . الثالث في أداته وهو ستة

(١) السكي ، المدني ، السفري ، الحضري ، الليلى ، النهارى ، الصيق ، الشقائي ، الغرائسى ، أسباب النزول ، أول ما نزل ، آخر ما نزل .

(٢) الفوار ، الأحاد ، الشاذ ، قراءات النبي صلى الله عليه وسلم ، الرواة ، الحفاظ .

أنواع أيضاً^(١) . الرابع في ألفاظه وهو سبعة أنواع^(٢) . الخامس في معانيه المتعلقة بأحكامه ، وهو أربعة عشرة نوعاً^(٣) . السادس في معانيه المتعلقة بألفاظه وهو خمسة أنواع^(٤) . وبذلك بكل الكتاب كله خمسين نوعاً غير ما فيه من أنواع الأسماء والكنى والألقاب واللبهات . وهي لا تدخل تحت حصر .

وفي هذا القرن التاسع أيضاً ألف السيوطي كتاباً سماه « التصغير في علوم التفسير » ضمنه ما ذكره البقي من الأنواع مع زيادة مثلها ، وأضاف إليه فوائد سمحت قريبته بنقلها . وقد أوفى هذا المكتاب على الاثنيف بعد المائة من الأنواع . وفرغ الإمام من تأليف تحبيره هذا سنة ٨٧٢ هـ غير أن نفسه الكبيرة لم تقنع بهذا الجهد العظيم بل طمع إلى التبصّر والتوسع والترتيب ، فوضع كتابه الثاني « كتاب الإتيان في علوم القرآن » ، وهو عمدة الباحثين والكتّابين في هذا الفن . ذكر فيه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن على سبيل الإجمال والإدماج ، ثم قال بعد أن سردها نوعاً نوعاً : « ولو نُوعَتْ باعتبار ما أدرجته فيها لزادت على الثلاثمائة » ١ هـ .

وتوفي السيوطي رحمه الله سنة ٩١١ هـ في مفتتح القرن العاشر ، وكان نهايته كانت نهاية لهذه التأليف في علوم القرآن ، عليه سبحانه الرحمة والرضوان ، فلم نر من سار في هذا المضمار مثله بعده ، كما لم نر من برّ فيه قبله .

(١) الوقت ، الاجتهاد ، الإمامة ، اللد ، تخفيف الهزرة ، الإدغام .

(٢) الغريب ، العرب ، الحجاز ، المشرق ، المترادف ، الاستمارة ، التشبيه .

(٣) العام الباقي على عمره ، العام الغصوس ، العام الذي أريد به الغصوس ، ماخص فيه الكتاب

السنة ، ماخصت فيه السنة الكتاب المجلد ، الين ، السؤول ، المفهوم ، اللطاف ، اللبد ، الناسخ ، للنسوخ ، نوع من الناسخ والنسوخ وهو ما عمل به مدة مينة والعامل به واحد من الكتّابين .

(٤) الفصل ، الوصل ، الإيجاز ، الإطناب ، القصر .

علوم القرآن في القرن الأخير

بيد أنه ظهرت في أيامنا بوادر استئناف الحركة النشاط والتأليف في هذا العلم. إذ ألف العلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائري كتاباً جليلاً سماه «القبان في علوم القرآن» يقع في قريب من ثلاثمائة صفحة. و فرغ من تأليفه سنة ١٣٣٥ هـ.

و ألف العلامة المرحوم الشيخ محمود أبو دقينة مذكرة قيعة لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين. و قفاه العلامة الشيخ محمد علي سلامة فوضع كتاباً حافلاً لطلاب تخصص الدعوة والإرشاد كذلك سماه «منهج الفرقان في علوم القرآن» . .
و توجد مؤلفات في بعض مباحث علوم القرآن لكثير من أفاضل العلماء والأدباء. نذكر من بينهم الأعلام المرحومين: الشيخ محمد نجيت، والشيخ محمد حسين العدوي والشيخ محمد خلف الحسيني، إذ كتبوا في نزول القرآن على سبعة أحرف، وفي بعض مباحث أخرى، والمرحوم السيد مصطفى صادق الرافعي؛ إذ ألف في إعجاز القرآن كتاباً جليلاً طبعه المحفورة الملك فؤاد الأول على نفقته. ومنهم المرحوم الشيخ عبد العزيز جابوش. إذ كتب محاضرات موضوعها: أثر القرآن في تحرير العقل البشري وألقاها في نادي دار العلوم. والمرحوم الشيخ عبد العزيز الخولي؛ إذ وضع كتابه «للقرآن الكريم: وصفه، أثره، هدايته، وإعجازه». والمرحوم الشيخ طنطاوي جوهرى؛ إذ وضع رسالة سماها: القرآن والعلوم العصرية.

ثم أنبرى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر للقول بمجواز ترجمة القرآن، وكتب في ذلك رسالة عظيمة الشأن وأيده آخرون، وتصدى العلامة الكبير الشيخ مصطفى صبرى شيخ الإسلام بتركيا سابقاً للرد على ذلك في كتاب دقيق سماه «مسألة ترجمة القرآن» وظهره آخرون. وقد اطلعت أخيراً على صدر كتاب اسمه: «النبا العظيم عن القرآن الكريم».

والطريقة المثلى في دراسته ، فراعنى دقة بحثه وتفكيره ، وراقى رقة أسلوبه وتعبيره
ووددت لو تم هذا الكتاب ، وهو لصديق العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز صبروت
الأزهر إلى فرنسا الآن (ربه الله سالماً غانماً وأمتع به الإسلام والمسلمين آمين) .

خلاصة

ويمكنك أن تستخلص مما سبق أن علوم القرآن كفن مدون استهلكت صارخة على
يد الحوفى في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس ، ثم تربت في حجر ابن الجوزى والسخاوى
وأبى شامة في القرنين السادس والسابع . ثم تعرضت في القرن الثامن برعاية الزركشى .
ثم بلغت أشدها واستوت في القرن التاسع بعناية الكافيجى وجلال الدين البلقينى . ثم
اهتزت وربت وأنبئت من كل زوج بهيج في نهاية القرن التاسع وبداية العاشر ، بهمة
خار من ذلك الميدان صاحب كتابى التحرير ، والإتقان في علوم القرآن : للسيوطى
عليه ألف رحمة من الله ورضوان . ثم وقف نموها بعد ذلك حتى هذا القرن الأخير .
ثم بدأت تنمى في هذه السنين من جديد ، وعسى أن تعود سيرتها الأولى (ألا إن
فصر الله قريب) .

كلمة لا يد منها

وقبل أن ننتهى من هذا البحث نلفت نظرك إلى أن هذا العلم يسير على سنة غيره
من العلوم بين جزر ومد . وزيادة ونقص . على مقدار ما يستهدف له من مؤثرات
خاصة . فلا بدع أن تجد في منهج دراستك اليوم مباحث جديدة ، ومواضع مبتكرة ،
لم تنتظم قبل في سمط علوم القرآن ؛ ذلك لأن الأفكار متحركة ومتجددة ، ولأن
الشبهات التى تحوم فى رءوس بعض الناس فى هذا العصر ، والطاعن التى يوجهها

أعداء الإسلام في هذا الجيل ، قد تكون هي الأخرى جديدة ومبتكرة . ومن الحكمة أن تقاتل الناس بمثل سلاحهم ، وأن تدرس في علوم القرآن ما يحمي حتى القرآن الشريف ، من هذا العدوان الخبيث . أضف إلى ذلك أن العلوم تحبُّو بالإهمال والترك ، وتزكو بالدرس والبحث . سُنَّةَ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ « وَأَنَّ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا » .

المبحث الثالث

في نزول القرآن

هذا مبحث مهم في علوم القرآن بل هو أهم مباحثه جميعاً ، لأن العلم بنزول القرآن أساس للإيمان بالقرآن وأنه كلام الله ، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ وأن الإسلام حق . ثم هو أصل لسائر المباحث الآتية بعد في علوم القرآن . فلا جرم أن يتصدَّرها جماء ليكون من تقريره وتحقيقه ، سبيل إلى تقريرها وتحقيقها . وإلا فكيف يقوم البناء على غير أساس ودعام ؟

ولأجل الإحاطة بهذا المطلب العزيز ، نتكلم - إن شاء الله - على معنى نزول القرآن ، ثم على مرات هذا النزول ، ودليل كل نزول ، وكيفية ، وحكمته ، ثم على الوحي وأدلتها العقلية والعلمية ، مع دفع الشبهات الواردة في ذلك المقام .

١ - معنى نزول القرآن

جاء التعبير بمادة نزول القرآن وما تصرف منها في الكتاب والسنة ، ومن أمثله قوله سبحانه في سورة الإسراء : « وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » . وقوله

﴿١﴾ : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَافٍ » . وهو حديث مشهور بل قيل فيه بالتواتر كما سيأتي .

لكن النزول في استعمال اللغة يطلق ويراد به الحلول في مكان والأولى به . ومنه قولهم « نزل الأمير المدينة » . وللمعنى منه وهو الإنزال يكون معناه إحلال الغير في مكان وإيواءه به . ومنه قوله جل ذكره « رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ » وبطلق النزول إطلاقاً آخر في اللغة على انحدار الشيء من علو إلى سفلى نحو « نَزَلَ قُلَانٌ مِنَ الْجَبَلِ » . وللمعنى منه يكون معناه تحريك الشيء من علو إلى سفلى ومنه قوله سبحانه : « أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً » .

ولا ريب أن كلا هذين المعنيين لا يليق إرادته هنا في إنزال الله للقرآن ، ولا في نزول القرآن من الله ، لما يلزم هذين المعنيين من المسكانية والجسمية . والقرآن ليس جسماً حتى يحل في مكان أو ينحدر من علو إلى سفلى ، سواء أردنا به الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأرضية ، أم أردنا به نفس تلك الكلمات ، أم أردنا به اللفظ المعجز ؛ لما علت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها وهو الكلمات الغيبية عن الحوادث وأعراض الحوادث ، ولما تعرفه من أن الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق بها ، كما يقولون .

إذن فنحن بحاجة إلى التجوز ، والمجاز بابه واسع وميدانه فسيح . ويمكن المعنى المجازي لإنزال القرآن هو الإعلام في جميع إطلاقاته . أما على أن المراد بالقرآن الصفة القديمة أو متعلقها ، فإنزاله : الإعلام به بواسطة ما يدل عليه من النقوش بالنسبة لإنزاله في اللوح المحفوظ وفي بيت العزة من السماء الدنيا ، وبواسطة ما يدل عليه من الألفاظ الحقيقية بالنسبة لإنزاله على قلب النبي **﴿٢﴾** ، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي اللزوم ؛ لأن إنزال شيء إلى شيء يستلزم إعلام من أنزل إليه ذلك الشيء به إن كان عاقلاً ، ويستلزم إعلام من يطلع عليه من الخلق به مطلقاً ، وإن كان مجازاً مرسل .

وأما على أن المراد بالقرآن اللفظ المجزء، فعنى إزاله الإعلام به أيضاً ، ويمكن
بوساطة إثباته هو أو إثبات دالّه ، فإثباته هو بالنسبة لإزاله على قلب النبي ﷺ ،
وإثبات دالّه بالنسبة إلى اللوح المحفوظ وبيت العزة ، والعلاقة للزوم كذلك ، والحاز
مرسل كتابه .

ويمكن أن يكون هذا التجوؤ من قبيل الاستعارة التصريحية الأصلية ، بأن
يشبه الإعلام للسيد لعبده بإزال الشيء من علو إلى سفلى ، بجامع أن فى كل من طرف
التشبيه جدوراً من جانب أعلى إلى جانب أسفل ، وإن كان العلو والسفل فى وجه
الشبه حسيّاً بالنسبة إلى المشبه به ، ومعنوياً بالنسبة إلى المشبه .

وأنت خير بأن النزول مطاوع الإنزال ، فما يجرى من التجوؤ فى أحدهما يجرى
نظيره فى الآخر . وقل مثل ذلك فى التزليل والتنزل .

وكان وجه اختيار التعبير بمادة الإنزال وما تصرف منها أو التقي معها ، هو التنويه
بشرف ذلك الكتاب ، نظراً إلى ما تشير إليه هذه المادة من علو صاحب هذا
الكتاب المنزل علواً كبيراً ، كما قال تعالى فى فاتحة سورة الزخرف : « حَمْدُ الْكِتَابِ
الْمُبِينِ ، إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ، وَإِنِّهُ فى أُمِّ الْكِتَابِ لَدَرْبُنَا
لَعَلَّيْ حَكِيمٌ » .

ثم إن تأويل الإنزال بالإعلام على ما رأيت هو الأقرب والأوفق بالمقام ، وذلك
من وجوه ثلاثة :

أولها : أن تعلق الكلام تعلق دلالة وإفهام ، ولا ريب أن القرآن كلام ،
فتأويل إزاله بالإعلام ، رجوع إلى ما هو معلوم من تعلقه ، ومفهوم من تحققه .
ثانيها : أن المقصود من ثبوت القرآن فى اللوح وفى سماء الدنيا وفى قلب النبي
ﷺ ، هو إعلام الخلق فى العالمين العلوى والسفلى بما شاء الله دلالة البشر عليه من
هذا الحق .

(ثالثها : أن تفسير الإنزال بالإعلام ، ينسجم مع القرآن بأى إطلاق من إطلاقاته ، وعلى أى تنزل من تنولاته .)

٢ - تنولات القرآن

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاثة تنولات :

١- التنزيل الأول إلى اللوح المحفوظ . ودليله قول سبحانه : « بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ » . وكان هذا الوجود فى اللوح بطريقة وفى وقت لا يعلمها إلا الله تعالى ، ومن أطلعه على غيبه . وكان جملة لامفرقا ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ، ولا صارف عنه . ولأن أسرار تنجيم القرآن على النبى صلى الله عليه وسلم لا يعقل تحققها فى هذا التنزيل .

وحكمة هذا النزول ، ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه ، وإقامته صحلا جامعا لكل ما قضى الله وقدر ، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين . فهو شاهد ناطق ، ومظهر من أروع الظاهر ، الدالة على عظمة الله ، وعلمه ، وإرادته ، وحكمته ، وواسع سلطانه وقدرته . ولا ريب أن الإيمان به يؤمى إيمان العبد بربه من هذه النواحي ، ويثبت الطمأنينة إلى نفسه ، والثقة بكل ما يظهره الله خلقه ، من ألوان هدايته وشرائعه وكتبه وسائر أفضيته وشؤونه فى عباده ، كما يحمل الناس على السكون والرضا ، تحت سلطان القدر والقضاء ، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها ، وسرائها ، كما قال - جل شأنه - « ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم إلا فى كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير » . إِكِيلًا تَأْمُرُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ، وَآفَهُ لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » ١٥ من سورة الحديد . وللإيمان باللوح وبالكتابة فيه ، أثر صالح فى استقامة المؤمن على الجادة ، وتقائه فى طاعة الله ومراضيه ، وبمده عن مساخطه ومعاصيه ، لاعتقاده أنها مسطورة عند الله فى لوحه . مسجلة لديه فى

كتابه . كما قال - جل ذكره - : « وكل صغير وكبير مستطر » ١ هـ من سورة القمر .

(ب — التنزيل الثاني للقرآن كان هذا التنزيل الثاني إلى بيت العزة في السماء الدنيا ، والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ » . وفي سورة القدر « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وفي سورة البقرة « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » .)

دلّت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة ، توصف بأنها مباركة أخذاً من آية الدخان ، وتسمى ليلة القدر أخذاً من آية سورة القدر ، وهي من ليالي شهر رمضان أخذاً من آية البقرة . وإِنَّمَا قلنا ذلك مجتمعا بين هذه النصوص في العمل بها ، ودفعاً للتعارض فيما بينها . ومعلوم بالأدلة القاطعة - كما يأتي - أن القرآن أنزل على النبي ﷺ مفرقا لألفي ليلة واحدة ، بل في مدى سنين عدداً ، فتبين أن يكون هذا النزول الذي نوهت به هذه الآيات الثلاث نزولاً آخر غير النزول على النبي ﷺ . وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبينة لمكان هذا النزول وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا ، كما تدل الروايات الآتية :

١٧ — أخرج الحاكم بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : « فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ » .

١٨ — وأخرج النسائي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : « أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة » ثم قرأ « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ »

وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً . « وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا » .

٣ — وأخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسوله ﷺ بمعه في إنثير بعضه .

٤ — وأخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أنه سأل عطيية بن الأسود فقال : أوقع في قلبي الشك قوله تعالى : « شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ » وقوله : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وهذا أنزل في شوال ، وفي ذي القعدة ، وفي ذي الحجة ، وفي المحرم ، وصفر ، وشهر ربيع . فقال ابن عباس : « إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام » . قال أبو شامة : رسلاً أي رفقاً . وعلى مواقع النجوم أي على مثل مساقطها . يريد أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقاً ، يقلو بعضه بعضاً على تودة ورفق .

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذكرت في هذا الباب ، وكلها صحيحة كما قال السيوطي ، وهي أحاديث موقوفة على ابن عباس ، غير أن لها حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، لما هو مقرر من أن قول الصحابي ما لا مجال للرأي فيه ولم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، حكمه حكم المرفوع . ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم ، وابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، فثبت الاحتجاج بها .

وكان هذا النزول جملة واحدة في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما علمت ؛ لأنه المتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة ، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التي

مرفعه لها عليك نيل ذكر السيوطي أن القرطبي نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا .

وهناك قول ثان بنزول القرآن إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر ، أو ثلاث وعشرين ، أو خمس وعشرين ينزل في كل ليلة قدر منها ما يقدر الله إنزاله في كل سنة ، ثم ينزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة على النبي ﷺ .

وثمة قول ثالث : أنه ابتدئ بإنزاله في ليلة القدر ؛ ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان على النبي ﷺ . وكان صاحب هذا القول يبنى النزول جملة إلى بيت العزة في ليلة القدر .

وذكروا قولاً رابعاً أيضاً هو أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة ، وأن الحفظة نجسته على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نجّمه على النبي ﷺ في عشرين سنة . ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمنزل عن التحقيق ، وهي مجعولة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً لقول الأول .

والحكمة في هذا النزول ، على ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي شامة - هي تفخيم أمره (أي القرآن) وأمر من نزل عليه ، بإعلام سكان السموات السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم ، وإنزاله مرتين ، مرة جملة ومرة مفزعة . بخلاف الكتب السابقة ، فقد كانت تنزل جملة مرة واحدة .

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا إلهاباً لشوق النبي ﷺ إليه على حد قول القائل :

« وأعظم ما يكون الشوق يوماً إذا دنت الخيام من الخيام »

أقول : وفي تعدد النزول وأما كنهه ، مرة في اللوح ، وأخرى في بيت العزة ، وثالثة على قلب النبي ﷺ : في ذلك التعدد مبالغة في نقي الشك عن القرآن وزيادة

للإيمان وباعت على الثقة فيه، لأن الكلام إذا سُجِّلَ في سَجَلَاتٍ متعددة، وضعت له وجودات كثيرة، كان ذلك أنقى الرب عنه وأدعى إلى تسليم ثبوته، وأدى إلى وفرة الإيقان به، مما لو سُجِّلَ في سَجَلٍ واحد، أو كان له وجود واحد.

(ج - التنزيل الثالث للقرآن هذا هو واسطة عقد التنزيلات، لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شمع النور على العالم، ووصلت هداية الله إلى انطلق، وكان هذا النزول بوساطة أمين الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي ﷺ. ودليله قول الله تعالى في سورة الشعراء مخاطباً لرسوله عليه الصلاة والسلام: « نزل به الروح الأمين ». على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين . »)

كيفية أخذ جبريل للقرآن، وعن أخذ

هذا من أنباء الغيب . فلا يطمئن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد بدليل صحيح عن المعصوم، وكل ما عثرنا عليه أقوال منشورة هنا وهناك، نجتمعها لك فيما يأتي مع إبداء رأينا في كل منها :

(أولها : قال الطيبي : « لعل نزول القرآن على الملك أن يتلقاه تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ، فينزل به على النبي ﷺ فيلقيه إليه » (١)) وأنت خير بأن كلمة (لعل) هنا لا تشفى غليلاً، ولا تهدينا إلى المقصود سبيلاً، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلاً .

(ثانيها : حكى الماوردي أن الحفظة تجتث القرآن على جبريل في عشرين ليلة؛ وأن جبريل نجّبه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة هـ. ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة نجومًا عشرين) ولكننا لا نعرف لصاحب هذا الرأي دليلاً ولا شبه دليل .

ثالثها : قال البيهقي في معنى قوله تعالى : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ » « يريد - والله أعلم - إِنَّا أَسْمَعْنَا الْمَلَكَ وَأَفْهَمْنَاهُ إِيَّاهُ وَأَنْزَلْنَاهُ بِمَا سَمِعَ » . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الله سمعاً . وذلك فيما أرى أمثل الأقوال من ناحية أخذ جبريل عن الله لامن ناحية تأويل النزول في الآية باقتداء النزول . ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث النور بن تيمان مرفوعاً إلى النبي ﷺ « إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ أَخَذَتِ السَّمَاءُ رَجْفَةً شَدِيدَةً مِنْ خَوْفِ اللَّهِ ، فَإِذَا سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ صُوعُوا وَخَرُّوا سَجْدًا فَيَكُونُ أَوَّلُهُمْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ ، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ بِوَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ ، فَيَنْتَهِي بِهِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ فَكَلِمًا مَرَّةً بِسَاءَ سَأَلَهُ أَهْلُهَا : مَا قَالَ رَبُّنَا ؟ قَالَ : الْحَقُّ ، فَيَنْتَهِي بِهِ حَيْثُ أَمَرَ » .

وأياً ما تكن هذه الأقوال ، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض ، مادامنا نتطعم بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده .

ما الذي نزل به جبريل ؟

ولتعلم في هذا المقام ، أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو القرآن باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده ، لا دخل لجبريل ولا لحمد في إنشائها وترتيبها ، بل الذي رتبها أولاً هو الله سبحانه وتعالى ، ولذلك تنسب له دون سواء ، وإن نطق بها جبريل ومحمد ، وملايين المخلوق من بعد جبريل ومحمد ، من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة . وذلك كما ينسب الكلام البشري إلى من أنشأ ورتبه في نفسه أولاً دون غيره ، ولو نطق به آلاف المخلوقات ، في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

فإنه - جلّت حكمته - هو الذي أرمز ألفاظ القرآن وكلماته مرتبة على وفق ترتيب كلماته النفسية لأجل التفهيم والتفهيم ، كما نبرز نحن كلامنا اللفظي على وفق كلامنا النفسي

لأجل التفهيم والفهم ، ولا ينسب الكلام بحال إلا إلى من رتبته في نفسه أولاً ، دون من اقتصر على حكايته وقراءته ، ولذلك لا يجوز إضافة القرآن على سبيل الإنشاء إلى جبريل أو محمد ، ولا لغير جبريل ومحمد ، كما لا يجوز نسبة كلام أنشأه شخص ورتبه في نفسه أولاً إلى شخص آخر حكاهم وقراه حين اطلع عليه أو سمعه .

وقد أسف بعض الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن ، والرسول يدير عنها بلغة العرب . وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحى إليه المعنى فقط ، وكلاهما قول باطل أثيم ، مصادم لصريح الكتاب والسنة والإجماع ، ولا يساوي قيمة اللذات الذي يكتب به . وعقيدتي أنه مذكور على المسلمين في كتبهم . وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجزاً واللفظ لمحمد أو لجبريل ؟ ثم كيف نصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله ؟ مع أن الله يقول : (حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) ، إلى غير ذلك مما يطول بنا تفصيله .

والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى حكايته للرسول وإيمانه إليه ، وليس للرسول ﷺ في هذا القرآن سوى وعية وحفظه ، ثم حكايته وتبليغه ، ثم يمينه وتفسيره ، ثم تطبيقه وتنفيذه . نقرأ في القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل ولا محمد نحو « وَإِنَّكَ لَمُلْقِي الْقُرْآنِ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » . ونحو « وَإِذْ لَمَّا تَأْتِيهِمْ بَآئِهٖ قَالُوا قَوْلَا آجْتَذِبْنَاهَا . قُلْ إِنَّمَا أُتِيتُ بِمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ مِنْ رَبِّي » . ونحو « وَإِذْ أُنْتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدَّلَهُ . قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أُتِيتُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ إِيَّايَ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ » . ونحو « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ » .

ثم إن ما ذكرناه هو تحقيق ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن، وإن كان قد نزل عليه أيضاً غير القرآن؛ نقل السيوطي عن الجويني أنه قال: «كلام الله المنزل قسمان: (قسم) ظاهراً لله جبريل؛ قلبي للنبي الذي أتت مرحلاً إليه: إن الله يقول أفعل كذا وكذا، وأمر بكذا وكذا، ففهم جبريل ما قاله ربه ثم نزل على ذلك النبي، وقال له ما قاله ربه. ولم تكن العبارة تلك العبارة، كما يقول للملك لمن يثق به: قل لفلان يقول لك الملك: اجتهد في الخدمة واجتهد جندك للقتال، فإن قال الرسول: يقول لك الملك: لا تنهون في خدمتي، ولا تترك الجند يتفرق، وحشهم على المقاتلة، لا ينسب إلى كذب ولا تبصير في أداء الرسالة. (وقسم آخر) قال الله جبريل: اقرأ على النبي هذا الكتاب، فنزل به جبريل من الله من غير تغيير، كما يكتب للملك كتاباً ويسلمه إلى أمين، ويقول اقرأ على فلان، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً» ١٠٠.

قال السيوطي بعد ذلك: قلت: «القرآن هو القسم الثاني والقسم الأول هو السنة، كما ورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداها بالمعنى. ولم تجز القراءة بالمعنى لأن جبريل أدى القرآن باللفظ، ولم يبح له أداؤه بالمعنى. والسر في ذلك أن المقصود منه التعميد بلفظه والإعجاز به، فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه، وأن تحت كل حرف منه معاني لا تحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه. والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به وقسم يروونه بالمعنى. ولو جعل كله مما يروى باللفظ لشق، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتعريف فتأمل» ١٠١.

أقول: وهذا كلام نفيس، بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف في الألفاظ الموجهة إليه في غير القرآن. وما ذكره الجويني فهو احتمال عقلي لا يمكن في هذا الباب. ثم إن هذا التقسيم خلا من قسم ثالث للكتاب والسنة، وهو الحديث القدسي الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حاكياً عن الله تعالى، فهو كلام الله تعالى أيضاً،

غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه. والله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزاً وغير معجز ، لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الآنف ، من إقامة حجة للرسول ولدين الحق بكلام الله المعجز ، ومن التخصيف على الأمة بغير المعجز ، لأنه تصح روايته بالمعنى ، وقراءة الجنب وحمله ومسه إياه ، إلى غير ذلك .

وصفة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً ، وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور ، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما اجتهد فيه الرسول والألفاظ من الرسول صلى الله عليه وسلم . بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبدية ووجوب المحافظة على أدائه بلفظه ونحو ذلك (وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص) والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بألفاظ القرآن ، فلو أبيع أداؤه بالمعنى لذهب إعجازه ، وكان مظنة للتغيير والتبديل ، واختلاف الناس في أصل التشريع والتنزيل (أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناطاً بإعجاز ، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى ، ولم يمنعهما تلك الخصائص والقداسة الممتازة التي منعتها القرآن الكريم ، تخفيفاً على الأمة ، ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من منفع ومنع « إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ »)
مدة هذا النزول

وابتداً هذا الإنزال من مبته عليه الصلاة والسلام ، وانتهى بقرب انتهاء حياته الشريفة ، وتقدير هذه المدة بعشرين أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين عاماً ، تبعاً للاختلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة بعد البعثة ، أكانت عشرين أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة . أما مدة إقامته بالمدينة فعشرين اتفاقاً . كذلك قال السيوطي . ولكن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى يذكر أن مدة مقامه صلى الله عليه وسلم بمكة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً من ١٧ رمضان سنة ٤١ من مولده

الشريف إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ منه . أما مدة إقامته في المدينة بعد الهجرة فهي تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ من مولده إلى تاسع ذي الحجة سنة ٦٣ منه . ووافق ذلك سنة عشر من الهجرة . وهذا التحقيق قريب من القول بأن مدة إقامته ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة وفي المدينة عشر سنين ، وأن مدة الوحي بالقرآن ثلاثة وعشرون عاماً .

لكن هذا التحقيق لا يزال في حاجة إلى تحقيقات ثلاثة ؛ ذلك لأنه أهمل من حسابه باكورة الوحي إليه ﷺ عن طريق الرؤيا الصادقة ستة أشهر ، على حين أنها ثابتة في الصحيح . ثم جرى فيه على أن ابتداء نزول القرآن كان ليلة السابع عشر من رمضان وهي ليلة القدر على بعض الآراء ، غير أنه يخالف المشهور الذي يؤيده الصحيح ثم ذهب فيه مذهب القائلين بأن آخر ما نزل من القرآن هو آية «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» وذلك في تاسع ذي الحجة سنة عشر من الهجرة ، وسرى فزيعت آخر ما نزل من القرآن أن هذا المذهب غير صحيح .

دليل تنجيم هذا النزول

والدليل على تفرق هذا النزول وتنجيمه ، قول الله تعالى حكمته - في سورة الإسراء : « وَقرآنًا قرآنًا لِّتقرأهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ ، وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا » وقوله في سورة الفرقان : « وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُلَّةً وَاحِدَةً . كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ، وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا . وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » . روى أن الكفار من يهود ومشركين عابوا على النبي ﷺ نزول القرآن مفروقاً ، واقترحوا عليه أن ينزل جلةً ، فأنزل الله هاتين الآيتين ردّاً عليهم ، وهذا الرد يدل على أمرين :

أحدهما : أن القرآن نزل مفزقاً على النبي ﷺ . والثاني : أن الكتب السماوية من قبله نزلت جملة ، كما اشتهر ذلك بين جمهور العلماء حتى كاد يكون إجماعاً .
 ووجه الدلالة على هذين الأمرين ، أن الله تعالى لم يكذبهم فيما ادعوا من نزول الكتب السماوية جملة ، بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مفزقاً ، ولو كان نزول الكتب السماوية مفزقاً كالقرآن لرد عليهم بالكذب ، وبإعلان أن التنجيم هو سنة الله فيما أنزل على الأنبياء من قبل ، كما رد عليهم بقوله : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ الرُّسُلِينَ إِلَّا لَهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ وَيَشْرَبُوا فِي الْأَسْوَاقِ) . حين طعنوا على الرسول وقالوا : « ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويشرب في الأسواق » (١٠٩ هـ من سورة الفرقان .

الحكم والأسرار في تنجيم القرآن

لتنجيم نزول القرآن الكريم أسراراً عدة وحكم كثيرة ، نستطيع أن نجملها في أربع حكيم رئيسية :-

الحكمة الأولى

تثبيت فؤاد النبي ﷺ ، وتقوية قلبه ، وذلك من وجوه خمسة :
 الوجه الأول : أن في تجدد الوحي ، وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسوله ﷺ ، سروراً يملأ قلب الرسول ، وغبطة تشرح صدره ، وكلاهما يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية ، وتمهد مولاه إياه في كل نوبة من نوبات هذا النزول .

الوجه الثاني : أن في التنجيم تيسيراً عليه من الله في حفظه وفهمه ، ومعرفة أحكامه وحكمه ، وذلك مقامين له على ما يؤتى إليه حفظاً وفهماً ، وأحكاماً وحكماً ، كما أن فيه تقوية لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله .

تجده يد المعجزة

الوجه الثالث : أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنجم معجزة جديدة غالباً حيث تدهام كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل ، فظهر عجزهم عن المعارضة ، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت . ولا شك أن المعجزة نشد أزرها وترهيف عزمه ، باعتبارها مؤيدة له وحزبه . خاذلة لأعدائه وخلصه .

الوجه الرابع : أن في تأييد حقه ودحض باطل عدوه - المرة بعد الأخرى - تكراراً للذة فوزه وقلجه بالحق والصواب ، وشهوده لضغام الباطل في كل مهبط للوحي والكتاب . وإن كل ذلك إلامشجع للنفس مقوياً للقلب والقواد . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ، هو الفرق بين الشيء وأثره ، أو المألوم ولازمه ، فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له مطمئنة له ومثبتة لقواده ، بقطع النظر عن أثر انتصاره وهزيمة خصمه بها . ثم إن هذا الأثر العظيم وحده مطمئن لقلبه الكريم ومثبت لقواده أيضاً ، أشبه شيء بالسلاح : وجوده في يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله في خصمه ثم اتصلوا الإنسان وهزيمة خصمه به إذا أحمل فيهم مطمئن لقواده مريح للقلب مرة أخرى .

الوجه الخامس : تموّد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يحون عليه هذه الشدائد ، ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعديّة ، فلا جرم كانت النفسية تحدث في الأخرى في مرات متكافئة . فكما أخرج خصمه ، سلّاه ربه . ونجّاه تلك النفسية تارة عن طريق قصص الأنبياء والرسلين ، التي لها في القرآن عرض طويل ، وفيها يقول الله : « وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَنْشُبُ بِهِ قَوْلًا ذَلِكَ » من سورة هود . وتارة نجّاه النفسية عن طريق وعد الله لرسوله بالنصر والتأييد والحفظ ، كما في قوله سبحانه في سورة الطور : « وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » وقوله في سورة المائدة : « وَاللَّهُ يَمُصِّمُكَ مِنَ النَّاسِ » ونحو ما في

سورتي الضحى والم نشرح من الوعود الكريمة ، والمعطايا العظيمة . وطوراً ثانياً التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإبذارهم نحو قوله تعالى في سورة القمر : « سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ » وقوله سبحانه في سورة فصلت : « فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَتَدْرُسُكُمْ صَاعِقَةٌ مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ » . وطوراً آخر يرد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جل شأنه في سورة الأحقاف : « فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولَؤُا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ » أو في صورة النهي عن التفتُّع عليهم ؛ والحزن منهم . نحو قول الله في سورة طه : « فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ » ونحو قوله سبحانه في خواتم سورة النحل : « وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَلٰىلٍ مِّمَّا يَكْفُرُونَ » .

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يحوِّله عواقب حزنه من كفر أعدائه نحو : « لَعَلَّكَ بِأَحْسَنِ نَفْسِكَ أَلَّا يَسْكُونُوا مُؤْمِنِينَ » في فاتحة سورة الشعراء . ومنها أن يؤسسه منهم ليسترخ ويفلّ عنهم نحو : « وَإِنْ كَانَ كِبَرَ هَلِكٍ لِمَنْ أَمْرُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلٰمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدٰى فَلَا تَسْكُونُ مِنْ أَجْلَاهِ . إِنَّهُمَا يَسْتَحِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتٰى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ نَوْمًا لِيُؤْمِنُوا بِهِ » من سورة الأنعام . ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله في بيان الحكمة من تنجيم القرآن « كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ » من سورة الفرقان .

الحكمة الثانية

التدرُّج في تربية هذه الأمة الناشئة علماً وعملاً . وينضوى تحت هذا الإجمال أمور خسة أيضاً :

أولها : تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية ، وهي كما علمت كانت أمة أمة .

وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى السكانيين منهم على قدرتهم ، وكانت مُستغلة بمعالجتها المعاشية ، وبالرداف عن دينها الجديد بالحديد والدم ، فلو أنزل القرآن جملة واحدة لجزوا عن حفظه ، فاقتضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقا ليسهل عليهم حفظه ، ويتمياً لهم استظهاره .

ثانيها : تسهيل فهمه عليهم كذلك ، مثل ما سبق في توجيه التيسير في حفظه .

ثالثها : التمهيد لكمال تحملهم عن عقائدهم الباطلة ، وعباداتهم الفاسدة ، وعاداتهم للرذولة . وذلك بأن يراضوا على هذا التحول شيئاً فشيئاً ، بسبب أنزل القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً ، فكما نجح الإسلام معهم في هدم باطل ، انتقل بهم إلى هدم آخر ، وهكذا يبدأ بالأهم ثم بالهم ، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها وهم لا يشعرون بعنت ولا حرج ، وفطمهم عنها دون أن يرتكبوا في سابق فطنة أو عادة . وكانت هذه سياسة رشيدة ، لا بد منها في تربية هذه الأمة المحيطة ، لاسيما أنها كانت أمة معاندة ، تتحسس لموروثاتها ، وتسميت في الدفاع عما تمتدح من شرفها ؛ وتتهور في سقك الدماء وشن الغارات ، لأنفه الأسباب .

رابعها : التمهيد لكمال تحملهم بالعقائد الحقة ، والعبادات الصحيحة ، والأخلاق الفاضلة ، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة . ولهذا بدأ الإسلام بنظامهم عن الشرك والإباحة ، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء ، من جراء ما فتح عيونهم عليه من أدلة التوحيد ، وبراهين البعث بعد الموت ، وحجج الحساب والمسئولية والجزاء . ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة ، وثنى بالزكاة وبالصوم في السنة الثانية من الهجرة ، وختم بالحج في السنة السادسة منها . وكذلك كان الشأن في العادات : زجرهم عن الكبائر وشدّد التنكير عليهم فيها . ثم نهاهم عن الصغائر في شيء من الرفق ، وتدرّج بهم في تحريم ما كان مستأصلاً فيهم

كالخمر . . تدرجاً حكماً حتى الغاية ، وأنقذهم من كابوسها في النهاية . وكان الإسلام في
انهاج هذه الخطة المثلّية أبعد نظراً ، وأهدى سبيلاً ، وأنجح تشريعاً ، وأنجح سياسةً ،
من تلك الأمم المتعدّية المتحضرة التي أفلس في تحريم الخمر على شعوبها أظلم إفلاس ،
وفشلت أمرٌ فشل . وما عهد أمريكا في مهزلة تحريمها الخمر ببعيد . ١

أليس ذلك إعجازاً للإسلام في سياسة الشعوب ، وتهذيب الجماعات ، وتربية الأمم ؟
بلى ، والتاريخ على ذلك من الشاهدين ١١ .

خامساً : تثبيت قلوب المؤمنين وتسليحهم بعزيمة الصبر واليقين ، بسبب ما كان
يقطعه القرآن عليهم القينة بعد القينة والحين بعد الحين ، من قصص الأنبياء والمرسلين
وما كان لهم ولأتباعهم مع الأعداء والمخالفين ، وما وعد الله به عباده الصالحين ، من
النصر والأجر والتأييد والتكسين . والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول العليّ
الكبير في سورة النور : « وَعَسَى أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي
ارْتَضَى لَهُمْ ، وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا .
وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » . وقد صدق الله وعده ونصر عبده
وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده « فَتَقَطَّعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

ويمكن أن تدرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة
الإسراء : « وَقرَأْنَا قُرْآنَهُ لِنُقَرِّأَهُ عَلَى الْبَاسِ عَلَى مُكْثٍ » كما يمكن أن يفسر بها قوله
تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم « وَرَوَّيْنَاهُ تَوْرِيلاً » باعتبار أن التورين
للتعظيم إشارة إلى المعاني المنطوية تحت هذا الترتيل .

الحكمة الثالثة

مسألة الحوادث والطوارئ في تجددها وتفرقها ، فكما جد منهم جديد ،
نزل من القرآن ما يناسبه ، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم . وننتظم هذه الحكمة
أموراً أربعة :

أولها : إجابة السائلين على استفتهم عند ما يوجهونها إلى الرسول ﷺ . سواء
أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته . كما قال الله تعالى في جواب سؤال
أعدائه إياه . « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ
الْكِتَابِ إِلَّا قَلِيلًا » في سورة الإسراء ، وقوله « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْقُرْآنِ قُلِ سَأُنْزِلُ
عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا » الخ الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف . أم كانت
لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى في سورة البقرة : « وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ الْمُنفِقُونَ . . . وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى ؟ قُلِ : إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ . وَإِنْ
تَحَالَطَوْهُمْ فَأَخْوَأَهُمْ » .

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت تُرفع إلى النبي ﷺ في أوقات مختلفة ، وعلى
نوبات متعددة ، حاكية أنهم سألوا ولا يزالون يسألون . فلا بدع أن ينزل الجواب
عليها كذلك في أوقاتها المختلفة ، ونوباتها المتعددة .

ثانيها : مجازاة الأفضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها
ووقوعها . ومعلوم أن تلك الأفضية والوقائع لم تقع جملة ، بل وقعت تفصيلاً وتدرجاً ،
خلا مناص إاذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طهرها تفصيلاً وتدرجاً . والأمثلة
على هذا كثيرة ، منها قوله سبحانه في سورة الفجر : « إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ
مِنْكُمْ » إلى قوله سبحانه « أُولَئِكَ مَكِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ لَهُمْ مَقِيعَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ »
ومن عشر آيات نزلت في حادث من أروع الحوادث : هو اتهام السيدة الجليلة

ألم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالإفك . وفيها دروس اجتماعية لا تزال تقرأ على الناس ، كما لا تزال تُسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات .

ومن الأمثلة قوله تعالى في مُفْتَتِح سورة المجادلة : « قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ ، وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ، إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ » إلى قوله تعالى « وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ » . ومن ثلاث آيات نزلن عندما رفعت خولة بنتُ ثعلبة شكواها إلى رسول الله ﷺ من أن زوجها أوس بن الصامت ظاهراً منها ، وجادلت الرسول بأن معها صبياً صغيراً إن ضمتهم إلى زوجها ضاعوا ، وإن ضمهم إليها جاعوا .

ثالثها : لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها ، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه . ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة ، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها ، متكافئاً معها في زمانها . اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران : « وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » إلى آيات كثيرة بعدها ، وكلها نزلت في غزوة أحد لإرشاد المسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف الرهيب والمأزق المصيب . وكذلك اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة : « وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شِبْئًا ، وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِمَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُذْبِرِينَ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ . ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ » وهي آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والاعتدال في يوم من أيام الله ، وتلفت نظرهم إلى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم ، وإلى وجوب أن يشربوا إلى رشدهم ، ويتوبوا إلى ربهم .

رابعها : كشف حال أعداء الله للناقين، وَهَكَأُ سِتَارَهُمْ وَسِرَاطَهُمُ لِلنَّبِيِّ وَالْمُطَهَّرِينَ،
 كَيْفَا يَأْخُذُوا مِنْهُمْ حُنْدَهُمْ فَيَأْمَنُوا بِشَرِّهِمْ . وَحَتَّىٰ يُتُوبَ مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ . أَقْرَأُ - إِن شَأْنُ -
 قوله تعالى في سورة البقرة : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ » إلى قوله « وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » وَهُنَّ ثَلَاثُ عَشْرَةَ آيَةً
 فضحت للناقين ، كما فضحتهم سورة القوبة في كثير من الآيات ، وكما كشف القرآن
 أَسْمَاءَهُمْ في كثير من المناسبات . ويمكن أن تندرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها
 الأربعة في قول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان : « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا
 جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » .

الحكمة الرابعة

الإرشاد إلى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده ، وأنه لا يمكن أن يكون كلام
 محمد ﷺ ولا كلام مخلوق سواه .

وبيان ذلك . أن القرآن الكريم تقرأه من أوله إلى آخره ، فإذا هو مُحْكَمُ السَّرْدِ ،
 دقيق السبك ، متين الأسلوب ، قوى الاتصال ، أخذ بمضه برقاب بعض في سورة
 وآياته وجمله ، يجري دَمُ الإيجاز فيه كله من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة ، ولا يكاد
 يوجد بين أجزائه تفكك ولا تخاذل كأنه حلقة مفرغة أو كأنه سبط وحيد وعقد
 فريد يأخذ بالأنصار : نُظِمَتْ حُرُوفُهُ وَكَلَامُهُ ، وَنُصِّتَ جُلُّهُ وَأَيَاتُهُ ، وجاء آخره مساقاً
 لأوله ، وبدا أوله مؤاتياً لآخره ١١ .

وهنا نسأل : كيف اتسق القرآن هذا التألف المعجز؟ وكيف استقام له هذا التناصق
 للدش ؟ على حين أنه يتنزل جملة واحدة بل تنزل آحاداً مفرقة تفريق الوقائع
 والحوادث في أكثر من عشرين عاماً ١١ .

الجواب : أَنَّنَا نَلْمَحُ هُنَا سِرًّا جَدِيداً مِنْ أَسْرَارِ الْإِيجَازِ ، وَنَشْهَدُ حَقًّا قَدْةً مِنْ

سميات الربوبية ، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن ، وأنه كلام الواحد الديان « وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

وإلا فعدتني - بريك - كيف تستطيع أنت ؟ أم كيف يستطيع الخلق جميعاً أن يأتوا بكتاب يحكم الاتصال والترابط ، مئين النسيج والبرزخ ، متكافئ البدايات والنهايات ، مع خضوعه في التأليف لموامل خارجة عن مقدور البشر ، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يحى كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ، ومتحدتها منها : سبباً بعد سبب ، وداعية إثر داعية ، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي ، وتغاير ما بين تلك الأسباب ، ومع تراخي زمان هذا التأليف ، وتداول آحاد هذه النجوم ، إلى أكثر من عشرين عاماً .

لأربب أن هذا الانفصال الزماني ، وذلك الاختلاف الملحوظ بين هاتيك الدواعي ، يستلزمان في مجرى المادة التفكير والانهلال ، ولا يدعان مجالاً للارتباط والانصال بين نجوم هذا الكلام .

أما القرآن الكريم فقد خرق المادة في هذه الناحية أيضاً : نزل مُرَقَّعاً متجماً ، ولكنه تمّ مترابطاً متحكماً . وتفرقت نجومه تفرق الأسباب ، ولكن اجتمع نظمه اجتماع شمل الأحباب . ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين عاماً ، ولكن تكامل انسجامه بدايةً وختاماً . . .

أليس ذلك برهاناً ساطعاً على أنه كلام خالق القوي والمُقدر ، ومالك الأسباب والتسببات ، ومدبر الخلق والكائنات ، وقبوم الأرض والسموات ، العليم بما كان وما سيكون ، الخبير بالزمان وما يحدث فيه من شئون ؟؟ .

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله ﷺ كان إذا نزلت عليه آية أو آيات ، قال « ضموها في مكان كذا من سورة كذا » . وهو بشر لا يدري (طبعاً) ما ستحي به الأيام ، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان ، ولا يدرك ما سيحدث

من الدواعي والأحداث فضلاً عما سينزل من الله فيها . وهكذا يمضي العمر الطويل والرسول على هذا العهد ، يأتيه الوحي بالقرآن نجماً بعد نجم ، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يكمل ويتم ، وينتظم ويتأخر ، وبأنلف ويلتم ، ولا يؤخذ عليه أدنى تحاذل ولا تفاوت ، بل يتميز الخلق طرّاً بما فيه من الانسجام ووحدة وترايط : « كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ » ١١ .

ولأنه ليستبين لك سرّ هذا الإعجاز ، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام ، لن يمكن أن يأتي على هذا النمط الذي نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النمط ، لا في كلام الرسول ﷺ ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء .

خذ مثلاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ماهر في روعته وبلاغته ، وطهره وسموّه : لقد قاله الرسول ﷺ في مناسبات مختلفة ، لدواع متباينة ، في أزمان متطاولة فهل في مكنتك ومكنة البشر معك ، أن ينظموا من هذا السرد الشئيت وحدة ، كتاباً واحداً يقتضيه الاسترسال والوحدة ، من غير أن ينقصوا منه أو يزيّدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟؟ .

ذلك ما لن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث ، ويخرج للناس شوب مرقع ، وكلام ملفق ينقصه الترايط والانسجام ، وتؤثره الوحدة والاسترسال ، وتعمجه الأسماع والأفهام .

إذن : فالقرآن الكريم ينطق نزوله متجماً بأنه كلام الله وحده . وتلك حكمة جليلة الشأن ، تدلّ الخلق على الحق في مصدر القرآن : « قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً » .

٣ — الحركة الطاحنة

أو الوحي بين معتقديه ومنكريه

كل ما قدمناه إليك في نزول القرآن لا يسلم ولا يقبل إلا من آمن بالوحي وأسانيه ، والاتصالات الروحية بالملأ الأعلى ، واستمداد الإنسان لمعارفه عن الله تعالى بوساطة الملك ، على غير الطريقة المعتادة بين البشر . ولكن العقلية المصرية أصابها مس من المادية والإلحاد والإباحة ، فأصبح كثير من المتعلمين تعليماً مدرسياً ناقصاً ، لا يهضمون هذه الحقائق العليا ، ولا يستطيعون فهمها ، بل يكتفون حياءاً وعصياً في سبيل المؤمنين بها ، ولا شبهة لم فيما ذهبوا إليه إلا شكوك تلقفوها من هنا وهناك ، يروجونها باسم العقل مرة ؛ وباسم العلم مرة أخرى .

لهذا نرى لزماً علينا أن نقف هنا بجانب الوحي وقفة نرفع فيها النقاب عن حقيقته وأنواعه وكيفياته ، ثم نقبض ذلك بالأدلة العلمية على الوحي وإمكانه ، ثم نردفها بالأدلة العقلية على صحته ووقوعه . ثم نختم هذا المبحث بعلاج الشبهات التي تعترضهم ويعترضون بها في هذا الموقف الجلل . والموضوع الخطير .

تلك نقاط أربع إذا وقفتنا في بحثها ، قطعنا الطريق على عصابات مجرمة ، اتخذت مبحث الوحي أداة للفنقة ، وستاراً يقضون من ورائه وطراً للغواية ، ومأرباً للإباحة ، وصبيلاً إلى هدم الأديان ، وضلال الإنسانية والإنسان .

١ — حقيقة الوحي وأنواعه وكيفياته

أما الوحي فمعناه في لسان الشرع : أن يُتِلَمَ الله تعالى من اصطفاة من عباده كل ما أراد إطلاعه عليه من ألوان الهداية والعلم ، ولكن بطريقة سرية خفية ، غير معتادة للبشر .

ويكون على أنواع شتى : منه ما يكون مكالةً بين العبد وربّه ، كما كلم الله موسى تكليماً . ومنّه ما يكون إلهاماً يقذفه الله في قلب مُصطفى على وجه من العلم الضروري لا يستطيع له دفعاً ولا يحدّ فيه شكاً . ومنّه ما يكون مناماً صادقاً يبيّن في تحقّقه ووقوعه ، كما يبيّن فلق الصبح في تطلّجه وسطوعه . ومنّه ما يكون بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام : وهو ملكٌ كريم ذو قوّة عند ذى العرش مكين ، مطاعٌ ثمّ أمين . وذلك النوع هو أشهر الأنواع وأكثرها . ووحى القرآن كلّ من هذا القبيل ، وهو المصطلح عليه بالوحي الجليّ . قال الله تعالى في سورة الشعراء : « نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ » .

١

ثم إن ملك الوحي يهبط هو الآخر على أساليب شتى : فتارة يظهر للرسول في صورته الحقيقية الملكية . وتارة يظهر في صورة إنسانٍ يراه الحاضرون ويستمعون إليه . وتارة يهبط على الرسول خفية فلا يرى ، ولكن يظهر أثرُ التغيير والانتقال على صاحب الرسالة فيغيظ غطيط الغائم ، وبغيب غيبة كأنها غشية أو إغماء وما هي في شيء من الغشية والإغماء ، إن هي إلا استغراق في لقاء الملك الروحاني ، وانخلاع عن حالته البشرية المادية ، فيؤثر ذلك على الجسم ، فيغيظ ويثقل ثقلًا شديداً ، قد يتصّيب منه الجبين عرقاً في اليوم الشديد البرد . وقد يكون وقع الوحي على الرسول كوقوع الحجر إذا صلّصل في أذن سامعه ، وذلك أشدّ أنواعه . وربما سمع الحاضرون صوتاً عند وجه الرسول كأنه دويّ النحل ، لكنهم لا يفقهون كلاماً ، ولا يفقهون حديثاً . أما هو - صلوات الله وسلامه عليه - فإنه يسمع ويبصر ما يوحى إليه ، ويعلم علماً ضرورياً أن هذا هو وحي الله دون لبس ولا خفاء ، ومن غير شك ولا ارتياب ، فإذا انجلي عنه الوحي وجد ما أوحى إليه حاضراً في ذاكرته ، منتقشاً في حافظته ، كأنما كتب في قلبه ككتابة .

والأدلة الشرعية على ما ذكرنا كثيرة في الكتاب والسنة ، منها ما قصصنا عليك في تنزيلات القرآن ، ومنها قوله تعالى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ » .

ومنها الحديث الذي يرويه البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس - وهو أشده علي - فيفهم عني وقد وعيت عنه ما قال . وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول » قالت عائشة : ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفهم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً .

ب - الوحي من ناحية العلم

اعلم أن أعداء الوحي ومتكربي لا يؤمنون بالشرع وأدلة الشرع . إنما يؤمنون بالعقل على الطريقة التي يستيفونها ، وبالعالم الذي تواضعوا عليه في اصطلاحهم الحديث ، وهو جملة المعارف اليقينية التي أنتجها دستور البحث الجديد في الوجود وكائناته ، من جعل الشك أساساً للبحث ، والاستناد إلى القاطع الذي يؤيده الحس دون سواء ، فهم يقدّمون الشك ويمعنون فيه ، ثم لا يعترفون إلا بالحسيات ، ولا يحفلون بمجرد العقليات . ومن هنا سجنوا أنفسهم في سجن المادة ، ومكثوا حيناً من الدهر ينكرون ما وراء المادة ، ويسرفون في الشكوك إلى أبعد الحدود ويستخفون بأمر الإلهيات والنبوءات والوحي إلى مدى بعيد لم تصل إليه أعظم عهود الجاهلية ، لولا أن صدمهم العلم نفسه صدمة عنيفة غيرت رأيهم في إنكار ما وراء المادة كما يأتي إن شاء الله . ولما نبداً هنا بأدلة الوحي العلمية ؛ لأنها في الواقع أدلة لإمكان الوحي وتقريبه إلى العقول . وإمكان الوحي هو الخطوة الأولى في الموضوع ،

وهو ملحوظ في المقدمة الأساسية من مقدمات الدليل العقلي الآتي ، فلا غرو أن يكون لتلك الأدلة العلمية مكان الصدارة والتقديم .

« الدليل الأول » التنويم الصناعي ، أو التنويم المغناطيسي ، وهو من المقررات العلمية الثابتة . كشفه الدكتور « مسمر » الألماني في القرن الثامن عشر ، وجاهد هو وأتباعه مدى قرن كامل من الزمان في سبيل إثباته وتخلي العلماء على الاعتراف به وقد نجحوا في ذلك ، فاعترف العلماء به علمياً ؛ بعد أن اختبروا به الآلاف المؤلفين من الخلق واطمأنوا إلى تجاربه . وأخيراً أثبتوا بوساطته ما يأتي :

١ - أن للإنسان عقلاً باطنياً أرق من عقله المعتاد كثيراً .

٢ - أنه وهو في حالة التنويم يرى ويسمع من بعد شاسع ، ويقراء من وراء حجب ، ويخبر عما سيحدث ، مما لا يوجد في عالم الحس أقل علامة لحدوثه .

٣ - أن للتنويم درجات بعضها فوق بعض يزداد العقل الباطن سموً بارتفاعه فيها .

٤ - أنه قد يصل إلى درجة ————— تخرج فيها روح الوسيط من جسده ؛ وتمثل إلى جانبه غير مرئية ، بينما يكون الجسم في حالة شبه الموت ، نولاً علاقة خفية بين الروح والجسم .

٥ - أثبتوا من وراء ذلك أن هناك روحاً .

٦ - أن الروح مستقلة عن الجسم كل الاستقلال .

٧ - أن الروح لا تنحل بانحلاله .

٨ - أنها تتصل بالأرواح التي سبقتها إذا تجردت عن المادة ، إلى غير ذلك مما لا نسلم جميع تفاصيله تقليداً ، وإن كنا نسلم هذا العلم وتجاربه . ومقرراته في الجملة ، لثبوت الدلائل بها في الجملة أيضاً بواسطة التجارب العديدة

والمشاهدات الكثيرة . وله في الغرب أنصار من علماء وطلاب ؛ وله دورٌ وكتب ، وله مستشفيات يؤمها الناس للتداوى به .

وليس من موضوعنا أن نتوسع لك في هذا العلم وتاريخه وتجاربه وفوائده ، ولكننا نريد أن نتقدم إليك بفكرة بحلة عنه ، تربك إلى أى حد أظهر الله في هذا العصر آيات ياهرات ، على أيدي الطبيعيين الذين ينكرون ما وراء المادة ويسرفون في الإنكار ، فاقبلوا بنعمة من الله وفضل يثبتون ما وراء المادة ويسرفون في الإثبات . تحقيقاً لقوله سبحانه « سَتَرْنَاهُمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَذُكِّبَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ » ١ هـ من خاتمة سورة فصلت .

وإننا نضع بين يديك هنا تجربة واحدة من تجارب التنويم ، تقرّب إليك الوحي كل التقريب ، وهذه التجربة رأيتها بعيني ، وسمعتها بأذني ، بنادى جمعية الشبان المسلمين ، على مرأى ومسمع من جمهور متقف كبير ، حضر ليشهد محاضرة مهمة في التنويم المغناطيسى وإثبات أنه يمكن أن يتخذ سلاحاً مسموماً لتغيير عقيدة الشخص ودينه ، كما نسفل إلى ذلك بعض البشرين ، إذ فتن بهذا العدوان الخبيث شاباً من خيرة الشبان المسلمين حول سنة ١٣٥١ هـ في حادثة مشهورة مروّعة ، وما هي متكم ببعيد .

قام المحاضر ، وهو أستاذ في التنويم المغناطيسى ، وأحضر الوسيط وهو فتى فيه استعداد خاص للتأثر بالأستاذ ، والأستاذ فيه استعداد خاص للتأثير على الوسيط ، فالأول ضعيف النفس ، والثاني قويها . وللضعف والقوة وجوه ليس هذا موضع بيانها . نظر الأستاذ في عين الوسيط نظرات عميقة نافذة ، وأجرى عليه حركات يسمونها سحبات ، فما هي إلا لحظة حتى رأينا الوسيط يغط غطيظ النائم ، وقد امتنع لو نه ، وهد جسمه ، وفقد إحساسه للمتاد ، حتى لقد كان أحداً يخبره بالإبرة وخزّات عدة ، ويخزّه كذلك ثانٍ وثالث ، فلا يبدى الوسيط حرّاً كذاً ، ولا يظهر أى عرض لشعوره وإحساسه بها . وحينئذٍ تأكدنا أنه قد نام ذلك النوم الصناعي أو المغناطيسى .

وهناك تسلط الأستاذ على الوسيط بدأله : ما اسمك ؟ فأجابه باسمه الحقيقي . فقال الأستاذ : ليس هذا هو اسمك ، إنما اسمك كذا (وافترى عليه اسماً آخر) ثم أخذ يقرر في نفس الوسيط هذا الاسم الجديد الكاذب ، ويمحو منه أثر الاسم القديم الصادق ، بواسطة أغاليط يلقنها إياه في صورة الأدلة ، وبكلام يوجهه إليه في صيغة الأمر والنهي . وهكذا أملى عليه هذه الأكذوبة إملأه ، وفرضها عليه فرضاً ؛ حتى خضع لها الوسيط وأذعن له .

ثم أخذ الأستاذ وأخذنا نناديه باسمه الحقيقي المرة بعد الأخرى في فترات متقطعة ، وفي أثناء الحديث على حين غفلة ، كل ذلك وهو لا ينجب . ثم نناديه كذلك باسمه الموضوع فيجب ، دون تردد ، ولا تلعثم .

ثم أمر الأستاذ وسيطه أن يتذكر دائماً أن هذا الاسم الجديد هو اسمه الصحيح حتى إلى ما بعد نصف ساعة من صحوه وبقظته . ثم أيقظه وأخذ يتم محاضراته ونحن نتفجأ الوسيط بالاسم الحقيقي فلا ينجب ، ثم نفجؤه باسمه الثاني فيجب ، حتى إذا مضى نصف الساعة المضروب عاد الوسيط إلى حاله الأولى من العلم باسمه الحقيقي .

وبهذه التجربة أثبت الأستاذ أن النوم « بكسر الواو » يستطيع أن يمحو من نفس وسيطه كل أثر يريد محوه ، مهما كان ثابتاً في النفس ، كاسم الإنسان عينه ، ومهما كان مقدساً فيها كعقائد الدين .

وإنما اختار الأستاذ محو الاسم دون الدين لأمرين : أحدهما أن محو الدين عدوانٌ أثيم ، وإجرام شنيع ، لم تقبله نفسيّة الحاضر ولا الحاضرين . ثانيهما : أن الاسم أثبت في نفس صاحبه من دينه ؛ فمحوه منها أعجب ، ومنه تعلم أن محو الدين منها أيسر . وبهذه التجربة أيضاً ثبت لي أنا من طريق علمي ، ما قارب إلى الوحي عملياً ، وما جعلني أعلمه تعليلاً عملياً : فالوحي « عن طريق الملك » عبارة عن اتصال الملك

بالرسول اتصالاً يؤثر به الأول في الثاني ، ويتأثر فيه الثاني بالأول ، وذلك باستعداد خاص في كليهما ، فالأول فيه قوة الإلقاء والتأثير ، لأنه روحاني محض ، والثاني فيه قابلية التلقي عن هذا الملك لصفاء روحانيته ، وطهارة نفسه المناسبة لطهارة الملك . وعند تسلط الملك على الرسول ينسلخ الرسول عن حالته العادية ، ويظهر أثر التغيير عليه ، ويستغرق في الأخذ والتلقي عن الملك ، وينطبع ما تلقاه في نفسه ، حتى إذا انجلى عنه الوحي وعاد إلى حالته الأولى ، وجد ما تلقاه ما تلا في نفسه ، حاضراً في قلبه ، كأنما كتب في صحيفة فؤاده كتاباً .

أتظن - أيها القارئ الكريم - أن الخلق يستطيع أن يؤثر في نفس مخلوق آخر ذلك التأثير بواسطة التلويح المغناطيسي ، ثم لا يستطيع مالك القوى والقدر أن يؤثر في نفس من شاء من عباده بواسطة الوحي ؟ كلا ثم كلا « إِنَّهُ عَلَى مَا يُشَاءُ قَدِيرٌ » .

« الدليل العلمي الثاني » أن العلم الحديث استطاع أن يخترع من العجائب ما نعرفه ونشاهده وننتفع به ، مما يسمونه التليفون ، واللاسلكي ، والميكروفون ، والراديو . وعن طريق أولئك أمكن الإنسان أن يخاطب من كان في آفاق بعيدة عنه وأن يفهم ما شاء ويرشده إلى ما أراد . فهل يعقل بعد قيام هذه المخترعات المادية أن يعجز الإله القادر ، عن أن يوحى إلى بعض عباده ما شاء ، عن طريق الملك أو غير الملك ؟ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

« الدليل الثالث » استطاع العلم أيضاً أن يملأ بعض أسطوانات من الجاد الجامد الجاهل ، بأصوات وأنغام ، وبقرآن وأغانٍ وكلامٍ ، على وجه يجعلها حاكية له بدقة وإتقان ، وبين أيدينا من ذلك شيء كثير لا سبيل إلى إنكاره يسمونه (بالغرافوف) . أبعد هذه المخترعات القائمة ، يستبعد على القادر تعالى بواسطة ملك ومن غير وساطة ملك ؟ أن يملأ بعض نفوس بشرية صافية من خواص عباده ، بكلام مقدس

يهدي به خلقه . ويُظهر به حقه ، على وجه يجعل ذلك الكلام منتقشاً في قلب رسوله ، حتى يحكمه بدقة وإتقان كذلك ؟

« الدليل الرابع » أننا نشاهد بعض الحيوانات الدنيا تأتي بعجائب الأنظمة والأعمال ، مما نحيل معه أن يكون صادراً عن تفكير لها ، أو غريزة صادجة فيها ، وما يجعلنا نوقن بأنها لم تصدر في ذلك إلا عن إرادة عليا ، توحى إليها وتلممها تلك العجائب والغرائب ، من الصناعات والأعمال ، والدقة والاحتياط .

وإذا صحَّ هذا في عالم الحيوان ، فهو أولى أن يصح في عالم الإنسان ، حيث استعداده للاتصال بالأفق الأعلى يكون أقوى ، وأخذه عنه يكون أتم ، ومن ذلك ما يكون بطريق الوحي .

وإن شئت أمثلة لتلك الحيوانات التي ضربناها لك مثلاً في إلهاماته العلوية ، فدونك النمل والنحل ، وما تأتياك من ضروب الأعمال ، ودقة النظام . وهالك حيواناً غريباً اسمه « اكسيكلوب » . وقال عنه الأستاذ « ميلن إدوار » المدرس بجامعة (السوربون) بفرنسا ما ترجمته : « إن الحيوانات السماء « اكسيكلوب » تعيش منفردة ، وتموت بعد أن تبيض مباشرة ، وتخرج صغارها على حالة ديدان لا أرجل لها ، ولا تستطيع حماية نفسها من أيسة عادية ، كما لا تستطيع الحصول على غذائها . ومع ذلك فحياتها تقتضى أن تعيش مدة سنة في مكن مقفل ، وفي هدوء تام ، وإلا هلكت .

فترى الأم متى حان وقت بيضها ، تميد إلى قطعة من الخشب ، فتحف فيها سريراً طويلاً ، فإذا أتمته أخذت في جلب ذخيرة إليه ، تسكني صغيراً واحداً مدة سنة ، تلك الذخيرة هي طلع الأزهار وبعض الأوراق السكرية ، فتحشو بها قاع السرداب ، ثم تضع عليه بيضة واحدة ، ثم تأتي بفشارة الخشب ، وتكوّن منها عجينة تجعلها ستقاً على تلك البيضة ، ثم تأتي بذخيرة أخرى فتضعها فوق ذلك

السقف ، ثم تضع بيضة أخرى ، وهلمَّ جرّاً حتى يفرغ بيضها ، ثم تترك الكل وتموت !! .

فمن ذا الذي علّم هذه الحشرة الضعيفة الساذجة ، تلك الصفاة الخبيثة للعقل ؟ ومن أفهمها وهي تموت بعد أن تبيض مباثرة أن صفارها التي ستولد ، في حاجة إلى البقاء سنة في حالة ضعفه وعجزه ؟ من الذي غرس في قلبها هذه العناية بنوعها ، حتى كلفتها كل هذه المشقة في وضع بويضاتها ؟

لاريب أن قيّوم الوجود يؤتي الكائنات علماً بما يقيمها وبما يصلحها ، من غير طريق الحواس التي لا تستطيع أن تكتسب بها . ومن العبث وضلال الرأي أن يثبت الباحث الطبيعي إلهاماً تبعثه القدرة الإلهية إلى أحقر الحشرات ، ثم ينفيه عن النوع البشري وهو أشدّ ما يكون حاجة إلى هذا الوحي والإلهام في حياته الفردية والاجتماعية .

« الدليل الخامس » المبقرية ، ويبرهنها أفلاطون بأنها حال إلهية مولدة للإلهامات العلوية للبشر ، ويقرر الفلاسفة أنها حال علوية لا شأن للعقل فيها . ويقول الطبيعيون : إنها هبة من الطبيعة نفسها لا تحصلها دراسة ، ولا يوجد لها تفكير .

وهاك أمثلة للمبقرية والعباقرة ، تشعّ على موضوع الوحي نوراً كشافاً يهدي الحيارى الضالين ، إلى سواء السبيل .

١ - قال الأستاذ « ميرس » الإنجليزي مدرس علم النفس بجامعة « كامبردج » في كتاب كبير له أسماء « الشخصية الإنسانية » ما ترجمته : كان لستر بيدل خاصة تكاد تلتحق بالمعجزات ، فإنه كان يعين على البديهة العوامل التي إذا ضرب بعضها في بعض أنتجت عدداً من سبعة أو ثمانية أرقام . فإذا مثل مثلاً : ما هما العددان اللذان إذا ضرب أحدهما في الآخر نتج العدد (١٧٨٦١) أجابك على الفور بأنهما

(٥٣٣٧٧). وهو يقول : إنه لا يدري على أية حال يأتي به هذا الجواب ، فكانت الإجابة عنده كأنها غريزة طبيعية .

(٢) ونقل عن الشاعر الكبير (سولي برودوم) الفرنسي أنه قال : « حدث لي في بعض الأحيان أني كنت أجد فجأة برهان نظرية هندسية ألقيت إلي منذ سنة ، وذلك بدون أن أتق إليها أقل التفات » .

(٣) وذكر الميوس (رينيه) الشاعر الفرنسي أنه يتنام غالباً وهو يعمل قطعة من الشعر لم تتم ، ثم يستيقظ فيجدّها تامة .

(٤) وكذلك يقول الشاعر (موسيه) الفرنسي « أنا لا أعمل شيئاً ولكن أسمع ما يلقي إلي فأتقله ، فكان إنساناً مجهولاً يتأجج في أدنى » .

وهذه الأمثلة التي سقناها تثبت وجود اتصالات روحانية باطنة في بعض الأفراد ، تبدأ الإنسان بعلم وهداية من طريق غير معتاد ؛ وذلك يقرب الوحي أليماً تقرب ؛ في وقت اشتد شك الناس فيه حتى كذبوا بالإلهيات والنبوات ، وسخروا بالأديان والشرائع ، مع أنها أعظم عوامل التحول الاجتماعي والفكري في الإنسان ؛ وأكبر الأحداث التي غيرت العالم وحوّلت مجرى التاريخ ، ومن العار الجارح لكرامة البشر ، أن تكون تلك العوامل والأحداث العظمى ، قامت على أوهام خاطئة ، أو على أكاذيب متعددة .

« الدليل السادس » قرّر العلم الحديث أنه شوهد على بعض الناس أنهم يظهرون بمظاهر روحانية ، تعتبر من الخوارق التي لم يكن يحلم بمحدثها العلماء ، على حين أن هؤلاء الذين أتوا بتلك الظواهر الخارقة كانوا في حالة ذهول ، وقد استحال تعليل ما أتوا بتعليلاً مادياً يستند إلى الحس ، وقد اختبروا تلك الظواهر ، واستحضروا لشهودها أكبر مشعوذي الأرض ، فشهدوا بأنها ليست من الشعوذة في شيء ؛ وإنما هي أحداث روحانية ، لا أثر فيها للمهارة وخفة اليد .

تلك حقيقة من حقائق العلم الحديث الحاضر ، يقررون فيها أنه قد يفتح على بعض الناس في حالة من حالات ذهولهم بانكشافات وغلواهر روحية ، فكيف يستبعد بجانب هذا الكشف العلمي أن يفتح الله على بعض المتأزين من خلقه بانكشافات علمية عن طريق الوحي ، بينما هم من كلمة العقول والأخلاق ؟ لقد أسفر الصبح لذي عينين !

ج — الوحي من ناحية العقل

عرفت فيما سقتناه لك من الأدلة العلمية أن الوحي ممكن وقريب من الوقوع ، ونقسم لك الدليل العقلي هنا على أن هذا الأمر الممكن قد وقع فعلاً : ذلك أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم محمد ﷺ ، وكل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت ، وذلك هو المطلوب ، أما الدليل على أنه قد أخبر بوقوعه الصادق المعصوم ، فما مرّ عليك من أنباء الوحي في الكتاب والسنة . وأما الدليل على أن كل ما أخبر بوقوعه الصادق المعصوم فهو حق ثابت ، فإن ذلك هو مقتضى الصدق والعصمة . وأما الدليل على أن محمداً ﷺ صادق معصوم فإنما هي للعجزة القائمة مقام قوله تعالى لعباده في شأن تصديق رسوله : « صدق عبدي في كل ما يبلغ عني » . ومن ذلك أنه يوحى إليه مني .

وهنا نجد أنفسنا قد انتهينا إلى العجزة ، فما هي العجزة ؟

المعجزة

هي أمر يعجز البشر متفرقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله ، أو هي أمر خارج عن حدود الأسباب المعروفة ، يخلق الله تعالى على يد مدعي النبوة عند دعواه إلهاماً شاهداً على صدقه . فإذا قام إنسان ما ، وادعى أنه مبعوث الله إلى

خلقه ؛ ورسوله إلى عباده ؛ وقال : إن آية صدق فيما أدعيه ؛ أن يغير الله الذي أرسلني عادة من عاداته على بدي ، وأن يخرج الآن عن سنة من سنته العامة في وجوده ، ثم قال : وسيأتىكم الله بهذا الأمر العجيب من باب ترون أنكم فيه نابضون ، وعليه قادرون ، وإلى أمحدكم زراعات ووحدانا أن تأتوا بمثل هذه الآية ، وأمامكم الباب مفتوحا كما تفتقدون ، وفيكم النبوغ موفور كما تدعون ، ثم أنتم يجتمعون وأنا وحدي . قال ذلك بلفة الواثق ؛ وتحدانا هذا التحدي الظاهر ، في وقت يشور فيه على عقائدنا ومبادئنا وأخلاقنا ، ويسف في أحلامنا وأحلام أمثالنا من آبائنا ، ونحن أحرص ما نكون على تعجيزه وتبهيته والغلبة عليه والظفر به ، دفاعا عن كرامتنا ، وانتصارا لأعز شيء لدينا .

ثم لم يلبث أن قام وقتنا ؛ وأجمع أمره وأجمعنا ، وإذا نحن جميعا بعد محاولات ومحاولات ؛ لم نستطع أن نأتي بمثل ما أتى به ، فضلا عن أعظم منه . مع أننا أمة وهو فرد . ومع أنه قد دخل علينا من أيسر الطرق في نظرنا ؛ ومن أشهر فن في زماننا ، ومع أنه قد أعطانا الفرصة السكانية لمناظرته ، وأنصفنا كل إنصاف من نفسه !!

هل يشك ذو مسكة من عقل ، في أن هذا الإنسان المتفوق المتقار ، صادق في رسالته ، محق في دعايته ؟ خصوصا إذا عرفنا فوق ذلك كله ، أنه نشأ فينا على الصدق والأمانة ومكارم الأخلاق ، من لدن صباه وطفولته ، إلى يوم مبعثه ورسالته .

لأنه جاء بالعجزة من باب لا نعرفه ، قلنا : رجل حذق فنا من الفنون التي لا نعلم لنا بها ، أو نعلم صناعة من الصناعات التي لم نحيط بخبرها . أما وقد جاءنا من الناحية التي نشهد لأنفسنا فيها بالفوق والسبق ، فلا يسعنا إلا الإذعان له ، والإيمان بما جاء به ، ما دمتا منصفين .

مولنضرب لك مثلا : جاء موسى عليه السلام بمعجزته عصا من الخشب ، لا روح

فيها ولا حركة ، ولا لين ولا رطوبة ، ثم ألقاها باسم الذي أرسله ؛ فإذا هي حبة تسمى
بينما الأمة التي تحداها بذلك كانت قد تنوقت في السحر وحدقته ؛ وضربت فيه بأوفر
سهم وأوفى نصيب ، خصوصاً أنهم أمة وهو فرد . وهم نابضون في السحر وهو مع نشأته
فيهم لم يُعرف يوماً من الأيام بمعالجة السحر . وهم معتزّون بمددهم وعددهم وسلطانهم ،
وهو خلو من هذه الأسباب والمظاهر .

فهل يبقى للشك ظل بعد أن أتى موسى عصاه فإذا هي تلقف ما يأفكون ، ووقع
الحق وبطل ما كانوا يعملون ، وَالَّذِي السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ قَالُوا : آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ
رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ .

الحق أبلج . ولذلك كان أول من آمن به هم السحرة أنفسهم ، لأنهم أعرف بالسحر
ومقدماته ونتائجه ، وقد رأوا رأي العين أن ذلك الإجماز ليس من نوع هذا السحر المبني
على مقدمات يستطيع كل إنسان أن يزاوها ، ولها نتائج محدودة لا يمكن أن يتجاوزها
نعم لم يطق السحرة صبراً عن المسارعة إلى الاعتراف والخضوع للحق بعد ما تبين ،
مهما كلّفهم ذلك أن يقتلوا أو يُصلبوا ؛ وقالوا لفرعون مليكهم وممبودهم بالأمس
« لَنْ نُؤْتِيَكَ حَتَّى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا . فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا
تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا » . اقرأ إن شئت الآيات بعدها في سورة طه إلى قوله
صبحاته : « وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى » .

قل مثل ذلك في معجزة كل رسول أرسله الله : قل في عيسى عليه السلام وإبراهيم
الأكرم والأبرص وإحيائه الموتى وخلقه من الطين كهيئة الطير بإذن الله ؛ أمام قوم
نبهوا في الطب أيما نبوغ ومهروا فيه أيما مهارة^(١) .

(١) لا تَعْبَأْ هُنَا بِمَا يُعْزَى إِلَى الْمَسِيحِ رِبْنَانٍ مِنْ إِنْكَارِهِ نُبُوغِ قَوْمِ عِيسَى فِي الطَّبِ .
فإنه ناف ، والمثبت مقدم على النافي . وعلى فرض صحة هذا التقي فإن هذا لا يضرنا
شيئاً لأن المعجزة يكفي في تحققها عجز البشر عن مثلها . وليس تنوُّق المواجهين بها
شرطاً ، إنما هو أمر زائد غير مشروط .

شبهات

وقل مثل ذلك وأكثر من ذلك في خاتم الأنبياء سيدنا ومولانا محمد ﷺ وما جاء به من آيات بينات ، ومعجزات واضحات ، وحسبك القرآن وحده برهاناً ساطعاً بل براهين ساطعات : كل مقدار ثلاث آيات منه حجة قاطعة تقوم في فهم الدنيا إلى يوم الساعة . تتعدى العالم بما يكون فيها من أسرار الفصاحة والبيان ، والعلوم والمعارف ، وأنباء الغيب وشواهد الحق .

أضف إلى ذلك أن الذين شوفوها بخطابه عند مهبط الوحي كانوا أئمة الفصاحة ، وفُرسان البلاغة ، بضاعتهم الكلام والتفنن في إجادته . وصنائعهم التنافس في النثر ودباجته ، والشعر ورواقه . وكرامتهم مرتبطة بما يُحيدون في هذا الباب ، لا بما يجمعون من الذهب أو يحلون من ألقاب . حتى بلغوا في هذا الميدان شأواً لا يُبارى ، وغاية لا تُدرك . وما يكون لنا أن نطلق العنان هنا للقلم . وإلا ضاق بنا التأليف والزمن . وأنت خير بإعجاز القرآن ، وما كتب في إعجاز القرآن . فاكتم بهذه الإشارة الخطاطفة . وإن أردت المزيد فعليك بما كتب في إعجاز القرآن .

د - دفع الشبهات

ولكنني أعالج بين يديك لهذه المناسبة شبهات عشرًا يردّها كثير من المفتونين : « الشبهة الأولى » يقولون : إن المعجزات شأنها شأن كثير من الخترعات . فإذا كان فيها طرافة أو دهشة أو مجب ، فكذلك آثار العلم ومدعياته فيما ترى ونسمع . والجواب : تعرفه مما ذكرناه آنفاً في بحث المعجزة . مما يقين به الفرق بعيداً واليون شاسعاً بين المعجزة وما جدّ أو يحدّ في العالم من عجائب العلم ، وروائع الفن ، وبدائع الاختراع . فالمعجزة ليست لها أسباب معروفة حتى تلمس ويؤتى بمنزلها . أما هذه الخترعات فإن لها أسباباً معروفة عند أصحابها ، ويمكن معرفتها لمن لم يعرفها يسر وسهولة متى التمسها من طريقها .

« الشبهة الثانية » يقولون : إن المعجزة كالسحر والشموعة وما لهما : إن هي إلا تخيلات وتضليلات .

والجواب : يتبين لك مما قصصنا عليك في المعجزة وفي ضرب المثل لها بموسى . ويمكن تلخيصه بأن المعجزة نعمة من نفعات الحق تخرج عن أفق الأسباب المعتادة ، والوسائل للشاهدة ، والغايات المألوفة . أما السحر وما أشبهه ، فإنها فنون خبيثة من ذات قواعد وأوضاع يعرفها كل من ألم بها ، وبصل إلى وسائلها وغاياتها كل من عالجها من بابها . ولهذا كان أول من آمن بموسى هم السحرة أنفسهم ، لأنهم أعلم بهذا الفرق الواضح ، والبيان الشاسع ، كما تقدم .

« الشبهة الثالثة » يقولون : إن ما تسمونه معجزات من العلوم والمعارف التي اشتمل على مثلها القرآن ، ما هي إلا آثار مواهب لبعض النابغين من الناس ، وهذه المواهب وآثارها وجدت ويمكن أن توجد في كل أمة .

والجواب : أن مواهب النابغين ، ونبوغ الموهوبين ، وما يكون منهم من آثار وأفكار كل ذلك له وسائل وعوامل ، ثم له أشياء معتادة ونظائر ، في كل أمة وجيل ، وفي كل عصر ومصر ، أما المعجزات فلن تجد لها من وسائل ولا عوامل ، ولن نستطيع أن تصل إلى أشياء معتادة لها نظائر ، اللهم إلا إذا خرجنا عن نطاق الـكون المعروف ، وسنّ الوجود المألوف .

« الشبهة الرابعة » يقولون : إن خرق الله لمعاداته على أيدي رسله كما تقولون ، يعتبر خروجاً عن النظام العام الذي تقتضيه الحكمة ، وتتناط به المصلحة .

والجواب : أن المعجزة - وإن كانت خارجة عن حدود الأنظمة المعتادة لا تعتبر خروجاً على النظام العام الذي تقتضيه الحكمة ، وتتناط به المصلحة ، بل هي من مقتضيات ذلك النظام العام الذي تملية الحكمة ، وتوجيه المصلحة . وأي حكمة أجل من تأييد الحق وأهل الحق ؟ وأي مصلحة أعظم من اعتناء الخلق إلى طريق سعادتهم ؟ بواسطة تلك المعجزات التي يفهمون منها مراد الخالق من تأييد رسله ، ووجوب تصديقهم لهم ، واتباعهم بإلهام .

« الشبهة الخامسة » يقولون : لو كان الوحي ممكناً لأوحى الله إلى أفراد البشر علامة ، ولم يخص به شريحة قليلين يجعلهم واسطة بينه وبين خلقه .

والجواب : أن عامة البشر ليس لديهم استعداد لتلقي الوحي عن الله ، لا مباشرة ولا بواسطة الملك ، حتى لو جاءهم ملك لم يستطيعوا رؤيته إلا إذا ظهر في صورة إنسان ، وحينئذ يعود اللبس ويبقى الإشكال . فقضت الحكمة أن يجعل الله من بين الإنسان طائفة ممتازة لها استعداد خاص يؤهلها لأن تتلقى عن الله الوحي ، ثم تؤديه في أمانة إلى العامة من إخوانهم في الإنسانية ، بعد أن وضع الله في أيديهم شواهد الحق الناطقة التي تدل العالم على مراده سبحانه من تصديقهم ، وبعد أن سلّحهم بالآيات التي تطمئن الناس على أنهم رسل لا تقاوم وإرشادهم من عند ربهم . ثم إن اختصاص بعض أفراد النوع الإنساني بالوحي والنبوة ، فيه نوع من الاختيار والابتلاء ، الذي بنى الله عليه هذه الحياة وميز به الخبيث من الطيب : « يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ » .

وتلك الشبهة يقول الله في مثلها من سورة الأنعام : « وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ . وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكَاً لَفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ . وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكَاً لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ » .

« الشبهة السادسة » يقولون : كيف تدل المعجزة على تصديق الله لرسوله ، مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه .

والجواب : أن دلالة المعجزة على تصديق الرسول ، كدلالة الكون على خالقه مع أننا ما رأينا الله وما سمعناه . ولنضرب لهم المثال ، كيلا تبقى لهم شبهة ولا يقوم لهم عذر : افرض أنك حضرت مجلساً عاماً فيه ملك من الملوك ، وكان من تقاليد هذا الملك ألا يكشف رأسه في مجلس من المجالس العامة ، وبينما القوم جلوس في حضرة صاحب الجلالة إذ نهض رجل من الحاضرين معروف للجميع بصدقه وأمانته ، وأدبه واستقامته ، وحسبه ونسبه . وإذا هذا الرجل يقول على مرأى وسميع من الملوك ورعيته : أيها القوم إن مولاي الملك حلفني هذه الرسالة أبلغكم إياها ، وهي أن تفعلوا

كذا ، وتتركوا كذا ، ثم سكت الملك ولم يكذب ، ثم لم يكتم الرجل بظاهرة ماضيه ، وسكوت ما يكتفه في ترويح دعوته ، وتأيد رسالته . بل قال إن آية صدق أن يُعَيَّر مولاى الملك عادته الآن ، ويخرج عن تقليد من تقاليده المعروفة لكم جميعا ، وذلك بأن يُعرَى رأسه في هذا المجلس العظام . ثم ما كاد ينتهى حتى غرَى للمليك رأسه وخلع تاجه . أفلا يعتبر ذلك دليلا كافيا على صدق هذا الرجل وصدق ما جاء به ؟ ثم ما باللك إذا هو قد عزز دليله بالتحدى فقال : إني أخذكم أن يبيحكم الملك إلى مثل ما أجبني إليه . فأخذوا يطلبون ويُلحُّون ، فلم يستجب لهم الملك ، ولم يغير عادته معهم ولا مرة واحدة . أفلا يكون ذلك برهانا أبلغ من الصبح على أن هذا الداعي هو رسول هذا الملك حقا ؟ ثم ألا يكون الكذب بعد ذلك معانداً ومكابراً ، ويكون بالحيوان الذى لا يفهم ولا يعقل ؛ أشبه منه بالإنسان الذى يفهم ويعقل ؟ « أُولَئِكَ كَانُوا لَكُمْ بَلًا لَمْ أَصْلَ ؛ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ » .

وذلك المثل هو مثل رُسُل الله ، تؤيدهم معجزات الله . « وَلِلَّهِ الْأَمْثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » .

« الشبهة السابعة » يقولون : إن هذا الوحي الذى تدعونه وتدعون تنجيته ، جاء بهذا القرآن غير مرتَّب ولا منظم ، فلم يُفرد كل غرض من أغراضه بفصل أو باب ، شأن سائر الكتب المنظمة . بل مُزجت أغراضه مزجاً غير مُراعى فيه نظام التأليف ، فيبعد أن يكون وحياً من الله . وهذه الشبهة واردة كما ترى على تنجيم القرآن وترتيبه أيضاً . والجواب : أن مخالفة القرآن لأنظمة الكتب المؤلفة لا تعتبر عيباً فيه ، ولا في وحيه ،

وموحيه ، بل هي - على العكس - دليل مادى ، على أنه ليس بكتاب وضى بشرى ؛ يحل عليه واضعه من الناس ؛ فيجعل لكل طائفة من معلوماته المناسبة فصلاً ، ولكل مجموعة من فصوله المناسبة باباً ؛ بل هو مجموع إشارات من الوحي الإلهى الأعلى - اقتضتها الحكمة ودعت إليها المصلحة . على ما هو مفصل في أسرار تنجيم القرآن .

ثم إن هذا المزيج الطريف الذي نجده في كل سورة أو طائفة منه ، له أثر بالغ في التذاذ قارئه ، وتشويق سامعه ، واستفادة المستفيد بأنواع متنوعة منه ، في كل جلسة من جلساته أو درس من درسه . وهذا هو الأسلوب الحكيم في التعليم والإرشاد ، خصوصاً لتلك الأمة الأتمية التي نزل عليها . فما أشبه كل مجموعة من القرآن بروضة يافعة يَنْقَلُ الإنسان بين أفيائها متمتما بكل الثمرات ، أو بمائدة حافلة بشتى الأطعمة يُشبع الجائع حاجته بما فيها من جميع الألوان .

وهنا دقيقة أحب ألا تَمُزَّبَ عن علك . وهي أن هذا الروض الرباني البائع (القرآن الكريم) يقوم بين جملة وآيهِ وسُورِهِ تناسبٌ بارع ، وارتباطٌ محكم ، واتِّلافٌ بديع ، ينتهي إلى حدِّ الإعجاز ، خصوصاً إذا لاحظنا نزوله مُتَّجِهاً على السنين والشهور والأيام .

قال الشيخ ولي الدين اللوى : « قد وَهَمَ مَنْ قَالَ : لَا يُطْلَبُ الْآيُ الْكَرِيمَةُ مناسبتها لأنها على حسب الوقائع المفرقة . وَفَضَّلُ الْخَطَّابُ أَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْوَقَائِعِ تَنْزِيلاً ، وَعَلَى حَسَبِ الْحِكْمَةِ تَرْتِيباً وَتَأْصِيلاً . فَالْصَّحْفُ عَلَى وَفْقِ مَا فِي الْأَوْحِ الْمَحْفُوظِ مَرْتَبَةً سُورُهُ ، كُلُّهَا وَآيَاتُهُ بِالتَّوْقِيفِ كَمَا أَنْزَلَ جَمْلَةً إِلَى بَيْتِ الْعِزَّةِ . وَمِنَ الْعَجْزِ الْبَيِّنُ أَسْلُوبُهُ وَنَظْمُهُ الْبَاهِرُ ، وَالَّذِي يَنْبَغِي فِي كُلِّ آيَةٍ أَنْ يُبْعَثَ أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ عَنْ كَوْنِهَا مَكْمَلَةً لِمَا قَبْلُهَا أَوْ مُسْتَقْلَةً ، ثُمَّ لِمُسْتَقْلَةٍ مَا وَجَّهَ مَنَاسِبَتَهَا لِمَا قَبْلُهَا ؟ فَنَفَى ذَلِكَ عِلْمُ جَمِّ . وَهَكَذَا فِي السُّورِ يُطْلَبُ وَجْهُ اتِّصَالِهَا بِمَا قَبْلُهَا وَمَا سَمِعْتَ لَهُ » .

وقال الإمام نجر الدين الرازي في تفسيره لسورة البقرة ما نصه :

« وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي اطَّائِفِ نَظْمِ هَذِهِ السُّورَةِ وَفِي بَدَائِعِ تَرْتِيبِهَا ، عِلْمُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَنَّهُ مُعْجَزٌ بِحَسَبِ فَصَاحَةِ الْفَخَاطَةِ وَشُرُوفِ مَعَانِيهِ ، فَهُوَ مُعْجَزٌ أَيْضاً بِسَبَبِ تَرْتِيبِهِ وَنَظْمِ آيَاتِهِ . وَلَعَلَّ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ مُعْجَزٌ بِسَبَبِ أَسْلُوبِهِ أَرَادُوا ذَلِكَ ، إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ جُحُورَ

المفسرين معرضين عن هذه اللطائف غير منتبهين لهذه الأسرار وليس الأمر في هذا الباب إلا كقليل :

والتَّجَمُّ تَسْتَصِيرُ الْأَبْصَارُ رُؤْيَتَهُ وَالذَّنْبُ لَطَرَفٌ لِلنَّجْمِ فِي الصَّخَرِ
« الشبهة الثامنة » يقولون : إن محمداً كان مصيباً حادّ الزاج ، وكان مريضاً بما يسمونه (المستريا) فالوحي الذي كان يزعمه ما هو إلا أعراض لتلك الحال التي أصيب بها .

والجواب : أن هذه فِرْيَةٌ تدلُّ على جهلهم الفاضح بمحمد ﷺ . فالعروف عنه بشهادة التاريخ الصحيح ، والأدلة القاطعة ، أنه كان صلى الله عليه وسلم وديعاً ، صبوراً حليماً ، بل كان عظيم الصبر ، واسع الحلم ، فسيح الصدر ، حتى إنه وسع الناس جميعاً بسطته وخلقه . وكان شجاعاً مقداماً سليم الجسم ، صحيح البدن ، حتى إنه صارع رُكَّانَةَ المشهور بشجاعته فصّره ، وكان يثبت في الميدان حين يفرّ الشجعان ، ويفزع الخلق ويشتدُّ الأمر ، ويقول : « أنا النبيّ لَا كَذِبَ ، أنا ابنُ عبدِ المطلب » ويقول : « إني عبادَ الله » ولا يزال كذلك حتى يُنفذ الموقف ويكسب المعركة . ولو أفضنا في هذا الموضوع اطّال بنا الكلام ، ولكن موضوعه كتب السيرة والشمال المحمدية فارجع إليها إن شئت . . أما مرض (المستريا) الذي يَصِفُونَهُ ﷺ كذباً به فهو داء عصبيّ عُضال ، أكثر إصاباتة في النساء . ومن أعراضه شدوذ في الخلق ، وضيق في التنفس ، واضطراب في المضم . وقد يصل بصاحبه إلى شلل موضعي ، ثم إلى تشنّج ، ثم إلى إغماء ، ثم إلى هذيان مصحوب بحركة واضطراب في اليدين والرجلين ، وقَرَّ من مكان إلى مكان . وقد يزعم المصاب أنه يرى أشباحاً تهدّده ، وأعداء تحاربه أو أنه يسمع أصواتاً تحاطبه ، على حين أنه لا وجود لشيء من ذلك كله في الحسّ والواقع .

فهل يتفق ذلك وما هو معروف عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه كان أمة وحلمه في أخلاقه ، وثباته ، وحلمه ، وعقله ، ورباطة جأشه ، وسلامة جسمه ، وقوة بنائه ؟ ثم كيف يتفق ذلك الداء العضال الذي أعيا الأطباء ، وما انتدب له محمد ﷺ من تكوين أمة شמוש أبية ، وثرينتها على أسمى نوااميس الهداية ، ودساتير الاجتماع ، وقوانين الأخلاق ، وقواعد النهضة والرقى ؟

أضف إلى ذلك أنه نجح في هذه المحاولة المعجزة إلى درجة جعلت تلك الأمة بعد قرن واحد من الزمان ، هي أمة الأمم ، وصاحبة العلم ، وربة السيف والقلم ! !
فهل المريض المهوس الذي لا يصلح لقيادة نفسه بنفسه أن يقوم بهذه القيادة العالمية الفارقة ثم ينجح فيها هذا النجاح المعجز المدهش ؟

قَدْ تُفَكِّرُ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيُنْكِرُ الْقَمُّ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ
« الشبهة القاسية » يقولون : إنكم تستدلون على الوحي بإعجاز القرآن وتستدلون على إعجاز القرآن بما فيه من أسرار البلاغة ، ونحن لا ندرك تلك الأسرار ولا نصلحها . فلا نسلم الوحي المبني عليها .

والجواب : أن للقرآن نواحي أخرى في الإعجاز غير ما يحويه من أسرار البلاغة والبيان ، ومن السهل معرفتها على من لم يتمهر في علوم العربية واللسان . منها ما يحويه هذا التنزيل من المعارف السامية والتعاليم العالية ، في العقائد والعبادات ، وفي التشريعات المدنية والجنائية ، والحرية والمالية ، والحقوق الشخصية ، والاجتماعية والدولية . وإن مقارنة بسيطة بين تلك الهدايات القرآنية وبين ما يوجد على وجه الأرض من سائر التشريعات الدينية وغير الدينية ، توضح لك ذلك الإعجاز الباهر ، خصوصا إذا لاحظت أن هذا الذي جاء بتلك المعارف الخارقة كان رجلا أميا ، نشأ وعاش ، وشب وشاب ، وسى ومات ، بين لمة أمية ، كانت لا تدرى ما الكتاب ولا الإيمان ! .

كذلك أنباء الغيب التي تحدث بها القرآن - وهي كثيرة - يمكن إدراك وجه الإعجاز فيها بيسر وسهولة لكل منصف . اقرأ إن شئت فاتحة سورة الروم ، لتعرف كيف أحسب القرآن صراحةً بأمري كان لا يزال مستتراً في ضمائر الغيب ، بل كانت العوامل والظواهر لا تساعد عليه ، ذلك أنه أخير في وقت انتصر فيه الفرس على الروم في أدنى الأرض ، بأن الروم سيُبدال لهم على الفرس وينصرون في بضع سنين ؛ وكان كما قال .

ثم اقرأ قوله سبحانه مخاطباً لنبيه في موقف من مواقف الخصومة والمخاجة بينه وبين أعدائه اليهود : « قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ » وهذا من أبرز شواهد الإعجاز والتعدي : إذ كيف يتسنى لرجل عظيم في موقف من المواقف الفاصلة بينه وبين أعدائه ، أن يجرؤ على تحدّيهم بشيء هو من شأنهم وحدهم ، وكان في استطاعتهم عادةً ، بل في استطاعة أقلّ واحد منهم ، أن يقول ولو ظاهراً : « إني أنمّي الموت » ليظفروا بذلك التمي علي محمد ﷺ ، ويطلخوا به دعوته ، ويستريحوا عنه على زعمهم . ولكن كل ذلك لم يمكن ، فأنمّي أحد منهم الموت ، بل صرفوا وما زالوا مصروفين عنه أبداً ، ثم سجّل القرآن عليهم ما هو أبعد من ذلك ، إذ قال عقيب تلك الآية : « وَاتَّخَذْتَهُمْ أُخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ، وَانَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ » ١ هـ من سورة البقرة .

أليست تلك أدلة مادية قاطعة ولا تزال قاطعة ، على أن محمداً صلوات الله وسلامه عليه كان مؤيداً بالوحي من ربه ، وأنه إذا بطل القرآن من لدن حكيم عليم ؟

أما إعجاز القرآن من ناحية الأسرار البلاغية فلا يقدح فيه أن جبهة الناس اليوم لا يدركونها ولا يتذوقونها ، فإن ذلك لا يرجع إلى خلو القرآن من أسرار البلاغة والبيان ، إنما يرجع إلى جهل الناس باللغة العربية وأصاليها ، وإلى فساد ذوقهم من غلبة المعجمة عليهم ، ومعروف أن عدم الإدراك لشيء ، لا ينهض دليلاً على عدم ذلك الشيء . ونظير ذلك أن عدم علمنا بلغة من اللغات الأجنبية مثلاً ، لا يلزم منه أن ننكر أن فلاناً متفوقاً في تلك اللغة بشهادة الإخصائيين فيها والخادقين لها ، بل نحن نؤمن بوجود لغات لا نعرف منها شيئاً ، كما نؤمن بوجود نابضين فيها لا نعرفهم ولا نعرف من وجوه نبوغهم شيئاً ، اللهم إلا عن طريق سماعنا لذلك من مصادر تثق بها .

كذلك القرآن الكريم ، قد شهد الغنيون والإخصائيون من خذاق اللغة العربية ، في أزهي عصور التوفّر عليها والتميز فيها ، أنه كتاب فاق الكتب ، وكلام برز صائر ضروب الكلام ، وبلغ في سموه وتفوقه حدود الإعجاز والإحكام ، من ناحية الفصاحة والبلاغة وما يحمل لها من أسرار . ثم قلّ إلينا ذلك كله نقلاً متواتراً فاطعاً لا ظلّ فيه للشك والنكران .

فلماذا لا نقبل هذا الحكم العادل ، ومصادره كثيرة محترمة كل الاحترام ؟ ليس ذلك تمصياً وعناداً ، على حين أن الباب كان ولا يزال مفتوحاً أمام كل من يحذق علوم اللغة العربية وأصاليها ، أن يتذوق أسرار البلاغة والإعجاز في هذا القرآن ، وأن يحكم هو نفسه بما حكم به الآلاف المؤلفة في كل زمان ومكان ! وإذالم ترّ المسلال فلم لأناس رأوه بالأبصار على أن لإعجاز القرآن ميداناً آخر فاطلبه إن شئت . « وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ » .

(الشبهة العاشرة) يقولون : إن إعجاز القرآن للعرب لا يبدل على أن القرآن كلام الله . بل هو كلام محمد نُسب إلى ربه ليُسَمِّدَ قدسيته من هذه النسبة . وإعجازه جاء من

من ناحية أن محمداً كان الفرد الكامل في بيانه بين قومه ، لذلك جاء قرآنه الفرد الكامل أيضاً بين ما جاء به قومه ، ولم يستطيعوا لهذا الاعتبار وحده أن يأتوا بمثله ، شأن الرجل القذ بين أقرانه في كل عصر .

ومجيب على هذه الشبهة بأجوبة خمسة :

(أولها) أن كل من أوتي حظاً من حسن البيان وذوق البلاغة ، يفرق بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبويّ فرقاً كبيراً يمثل الفرق الكبير بين مقدور الخالق ومقدور المخلوق . وهما القرآن والحديث النبويّ ، لا يزالان قائمين بيننا ، يناديان الناس بهذا الفارق البعيد ، إن كان لهم إحساس في البيان وذوق في الكلام .

ولو كان لهذه الشبهة شيء من الوجاهة ، لكان أولى الناس أن يرفعوا عقيرتهم بها هم أولئك العرب الغلص الذين شافهم القرآن ؛ لأنهم كانوا أحرص على تمييز محمد وإسكاته للاعتبارات التاريخية المعروفة . لكنهم ما قالوا هذا . بل كانوا أكرم على أنفسهم من أن يقولوه ، لإيقاناً منهم بظهور المميزات الفائقة بكلام الربوبية عن كلام النبوة ، بحيث لا يلبس أحدهما بالآخر في شيء . وهكذا « مَنْ ذَاكَ عَرَفَ وَمَنْ حُرِّمَ انْخَرَفَ » .

وَكَمْ مِنْ عَانِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّيِّئِ

(الجواب الثاني) أن القرآن لم يأت الناس من الخلف ، بل جاءهم من أوسع الأبواب ، ودخل عليهم من طريق العرب الغلصاء ذوى اللسن والبيان . وتحدثهم من الناحية التي نبعوا فيها وهي صناعة الكلام ، تلك الصناعة البيانية الفائقة التي وقفوا عليها مواهبهم وأنفقوا فيها حياتهم ، حتى صارت موضع تنافسهم ومبقيهم ، وموضوع نفخهم وقوفهم . شأن صائر معجزاته الله تعالى : لَمْ تَأْتِ النَّاسَ إِلَّا مِنْ

الناحية المفهومة لم كل الفهم، وذلك ليظهر أمر الله واضحاً جلياً، لا لبس فيه ولا غوض، ولا شبهة ولا شكوك، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وكان الله عزيزاً حكيمًا.

ومن هنا نعلم، والتاريخ يشهد، أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد - كما يقول أولئك الملاحدة - لأمكن هؤلاء العرب البارزين في البيان أن يعرفوا أنه كلامه، بما أوتوا من ملكة النقد، وما وهبوا من نباهة الحس والدوق، ثم لأمكنهم أن يجاروه ولو شوطاً قريباً إن لم يمكنهم مجاراته شوطاً بعيداً. لاسيما أن القرآن قد اكتفى منهم في معرض التحدي بأن يأتوا بسورة من مثل أقصر سورة، أي بمثل ثلاث آيات قصار من بين تلك الآلاف الملوقة التي اشتمل عليها الكتاب العزيز. وأنت خير بأن هؤلاء لم تكن لتعيبهم تلك المساجلة وهم فرسان ذلك الميدان، وأئمة الفصاحة والبيان، لو كان الأمر من صناعة محمد ﷺ وإنشائه. كما يزعم أولئك الخرافصون. فما بالك وقد خرست ألسنتهم، وخشمت أصوات الأجيال كلها من بعدهم.

ومعلوم أن النافذة الغد في أي عصر من العصور، يستطيع أقرانه يُيسر وسهولة، أن يجاكوه مجتهدون ومنفردون في الشيء القليل، على فرض أنهم لا يستطيعون معارضته في الجميع أو الشيء الكثير.

(الجواب الثالث) أن القرآن لو كان مصدره نفس محمد، لكان من الفخر له أن ينسب إليه نفسه. ولأمكن أن يدعى به الألوهية فضلاً عن النبوة. ولما كان مقدماً في نظر الناس وهو إله، أكثر من قداسته في نظرهم وهو نبي. ولما كان في حاجة إذاً إلى أن يلمس هذه القدسية الكاذبة بنسبته القرآن إلى غيره «فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً» ١٤٩

(الجواب الرابع) أن هؤلاء الملاحدة غاب عنهم أنهم يتحدّثون عن أكرم شخصية عرفها التاريخ طمّراً ونُبلاً، وذهلوا عن أنهم يسمّون أسنى مقامٍ اشتهر أمانةً وصدقاً. فكان عليه السلام إذا مرّ بقومه يشيرون إليه بالبنان ويقولون: هذا هو الصادق الأمين. ثم صدروا عن رأيه، ورضوا بحكمه. والعقل النصف قال ولا يزال يقول: ما كان هذا الأمين الصدوق ليذّر الكذب على الناس ثم يكذب على الله؟ ولكنّ النماقين لا يعلمون.

(الجواب الخامس) أن هذه الشبهة وليدة الغفلة عن مضامين القرآن العلمية، وأنبائه النبوية، وهداياته الخارجة عن أفق العادة في كافّة النواحي البشرية، فردية كانت أو اجتماعية. لاسيّاً أن الآتي بهذا القرآن رجل أمي في أمة أمية كانت في أظلم عهود الجاهلية. أضف إلى ذلك ما سجّل القرآن على النبي عليه السلام من أخطاء في بعض اجتهداته، ومن عتاب نحسّ تارةً بلفظه، وأخرى بعنفه. ولو كانت هذا التنزيل كلامه ماسمح أن يسجّل على نفسه ذلك كله. ولكن الملاحدة منقّبوا أنفسهم؛ وزعموا رغم هذه البراهين اللامعة أن محمداً افترى القرآن على ربه. كذبوا وحلّوا.

« مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى : وَلَكِنْ تَصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ »
وهذه ورثة لقوم يؤمنون .

(ذيل لهذه الشبهة) ويتصل بهذه الشبهة شبهة أخرى قد تعرض لبعض المثأفونين. وهي أن هذا القيمد الشاسع بين القرآن والحديث لم يجرى من ناحية أن القرآن كلام الله والحديث كلام محمد. إنما جاء من ناحية أن محمداً كان له ضربان من الكلام: أحدهما محفل به كل احتفال، ويُعنى مزيد العناية بهذه ونميقه وتحضيره، وذلك هو ما سماه بالقرآن ونسبه إلى الله. وثانيهما يرسله لإرسالاً غير حقيقي بتعبيره وتحريره، وهو المسمّى بالحديث النبوي. ثم يقولون لترويج شبهتهم هذه:

إن ذلك ليس بدعاً فيما نرى من آثار الأدباء والبلغاء ، بل نحن نلاحظ أن الأديب الواحد يعلو كلامه الصادر عن تأمل وعناية وروية ، علواً كبيراً عن كلامه المرسل على البديهة ، حتى كأنهما لكتابتين اثنتين ، بينهما بُعد ما بين المشرقين .

(والجواب الأول) أن هذه الشبهة الجديدة مبنية على قياس فاسد ، وهو تشبيه أدباء ذلك العصر الزاهر الذي نزل فيه القرآن وحلت فيه السليقة العربية ، بأدباء هذا العصر المولدين الذين فسدت لغتهم ، وتبطلت ألسنتهم . وشتان ما بين الطبقين ، وباعد ما بين العصرين ١١ .

« أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الرَّيَّا سَهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَفِيَانِ ؟
هِيَ شَاكِمِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّتْ وَسَهَيْلٌ إِذَا مَا اسْتَقَلَّ يَمَانٌ »

فالتفاوت البعيد بين الكلام المرسل والكلام المخبر ، لم يظهر إلا منذ فسد اللسان العربي ، ونطرت العجمة إلى المولدين من الغرب وأشباههم . أما أولئك العرب النخلص الذين كانوا يتكلمون العربية بالسليقة ، فلم يك منهم أحدهم البياني مختلفاً هذا الاختلاف الكبير ، تبعاً للإرسال والتخيير . بل العربي الفصح نهجه في الكلام نهج واحد ، هو نهج السليقة الصافية والطبيعية السليمة . ولم يكن التعبير ليذهب به مذهب الذبذبة التي تجعل له أسلوبين متباينين في كلامه ، بل قصاره في تحبيره أن يحيط بأطراف موضوعه دون أن يلبس عنه مقصد من مقاصده ، ودون أن يخرج عن أسلوبه الذي ينبع من نفسه وتفيض به سجيته العرياء ، ذلك الأسلوب الذي يتعب أهل الفن منا أنفسهم في عماكاته وهيبات أن يبلغوا إلا بعد طول عناء .

على أن معافاة ذلك العربي الفصح إذا عانى التضييق والتزويق ، لم تكن لتزيد كلامه روعةً وحسناً بل كانت تنزل به بمقدار ما يظن أحداً أنها تصعد فيه . ولهذا كان العرب يعافون من الكلام ما ظهرت فيه آثار الصنعة والتكلف ويعدون ذلك من التفاضح النازل إلى شهوات العبي والتنعط ، كما كانوا مأخوذين بالجلد السلس ، وبالمسهل المشتمع

ولقد كان النبي ﷺ أبعد العرب عن هذا التعمل والتصنع والتعجير ، حتى لقد نهى عن ذلك وناط به الهلاك والخسران . تدبر ما يرويه مسلم وأبو داود من أن النبي ﷺ قال : « هَلَاكَ الْمُتَعَطِّلُونَ » . والتعطل في الكلام : التعمق فيه والتفاسح . وروى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم جاءه رجل من هذيل يخاصم في دية الجنين ، فقال : يا رسول الله كيف أغرم دية من لا شرب ولا أكل . ولا نطق ولا استهلال . فمثل ذلك يطل . فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ مِنْ أَجْلِ سَجْمِهِ الَّذِي سَجِمَ » . وفي رواية أنه قال : « أَسَجِمَ كَسَجِمِ الْأَعْرَابِ » . وفي رواية أخرى أنه قال : « أَسَجِمَ الْجَاهِلِيَّةِ وَكُهَانَتِهَا » . فانت ترى أنه صلى الله عليه وسلم ذم هذا السجم المصنوع ، وجعل صاحبه من إخوان الكفان ومن جملة الجاهلية . وما ينبغي له صلى الله عليه وسلم أن يذم شيئاً ثم يقع فيه . وحاشاه وحاشا بيان الشرف ، من هذا الإسفاف والتعمل الخسيس . ودونك السنة النبوية فقرأ منها ما شئت ، فلن تجد إلا جيداً مطبوعاً ، ومعاذ الله أن تجد فيها متكلفاً مصنوعاً . والقرآن أعلى في هذا الباب وأجل . « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ، فَمَلَّ مِنْ مُدَّكِرٍ » .

(الجواب الثاني) أن هذه الشبهة تخالف في أساسها ما هو واقع معروف : ذلك أن القرآن الكريم منه ما نزل مفاجأة على غير انتظار وتفكير ، وبدون تأني وتدبير ، وهو أكثره . ومنه ما نزل بعد تشوُّفٍ واستشرافٍ وطول انتظار ، وهو أقله . ومع هذا فأسلوبه الأعلى هو أسلوبه الأعلى ؛ ونظمه المعجز هو نظمه المعجز ؛ في الحالين على سواء . تأمل ما جاء في سبب نزول قوله سبحانه : « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » وهو أن اليهود قالت لقريش : سلوا محمداً عن الروح وعن أصحاب الكهف وعن ذى القرنين ، فسلوه ، فقال : « ائتنوني غداً أخبركم » ولم يستثن ، فأبطأ عليه الوحي حتى شق عليه ، ثم نزلت الآيات جواباً لتلك الأسئلة ، بعد تلك المدة الطويلة

التي قدّرها بعضهم بأربعين يوماً ، وأنت إذا قرأتها لن تجد فرقاً بين أسلوبها وأسلوب كثرة القرآن الغامرة التي نزلت مُبَاغِتَةً مُفَاجِئَةً .

وهذا الذي يقال في القرآن : يقال مثله في الحديث النبوي . فنه ما كان وليد التفكير والتدبير والمشاورة والمداولة ، كحديثه ﷺ في شئون الحرب والصلح ، ومنه ما كان وحي الساعة وإرسال البديهة ، كحديثه الكثير فيما هو ظاهر من أمور الدين . ومنه ما كان وحي الله إليه يهبط به الأمين جبريل ، كحديث المعتمر للتضمّع بالطيب ، وقد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يسأله عن طيبه في عمرته هذه . فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ساعة حتى جاءه الوحي ، ولَمَّا سُرِّيَ عنه قال : **أَيُّ السَّائِلِ عَنْ الْمُعْتَمِرَةِ فِيهِ** ، به ، فقال عليه الصلاة والسلام : **« أُمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَكَ قَاغِصِلُهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ . وَأُمَّا الْجَبَّةُ فَانْزِعْهَا وَأَصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ »** رواه الشيخان .

نعرف هذه الظروف المختلفة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكنهما مع اختلافهما لم يختلف فيها الأسلوب النبوي ، بل هو طراز واحد من أرق الأساليب البشرية إن لم يكن أرقها ، وقلما تلحظ فيه تفاوتاً كثيراً . لا فرق في ذلك بين ما أُرسله على البديهة ، وما أجال فيه الرأي والاستشارة ، وما نزل به وحي الشَّيْءِ ، وما احتفل به احتفالاً ممتازاً ، بالمواقف المشهودة ، والحجج المحشودة .

إذن هما نمطان متمايزان لا يشبهان : نمط القرآن كله ونمط الحديث كله لكل منهما مَسْنَعَةٌ وبيانٌ ودرجةٌ في الفرق والسبق ، بينها وبين الأخرى بُعد ما بين شأني الخالق والخلق ، وفرق ما بين مَسْكَانَيْ السَّيِّدِ والعبد ، فالقرآن يمتاز بمسحة بلاغية خاصة ، وطابع بياني فريد ، لا يترك باباً لأن يلتبس بغيره أو يشبهه بسواه ، ولا يعطى الفرصة لأحد أن يعارضه أو يحوم حوله حِجَاه ، بل مَنْ خَاصَهُ خُصِيم ، ومن عارضه قُصِم ، ومن خاربه هُزِم . أما الحديث الشريف فهو وإن حَكَّن في جوِّ الفصاحة ، وسما في جلته

عن أساليب العرب ، فإنه لا يزال في أرض العبودية لم يصل إلى سماء الإعجاز ، وتُشبهه
أساليب بعض خواص أصحابه ، وبينه وبين حكم العرب المأثورة قرابة مائة وشبهه
قريب . بخلاف القرآن فإنه ليس كمثل بيان ، لأنه كلام من ليس كمثل شيء . « وكلام
الملك ملوك الكلام » .

خاتمة البحث

نحسب أننا أفضنا في هذا البحث ، ولكننا نعتقد أن هذه الإفاضة واجب لا بد
منه ، ما دمتنا بصدد تسليح مآلينا منحصري الدعوة والإرشاد ، وهم على أهبة النزول
إلى ميادين الوعظ العامة ، وفيها المؤمن والمجاهد ، والتدين والملحد ، والإلهيون
والطبيعيون ، وفيها ضحايا الطوائف المعادية للإسلام ، وصراع المذاهب المتطرفة
في العالم .

ونقلت نظرك إلى أن بعض ما ذكرناه في أدلة الوحي العلمية ، قد اعتمدنا فيه على
أدلة جدلية يؤمن بها المنكرون أكثر مما يؤمنون بآيات الله .
وإن أردت التوسع في هذا فارجع إلى ما كتبه العلامة « محمد فريد وجدي » في
المجلد العاشر من مجلة الأزهر سنة ١٣٥٨ هـ ، وما كتبناه من قبل في المجلد الخامس من
مجلة الهدية الإسلامية سنة ١٣٥١ هـ ، وما كتبه العلامة الشيخ محمد عبد الله دراز في
كتابه : « النبأ العظيم » . والله تعالى التوفيق .

المبحث الرابع

في أول ما نزل ، وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث على النقل والتوقيف . ولا مجال للمقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة ، أو الجمع بينهما فيما ظاهره التعارض منها .

ومن فوائد الإلزام بأول ما نزل وآخره ، تمييز الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيات أو آيات على موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يغير الحكم في الأخرى ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع الإسلامى ، ومراقبة سيره التدريجى ، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته في أخذه الناس بالموادة والرفق ، والبعد بهم عن غوائل الطغرة والعنف ، سواء في ذلك عدم ما مردوا عليه من باطل ، وبناء عالم يحيطوا بعلمه من حق .

يضاف إلى هاتين الفائدتين فائدة ثالثة : هي إظهار مدى العناية التي أحيط بها القرآن الكريم ، حتى عُرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل ، كما عُرف مكّيه ومدنيّه ، وسفريّه وحضرته ، إلى غير ذلك . ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به ، ودليل على سلامته من التغيير والتبديل . ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

وليس من غرضنا في هذا الباب أن نتحدث عن أول ما نزل وآخر ما نزل في كل تعليم من تعاليم الإسلام ، فتلك غاية بعيدة المدى ، ومجهود طويل جدير أن يُقرّد بالتأليف ، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها . إنما اليسور لنا أن نحدثك عن أمرين :

أحدهما : أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ، وآخر ما نزل منه على الإطلاق ، وهذا هو المقصود المهم .

الثاني : نماذج من أول ما نزل في بعض الأحكام التشريعية وآخر ما نزل منها ، أي أوائل وأواخر إضافية مخصوصة ومقيّدة ببعض الأحكام .

أول ما نزل على الإطلاق

ورد في ذلك أقوال أربعة :

« القول الأول » وهو أصحها : أنه صدر سورة « اقرأ باسم ربك الذي خلق »

إلى قوله سبحانه : « علم الإنسان ما لم يعلم » ودليله ما يأتي :

١ - روى البخاري ومسلم (واللفظ للبخاري) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت « أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبَّ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءَ ، فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ « وَهُوَ التَّعَبُّدُ » اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْمَدَرِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَيَتَزَوَّدُ لِيَذَلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا ، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءَ ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : اقْرَأ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي . فَقَالَ : اقْرَأ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي . فَقَالَ : اقْرَأ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ . ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ » وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ « حَتَّى بَلَغَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » . فَوَجَعَ بِهَا إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجِفُ فُؤَادُهُ » إلى آخر الحديث وهو طويل . ولفق الصبح : ضياؤه . والتحنُّبُ المراد به التعمُّدُ وأصله ترك الحنث ؛ لأن هذه الصيغة تدلُّ على التجنُّب والتنعُّي عن مصادرها ونظيره التهجُّد ، والتأثم ، والتصرُّج . وغطَّنِي بفتح الغين وتشديد الطاء المفتوحة أى ضَمَّنِي ضَمًّا شَدِيدًا حَتَّى كَانَ لِي غَطِيطٌ ، وَهُوَ صَوْتُ مَنْ حُبِسَتْ أَنْفَاسُهُ بِمَا يَشْبَهُ الْخُنْفَ . وَالْجَهْدُ بفتح الجيم : يَطْلُقُ عَلَى الْمَشَقَّةِ وَعَلَى الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ ، وَبِضْمِ الْجِيمِ : يَطْلُقُ عَلَى الْوَسْعِ وَالطَّاقَةِ لِأَخِيرِ ، وَهَذَا رَوَاهُ ابْنُ

٢ — وصحح الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في دلائله عن عائشة أيضاً رضي الله عنها أنها قالت : «أَوَّلُ سُورَةٍ نَزَلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ » .

٣ — وصحح الطبراني في الكبير بسنده عن أبي رجاء العطاردي قال : كان أبو موسى يقرأُنا فيجلسنا جليماً وعليه ثوبان أبيضان ، فإذا تلا هذه السورة « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » قال : هذه أول سورة نزلت على محمد ﷺ .

٤ — وردت آثار في هذا المعنى أيضاً في بعضها زيادة تعرفها من رواية الزهري وهي : أن النبي ﷺ كان يقرأ ما نزل من القرآن من دبره من « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » إلى « مَا لَمْ يَسْلَمْ » اهـ . والنخط بفتح النون والميم هو الثياب ، والديباج هو الحرير .

« القول الثاني » أن أول ما نزل إطلافاً : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ » . واستدل أصحاب هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : سألت جابر بن عبد الله : أي القرآن أنزل قبل ؟ فقال : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ » فقلت : أو « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ » وفي رواية ثبت أنه « أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » . فقال : أخذتكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : « إِنِّي جَاوِزْتُ بِحِرَاءِ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلَتْ ، فَاسْتَبَطَنْتُ الْوَادِي « زَادَ فِي رِوَايَةٍ » فَتَوَدَّيْتُ فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي ، ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا هُوَ (يعني جبريل) زَادَ فِي رِوَايَةٍ : جَالِسٌ عَلَى عَرْشٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، فَأَخَذَنِي رَجُلَةً فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ ، فَأَمَرْتُهُمْ فَدَثَرُونِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ » .

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إنيات أول ما نزل من القرآن إطلافاً ، بل تحتل أن تكون حديثاً ما نزل بعد فترة الوحي ، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً ، عن أبي سلمة عن جابر أيضاً « قَبِينَا أَنَا أُمِّشِي إِذْ

سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ قَرَفَعْتُ بَصْرِي قَبْلَ السَّمَاءِ ، فَإِذَا أَمَلْتُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءِ قَاعٍ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَجِئْتُ حَتَّى هَوَيْتَ إِلَى الْأَرْضِ ، فَجِئْتُ أَهْلِي ، قُلْتُ : زَمَلُونِي فَزَمَلُونِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ . وَتَبَارَكَ فَطَهَّرْ . وَالْجَزَّ فَاخْجُرْ » قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَالرَّجُزُ : الْأَوْتَانِ . إِنْ قُلْتُ : وَجِئْتُ عَلَى وَزْنِ فَرَحْتِ مَعْنَاهُ ثَقُلَ جَسَدِي عَنِ الْقِيَامِ ، وَصَبِيهِ فَرَعَ الرَّسُولُ وَخُوفُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فَظَاهَرَهُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَابِرًا اسْتَفْتَدَ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ اللَّذَرُّ ، إِلَى مَا سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَحْدُثُ عَنِ فِتْرَةِ الْوَحْيِ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ بِمَا حَدَّثَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَحْيِ قَبْلَ فِتْرَتِهِ ، مِنْ نَزُولِ الْمَلَكِ عَلَى الرَّسُولِ فِي حِرَاءٍ بِصَدْرِ سُورَةِ اقْرَأْ « كَارُوتُ عَائِشَةَ » فَاقْتَصَرَ فِي إِخْبَارِهِ عَلَى مَا سَمِعَ ظَنًّا أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ غَيْرُهُ ، اجْتِهَادًا مِنْهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي اجْتِهَادِهِ بِشَهَادَةِ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّصْنَ يَقْدُمُ عَلَى الْجَهْدِ ، وَأَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ ، سَقَطَ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ ، فَيُطْلَقُ إِذَا الْقَوْلُ الثَّانِي وَثَبَتَ الْأَوَّلُ .

القول الثالث :

أَنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ هُوَ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ . وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ بِإِرْوَاهِ الْبَيْهَقِيِّ فِي الدَّلَائِلِ بِسَنَدِهِ عَنْ مَيْسِرَةَ عُمَرَ بْنِ شَرْحِبِيلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَخَدِيجَةَ « إِنِّي إِذَا خَلَوْتُ وَحْدِي سَمِعْتُ نِدَاءً قَدْ وَدَّ اللَّهُ خَشْبَتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمْرًا » . قَالَتْ : مَعَاذَ اللَّهِ ، مَا كَانَ اللَّهُ لِيَفْعَلَ بِكَ ، إِنَّكَ لَتَوْدِي الْأَمَانَةَ ، وَتَفْصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَفْصِلُ الْخَدِيعَ . فَلَمَّا دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ ذَكَرْتُ خَدِيجَةَ حَدِيثَهُ لَهُ وَقَالَتْ : اذْهَبْ مَعَ مُحَمَّدٍ إِلَى وَرْقَةٍ . فَانْطَلَقَا فَقَصَّأَ عَلَيْهِ فَقَالَ : « إِذَا خَلَوْتُ وَحْدِي سَمِعْتُ نِدَاءً خَلْفِي يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ ، فَانْطَلِقْ هَارِبًا فِي الْأَفْقَى » . فَقَالَ : لَا تَفْعَلْ إِذَا أَتَاكَ فَاتَيْتَ حَتَّى تَسْمَعَ مَا يَقُولُ . ثُمَّ اتَّقَيْتُ فَأَخْبَرَنِي . فَلَمَّا خَلَا نَادَاهُ : يَا مُحَمَّدُ قُلْ :

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . حتى بلغ « وَلَا الضَّالِّينَ »
ولكن هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقاً ، وذلك من وجهين :
أحدهما : أنه لا يفهم من هذه الرواية أن القائمة التي سمعها الرسول صلى الله عليه وسلم
كانت في فجر النبوة أول عهد بالوحي الخلي وهو في غار حراء ، بل يفهم منها أن القائمة
كانت بعد ذلك العهد ، وبعد أن أتى الرسول إلى ورقة ، وبعد أن سمع النداء من خلفه
غير مرة ، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما يلقي إليه .
وليس كلامنا في هذا ، إنما هو فيما نزل أول مرة ^{في مكة} الثاني : أن هذا الحديث مرسل سقط
من مسنده ^{بإسناد} الطحاوي ، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحي ،
وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فبطل إذاً هذا الرأي الثالث وثبت الأول
أيضاً .

بيد أن صاحب الكشف عزا هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين ، ولكن
ابن حجر فنده فيما ذهب إليه من هذا العزو ، وصرح بأن هذا القول لم يقل به إلا عدد
أقل عن القليل .

القول الرابع : - أن أول ما نزل هو « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » واستدل قائلوه بما
أخرجه الواحدي بسنده عن عكرمة والحسين قالا : « أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ » بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَوَّلُ سُورَةٍ أُقْرَأَ . وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضاً :
إحدهما : أن الحديث ^{مرسل} كسابقه فلا يتأهض المرفوع . الثانية : أن البسلة كانت
بطبيعة الحال تنزل صدر الكل سورة إلا ما استثنى . إذن فهي نازلة مع ما نزل من صدر
سورة اقرأ ، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولاً مستقلاً برأسه .

آخر ما نزل على الإطلاق

اختلف العلماء في تعيين آخر ما نزل من القرآن على الإطلاق ، واستند كل منهم

إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فكان هذا من دواعي الاشتباه ، وكثرة الخلاف على أقوال شتى :

الأول : أن آخر ما نزل ، قول الله تعالى في سورة البقرة « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ ، وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . أخرجه النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس ، وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم قال : « آخر ما نزل من القرآن كله » « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » الآية . وعاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزولها تسع ليالٍ ، ثم مات لليلتين خلفاً من ربيع الأول .

الثاني : أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ آلِهَتِكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » . أخرجه البخاري عن ابن عباس والبيهقي عن ابن عمر .

الثالث : أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضاً وهي قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ » إلى قوله سبحانه : « وَاللَّهُ يَكُلُّ شَيْءًا عَظِيمًا » وهي أطول آية في القرآن . أخرجه ابن جرير عن سعيد بن المسيب : « أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين » . أخرجه أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال : « آخر القرآن عهداً بالعرش آية الربا وآية الدين » .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي رضي الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في الصحف لأنها في قصة واحدة ، فأخبر كل من بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح .

أقول : ولكن النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول الله تعالى : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » . وذلك لأمرين أحدهما : ما تحمله هذه الآية في طياتها من الإشارة

إلى ختام الوحي والدين، بسبب ما تحث عليه من الاستعداد ليوم العاد، وما تنوّه به من الرجوع إلى الله، واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم، وذلك كله أنسب بالانتهاء من آيات الأحكام المذكورة في سياقها. ثانيهما. التخصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة على أن النبي صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزولها تسع ليال فقط، ولم تظفر الآيات الأخرى بنص مثله.

الرابع : أن آخر القرآن نزولاً قبول الله تعالى في سورة آل عمران : « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى » الآية . ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت : آخر آية نزلت هذه الآية : « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ » إلى آخرها . وذلك أنها قالت : يارسول الله . أرى الله يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت «^(١) وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ» ، ونزل «^(٢) إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ » ونزلت هذه الآية ، فهي آخر الثلاثة نزولاً ، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة .

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما نزل مطلقاً ، وذلك لما بصرح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولاً وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء أي فهي آخر مقيد لا مطلق ، وليس كلامنا فيه .

الخامس : أنه آية (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) واستدلوا بما أخرجه البخاري وغيره

- (١) من سورة النساء ، ونحوها : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبْنَ ، وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .
(٢) أي من أوفا إلى آخرها وهي في سورة الأحزاب .

عن ابن عباس . قال : هذه الآية : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ » هي آخر ما نزل ، وما نسخها شيء . ولا يخفى عليك أن كلمة « وما نسخها شيء » تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل ، أنها آخر ما نزل في حكم قتل المؤمن عمداً ، لا آخر ما نزل مطلقاً .

السادس : أن آخر آية نزلت « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وهي خاتمة سورة النساء وأن آخر سورة نزلت سورة « براءة » . واستند صاحب هذا الرأي إلى ما يرويه البخاري ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال : آخر آية نزلت « يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » وآخر سورة نزلت « براءة » . ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل في الموارث وأن السورة آخر ما نزل في شأن تشريع القتال والجهاد ، فكلاهما آخر إضافي لا حقيقي .

السابع : أن آخر ما نزل سورة المائدة . واحتج صاحب هذا القول برواية للترمذي والحاكم في ذلك عن عائشة رضي الله عنها . ويمكن ردُّه بأن المراد أنها آخر سورة نزلت في الحلال والحرام ، فلم تنسخ فيها أحكام . وعليه فهي آخر مفيد كذلك . الثامن : أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة : « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » إلى آخر السورة . رواه الحاكم وابن مردويه عن أبي بن كعب . ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق ، وبزيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكيستان بخلاف سائر السورة . ولعل قوله سبحانه : « فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ » الخ ؛ يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولي الأعداء وإعراضهم .

التاسع : أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف : « فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا » أخرجه ابن جرير

عن معاوية بن أبي سفيان . قال ابن كثير : « هذا أثرٌ مشككٌ ، ولعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تُغيّر حكمها بل هي مثبتة بحكمة » ١ هـ . وهو يفيد أنها آخر مقيّد لا مطلق .

العاشر : أن آخر ما نزل هو سورة « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » رواه مسلمٌ عن ابن عباس . ولكذلك تستطيع أن تحمل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مُشعراً بوفاء النبي صلى الله عليه وسلم . ويؤيده ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت : « نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي » وكذلك فهم بعض كبار الصحابة . كما ورد أن عمر رضي الله عنه بكى حين سمعها وقال : « الكمالُ دليلُ الزوال » ويحتمل أيضاً أنها آخر ما نزل من السور فقط ، وبذلك عليه رواية ابن عباس : آخر سورة نزلت من القرآن جميعاً « إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » .

تلك أقوال عشرة ، عرفتها وعرفت توجيهها ، ورأيت أن الذي نستريح إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزولاً على الإطلاق قولُ الله في سورة البقرة : « وَأَتَقُوا يَوْمَ تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » وأن ماسواها أواخر إضافية أو مقيّدة بما علمت ، لكن القاضي أبا بكر في الانتصار يذهب مذهباً آخر إذ يقول : « هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلُّ ما قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ، ويحتمل أن كلامهم أخبر عن آخر ما سمع من النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو » ١ هـ ، وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال للتشبية بأنها أواخر مقيّدة بما سمع كل منهم من النبي ﷺ وهي طريقة مريحة ، غير أنها لا تلقى ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختتم الله به كتابه الكريم .

مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة

نضع بين يديك هنا مثلين من أوائل وأواخر مخصوصة ببعض الأحكام الشرعية لنلاحظ فيهما سير التشريع الإسلامي وتدرج الحكيم .

١ — ما نزل في الحمر

روى الطيالسي في مسنده عن ابن عمر قال : نزل في الحمر ثلاث آيات ، فأول شيء : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » الآية ^(١) فقيل : حرمت الحمر ، فقالوا : يا رسول الله دعنا ننتفع بها كما قال الله ، فسكت عنهم . ثم نزلت هذه الآية ^(٢) « لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى » فقيل حرمت الحمر قالوا : يا رسول الله لا نشربها قرب الصلاة فسكت عنهم . ثم نزلت : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ » ^(٣) فقال رسول الله ﷺ : « حُرِّمَتِ الْحُمْرُ » .

٢ — ما نزل في أمر الجهاد والدفاع

لم يشرع الجهاد دفاعاً في صدر الإسلام على الرغم من أن الأذى كان يُصبُّ على المسلمين من أعدائهم صلباً . بل كان الله يأمر بالفتوة والصنع ، ومن ذلك قوله

(١) وهي في سورة البقرة وتتمتها : « قُلْ فِيهِمَا لَكُمْ كَثِيرٌ مِّنْ نَّفَعٍ لِّلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا لَكِبْرٌ مِّنْ نَّفَعِهِمَا » .

(٢) وهي من سورة النساء وكالمها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » .

(٣) والآية وما يليها : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْمَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ » وهي من سورة المائدة .

سبحانه في سورة البقرة : « وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ
إِيمَانِكُمْ كَفَارًا أَحَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْخُلُقُ ، فَاغْفِرُوا وَأَصْفَحُوا
حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » فكانت أمراً صريحاً لهم بالغفر
والصفح حتى يأتي الله بأمره فيهم من القتال ، ويتضمن ذلك النهي عن القتال حتى
يأتي أمر الله . ثم شرع القتال دفاعاً في السنة الثانية من الهجرة ، بقوله تعالى في سورة الحج
« أَذِنَ لِلَّذِينَ بَقَا تَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ
دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ
لَهَدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَكَانَتْ لِنَصْرِهِ
اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ . الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا
الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ » .
ثم حضَّ الله عليه حصاً شديداً في آخر الأمر ، فنزلت سورة براءة وهي من آخر
ما نزل من القرآن . وفيها قوله سبحانه : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا بَقَا تَلُونَكُمْ
كَافَّةً » وقوله : « انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ . ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ » . وقوله : « إِلَّا تَنْقَرُوا بِعَدْبِكُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا وَسَيَقْبَلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَقْرُوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

شبهة في هذا المقام

بقي أن ندحض شبهة أثيرت حول تعيين آخر ما نزل من القرآن . قالوا : لماذا لا
تكون آية اللائدة آخر ما نزل من القرآن ؟ وهي قوله سبحانه « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا » . مع أنها صريحة
في أنها إعلام يكال الله لدينه في ذلك اليوم للشهود الذي نزلت فيه ، وهو يوم عرفة
في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة .

والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن ، وإتمام جميع الفرائض والأحكام .

والجواب : أن هناك قرآنًا نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين ، ولعلك لم تنس أن آية : « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » كانت آخر الآيات نزولاً على الإطلاق ، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسمع أياماً فقط . وتلك قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة . والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إنجازه وإقراره ، وإظهاره على الدين كله ولو كره الكافرون . ولا ريب أن الإسلام في حجة الوداع كان قد ظهرت شوكته وعلت كلمته ، وأدبل له على الشرك وحزبه ، والكفر وجنده ، والنفاق وحشراته ، حتى لقد أجلى المشركون عن البلد الحرام ؛ ولم يخالطوا المسلمين في الحج والإحرام . قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة : « الأولى أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام ، وإجلاله المشركين عنه ، حتى حججه المسلمون لا يخالطهم المشركون » وأيد هذا التأويل بما رواه عن ابن عباس قال : « كان المشركون والمسلمون يحججون جميعاً ، فلما نزلت سورة براءة نفى المشركون عن البيت ، وحجج المسلمون لا يشاركون في البيت الحرام أحد من المشركين ، فكان ذلك من تمام النعمة » وأتممت عليكم نعمتي . »

نسأل الله أن يثم علينا نعمته آمين .

ملاحظة

اعلمك بعد تحقيق أول ما نزل وآخره ، نستطيع أن نستدرك على ما أسلفناه في البحث الثالث ، تقديرًا لمدة نزول القرآن على النبي ﷺ ناقلين إياه عن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى . ذلك أنه اعتبر يوم التاسع من ذى الحجة سنة عشر من الهجرة ، هو آخر أيام النزول وكأنه اعتمد على ما فيه من قوله سبحانه : « أَلَيْسَ أَوْفَى لَكُمْ دِينُكُمْ » الآية ، من أنه إكمال للدين بإكمال نزول القرآن . لكنك قد علمت ما فيه .

فلتصف أنت إلى تلك المدة التي ذكرها اثنين وسبعين يومًا ، هي عدة الفرق بين التسعة والواحد والثمانين يومًا ، إذ أن آية « أَلَيْسَ أَوْفَى لَكُمْ دِينُكُمْ » عاش النبي ﷺ بعدها أحدًا وثمانين يومًا كما روى ، وآية « وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » عاش ﷺ بعدها تسعة فقط كما عرفت .

أما مبدأ نزول الوحي بالقرآن فمعلوم أنه كان في اليوم الذي هبط فيه جبريل على النبي ﷺ بغار حراء بصدر سورة اقرأ . وقد قالوا : إنه يوافق السابع عشر من رمضان ، واعتمدوا في ذلك على قوله سبحانه في سورة الأنفال : « إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ » . فجعل يوم الفرقان هو يوم اتقاء الجمعين في غزوة بدر . وكان يوافق السابع عشر من رمضان على ما ذكره بعض أصحاب المغازى والسير .

ولا ريب أن هذا احتمال في الآية مقبول ، ولكن هذا الاحتمال لا يكفي في مثل هذا المقام ، لأنه احتمال مرجوح ، وظاهر الأدلة على خلافه . ذلك لأن السنة الصحيحة جاء فيها ما يفيد صراحة أن أَرْجَى ما تكون ليلة القدر التي نزل فيها القرآن ، في الوتر في العشر الأخير من رمضان . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء . بل ثبت من طريق

صحيح يرويه البخاري أيضاً أنه عليه السلام قال : « التمسوها في سابعة تنبى ، في تاسعة تنبى » أى اطلبوا ليلة القدر ليلة الحادى والعشرين أو ليلة الثالث والعشرين من ذلك الشهر . وهو مذهب الشافعى رضى الله عنه . ولا جدال فى أن هذه نصوص تنافى أن تكون ليلة القدر ليلة السابع عشر من رمضان . . .

ثم إن هذه الآية التى استدلل بها هؤلاء ليست نصاً صريحاً فى أن المراد بما أنزله الله على عبده يوم الفرقان هو ما أنزله على نبيه ليلة القدر من القرآن . بل الظاهر أن قوله سبحانه : « وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ » معناه وما أنزلنا على عبدنا محمد عليه السلام من الوحي والملائكة والفتح فى ذلك اليوم للشهود الذى فرق الله فيه بين الحق والباطل ، وبين الإسلام والكفر ، فى أول موقعة تاريخية انتصف فيها الإسلام من أعدائه ، وقام للمسلمين بسببها شوكة ودولة وسلطان . « وهى غزوة بدر الكبرى » . وإلى هذا رأى جنح أكثر المفسرين . وبؤيده سياق النظم القرآنى انشكريم : فإن الآية نزلت لتروض قلوب المسلمين على الرضا بما شرع الله فى قسمة الغنائم ، وليقطعوا أطماعهم من الضمى الذى قضى الله أن يكون له لا لهم ، وليقتنعوا بعد ذلك بالأربعة الأخماس الباقية ، فإن الفضل فى هذه الغنائم إنما هو لله قبلهم ، هو الذى أنزل فى هذا اليوم ما أنزل من هدايات وبشائر ثبتت قلوبهم . وهو الذى أنزل مدداً من لدنه ملائكة مقربين كثيرين وهو الذى سخر سائر أسباب الانتصار ، المعروفة فى هذه المعركة العظيمة . . وإذا كان الفضل يرجع إلى الله فى هذا الانتصار ، فاطمئوا أيها المسلمون أموره فى قسمة الغنائم المتخلصة عنه . « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ فِيْهِ خُصْمَةً وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ اتَّفَقَ الْجَمْعَانِ . وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

المبحث الخامس

في أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان : قسم نزل من الله ابتداءً غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة ، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق . وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان . وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة . وهو موضوع بحثنا الآن . غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب ، فذلك شأنٌ بعيد . وقد ائتمدب له جماعة أفردوه بالتأليف ، منهم على بن السديني شيخ البخاري ، ومنهم الواحدى والجمبرى وابن حجر ، ومنهم السيوطى الذى وضع فيه كتاباً حافلاً محرراً سماه (أبواب الثقل في أسباب النزول) .

إنما غرضنا في هذا المبحث أن نميطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأربعة عشر وهى معنى سبب النزول ، وقوائمه معرفة أسباب النزول ، وطريق هذه المعرفة ، والتعبيرات عن سبب النزول ، وحكم تعدد الأسباب والنازل واحد ، وتعدد النازل والسبب واحد ، والعموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه ، وأدلة الجمهور في ذلك ، وشبهات المخالفين وتفنيدها ، وشبيه بالسبب الخاص مع اللفظ العام .

معنى سبب النزول

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متعديّة عنه أو مبيّنة لحكمه أيام وقوعه . والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبى ﷺ ، أو سؤال وجّه إليه ، فنزلت الآية أو الآيات من الله تعالى ببيان ما يتّصل بتلك الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال .

سواء أ كانت تلك الحادثة خصومةً دبت ، كالتحلاف الذي شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج ، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى تنادوا : السلاح السلاح ، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمة في سورة آل عمران من أول قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْعَانَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ » إلى آياتٍ أخرى بمسدها من أروع ما ينفر من الانقسام والشقاق ويرغب في المحبة والوحدة والاتفاق . أم كانت تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكب ، كذلك الكران الذي أم الناس في صلاته وهو في نشوته ، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ » وحذف لفظ (لا) من « لَا أُعْبُدُ » فنزلت الآية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَهْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » في سورة النساء .

أم كانت تلك الحادثة تمنياً من التمنيات ، ورغبة من الرغبات ، كواقعات عمر رضى الله عنه التي أفرد بها بعضهم بالتأليف . ومن أمثلتها ما أخرجه البخارى وغيره عن أنس رضى الله عنه قال : قال عمر : (وافقت ربي في ثلاث : قالت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت : « وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » وقلت يا رسول الله : إن نساءك يدخلن البر والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب ^(١) . واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة فقلت لمن : « عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ » فنزلت كذلك (ا هـ . وهذه في سورة التحريم .

(١) وهي قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرٍ مِنْهُ . وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِجَدِثٍ ، إِنْ ذَاكُم كَانَ يُؤْذَى مِنَ النَّبِيِّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ . وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِسَالُوسِكُمْ وَقُلُوبُهُنَّ » من سورة الأحزاب

وسواء أكان ذلك السؤال المرفوع إلى النبي ﷺ يتصل بأمر مضى نحو قوله سبحانه في سورة الكهف : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْآنَيْنِ » الخ . أم يتصل بخاتمة نحو قوله تعالى في سورة الإسراء : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي » وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً » أم يتصل بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا » الخ .

والمراد بقولنا (أيام وقوعه) الظروف التي ينزل القرآن فيها متحدثاً عن ذلك السبب ، سواء أوقع هذا النزول عقب سببه مباشرة ، أم تأخر عنه مدة لحكمة من الحكم ، كالحديث ذلك حين سألت أقرش رسول الله ﷺ عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين . فقال ﷺ (غداً أخبركم) ولم يستثن (أى لم يقل إلا أن يشاء الله) فأبطأ عليه الوحي خمسة عشر يوماً على ما رواه ابن إسحاق ، وقيل ثلاثة أيام ، وقيل أربعين يوماً ، حتى شق عليه ذلك . ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات ، وفي طياتها يرشد الله تعالى رسوله إلى أدب الاستثناء بالمشبهة ويقول له في سورة الكهف : « وَلَا تَقُولَنَّ إِنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ » وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهَيَّئَ رَبِّي لِلَّذِينَ آمَنُوا هَذَا رَشَدًا » .

ثم إن كلمة « أيام وقوعه » في تعريف سبب النزول ، فيدل لا بد منه للاختراز عن الآية أو الآيات التي تنزل ابتداءً من غير سبب ، بينما هي تتحدث عن بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية ، كبعض قصص الأنبياء السابقين وأعمهم وكالحديث عن الساعة وما يتصل بها ، وهو كثير في القرآن الكريم .

٢ - فوائد معرفة أسباب النزول

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإلمام بأسباب النزول، وأنها لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ، وقد أخطأ فيما زعم؛ فإن لأسباب النزول فوائد متعددة، لا فائدة واحدة: (الأولى) معرفة حكمة الله تعالى على التعمين، فيما شرعه بالنزول، وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن. أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه، لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيطت بهذه الأحكام ومن أجلها جاء هذا التنزيل. وأما الكافر فتنسوق تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً، حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان، لا على الاستبداد والتحكم والظلم، وإذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه في موضوع واحد. وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه، وقد مرّ بك في البحث السابق، فلا نعيده، ولا نقبل.

(الفائدة الثانية) الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها. حتى لقد قال الواحدى: لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها. وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالسبب اهـ.

وأيضاً لك ذلك بأمثلة ثلاثة: (الأول) قال الله تعالى في سورة البقرة: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنسَلْنَا لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَلْزَمْنَاهُمْ لَبَاسَهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا بُدَّ مِنَّا أَن يُعْطُوا جَنَّاتٍ أُولَئِكَ فِيهَا مُتَنَزِعُونَ» (البقرة: ٢٥١). فأيضاً توَلَّوْا قَتْمٌ وَجْهٌ اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَالِمٌ. فهذا اللفظ الكريم يدلُّ بظاهره على أن للإنسان أن يصلّى إلى أية جهة شاء، ولا يجب عليه أن يولى وجهه شطر البيت الحرام، لا في سفر ولا حضر. لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة في نافلة السفر خاصة، أو فيمن صلى باجتهاده ثم بان له خطؤه، تبين له أن الظاهر غير مراد، إنما المراد التخفيف على خصوص المسافر في صلاة النافلة، أو على المجتهد

في القبلة إذا صلى وتبين له خطؤه . عن ابن عمر رضي الله عنهما أن هذه الآية نزلت في صلاة المسافر على الراحة أينما توجهت . وقيل : سميت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة ، فلما أصبحوا تبينوا خطأهم فعدروا . وقيل في الآية غير ذلك ، ولكن ما ذكرناه يكفيك .

(المثال الثاني) روى في الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى قوله تعالى : « لَا تَحِبُّوا الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » من سورة آل عمران .

وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لبعذبوا أجمعون . وبقي في إشكاله هذا حتى بين له ابن عباس أن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتبوه إياه وأخبروه بغيره ، وأرواه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه أي طلبوا منه أن يحمدهم على ما فعلوا . وهنالك زاو الإشكال عنه ، وفهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده .

(المثال الثالث) أشكل على عروة بن الزبير رضي الله عنه أن يفهم فرضية السمي بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه : « إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » .

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه ، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خاله أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، فأفهمته أن نفى الجناح هنا ليس نفياً لفرضية ، إنما هو نفى لما وقر في أذهان المسلمين بومئذ من أن السمي بين الصفا والمروة من عمل الجاهلية نظراً إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له (إساف) وكان على المروة صنم يقال له : (نائلة) . وكان المشركون إذا سموا بينهما تمسحوا بهما . فلما ظهر الإسلام وكثر

الأصنام ، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك ، فترتبه الآية . كذلك جاءت بعض الروايات .

لكن جاء في رواية صحيح البخاري مانصه : قال (أى عروة) لها (أى لعائشة) أرايت قول الله تعالى « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا » : فوالله ما على أحد جناح ألا يطَّوَّفَ بالصفا والمروة . قالت : بلما قلت يا ابن أخي ، إن هذه لو كانت كما أولئها عليه ، كانت « لا جناح عليه ألا يطَّوَّفَ بهما » ولكنها أزيلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفا والمروة . فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله إنا كنا نخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله « إِنْ الصَّفَا وَالْمَرْوَةُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ » الآية . قالت عائشة « وقد بين رسول الله ﷺ الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما » انتهى ما أردنا نقله . ومعنى يهلون : يحججون . ومناة الطاغية : أسم صنم ، وكان صنمها نصبها عمرو بن لحي بجهة البحر فكانوا يعبدونها . والشلل بضم الليم ، واللام الأولى مشددة مفتوحة : اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر . وقديد بضم القاف : قرية بين مكة والمدينة . وكلمة « سن » معناها في هذا الحديث شرع ، أو فرض بدليل من السنة لا من الكتاب .

وهذه الرواية — كما ترى — تدل على أن عروة فهم من جملة « فلا جناح عليه أن يطَّوَّفَ بهما » أن الجناح منقضى أيضاً عن عدم الطواف بهما وعلى ذلك تنفي الفرضية ، وكأنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفي الجناح ، أكثر ما يستعمل في الأمر للباح . أما عائشة رضي الله عنها فقد فهمت أن فرضية السعي بين الصفا والمروة مستفادة من السنة ، وأن جملة « فلا جناح عليه أن يطَّوَّفَ بهما » .

لا تُنافي تلك الفرضية كما فهم عروة وإنما الذي ينبغي أن يقال : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا » وإنما توجه نفى الحرج في الآية عن الطواف بين الصفا والمروة ، لأن هذا الحرج هو الذي كان واقفاً في أذهان الأنصار ، كما يدل عليه سبب نزول الآية الذي ذكرته السيدة عائشة فتدبر .

(الفائدة الثالثة) دفع توهم الحصر ، عما يفيد بظااهره الحصر : نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام : « قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ، فَإِنَّهُ رِجْسٌ ، أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » . ذهب الشافعي إلى أن الحصر في هذه الآية غير مقصود ، واستعان على دفع توهمه ، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبوا إلا أن يحرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله عناداً منهم ومحاداة لله ورسوله ، فنزلت الآية بهذا الحصر الصوري مشادة لهم ومحاداة من الله ورسوله ، لا قصداً إلى حقيقة الحصر .

نقل السبكي عن الشافعي أنه قال عامعناه : « إِنْ الْكُفَّارَ لَا حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَأَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَكَانُوا عَلَى الْمُضَادَّةِ وَالْمُحَادَاةِ جَاءَتِ الْآيَةُ مُنَاقِضَةً لِفُرْضِهِمْ . فَكَانَهُ قَالَ : لَا حَلَالَ إِلَّا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَلَا حَرَامَ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ . نَازِلًا مُنْزِلَةً مِنْ يَقُولُ لَكَ : لَا نَأْكُلُ الْيَوْمَ حَلَاوَةً فَتَقُولُ لَا أَكُلُ الْيَوْمَ إِلَّا حَلَاوَةً ، وَالْفَرْضُ الْمُضَادَّةُ لِلنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ عَلَى الْحَقِيقَةِ . فَكَانَهُ تَعَالَى قَالَ : « لَا حَرَامَ إِلَّا مَا أَحَلَّ اللَّهُ مِنَ الْمَيْتَةِ ، وَالدَّمِ ، وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ ، وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » ولم يقصد حل ما وراه ، إذ القصد إثبات التحريم ، لا إثبات الحل ١٥ .

قال إمام الحرمين : وهذا في غاية الحسن ، ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية ١٥ .

(الفائدة الرابعة) تخصيص الحكم بالسبب ، عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ . فأيات الظهار في مُقْتَضَى سورة المجادلة - وقد تقدمت -

سببها أن أوس بن الصامت ظَاهرَ من زوجته خَوَلة بنت حكيم بن ثعلبة ، والحكم الذي تضمنته هذه الآيات خاصٌّ بهما وحدهما (على هذا الرأي) ، أما غيرها فيعلم بدليل آخر قياساً أو سواه . وبدَهِى أنه لا يمكن معرفة المقصود بهذا الحكم ولا القياس عليه إلا إذا علم السبب . وبدون معرفة السبب تصير الآية مُعْطَلَةً خالية من الفائدة . (للفائدة الخامسة) معرفة أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا وَرَدَ مُخَصَّصٌ لها . وذلك لقيام الإجماع على أن حكم السبب باقٍ قطعاً . فيكون التخصيص قاصراً على ما سواه . فلم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص ، مع أنه لا يجوز إخراج قطعاً للإجماع المذكور . ولهذا يقول الغزالي في المستصفى : « (ولذلك يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد) غلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرسة من قوله ﷺ (الولد للفراش) ، وانظر إنما ورد في وليدة رَمْعَةَ إذ قال عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ : هو أخي وابن وليدة أبي ، وَلِدَ على فراشه . فقال عليه الصلاة والسلام ، (أولدُ للفراش وللعاهر الحجرُ) فأثبت نلأمة فراشاً وأبو حنيفة لم يبلغه السبب ؛ فأخرج الأمة من العموم » اهـ .

(الفائدة السادسة) معرفة من نزلت فيه الآية على التعمين ؛ حتى لا يشق به غيره ، فيتهم البريء وبراء الربيب (مثلاً) . ولهذا رَدَّت عائشة على مروان حين اتهم أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر بأنه الذي نزلت فيه آية « وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدَيْهِ أَفِئَا لَسُكْمًا » الخ من سورة الأحقاف . وقالت : (وَأَفْهَى مَا هُوَ بِهِ ، وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أُسَمِّيَهُ لَسَمَّيْتُهُ) إلى آخر تلك القصة .

(الفائدة السابعة) تيسير الحفظ ، وتسهيل الفهم ، وتثبيت الوحي ، في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها . وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات ، والأحكام بالحوادث ، والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة . كل أولئك من دواعي

تَقَرَّرُ الأشياءُ وانتقاشُها في الذهن ، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها في الفكر ، وذلك هو قانون تداعي المعاني ، المقرَّر في علم النفس .

٣ — طريق معرفة سبب النزول

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، روى الواحدى بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « اتَّقُوا الحديثَ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ فَإِنَّهُ مِنْ كَذِبٍ عَلَى مَقْعَدِهِ فَلَْيَبْوَأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . وَمَنْ كَذَبَ عَلَى الْقُرْآنِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَبْوَأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . . . ومن هنا لا يحلُّ القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسمع من شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبخثوا عن علمها . ١٠ .

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابي فهو مقبول ، وإن لم يمتثل أحد من الرواة برواية أخرى تقوِّيه . وذلك لأن قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه ، حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه يبعد كل البعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه ، على حين أنه خبر لا مردَّ له إلا السماع والنقل ، أو المشاهدة والرواية .

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل ، أى سقط من سنده الصحابي وانتهى إلى التابعي ، فحكمه أنه لا يقبل إلا إذا صحَّ واعتصدَّ المرسل آخر وكان الراوى له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة ، كجاهد وعكرمة وسعيد بن جبيرة .

٤ — التعبير عن سبب النزول

تختلف عبارات القوم في التعبير عن سبب النزول . فتارةً يُصرِّح فيها بلفظ السبب فيقال : (سبب نزول الآية كذا) وهذه العبارة نصٌّ في السببية لا تحتمل غيرها .

وتارة لا يُصرَّحُ بلفظ السبب ولكن يؤتى بفاء داخلية على مادة نزول الآية عتب سرّد سادّة ، وهذه العبارة مثل تلك في الدلالة على السببية أيضاً . ومثاله رواية جابر الآتية قريباً . ومرة يُسأل الرسول ، فيُوحى إليه ويُجيب بما نزل عليه ولا يكون تعبير بلفظ سبب النزول ، ولا تعبير بتلك الفاء ، ولكن السببية تفهم قطعاً من المقام ، كرواية ابن مسعود الآتية عندما سُئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح . وحكم هذه أيضاً حكم ما هو نص في السببية . ومرة أخرى لا يُصرَّحُ بلفظ السبب ولا يؤتى بتلك الفاء ، ولا بذلك الجواب المبنى على السؤال ، بل يقال : نزلت هذه الآية في كذا (مثلاً) . وهذه العبارة ليست نصاً في السببية ، بل تحتملها وتحتمل أمراً آخر ، هو بيان ما تضمنته الآية من الأحكام . والمقارئ وحدها هي التي تُعَيِّن أحدها هذين الاحتمالين أو تُرجّعه . ومن هنا نعلم أنه إذا وردت عبارتان في موضوع واحد : إحداهما نص في السببية لنزول آية أو آيات ، والثانية ليست نصاً في السببية لنزول تلك الآية أو الآيات ، هنالك نأخذ في السببية بما هو نص ، ونحمل الأخرى على أنها بيان للدلول الآية ، لأن النص أقوى في الدلالة من المحتمل .

مثال ذلك : ما أخرجه مسلم عن جابر قال : كانت اليهود تقول « من أتى امرأة من دُبْرِها في (قُبْلِها) جاء الولدُ أخوك » ، فأنزل الله « نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَنْتُوا حَرْثُكُمْ أَنْتُمْ » ، وَقَدْ مَوَّاهُ لَأَنْفُسِكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ ، وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ » من سورة البقرة . . . وما أخرجه البخاري عن ابن عمر قال : (أنزلت « نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ » في إتيان النساء في أدبارهن) .

فالمعول عليه في بيان السبب هو رواية جابر الأولى ، لأنها صريحة في الدلالة على السبب . وأما رواية ابن عمر فتحصل على أنها بيان لحكم إتيان النساء في أدبارهن وهو التصريح . استنباطاً منه .

أما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات ليس شيء منها نصاً ، كأن يقول بعض المفسرين : نزلت هذه الآية في كذا . ويقول الآخر : نزلت في كذا « ثم يذكر شيئاً آخر غير ما ذكره الأول » ، وكان اللفظ يتناولها ، ولا قرينة تصرف إحداهما إلى السببية ، فإن الروایتين كلتيهما تحملان على بيان ما يتناوله من المدلولات . ولا وجه لجلهما على السبب .

وأما إذا كان الاختلاف دائراً بين عبارتين أو عبارات كلها نصاً في السببية ، فهنا يشتعب الكلام . ولنقرده بعنوان :

٥ — تعدد الأسباب والنازل واحد

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن ، وذكرت كلٌّ من الروایتين سبباً صريحاً غير ما تذكره الأخرى ، نُظِرَ فيهما . فإما أن تكون إحداهما صحيحة ، والأخرى غير صحيحة . وإما أن تكون كلتاها صحيحة ولكن لإحداهما مرجح دون الأخرى . وإما أن تكون كلتاها صحيحة ، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى ، ولكن يمكن الأخذ بهما معاً . وإما أن تكون كلتاها صحيحة ، ولا مرجح ، ولا يمكن الأخذ بهما معاً . فقلت صور أربع ، لكل منها حكم خاص نسوقه إليك :

« أما الصورة الأولى » - وهي ما صحت فيه إحدى الروایتين دون الأخرى - فحكمها الاعتماد على الصحيحة في بيان السبب . ورَدُّ الأخرى غير الصحيحة . مثال ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب قال : « اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين ، فأنته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك » فانزل الله : « وَالصُّحَى ، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » . وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة ، عن حفص بن ميسرة عن أمه عن أمها وكانت

خادم رسول الله ﷺ : « أَنْ جَرَوْا دَخَلَ بَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ فَاتَ ، فَكَثَّ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فَقَالَ : بِأَخَوَاتِهِ مَا حَدَّثَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ جَبْرَيْلُ لَا يَأْتِنِي . فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَوْ هَيَّأْتُ الْبَيْتَ وَكُنْتُهِ ، فَأَهْوَيْتُ بِالْمِكْنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ ، فَأَخْرَجْتُ الْجُرُوءَ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ تَرَعْدُ^(١) لِحَيْتِهِ ، وَكَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ أَخَذَهُ الرَّعْدَةُ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَالصُّحُفِ » إِلَى قَوْلِهِ « فَفَرَضِي » . فنحن بين هاتين الروایتين نقدّم الرواية الأولى في بيان السبب لصحتها دون الثانية لأن في إسنادها من لا يعرف . قال ابن حجر : « قِصَّةٌ لِإِبْطَاءِ جَبْرَيْلَ بِسَبَبِ الْجُرُوءِ مَشْهُورَةٌ ، لَكِنْ كَوْنُهَا سَبَبُ نَزُولِ آيَةِ غَرِيبٍ ، وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ ، فَالْمَعْتَمَدُ مَا فِي الصَّحِيحِ » ١٠١ .

« وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ » - وهي صَحَّةُ الرَّوَاتِبِينَ كُلِّتِهَا وَإِلْحَادُهَا مَرْجُوحٌ - فَحُكْمُهَا أَنْ نَأْخُذَ فِي بَيَانِ السَّبَبِ بِالرَّاجِعَةِ دُونَ الرَّجُوحَةِ . وَلِلْمَرْجُوحِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهَا أَصَحَّ مِنَ الْأُخْرَى ، أَوْ أَنْ يَكُونَ رَاوِي إِحْدَاهَا مَشَاهِدًا لِلْقِصَّةِ دُونَ رَاوِي الْأُخْرَى . مِثَالُ ذَلِكَ : مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ مَعْمُودٍ قَالَ : « كُنْتُ أُمَشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ . وَهُوَ يَتَوَكَّمُ عَلَى عَسِيبٍ . فَرَأَى بَنَفِيرًا مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ سَأَلْتُمُوهُ . فَقَالُوا : حَدَّثْنَا عَنْ الرُّوحِ . فَقَامَ سَاعَةً وَرَفَعَ رَأْسَهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوْحِي إِلَيْهِ ، حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ قَالَ : « قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوَيْدَتْكُمْ مَنْ أَلْعَلِمَ إِلَّا قَلِيلًا » . وَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « قَالَتْ قُرَيْشٌ لِلْيَهُودِ ، أَعْطَوْنَا شَيْئًا نَسْأَلُ هَذَا الرَّجُلَ . فَقَالُوا : اسْأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَسَأَلُوهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ : « وَبَسَّأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ » آيَةُ .

(١) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : « وَقَدْ رَعْدَ كَنَصْرٍ وَمَنْعٍ . وَقَالَ هَامِشُ الْقَامُوسِ : وَقَدْ اسْتَعْمَلَ رَعْدٌ ثَلَاثِيًا أَيْضًا مَجْهُولًا دَائِمًا ، كَجُنَّ . قَالُوا : رَعْدَ أَيْ أَصَابَتْهُ رَعْدَةٌ . قَالَهُ الْخَفَاجِيُّ فِي شَرْحِ الشِّفَاءِ » ١٠١ .

فهذا الخبر الثاني يدلُّ على أنها بمكة ، وأن سبب نزولها سؤال قريش إياه . أما الأول فصریحٌ في أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه ، وهو أرجح من وجهين : أحدهما أنه رواية البخاري ، أما الثاني فإنه رواية الترمذي ، ومن المقرر أن ما رواه البخاريُّ أصحُّ مما رواه غيره . ثانيهما أن راوي الخبر الأول وهو ابن مسعود كان مشاهداً لقصة من أولها إلى آخرها كما تدلُّ على ذلك الرواية الأولى ، بخلاف الخبر الثاني فإن راويه ابن عباس لا تدلُّ الرواية على أنه كان حاضراً للقصة ، ولا ريب أن للشاهدة قوة في العمل وفي الأداء ، وفي الاستيثاق ليست للخبر المشاهدة ، ومن هنا أَعْمَلْنَا الرواية الأولى ، وأَهْمَلْنَا الثانية .

« وأما الصورة الثالثة » - وهي ما استوت فيه الروايتان في الصحة ، ولا مرجح لإحداها ، لكن يمكن الجمع بينهما ، بأن كلاً من السببين حصل ونزلت الآية عقب حصولها معاً ، لتقارب زمنيهما فحكم هذه الصورة أن نحمل الأمر على تعدُّد السبب لأنه الظاهر ، ولا مانع يمنع . قال ابن حجر : « لا مانع من تعدُّد الأسباب » .

مثال ذلك : ما أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قدَفَ امرأته عند النبي ﷺ بِشَرِيكَ بْنِ سَعْمَاءَ . فقال النبي ﷺ : « الْبَيْتَةُ أَوْ حَدُّ فِي ظَهْرِكَ » . فقال يا رسول الله ، إِذَا وَجَدْنَا مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ . وفي رواية أنه قال : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ ، وَلَيُنَزِّلَنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَا يُرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ . فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ » حتى بلغ « إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ » اهـ وهذه الآيات من سورة النور .

وأخرج الشيخان « واللفظ للبخاري » عن سهل بن سعد « أَنَّ عُمَيْرًا أْتَى عَاصِمَ ابْنَ عَدِيٍّ ، وَكَانَ سَيِّدَ بَنِي عَجْلَانَ ، فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَسَّحَ

امراتيه رجلاً يقتله فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ قل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأتى عاصم النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله « وفي رواية مسلم » فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعما بها . فقال عويمر والله لأنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فجاءه عويمر فقال يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً ، يقتله فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك . فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة بما شئى الله في كتابه فلا عنها « ١٠ » . فهاتان الروايتان صحيحتان ، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى ، ومن السهل أن نأخذ بسكاتيهما لقرب زمانيهما ، على اعتبار أن أول من سأل هو هلال ابن أمية ، ثم قفاه عويمر قبل إجابته ، فسأل بواسطة عاصم مرة وب نفسه مرة أخرى ، فأُنزل الله الآية إجابةً للحادثين معاً . ولا ريب أن إعمال الروايتين بهذا الجمع ، أولى من إعمال إحداهما وإهمال الأخرى ، إذ لا مانع يمنع الأخذ بهما على ذلك الوجه . ثم لا جائز أن نردّها معاً ، لأنهما صحيحتان ولا تعارض بينهما . ولا جائز أيضاً أن نأخذ بسواحدة ونردّ الأخرى ، لأن ذلك ترجيح بلا مرجح . فتعين المصير إلى أن نأخذ بهما معاً . وإليه جنح النووى وسبقه إليه الخطيب فقال : « لعلهما اتفقا لما ذلك في وقت واحد » ١١ .

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات الملاعنة نزلت في هلال أولاً ، ثم جاء عويمر فأفتاه الرسول بالآيات التي نزلت في هلال . قال ابن الصباغ : قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولاً . وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر « إن الله أنزل فيك وفي صاحبك » فمعناه ما نزل في قصة هلال ؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس .

« وأما الصورة الرابعة » - وهي استواء الروايتين في الصفة ، دون مرجح

لإحداها ، ودون إمكان للأخذ بهما معاً لِتَبْعِدِ الزمان بين الأسباب - فحكمها أن
نحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعدد أسباب النزول التي تحدثت عنها هاتان
الروايتان ، أو تلك الروايات .. لأنه إعمال لكل رواية ، ولا مانع منه . قال الزركشي
في البرهان : « وقد ينزل الشيء تعظيماً لشأنه ، وتذكيراً عند حدوث صبيه خوف
نسيانه » ٥١ .

(مثال ذلك) ما أخرجه البيهقي والبخاري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وقف على
حرزة حين استشهد وقد مُلَّ به ، فقال : « لَأَمُتَّانَ بِسَمْعَيْنِ مِنْهُمُ مَكَانَكَ » فنزل
جبريل والنبي ﷺ واقف - بخواتيم سورة النحل « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قَبُولَا عِمْلٍ
مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ » إلى آخر السورة ، وهن ثلاث آيات .

وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب قال : (لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ أُصِيبَ مِنَ
الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُونَ ، وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ ، مِنْهُمْ حِزْرَةٌ ، فَتَلَّوْا بِهِ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ :
لَتُنَّ أَصْبَاءُ مِنْهُمْ يَوْمًا مِثْلَ هَذَا التَّرْيِينِ) (أى لتزيدن) عليهم . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ
مَكَّةَ أَنْزَلَ اللَّهُ « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ » الآية .

فالرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت في غزوة أحد ، والثانية تفيد أنها نزلت يوم
فتح مكة ، على حين أن بين غزوة أحد وغزوة الفتح الأعظم بضع سنين ، فبمقدار أن
يكون نزول الآية كان مرة عقيبهما معاً . وإذن لا منافاة لنا من القول بتعدد نزولها ،
مرة في أحد ومرة يوم الفتح . وقد ذهب البعض إلى أن سورة النحل كلها مكية .
وعليه فيكون خواتيمها المذكورة نزلت مرة بمكة قبل هاتين المرتين اللتين في المدينة ،
وتكون عدة مرات نزولها ثلاثاً . وبعضهم يقول إن سورة النحل مكية ما عدا
خواتيمها تلك فإنها مدنية ، وعليه فعدة مرات نزولها ثنتان فقط .

شبهة وجوابها

وإذا استشكل على تكرار النزول بأنه عبث ما دامت الآية قد نزلت قبل ذلك السبب الجديد ، وحفظها الرسول ﷺ واستظهرها الحفاظ من الصحابة ، ويمكن الرجوع إليها من غير حاجة إلى نزولها مرة أخرى .

(فالجواب) أن هناك حكمة عالية في هذا التكرار ، وهي تنبيه الله لعباده ، ولقد نظرت إلى ما في طي تلك الآيات المكررة من الوصايا النافعة ، والنواهي الجمة ، التي هم في أشد الحاجة إليها . فخواص سورة النحل التي معنا مثلاً ، نلاحظ أن الحكمة في تكرارها هي تنبيه الله لعباده أن يحرصوا على العمل بما احتوته من الإرشادات السامية في تحري العداوة ، وضبط النفس عند الغضب ، ومراقبة الخلق حتى في القصاص من الخلق ، والتدبر بالصبر والثبات . والاعتماد على الله والثقة بتأييده ونصره ، لسكل من اتقاء وأحسن في عمله ، جعلنا الله منهم أجمعين آمين .

أضف إلى هذه الحكمة ما ذكره الزركشي آنفاً من أن تكرار النزول تعظيم لشأن المكرر ، وتذكير به خوف نسيانه .

٦ — أمدد النازل والسبب واحد

قد يكون أمر واحد سبباً لنزول آيتين أو آيات متعددة على عكس ما سبق ، ولا مانع من ذلك ، لأنه لا ينافي الحكمة في إقناع الناس ، وهداية الخلق ، وبيان الحق عند الحاجة ، بل إنه قد يكون أبلغ في الإقناع وأظهر في البيان .

مثال السبب الواحد تنزل فيه آيتان ، ما أخرجه ابن جرير الطبري والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ جالساً في ظل شجرة فقال : « إنه سيأتيكم إنسان ينظر إليكم يعني شيطاناً ، فإذا جاء فلا تكلموه . فلم يكلموه ، فأتاه رجل أرق العينين ، فدعاه رسول الله ﷺ فقال : علام تشمتني أنت وأصحابك ؟ فانتقل الرجل فجاء بأصغاره ضلعهوا بالله ما ظفروا حتى تجاوزوا

عَنْهُمْ . فَأَنزَلَ اللَّهُ : «يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ بَلَاءُ لَمْ يَسْأَلُوا ، وَمَا تَقَمُّوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ . فَإِنْ يَتُوبُوا إِلَيْكَ خَيْرُ الْخَيْرِ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ » من سورة التوبة .

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالوا : فَأَنزَلَ اللَّهُ : «يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُخْلِفُونَ لَهُمْ كَمَا يَخْلِفُونَ لَكُمْ ، وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَافِرُونَ . اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ . أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ . أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْفَاسِقُونَ » ١ هـ من سورة المجادلة .

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، لا أسمع الله ذَكَرَ النساءِ في الهجرة بشيء فَأَنزَلَ اللَّهُ : « فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ ، مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى بَعْضَكُمْ مِنْ بَعْضٍ ، فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ، وَأُودُوا فِي سَبِيلِي ، وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ، لَا أَكْفُرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا أَذْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » ١ هـ من سورة آل عمران .

وأخرج الحاكم أيضاً أنها قالت : قلت يا رسول الله : تَذَكَّرُ الرِّجَالَ وَلَا تَذَكَّرُ النِّسَاءَ فَأَنزَلَ : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ^(١) » وَأَنزَلَ : « أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى ^(٢) » .

(١) من سورة الأحزاب وتامها : « وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْقَائِمِينَ وَالْقَائِمَاتِ ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ ، وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ ، وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ ، وَالصَّامِعِينَ وَالصَّامِعَاتِ ، وَالْخَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْخَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا » .

(٢) وهي من آية آل عمران السابقة .

وأخرج الحاكم أيضاً أنها قالت تفرز الرجال ولا تفرز النساء، وإيماننا نصف الميراث. فانزل الله « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ »^(١) وأنزل : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ »^(٢).

٧ — العموم والخصوص

بين لفظ الشارع وسببه

هذا مبحث أفرد الأصوليون بالكلام لأن مهمتهم الاستدلال بألفاظ الشارع على الأحكام ، ونحن نلخص لك هنا ما يسمح به المقام لمناسبة أسباب النزول وما ينزل فيها عما يوافقها أو لا يوافقها في العموم والخصوص فنقول : اعلم أن لفظ الشارع الوارد جواباً لسؤال أو سبب قد يكون مستقلاً أو مفيداً وحده بقطع النظر عن السبب أو السؤال الوارد فيه . وقد يكون غير مستقل ، بمعنى أنه لا يفيد إلا إذا لوحظ معه السبب أو السؤال .

ولكل من هذين النوعين حكمه :

فأما الجواب الذي ليس بمستقل : فعلمه أنه يساوي السؤال في عمومه باتفاق الأصوليين ويساويه أيضاً في خصوصه على الرأي السائد عندهم .

فلو قال سائل : هل يجوز الوضوء بماء البحر ، فأجيب بلفظ (نعم) ، أو لفظ (يجوز) ، كان المعنى : يجوز الوضوء بماء البحر لكل من أراد من الناس لا لخصوص هذا السائل ، وذلك لأن السؤال استفهام عن الجواز مطلقاً من غير اعتبار خصوص المتكلم ، فكذلك جوابه ، لأنه غير مستقل .

ولو قال السائل : توضأت بماء البحر ، فأجيب بلفظ (يُجْزِيكَ) ، كان معناه :

(١) من سورة النساء وتامها قد تقدم .

(٢) من سورة الأحزاب ، وتامها قد تقدم أيضاً قريباً .

أن الوضوء بماء للبحر يجزئ السائل وحده ، لأن السؤال خاص بالتسليم ، فكذلك جوابه غير المستقل . أما غير التسليم فلا يعلم حكمه من هذا الجواب ، بل يعلم من دليل آخر كالقياس ، أو كقولہ عليه السلام : « حكي على الواحد حكى على الجماعة » . ذلك كله في الجواب غير المستقل .

وأما الجواب المستقل . فتارة يكون مثل السبب ، في أن كلاً منهما عام أو خاص . وحكمه إذن أنه يساويه . فاللفظ العام يتناول كل أفراد سببه العام في الحكم ، واللفظ الخاص مقصور على شخص سببه الخاص في الحكم . وهذا محل اتفاق بين العلماء ، لمكان التكافؤ والقسوى بين السبب وما نزل فيه . وأمثلة الأول - وهو العام - فيها - كثيرة . منها الآيات النازلة في غزوة بدر ، والآيات النازلة في غزوة أحد من سورة آل عمران . ومثال الثاني - وهو الخاص - فيها - قوله سبحانه في سورة الليل : « وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى » .

قال الجلال الحلي : هذا نزل في الصديق رضي الله عنه ، لما اشترى بلالا العذب على إيمانه وأعتقه . فقال للكفار : إنما فعل ذلك ليد كانت له عنده فنزلت : « وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلَّا أَتْبَعَاءُ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى . وَلَسَوْفَ يَرْضَى » .

واعلم أن هذا التمثيل لا يستقيم إلا على اعتبار أن آل في لفظ « الآتَى » للعمد ، والمهود هو الصديق رضي الله عنه .

وتارة يأتي الجواب المستقل غير متكافئ مع السبب في عمومته وخصوصه . ونحت ذلك صورتان : (إحداها) عقلية محضة غير واقعة ، وهي أن يكون السبب عاماً واللفظ خاصاً . وإنما كانت عقلية محضة وفرضية غير واقعة ، لأن حكمة الشارع تجعل عن أن تأتي بجواب قاصر ، لا يتناول جميع أفراد السبب . أضف إلى ذلك أنه يحل ببلاغة القرآن ، القائمة على رعاية مقتضيات الأحوال . وهل يعقل أن يسأل

سائل فيقول مثلاً؟ هل يجوز لجماعة المسلمين أن يدافعوا عن أنفسهم ويقاتلوا من قاتلهم،
فيأتي الجواب قائلاً : لك أنت أن تدافع عن نفسك وتقاتل من قاتلك .
(الصورة الثانية « هي عموم اللفظ وخصوص سببه .

٨ - عموم اللفظ وخصوص سببه

ومعناه أن يأتي الجواب أعم من السبب، ويكون السبب أخص من لفظ الجواب،
وذلك جائز عقلاً ، وواقع فعلاً ، لأنه لا محذور فيه ولا قصور ، بل إن عمومته مع
خصوص سببه موفٍ بالغاية ، ومؤدٍ للمقصود وزيادة .
بيد أن العلماء اختلفوا في حكمه : أعموم اللفظ هو المعتبر أم خصوص السبب ؟ .
ذهب الجمهور إلى أن الحكم يتناول كل أفراد اللفظ ، سواء منها أفراد السبب ، وغير
أفراد السبب . ولنضرب لك مثلاً : حادثة قذف هلال بن أمية لزوجته ، وقد نزل
فيها قول الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » الخ ، نلاحظ فيها أن السبب
خاص ، وهو قذف هلال هذا ، لكن جاءت الآية النازلة فيه بلفظ عام - كما ترى -
وهو لفظ « الَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ » . وهو اسم موصول ، والموصول من صيغ
العموم ، وقد جاء الحكم بالملاعنة في الآية محمولاً عليه من غير تخصيص . فيتناول بعمومه
أفراد القاذفين في أزواجهم ، ولم يجدوا شهداء إلا أنفسهم ، سواء منهم هلال بن أمية
صاحب السبب وغيره ، ولا تحتاج في سحب هذا الحكم على غير هلال إلى دليل آخر
من قياس أو سواء بل هو ثابت بعموم هذا النص . ومعلوم أنه لا قياس ولا اجتهاد
مع النص . ذلك مذهب الجمهور .

وقال غير الجمهور : إن العبارة بخصوص السبب . ومعنى هذا أن لفظ الآية يكون
مقصوراً على الحادثة التي نزل هو لأجلها ، أما أشباهها فلا يعلم حكمها من نص الآية ،
إنما يعلم بدليل مستأنف آخر ، هو القياس إذا استوفى شروطه ، أو قوله عنه :

« حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ » . فَأَيُّ الْقَذْفِ السَّابِقَةِ النَّازِلَةِ بِسَبَبِ حَادِثَةِ هَلَالٍ مَعَ زَوْجِهِ خَاصَّةً بِهَذِهِ الْحَادِثَةِ وَحْدَهَا ، « عَلَى هَذَا الرَّأْيِ » . أَمَّا حُكْمُ غَيْرِهَا مِمَّا يَشَبِّهُهَا ، فَإِنَّمَا يَعْرِفُ قِيَاسًا عَلَيْهَا أَوْ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ .

وَيَجِبُ أَنْ نَلَاظِظَ ، أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ الْقَائِمَ بَيْنَ الْجُمْهُورِ وَغَيْرِهِمْ ، مُحْتَمَلٌ إِذَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَخْصِيسِ لَفْظِ الْآيَةِ الْعَامِّ بِسَبَبِ نَزْوِلِهِ ، أَمَّا إِذَا قَامَتْ تِلْكَ الْقَرِينَةُ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى سَبَبِهِ لَا مَحَالَةَ ، بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ .

كَأَيْبُ أَنْ نَلَاظِظَ أَيْضًا أَنَّ حُكْمَ النَّصِّ الْعَامِّ الْوَاردِ عَلَى سَبَبٍ يَتَعَدَّى عَنْهُ هَؤُلَاءِ وهؤلاء إِلَى أَفْرَادٍ غَيْرِ السَّبَبِ . بَيِّنُ أَنَّ الْجُمْهُورَ يَقُولُونَ إِنَّهُ يَتَنَاوَلُهُمْ هَذَا النَّصُّ نَفْسَهُ ، وَغَيْرِ الْجُمْهُورِ يَقُولُونَ إِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهُمْ إِلَّا قِيَاسًا أَوْ بِنَصِّ آخَرٍ كَالْحَدِيثِ الْمَعْرُوفِ : « حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ » .

وَالِإِى هَذَا الْمَعْنَى يَشِيرُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ : « قَدِ يَحْتَمِلُ كَثِيرٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي كَذَا ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ لِلذِّكْرِ شَخْصًا ، كَقَوْلِهِمْ : إِنْ آيَةُ الظَّهَارِ نَزَلَتْ فِي أَمْرٍ أَوْ قَيْسِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَإِنْ آيَةُ الْكَلَالَةِ نَزَلَتْ فِي جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنْ آيَةُ قَوْلِهِ « وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ » بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » نَزَلَتْ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ مِمَّا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ نَزَلَ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِحِكْمَةٍ ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . فَالَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يَقْصِدُوا أَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ يَحْتَصُّ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي اللَّفْظِ الْعَامِّ الْوَاردِ عَلَى سَبَبٍ : هَلْ يَحْتَصُّ بِسَبَبِهِ ؟ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنْ عُمُومَاتُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَحْتَصُّ بِالشَّخْصِ الْمَعِينِ . وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ : إِنَّهَا تَحْتَصُّ بِنَوْعِ ذَلِكَ الشَّخْصِ ، فَتَعَمُّ مَا يَشَبِّهُهُ وَلَا يَكُونُ الْعُمُومُ فِيهَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ . وَالْآيَةُ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُعَيَّنٌ إِنْ كَانَتْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا فَهِيَ مَقْنُولَةٌ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَغَيْرِهِ مَنْ كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ » اهـ .

ولعل ثمره هذا الخلاف ترجع إلى أمرين: «أحدهما» أن الحكم على أفراد غير السبب مدلول عليه بالنص النازل فيه عند الجمهور. وذلك النص قطعي^١ للثبوت اتفاقاً ، وقد يكون مع ذلك قطعي الدلالة . أما غير الجمهور فالحكم عندهم على غير أفراد السبب ليس مدلولاً عليه بذلك النص بل بالقياس أو الحديث المعروف ، وكلاهما غير قطعي .

« الثاني » أن أفراد غير السبب كلها يتناولها الحكم عند الجمهور ، مادام اللفظ قد تناولها . أما غير الجمهور فلا يسحبون الحكم إلا على ما استوفى شروط القياس منها دون سواه إن أخذوا فيه بالقياس .

د - أدلة الجمهور

استدل الجمهور على مذهبهم بأدلة ثلاثة: « الأول » أننا نعلم أن لفظ الشارع وحده هو الحجة والدليل دون ما احتف^٢ به من سؤال أو سبب ؛ فلا وجه إذن لأن نخصص اللفظ بالسبب . وكيف يسوغ أن نجعل ما ليس حجة في الشرع متحكماً بالتخصيص على ما هو الحجة في الشرع ؟

والدليل على أن لفظ الشارع وحده هو الحجة أن الشارع قد يصرف النظر عن السؤال ، ويدل بالجواب عن سنن السؤال للحكمة ، نحو قوله تعالى في سورة البقرة : « سَأَلُواكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ مَا أَتَقَرَّبُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ » فإن ظاهر هذه الآية أن النبي ﷺ سئل عن بيان ما ينفقونه ؛ فجاء الجواب ببيان من ينفقون عليهم . وذلك من أسلوب الحكميم ؛ لأن معرفة مصارف النفقة والصدقة أهم من معرفة المصروف فيها ، فإن إصلاح الجماعة البشرية لا يكون إلا عن طريق تنظيم النفقة والإحسان ، على أساس توجيهها إلى المستحقين دون سواهم . وهذا وجه في الآية نراه وجيهاً ،

وإن كانت الآية قد أعارت إشارة خفيفة إلى بيان ما ينفقونه بقوله سبحانه « من خير » غير أنها إشارة إجمالية لا تشيع حاجة السؤال .

ويمكن أن ننظم من هذا دليلاً منطقيًا من باب القياس الافتراضي ، تقريره هكذا :
اللفظ العام الوارد على سبب خاص هو الحجة وحده عند الشارع ، وكل ما كان كذلك يعتبر عمومه ، فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يُعتبر عمومه . وهو المطلوب .

كما يمكن أن ننظم منه قياساً استثنائيًا تقريره :

لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص مُعتبراً عمومه لما كان لفظ الشارع وحده هو الحجة ، لكن التالي باطل ، فبطل ما أدى إليه وهو المقدم ، وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يعتبر عمومه ، وهذا هو المطلوب .

« الدليل الثاني » أن الأصل هو حمل الألفاظ على معانيها المتبادرة منها عند الإطلاق أى عند عدم وجود صارفٍ يصرف عن ذلك المتبادر ، ولا صارفٍ للفظ هنا عن إرادة العموم ، فلا جرم يبقى على عمومه . أما ما يتوهمه المخالفون من أن خصوص السبب صارفٌ عن إرادة العموم ، فمدفوعٌ بأن مجرد خصوص السبب لا يستلزم إخراج غير السبب من تناول اللفظ العام إياه . فلا يصلح أن يكون قرينة مانعة من إرادة ما وضع له اللفظ العام . وهو العموم الشامل لجميع الأفراد .

ويمكن أن ننظم من هذا الدليل قياساً افتراضياً هكذا : اللفظ العام الوارد على سبب خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق ، وكل ما كان كذلك يبقى على عمومه . فاللفظ العام الوارد على سبب خاص يبقى على عمومه وهو المطلوب .

ويمكن أن ننظم من ذلك الدليل قياساً استثنائيًا أيضاً يقول : لو لم يكن اللفظ العام الوارد على سبب خاص باقياً على عمومه عند الإطلاق للزم استعمال اللفظ في غير ما وضع له بلا قرينة ، لكن التالي باطل ، فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو أن اللفظ العام

الواردة على سبب خاص يأتي على عمومه عند الإطلاق . وذلك هو المطلوب .

« الدليل الثالث » : احتجاج الصحابة والمجاهدين في سائر الأعصار والأصهار بمعوم تلك الألفاظ الواردة على أسباب خاصة في وقائع وحوادث كثيرة من غير حاجة إلى قياس أو استدلال بدليل آخر . وكيف يفكر هذا ؟ وأكثراً أصول الشريعة أخرجت على أسباب خاصة ، ومع رغم خصوص تلك الأسباب قد فُهِموا من الألفاظ النازلة فيها بمقتضى العموم ، ثم صاعروا من عموماتها كثيراً من الأميول . فاستدلوا بآية المرفة على وجوب قطع كل يد مع أنها نازلة في خصوص سرقة الجن أو رداء صفوان . واحتجوا بآيات الظهار على وجوب الكفارة المذكورة فيها والعمل بأحكامها على كل من ظهر ظاهر ، مع أنها نازلة في خصوص من عرف قبل . وكذلك رهنوا بآيات اللعان على قبول حكمة لكل من نكح زوجته ولم يكن معه شهود على حين أنها نازلة في خصوص من ذكرنا سابقاً .

ويمكن أن ننظم من هذا الدليل قياساً اقترانياً نصه : « عموم اللفظ للوارد على سبب خاص قد اعتبره الصحابة والمجاهدون ، وكل ما كان كذلك فهو المعتبر » . فعموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو المعتبر . ويمكن أن ننظم منه دليلاً استثنائياً نصه : « لو لم يكن عموم اللفظ الوارد على سبب خاص هو المعتبر ، لا اعتبره الصحابة والمجاهدون ، لكن التالي باطل فبطل المقدم » . ونثبت قضيته ، وهو المطلوب .

ملاحظة :

لا يبعد عليك أن تستدل للمقدمات الصغرى والكبرى في الأقسية الاقترانية التي ذكرناها ، خصوصاً بعد أن نلحظ فيها نثرناه قبلها من عرض الأدلة بالأسلوب المألوف الخلال من القيود الشكلية ، في الاصطلاحات المنطقية .

ويمثل ذلك تستطيع أن تستدل للآخر ما هو بظلال القول، فيما نظمناه بين يدك من
الآفة الاستثنائية : **حاصل**

١٢٠ - شبهات المخالفين وتفنيدها

استفاد مخالفو الجمهور إلى شبهات خمس، نأيد مذهبهم - وهو أن المبرة بخصوص
السبب لا تقوم اللفظ - ولكنك ستري صريح هذه الشبهات بين يدك :

١ - **الشبهة الأولى** : يقولون : إن الإجماع قد انتقد على عدم جواز إخراج السبب من
حكم العام الوارد على سبب خاص ، إذا ورد مخصص . وذلك يستلزم أن العام مقصور
على أفراد السبب لا يتناول غيرها ، لأنه لو لم يكن مقصوراً عليها لتساوت هي وغيرها
في جواز الإخراج عند المخصص . وذلك ممنوع ، للإجماع المذكور .

والجواب : أن الإجماع المذكور لا يستلزم قصر العام على أفراد الخاص
كما يقولون ، بل هو واقع عند حدود قضاء من أنه أفراد السبب لا يخرج بالمخصص ،
وذلك المعنى صحيح لعدم التساوي بين أفراد السبب وغيرها في حالة الإخراج بالمخصص ،
لأنه لا يمنع خروج غير أفراد السبب في حكم العام إذا تناوله اللفظ ، وذلك لأدلة الجمهور
السابقة :

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول :

لو لم تكن المبرة بخصوص السبب ، لجاز إخراج أفراد السبب إذا ورد مخصص
لكن إخراج أفراد السبب عند وجود المخصص ممنوع ، لانقضاء الإجماع على امتناعه .
فبطل ما أدى إليه وهو التقدم ، وثبت تقيضه ، وهو أن المبرة بخصوص السبب
دليل التلازم إلى العام كسوى أفرادها ، فإذا أخذنا بعموم اللفظ ولم نخصصه بالسبب

تساوت أفراد السبب وغيرها مما اندرج تحت ذلك العام ، فإذا جاء مخصص جاز أن يخرج أفراد السبب .

ومحاج بإبطال الملازمة ، ومنع أن أفراد العام مساوية . وسند المنع أن الإجماع منقاد على أن أفراد السبب تختار عن غيرها بأنها لا تخرج بالتخصيص . فإن تساوت هي وأفراد غير السبب دخولاً ، فلن يتساوى الجميع خروجاً . وإذن يبقى العبرة بمصوم اللفظ لا بخصوص السبب ، للأدلة السابقة .

« الشبهة الثانية » يقولون : إن الرواة نقلوا أسباب النزول واهتموا بها وتدوينها . ولا فائدة لذلك إلا ما نذهب إليه من وجوب قصر العام على أفراد سببه الخاص . وهذا معنى أن العبرة بخصوص السبب لا بمصوم اللفظ .

والجواب : أنه لا وجه لكم في أن تجعلوا فائدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه ، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علماً عن طريق نقل الرواة فوائد عدة ، ومزايا جمة ، وذكرناها في مطالع هذا البحث . وهي غير ما ذكرتم ، فارجعوا إليها إن شئتم . ويمكن أن ننظم من ذلك قياساً استثنائياً أيضاً هكذا : أو لم تكن العبرة بخصوص السبب لما نقله الرواة واهتموا ببيانها وتدوينه لكن التالي باطل بالحس والمشاهدة ، فثبت نقض المقدم وهو أن العبرة بخصوص السبب دليل للملازمة أنه لا يقم نقل الرواة وهمايتهم ببيان الأسباب فائدة غير التخصيص .

والجواب أننا نمنع دليل للملازمة ، كيف ؟ ولأسباب النزول فوائد متعددة قد قصصناها عليك أول هذا البحث فحذار أن تنسى .

« الشبهة الثالثة » يقولون : إن تأخير البيان عن وقوع الواقعة وتوجيه السؤال في العام الوارد على سبب يدل على أن العبرة بخصوص السبب ، لأن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد حدوث سببه ، يفهم منه أن السبب هو المحفوظ وحده للشارع في الحكم عليه بهذا اللفظ العام النازل فيه ، وإلا لما ربطه بالسبب ، بل لأنزله قبله ، أو أخره عنه .

والجواب أنه يكفي في حكمة تأخير البيان إلى ما بعد السبب أن يكون اللفظ العام بياناً له ولو مع ما يشابهه من كل ما يندرج تحت اللفظ العام، ولا يستلزم أن يكون بياناً له وحده كما ذكرتم.

ويمكن أن تصرغ من هذا قياًماً هكذا : لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لما أخر البيان إلى وقوع الواقعة أو توجيه السؤال. لكن التالي باطل ، فثبت تقيض المقدم وهو الطعن . دليل الملازمة أن تأخير لفظ الشارع إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال لا يفهم منه إلا أنه بيان لهذا السبب وحده ، وذلك معنى أن العبرة بخصوصه . والجواب : أنها تمنع دليل الملازمة ، أي تمنع أنه لا يفهم من تأخير البيان إلى ما بعد وقوع الواقعة وتوجيه السؤال إلا أن يكون اللفظ العام النازل بسببها بياناً لهذا السبب وحده . كيف ؟ والتأخير يفهم منه أن اللفظ العام جاء بياناً له مع أشباهه من كل ما ينتظم وإياه في سلك العام للأدلة السابقة .

« الشبهة الرابعة » يقولون : قد انتفتت كلمة الفقهاء على أنه إذا دعا رجل رجلاً آخر إلى طعام الغداء وقال له : (تَدْعُ عِنْدِي) فرفض وقال : (والله لا أَتَدْعُ) ، ولم يقل « عِنْدِكَ » ، ثم تناول الغداء عند غير هذا الداعي ، فإنه لا يَحْتَسِبُ . وما ذاك إلا لأن هذا اللفظ العام قد تخصص بسببه وهو كلمة (تَدْعُ عِنْدِي) التي خص بها الداعي نفسه ، فكان الحلف قال : (لا أَتَدْعُ عِنْدَكَ وَحْدَكَ) ولذلك لا يَحْتَسِبُ بعدائه عند غيره .

والجواب : أن حكم الفقهاء في هذا المثال ليس مبنياً على أن كل عام يتخصص بسببه كما فهمتم ، بل هو مبنٍ على أن هذا المثال وأشباهه تخصص بقرينة خارجية وهي حكم العرف هنا بأن الحالف إنما يريد ترك الغداء عند داعيه فقط . وليس كلامنا فيما تخصص بقرينة خارجية ، سواء أكانت العرف أم سواء ، فذلك محسب وفاق .

ونظيره أن يقلل لك (كلمة فلاتا في واقعة معينة) فتقول (والله لا أكلته أبداً) فإنك لا تحت إذا كلفه في غير تلك الواقعة ، لأن العرف يحكم أيضاً بأنك تريد عدم تسكليه في خصوص تلك الواقعة لا مطلقاً .

ويمكن أن تنظم من هذا قياساً استثنائياً يقول :

لو لم تكن العبارة بخصوص السبب ، لسكان من قال (والله لا أنفدى) ولم يقل (عندك) ، في إجابة من قال له (نفذ عندى) حاشا إذا نفدى عند غيره . لكن التالى باطل ، لنص الفقهاء على عدم حثه حينئذ ، فبطل للقسم ، وثبت تقيضه ، وهو المطلوب .

دليل الملازمة أن كلمة (لا أنفدى) شاملة للتفدى عند المخاطب وعند غيره ، لأن حذف للعمول يؤذن بالعموم . وقد جاءت هذه الكلمة على سبب وهو دعوة المخاطب إياه للنفداء . فلما أخذنا بموم هذا اللفظ ، وأهملنا خصوص هذا السبب ، لسكان يحتث بفدائه عند غيره ، لأنه فرد من أفراد ذلك العام .

والجواب : أن التخصيص بالسبب هنا لم يحى من نفس السبب ، إنما جاء من قرينة خارجة هي حكم العرف بأن حالف مثل هذه اليمين إنما يقصد بعدم التفدى عند من دعاه وحده . ولا كلام لنا في ذلك ، لأن التخصيص بالقرينة الخارجة محل وفاق كما تقدم .

« الشبهة الخامسة » يقولون : إن التطابق بين السؤال وجوابه واجب ، في نظر الحكمة ، وبمحكم قانون البلاغة . وهذا التطابق لا يستقيم إلا بالتساوى بين لفظ العام وسببه انطامس . والتساوى لا يكون إلا إذا خصصنا اللفظ العام بسببه انطامس . لاسيما إذا وقع ذلك في كلام الشارع الحكيم ، وجاء في أرقى نصوص البلاغة وواحدتها إيجازاً ، وهو القرآن الكريم .

والجواب : أن طرفي المقام على عمومية لا يحل بمطابقته بسببه الخاص ؟ لأن هذه المطابقة تحصل بكون اللفظ أعم من سببه ، كما تحصل بمساواته إياه ، فإن القصور من المطابقة أن يكون اللفظ مبيهاً لحكم السبب وغير قاصر عن الوفاء به ، وهو إذا جاء أعم يكون قد وفى بالمراد وزاد .

ويمكن أن تسلك من هذا قياساً استثنائياً صيغته هكذا : لو لم تكن العبرة بخصوص السبب ، لكان اللفظ غير مطابق للسبب . لكن التالي باطل ، فنبت تقيض المقدم . دليل الملازمة : أن الكلام هنا مقروض في سبب خاص ولفظ عام ، ولا شك أن العام لا يطابق الخاص ، ودليل بطلان التالي : أن عيبت المطابقة منافية للحكمة ، ومحل بالبلاغة .

والجواب : أننا نبتل تلك الملازمة ، ونمنع دليلها وهو أن العام لا يطابق الخاص . كيف ؟ والمطابقة كما تحصل بمساواة اللفظ للسبب عموماً وخصوصاً ، تحصل بكون اللفظ أعم من السبب ، لأن المراد من الجواب أن يتحدث عن السبب وبين حكمه ، وذلك حاصل مع كونه أعم منه ، ولا يتوقف على مساواته إياه .

ملاحظة : يمكنك بهذا هذا البيان ، أن تحول تلك الأقيسة الاستثنائية إلى أقيسة اقترائية ، ثم تستدل على مقدماتها بسهولة ويسر ، على نمط ما فعلنا بأدلة الجمهور . فأمامك المجال ، ولا داعي لإطالة القتل .

كما أرجو أن يعذرنى القارى الكريم ، إذا شق عليه بعض الشيء أن يهضم تلك الصناعة الفنية في صياغة الأدلة بعض الأحيان ؛ فإن للوسط قضاء لا يرد ، وللصناعة حكماً لا ينقض . ومن واجبي أن أشبع حاجة هؤلاء وهؤلاء ، لذلك تراءى ظوراً هنا وظوراً هناك . والله هو الفتح العظيم ؛ وهو الموفق والمعين .

١١ - شبه السبب الخاص مع اللفظ العام .

نوة السيوطي في الإثنان ، وابن السكيت والخلي في جمع الجوامع وشرحه ، بأن القرآن الكريم قد يرد فيه ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام للقرآن فيه فيكون لهذا شبه أثر صالح في تناول الآية العامة للمضون الخاص في الآية التي فيها ، تناولاً ممتازاً يعمده أسبق إلى ذهن من غيره ، وأبعد عن خروجه بالتخصيص إذا ورد مخصص لتلك الآية العامة . فكانه قطعي المضمحل . وكأنه مجمع على عدم خروجه بالتخصيص ، كما أجمعوا على عدم خروج السبب الخاص من لفظ العام القائل فيه .

وهالك مثلاً بوضع لك المقام : قال الله تعالى في سورة النساء : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ ، يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّاعُوتِ ، وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا » إلى آخر الآيات الواردة في هذا الموضوع .

فانت ترى أن هذه الآيات شتمت على الخيانة وانطائين من اليهود ، وتوعدهم بأفظع الوعيد ، ووبختهم أشد التبويخ . وذلك في معنى النهي البالغ عن تلك الخيانة أي خيانتهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ، حيث جعلوا للمشركين أهدي سبيلاً منهم . ومن المقرر أن النهي عن شيء أمر بضده ، فلا جرم تضمنت هذه الآيات أيضاً أمر اليهود بالأمانة في الحكم على النبي ﷺ وأصحابه ، ووصفهم بالصفات الحقيقية . خصوصاً أنهم قد مدحوا في كتابهم التوراة كما قال الله تعالى في سورة الأعراف : « يُحَدِّثُونَ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ » الخ والضمير للنبي ﷺ ، وكما قال في سورة الفتح بعد أن وصف النبي وأصحابه : « ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَاؤُهُ » الخ .

ثم جاء عقيب تلك الآيات في الترتيب الوضحي قوله سبحانه وتعالى : « إِنْ أَفَّ

بأنهم إنما يؤذون الأمانات إلى أهلها ، فيكون التناسيب بينهما رائياً ، والعلة وثيقة
والأقسام جارية ، لأن هذه الآية تظهر الأمانة في عمومها كما نرى ، وذلك الآيات تأمر
بأمانة عامة كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ، فكل من ذلك تنسباً بالسبب
الخاص بعمومه لفظ عام ، وإذا كان تناول العام لأفراد الخاص عمماً عليه ولا يصح
خروجه بخصوص ، فكذلك الأمانة العامة التي معنا تنظم في تلك الأمانة العامة
تنظيماً عاماً ، لا يدخل فيها خصوصاً أولياً ، حتى لو قيل إنه لا يحمل أوجهاً منها بخصوص
لم يحد ، وذلك ما حذر ابن السككي أن يخطأ به مرة ، فحين السبب وفوق التصريح .
وإنما لم يحمل في عروة السبب ، لأن الأولى ليست سبباً في الثانية ، ولأن المقارنة بينهما
ليست إلا في ترتيب آيات القرآن ووضع بعضها عازلاً ، بمعنى فلا يستفاد من زمانية النزول
بل إن بينهما تفاوتاً جلياً ، فالثانية تأخرت عن الأولى بنحو ست سنين ، ولا يضر ذلك
لأن تقارب الزمان ليس شرطاً في وضع آية لغير آية تناسبها ، إنما هو شرط في أسباب
النزول مع ما يورث فيها فحسب .

ولعل من تمام الفائدة أن ننسق إليك ما جاء في جمع الجوامع للإمام ابن السككي
وشارحه جلال الدين المنطقي في هذه المناسبة ، ونفسه : « (وتقرّب منها) أي من صورة
السبب حتى يكون ظاهراً الدخول أو ظاهراً (خلاصاً في القرآن تلاء في الرسم) أي
رسم القرآن بمعنى وجمعه مواضعه ، وإن لم يتلوه في النزول (عام للتناسبة) بين التلوي
والظهور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ ،
يُؤْتَمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَالطَّاهُوتِ ، أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ الْآيَاتُ أَنْ يَقُولُوا لِمَنْ كُتِبَ
إِلَيْهِمْ الْكِتَابُ أَنْ تَكُونُوا آيَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ ، كما قال أهل التفسير - إشارة إلى كذب
ابن الأشرف ونحوه من علماء اليهود لما قدسوا مكة وشاهدوا قتل بدر ، حرصوا
المشركين على التمسك بتأريخهم ، وبحاربه النبي صلى الله عليه وسلم قتلهم : من أهدى سبيلاً ،
محد وأصعقه أم نحن ؟ قالوا : أنتم ، مع علمهم بما في كتابهم من نص النبي صلى الله
عليه وسلم للتطبيق عليه ، وأخذوا الوثائق عليهم ألا يكتبوه ، فكان ذلك أمانة لازمة لم ولم

يُؤَدُّوهُمَا بِحَيْثُ ظَلَمُوا الْكَفَّارَ : أَنْتُمْ أَعْدَى سَيِّئاً حِثّاً نَبِيٍّ ﷺ . وقد تضمنت الآية مع هذا القول التَّوَعُّدَ عَلَيْهِ الْفَيْدَ لِلْأَمْرِ بِمُقَابَلَةِ الشُّمْلِ عَلَى أَدَاءِ الْإِيمَانَةِ الَّتِي هِيَ بَيَانُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِإِفَادَةِ أَنَّهُ الْمَوْصُوفُ فِي كِتَابِهِمْ ، وَذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنْ آتَاكَ بِكُمُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْآيَاتِ إِلَى أَهْلِيهَا » . فَمِنْ أَعْمٍ فِي كُلِّ أَمَانَةٍ ، بِذَلِكَ خَاصٌّ بِأَمَانَةٍ هِيَ بَيَانُ صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ ، وَالْعَامُّ تَعَالَى لِلْخَاصِّ فِي الرِّسْمِ مَقَرَّخٍ عَنْهُ فِي الْغَزْوِ بَسْتُ سَنِينَ ، مَدَّةَ مَا بَيْنَ بَدْءِهِ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، وَالْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الثَّامِنَةِ ، وَإِنَّمَا قَالَ : وَيَقْرَبُ مِنْهَا كَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْعَامُّ بِسَبَبِهِ بِخِلَافِهَا « ١ » وَالْحَدِّثُ أَوَّلًا وَآخِرًا .

المبحث السادس

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحث طريف وشائق ، غير أنه مخيف وشائك ١ . أما طرافته وشوقه ، فَلأنه يزينا مظهرًا من مظاهر رحمة الله ونعمته على عباده ، وتيسيره لكتابته على كافة القبائل العربية ، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية ، من كل جيل وقبيل ، حتى ينتظروا به لونه ألنهم ، سهلة لهجانهم ، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات ، وتنوع في الخصائص والميزات .

ومن طرافة هذا المبحث أيضًا أنك تشاهد فيه عرضًا عامًا لمنتجات أفسكار كثيرة ، وتشهد جيشًا جرارًا من مذاهب وآراء . كلها تحاول العمل لخدمة العلم ، وإظهار الحق ، والدفاع عن عرين القرآن والإسلام .

وأما مخافة هذا المبحث وشوكة ، فَلأنه كثر فيه القيل والقال ، إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة ، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال : إنه

مشكل. وحق اضطراب جماعة من كبار المحققين أن يفردوه بالتأليف قديماً وحديثاً، ما بين
العلامة المعروف بآية شامة في القرن السابع الهجري، والعلامة الشيخ محمد باقر في القرن
الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يتعد منه أمداء الإسلام سبيلاً هو جأ إلى
توجيه الطامع الخبيث إلى القرآن، كما وقعت أو وقع على كتاب لمن يدعون أنفسهم
مبشرين، أسماه «صباح قرآنية» وخطوا موضوع الجزء الأول منه «هل من تحريف
في المكتاب الشريف»؟ ونصيدوا فيه من الآراء الزبقة ما للحق منه يرى. وهو إنما
لم ينالوا.

وعن نستعين الله ونستهديه، أن نخلص لنا الورد من الشوك، هذا الموضوع الشائق
الثالث، وأن يهي لنا من أمرنا رشداً.

وسنعول في هذا الميدان - إن شاء الله - جزلات عدة، نتحدث فيها عن أدلة
نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد
كثيرة لا اختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف وعن
الوجوه السبعة في المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه، وعن
وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دفع الاعتراضات الواردة عليه، وعن بقاء هذه الأحرف
السبعة في المصاحف، وعن الأقوال الأخرى وتفنيدها، وعن دفع إجمالي للأقوال الأخيرة
منها، ثم نختم البحث بملاحق الشبهات الواردة على هذا الموضوع : والله المستعان.

١ - أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة ، وروى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة . منهم عمر ، وعثمان ، وابن مسعود وابن عباس ، وأبو هريرة ، وأبو بكر ، وأبو جهم ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبي بن كعب ، وزيد بن أرقم ، وسمرة بن جندب ، وسلمان بن صرد ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمر بن أبي سلمة ، وعمر بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأنس ، وحذيفة ، وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري ، رضى الله عنهم أجمعين . فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً ، ما منهم إلا رواه وحكاه .

وروى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير أن عثمان رضى الله عنه قال يوماً وهو على المنبر : « أذكر الله رجلاً سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ كلماً شافٍ كافٍ » لما قام . فقاموا حتى لم يحضوا ، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ كلماً شافٍ كافٍ » فقال عثمان رضى الله عنه : « وأنا أشهد معهم » .

وكان هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد ابن سلام يقول بتواتر هذا الحديث . لكنك خبير بأن من شروط التواتر ، توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية . وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت ، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة . وهاك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية ، وتنويراً في

بيان المعنى وإقامة معالم الحق فيه من ناحية ثانية :

(١) روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أقرأنى جبريل على حروف فراجعته ، فلم أزل أستزیده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف » زاد مسلم : « قال ابن شهاب : بلغنى أن تلك السبعة فى الأمر الذى يكون واحداً لا يختلف فى حلال ولا حرام » .

(٢) وروى البخارى ومسلم أيضاً - (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة ، لم يقرأ فيها رسول الله ﷺ ، فكذبت أساوره فى الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ، ثم أتته بردائه أو بردائى ، فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . قلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأنى هذه السورة التى سمعتك تقرأها ، فانطلقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأ فيها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر : أقرأ يا هشام ، فقرأ هذه القراءة التى سمعته يقرأها . قال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه » .

(٣) وروى مسلم بسنده عن أبي بن كعب قال : « كنت فى المسجد ، فدخل رجل يصلى ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه . فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ، فحسن النبي صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فحفظ فى نفسى من التكذيب ولا إذ كنت فى الجاهلية . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد

غشيتني ضرب في صدري ، ففضت عرقاً ، وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً فقال لي :
يا أي ، أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه : أن هون على أمي ،
فرد إلى الثانية : أقرأ على حرفين ، فرددت إليه : أن هون على أمي ، فرد إلى
الثالثة : أقرأ على سبعة أحرف ، ولك بكل ردود رددتها مائة نالنيها . فقلت :
« اللهم اغفر لأمي اللهم اغفر لأمي . وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق كلهم
حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم » . ١ . ١ . هـ .

واعلم أن معنى قول أبي بن كعب رضي الله عنه « فسقط في نفسي من التكذيب
الح » أن الشيطان أتى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه حاله ، حين رأى
النبي ﷺ قد حسن القراءتين وصورتهما على ما بينهما من اختلاف ، وكاننا في سورة
واحدة هي سورة النحل على ما رواه الطبري . وكان الذي مر بخاطره وقتئذ أن هذا
الاختلاف في القراءة ينافي أنه من عند الله . لكنه كان خاطراً من الخواطر الرديئة
التي لا تنال من نفس صاحبها مثلاً ، ولا تفتنها عن عقيدة ، ولا يكون لها أثر باقي
ولا عمل دائم .

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة .
ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم ، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره ، ويوجه إليها
اختياره وكسبه ، ثم يفتد عليها فؤاده وقلبه .

قال القرطبي « فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبي) من قبيل
ما قال فيه النبي ﷺ حين سأله : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم
به . قال : أوقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال : ذلك صريح الإيمان » . رواه
مسلم هـ .

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه ، لا يمس مقامه

ولا يصادم إيمانه ، مادام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعاً كما في الحديث الشريف .

وأى إنسان يستطيع أن يحصى نفسه خواطر السوء المونجاء ، ورياح المواجهات الشنماء ؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم ونصايم الشريعة ، ولا يستسلم لها ولا يستسلم معها . وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأنّ إذ ضربت في صدره ، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخطر ، وليلفته بقوة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته ، من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، تهويناً على أمته وتيسيراً لها . وافتد نجح الرسول ﷺ في هذا العلاج أَيْمًا نجاح حتى قال أبى نفسه : « قَفِضْتُ عَرَقًا ، وَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَرَقًا » .

ذلك ما رآه مُخْلِصًا في هذا المقام الذي زلت فيه بعض الأقدام ، وللعلامة الشيخ محمد عبد الله دراز كلامٌ جَيِّدٌ في مثل هذا الموضوع من كتابه المختار ، فارجع إليه إن أردت التوسّع ومزيد البيان .

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبى بن كعب في أمر اختلاف القراءة على هذا النحو ، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فهو وقتئذ كان معذوراً ، بدليل أنه لما علم بذلك ، واطمأنت إليه نفسه ، عمل بما علم ، وكان مرجعاً مُبهما من مراجع القرآن على اختلاف رواياته ، وكان من رِوَاة هذا العلم للناس كما تلاحظه في الحديثين السندين إليه بعد .

(٤) روى مسلم بسنده عن أبى بن كعب أن النبي ﷺ كانَ عِنْدَ أَضَاقِ بَنِي غِفَارٍ . قَالَ : « فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ . فَقَالَ : أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ ؛ وَإِنْ أُمِّتِي لَا تُطِيقُ

ذلك . ثم أتاه الثانية فقال : إن الله بأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرفين فقال : أسأل الله مَعافاته ومَغْفَرته ؛ وإن أمي لا تطيق ذلك ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله بأمرك أن تقرأ أمك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل الله مَعافاته ومَغْفَرته ، وإن أمي لا تطيق ذلك ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله بأمرك أن تقرأ أمك القرآن على سبعة أحرف . فأبى حرف فقرأوا عليه فقد أصابوا . ا هـ .

(وأضاعة بني غنار) بفتح المعزة في أضاعة وبكسر العين في غنار : مُسْتَنْقَعُ الماء كالغدير ؛ وكان بموضع من المدينة المنورة ينسب إلى بني غنار ، لأنهم نزلوا عنده .
(٥) وروى الترمذي عن أبي بن كعب أيضاً قال : لقى رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار النروة قال : فقال رسول الله ﷺ لجبريل : إني بعثت إلى أمة أميين ؛ فيهم الشيخ الفاني ، والعجوز الكبيرة ، والغلām . قال : « فمرهم فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف » قال الترمذي : حسن صحيح . وفي لفظ : « فمَن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ » ؛ وفي لفظ حذيفة « فقلت : يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل ، والمرأة ، والجارية ؛ والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط قال : « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

(٦) أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو : إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأبى ذلك قرأتهم أصيبتهم ، فلا تماروا » ا هـ .

قال في القاموس : مَارَاهُ مُعَارَاةٌ وَمِرَاةٌ ، وَأَمَرَى فِيهِ وَتَمَارَى : شَكٌّ . والمِرْبَةُ بالكسر والضم : الشكُّ والجدل . ا هـ .

(٧) روى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال : « أقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم ، فوَحْتُ إلى المسجد ، فقلتُ لرجل : اقرأها . فإذا هو يقرأها حروفاً ما أقرأها . . فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرناه فغضب وجهه وقال : « إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ قَبْلَكُمْ الاختلافُ » ثمَّ أَسْرَّ إلى عليٍّ شيئاً . فقال عليٌّ : إِنَّ رسول الله ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ يقرأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كما عَلمَ . قال : فانطلقنا وكلُّ رجلٍ يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبه » اهـ .

(٨) وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سَمِعَ رجلاً يقرأ آيةَ سَمِحِ النَّبِيِّ ﷺ يقرأ خلافها . قال : فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فانطقتُ به إلى النبي ﷺ فقال : « كَلَّا كَا حَسَنٌ ، فَأَقْرَأْ » قال شعبةُ أحدُ رواة هذا الحديث : أَكْبَرُ عَلَيَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَأَهْلَكُوا » .

(٩) روى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أقرأني ابنُ مسعود سورةَ أقرأنيها زيد بن ثابت ، وأقرأنيها أبي ابن كعب فاختللت قراءتهم ، فبقرأهم أيهم أخذ؟ فسكت رسول الله ﷺ وعليَّ إلى جنبه ، فقال عليٌّ : « ليقرأ كلُّ إنسانٍ مِنْكُمْ كما عَلمَ ، فإنه حسنٌ جميلٌ » .

(١٠) وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَافٍ ، فَأَقْرَأُوا وَلَا حَرَجَ وَلَكِنْ لَا تَعْتَمُوا ذَكَرَ رَحْمَةً بِعَذَابٍ ، وَلَا ذَكَرَ عَذَابَ بِرَحْمَةٍ » .

٢ — شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة

إن الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مثلها ، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة ، تكون منارات هدى ، ومصادر إشعاع ونور ، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد ، في هذا الموضوع الدقيق .

(الشاهد الأول) أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلها ، خصوصاً الأمة العربية التي شرفت بالقرآن ، فإنها كانت قبائل كثيرة ، وكان بينها اختلاف في اللهجات وتباعد الأصوات ، وطريقة الأداء وشبهة بعض الألفاظ في بعض الدولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ، ويوحد بينها اللسان العربي العام . فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد ، لثق ذلك عليها كما يثق على انقاهرى منا أن يتكلم بلهجة الأمميوطى مثلاً ، وإن جمع بيننا اللسان المعصرى العام ، وأنقت بيننا الوطنية المصرية في القطار الواحد . وهذا الشاهد نجده مائلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة في قوله ﷺ في كل مرة من مرات الاستزادة « فرددت إليه أن هوّن على أمتي » وقوله : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ومن أنه ﷺ لقي جبريل فقال : « يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمّية فيهم الرجل والمرأة ، والغلام والجاربة ، والشيخ الغاني الذي لم يقرأ كتاباً قط » الخ .

قال المحقق ابن الجزرى : « وأما سبب وروده على سبعة أحرف فالتخفيف على هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها شرقاً لها ، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها ، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحبيب الحق ، حيث أنه جبريل فقال :

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْرُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، فَقَالَ ﷺ : أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَعُونَتَهُ فَإِنَّ أَمْرِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ ، وَلَهُمْ يَنْزِلُ يَرُدُّ السَّالَةَ حَتَّى يَبْلُغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ »
 ثم قال : « وَكَانَتْ أَنْ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ كَانُوا يَمْتَشُونَ إِلَى قَوْمِهِمُ الْخَاصِينَ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بُعِثَ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَحْمَرِهِمْ وَأَسْوَدِهِمْ ، عَرَبِيَهُمْ وَعَجَمِيَهُمْ ، وَكَانَ الْعَرَبُ الَّذِي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِقَتِهِمْ .
 لِقَاتِهِمْ مُخْتَلِفَةٌ وَأَلْسِنَتُهُمْ شَتَّى ، وَيَسَّرَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ لَفْظٍ إِلَى غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ حَرْفٍ إِلَى آخَرٍ . بَلْ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ بِالْعَمَلِ وَالْعِلَاجِ ، لَا سِوَا الشَّيْخِ ، وَالرَّأَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ﷺ ، فَلَوْ كَانُوا الْعُدُولَ عَنْ لِقَتِهِمْ ، وَالْإِنْتِقَالَ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ ، لَكُنَّا مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يَسْتَطَاعُ ، وَمَا عَسَى أَنْ يَتَكَلَّفَ التَّكْلَفُ وَتَنَاقَى الطَّبَاعُ » ١ هـ .

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتمديد الحروف

كلُّ ما مرَّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدة ، وفائدةٍ واحدةٍ من فوائد اختلاف القراءات وتمديد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرزُ الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن . ونحيطك عهداً بأن هذا الاختلاف والتمديد فوائد أخرى :
منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها ، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي انتظم كثيراً من مختارات السنة القبائيل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة .
 فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا ، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحلب ثم يصفونه ويهذبونه ويدخلونه

في دائرة لغتهم المرنّة ، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة ، وعقدوا لها راية الإمامة . وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية ، على نمط سياسة القرشيين بل أوفق . ومن هنا صحّ أن يقال : إنه نزل بلغة قريش ، لأن لغات العرب جمعاء تمتثل في لسان القرشيين بهذا المعنى . وكانت هذه حكمة إلهية سامية ؛ فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة ، خصوصاً أول عهد بالتوثب والنهوض .

ومنها بيان حكم من الأحكام ، كقوله سبحانه : « وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُحُ » قرأ سعد بن أبي وقاص « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمِّ » بزيادة لفظ « من أم » فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب ، وهذا أمر مجمع عليه .

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفارة اليمين : « فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ » وجاء في قراءة : « أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ » بزيادة لفظ « مؤمنة » فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين . وهذا يؤيد مذهب الشافعي ومن انحاز نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط .

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين ، كقوله تعالى : « فَأَعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْخَبِيضِ . وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ » قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة « يطهرن » ولا ريب أن صيغة التشديد تعيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الخبيض ؛ لأن زيادة النون تدل على زيادة المعنى . أما قراءة التخفيف فلا

تفيد هذه المبالغة . ومجموع القراءتين يحكم بأمرين : أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر . وذلك بانقطاع الحيض . وثانيهما أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا إن بالفت في الطهر وذلك بالاغتسال ، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء . وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً .

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالين مختلفين : كقوله تعالى في بيان الوضوء « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » قرئ بنصب لفظ « أرجلكم » وبجرها . فالنصب يفيد طلب غسلها ؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « وجوهكم » المنصوب ، وهو مفسول . والجر يفيد طلب مسحها ؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ « رؤوسكم » المجرور ، وهو ممسوح . وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن المسح يكون للابس الخلف وأن القل يجب على من لم يلبس الخلف .

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقرئ « فامضوا إلى ذكر الله » . فالقراءة الأولى بتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضي ليس من مدلوله السرعة .

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى : « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ المنقوش » وقرئ « كالصوف المنقوش » فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف . ومنها تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس : نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها : « وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمِثْلَكَا كَثِيرًا » جاءت القراءة بضم النيم

وسكون اللام في لفظ (وملكا كبيرا) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه ، فرفضت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في مقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار « لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ » .

والخلاصة : أن تنوع القراءات ، يقوم مقام تعدد الآيات . وذلك ضرب من ضروب البلاغة ، يتبدى من جمال هذا الإيجاز ، وينتهي إلى كمال الإعجاز .

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة ، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء ، وتضاد ، ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته ، يصدق بعضه بعضاً ، ويبين بعضه بعضاً ، ويشهد بعضه لبعض ، على نطق واحد في علو الأسلوب والتعبير ، وهذف واحد من سمو الهداية والتعليم . وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف .

ومعنى هذا أن القرآن يُعَجِّزُ إذا قرئ بهذه القراءة ، ويمجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ، ويمجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة ، وهلم جرا . ومن هنا تتعدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف ! .

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مناحج جمة في الإعجاز وفي البيان ، على كل حرف ووجه ، وبكل لمجة ولسان . « لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

(الشاهد الثاني) أن مراتب استزادة الرسول للتبشير على أمته ، كانت ستاً غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومنهومها ،

عائل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : « أقرأني جبريل كل حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيدُه ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف » وكذلك جاء في حديث لآبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فنظرتُ إلى ميكائيل فكتَ فمطت أنه قد انتهتِ المدة » ، يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ في الأحاديثِ الأخرى ، وإن كانت لم تبلغ ستاً صراحةً ، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة ، فنعلم من مجموع تلك الروايات ، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية .

(الشاهد الثالث) أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف ، فقد أصاب شاكلة للصواب أي كان ذلك الحرف ، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله صلى الله عليه وسلم : (فأما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا) وقوله صلى الله عليه وسلم لكل من المختلفين في القراءة (أصبت) وقوله صلى الله عليه وسلم لهما في رواية ابن مسعود : (كلا كما يحسن) وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عمرو بن العاص : (فأى ذلك قرأتُم أصبتم) . وعدم موافقته صلى الله عليه وسلم لعمر ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتية في الأحاديث السالفة . ودفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يقرَّ هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد الرابع) : أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله ، لا مدخل لبشر فيها . بل كلها نازلة من عنده تعالى ، مأخوذة بالتناهي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يرجعون فيما يقرءون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرءون عليه ، انظر قوله صلى الله عليه وسلم في قراءة كل من المختلفين : (هكذا أنزلت) وقول المخالف لصاحبه : « أقرأنيها رسولُ الله صلى الله عليه وسلم » .

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه ، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله ، ولذهب الإجماع ولما تحقق قوله سبحانه ونعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » . ثم إن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس : « وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ . قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْكَاهُ قَضَىٰ ، إِنْ أَنِيسُ إِلَّا مَا يَوْحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ » ، قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ » .

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد نخرج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب ، فكيف يسوغ لأحد مها كان أمره أن يبدل فيه ويغير ، بمرادف أو غير مرادف ؟ « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

(الشاهد الخامس) أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة . يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « فَلَا تُمَارُوا فِيهِ » ، فإن المراء فيه كفر . وعدم موافقة لعمر ، وأبي ، وابن مسعود ، وعمر بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتية ، في الأحاديث السالفة . ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبي حين استصعب عليه أن يقرأ هذا الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد السادس) أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا متحمسين في الدفاع عن القرآن ، مستبسلين في المحافظة على التنزيل ، متيقظين لكل من يحدث فيه حداً ما ولو كان من طريق الأداء واختلاف اللامحبات ، مبالغين في هذه اليقظة حتى ليأخذون

في هذا الباب بالظن ، وينافون عن القرآن بكل عناية وهمية وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم ، على حين أن هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ ، وأنه قال لعمر نسويًا لقراءته : أقرأنيها رسول الله ﷺ لكن عمر لم يفتح ، بل لبَّيه وساقه إلى الحاكمة ، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ هشام بأنه أصاب . قل مثل ذلك فيما فعل أبي بن كعب بصاحبه ، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما . والأحاديث بين يديك عن كعب ، فارجع إليها إن أردت .

(الشاهد السابع) أنه لا يجوز أن يجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشتاق ، ولا مثارَ ترددٍ وتشكيكٍ وتكذيب ، ولا سلاحَ عصبيةٍ وتنطعٍ وجود . على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة ، فإيكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً ، ومن هذه الرحمة نقمة ؟ يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق « فَلَا تُمَارُوا فِيهِ فَإِنَّ الْمَرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ » . وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله : « إِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِكُمُ الْاِخْتِلَافُ » وضربه في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء في هذا الموضوع الجليل .

(الشاهد الثامن) أن المراد بالأحرف في الأحاديث السابقة وجوهٌ في الألفاظ وحدها لا محالة . بدليل أن اختلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني ، مثل قول عمر : « إِذَا هُوَ يَقْرُؤُهَا عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ » . وقوله : « أَيْ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ » ونحو ذلك ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ ، لا شرح المعاني .

٣ - معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهنا بعد الذي أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » فإليك :

أما لفظ القرآن فقد أشبهناه كلاماً في البحث الأول . وأما الإنزال فقد استوفينا تحقيقاً في البحث الثالث . وأما السبعة فقد علمت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها وهي العدد للمعروف في الآحاد بين الستة والثمانية . وأما الأحرف فجمع حرف ، والحرف يطلق على معان كثيرة ، أتى عليها صاحب القاموس ؛ إذ يقول ما نصه : « الحرف من كل شيء طرفه ، وشقيه ، وحده ، ومن الجبل أعلاه المخد ، وواحد حروف التهجى ، والناقة الضامرة أو للهزولة أو العظيمة ، وصيل الماء ، وآرام سودّ ببلاد سليم . وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . » وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ، أى وجه واحد ، وهو أن يعبد على السراء لا على الضراء ، أو على شك ، أو على غير طمأنينة من أمره ، أى لا يدخل في الدين متمكناً . « ونزل القرآن على سبعة أحرف » : سبع لغات من لغات العرب . وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر ، ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن ، لا بتصرف قليل . وهذه الإطلاقات الكثيرة تدل على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي ، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تميمها القرائن وتناسب المقام .

وأنسب للمعنى بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذي سنقصد عليك ، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها . فسيأتيك تفنيد هذه الآراء بعد .

ثم إن كلمة (عَلَى) في قوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير ، أى أنزل القرآن موسماً فيه على القارىء أن يقرأه على سبعة أوجه ، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال : أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة .

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه ؛ إذاً لقال صلى الله عليه وسلم « إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف » بحذف لفظ (على) . بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه ، مهما كثر ذلك التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة . فلكلمة « مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ » التى ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة ، وكلمة « وَعَبْدَ الطَّائِفَتِ » التى ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة ، وكلمة « أَفِ » التى أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة ، وكل أولئك وأشياء أولئك ، لا يخرج التباين فيه على كثرتة عن وجوه سبعة .

٤ - الوجوه السبعة في المذهب المختار

بقي علينا أن نسأل : ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة ؟

هنا يخدم الجدال والخلاف ، ويكثر القيل والقال .

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول :

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف :

(الأول) : اختلاف الأسماء من أفراد ، وثنية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيت .

(الثاني) : اختلاف تصريف الأفعال من ماضي ، ومضارع ، وأمر .

(الثالث) : اختلاف وجوه الإعراب .

(الرابع) : الاختلاف بالنقص والزيادة .

(الخامس) : الاختلاف بالتقديم والتأخير .

(السادس) : الاختلاف بالإبدال .

(السابع) : اختلاف اللغات « يريد اللهجات » كالفتح والإمالة والترقيق

والتفخيم ، والإظهار والإدغام ، ونحو ذلك اهـ ، غير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيما عثرنا .

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء . بقوله سبحانه :

« وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ » قرئ هكذا : « لِأَمَانَاتِهِمْ » جمعاً وقرئ : « لِأَمَانَتِهِمْ » بالإفراد .

ويمكن التمثيل للوجه الثاني وهو اختلاف تصرف الأفعال بقوله سبحانه :
 « فَقَالُوا رَبَّنَا بِأَعْدٍ بَيْنَ أَسْفَارِنَا » قرئ هكذا بنصب لفظ « ربنا » على أنه منادى
 وبلفظ « بأعد » فعل أمر ، وبعبارة أنسب بالمقام « فعل دعاء » . وقرئ هكذا : « رَبَّنَا
 بَعْدَ » رفع « رب » على أنه مبتدأ وبلفظ « بعد » فعلاً ماضياً مضعف العين جلت مخبر .
 ويمكن التمثيل للوجه الثالث ، وهو اختلاف وجوه الإعراب ، بقوله سبحانه :
 « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » قرئ بفتح الراء وضمة ، « فالتفع على أن « لا »
 نافية ، فالفعل مجزوم بعدها ، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين . أما
 الضم ففعل على أن « لا » نافية ، والفعل مرفوع بعدها .

ومثل هذا المثال ، قوله سبحانه : « ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ » قرئ برفع لفظ « المجيد »
 وجزمه . فالرفع على أنه نعت للكلمة « ذو » ، والجزم على أنه نعت للكلمة « العرش » .
 فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت .
 ويمكن التمثيل للوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة . بقوله سبحانه :
 « وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » قرئ بهذا اللفظ . وقرئ أيضاً « وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى »
 بنقص كلمة « ما خلق » .

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه :
 « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ » وقرئ « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْخَلْقِ بِالْمَوْتِ » .

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه :
 « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا » بالزاي وقرئ « نُنْشِزُهَا » بالراء ، وكذلك
 قوله سبحانه « وَطَلَحَ مَمْدُودٌ » بالخاء ، وقرئ « وَطَلَعَ » بالعين . فلا فرق في هذا
 الوجه أيضاً بين الاسم والفعل .

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه : « وَهَلْ
 أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى » تقرأ بالفتح والإمالة في « آتى » ولفظ « موسى » فلا فرق في هذا

الوجه أيضاً بين الاسم والنمل. والحرف مثلها نحو « بلى قَادِرِينَ » قرئ بالفتح والإمالة في لفظ « بلى » .

٥ — لماذا اخترنا هذا المذهب

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور :

(أحدها) : أنه هو الذي تؤيده الأدلة في الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها .
 (ثانيها) : أنه هو الراجح في تلك الموازين التي أقمناها شواهد بارزة من تلك الأحاديث الواردة . فارجع النظر إليها ، ولا داعي لإعادتها . أما للمذاهب الأخرى فتري أن التوفيق أخطأها في رعاية تلك الأدلة أو بعضها ، وستطيش بين يديك في موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيراً .

(ثالثها) : أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء القام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة ، بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو في حكم الناقص . فكلمة « أف » التي أوصلها الرماني إلى سبع وثلاثين لغة يمكن ردُّ لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة ولا يخرج عنها . وكذلك الاختلاف في اللهجات . وهو اختلاف شكلي . يردُّ إليها ولا يخرج عنها . بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتمعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها . وليس من صواب الرأي أن يحصر النبي ﷺ الأحرف التي نزل عليها القرآن في سبعة ثم نترك نحن طرقاً في القراءات المروية عنه دون أن نردّها إلى السبعة ؛ لأن ذلك يلزمه أحد خطرين : فإما أن تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة ، وإما أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن ، ويكون الحصر في كلام الرسول ﷺ غير صحيح . وكلا هذين خطأ عظيم وإثم كبير .

(رابعها) : أن هذا الرأي لا يلزمه محذور من المحذورات الآتية التي يستهدف لها الأقوال الأخرى ، وسنزجها إليك قريباً ، فاصبر وما صبرك إلا بالله .

الذين قالوا بهذا المذهب

ولا يميز عن باقي أن هذا المذهب قد اختاره في جلته فحول من العلماء ، وقاربه كل القرب مذهب الإمام ابن قتيبة ، والمحقق ابن الجزري ، والقاضي ابن الطيب كما يأتي :

ولا فرق بين آرائهم وبين هذا الرأي إلا اختلاف في طرق التمتع والاستقصاء ، والتعبير والأداء . وسيظهر لك أن الرازي كان أهدى منهم سبيلاً ، وأكثر توفيقاً حتى لقد ذهب العلامة ابن حجر إلى أن مذهب الرازي هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه ، فقال ما نصه : « وقد أخذ (أي الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه » اهـ .

وقد اختار هذا المذهب أيضاً من المتأخرين بعض أعلام المحققين ، كالعلامة للرحوم الشيخ الخضرى الدمياطى والعلامة للرحوم الشيخ محمد بن حنيت المطيعى . لكن منهم من نفى عن الفروق الدقيقة التي بين الرازي ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم في الجملة ، ومنهم من صرح بالاتحاد بين هذه المذاهب جميعاً وما شابهها ، واعتبر الخلاف بينها لفظياً فحسب .

لهذا نرى أن نسوق إليك في هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة أيضاً ، جمعاً بين المقابلات من ناحية ، وتمهيداً لتحقيق الفرق بينها وبين مذهب الرازي من ناحية أخرى ، وزيادة في تنوير المذهب المختار وغيره من ناحية ثالثة .

أما ابن قتيبة فيقول :

إن المراد بالأحرف السبعة ، الأوجه التي يقع بها التنكير :

(فأولها) ما تتغير حركته ، ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل « ولا يضار »

كاتب بفتح الراء وضمها .

- (وثانيها) ما يتغير بالفعل مثل « بَعَدَ وَبَاعِدَ » بانفط الطلب والماضى .
 (وثالثها) ما يتغير باللفظ مثل « نَشِيرُهَا وَنُشِيرُهَا » بالراء المهملة والزاى المعجمة .
 (ورابعها) ما يتغير بإبدال حرف قريب الخرج مثل « يَطْلُعُ مَنْضُودٍ وَطَلَعِ مَنْضُودٍ » .
 (وخامسها) ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْخَلْقِ بِالْمَوْتِ » .
 (وسادسها) ما يتغير بالزيادة والنقصان مثل : « وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى . وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى » بنقص لفظ « مَا خَلَقَ » .
 (وسابعها) ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى مثل : « كَالْمُهْنِ الْمَنْفُوشِ . وَكَالْصُوفِ الْمَنْفُوشِ » .

وأما ابن الجزرى فيقول :

- قد تقيمت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها ، فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها .
 ١ - وذلك إما فى الحركات بلا تغير فى المعنى والصورة نحو « الْبَيْتُ » بأربعة أوجه « وَيُحْسِبُ » بوجهين .
 ٢ - أو بتغير فى المعنى فقط نحو « فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ » . برفع لفظ آدم ونصب لفظ كلمات ، وبالعكس .
 ٣ - وإما فى الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو « تَبَلَّوْا وَتَذَكَّرُوا » .
 ٤ - وعكس ذلك نحو « بَصَاطَةٌ وَبَسَاطَةٌ » ونحو « الصَّرَاطُ وَالسَّرَاطُ » .
 ٥ - أو بتغيرها نحو « فَأَمَضُوا ، فَأَسْعَوْا » .

٦ - وإما في التقديم والتأخير نحو « فَيَقُولُونَ وَيَقْتُلُونَ » بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين ، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى .

٧ - أو في الزيادة والنقصان نحو « أَوْصَى ، وَوَصَّى » .

فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها .

وأما القاضي ابن الطيب فيقول فيما يحكيه القرطبي عنه :

تدبرّت وجوه الاختلافات في القراءة فوجدتها سبعة :

١ - منها ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته . مثل « هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ، وَأَطْهَرُ » أي بإسكان الراء وضمها « وَيَضِيقُ صَدْرِي ، وَيَضِيقُ صَدْرِي » أي بإسكان القاف وضمها .

٢ - ومنها ما لا تتغير صورته ، ويتغير معناه بالإعراب مثل « رَبَّنَا بِأَعْدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ، وَبِأَعْدَ » أي بصيغة الماضي والطلب .

٣ - ومنها ما تبقى صورته ، ويتغير معناه باختلاف الحروف ، مثل قوله « نُذْشِرُهَا ، وَنُذْشِرُهَا » أي بالراء وبالزاي .

٤ - ومنها ما تتغير صورته ويبقى معناه ، مثل « كَالْمُهْنِ الْمُنْفُوشِ ، وَكَالْشُوفِ الْمُنْفُوشِ » .

٥ - ومنها ما تتغير صورته ومعناه مثل : « وَطَلَعَ مَنْضُودٍ وَطَلَعَ مَنْضُودٍ » .

٦ - ومنها التقديم والتأخير مثل : « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ، وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » .

٧ - ومنها الزيادة والنقصان نحو : « لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً . وَلَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً أَتْنَى » أي بزيادة لفظ أتنى .

٦ - النسبة بين هذه المذاهب

ومذهب الرازي

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازي ، بل بينها جميعاً وبين ما يشابهها ، ويجعل الخلاف بينها كلها لفظياً لا حقيقياً . وذلك تكلفٌ بعيدهُ فيما أرى ، لأننا نلاحظ وجهاً كاملاً في كلام الرازي ، لم يُمَوِّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة . فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة في وجوه ستة بطريقته الدقيقة ، نجده قد عقد الوجه السابع لاختلاف اللهجات ، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك .

على حين أننا لما رأينا واحداً من أولئك الأعلام الثلاثة عرض لهذا النوع من الاختلاف . بل وجدنا في كلامهم ما جعلهم يهللون هذا الوجه عن قصد وعمد .

فهذا ابن قتيبة يقول :

« وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام . والروم والإشمام ، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك ، فهذا ليس من الاختلاف الذي يقنوع في اللفظ والمعنى ، لأن هذه الصفات للتنوع في أدائه ، لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً » .

ولكنني أرى أن هذا المذخر الذي قدّمه ابن قتيبة لإهمال هذا الوجه ، لا يسوّغ ذلك الإهمال . فإن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتب عليها أن اختلاف اللهجات في اللفظ الواحد تخرجه عن أن يكون واحداً أو لا تخرجه ، بل المسألة مسألة رعاية أمر واقع تختلف به القراءات فعلاً ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذي دبّ بين الصحابة في اختلاف القراءات ، كما يكون أيضاً مثاراً للنزاع في كل عصر ومصر بين القراء ، إذا لم يملوا أن الجميع من عداد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن . وذلك لأن تحريف القرآن

محرم بما يمس صورته وطريق أدائه وكيفية لهجته ، كما يحرم بما يمس جوهره وتغيير حروفه وكلاته وحركاته وترتيبه .

أمر آخر : هو أن التيسير على الأمة - وفي الحكمة البارزة في نزول القرآن على سبعة أحرف - لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذي نوه به الرازي ؛ وهو اختلاف اللهجات . بل هذا قد يكون أولى بالحسبان وأحرى بالرعاية في باب التخفيف والتيسير ؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لفته في جوهرها ، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لفته نفسها بلهجة غير لهجته ، وطريقة في الأداء غير طريقته . ذلك لأن الترقيق والتفخيم ، والهمز والتسهيل ، والإظهار والإدغام ، والفتح والإمالة ونحوها ، ما هي إلا أمور دقيقة ، وكيفيات مـ كتفئة بشيء من الفموض والعسر في النطق على من لم يتعودها ولم ينشأ عليها .

واختلاف القبائل العربية فيما مضى ، كان يدور على اللهجات في كثير من الحالات وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن ، يدور في كثير من الحالات أيضاً على اختلاف اللهجات .

وإن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف ، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف في هذه اللهجات . حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة متحصرة في اللهجات لا غير ، كما يأتي .

قال الإمام ابن قتيبة نفسه في كتاب المشكل ما نصه : - « فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يقرأ كل أمة (الله يريد بالأمة القبيلة) بلغتهم ، وما جرت به عادتهم ، فالهذلي يقرأ « عتي حنين » يريد (حتى حين) هكذا يلفظ بها ويستعملها (أي يقلب الحاء عيناً في النطق) . والأسدي يقرأ « يعلمون ، ويعلم ، ويسود وجوه ، ألم إعهد » بكسر حروف المضارعة في ذلك كله ، والتميمي يهز ، والقرشي لا يهز . والآخر يقرأ « قيل لهم ، وغيبض الماء » بإشمام الضم مع الكسر

و « بِضَاعَتُنَا وَدَّتْ إِلَيْنَا » بإشمام الكسر مع الضم . و « مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا » بإشمام الضم مع الإدغام .

ثم قال ابن قتيبة أيضاً : « ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لفته وما جرى عليه اعتياده ، طغلاً وبافاً وكملاً ، لاشتد ذلك عليه ، وعظمت الحنة فيه ، ولا يمكن إلا بعد رياضة للنفس طويلاً ، وتذليل للسان ، وقطع للمادة . فأراد الله برحمته ولطفه ، أن يجعل لهم سُقَمًا في اللغات ، وَمُتَعَرِّفًا في الحركات ، كتيسيره عليهم في الدين » ١٠١ .

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطرق الأداء صراحةً في هذه الكلمات . وكذلك نجد العلامة ابن الجزري ، يعترف بهذا الاختلاف في اللهجات ، ويقول ما نصه : - وهذا يقرأ « عَلَيْهِمْ » وَفِيهِمْ » بضم الهاء ، والآخر يقرأ « عَلَيْهِمْ » وَمِنْهُمْ » بالصلة . وهذا يقرأ « قَدْ أَفْلَحَ » وَقُلْ أَوْحَى » ، وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ » بالنقل ، والآخر يقرأ « مُوسَى » وَعِيسَى » بالإمالة . وغيره يُلَطِّفُ . وهذا يقرأ « خَيْرًا بَصِيرًا » بتريق الراء ، والآخر يقرأ « الصَّلَاة » وَالطَّلَاق » بالتفخيم ، إلى غير ذلك » ١٠١ .

ولكن من العجب العاجب أن هذين الإمامين الجليلين ، اللذين اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطرق الأداء على هذا الوجه ، قاما أن ينظما في حلك الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة . والعصمة لله وحده .
فالأحق والأدق ما ذهب إليه الرازي ! .

ولعل هذه الدقة ، وهذا الشمول الذي وُفِّقَ إليه الرازي في الوجوه السبعة هو التفتيح الذي نوه به ابن حجر ، إذ قال : « وقد أخذ (أى الرازي) كلام ابن قتيبة ونقحه » . وليس معناه الاتحاد بينهما ، لما علت من وضوح الفرق ؛ وأن كلام الرازي أعم من كلام أولئك الثلاثة صوماً مطلقاً .

٧ — دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزري وابن الطيب بحجة اعتراضات تقدمها إليك ، ثم نقنّدُها بين يديك ، فيما يأتي :

« الاعتراض الأول » يقولون : إن هذا القول مع اختلاف قائله في بيانه ، لم يذكر واحد منهم دليلاً إلا أنه تتبع وجوه الاختلاف في القراءة ، فوجدوا لا تخرج عن سبعة . وهذا لا ينهض دليلاً لأى واحد منهم على أن المراد بالأحرف السبعة الأوجه التى تختلف فيها القراءة .

ونجيب أولاً : بأن هذا المذهب الذى اخترناه لم يختلف ولم تردّد في بيانه . ثانياً : أنا أبتدئنا بعدّة أدلّة لا بدليل واحد . ثالثاً : أنا لا نسلم كون تتبع وجوه الاختلاف في القراءة لا يصلح دليلاً لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة . كيف؟ والاستقراء التام دليل من جملة الأدلة التى يحترمها المنطق القديم والمنطق الحديث ، مادام مستوفياً لشروطه الثلاثة التى أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكماً حقيقياً ، وثانيها أن تكون كلية حقيقية أى موضوعها كلياً حقيقياً صادقاً على ما وجد من أفرادها فيما مضى ، وما هو موجود فى الحال ، وما يمكن أن يوجد فى المستقبل . وثالثها أن يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة .

ولا ريب أن الوجوه السبعة التى ذكرها أبو الفضل الرازى تحقق في استقراءاتها الشروط الثلاثة ، لأن الرازى لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجدوها لا تخرج عن هذه السبعة ، ثم أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكماً حقيقياً بأنه لا معنى لهذه الأحرف السبعة في الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة . وهو حكم يقوم على قضية كلية سالبة كما ترى .

« الاعتراض الثاني » يقولون : إن طريق تثبيح أبي الفضل الرازي ، وابن قتيبة ، وابن الجزري ، وابن الطيب ، يخالف بعضها بعضاً . وهذا يدل على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه .

ونجيب : بأن مجرد الاختلاف في طرق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة في مذهب كل منهم . إنما يلزم ذلك من كانت استقراؤه ناقصاً دون من كان استقراؤه تاماً . وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازي تامٌ مستوفٍ لجميع شروط الإنتاج . ولا يضيره أن يسلك في طريقة استقرائه سبيلاً لم يسلككم مخالفوه ، فلكل إنسان أن يختار في استقرائه ما شاء من الطرق التي يراها أصوب وأقرب ، مادام ملتزماً لشروط إنتاجه . وإذا كان غيره قد وقع في نقص من تثبيحه واستقصائه ، فلا يضير ذلك مذهب الرازي إقامته على الاستقراء التام في قليل ولا كثير . « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » .

« الاعتراض الثالث » يقولون : إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة ، وأكثر الأئمة يومئذ أمي لا يكتب ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يعرفون الحروف ونحوها رجاءً فحب ، والرخصة ليست ظاهرة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو المعلوم ، أو في إبدال حركة بأخرى ؛ أو حرف بآخر ، أو تقديم وتأخير ، فإن القراءة بأحدها لا توجب مشقة ، يسأل النبي صلى الله عليه وسلم المعاقاة منها ويقول : « إِنَّ الْأُمَّةَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ » ، ويطلب التيسير على الأمة بإبدال حرف أو تغيير فعل من المضى إلى الأمر ، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، هذا لانقيده الروايات السابقة ولا تدل عليه .

ونجيب : بأنما لا نعلم خفاء الرخصة في قراءة الفعل المبني للمجهول أو المعلوم أو في إبدال حركة بأخرى ، أو حرف بآخر ، أو تقديم وتأخير . كيف ؟ والرخصة في ذلك ظاهرة أيضاً . بل هي ظاهرة فيما كان دونها وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة ، والحرف ،

والحركة، والترتيب بين الكلمات والحروف. وهذا نشأه نحن ونحش في تيسر أو تيسر
بعض صفات الحروف على بعض الناس في النطق، دون صفات أخرى. فالبعض يسهل
عليه التفتيح دون التثقيب، أو الفتح دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض
يصعب عليه ذلك ويسهل عكسه. فكيف إذا تفرقت الكلمات أو الحروف أو الحركات
أو الترتيب.

« الاعتراض الرابع » يقولون : إنه لا يتصور وجود أوجه الخلاف في القراءات
المذكورة في كلمة واحدة، حتى يكون ذلك تيسيراً وتخفيفاً كما تقدم. وإن أرادوا أن
ذلك متفرق في القرآن جميعه كالمقابل باللفظ السبع المتفرقة في القرآن لم يكن ثمة رخصة
ولا اختلاف بين الصحابة.

ونجيب : بأن هذا الاعتراض مبني من أساسه على غفلة عن حقيقة هذا اللذهب
المختار وأشباهه، لأنه عبارة عن وجود سبعة إليها ترجع جميع الاختلافات في القراءة
دون أن تانزم هذه الوجوه السبعة في الكلمة الواحدة، ودون أن يقال : إنها موزعة
أشتاتاً على أبعاض القرآن. وإذا فالرخصة متعقبة، بل لا تتحقق على الوجه الأكمل
إلا بهذا القول. وماذا عسى أن يبقى من التيسير والتخفيف وقد جمعت هذه الوجوه
كل اختلاف في القراءات متواترها وصحيحها وضعيفها وشاذها بكل طريق من
طرق الاختلاف حتى ولو كان في اللهجات، ولو وصلت لغات الكلمة إلى سبع وثلاثين،
كما أسلفنا في كلمة « أف » حكاية عن الرماني.

« الاعتراض الخامس » يقولون : إن الرخصة قد وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب
ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ويخرجونها.
وأجيب باحتمال أن يكون الانحصار المذكور وقع اتفاقاً، وإنما أطلع عليه
بالاستقراء.

والأقصد من هذا في الجواب أن يقال : إن الانحصار المذكور عُرف بطريق الاستقراء التام ، وهو دليل من الأدلة القاطعة كما تقدم الكلام عليه جواباً عن اعتراض سابق . وكون الرخصة وقعت وأكثرهم أميون ، لا يتدح في بيان الحروف السبعة المذكورة ، لأن الحاجة لم تكن ماسة إلى تحديد معنى الأحرف السبعة بهذا الوصف العنواي الذي اعتبرت به تلك الوجوه سبعة ، ففسهم أن يعلموا أن وجوه الاختلاف بينهم سبعة وجوه ، ولا يضربهم ألا يستطيعوا العنونة عنها بما نعمون نحن ، ماداموا يعرفون السبعة تطبيقاً في جميع مفردات القرآن ، وما داموا يعمؤون في القراءة على تلقىهم عن رسول الله ﷺ الذي يؤمنون بأنه لا يفادر في إبلاغ القرآن وجهاً من وجوه السبعة . ونظير ذلك أنهم كانوا لا يعرفون تلك العناوين والأسماء والقوانين التي تتصل بالإعراب والبناء ، ولكنهم كانوا يعرفون أكثر منا كيف ينطقون نطقاً صحيحاً فصيحاً منطقاً عليه ما عرفنا نحن بعد من تلك الأسماء والقواعد المتصلة بالإعراب والبناء .

٨ — بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ننقل بك إلى نقطة أخرى : هل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجود في المصاحف العثمانية .

ذهب جماعة من الفقهاء والقرّاء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية .

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمة أن تهمل قل شيء منها ، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر ، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك . ومعنى هذا أن الصحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السبعة ، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك .

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط ، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها .

وذهب ابن جرير الطبري ومن لفّ لقه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة ، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة ، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان . ثم رأيت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعاً لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة ، ونسخ عثمان للمصاحف بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده . وسيأتي بيان هذا المذهب وما ورد عليه من توهين .

والتحقيق أن القول باقتطاع المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها ، يتوقف على أمرين : أحدهما تحديد المراد من الأحرف السبعة ، وثانيهما الرجوع إلى ما هو مكتوب ومائل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر .

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه في تحديد المراد من الأحرف السبعة ، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات ، سواء منها ما كان صحيحاً وشاذاً ومنكراً ، وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقة والاستقراء التام .

وعن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر ، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقص ، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب ، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها ، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلها أو بعضاً ، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن حرفٍ منها رأساً .

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه :

أما الوجه الأول منه وهو اختلاف الأسماء أفراداً وجمعاً نحو قوله سبحانه « وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ » المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها ، فقد اشتمل عليهما المصحف ؛ إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا :

« لِأَمَانَتِهِمْ » برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة تشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة .

وأما الوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه « يَفْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ » المقروءة بكسر الكاف وضمها في الفعل ، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم

المصحف العثماني أيضاً ، لأن هيكल الفعل واحد في الخط لا يتغير في كلتا القراءتين ، والمصحف العثماني لم يكن معجماً ولا مشكولاً .

وأما الوجه الثالث وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة « وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ » بفتح الراء وضمها ، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق ، وهو واضح .

وأما الوجه الرابع وهو الاختلاف بالنقص والزيادة ، فنه ما يوافق الرسم في بعض المصاحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : « وَأَعِدُّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » وقرئ « تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا » بزيادة لفظ « مِنْ » وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت كلتاها رسم المصحف ، بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي لأن لفظ « مِنْ » ثابتة فيه . أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي حيث لم تثبت فيه ، أي في غير المصحف المكي . ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو قوله سبحانه : « وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ بِأَخْذِ كُلِّ سَفِينَةٍ غَصْبًا » وقرأ ابن عباس هكذا « بِأَخْذِ كُلِّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا » بزيادة كلمة « صَالِحَةٍ » فإن هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية ، فهي بخلافه لخط المصحف ، وذلك لأن هذه القراءة وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة أي عرض القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل آخر حياته الشريفة . وبدل على هذا النسخ إجماع الأمة على ما في المصاحف فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف ، وبعضه لم تشتمل عليه ، لأنه نسخ .

وأما الوجه الخامس : وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير ، فهو مثل سابقه . منه ما هو موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه في سورة التوبة : « فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِمْ حَقًّا » قرئ الفعل بالبناء للفاعل في الأول ، وللمفعول في الثاني ، وقرئ بالعكس ، وهما قراءتان متواترتان ، ولا يخالف شيء منهما رسم المصحف . ومنه ما خالف رسم المصحف

نحو قوله سبحانه « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ » وقرئ « وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ » فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف وإن كانت منقولة عن أبي بكر الصديق ، وطلحة بن مطرف ، وزين العابدين (رضي الله عنهم) لكنها لم تتواتر ، فهي منسوخة بالمرضة الأخيرة ، وبإجماع الصحابة على المصحف العتيق ، فلا يجوز القراءة بها بخلاف القراءة الأولى لأنها وافقت خط المصحف ، واستقرت القراءة بها دون نسخ . ومثل ذلك قوله سبحانه : « إِذْ جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ » وقرئ « إِذْ جَاءَ فَتْحُ اللَّهِ وَالنَّصْرُ » فالأولى هي التي وافقت الرسم . والثانية لم توافقه فهي منسوخة أيضاً لما ذكرنا .

وأما الوجه السادس : وهو الاختلاف بالإبطال ، فقد وافق بعضه رسم المصحف ، وخالفه البعض أيضاً . مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه : « إِنْ جَاءَكُمْ فَأَسِقُوا فَلَاحًا فَرِحِينَ » وقرئ « فَتَنَّبِئُوا » وهما قراءتان متواترتان . وتوافق كتابهما رسم المصحف . ومثال الثاني قراءة « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقراءة « وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعُفُوفِ الْمُنْفُوشِ » فإنهما مخالفتان لرسم المصحف . وذلك لنسخهما بالمرضة الأخيرة أيضاً ، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه ، وهو قراءة « فَاسْمِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ » وقراءة « كَانِمْهِنَ الْمُنْفُوشِ » .

وأما الوجه السابع ، وهو الاختلاف بسبب تباين اللمحات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة . لأنه اختلاف شكلي لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة ، وهو ظاهر وتجد شواهد كثيرة في خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو « وَهَٰذَا إِلَيْكَ حَدِيثُ مُوسَى » فإنها رسمت هكذا بياء في الفعل بعد الناء ، وبقلب ألف موسى ياء ، ومن غير شكل ولا إجماع .

٩ — الأقوال الأخرى ودفعها

وهذا ممرضاً عاماً تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها. رأينا من واجبتنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين يديك ؛ كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه .

القول الأول

إن هذا الحديث مشكل لاسبيل إلى معرفة معناه المقصود. وشبهته أن لفظ «أحرف» فيه ، جمع حرف. والحرف مشترك لفظي بين معان كثيرة . وللمشترك اللفظي لا يدرى أى معانيه هو المقصود ؟ .

ويدفع هذا الرأي بأننا لا نسلم ما قاله على إطلاقه من أن المشترك اللفظي لا يدرى أى معانيه هو المقصود ؟ بل المشترك اللفظي يدل على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى ، تقول : نظرت بالعين المجردة ، وشربت من عين زبيدة ، ومعناها واضح غير مشكل ، مع أن لفظ العين فيهما مشترك لفظي ، ولكن مدلوله يتعين في المثال الأول أن يكون جارحة الإنسان الباصرة ، ومدلوله في المثال الثانى يتعين أن يكون نايبة الماء الجارية وذلك بقرينة لفظ نظرت في المعنى الأول ، ولفظ شربت في الثانى .

وعلى هذا الباب جاء لفظ «أحرف» في الحديث الشريف ، فإن سياق الروايات السابقة ، يدل على أن المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التبيين وهو الوجه ، وأن الأحرف هي الأوجه التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه . وقد قام الدليل العقلي وهو الاستقراء التام على أن هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فلماذا أن تنسى ، وتذكر الشاهد الثامن إن نفعت الذكري .

القول الثاني

وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه : - أن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف ، إنما هي كناية عن الكثرة في الآحاد ، كما أن السبعين تستعمل كناية عن الكثرة في العشرات ، وكما أن السبعائة تستعمل كناية عن الكثرة في المئات .

ويدفع هذا بما قد سناه في الشاهد الثاني . فارجع إليه ، واحرص عليه .

القول الثالث والرابع

أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات . ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات ، فذلك ممنوع ، لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل . وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصح أن يكون (قولاً رابعاً) كما قال السبكي ، ثم هو غير مسلم أيضاً ، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر ، كما ورد أن كلمة « عِبَادُ الطَّاعُونَ » تقرأ بانثنين وعشرين وجهاً . وأن كلمة « أَفٍ » فيها سبع وثلاثون لغة . وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه فعلى صاحب هذا القول البيان ، فإذا بينها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها ، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه . وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله متطعاً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه ، ولكنك قد علمت ما فيه .

القول الخامس والسادس والسابع

ما نقلناه آنفاً عن ابن قتيبة ، وعن ابن الجزري ، وعن ابن الطيب . وقد بان لك

هناك أن في ثلاثها قصوراً عسبن أن تشمل جميع القراءات المتواترة ، وإن كانت قريبة من القول المختار ، ثم بينها تداحلٌ يتعذر أو يتسرر منه اعتبارها أقوالاً مستقلة .

القول الثامن

أن المراد بالأحرف السبعة وجوه ترجع إلى كَيْفِيَّةِ النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار ، وتنفخيم وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومد وقصر ، وتشديد وتخفيف وتلين .
وهو مدفوع بأنه قد زاد فيها عدة على سبعة . وإذا أجاب بأن السبعة غير مراد بها حقيقة وأنها مثل في الكثرة فقد علمت ما فيه . ثم إن الأوجه التي ذكرها واحداً واحداً ترجع كلها إلى نوع واحد هو اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها ، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير ، أو النقص والزيادة ، ونحو ذلك . وفي هذا القصور ما فيه ، على أكثر مما أسلفنا في رد تلك الآراء القاصرة .

القول التاسع

وهو أن المراد بالأحرف السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، وإن شئت قل : سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، نحو هلم ، وأقبل ، وتعال ، ومجمل ، وأسرع ، وقصدي ، ونحوى .
فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال ؛ وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان ، وابن وهب ، وابن جرير الطبري ، والطحاوي . وحجتهم ما جاء في حديث أبي بكر من قوله يُرْوَى « كَلِمًا شَافِدَ كَافٍ مَا لَمْ تَحْمِ آيَةُ عَذَابٍ رَحِمَهُ وَلَا آيَةُ رَحْمَةٍ بِمَذَابٍ » ، نحو قولك : « تعال وأقبل وهلم ، واذهب ، وأسرع . » ومما جاء في حديث أبي بن كعب أنه كان يقرأ « كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ، »

مَرُّوا فِيهِ ، سَمِعُوا فِيهِ ، وَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ مَعْدُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ «لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظُرُونَا ،
أَمِّهْلُونَا ، أَخْرُونَا» .

وَيُدْفَعُ هَذَا الْقَوْلُ بِوُجُوهٍ : (أَحَدُهَا) أَنَّ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَيْسَ مِنْ
قَبِيلِ حَصْرِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ فِيهَا وَفِي نَوْعِهَا وَحَدِّهِ حَتَّى يَصِحَّ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى
مَازْهَبِهَا إِلَيْهِ ، بَلْ هُوَ - كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - مِنْ قَبِيلِ ضَرْبِ الْمَثَلِ لِلْحُرُوفِ الَّتِي نَزَلَ
الْقُرْآنُ عَلَيْهَا ، وَأَنَّهَا مَعَانٍ مُتَّفَقٌ مَفْهُومُهَا ، مُخْتَلَفٌ مَسْمُوعُهَا ، لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا
مَعْنَى وَضْدَةٌ .

وَكَيْفَ يَكُونُ الْمُرَادُ حَصْرَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ ، فِيهَا ذِكْرُهُ ؟ عَلَى حِينٍ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى
بَعْضِ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِخْتِلَافِ ، وَهُوَ إِبْدَالُ كَلِمَةٍ بِأُخْرَى أَعْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ
بِمَرَادِفٍ أَوْ غَيْرِ مَرَادِفٍ - وَالْأَرْبَابُ أَنَّ مَذْهَبَهُمُ الْمَذْكُورُ يَتَلَخَّصُ فِي أَنَّهُ إِبْدَالُ كَلِمَةٍ
بِأُخْرَى عَلَى شُرُوطِ التَّرَادُفِ . وَهَذَا بَعْضُ ذَلِكَ . فَأَيُّنَ يَذْهَبُونَ بِتِلْكَ الْوُجُوهِ الْأُخْرَى
وَهِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْقِرَاءَاتِ لِلتَّنْوِيرَةِ الْمَكْتُوبَةِ بَيْنَ دَفْعِي الْمَصْصَفِ عَلَى مَا يَسْنَاهُ
فِي الْمَذْهَبِ الْمُجْتَنَّبِ . فَقَصَّرَ الْحُرُوفَ السَّبْعَةَ عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ النَّوْعِ وَحَبَّذَهُ ، فِيهِ مَا فِيهِ
مِنْ الْقُصُورِ الَّتِي أوردنا عَلَيْهِ مَا أوردنا فِي الْأَقْوَالِ السَّابِقَةِ الْقَاصِرَةِ ، بَلْ الْقُصُورِ
هنا أَشَدُّ وَأَغْشَى ، لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى بَعْضِ نَوْعٍ وَاحِدٍ لَا إِلَى نَوْعٍ كَامِلٍ ، بَلْ أَنْوَاعٍ
مُعْتَدَّةٍ .

(ثَانِيهَا) أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْمَذْهَبِ - عَلَى جِلَالَةِ قَدَرِهِمْ ، وَنَبَاهَةِ شَأْنِهِمْ - قَدْ وَضَعُوا
أَنْفُسَهُمْ فِي مَازَقٍ ضَيِيقٍ ، لِأَنَّهُمْ تَرَوْنَهُمْ لِمَذْهَبِهِمْ ، اضْطَرُّوا إِلَى أَنْ يَقْتَرِحُوا فِي أُمُورٍ خَطَرُهَا
عَظِيمٌ ، إِذْ قَالُوا إِنَّ الْبَاقِيَ الْآنَ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ . أَمَّا السَّبْعَةُ
الْأُخْرَى فَقَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ يَبْقَ لَهَا وَجُودٌ أَبْتَدَى . وَنَسُوا أَوْ تَنَاسَوْا تِلْكَ الْوُجُوهَ الْمُشْتَرِعةَ الْقَائِمَةَ
فِي الْقُرْآنِ عَلَى جِهَةِ الدَّهْرِ إِلَى الْيَوْمِ . ثُمَّ حَاولُوا أَنْ يُؤَيِّدُوا ذَلِكَ فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا

أن يثبتوا للأحرف الستة التي يقولون بضياعها نسفاً ولا رفعاً ، وأسلمهم هذا المبحر إلى
 ورطة أخرى ، هي دعوى إجماع الأمة على أن تنفقت على حرف واحد ، وأن ترفض
 القراءة بجميع ما عداها من الأحرف الستة . وأنى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه ؟
 هناك احتالوا على إجابته بورطة ثالثة ، وهي القول بأن استنساخ المصاحف في زمن عثمان
 رضي الله عنه كان إجماعاً من الأمة على ترك الحروف الستة والاقتصار على حرف واحد هو
 الذي نسخ عثمان المصاحف عليه ، مع أننا أثبتنا لك فيما مرّ بقاء الأحرف السبعة في المصاحف
 العثمانية حرفاً حرفاً ، ومثّلنا لذلك . وقصاري ما استطاعوا أن يسوؤوا به مذعبيهم
 وتورطانهم هذه ، أن الأمة على عهد عثمان رضي الله عنه قد اختلفت في قراءات القرآن
 إلى حدّ جعلهم يتنازعون ويترامون بتشكيب بعضهم بعضاً ، حتى خيفت الفتنة ، فرأى
 الصحابة بقيادة خليفة م الحكيم عثمان رضي الله عنه أن يعالجوا المشكلة ، وبطنفوا
 الفتنة ، بهذه الطريقة ، من جمع الناس على حرف واحد ، ونسخ المصاحف على حرف
 واحد ، وإهمال كل ما عداها من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها .

وهذا لعمر بك - استناداً ما رتل ، واحتجاجاً باطل . فقد تنازع الناس على عهد رسول
 ﷺ أيضاً في قراءات القرآن على حروف مختلفة ، كما رأيت في الروايات السابقة ، ومع
 ذلك أقرهم الرسول على هذه الحروف المختلفة ، وقرّرها فيهم ، وحلّم على التسليم بها
 في أساليب متنوعة . وجعل ذلك هو الحلّ الوحيد لمشكلتهم ، والعلاج الناجع لنزاعهم .
 وأفهمهم أن تعدّد وجوه القراءة إنما هو رحمة من الله بهم ، بل بالأمة كلها . وقرّر في
 صراحة وهو يسأل مولاة الزيد من عدد الحروف أن الأمة لا تطوق حصرها في مضيّق
 حرف واحد ، وقال : « وإن أمّتي لا تطوق ذلك » إلى آخر ما عرفت . وأنت خير بأن
 أمة محمد ﷺ باقية إلى يوم القيامة . وهي لا تطيق ذلك كما قرّرت رسوالم المصوم الرحيم
 صلوات الله وسلامه عليه . كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشعوب
 الإسلامية ، لا يقيسرها أن تحسن النطق ببعض الحروف ولا ببعض اللهجات دون بعض

فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون ، أن يُفلقوا باب الرحمة والتخفيف الذى فتحه الله لأمة الإسلام ، مخالفين فى ذلك هَدْيَ الرسول عليه الصلاة والسلام فى عمله للتخفيف بطلب تعدد الحروف ، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدد للحروف ؟

ألا إن هذه تُفَرِّقُ لا يُمْكِنُ سُدُّهَا ، وتُلْزِمُ بصعب جبرها ، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن ، دون أن يُبَيَّنُوا عليها مع أنها لم تنسخ ولم ترفع ؟ وعلى حين أن الرسول ﷺ قرَّر بقوله وفعله ، أنه لا يجوز لأحد أيًا كان ، أن يمنع أحداً أيًا كان ، من القراءة بحرف من السبعة أيًا كان . فقد صَوَّبَ قراءة كلِّ من المختلفين ، وقال لِكُلِّ « هَكَذَا أَنْزَلَتْ » وَضُرِبَ فى صدر أبي بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف فى القراءة . إلى آخر ما شرحنا فى الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية .

وَقُصِّرَ القول ، أَفَئِدَةً تَرَبَّأَ بِأصحاب رسول ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكَّروا ، فضلاً عن أن يتآمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخها . وحاشا عثمان رضى الله عنه أن يكون قد أقدم على ذلك ونزعهم !

وكيف ينسب إليه هذا ؟ والمعروف أنه نسخ المصاحف من الصحف التى جمعت على عهد أبى بكر رضى الله عنه قبل أن يدبَّ النزاع فى أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة فى القرآن . فكانت تلك الصحف محتملة للأحرف السبعة جميعاً ، وموافقة لها جميعاً ، ضرورة أنه لم يحدث وقتئذٍ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى الاختصار على حرف واحد فى رأيهم . ولم يثبت أن الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبى بكر حرفاً واحداً فضلاً عن ستة حروف ولو كان ذلك لُنُقِلَ إلينا متواتراً ؛ لأنه مما تتوافر الدواعى على نقله تواتراً .

ثم كيف يفعل عثمان رضى الله عنه ذلك وهو الذى عرف أن علاج الرسول لمثل هذا

النوع الذي دبت في زمانه، كان يجمع الناس وتقريرهم على الحروف السبعة، لا يهتمهم عنها كلاً ولا بعضاً.

ثم كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمة، ويتم الإجماع؟ ثم يكون خلاف في معنى الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع؟ أي كيف تجمع الأمة على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد ثم يختلف العلماء في معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتفقون - رغم خلافهم هذا - على أن الأحرف السبعة باقية، مع أن الإجماع حجة عند المسلمين، وبه ينجلي غلام الشك عن وجه اليقين ١١.

ولنفرض جدلاً أن نزاع المسلمين في أقطار الأرض أيام خلافة عثمان رضى الله عنه، قضى عليه أن يجمع المسلمين على حرف واحد في القراءة، فلماذا لم تسمح نفسه الكريمية بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة، مع أن الضرورة تُقدّر بقدرها، وهذه الستة الأحرف لم تفسخ لا تلاوة ولا حكماً حتى تذهب بمرّة قلب كذلك، ثم يبتذل عليها بالبقاء للتاريخ وهذه في أعظم مرجع، وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم. على حين أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها ونسخت أحكامها جميعاً. وعلى حين أنهم حفظوا اقراءات شاذة في القرآن، ثم نقلت إلينا، وكتب لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم. بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصّوا على حكم كل منها وعلى إهمال العمل بها.

ثم إن من عرف تحمس الصحابة لدينهم واستبسالهم في الدفاع عن حق القرآن يستبعد كل البعد، بل يحيل كل الإحالة أن يكونوا قد فعلوا ذلك، أو أقل من ذلك، عاود ما قرره في الشاهد السادس من شواهدنا الماضية، وانظر إلى موقف عمر من هشام وموقف هشام من عمر، وموقف أبي وابن مسعود وصاحبيهما وتأمل كيف أن كلاً من هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أن يتنازل عن قراءة سمعها عن رسول الله ﷺ وعلمها

إليه رسول الله ﷺ ثم أقرهم رسول الله ﷺ على استمساكهم بهذا، وحل مشكلتهم بأن أعلمهم أن كلامهم مصيب ومحسن، وأن قراءة كل منهم هكذا أنزلت، وأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأن من كثر بحرف منها فقد كثر بها كلها، وألا يختلفوا في ذلك؛ فقد أحلك الاختلاف من كانوا قبلهم. وبهذا « قَطَعَتْ جَهِيْزَةُ قَوْلِ كُلِّ خِطْبٍ » .
(أمر مالك) هو أن هؤلاء الذين شايعوا ذلك المذهب ، يلتزمون أن يقولوا : إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم ، يرجع كله إلى حرف واحد، وهكذا شاء لهم رأيهم أن يعملوا تلك السكثرة الغامرة القائمة الآن حرفاً واحداً ، على ما بينهما من اختلاف في الوجوه والأنواع وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئاً عن وجود الفاظ مترادفة في كلمة واحدة ومعنى واحد ، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نص على ذلك السيوطي في النوع السابع والثلاثين. ونقلنا منه شيئاً من موضع آخر من هذا المبحث .

ولدينا دليل مادي أيضاً على بقاء الأحرف السبعة جميعاً، هو بقاء التبدير والتخفيف وتهوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحسنة في الأحرف السبعة .

فها نحن أولاء لا تزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً سهلاً قد وسع كافة الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية، والحمد لله على دوام فضله ورحمته ، وبقاء تخفيفه وتيسيره . وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطأوا بإصابة الرمي ، فقد اجتهدوا وللمجتهد أجر وإن أخطأ ، ونسأل الله التوفيق والسداد ، آمين .

القول العاشر

أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب ، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب ، وهي لغة قريش ، وهذيل ، وثنيف ، وهوازن ، وكنانة ، وتميم ، واليمن ، وهي أفصح لغات العرب . قال بعضهم : هذا أصح الأقوال وأولها بالصواب ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، وصححه البيهقي ، واختاره الأبهري ، واقتصر عليه صاحب القاموس .

وقال أبو عبيد : « ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أسمى منه من بعض وأكثر تعديلاً » وقيل في عدد القبائل السبع آراء أخر .

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمريْن : (أحدهما) أن في القرآن الكريم ألفاظاً كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدوها .

مثل كلمة « سَامِدُونَ » في قوله تعالى : « وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ » فإنها بالحيرية . ومثل كلمة « خِرَاء » في قوله : « إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خِرَاءً » فإنها بلغة أهل حِمْيَر لأنهم يسمون العنب خِرَاء (أي حقيقة لا مجازاً) . ومثل كلمة « بَعْلًا » في قوله تعالى : « أَنْتَدُعُونَ بَعْلًا » أي ربًا بلغة أزد شَنْوَةَ . ومثل كلمة « لَا يَلْتَكِبُكُمْ » أي لا ينة صكم في قوله تعالى : « لَا يَلْتَكِبُكُمْ مِنْ أَنْعَالِكُمْ شَيْئًا » فإنها بلغة بني عَبَس . ومثل كلمة « فَبَاءُوا » بمعنى استوجبوا في قوله تعالى : « فَبَاءُوا بِنَضْبٍ مِنَ اللَّهِ » فإنها بلغة جُرْهُم ومثل كلمة « رَفَتْ » بمعنى جماع في قوله تعالى : « فَلَا رَفَتْ » فإنها بلغة مَذْحِج . ومثل كلمة « تُسَيِّمُونَ » بمعنى ترعون في قوله تعالى : « فِيهِ تُسَيِّمُونَ » فإنها بلغة خَثْعَم ، إلى

غير ذلك . وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتيان السيوطي إن أردت المزيد .

وحبك في هذا المقام ما نقله الواسطي في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر إذ يقول : « إن في القرآن من أربعين لغة عربية وهي : قریش ، وهذيل ، وكندانة ، وخثعم ، والنخزرج ، وأشعر ، ونثير ، وقيس عيلان ، وجُرهم ، واليمن ، وأزد شمره ، وكندة ، ونعيم ، وخيبر ، ومدائن ، وأنجم ، وسعد العشيرة ، وحضر موت ، وسدوس ، والمهاجرة ، وأنمار ، وعسّان ، ومدحجج ، وخزاعة ، وعطفان ، وسبأ ، وعُمان ، وبنو حنينة ، وتعلب ، وطى ، وعامر بن صعصعة ، وأوس ، ومزينة ، وتقيف ، وجذام ، وبلي ، وعذرة ، وهوازن ، والنير ، واليمامة » .

ولا ينبغي عن بالك أن هذه اللغات كلها تمثلت في لغة قریش باعتبار أن لغة قریش كانت المترجمة لها ، والمهيمنة عليها ، والآخذة منها ما شاء مما يحملوها ويرق في ذوقها ، ثم يأخذ الجميع عنها ، حتى صح أن يعتبر لسان قریش هو اللسان العربي العام ، وبه نزل القرآن ، على ما سبق بيانه ، فلا تغفل . والله يتولى هدايتنا أجمعين .

(ثانيهما) أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد ، يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً ، منه ما هو بلغة قریش ، ومنه ما هو بلغة هذيل ، وهكذا . ولا شك أن ذلك غير محقق لحكمة التيسير للمخوفة للشارع الحكيم في نزول القرآن على سبعة أحرف ، فإن هذا المذهب يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته ، دون البعض الذي نزل بلغة غيره . وهذا باطل من ناحية ، ومخالف للاختلاف الذي صورته لنا الروايات السابقة بين الصحابة في القراءة من ناحية أخرى فإن الفرقاء فيها كان واحداً لا محالة ، كسورة الفرقان بين عمر وهشام . وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه ، وقد صوّب الرسول ﷺ قراءة كل من الحنبلين ، وكلاهما قرشي .

القول الحادى عشر

أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مضر خاصة ، وأنها متفرقة في القرآن . وأن تلك القبائل السبع هي : قريش ، وكنانة ، وأسد ، وهذيل ، وتميم ، وضبة ، وقيس .

ورُدُّ هذا بما رددناه سابقه ، بل هذا أدى إلى البطلان ، لأنه أخص مما قبله الذى دحضناه من جهة خصوصه ، فكيف هذا ؟ تلك ناحية . وثمة ناحية أخرى : وهى أن فى قبائل مضر شواذ ينزه عنها القرآن الكريم مثل كَشَشَ كَشَّةً قَيْسٍ ، وهى جعل كاف المؤنث شيئاً ، فيقولون فى قوله تعالى : « قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا » قد جعلَ رَئِيسَ تَحْتَكِ سَرِيًّا . ومثل كَثَمَثَ تميم الذين يجعلون السين تاء فيقولون فى الناس « النات » مع أن هذه لغات لم يُحفظ منها شئ . فى القرآن الكريم .

القول الثانى عشر إلى الأربعين

أن المراد بالأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن ، سبعة أصناف فى القرآن ، وأصحاب هذه الأقوال يختلفون فى تعيين هذه الأصناف . وفى أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكل بها المدة أربعين قولاً .

فمنهم من يقول : إنها أمر ، ونهى ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ، ومثابه ، وأمثال .

ومنهم من يقول : إنها وعد ، وعيد ، وحلال ، وحرام ، ومواعظ ، وأمثال ، واحتجاج .

ومنهم من يقول : إنها محكم ومثابه ، وناسخ ، ومنسوخ ، وخصوص وعموم ، وقصص .

وممنهم من يقول : إنها لفظ عام أريد به العام ، ولفظ خاص أريد به الخاص ، ولفظ عام أريد به الخاص ، ولفظ خاص أريد به العام ، ولفظ يستغنى بتجزئته عن تأويله ، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء ، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون في العلم .

وممنهم من يقول : إنها إظهار الربوبية ، وإثبات الوجدانية ، وتعظيم الألوهية ، والتسديد لله ، ومجانبة الإشرار ، والترغيب في الثواب ، والترهيب من العقاب .

وممنهم من يقول : إنها المطلق ، والمقيد ، والعام ، والخاص ، والنص ، والمؤول والناسخ ، والمنسوخ ، والاستثناء ، وأقسامه .

وممنهم من يقول : إنها الحذف ، والصلة ، والتقديم ، والتأخير ، والاستمارة ، والتكرار ، والسكناية ، والحقيقة ، والمجاز ، والمجمل ، والمفسر ، والظاهر ، والغريب .

وممنهم من يقول سوى ذلك كله ، غير أنها من هذا الطراز أو من طراز ماسبق في الأقوال الأخرى ، حتى أكل بها بعضهم عدة الأقوال أربعين قولاً .

١٠ — ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة

والكل مردود ردًّا إجماليًّا بما يأتي :

(أولاً) أن سياق الأحاديث السابقة ، لا ينطبق على هذه الأقوال بحال ، فإن هذه الأصناف التي عيّنها ، لا يثأق الاختلاف فيها بسبب القراءة . والاختلاف الذي نقلته الروايات السابقة تدلُّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة ، فتعين أن يكون مرجعه التلفظ وكيفية النطق ، لا تلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء . أنظر الشاهد التام من شواهدنا الماضية إن شئت .

(ثانياً) أنه لا يوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما يتيوه . وما يكون لنا أن نقبل رأياً غير مدلل ولا مؤيد بحجة .

(ثالثاً) أن التوسمة الملعوظة للشارع الرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة ، لا تتحقق فيما ذكره من تلك الأصناف والأنواع .

(رابعاً) أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع . فإما أن تكون أخطاء في العدد من أول الأمر ، وإما أن تكون متأثرة بذكر أن لفظ السبعة كناية للاحقيقة ، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ أيضاً راجع الشاهد الثاني من شواهدنا الآتية إن أردت .

(خامساً) أن أكثر ما ذكره في تلك الآراء والأصناف ، يتداخل بعضه في بعض ، ويشبه بعضه بعضاً ، فمن المنعسر اعتبارها أقوالاً مستقلة .

قتل السيوطي عن الشرف الرضي أنه قال : « هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها ، ولا عن نفقات ؟ ولا أدري لم خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر ؟ مع أنها كلها موجودة في القرآن ، فلا أدري معنى التخصيص . ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة . وأكثرها معارض لحديث عمر وهشام بن حكيم الذي في الصحيح فإنهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه ، وإنما اختلفا في قراءة حروفه . وقد ظن كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع ، وهو جهل قبيح » ١٠ .

١١ — علاج الشبهات الواردة

على أصل الموضوع

أعداء الإسلام في كثرة ونشاط وبقظة ، وبين المسلمين جهلة يؤذون الإسلام والأمة بأشد مما يؤذيه أعداؤه ، على حد قول القائل :

« لا يبلغُ الأعداء من جاهل ما يبلغُ الجاهل من نفسه »

وقد نرى ونسمع اتهامات وشبهات ، مرة من هنا ، ومرة من هناك ، فمن واجب الأمانة في أعناقنا ، أن نبدد ظلمات هذه الشبهات والشتم ، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحق . « وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ » .

(الشبهة الأولى) يقولون : إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف في القرآن ، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه ، إذ يقول : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » وذلك تناقض ، ولا قدرى أيهما يكون الصادق .

والجواب : أن الاختلاف الذي تثبت تلك الأحاديث ، غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن . وهذا كافٍ في دفع التناقض ، فكلاهما صادق . وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنوع في طرق أداء القرآن والنطق بالفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف ، وبشرط التلّاق فيها كلها عن النبي ﷺ .

أما القرآن فيمنى الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه ، مع ثبوت التنوع في وجوه التلفظ والأداء السابق .

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف ، لا يلزم منه تناقض ولا تعاذل ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه ، وتعاليمه ومراميها ، بعضها مع بعض . بل القرآن كله سلسلة واحدة ، متصلة الحلقات ، بحكمة السور والآيات ، متآخدة المبادئ والغايات ، مهما تعددت طرق قراءته ، ومهما تنوعت فنون أدائه .

وللمحقق ابن الجزري كلام نفيس يتصل بهذا الموضوع فنقل إليك شيئاً منه بقليل من التصرف ، إذ يقول : « قد تدبرنا اختلاف القراءات ، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال : أحدها اختلاف اللفظ لا المعنى . الثاني اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد . الثالث اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد ، لكن يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد .

فأما الأول فكالاختلاف في ألفاظ « الصراط » ، وعليهم ، وَيُؤْوَدُهُ ، والقدس
ويجب ، ، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط . وأما الثاني فنحو لفظ « مالك
ومالك » في الفاتحة ، لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى ، لأنه مالك يوم الدين
وملكه . . وكذا فنشأها بالزاي ونشأها بالراء ، لأن المراد بهما هو العظام . وذلك
أن الله تعالى أنشأها أي أحياها ، وأنشأها أي رفع بعضها إلى بعض ، حتى التأممت ،
فضم الله المعنيين في القراءتين . وأما الثالث فنحو قوله تعالى : « وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا »
قري ، بالتشديد والتخفيف في لفظ « كذبوا » المبني للمجهول . فأما وجه التشديد ، فالعنى :
وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوا بهم . وأما وجه التخفيف ، فالعنى : وتوهم المرسل إليهم
أن الرسل قد كذبوا بهم (أي كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به . فالظن في الأولى يقين ،
والضمائر الثلاثة المرسل . والظن في القراءة الثانية شك . والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم .
ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ أَنْ تَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ » يفتح
اللام الأولى ورفع الأخرى في كلمة « لتزول » ، وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضاً .
فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من « لتزول » فهو أن تكون كلمة « إن » محققة من
التفيلة ، أي وإن مكروهم كامل الشدة تقطع بسبب الجبال الراسيات من مواضعها . وفي
القراءة الثانية « إن » نافية أي ما كان مكروهم وإن تعاضوا وتفاقم ليزول منه أمر محمد
ﷺ ودين الإسلام . ففي الأولى تكون الجبال حقيقة ، وفي الثانية تكون مجازاً .
ثم قال أيضاً : « فليس في شيء من القرآن تناف ولا تضاد ولا تناقض . وكل ما صح
عن النبي ﷺ من ذلك ، فقد وجب قبوله ، ولم يسع أحداً من الأمة رده ، ولزم الإيمان
به وأنه كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية ،
يجب الإيمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته علماً وعملاً ، ولا يجوز ترك موجب إحداها
لأجل الأخرى غفلاً أن هذا نادر ض » ١٨٦ .

إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله : « لا تختلفوا في القرآن ،

ولا تنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ، ولا يتناقض : ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها ، وأمر الله فيها واحد . لو كان من الحرفين حرف بأمر بشيء وينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف . ولكنه جامع ذلك كله . ومن قرأ قرآنة فلا يدعيها رغبة عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله « ١٨ » .

(الشبهة الثانية) :

يقولون : إن هذا الاختلاف في القراءات ، يوقع في شك وريب من القرآن . خصوصاً إذا لاحظنا في بعض الروايات معنى تخيير الشخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يرادفه ؛ أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى ، كحديث أبي بكر ، كحديث أبي بكر ، وفيه « كلها شاف كاف ، ما لم تخم آية عذاب برحمة ، أو آية رحمة بعذاب ، نحو قولك : تعال ، وأقبل ، وهم » ، واذهب ، وأسرع ، وعجل » . جاء بهذا اللفظ من رواية أحد إسناده جيد ، ومثله حديث أبي بن كعب . وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عبيد أن عبد الله بن مسعود قرأ : « إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامٌ الْأَيْمِ » فقال الرجل : « طَعَامٌ الْيَتِيمِ » فردّها عليه ، فلم يستقم بها لسانه . فقال : أنتطيع أن تقول : طعامُ الفاجر قال : نعم . قال : فاقبل « ١٩ » .

والجواب : إن اختلاف القراءات لا يوقع في شك ولا ريب ما دام الكل نازلاً من عند الله . وأما هذه الروايات التي اعتمدت عليها الشبهة ؛ فلا نسلم أنه يقم منها معنى تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يرادفه ، أو باللفظ وما لا يضاده في المعنى ، حتى يوقع ذلك في ريب من هذا التنزيل . بل قصارى ما تدل عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسع على عباده ، خصوصاً في مبدأ عهدهم بالوحي ، أن يقرأوا القرآن بما تليق به ألسنتهم . وكان من جملة هذه التوسعة القراءات بمتراذفات من اللفظ الواحد للمعنى الواحد ، مع ملاحظة أن الجميع نازل من عند الله ، نزل به الروح الأمين ، على قلب محمد ﷺ ،

وقرأه الرسول على الناس على مكث ، ومعه منه ، ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك ، وأبقى ما أبقى ، الحكمة سامية تستقبلك في مبحث النسخ .

يدل على أن الجميع نازل من عند الله تعالى قوله ﷺ لكل من المتنازعين المختلفين في القراءة من أصحابه : « هَكَذَا أَنْزَلْتُهُ » ، وقول كل من المختلفين لصاحبه : « أقرأنيها رسول الله ﷺ » ؛ وقول الله تعالى لرسوله جواباً لمن سأله تبديل القرآن : « قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَنُوبْتُ إِلَّا مَا يَوْحَى إِلَيَّ ، إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ » . وليس بعد كلام الله ورسوله كلام . كذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن لا من ناحية أسلوبه ، ولا من ناحية ألفاظه ، بل ولا من ناحية قانون أدائه ، فمن يخرج على هذا الإجماع ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ، يوكله الله ما تولى ويصله جهنم وساءت مصيراً .

وها نحن أولاء قد رأينا القرآن في تلك الآية بمنع الرسول من محاولة ذلك منعاً باتاً مشفوعاً بالوعيد الشديد ، ومصحوباً بالعقاب الأليم . فما يكون لابن مسعود ، ولا لأكثر من ابن مسعود . بعد هذا - أن يبذل لفظاً من ألفاظ القرآن بلفظ من تلقاء نفسه . أنظر ما قررناه في الشاهدين : الرابع والسابع من هذا المبحث .

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة « الفاجر » بدلا من كلمة « الأثيم » في قول الله تعالى « إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ » فتدل على أن ابن مسعود سمع الروایتين عن رسول الله ﷺ . ولما رأى الرجل قد تمسر عليه البطى بالأولى ، أشار عليه أن يقرأ بالثانية ، وكلاهما نزل من عند الله .

وكذلك حديث أبي بكر السابغ ، لا يدل على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يضاده ، كازعم الواهم ، إنما ذلك الحديث وأشباهه ، من باب الأمثال التي يضر بها الرسول ﷺ للحروف التي نزل عليها القرآن ؛ ليفيد أن تلك الحروف

على اختلافها ، ما هي إلا ألفاظ متوافقة معانيها ، متساندة معانيها لا تتخاذل بينها ولا تهافت ، ولا تضاد ولا تناقض ، ليس فيها معنى يخالف معنى آخر على وجه يتفيه ويتناقضه ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضدها . وتلك الأحاديث بهذا الوجه ، تقرير لأن جميع الحروف نازلة من عند الله « وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

وهناك برهان آخر ذكره صاحب التبيان في مثل هذا المقام إذ يقول : « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ دُعَاءَ فِيهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ « وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ » فَلَمَّا أَرَادَ الْبَرَاءُ أَنْ يَرْضَ ذَلِكَ الدُّعَاءَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَرَسُولُكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ » فَلَمْ يُوَافِقْهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ قَالَ لَهُ : « لَا . وَنَبِيِّكَ الَّذِي أُرْسِلْتُ » . وهكذا نهى عليه الصلاة والسلام أن يضع لفظة رسول ، موضع لفظة نبي ، مع أن كليهما حق لا يحيل معنى ، إذ هو ﷺ رسول ونبي معاً . ثم قال : فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا : إنه عليه الصلاة والسلام كان يحيز أن يوضع في القرآن الكريم مكان عزير حكيم ، غفور رحيم ، أو سميع عليم . وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآناً ، والله يقول مخبراً عن نبيه ﷺ « مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي » ولا تبدل أكثر من وضع كلمة مكان أخرى « ١ » بتصرف قليل .

(الشبهة الثالثة) :

يقولون : إن نزول القرآن على سبعة أحرف ، ينافي ما هو مقرر من أن القرآن نزل بلغة قريش وحدها ، ثم إنه يؤدي إلى ضياع الوحدة التي يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد .

والجواب : أنه لا منافاة ، ولا ضياع للوحدة ، فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعة كلها في لغة قريش . ذلك أن قريشاً كانوا قبل مهبط الوحي والعزبل ،

قد داوروا بينهم لغات العرب جميعاً وتداولوها ، وأخذوا ما اشتملوه من هؤلاء وهؤلاء في الأسواق العربية ومواسمها ووقائعها ، وحجتها وعمرتها ثم استملوه وأذاعوه ، بعد أن هذبوه وصقلوه . وهذا كانت لغة قريش مجمع لغات مختارة متفارقة من بين لغات القبائل كافة . وكان هذا سبباً من أسباب انتهاء الزعامة إليهم ، واجتماع أوزاع العرب عليهم .

ومن هنا شاعت حكمة الحكم المليم أن يطلع عليهم القرآن من هذا الأفق ، وأن يطلع عليهم من هذه السماء سماه قريش ولغتها التي أعطوها مقاديرهم ، وولوا شطرها وجوههم ، فخطبهم بهذا اللسان العام لهم ، ليضمّ نشرهم ، ولينظم ثرم . وقد تمّ له ما أراد بهذه السياسة الرشيدة التي جاءتهم بالإعجاز البياني عن طريق اللغة التي انتهت إليها أفصح اللغات ، وباللسان الذي خضعت له وتمثلت فيه كافة الألسنة العربية . *

ولو نزل القرآن بغير لغة قريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات ، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم ولعلاً بعضهم على بعض ، ولما اجتمع عليه العرب أبداً . بل لو نزل القرآن بغير لغة قريش لراحت شبهتهم وافترائهم عليه أنه سحر وكهانة وما إليها ، نظراً إلى أنه قد دخل عليهم من غير بابهم فلا يستطيعون القضاء فيه ، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوي ، مما يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلسونه ، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم . « إِنْ رَأَيْتَ لَطِيفًا لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ » .

(الشبهة الرابعة) :

يقولون : إنه لا معنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء .

والجواب : أن هذه شبهة تعرض كثيراً للعامة ومن في حكمهم عن لم يأخذوا من علوم

القرآن والحديث بحفظ ولا نصيب .. فإن ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين :

(أحدهما) أن الأحرف التي نزل بها القرآن ، أعم من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عموماً مطلقاً ، وأن هذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصاً مطلقاً . ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه ، تنظم كل وجوه قرأ به النبي ﷺ ، وأقرأ أصحابه ، وذلك ينظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء ، كما ينظم ما فوقها إلى العشرة ، وما بعد العشرة ، وما كان قرأنا ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعاً ، ولهذا نصوا في المنهج المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذها ومنكرها كما سبق .

(ثانيهما) : أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف . ومحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرءوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها ، على حين أن بين المهديين بضعة قرون ، وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم . فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل فهي باطلة .

ونستلزم أيضاً أن يبقى قول الرسول ﷺ : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف » عارياً عن الفائدة ، غير نافذ الأثر ، حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتتخذ القراءة عنهم . وذلك باطل أيضاً يكذبه الواقع من قراءة النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون .

قال المحقق ابن الجزرى : « فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة غيرهم من القراء الذين ولدوا بعد التابعين ، لآدى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة ، فتؤخذ عنهم القراءة ، وآدى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به . وهذا باطل ؟ إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة ، لفظاً عن لفظ ، إماماً عن إمام . إلى أن يتصل بالنبي ﷺ ، اهـ .

المبحث السابع

فى المكى والمدنى من القرآن الكريم

ليس من غرضنا فى هذا المبحث أن نستقصى بالتفصيل والتدليل آيات القرآن الكريم وسوره . وأن نحقق ما كان منها مكياً وما كان مدنياً ، فتلك محاولة كبيرة جدية أن تقوم بالتأليف ، وقد أفردنا فعلاً بالتأليف جماعة ، منهم مكى واليز الدربى .

ولكن حبنا هنا أن نتكلم على الاصطلاحات فى معنى المكى والمدنى ، وعلى فائدة العلم بالمكى والمدنى ، وعلى الطريق الموصلة إليه ، وعلى الضوابط التى يعرف بها ، وعلى السور المكية والمدنية والمختلف فيها ، وعلى أنواع السور المكية والمدنية ، وعلى أوجه تتعلق بالمكى والمدنى ، وعلى فروق أخرى بين المكى والمدنى صيغت من بعضها مطاعن فى القرآن ، وعلى دفع تلك المطاعن ونقضها .

١ - الاصطلاحات في معنى المكي والمدني

العلماء في معنى المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات :

(الأول) أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدني ما نزل بالمدينة. ويدخل في مكة ضواحيها كالنزل على النبي ﷺ ، وعَرَقات والحَذَبِيَّة . ويدخل في المدينة ضواحيها أيضاً كالنزل عليه في بدر وأحد . وهذا التقسيم أُوْحِظَ فيه مكان النزول كما ترى . لكن يرد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر ، لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما . كقوله سبحانه في سورة التوبة : « أَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبْهُوكَ » الخ فإنها نزلت بَبُؤُوكَ ، وقوله سبحانه في سورة الزخرف : « وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا » الخ فإنها نزلت ببيت المقدس ليلة الإسراء . ولا ريب أن عدم الضبط في التقسيم يترك واسطة لا تدخل فيما يُدْكَر من الأقسام ، وذلك عَيْبٌ يَحْتَلُّ بالمقصود الأول من التقسيم ، وهو الضبط والحصر .

(الاصطلاح الثاني) أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة . وعليه يحمل قول من قال : إن ما صدر في القرآن بلفظ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » فهو مكي ؛ وما صدر فيه بلفظ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » فهو مدني ؛ لأن الكفر كان غالباً على أهل مكة فخطبوا بَيَّأَيُّهَا النَّاسُ ، وإن كان غيرهم داخلًا فيهم . ولأن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة ، فخطبوا بَيَّأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، وإن كان غيرهم داخلًا فيهم أيضاً . وألحق بعضهم صيغة يا بني آدم بصيغة يأيها الناس . أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن عن ميمون ابن مهران قال : « ما كان في القرآن يأيها الناس ، أو يا بني آدم ، فإنه مكي ، وما كان يأيها الذين آمنوا ، فإنه مدني » .

وهذا التقسيم لو حفظ فيه المخاطبون كما ترى، لكن يرد عليه أمران: أحدهما ما ورد على سابقه من أنه غير ضابط ولا حاصر، فإن في القرآن ما نزل غير مصدر بأحدهما نحو قوله سبحانه في فاتحة سورة الأحزاب: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُطِيعُوا السَّكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ» الخ، ونحو قوله سبحانه في فاتحة سورة المنافقين: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» الخ.

(ثانيهما أن هذا التقسيم غير مطرد في جميع موارد الصيغتين المذكورتين، بل إن هناك آيات مدنية صُدَّرت بصيغة «يَا أَيُّهَا النَّاسُ»، وهناك آيات مكية صُدَّرت بصيغة «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا». مثال الأولى سورة النساء، فإنها مدنية وأولها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم»، وكذلك سورة البقرة مدنية وفيها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُم» ومثال الثانية سورة الحج فإنها مكية مع أن في آخرها «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَرِكُمْ وَأَسْجِدُوا» الخ.

قال بعضهم: «هذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر، فإن سورة البقرة مدنية وفيها «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُم» إلى آخر ما ذكرناه أمامك. غير أنه قال أخيراً ما نصّه: «فإن أريد أن الغالب كذلك فصحيح».

أقول: ولكن صحة الكلام في ذاته لا نسوغ صحة التقسيم، فإن من شأن التقسيم السليم أن يكون ضابطاً حاصراً، وأن يكون مطرداً. وقيد الغالبية المراد، لا يعقّب الضبط والحصر وإن حقق الاطراد، فيبقى التقسيم معيباً. على أنهم قالوا: المراد لا يندفع الإيراد. (الاصطلاح الثالث) وهو المشهور: أن المكي ما نزل قبل هجرته ﷺ إلى المدينة، وإن كان نزوله بغير مكة، والذي ما نزل بعد هذه الهجرة وإن كان نزوله بمكة.

وهذا التقسيم كما ترى لو حفظ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم، لأنه ضابط حاصر ومطرد لا يختلف، بخلاف سابقه، ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم. وعليه آية: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمْ

الْإِسْلَامَ دِينًا « مدنية ، مع أنها نزلت يوم الجمعة بمعرفة في حجة الوداع . وكذلك آية « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا » فإنها مدنية مع أنها نزلت بمكة في جوف الكعبة عام الفتح الأعظم . وقل مثل ذلك فيما نزل بأسفاره عليه الصلاة والسلام كفاتحة سورة الأنفال وقد نزلت ببدر ، فإنها مدنية لا مكية على هذا الاصطلاح المشهور .

٢ — فائدة العلم بالمكي والمدني

من فوائد العلم بالمكي والمدني تمييز النسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيات أو آيات من القرآن الكريم في موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هاتين الآيتين أو الآيات مخالفا للحكم في غيرها ، ثم عُرِفَ أن بعضها مكي وبعضها مدني ، فإننا نحكم بأن المدني منها ناسخ للمكي نظراً إلى تأخر المدني عن المكي .

ومن فوائده أيضاً معرفة تاريخ التشريع وتدرجه الحكيم بوجه عام ، وذلك يقترب عليه الإيمان بسمو السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد . وحسبنا قبلك في هذا للبحث فروق بين المكي والمدني تلاحظ فيها جلال هذه الحكمة .

ومن فوائده أيضاً الثقة بهذا القرآن وبوصوله إلينا سالماً من التغير والتعريف . وبدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى ليعرفون ويناقشون ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها ، وما نزل بالحضر وما نزل بالسر ، وما نزل بالنهار وما نزل بالليل ، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف ، وما نزل بالأرض وما نزل بالسما ، إلى غير ذلك . فلا يقل بعد هذا أن يكتوا ويتركوا أحداً يمتُّ ويَعْبَثُ به ، وهم المتحمسون لحراسته وحايته والإحاطة بكل ما يتصل به أو يعتف بزوله إلى هذا الحد !

٣ - الطريق الموصلة إلى معرفة المسكى والمدنى

لا سبيل إلى معرفة المسكى والمدنى إلا بما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك ؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ بيان للمسكى والمدنى . وذلك لأن المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان ، كيف وهم يشاهدون الوحي والتنزيل ، ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عياناً . « وليس بعد العيان بيان » .

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « والله الذي لا إله غيره ، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت ؟ ولا نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم مني بكتاب الله تبليغه الإبل لركبته إليه » . وقال أيوب : سألت رجلاً عكرمة عن آية من القرآن فقال : « نزلت في سفح ذلك الجبل » وأشار إلى سلع ١ .

ولعل هذا التوجيه الذي ذكرته أولى مما ذكره القاضي أبو بكر في الانتصار ، إذ يقول ما نصه : « ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول ، لأنه لم يأمر به ، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة ، وإن وجب في بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ النسخ والنسوخ ، فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول » ١ .

٤ - الضوابط التي يعرف بها

المسكى والمدنى

قد عرفنا فيما مضى أن مراد العلم بالمسكى والمدنى هو السماع عن طريق الصحابة والتابعين ، بيد أن هناك علامات وضوابط يعرف بها المسكى والمدنى . وهما ضوابط المسكى :

١ - كل سورة فيها لفظ « كلاً » فهي مكية . وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن ثلاثاً

سورة الحجرات على الأصح. وسميت بذلك لكثرة الفصل فيها بين السور بعضها وبعض من أجل قصرها. وقيل : سميت بذلك لقلة المنسوخ فيها ، فقولها قول "فصل" : لانسخ فيه ولا تقض .

أما ضوابط المدني : فكما يأتي :

- ١ - كل سورة فيها الحذر والفرائض فهي مدنية .
- ٢ - كل سورة فيها إذن بالجهاد وبيان لأحكام الجهاد فهي مدنية .
- ٣ - كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية ماعدا سورة العنكبوت. والتحقيق أن سورة العنكبوت مكية ماعدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها، فإنها مدنية. وهي التي ذكر فيها المنافقون .

٥ - السور المكية والمدنية والمختلف فيها

نقل السيوطي في الإتقان أقوالاً كثيرة في تعيين السور المكية والمدنية ، من أوقفها ما ذكره أبو الحسن الحصار في كتابه الناسخ والمنسوخ إذ يقول :

« للمدني باتفاق عشرون سورة ، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة ، وماعدا ذلك مكي باتفاق » ثم نظم في ذلك أبياتاً رقيقة جامعة ، وهو يريد بالسور العشرين المدنية بالاتفاق : سورة البقرة وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنفال ، والتوبة ، والنور ، والأحزاب ، ومحمد ، والفتح ، والحجرات ، والحديد ، والمجادلة ، والحشر ، والممتحنة ، والجمعة ، والمنافقين ، والطلاق ، والتحریم ، والنصر .

ويريد بالسور الاثني عشرة المختلف فيها : سورة الفاتحة ، والرعد ، والرحمن ، والصف ، والتغابن ، والتطويق ، والقدر ، ولم يكن ، وإذا زلزلات ، والإخلاص ، والمودتين .

ويريد بالسور المكية باتفاق ما عدا ذلك وهي اثنتان وثمانون سورة . وإلى هذا القسم المكي يشير في منظومته بقوله :

« وما سوى ذلك مكيٌّ تنزُّلهُ فلا تسكن من خلاف الناس في حصرِ
فليس كلُّ خلافٍ جاء معتبراً إلا خلافٌ له حظٌّ من النظرِ »
وقد جرى هذا البيت مجرى الأمثال عند أهل العلم .

٦ - أنواع السور المكية والمدنية

قد تكون السورة كلها مكية ، وقد تكون كلها مدنية ، وقد تكون السورة مكية ما عدا آيات منها ، وقد تكون مدنية ما عدا آيات منها ، فلك أربعة أنواع :
مثال النوع الأول سورة الدثر فإنها كلها مكية . ومثال الثاني سورة آل عمران فإنها كلها مدنية ، ومثال الثالث سورة الأعراف فإنها مكية . ما عدا آية « وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ » قاله قتادة . واستثنى غيره هذه الآية المذكورة وما بعدها من الآيات إلى قوله سبحانه : « وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ » وقال : إن تلك الآيات مدنية . ومثال النوع الرابع سورة الحج فإنها مدنية ما عدا أربع آيات منها ، بقوله سبحانه « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى » إلى قوله « عَذَابٌ يَوْمٍ عَقِيمٍ » .

واعلم أن وصف السورة بأنها مكية أو مدنية ، يكون تبعاً لما يغلب فيها ، أو تبعاً لفتحها ، فقد ورد أنه إذا نزلت فاتحة سورة بمكة مثلاً كتبت مكية ، ثم يزيد الله فيها ما يشاء . ولعل الأنسب بالاصطلاح المشهور في معنى المكي والمدني أن يقال : إذا نزلت فاتحة سورة قبل الهجرة كتبت مكية ، وإذا نزلت فاتحة سورة بعد الهجرة كتبت مدنية ثم يذكر المستثنى من تلك السور إن كان هناك استثناء فيقال : سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية ، أو سورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية أو نحو ذلك ، كما تراءى في كثير من المصاحف عنواناً للسورة .

وقد بذل العلماء حمة جبارة في استقصاء حال ما نزل من السور والآيات حتى لقد قال أبو القاسم النيسابوري في كتاب التنبية على فضل علوم القرآن مانصه : « من أشرف علوم القرآن ، علم نزوله ، وجهاته ، وترتيب ما نزل بمكة والمدينة ، وما نزل بمكة وحكمة مدني ، وما نزل بالمدينة وحكمة مكى ، وما نزل بمكة في أهل المدينة ، وما نزل بالمدينة في أهل مكة ، وما يشبه نزول المكى في المدنى ، وما يشبه نزول المدنى في المكى ، وما نزل بالبحضة ، وما نزل ببيت المقدس ، وما نزل بالمطائف وما نزل بالمدينية ، وما نزل ليلا ، وما نزل نهاراً ، وما نزل مشيماً ، وما نزل مقرباً ، والآيات المدنيات في السور المكية ، والآيات المكيات في السور المدنية ، وما حل من مكة إلى المدينة ، وما حل من المدينة إلى مكة ، وما حل من المدينة إلى أرض الحبشة ، وما نزل عجلاً ، وما نزل مضراً ، وما اختلفوا فيه ، فقال بعضهم : مكى وبعضهم مدنى ، فهذه خمسة وعشرون وجهاً ، من لم يعرفها وبميز بينها لم يحل له أن يتسكلم في كتاب الله تعالى » ١ .

قال السيوطى بعد أن أورد هذا : وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه ، فيها ما أفردته بتويع ، ومنها ما تكلمت عليه في ضمن بعض الأنواع . ١ . وجزأه الله أحسن الجزاء .

وَجُوهٌ تَعَلَّقَ بِالْمَكِيِّ وَالْمَدَنِيِّ

نبه السيوطى عند كلامه في هذا البحث إلى أن هناك وجوهاً في المكى والمدنى . منها ما تستطيع أن تفهمه مما قصصناه عليك آنفاً . ومنها ما يشبه تنزيل المدنى في السور المكية ، في قوله تعالى في سورة النجم : « الَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَارًا إِلَٰهًا وَالْقَوَاعِشَ إِلَّا اللَّعْمَ » قال السيوطى في توجيهه ما نصه : « فإن القواحش كل ذنب فيه حدٌ ، والكبار كل ذنب عاقبته النار ، واللعم ما بين الحدين من الذنوب ، ولم يكن بمكة حدٌ ولا نحوه » ١ . لكن فيه نظر من وجهين : (أحدهما) أن تفسير القواحش بما ذكر غير متفق عليه ،

بل فسرّها غيره بأنها الكِبائر مطلقاً . وفسرها آخر بما يكبر عقابه دون تخصيص بحديث . وفسرها السيوطي نفسه في سورة الأنعام بأنها الكِبائر . (والثاني) أن بعضهم يستثنى هذه الآية من سورة النجم المسكية ، وينصّ على أنها مدنية .

ومنها : ما يشبه تنزيل المسكى في السور المدنية ، نحو سورة « وَالْمَادِيَاتِ ضَبْعًا » ، وكتوبه سبحانه في سورة الأنفال المدنية : « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ » الخ . وفي هذا نظر أيضاً ؛ فإن المعروف أن سورة « وَالْمَادِيَاتِ » من السور المسكية كما سبق ، وأن آية « وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ » الخ منصوص على أنها نزلت بمكة ، كما نقل السيوطي نفسه عن مقاتل ، وقال : إنها مستثناة من سورة الأنفال المدنية . بل نصّ بعضهم على أن هذه الآية مع آيتين قبلها وأربع بعدها كلها مكيات مستثنيات من سورة الأنفال المدنية .

ومنها : ما حُجِّلَ من مكة إلى المدينة ، نحو سورة يوسف وسورة الإخلاص وسورة سبوح .

ومنها : ما حُجِّلَ من المدينة إلى مكة ، نحو آية الرِّبَا في سورة البقرة المدنية ، وصدر

سورة التوبة المدنية .

ومنها : ما حُجِّلَ إلى الحبشة نحو سورة مريم ، فقد صحّ أن جعفر بن أبي طالب

قرأها على النجاشي .

ومنها : ما حُجِّلَ إلى الروم كقوله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « قُلْ

يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَبَايَعُوا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ » الآية .

وأنت خبير بأن الاصطلاح المشهور في المسكى والمدني ينتظم كل ما نزل سواء أكان

بمكة والمدينة ، أم بغيرهما كالجحفة ، والطائف ، وبيت المقدس ، والحديبية ، وميِّ ،

وعرفات ، وعُسفان ، وتَبُوك ، و بدر ، وأحُد ، وجرأ ، وجرأ الأسد . وتفصيل ذلك

يخرج بنا إلى حدِّ الإطالة ، فناهيك ما ذكرنا . « واللييب تكفيه الإشارة » .

فروق أخرى بين المسكى والمدنى

توجد فروق أخرى بين المسكى والمدنى، غير ما قد متناه في ضوابطهما وهذه الفروق فيها دقة عن تلك، لتعلقها في مجموعها بأمور معنوية وبلاغية. ثم إن أعداء الإسلام قد صاغوا عن طريق بعضها شبهات مدّوا سهامها إلى القرآن الكريم لذلك أفردناها بعنوان، توطئة لنقض تلك الشبهات « وَقَبْلَ الرَّمْيِ يُرَاشُ السُّهْمُ ».

ونذكر من خواص القسم المسكى أنه قد كثرت فيه ما يأتي :

(أولاً) أنه حمل حلة شعواء على الشرك والوثنية، وعلى الشبهات التي تذرع بها أهل مكة للإصرار على الشرك والوثنية، ودخل عليهم من كل باب، وأنهم بكل دليل، وحاكمهم إلى الحس، وضرب لهم أبلغ الأمثال، حتى انتهى بهم إلى أن تلك الآلهة الزيفة لا تقدر أن تخلق مجتمعة أقل نوع من الذباب، بل لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شر عادية الذباب، وقال : « يَمَاطُهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ . إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ . ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ».

ولما عاندوا واحتجوا بما كان عليه آباؤهم، نفى عليهم أن يمتنعوا كرامة الإنسان إلى هذا الخسيس من الذلة للأحجار والأصنام، وسفه أحلامهم وأحلام آباؤهم الذين أهملوا النظر في أنفسهم وفي آيات الله في الآفاق، وقبح إليهم الجود على هذا التقليد الأعمى للأباء والأجداد « أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَتَذَكَّرُونَ ». وناقشهم كذلك في عقائدهم الضالة التي نجمت عن تلك الوثنية من جُحود الإلهيات والنبوءات، وإنكار البعث والمسئولية والجزاء.

(ثانياً) أنه فتح عيونهم على مافى أنفسهم من شواهد الحق، وعلى مافى الكون من أعلام الرشد، وأنوع لهم في الأدلة وتفنن في الأساليب، وقاضاهم إلى الأوليات

والمشاهدات ، ثم قادم من وراء ذلك قيادة راشدة حكيمة ، إلى الاعتراف بتوحيد الله في ألوهيته وربوبيته ، والإيمان بالبعث ومسئوليته ، والجزاء العادل ودقيقته ، ثم التسليم بالوحي وبكل ما جاء به الوحي من هدى الله في الإلهيات والنبوءات والسمعيات في العقائد على سواء

(ثالثاً) أنه تحدث عن عاداتهم القبيحة ، كالقتل ، وسفك الدماء ، ووأد البنات ، واستباحة الأعراض ، وأكل مال الأيتام . فلقت أنظارهم إلى مافى ذلك من أخطار ، وما زال بهم حتى طهرهم منها ، ونجح في إبعادهم عنها .

(رابعاً) أنه شرح لهم أصول الأخلاق ، وحقوق الاجتماع ، شرحاً مجيباً كرم إليهم الكفر والفسوق والمعصيان ، وفوضى الجهل ، وجفاء الطبع ، وقذارة القلب ، وخشونة اللفظ ، وحجب إليهم الإيمان والطاعة ، والنظام ، والعلم ، والحجة ، والرحمة ، والإخلاص ، واحترام الغير ، وبر الوالد ، وإكرام الجار ، وطهارة القلوب ، ونظافة الألسنة ، إلى غير ذلك .

(خامساً) أنه قص عليهم من أنباء الرسل وأهمهم السابقة ، مافيه أبلغ اللواظ وأرفع العبر ، من تقرير مئذنته تعالى الكونية في إهلاك أهل الكفر والطغيان ، وانتصار أهل الإيمان والإحسان ، مهما طالت الأيام وامتد الزمان ، ماداموا قائمين بنصرة الحق وتأييد الإيمان .

(سادساً) أنه سلك مع أهل مكة سبيل الإيجاز في خطابه ، حتى جاءت السور المسكية قصيرة الآيات ، صغيرة الشؤر . لأنهم كانوا أهل فصاحة ولسن ، صناعتهم الكلام ، واهتمام البيان ؛ فيناسبهم الإيجاز والإقلال دون الإسهاب والإطناب .

كما أن قانون الحكمة العالية ، قضى بأن يسلك سبيل التدرج والارتقاء في تربية الأفراد ، وأن يقدم الأهم على المهم . ولا ريب أن العقائد والأخلاق والعادات ،

أهم من ضروب العبادات ودقائق المعاملات ، لأن الأولى كالأصول بالنسبة للثانية ؛ لذلك
كثير في القسم للمكي التحدث عنها والمناية بها كما علمت في انخواص الماضية جريباً على
سنة التدرج من ناحية ، وتقديماً للأهم على المهم من ناحية أخرى .
أما خواص القسم المدني ، فنذكر منها أنه قد كثر فيه ما يأتي :

(أولاً) التحدث عن دقائق التشريع ، وتفصيل الأحكام ، وأنواع القوانين المدنية
والجنائية والحربية والاجتماعية والدولية ، والحقوق الشخصية ، وصائر ضروب العبادات
والمعاملات . انظر - إن شئت - في سورة البقرة والنساء والمائدة والأنفال والفتح
والحجرات ونحوها .

(ثانياً) دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام ، ومناقشتهم
في عقائدهم الباطلة ، وبيان جنائياتهم على الحق ، وتحريفهم لكتب الله ، ومحاكمتهم
إلى العقل والتاريخ . اقرأ - إن شئت - سورة البقرة وآل عمران والمائدة والفتح
ونحوها .

(ثالثاً) سلوك الإطفاة والتطويل في آياته وسوره . وذلك لأن أهل المدينة
لم يكونوا بضاهنون أهل مكة في الله كاه والألمعية وطول الباع في باحات الفصاحة والبيان ؛
فمناسبهم الشرح والإيضاح ، وذلك يستقيم كثيراً من البسط والإسهاب ؛ لأن دستور
البلاغة لا يقوم إلا على رعاية مقتضيات الأحوال ، وخطاب الأغبياء بغير ما مخاطب به
الأذكياء . « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

نقض الشبهات التي أُثيرت

حول هذا الموضوع

قلنا ونقول : إن أعداء الإسلام كثيرون ، وإنهم يترصدون به الدوائر ، وينتهزون كل فرصة ليمسّدوا إليه سهام المطاعن . وإن من واجبنا أن نحمي العربيين ونقوم بواجب الدفاع في هذا المعمان ، ولن يثنى ذلك إلا إذا تسلّحنا بجميع الأسلحة ، وفي مقدمتها دراسة تلك الشبهات التي يحرقون بخورها في مصر وغير مصر حتى إشيا بنا المتعلم ، في بعض المدارس والكتيب التي يزعمون أنها أدبية . وقد شهدت مصر وقائع معركة حامية الوطيس دارت رحاها حول أمثال هذه الشبهات التي نسوقها إليك ، فافتحهم بعنوة ، وخذها بقوة . ولا حول ولا قوة إلا بالله . وما أجل أن نردّد قول الشاعر :

« أَنَا لَا أَلُومُ الْمُتَعِدِّ دَ إِذَا نَعَمْتَ أَوْ نَعَدَى
فَبَيْلُهُ أَنْ يَسْتَعِدَّ دَ وَشَأْنُنَا أَنْ نَسْتَعِدَّ »

الشبهة الأولى وفي طيها شبهات

يقولون : إن الباحث الناقد ، يلاحظ أن في القرآن أسلوبين متعارضين ، لا تربط الأول بالثاني صلة ولا علاقة ، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذا الكتاب قد خضع لظروف مختلفة ، وتأثر ببيئات متباينة ؛ فنرى أن القسم المسكى منه يمتاز بكل سمات الأوساط المنحطة ، كما نشاهد القسم المدني منه تلوح عليه أمارات الثقافة والاستنارة . فالقسم المسكى يتفرد بالعنف والشدّة ، والقسوة والحسنة ، والغضب ، والسياب ، والوعيد والتهديد مثل سورة « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ » وسورة « وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ » وسورة « أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُفْرُ ، ومنزل « فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ » إنَّ رَبَّكَ لَبِأَمْرِ صَادٍ » .

والجواب : أن هذه الشبهة تتألف من شبهات أربع ، وإن شئت فقل : تتألف من مقدّمات ثلاث كواذب ، تتأدّى ، أو يريد صاحبها أن يتأدّى بها إلى نتيجة هي الأخرى كاذبة .

فأما المقدّمات الثلاث السكواذب فهي أن القسم المسكى تفرد بالعنف والشدّة ، وأن فيه سباباً وإفذاحاً ، وأنه يمتاز بكل سمات الأوساط المنحطة . وأما النتيجة أو الهدف الذي يرمى إليه فهو أن القرآن مفكّك الأجزاء ، غير متصل الحلقات ، وأنه خاضع لظروف ، متأثر بالبيئة .

وغرضهم من هذا معروف طبعاً ، وهو أن القرآن ليس كلام الله وليس معجزاً إنما هو كلام محمد الذي تأثر أولاً بأهل مكة فكان كلامه خشناً بعيداً عن المعارف العالية التي اكتسبها من أهل الكتاب في المدينة .

ذلك كله ما يجب أن نحمل عليه انتقاد أولئك المضللين ، فإن قربنة عداوتهم للعق

وخصوصتهم للإسلام ، ونقدمهم للقرآن ، نبعد كلامهم عن كل تأويل حسن ، ونعمله على أسوأ فروضه .

ولذات لك على ببيان هذه الشبهة من القواعد ، لتعلم إغراقها في البطلان وإغراق ذويها في الكذب والإسفاف .

(١) - فأما قولهم : إن القسم المكي قد تفرّد بالعتف والشدة فينفضه أن في القسم المدني شدة وعنفاً ، فدعوى تفرّد القسم المكي بذلك باطلة ، قال تعالى في سورة البقرة وهي مدنية : « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » وقال فيها أيضاً « إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَابًا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » وقال فيها أيضاً : « يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَرْحَبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » .

وقال سبحانه في سورة آل عمران - وهي مدنية كذلك - « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُنصِبَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ . كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ، وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ . قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتْغَابُونَ وَنُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ » .

ولإنما اشتمل القرآن الكريم بقسميه المكي والمدني على الشدة والعنف ، لأن ضرورة التربية الرشيدة ، في إصلاح الأفراد والشعوب ، وسياسة الأمم والدول ، تقضي أن يمزج المصلح في قانون هدايته ، بين الترغيب والترهيب ، والوعد والوعيد ، والشدة واللين .

ثم إن دعواهم انفراد المكي بالعنف والشدة ، يفهم منه دعوى انفراد المدني

بالذين والصفع ، ودعوى خلواً للكي من ذلك الذين والصفع . وهذا المفهوم باطل كمنطوقه
أيضاً . ودليل ذلك أن بين السور المكية آيات كريمة تفيض علينا وصفها ، وتقطر سماحة
وعفواً ، بل تنادى أن تقابل السيئة بالحسنة ، كما في قوله سبحانه في سورة فصلت المكية :
« وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا لِّمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ .
وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْهَاتَهُ وَلَا الْهَيْهَاتَهُ ، أَذَقِعُ بِالْأَيْمَنِ هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ
وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ . وَمَا يُلْقَاها إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ، وَمَا يُلْقَاها إِلَّا
ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . »

وكما في قوله سبحانه من سورة الشورى المكية : « فَمَا أُرْسِلْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّاعٌ
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا ، وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ .
وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنَّمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ . وَالَّذِينَ
اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَهُمْ رَارَقَنَاهُمْ يُنْفِقُونَ .
وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ . وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا
وَأَصْلَحَ فَاتَّخِذْهُ عَلَىٰ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ
مَّا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ . إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ
بِدَيْرِ الْحَقِّ ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ . »

وكذلك قوله سبحانه في سورة الحجر المكية : « وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ
وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ . لَا تَعْدُنَّ عَيْنَاكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ، وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ
وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ » : إلى آخر السورة . ومثله قول الله جلّت قدرته في سورة
الامر المكية : « قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ،
إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . »

(٢) وأما زعمهم أن في القسم المكي سيابا، ويريدون من السباب معناه المعروف عندهم من الفحش والبهذاء، والخروج عن حدود الأدب واللياقة، فقد « كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا » . ونحن نتعدهم أن يأتوا بمثال واحد في القرآن كله، مكية ومدنية، يكون من هذا اللون القذر الرخيص . وهل يعقل أن القرآن الذي جاء يعلم الناس أصول الآداب، يخرج هو عن أصول الآداب إلى السباب؟ كيف وقد حرم على أتباعه المسلمين أن يسبوا أعداءه المشركين؟ فقال في سورة الأنعام:

« وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » .

نعم إن في القرآن كله لا في القسم المكي وحده تسفيها لأحلام المنتظمين، الذين يصيرون آذانهم، ويقضمون أعينهم عن الحق، ويسهلون الحجج والبراهين، وهو في ذلك شديد عنيف، بيد أنه في شدته وعنفه، لم يخرج عن جادة الأدب، ولم يمثل عن حين الحق، ولم يصدف عن سبيل الحكمة . بل الحكمة تتقاضاه أن يشتد مع هؤلاء، لأنهم يستحقون الشدة، ومن مصلحتهم، هم، ومن الرحمة بهم، والخير لهم، أن يشتد عليهم ليرعوا عن باطلهم، ويصيخوا إلى صوت الحق والرشد، ويسيروا على هدى الدليل والحجة، على حد قول القائل :

« قساً ليزدجروا . ومن بك حازماً فليقس أحيانا على من يرحم » .

أضف إلى ذلك أن هذا التفريع الحكيم تجده في السور المدنية، كما تجده في السور المكية . وإن كان في المكي أكثر من المدني، لأن أهل مكة كانوا أشداء العارضة، صعاب المرائي، مسرفين في العناد والإباء، لم يتركوا بابا من الشر إلا دخلوه على الرسول وأصحابه، ولم يكفهم أن يخرج من بلده وأهله بليل، بل وجهوا إليه الأذى في مهاجره .

والشاهد على أن في السور المدنية تنويماً عنيقاً أيضاً عند للتاسبات قوله سبحانه
من سورة البقرة للذين في شأن الشركين: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غِشَاوَةٌ وَهُمْ عَنْ عَذَابِ عَظِيمٍ » وقوله من سورة البقرة أيضاً في شأن المنافقين «وَمِنَ النَّاسِ
مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمَ الْآخِرِ، وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» إلى تمام ثلاث عشرة آية مليئة
بالتوبيخ والتعنيف لتلك الحشرات الآدمية ، الذين ينفثون سموهم ، ويفسدون
المجتمع بسلاح خطير ذي جذرين هو سلاح النفاق والذبذبة . وكذلك نقرأ في هذه
السورة المدنية نفسها في شأن اليهود آيات كثيرة من هذا الطراز، نقتدهم وننمى جرائمهم،
ونحمل عليهم حلة شعواء ، تقبيحاً لجناياتهم وجنابات آبائهم من قبلهم . مثل قوله
سبحانه: «ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ أَيْنَ مَا تَقِفُوا إِلَّا يَحْبِلُ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٌ مِنَ النَّاسِ
وَيَاذُوا بِغَضَبِ مِنَ اللَّهِ ، وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ
بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ يَخْلِقُ الْحَقُّ ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ » ومثل
قوله «بَلَسَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَلِغًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ، فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ، وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ » .
ومثل قوله تعالى في شأن النصارى من سورة آل عمران: «إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى
إِنِّي مُتَوَقِّئُكَ وَرَأَيْتُكَ إِلَى وَمُطَهَّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ قَوْمَ
الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَى مَرْحَمَتِكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ
فِيهِ تَخْتَلِفُونَ فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذُّهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي أَهْذَنِيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ
مِنْ نَاصِرِينَ » الخ . وقوله فيهم أيضاً من هذه السورة: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ
إِيمَانِهِمْ ثُمَّ إِزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ » الخ .

أما السور والآيات التي اعتمدت عليها الشبهة ، فلا تدل على ذلك السباب الذي ذموه ووصموا به القرآن الكريم ، لأن سورة « تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَاشِمٍ » غاية ما اشتملت عليه أنها إنذار ووعد لأبي هب وامرأته ، جزاء ما أساءا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه ، كما يدل على ذلك سبب نزولها : أخرج الإمام أحمد والشيخان والترمذي عن ابن عباس قال : لما نزلت « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » صعد النبي صلى الله عليه وسلم على الصفا فجعل ينادى : يا بني فهر يا بني عدي ، لبطون قريش حتى اجتمعوا . فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو ؟ فجاء أبو هب وقريش ، فقال صلى الله عليه وسلم : أرايتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدق ؟ قالوا : نعم ما جربنا عليك إلا صدقاً ، قال : فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد . فقال أبو هب : تباً لك ، أهذا جعتمنا ؟ فنزلت .

وأخرج ابن أبي حاتم وابن جرير عن ابن زيد أن امرأة أبي هب كانت تأتي بأغصان الشوك تطرحها بالليل في طريق الرسول صلى الله عليه وسلم .

وروى عن مجاهد أنها كانت تمشي بالزئمة .

فهذه الأسباب مجتمعة تفيد أن السورة نزلت لمقابلة أبي هب بما يستحق من إنذاره بالهلاك والقطيعة ، وأن ماله لا ينفعه ولا كسبه ، وأنه خاسر هو وامرأته ، وأن مصيرهما إلى النار وبئس القرار .

ولا ريب أن في هذا الوعيد العنيف ردعاً له ولأمثاله ، وتسلية لمن أصيب بأذى من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه . وذلك هو اللائق بالعدل الإلهية ، والقرينة الحكيمه الربانية .

« ووضعُ الندي في موضعِ السيفِ بالعلَّاءِ »

مضمرٌ كوضعِ السيفِ في موضعِ الندي »

وأما سورة « والعصر » فليس فيها سباب ولا ما يشبه السباب . وكل ما عرضت له

أنها جعلت الناس قسمين : قسماً غريباً في الخسران ، و قسماً فاز ونجا من هذا الخسران ،
وهم الذين جمعوا عناصر السعادة الأربعة . اقرأ قوله سبحانه : « وَالْمُضَرِّينَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلَمٌ
خُسْرٍ : إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ » فهل
ترى فيها ظلالاً للسباب والإقذاع ؟ ولكن القوم لا يستمعون ! .

وأما سورة « أَلْهَاكُمْ التَّسْكُرُ » : فبلغ ما نثير إليه ، أن المخاطبين شغلهم الدنيا
عن الدين ، وأنهم الأموال عن رب الأموال ، حتى انتهت أعمارهم وهم على هذه الحال .
وَعَدَّاءُ يُسْأَلُونَ عَنْ هَذَا النِّعَمِ ، وَيُعَاقِبُونَ عَلَى إِهْمَالِ شُكْرِهِ بِعَذَابٍ الْجَحِيمِ .
وأما قوله سبحانه : « فَصَبَّ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ » ، فهو حكاية لما حلَّ
بالأُمم السابقة كشمود وعادٍ ، حين طعنوا في البلاد ، فأكثر وافيهما الفساد ، ليكون من
هذا القصص والخبر ، عبرةً لأولئك الكفار ومُرَدَجَرٍ ، فلا يفتنوا فيما وقع فيه أسلافهم ،
لأن سُنَّةَ اللَّهِ واحدةٌ في الأُمم ، وميزان عدالته قائم في كل جيل وقبيل . « أَكْفَارُكُمْ
خَيْرٌ مِنْ أَوَانِكُمْ ، أَمْ أَكْفَرُكُمْ بِرَأْدَةٍ فِي الرَّبْرِ »

الخلاصة

والخلاصة أن القرآن كله قام على رعاية حال المخاطبين ، فتارةً يشتدُّ وتارةً يلين ،
تبعاً لما يقتضيه حالهم ، سواء منهم مكثيهم ومدنيهم ، بسدليل أنك نجد بين ثنايا
السر المسكية والمدنية ، ما هو وعد ووعد وتساميح وتشديد ، وأخذ ورد ، وجذب
وشد ، كما سبق لك في الأمثلة والشواهد الكثيرة . وإذا لوحظ أن أهل مكة كثر
خطابهم بالشدَّة والعنف ، فذلك لما مرَّ دوا عليه من أذى الرسول وأصحابه والكيد
لهم حتى أخرجوهم من أوطانهم . ولم يكتفوا بذلك بل أرسلوا إليهم الأذى في
مهاجرهم .

وكان القرآن في حملته عليهم وعلى أمثالهم بالقول ، بعيداً عن كل معاني السباب والإفداع ، معذرة بالحكمة والأدب الكامل في الإرشاد والاقناع ، حائثاً إلى الصبر والعفو والإحسان ، حتى ليخاطب الله رسوله في سورة الأنعام المكية بقوله : « وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ . وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الرُّسُلِينَ وَإِنْ كَانَ كِبَرُ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْخَالِئِينَ . إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ . وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ » .

إظهاره مسكته

على أننا نلاحظ في آفاق الآيات والسور المكية ، ظاهرة باهرة ، نسكت كل معانيد ، ونفصح كل مكابر في هذا الموضوع . وهي أن القسم للمكي خلا خلوها ناعماً من تشريع القتال والجهاد والحاشنة ، كما خلت أيامه في مكة على طولها من مقاتلة القوم بمثل ما يأتون من التكنيل والمصالاة ؛ فلم يسمع للمسلمين فيها صلصلة سيف ، ولا قعقة سلاح ، ولا زحف على عدو . إنما هو الصبر والعفو والمجاملة والحاشنة ، بالرغم من إيغال الأعداء في أذاهم ، ولجأهم في عتوهم وأساهم ، سباً وطمناً وقتلاً ونهباً ، ومقاطعة ومهارة ، ومصالاة ومكابرة .

(٣) - وأما زعمهم أن القسم للمكي يمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة فهو مردود عليهم ، باطل من كل باب دخوله ، وعلى أي وجه أرادوه ؛ لأنهم إن أرادوا بذلك ما توهموه من انفراده بالشدة والعنف ، أو السباب والإفداع ، فقد علمت مبلغ

ما فيه من كذب وافتراء وجهالة بما جاء في القرآن من ترغيب وترهيب ، في شطريه المكي والمدني على السواء .

وإن أرادوا بالمخطاطة الإشارة إلى قصر آياته ، أو إلى خلوها من التشريعات التفصيلية العملية فهذا لا يبدل على المخطاط ، بل قصر الآيات وانخلو من تفاصيل التشريع لها وجه آخر يظهر عند الكلام عليهما في الشبهات الآتية :

وإن أرادوا بما ذكروا أن أهل مكة كانوا منطحين في الفصاحة والبيان والذكاء والألمعية ، فذلك ثلاثة الأتافي ، لأن التاريخ شاهد عدل بأن قريشا كانت في مركز الزعامة من جميع قبائل العرب ، يصدرون عن رأيها ، ويرجعون إلى حكمها ، وبأخذون عنها ، ويركبون ظهور الإبل إليها ، وينزلون على قولها فيما يملو وينزل من منظوم ومنثور ، ويدعون لها بالسبق في مضمار الفصاحة والبلاغة ، والذكاء والألمعية ، والشرف والنبيل . وكان لها هذا الامتياز من قبل الإسلام . ثم دام لها وزاد عليها في الإسلام . واعترف لها به أهل المدينة وغيرهم من عرب وأعجم . ١

ثم إن وصف القسم المكي بميزات الأوساط المنحطة ، تهمة جريئة وطعنة طائشة ، وأكذوبة مكشوفة ، ما رضىها لأنفسهم أعداء الإسلام في فجر دعوته من مشركين وأهل كتاب ، وعرب وعجم ، وأميين ومتفنين ، على حين أن أولئك العرب كانوا على أميتهم أعرف الناس بالمخطاط المكلام ورؤيته ، وعلوه ونزوله . كما كانوا أحرص الناس على إحراج محمد ، ودحض حجته ، ونقض دينه ، والقضاء على الإسلام في مهده . ولكن سجيته لم تسمح بهذا الهراء الذي يهرف به الملاحدة في القسم المكي من القرآن . بل نلم بجانب هذا أن القرآن كان له سلطان على نفوسهم إلى حدٍّ خارق مدَّهش ، يقودهم بقوة إلى الإسلام ، ويدفع المعاند منهم إذا استمع إليه أن يسجد لبلاغته ، ويهتز لفصاحته ، وأن يأخذ نفسه بالتشاغل عنه مخافة أن يؤمن عن طريق تأثره بسماعه . ١

وأما زعمهم انقطاع الصلة بين القسم المكي والمدني والتعارض بين أسلوبيهما ، فهو زعمٌ ساقطٌ مبنيٌّ على الاعتبارات الخاطئة الماضية التي أثبتنا بطلانها . ثم هو دعوى حاجفة ، يكذبها الواقع ، ويُفندُها الذوق البلاغيُّ المنصف . وأدلُّ دليل على ذلك ، أن أساطين البلاغة من أعداء الإسلام في مكة نفسها أيام نزول القرآن لم يستطيعوا أن يتهموا أساليب التخييل بمثل هذا الاتهام ولا كذباً ، لأنهم كانوا أعقل من ملاحدة اليوم ، يرون أن هذا الاتهام يكون كذباً مكشوفاً وافتراءً مفضوحاً . بل هذا وحيدهم الوليد بن المغيرة يقول للملائكة من قريش : « والله لقد سمعتُ من محمدٍ أنفكاً كلاماً ، ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن ، إن له خلوةً ، وإن عليه لظلاوةً ، وإن أعلاه لمشيير ، وإن أسفله لمُنْدِق ، وإنه يعلم ما يعلى » .

ولما قالت قريش عندئذ : صَبَأَ والله الوليد ، واحتالوا عليه أن يظعن في القرآن ، لم يجد حيلة إلا أن يقول : « إن هذا إلا سِحْرٌ يُؤَثَّر » . ولم يستطع أن يرمى القرآن بالتهافت والتخاذل ، وانقطاع الصلة بين أجزائه وانحطاط شيء من أساليبه ، على نحو ما يُرجف أولئك الخرافصون . « وَاللَّهِ أَكْثَرُ عِلْمًا بِبَيِّنَاتِهِ » .

٤ - وإذا بطل هذا وما سبقه ، بطل ما زعموه من تأثر القرآن بالوسط والبيئة ، وما رثبوه عليه من أنه كلام محمد لا كلام رب العزة . ثم إنها اتهامات سخيفة لا تستحق الرد ، مادام إعجاز القرآن قائماً ، يتحدَّى كل جيل وقبيل ، ويُحجم كل معارض ومكابرة . ولبعث إعجاز القرآن مجال آخر عسى أن يكون قريباً .

ولولا أن الشبهة الحاضرة من أنصاف المتعلمين وأشباههم ، ينخدعون بمثل هذه الترهات ، ما أنعمنا أنفسنا في علاجها ولا أنعبناك ، فاصبر معنا على دفع هذا المصاب ، والله يتولى هدايتنا وهداك .

الشبهة الثانية

يقولون : إن قصر السور والآيات المكية مع طول السور والآيات المدنية ، يدل على انقطاع الصلة بين القسم المكي والقسم المدني ، ويدل على أن القسم المكي يمتداز بمميزات الأوساط المنحطة ، ويدل على أن القرآن في نمطه هذا نتيجة لتأثر محمد بالوسط والبيئة ، فلما كان في مكة أمياً بين الأميين جاءت سور المكي وآياته قصيرة ، ولما وجد في المدينة بين مثقفين مستنيرين ، جاءت سور المدني وآياته طويلة ، وغرضهم من إلقاء هذه الشبهة التشكيك في أن القرآن من عند الله **وَيُرِيدُونَ أَنَّ يُظْهِرُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْئُوهِهِمْ ، وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيمَ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ** ،

ونقض شبهتهم هذه بما يأتي :

أولاً - أن في القسم المكي سوراً طويلة مثل سورة الأنعام ، وفي القسم المدني سوراً قصيرة مثل سورة **« إِذَا جَاءَ أَنْصَرُ اللَّهُ وَالْقَتَحُ »** فكلامهم لا يسل على صومه .

ثانياً - إذا أرادوا الكثرة الغالبة لا الكلية الشاملة فهذا نسله لهم ، بيد أنه لا يدل على ما افتروه ورتبوه عليه ، لأن قصر معظم السور المكية وآياتها ، وطول معظم السور المدنية وآياتها ، لا يقطع الصلة بين قس القرآن : مكية ومدنية ، ولا بين سور القرآن وآياته جميعاً . بل الصلة كما يحسها كل صاحب ذوق في البلاغة ، بحكمة وشاعة بين كافة أجزاء التنزيل . وقد تفنن العلماء وأشبهموا الحديث عن هذه المناسبات في غضون تفسيرهم لكتاب الله . وتقدم تقرير هذا التماسب البارع في صفحة ٨١

على أنك تلاحظ آيات مكية منبثة بين آيات سور مدنية ، وتلاحظ آيات مدنية منبثة بين آيات سور مكية . ورغم ذلك لا يكاد أحد يحس التفاوت أو التفكك

والانقطاع ، بل يروى ما بين الجميع من جلال الوحدة ، وكال الاتصال وجمال التماسق والانسجام ، مما يجعل القرآن كله على طوله ، سلسلة واحدة محكمة متصلة الحلقات ، أو عقداً رائعاً أخذاً منتظم الحبات ، أو قانوناً رصيناً مترابط المبادئ والنفائات .

ثالثاً - أن قصر السور والآيات المسكية ، لا يدل على مازعوه من امتياز القسم المسكى بميزات الأوساط المنحطة ، بل القصر مظهر الإيجاز ، والإيجاز مظهر رُقى الخطاب ، وآية فهمه وذكاؤه ، بحيث يكفيه من الكلام موجزه ، ومن الخطاب أقصره . أما من كان دونه ذكاء وفهماً ، فلا سبيل إلى إفادته إلا بالإسهاب والبسط ، إن لم يكن بالمساواة والتوسط .

ولهذا المعنى جاء قسم القرآن المسكى قصيراً موجزاً في معظمه ، وجاء قسم المدنى طويلاً مسهباً في أكثره . ويرجع ذلك إلى ما أشرنا إليه قبلاً من أن القرشيين في مكة كانوا في الذواية من قبائل العرب ، ذكاءً وألمعية وفصاحةً وبلاغةً ، وشرفاً وشجاعةً فلا بدع أن يخاطبهم القرآن بالقصير من سوره وآياته ، رعايةً لحق قانون البلاغة والبيان ، في خطاب الذكاء ، بغير ما يخاطب به من كان دونه . ولا يقدح في مزايا المسكين هذه أنهم كانوا أميين لم يستفروا بثقافة المدنيين ، فالثقافة والاستنارة ميدان ، ولذلك كانوا والتمهر في البيان ميدان ، وأهل المدينة لم يكونوا على استنارتهم ليبلغوا شأن قريش في تلك الخصائص والمزايا ، وكان منهم أهل كتاب درجوا على ألا يستفيدوا إلا بالقطوب ، ولا يفتنوا إلا ببسط الكلام .

ومن هنا نعرف مبلغ ما في هذه الشبهة من زيف وكذب فيما رتبوه على هذا من أن القرآن كان نتيجة لتأثر محمد بالخطاط أهل مكة في القسم المسكى ، وباستنارة أهل المدينة في القسم المدنى ، حتى جاء قرآنه قصيراً في الأول ، وطويلاً في الثاني .

رابعاً - أن القرآن قد تحدّى الناس جميعاً مكيبهم ومدنيهم وعربيهم وعجميهم، أن يأتوا ولو بمثل أقصر سورة من تلك السور القصيرة، فمجزوا أجمعين، وأسلم النصفون منهم لله رب العالمين . فلو كان القصصُ أثراً للأنحطاط كما يقول أولئك المرجفون، لكان في مقدور الممتاز غير المنحط أن يأتي بمثل ذلك المنحط ، بل بأرقى منه « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

وإذا أراد أولئك المتنبولون ، أن يملأوا القصر والطول بأن المكي لم يتعرض لتفاصيل التشريع بخلاف المدني ، فإليك هذه الشبهة وتمحيصها فيما يليك .

الشبهة الثالثة

يقولون : إن القسم المكي خلا من التشريع والأحكام ، بينما القسم المدني مشحون بتفاصيل التشريع والأحكام . وذلك يدل على أن القرآن من وضع محمد وتأليفه تبعاً لتأثره بالوسط الذي يعيش فيه ، فهو حين كان بمكة بين الأميين جاء قرآنه المكي إخالياً من العلوم والمعارف العالية ، ولما حل بالمدينة بين أهل الكتاب المنقذين جاء قرآنه المدني مليئاً بتلك العلوم والمعارف العالية .

وننقض هذه الشبهة : (أولاً) - بأن القسم المكي لم يحلُ جملةً من التشريع والأحكام ، بل عرض لها وجاء عليها ، ولكن بطريقة إيجالية ، فإن مقاصد الدين خمسة : (١) الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره (٢) وحفظ النفس (٣) وحفظ العقل (٤) وحفظ النسل (٥) وحفظ المال . وقد تحدّث القسم المكي عنها إجمالاً . اقرأ إن شئت قوله تعالى من سورة الأنعام المكية « قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ » إلى تمام ثلاث آيات بعدها ، جمعت الوصايا العشر لهذه المقاصد الخمسة . ولا يخفى عليك أن آيات المعائد في القسم المكي ظاهرة واضحة ، وكثيرة شائعة ،

ليست من موضوع الاشتباه ، ولا يختلف اثنان في أنها لاكثر من مثيلاتها في السور المدنية بأضعاف الأضعاف .

(ثانياً) - أن كثرة التفاصيل في تشريع الأحكام بالمدينة ، ليس نتيجة لما زعموه . إنما هو أمر لابد منه في سياسة الأمم ، وتربية الشعوب ، وهداية الخلق . ذلك أن الطفرة حليفة الغلبة والفشل ، والتدرج حليف التوفيق والنجاح ، وتقديم الأهم على المهم واجب في نظر الحكمة . لهذا بدأ الله عبادته في مكة بما هو أهم : بدأهم بإصلاح القلوب وتطهيرها من الشرك والوثنية وتقويمها بمبادئ الإيمان الصحيح والتوحيد الواضح ، حتى إذا استقاموا على هذا المبدأ القويم ، وشعروا بمسئولية البعث والجزاء ، وتقررت فيهم هذه العقائد الرشيدة ، فطمعن عن أقبح العادات وأرذل الأخلاق ، وقادهم إلى أصول الآداب وفضائل العادات ، ثم كلفهم ما لا بد منه من أمهات العبادات . وهذا ما كان في مكة . ولما امرنوا على ذلك ، ونهيات نفوسهم للترقى والسكال ، بتناول الأيام والسنين ، وكانوا وقتئذ قد هاجروا إلى المدينة ، جاءهم بتفاصيل التشريع والأحكام ، وأتم عليهم نصته ببيان دقائق الدين وقوانين الإسلام .

ونظير ذلك ما تواضع عليه الناس قديماً وحديثاً في سياسة التعليم ، من أنهم يلقنون البادئين في مراحل التعليم الأولى أخف المسائل وأوجزها ، فيما يشبه قصار السور ، ويختصر القصص ، حتى إذا تقدمت بهم السن وعظم الاستعداد ، تلاطم بحر التعليم وزاد ، على حد قولهم : « الإمداد على قدر الاستعداد » .

أما ما زعموه من أن ذلك كان نتيجة لاختلاط محمد بأهل المدينة السفنيرين ؛ فينتقضه أن القرآن جاء يصلح عمائد أهل الكتاب وأخطاهم في التشريع وفي التعليل والتحرير ، وفي الأخبار والتواريخ ، فكيف يأخذ المصيب من المخطئ ؟ وهل

يستمد الحى حياته من ميتة اوراقا ان شئت قوله تعالى: « قُلْ يٰٓاَهْلَ الْكِتٰبِ تَعٰلَوْا اِلٰى كَلِمَةٍ سَوَادٍ بَيْنِنَا وَبَيْنَكُمْ » الخ . وقوله جل ذكروه : « يٰٓاَهْلَ الْكِتٰبِ لِمَ تُحَاجُّوْنَ فِى اِبْرٰهِيْمَ وَمَا اُنْزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْاِنْجِيلُ اِلَّا مِنْ بَعْدِهِ ؟ » الخ وقوله عز اسمه : « كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِي اِسْرَٔئِيلَ اِلَّا مَا حَرَّمَ اِسْرَٔئِيلُ عَلٰى نَفْسِهٖ مِنْ قَبْلِ اَنْ تُنْزَلَ التَّوْرَةُ » الخ وهذه الآيات من سورة آل عمران . وقوله تعالت قدرته من سورة المائدة « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيْهَا اَنْ اَلْفَنَسَ بِالْاَنفُسِ وَالْعَيْنِ وَالْاَنفِ بِالْاَنفِ » الخ .

(ثالثاً) ان مازعموه لو كان صحيحاً ، لظهر ان اهل الكتاب المدينين فيمن معهم من عرب اهل المدينة ، وفيمن حولهم من اهل مكة وآفاق الجزيرة ، ولكانوا هم الآخرىء بهذه النبوة والرسالة ، ولسبق محمداً اليها كثير غيره من فصحاء العرب وتجار قريش الذين كانوا يختلطون باهل الكتاب في المدينة والشام ايماء اختلاط .
(رابعاً) ان القرآن تحدى الكافة من مكيين ومدينين ، بل من جن وإنس ، فهلاً كان اسانذته اولئك يستطيعون ان يجاروه ولو في مقدار سورة قصيرة واحدة اياها فريفة ثم يا لها صفاقة !

« هٰذَا كَلَامٌ لِّهِ خَبِيْءٌ مَّعْنَاهُ : لَيْسَتْ لَنَا عُقُولُ »

الشبهة الرابعة

يقولون : ان القرآن أقسم كثيراً بالضحى والليل ، والنين والزيتون وطور سينين ، وكثير من المخلوقات . ولاريب ان القسم بالأشياء الحسية ، يدل على تأثر القرآن بالبيئة في مكة ، لأن القوم فيها كانوا أميين ، لانعدو مداركهم حدود الحسيات . أما بعد الهجرة وانصال محمد باهل المدينة ، وهم قوم متفنون مستنبرون ،

فقد تأثر القرآن بهذا الوسط المراق الجديد ، وخلا من تلك الأيمان الحسية الدالة على البساطة والسذاجة .

وهذه الشبهة مدفوعة « أولاً » : بما قد نمتنا من أن أهل مكة كانوا أرقى ذوقاً ، وأعلى كعباً ، وأعظم ذكاءً ، من أهل المدينة ، وأن الخطاب معهم كان ملحوظاً فيه اشتماله على أسرار وخصائص لا يدركها إلا التفوقون والمتشبهون في صناعة البيان . فلا يستقيم إذن ما زعموه من أن مدارك أهل مكة كانت لا تعدو حدود الحسيات . والتاريخ خير شاهد ، وأعدل حاكم بامتياز العرب في مكة عن سائر القبائل على عهد نزول القرآن .

(ثانياً أن القسم بالأمور الحسية في القرآن كالضحى والليل ، ليس منشؤه انحطاط القوم كما يزعمون ، إنما منشؤه رعاية مقتضى الحل فيما سبق القسم لأجله ، وذلك أن القرآن كان يصدد علاج أخش العقائد فيهم ، وهي عقيدة الشرك . ولا سبيل إلى استئصال هذه العقيدة ، وإقامة صرح التوحيد على أنقاضها ، إلا بالفت عقولهم إلى مافي السكون من شئون الله وخلق الله ، وإلا بفتح عيونهم على طائفة كبيرة من نعم الخلق المحيطة بهم ، ليصلوا من وراء ذلك إلى أن يؤمنوا بالله وحده ، مادام هو الخالق وحده ، لأنه لا يستحق العبادة عقلاً ، إلا من كان له أثر الخلق في العالم فعلاً . « أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ؟ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ؟ » .

فعرض بعض المخلوقات على أنظار الجاهدين بالتوحيد ، بعد إقرارهم أن ليس لها خالق إلا الله ، إلزام لهم بطرح الشرك ، وتوحيد الخالق . وهذا مطمح نبيل ، أجاد القرآن في أساليب عرض نعم الله عليهم من أجله ، وكان في إجادته هذه موقفاً على الغاية ، واصلها إلى قمة الإعجاب كمادته ، متفتناً في ذكر النعم ، منوعاً في سردها وبيانها . فمرة يحدث عن خلق السماء ، ومرة عن خلق الأرض ، وثالثة عن أنفسهم ، ورابعة عن أنواع الحيوان والنبات والجماد وهم جراً . وتارة يختار القرآن في عرضه طريقة السرد والشرح ،

وتارة يختار طريقة الحلف والقسم ، لأن في الحلف والقسم معنى العظمة التي أودعها الله في هذه النعم دالة على توحيده وعظمته ، حتى صرح أن يدور القسم عليها ، وأن يحىء الحلف بها .

ومن هنا أقسم الله بما أقسم من الأمور الحسية والمعنوية ، فالأمور الحسية كما ذكرنا ، والمعنوية مثل القرآن الكريم في قوله سبحانه : « وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ . إِنَّكَ لَمِنَ الْعَرَسَلِينَ . عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » لينبئهم إلى مدى إنعامه عليهم بتلك الأقسام كلها ، حسيها ومعنويها ، فبرعوا عن شركهم بتلك الآلهة المزيفة التي لا تملك ضراً ولا نفعاً ، وليس لها أي شأن في هذا الخلق . على حد قوله سبحانه في سورة الأحقاف : « قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ اتَّقُوا بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ . وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً ، وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ » .

وأنت خير بأن المصاب بداء الشرك لا سبيل إلى إفاذه منه إلا بمثل هذه الطريقة المثلى ، التي سلكها القرآن بعرض دلائل التوحيد من آيات الله في الآفاق على أنظار للمشركين ، وهذا سبيل متعين في خطاب كل مشرك ولو كان واحد الفلاسفة ، ووحيد العباقرة ، وأستاذ المثقفين والمفسرين . فعلف القرآن بأمثال هاتيك المخلوقات والحسيات ، ليس دألاً على سذاجة المخاطبين والمخطاطهم ، وليس بالتألي سبيلاً إلى الطعن في القرآن بأنه كلام محمد المنأثر بالمخطاط البيئبة للكية كما يرجفون : « إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ » .

(ثالثاً) أن في مضامين تلك الأقسام بالحسيات أسراراً تنأى بها عن السذاجة والبساطة ونشهد ببراعة المخاطبين بها وتفوقهم في الفهم والذكاء والنفاحة والبيان .

ذلك أن القسم بها كما قلنا ، إشارة إلى الأسرار العظيمة التي وضعها الله في تلك الأمور التي أقسم بها . حتى صَحَّ أن يكون مقسماً بها . وتلك الأسرار لا يدركها إلا اللبيب ، لأنها غير مشروحة ولا مفسرة في القرآن الكريم ، فلا يفهمها إلا من كمل عقله ، وسلم ذوقه . ولنشرح لك بعض الأسرار ، ليتبين الحال ، ولا يبق للشبهة مجال .

(المثال الأول) أقسم الله سبحانه بالضحى والليل في قوله : « وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى * » وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى * وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى * » وسبب نزول هذه الآيات : أن النبي ﷺ فتر عنه الوحي مرة لا ينزل بقرآن ، فرماه أعداؤه بأن ربه ودعه وقلاه ، أى تركه وأبغضه ، فنزلت هذه الآيات مصدرة بهذا القسم ، مشيرة إلى أن ما كان من سطوع الوحي على قلبه ﷺ بمنزلة الضحى ، تقوى به الحياة ، ونسى به الناميات ، وما عرض بعد ذلك من فترة الوحي فهو بمنزلة الليل إذا سجد ، اقتصر فيه القوى ونستمد فيه النفوس لما يستقبلها من العمل . ومن المعلوم أن النبي ﷺ لاقى من الوحي شدة أول أمره حتى جاء إلى خديجة رضى الله عنها ترجف بوادره ، كما هو معروف في حديث الصحيحين . فكانت فترة الوحي اثنيته عليه الصلاة والسلام ، وتقوية نفسه على احتمال ما يتوالى عليه منه حتى تمَّ به حكمة الله في إرساله إلى انطلق . ولهذا قال له : « وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى * » أى إن كرامة الوحي ثانياً سيكمل بها الدين ، وتمَّ بها نعمة الله على أهله ، وأين بداية الوحي من نهايته ؟ وأين إجمال الدين الذي جاء في قوله « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ » الخ من تفصيل العقائد والأحكام الذي جاء في مثاني القرآن ؟ ثم زاد الأمر تأكيداً بقوله « وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى * » .

فمن هذا نعلم أن الحلف بالضحى والليل في هذا المقام ، ليس مجرد تذكير

آياته ونعمه فحسب . بل هو أيضاً إقامة دليل على أن نزول الوحي أشبه بضخوة النهار ، وأن فترة الوحي أشبه بهدأة الليل ، فإذا كانوا يتقبلون الضحى والليل بالرضا والتسليم ، لما فيهما من نفع الإنسان بالسعى والحركة والحياة بالنهار والنوم والاستجمام بالليل ، يجب أن يتقبلوا أيضاً ما يجري على محمد ﷺ من نزول الوحي وفترة للمعنى الذي سلف .

(المثال الثاني) أقسم الله سبحانه بالتين والزيتون وقوله جل ذكره : «التين والزيتون وطور سينين • وهذا البلد الأمين • لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم» قال العلامة المرجوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره لهذه السورة مانصه :

وقد يرجح أنها (أى التين والزيتون) النوعان من الشجر ، ولكن لا لفوائدهما كما ذكرنا ، بل لما يذكران به من الحوادث العظيمة التى لها الآثار الباقية فى أحوال البشر . قال صاحب هذا القول : إن الله تعالى أراد أن يذكرنا بأربعة فصول من كتاب الإنسان الطويل ، فإنه كان يستظل فى تلك الجنة التى كان فيها بورق التين ، وعندما بدت له ولزوجته سواهما طلقا يخصفان عليهما من ورق التين . (والزيتون) إشارة إلى عهد نوح عليه السلام وذريته ، وذلك أنه بعد أن فسد البشر وأهلك من أهلك منه بالطوفان ، ونجى نوح فى سفينته ، واستقرت السفينة ، نظر نوح إلى ماؤه ، فرأى المياه لا تزال تغطي وجه الأرض فأرسل بعض الطيور لعله يأتى إليه بخير انكشف الماء عن بعض الأرض فخاب ولم يأت بخير ، فأرسل طيراً آخر فرجع إليه يحمل ورقة من شجر الزيتون ، فاستبشر وسر ، وعرف أن غضب الله قد سكن ، وقد أذن للأرض أن تنمو ، ثم كان منه ومن أولاده تجديد القبائل البشرية العظيمة فى الأرض التى امتحن عمرانها ، فمير عن ذلك الزمن بزمن الزيتون . والإقسام هنا بالزيتون لتذكير بتلك الحادثة وهى من أكبر ما يذكر من الحوادث .

(وطور سينين) إشارة إلى عهد الشريعة الموسوية ، وظهور نور التوحيد فى العالم ،

بعد ما تدنست جوانب الأرض بالوثنية، وقد استمر الأنبياء بعد موسى يدعون قومهم إلى التمسك بتلك الشريعة إلى أن كان آخرهم عيسى عليه السلام جاء مخلصاً لروحها مما عرض عليه من البدع . ثم طال الأمد على قومه فأصابهم ما أصاب مَنْ قبلهم من الاختلاف في الدين، وحجب نوره بالبدع ، وإخطاء معناه بالتأويل ، وإحداث ما ليس منه بسبيل ، فمن الله على البشر ببداية تاريخ ينسخ جميع تلك التواريخ ، ويفصل بين ما سبق من أطوار الإنسانية وبين ما يلحق ، وهو عهد ظهور النور المحمدي من مكة المكرمة . وإليه أشار بذكر البلد الأمين . وعلى هذا القول الذي فصلنا بيانه ، يناسب القسم والمقسم عليه . اهـ
ما أردنا نقله .

الشبهة الخامسة

يقولون : إن القسم المسمى من القرآن قد اشتمل على لغو من الكلام في كثير من فوائج الدور مثل « آلم وكهيمعص » . وذلك يبطل دعوى المسلمين أن القرآن بيان للناس وهدى ، وأنه كلام الله . وأى بيان وأى هدى في قوله (آلم) وقوله (كهيمعص) ؟ بل هذه الأحرف وأمثالها في غاية البعد عن الهدى ، بدليل أنه لم يهتد أحد منهم ولا راسخون في العلم لإدراك معناها ؛ فانخطاب بها كالخطاب بالمهمل ، وإنما هذه الألفاظ من وضع كتبة محمد من اليهود تنبيهاً على انقطاع كلام واستئناف آخر ، ومنها (أَوْحَرَ إِلَى مُحَمَّد) أو (أَمْرِي مُحَمَّد) يشيرون بذلك إلى براءتهم من الإيمان بما يأمرهم بكتابتها . وقريب من هذا قول بعضهم : إن الحروف العربية غير المفهومة المفتحة بها أوائل بعض السور ، إما أن يكون قصد منها التعمية أو التحويل أو إظهار القرآن في حظه حقيق مخيف ، أو هي رمز للتمييز بين المصاحف المختلفة ثم ألحقها مرور الزمن بالقرآن فصارت قرآناً .

ونفرض هذه الشبهة بأمور : (أولها) أنه لم يكن للرسول ﷺ كعبة من اليهود أبداً . وما هو التاريخ حاكم عدل لا يرحم ولا يحابي ، فليسالوه إن كانوا صادقين . (ثانياً) أنه لا دليل لهم أيضاً على أن فواتح هذه السور تستعمل في تلك المعاني التي زعموها وهي (أوَعَزَ إِلَى مُحَمَّد) أو (أمرني محمد) ، لا عند اليهود ولا عند غيرهم في أية لغة من لغات البشر . (ثالثها) أن اليهود لم يعرف عنهم الطعن في القرآن بمثل هذا . ولو كان هذا مطمئناً عندهم لكانوا أول الناس جهراً به ، وتوجيهاً له ، لأنهم كانوا أشد الناس عداوة للنبي صلى الله عليه وسلم والسلمين ، يتمنون أن يحدوا في القرآن مفسراً من أي نوع يكون ، ليهدموا به دعوة الإسلام . كيف وهم يكفرون به حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق ؟ (رابعها) أن اشتغال القرآن على كلمات غير ظاهرة المعنى لا يتنافى وصف القرآن بأنه بيان للناس وهدى ورحمة ، فإن هذه الأوصاف يكفي في تحققها ثبوتها للقرآن باعتبار جهلته ومجموعه لا باعتبار تفصيله وعمومه الشامل لكل لفظ فيه . ولا ريب أن الكثرة الغامرة في القرآن كلها بيان للتعاليم الإلهية وهداية للخلق إلى الحق ، ورحمة للعالم من وراء تقرير أصول السعادة في الدنيا والآخرة .

وهذا الجواب مبني على أحد رأيين للعلماء في فواتح تلك السور ، وهو أن المعنى المقصود غير معلوم لنا ، بل هو من الأسرار التي استأثر الله بعلمها ، ولم يطلع عليها أحد من خلقه . وذلك لحكمة من حكمه تعالى السامية وهي ابتلاؤه سبحانه ، وتمحيصه لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، بعد أن أقام لهم أعلام بيانه ، ودلائل هدايته ، وشواهد رحمته ، في غير تلك الفواتح من كتابه ، بين آيات وسور كثيرة ، لا تعد تلك الفواتح في جانبها إلا قطرة من بحر ، أو غيضاً من قبض .

فأما الذين آمنوا فيعلمون أن هذه الفواتح حق من عند ربهم ، ولو لم يفهموا معناها ، ولم يدركوا مغزاها ، ثقة منهم بأنها صادرة من لدن حكيم عليم ، عمت حكيمته ما خفي وما ظهر من معاني كتابه ، ووسع علمه كل شيء عرفه الخلق أو لم يعرفوه من أسرار تنزيله . « وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ » .

« وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْبٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ » .

ونظير ذلك أن يكون لك أصدقاء تريد أن تعرفهم أو تعرف منهم مدى صداقتهم لك ، فتبتليهم بأمر يزل عندها الرِّيبون ، ويظهر الصادقون .
على حد قول القائل : -

وعلى حد المثل القائل : « إِنَّ أَخَاكَ مِنْ وَاسَاكَ » .

أَبْلُ الرَّجَالِ إِذَا أَرَدَتْ إِخَاءُهُمْ وَتَوَسَّمْنَ فِعَالَهُمْ وَتَقَقَّدَ فَإِذَا ظَهَرَتْ بِذِي اللَّبَانَةِ وَالتَّقَى قَبِيهِ الْيَدَيْنِ قَرِيرَ عَيْنٍ فَاشْدُدْ
ونظير ذلك أيضا أن تكون أستاذا معلما ، وتريد أن تعرف على مدى انتباه

تلاميذك ، ومبلغ ثقهم فيك وفي علمك ، بعد أن زودتهم منك بدراسات واسعة وتعاليم واضحة فإنك تختبرهم في بعض الأوقات بكلمات فيها شيء من الإغماز والخلقاء ، ليظهر الذكي من الغبي ، والواقق بك الواقق لك ، من المشكك فيك المتردد في علمك وفضلك .
فأما الواقق فيك فيعرف أن تلك الأغماز والمعصيات ، صدرت عن علم منك بها وإن لم يعلم هو تفسيرها ، ويعرف أن لك حكمة في إيرادها على هذه الصورة من الخلقاء ، وهي الاختبار والابتلاء . وأما المشكك فيك فيقول : ماذا أراد بهذا ؟ وكيف صاغ له أن يورده ؟ وما مبلغ العلم الذي فيه ؟ ثم ينسى تلك المعارف الواسعة الواضحة التي زودته بها من قبل ذلك ، وكلها من أعلام العلم وآيات الفضل .

ولا يفوتك في هذا المقام أن تعرف أن ابتلاء الله لعباده ليس المراد منه أن يعلم سبحانه ما كان جاهلاً منهم « حاشاه حاشاه » فقد وسع كل شيء علماً . إنما المقصود منه إظهار مكنونات الخلق ، وإقامة الحجج عليهم من أنفسهم ، فلا يتهمون الله في عدله وجزائه ، إذا جعل من الناس أهلاً لتوابه وآخرين لعقابه . « وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا » .

(الرأي الثاني في فواتح السور) أن لها معنى مقصوداً معلوماً . قالوا : لأن القرآن كتاب هداية ، والهداية لا تتحقق إلا بفهم المعنى ، خصوصاً أننا أمرنا بتدبر القرآن والاستنباط منه ، وهذا لا يكون إلا إذا فهم المعنى أيضاً .

غير أن أصحاب هذا الرأي تشعبت أقوالهم في بيان هذا المعنى المقصود بفواتح تلك السور ، فذهب بعضهم إلى أن فاتحة كل سورة اسم للسورة التي افتتحت بها ، واستدلوا بآثار تفيد ذلك ، منها ما روى عن النبي ﷺ أنه قال « يَسْ قَلْبُ الْقُرْآنِ » وقوله « مَنْ قَرَأَ السُّجْدَةَ حَفِظَ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ » . ومنها اشتهاؤهم ببعض السور بالتسمية بها . ثم إن ورودها في فواتح سور مختلفة بلفظ واحد ، ينافي كونها أسماء للسور . بل شأنها في ذلك شأن الأعلام المشتركة اشتراكاً لفظياً كلفظ محمد المسمى به أشخاص كثيرون . فيضم إلى اسم كل منهم ما يميز مساه عن غيره فيقال : محمد المصري ومحمد الشامي مثلاً . وكذلك فواتح السور يقال فيها : « آلم البقرة وآلم آل عمران وحَمَّ السجدة » ولم جرا .

وبعضهم ذهب إلى أنها أسماء للحروف الهجائية التي وضعت بإزائها . وهؤلاء منهم من قال : إن المقصود من ذلك هو إلهام المخاطبين أن الذي سيتلى عليهم من الكلام الذي عجزوا عن معارضته والإتيان بمثله ، إنما تركب من مثل هذه الحروف التي في الفواتح ، وهي معروفة لهم ، بتخاطبون بما يدور عليها ولا يخرج عنها .

ومنه من قال : إن المقصود منها هو الدلالة على انتهاء سورة والشروع في أخرى .
ومنه من قال : إن المقصود منها القسم بها لإظهار شرفها وفضلها ، إذ هي مبنى كتبه
المنزلة . ومنه من قال : إن المقصود منها بيان نبوة محمد ﷺ من ناسحية أنه ينطق
بأسماء الحروف مع أنه أمي لم يقرأ ولم يكتب ، والمعروف أن النطق بأسماء الحروف من
شأن القاري وحده ، لا سبيل للأمي إلى معرفتها ولا النطق بها ، فإتيانه بها وترديده
لها ، دليل مادي أمامهم على أنه لا يأتي بهذا القرآن من تلقاء نفسه ، إنما يتلقاه من لدن
حكيم عليم .

ومنه من قال : إن المقصود منها هو تنبيه السامعين وإيقاظهم . وذلك أن قرع السمع
في أول الكلام بما يعي النفوس فهمه أو بالأمر الغريب ، دافع لها أن تصفى وتنتبه وتأنل
وترداد إقبالاً : فهي كوسائل التشويق التي تُعرض في مقدمة الدرس على منهج التربية
الحديثة في التعليم .

ومنه من قال : إن المقصود منها سياسة النفوس المعرضة عن القرآن واستدراجها
إلى الاستماع إليه . والمعروف أن أعداء الإسلام في صدر الدعوة كان يقول بعضهم لبعض :
« لَا تَسْمَعُوا هَذَا الْقُرْآنَ وَالْقَوَا فِيهِ لَمَلِكُمْ تَفْلِحُونَ » . فلما أنزلت الشورى المبدوءة
بحروف الهجاء ، وقرع أسماعهم ما لم يألفوا ، التفقوا ، وإذا هم أمام آيات بينات استهوت
قلوبهم ، واستمالت عقولهم ، فأمن من أراد الله هدايته ، وشارف الإيمان من شاء الله
تأخيرهم ، وقامت الحجة في وجه الطغاة الكافرين ، وأخذت عليهم الطرق فلا عذر لهم
في الدنيا ولا يوم الدين .

وقال العلامة المرحوم الشيخ طنطاوي جوهري في تفسيره لسورة آل عمران

« إعلم أن القرآن كتاب سماوى * . والكتب السماوية تُصرح نارة وتُرمز أخرى . والرمز والإشارة من المقاصد السامية والمعاني والمغازى الشريفة . وقد يما كان ذلك في أهل الديانات ؛ ألم تر إلى اليهود الذين كانوا منتشرين في المدينة وفي بلاد الشرق أيام النبوة كيف كانوا يصطلحون فيما بينهم على أعداد الجمل المعروفة اليوم في الحروف العربية ؟ فيجعلون الألف بواحد ، والباء باثنين ، والجيم بثلاثة ، والدال بأربعة ، وهكذا ماريّن على الحروف الأبحدية ، إلى الياء بعشرة والكاف بعشرين ، وهكذا إلى القاف بمائة والراء بمائتين ، وهكذا إلى الغين بألف ، كما استراء في هذا المقام .

كذلك ترى أن النصارى في إسكندرية ومصر وبلاد الروم وفي سوريا ، قد اتخذوا الحروف رموزاً دينية معروفة فيما بينهم أيام نزول القرآن . وكانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية في مصر . وكانوا يرمزون بلفظ « إكسيس » لهذه الجملة : « يسوع المسيح بن الله المخلص » فالألف من إكسيس هي الحرف الأول من لفظ « إي-وس » يسوع . والكاف منها هي الحرف الأول من « كرسطوس » المسيح . والسين منها هي حرف التاء التي تبدل منها في النطق في لفظ « تبو » الله . والياء منها تدل على « ابوت » ابن . والسين الثانية منها تشير إلى « توتير » المخلص . وبمجموع هذه الكلمات : يسوع المسيح بن الله المخلص . ولفظ « إكسيس » اتفق أنه يدل على معنى سمكة ، فأصبحت السمكة عند هؤلاء رمزاً لإلههم .

فانظر كيف انتقلوا من الأسماء إلى الرمز بالحرف ، ومن الرمز بالحرف إلى الرمز بحيوان دلت عليه الحروف . قال الخبير الإنجليزى صموئيل مونتج : إنه كان يوجد كثيراً في قبور رومة صور أسماك صغيرة مصنوعة من الخشب والعظم . وكان كل مسيحى يحمل سمكة إشارة للتعارف فيما بينهم .

فإذا كان ذلك من طبائع الأمم التي أحاطت بالبلاد العربية وتغلغلت فيها ونزل

القرآن لجميع الناس من عرب وعجم، كان لا بد أن يكون على منهج يلفه الأمم ويكون فيه ما بالقون . وتستجد أنه لا نسبة بين الرموز التي في أوائل السور ، وبين الجمل عند اليهود ورموز النصارى ، إلا كالنسبة بين علم الرجل العاقل والعبي ، أو بين علم العلماء وعلم العامة . وبهذا تبين لك أن اليهود والنصارى كان لهم رموز ، وكانت رموز اليهود هي حروف الجمل .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : مر أبو ياسر بن أخطب رسول الله ﷺ وهو يتلو سورة البقرة : « أَلَمْ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ » ثم أتى أخوه حتى بن أخطب وكعب بن الأشرف ، فمألوه عن « أَلَمْ » وقالوا : نشدك الله الذي لا إله إلا هو أحق أنها أتتك من السماء ؟ فقال النبي ﷺ : نعم . كَذَلِكَ تَزَلَّتْ . فقال حتى : إن كنت صادقاً إني لأعلم أجل هذه الأمة من السنين . ثم قالوا : كيف ندخل في دين رجل دلّت هذه الحروف بحساب الجمل على أن ينتهي أجل أمته إحدى وسبعون سنة ، فضحك النبي ﷺ . فقال حتى : فهل غير هذا ؟ فقال : نعم « أَلَمْص » . فقال حتى : هذا أكثر من الأول ، هذا مائة وإحدى وستون سنة فهل غير هذا ؟ قال : نعم « أَلَر » فقال حتى : هذا أكثر من الأولى والثانية ، فنحن نشهد إن كنت صادقاً ما ملكت أمتك إلا مائتين وإحدى وثلاثين سنة . فهل غير هذا ؟ فقال : نعم « أَلَمَر » . قال حتى : فنحن نشهد أنا من الذين لا يؤمنون ، ولا ندرى بأي أقوالك نأخذ . فقال أبو ياسر : أما أنا فأنشهد على أن أنبياءنا قد أخبرونا عن ملك هذه الأمة ولم يبينوا أنها كم تكون ؟ فإن كان محمد صادقاً فيما يقول إني لأراه سيجتمع له هذا كله . فقام اليهود وقالوا اشبه علينا فأمر كله فلا ندرى أبالقليل نأخذ أم بالكثير ؟

فهذا تعرف أيها الذي أن الجمل كانت للتمارف عند اليهود ، وهو نوع من

الرموز الحرفية ، فكانت هذه الحروف لابتداء من نزولها في القرآن ليأخذ الناس في فهمها كل مذهب ويتصرف الفكر فيها .

ولا يقتصر لك مما قرأته على ثلاث طرائق فيما ترمز إليه هذه الحروف :

(الطريقة الأولى) أن تكون هذه الحروف مقطعات من أسماء الله، كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الألف آلاء الله، واللام لطفه، والميم ملكه. وعنه أن «الر» وحّم، و«ن» مجموعها الرحمن. وعنه أن «آلهم» معناه أنا الله أعلم، ونحو ذلك في سائر الفواحي. وعنه أن الألف من الله، واللام من جبريل، والميم من محمد أي القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام. أقول: إنما أراد ابن عباس بذلك أن تكون الحروف مذكورة بالله عز وجل في أكثر الأحوال، وذكر الله أجل شيء. ويرجع الأمر إلى أنها أسماء مرموز لها بالحروف كما تقدم عن الأمم السالفة من النصارى في إسكندرية ورومة. ولكن لا بد أن يكون هناك ما هو أعلى وأجل.

(الطريقة الثانية) أن هذه الحروف من أعجب المعجزات والذلالات على صدق النبي ﷺ . وهذا مما ترضاه النفوس . ألا ترى أن حروف الهجاء لا ينطق بها إلا من تعلم القراءة . وهذا النبي الأمي ﷺ قد نطق بها . والذي في أول السور أربعة عشر حرفاً منها، وهي كلها ثمانية وعشرون حرفاً إن لم تعدّ الألف حرفاً برأسه، فالأربعة عشر نصفها . وقد جاءت في تسع وعشرين سورة وهي عدد الحروف الهجائية إذا عدت فيها الألف . وقد جاءت من الحروف المهموسة العشرة وهي : « ح ح ح ح ح ح ح ح ح ح » بتصفها، وهي الحاء والهاء والصاد والسين والكاف .

ومعلوم أن الحروف إما مهموسة - أي يضاعف الاعتماد عليها - وهي ما تنقذكم، وإما مجهورة - وهي ثمانية عشر، نصفها - وهو تسعة - ذكرت في فوائج السور، ويجمعها «لن يقطع أمر» -

والحروف الشديدة ثمانية وهي « أجِدت طَبْعك » أربعة منها في الفوائج وهي « أقطك » .

والحروف الرخوة عشرون وهي الباقية ، نصفها عشرة وهي في هذه الفوائج . بمجمعا « حسن على نصره » .

والحروف الطيبة أربعة : الصاد والضاد والطاء والنظاء . وفي الفوائج نصفها : الصاد والطاء .

وبقية الحروف - وهي أربعة وعشرون حرفا - تسمى منفتحة ، نصفها وهو اثنا عشر في الفوائج المذكورة .

فانظر كيف أتى في هذه الفوائج بنصف الحروف الهجائية ، إن لم تعد الألف ، وجعلها في تسع وعشرين سورة عدد الحروف وفيها الألف ؟ وكيف أتى بنصف للمهموسة ونصف للجهمورة ونصف الشديدة ونصف الرخوة ونصف الطيبة ونصف المنفتحة ؟؟؟ .

ولقد ذكرت لك قُلا من كُثر مما ذكره العلماء في هذا المقام ، ولا أطيل عليك خيفة السامة والملل ، وكفاك ما أمليته عليك في هذه الطريقة الثانية لتعرف كيف أتى بهذه الأوصاف ؟ وكيف وضعت الحروف على هذا النظام ؟ .

ولم أبق موقن أن المتعلم لو طلب منه أن يأتي بهذه الحروف منصفة على هذا الوجه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فإنه إن راعى نصف الحروف المطبقة فكيف يراعى الحروف الشديدة ؟ وكيف يراعى نصف الجهمورة في نفس العدد ؟ .

إن ذلك دلائل على صدق صاحب الدعوة عليه السلام . ففائدة هذا الوجه أهم من الوجه الأول ؛ فالأول فائدته تذكير الإنسان بأسماء الله تعالى . وأما الوجه الثاني ففيه إيجاز للعقول وحيرة . فيقال : كيف تنصف الحروف الهجائية وتنصف أنواعها من مهموسة

وشديدة النخ . وهذه الأنواع لم يدرسها أحد في العالم أيام النبوة . ثم لما ظهرت تلك الدراسات وافقت تلك الحروف بأنصافها !

لأن ذلك لم يعطى العقول مثلاً من الغرابة الدالة على أن هذا لا يقدر عليه المتعلمون فإذاً هو من الوحي . وهذا الوجه على قوته يفضل ما بعده .

(الطريقة الثالثة) أن الله تعالى خلق العالم منظماً محكماً متناسقاً متناسياً . والكتاب السماوى إذا جاء مطابقاً لنظامه ، موافقاً لإبداعه ، سائراً على منهاجه ، دلّ ذلك على أنه من عنده . وإذا جاء الكتاب السماوى مخالفاً لنهجه ، منافراً لقضاه ، منحرفاً عن سننه كان ذلك الكتاب مصطنعاً مقلداً متقولاً مكذوباً ؛ « وَوَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا » .

والعالم المشاهد ، فيه عدد الثمانية والعشرين . وذلك فيما يأتى :

- (١) مفاصل اليدين في كل يد أربعة عشر .
- (٢) خرزات عمود ظهر الإنسان منها أربع عشرة في أسفل الصلب ، وأربع عشرة في أعلاه .
- (٣) خرزات العمود التى فى أصلاب الحيوانات العامة الخلقة كالبقر والجمال والحير والسباع وصائر الحيوانات التى تلد أولادها ، منها أربع عشرة فى مؤخر الصلب وأربع عشرة فى مؤخر البدن .
- (٤) عدد الريشات التى فى أجنحة الطير المعتمدة عليها فى الطيران أربع عشرة ريشة ظاهرة فى كل جناح .
- (٥) عدد الخرزات التى فى أذنان الحيوانات الطويلة الأذنان كالبقر والسباع .
- (٦) عمود صلب الحيوانات الطويلة الخلقة ، كالسماك والحيتان وبعض الحشرات .
- (٧) عدد الحروف التى فى لغة العرب التى هى آتم اللغات ، ثمان وعشرون حرفاً .

منها أربعة عشر يدغم فيها لام التعريف ، وهي : ث ذ ز س ش ص ض ط ظ ل ن . وأربعة عشر لا تدغم اللام فيها ، وهي . أ ب ج ح خ ع غ ف ق ك م ه و ي .

(٨) والحروف التي تخط بالقلم قسمان . منها أربعة عشر معلمة بالنقط وهي : ب ت ث ج ح ذ ز ش ض ط غ ف ق ن ، وأربعة عشر غير معلمة وهي : ا ح درس ص ط ع ك و ه ل م لا . وهذا الحرف هو الألف التي هي من حروف العلة . أما الأولى فهي الميمزة . فهذه أربعة عشر حرفاً . وبقيت الياء ، وهي تنقط في وسط الكلمة ولا تنقط في آخرها . فأصبحت الحروف المعلمة أربعة عشر ، وغير المعلمة أربع عشر ، والحرف التاسع والعشرون معلم وغير معلم ، لتكون القسمة عادلة . والفضل في هذا العدل للحكيم الذي وضع حروف الهجاء العربية ، فإنه كان حكماً ، والحكيم هو الذي يشبهه الله بقدر الطاقة البشرية . وهذا جعل ثمانية وعشرين حرفاً مقسمة قسمين ، كل منها أربعة عشر كما في مفصل اليمين وفقرات بعض الحيوانات .

(٩) منازل القمر ثمان وعشرون منزلة في البروج الشمالية أربع عشرة وفي الجنوبية أربع عشرة . فهذا يقيد أن الموجودات التي عددها ثمانية وعشرون تكون قسمين كل منهما أربعة عشر . فهكذا هنا في القرآن جاءت الحروف العربية مقسمة قسمين ، قسم منهما أربعة عشر منطوق به في أوائل السور ، وقسم منهما أربعة عشر غير منطوق به في أوائلها . وكأنه تعالى يقول : « أي عبادي إن منازل القمر ثمان وعشرون وهي قسمان ، ومفصل السكف ثمانية وعشرون وهي قسمان ، وهكذا . والحروف التي تدغم في حرف التعريف والتي هي معلمة كلٌّ منها أربعة عشر . وضدها أربعة عشر فلتعلموا أن هذا القرآن هو تنزيل مني ، لأنني أنظمت حروفه على هذا النمط الذي اخترته في صنع المنازل والأجسام الإنسانية والأجسام الحيوانية ونظام الحروف الهجائية ، فمن أين لبشر كعبد أو غيره

أن ينظم هذا النظام ، ويجعل هذه الأعداد موافقة للنظام الذى وضعته ، والسنن الذى رسمته ، والنهج الذى سلكته ؟ إن القرآن تنزيلٌ منى وقد وضعت هذه الحروف فى أوائل السور لتستخرجوا منها ذلك ، فتمثلوا أنى ما خلقت السموات والأرض وما بينهما باطلا ، بل جملت النظام فى العالم وفى الوحي متناحبا . وهذا الكتاب مبيتى إلى آخر الزمان ، ولغته ستبقى معه إلى آخر الأجيال . إن اللغات متغيرة ، وليس فى العالم لغة تبقى غير متغيرة إلا التى حافظ عليها دين . وهل غير اللغة العربية حافظ عليها دين ؟ .

هذا - ولا يخفى عليك أن ذلك الرأى الثانى فى فوائح السور أبلغ فى نقض الشبهة من الرأى الأول ؛ لأنه يبنى ما زعموه من أساس الاتهام ، وهو أنه ليس لهذه الفوائح معنى مفهوم ، ويقرر أن معانيها مفهومة على ما تبين فى تلك الوجوه السابقة . وإذا كان بعض الناس لا يفهم تلك المعانى ، فليس ذلك عيباً فى القرآن إنما هو عيب فى استعداد بعض أفراد الإنسان . وكتاب الله خوطب به الخواص كما خوطب به العوام ، فلا بدع أن يكون فيه ألفاظ لا يفهمها إلا الخاصة دون العامة .

وعلى كلا هذين الرأيين يتضح لك أن اشتغال القرآن على هذه الألفاظ ، ليس من قبيل اشتغاله على لغو الكلام ، أو إظهار القرآن بمظهر عميق مخيف ، ولا يفهم منه أنها رموز للمصاحف ألحقها مرور الزمن بالقرآن ، إلى غير ذلك من الهذيان . بل ثبوت هذه الفوائح لا يقدح فى كون القرآن من عند الله ، سواء أطلدت معنى ظاهراً أم لم تفد على ما ينشأ من حكمة الله البالغة فى إيرادها . والله هو الحكيم العظيم .

الشبهة السادسة

يقولون : إن القرآن في قسمه المكي قد خلا من الأدلة والبراهين ، بخلاف قسمه المدني فإنه مليء بالأدلة ، مدعّم بالحجة ، وهذا برهان جديد على تأثر القرآن بالوسط الذي كان فيه محمد !

ونقض شبهتهم (أولاً) بما أسلفنا من أن القرآن لو كان نتيجة تأثر محمد بالوسط الذي يعيش فيه ، لكان الوسط أولى بتوجيه هذا اللطعن عليه ، وليكن أعرف بهذا النقض فيه ، فيظفر عليه ويدخل إلى إبطال دعوته من هذا الباب الواسع ، لا سيما أن الرسول في مكة والمدينة كان له أعداء ألداء ، ليس لعداوتهم دواء .

(ثانياً) أنه لو صح هذا لبطلت نبوته ، ولصح أن تكون النبوة لم باعتبار أنهم مصدرها ، وأنهم أساندته فيها . وهذا النقض يقال في ردّ شبهاتهم الماضية الساقطة ، التي تدل على فساد فطرتهم ، وعلى مقدار تبجحهم ونجذبهم على الحقيقة والتاريخ والاستخفاف بمقول الناس .

(ثالثاً) أن كذبهم في هذه الشبهة صريح مكشوف ، لأن القسم المكي حافل بأقوى الأدلة ، وأعظم الحجج ، على عقيدة الإسلام في الإلهيات ، والنبوات ، والسمميات . استمع إليه في سورة « المؤمنون » المكية وهو يرفع قواعد التوحيد ، ويزلزل بنيان الشرك إذ يقول : « مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ، إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَمْ يَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ » وإذ يقول في سورة الأنبياء المكية : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ . أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ

آيَةٍ. قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ. هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ .

وأصحت إليه في سورة المنكسوت للكيفو هو بدائل على نبوة محمد ﷺ إذ يقول :
 « وَمَا كُنْتَ تَقُولُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُهُ بِيَمِينِكَ ، إِذَنْ لَا رَتَابَ الْمُبْطِلُونَ . بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، وَمَا يُجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ . وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّنْ رَبِّهِ ، قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ . إِنْ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةٌ وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » . وتندبر حجة التي أقامها لتقرير اقتداره على البعث بعد الموت في قوله سبحانه من سورة في المسكية : « وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ، وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لِّهَا طَلْعٌ أَضْيَدٌ ، رَزَقْنَا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا . كَذَلِكَ الْخُرُوجُ » . وقوله فيها أيضا : « أَفَعَيِّنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ » .

وانظر إليه يقيم الدليل العقلي على البعث والجزاء في سورة المؤمنون المسكية إذ يقول :
 « أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ عَلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ » وفي سورة السجدة
 إذ يقول : « أَمْ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ؟ لَا يَسْتَوُونَ . أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا »
 الخ . وفي سورة الجنائية المسكية إذ يقول : « أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَّحْيَاهُمْ وَمَنَّاهُمْ ؟ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَلْقَوْنَ الصُّعُورَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » .

وتأمل مناقشته ونقضه بالحجة أوهام المشركين في احتجاجهم لأباطيلهم بالشيئة الإلهية إذ يقول في سورة الأنعام المسكية : « سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ

مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ . كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
 حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا . قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ؟ إِنْ تَتَّبِعُونَ
 إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ
 أَتَمَّعِينَ » . إلى غير ذلك من أدلة ساطعة ، وبراهين بارعة ، لا تسكاد تخلو منها سورة
 من السور المكية . ولكن القوم استعجبوا العمى على الهدى ، فاستمرروا هذا الكذب
 والافتراء . نسأل الله أن يكفيننا شرَّ الفتنة ، وأن يثبتنا على الحق ، فإن قلوب الخلق
 بيديه ، والأمور كله منه وإليه . « مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ . وَمَنْ يَشَأِ يُجْمِلْهُ عَلَى
 صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » .

المبحث الثامن مطلوب

(في جمع القرآن وتاريخه ، والرد على ما يثار حوله)

من شبه ونماذج من الروايات الواردة في ذلك)

كلمة جمع القرآن تطلق تارة ويراد منها حفظه واستظهاره في الصدور . وتطلق تارة
 أخرى ويراد منها كتابته كله حروفاً وكلماتٍ وآياتٍ وسوراً . وهذا جمع في الصحائف
 والسطور ، وذلك جمع في القلوب والصدور . ثم إن جمعه بمعنى كتابته حدث في الصدر
 الأول ثلاث مرات : الأولى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والثانية في خلافة
 أبي بكر ، والثالثة على عهد عثمان ، وفي هذه المرة الأخيرة وحدها نسخت المصاحف
 وأرسلت إلى الآفاق . وقد أثبت في هذا الموضوع شبه باردة لا مناص لنا من أن
 نكشف عنها اللثام ، ثم نعرضها لحرارة الحقائق العلمية الصعبة ، حتى تذوب وتنتاع ،

أو تذهب وتبخر » فَأَمَّا الزُّبَدُ فَأَيُّهَا جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَنَكُثُ فِي
الْأَرْضِ . كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ .

جمع القرآن بمعنى حفظه في الصدور

نزل القرآن على النبي ﷺ ، فكانت همته بادية ذى بدء منصرفاً إلى أن يحفظه
ويستظهره ، ثم يقرأه على الناس على مكث ليحفظوه ويستظهروه ، ضرورة أنه نبي
أمر الله في الأميين . « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ، يَقُولُوا عَلَيْنِهِمُ
آيَاتِهِ ، وَزُرَّ كُتُبُهُمْ ، وَتُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ
عُتُيٍّ » اهـ من سورة الجمعة . ومن شأن الأمي أن يعول على حافظته فيما يهيم أمره ،
ويعينه استحضاره وجمعه . خصوصاً إذا أوتي من قوة الحفظ والاستظهار ، ما ييسر له
هذا الجمع والاستحضار . وكذلك كانت الأمة العربية على عهد نزول القرآن وهي
متمتعة بخصائص المروية الكاملة ، التي منها سرعة الحفظ ، وسيلان الأذهان ، حتى
كانت قلوبهم أناجيلهم ، وعقولهم سجلات أنسابهم وأبائهم ، وحواظهم دواوين أشعارهم
ومفاخرهم . ثم جاء القرآن فيهم بقوة بيانه ، وأخذ عليهم مشاعرهم بسطوة سلطانه ، واستأثر
بكريم مواهبهم في لفظه ومعناه ، فخلعوا عليه حياتهم حين علموا أنه روح الحياة .

أما النبي ﷺ فبلغ من حرصه على استظهار القرآن وحفظه ؛ أنه كان يحرك لسانه
به في أشد حالات حرجه وشدة ، وهو يماهى ما يماهيه من الوحى وسطوته ، وجبريل
في هبوطه عليه بقوته . يفعل الرسول كل ذلك استعجالاً لحفظه وجمعه في قلبه ، مخافة أن
تفوته كلمة ، أو يفلت منه حرف . وما زال ﷺ كذلك حتى طمأنه ربه بأن وعده أن
يجمعه له في صدره ، وأن يسهل له قراءة لفظه وفهم معناه ، فقال له في سورة القيامة
« لَا تُحْرَكُ بِهِ لِسَانُكَ لَتَمَجِّلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ
ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ » وقال له في سورة طه « وَلَا تَجْعَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْرُجَ

إِلَيْكَ وَحْيُهُ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ». ومن هنا كان ﷺ جامع القرآن في قلبه الشريف، وسيد الحفاظ في عصره النبوي. ومرجع المسلمين في كل ما يعنيه من أمر القرآن ويعلم القرآن. وكان ﷺ يقرأه على الناس على مكث كما أمره مولاة، وكان يحكي به الليل ويرزين الصلاة. وكان جبريل يعارضه إياه في كل عام مرة، وعارضه إياه في العام الأخير مرتين. قالت عائشة وفاطمة رضي الله عنهما: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: « إن جبريل كان يعارضني القرآن في كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضرا أجلي ».

وأما الصعابة رضوان الله عليهم، فقد كان كتاب الله في الحل الأول من عنايتهم. يتنافسون في استظهاره وحفظه. ويتسابقون إلى مدارسته وتفهمه. ويتفاضلون فيما بينهم على مقدار ما يحفظون منه. وربما كانت قرة عين السيدة منهم أن يكون مورها في زواجها سورة من القرآن يعلمها إياها زوجها. وكانوا يهجرون لذة النوم وراحة المجهود، إيتاراً للذة القيام به في الليل، والتلاوة له في الأسفار، والصلاة به والناس نيام، حتى لقد كان الذي يمر بيوت الصعابة في غسق الدجى، يسمع فيها دويًا كدوي النحل بالقرآن وكان الرسول ﷺ يذكر فيوم روح هذه العناية بالتنزيل، بلغهم ما أنزل إليه من ربه. ويبحث إلى من كان بعيد الدار منهم من يعلمهم ويقرئهم، كما بحث مصعب بن عمير وابن أم مكتوم إلى أهل المدينة قبل هجرته، يعلمانهم الإسلام، ويقرئانهم القرآن، وكما أرسل معاذ بن جبل إلى مكة بعد هجرته للحفاظ والإقراء.

قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه: « كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن، وكان يسمع لمسيح رسول الله ﷺ ضجةً بتلاوة القرآن حتى أمرهم رسول الله أن يخفضوا أصواتهم لئلا يتفطلوا ».

ومن هنا كان حفظ القرآن في حراسة الرسول ﷺ جمعا غفيرا ، منهم الأربعة
 الخلفاء ، وطلحة ، وسعد ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وصالح مولى أبي حذيفة ، وأبو هريرة ،
 وابن عمر ، وابن عباس ، وهرون العاص ، وابنه عبد الله ، ومعاوية ، وابن الزبير ،
 وعبد الله بن السائب ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وهؤلاء كلهم من المهاجرين ،
 رضوان الله عليهم أجمعين . وحفظ القرآن من الأنصار في حياته صلى الله عليه وسلم أبي
 ابن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، ومجمع بن حارثة ، وأنس
 ابن مالك ، وأبو زيد الذي سئل عنه أنس فقال إنه أحد عمويتي (رضي الله عنهم أجمعين) .
 وقيل إن بعض هؤلاء إنما أكمل حفظه للقرآن بعد وفاة النبي ﷺ . وأيا ما تكن الحال ،
 فإن الذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين ، حتى كان عدد القتلى منهم بيئر
 معونة ويوم اليمامة أربعين ومائة . قال القرطبي « قد قتل يوم اليمامة سبعون من
 القراء . وقتل في عهد رسول الله ﷺ بيئر معونة مثل هذا العدد » .

قال الحق ابن الجزري : « ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور
 لا على خط المصاحف والكتب . وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة ، ففي
 الحديث الصحيح الذي رواه مسلم أن النبي ﷺ قال : « إِنْ رَبِّي قَالَ لِي قُمْ فِي
 قَرَيْشٍ فَأَنْذِرْهُمْ ، فَقُلْتُ لَهُ : أَيُّ رَبٍّ إِذَنْ يَثْلُغُوا رَأْسِي حَتَّى يَدْعُوهُ خَبْرَةٌ . فَقَالَ :
 إِنِّي مَبْتَلِيكَ وَمَبْتَلِي بَكَ ، وَمَنْزِلٌ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَفْسُدُ لَمَّا ، تَقْرُوهُ نَائِمًا وَيَقْظَان ،
 فَأَبِئْ جَنْدًا أَبِئْ مِثْلَهُمْ ، وَقَاتِلْ بَيْنَ أَطَاعِكَ مِنْ عَصَاكَ . وَأَنْفَقْ يَنْفَقْ عَلَيْكَ »
 فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تفصل بالاء ، بل يقرأ في كل
 حال كما جاء في صفة أمته « أناجيلهم صدورهم » وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين
 لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرءونه كله إلا نظرا لا عن ظهر قلب » . ١ .
 ما أردنا نقله .

ولاشك أن عليك في هذا المقام ما جاء في صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : « مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غسيرة أربعة ، أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد . قال : « ونحن ورثناه » وأبو زيد هذا اسمه قيس بن السكن كما رواه أبو داود بإسناد على شرط الشيخين . وإنما قلنا لا يشك عليك هذا الحديث ، لأن الحصر الذي تلحقه فيه حصر نسبي ، وليس حصرأ حقيقياً حتى ينفي أن يكون غير هؤلاء الأربعة قد جمعه على عهد رسول الله ﷺ .

والدليل على أن هذا الحصر إضافي لا حقيقي هو ما رواه البخاري عن أنس نفسه أيضاً وقد سأله قتادة عن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ فقال : « أربعة كلهم من الأنصار : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد » اهـ . فانت ترى أن أنساً في هذه الرواية ذكر من الأربعة أبي بن كعب بدلاً من أبي الدرداء في الرواية السابقة . وهو صادق في كلتا الروایتين لأنه ليس بمعتق أن يكذب نفسه ، فتعين أنه يريد من الحصر الذي أورده الحصر الإضافي ، بأن يقال إن أنساً رضي الله عنه تعلق غرضه في وقت ما بأن يذكر الثلاثة ، ويذكر معهم أبي بن كعب دون أبي الدرداء ، حاصراً للجمع فيهم ، ثم علق غرضه في وقت آخر بأن يذكر الثلاثة ويذكر معهم أبا الدرداء دون أبي بن كعب .

وهذا التوجيه وإن كان بعيداً ، إلا أنه يتعين المصير إليه جماعاً بين هاتين الروایتين ، وبينهما وبين روايات أخرى ذكرت غير هؤلاء . ومن هنا قال المساوردي : لا يلزم من قول أنس رضي الله عنه « لم يجمعه غيرهم » أن يكون الواقع كذلك في نفس الأمر ، لأنه لا يمكن الإحاطة بذلك ، مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، ولا يتم له ذلك إلا إذ كان قد لقي كل واحد منهم ، وأخبر عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ . وهذا في غاية الهمد في العادة . وكيف يكون الواقع ما ذكر ، وقد جاء في صحيح البخاري أيضاً من طريق حفص بن عمر أن النبي ﷺ يقول : « خذوا

القرآن عن أربعة : عن عبد الله بن مسعود ، وسالم ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب »
والأربعة المذكورون منهم اثنان من المهاجرين وهما الأولان ، واثنان من الأنصار وهما
الأخيران . اهـ . ولعل مراد الماوردي بهذا نفى الحصر الحقيقي وتوجيه الحصر الإضافي ، على
نحو ما بيننا مستدلين بحديث أنس نفسه كما رأيت ، وبالروايات الأخرى التي حكى بعضهم
فيها التواتر ، وهي تصرح بأسماء أخرى غير أسماء هؤلاء الأربعة المذكورين في رواية أنس
هذه . من تلك الروايات ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن عبد الله بن عمر أنه قال :
« جَمَعْتُ الْقُرْآنَ قَرَأْتُ بِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : اقْرَأْهُ فِي شَهْرٍ . . . »
إلى آخر الحديث . ومنها ما أخرجه ابن أبي داود بسند حسن عن محمد بن كعب القرظي
قال : « جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمْسَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ،
وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، وَأَبِيٌّ بْنُ كَعْبٍ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَأَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ » .

وذهب بعضهم إلى أن الجمع في حديث أنس المذكور مراد به الكتابة لا الحفظ .
وبعضهم ذهب إلى أن المراد به الجمع بوجوه القراءات كلها ، أو تلقياً ومشافهة عن الرسول
ﷺ ، أو الجمع شيئاً فشيئاً حتى تكامل نزوله .

والإمام أبي بكر الباقلاني أجوبة ثمانية يحاول بها دفع إشكال هذا الحديث .
لكن ابن حجر ضعهما ، وغيره فندها . والخطب سهل على كل حال ، وفيما ذكرناه
كفاية للخروج من هذا الإشكال .

غير أنه لا يفوتني أن أقضي لك على هذا الإشكال بكلمة أجهتني عن التنازلي
إذ يقول ما نصه : « وقد تمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ، ولا تمسك لهم فيه
فإننا لا نسلم حمله على ظاهره : سلمناه . ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك ؟
سلمناه لكن لا يلزم من كون كل من الجم الغفير لم يحفظه كله ألا يكون حفظ مجموعهم

الجم الغفير . وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه ، بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفى ، وقال القرطبي : « قد قتل يوم النيام سبعون ، وقتل في عهد النبي ﷺ بئر معونة مثل هذا العدد . قال : وإنما خص أنس الأربعة بالذكور لشدة تعلقه بهم دون غيرهم ، أو لتكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم » اهـ .

ثم إن ما ذكرناه في هذا المقام لا يتجاوز دائرة الصحابة الذين جمعت صدورهم كتاب الله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فقد أتم حفظ القرآن آلاف مؤلفة من الصحابة ، واشتهر بإقراء القرآن من بينهم سبعة : عثمان ، وعلى ، وأبي بن كعب ، وأبو الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو موسى الأشعري . كلهم جمعوا التنزيل بين حنايا صدورهم ، وأقرؤوه لكثير غيرهم . جازاهم الله أحسن الجزاء . آمين .

ولعلك أيها القارئ الكريم لا تستكثر منا هذا المجهود الطويل في حديث أنس السابق ، فإن بعض الملاحدة قد اتخذ منه مثلاً للاطمن في تواتر القرآن . ومن وظيفتنا أن نرد الطامع ونفعم الطامع . فأردنا أن نشيع الكلام في هذا الموضوع عند هذه المناسبة أداءً للواجب من ناحية ، ولتستغنى عن إيرادنا في الشبهات الآتية من ناحية أخرى . « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ » . « إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » .

جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم

قانا : إن مهمة الرسول وأصحابه كانت منصرفةً أول الأمر ، إلى جمع القرآن في القلوب بحفظه واستظهاره ضرورة أنه نبي أمي^(١) بعثه الله في الأميين . أضف إلى ذلك أن أدوات الكتابة لم تكن ميسورة لديهم في ذلك العهد . ومن هنا كان التعويل على الحفظ في الصدور ، يفوق التعويل على الحفظ بين السطور . على عادة العرب أيامئذ من جعل صفحات صدورهم وقلوبهم ، دواوين لأشعارهم وأنسابهم ومفاخرهم وأيامهم .

ولكن القرآن حظي بأوفى نصيب من عناية النبي ﷺ وأصحابه ، فلم تصرفهم عنايتهم بحفظه واستظهاره ، عن عنايتهم بكتابته ونقشه ؛ ولكن بمقدار ما سمحت به وسائل الكتابة وأدواتها في عصرهم .

فها هو ذا رسول الله ﷺ ، قد اتخذ كُتَّاباً لا وحي ، كلما نزل شيء من القرآن أمرهم بكتابته ، مبالغة في تسجيله وتقييده . وزيادة في التوثيق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى ، حتى تظاهر الكتابة الحفظ ويُعاضِد النقش اللفظ .

وكان هؤلاء الكتّاب من خيرة الصحابة ، فيهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن قيس ، وغيرهم . وكان صلى الله عليه وسلم يدهم على موضع المكتوب من سوزته . ويكتبونه فيما يسهل عليهم من العُصْب^(٢) والأخاف^(٣) ،

(١) العصب بضم العين والسين - جمع عيب - وهو جريد النخل ، كانوا يكشفون الخوص ويكتبون في الطرف المريض .

(٢) الأخاف - بكسر اللام - جمع خلفة يفتح اللام وسكون الخاء وهي الحجارة الرقيقة . وقال الخطابي : صفائح الحجارة .

والرقاع^(١)، وقطع الأديم^(٢) وعظم الأكتاف والأضلاع. ثم يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ. وهكذا انقضى العهد النبوي السعيد والقرآن مجموع على هذا النمط، بيده أنه لم يكتب في صحف ولا في مصاحف. بل كتب منشوراً كما سمعت بين الرقاع والعظام ونحوها مما ذكرنا.

روى عن ابن عباس أنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض مَنْ يكتب، فقال: «ضُمُوا هَذِهِ السُّورَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِيهِ كَذَا وَكَذَا». وعن زيد بن ثابت قال: «كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُوَلِّفُ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّقَاعِ».

وكان هذا التأليف عبارة عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبي ﷺ وكان هذا الترتيب بتوقيف من جبريل عليه السلام، فقد ورد أن جبريل عليه السلام كان يقول: «ضُمُوا كَذَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا». ولا ريب أن جبريل كان لا يبصر في ذلك إلا عن أمر الله عز وجل.

أما الصحابة - رضوان الله عليهم - فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تبسر لهم من قرطاس أو كتف أو عظم أو نحو ذلك، بالفقار الذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها، وذلك لأن أحدهم كان إذا حفظ سورة أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كتبها، ثم خرج في سرية مثلاً فنزلت في وقت غيابه سورة، فإنه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثم يستدرك ما كان قد فات في غيابه، فيجمله ويتتبعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك. وقد كان من الصحابة من يعتمد على حفظه فلا يكتب.

(١) الرقاع: جمع رقعة، وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد.

(٢) الأديم: الجلد.

جزياً على عادة العرب في حفظ أنسابها ، واستظهار مفاخرها وأشعارها من غير كتابة .
صفوة المقال :

وصفة المقال أن القرآن كان مكتوباً كله على عهد الرسول ﷺ ، وكانت كتابته ملحوظاً فيها أن تشمل الأحرف السبعة التي نزل عليها ، غير أن بعض الصحابة كان قد كتب بعض منسوخ التلاوة ، وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد ، وربما كتبه غير مرتب ولم يكن القرآن على ذلك العهد مجموعاً في مصحف ولا مصاحف عامة .

لماذا لم يجمع القرآن أيامئذ في مصحف ولا مصاحف ؟

وإنما لم يجمع القرآن في مصحف ولا مصاحف لاعتبارات كثيرة :

أولها أنه لم يوجد من دواعي كتابته في مصحف أو مصاحف مثل ما وجد على عهد أبي بكر حتى كتبه في مصحف . ولا مثل ما وجد على عهد عثمان حتى نسخته في مصاحف . فالمسلمون وقتئذ بخير ، والقراء كثيرون ، والإسلام لم يستبحر عمرانه بعد ، والفطنة مأمونة ، والتمويل لا يزال على الحفظ أكثر من الكتابة ، وأدوات الكتابة غير مستورة ، وعناية الرسول باستظهار القرآن تفوق الوصف وتوفي على الغاية ، حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها .

وثانيها : أن النبي ﷺ كان يعتقد أن ينزل عليه الوحي بنسخ ما شاء الله من آية أو آيات .

ثالثها : أن القرآن لم ينزل مرة واحدة ، بل نزل منجماً في مدى عشرين سنة أو أكثر .

رابعها : أن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله ، فقد علمت أن نزوله كان على حسب الأسباب ، أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات .

وأنت خبير بأن القرآن لو جمع في مصحف أو مصاحف والحال على ما شرحنا

لكان عرضة لتغيير المصحف أو المصاحف كما وقع نسخ ، أو حدث سبب . مع أن
 الظروف لا تساعد ، وأدوات الكتابة ليست مبسورة ، والتعويل كان على الحفظ قبل كل
 شيء . ولكن لما استقر الأمر بختم التنزيل ووفاء الرسول ﷺ ، وأمن النسخ ، وتقرر
 الترتيب ، ووجد من الدواعي ما يمتنع نسخه في مصحف أو مصاحف ، وفق الله الخطباء
 الراشدين فقاموا بهذا الواجب حفظاً للقرآن ، وحياطة لأصل التفسير الأول ، مصداقاً
 لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » .

جمع القرآن على عهد أبي بكر رضي الله عنه

ألفت الخلافة قيادها إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد غروب شمس النبوة ، وواجهت
أبا بكر في خلافة هذه أحداث شديدة ومشاكل متعاب . منها موقعة الجملة سنة ١٢
انتهى عشرة للهجرة . وفيها دارت رحى الحرب بين المسلمين وأهل الردة من أتباع
مسيحة الكذاب وكانت معركة حامية الوطيس ، استشهد فيها كثير من قراء
الضغابة وكتفهم للقرآن ، انتهى عددهم إلى السبعين ، وأنهى بعضهم إلى خمسمائة ،
من أجلكم سالم منى إلى حذيفة . ولقد هال ذلك المسلمين ، وعز الأمر على عمر ، فدخل
على أبي بكر وأخبره الخبر واقترح عليه أن يجمع القرآن ، خشية الضياع بموت الحفاظ
وقتل القراء . فردد أبو بكر أول الأمر لأنه كان وقفاً عند حدود ما كان عليه الرسول ﷺ
بحال أن يخرجه التعديل إلى التبديل ، أو يسوقه لإنشاء والاخراج ، إلى الوقوع في مهاوى
الخراب والابتداع .

وانت كنه بعد مناقشة بينه وبين عمر تبيّن له وجه المخلقة ، فاقنع بصواب الفكرة
وشرح الله لما صدره وعلم أن ذلك الجع الذي يشير به حرمة هو إلا وسيلة
من أعظم الوسائل النافعة إلى حفظ الكتاب الشريف ، والمحافظة عليه من
الضياع والتخريف ، وأنه ليس من محرمات الأمور الخارجة ، ولا من البدع

والإضافات الفاسدة . بل هو مُسْتَمَدٌّ من القواعد التي وضعها الرسول بقشريع كتابة القرآن ، وانحاذ كتاب الوحي ، وجمع ما كُتِبَ عنده حتى مات صلوات الله وسلامه عليه . قال الإمام أبو عبد الله المحاسبي في كتاب فهم السنن ما نصّه : « كتابة القرآن ليست بمعدّنة ، فإنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بكتابتها ، ولكنه كان مُعَرِّقاً في الرقاع ، والأكتاف ، والسُّب ، فإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان مجتمعا ، وكان ذلك بمنزلة أوراقٍ وُجِدَتْ في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها القرآن منتشرا ، فجمعها جامع وربطها بحيط ، حتى لا يضيع منها شيء » اهـ .

تنفيذ أبي بكر للفكرة :

اهتم أبو بكر بتحقيق هذه الرغبة ، ورأى بنور الله أن يندب لتحقيقها رجلاً من خيرة رجالات الصحابة هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ، لأنه اجتمع فيه من المواهب ذات الأثر في جمع القرآن ، ما لم يجتمع في غيره من الرجال ، إذ كان من حفاظ القرآن ، ومن كتاب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد المروضة الأخيرة للقرآن في ختام حياته صلى الله عليه وسلم . وكان فوق ذلك معروفاً بخصوبة عقله ، وشدة ورعه ، وعظم أمانته ، وكمال خلقه ، واستقامة دينه . فاستشار أبو بكر عمر في هذا فوافقه . وجاء زيد فمرض أبو بكر عليه الفكرة ورغب إليه أن يقوم بتنفيذها ، فردّد زيد أول الأمر ، ولكن أبا بكر ما زال به يعالج شكوكه ، ويبين له وجه المصلحة ، حتى اطمأن واقنع بصواب ما تُدب إليه ، وشرع يجمع ، وأبو بكر وعمر وكبار الصحابة يشرفون عليه ، ويمدونونه في هذا المشروع الجليل ، حتى تمّ لهم ما أرادوا « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ وَقَوْلَهُ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » .

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال :
« أُرْسِلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلِ أَهْلِ الْيَمَامَةِ (أي عقب استشهاد الفراء السبعين

في واقعة اليمامة) فإذا عمرُ بنُ الخطابِ عنده . قال أبو بكرٍ رضي الله عنه : « إن عمرُ أتاني فقال : إنَّ القتلَ قد استعصرَ » (أى اشتدَّ) يومَ اليمامة بقرء القرآن ، وإني أخشى أن يستعصرَ القتلُ بالقرءاء بالمواطن فيذهبَ كثيرٌ من القرآن وإني أرى أن تأمرَ بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف فعلُ ما لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خيرٌ ، فلم يزل عمرُ يراجعني حتى شرحَ الله صدرِي لذلك ورأيتُ في ذلك الذي رأى عمرُ . قال زيد : قال أبو بكرٍ : إنَّكَ رجلٌ شابٌّ عاقلٌ لا تهلك ، وقد كنتَ تكتبُ الوحيَ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، فتتبعُ القرآنَ فأجمعه . فوالله لو كفونني نزلَ جبلٌ من الجبال ، ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن ! قلت : كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والله خيرٌ فلم يزل أبو بكرٍ يراجعني ، حتى شرحَ الله صدرِي لأذيِّ شرح له صدرُ أبي بكرٍ وعمر . فتبعتُ القرآنَ أجمعه من العُسبِ واللخافِ وصدورِ الرِّجالِ ، حتى وَجَدْتُ آخرَ سورةِ التوبة معَ أبي خزامةَ أَلَا نَصَارَى لَمْ أَجِدْهَا معَ أَحَدٍ غَيْرِهِ « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ » حتى خاتمةِ براءة . فكانتِ الصحفُ عندَ أبي بكرٍ حتى توفاهُ الله ، ثم عندَ عمرَ حَيَاتِهِ ، ثم عندَ حفصةَ بنتِ عمرَ « اهـ » .

فهذا الحديث - كما ترى - يدلُّ على مبلغِ اهتمام كبار الصحابة بالمحافظة على القرآن وعلى مبلغِ ثقة أبي بكرٍ وعمرَ بزيد بن ثابت ، وعلى جِدَارَةِ زيدَ بهذه الثقة لتوافر تلك المناقب التي ذكرها فيه أبو بكرٍ . ويؤيد ورعَه ودينه وأمانته قوله : « فوالله لو كفونني نزلَ جبلٌ من الجبال ، ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن » ويشهد بوفرة عقله تردُّده وتوقفه أول الأمر ومناقشته لأبي بكرٍ حتى راجعه أبو بكرٍ وأقنعه بوجه الصواب . وينطق بدقَّة تحريره قوله : « فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَنْ أَجْمَعَهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللِّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ » اهـ . رضي الله عنه وأرضاه ، ورضي عنهم وعننا أجمعين .

دُستور أبي بكر في كتابة الصحف :

وانتهج زيد في القرآن طريقة دقيقة مُحكمة وضمها له أبو بكر وعمر ، فيها ضمان لحياة كتاب الله بما يليق به من تثبت بالغ وحذر دقيق ، وتحريات شاملة ، فلم يكتب بما حفظ في قلبه ، ولا بما كتب بيده ، ولا بما سمع بأذنه . بل جعل يتنوع ويستقصي آخذاً على نفسه أن يعتمد في جمعه على مصدرين اثنين : أحدهما ما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثاني : ما كان محفوظاً في صدور الرجال . وبإيجاز من مبالغة في الحيلة والحذر أنه لم يقبل شيئاً من المکتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ .

يحل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : « قديم عمر ، قال : من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً من القرآن فليأت به ، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والمُصُيب ، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شاهدان » .

وبذلك عليه ما أخرجه أبو داود أيضاً ، ولكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر ، وزيد : « اقمدا على باب المسجد ، فمن جاءك بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه » . وهو حديث رجاله ثقات وإن كان منقطاً . قال ابن حجر : « المراد بالشاهدين : الحفظ والكتابة » .

وقال السخاوي في جمال القراء ما يفيد أن المراد بهما رجلان عدلان إذ يقول ما نصه : « المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المکتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ » . ولم يعتمد زيد على الحفظ وحده ، ولذلك قال في الحديث الذي رواه البخاري سابقاً ، إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبي خزيمة . أي لم يجد لها مكتوبة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري ، مع أن زيدا كان يحفظها ، وكان كثير من الصعابة يحفظونها . ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة ، زيادة في التوثيق ، ومبالغة في الاحتياط . وعلى هذا

الدستور الرشيد يجمع القرآن بإشراف أبي بكر وصهر وأكابر الصحابة وإجماع الأمة عليه دون نكير . وكان ذلك متقبة خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجيسل لأبي بكر في الإشراف ، ولعمري الاقتراح ، ولزبد في التنفيذ ، وللصحابة في المعاونة والإقرار .

قال علي كرم الله وجهه : « أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن .

وقد قوبلت تلك الصحف التي جمعها زيد بما نستحق من عناية فائقة ، فحفظها أبو بكر عنده . ثم حفظها عمر بعده . ثم حفظها أم المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر . حتى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان رضي الله عنه ، حيث اعتمد عليها في استنساخ مصاحف القرآن . ثم ردها إليها كما يأتيك بيانه إن شاء الله .

مزايا هذه الصحف :

وامتازت هذه الصحف أولاً بأنها جمعت القرآن على أدق وجوه البحث والتحرى ، وأبلم أصول التثبت العلمي ، كما سبق شرحه لك في الدستور السابق .

ثانياً : أنه اقتصر فيها على ما لم تنسخ تلاوته .

ثالثاً : أنها ظفرت بإجماع الأمة عليها ، وتواتر ما فيها . ولا يطعن في ذلك التواتر مأمراً عليك من أن آخر سورة براءة لم يوجد إلا عند أبي خزيمه ، فإن المراد أنه لم يوجد مكتوباً إلا عنده ، وذلك لا ينافي أنه وجد محفوظاً عند كثرة غامرة من الصحابة بلغت حد التواتر ، وقد قلنا غير مرة : إن المعول عليه وقتئذ كان هو الحفظ والاستظهار . وإنما اعتمد على الكتابة كمصدر من المصادر ، زيادة في الاحتياط ، ومباينة في الدقة والحذر . ولا يعزبن عن بالك أن هذا الجمع كان شاملاً للأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن تيسيراً على الأمة الإسلامية كما كانت الأحرف السبعة في الرقاع كذلك .

ملاحظة :

جمع القرآن في مصحف أو مصحف على ذلك النمط الآنف بزياد السابقة التي ذكرناها بين يديك ، لم يعرف لأحد قبل أبي بكر رضى الله عنه . وذلك لا يتناقى أن الصحابة كانت لم مصحف أو مصاحف كتبوا فيها القرآن من قبل . لكنها لم تظهر بما غلقت به المصحف المجموعة على عهد أبي بكر ، من دقة البحث والتحرى ، ومن الاختصار على ما لم تنسخ تلاوته ، ومن بلوغها حد التواتر ، ومن إجماع الأمة عليها ، ومن شمولها للأحرف السبعة كما تقدم . وإذن لا يضيرنا في هذا البحث أن يقال إن علياً رضى الله عنه أول من جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ ، ولا يعكرو صفوة موضوعنا أن يستدلوا على ذلك بما نقله السيوطي عن ابن الفر من حديث محمد بن سيرين عن عكرمة قال : « لما كان بسده خلافة أبي بكر ، قدم علي بن أبي طالب في بيته ، فقيل لأبي بكر : قد كره بيعة . فأرسل إليه ، فقال : أكرهت بيعة ؟ فقال : رأيت كذاباً أتت به زياد في ، فحدثت نفسي ألا ألبس ردائي إلا لصلاة حتى أجه . قال له أبو بكر : فإنك نعم ما رأيت . قال محمد : فقلت لعكرمة : ألقوه كما أنزل الأول فالأول ؟ قال : لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه هذا التأليف ما استطاعوا . » اهـ وأخرج ابن أخته من وجه آخر عن ابن سيرين هذا الأثر ، وفيه أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ ، وأن ابن سيرين قال : فطلبت ذلك الكتاب ، وكتبت فيه إلى المدينة ، فلم أقدر عليه . اهـ .

نقول إن هذا الرواية وأشباهها لا تضير بحثنا ، ولا تعكرو صفوة موضوعنا ، فقصاراها

أنها تثبت أن علياً أو بعض الصحابة كان قد كتب القرآن في مصحف . لكنها لا تغطي هذا المصحف تلك الصفة الإجماعية ، ولا تخلع عليه تلك المزايا التي للمصحف أو المصحف المجموع في عهد أبي بكر . بل هي مصاحف فردية ، ليست لها تلك الثقة ولا هذه المزايا . وإذا كانت قد سبقت في الوجود وتقدم بها الزمان فإن جمع أبي بكر هو الأول من نوعه على كل حال . وقد اعترف علي بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة في الحديث الذي أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بسند حسن آنفاً إذ قال : « أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » .

فهذا اعتراف صريح من أبي الحسن بالأولية لجمع أبي بكر على النحو الآنف رضوان الله عليهم أجمعين .

جمع القرآن على عهد عثمان رضي الله عنه

انتهت الفتوحات في زمن عثمان ، واستبحر العمران ، وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار ، ونبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن . وطال عهد الناس بالرسول والوحي والتنزيل . وكان أهل كل إقليم من أقاليم الإسلام ، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب ، وأهل الكوفة يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ، وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري . فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة ، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن ، أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف بل كان هذا الشقاق أشد ؛ لبعد عهد هؤلاء بالنبوة ، وعدم وجود الرسول بينهم ، يطمثون إلى حكمه ، ويصدرون جميعاً عن رأيه . واستفحل الداء حتى كثر بعضهم بعضاً ، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير . ولم يفت هذا الطغيان عند حد ،

هل كاد يفتح بناره جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز والمدينة ، وأصاب الصغار والكبار على سواء .

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال : « لما كانت خلافة عثمان ، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل المعلم يلتقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم بعضاً ، فبلغ ذلك عثمان ، فخطب فقال : « أنتم عندي تختلفون ، فنأى عني من الأمصار أشد اختلافاً » .

وصدق عثمان ، فقد كانت الأمصار النائية أشد اختلافًا ونزاعًا من المدينة والحجاز . وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار إذا جمعهم الجامع ، أو التقوا على جهاد أعدائهم ، يعجبون من ذلك . وكانوا يعنون في التعجب والإنكار ، كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن . وتأذى بهم التعجب إلى الشك والمداخلة ، ثم إلى التآميم والملاحاة . وتيقظت الفتنة التي كادت تطيح فيها الروس ، ونسفت الدماء ، وتعود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم . كما قال حذيفة لعثمان في الحديث الآتي قريباً .

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتجأوا إليها فيما يختلفون . إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن . ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد .

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان يشاقب رأيه ، وصادق نظره ، أن يتدارك الخطر قبل أن يتسع على الرافق ، وأن يستأصل الداء ، قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام

الصحابة وذوى البصر منهم، وأجال الراى بينه وبينهم فى علاج هذه الفتنة، ووضع حدًا لذلك الاختلاف، وحسم مادة هذا النزاع. فأجمعوا أمرهم على استئناس مصاحف يرسل منها إلى الأمصار، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها، وألا يعتمدوا سواها. وبذلك يرأب الصدع، ويحجر المكسر، وتمتير تلك للمصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادى فى ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم المكشاف فى ليل تلك الفتنة، وحكمهم العدل فى ذاك النزاع والمراء، وشفاهم الناجع من مصيبة ذلك الداء.

تنفيذ عثمان لقرار الجمع :

وشرع عثمان فى تنفيذ هذا القرار الحكيم، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة، فعهد فى نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ، وهم زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن ابن الحارث بن هشام. وهؤلاء الثلاثة الأخيرون من قريش.

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر، فبعثت إليه بالمصحف التى عندها، وهى المصحف التى جمع القرآن فيها على عهد أبى بكر رضى الله عنه. وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء فى نسخها، وجاء فى بعض الروايات أن الذين ندبوا لنسخ المصاحف كانوا اثنى عشر رجلاً. وما كانوا يكتبون شيئاً إلا بعد أن يعرض على الصحابة، ويقرؤا أن رسول الله ﷺ قرأ على هذا النحو الذى نجد الآن فى المصاحف.

دستور عثمان فى كتابة المصاحف :

وما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون فى هذه المصاحف إلا ما تحقوا أنه قرآن، وعلوا أنه قد استقر فى العرصة الأخيرة، وما أيقنوا صحته عن النبى ﷺ عما لم ينسخ. وتركوا ما سوى ذلك نحو قراءة « فامضوا إلى ذكر الله » بدل كلمة « فاسموا » ونحو « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا »

بزيادة كلمة « صالحة » ، إلى غير ذلك . وإنما كتبوا مصاحف متعددة ، لأن عثمان رضى الله عنه قصد إرسال ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين ، وهى الأخرى متعددة ، وكتبوها متفاوتة فى إثبات وحذف وبدل وغيرها ، لأنه رضى الله عنه قصد اشتغالها على الأحرف السبعة . وجعلوها خالية من النقط والشكل ، تحقيقاً لهذا الاحتمال أيضاً . فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند تجردها من النقط والشكل نحو « فَتَبَيَّنُوا » من قوله تعالى « إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِلَبٍّ فَتَبَيَّنُوا » فإنها تصلح أن تقرأ « فَتَبَيَّنُوا » عند خلوها من النقط والشكل وهى قراءة أخرى ، وكذلك كلمة « نَشْرُهَا » من قوله تعالى « وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا » فإن تجردها من النقط والشكل كما ترى يجعلها صالحة عندهم أن يقرءوها « نُنْشِرُهَا » بالزى ، وهى قراءة ولادة أيضاً ، وكذلك كلمة « أَفِي » التى ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً .

أما الكلمات التى لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً ، فإنهم كانوا يرسمونها فى بعض المصاحف برسم يدل على قراءة ، وفى بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة الثانية ، كقراءة « وَصَى » بالتضميف و (أَوْصَى) بالهمز ، وهما قراءتان فى قوله سبحانه : « وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ » وكذلك قراءة « تَحْنَبُ الْآنْهَارُ » وقراءة « مِنْ تَحْنَبُ الْآنْهَارُ » بزيادة لفظ « مِنْ » فى قوله تعالى فى سورة التوبة : « لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْآنْهَارُ » وهما قراءتان أيضاً .

وصفة القول : أن اللفظ الذى لا يختلف فيه وجوه القراءات ، كانوا يرسمونه بصورة واحدة لا محالة . أما الذى يختلف فيه وجوه القراءات ، فإن كان لا يمكن رسمه فى الخط محتملاً لتلك الوجوه كلها ، فإنهم يكتبونه برسم يوافق بعض الوجوه فى مصحف ، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه الأخرى فى مصحف آخر . وكانوا يتعاشون أن

يكتبوه بالرسمين في مصحف واحد خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكرراً بالوجهين في قراءة واحدة ، وليس كذلك . بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداها بوجه واحد ، وفي الثانية بوجه آخر من غير تكرار في واحدة منهما .

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين : أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية ، لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول . أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس تحكّم ، أو ترجيح بلا مرجع وذلك نحو كلمة (وَصَى) بالضمهيف و (أَوْصَى) بالهمز كما سبق .

أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ، ويدل عليه الرسم بصورة واحدة تحتل هذا الاختلاف ويساعد على ترك الإجماع والشكل نحو « فَتَبَيَّنُوا » وَنُذِرُهُمْ « كما ساف بيانه ، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين ، شبهة بدلالة المشترك اللفظي على كلا المعنيين العقوليين . والذي دعا الصحابة إلى انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتابتها أنهم تلقوا القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع وجوه قراءاته ، وبكافة حروفه التي نزل عليها ، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على وجوهه كلها ، حتى لا يقال : إنهم أسقطوا شيئاً من قراءاته ، أو متعوا أحداً من القراءة بأي حرف شاء على حين أنها كلها منقولة نقلاً متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم . ورسول الله ﷺ يقول : « فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ فَلَا تَمَارَوْا » وكان من الدستور الذي وضعه عثمان رضي الله عنه لم من هذا الجمع أيضاً أنه قال لهؤلاء القرشيين « إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَارْتَبِعُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ » ففعلوا حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة ؛ وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق .

وفي ذلك يروى البخاري في صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه ، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أُرسل إلينا بالصحف فنسخها في المصاحف ، ثم ردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، فنسخوها في المصاحف . وقال عثمان للرجل الثلاث : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، فقلوا . حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ، ردت عثمان الصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا . وأمر بما سواها من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق » .

تمحيق عثمان للمصاحف والصحف المخالفة :

بعد أن أتم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة ، همل على إرسالها وإتخاذها إلى الأقطار ، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها ، سواء كانت صحفاً أم مصاحف . وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية ، وليعمل المسلمين على الجادة في كتاب الله من ناحية أخرى ، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي توافر فيها من الزايا ما لم يتوافر في غيرها .

وهذه الزايا هي :

- (١) الاختصار على ما ثبت بالتواتر ، دون ما كانت روايته آحاداً .
- (٢) وإهمال ما نبخت تلاوته ولم يستقر في المروسة الأخيرة .

(٣) وترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن. بخلاف مصحف أبي بكر رضى الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .

(٤) وكتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف التي نزل عليها القرآن ، على ما مرّ بك من عدم إعجامها وشكلها ، ومن توزيع وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

(٥) وتجريدها من كل ما ليس قرآنًا كالذى كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً لمعنى ، أو بياناً لناسخ ومنسوخ ، أو نحو ذلك .

وقد استجاب المصغاة لعثمان ، فحرقوا مصاحفهم ، واجتهدوا جميعاً على المصاحف العثمانية . حتى عبد الله بن مسعود الذى نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان ، وأنه أبى أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة ، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية ، واجتماع الأمة عليها ، وتوحيد الكلمة بها .

وبعدئذ ظهر الجوّ الإسلامى من أوثىة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ومصحف أبى بن كعب ، ومصحف عائشة ، ومصحف على ، ومصحف سالم مولى أبى حذيفة . أصبحت كلها وأمثالها في خير كان ، مفسولة بالماء أو محروقة بالنيران . « وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا »

ورضى الله عن عثمان ، فقد أَرْضَى بذلك العمل الجليل ربه ، وحافظ على القرآن ، وجمع كلمة الأمة ، وأغلق باب الفتنة ، ولا يبرح المسلمون يقطفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم .

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والمصحف المخالفة للمصاحف العثمانية ، فقد علمت وجهة نظره في ذلك . على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجليل ، إلا بعد أن استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل وظفر بمعاونتهم وتأيدهم وشكرهم .

روى أبو بكر الأنباري عن سويد بن غنمة قال : « سمعت علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول : يا ممشر الناس : اتقوا الله وإياكم وَالْقُلُوبَ فِي عِثَانٍ ، وقولكم : خَرَّافُ مصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأٍ منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وعن عمر بن سعيد قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « لو كُنْتُ الْوَالِيَّ وَقَتَ عِثَانٍ ، لَنَقَلْتُ فِي الْمَصَاحِفِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ عِثَانُ » رضي الله عن الجميع ، وجزاهم أحسن الجزاء على هذا الصنيع .

فذلك :

نستطيع مما سبق أن نفرق بين مرات جمع القرآن في عهوده الثلاثة : عهد النبي ﷺ وعهد أبي بكر ، وعهد عثمان (رضي الله عنهما) فالجمع في عهد النبي ﷺ كان عبارة عن كتابة الآيات وترتيبها ووضعها في مكانها الخاص من سورها ، ولكن مع بَعَثَةِ الكتابة وتفرُّقها بين عُسْبٍ وعظام ، وحجارة ورقاع ، ونحو ذلك حسبما تنيسر أدوات الكتابة ، وكان الغرض من هذا الجمع زيادة التوثيق للقرآن ، وإن كان التعويل أيامئذ كان على الحفظ والاستظهار .

أما الجمع في عهد أبي بكر رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل القرآن وكتابته في صحف مرتب الآيات أيضاً ، مقتصرأ فيه على ما لم تُدَسَّخ تِلاوته مستوثقاً له بالتواتر والإجماع . وكان الغرض منه تسجيل القرآن وتقييده بالكتابة مجموعاً مرتباً ، خشية ذهاب شيء منه بموت حبلته وحفظه .

وأما الجمع في عهد عثمان رضي الله عنه فقد كان عبارة عن نقل ما في تلك الصحف في مصحف واحد إمام ، واستنساخ مصاحف منه ترسل إلى الآفاق الإسلامية ملاحظاً فيها تلك الزايا السالف ذكرها مع ترتيب سور وآياته جميعاً . وكان الغرض منه إطفاء الفتنة

التي اشتملت بين المسلمين حين اختلفوا في قراءة القرآن ، وجمع شملهم وتوحيد كلمتهم ،
والحفاظة على كتاب الله من التغيير والتبديل . « لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ » .

الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبهة

كان القرآن ولا يزال هَدًى لآعداء الإسلام ، يُسدّدون إليه سهام الطاعن ، ويتخذون
من علومه ميثاقاً للشبهات بلفظونها زوراً وكذباً ، وبرؤسها ظاهراً وعدواناً . من ذلك
ما نقصه عليك في موضوعنا هذا مشفوعاً بالتفنيذ فيما يأتي :

الشبهة الأولى وهي تعتمد على سبع شبهة

يقولون : إن في طريقة كتابة القرآن وجمعه ، دليلاً على أنه قد سقط منه شيء وأنه
ليس اليوم بأيدينا على ما زعم محمد أنه أنزل عليه . واعتمدوا في هذه الشبهة على المزاعم
الآتية :

(أولاً) أن محمداً قال : رحم الله فلاناً لقد أذكركني كذا وكذا آية . كنت
أسقطهن ، ويرى أنسيهن . فهذا الحديث فيه اعتراف من النبي نفسه بأنه أسقط عدداً
بعض آيات القرآن أو أنسيها .

(ثانياً) أن ما جاء في سورة الأعلى « سَنُقَرِّبُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » يدل
بطريق الاستثناء الواقع فيه على أن محمداً قد أسقط عدداً أو أنسى آيات لم يفتق له من
يذكره إياها :

(ثالثاً) أن الصحابة حذفوا من القرآن كل ما رأوا المصلحة في حذفه ، فمن ذلك

آية النعمة أسقطها على بن أبي طالب بقة ، وكانت يضرب من يقرؤها . وهذا مما شغمت عائشة به عليه قالت : إنه يجلد على القرآن ، وينهى عنه ، وقد بدله وحرفه .

(رابعاً) أن أبي بن كعب حذف من القرآن ما كان يرويه ولا نجده اليوم في المصحف وهو : « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُفِيَّ عَلَيْكَ الظُّلُمَ كُلَّهُ . نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَحْمَلُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ . اللَّهُمَّ إِنَّاكَ نَعْبُدُكَ نُصَلِّي وَنَسُجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَعْتَفِدُ . تَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ ، إِنْ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ » .

(خامساً) أن كثيراً من آياته لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة ، وكان بعضهم قد قتلوا في منازي محمد وحروب خلفائه الأولين ، وذهب منهم ما كانوا يتحفظونه من قبل أن يؤيِّزَ أبو بكر إلى زيد بن ثابت بجمعه ، فلذلك لم يستطع زيد أن يجمع سوى ما كان يتحفظه الأحياء .

(سادساً) أن ما كان مكتوباً منه على العظام وغيرها ، فإنه كان مكتوباً عليها بلا نظام ولا ضبط ، وقد ضاع بعضها . وهذا ما حدا العلماء إلى الزعم أن فيه آيات نسخت حرفاً لا حكماً . وهو من غريب المزاعم . وحقيقة الأمر فيها أنها سقطت بقة بضائع العظم الذي كانت مكتوبة عليه ، ولم يبق منها سوى المعنى محفوظاً في صدورهم .

(سابعاً) لما قام الحجاج بن نصر بن أمية لم يبق مصحفاً إلا جمعه وأسقط منه أشياء كثيرة قد نزلت فيهم ، وزاد فيه أشياء ليست منه ، وكتب ستة مصاحف جديدة بتأليف ما أراده ووجه بها إلى مصر والشام ومكة والمدينة والبصرة والكوفة

وهي القرآن المتداول اليوم. وَتَمَدَّ إِلَى المصاحف المتقدمة، فلم يبق منها نسخة إلا أغلى لها الخلل وطرحها فيه حتى تَقَطَّعت . وإنما رام بما فعله أن يتزأف إلى بنى أمية ، فلم يَبْقَ في القرآن ما يسوهم .

نقص هذه المزاعم الباطلة

ملخص هذه الشبهة أن القرآن الذي بأيدينا ناقص، سقط منه ماسقط، بدليل المزاعم السبعة التي سنقنها أمامك . وإذن فلنمحص بين يديك هذه المزاعم ، لفأني بنيان هذه الشبهة من القواعد .

(١) أما احتجاجهم الأول - وهو الحديث الذي أوردوه - فإنه لا ينهض حجة لهم فيما زعموا من الشك في الأصل الذي قامت عليه كتابة القرآن وجمعه . بل الأصل سليم قويم وهو وجود هذه الآيات مكتوبة في الوثائق التي استكتبها الرسول ، ووجودها محفوظة في صدور أصحابه الذين تلقوها عنه ، والذين بلغ عددهم مبلغ النواتر ، وأجمعوا جميعاً على صحتها . كما عُرِفَ ذلك في دستور جمع القرآن .

إنما قصارى هذا الخبر أنه يدل على أن قراءة ذلك الرجل ذكرت النبي ﷺ إبانها ، وكان قد أنسيها أو أسقطها (أى نسياناً) .

وهذا النوع من النسيان لا يزغزع الثقة بالرسول ، ولا يشكك في دقة جمع القرآن ونسخه ، فإن الرسول ﷺ كان قد حفظ هذه الآيات من قبل أن يحفظها ذلك الرجل ، ثم استكتبها ككتاب الوحي ، وبانها الناس حفظوها عنه ، ومنهم رجل الرواية عباد بن بشر رضي الله عنه على ما روى .

وليس في ذلك الخبر الذي ذكروه رائحة أن هذه الآيات لم تكن بالحفوظات التي كتبها ككتاب الوحي ، وليس فيه ما يدل على أن أصحاب الرسول كانوا قد نسوها جميعاً ، حتى يخاف عليها وعلى أمثالها الضياع ، ويخشى عليها السقوط عند الجمع واستنساخ المصحف الإمام ،

كما يفتري أولئك الظرفاء صون. بل الرواية نفسها تثبت صراحة أن في الصحابة من كان يقرؤها وسمعا الرسول منه .

ثم إن دستور جمع القرآن - وقد مر آنفاً - يؤيد أنهم لم يكتبوا في المصحف إلا مآظهم الحفظ والكتابة والإجماع على قرآنيته : ومنه هذه الآيات التي يدور عليها الكلام هنا من غير ما شك .

ولا يفوتك في هذا المقام أمران : (أحدهما) أن كلمة « أَسْقَطْنَهُ » في بعض روايات هذا الحديث ، معناها أَسْقَطْنَهُ نسياناً ، كما تدل على ذلك كلمة « أُنْسِدَتْهُنَّ » في الرواية الأخرى . . . ومحال أن يراد بها الإسقاط عمداً ، لأن الرسول ﷺ لا ينبغي له ولا يعقل منه أن يبذل شيئاً في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه ، وإلا لكان خائفاً أعظم الخيانة . والخائن لا يمكن أن يكون رسولاً .

هذا هو حكم العقل المجرد من الهوى ، وهو أيضاً حكم النقل في كتاب الله ؛ إذ يقول سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » ، وإذ يقول جل ذكره : « قُلْ إِنَّمَا يَسْكُونُ لِي أَنْ أَدَّبْتُهُ مِنْ نِقَاطِ نَفْسِي . إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ » .

(الأمر الثاني) أن روايات هذا الخبر لا تنفي أن هذه الآيات التي سمعها الرسول من عباد بن بشر قد اتَّخَذَتْ من ذهنه الشريف جملة غاية ما تنفيدها أنها كانت غائبة عنه ثم ذكرها وحضرت في ذهنه بقراءة عباد . وغيبية الشيء عن الذهن أو غفلة الذهن عن الشيء ، غير محو منه . بدليل أن الحافظ منا لأى نص من النصوص يغيب عنه هذا النص إذا اشتغل ذهنه بغيره ، وهو يوقن في ذلك الوقت بأنه مخزون في حافظته بحيث إذا دعا إليه داع استعرضه واستحضره ثم قرأه . أما النسيان التام المرادف لانتفاء الشيء من الحافظة ، فإن الدليل قام على استعاقبه على النبي ﷺ فيما يحل بوظيفة الرسالة والتبليغ . وإذا عرض له نسيان فإنه معابة صيف لا تجي . إلا لنزول . ولا ريب أن نسيان الرسول هنا كان بعد

أن أدّى وظيفته وبلغ الناس وحفظوا عنه . فهو نسيان لم يخل بالرسالة والتبليغ .. قال
البدر العيني في باب نسيان القرآن من شرحه لصحيح البخارى مانصه :

وقال الجمهور : « جاز النسيان عليه (أى على النبي ﷺ) فيما ليس طريقه البلاغ
والتعليم ، بشرط ألا يُقرَّ عليه ، بل لا يدَّ أن يذكره . وأما غيره فلا يجوز قبل التبليغ ،
وأما نسيان ما يُلَفِّه كما في هذا الحديث فهو جائز بلا خلاف » ١ .

هذا . ولقد كنت في الطبعة الأولى تابعت بعض السكاكين هنا في اتهام هذه الرواية
بالدسّ والوضع ، ولكن تبين لي بعد إعادة النظر ، وتنبه بعض ذوى الفطن ، أن الخبر
صحيح رواه الشيخان ؛ ففي صحيح البخارى عن هشام عن عروة عن عائشة رضى الله عنها
قالت « سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ . فَقَالَ : يَرْجُمُهُ اللَّهُ .
لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً مِنْ سُورَةِ كَذَا » . زاد في رواية أخرى : « وَقَالَ : أَسْقَطْتُهُنَّ
مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا » .

وفي صحيح مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ
مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَالَ : « يَرْجُمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً كُنْتُ أَسْقَطُهَا مِنْ سُورَةِ
كَذَا وَكَذَا » .

وقال النووي في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن مانصه : « وثبت في الصحيحين
أيضاً عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ، فَقَالَ : « رَجُمَهُ اللَّهُ .
لَقَدْ أَذْكَرَنِي آيَةً كُنْتُ أَسْقَطُهَا » . وفي رواية في الصحيح « كُنْتُ أُنْسِيهَا » ١ .
سبحان ربى ! « لَا يَقْضِلُ رَبِّي وَلَا يَنْسَى » .

(٢) وأما احتجاجهم الثانى وهو الاستثناء الذى فى قوله سبحانه « سَنَقْرَأُكَ فَلَا
تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » فلا يدل على ما زعموا ، لأنه استثناء صورى لا حقيقى . والحكمة
فيه أن يعلن الله عباده أن عدم نسيانه ﷺ الذى وعده الله إياه فى قوله : « فَلَا تَنْسَى »
إنما هو محض فضل من الله وإحسان ، ولو شاء سبحانه أن ينسياه لأنساه . وفى ذلك

الاستثناء الصوري فائدتان : إحداهما ترجع إلى النبي ﷺ حيث يشعر دائماً أنه مغمور بنعمة الله وعنايته ، مادام متذكراً للقرآن لا ينساه ، والثانية تعود على أمته حيث يعلمون أن نبيهم ﷺ فيما خصه الله به من العطايا والخصائص لم يخرج عن دائرة العبودية ، فلا يفتنون فيه كما فتن النصارى في المسيح بن مريم .

والدليل على أن هذا الاستثناء صوري لا حقيقي أمران : (أحدهما) ما جاء في سبب النزول وهو أن النبي ﷺ كان يتعب نفسه بكثرة قراءة القرآن حتى وقت نزول الوحي ، مخافة أن ينساه ويُنْفَت منه ، فاقترضت رحمة الله بحبيبه أن يطمئنه من هذه الناحية ، وأن يريحه من هذا العناء ، فنزلت هذه الآية . كما نزلت آية « لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُ قُرْآنِهِ » وآية « وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ ، وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً » .

(نيسابا) أن قوله « إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » يطلق وقوع النسيان على مشيئة الله إياه . والمشية لم تقع بدليل ما مرّ بك من نحو قوله : « إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُ قُرْآنِهِ » . وإذا فالنسيان لم يقع ، للعلم بأن عدم حصول الملق عليه يستلزم عدم حصول الملق . فالذي عنده ذوق لأساليب اللغة ، ونظر في وجوه الأدلة ، يتردّد في أن الآية وعد من الله أكيد ، بأن الرسول يقرئه الله فلا ينسى ، وعداً منه على وجه التأييد ، من غير استثناء حقيقي لوقت من الأوقات . وإلا لما كانت الآية مطمئنة له عليه الصلاة والسلام ، ولما كان نزولها أشبه بالعبث وانمو الكلام ١ .

قال العلامة الرحوم الشيخ محمد عبده عند تفسيره للاستثناء في هذه الآية ما نصه : « ولما كان الوعد على وجه التأييد والقزوم ، ربما يوهم أن قدرة الله لا تسع غيره ، وأن ذلك خارج عن إرادته جلّ شأنه ، جاء بالاستثناء في قوله « إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » ، فإنه إذا أراد أن ينسيك شيئاً لم يعجزه ذلك ، فالقصد هو نفي النسيان رأساً . وقالوا : إن ذلك

كما يقول الرجل لصاحبه « أنت سهيبي فيما أملك إلا ماشاء الله » لا يقصد الاستثناء شيء، وهو من استعمال القلة في معنى النفي. وعلى ذلك جاء الاستثناء في قوله تعالى في سورة هود « وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ يُجْزَى » أي غير مقطوع. فالاستثناء في مثل هذا للفتنة على أن ذلك التأييد والتخليد بكرم من الله وسعة جود، لا بتحتيم عليه وإيجاب، وأنه لو أراد أن يسلب ما وهب، لم يمنعه من ذلك مانع.

وما ورد من أنه ﷺ نسي شيئاً كان يذكره، فذلك إن صح، فهو في غير ما أنزل الله من الكتاب والأحكام التي أمر بتليفيها. وكل ما يقال غير ذلك، فهو من مدخلات الملحدين، التي جازت على عقول المغفلين، فلو ثابروا بها ما طهره الله، فلا يليق بمن يعرف قدر صاحب الشريعة ﷺ، ويؤمن بكتاب الله أن يخلق بشيء من ذلك « ١٥ ».

ذلك رأي في معنى الاستثناء، وثمة وجه آخر فيه، وهو أنه استثناء حقيقي، غير أن المراد به منسوخ التلاوة دون غيره، ويكون معنى الآية أن الله تعالى يقرئ نبيه فلا ينسيه إلا ما شاء. وهو ما نسخت تلاوته للحكمة من الحكم التي بينها العلماء في مبحث النسخ. والدليل على هذا قوله سبحانه في سورة البقرة: « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّهَا أَوْ مِثْلَهَا » قال العلامة أبو السعود في تفسيره: « وقرئ » « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا » وقرئ « مَا نُنْكَحُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْكَحُهَا » والمعنى أن كل آية نذهب بها على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها أو كليهما معاً، إلى بدل أو إلى غير بدل. « نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّهَا » أي نوع آخر هو خير للمباد بحسب الحال في النوع والثواب من الذاهبة. وقرئ « بقلب المعزة ألفاً (أو مثلاً) » أي فيما ذكر من النفع والثواب « اه ما أردنا نقله. وأباً ما يكن معنى الاستثناء في آية « سَنَقْرَأُكَ فَلَا تَنسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ » فإنه لا يفهم منه أن الرسول صلى الله عليه وسلم نسي حرفاً واحداً من أمر بتلاوته وتلييفه للخلق،

وإبقاء التشريع على قراءته وقرآنيته من غير نسخ . وذلك على أن المراد من النسيان الحو التام من الذاكرة . أما إن أريد به غيبة الذهن عنه فقد سبق القول فيه قريبا . ولا نحسن أن دواعي سهو الرسول ونسيانه تنال من مقامه ، فإنها دواع شريفة على حد ما قيل :

« يا سائل عن رسول الله كيف سها ؟ والسهو من كل قلب غافل لاهي
سها عن كل شيء سره ، فسها عما سوى الله ، فالعظيم لله

(٤٣) وأما احتجاجهم الثالث والرابع بأن الصحابة قد حذفوا من القرآن عند جمعه ما زأوا المصلحة في حذفه ، ومنه آية التهمة وصيغة الفتوت ، فهو احتجاج باطل قائم على إهمال النصوص الصحيحة المتضاربة على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أحرص الناس على الاحتياط للقرآن ، وكانوا أيقظ الخلق في حراسة القرآن ، ولهذا لم يعتبروا من القرآن إلا ما ثبت بالتواتر ، وزدوا كل ما لم يثبت تواتره لأنه غير قطعي وبأبي عليهم دينهم وعقلهم أن يقولوا بقرآنية ما ليس بقطعي . وقد سبق لك ما وضموه من الدساتير المحكمة الرشيدة في كتابة الصحف على عهد أبي بكر ، وكتابة المصاحف على عهد عثمان . فارجع إليها إن شئت لتعرف مدى إمعان هؤلاء البطلين في التعجني والضلال .

وإذا كان هؤلاء الطاعنون يريدون أن يلزموا الصحابة ويميئوهم بهذه الحيلة البالغة لكتاب الله ، حتى أسقطوا ما لم يتواتر ، وما لم يكن في العروة الأخيرة ، وما نسخت تلاوته وكان يقروء من لم يبلغه النسخ ، تقول : إذا كانوا يريدون أن يلزموا الصحابة والقرآن بذلك ، فالأولى لهم أن يلزموا أنفسهم وأن يواروا سواتهم . لأن المسلمين كانوا ولا يزالون أكرم على أنفسهم من أن يقولوا في كتاب الله بغير علم ، وأن ينسبوا إلى الله ما لم يتم عليه سجة قاطعة ، وأن يسلكوا بالقرآن مسلك الكتب الخرفة والأنجيل المبدلة .

وإننا نذكر هؤلاء بثلث الكلمة التي يردونها هم ، وهي : « من كان بيته من زجاج فلا يرجع الناس بالحجارة » ١ .

وكلمة الفصل في هذا الموضوع : أن آية اللقمة التي يزعمون ، وصيغة القنوت التي يحكون ، لم تثبت قرآنيتهما حتى يكونا في عداد القرآن ، وإن ادعوا قرآنيتهما فعليهم البيان : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ » .

قال صاحب الانصار ما نصه : « إن كلام القنوت المروي أن أبي بن كعب أثبتته في مصحفه ، لم تتم الحجّة بأنه قرآن منزل ، بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآنًا لقلنا لنقل القرآن ، وحصل العلم بصحته » ثم قال « ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآنًا منزلاً ثم نسخ وأبيع الدعاء به وخلط بما ليس بقرآن . ولم يصح ذلك عنه ، إنما روى عنه أنه أثبتته في مصحفه ، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل » ١ هـ . وهذا الدعاء هو القنوت الذي أخذ به السادة الخنفية . وبعضهم ذكر أن أبا رضى الله عنه كتبه في مصحفه ، وسماه سورة الخلع والحفد ، لورود مادّة هاتين الكلمتين فيه ، وقد عرفت توجيه ذلك .

والخلاصة أن بعض الصحابة الذين كانوا يكتبون القرآن لأنفسهم في مصحف أو مصاحف خاصّة بهم ربما كتبوا فيها ما ليس بقرآن ، مما يكون تأويلاً لبعض ما غرض عليهم من معاني القرآن ، أو مما يكون دعاء يجري مجرى أدعية القرآن في أنه يصح الإتيان به في الصلاة عند القنوت ، أو نحو ذلك ، وهم يعلمون أن ذلك كله ليس بقرآن . ولكن ندرة أدوات الكتابة ، وكونهم يكتبون القرآن لأنفسهم وحدهم دون غيرهم ، هوّن عليهم ذلك ؛ لأنهم آمنوا على أنفسهم اللبس واشتباه القرآن بغيره . فظنّ بعض قصار النظر أن كل ما كتبوه فيها إنما كتبوه على أنه قرآن ، مع أن الحقيقة ليست كذلك إنما هي ما علمت . أضف إلى ذلك أن النبي ﷺ أتى عليه حين من الدهر هي

عن كتابة غير القرآن إذ يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه مسلم : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلَيْمَحُهُ » وذلك كله مخافة الألبس وانطاطوا الاشتباه في القرآن الكريم .

(٥) وأما احتجاجهم الخامس بأن كثيراً من آيات القرآن لم يكن لها قيد سوى تحفظ الصحابة ، وقد قُتل بعضهم وذهب معهم ما كانوا يتحفظونه ، فلا يُسلم لهم ؛ لأن نفس ما كان يتحفظه الشهداء من القراء ، كان يتحفظه كثير غيرهم أيضاً من الأحياء الذين لم يُسْتَشْهَدُوا ولم يموتوا ، بدليل قول عمر : « وَأَخْشَى أَنْ يَمُوتَ الْقُرَاءُ مِنْ سَائِرِ الْوُطَّانِ » ومعنى هذا أن القراء لم يموتوا كلهم . إنما المسألة مسألة خشية وخوف . ومعلوم أن أبا بكر كان من الحفاظ ، وكذلك عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم ، وهؤلاء عاشوا حتى جمع القرآن في المصحف ، وعاش منهم من عاش حتى نسخ في المصاحف وحفظت فمكتوبة زيد ما كتبه ، هي كتابة لكل القرآن ، لم تفلت منه كلمة ولا حرف .

وكان القرآن كله مكتوباً كما سبق شرحه وبيانه ، حتى إن الصحابة في جمعه كانوا يستوثقون له بأن يعتمدوا على الحفظ والكتابة معاً ، دون الاكتفاء بأحدهما وكانوا فيما يعتمدون عليه من الكتابة يتأكدون من أنه كتب بين يدي النبي ﷺ ويطلبون على ذلك شاهدين ، كما سلف إيضاحه .

(٦) وأما احتجاجهم السادس بأن ما كان مكتوباً من القرآن على العظام ونحوها كان غير منظم ولا مضبوط الخ ؛ فينبذه ما أثبتناه آنفاً في جمع القرآن ، من أن ترتيب آياته كان توقيفياً ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرشد كُتَّابَ الوحي أن يضعوا آية كذا في مكان كذا من سورة كذا . وكان يقرأها أصحابه كذلك ، ويحفظها الجميع ، ويكتبها من شاء منهم لنفسه على هذا النحو ، حتى صار ترتيب القرآن وضبط آياته معروفاً جلياً بين الصحابة حفظاً وكتابة . ووجدوا ما كتب عند الرسول من القرآن ،

مرتّب الآيات كذلك في كل رقعة أو عظمة ، وإن كانت المظلم والرقاع منشرة وكثيرة مبعثرة . على أننا قررنا غير مرة أن التمويل كان على الحفظ والتلقي قبل كل شيء ، ولم يكن التمويل على المکتوب وحده ، فلا يجرم كان في الحفظ والكتابة معاً ، ضماناً للنظام والترتيب ، والضبط والحصر .

وأما قولهم في هذا الاحتجاج : « وقد ضاع بعضها » فيظاهر أنهم استندوا في ذلك إلى ماورد من أنه فقدت آية من آخر سورة براءة ، فلم يجدوها إلا عند خزينة بن ثابت فظن هؤلاء أن هذا اعتراف منا بضياع شيء من مکتوب القرآن . وليس الأمر كما فهموا ، بل المعنى أن الصحابة لم يجدوا تلك الآية مكتوبة إلا عند خزينة بخلاف غيرها من الآيات ، فقد كانت مكتوبة عند عدّة من الصحابة ، ومع ذلك فقد كان الصحابة يقرءونها ويحفظونها ويعرفونها بدليل قولهم : فقدت آية . وإلا فما أدرام أنها فقدت من الكتابة لو لم يحفظوها ؟

وأما قولهم في هذا الاحتجاج أيضاً : إن ضياع ذلك البعض دعا الصحابة إلى دعوى النسخ وهو ممن غريب المزاعم ، فهو قول أثيم أرادوا به الطعن على النسخ وإنكاره ، وسيأتيك الكلام على النسخ وحكمته ودفع الشبه عنه في مبحث خاص إن شاء الله .

(٧) وأما احتجاجهم السابع بما نسبوه إلى الحجاج ، فهي نسبة كاذبة ، لا برهان لهم بها ، ولا دليل عليها . وهاهو التاريخ ، فليأتوا لنا منه سلطان مبين على أن الحجاج جمع المصاحف ، فضلاً عن أنه نقص منها أو زاد فيها . ولو أنه فعل ذلك لنقل إلينا متواتراً ، لأن هذا مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره وكيف يفعل ذلك ، والأمة كلها تقرؤه ، وأئمة الدين الموجودون في عهده كالحسن البصري يسكتون ولا ينكرون ، ولا يدافعون ولا يستغلون ؟ « إن هذا إلا اختلاق » .

ثم إن الحجاج كان عاملاً من العمال على بعض أقطار الإسلام ، فأنى له أن يجمع
للمصاحف ويحرقها فيما عدا ولايته التي هو عامل عليها ؟
وإذا فرضنا أن الحجاج كان له من القوة والشوكة ما أسكت به كل الأمة في زمانه
على هذا الخرق الواسع في الإسلام والقرآن ، فما الذي أسكت المسلمين بعد انقضاء عهد
الحجاج ؟ وإذا كان الحجاج قد استطاع التحكم في المصاحف ، والفلاح فيها بالزيادة
والنقص ، فكيف استطاع أن يتحكم في قلوب الحفاظ وهم آلاف مؤلفة في ذلك العهد ،
حتى يجمعوا منها ما شاء وبثبته ما أراد ؟ ..

هذه دعاوى ساقطة ، تحمل أدلة سقوطها في ألغائها ، وتدل على جرأة القوم وإغراقهم
في الجهل والضلال . « وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ » . نسأل الله السلامة بمنه وكرمه .
آمين .

الشبهة الثانية

يقولون : إن القرآن كما حصل فيه نقص عند الجمع، حصلت فيه زيادة . والدليل على ذلك إنكار ابن مسعود أن المؤذنين من القرآن ، وأن في القرآن ما هو من كلام أبي بكر وكلام عمر .

وننقض هذه الشبهة (أولاً) : بأن ابن مسعود لم يصح عنه هذا النقل الذي تمسكتم به من إنكاره كون المؤذنين من القرآن . والمسألة المذكورة في كثير من كتب التفسير وعلوم القرآن مع تحصيلها والجواب عليها .

وخلاصة ما قالوه : أن المسلمين أجمعوا على وجوب تواتر القرآن . وبشكل على هذا ما نقل من إنكار ابن مسعود قرآنية الفاتحة والمؤذنين . بل روى أنه حكاه من مصنفه المؤذنين ، زعماً منه أنها ليست من القرآن .

وقد أجابوا عن ذلك بمنع صحة النقل ، قال النووي في شرح المهذب مانعه : « أجمع المسلمون على أن المؤذنين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد شيئاً منها كفر . وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح » ١ . وقال ابن حزم في كتاب الفتح الملى : (هذا كذب على ابن مسعود وموضوع) . بل صح عن ابن مسعود نفسه قراءة عاصم ، وفيها المؤذنان والفاتحة . وفي صحيح مسلم عن عتبة بن عامر « أنه صلى الله عليه وسلم قرأهما في الصلاة » . زاد ابن حبان من وجه آخر عن عتبة بن عامر أيضاً : « فإن استعظمت ألا تقولن قراءتهما في صلاة فاقبل » ، وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشَّخِير عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ أقرأنا المؤذنين وقال له : إذا أنت صليت فاقرأ بهما . وإسناده صحيح .

(ثانياً) يحتمل أن إنكار ابن مسعود لقرآنية المؤذنين والفاتحة على فرض صحته ،

كان قبل علمه بذلك ، فلما تبين له قرآنيتهما بعد ، تم التواتر ، وانعقد الإجماع على قرآنيتهما كان في مقدمة من آمن بأتهما من القرآن .

قال بعضهم : « يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المودتين من النبي صلى الله عليه وسلم ولم تتواترا عنده ، فتوقف في أمرهما . وإنما لم ينكر ذلك عليه ، لأنه كان يصدد البحث والنظر ، والواجب عليه التثبت في هذا الأمر » اهـ . ولعل هذا الجواب هو الذي تستريح إليه النفس ، لأن قراءة عاصم عن ابن مسعود ثبت فيها للمودتان والقائمة وهي صحيحة ، ونقلها عن ابن مسعود صحيح ، وكذلك إنكار ابن مسعود للمودتين جاء من طريق صححه ابن حجر . إذاً فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود ، جمعاً بين الروايتين .

وما يقال في نقل إنكاره قرآنية للمودتين يقال في نقل إنكاره قرآنية القائمة بل نقل إنكاره قرآنية القائمة ، أدخل في البطلان ، وأغرق في الضلال ، باعتبار أن القائمة أم القرآن وأنها السبع المثاني التي تُنْثَى وتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة ، على لسان كل مسلم ومسلمة . فخش لا بن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنيتهما ، فضلاً عن إنكاره قرآنيتهما . وقصارى ما نقل عنه أنه لم تكتبها في مصحفه ، وهذا لا يدل على الإنكار . قال ابن قتيبة مانصه : « وأما إسقاطه القائمة من مصحفه ، فليس لظنه أنها ليست من القرآن - معاذ الله - ، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والذيان ، والزيادة والنقصان » اهـ . ومعنى هذا أن عدم كتابة ابن مسعود للقائمة في مصحفه كان سببه وضوح أنها من القرآن ، وعدم الخوف عليها من الشك والذيان والنقصان .

(ثالثاً) أننا إن سلمنا أن ابن مسعود أنكر للمودتين وأنكر القائمة بل أنكر القرآن كله ، فإن إنكاره هذا لا يضرنا في شيء ، لأن هذا الإنكار لا يقتض تواتر القرآن ، ولا يرفع العلم القاطع بثبوته القائم على التواتر . ولم يقل أحد في الدنيا :

إن من شرط التواتر والعلم اليقيني المبني عليه ألا يخالف فيه مخالف . وإلا لأمكن هدم كل تواتر ، وإبطال كل علم قام عليه ، بمجرد أن يخالف فيه مخالف ، ولو لم يكن في العير ولا في النكير . قال ابن قتيبة في مشكل القرآن : - « ظن ابن مسعود أن المورذين ليستا من القرآن . لأنه رأى النبي ﷺ يمود بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه ، ولا أقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار » ١ .

(راجعاً) أن ما زعموه من أن آية « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » الخ من كلام أبي بكر فهو زعم باطل ، لا يستند إلى دليل ولا شبه دليل . وقد جاء في الروايات الصحيحة أنها نزلت في واقعة أحد ، لعتاب أصحاب رسول الله ﷺ على ما صدر منهم ، وأنها ليست من كلام أبي بكر . وذلك أنه لما أصيب المسلمون في غزوة أحد بما أصيبوا به ، وكسرت رباعية^(١) النبي صلى الله عليه وسلم ، وشج^(٢) وجهه الشريف ، وجعشت^(٣) ركبته ، وشاع بين المقاتلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قتل . هنالك قال بعض المسلمين : ليت لنا رسولاً إلى عبدالله بن أبي قياخذ لنا أماناً من أبي سفيان . وبعضهم جلسوا وألقوا بأيديهم . وقال أناس من المنافقين : إن كان محمد قد قتل ، فالحقوا بأيديكم الأول فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك : إن كان محمد قتل ، فإن رب محمد لم يقتل . وما تصنعون بالحياة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفقاتلوا على ما قاتل عليه ، وموتوا على ما مات عليه . ثم قال : اللهم إني أعتذر إليك عما قال هؤلاء ، (يعني المسلمين) وأبرأ إليك عما قال هؤلاء . (يعني المنافقين) ، ثم شد بسيفه فقاتل حتى قتل رضي الله عنه .

وروى أن أول من عرف رسول الله ﷺ كتب بن مالك ، فقد ورد أنه قال :

(١) الرباعية : هي السن التي بين الناب والثنية . (٢) شج الوجه : جرحه .

(٣) جعش الركبة : خدشها .

عرفت عينيه تحت المغفر تزهران ، فناديت بأعلى صوتي : يا ممشر المسلمين : أبشروا !
 هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاجاز إليه ثلاثون من أصحابه رضى الله عنهم
 ينافعون عنه . ثم لام النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على الفرار . فقالوا : يا رسول الله
 فديناك بأبائنا وأبنائنا . أنا انظر أنك قتلت ، فرعبت قلوبنا ، فوليها مدبرين ، فأنزل
 الله تعالى هذه الآية : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ
 أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَئِنْ بَصُرْتُ اللَّهَ شَيْئًا مِنَ الْخ
 من سورة آل عمران .

والظاهر أن هؤلاء الطاعنين بزيادة هذه الآية وأنها من كلام أبي بكر ، يعتمدون
 فيها طعنوا على ما كان من عمر يوم وفاة رسول الله ﷺ ، ومن ردّ أبي بكر عليه بهذه
 الآية ، فزعموا أنها من كلام أبي بكر ، وما هي من كلام أبي بكر . إنما هي من كلام
 رب العزة ، أنزلها قبل وفاة الرسول ﷺ بيضع سنين ، والمسلمون جميعاً - ومنهم أبو بكر
 وعمر - يحفظونها ويعرفونها . غير أن منهم من ذهل عنها كعمر ، لمول الحادث وشدة
 الصدمة ، وتصدع قلبه بموت رسول الرحمة وهاذى الأمة ﷺ .

وكان من آثار ذلك أن عمر رضى الله عنه غفل عن هذه الآية يوم توفى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقام يومئذ وقال : « إن رجالاً من المنافقين يزعمون أن رسول الله
 ﷺ توفى . وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مات . ولكنه ذهب إلى ربه ، كما
 ذهب موسى بن عمران . فقد غاب عن قومه أربعين ليلة ثم رجع إليهم بعد أن قيل : مات .
 والله ليرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم كارجع موسى فليقطع من أيدي رجال وأرجلهم ،
 زعموا أن رسوله الله ﷺ مات .

هنالك نهض أبو بكر ينقذ الموقف فقال : على رسلك يا عمر ، أنصت ، فحمد الله
 وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس : من كان يبعد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان

يصعد الله فلان الله حتى لا يموت. ثم تلا هذه الآية : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » إلى آخرها . قال الراوى : فوالله ، لكانَّ الناس لم يعلموا أن هذه الآية نزلت حتى تلاها أبو بكر يؤمُّد ، فأخذها الناس من أبي بكر . وقال عمر : ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها ، فمقرت^(١) حتى وقعت على الأرض ، ما تحملنى رجلاى وعرفت أن رسول الله ﷺ قد مات هـ ا .

وهذه الآية - كما ترى - لا يشم منها رائحة أنها من كلام أبي بكر ، بل هي تحمل في طيها أدلة كونها من كلام الله ، وأن الصعابة يعلمون أنها من كلام الله ، نزلت قبل أن ينزل بهم هذا الخطب الفادح بوضع سنين . ولكن ما الحيلة فيمن أعمام الهوى والتعصب ؟ « فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ » .

(خامساً) : أن ما ادَّعوه من أن آية « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » من كلام عمر ، مردوداً أيضاً بمثل ما رددنا به زعمهم السابق في آية « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » الخ . بل زعمهم هذا أظهر في البطلان ، لأن الثابت عن عمر أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم « لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى » فنزلت « وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » في سورة البقرة . وهناك فرق بين كلمة عمر في تمثيه الذي هو سبب النزول ، وبين كلمة القرآن الفارقة بذلك السبب ، فأنت ترى أن الآية جاء فيها الفعل بصيغة الأمر ولم يقرن بلفظ « لو » . أما تسمى عمر فجاء الفعل فيه بصيغة الماضى وقرن بلفظ « لو » . وتحقيق القرآن أمنية أو أمنيات لعمر ، لا يدل على أن ما نزل تحقيقاً لهذه التنيات يعقب من كلام عمر . بل البعد بينهما شاسع ، والبون بعيد .

(١) قال في المختار : « والمقر بفتحين : أن تسلم الرجل قوائمه فلا يستطيع أن يقاتل من الفرق والدهش . وبابه طرب . ومنه قول عمر رضى الله عنه : فمقرت حتى حررت إلى الأرض هـ ا .

الشبهة الثالثة

يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرّفوا القرآن، وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره. ورووا عن هشام بن سالم من أبي عبد الله: أن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد ﷺ كان سبعة عشر ألف آية^(١). وروى محمد بن نصر عنه أنه قال: كان في سورة «لم يكن» اسم سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. وروى محمد ابن جهم الهلالي وغيره عن أبي عبد الله أن لفظ «أمة هي أمة من أمة» في سورة النحل ليس كلام الله، بل هو محرف عن موضعه، وحقيقة المنزل «أمة هي أمة من أمتكم». ومنهم من قال: إن القرآن كانت فيه سورة تسمى سورة الولاية وأنها أسقطت بتمامها، وأن أكثر سورة الأحزاب سقط؛ إذ أنها كانت مثل سورة الأنعام، فأسقطوا منها فضائل أهل البيت. وكذلك ادعوا أن الصحابة أسقطوا لفظ «وبلّك» من قبل «لا تحزن إن الله معنا» وأسقطوا لفظ «عن ولاية علي» من بعد «وقوهم لهم مسؤلون» وأسقطوا لفظ «بعل بن أبي طالب» من بعد «وكفى الله المؤمنين القتال» وأسقطوا لفظ «آل محمد» من بعد «وسيعلم الذين ظلموا» إلى غير ذلك.

فالقرآن الذي بأبدي المسلمين اليوم شرقاً وغرباً، أشدّ تحريقاً عند هؤلاء الشيعة من التوراة والإنجيل، وأضعف تأليفاً منها وأجمع للأباطيل! «فأتلهم الله أنى يؤفكون».

ونقص هذه الشبهة بما يأتي :-

(أولاً) أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل، وكانت لا تستحق الذكر لولا

(١) مع العلم بأن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية ومثنا آية وكسور كما يأتي.

أن ردّها بعض الملاحدة ، وربما يخذع بها بعض المفتونين . ويكفى في بطلانها أنهم لم يستعلموا ولن يستعلموا أن يقيموا عليها برهاناً ولا شبه برهان .

« والدعاوى مالم يُقيموا عليها بُيِّنَات ، أبناؤها أذعياها »

ولكن هكذا شاءت حماقتهم وسفاهتهم ! « وَمَنْ يُؤْنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ، إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » .

(ثانياً) أن بعض علماء الشيعة أنفسهم تبرأ من هذا السخف ، ولم يُطبق أن يكون مفسوباً إليهم وهو منهم ، فعزاه إلى بعض من الشيعة جمع بهم التفكير وغاب عنهم الصواب قال الطبرسي^(١) في جمع البيان مانصه : « أما الزيادة فيه - أي القرآن - فجميع على بطلانها . وأما النقصان فقد روى عن قوم من أصحابنا وقوم من الحشوية . والصحيح خلافه . وهو الذي نصره المرتضى ، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء » ا هـ .

وقال الطبرسي أيضاً في جمع البيان مانصه : « أما الزيادة في القرآن فجميع على بطلانها ، وأما النقصان فهو أشد استحالة . ثم قال : إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكسب المشهورة ، وأشعار العرب المسطورة ، فإن العناية اشتدّت ، والدواعي توفّرت على نقله وحراسته ، وبلغت إلى حد لم يبلغه شيء فيما ذكرناه ، لأن القرآن مفخرة النبوة ، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية ، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية ، حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يجوز أن يكون ممّيراً أو منقوصاً ، مع العناية الصادقة والضبط الشديد ؟ » ا هـ .

(ثالثاً) أن التواتر قد قام ، والإجماع قد انعقد ، على أن الوجود بين دفتي المصحف كتاب الله من غير زيادة ولا نقصان ، ولا تغيير ولا تبديل . والتواتر طريق

(١) الطبرسي من رؤساء الشيعة ، وكتابه جمع البيان هو المرجع عندهم .

واضحة من طرق العلم . والإجماع سبيل قويم من سبيل الحق . « فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ » .

(رابعاً) أن الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - وهو الذي يزعمون أنهم يناصرونه ويتشيعون له بهذه الهذيان - صرح النقل عنه بتحييد جميع القرآن ، على عهد أبي بكر ثم عهد عثمان . ولعلك لم تنس أنه قال في جمع أبي بكر ما نصه : « أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله » . وكذلك قال في جمع عثمان ما نصه : « يا معشر الناس اتقوا الله ، وإياكم والغلو في عثمان ، وقولكم : حرقوا مصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » وقوله : « لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان » وبهذا قطع الإمام السنة أولئك المفتريين ، ورد كيدهم في نحورهم مخذولين . فأي يذهبون ؟ « إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ » ؟

« رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ » .

(خامساً) : أن الخلافة قد انتهت إلى علي كرم الله وجهه بعد أبي بكر وعمر وعثمان ، فإذا منعه أن يجهر وقتئذ بالحق في القرآن ، وأن يصحح للناس ما أخطأ فيه أسلافه على هذا الزعم والبهتان ؟ مع أنه الإمام المعصوم في عقيدة أولئك المبطلين ، ومع أنه كان من سادات حفظه القرآن ، ومن أشجع خلق الله في نصرة الدين والإسلام . واقد صار الأمر بعده إلى ابنه الحسن رضي الله عنه ، فإذا منعه الآخر من انتهاز هذه الفرصة كي يظهر حقيقة كتاب الله للأمة . هذه مزاعم لا يقولها إلا مجنون ، ولا يصدق بها إلا مافون !!

وصف هذا

الشبهة الرابعة

يقولون : ورد أن عبد الله بن مسعود قال : « يا معشر المسلمين ، أغزَلُ عن نسخ
للصاحف ، ويتولاه رجلٌ - وإفٍّ - لقد أسلعتُ وإنه لفي صلب رجلٍ كافرٍ ؟ » اهـ .
قالوا : وهو يعنى بهذا الرجل زيد بن ثابت ، ويريد بذلك الكلام الطعن على
جمع القرآن . وهذا يدل بالتالى على أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس موضع ثقه ،
ولم يبلغ حد التواتر .

وننقض شبهتهم هذه . (أولاً) بأن كلام ابن مسعود هذا - إذا صح - لا يدل
على الطعن فى جمع القرآن ، إنما يدل على أنه كان يرى فى نفسه أنه هو الأولى أن يسند
إليه هذا الجمع ، لأنه كان يثق بنفسه أكثر من ثقه زيد فى هذا الباب ، وذلك لا ينافى
أنه كان يرى فى زيد أهلية وكفاية للنهوض بما أسند إليه ، وإن كان هو فى نظر
نفسه أكفأ وأجدر . غير أن المسألة تقديرية ولا ريب أن تقدير أى بكر وعمر وعثمان
يزيد أصدق من تقدير ابن مسعود له . كيف وقد عرفت فيما سبق مجموعة المؤهلات والمزايا
التي توافرت فيه ، حتى جعلته الجدير بتنفيذ هذه الغاية السامية . أضف إلى ذلك أن
عثمان ضم إليه ثلاثة ، ثم كان هو وجمهور الصحابة مشرفين عليهم مراقبين لهم ، وناهيك
فى عثمان أنه كان من حفاظ ومعلمي القرآن .

وبخلاصة هذا الجواب أن اعتراض ابن مسعود - على فرض صحته - كان منصباً
على طريقة تأليف لجنة الجمع ، لا على صحة نفس الجمع . مع أن كلمة ابن مسعود السابقة
لا تدل على أكثر من أنه كان يكبرُ زيداً بزم طويل ، إذ كان عبد الله مسلماً
وزيد لا يزال صغيراً مستقراً فى صلب أبيه . وليس هذا بمطعن فى زيد ، فكم ترك
الأول للآخر . ولو كان الأمر بالنسب لاختل كثير من نظام الكون . ثم إن كلمة

ابن مسعود ربما يفهم منها الطعن في زيد من ناحية أن أباه كان كافراً ، ولكن هذا ليس بطعن ، فكثير من أكابر الصحابة كانوا في مبدأ أمرهم كفاراً ، وخرجوا من أصلاب آباء كافرين . والله تعالى يقول : « وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى » ويقول : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » .

(ثانياً) : أننا إذا سلمنا صحة ما نقل عن ابن مسعود ، وسلمنا أنه أراد الطعن في صحة جمع القرآن ، لا نسلم أنه دام على هذا الطعن والإنكار ، بدليل ما صح عنه أنه رجع إلى ما في مصحف عثمان ، وحرق مصحفه في آخره الأمر ، حين تبين له أن هذا هو الحق ، وبدليل ما صح عنه من قراءة عاصم عن زرعة ، وقد تقدم .

(ثالثاً) أن كلام ابن مسعود هذا - على تسليم صحته - وأنه أراد به الطعن في صحة الجمع ، وأنه دام عليه ولم يرجع عنه - لا نسلم أنه بدل على إبطال تواتر القرآن فإن التواتر كما أسلفنا يكفي في القطع بصحة مرويه أن ينقل عن جمع يؤمن تواترهم على الكذب بشرطه ، وليس من شروطه ألا يخالف فيه يخالف حتى يقدح في تواتر القرآن أن يخالف فيه ابن مسعود أو غير ابن مسعود ، ما دام هم غفير من الصحابة قد أقروا جمع القرآن على هذا النحو في عهد أبي بكر مرة ، وفي عهد عثمان مرة أخرى .

الشبهة الخامسة

يقولون : كيف يكون القرآن متواتراً ، مع ما يروى عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد أبي بكر ما نصه : « فقامت فتقبت القرآن أجده من الرقاع والأكتاف والعصب وصدور الرجال ، حتى وجدت من سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع غيره ، وهما « لقد جاءكم رسول » إلى آخر السورة .

ثم كيف يكون القرآن متواتراً ، مع ما يروى أيضاً عن زيد بن ثابت أنه قال في الجمع على عهد عثمان ما نصه : « فقدت آية من سورة الأحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأها ، لم أجدتها مع أحدٍ إلا مع خزيمة بن ثابت الأنصاري الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين : « مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » ؟

والجواب على هذه الشبهة (أولاً) أن كلام زيد بن ثابت هذا ، لا يبطل التواتر . وبيان ذلك أن الآيتين ختام سورة التوبة ، لم تثبت قرآنيتهما بقول أبي خزيمة وحده . بل ثبتت بأخبار كثيرة غامرة من الصحابة عن حفظهما في صدورهم ، وإن لم يكونوا كتبوه في أوراقهم . ومعنى قول زيد : « حتى وجدت من سورة التوبة آيتين لم أجدتها عند غيره » أنه لم يجد الآيتين اللتين هما ختام سورة التوبة مكتوبتين عند أحد إلا عند أبي خزيمة ، فالذي انفرد به أبو خزيمة هو كتابتهما لا حفظهما ، وليس الكتابة شرطاً في التواتر ، بل الشروط فيه أن يرويه جمع يؤمن تواترهم على الكذب ولو لم يكتبه واحد منهم ، فكتابة أبي خزيمة الأنصاري كانت توثيقاً واحتياطاً فوق ما يطلبه التواتر وبقية تضيئه ، فكيف فقد في التواتر بانفراده بها ؟

(ثانياً) يقال مثل ذلك فيما روى عن زيد في آية سورة الأحزاب : « مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ » فإن معناه أن زيدا لم يجدها مكتوبة عند أحد إلا عند خزيمة بن ثابت الأنصاري . ويدل على أن هذا هو المعنى الذي أراده زيد بمبارته تلك ، قول زيد نفسه فقدت آية من سورة الأحزاب الخ ، فإن تعبيره بلفظ « فقدت » يشمر بأنه كان يحفظ هذه الآية ، وأنها كانت معروفة له ، غير أنه فقد مكتوبها ، فلم يجد إلا مع خزيمة ، وإلا فمن الذي أنبا زيدا أنه فقد آية ؟

(ثالثاً) أن كلام زيد فيما مضى من ختام التوبة وآية الأحزاب ، لا يدل على

عدم تواترها ، حتى على فرض أنه يريد انفراد أى خزيمة وخزيمة بذكرها من حفظها .
غاية ما يدل عليه كلامه ، أنهما انفراداً بذكرها ابتداء ، ثم تذكر الصحابة ما ذكرناه ،
وكان هؤلاء الصحابة جمعاً يؤمن تواطؤهم على الكذب ، فدونت تلك الآيات في الصحف
والمصحف ، بعد قيام هذا التواتر فيها .

الشبهة السادسة

يقولون : كانت الآيات تكتب على الحجارة وسعف النخل والمظام خوفاً عليها
من الضياع ، وبني جانب كبير منها محفوظاً في صدور الرجال . وقد نشأ عن ذلك عدة
مشاكل يعقربها الباحثون فيه كافية لإثبات كون القرآن الحالى لا يحتوى جميع الآيات
التي نطق بها محمد ، وبمضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى . ويقولون بعبارة أخرى
إنه من المستحيل أن يكون القرآن الحالى حاوياً لجميع ما أنزل ، إذ من المؤكد أنه ذهب
منه جانب ليس بقليل ، وأنسى منه جانب آخر ، قال ابن عمر : « لا يقول أحدكم
قد أخذت القرآن كله . قد ذهب منه كثير . ولكن ليقل : قد أخذت ما ظهر منه » .
فهذا يثبت أن القرآن الحالى لا يتضمن جميع ما كان مسطوراً في اللوح المحفوظ . ولا هو
طبق ما نطق به شفها محمد ، سيما أن في آيات عديدة منه اختلافات مدهشة ، ولا يعلم
نصها الصحيح أحد » اهـ .

وننقض هذه الشبهة بما يأتى :

(أولاً) أن كتابة القرآن على الحجارة والسمف والمظام ، وبقاء جانب كبير منه
محفوظاً في صدور الرجال ، لا يلزم منه مشكلة واحدة فضلاً عن عدة مشاكل ، إنما
هو وهم من الأوهام تخيلوه نخلوه ، وبدليل أنهم لم يذكروا سندهم فيما ذهبوا إليه من
هذا الشطط .

(ثانياً) أن الحجارة وصنف النخل والمقام التي كتب عليها بعض آيات القرآن لم تكن بحيث يمكن أن يتخيل أولئك الطاعنون أو يخيلوا إلى الناس أنها لا تصلح للكتابة عليها، بل كانت العرب لبدونها ولبعدها عن وسائل الحضارة وال عمران، تصطف من أنواع الحجارة الوفيرة عندها نوعاً رقيقاً يكون كالصحيفة يصلح للكتابة وللبقاء، أشبه بما نراه اليوم من الكتابة الجميلة المنقوشة على صفحات مصنوعة مما نسميه (الجبس). وكذلك صنف النخل يكشطون الخوص عنه، ويكتبون في الجزء العريض منه بعد أن يصفوه ويهذبوه فيكون أشبه بالصحيفة. وقل مثل هذا في العظام، بدليل أن الروايات الواردة في ذلك نصت على نوع خاص منه وهو عظام الأكتاف، وذلك لأنها عريضة رقيقة ومصقولة صالحة للكتابة عليها بسهولة.

(ثالثاً): أن استنتاجهم من هذا كون القرآن الخالي لا يحتوي جميع الآيات التي نطق بها محمد، استنتاج معكوس، وفهم منكوس، لأن كتابة القرآن وحفظه في آن واحد في صدور آلاف مؤلفة من الخلق، أدعى إلى بقاء ذلك القرآن، وأدلى على أنه لم تغلث منه كلمة ولا حرف. كيف وأحد الأمرين من الكتابة والحفظ كافٍ في هذه الثقة؟ فما بالك إذا كان القرآن كله مكتوباً بخطوط أشخاص كثيرين، وحفوظاً في صدور جماعات كثيرين؟

(رابعاً) قولهم: «وبعضها يختلف في القراءة واللفظ والمعنى» إن أرادوا به الطعن في تعدد القراءات واختلاف وجوه الأداء، فقد سبق في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف ما يكفيك في الرد عليهم، وسيأتيك في مبحث القراءات ما يزيدك تنوراً في هذا الموضوع، وإن أرادوا به شيئاً آخر فليهم البيان. وحسبك أن تعرف أن اختلاف حروف القرآن أمر تقتضيه الحكمة، ويوجبه عموم الدعوة الإسلامية. خصوصاً لمن شافهم الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم على اختلاف قبلاتهم، وتنوع

لمجاتهم ، وتباين وجوه نطقهم ، عربٌ تولف بينهم العروبة الواحدة ، ويجمعهم اللسان العربي العام . فأى عيب على القرآن إذا اختلفت حروف أدائه ، وكيفيات النطق بكلماته ، ليسع القبائل العربية جميعاً ، وليتقن لها تلاوة ألفاظه ، وتفهم معانيه ؟ ولئلا يقول أحد منها : لوجاء القرآن بلغتنا لكان لنا معه شأن ، ولأئينا بعثه ، وعارضنا بلاغته ! « **وَإِلَهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ** »

(خامساً) : قولهم إنه من المستحيل أن يكون القرآن الخالي سائداً لجميع ما أنزل إلخ ، كلام مجرد من السند والحجة لا يستحق الرد ، فإن اسفندوا فيه إلى ماسبق فقد اسفندوا إلى أوهم من بيت المنكبوت ، وقد عرفت وجوه الوهن التي فيه . وإن اسفندوا إلى ما ذكروه بعدما نسبوه لابن عمر ، فقد زادوا الطين بلة ؛ لأن هذه النسبة إلى ابن عمر نسبة خاطئة كاذبة ، وعلى فرض صحتها فهي موقوفة وليست برفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى فرض رفعها فهي معارضة للأدلة القاطعة المتوافرة في تواتر القرآن وسلامته من التفسير والزيادة والنقصان ، ومعارض القاطع ساقط مهما كانت قيمة سنده في خبر الواحد .

(سادساً) : أن نهايتهم التي ختموا بها هذه الشبهة أقبح من بدايتهم ، لأنهم رتبوها على تلك الأكاذيب والمهارات ، ثم زادوا فيها اتهاماً جديداً مجرداً من السند والحجة أيضاً ، وهو أن في آيات عديدة من القرآن اختلافات مدهشة ، ولا يعلم نصها الصحيح أحد ، وهكذا خرجوا من اتهام إلى اتهام ، واحتجوا بكذب على كذب ، وهانت عليهم كرامتهم وعقولهم ، فقالوا ماشاء لهم الهوى والتمصّب إلى هذا الحد . وأنت خير بأن القرآن الخالي وصل إلينا محفوظاً من كل عبث كما نطق به الرسول ﷺ وكما خطّه الله تعالى بقلمه في لوحه . « **وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَمِيدٍ مَجِيدٍ** » .

أما زعمهم أن فيه اختلافات مدهشة ، فقد علمت في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف مدى اختلاف وجوه القراءات وحكمته ، وأنه لا يؤدي إلى تناخل وتناقض حتى يكون مدهشاً .

وأما نصوص القرآن الصحيحة فقد علمها وحفظها جمع يؤمن نواظروهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الأمة . من لدن رسول الله ﷺ إلى اليوم .
قادة هؤلاء الجهلة الدجالين أنه لا يعلم نصوص القرآن الصحيحة أحد ، ادعاء مفضوح ، وكذب مكشوف .

قال صاحب مُسَلَّم الثبوت - وهو من أشهر الكتّاب في أصول الفقه الإسلامي - :
« مَا قِيلَ أَحَاداً فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ قَطْعاً ، وَلَمْ يَعْرِفْ فِي هَذَا خِلَافٌ لِوَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ مِمَّا تَوَافَرَ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ لِنُصْحَتِهِ التَّحَدُّي ، وَلِأَنَّهُ أَصْلُ الْأَحْكَامِ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى وَالْإِظْفَافِ جَمِيعاً ، وَلِذَلِكَ عُلِمَ جِهْدُ الصَّحَابَةِ فِي حِفْظِهِ بِالتَّوَاتُرِ الْقَاطِعِ ، وَكُلُّ مَا تَوَافَرَ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ يَنْقَلُ مَتَوَاتِراً عَادَةً ، فَوْجُودُهُ مُلْزِمٌ لِلتَّوَاتُرِ عِنْدَ الْكُلِّ عَادَةً ، فَإِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ وَهُوَ التَّوَاتُرُ انْتَفَى الْمُلْزِمُ قَطْعاً . وَالْمَنْقُولُ أَحَاداً لَيْسَ مَتَوَاتِراً فَلَيْسَ قُرْآنًا » اهـ بتصرف قليل .

« خَطُّ مَنِيعٌ مِنْ خُطُوطِ الدِّفَاعِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ »

أو الدواعي والعوامل التي توافرت في الصحابة حتى استظفروا القرآن

والحديث النبوي وتثبتوا فيها

إن الناظر في الشبهات السالفة وأمثالها ، يبدو له في وضوح أن القوم يحاولون الطعن في القرآن عن طريق النيل من الصحابة ، فطوراً يقولون : إن الصحابة حين جمع القرآن لم يكونوا يستظفرونه ، وإن الذين استظفروه منهم ماتوا قبل جمعه واستشهدوا ، وطوراً يقولون : إن الصحابة لم يثبتوا في جمع القرآن ، بل حطبوا فيه بلبيل ، وزادوا فيه ونقصوا منه ماشاءوا .

وقد كثرت هجمات أعداء الإسلام من هذه الناحية كثرة فاحشة، بحيث إذا لمستقصينا شبهاتهم كلها ضاق بنا نطاق هذا التأليف، وخرجنا جملةً من الجو العلمي الهادي، اللذيذ، إلى ميدان صاحب بالقييل والقال، والصيال والجدال، والدفاع والنضال.

وكذلك كثرت هجمات أعداء الإسلام على السنة النبوية من ناحية الصحابة أيضاً، فتارةً يستكثرون عليهم أن يكونوا قد حفظوا الحديث الشريف وهو موسوعات كبيرة، وتارةً يتهمونهم بالخيانة والتزيُّد وعدم الثبُت والتحرُّى، ويبنون على ذلك مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان.

يريدون بهذه الاتهامات الجريئة للصحابة، أن يزغزغوا ثقة الناس بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، حتى يقتنوا المسلمين عن دينهم، وحتى يقيموا الحواجز والعوائير في طريق غير المسلمين، مخافة أن يحتذ بهم الإسلام إليه بحماسة الأخاذة، وقوته المحولة، وتعاليمه الوضاعة ١.

وبرغم أن شبهات القوم كلها مقشابة، وطرق دفعها هي الأخرى مدشابهة، فإن واجب الحيلة والحذر يقتضينا بعد ما تقدم أن نقيم خطأ منيعاً من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة، وأن نؤلف هذا الخط من جبهتين قويتين، الجبهة الأولى تطاول السماء بتجلية الدواعي والعوامل التي توافرت في أصعب رسول الله ﷺ حتى جعلت منهم كثرة غامرة يحفظون القرآن والحديث، وينقلونها نقلاً متواتراً مستفيضاً. والجبهة الثانية تُفأخر الجوزاء بنظم الدواعي والعوامل التي توافرت فيهم رضوان الله عليهم، حتى جعلتهم يشبّهون بأبلغ ثبُت وأدق في القرآن وجمع القرآن وكل ما يتصل بالقرآن، وفي الحديث الشريف وكل ما يتصل بالحديث الشريف.

وإني أستمح الله فتوحاً وتوفيقاً في هذه المحاولة الجليطة «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ، وَبَيِّنَةٍ مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ اللَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ».

١ - الجبهة الأولى

أو الدواعي والعوامل في حفظ الصحابة للكتاب والسنة

ونقلهم لها

ولنبداً بشرح العوامل والدواعي التي بشرت للصحابة حفظ الكتاب والسنة ونقلها، حتى لا يستبعد ذلك عليهم أحد، ولا يظن في الكتاب والسنة عن هذا الطريق أحد :

العامل الأول

أنهم كانوا أميين لا يعرفون القراءة؛ ولا يحذقون الخط والكتابة، اللهم إلا نزر يسير لا يصاغ منهم حكم على المجموع . وترجع هذه الأمية السائدة فيهم إلى غلبة البداوة عليهم، وبُعْدِهِمْ عن أسباب المدنية والحضارة، وعدم اتصالهم اتصالاً علمياً وثيقاً بالأمم المتحضرة في العالم لذلك الحين : أمة الفرس في الشرق، وأمة الروم في الغرب. ومعلوم أن الكتابة والقراءة وأعمال الأمية في أمة، رهينٌ بخروجها من عهد السذاجة والبساطة، إلى عهد المدنية والحضارة .

ثم إن هذه الأمية تجعل المرء منهم لا يعول إلا على حافظته وذاكرته فيما يهيم حفظه وذكره . ومن هنا كان تمويل الصحابة على حوافظهم بقدهونها في الإحاطة بكتاب الله ومنقرسوه بالحفظ، لأن الحفظ هو السبيل الوحيدة أو الشبيهة بالوحيدة إلى إحاطتهم بها. ولو كانت الكتابة شائعة فيهم، لا اعتمادوا على النقش بين السطور، بدلاً من الحفظ في الصدور .

نعم . عمل الرسول على كتابة القرآن ، وكان له كُتَّابٌ يكتبون الوحي كما سبق ، وكان بعض الصحابة يكتبون القرآن لأنفسهم كذلك ، غير أن هؤلاء وهؤلاء كانوا فئة قليلة بجانب الجُمِّ الغفير من سواد الأمة الكثير . ولعلك لم تنس أن كتابة القرآن في عهد الرسول كان الغرض منها زيادة التوثيق والاحتياط للقرآن الكريم ، بتفييده وتسجيله بالنقش ، فوق تفييده وتسجيله بالحفظ .

أما السنة النبوية فقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن كتابتها أول الأمر مخافة اللبس بالقرآن ، إذ قال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُحْهُ ، وَحَدِّثُوا عَنِّي فَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري .

نعم . خشى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يختلط القرآن بالسنة ، إذا هم كتبوا السنة كما كانوا يكتبون القرآن ، أو أن تتوزع جهودهم وهي لا تحمل أن يكتبوا جميع السنة وجميع القرآن فقصَّروا على الأهم أولاً وهو القرآن . خصوصاً إذا لاحظنا أن أدوات الكتابة كانت نادرة لديهم إلى حد بعيد ، حتى كانوا يكتبون في اللخاف والسعف والعظام كما علمت .

فرحة بهم من ناحية ، وأخذاً لهم بتقديم الأهم على المهم من ناحية ثانية ، وحفظاً للقرآن أن يشبه بالسنة إذا هم كتبوا السنة بجانب القرآن نظراً إلى عرَّة الورق وندرة أدوات الكتابة ، رعاية لهذه الغايات الثلاث نهى الرسول عن كتابة السنة .

أما إذ أمن اللبس ، ولم يُخشِ الاختلاط ، وكان الأمر سهلاً على الشخص ، فلا عليه أن يكتب الحديث الشريف ، كما يكتب القرآن الكريم . وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الإذن بكتابة السنة آخراً الأمر ، والواردة في الإذن لبعض الأشخاص

كمبد الله بن عمرو (رضي الله عنه): ولهذا الموضوع مبحث خاص به فاطلبه إن شئت في علوم الحديث .

وأياً ما تكن كتابة القرآن والسنة النبوية، فإن التمويل قبل كل شيء كان على الحفظ والاستظهار، ولا يزال التمويل حتى الآن على التلقي من صدور الرجال، ثقة عن ثقة، وإماماً عن إمام، إلى النبي ﷺ .

غير أن الرجل الأمي والأمة الأمية يكونان أسبق من غيرها إلى الحفظ، للمعنى الذي أسلفناه لك .

العامل الثاني

أن الصحابة كانوا أمة بضرب بها المثل في الذكاء والألمعية، وقوة الحافظة وصفاء الطبع، وسيلان الذهن وحدة الخاطر وفي التاريخ العربي شواهد على ذلك يطول بنا تفصيلها، ولعلها على بال منكم. حتى لقد كان الرجل منهم ربما يحفظ ما يسمعه لأول مرة مهما كثر وطال، وربما كان من لفظة غير لفظة، ولسان سؤى لسانه، وحسبك أن تعرف أن رموسهم كانت دواوين شعرهم، وأن صدورهم كانت سجل أنسابهم، وأن قلوبهم كانت كتاب وقائعهم وأيامهم أكل أولئك كانت خصائص كاشفة فيهم وفي سائر الأمة العربية من قبل الإسلام، ثم جاء الإسلام فأرشف فيهم هذه القوى والمواهب، وزادهم من تلك المزايا والخصائص بما أفاد طبعهم من صقل، ونفوسهم من طهر، وعقولهم من تنوير، خصوصاً إذا كانوا يسمعون لأصدق الحديث وهو كتاب الله، ونخير الهدى وهو هدى محمد ﷺ .

العامل الثالث

بساطة هذه الأمة العربية ، واقتصرها في حياتها على ضروريات الحياة من غير ميل إلى الترف ، ولا إنفاق جهد أو وقت في الكاليات. فقد كان حسب الواحد منهم لَقِيَمَاتُ يُقَمِّنَ صُلْبَهُ ، وكان يكفيه من معيشته ما يذكره شاعرهم في قوله :-

« وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا نَوْمَةٌ وَتَبَطُّحٌ وَتَمَرٌّ عَلَى رَأْسِ الْفَخِيزِ وَمَاءٌ »

ومثلك يعلم أن هذه الحياة المادنة الوداعة ، وتلك العيشة الراضية القاصدة ، توفّر الوقت والمجهود ، وترضى الإنسان بالموجود ، ولا تنشغل البال بالفتور. ولهذا أثره العظيم في صفاء الفكرة وقوة الحافظة وسيلان الأذهان ، خصوصاً أذهان الصحابة في اتجاهها إلى حفظ القرآن وحديث النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك على حد قول القائل :-

« ... فصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا » .

العامل الرابع

حُبُّهُمْ الصَّادِقُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، حُبٌّ مَلِكٌ مَشَاعِرَهُمْ ، واحتلَّ مكان العقيدة فيهم . وأنت تعرف من دراسة علم النفس ، أن الحبَّ إذا صدق وتمسك ، حلَّ الحبَّ حلاً على نرسيم آثار محبوبه والتلذُّذ بحديثه ، والتنادُّر بأخباره ، ووعى كل ما يصدر عنه ويبدُر منه . ومن هنا كان حب الصحابة لله ورسوله ، من أقوى العوامل على حفظهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . على حدِّ قول القائل :

« لَمَّا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرِكَ تَشَفَّلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وَتُلْمِهَا عَنِ الزَّادِ »

لَمَّا يَوْجِيهِكَ نُورٌ يُسْتَصَادُ بِهِ وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَغْثَائِهَا حَادٍ

إِذَا شَكَّتَ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ وَاعَدَّهَا رُوحَ الْقُدُومِ فَتَحِيًّا عِنْدَ مِيعَادِهِ .
 أما حبُّ الصَّعَابَةِ الْعَمِيقِ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ وَبَيَانٍ ، وَلَا إِلَى إِقَامَةِ
 دَلِيلٍ وَبَرَهَانٍ ، فَهَمَّ خَيْرُ الْقُرُونِ بِنَصِّ حَدِيثِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « خَيْرُ الْقُرُونِ
 قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَكُونُهُمْ » ، وَهَمَّ الَّذِينَ بَذَلُوا نَفْسَهُمْ وَنَفْسَهُمْ رَخِيصَةً فِي سَبِيلِ رِضَاءِ
 وَهَمَّ الَّذِينَ بَاعُوا الدُّنْيَا بِمَا فِيهَا يَتَّقُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ ، وَهَمَّ الَّذِينَ نَحَلُوا هِدَايَةَ الْإِسْلَامِ
 إِلَى الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَأَتَوْا بِالْمُعْجَبِ الْمُجَابِ فِي نَجَاحِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْخَفَرِ وَالْبَذْوِ ،
 وَكَانُوا أَحْرَاءَ بِامْتِدَاحِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي الْقُرْآنِ ، وَبِنِشَاءِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 عَلَيْهِمْ فِي أَحَادِيثِ عَظِيمَةِ الشَّانِ ۱

وَأَمَّا مَقَاطِرُ حُبِّهِمْ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا حَكَاهُ التَّارِيخُ الصَّادِقُ عَنْهُمْ مِنْ
 أَنَّهُ مَا كَانَ أَحَدٌ يَحِبُّ أَحَدًا مِثْلَ مَا كَانَ يَحِبُّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا . دَمُ الرَّجُلِ مِنْهُمْ
 رَخِيصٌ فِي سَبِيلِ أَنْ يُقَدِّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَوْكَةٍ يَشَاكُمَا فِي أَسْفَلِ قَدَمِهِ . وَمَاءُ
 وَضُوئِهِ يَتَقَدَّرُونَهُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ يَتَبَرَّكُونَ بِهِ ، وَأَبُ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ وَأَبْنَاؤُهُ مِنَ الْأَدَّةِ
 أَعْدَائِهِ مَا دَامُوا بِعَادُونَ مُحَمَّدًا ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدٍ مَوْضِعُ التَّنَافُسِ مِنْ رِجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ، حَتَّى
 إِذَا أَعْيَا الْوَاحِدَ مِنْهُمْ طَلَابُهُ ، تَنَاقَبَ هُوَ وَزَمِيلُهُ لِتِلْكَ الْإِخْتِلَافِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عَلَى أَنْ يَقُومَ أَحَدُهُمَا بِعَمَلِ الْآخَرِ عِنْدَ ذَهَابِهِ ، وَيَقُومُ الْآخَرُ بِرَوَايَةِ مَا سَمِعَهُ
 وَعَرَفَهُ مِنَ الرَّسُولِ بَعْدَ إِيَابِهِ ^(١) .

وَهَذِهِ وَاقِدَةُ النِّسَاءِ تَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَبْنَا عَلَيْكَ
 الرِّجَالُ ، فَاجْعَلْ لَنَا مِنْ نَفْسِكَ يَوْمًا نَأْتِيكَ فِيهِ تَعْلَمُنَا بِمَا عَلِمَكَ اللَّهُ » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
 مِنْ شَوَاهِدٍ وَمُظَاهَرٍ ، تَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ هَذَا الْحُبِّ السَّامِيِّ الشَّرِيفِ ، وَبِرَحْمَةِ اللَّهِ الْقَانِلِ : -

(١) انظر باب التناوب في طلب العلم من صحيح البخارى .

« أَمَرْتُ قُرَيْشًا مُسْلِمًا فِي غَزْوَةٍ فَمَضَى بِلَا وَجَلٍ إِلَى السِّيَافِ
سَأَلُوهُ : هَلْ يُرْضِيكَ أَنْتَ سَالِمٌ وَلَكِ النَّبِيُّ قَدَى مِنَ الْإِتْلَافِ
فَأَجَابَ : كَلَّا. لَا سَلَمْتُ مِنَ الرَّدَى وَبُصَابَ أَنْفُ مُحَمَّدٍ بِرُعَافِ
واتقد كان من مظاهر هذا الحب - كما رأيت تسابقهم إلى كتاب الله يأخذونه منه
ويحفظونه منه . ثم إلى سُنته الغراء يحيطون بأقوالها وأفعالها وأحوالها وتقريراتها .
بل كانوا يفتنون في البحث عن هَذِهِ وخبره ، والوقوف على صفته وشكله ، كما تجد
ذلك واضحا من سؤال الحسن والحسين عن حِلْيَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أُجِيبَا
به من تَجَلُّيَةِ تلك الصور الحميدة الرائعة ، ورسمها بريشة المصور الماهر ، والصَّنَاعِ
القادر ، على يد أبيها علي بن أبي طالب ، وغالها هُذِنُ بْنُ أَبِي هَالَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ
أَجْمَعِينَ ^(١) .

العامل الخامس

بلاغة القرآن الكريم إلى حَدِّ قَافِي كل بيان ، وأخرس كل لسان ، وأسكت كل
معارض ومكابر ، وهدم كل محادل ومهاتر ، حتى قام ولا يزال يقوم في فم الدنيا معجزة
من الله لحبيبه ، وآية من الحق لتأييد رسوله . وبعد كلام الله في إعجازه وبلاغته ، كلامُ
محمد ﷺ في إشرافه وديباجته وبراعته ، وجزالة ألفاظه وُصُوْهُ معانيه وهدايته . فقد كان
ﷺ أفصح الناس وأبلغ الناس ، وكان العرب إلى جانب ذلك مأخوذِينَ بِكُلِّ فصيح
بليغ ، متنافسين في حفظ أجود المنظوم والمنثور . فمن هنا هَيَّأَ هَبَّةٌ واحدة يحفظون القرآن ،
ويُضَمُّون القرآن ، ويعملون بالقرآن ، وينامون ويسقيفون على القرآن . وكذلك

(١) انظر في ذلك ما يرويه محمد أبو عيسى الترمذی متفرقا في كتاب الثمائل من
طريق سفيان بن وكيع ، رضى الله عنهم .

السنة النبوية كانت عنايتهم بحفظها والعمل بها تلى عنايتهم بالقرآن الكريم بقناقلها وبقادرونها كما سمعت .

والكلام في أسرار بلاغة القرآن ووجوه إعجازه، وفي بلاغة كلام النبوة وامتهيازها، وفي تنافس العرب في ميدان البيان، كل ذلك مما لا يحتاج إلى شرح ولا تبيان، فهذا كتاب الله ينطق علينا بالحق، ويتحدث بإعجازه كافة الخلق. وهذا بحر النبوة يفيض بالدرارى والآلى، ويزخر بالهدايات البالغة والحكم الفوالى. وهذا تاريخ الأدب العربى يسجل لأولئك العرب قوتهم في صناعة الكلام، وسبقهم في حلبة الفصاحة كافة الأنام، وامتهيازهم في تذوق أسرار البلاغة خصوصاً بلاغة القرآن ١١ .

العامل السادس

الترغيب في الإقبال على الكتاب والسنة علماً وعملًا، وحفظاً وفهماً، وتعلماً ونشراً وكذلك الترهيب من الإعراض عنهما، والإهمال لهما .

نقرأ في القرآن الكريم قوله سبحانه : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ، لِيُؤْتِيَهُمْ أَجُورُهُمْ وَبَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ » . فتأمل كيف قدّم تلاوة القرآن على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؟ ونقرأ قوله جلّ ذكره : « كِتَابُ أُنزِلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ » . فانظر كيف حتّ بهذا الأسلوب البارع على تدبر القرآن والتذكر والاتعاظ به ؟ ونقرأ قوله عزّ اسمه : « إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ مَا أُنزِلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ، أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ » . ألا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم » . فتدبر كيف يكون وعيد من كتم القرآن وهدى القرآن ؟

ثم نقرأ في السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم : « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحقتهم الملائكة » ، وذكرهم الله فيمن عنده » . رواه مسلم وأبو داود وغيرهما .

ونقرأ في صحيح البخاري ومسلم قوله صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » .

ونقرأ لأبي داود والترمذي وابن ماجه قوله عليه السلام : « عرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو آية أو فيها رجل ثم نسيها » .

أليس ذلك وأمثال ذلك - وهو كثير - يحفز الهمم ويحرك العزائم ، إلى حفظ القرآن واستظهاره والمداومة على تلاوته ، مخافة الوقوع في وعيد نسيانه وهو وعيد كما سمعت شديد ؟ .

أما السنة النبوية فقد جاء في شأنها عن الله تعالى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا » وقوله سبحانه : « مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ » . وقوله : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا » . وقوله : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا » .

وجاء ترغيباً في السنة النبوية من الحديث الشريف قوله عليه السلام : « نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا ، فَأَدَاهُ كَمَا سَمِعَهُ ، قَرَّبَ مَبْلَغَ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » وهو حديث متواتر ، وقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع : « ألا : فليبلغ الشاهد الغائب ، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مِنْ سَمِعَهُ » رواه الشيخان . وجاء ترهيباً من

الإعراض عن السنة ، قوله صلى الله عليه وسلم : « من رغب عن سنّي فليس مني » .
رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم : « ألا هل عمي رجل يبلغه الحديث عني وهو
مُسْكِي » على أركبته ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه حلالا استحللناه ،
وما وجدنا فيه حراما حرّمناه . وإن ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما حرّمه الله » أخرجه أبو داود والترمذي . زاد أبو داود في أوله : « ألا إني أوتيت
الكتاب ومثله معه » . فانت ترى في أمثال هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ،
ما يحفزهم المؤمن الضعيف إلى الإقبال على روائع النبوة بستها ، وبدائع النبي صلى الله
عليه وسلم بسترها ، فكيف أنت والصحابة الذين كانوا لا يضارعون طول باع
ولا علو همة في هذا الميدان ١١ .

العامل السابع

منزلة الكتاب والسنة من الدين ، فالكتاب هو أصل التشريع الأول والدستور
الجامع لخير الدين والآخرة ، والقانون المنظم لعلاقة الإنسان بالله وعلاقته بالمجتمع
الذي يعيش فيه . ثم السنة هي الأصل الثاني للتشريع ، وهي شارحة للقرآن الكريم ،
مفصلة لجملة ، مفيدة لطائفه ، مخصصة لمهامه ، مبيّنة لمبهمه ، مظهرية لأسراره كما قال
سبحانه : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ كَرِيماً لِّتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ
يَتَفَكَّرُونَ » . ومن هنا يقول يحيى بن كثير : « السنة قاضية على الكتاب ، وليس
الكتاب قاضياً على السنة » يريد بهذه الكلمة ما وضّحه السيوطي بقوله : « والأصل
أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له ، ومفصلة لجماليته ، لأن لو جازته
كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها ، وذلك هو المنزل عليه ﷺ

وهو معنى كون السنة قاضية على الكتاب، وليس القرآن ميّناً للسنة، ولا قاضياً عليها، لأنها يفتن بنفسها، إذ لم نصل إلى حدّ القرآن في الإعجاز والإيجاز، لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشرح « اهـ .
ولا ريب أن الصحابة كانوا أعرف الناس بمنزلة الكتاب والسنة، فلا غرو أن كانوا أحرص على حفظهما وتحفظهما والعمل بهما .

العامل الثامن

ارتباط كثير من كلام الله ورسوله بوقائع وحوادث وأسئلة، من شأنها أن تثير الاهتمام . وتنبه الأذهان، وتلفت الأنظار إلى قضاء الله ورسوله فيها، وحديثهما عنها وإجابتهما عليها، وبذلك يتمكن الوحي الإلهي والسخام النبوي في النفوس فضل تمكن، وينتفش في الأذهان على مرّ الزمان .

تجول مرّة في رياض القرآن الكريم، تجده يساير الحوادث والطوارئ في تجددها ووقوعها، فقارة يجيب السائلين على أسئلتهم بمثل قوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ آئِلِمٍ إِلَّا قَلِيلًا» وتارة يفصل في مشكلة قامت، ويقضى على فتنة طفت، بمثل قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ، لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» إلى قوله: «أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ» وهن ست عشرة آية من سورة النور تزلن في حادث من أروع الحوادث، هو اتهام أم المؤمنين السيدة الجليلة عائشة زوج رسول الله ﷺ . وبنت الصديق أبي بكر (رضى الله عنها وعن أبيها) . وفي هذه الآيات دروس اجتماعية قرئت ولا تزال تقرأ على الناس إلى يوم الساعة ولا تزال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات . وتارة بلغت القرآن أنظار المسلمين إلى تصحيح

أغلاطهم التي وقموا فيها ويرشدكم إلى شاكلة الصواب . كقوله سبحانه في سورة آل عمران « وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال » إلى آيات كثيرة بعدها . وكلها نزلت في غزوة أحد تدل للمسلمين على خطئهم في هذا الموقف الرهيب ، وتحذره من أن يقيموا حينئذ آخر في مثل ذلك المأزق العصيب .

وعلى هذا النمط نزلت سور في القرآن وآيات تفوت العدد وتجاوز الإحصاء .

وإذا تجولت في رياض الحديث النبوي الشريف بطالعك منه العجب العاجب في هذا الباب . انظر قصة الخنزومية التي سرقت وقول الرسول ﷺ لمن شفع فيها : « وايم الله لو أن بنت محمد سرقت لقطعن بها » . رواه أصحاب الكتب الستة . ثم تأمل حادث تلك المرأة الجهنية التي أقرت بزناها بين بدي رسول الله ﷺ وهي حبلى من الزنا ، كيف أمر الرسول فكفلها وليها حتى وضعت حملها ثم أتى بها فوجت ، ثم صلى رسول الرحمة عليها . ولما سئل صلوات الله وسلامه عليه كيف نصلى عليها وهي زانية ؟ قال : « إنها ثابتة توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سمعتم » . وهمل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل ؟ » رواه مسلم . وتدبر الحديث المعروف بحديث جبريل ، وفيه يسأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان والساعة وأشراطها على مرأى ومسمع من الصحابة . وقد قال لهم أخيراً : هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » . أخرجه الخمسة غير البخاري . والناظر في السنة يجدونها في كثرتها الغامرة ، تدور على مثل تلك الوقائع والحوادث والأسئلة .

وقد قرّر علماء النفس أن ارتباط المعلومات بأمر مقارنة لها في الفكر ، تجعلها أبقى على الزمن ، وأثبت في النفس ، فلا بدع أن يكون ما ذكرنا داعية من دواعي حفظ الصحابة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، على حين أنهم هم الشاهدون لتلك الوقائع والحوادث ، المشافهون بخطاب الحق ، المواجهون بكلام سيد الخلق ، في هذه المناسبات الثلاثة والأسباب

القائمة ، التي تجعل نفوسهم مستشرفة لقضاء الله فيها ، متعطشة إلى حديث رسوله عنها ، فينزل الكلام على القلوب وهي مثبوقة ، كما ينزل القيث على الأرض وهي متعطشة ، تنهل بلهف ، وتأخذ بهشف ، وتمسكه وتمحرس عليه بيقظة ، وتعز به وتعتمد عن حقيقة ، وتنفع به وتنفع ، بل تهتز به وتربو وتنبت من كل زوج بهيج ١١ .

العامل التاسع

اقتران القرآن دائماً بالإعجاز ، واقتران بعض الأحاديث النبوية بأمور خارقة للعادة ، تروع النفس ، وتشوق الناظر ، وتهول السامع . وإنما اعتبرنا ذلك الإعجاز وخرق العادة من عوامل حفظ الصحابة ، لأن الشأن فيما يخرج على نواميس السكون وقوانينه العامة ، أن يتقرر رضى حافظه من شاهده ، وأن يتركز في فؤاد كل من عاينه فرداً كان أو أمة؛ حتى لقد يتخذ مبدأ توريخ محدوده الأيام والسنون ، وتقاس بوجوده الأعمار والآجال .

أما القرآن الكريم فإعجازه سار فيه سريان الماء في العود الأخضر ، لا تسكاد تخلو سورة ولا آية منه . وأعرف الناس بوجوه إعجازه ، وأعظمهم ذوقاً لأسرار بلاغته ، هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنهم بصدرون في هذه المعرفة وهذا الذوق عن فطرتهم العربية الصافية ، وسليقتهم السليمة السامية ، وتمهرهم في فنون البيان وصناعة القسان . ومن هذا كان القرآن حياتهم الصحيحة ، به يقومون ويقعدون ، وينامون ويستيقظون ، ويعيشون ويتعاملون ، ويلتذون ويعتمدون . وهذا هو معنى كونه روحاً في قول الله سبحانه : « وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا » . وليست هناك طائفة في التاريخ تمثل فيها القرآن روحاً ، كما تمثل في هذه الطبقة العليا الكريمة طبقة الصحابة الذين وهبوه حياتهم فروعهم الحياة ، وطعمهم طيمة جديدة حتى صاروا

أشبه باللائكة ، وهكذا سوام الله بكتابه خلقاً آخر « فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ » ١١ .

وأما السنة النبوية ، فقد اقترن بعضها بمعجزات خارقة ، وأمامك أحاديث المعجزات وهي كثيرة فيها المعجب والمطرب . غير أنا نربأ بك أن تكون فيها كحاطب ليل ، على حين أن بين أيدينا في الصحيح منها الجم الغفير والعدد الكثير ، « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

وهناك نموذجاً واحداً رواه البخاري ومسلم عن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر : « لَأُعْطِينَ هَذِهِ الرَّابَةَ غداً رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، فبات الناس يدوكون (أي يخوضون) ليلتهم ، أيهم يعطاها ، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يرجو أن يعطاها . فقال : أين علي بن أبي طالب ؟ فقيل يا رسول الله هو يشتكي مرضاً بعينه . قال : فأرسلوا إليه . فأتى به ، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه ، ودعاه ، فبرئ حتى كأن لم يكن به وجع . فأعطاه الرابة ، فقال علي رضي الله عنه : يا رسول الله أفاتلهم حتى يكونوا مثلنا ؟ قال : انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يحب عليهم من حق الله تعالى فيه ، والله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من نحر النعم » .

وهذه الوصية من الرسول ﷺ تلي في هذا المقام ، جديرة وحدها أن تقطع السنة أولئك الأفاكين الذين يزعمون أن الإسلام قام على السيف والقوة ، واعتمد على البغاش والقسوة ، ولم ينتشر بالدليل والحجة ولم يحى بالسلام والرحمة . « كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا » ١٢ .

العامل العاشر

حكمة الله ورسوله في التربية والتعليم ، وحسن سياستهما في الدعوة والإشادة ، مما جعل الكتاب والسنة يتقرران في الأذهان ، ويسهلان على الصحابة في الحفظ والاستظهار .

أما القرآن الكريم ، فحسبك أن تعرف من حكمة الله به في التربية والتعليم ، أنه أنزله على الأمة الإسلامية باللغة الحبيبة إلى نفوسهم ، وبالأسلوب الخلاب والنظم المعجز الآخذ بقلوبهم ، وأنه تدرّج بهم في نزوله ، فلم ينزل جملة واحدة يرهقهم به ويمجزون عنه ، بل أنزله منجّماً في مدى عشرين أو بضع وعشرين سنة ، ثم ربطه بالحوادث والأسباب الخاصة في كثير من سورته وآياته ، ودعمه بالدليل والحجة ، وخاطب به العقول والضمائر ، وناط به مصالحهم وخيرهم وسعادتهم ، وصدر في ذلك كله عن رحمة واسعة بهم ، يكادون يلحسونها باليد وبرونها بالعين : « مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ ، وَكَيِّنَ يُرِيدُ لِيُظْهِرَ كُمْ وَلِيُخَيِّمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » . « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ، وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمِيدِ » .

وأما السنة النبوية ، فقد ضربت الرقم القياسي في باب هذه السياسة التعليمية الراشدة ، حتى إذا كان علماء التربية في العصور الحديثة ، قد عدّوا من الحكمة في التعليم والتربية الاستعانة بوسائل الإيضاح ، وألوان التشويق ، فإن محمداً صلى الله عليه وسلم النبي الأمي ، كان من قبل أربعة عشر قرناً ، ومن قبل أن يؤلف علم التربية وعلم النفس ، كان هو المعلم الأول في رعاية تلك الوسائل الموضحة ، وهاتيك المشوقات الرائعة ، حتى تفتحت قلوب سامعيه للهداية ، وامتلات صدور أصحابه بقرائمه ، كأنما كتبت فيها كتاباً بالكلمة والحرف .

ذلك لأنه ﷺ كان أفصح الناس لساناً ، وأوضحهم بياناً وأجودهم إلقاءً ، ينتقى عيون الكلام وهو الذي أوتي جوامع الكلم ، ويفتح الكلام ويختصه بأشداقه ويفضله تفصيلاً يرعى فيه اللقائ والافهام ، ولا يسرد الحديث مردأً يزري برؤفته أو يذهب بشيء منه ، بل يتكلم كلاماً لو عدّه العادّ لأحصاه . وكان يعيد الكلمة ثلاثاً أو أكثر من ثلاث عند الحاجة ، كيما تحفظ عنه ، كما جاء في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « هَلْكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » قالها ثلاثاً . وكما جاء في حديث البخاري ومسلم أنه ﷺ قال : « أَلَا أَنبِئُكُمْ بِكَبِيرِ الْكِبَايِرِ (ثلاثاً) قلنا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ وشهادة الزور - وكان مُتَكِنًا فجلس - فإزال بكرُها حتى قلنا كَيْفَهُ سَكَتَ » .

ومن هذيه ﷺ أنه كان إذا خطب احمرت عيناه ، وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول : صَبَحَكُمْ وَمَسَّكُمْ . ويقول : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ (وَيَفْرُقُ بَيْنَ أَصْبَعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى) ويقول : «أَمَّا بَعْدُ» فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ أَهْدَى هَدًى هَدًى مُحَمَّدٍ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ تُحْدِثَاتُهَا وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ . ثم يقول : أَنَا أَوَّلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ . مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ صَيَاغَةً (١) فَإِنِّي وَعَلَى » رواه مسلم .

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أنه كان يضرب لهم الأمثال الرائقة التي تجلّى لهم المعاني ، كأنها العروسُ بارعةُ ليلة الزفاف ، أو الشمسُ ساحلةٌ ليس دونها سحاب . تأمل قوله وهو يضرب المثل في ضرورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطر إهماله ، ثم قل لي يربك : هل يبارح ذاكرتك هذا التمثيل البديع ؟

(١) الضياع بفتح الصاد : يستعمل مصدراً لضاع ، ويستعمل اسماً بمعنى العيال أو الضائعين منهم . قال في القاموس : « والضياع أيضاً العيال ، أو ضيعتهم » اهـ ولا يخفى أن المعنى المصدري غير مراد هنا .

يروى البخاري عن الثعلبي بن بشير أن النبي ﷺ قال : مثل القائم في حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استموا في سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها . وكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا . فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً . وإن أخذوا على أيديهم نجوا ، ونجوا جميعاً .

ومن وسائل إيضاحه ﷺ أسئلة التي كان يلقيها على أصحابه ، فيوظ بها انبياءهم ، ويرد هف بسببها شعورهم ، حتى يستقبلوا هذبه بنفوس عطاش ، وقلوب ظماء ، فيستقر فيها أثبت استقرار ، ويطلق بها علوق الروح بالأجسام .

وإليك مثلاً واحداً : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسوله الله ﷺ قال : « أتدرون من المئس ؟ » قالوا : المئس فينا من لا درهم له ولا دينار ولا متاع . فقال : إن المئس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي وقد شتم هذا ، وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن قُيِّمت حسناته قبل أن يقضى ما عليه ، أخذ من خطاياهم فطرحته عليه ، ثم طرح في النار » رواه مسلم .

ومن العجائب في وسائل إيضاحه عليه الصلاة والسلام أنه كان يستعين برسم يديه الكريمتين على توضيح المعاني وتقريبها إلى الأذهان ، مع أنه النبي الأمي الذي لم يقرأ كتاباً ، ولم يجلس إلى أستاذ ، ولم يذهب إلى مدرسة ، ولم يدرس الرسم ولا الهندسة .

نقرأ في صحيح البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « خط لنا رسول الله ﷺ خطاً مرتباً ، وخط وسطه خطاً ، وخط خطوطاً إلى جنب الخط (أي الذي في الوسط) ، وخط خطاً خارجاً . فقال : أتدرون ما هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : هذا الإنسان (يريد الخط الذي في الوسط) وهذا الأجل محيط به (يريد الخط الخارج)

وَهَذِهِ الْأَعْرَاضُ تَنْهَشُهُ (يشير إلى الخطوط التي حوله) إِنَّ أَخْطَأَهُ هَذَا نَهَشَهُ هَذَا
وَهَذَا الْأَمَلُ (بمعنى الخطأ الخارج).

ومن سياسته الحكيمة في التعليم والتربية، أنه كان يتهرب فرصة الخطأ في أفهامهم،
فيصحح لهم الفكرة في حينها، وبلقهم تعاليمه السامية ونفوسهم مستشرفة لها. من ذلك
ما يقصه علينا البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى
بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كلهم
تفألوها (أي رأوها قايلة) وقالوا: أين نحن من رسول الله ﷺ وقد غفر له ما تقدم
من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً. وقال الآخر: وأنا
أصوم أدهر أبداً. وقال الآخر: وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً. فجاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم إليهم، فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا! أما والله إني لأخشاكم
الله، وأتقاكم الله، ولست بأموم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب
عن سنتي فليس مني.»

وكان من وسائل إيضاحه تذييله صلى الله عليه وسلم بالعمل. يصلي ويقول: «صَلُّوا
كَأَنِّي أَيْتُمُو نِي أَصْلِي» ويحج ويقول: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» ويشير بأصبعيه السبابة
والوسطى ويقول: «بُيِّتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ» كما تقدم في رواية مسلم.

العامل الحادي عشر

الترغيب والترهيب اللذان يفيض بهما بحر الكتاب والسنة . ولا ريب أن غريزة حب الإنسان لنفسه تدفعه إلى أن يحقق لها كل خير ، وأن يحميها من كل شر ، سواء ما كان فيها من عاجل وما كان من آجل ، ومن هنا تفرص النفوس الموقوفة على وعلى هداية القرآن وهدى الرسول ، وتعمل جاهدة على أن تحفظ منها ما وبها الإمكان .

أما النفوس الضالة المخذولة ، فإنها مصروفة عن هذه العبادة بصوارف الهوى والشهوة ، أو محجوبة عن هذا المقام بحجاب التعمص والجلود على الفتنة ، أو مرتطبة بظلام الجهل في أحوال الضلال والتكال .

ولسنا بحاجة أن نلتبس شواهد الترغيب والترهيب من الكتاب والسنة ، ففددها فيماض بأوفى ما عرف العلم من ضروب الترغيب والترهيب ، وفنون الوعد والوعيد ، وأساليب التبشير والإنذار على وجوه مختلفة ، واعتبارات متنوعة ، في العقائد والمبادئ والمعاملات والأخلاق على سواء .

وهاك نموذجاً من ترغيبات القرآن وترهيباته على سبيل التذكير ، والتذكير تنفع المؤمنين . -

يقول تبارك اسمه في سورة واحدة هي سورة السجدة « وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ، بَلْ هُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ كَافِرُونَ • قُلْ يَتَّقُوا كُمْ مَلَكَ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ • وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُبْشِرُونَ نَاقِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ • وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى • وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي

لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ آيَاتَ يَوْمِكُمْ هَذَا
إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا
الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ *
تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ *
فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * أَفَمَن كَانَ
مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ * أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ
كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي
كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ * وَلَنَذِقَنَّهْم مِّنَ الْعَذَابِ الْأَلَدِيِّ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ
لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَمَن أَظْلَم مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ
الْمُجْرِمِينَ مُنْتَزِمُونَ » .

فانظر بعين بصيرتك في أساليب هذه الترغيبات، وفنون تلك الترهيبات، التي احتوتها
هذه الآيات ، والقرآن مليء كله من هذه الأنوار على هذا الغرار .

ولا تحسبن السنة النبوية إلا بحراً متلاحم الأمواج في هذا الباب. وهالك نموذجاً بل
نماذج منها تدلك على مدى ما تتأثر به النفوس البشرية عند ما يمرُّ بها الوعد والوعيد ،
وما يتركه هذا التأثير من ثبات الأوامر والنواهي واستقرارها في الذهن ، وانتقاشها
في صحيفة الفكر ، ثم اندفاع الإنسان من ورثتها إلى العمل والاتباع .

ها هو صلى الله عليه وسلم يبشر واصل رحمه بسعة الرزق والبركة في العمر فيقول :
« مَن سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » أخرجه
البخاري والترمذي .

وها هو ﷺ يتحدث بالوعد لمن جعل الآخرة همّه ، وبالوعيد لمن جعل الدنيا همّه

فيقول : « مَنْ كَانَتِ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ ، وَجَمَعَ لَهُ شِمْلَهُ ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ . وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ الْفَقْرَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ، وَفُرِّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ شِمْلَهُ ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ » رواه الترمذی .

وها هو صلى الله عليه وسلم يحرض المؤمنين على القتال ويحثهم على الدفاع والنضال ، فيقول : « تَضَمَّنَ اللَّهُ مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادٌ فِي سَبِيلِي ، وَإِيمَانٌ بِي ، وَتَصَدِيقٌ بِرِسَالِي ، فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ؛ أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ كَلِمَةٍ يَكْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ كَلِمٍ ؛ لَوْ نُهُ لَوْ نَدِمَ ، وَرِيحُهُ رِيحُ مِسْكٍ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى السُّلَاطِينِ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سَرِيَّةٍ تَفْرُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ أَبَدًا . وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأُجَاهِمُ ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي وَبِشَقِّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَفَّقُوا عَنِّي وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أُغْرُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ ، ثُمَّ أُغْرُوَ فَأُقْتَلَ » أخرجه الثلاثة والنسائي .

فأنت ترى في هذه الكلمات النبوية قوة هائلة محولة ؛ تجعلها ماثلة في الأذهان ، كما تجعل النفوس رخيصة هيبة في سبيل الدفاع عن الدين والأوطان . حتى لقد كان الرجل يستمع إلى هذه المرغبات والشوقات وهو يأكل ، فما يصير حتى يتم طعامه ، بل يرمى بما في يده ، ويثوم فيجاهد مقشوقاً إلى الموت ، متلفحاً على أن يستشهد في سبيل الله . كذلك أخرج مالك عن يحيى بن سعيد : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَغِبَ فِي الْجِهَادِ وَذَكَرَ الْجَنَّةَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِأَكْلِ تَمْرَاتٍ ، فَقَالَ : إِنِّي لَخَرِيسٌ عَلَى الدُّنْيَا إِنْ جَلَسْتُ حَتَّى أَفْرَغَ مِنْهُنَّ ، فَرَمَى مَا فِي يَدِهِ ، وَحَلَّ بَيْقَهُ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ » .

العامل الثاني عشر

اهتداء الصحابة رضوان الله عليهم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، يحلون ما فيها من حلال ، ويحرمون ما فيها من حرام ، ويتبعون ما جاء فيهما من نصيح ورشد ، ويتمدون بطواهرهم وبواطنهم بالتربية والآداب الإسلامية ، دستورهم القرآن ، وإمامهم الرسول عليه الصلاة والسلام .

وما من شك أن العمل بالعلم بقرره في النفس أبلغ تقرير ، وينقشه في صحيفة الفكر أثبت نقش ، على نحو ما هو معروف في فن التربية وعلم النفس ، من أن التطبيق يؤيد المعارف ، والأمثلة تعيد القواعد ، ولا تطبيق أبلغ من العمل ، ولا مثال أتمثل من الاتباع ، خصوصاً المعارف الدينية ، فإنها تزكو بتنفيذها ، وتزيد باتباعها . قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا » أي هداية وتورا تفرقون به بين الحق والباطل ، وبين الرشد والغي كما جاء في بعض وجوه التفاسير . وذلك أن المجاهدة تؤدي إلى الشاهدة ، والعناية بعلمارة القلوب وتركية النفوس تنجر الحكمة في قلب العبد . قال الغزالي رحمه الله : « أما الكتب والتعليم فلا تنفي بذلك (أي بالحكمة تنفجر في القلب) بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعد ، إنما تنفتح بالمجاهدة ومراقبة الأعمال الظاهرة والباطنة ، والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة ، مع حضور القلب بصفاء الفكرة ، والانتطاع إلى الله عز وجل عما سواه ، فذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف فكيف من متعلم طال تعلمه ولم يقدر على مجاوزة مسوره بكلمة . وكم من مقتصر على المهم في التعليم ، ومتوفر على العمل ومراقبة القلب ، فتح الله له من لطائف الحكمة ما تحار فيه عقول ذوي الأبواب . ولذلك قال ﷺ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا عَمِلَ وَرَثَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ » ^(١) .

(١) قال الحافظ العراقي في هذا الحديث : رواه أبو نعيم في الحلية لكن بسند ضعيف .

العامل الثالث عشر

وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم ، يحفظهم من الكتاب والسنة ما لم يحفظوه ، ويعلمهم ما جهلوه ، ويحييهم إذا سألوه ، ويربهم شاكلة الصواب فيما أخطأوه ، ويقفهم على حقيقة الأمر إذا تشككوه ، في صبر وأناة وسعة صدر وكرم نفس وطيب قلب . ولا ريب أن هذا عامل مهم يسر لهم الحفظ ويهون عليهم الاستظهار ، ضرورة أنه ﷺ مرجع واضح ، ومنهل عذب ، لا سيما إذا لاحظنا أنه ﷺ كان دائم البشر ، سهل الخلق ، لين الجانب ، ليس بفظ ، ولا غليظ ولا صخاب ، ولا فحاش ، ولا عياب ، وأن من جالسه أو فاضه في حاجة صابرة حتى يكون هو المتصرف عنه ، ومن سأله حاجة لم يرده إلا بها أو بميسور من القول ، قد وسع الناس بسطه وخلفه ، فصار لهم أباً وصاروا عنده في الحق سواء . مجلسه مجلس علم وحياء وأمانة وصبر ، يُدرس فيه القرآن ، وتذاع فيه السنة ، ويمتق منه أريج الهداية .

عوامل خاصة بالقرآن الكريم .

تلك العوامل التي ذكرناها عوامل مشتركة بين الكتاب والسنة ، طوَّعت للصحابة حفظهما واستظهارهما ، والإحاطة بهما وحذقهما .

بيد أن هناك عوامل خاصة توافرت في حفظ الصحابة للقرآن دون السنة .

أولها : أن الله تعالى تحدَّى بالقرآن أمة العرب ، بل كافة الخلق فقال سبحانه :

« قُلْيَا أُنُوا بِحَدِيثِ مَثَلِهِ » ولما عجزوا قال : « قَاتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ » ولما

عجزوا أيضاً قال : « قَاتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ » ولما عجزوا الثالثة سجَّل عليهم

هزيمتهم وأعلن فلج القرآن بالإعجاز في هذا الميدان ، إذ قال عز اسمه : « قُلْ آتَيْنِ
أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا » .

هذا التحدى الذى امتاز به القرآن ؛ فتح عيون الناس جميعاً ، ولقنهم بقوة إليه ، لا
فوق بين أوليائه وأعدائه . أما أوليائه ومطيعوه ؛ فقرءوه من هذه الناحية ، أيهجموا به
أعداءهم ، وبؤيدوا بإعجازه دينهم ونبيهم . وأما أعداؤه ومخالفوه ، فافتنوا أثره وتبيحوه ،
أملأ فى أن يجدوا فيه مغزياً ، وأخذوا عليه مطنباً . فلا جرم كان هذا التحدى من
الدواعى التى توافرت على قتل القرآن وتواتره وجريانه على كل لسان !

ثانيها : عذابه عليه السلام بكتابة القرآن فيما تيسر من أدوات الكتابة ، إذ اتخذ كُتَّابًا
لأوحى من أصحابه . وأقر كل من يكتب القرآن لنفسه فى الوقت الذى نهى فيه عن كتابة
السنة فى الحديث الذى أسلفناه من رواية مسلم « لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا
غَيَّرَ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ مِنِّي » .

وغنى عن البيان ، أن الكتابة من عوامل تيسير الحفظ والاستظهار .
ثالثها : تشريع قراءة القرآن فى الصلاة ، فرضاً كانت أو نفلاً ، سرّاً أو جهراً ،
ليلية أو نهارية ؛ حتى صلاة الجنائزة . ومثل الصلاة فى ذلك خطبة الجمعة . وتلك وسيلة
فعالة ؛ جعلت الصحابة يقرءونه ويسمعونه ؛ ثم جعلتهم عن هذا الطريق يتحفظونه
ويستظهرونه ، لا فرق بين رجل وامرأة ، وصغير وكبير ؛ وغنى وفتير ، على قدر ما سمح
به استعداد كل منهم .

رابعها : الترغيب فى تلاوة القرآن ولو فى غير صلاة ومن غير وضوء . اقرأ إن شئت
قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ

مِيرًا وَعَلَانِيَةً بَرَجُونا تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ، لِيُؤْفِقَهُمُ أَجُورُهُمْ وَيَرْبِدَهُمُ مِنْ قُضْلِهِ .
إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ . »

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ
الْكِرَامِ الْبَرَّةِ . وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ يَتَقَتَّمُ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ لَهُ أَجْرَانِ »
رواه البخاري ومسلم . ويقول عليه السلام : « لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ
وَهُوَ يَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ
النَّهَارِ » رواه الشيخان أيضاً .

ويقول عليه السلام : « مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَهُ حَسَنَةٌ ، وَالْحَسَنَةُ
بِعَشْرٍ أَمْثَالِهَا . لَا أَقُولُ : أَلَمْ حَرْفٌ . وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ ، وَلامٌ حَرْفٌ ، وَمِيمٌ
حَرْفٌ » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « يُقَالُ لِقَارِي الْقُرْآنِ اقْرَأْ وَارْقُ وَرَتِّلْ ، كَمَا كُنْتَ
تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا ؟ فَإِنَّ مَتَرِلَّتْكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرُؤُهَا » رواه أبو داود والترمذي
والنسائي . ويقول صلى الله عليه وسلم : « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ »
رواه البخاري .

فهو يعلم أن أصحاب محمد عليه السلام الذين سمعوا ذلك وأمثال ذلك ؛ يتوانون لحظة
عن قراءة القرآن ؟ ثم ألا تكون تلك التلاوة سبيلاً إلى أن يحدِّقوه ويحرزوه ؟ .

خامسها عناية الرسول صلى الله عليه وسلم بتعليم القرآن وإذاعته ونشره ، إذ كان
يفرِّده على الناس على مكث كما أمره الله . وكان يسميهم إياه في الخطبة والصلاة ، وفي
الدروس والعظات ؛ وفي الدعوة والإرشاد ، وفي الفتوى والقضاء ؛ وكان يُرَغِّبُ في تعليمه
ونشره كما سمعت . وكان يرسل بعثات القراء إلى كل بلد يعلمون أهل كتاب الله ، كما
أرسل مُصَنَّبُ بْنُ عَمِيرٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ هِجْرَتِهِ عليه السلام إِلَيْهَا ، وَكَمَا أَرْسَلَ

مُعاذ بن جبل إلى مكة بعد الفتح للإقراء . قال عبادة بن الصامت : كان الرجل إذا هاجر دفعه النبي ﷺ إلى رجل منا يعلمه القرآن .

سادسها : القداسة التي امتاز بها كتاب الله عن كل ما سواه ، حيث اجتمع فيه من المزايا ما قصصنا عليك وما لم نقصص عليك . كنيته إلى الله تعالى ، وكرمه قراءته على الجنب والخائض والنفساء ، وكرمه مسّ مصحفه وحمله على أولئك جميعاً وعلى المحدث حدثاً أصغر أيضاً ، إلى غير ذلك .

ولاشك أن هذه القداسة تلفت الأنظار إليه ، وتخلعهم المؤمنين به عليه ، فيحيطون به علماً ، ويخضعون لتعاليمه عملاً . وذلك ما حدا للمسلمين في كل عصر ومصر أن يُعَنُوا بحفظ كتاب الله حتى عصرنا الذي نعيش فيه ، فإياك بعصر الصحابة وهو عصر العلم والنور ، والتقوى والهداية ، والنشر والدعوة ؟ !

أما بعد :

فهذه بضعة عشر عاملاً توافرت في أصحاب الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم حتى حفظوا الكتاب والسنة ، وقد جمعناها لك هذا الجمل ، معتقدين أن من ورائها عوامل شخصية توافرت في بعض القراء وبعض المحدثين منهم دون بعض . والسبيل إلى تلك العوامل الشخصية دراسة تراجم أولئك القراء والتصدّرين لرواية الحديث من الصحابة ، فارجع إليها إن شئت ، واحرص على ما ذكرنا لك ، وصنّع منها أسلحة علمية مرهقة تشهرها في وجه أولئك الخونة الذين يخوضون في الصحابة بغير علم ، ويطعنون في الكتاب والسنة عن طريق الطعن فيهم بعد الحفظ والضبط .

ونحن نتحدّى أمم العالم بهذه الدواعي التي توافرت في الصحابة حتى قالوا الكتاب والسنة ، وتواتر عنهم ذلك خصوصاً القرآن الكريم .

« أولئك آباؤى فجئى بثلهم إذا جمعتنا باجرير المجامع ! »

غفرهم الله برحمته ورضوانه ، وصبّ عليهم شآبيب جوده وإحسانه . آمين .

ب - الجبهة الثانية

أو عوامل تثبت الصحابة في الكتاب والسنة

الآن وقد فرغنا من عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة ، نرجع على عوامل تثبتهم - رضوان الله عليهم - فيها . فنذكر أن الناظر في تاريخ الصحابة ، يروعه ما يعرفه عنهم في تثبتهم ، أكثر مما يروعه عنهم في حفظهم ؛ لأن الثبوت فضيلة ترجع إلى الأمانة الكاملة والعقل الناضج من ناحية ، ثم هو في الصحابة بلغ القمة من ناحية أخرى ، إذ كان تثبتاً بالعلم ، وحذراً دقيقاً ، وحيطة نادرة ، وتحرياً عميقاً لكتاب الله تعالى وهدى رسوله ﷺ في كل ما يتصل بهما عن قرب أو بعد .

ولهذا التثبت الفادر في دقته واستقصائه ، بواعث ودواع ، أو أسباب وعوامل ، يجعل بنا أن نقدّمها إليك ، كأسلحة ماضية تنافح بهل عن الكتاب والسنة ، وعن الصحابة في أدائهم للكتاب والسنة .

العامل الأول

أن الله تعالى أمر في محكم كتابه بالتثبت والتحرى ، وحذر من الطيش والتمسّح ، في الأنبياء والأخبار ، به القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف ، فقال سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ . »

وكذلك نهى الله عن اتباع ما لا دليل عليه إلا أن تسمع الأذن ، أو ترى العين ، أو يعتد القلب من برهان ، فقال عز من قائل : « وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا . »

وقد عاب القرآن على من يأخذون بالظن فيما لا يكفي فيه الظن ، فقال الله جلّ شأنه : « إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ، وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا » إلى غير ذلك من أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تأمر بالنظر ، وكان الصحابة هم المخاطبون بهذه التعاليم والشافعين بها ، فلا ريب أن تكون تلك الآداب الإسلامية من أهم العوامل في تثبتهم وحذرهم خصوصاً فيما يتصل بكتاب ربهم وسنة نبيهم : وبمعيد كل البعد ، بل بحال كل الاستعالة ، أن يكونوا قد أهملوا هذا النصيح السامى ، وهم خير طبقة أخرجت للناس .

العامل الثانى

ما سمعوه من التهريب الشديد ، ومن التهديد والوعيد ، لمن يكذب على الله أو يفترى على رسوله ومصطفاه . قال الله سبحانه : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؟ » فانظر كيف سلك الله من افترى الكذب عليه في سلك من قال أوحى إلى ولم يوح إليه شيء . ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله ؟ ثم انظر كيف قدّمه عليهما في الذكر وصدده في الوعيد ، ونعته أول من نعت بالإغراق في الظلم .

وقال سبحانه : « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ » وقال سبحانه : « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ رَآى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ؟ » .

ونقرأ في السنة النبوية أنه ﷺ قال : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . وهو حديث مشهور ، بل متواتر ، ورد أنه قد رواه اثنان وستون صحابياً منهم العشرة المبشرون بالجنة ، ولا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة المبشرون بالجنة إلا

هذا ، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا .

ولقد سمع الصحابة هذه الترهيبات وأمثالها . وما أمثالها في القرآن والسنة بقليل ، بل لقد سمع الأصحاب نهي رسول الله ﷺ عما دون الكذب وما كان أقل من التزيد ، إذ حذرهم رواية الضعفاء والمذخورين فقال : سيكون في آخر امتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم ، فإياكم وإياهم . رواه مسلم . بل حذرهم ﷺ رواية المجهولين فقال : « إن الشيطان ليتمثل في صورة الرجل فيأتي القوم فيحدثهم الكذب ، فيتفرقون فيقول الرجل منهم : « سمعت رجلاً أعرف وجهه ولا أعرف اسمه يحدث كذا وكذا » رواه مسلم .

فهل يستفيح عاقل متصف لنفسه أن يقول : إن الصحابة الذين سمعوا هذه النواحي وتلك الزواجر عن التزيد والافتراء يقدمون على كذب في القرآن والسنة ، أو يتصرفون في التثبت والتحرى والاحتياط في نقل الذكر الحكيم ، والمهدي النبوي الكريم ؟ !

العامل الثالث

أن الإسلام أمرهم بالصدق ونهاهم عن الكذب إطلاقاً ، فقال سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ » وأنت خير بأن هذا الخطاب بهذه الصيغة في هذا المقام مع تقديم الأمر بالتقوى ، فيه إشارة إلى أن الصدق للأمور به من مقتضيات الإيمان ومن دعائم التقوى ، وبفهم من هذا أن من كذب واغترى ، فسبيله سبيل من كفر وطمى . كما صرح سبحانه بذلك في قوله : « إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِّبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ » .

ويقول النبي ﷺ: «عليكم بالصدق فإنه مع البرِّ وهما في الجنة. وإياكم والكذب فإنه مع الفجور وهما في النار» رواه ابن ماجه .

وعن صفوان بن سليم رضى الله عنه قال: قلنا يا رسول الله: أياكون المؤمنُ جباناً قال: «نعم». قلنا: أياكونُ بجيلاً؟ قال: «نعم». قلنا: أياكونُ كذاباً؟ قال: «لا» أخرجه مالك ، فانظر إلى الحديث الأول كيف جعل الصدق هادياً إلى البرِّ وإلى الجنة، وجعل الكذب هادياً إلى الفجور وإلى النار . ثم انظر إلى الحديث الثاني كيف اعتبر الكذب الخس من الجبن والبخل ، وأخرجه في هذه الصورة الشنيعة التي لا تجتمع هي والإيمان في نفس واحدة أبداً .

وستفضى العجب حين تعلم أن الرسول ﷺ بالغ في تضييع الكذب حتى في توافه الأشياء ومحقرات الأمور ! استمع إليه ﷺ وهو ينهى عن الكذب في المزاح بهذه الطريقة الرادعة فيقول : «ويلٌ للذي يحدثُ ليضعك منه القومُ فيكذب ، ويلٌ له ، ويلٌ له» رواه أبو داود والترمذى . ثم استمع إليه ﷺ وهو يتوعد من يكذب في منامه ويقول : «من كذب في حلمٍ كلف يومَ القيامةِ أنْ يفتدَّ بينَ شعبَينِ ، وليسَ يعاقدُ بينهما أبداً» .

قل لي بربك: هل تلك الطبقة الأولى الممتازة التي سمعت ذلك وأضعاف ذلك بأذانها من فم رسولها والتي اعتنقت الإيمان بعد البحث والنظر ، واعتقدته طريقاً إلى سمادتها وعزّها ، والتي باعت أنفسها وأمواها لله بأن لها الجنة في نعيمها وخلودها. نقول: هل تلك الطبقة الكريمة ترضى بعد ذلك كله أن تترك رأسها وتنكس على أعقابها ؟ فككذب على الله ورسوله ، أو لا تتعزى الصدق في كتاب الله وسنة رسوله ! ذلك شعاطٌ بعيد لا يجوز إلا على عقول المغفلين .

العامل الرابع

أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا مُعَرِّمِينَ بالتفقه والتعلم ، مواعين بالبحث والتفتيش ، مشغوفين بكلام الله وكلام رسول الله ، يمددون المجالس لمدارسة القرآن وفهمه ، ويركبون ظهور المطايا لطلب العلم وأخذه . وكانت عناية الرسول بتعليمهم القرآن تفوق كل عناية ، يقرؤ عليهم ، ويخطبهم به ، ويزين إمامته لهم بقراءته في صلاته ، وفي دروسه وعظاته . وكان فوق ذلك يحب أن يسمعه منهم كما يحب أن يقرأ عليهم . روى البخاري ومسلم أن ابن مسعود قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « اقرأ على القرآن » . قلت : يا رسول الله . أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمع من غيري . فقرأت عليه سورة النساء حتى إذا جئت إلى هذه الآية : « فَكَفَيْتَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا » قال : حسبتك الآن . فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان .

وكذلك كان الصحابة ، همهم أن يقرءوا القرآن ويستسموه . روى الشيخان عن أبي موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إني لأعرف أصوات رُفَقَةِ الْأَشْعَرِيِّينَ بِاللَّيْلِ حِينَ يَدْخُلُونَ ، وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرَ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالسَّاهِرِ » .

وروى الدارمي وغيره بأسانيدهم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري : ذكرنا ربنا فيقرأ عنده القرآن . قال النووي : وقد مات جماعات من الصالحين بسبب قراءة من سألوه القراءة .

وقد سبق في عوامل حفظ الصحابة للسنة مدى عنايتهم بالإقبال عليها والاهتمام ببقاء

رسول الله ﷺ لتعلم منه والأخذ عنه . وروى مكحول عن عبد الرحمن بن غنم أنه قال :
 حَدَّثَنِي عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا : كُنَّا نَدْرُسُ الْعِلْمَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ
 إِذْ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعَلَّمُوا ، فَإِنْ يَأْجُرْكُمْ اللَّهُ
 حَتَّى تَعْمَلُوا » . رواه الدارمي موقوفاً على معاذ بسند صحيح . وكلمة العلم في هذا الحديث
 شاملة لعلم الكتاب وعلم السنة .

أليس هذا الولوع بالكتاب والسنة من دواعي تثبتهم فيها ، كما هو من دواعي
 حفظهم لها ، لأن اشتهار الشيء وذبوعه ، ولين الألسنة به ، يحمله من الوضوح والظهور ،
 بحيث لا يشوبه آبرس ، ولا يخاطله زيف ، ولا يقبل فيه دخیل .

العامل الخامس

يسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يثبتوا ، وسهولة الوصول عليهم إلى أنية نوا على
 جليلة الأمر ، فيما استغلق عليهم معرفته من الكتاب والسنة . وذلك لمعاصرهم رسول الله
 ﷺ يتصلون به في حياته ، فيشفي صدورهم من الريبة والشك ، ويريح قلوبهم بما يشع
 عليهم من أنوار العلم وحقائق اليقين .

أما بعد غروب شمس النبوة ، وانتقاله صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه . فقد كان
 من السهل عليهم أيضاً أن يتصلوا بمن سمعوا بأذانهم من رسول الله ﷺ ، والسمعون
 يومئذ عدد كثير وجم غفير ، يساكنونهم في بلدهم ، ويخالونهم في نواديهم ، فإن شك
 أحدهم في آية من كتاب الله ، أو خبر عن رسول الله أمكنه التثبت من عشرات سواء ،
 دون عنت ولا عسر !

العامل السادس

شجاعة الأصحاب شجاعة فطرية ، ومراحاتهم صراحة طيبية ، نشئوا عليها منذُ حداثتهم ، وطبعوا عليها بفطرتهم وبيتهم ، كأمة متبدية لا تعرف خذل الحضارة الملوثة ، ولا تألف نفاق المدنية اللذبة . ثم جاء الإسلام فعزز فيهم هذا الخلق الفاضل ، وزادهم منه ، وبني حضارته الصحيحة ومدنيته الطاهرة عليه ، بخل ، ما سمعت في أصدق الحديث وخير الهدى . حتى لقد كان الرجل منهم يقف في وسط الجمهور يردُّ على أمير المؤمنين وهو يلقي خطاب عرشه ردًّا قويًّا صريحًا حسنًا . بل كانت المرأة تقف في بهرة المسجد الجامع فتقاطع خليفة المسلمين وهو يخطب ، وتعارض رأيه برأيها ، وتفرع حجته بحجتها فيما تعتقد أنه خطأ فيه شاكلة الصواب ، وأمير المؤمنين في الحالين يفتبط بهاتيك الصراحة ويسرُّ بذاك الشجاعة ، ويعلن اغتباطه بموقف ذلك العربي النخس الذي ردَّ عليه ، كما يعلن رجوعه عن رأيه إلى رأى هذه السيدة التي حاجته بين يديه ، وما أمر عمر بيميد عنكم ، ولا مجهول لكم ، لا عند ولا به الخلقة وهو قائم يلقي خطاب عرشه ، ولا عند ما وقف على منبره ينهى عن التفالى في مهزور النساء !! .

فهل يرضى العقل والمنطق أن تُجرَح هذه الأمة العريضة القوية وتتهم بالكذب أو بالسكوت على الكذب في كلام الله ، وفي سنة رسول الله ؟ ! .

ثم ألا يحلمهم هذا الخلق الشرقي فيهم على كمال التثبت ودقة التعرّي في كتاب الله وسنة رسول الله ؟ « لَقَدْ أَسْفَرَ الصُّبْحُ الَّذِي عَيْنَيْنِ » . ! .

المعامل السابع

تسكافل الصحابة تسكافلاً اجتماعياً فرضه الإسلام عليهم ، فجعل عيونهم مفتحة لكل من يكذب على الله ، أو يتبرى على رسول الله ، أو يخوض في الشريعة بغير علم ، أو يفتي في الدين بغير حجة .

أجل : لقد كان كل واحد منهم يمتدأ أنه عضو في جسم الأمة ، عليه أن يتعاون هو والجموع في المحافظة على الله ، ويمتدأ أنه لبنة في بناء الجماعة ، عليه أن يعمل على سلامتها من الدغل والزغل ، والافتراء والكذب ، خصوصاً في أصل التشريع الأول وهو القرآن وأصله الثاني وهو سنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

وبين يديك الكتاب والسنة ، فاقرأ فيهما إن شئت أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تجدها كثيرة متآخذة ، تقرر ذلك التسكافل الاجتماعى الإسلامى بين آحاد الأمة ، بما لا يدع مجالاً لمفترى على الله ، ولا يترك حيلة لمخاطب ليل في حديث رسول الله .

استمع إلى كلام الحق وهو يحض على دعوة الخير وفضيلة النصيح ؛ إذ يقول سبحانه وتعالى في سورة آل عمران : « وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ . وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ . وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » إلى أن قال جل ذكره : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ » . وهكذا قدم الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان به ، تنويعاً بجلالتهما ، وحثاً على التمسك بهما ، وإشارة إلى أن الإيمان بالله لا يصان ولا يكون إلا بهما .

وتدبر قول الله تعالى في سورة المائدة: «لَمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ. لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» .

ثم تأمل حكم الله على بنى الإنسان جميعاً بأنهم غرّبون في الخسران ، إلا من جمع عناصر السعادة الأربعة ، وهى الإيمان ، والعمل الصالح ، والتوصية بالحق ، والتوصية بالصبر فى قوله سبحانه: «وَالْعَصْرُ: إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ» .

سمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، وشوّفوا بخطابه من فم رسول الله عن جبريل عن الله ، ثم سمعوا بعد ذلك من كلام رسول الله أمثال ما بأتى :-

(١) يقول ﷺ : «والذى نفسى بيده لَتَأْتُمُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَمِثَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ، ثُمَّ تَدْعُوهُ فَلَا يَسْتَجِيبُ لَكُمْ» . رواه الترمذى بسند حسن عن حذيفة رضى الله عنه .

(٢) وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : «بإيمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَسْرِ وَالْبُسْرِ ، وَالْمَلْطِطِ وَالْمَكْرِهِ ، وَعَلَى أَمْرَةٍ عَلَيْنَا ، وَعَلَى أَلَا تُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا (أى ظاهراً) ، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ بُرْهَانٌ ، وَعَلَى أَنْ تَقُولَ الْحَقَّ أَيْنَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَانِمٍ» . رواه الشيخان .
فهل بعد هذا كله يُعقل أن يعيب الصحابة ، أو يقرؤوا من يعيب بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ !

العامل الثامن

تمويدهم الصدق وترويضهم عليه عملاً ، كما أرشدوا إليه وأدبوا به فيما سمعت علماء .
وأنت خير بأن التربية غير التعليم ، وأن العلم غير العمل ، وأن نجاح الفرد والأمة رهون
بمقدار ما ينهلان من رحيق التربية ، وما يقطّغان من ثمرات الرياضة النفسية والقوانين
الخلقية .

أما العلم وحده فقد يكون سلاح شقاء و نذير فناء ؛ كما نرى ونسمع ، ويالهول ما نرى
وما نسمع . . .

ولقد أدرك الإسلام هذه الناحية الجليلة في بناء الأمم ، فأغارها كل اهتمام وعناية
بالتنفيذ والعمل أكثر مما عني بالعلم والكلام . ولعلك لم تنس أنه ﷺ قال لمن يدرسون
العلم في مسجد قباء تلك النصيحة الذهبية الحكيمة « تعلموا ما شئتم أن تعلموا ، فلن
يأجركم الله حتى تعملوا » ١ .

ولعلك لم تنس أيضاً أن الإسلام شرع عقوبة من أشنع العقوبات ، لمن اقترف نوعاً
من الكذب وهو نوع الخوض في الأعراض ، تلك العقوبة هي حدُّ القذف الذي
يقول الحق جل شأنه فيه من سورة النور : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ
هُمُ الْفَاسِقُونَ » .

فتأمل كيف عاقب هذا الناذب الكاذب بالجلد ثمانين ، وردَّ شهادته وحكم بأنه
من الفاسقين ، بل قال : « وأولئك هم الفاسقون » أي لا فاسق سواهم ولا خارج عن
حدود الدين والأدب إلا هم !

ثم شَفَّ مسميك بما يرويه أبو داود في سننه من أن عبد الله بن عامر قال :

« جاء رسول الله ﷺ إلى بيئتنا وأنا صبي صغير ، فذهبتُ لألعب ، فقالت أمي : تعال حتى أعطيك . فقال ﷺ . وما أردت أن نعطيهِ ؟ قالت : نمرأ . فقال : أما إنك لو لم تفعل أكثرت عليك كذبة » انصوّر في هذه التربية السامية كيف لم يسمع الرسول ﷺ لأنّه إن أعيد طفلها الصغير وعداً غير صادق ، بل يسألها: ما الذي كانت تعطيه لوجاء؟ ثم يقرر أنها لو خاست بعدها هذا لكتبها الله عليها كذبة ! وهكذا يكتبني بذكر كلمة « كذبة » في هذا المقام ردعاً لها وزجراً ، ومنه تعلم أن لفظ الكذب كان سوط عذاب يخيف الصحابة رجالاً ونساء . وذلك لما يسمعون عنه من شناعة ، ولما يعرفون فيه من بشاعة ! ولما تأصل في نفوسهم من فضيلة الصدق وشرف الحق ! أفبعد هذه التربية العالية يصح أن يُقال : إن الصحابة يكذبون على الله ورسوله ولا يفتنّون ! ألا إن هؤلاء من إفسادهم ليعرفون بما لا يعرفون ، وإسرفون في تجريح الفضلاء واتهام الأبرياء ولا يستحقون ، فويل لهم من يومهم الذي يوعدون !

العامل التاسع

القدوة الصالحة ، والأسوة الحسنة ؛ التي كانوا يجدونها في رسول الله ﷺ عائلة كاملة ، جذابة أخاذة . ولا يمزج عن بآل أن القدوة الصالحة خير عامل من عوامل التعليم والتربية والتأديب والتهديب ، خصوصاً بين نبيّ واتباعه ، وأستاذ ومقلّديه ، ورئيس ومريدوسيه ، وراع ورعيته .

وهنا نحن أولاء نرى علماء النفس والاجتماع ، وأقطاب التربية والتعليم ، وبناء الأخلاق والأمم : نراهم لا يزالون يتحدّثون في القدوة الصالحة ، وبعوضون بالقدوة الصالحة ، ويبعثون عن القدوة الصالحة ؛ وذلك لكانتها من التأثير والإصلاح ، والتثوير والنجاح ، في الأفراد والأمم على سواء . ! !

ولم يعرف التاريخ ولن يعرف قدوة أسى، ولا أسوة أعلى، ولا إمامة أسى، من محمد ﷺ، في كافة مناحي الكمال البشري، خصوصاً خلقه الرضى، وأدبه السنى، ولا سيما صدقه وأمانته، وتحرّيه ودقته .

أجل : فقد كان ﷺ مشهوراً بالصدق، معروفاً بالأمانة، حتى من قبل بعثته ورسالته، فكان إذا سار أشاروا إليه بالبنان ؛ وقالوا : هذا هو الصادق، وإذا حكم رضوا حكومته وقالوا : هذا هو الأمين !

وكانت هذه الفضائل للشرقة فيه، من بواعث إيمان المنصفين من أهل الجاهلية به . ولقد اضطرّ أن يشهد له بها أعداؤه الألداء، كما آمن بها أتباعه الأوفياء . فهذا أبو سفيان بن حرب زعيم حزب المعارضة له يُقرّ بين يدي قيصر الروم بصدق محمد وأنهم لم يحفظوا عليه كذبة واحدة قبل رسالته، ويكادون من القيصر مثاثراً في جملة ماثثراً، بهذه الشهادة التي انطلق بها لسان ألدّ خصوم محمد يومئذ، ثم يقول في التعليق على كلام أبي سفيان والتنويه بصدق محمد عليه الصلاة والسلام : « ما كان (أى محمد) لِيَذَرَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ ! » والحديث طويل مشهور برويه البخاري في صحيحه . فراجعوه إن شئتم .

وهذا قائل قرش يقول للنبي ﷺ في مَقْرِضٍ من المعارض : إنا لا نكذبك ولكن نكذب ما جئت به . وبسبب ذلك أنزل الله تعالى « فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَئِنْ أَنْظَرْنَا إِلَيْكَ يَا أَيُّهَا اللَّهُ يَجْحَدُونَ . » .

ومما يذكر بالإعجاب والفخر لنبي الإسلام صلى الله عليه وسلم أنه عرض الإسلام على بني عامر بن صعصعة، وذلك قبل الهجرة، وقبل أن تقوم الدين شوكة، فقال كبيرهم : أ رأيت إن نحن تابعناك على أمرك، ثم أظهرك الله على من خالفك، أ يكون لنا الأمر من بعدك ؟ فأجابه صلى الله عليه وسلم بتلك الكلمة الحكيمة الخالدة :

« الأمرُ لله يضعه حيث يشاء ! فقال له كبيرهم أهدف^(١) نحو رؤس العرب دونك فإذا أظهرتك الله كان الأمرُ لغيرنا ؟ لاحاجة لنا بأمرك .

وهنا تتجلى سياسة الإسلام ، وأنها سياسةٌ صريحةٌ مكشوفةٌ ، ورشيدهٌ شريفةٌ ، لا تعرفُ الخلفَ والدورانَ ، ولا تعتمدُ الكذبَ والتضليلَ ، كما تتجلى صراحةُ نبيِّ الإسلامِ ، وصدقُ نبيِّ الإسلامِ ، وشرفُ نبيِّ الإسلامِ ؛ عليه الصلاة والسلام ۱۱ .

نعم : لقد كان محمد ﷺ في ضيقٍ أيّ ضيقٍ ، يحتاج إلى أقلِّ معاونةٍ من عدوٍّ أو صديقٍ ، وهذا حتى من العرب يستطيع أن يكتسبه ويتقوى به ولكنه عليه الصلاة والسلام ، لا يستطيع أن يعدّ فيخلف ، ولا أن يحدث فيكذب ، ولا أن يماهد فيفتر ! يسألونه أن يكونوا الخلفاء من بعده إذا أسلموا فيقول بطل فيه « الأمرُ لله يضعه حيث يشاء » ولو أنه قال إن شاء الله مثلاً لدانوا له أجمعين ، وأصبحوا من حزبه وجنده المسلمين ۱ .

مرحى مرحى لسياسة الإسلام . وأخلاق نبيِّ الإسلام ۱۱ .

وإذا كانت هذه الأخلاق العليا هي منار القدوة للصحابة في رسول الله ، فكيف لا يقتبسون من هذه الأنوار ، ولا يضربون في حياتهم على هذه الأوتار ؟ فضلاً

(١) في القاموس : أهدف له الشيء عرضاً ۱ هـ .

وقال في لسان العرب ، الإهدافُ : القدوُ . أهدف له القومُ أي قربوا . . وكل شيء قد استقبلك استقبالا فهو مهْدَفٌ ومُسْتَهْدَفٌ ۱ هـ . وقال الزمخشري في أساس البلاغة : أهدف له الشيء واستهدف : انتصب وعرض . وقال عبد الرحمن بن أبي بكر لأبيه أبي بكر رضي الله تعالى عنهما : لقد أهدفتَ لي يوم بدر فصمتُ عنك ۱ هـ فالفعل لازم غير ممتدٍ . ومعنى صمتُ عنك : ملت وأعرضت . تدبر .

عن أن يقال عنهم : إنهم يكذبون أو لا يتحرون في كتاب الله وسنة رسول الله
 « سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ » .

العامل العاشر

سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام كلها ، وكمال تأديبهم بأداب هذا الدين
 الحنيف وشده خوفهم من الله ، وصفاء نفوسهم إلى حد لا يفتق والكذب
 خصوصاً الكذب على الله تعالى ، والتجنى على أفضل الخليفة صلوات الله
 وسلامه عليه .

يقول علماء الأخلاق والمستغلون بعلم النفس وعلوم الاجتماع : إن الكذب جنابة
 قبيحة ، لا يمكن أن يصدر إلا عن نفس ساقطة لم تتأدب ، ولا يتصور أن يفشو إلا في
 شعب شاذ لم يتهذب .

ونحن إذا استعرضنا تاريخ الصحابة — رضوان الله عليهم — نشاهد العجب في
 عظمة تأديب الإسلام لهم ، وتربيته إياهم تربية سامية جعلتهم أشباه الملائكة يعيشون
 على الأرض ، لاسيما ناحية الصلح والأمانة ، والتثبت والفجرى والاحتياط . وذلك من
 كثرة ماقرر القرآن فيهم لهذه الفضائل ، ومن عناية الرسول ﷺ بهم علماء وعملًا
 ومراقبة ، حتى أصبحوا بنعمة من الله وفضل منطبعة قلوبهم على هذه الجلائل ، متشبعة
 نفوسهم بمبادئ الشرف والنبل ، تأبى عليهم كرامتهم أن يقاربوا الكذب أو يقارفوا
 التهم . لاسيما التهم على مقام الكتاب العزيز ، وكلام صاحب الرسالة ﷺ .

قالت عائشة رضي الله عنها : « ما كان خلق أشد على أصحاب رسول الله ﷺ
 من الكذب . ولقد كان رسول الله ﷺ يطالع على الرجل من أصحابه على الكذب
 فما ينجلي من صدره حتى يعلم أنه أحدث توبة لله عز وجل » رواه مسلم في مقدمة صحيحه .

عوامل أخرى

إذا استعرضت بعض العوامل السابقة في حفظ الصحابة للكتاب والسنة ، تجد منها عوامل صالحة أيضاً لأن تكون دواعي تثبيتهم في الكتاب والسنة ، ولهذا أكتفى بالإشارة إليها دون إعادتها :

١ - فذكاء العرب وقوة حوافظهم وصفاء طبعهم إلى آخر ما ذكرنا في العامل الثاني هناك . لا شك أنه داعية من دواعي تثبيتهم أيضاً ، لأن الشأن فيمن نشأ على هذه الصفات ؛ أن يكون واثقاً بما حفظ ، فلا يحتاج إلى تزبد ولا يقع في تهجم .

٢ - وحب الصحابة لله ورسوله عامل كذلك من عوامل التثبيت ، لأن الحب الصادق لا يقنع إلا بما يثق أنه كلام حبيبه من غير لبس ولا شك ، ولا يرضى أن يفترى الكذب على حبيبه ، ولا يقبل أن يتقول عليه أو يتهم في كلامه ، خصوصاً إذا عرف أنه بكره ذلك منه . (انظر العامل الرابع من عوامل الحفظ) .

٣ - وموقف الصحابة في محراب الفصاحة والبيان ، وعلو كمهم في نقد الكلام ، وكال ذوقهم في إدراك إعجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام ، كل أولئك يسر عليهم التثبيت ، ويهون عليهم أن يردوا ما ليس من كلام الله وكلام رسوله ، ضرورة أنهم يدركون الفوارق بين الأساليب الفاضلة والمفضولة ، ويزنون كلامهم بموازينهم البلاغية الصادقة . (انظر العامل الخامس من عوامل الحفظ) .

٤ - وعلم الصحابة بحزلة الكتاب والسنة من الدين ، يجعلهم بلا شك يهتمون بالتثبيت منها ، والحظية لها . (انظر العامل السابع من عوامل الحفظ) .

٥ - واقتران الكتاب بالإعجاز ، واقتران السنة ببعض المعجزات والغرائب ، ثم ارتباط كثير من آيات القرآن وأحاديث الرسول بالحوادث والوقائع ، كل أولئك مما يجعل

النفوس تتوثق منهما ولا تشبه فيهما ولا تقبل الزيد والكذب عليهما . (انظر العامل الثامن والتاسع من عوامل الحفظ) .

إذا جمعت هذه العوامل وأمثالها إلى العشرة للسطورة بين يديك ، رأيت بضعة عشر عاملا من الدواعي للتوافرة ، والأدلة القائمة ، على أمانة الصحابة وتبنتهم من الكتاب والسنة .

مظاهر هذا التثبت

وهكذا نصف تاريخ الصحابة ، ونقتفي آثارهم ، فإذا هي شواهد حق على تفاضل فضيلة الصدق فيهم ، وشدة نفورهم ، ونقاء ساحاتهم من الكذب وما يشبه الكذب . هذا أمر رضى الله عنه يقول : « أَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا مَا لَمْ نَرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَنْفًا ، فَإِذَا رَأَيْنَاكُمْ فَأَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا ، فَإِذَا اخْتَبَرْنَاكُمْ فَأَحَبُّكُمْ إِلَيْنَا أَصْدَقُكُمْ حَدِيثًا » . وهذا على كرم الله وجهه يقول : « أَعْظَمُ الْخَطَايَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اللِّسَانُ الْكَذُوبُ » . ويقول مرة أخرى : « إِذَا حَدَّثَكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَا تَأْخُذْ مِنْ آخِرِهِ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذَبَ عَلَيْهِ » .

وإن شئتم فاعجبوا من سعيد بن المسيب وهو أحد من رباهم الصحابة : رمدت عيناه مرة حتى بلغ الرمد خارجهما (والرمد وسخ أبيض من مجرى الدمع من العين) فقيل له : لو مسحت عينيك . فقال : وأين قول الطبيب : لا تمس عينيك فأقول : لا أفعل ١٩ .

وتدبروا ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد قال : جاء بشير المدوي إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعل ابن عباس

لَا بَأْذَنُ لَهُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ . قَالَ : يَا بَنَ عَبَّاسَ ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي ، أَحَدُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْمَعُ ! قَالَ ابْنُ عَبَّاسَ : إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَارُنَا ، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ .

وَمِنْ هَذَا الْوَرَعِ الْبَالِغِ وَالْحَذَرِ الدَّقِيقِ ، تَمَرَّجَ كَثِيرٌ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ عَنِ الرِّوَايَةِ وَالتَّحْدِيثِ ، فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ إِلَّا النِّزْدَ الْيَسِيرَ ، مَعَ أَنَّ لَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْغَمْرَ الْكَثِيرَ . يُحَدِّثُ ابْنُ الزَّيْبَرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قُلْتُ لِأَبِي : مَا لِي لَا أَسْمَعُكَ تَحَدِّثُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ ؟ قَالَ : أَمَّا إِنِّي لَمْ أَطَارِقْهُ مُنْذُ أَسَلْتُ وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مِنْ « كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مُقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ حَذَرِهِمْ وَاحْتِيَاظِهِمْ لِلْسُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ ، فَإِذَا تَقَدَّرَ مِنْ مَظَاهِرِ حَذَرِهِمْ وَاحْتِيَاظِهِمْ لِكِتَابِ اللَّهِ الْغَزِيرِ ؟ إِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّكَ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَدَلَّةِ نَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، تَشَاهَدُ الْعَجَبَ الْعَاجِبَ مِنْ رَوَائِعِ هَذِهِ الْمَظَاهِرِ .

فَهَذَا عَمْرٍو يَأْخُذُ بِخُنَاقِ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ وَيُسَوِّقُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَاتَمَّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ قَرَأَ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى وَجْهِهِ لَمْ يَقْرَأْهُ عَمْرٍو ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ عَمْرٍو أَنَّهُ هَكَذَا نَزَلَ ، وَلَمْ يُرْسَلْ عَمْرٍو هِشَامًا حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ الرَّسُولُ أَنْ يُرْسِلَهُ ، ثُمَّ اسْتَقْرَأَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ ، وَقَالَ فِي قِرَاءَةِ كِلَاهُمَا : « هَكَذَا أَنْزَلْتُهُ » . وَقَالَ : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تيسرُ مِنْهُ » هَذَا مُلْخَصُ مَا كَانَ بَيْنَ عَمْرٍو وَهِشَامَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا مَعَ أَصْحَابِهِمْ ، مِمَّا تَعَرَّضَ عَلَيْكَ الرِّوَايَاتُ الْمُبْسُوطَةُ هُنَاكَ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ! .

أضف إلى هذا تلك الدقة البالغة التي أوجلتها لك في دستور أبي بكر ودستور عثمان رضي الله عنهما في جمع القرآن بالصحف والمصاحف ، وهي على مقربة منك . فارجع إليهما إن شئت .

ويشبه هذين الدستوريين في جمع القرآن ، دستور أبي بكر في حماية السنة والحيفة لها والتثبت منها ، إذ جمع أصحاب رسول الله ﷺ وشاورهم في الأمر ، ثم انتهوا إلى اتباع ما يأتي : -

أن ينظروا في خبر الواحد نظرة فاحصة ، يعرضونه على كتاب الله تعالى وما نواتر أو اشتهر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن خالف شيئاً منها زيّفوه وردوه ، وإن لم يخالف نظروا نظرة ثانية فيمن جاء به ، فلا يقبلون إلا ممن عرف بالعدالة والضبط والصدق والتحري ، وإلا طالبوه بالتزكية من طريق آخر يشهد معه ويروى ما رواه ، وبرغم هذا وذلك فقد اتزموا التقليل من الرواية لأن الإكثار مَظَنَّة الخطأ ومثار الاشتباه .

نعم : حدام ورعهم وشدة خوفهم من الله ، أن يحصّنوا حديث رسول الله بهذا الدستور الدقيق الرشيد القائم على رعاية هذه القواعد الثلاث : النظر في الخبر والنظر في الخبر ، والإقلال من الرواية .

وبرحم الله ابن الخطاب فقد أخذ بالأسس التي وضعها أبو بكر لحياطة الكتاب والسنة ، ثم بنى عليها ، وشمخ بها ، وزاد فيها ، حتى تشدّد مع الأمناء المؤمنين ، وضيق الخناق على الصحابة للكثيرين ، حتى روى أنه حبس ثلاثة من مشاهير الصحابة سنة كاملة ، وماتم منهم إلا أنهم أكثروا الرواية . وإذا صحّ هذا فهو درس قاسم من الفاروق إمامة الشعب في الاحتياط لأصول التشريع والتبصّر والتدقيق في الرواية تحملاً وأداءً ، على حدّ قول الشاعر :

« إني وقتلي سُلَيْسَكَا ثُمَّ أُعْيِدُهُ » كَالْفَوْزِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافِيَ الْبَقْرُ »

ثم جاء دور عثمان وعلى ، فحَذَّوْا أَبِي بَكْرٍ وعمر ، إذ أوى الكتاب في كنفهما إلى ركن ركين وظل ظليل ، وبقيت السنة في عهدهما رفيعة العِمَاد ، قوية السُّنَاد ، حتى نَلَقَّاهَا بنو أمية على ما تركها الخلفاء ، بيضاء مشرقة ، ليأبها كنفها رها .

ولبثت السنة في العهد الأموي معقصة بمرزاتها ومنعمها ، حتى طلع نجم الملك العادل عمر بن عبد العزيز ، على رأس المائة الثانية فردَّدَ صدى جده عمر بن الخطاب ، في ضرورة صون السنة ووعيتها ، ولكن رأى أن يكون ذلك عن طريق الكتابة والنقش في السطور بعد أن وُعيت في العهد الماضي عن طريق الحفظ في القلوب والصدور . وبذلك انتقل الحديث النبوي إلى دور جديد سعيد ، هو دور التأليف والكتابة والتنميد ، مما كان له أبلغ الأثر في وصوله إلينا موزوناً بأدق موازين العلم والبحث الدقيق .

نتيجة ذلك

ولقد كان من نتيجة ذلك كله أن أحيط الكتاب والسنة بسمائج من الفولاذ والحديد ، وأن حُفِظَ الدين من العبث بأصول التشريع ، وأن أخذ خلف الأمة درساً قيماً عن سلفهم الصالح في ضرورة الاستعانة للدين ، واليقظة في حراسة الكتاب والسنة ، ووجوب نقد الرواة وفحص الرويات . وبهذا أيضاً أخذ الطريق على الدس والفساد وحيكت الشباك للدجالين والوضّاعين ، وأصبح الدين الإسلامي منبع الحوزة محفوظ الذمار ، إلى درجة تفاخر بها شعوب العالم ؛ وأمم الأرض ، وأديان الدنيا ، مما لا يكاد يوجد مثله ولا قريب منه في تاريخ أية شريعة من الشرائع المجاوية والوضعية ، منذ خلق الله السموات والأرض إلى يوم الناص هذا ! .

الموقف خطير

ولا تحسبن أنهما القارىء الكريم أنى بالفت أو أسرفت ، وإن كنت قد أطلت وأكثرت ، فإن هذا البحث جليل وخطير يتصل فى جلالته وخطورته بتلك الطائفة المتنازعة التى اختارها الله لتلقى كتابه ، ومعاصرة رسوله ﷺ وحسن النياية عنه فى نشر هداية الإسلام ، والدفاع عن رضى الدين الحنيف .

أولئك هم حجر الزاوية فى بناء هذه الأمة المسلمة ، عنهم قبل غيرهم تلقت الأمة كتاب الله ، وحذقت سنة رسول الله ، وعرفت معالم الإسلام ، فانفض من شأنهم والتحقير لهم ، بل النظر إليهم بالمين الجردة من الاعتبار ، لا يتفق والمركز السامى الذى تيموه ، ولا بوائهم المهمة الكبرى التى انتدبوا لها ونهضوا بها ، كما أن الطعن فيهم والتجريح لهم ، يزلزل بناء الإسلام ، ويقوض دعائم الشريعة ، وبشكك فى صحة القرآن ، ويضيع الثقة بسنة سيد الأنام ! .

ومن أشد ما يجرح به الصحابة اتهامهم بسوء الحفظ وعدم الضبط ولمزهم بالكذب والافتراء على الله ورسوله ، ونبزهم بعدم النبوة والتحرى فى نقلهم كتاب الله وسنة رسوله إلى الأمة ! .

لذلك عني علماء الإسلام قديماً وحديثاً بالدفاع عن عرين الصحابة ، لأنهم كانوا أيتـ دفاع عن عرين الإسلام . ولم يكن ذلك الدفاع نزوة هوى ، ولا نبوة عصبية ، بل كان نتيجة لدراسات تحليلية ، وأبحاث تاريخية ، وتحقيقات بارعة واسعة ، أحصتهم عدداً ، ونقدتهم فرداً فرداً ، وعرضتهم على أدق موازين الرجال ، مما تباهى به الأمة الإسلامية كافة الأمم والأجيال .

وبعد هذا التحقيق والتدقيق ، خرج الصحابة رضى الله عنهم من بوتقة هذا البحث ، وإذا هم خير أمة أخرجت للناس ، وأسمى طائفة عسرفها التاريخ ، وأنبـ

أصحاب النبي ﷺ ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لا استعطفوا عليه من كتاب الله وهدى رسول الله ﷺ .

وقد اضطرَّ أهل السنة والجماعة، أن يعلنوا رأيهم هذا كعتيدة، فقرأوا أن الصحابة عدول . ولم يشذَّ عن هذا الرأي إلا المبتدعة والزنادقة قبحهم الله . قال أبو زرعة الرازي : « إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك لأن الرسول حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى ذلك إلينا كآله الصحابة . وهؤلاء (بمعنى الزنادقة) يريدون أن يجرَّحوا شهودنا، ليطولوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى ، وهم زنادقة ! ! » .

شهادة عليا من الله للصحابة

وفوق ما تقدم نجد الحق سبحانه وتعالى، يمدح أصحاب محمد ﷺ غير مرة، ونرى الرسول ﷺ يطرئ صحابه، في غير موضع . اقرأ إن شئت قوله جلَّ جلاله : « مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ » إلى آخر سورة الفتح . ثم اقرأ إن شئت قوله عزَّ اسمه : « لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ ، أُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا ، وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْخَاسِرِينَ » وقوله جلَّتْ حكمته : « لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ » إلى قوله : « وَبُؤْسُؤُنَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » في سورة الحشر . وتأمل قوله عزَّ من قائل : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ » الخ ، وقوله : « وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » ولا ريب أن الصحابة هم الشافهون بهذا الخطاب ، فهم داخلون في مضمونه بادئ ذي بدء ، متحقِّقون بمزاياه أول الأمر ! !

شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه

وكذلك نقرأ في صحيح السنة ما يشهد بفضل الصحابة وكال امتيازهم على الثقلين سوى النبيين والمرسلين . روى الترمذى وابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الله الله في أصحابي ، لا تتخذوهم غرَضاً ، فمن أحبهم فبحبي أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله فيوشك أن يأخذه » .

وروى البزار في مسنده رجال كلهم موثقون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين » وجاء في صحيح البخارى ومسلم أنه عليه السلام قال في شأن أصحابه : « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » . وتواتر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خير القرون قرنى ، ثم الذين بعدهم » .

فإن ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة ، وما لا يترك لطاعين فيهم دليلاً ولا شبه دليلاً .

حكمة الله في اختيار الصحابة

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب ، يحيل على الله في حكمته ورحمته ، أن يختار لحل شريعته الختامية أمة مفعوزة أو طائفة مملوذة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة ، يعتبر دفاعاً عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية ، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية ، ويعتبر تقديرًا لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظيمة من ناحية ثالثة . كما أن توجيهم

والفيل منهم ، بُعِدَ غَمَزًا في هذا الاختيار الحكيم ، وَلَمَزًا في ذلك الاصطفا . والفكرين ،
فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين .

على أن التصريح لتاريخ الأمة العربية وطبائعها ومميزاتا ، يرى من سلامة عنصرها ،
وصفاء جوهرها ، وسمو مميزاتها ، ما يجعله يحكم مطمئنًا ، بأنها صارت خير أمة أخرجت
للناس ، بعد أن صهرها الإسلام . وطهرها القرآن ، ونفى خبثها سيد الأنام ، عليه
الصلاة والسلام .

ولكن الإسلام قد ابتلى حديثًا بمثل أو بأشد مما ابتلى به قديمًا ، فانطلقت السنة
في هذا العصر تُرجف في كتاب الله بغير علم ، وتحوض في السنة بغير دليل ، وتطعن في
الصحابة دون استحياء ، وتنازل من حَقِّ الشريعة بلا حجة ، وتتهمهم تارة بسوء الحفظ ،
وأخرى بالتزويد وعدم التثبت وقد زودناك وسأحنك فانزل في الميدان ولا تحش عِدَاكَ .
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ » نصرنا الله
بنصرة الإسلام ، وثبت منا الأقدام والأقلام ، والحمد لله في البدء وفي الختام ، وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحابه الأعلام ، آمين .

المبحث التاسع

في ترتيب آيات القرآن وسوره

معنى الآية :

آيات القرآن جمع آية ، والآية تطلق في لسان اللغة بإطلاقات :

أولها : المعجزة . ومنه قوله تعالى : « سَلِّ بِنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ »

أي معجزة واضحة .

ثانيها : العلامة . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ » أي علامة ملكه .

ثالثها : العبرة . ومنه قوله تعالى : « إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً » أي عبرة لمن يعتبر .

رابعها : الأمر العجيب . ومنه قوله تعالى : « وَجَعَلْنَا آيَنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً »

خامسها : الجماعة . ومنه قولهم : خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم . والمعنى أنهم لم يدعوا وراءهم شيئاً .

سادسها : البرهان والدليل ، نحو قوله جلّ ذكره : « وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ » والمعنى أن من براهين وجوده واقتداره وانصافه بالكمال ، خلق عوالم السموات والأرض واختلاف الألسنة والألوان . تلك كلها إطلاقات لغوية ، وقد يستلزم بعضها بعضاً . ثم خُصَّت الآية في الاصطلاح بأنها طائفة ذات مطلع ومقطع مندرجة في سورة من القرآن ، والمناسبة بين هذا المعنى الاصطلاحي والمعاني اللغوية السالفة واضحة ، لأن الآية القرآنية معجزة ولو باعتبار انضمام غيرها إليها ، ثم هي علامة على صدق من جاء بها ﷺ ، وفيها عبرة وذكرى لمن أراد أن يتذكر ، وهي من الأمور العجيبة لمساكنها من السموات والإعجاز ، وفيها معنى الجماعة لأنها مؤلفة من جملة كلمات وحروف ، وفيها معنى البرهان والدليل على ما تضمنته من هداية وعلم ، وعلى قدرة الله وعلمه وحكمته ، وعلى صدق رسوله في رسالته .

طريقة معرفة الآية :

لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشارع ، لأنه ليس للقياس والرأى مجال فيها ، وإنما هو محض تعليم وإرشاد ، بدليل أن العلماء عدّوا « أنص » آية ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « المّر » آية ، وعدّوا « يس » آية ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « طس » آية ، وعدّوا « حمّس » آيتين ، ولم يعدّوا نظيرها وهو « كهيمص » آيتين ، بل آية واحدة ، فلو كان الأمر مبنيًا على القياس لسكان حكم المثاليين واحدًا فيما ذكر ، ولم يجرى هكذا مختلفًا .

ذلك مذهب الكوفيين ، لأنهم عدّوا كل فاتحة من فوائح السور التي فيها شيء من حروف الهجاء آية سوى حمّس ، فإنهم عدّوها آيتين ، وسوى طس . ولم يعدّوا من الآيات ما فيه « ر » وهو « آر » و « المّر » ، وما كان مفردًا وهو « ق ، ص ، ن » أي لم يعدّوا شيئًا منها آية .

وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئًا من الفوائح آية إطلاقًا . وحيث قلنا : إن المسألة توقيفية ، فلا يشترط عليك هذا الخلاف . لأن كلاً وقف عند حدود ما بينه أو علمه . ولا نقول كيف عدّوا ما هو كلمة واحدة آية ؟ لأن الوارد عن الشارع هو هذا ، كما عدت كلمة « الرحمن » في صدر سورة الرحمن آية ، وكما عدت كلمة « مدهامتان » آية ، ووفقًا عند الوارد .

أخرج البخاري وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد بن الملقى قال : كنت أصلي في المسجد ، فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه ، ثم أتيتُه فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلي . فقال : ألم يقل الله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ » . ثم قال : لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن قبل أن يخرج من المسجد ثم أخذ بيدي ، فلما أراد أن يخرج قلت له : ألم تقل :

لَأَعْلَنُكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أَوْثَقْتُهُ ، اهـ . فهذا الحديث يدل على أن الفاتحة سبع آيات ، وعلى أنها هي المرادة بالسبع المثاني في قوله تعالى : « وَاقْرَأْ آيَاتِكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ » .

وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي هريرة أنه قال : قال النبي ﷺ : « إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا ، وَإِنْ سَنَامَ الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، وَفِيهَا آيَةٌ هِيَ سَيِّدَةُ آيِ الْقُرْآنِ : آيَةُ الْكَرْسِيِّ » اهـ .

وأخرج مسلم والترمذي عن أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يَا أَبَا النَّذْرِ . أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ مَعَكَ أَعْظَمُ ؟ قُلْتُ : « اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي وَقَالَ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا النَّذْرِ » اهـ .

وأخرج الحجة إلا النسائي عن أبي مسعود البدرى أنه قال : قال النبي ﷺ : « مَنْ قَرَأَ بِالْآيَتِينَ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفَنَاهُ » اهـ .

وأخرج الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود قال « أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُورَةً مِنَ الثَّلَاثِينَ مِنْ آلِ حَمٍّ » قال : يعني الأحقاف ، لأن السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين .

وقال ابن العربي : ذكر النبي صلى الله عليه وسلم : « أَنَّ الْفَاتِحَةَ سَبْعُ آيَاتٍ ، وَسُورَةُ الْمُلِكِ ثَلَاثُونَ آيَةً » اهـ .

رَأْيُ آخَرٍ :

وبعض العلماء يذهب إلى أن معرفة الآيات ، منه ما هو سماعيٌّ توقفيٌّ ، ومنها ما هو قياسيٌّ ، ومرجع ذلك إلى الفاصلة ، وهي الكلمة التي تكون آخر الآية ، نظيرها قرينة السجع في النثر ، وقافية البيت في الشعر . يقولون : فثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم

وقف عليه دائماً تحقّقنا أنه فاصلة ، وما وصله دائماً تحقّقنا أنه ليس فاصلة ، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى احتمال الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة ، واحتمل الوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتعريفها ، وفي هذا مجال للقياس ، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه الأمر يقتضى ذلك . ولا محذور فيه لأنه لا يؤدى إلى زيادة ولا نقصان فى القرآن ، وإنما غاية تعيين محل الفصل أو الوصل .

وقد يلاحظ فى الكلمة الواحدة من القرآن أمران ، يقتضى أحدهما عدّها من الفواصل ، والآخر يقتضى خلاف ذلك . مثال ذلك كلمة « عليهم » الأولى فى سورة الفاتحة ، منهم من يعتبرها رأس آية ، ومنهم من لا يراها كذلك . وسبب هذا أنهم اختلفوا فى البسمة أمى آية من الفاتحة أم لا ؟ مع اتفاقهم على أن عدد آيات الفاتحة سبع . فالذين ذهبوا إلى أن البسمة آية من الفاتحة جعلوا « صراط الذين أنعمت عليهم » إلى آخر السورة آية واحدة . والذين ذهبوا إلى أن البسمة ليست آية منها جعلوا الآية السابعة ما بعد كلمة « عليهم » الأولى ، واعتبروا هذه الكلمة فاصلة لوقوعها فى آخر الآية السادسة . ومن المرجحات لعدّها فاصلة تحقّق التناسب بين الآيات فى المقدار ، بخلاف ما إذا لم يعتبر فاصلة فإن هذه الآية الأخيرة تطول وتزيد على ما سواها كثيراً . ومن المرجحات لعدم عدّها فاصلة أنها لا تشاكل فواصل الفاتحة ، فإنه جاء فى كل واحدة منها قبل الحرف الأخير بام مدّ بخلاف هذه . أضف إلى ذلك أنه لم يجر فاصلة على هذا النمط فى سورة من السور .

واعلم أنه قد تطلق الآية القرآنية ويراد بعضها أو أكثر . ولكن على ضرب من الجواز والتوسّع ، فلا تتوقّف فيه . مثال إطلاق الآية على بعضها ، قول ابن عباس : أرحمى آية فى القرآن : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » فإن هذه

الجملة السكرينة بعض آية باتفاق . ومثال إطلاق الآية على أكثر منها قول ابن مسمود :
 أَحْكُمُ آيَةً « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » .
 فليهما آيتان باتفاق .

عدد آيات القرآن :

قال صاحب التبيان مانصه : وأما عدد آي القرآن فقد اختلف العادون على أنه ستة
 آلاف ومائتا آية وكسر ، إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم :
 ففي عدد المذني الأول سبع عشرة ، وبه قال نافع .

وفي عدد المذني الأخير أربع عشرة عند شعبة ، وعشر عند أبي جعفر .
 وفي عدد المكي عشرون .

وفي عدد الكوفي ست وثلاثون . وهو مروي عن حمزة الزيات .

وفي عدد البصري خمس ، وهو مروي عن عاصم الجعدي . وفي رواية عنه أربع ،
 وبه قال أيوب بن المتوكل البصري ، وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا : تسع عشرة ،
 وروى ذلك عن قتادة .

وفي عدد أنشامي ست وعشرون وهو مروي عن يحيى بن الحارث الذمري .
 وقال صاحب التبيان أيضاً قبل ذلك مانصه : « عدد المكي منسوب إلى عبد الله
 ابن كثير أحد السبعة ، وهو يروي ذلك عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب .
 وعدد المذني على ضربين : عدد المذني الأول وعدد المذني الأخير . فعدد المذني
 الأول غير منسوب إلى أحد بعينه . وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مرسلاً ،
 ولم يسموا في ذلك أحداً ، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدد مخصوص .
 وعدد المذني الأخير منسوب إلى أبي جعفر بن يزيد بن التميمي أحد العشرة ، وشيعة
 ابن نضاح . وقد رواه عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري بواسطة

سليمان بن جاز . وقد وهم من نسب عدد المذني الأول إلى أبي جعفر وشيبة ، وعدد المذني الأخير إلى إسماعيل بن جعفر . وكان الذي أوقعه في ذلك ما ذكر في بعض الكتب من أن نافعا روى عنهما عدد المذني الأول ، وأن أبا عمرو عرض العدد المذكور على أبي جعفر ، فإن رواية ذلك عنهما لا تقتضي نسبته إليهما . وأما نسبة عدد المذني الأخير إليهما فهو مما لا ريب فيه « ١٥٠ » ما أردنا نقله ، تنويراً في هذا الموضوع ، الذي اضطربت فيه بعض الأقوال .

سبب هذا الاختلاف :

سبب هذا الاختلاف أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي تعليماً لأصحابه أنها رؤوس آي ، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلباً لتمام المعنى ، فيظن بعض الناس أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليس فاصلة ، فيصلها بما بعدها معتبراً أن الجميع آية واحدة ، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها . وقد علمت أن الخطأ في ذلك سهل ، لأنه لا يترتب عليه في القرآن زيادة ولا نقص .

وآيات القرآن مختلفة في الطول والقصر ، فأطول آية هي الدِّين في سورة البقرة التي هي أطول سورة ، وأقصر آية كلمة « يس » الواقعة في صدر سورة يس .

فوائد معرفة الآيات :

يزعم بعض الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن . والمرد عليهم نذكر لهذه المعرفة ثلاث فوائد لا فائدة واحدة :

(الفائدة الأولى) : العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم . وفي حكمها الآية الطويلة التي تعدل بطولها تلك الثلاث القصار . ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدي بالسورة الواحدة فقال سبحانه : « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ

عَبْدِنَا فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ۝ وَالسُّورَةُ تَصَدَّقُ بِأَقْصَرِ سُورَةٍ كَمَا تَصَدَّقُ بِأَطْلَسُولِ
سُورَةٍ . وَأَقْصَرُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ هِيَ سُورَةُ الْكُؤُوثِ ، وَهِيَ ثَلَاثُ آيَاتٍ قَصَار . نَبَّهَتْ أَنْ
كُلَّ ثَلَاثِ آيَاتٍ قَصَارٌ مَّعْجُزَةٌ ، وَفِي قُوَّتِهَا الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ الطَّوِيلَةُ الَّتِي تَسْكَفُهَا .

(الفائدة الثانية) : حسن الوقف على رءوس الآي عند من يرى أن الوقف على
القواصل مُنْعَةٌ ، بناءً على ظاهر الحديث الذي استدلوا به فيما يرويه أبو داود عن أم سلمة
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية ، يقول
« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ثُمَّ يَقِفُ . » الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ثُمَّ يَقِفُ . « الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »
ثُمَّ يَقِفُ .

قال صاحب التبيين في موضع آخر ما نصه : (قال بعض العلماء : وفي الاستدال به
- أي بذلك الحديث - على ما ذكرنا نظراً ، وذلك لأنه حديث غريب غير متصل بالإسناد .
رواه يحيى بن سعد الأموي وغيره عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة . والأصح
ما رواه الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مالك أنه سأل أم سلمة عن قراءة رسول الله
ﷺ وصلاته فقالت : مَا لَكُمْ وَصَلَاتُهُ ؟ ثُمَّ نَعَتَتْ قِرَاءَتَهُ مُفسِّرةً حَرْفًا حَرْفًا .
ذكر ذلك الترمذي) ٥١ .

أقول : ويمكن الجمع بين هذين الحديثين بأن النبي ﷺ كان تارةً يقف على
كل فاصلة ولو لم يتم المعنى ، بياناً لرءوس الآي . وكان تارةً يتبع في الوقف تمام المعنى فلا
يلتزم أن يقف على رءوس الآي ، لتكون قراءته مفسرة حَرْفًا حَرْفًا . وعلى هذا يمكن أن
يقال : حيثما كان الناس في حاجة إلى بيان الآيات حسن الوقف على رءوس الآي ، ولو لم
يتم المعنى ، وحيثما كان الناس في غنى عن معرفة رءوس الآي لم يحسن الوقف إلا حيث
يتم المعنى .

ويعتدل أن كلمة « مفسرة حرقاً حرقاً » في الحديث الآنف يراد بها الترتيل وإخراج الحروف من مخارجها ، فلا تعارض الحديث الأول .

(الفائدة الثالثة) اعتبار الآيات في الصلاة والخطبة ؛ قال السيوطي مانصه : « يترتب على معرفة الآي وعددها وفواصلها أحكام فقهية ، منها اعتبارها فيمن جهل الفائحة ، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات . ومنها اعتبارها في الخطبة ، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة ، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة ، وكذا الطويلة على ما حققه الجمهور . ثم قال : ومنها اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة أو ما يقوم مقامها ، وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بالسيتين إلى المائة . ومنها اعتبارها في قراءة قيام الليل إلى آخر ما قال « اه ما أردنا نقله . بيد أنه نقل عن الهذلي في كامله مانصه : « اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد حتى قال الزعفراني : إن العدد ليس بعلم ، وإنما اشتغل به بعضهم ليرؤج به سوقه . قال : وليس كذلك فقيه من الفوائد معرفة الوقف ، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية . وقال جمع من العلماء : تجزئ بآية ، وآخرون بثلاث آيات ، وآخرون لا بد من سبع . والإعجاز لا يقع بدون آية . فللمد فائدة عظيمة في ذلك » اه غير أنا لا ندرى ما الذي أراده الهذلي على التعيين من كلامه هذا ؟ ولا عن أي مذهب يتحدث ؟ .

ترتيب آيات القرآن

انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النمط الذي نراه اليوم بالمصاحف ، كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى ، وأنه لا مجال للرأي والاجتهاد فيه .^١ بل كان جبريل ينزل بالآيات على الرسول صلى الله عليه وسلم ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها . ثم يقرؤها النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه ،

ويأمر كتاب الوحي بكتابتها معينا لهم السورة التي تكون فيها الآية ، وموضع الآية من هذه السورة . وكان يتلوهم عليهم مراراً وتكراراً في صلاته وعظاته وفي حكمه وأحكامه . وكان يعارض به جبريل كل عام مرة ، وعارضه به في العام الأخير مرتين . كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا في المصاحف . وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئاً منه من الصحابة ، حفظه مرتب الآيات على هذا النمط . وشاع ذلك وذاع ، وملأ البقاع والأسماع ، بتدارسونه فيما بينهم ، وبقراءته في صلاتهم ، وبأخذه بعضهم عن بعض ، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن فليس لواحد من الصحابة والتلفاء الراشدين يد ولا تصرف في ترتيب شيء من آيات القرآن الكريم . بل الجمع الذي كان على عهد أبي بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العصب والمخاف وغيرها في صحف ، والجمع الذي كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من الصحف في مصاحف . وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبي ﷺ عن الله تعالى . أجل : انعقد الإجماع على ذلك تأملاً لا ريب فيه . ومن حكى هذا الإجماع جماعة منهم الزركشي في البرهان ، وأبو جعفر في المناسبات إذ يقول ما نصه : (ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين) .

واستند هذا الإجماع إلى نصوص كثيرة منها ما سبق لك قريباً ، ومنها ما رواه الإمام أحمد عن عثمان بن أبي العاص قال : كنت جالساً عند رسول الله ﷺ إذ شخصَ ببصره ثم صوبه ثم قال : « أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من السورة : **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ** » إلى آخرها .

ومنها ما ثبت في السنن الصحيحة من قراءة النبي ﷺ بسور عديدة كسورة البقرة وآل عمران والنساء . ومن قراءته لسورة الأعراف في صلاة المغرب وسورة « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ » وسورة الروم في صلاة الصبح ، وقراءة سورة السجدة وسورة « هَلْ أَتَى عَلَى

الْإِنْسَانِ « في صبح يوم الجمعة ، وقراءته سورة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة ، وقراءته سورة ق في الخطبة وسورة اقتراب وقت في صلاة العيد ، كان يقرأ ذلك كله مرتب الآيات على النحو الذي في المصحف على مرأى ومسمع من الصحابة .

ومنها ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال قلت لعثمان بن عفان : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا » نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها (والمعنى لماذا تكتبها ؟ أو قال لماذا تركها مكتوبة ؟ مع أنها منسوخة) قال يا ابن أخي لا أغير شيئاً من مكانه .

فهذا حديث أبلغ من الصبح في أن إثبات هذه الآية في مكانها مع نسخها توقيفي لا يستطيع عثمان باعترافه أن يتصرف فيه ، لأنه لا مجال للرأى في منله .

ومنها : ما رواه مسلم عن عمر قال : ما سألت النبي ﷺ عن شيء أكثر مما سأله عن السكالة حتى طعن بأصبعه في صدرى ، وقال : « تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ » .

فأنت ترى أنه ﷺ دلّه على موضع تلك الآية من سورة النساء ، وهي قوله سبحانه : « يَسْتَفْتُونَكَ ؟ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » الخ .

ملاحظة :

ذكر بعضهم أن كلمات القرآن ٧٧٩٣٤ أربع وثلاثون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف كلمة ، وذكر بعضهم غير ذلك . قيل وسبب الاختلاف في عدد الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز ، ولفظ ورسم ، واعتبار كل منها جائز ، وكل من العلماء اعتبر أحدهما هو جائز ، قال السخاوي : « لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة ، لأن ذلك إن أفاد فائداً يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان . والقرآن لا يمكن فيه ذلك » اهـ ولكن

ورد من الأحاديث في اعتبار الحروف ما أخرجه الترمذى عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَلِهَا، لَا قَوْلَ: «آلَمْ» حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ» وأخرج الطبراني عن عمر ابن الخطاب مرفوعاً: «الْقُرْآنُ أَلْفُ أَلْفٍ حَرْفٍ وَسَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ حَرْفٍ، فَمَنْ قَرَأَهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ زَوْجَةٌ مِنَ الثَّوَرِ الْعَيْنِ». قال السيوطى بمد أن أورده: رجاله ثقات إلا شيخ الطبراني محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس تسكلم فيه الذهبي ثم قال: وقد حمل ذلك (أى العدد المذكور في هذا الحديث) على ما نسخ رسمه من القرآن، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد، وهو يريد أن هذا الرقم الكبير الذى روى في هذا الحديث ملحوظ فيه جميع الحروف النازلة من القرآن ما نسخ منها وما لم ينسخ والله تعالى أعلم.

شبهة وتفنيدها

يقولون: إن ابن أبى داود أخرج بسنده، عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: «أُتِيَ الْخَارِثُ بْنُ خَزِيمَةَ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ بَرَاءَةِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أُتِيَ سَمْعَتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ وَوَعَيْتُهُمَا. فَقَالَ عَمْرٌ: أَنَا أَشْهَدُ أَقَدْ سَمِعْتُهُمَا ثُمَّ قَالَ: لَوْ كَانَتَا ثَلَاثَ آيَاتٍ لَجَعَلْتُهَا عَلَى حِدَّةٍ، فَانْظُرُوا آخِرَ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَالْحَقُّوْهَا فِي آخِرِهَا» يقولون: هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف، وإنما كان عن هَوًى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو في البعض.

ونجيب: (أولاً) بأن هذا الخبر معارض للقاطع، وهو ما أجمعت عليه الأمة. ومعارض القاطع ساقط عن درجة الاعتبار، فهذا خبر ساقط مردود على قائله.

(ثانياً) أنه معارض لما لا يحصى من الأخبار الدالة على خلافه، وقد تقدم كثير منها. بل لابن أبى داود مخرجه خبر يعارضه، ذلك أنه أخرج أيضاً عن أُتِيَ أَنَّهُمْ

جمعوا القرآن ، فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة : « ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ آفَتِ قُلُوبِهِمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ » ظنوا أن هذه آخر ما نزل ، فقال أُبَيُّ : إن رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ » إلى آخر السورة .

ترتيب السور

معنى السورة :

السورة في اللغة تطلق على ما ذكره صاحب القاموس بقوله : « والسورة : الْمَنْزِلَةُ » ومن القرآن معروفة ، لأنها منزلة بعد منزلة : مقطوعة عن الأخرى ، والشرف ، وما طال من البناء وحسن ، والعلامة ، وعرق من عروق الحائط » اهـ .

ويمكن تعريفها اصطلاحاً ، بأنها طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع . قالوا : وهي مأخوذة من سور المدينة . وذلك إما لما فيها من وضع كلمة بجانب كلمة ، وآية بجانب آية ، كالسور توضع كل آية فيها بجانب آية ، ويقام كل صف منه على صف .

وإما لما في السورة من معنى العلو والرفعة الممنوعة الشبهة بعلو السور ورفعته الحسية ، وإما لأنها حصن وحابة لحمد ﷺ وما جاء به من كتاب الله القرآن ، ودين الحق الإسلام ، باعتبار أنها معجزة تحرم كل مكابر ، ويحقُّ الله بها الحق ويبطل الباطل ، ولو كره الجرمون . أشبه بسور المدينة ، يُحَصَّنُها ويحميها غارة الأعداء ، وسطوة الأشقياء . وسور القرآن مختلفة طولاً وقصراً . فأنصر سورة في سورة الكوثر ، وهي ثلاث آيات قصار . وأطول سورة في سورة البقرة ، وهي خمس وثمانون وأوست وثمانون ومائتا آية . وأكثر آياتها من الآيات الطوال . بل فيها آية الدُّبْنِ التي هي أطول آية في القرآن كما سبق . وبين سورة البقرة وسورة الكوثر سور كثيرة تختلف طولاً وتوسطاً وقصراً ومرجع الطول

والقصر والتوسط وتحديد المطلع والمقطع ، إلى الله وحده ، لحكم سامية ، علمها من علمها ، وجهلها من جهلها .

حكمة تسوير السور :

لتجزئة القرآن إلى سور فوائد وحكم :

« منها : التيسير على الناس وتشويقهم إلى مدارس القرآن وتحفظه ، لأنهم لو كان سبيكة واحدة لا حلقات بها لصب عليهم حفظه وفيهم ، وأعيانهم أن يخوضوا عباب هذا البحر العظيم الذي لا يشاهدون فيه عن كتب مرافق ولا شواطئ . »

ومنها : الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام ، فإن في كل سورة موضوعاً بارزاً تتحدث عنه ، كمسورة البقرة ، ومسورة يوسف ، ومسورة النمل ، ومسورة الجن .
ومنها : الإشارة إلى أن طول السورة ليس شرطاً في إعجازها ، بل هي مجهزة وإن بلغت الغاية في القصر كمسورة الكوثر .

قال صاحب الكشف في فوائد تفصيل القرآن ونقطيته سوراً كثيرة مانصة : منها (أي القوائد) أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف ، كان أحسن وأنعم من أن يكون باباً واحداً .

ومنها : أن القارئ إذا أتم سورة أو باباً من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله ، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً نفس ذلك عنه ونشط للسير ، ومن ثم جزي القرآن أجزاء وأخماساً .

ومنها : أن الحفاظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها ، فيعظم عنده ما حفظه ، ومنه حديث أنس : « كَانَ الرَّجُلُ

إِذْ قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جِدَّةً فِينَا هـ . ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل .

ومنها : أن التفصيل بحسب تلاحق الأشكال والنظائر وملائمة بعضها لبعض ، وبذلك تلاحق المعاني والنظم ، إلى غير ذلك من الفوائد هـ ا هـ .

أقسام السور :

قسم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام ، خصّوا كلّا منها باسم معين ، وهي : الطوال ، والمئين ، والمثنائ ، والمفصل . فالطوال سبع سور : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف . فهذه ستة ، واختلفوا في السابعة أي الأنازل وبراءة معاً لعدم الفصل بينهما بالبسملة أم هي سورة يونس ؟؟ .

والمئون : هي السور التي تزيد آياتها على مائة أو تقاربها .

والمثنائ : هي التي تلي المئين في عدد الآيات وقال الزمخشري : هي السور التي آياتها أقل من مائة آية لأنها ثنائي (أي تكرر) أكثر مما تُثنى الطوال والمئون .

والمفصل : هو أواخر القرآن ، واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً ، وقيل أوله « ق » ، وقيل غير ذلك ، وصحح النووي أن أوله الحجرات . وسمى بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة ، وقيل لقلة المنسوخ منه ، ولهذا يسمى المحكم أيضاً ، كما روى البخاري عن سعيد بن جبير قال : « إن الذي تدعونه المفصل هو المحكم » .

والمفصل ثلاثة أقسام : طوال ، وأوساط ، وقصار . فطواله من « أول الحجرات » إلى سورة « البروج » . وأوساطه من سورة « الطارق » إلى سورة « لم يكن » . وقصاره من سورة « إذا زلزلت » إلى آخر القرآن .

المذاهب في ترتيب السور :

اختلف في ترتيب السور على ثلاثة أقوال : (الأول) أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبي ﷺ ؛ إنما كان باجتهاد من الصحابة . وينسب هذا القول إلى جمهور العلماء ، منهم مالك والقاضي أبو بكر فيما اعتمدوا من قوايه . وإلى هذا المذهب بشير ابن فارس في كتاب المسائل الخمس بقوله : « جمع القرآن على ضربين : أحدهما تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالثلاثين ، فهذا هو الذي تولته الصحابة رضي الله عنهم . وأما الجمع الآخر وهو الآيات في السور ، فذلك شيء تولاه النبي ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمر ربه عز وجل .

وقد استدلوا على رأيهما هذا بأمرين : (أحدهما) أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة في ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن في عهد عثمان ، فلو كان هذا الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ساء لهم أن يملوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذي تصوّرناه الروايات . فهذا مصحف أبي بن كعب ، روى أنه كان مبدوءاً بالقائمة ، ثم البقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران ، ثم الأنعام . وهذا مصحف ابن مسعود كان مبدوءاً بالبقرة ، ثم النساء ، ثم آل عمران الخ على اختلاف شديد . وهذا مصحف علي كان مرتباً على النزول ، فأوله « اقرأ » ثم اللزوم « ق » ، ثم المزمع ، ثم « تبت » ثم التكوير ، وهكذا إلى آخر المكي والمدني .

(الدليل الثاني) : ما أخرجه ابن أشته في المصاحف من طريق إسماعيل بن عباس عن حبان بن يحيى عن أبي محمد القرشي قال : « أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع ، ولم يفصل بينهما بيسم الله الرحمن الرحيم » اهـ ولعله يشير بهذا إلى ما رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس قال : « قلت لعثمان ما جعلكم على أن عدهتم إلى الأنفال وهي من الثاني ، وإلى براءة وهي من

المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ووضعتوها في السبع الطوال ؟ فقال عثمان رضي الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد ، فكان إذا أنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول : ضموا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا . وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً . وكانت قصتها شبيهة بقصتها . فظننت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها ، فمن أجل ذلك قرنت بينهما . ولم أكتب بينهما سطر « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ووضعتهما في السبع الطوال » ١١ .

ويمكن أن يناقش هذا المذهب بالأحاديث الدالة على التوقيف وستأتيك في الاحتجاج للقول الثاني . ويمكن أيضاً مناقشة دليلهم الأول باحتمال أن اختلاف من خالف من الصحابة في الترتيب ، إنما كان قبل علمهم بالتوقيف ، أو كان في خصوص ما لم يرد فيه توقيف دون ماورد فيه . ويمكن مناقشة دليلهم الثاني بأنه خاص بتحل وروده ، وهو سورة الأنفال والتوبة ويونس ، فلا يصح أن يصاغ منه حكم عام على القرآن كله .

القول الثاني :

أن ترتيب السور كلها توقيفي بقول رسول الله ﷺ كترتيب الآيات وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ . واستدل أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم يخالف منهم أحد . وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف ، لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم . لكنهم لم يتمسكوا بها بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم ، وعدلوا عن مصاحفهم وأحرقوها ، ورجعوا إلى مصحف عثمان وترتيبه جميعاً . ثم ساقوا روايات لمذهبهم كأدلة يستند إليها الإجماع .

منها ما رواه الإمام أحمد وأبو داود عن حذيفة الثقفى قال كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف . إلى أن جاء في هذه الرواية ما نصه :

فقال لنا رسول الله ﷺ : « طرأ على حزب من القرآن فأردت ألا أخرج حتى أقضيه فسالنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تمزبون القرآن ؟ قالوا : نحرز به ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور ، ونسع سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من « ق » حتى نختم . قالوا : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . »

لكن هذه الدلالة غير ظاهرة فيما نفهم ، اللهم إلا في ترتيب حزب المفصل خاصة بخلاف ما سواه .

واحتجوا المذهب أيضاً بأن السور المتجانسة في القرآن لم يلتزم فيها الترتيب والولاء ، ولو كان الأمر بالاجتهاد للوحظ مكان هذا التجانس والمماثل دائماً ، لكن ذلك لم يكن ، بدليل أن سور المسبحات لم ترتب على التوالي بينما هي مماثلة في افتتاح كل منها بتسبيح الله . بل فصل بين سورها بسورة « قد سمع » وللمتحنة والمنافقين ، وبدليل أن (طسم الشعراء وطسم القصص) لم يتعاقبا مع تماثلهما ، بل فصل بينهما بسورة أقصر منهما وهي « طس » .

وقد أيد هذا المذهب أبو جعفر النحاس فقال : « المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث وائله : أعطيت مكان التوراة السبع الطوال » . وكذلك انتصر أبو بكر الأنباري لهذا المذهب فقال : أنزل الله القرآن إلى سماء الدنيا ثم فرقه في بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث ، والآية جواباً لاستخبر ، ويقف جبريل النبي ﷺ على موضع السورة والآيات والحروف . كله من النبي صلى الله عليه وسلم فمن قدم سورة أو أخرها أفسد نظم القرآن . »

وأخرج ابن أخته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال : سمعت ربيعة يسأل لم قدمت البقرة وآل هيران وقد أنزل قبلهما بضع وثمانون

سورة بمكة، وإنما أنزلنا بالمدينة؟ قال: قدّمنا وألّف القرآن على علم من ألقه به. إلى أن قال: فهذا مما يُذتّهى إليه ولا يُسأل عنه اهـ.

ويمكن مناقشة هذا المذهب (أولاً): بأن الرواية التي ساقوها وأمثالها خاصة بمعناها، فلا يفسح حكم التوقيف على الكل. ثم هي خالية في إفادة كون الترتيب عن توقيف.

(ثانياً): أن حديث ابن عباس السابق في القول الأول صريح في أن عثمان كان قد اجتهد في ترتيب الأنفال والتوبة ويونس.

(ثالثاً): أن الإجماع الذي استندوا إليه لا يدل على توقيف في ترتيب جميع السور؛ لأنه لا يشترط أن يستند الإجماع إلى نص في ترتيب جميع السور، فحسب الصحابة أن يحملهم الاجتهاد الموفق على أن يجمعوا على ترتيب عثمان للسور ويتركوا ترتيب مصاحفهم، توحيداً لكلمة الأمة، وقطعاً لمرق النزاع والفتنة، إذا ترك كل ورأيه في هذا الترتيب.

القول الثالث:

أن ترتيب بعض السور كان بتوقيف من النبي ﷺ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة وقد ذهب إلى هذا الرأي فطاحل من العلماء. ولعله أمثل الآراء، لأنه وردت أحاديث تفيد ترتيب البعض كما مرّ بك من الرأي الثاني القائل بالتوقيف، وخلا البعض الآخر مما يفيد التوقيف. بل وردت آثار تصرّح بأن الترتيب في البعض كان عن اجتهاد كالحديث الآنف في القول الأول المروى عن ابن عباس.

بيد أن المؤيدين لهذا المذهب اختلفوا في السور التي جاء ترتيبها عن توقيف والسور التي جاء ترتيبها عن اجتهاد. فقال القاضي أبو محمد بن عطية: «إن كثيراً من السور

قد علم ترتيبها في حياة النبي ﷺ كالسبع الطوال والحواميم والمفصل. وأما ما سوى ذلك فيمكن أن يكون فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده .

وقال أبو جعفر بن الزبير : الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ، ويبقى فيها قليل يمكن أن يجري فيه الخلاف كقوله ﷺ « اقْرءوا الزُّمَرِ أَوْ مِنْ : البقرة وآل عمران » رواه مسلم .

وكحديث سميد بن خالد : « قرأ رسول الله ﷺ بالسبع الطوال في ركعة » رواه ابن أبي شيبة في مصنفه . وفيه « أنه عليه الصلاة وسلم كان يجمع المفصل في ركعة » وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال صلى الله عليه وسلم في بني إسرائيل والكهف ومرم وطه والأنبياء : « إِنَّهُمْ مِنَ الْعِتَاقِ الْأَوَّلِ ، وَهُمْ مِنْ تِلَادِي » (١)

(١) العتاق : جمع عتيق ، وهو القديم من كل شيء ، والمراد بالعتاق هنا ما نزل أولا . والتلاد - بكسر التاء وفتحها - ضد الطارف وهو المستحدث من المال ونحوه . والمراد بالتلاد هنا ، ما نزل أولا أيضا . قال في المختار : وفي الحديث « هُنَّ مِنْ تِلَادِي » يعني السور ، أي من الذي أخذته من القرآن قديما .

فذكرها تساقا كما استقر ترتيبها . وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما فقرأ قل هو الله أحد ، والمعوذتين .

وقال السيوطي ما نصه : الذي ينشر له الصدر ما ذهب إليه البيهقي ، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال . ولا ينبغي أن يستدل بقراءة سور أو لا على أن ترتيبها كذلك . وحينئذ فلا يرد حديث قراءة النساء

قبل آل عمران ، لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب . ولعله فعل ذلك لبيان الجواز ١٤٠ هـ .

والأمر على كل حال سهل ، حتى لقد حاول الزركشي في البرهان أن يجعل الخلاف من أساسه لفظياً فقال : والخلاف بين الفريقين - أي القائلين بأن الترتيب عن اجتهاد ، والقائلين بأنه عن توقيف - لفظي ، لأن القائل بالثاني يقول : إنه رمز إليهم ذلك ، لهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته ، ولهذا قال مالك : إنما ألقوا القرآن على ما كانوا يسمونه من النبي ﷺ مع قوله بأن ترتيب السور كان باجتهاد منهم ، قال الخلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولي ، أو مجرد إسناد فعلي ، بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر ، وسبقه في ذلك جعفر بن الزبير ١٤١ هـ .

احترام هذا الترتيب :

وسواء أكان ترتيب السور توقيفياً أم اجتهادياً فإنه ينبغي احترامه ، خصوصاً في كتابة المصاحف ، لأنه عن إجماع الصحابة ، والإجماع حجة . ولأن خلافه يجر إلى الفتنة ، ودرء الفتنة وسد ذرائع الفساد واجب .

أما ترتيب السور في التلاوة ، فليس بواجب ، إنما هو مندوب . وإليك ما قاله الإمام النووي في كتابه القبيان إذ جاء في هذا الموضوع بما نصه : « قال العلماء : الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف فيقرأ الفاتحة ، ثم البقرة ، ثم آل عمران ، ثم ما بعدها على الترتيب ، سواء أقرأ في الصلاة أم في غيرها ، حتى قال بعض أصحابنا : إذا قرأ في الركعة الأولى سورة « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » يقرأ في الثانية بعد الفاتحة من البقرة .

قال بعض أصحابنا : ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي تليها . ودليل هذا أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا الحكمة ، فينبغي أن يحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه ، كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الأولى سورة السجدة ، وفي الثانية « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ » . وصلاة العيد في الأولى « ق » ، وفي الثانية « أَفْقَرَبَتِ السَّاعَةُ » . وركعتي الفجر في الأولى « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » . وفي الثانية « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » . وركعات الوتر في الأولى « سُبْحَ أَنْتَ رَبَّنَا » . وفي الثانية « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » . وفي الثالثة « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » . والمعوذتين .

ولو خالف الموالاة فقرأ سورة لا تلي الأولى ، أو خالف الترتيب فقرأ سورة قبلها ، جاز ؛ فقد جاءت بذلك آثار كثيرة . وقد قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الركعة الأولى من الصبح بالكهف ، وفي الثانية بيوسف .

وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف . وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف . وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً فقال : « ذلك منكوس القلب » .

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعا كذا ، لأنه يذهب بعض ضروب الإعجاز ، ويُرْبِلُ حكمة ترتيب الآيات . وقد روى ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي الجليل وعن الإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك ، وأن مالكاً كان يعيبه ويقول : هذا عظيم . . . وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوله فحسن ، وليس هذا من الباب ، فإن ذلك قراءة متفاضلة في أيام متعددة ، على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم ، والله أعلم . اهـ رحمه الله .

شبهتان خفيفتان :

(الشبهة الأولى) ، يقولون : كيف كان ترتيب القرآن توقيفياً مع أن مصاحف

الصحابة كانت مختلفة ؟ .

والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على القائلين بأن ترتيب السور كلها اجتهادى أما القائلون بأن منه اجتهادياً ومنه توقيفياً ، فمن السهل الجواب عنهم بأن الاختلاف بين الصحابة وقع في القسم الاجتهادى لا التوقيفى . وأما القائلون بأن ترتيب السور كله توقيفى ، فيمكن الجواب عنهم بأنهم اختلفوا فيما اختلفوا قبل أن يعلموا التوقيف فيه . ولما جمع عثمان القرآن على هذا الترتيب علموا ما لم يكونوا يعلمونه ، ولذلك تركوا ترتيب مصاحفهم ، وأخذوا بترتيب عثمان . وبهـوْن الأمر في اختلاف مصاحفهم أنها كانت مصاحف فردية ، لم يكونوا يكتبونها للناس إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم ، فبدى أن الواحد منها لم يثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردى ، وقد يفوته ما لم يفت سواء من تحقيق أدق أو علم أوسع . ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة ، وربما لم يبلغ صاحب ذلك المصحف نسخها . وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات ، كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة . وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن في نفس المصحف كما تقدم ذلك في قنوت الحنفية الذى روى أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الطلع والحمد .

(الشبهة الثانية) يقولون : كيف يكون ترتيب القرآن توقيفياً على حين أن رواية

ابن عباس السابقة تصرح بأن عثمان لم يسمع في شأن ترتيب الأنفال مع براءة شيئاً إنما هو اجتهاد ونظر منه ؟ .

والجواب أن هذه الشبهة لا ترد على القول بأن الترتيب اجتهادى ، ولا على القول بأن منه اجتهاديا ومنه توقيفيا . أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن اجتهاد عثمان كان قويا لم يرد فيه توقيف من الشارع .

أما القول بأن ترتيب السور كله توقيفى ، فقد أجابوا على هذه الشبهة بجوابين :
(أولهما) : أن حديث ابن عباس هذا غير صحيح لأن الترمذى - وهو راويه - قال فى تخريجہ : إنه حسن غريب لا يعرف إلا من طريق يزيد الفارسى عن ابن عباس - ويزيد هذا مجهول الحال فلا يصح الاعتماد على حديثه الذى انفرد به فى ترتيب القرآن .
(ثانيهما) : أنه على فرض صحته يجوز أن جواب عثمان لابن عباس كان قبل أن يعلم بالتوقيف ثم علمه بعد ذلك . لكن يرد على هذا الجواب أن الرواية تفيد أن جواب عثمان هذا كان بعد جمع القرآن وترتيب سورة ، فكيف كان توقيفيا وعثمان هو الجامع والمرتب ولا يعلم دليل التوقيف ؟ .

المبحث العاشر

فى كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك

١ - الكتابة

معروف أن الأمة العربية كانت موسومة بالأمية مشهورة بها لا تدرى ما الكتابة ولا الخط . وجاء القرآن يتحدث عن أميتها هذه فقال : « هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَقُولُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُرَكِّبْهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » .

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا أفراد قليل فى قریش ، تعلموا الخط ودرسوه قبيل الإسلام

وكان ذلك كان إرهاباً من الله وتمهيداً لبعث النبي صلى الله عليه وسلم وتقرير دين الإسلام، وتسجيل الوحي المنزل عليه بالقرآن، لأن الكتابة أدعى إلى حفظ التنزيل وضبطه، وأبعد عن ضياعه ونسيانه .

وكادت تتفق كلمة المؤرخين على أن قريشاً في مكة لم تأخذ الخط إلا عن طريق حرب بن أمية بن عبد شمس . لكنهم اختلفوا فيما أخذ عنه حرب . فرواية أبي عمرو الداني تذكر أنه تعلم الخط من عبد الله بن جدعان ، وفيها يقول زياد بن أنعم : « قلت لابن عباس : معاشر قريش هل كنتم تكتبون في الجاهلية بهذا الكتاب العربي تجمعون فيه ما اجتمع ، وتفرقون فيه ما افترق ، هجاء بالألف واللام والميم ، والشكل والقطع ، وما يكتب به اليوم ؟ قال ابن عباس : نعم . قلت : فمن علمكم الكتابة ؟ قال : حرب بن أمية ، قلت : فمن علم حرب بن أمية ؟ قال : عبد الله بن جدعان ، قلت : فمن علم عبد الله بن جدعان ؟ قال : أهل الأنبار ، قلت : فمن علم أهل الأنبار ؟ قال : طاري . طرأ عليهم من أهل اليمن من كندة ، قلت : فمن علم ذلك البطاري ؟ قال : الخلدان بن الوهم كان كاتب هود بنى الله عز وجل . »

أما رواية الكلبي فتقص علينا أن حرباً تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك ، وفيها يقول عوانة : « أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم ، مرامر بن مرة ، وأسلم بن سدره ، وكذا عامر بن جذرة ، وهم من عرب طي . تعلموه من كاتب الوحي سيدنا هود عليه السلام ، ثم علموه أهل الأنبار ، ومنهم انتشرت الكتابة في العراق والحيرة وغيرها . فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل وكان له صحبة بحرب بن أمية لتجارته عندهم في بلاد العراق ، فتعلم حرب منه الكتابة ، ثم سافر معه بشر إلى مكة فتزوج الصهباء بنت حرب أخت أبي سفيان فعلم منه جماعة من أهل مكة » اهـ .

ومن هنا وجد عدد يحذف الخط والكتابة قبيل الإسلام ، ولكنهم تزيير
بجانب تلك الكثرة الغامرة من الأميين . وفي ذلك يفتن رجل من أهل دومة الجندل
على قريش فيقول :

« لا تبحدوا نساء بشر عليكمو فقد كان ميمون النقيبة أزهررا
أناكم بخط الجزم^(١) حتى حفظتمو من المال ما قد كان شقي مبعثرا
فأجريت الأقدام عوداً وبدأة وضاهيتمو كتاب كسرى وقيصرا
وأغنيتمو عن مسند الحى حير ومازرت في الصيخف أقلام حيررا »

أولئك أهل مكة . أما أهل المدينة فكان بينهم أهل الكتاب من اليهود ، وقد
دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وفيها يهودى يعلم الصبيان الكتابة ، وكان فيها بضعة
عشر رجلاً يحذفون الكتابة ، منهم المنذر بن عمرو ، وأبى بن وهب ، وعمر بن سعيد
وزيد بن ثابت الذى تعلم كتابة اليهود بأمر من النبي ﷺ .

شأن الكتابة فى الإسلام :

ثم جاء الإسلام ، فحارب فيما حارب أمية العرب ، وعمل على محوها ، وطلق
يرفع من شأن الكتابة ويعلى من مقامها . وإن كنت فى شك ، فمعه أوائل آيات نزلن
من القرآن الكريم ، يشيد الحق فيها بالقلم ، وما يعلم الله عباده بوساطة القلم ، إذ يقول
جلت جلالته : « أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ » إلى أن قال : « وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ،
الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ » .

وهذه سورة « ن » يحلف العلى الأهل فيها بالقلم وما يسطرون ، إذ يقول « نَّ وَالْقَلَمِ
وَمَا يَسْطُرُونَ . مَا أَنْتَ بِمُعْجِزٍ لَّهُمْ . وَهَذَا مِنْ أَرْوَعِ أَلْوَانِ التَّنْبِيهِ إِلَى
جلال الخط والكتابة ومزاياها .

(١) سمي بالجزم لأنه جزم - أى قطع - من الخط المسمى بالسند ، وهو خط حير .

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع أصحابه دفعا إلى أن يتعلموا الخط ويحذقوا الكتابة ، ويهيئ لهم السهل بكل ما يستطيع من وسيلة مشروعة .
حتى لقد ورد أن المسلمين في غزوة بدر أمروا ستين مشركا فكان مما يقبل الرسول صلى الله عليه وسلم في فداء الواحد منهم أن يعلم عشرة من أصحابه الكتابة والخط .
وهكذا أعلن الرسول بعله هذا أن القراءة والكتابة عدلان للحرية ، وهذا منتهى ما نصل إليه المهم في تحرير شعب أمي من رق الأمية .
وبمثل هذه الطريقة أخذت ظلمات الأمية تنبذ بأوار الإسلام شيئا فشيئا ، وحل محلها العلم والكتابة والقراءة . وهذا من أدل الأدلة على أن الإسلام دين العلم والحضارة والمدنية .

النبي ﷺ يقرأ ويكتب :

حتى لقد قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم عرف القراءة والكتابة في آخر أمره بعد أن قامت حجته . وعلت كلمته ، وعجز العرب في مقام التحدى عن أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الذي جاء به ، وكان الحكمة في ذلك هي الإشارة إلى شرف الخط والكتابة .
وأن أمية الرسول صلى الله عليه وسلم في أول أمره إنما كانت حائلا وقتية اقتضاها إقامة الدليل والإيجاز واضحا على صدق محمد في نبوته ورسالته ، وأنه مبعوث الحق إلى خلقه ولو كان وقتئذ كاتباً قارئاً وهم أميون ، لراجت شبهتهم في أن ما جاء به نتيجة اطلاع ودرس ، وأنظر في الكتب ويبحث .

وفي هذا المعنى يقول سبحانه :

« وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّونَ بِيَمِينِكُمْ إِذَنْ لَا تَرْتَابَ

الْمُبْطِلُونَ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ، وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ . . .

قال العلامة الأتومي بعد تفسيره لهذه الآية ما نصه : واختلف في أنه صلى الله عليه وسلم أكان بعد النبوة يقرأ ويكتب أم لا ؟ فقل إنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يحسن الكتابة ، واختاره البغوي في التهذيب ، وقال : إنه الأصح . وادعى بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم صار يعلم الكتابة بعد أن كان لا يعلمها ، وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية ، فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر أمر الارتياب^(١) تعرف الكتابة حينئذ . وروى ابن أبي شيبة وغيره : « ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ » ونقل هذا للشمسي فصدقه وقال : سمعت أقواما يقولونه وليس في الآية ما ينافيه . وروى ابن ماجه عن أنس قال : قال ﷺ : « رأيت ليلة أُسريَ بي مكتوباً على باب الجنة : الصدقة بعشر أمثالها والقرضُ بثمانية عشر » .

ثم قال : ويشهد للكتابة أحاديث في صحيح البخاري وغيره كما ورد في صلح الحديبية : فأخذ رسول الله ﷺ الكتابَ وليسَ يحسنُ يكتبُ فكُتبَ : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله الحديث .

ومن ذهب إلى ذلك أبو ذر عبد بن أحمد الهروي ، وأبو الفتح النيسابوري ، وأبو الوليد الباجي من المغاربة ، وحكاها عن السمعاني . وصنف فيه كتاباً ، وسبقه إليه ابن منية . ولما قال أبو الوليد ذلك طعن فيه ورمى بالزندقة وصب على المنابر ثم عقد له مجلس فأقام الحجة على مدعاه ، وكتب به إلى علماء الأطراف ، فأجابوا بما يوافقه ، ومعرفة الكتاب بعد أميته صلى الله عليه وسلم لا تنافي المعجزة ، بل هي معجزة أخرى لكونها من غير تعليم .

(١) لعل مراده بهذه الكلمة ، ظهور فساد الارتياب وأنه لا قيمة له .

وقد ردّ بعض الأجلة كتاب البايع لما في الحديث الصحيح : « إنا أمة أمية » لا نكتب ولا نحسب » . وقال : كل ما ورد في الحديث من قوله « كتب » فعناه أمر بالكتابة ، كما يقال : كتب السلطان بكذا لفلان . وتقديم قوله تعالى : « مِنْ قَبْلِهِ » على قوله سبحانه : « وَلَا تَخْطُوهُ » كالصرح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكتب مطلقاً . وكون التقيّد المتوسط راجعاً لما بعده غير مطرد . وظنّ بعض الأجلة رجوعه إلى ما قبله وما بعده ، فقال : يفهم من ذلك أنه عليه الصلاة والسلام كان قادراً على التلاوة والخط بعد إنزال الكتاب ، ولو لا هذا الاعتبار ، لكان الكلام خلواً عن الفائدة . وأنت تعلم أنه لو سلم ما ذكره من الرجوع ، لايتم أمر الإفادة إلا إذا قيل بحجية المفهوم ، والظان بمن لا يقول بحجته » .

ثم قال الألويسي في تفنيد هذه الردود مانصه :

« ولا يخفى أن قوله عليه الصلاة والسلام : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » ليس نصّاً في استمرار نفي الكتابة عنه عليه الصلاة والسلام . ولعل ذلك باعتبار أنه بعث عليه الصلاة والسلام وهو وأكثر من بعث إليهم وهو بين ظهرائهم من العرب أميون ، لا يكتبون ولا يحسبون ، فلا يضر عدم بقاء وصف الأمية في الأكثر بعد . وأما ما ذكر من تأويل كتب بأمر بالكتابة ، بخلاف الظاهر . وفي شرح صحيح مسلم للنووي عليه الرحمة نقلاً عن القاضي عياض ، إن قوله في الرواية التي ذكرناها : « ولا يحسن يكتب فكتب » كالنص في أنه ﷺ كتب بنفسه ، فالمدلول عنه إلى غيره مجاز لا ضرورة إليه ثم قال : « وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة ، وشغمت كل فرقة على الأخرى في هذا . فاق الله تعالى أعلم » اهـ .

وأقول إن التشنيع ليس من دأب العلماء ولا من أدب الباحثين . والمسألة التي نحن بصدد حلها مسألة نظرية . والحكم في أمثالها يجب أن يكون لما رجع من الأدلة لالاهوي

والشبهة . ونحن إذا استعرضنا حُجج هؤلاء ، وهؤلاء ، فلاحظ أن أدلة أميته عليه السلام قطعية يقينية . وأن أدلة كونه كتب وخطاً بيمينه ظنية غير يقينية ، ولم يدع أحد أنها قطعية يقينية . ثم إن التعارض ظاهرٌ فيما بين هذه وتلك . غير أنه تعارض ظاهريٌّ يمكن دفعه بأن نحمل أدلة الأمية على أولى حالاته صلى الله عليه وسلم ، وأن نحمل أدلة كتابته على أخريات حالاته ؛ وذلك جمعاً بين الأدلة . ولا ريب أن الجمع بينها أهدى سبيلاً من إهمال البعض وإهمال البعض ، مادام في كلٍّ منها قوة الاستدلال ، وما دام الجمع ممكناً على أية حال . أما لو لم يمكن الجمع فلا مشاحة حينئذٍ في قبول القطعي ورد الظني ؛ لأن الأول أقوى من الثاني « وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْخَلْقِ شَيْئاً » .. هذا هو الميزان الصحيح ، لدفع التعارض والترجيح ، فاحكم به عند الاختلاف والاشتباه ، « وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » .

كتابة القرآن :

بعد ما قصصنا عليك من تلك الفضيلة التاريخية ، في الخطوط والكتابات العربية ، نلفت نظرك إلى أن كتابة القرآن ، وفيهاها بحثها في مبعث جمع القرآن (من ص ٢٣٢ إلى ص ٢٥٦) وذكرنا هناك كيف كُتب القرآن ؟ وفيم كُتب ؟ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم على عهد عثمان (رضى الله عنهما) .

ومنه تعلم أن عناية الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه بكتابة القرآن ، كانت عناية فائقة . بذلك على هذه العناية أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتاب يكتبون الوحي ، منهم الأربعة الخلفاء ، ومعاوية ، وأبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت ابن قيس ، وأرقم بن أبي ، وحنظلة بن الربيع ، وغيرهم . فكان صلى الله عليه وسلم إذا أنزل عليه شيء يدعو أحد كتّابه هؤلاء ، وبأمره بكتابة ما نزل عليه ، ولو كان كلمة ، كما روى أنه

لَا تَزَلْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ نَعَالِي : « لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ » قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَعَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ جَعْفَرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا أَعْيَانٌ ، فَبَلِّغْنَا رُخْصَةً ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ « غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ » .
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « انْفَتَوِي بِالسَّكْتِيفِ وَالذَّوَاةِ » وَأَحَرَّ زَيْدًا
أَنْ يَكْتُبَهَا . فَكَتَبَهَا فَقَالَ زَيْدٌ « كَأَنِّي أَنْظِرُ إِلَى مَوْضِعِهَا عِنْدَ صَدْعِ السَّكْتِيفِ » .
وَرَوَاةُ الْبُخَارِيِّ اقْتَصَرَتْ هُنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَلَيْسَ فِيهَا ابْنُ جَعْفَرٍ .
وَلَعَلَّكَ لَمْ تَنْسَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةٌ
دَعَا بَعْضَ مَنْ يُكْتُبُ ، فَقَالَ : « ضَعُوا هَذِهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا » .
وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلَيْمَحَهُ » وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَزَيْدِ
ابْنِ ثَابِتٍ : إِنَّكَ رَجُلٌ شَابَهُ لَا تَهْمُكَ . وَقَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
أَضَفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الضَّعَافَةَ كَانُوا يَكْتُبُونَ الْقُرْآنَ فِيمَا يَنْتَسِرُ لَهُمْ حَتَّى فِي الْعِظَامِ
وَالرَّقَاعِ وَجَرِيدِ النَّخْلِ وَرَقِيقِ الْحِجَارَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَمَّا يَدُلُّ عَلَى عَظِيمِ بِلَاهِهِمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ
الْجَلِيلِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ) .

ب - رسم المصحف

رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان رضى الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه . والأصل في المکتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق ، من غير زيادة ولا نقص ، ولا تبديل ولا تغيير . لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل ، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق ، وذلك لأغراض شريفة ظهرت وتظهر لك فيما بعد .

وقد عني العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك السمكيات التي جاء خطها على غير مقياس لنظها . وقد أفرده بعضهم بالتأليف منهم الإمام أبو عمرو الداني إذ ألف فيه كتابه المسمى «الفتح» . ومنهم العلامة أبو عباس المراكشي إذ ألف كتاباً أسماه : «عنوان الدليل في رسوم خط التنزيل» . ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي إذ نظم أرجوزة سماها «الأواو المنظوم في ذكر جملة من الرسوم» . ثم جاء العلامة المرحوم الشيخ محمد خلف الحسيني شيخ المقاريء بالديار المصرية ، فشرح تلك المنظومة ، وذيّل الشرح بكتاب سماه «مرشد الخيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن» .

قواعد رسم المصحف :

وللمصحف العثماني قواعد في خطه ورسمه ، حصرها علماء الفن في ست قواعد ، وهي الحذف ، والزيادة ، والمهر ، والبذل ، والفصل والوصل ، وما فيه قراءتان قري . على إحداها . وهالك شيئاً عنها بالإجمال ، ليكون الفرق بينها وبين مصطلح الخطوط في عصرنا على بال منك :-

(قاعدة الحذف) : خلاصتها أن الألف تحذف من إاء النداء نحو «يأيها الناس»

ومن ها التنبيه نحو « هأنتم » ومن كلمة « نا » إذا وليها ضمير نحو « أنجبناكم »^(١) ومن لفظ الجلالة « الله » ، ومن كلمة « إله » ، ومن لفظي « الرحمن » ، و« سبحان » ، وبعد لام نحو كلمة « خلافت » وبين اللامين في نحو « السكّالة » ومن كل مُشْتَقٍّ نحو « رجلان » ، ومن كل جمع تصحيح لذكر أو مؤنث نحو « سَمَاعُونَ » ، « المولمفات » ، ومن كل جمع على وزن مفاعل وشبهه نحو « المساجد » ، « النصارى » ، ومن كل عدد نحو « ثلاث » . ومن البسطة ، ومن أول الأمر من سأل ، وغير ذلك ، (إلا ما استثنى من هذا كله) . وتحذف الياء من كل منقوص منون رفعاً وجراً ، نحو « غَيْرَ بَاقٍ وَلَا عَادٍ » . ومن هذه الكلمات : « أَطِيعُونَ » ، « اتَّقُونَ » ، « خَافُونَ » ، « آزَهَبُونَ » ، « قَارِئُونَ » ، « وَاعْبُدُونَ » ، (إلا ما استثنى) .

وتحذف الواو : إذا وقعت مع واو أخرى في نحو : « لَا يَسْتَوُونَ » ، « قَاوُوا إِلَى الْكَهْفِ » .

وتحذف اللام : إذا كانت مدغمة في مثلها نحو « الليل » ، « الذي » (إلا ما استثنى) . وهناك حذف لا يدخل تحت قاعدة كحذف الألف من كلمة « ماله » وكحذف الياء من « إبراهيم » ، وكحذف الواو من هذه الأفعال الأربعة : « وَيَدْعُو الْإِنْسَانَ » ، « وَيَحْوِ اللَّهُ الْبَاطِلَ » ، « يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِر » ، « سَمَدْعُو الزَّبَانِيَّة » .

(قاعدة الزيادة) . خلاصتها أن الألف تزداد بعد الواو في آخر كل اسم مجموع أو في حكم المجموع ، نحو : « مُلَاقُوا رَبَّيْهِمْ » ، « بَنُوا إِسْرَائِيلَ » ، « أُولُوا الْأَيْتَابِ » . وبعد الهذرة المرسومة واواً نحو « تَأْتِيهِ تَفْتَأٌ » فإنها ترسم هكذا : « تَأْتِيهِ تَفْتَوَا » . وفي كلمات « مِائَةٌ » ، « مِائَتَيْنِ » ، « الظُّنُون » ، « الرُّسُول » ، « السَّبِيل » ، في قوله تعالى : « وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا » . « وَأَظْمَنَّا الرُّسُولَا » . « فَأَصْلَحْنَا السَّبِيلَا » .

(١) كل هذه الأمثلة ترسم بدون ألف هكذا : أنجبكم . الله . إله . الرحمن . الخ .

وتزاد الياء في هذه الكلمات: «نَبَأٌ، آثَاءٌ، مِنْ تِلْكَاهُ . بِأَيْسُكُمْ اللَّفْظُونَ، بِأَيْدٍ»
من قوله تعالى: «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» .

وتزاد الواو في نحو «أُولُو، أُولَئِكَ، أَوْلَاءُ، أُولَاتٍ» .

«قاعدة الهمزة» خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها
نحو «أَنْذَنْ، أَوْثَمِينَ الْبِأَسَاءَ»، (إلا ما استثنى) . أما الهمزة المتحركة، فإن كانت
أول الكلمة وانصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقاً، سواء أكانت مفتوحة أم
مكسورة نحو «أَيُّوب، أُولُو، إِذَا، سَأَصْرَفُ، سَأُزِلُ، فَيَأْتِي» (إلا ما استثنى) .
وإن كانت الهمزة وسطاً، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها، نحو «سَأَلُ،
سُئِلَ، تَقْرَؤُهُ» (إلا ما استثنى) . وإن كانت متطرفة كتبت بحرف من جنس حركة
ما قبلها نحو «سَيَأُ، شَاطِئِي، لَوْأُو» (إلا ما استثنى) وإن سكن ما قبلها حذفت^(١) نحو
«مِلْءُ الْأَرْضِ، يُخْرِجُ الْخَبَاءَ» (إلا ما استثنى) . والمستثنيات كثيرة في السكل .
(قاعدة البدل) : خلاصتها أن الألف تكتب واواً للتخفيف في مثل الصلاة والزكاة
والحياة، (إلا ما استثنى) وترسم ياء إذا كانت متقلبة عن ياء نحو «يَتَوَقَّأَكُمُ، بِأَحْسَرَاتِنَا
يَأْسِنَا» . وكذلك ترسم الألف ياء في هذه الكلمات: «إِلَى، عَلَى، أُنَى» بمعنى كيف؟
مَتَى، بَلَى، حَتَّى، لَدَى» ما عدا «لَدَى الْبَابِ» في سورة يوسف، فإنها ترسم ألفاً.
وترسم النون ألفاً في نون التوكيد الخفيفة، وفي كلمة «إِذَنْ» .

وترسم هاء التانيث تاء مفتوحة في كلمة «رُحِمَتْ» بالبقرة والأعراف، وهود
ومريم، والروم، والزخرف . وفي كلمة «نَمَسَ» بالبقرة، وآل عمران، والمائدة،
وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وقاطر، والطور . وفي كلمة «لَمَسَ اللَّهَ» . وفي كلمة

(١) أي حذفت من الحرف ورسمت مفردة .

معصية ، بسورة قد سمع . وفي هذه الكلمات : « إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ، قُرَّةَ عَيْنٍ ، جَنَّةُ نَعِيمٍ ، بَقِيَّةُ اللَّهِ » وفي كلمة امرأة أضيفت إلى زوجها نحو « امرأة عمران ، امرأة نوح » وفي غير ذلك .

(قاعدة الوصل والفصل) : خلاصتها أن كلمة « أن » بفتح الهمزة توصل بكلمة « لا » إذا وقعت بعدها . ويستثنى من ذلك عشرة مواضع . منها : « أن لا تقولوا ، أن لا تعبدوا إلا الله » .

وكلمة « من » توصل بكلمة « ما » إذا وقعت بعدها . ويستثنى « من ماملكك أيمانكم » في الفساء والروم ، « ومن مارزقناكم » في سورة المنافقين . وكلمة « من » توصل بكلمة « من » مطلقا .

وكلمة « عن » توصل بكلمة « ما » . إلا قوله سبحانه « عن مآسهم وعنه » . وكلمة « إن » بالكسرة توصل بكلمة « ما » التي بعدها ، إلا قوله سبحانه : « وإن مآثر بئسك » .

وكلمة « أن » بالفتح توصل بكلمة « ما » مطلقا من غير استثناء . وكلمة « كل » توصل بكلمة « ما » التي بعدها ، إلا قوله سبحانه « كل مارذوا إلى الفتنة ، من كل ما سألتهم » .

وتوصل كلمات « نعمًا ، وربنا ، وكأنا ، ونكأن » ونحوها . (قاعدة ما فيه قراءتان) خلاصتها أن الكلمة إذا قرئت على وجهين ، تكتب برسم أحدهما ، كما رسمت الكلمات الآتية بلا ألف في المصحف وهي : مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ، يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَوَاعَدْنَا مَوْسَى ، تُفَادُوهُمْ ، ونحوها ، وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها . وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة ، وهي غِيَاثَةِ الْحَبِّ ، أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً في المنكبات « ثمرة من أكمامها » في فصلت ، « وهم في العرفة آمنون »

في « سبأ » ، وذلك لأنها جمعاء مقروءة بالجمع والإفراد . وغير هذا كثير ، وحسبنا ما ذكرناه للتبثيل والتنوير .

مزايا الرسم العثماني :

لهذا الرسم مزايا وفوائد :

(الفائدة الأولى) الدلالة في القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان ، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر ، كتبت بصورة تحتل هاتين القراءتين أو الأكثر . فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذي هو خلاف الأصل ، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذي هو الأصل . وإذا لم يكن في الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسمت به ، مثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجوه متعددة قوله تعالى : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أِنِّ » رُسمت في المصحف العثماني هكذا : « إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ » من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف في نوني إِنْ وهذان ، ومن غير ألف ولا ياء بعد الدال من هذان .

وحجىء الرسم كما ترى ، كان صالحاً عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التي وردت كلها بأسانيد صحيحة . (أولها) قراءة نافع ومن معه إذ بشدود نون « إِنْ » ويخففون « هذان » بالألف .

(ثانيها) : قراءة ابن كثير وحده إذ يخفّف النون في « إِنْ » وبشدد النون في « هذان » .

(ثالثها) قراءة حفص إذ يخفّف النون في « إِنْ » و « هذان » بالألف .

(رابعها) : قراءة أبي عمرو بتشديد «إب» وبالياء وتخفيف النون في «هذين» فتدبر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوه القراءة لتعلم أن سلفنا الصالح كان في قواعد رسمه للمصحف أبعد منا نظراً وأهدى سبيلاً.

القاعدة الثانية :

إفادة المعاني المختلفة بطريقة تسكاد تكون ظاهرة ، وذلك نحو قطع كلمة «أم» في قوله تعالى : «أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» ووصلها في قوله تعالى : «أَمْ مَنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» إذ كتبت هكذا «أمن» بإدغام الميم الأولى في الثانية وكتابتهما ميمًا واحدة مشددة ، فقطع أم الأولى في الكتابة للدلالة على أنها أم المنقطعة التي بمعنى بل ووصل أم الثانية للدلالة على أنها ليست كذلك .

القاعدة الثالثة :

الدلالة على معنى خفي دقيق كزيادة الياء في كتابة كلمة «أبدر» من قوله تعالى : «وَالسَّاءُ بَدَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» إذ كتبت هكذا «بأيدي» وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهي : زيادة الميم تدل على زيادة المعنى .

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو وهي :

«وَيَدْعُوا الْإِنْسَانَ» ، «وَيَمْخُوا اللَّهُ الْبَاطِلَ» ، «يَوْمَ يَدْعُوا الدَّاعِ» ، «سَدْعُوا الزَّيْبَانِيَّةَ» فإنها كتبت في المصحف العثماني هكذا : «وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ» ، «وَيَمْخُ اللَّهُ» ، «يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ» ، «سَدْعُ الزَّيْبَانِيَّةِ» ولكن من غير شط ولا شكل في الجميع .

قالوا : والسُرُّ في حذفها من « وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ » هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير ! بل لإثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير . والسُرُّ في حذفها من « وَيَحْجُ اللَّهُ الْبَاطِلَ » الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله .

والسُرُّ في حذفها من « يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ » الإشارة إلى سرعة الدعاء وسرعة إجابة الداعين . والسُرُّ في حذفها من « سَتَدْعُ الزَّبَانِيَّةَ » الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البعث 1 ويجمع هذه الأسرار قول المراكشي :
« والسُرُّ في حذفها من هذه الأربعة سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المفعول للتأثر به في الوجود » ١ هـ .

الفائدة الرابعة :

الدلالة على أصل الحركة مثل كتابة الكسرة ياء في قوله سبحانه « وَإِيتَاءَ ذِي الْقُرْبَى » إذ تكتب هكذا « وَإِيتَائِي ذِي الْقُرْبَى » ومثل كتابة الضمة واواً في قوله سبحانه : « سَأَرْبِكُمْ دَارَ الْقَامِرِينَ » إذ كتبت هكذا (سأوربكم) ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبا هكذا : « الصلوة ، الزكوة » ليفهم أن الألف فيهما منقلبة عن واو . (من غير نقط ولا شكل كما سبق) .

الفائدة الخامسة :

إفادة بعض اللغات الفصيحة ، مثل كتابة هاء التأنيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طيية ، وقد تقدمت الأمثلة لهذا النوع . ومثل قوله سبحانه : « يَوْمَ يَأْتِي لَا تَكَلِّمْ نَفْسًا إِلَّا بِإِذْنِهِ » كتبت بحذف الياء هكذا « يَأْتِ » للدلالة على لغة هذيل .

الفائدة السادسة :

حمل الناس على أن يتلقوا القرآن من صدور ثقات الرجال ، ولا يتسكّلوا على هذا الرسم المتعالي الذي جاء غير مطابق للنطق الصحيح في الجملة . وينضوي تحت هذه الفائدة مزيتان : (إحداهما) التوثق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله وتجويده . فإن ذلك لا يمكن أن يعرف على وجه اليقين من المصحف ، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابته . فقد تخطت الطبعة في الطبع ، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده ، كالقائقة والإظهار والإخفاء والإدغام والروم والإشمام ونحوها ، فضلاً عن خفاء تطبيقتها .

ولهذا قرّر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها . بل لابد من الثابت في الأداء والقراءة ، بالأخذ عن حافظ قديم . وإن كنت في شك قل لي بربك : هل يستطيع المصحف وحده بأي رسم يكون ، أن يدل قارئاً أيّ كان على النطق الصحيح بفواتح السور الكريمة ؟ منسل « كهيمص حم عسق ، طسم » ؟ ؟ ؟ ومن هذا الباب الروم والإشمام في قوله سبحانه « مالك لا تأمنا على يوسف » من كلمة « لا تأمنا » !

(المزية الثانية) اتصال السند برسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وتلك خاصة من خواص هذه الأمة الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم . قال ابن حزم : « نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال ، خص الله به المسلمين دون سائر الملل . وأما مع الإرسال والإعصال فيوجد في كثير من كتب اليهود ، ولكن لا يقربون فيه من موسى قريباً من محمد صلى الله عليه وسلم . بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عمراً . إننا يبلغون إلى ثمانون ونحوه . ثم قال : وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق . وأما

النقل المشتمل على طريق فيه كذاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى، وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبي أو تابعي، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس . . . ١٠٥

هل رسم المصحف توقيفي؟

للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة :

(الرأي الأول) : أنه توقيفي لا يجوز مخالفته . وذلك مذهب الجمهور . واستدلوا بأن النبي ﷺ كان له كتاب يكتبون الوحي ، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرهم الرسول على كتابتهم ، ومضى عهده ﷺ والقرآن على هذه الكتابة لم يحدث فيه تغيير ولا تبديل . بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع الدستور لكتاب الوحي في رسم القرآن وكتابته . ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كتبة الوحي : « أَلَيْقِيَ اللَّهُ وَآةَ وَحَرَفِ الْقَلَمِ وَأَنْصَبَ الْبَاءَ ، وَفَرَّقِيَ السَّيْنَ ، وَلَا تُعَوِّرِ الْمِيمَ ، وَحَسِّنِ اللَّهَ ، وَمُدِّ الرَّحْمَنَ ، وَجَوِّدِ الرَّحِيمَ ، وَضَعْ فَلَكَ عَلَى أَذْنِكَ الْبُسْرَى ، فَإِنَّهُ أَذْكَرُ لَكَ » .

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في مصحف ، ثم حذا حذوه عثمان في خلافته ، فاستنسخ تلك المصحف في مصاحف على تلك الكتابة وأقر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل أبي بكر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين ، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين ، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم ، ولم ينقل أن أحداً منهم فذكر أن يستبدل به رسماً آخر من الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف ، ونشاط التدوين ، وتقدم العلوم . بل بقي الرسم العثماني محترماً متبعاً في كتابة المصاحف لا يمس استقلاله ، ولا يباح حمله .

وملخص هذا الدليل أن رسم المصاحف العثمانية ، ظهر بأمر كل واحد منها يجعله

جديراً بالتقدير ووجوب الاتباع . تلك الأمور هي إقرار الرسول ﷺ عليه ، وأمره
بذمتوره . وإجماع الصحابة - وكانوا أكثر من اثنى عشر ألف صحابي - عليه ، ثم
إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين !

وأنت خير بأن اتباع الرسول واجب فيما أمر به أو أقر عليه ؛ لقوله تعالى : « قُلْ
إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ » ، والاهتداء
بهدي الصحابة واجب خصوصاً الخلفاء الراشدين ، لحديث الميرباض بن سارية وفيه
يقول صلى الله عليه وسلم « فَإِنَّهُ مَنْ بَعَثَ مِنْكُمْ فَخْرِي أَخْتَلَفًا كَثِيرًا ، فَمَلَكَكُمْ
بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي ، عَصَوْا عَلَيْهَا بَالِغُوا جِدْرًا » ولا ريب أن
إجماع الأمة في أي عصر واجب الاتباع ، خصوصاً العصر الأول . قال تعالى : « وَمَنْ
يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ
مَا تَوَلَّى ، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا » .

وممن حكى إجماع الأمة على ما كتبه عثمان ، صاحب المنع إذ يروى بإسناده إلى
مصعب بن سعد قال : « أدركتُ الناسَ حين شَقَّقَ عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُصَاحِفَ ،
فَأَعْجَبَهُمْ ذَلِكَ وَلَمْ يَبْعُهُ أَحَدٌ » . وكذلك يروى شارح المقيلة عن أنس بن مالك رضى
الله عنه أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفًا ، وأمرهم أن يحرقوا
كل مصحف يخالف الذي أرسل إليهم . ولم يعرف أن أحسداً خالف في رسم هذه
المصاحف العثمانية .

والتمقاد الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول
عنها إلى غيرها . ويرحم الله الإمام الخراز إذ يقول :

« وَبَعْدَهُ جَرْدُهُ الْإِمَامُ فِي مُصْحَفٍ لِيَقْتَدِيَ الْأَتَامُ
وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ اضْطِرَابُ وَكَانَ فِيهَا قَدْ رَأَى صَوَابُ »

وقصة اختلافهم شهيرة كقصّة النجاة المسيرة
فبينى لأجلِ ذا أن تقتنى مرسوم ما أصله في المصحف
وتتدي بفعله وما رأى في جعله لمن يخط ملجأ

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني :

روى البخاري بسنده أن مالكاً رحمه الله سئل : أرايت من استكتب مصحفاً
أترى أن يكتب على ما استعده الناس من المجاء اليوم ؟ فقال : لأرى ذلك ، ولكن
يكتب على الكتابة الأولى . قال البخاري : والذي ذهب إليه مالك هو الحق ، إذ فيه
بقاء الحالة الأولى إلى أن تملأ الطبقة الأخرى ، ولا شك أن هذا هو الأجرى بعد
الأخرى . إذ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى .

وقال أبو عمرو الداني : لا يخالف مالك من علماء الأمة في ذلك . وقال أبو عمرو
الداني أيضاً : سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والالف ، أترى أن يغير
من المصحف إذا وجد فيه كذلك ؟ قال : لا . قال أبو عمرو : يعني الألف والواو المزدن
في الرسم العدومتين في اللفظ نحو « أولوا » .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ألف
أو باء أو غير ذلك .

وجاء في حواشي النهج في فقه الشافعية ما نصه : « كلمة الربا تكتب بالواو
والألف كما جاء في الرسم العثماني ، ولا تكتب في القرآن بالياء أو الألف ، لأن رسمه
سنة متبعة » .

وجاء في المحيط البرهاني في فقه الحنفية ما نصه : « إنه ينبغي ألا يكتب المصحف
بغير الرسم العثماني » .

وقال العلامة نظام الدين النيسابوري مانعه: «وقال جماعة من الأئمة إن الواجب على
القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم في خط المصحف؛ فإنه رسم زيد بن
ثابت، وكان أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه». وقال البيهقي في شعب الإيمان: «من كتب مصحفاً ينبغي أن يحافظ على الحجة
الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم كانوا
أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً وأعظم أمانة، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استندراكاً
عليهم». اهـ.

ويمكن مناقشة هذا الرأي الأول بأن الأدلة التي ساقوها لا تدل على تحريم كتابة
القرآن بغير هذا الرسم؛ إذ ليس فيها زجر الإثم ووعيدة، ولا نهى الحرام وتهديده.
إنما قصارها الدلالة على جواز الكتابة بالرسم العثماني ووجاهته ودقته. وذلك محل
اتفاق وتسلم.

الرأي الثاني:

أن رسم المصاحف اصطلاح لا توقيفي، وعليه فتجاوز مخالفته. ومن جنح إلى
هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته. ومن تحمس له الفاضل أبو بكر في الانتصار؛ إذ يقول
مانعه:

«وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئاً، إذ لم يأخذ على كتاب القرآن
وخطاط المصاحف رسماً بعينه دون غيره أوجبه عليهم وترك ماعداه، إذ وجوب ذلك
لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف. وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه، أن رسم
القرآن وضبطه لا يجوز إلا على وجه مخصوص وحد محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نص
السنة ما يوجب ذلك ويدل عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلت عليه
القياسات الشرعية.

بل السنة دلت على جواز رسمه بأي وجه سهل، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر برسمه ولم يبين لهم وجهاً معيناً ولا نهى أحداً عن كتابته. ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعله بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا ينجني عليهم الحال. ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تدوِّج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء الحديثة، وجاز أن يكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى، من غير تأنيب ولا تنكير، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حدٌّ محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان.

والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكل رسم دالٌّ على الكلمة مفيد لوجه قراءتها يجب صحته وتصويب الكاتب به على أي صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادَّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه. وأنتَ له ذلك ؟ أم بتلخيص.

ونوقش هذا المذهب :

(أولاً) : بالأدلة التي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم. وهما بين يديك عن كُتِّب، بعضها من السنة، وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم.

(ثانياً) : أن ما ادَّعاه من أنه ليس في أصول السنة ما يوجب ذلك وبدل عليه مردود بما سبق من إقرار الرسول كُتِّب الوحي على هذا الرسم، ومنهم زيد بن ثابت الذي كُتِّب

المصحف لأبي بكر وكتب المصاحف لثمان، والحديث الآنف، وفيه يقول الرسول لمعاوية:
« أَلَيْقِ الدُّوَاءَ وَحَرِّفِ الْقَلَمَ لِحَ ». فإنه حجة على أنه عليه السلام كان واضع دستور الرسم لهم.
(ثالثاً) أن قول القاضي أبي بكر: « ولذلك اختلفت خطوط المصاحف » الخ
لا يُسلم له بعد قيام الإجماع وانقاده ومعرفة الناس بالرسم التوقيفي وهو رسم عثمان على
ما قرروه هناك.

وتزيدك هنا ما ذكره العلامة ابن المبارك نقلًا عن العارف بأهله شيخه عبد العزيز الدبائع
إذ يقول في كتابه الإبريز ما نصه: « رسم القرآن سرًّا من أسرار الله الشاهدة وكال
الرفعة، قال ابن المبارك فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو « الصلاة، والزكاة،
والحياة، ومِسْكَاة ». وزيادة الواو في « سَأُورِيكُمْ، وَأُولَئِكَ، وَأُولَاءَ، وَأُولَاتِ ». و
كالياء في نحو « هَدَيْتُهُمْ، وَمَلَأْتُهُ، وَيَأْيَيْتُكُمْ، وَيَأْيَيْدِ ». هذا كله صادر من النبي
صلى الله عليه وسلم، أو من الصحابة؟ فقال: « هو صادر من النبي عليه السلام وهو الذي
أمر الكتاب من الصحابة أن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوه
من النبي » فقلت له: إن جماعة من العلماء رخصوا في أمر الرسم وقالوا: إنما هو
اصطلاح من الصحابة مشوا فيه على ما كانت قریش تكتب عليه في الجاهلية. وإنما
صدر ذلك من الصحابة لأن قریشًا تعلموا الكتابة من أهل الحيرة، وأهل الحيرة
ينطقون بالواو في الربا، فكتبوا على وفق منطقتهم. وأما قریش فإنهم ينطقون فيه
بالألف، وكتبوا بهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليد لهم، حتى قال القاضي أبو بكر البلاقلائي:
كل من ادعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه،
فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع ما يدل على ذلك؟. فقال: -

« ما للصحابة وللنيرم في رسم القرآن ولا شجرة واحدة، وإنما هو توقيف من
النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المروفة بزيادة الألف ونقصانها، لأسرار

لا تهتدى إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار خص الله به كتابه العزيز دون سائر الكتب السماوية. وكما أن نظم القرآن معجز، فرسمه أيضاً معجزاً وكيف تهتدى العقول إلى سر زيادة الألف في «مائة» دون «فئة». وإلى سر زيادة الياء في «بأيند» و«بأييكم»؟ أم كيف تتوصل إلى سر زيادة الألف في «سموا» بالحج، ونقصانها من «سمو» بسيا؟ وإلى سر زيادتها في «عتوا» حيث كان، ونقصانها من «عتو» في الفرقان؟ وإلى سر زيادتها في «آمنوا»، وإسقاطها من «بأو»، «جاو»، «تبوؤ»، «قاو» بالبقرة؟ وإلى سر زيادتها «يعفوا الذي»، ونقصانها من «يعفو عنهم» في النساء؟ أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض، كحذف الألف من «قرأنا» بيوسف والزخرف، وإثباتها في سائر المواضع؟ وإثبات الألف بعد «واو سموات» في فصلت وحذفها من غيرها، وإثبات الألف في «اليعاد» مطلقاً، وحذفها من الموضع الذي في الأنفال وإثبات الألف في «سراجاً» حيثما وقع، وحذفه من موضع الفرقان وكيف تتوصل إلى فتح بعض التاءات وربطها في بعض؟ فكل ذلك لأسرار إلهية، وأغراض نبوية. وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرك إلا بالفتح الرباني، فهي بمنزلة الألفاظ والحروف المقطعة التي في أوائل السور، فإن لها أسراراً عظيمة، ومعاني كثيرة. وأكثر الناس لا يهتمون إلى أسرارها، ولا يدركون شيئاً من المعاني الإلهية التي أشير إليها! فكذلك أمر الرسم الذي في القرآن حرفاً بحرف.

وأما قول من قال: إن الصحابة أصطلحوا على أمر الرسم المذكور، فلا يخفى ما في كلامه من البطلان، لأن القرآن كتب في زمان النبي ﷺ وبين يديه. وحينئذ فلا يخلو ما أصطلح عليه الصحابة، إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها، فإن كان عينها

بطل الاصطلاح ، لأن أسبقية النبي ﷺ تنافي ذلك وتوجب الاتباع . وإن كان غير ذلك فكيف يكون النبي ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسي مثلاً ، والصحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أخرى ؟ فلا يصح ذلك لوجهين : (أحدهما) نسبة الصحابة إلى المخالفة ، وذلك محال ، (ثانيهما) : أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف في القرآن ولا نقصان حرف منه . وما بين الدفتين كلام الله عز وجل ، فإذا كان النبي ﷺ أثبت ألف الرحمن والعالمين مثلاً ، ولم يزد الألف في « مائة » ولا في « ولا وضمو » ولا الياء في « بأيد » ونحو ذلك ، والصحابة عاكوه في ذلك وخالفوه ، لزم أنهم - وحاشاهم من ذلك - تصرفوا في القرآن بالزيادة والنقصان ، ووقفوا فيما أجمعوا به وغيرهم على مالا يحل لأحد فعله ، ولزم تطرق الشك إلى جميع ما بين الدفتين ، لأننا مهما جوزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما في علم النبي ﷺ وعلى ما عنده وأنها ليست بوحي ولا من عند الله ولا نطقها بغيرها ، شككنا في الجميع . ولئن جوزنا لصحابي أن يزيد في كتابته حرفاً ليس بوحي ، لزمنا أن نجوز لصحابي آخر نقصان حرف من الوحي ، إذ لا فرق بينهما ، وعينئذ تنحل عروة الإسلام بالكلية ١ .

ثم قال ابن المبارك بعد كلام . . . فقلت له : فإن كان الرسم توقيفياً بوحي إلى النبي ﷺ وأنه كالألفاظ القرآن فلم لم ينقل تواتراً حتى ترتفع عنه الريبة وتطهر به القلوب كالألفاظ القرآن ؟ فإنه ما من حرف إلا وقد نقل تواتراً لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب . وأما الرسم فإنه إما نقل بالآحاد ، كما يعلم من الكتب الموضوعة فيه . وما نقل بالآحاد وقع الاضطراب بين النقلة في كثير منه . وكيف نضيق الأمة شيئاً من الوحي ؟ . فقال : « ماضيت الأمة شيئاً من الوحي ، والقرآن بحمد الله محفوظ ألفاظاً ورسمًا . فأهل العرفان والشهود والعيان ، حفظوا ألفاظه ورسمه ، ولم يضيعوا منها شعرة واحدة ، وأدركوا ذلك بالشهود والعيان الذي هو فوق التواتر . وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتواتر واختلافهم

في بعض حروف الرسم لا يقدح ولا يصير الأمة مضطربة ، كما لا يضر جهل العامة بالقرآن وعدم حفظهم لألفاظه » ١٥١ .

الرأي الثالث :

يميل صاحب التبيان ومن قبله صاحب البرهان ، إلى ما يفهم من كلام العزيز عبد السلام ، من أنه يجوز بل يجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم ، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثماني الأول ، لئلا يوقع في تغيير من الجهال ، ولكن يجب في الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثماني ، كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح ، فلا يهمل مراعاة لجهل الجاهلين ، بل يبقى في أيدي العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض . وهك عبارة التبيان في هذا المقام إذ يقول ما نصه :

وأما كتابته (أي المصحف) على ما أحدث الناس من الهجاء ، فقد جرى عليه أهل المشرق ، بناء على كونها أبعد من اللبس ، وتعاماه أهل المغرب بناء على قول لإمام مالك وقد سئل . هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء ؟ فقال : « لا ؛ إلا على السكتة الأولى » . قال في البرهان : قلت : وهذا كان في الصدر الأول ، والملمح غضب . وأما الآن فقد يخشى الالتباس ، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : « لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة ، لئلا يوقع في تغيير من الجهال . ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه ، لئلا يؤدي إلى دروس العلم . ومشي قد أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين . » وإن تخلو الأرض من قائم لله بحجة » ١٥١ .

أقول : وهذا الرأي يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحيتين : ناحية كتابته في كل عصر بالرسم المعروف فيه ، إبعاداً للناس عن اللبس والخطأ في القرآن ، وناحية إبقاء

رسمه الأول المأثور ، بقروءه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتهاس . ولا شك أن الاحتياط
مطلب ديني جليل ، خصوصاً في جانب حماية التزييل .

ج - الشبهات التي أثرت حول كتابة القرآن ورسمه

الشبهة الأولى :

يقولون : روى عن عثمان أنه حين عرض عليه للصنف قال : « أحسنتم وأجملتم ،
إن في القرآن لحناً مستقيمه العرب بالسفها » .

ويقولون : روى عن عكرمة أنه قال : « لما كتبت المصاحف عرضت على
عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال : لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو
قال : ستعربها بالسفها . لو كان الكاتب من تقيف والملى من هذيل لم توجد فيه
هذه الحروف .

أورد أعداء الإسلام هاتين الروایتين وقالوا : إنهما طعنان صريحان في
رسم المصحف ، فكيف يكون مصحف عثمان وجهه للقرآن ، موضع ثقة ،
وإجماع من الصعابة ؟ وكيف يكون توقيفاً ؟ وهذا عثمان نفسه يقول بملء فيه :
« إن فيه لحناً » .

ونجيب على هذه الشبهة أولاً : بأن ما جاء في هاتين الروایتين ضعيف الإسناد ،
وأن فيهما اضطراباً وانقطاعاً . قال العلامة الأتوسي في تفسيره : « إن ذلك لم يصح
عن عثمان أصلاً » اهـ ولعلك تلح معي دليل سقوط هاتين الروایتين مائلاً فيهما

من جراء هذا التناقض الظاهر بين وصفها نسخ المصحف بأنهم أحسنوا وأجلوا ،
ووصفها المصحف الذي نسخه بأن فيه لحناً . وهل يقال للذين لحنوا في المصحف :
أحسنتم وأجملتم ؟ .

الهم إلا إذا كان المراد معنى آخر .

ثانياً : أن المعروف عن عثمان في دقته وكال ضبطه وتحريه يحمل صدور أمثال
هاتين الروایتين من المستحيل عليه . انظر إلى ما سبق من دستوره في جمع القرآن .
ثم انظر إلى ما أخرجه أبو عبيد عن عبد الرحمن بن هانئ مولى عثمان قال : كنت
عند عثمان وهم يمرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها « لم
يقسن » وفيها « لا تبدل الخلق » وفيها « فأمهل الكافرين » فدعا بدواة فحبا
أحد اللامين وكتب « خلق الله » وحا « فأمهل » وكتب « فمهل » وكتب « لم يقسنه »
فألق فيهما الماء .

قال ابن الأنباري : فكيف يدعى عليه أنه رأى فساداً فأمضاه ؟ وهو يوقف على
ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين فيه ، فيحكم بالحق ويلزمهم لإثبات الصواب
وتخليده .

ثالثاً : على فرض صحة ما ذكر يمكن أن نؤوله بما يتفق والصحيح للتواتر عن عثمان
في نسخ المصاحف وجمع القرآن ، ومن نهاية التثبت والدقة والضبط .

وذلك بأن يراد بكلمة « لحناً » في الروایتين المذكورتين قراءة ولغة . والمعنى أن في
القرآن ورسم مصحفه وجهاً في القراءة لاتلين به ألسنة العرب جميعاً ، ولكنها لاتلبث أن
تلين به ألسنتهم جميعاً بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه . وقد ضرب بعض أجلاء
العلماء لذلك مثلاً كلمة (الصراط) بالصاد المبدلة من السين فتقرأ العرب بالصاد عملاً
بالرسم ، وبالسین عملاً بالأصل .

الشبهة الثانية :

يقولون : روى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ويقول « هُوَ مِنْ لَحْنِ الْكِتَابِ » .

والجواب : على غرار ما سبق ، أى أن ابن جبير لا يريد بكلمة « لحن » الخطأ . إنما يريد بها اللفظ والوجه في القراءة على حد قوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُقَامُونَ » . والدليل على هذا التوجيه أن سعيد بن جبير نفسه كان يقرأ : « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ، فلو كان يريد باللفظ الخطأ ما رضى لنفسه هذه القراءة . وكيف يرضى ما يعتقد أنه خطأ ؟

وهذه الكلمة في آية من سورة النساء ونصها : « لَكِنَّ الرَّاكِعِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا » فكلمة « وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » قرأها الجمهور بالياء منصوباً كما ترى . وقرأها جماعة بالواو ، منهم أبو عمرو في رواية بونس وهارون عنه . ولكل من القراءتين وجه صحيح فصيح في اللغة العربية ، فالنصب مخرج على المدح ، والتقدير « وأمدح للمقيمين الصلاة » . والرفع مخرج على المعطف ، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى .

الشبهة الثالثة :

يقولون : ألا يكتفى في الظن على جمع القرآن ورسمه ما روى عن ابن عباس في قوله تعالى : « حَتَّى تَسْأَلُوا وَتُسَلُّوا » أنه قال : إن الكاتب أخطأ والصواب : « حَتَّى تَسْأَلُوا نُوا » .

ونجيب (أولاً) بما أجاب به أبو حيان إذ يقول ما نصه : إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك ، فهو طاعن في الإسلام ملحد في الدين ، وابن عباس يرى من ذلك القول ١ .

(ثانياً) بما أخرجه ابن أبي حاتم وابن الأنباري في المصاحف وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسر « تَسْتَأْنِسُوا » فقال : أي تستأذنون من يملك الإذن من أصحابها يعني أصحاب البيوت .

(ثالثاً) أن الفراء لم يرووا غير قراءة « تَسْتَأْنِسُوا » فلو كان ذلك النقل صحيحاً عن ابن عباس لقلوا عنه أنه قرأ « تَسْتَأْذِنُوا » .

(رابعاً) إذا سلمنا للحاكم أن هذا الخبر صحيح عن ابن عباس ، فإننا نرده برغم دعوى هذه الصفة ، لأنه معارض للقاطع المتواتر وهو قراءة « تَسْتَأْنِسُوا » والقاعدة أن معارض القاطع ناقض ، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهي شاذة لا يلتفت إليها ولا يؤول عليها .

الشبهة الرابعة :

يقولون : ألا يكفي في الطعن على جمع القرآن ورسمه ما روى عن ابن عباس أيضاً أنه قرأ « أَقْلَمَ بَنَدِيِّنَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ بَشَاهُ اللَّهِ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً » . فتقول له : إنها في المصحف « أَقْلَمَ بَنِيَّاسٍ الَّذِينَ آمَنُوا » فقال : أظن السكت كتبها وهو ناعس . ونجيب : بأنه لم يصح ذلك عن ابن عباس . قال أبو حيان : بل هو قول واحد زنديق . وقال الزحشمري : ونحن ممن لا يصدق هذا في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكيف يحنى هذا ؟ حتى يبقى ثابتاً بين دفعتي الإمام (أي المصحف الإمام) وهو مصحف عثمان ، وكان متقلبا بين أيدي أولئك الأعلام ، المحتاطين

لدين الله المهيمنين عليه ، لا يفعلون عن جلالة ودقائه ، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع ، والقاعدة التي أقيم عليها البناء ؟ هذا والله فريية ، ما فيها مِرْيبة ١ هـ . وقال القراء : لا يتلى إلا كما أنزل : « أَفَلَمْ يَبْأَسْ » ١ هـ . وعلى ذلك تكون رواية ذلك في الدر المنثور وغيره عن ابن عباس رواية غير صحيحة . ومعنى « أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا » : أَفَلَمْ يَعْلَمُوا قال القاسم بن معن : هي لغة هوازن . وجاء بها الشعر العربي في قول القائل :
« أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي أَلَمْ تَيَأْسُوا أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ زَهْدَمٌ »
أى ألم تعلموا .

الشبهة الخامسة :

يقولون : من وجوه الطعن أيضاً ما روى عن ابن عباس أنه كان يقول في قوله تعالى « وَقَصَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » إنما هي « ووصى رَبُّكَ » التزقت الواو بالصاد وكان يقرأ : ووصى ربك ، ويقول : أَمَرَ رَبُّكَ ، إنيهما واوان التزقت إحداها بالصاد وروى عنه أنه قال : أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم . ووصى ربك أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ . فلصقت إحدى الواوين بالصاد ، فقرأ الناس : « وَقَصَى رَبُّكَ » ولو نزلت على النقصاء ما أشرك أحد .

ونجيب : عن ذلك كله (أولاً) بما أجاب به ابن الأنباري إذ يقول : « إن هذه الروايات ضعيفة » .

(١) قال في القاموس : زَهْدَمَ كجعفر : فرس لعنقة ، وفرس لبشر بن عمرو الرِّياحي . إلى أن قال - والزَّهْدَمَانِ أخوان من عبس : زَهْدَمٌ ، وَكَرْدَمٌ .

(ثانياً) أن هذه الروايات معارضة للتواتر القاطع ، وهو قراءة « وقضى » ومعارض القاطع ساقط .

(ثالثاً) أن ابن عباس نفسه ، وقد استفاض عنه أنه قرأ : « وقضى » وذلك دليل على أن ما نسب إليه في تلك الروايات من الدسائس الرخيصة التي لفقها أعداء الإسلام . قال أبو حيان في البحر : والتواتر هو « وقضى » وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة ، بمعنى أمر . وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى « وصى » اهـ إذن رواية « وقضى » هي التي انعقد الإجماع عليها من ابن عباس ، وابن مسعود ، وغيرها فلا يتعلق بأذيال مثل هذه الرواية الساقطة إلا ملحد ، ولا يرفع عقبرته بها إلا عدو من أعداء الإسلام .

الشبهة السادسة :

يقولون : إن ابن عباس روى عنه أيضاً أنه كان يقرأ : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاءً ^(١) » ويقولون ، خذوا هذه الواو ، واجعلوها في « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ . » وروى عنه أيضاً أنه قال : انزلوا هذه الواو ، واجعلوها في « الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ » .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات ضعيفة ؟ لم يصح شيء منها عن ابن عباس .

(ثانياً) أنها معارضة لقراءة للتواتر الجمع عليها ، فهي ساقطة .

(ثالثاً) أن بلاغة القرآن قاضية بوجود الواو لا بحذفها ، لأن ابن عباس نفسه فسر الفرقان في الآية المذكورة بالنصر ، وعليه يكون الضياء بمعنى التوراة أو الشريعة . فالقيام للواو لأجل هذا التفسير .

(١) الآية في سورة الأنبياء - لكن اتصال الواو بكلمة « ضياء » . ونص الآية الكريمة : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ » .

الشبهة السابعة :

يقولون : روى عن ابن عباس في قوله تعالى : « مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْسِكَاتٍ » أنه قال : هي خطأ من الكاتب . هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة . إنما هي : « مَثَلُ نُورِ الْوُثَيْنِ كَمِثْسِكَاتٍ » .

ونجيب (أولاً) بأنها رواية معارضة للقاطع المتواتر ، فهي ساقطة .

(ثانياً) أنه لم ينقل عن أحد من القراء أن ابن عباس قرأ : مَثَلُ نُورِ الْوُثَيْنِ ، فكيف يقرأ رضي الله عنه بما يعتقد أنه خطأ ، ويترك ما يعتقد أنه صواب ؟ ألا إنها كذبة مفضوحة ! ولو أنهم نسبوها لأبي بن كعب ، لكان الأمر أهون ، لأنه روى في الشواذ أن أبي بن كعب قرأ : مَثَلُ نُورِ الْوُثَيْنِ . والذي ينبغي أن تحمل عليه هذه الروايات أن أبياً رضي الله عنه . أراد تفسير الضمير في القراءة المعروفة للتواتر وهي مثل نوره . فهي روايات عنه في التفسير لاقى القراءة ، بدليل أنه كان يقرأ : « مَثَلُ نُورِهِ » .

دفع عام عن ابن عباس

كل ما روى عن ابن عباس في تلك الشبهات ، يمكن دفعه دفعةً عامّةً بأن ابن عباس قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأبي بن كعب ، وهما كانا في جمع المصاحف . وزيد بن ثابت كان في جمع أبي بكر أيضاً . وكان كاتب الوحي ، وكان يكتب ما يكتب بأمر النبي ﷺ وإقراره . وابن عباس كان يعرف ذلك ويوقن به ، فبحال إذن أن ينطق لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن أو إلفاكيف بأخذ عن زيد وابن كعب ثم يترض على جمعهما ورسمهما ؟

الشبهة الثامنة :

يقولون : روى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : سألت عائشة عن الحسن القرآن ، عن قوله تعالى : « إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ » وعن قوله تعالى : « وَالْمُتَمِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ » وعن قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ » . فقالت : يابن أخى هذا من همل الكتاب ، قد أخطأوا فى الكتاب . قال السيوطى فى هذا الخبر : إسناده صحيح على شرط الشيخين . ويقولون أيضاً : روى عن أبى خلف مولى بنى تميم أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة فقال : جئت أسألك عن آية فى كتاب الله ، كيف كان رسول الله ﷺ يقرأها ؟ قالت : آية آية ؟ قال : « الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا » أو « الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا » . قالت : أيهما أحب إليك ؟ قلت : والذى نفسى بيده لآخذها أحب إلى من الدنيا جميعاً . قالت : أيهما ؟ قلت : « الَّذِينَ يَأْتُونَ مَا آتَوْا » . فقال : أشهد أن رسول الله ﷺ كذلك كان يقرأها ، وكذلك أنزلت ، ولكن الهجاء حرف .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحاً ، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع ، ومعارض القاطع ساقط مردود ، فلا يلتفت إليها ، ولا يعمل بها .
(ثانياً) أنه قد نص فى كتاب إتحاف فضلاء البشر ، على أن لفظ « هذان » قد رسم فى المصحف من غير ألف ولا ياء ، ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها ، كما شرحنا ذلك سابقاً فى فوائد رسم المصحف . وإذن فلا يعقل أن يقال أخطأ الكاتب ، فإن الكاتب لم يكتب ألفاً ولا ياء . ولو كان هناك خطأ تعقده عائشة ما كانت تنسبه للكاتب ، بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد (إن) وبالألف لفظاً فى (هذان) . ولم ينقل عن عائشة ولا عن غيرها تحطئة من قرأ بما ذكر ، وكيف تنكر هذه القراءة وهى متواترة مجمع عليها ؟ ، بل هى قراءة الأكثر ، ولها وجه فصيح فى العربية لا يخفى على مثل عائشة . ذلك هو إلزام الثنى الألف فى جميع حالاته . وجاء منه قول الشاعر العربى : -

« واهالسى ثم واهالها واهالها يا ليت عيناها لنا وفاها
وموضع الخلل من رجلاها بشن برضى به أباه
إلى أباه وأبأ أباه قد بلغنا في المجد غايها »

فبعد عن عائشة أن تذكر تلك القراءة ولو جاء بها وحدها رسم المصحف .

(ثالثاً) أن ما نسب إلى عائشة رضى الله عنها من تحطئة رسم المصحف في قوله تعالى :
« والمقيمين الصلاة » بالياء ، مردود بما ذكره أبو حيان في البحر إذ يقول ما نصه :
« وذكر عن عائشة رضى الله عنها وعن أبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب
المصحف . ولا يصح ذلك عنهما ، لأنها عريبان قصيجان ، وقطع النعوت مشهور في لسان
العرب . وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سيو به وغيره وقال الزمخشري : « لا يلتفت
إلى ما زعموا من وقوعه خطأ في خط المصحف . وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب
يريد كتاب سيو به » ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص
من الافتتان ، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل
كانوا أئمة في الفيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه ، من أن يتركوا في كتاب الله
ثمة يسدها من بعدهم ، وخرقا يرفوه من يلحقهم » .

(رابعاً) أن قراءة « والصابثون » بالواو ، لم ينقل عن عائشة أنها خطأت من
يقرأ بها ، ولم ينقل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو . فلا يعقل أن تكون خطأت من
كتب بالواو .

(خامساً) أن كلام عائشة في قوله تعالى : « يؤتون ما آتوا » لا يفيد إنكار
هذه القراءة المتواترة المجمع عليها . بل قالت للسائل : أيهما أحب إليك ؟ ولا تحصر
للمسوع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت هي به . بل قالت : إنه مسوع ومنزل فقط .

وهذا لا ينافي أن القراءة الأخرى مسموعة ومنزلة كذلك . خصوصاً أنها متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم . أما قولها : ولكن المجيء حرف ، فكلمة حرف مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة واللغة ، والمعنى أن هذه القراءة المتواترة التي رسم بها المصحف ، لغة ووجه من جوه الأداء في القرآن الكريم . ولا يصح أن تكون كلمة حرف في حديث عاتشة مأخوذة من التعريف الذي هو الخطأ ، وإلا كان حديثاً معارضاً للمتواتر ، ومعارض القاطع ساقط .

الشبهة التاسعة :

يقولون : روى عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال : « قالوا يزيد يا أبا سعيد « أوهمت » إنما هي « ثمانية أزواج من الضأن اثنين ^(١) اثنين ، ومن المعز اثنين اثنين ومن الإبل اثنين اثنين ، ومن البقر اثنين اثنين » . فقال : لا . إن الله تعالى يقول « فجعل مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » فهما زوجان ، كل واحد منهما زوج . الذكر زوج ، والأنثى زوج « اه . قال أعداء الإسلام : فهذه الرواية تدل على تصرف نساخ المصحف واختيارهم ما شاءوا في كتابة القرآن ورسمه .

والجواب أن كلام زيد هذا لا يدل على ما زعموا . إنما يدل على أنه بيان لوجه ما كتبه وقرأه سماعاً وأخذاً عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصرفاً وتشبيهاً من تلقاء نفسه . وكيف يتصور هذا من الصحابة في القرآن وهم مضرب الأمثال في كمال ضبطهم وتشبثهم في الكتاب والسنة . لاسيما زيد بن ثابت ، وقد عرفت فيما سبق من هو زيد في حفظه

(١) يريدون آية سورة الأنعام ونصها : « ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ قُلْ » الخ .

وأما نسخة وورعه ١٩ وعرفت دستوره الدقيق الحكيم في كتابة الصحف والمصاحف
« فأنى يؤفكون » ؟

الشبهة المباشرة :

يقولون : إن مروان هو الذى قرأ « ملك يوم الدين » من سورة الفاتحة بحذف
الألف من لفظ « مالك » . ويقولون : إنه حذفها من تلقاء نفسه دون أن يرد ذلك
عن النبي ﷺ فضلاً عن أن يقرأ عنه قراءةً ولفظاً ، أو يصح كتابته ورسمه .
والجواب أن هذا كذب قاطع (أولاً) لأنه ليس لهم عليه حجة ولا سند .

(ثانياً) أن الدليل قاطع ، والتواتر تم ، والإجماع انمقد ، على أن النبي ﷺ قرأ لفظ
« مالك يوم الدين » بإثبات الألف وحذفها ، وأخذ أصحابه عنه ذلك . فمن قرأ بهما
على وابن مسعود وأبي بن كعب . ومن قرأ بالفتح أى حذف الألف أبو الدرداء
وابن عباس وابن عمر . ومن قرأ بالمد أى بإثبات الألف أبو بكر وعمر وعثمان رضى الله
عنهم أجمعين . وهؤلاء كلهم كانوا قبل أن يكون مروان ، وقبل أن يولد مروان ،
وقبل أن يقرأ مروان . وقصارى ما فى الأمر أن مروان اتفق أن روايته كانت القصر
فقط . وذلك لا يضرنا فى شيء . كما اتفق أن رواية عمر بن عبد العزيز كانت المد فقط .
(ثالثاً) أن كلمة « مالك » رسمت فى المصحف العثماني هكذا « ملك »
كما سبق .

خلاصة الدفاع :

وانخلاصة أن تلك الشبهة وما ماثلها ، مدفوعة بالنصوص القاطعة ، والأدلة الناصحة ،
على أن جميع القرآن الذى أنزله الله وأمر بإثباته ورسمه ، ولم ينسخه ناسخ فى تلاوته ، وهو
هذا الذى حواه مصحف عثمان بين الدفتين ، لم يتقص منه شيء ، ولم يزد فيه شيء ، بل

إن ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظمهم الله سبحانه وتعالى ورتبه رسوله ﷺ من آى وسور . لم يقدم من ذلك مؤخر ، ولم يؤخر منه مقدم . وقد ضبطت الأمة عن النبي ﷺ ترتيب آى كل سورة ومواقعها ، كما ضبطت منه نفس القراءات وذات التلاوة على ما سبق وما سيحى . فى الكلام على القراءات إن شاء الله .

فليلاحظ دائماً فى الرد على أمثال تلك الشبهات أمران : (أولهما) تلك القاعدة الذهبية التى وضعها العلماء : وهى أن خبر الآحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار ، وضرب به عرض الحائط ، مهما تكن درجة إسناده من الصحة .
(ثانيهما) خطأ الدفاع الذى أقنأه فى المبحث الثامن حصناً حصيناً دون النيل من الصحابة وآلهماهم بسوء الحفظ أو عدم التثبت والتحرى ، خصوصاً فى كتاب الله وصحة رسوله ﷺ .

شبهة على التزام الرسم العثمانى فى هذا العصر :

يقولون : إن كثيراً من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته فى المصحف ، لعدم معرفتهم الرسم العثمانى . فلماذا نتقيد بهذا الرسم ولا نكتب المصاحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروف ، تسميلاً على الناشئة ، ونيسيراً على الناس ؟
والجواب (أولاً) أن للعلماء آراء فى ذلك بالجواز ، بل قال بعضهم - وهو العز ابن عبد السلام - بوجوب كتابة المصحف للعامة باصطلاح كتابتهم الحديث خشية الالتباس كما يجب كتابته بالرسم العثمانى محافظةً على هذا التراث العزيز . وقد سبق شرح آراء العلماء قريباً . وما هى منك ببعيد .

(ثانياً) أن فى الرسم العثمانى مزايا وفوائد ذكرناها سابقاً .

(ثالثاً) أن مذهب الجمهور قائم على أدلة متوافرة على وجوب التزام هذا الرسم عندم . وقد تقدمت تلك الأدلة أيضاً .

(رابعاً) أن مصطلح الخط والكتابة في عصرنا ، عرضة للتغيير والتبديل . ومن المبالغة في قداسة القرآن حمايته من التغيير والتبديل في رسمه .

(خامساً) أن إخضاع المصحف لمصطلحات الخط الحديثة ، ربما يجرُّ إلى فتنة ، أشبه بالفتنة التي حدثت أيام عثمان ، وحملته على أن يجمع القرآن . فربما يقول بعض الناس لبعض ، أو بعض الشعوب لبعض ، عند اختلاف قواعدهم في رسم المصحف : رسمى خير من رسمك ، أو مصحفى خير من مصحفك ، أو رسمى صواب ورسمك خطأ . وقد يمر ذلك إلى أن يؤثَّم بعضهم بعضاً ، أو يقاتل بعضهم بعضاً . ومن المفترِّر أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح .

(سادساً) أن الرسم العثماني أشبه بالرسم العام الذي يجمع الأمة على كتابة كتاب ربها في سائر الأعصار والأمصار ، كاللغة العربية ، فإلها اللسان العام الذي يجمع الأمة على قراءة كتاب ربها في سائر الأعصار والأمصار . وما يكون لنا أن نفرط في أمر هذا شأنه يجمع الشتات ، وينظم الأمة في سلك واحد لا فرق بين ماض وحاضر وآت ١ .

(سابعاً) أنه يمكن تسهيل القراءة على الناس بإذاعة القرآن كثيراً لإذاعة مضبوطة دقيقة ، وبإذاعة فن التجويد في المدارس وفي أوساط المتعلمين ، وأخيراً يمكن - كما قالت مجلَّة الأزهر - أن ننبِّه في ذيل كل صفحة من صفحات المصحف على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف ، والاصطلاح للألوف . لاسيما أن رسم المصاحف العثمانية لا يخالف قواعدها في الخط والإسلاء إلا قليلاً ، وفي كلمات معدودة : أضف إلى ذلك أن الفرق بين الرسمين لا يوقع القارئ اليقظ في لبس عند تأمله وإمعانه غالباً .

ولقد مرت على الأمة أجيال وقرون ، وما شعرت بفضاضة في التزامها الرسم العثماني ، على أن الموعول عليه أولا وقبل كل شيء هو التلقي من صدور الرجال . وبالتالي يذهب الفموض من الرسم كأننا ما كان . وليس بعد العيان بيان .

د - المصاحف تفصيلا

لعلك لم تنس ما ذكرناه في المباحث السابقة عن نشأة المصاحف العثمانية وكتابتها ورسمها ، وتحريق عثمان ماسواها من المصاحف الفردية التي كانت لبعض الصحابة ، والتي كان يخالف بعضها بعضا ، على مقدار ما وصل إليه علم الواحد منهم بأحرف القراءات ، وبما نسخ وما لم تنسخ تلاوته في العرصة الأخيرة . ولأجل الإحاطة بما يتصل بالمصاحف العثمانية ، يجدر بنا أن نتحدث عما يأتي :

الحروف السبعة في المصاحف العثمانية :

المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه كان مجموعها مشتملا على الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ، كما بينا ذلك أوفى بيان تحت عنوان خاص في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف ، فارجع إليه إن شئت . ويؤيده هنا أن هذه المصاحف نسخت من الصحف التي جمعت على عهد أبي بكر وكانت عند حفصة .

ومن المتفق عليه أن هذه الصحف كتب فيها القرآن بحروفه السبعة التي نزل عليها ولم يرد أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفا واحدا كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء . فلنستمسك بالمتفق عليه حتى يثبت لدينا ما ينفيه . فما يكون لنا أن نترك اليقين للشك . ثم إن دفع الفتنة ، وتوحيد الكلمة بين المسلمين لا يتوقف على ترك ستة

أحرف وإبقاء حرف واحد من الأحرف التي نزل عليها القرآن، بل إن الذي يدفع الفتنة ويوحّد السكّنة، هو إقرار التنازل كما نزل، من تعدّد حروفه إلى سبعة، رجة هذه الأمة. غاية ما يجب في هذا الباب، هو إحاطة المسلمين علماً بهذه الحروف، حتى يتركوا ما عداها، ولا يعتمدوا سواها؛ وحتى يعتمد كل منهم صواب قراءة غيره مادامت قراءته لا تتعدها. ومن هنا تجتمع كلهم وتنطفيق فتقهم، على نمط ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين اشتعلت مثل هذه الفتنة بين بعض الصحابة، فعالجهم بأن أفهمهم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وقرر فيهم هذا المعنى، وحكم بأن كلّ من الخلفين على صواب في قراءته وأنها هكذا أنزلت. وما كان لعثمان وجهود الصحابة وجميع الأمة أن يتركوا هدى الرسول في هذا « وإن خير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ».

بقي أن نفسر لك معنى قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم ففعلوا » فقد فهم بعضهم من هذه الجملة أن عثمان أمر أن يتركوا ستة أحرف، ويقتصروا في نسخ المصاحف على حرف قريش ولفظهم وحدهم. وهذا مردود بوجوه :

(أحدها) أن اللفظ لا يؤدي ذلك المعنى.

(ثانيها) أن القرآن فيه كلمات كثيرة من لغات قبائل أخرى وليست من لغة قريش : انظر في ذلك ما قدمناه في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً، وما ذكره السيوطي في الإتيان في النوع السابع والثلاثين.

(ثالثها) أن المصاحف العثمانية كانت مشتملة على الأحرف السبعة كما بينا آنفاً.

(رابعها) أنه لم ينقل إلينا نقلاً صحيحاً مريحاً أنهم تركوا من الأحرف السبعة شيئاً

فضلا عن أن يتركوها ما عدا واحدا ، ولو فعلوا ذلك لنقل متواتراً ، لأن هذا الأمر الجلل ، مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره . وقصارى ما وصلنا من بعض الطرق أنهم اختلفوا في كلمة « التابوت » في قوله تعالى من سورة البقرة : « وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّنْ رَبِّكُمْ » الخ أبكتبونها بالناء للفتوحة ؛ أم بالهاء ، فأمرهم عثمان أن يكتبوها بالناء المفتوحة ، لأنها كذلك في لغة قريش .

وهذا يوضح لنا أن عثمان في كلمته تلك ، إنما يريد الاختلاف في الكتابة والرسم لا في الألفاظ واللهجات والحروف . أو يريد أن لغة قريش متوافر فيها التواتر أكثر من غيرها فليأخذوا بها عند الاختلاف لهذا الغرض وحده ، وهو التواتر الذي شرطوه في دستور كتابتهم وجمعهم . أضف إلى ذلك أن المصاحف نقلت من الصحف التي جمع أبو بكر رضي الله عنه القرآن فيها ، والتي ظفرت بالتواتر وإجماع الأمة كما قدمنا . فهل يرضى عثمان ويوافقه الصحابة جميعاً على أن يخرقوا هذا الإجماع ، ويعتبروا بذلك التواتر ، في أمر جعل الله تمدد الوجوه والحروف فيه رحمة بالأمة إلى هذا اليوم ؟ ذلك فهم بعيد .

الصحف والمصاحف

قلنا : إن أبا بكر رضي الله عنه جمع القرآن في صحف ، وإن عثمان جمعه ونسخه في مصاحف . والفرق بين الصحف والمصاحف في الأصل أن الصحف جمع صحيفة ، وهي القطعة من الورق أو الجلد يكتب فيها .

أما للمصحف فهو بزنة اسم للفعل من أصفه أي جمع فيه الصحف . فسكان المصحف ملحوظ في معناه اللغوي دفناه ، وهما جانباه أو جلدها اللذان يتخذان جامعا لأوراقه ، ضابطا لمصحفه ، حافظا لها .

ولا يلحظ هذا في معنى الصحف ، وإن كان يصح استعمال كلا اللفظين في كلا المعنيين استعمالاً متوسماً فيه .

هذا في أصل اللغة ، أما في الاصطلاح فالمراد بالصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر ، وكانت سوراً مرتبة آياتها فقط ؛ كل سورة على حدة ، لكن لم يترتب بعضها إثر بعض . والمراد بالمصحف اصطلاحاً الأوراق التي جمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعاً على الوجه الذي أجمعت الأمة أيام عثمان رضي الله عنه . وقد أطلق بعضهم لفظ المصحف على صحف أبي بكر ، وتوجيهه لا يخلو .

ولقد بقيت الصحف عند أبي بكر حتى حضرته الوفاة فدفعها إلى عمر لأنه وصي له بالعهد ، ولما مات عمر انتقلت إلى ابنه أم المؤمنين حفصة بوصية من عمر ، ثم طلبها عثمان ونسخ المصاحف منها وردها إليها وبقيت عندها حتى توفيت رضي الله عنها .

وقد حضر جنازتها مروان والي المدينة وقتئذ ورغب إلى أخيها عبد الله بن عمر أن يبعث إليه بالصحف ، فبعثها إليه ، وكان مروان قد طلبها من السيدة حفصة من قبل فأبت رضي الله عنها . أخرج ابن أبي داود في رواية أن مروان أحرق هذه الصحف ؟ وفي رواية أنه غلبها ، وفي رواية شققها . ولا مانع من الجمع بين هذه الروايات الثلاث بأنه غلبها أولاً ، ثم شققها ثانياً ، ثم أحرقها أخيراً ، مبالغة في التكريم والمحور ، كما روى أنه قال : إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب ، أي يظن أن فيها ما يخالف المصاحف ، فإنها كانت صحفاً منشورة ، لا تأخذ شكل المصاحف المجموعة المنظومة .

عدد المصاحف

اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه ، فعبوب ابن عاشر

أنها ستة : المكي ، والشامي ، والبصري ، والكوفي ، والمدني العام الذي سيره عثمان رضي الله عنه من محل نسخه إلى مكره ، والمدني الخاص به الذي حبسه لنفسه وهو المسمى بالإمام . وقال صاحب زاد الفراء : لما جمع عثمان القرآن في مصحف سماه الإمام ونسخ منه مصاحف فأنفذ منها مصحفاً إلى مكة ، ومصحفاً إلى الكوفة ، ومصحفاً إلى البصرة ، ومصحفاً إلى الشام ، وحبس مصحفاً بالمدينة ، وهذا القول كسابقه في أنها ستة ، وذهب السيوطي وابن حجر إلى أنها خمسة . ولعلهما أرادا بالخمس ما عدا المصحف الإمام فيكون الخلاف لثقلها بينه وبين سابقه .

وقيل إنها ثمانية ، خمسة متفق عليها وهي الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والمدني الخاص ، وثلاثة تختلف فيها وهي المكي ، ومصحف البحرين ، ومصحف اليمن . وقيل إن عثمان رضي الله عنه أنفذ إلى مصر مصحفاً .

ولعل القول بأن عددها ستة ، هو أولى الأقوال بالقبول . والمفهوم على كل حال أن عثمان رضي الله عنه ، قد استنسخ عدداً من المصاحف بقى بحاجة الأمة وجمع كلماتها وإطفاه فتحتها . ولا يتعلق بيمين العدد كبير غرض ، فيختلفوا في هذا التعمين ما وسمتهم أدلة ذلك الاختلاف . والله تعالى أعلم بالحقيقة .

كيف أنفذ عثمان المصاحف العثمانية ؟

كان الاعتماد في نقل القرآن - ولا يزال - على التلقي من صدور الرجال ثقة عن ثقة وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ . لذلك اختار عثمان حقاً ثقةً يثق بهم وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية واعتبر هذه المصاحف أصولاً توافي مبالغة في الأمر ، وتوثيقاً للقرآن ولجمع كلمة المسلمين . فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب . وروى أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يقرئ بالمدني ، وبعث عبد الله بن السائب

مع المكي ، والمغيرة بن شهاب مع الشامي ، وأبا عبد الرحمن السلي مع الكوفي ، وعامر ابن عبد القيس مع البصري . ثم نقل التابعون عن الصحابة فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم تلقياً عن الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ فقاموا في ذلك مقام الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ . ثم تفرغ قوم للقراءة والأخذ والضبط ، حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، وأجمع أهل بلادهم على تلقي قراءتهم واعتماد روايتهم . ومن هنا نسبت القراءة إليهم ، وأجمعت الأمة - وهي معصومة من الخطأ في إجماعها - على ما في هذه المصاحف ، وعلى ترك كل ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال ، لأنه لم يثبت عندهم ثبوتاً متواتراً أنه من القرآن .

أين المصاحف العثمانية الآن ؟

وليس بين أيدينا دليل قاطع على وجود المصاحف العثمانية الآن فضلاً عن تعيين أماكنها . وقصارى ما علمناه أخيراً أن ابن الجزري رأى في زمانه مصحف أهل الشام ، ورأى في مصر مصحفاً أيضاً .

أما المصاحف الأثرية التي تحتويها خزائن الكتب والآثار في مصر ويقال عنها إنها مصاحف عثمانية فإننا نشك كثيراً في صحة هذه النسبة إلى عثمان رضي الله عنه ، لأن بها زركشة ونقوشاً موضوعة كعلامات للفصل بين السور ، ولبیان أعشار القرآن ، ومعلوم أن المصاحف العثمانية كانت خالية من كل هذا ، ومن النقطة والشكل أيضاً كما علمت .

نعم إن المصحف المحفوظ في خزانة الآثار بالمسجد الحسيني والمنسوب إلى عثمان رضي الله عنه ، مكتوب بالخط الكوفي القديم ، مع تجويف حروفه وسعة حجمه جداً . ورسمه يوافق رسم المصحف المدني أو الشامي حيث رسم فيه كلمة « من يردد » من سورة المائدة بدالين اثنين

مع فك الإدغام ، وهي فيها بهذا الرسم . فأكبر الظن أن هذا المصحف منقول من المصاحف العثمانية على رسم بعضها . وكذلك المصحف المحفوظ بتلك الخزانة ويقال إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كتبه بخطه ، يلاحظ فيه أنه مكتوب بذلك الخط الكوفي القديم . بيد أنه أصغر حجماً ، وخطه أقل تجويداً من سابقه ، ورسمه يوافق غير المدني والشامي من المصاحف العثمانية ، حيث رسمت فيه الكلمة السابقة « من يرتد » بدال واحدة مع الإدغام ، وهي في غيرها كذلك . فمن الجائز أن يكون كاتبه علياً ؛ أو يكون قد أمر بكتابه في الكوفة .

ثم إن عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضرنا شيئاً مادام المول عليه هو النقل والتلقي ثقة عن ثقة ، وإماماً عن إمام ، إلى النبي ﷺ . وذلك متواتر مستفيض على أكمل وجه في القرآن حتى الآن .

على أن المصاحف العثمانية نسخت على غرارها الآلاف المؤلفات في كل عصر وعصر ، مع المحافظة على الرسم العثماني ؛ كما سيحكي إن شاء الله ، فاصبر و ما صبرك إلا بالله .

المصاحف في دور التجويد والتصحيح :

كانت المصاحف العثمانية أشبه بماء نزل من السماء ، فأصاب أرضاً خصبة صالحة ، ولكنها ظامئة متعطشة . فما كاد يصل إليها الماء حتى اهتزت وربت وأنبثت من كل زوج بهيج . كذلك المصاحف الشريفة ، ما كاد عثمان يرسلها إلى الآفاق الإسلامية حتى أقبلت عليها الأمة من كل صوب وحـدب ، وحتى اجتمعت عليها الكلمة في الشرق والغرب ، وحتى نسخت على غرارها آلاف مؤلفة من المصاحف المقدسة في كل جيل وقبيل .

وبما بلغت النظر أن يد التجويد والصفل والتحسين أخذت تتناول المصاحف على ألوان شتى وضروب متنوعة ، فهناك تحيينات مادية أو شكلية ترجع إلى النسخ والطبع والحجم والورق والتجليد والتذهيب ونحو ذلك . وهذه لاتعني كثيرا ، لأن أمرها هين ، وإن كان فيها بعض التيسير أو التشويق إلى القرآن الكريم . وهناك تحيينات معنوية أو جوهرية ترجع إلى تقريب نطق الحروف وتمييز الكلمات وتحقيق الفروق بين المتشابهات عن طريق الإجمام والشكل ونحوهما . وفي هذه نسوق الحديث .

الإجمام :

إجمام الكتاب : نَقَطَهُ . قال في القاموس : « أُعْجِمَ فُلَانٌ الْكَلَامَ : ذَهَبَ بِهِ إِلَى الْعُجْمَةِ ، وَالْمَكْتَابَ : نَقَطَهُ كَعَجْمَةٍ وَعُجْمَةٍ (أى بتخفيف الجيم وتضعيفها) » . والمعروف أن المصحف العثماني لم يكن منقوطة ، وذلك للمعنى الذى أسلفناه ، وهو بقاء الكلمة محتملة لأن تقرأ بكل ما يمكن من وجوه القراءات فيها . بيد أن المؤرخين يختلفون ، فمنهم من يرى أن الإجمام كان معروفا قبل الإسلام ولكن تركوه عمداً في المصاحف للمعنى السابق . ومنهم من يرى أن النقط لم يعرف إلا من بعد على يد أبى الأسود الدؤلى .

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن إجمام المصاحف لم يحدث على المشهور إلا في عهد عبد الملك بن مروان إذ رأى أن رقعة الإسلام قد اتسعت ، واختلط العرب بالمعجم ، وكادت المعجمة تمس سلامة اللغة ، وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف يُلحِظُ بالناس ، حتى ليشق على المواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته ، وهى غير معجمة . هناك رأى يناقب نظره أن يتقدم للإيقاظ ، فأمر الحاجاج أن يُعنى بهذا الأمر الجلل ، وتندب الحاجاج - طاعة لأمر المؤمنين - رجلين يمالجان هذا الشكل ، هما نصر بن عاصم الليثى ، ويحيى بن يعمر المدوائى . وكلاهما كف - قدير على ما ندب له ،

إذ جمعا بين العلم والعمل، والصلاح والورع، والخبرة بأصول اللغة ووجوه قراءة القرآن. وقد اشتهر كما أيضاً في التلمذة والأخذ عن أبي الأسود الدؤلي.

وبرحم الله هذين الشيخين، فقد نجحنا في هذه المحاولة، وأعجبا المصحف الشريف لأول مرة، ونقطا جميع حروفه المتشابهة، والتزمنا ألا تزيد النقط في أي حرف على ثلاث. وشاع ذلك في الناس بعد، فكان له أثره العظيم في إزالة الإشكال واللبس عن المصحف الشريف.

وقيل إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي، وإن ابن سيرين كان له مصحف منقوط، نقطه يحيى بن يعمر. ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية، ثم تبعه ابن سيرين، وأن عبد الملك أول من نقط المصحف، ولكن بصفة رسمية عامة، ذاعت وشاعت بين الناس، دفعا للبس والإشكال عنهم في قراءة القرآن.

شكل المصاحف:

شكل الكتاب في اللغة رديف لإعجامه. وقد عرفت أن الإعجام هو النقط. قال صاحب القاموس مانصه: «... والكتاب (أي وشكل الكتاب: أعجمه، كأشكلكه كأنه أزال عنه الإشكال)». ثم شاع استعمال الشكل في خصوص ما يعرض للحروف من حركة أو سكون. والمناسبة بين المعنيين ظاهرة، لأن في كل منهما إزالة لإشكال الحرف ودفعا للبس عنه.

واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول، لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلا عن أن يشكلوها. ذلك لأن سلامة لغتهم، وصفاء سليقةهم وذلافة ألسنتهم

كل أولئك كان يغنيهم عن الشكل . ولكن حين دخلت الإسلام أم جديدة ! منهم العجم الذي لا يعرفون العربية ، بدأت المعجزة تخيف على لغة القرآن . بل قيل إن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى : « أَنْ آلهَ بَرِّىْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » فقرأها بجر اللام من كلمة « رسوله » . فأفرغ هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله . ثم ذهب إلى زياد وإلى البصرة وقال له وقد أجبتك إلى ما سألت . وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله ، فتباطأ في الجواب حتى راعه هذا الحادث . وهنا جدّ جدّه ، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف ، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله ، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف ، وجعل علامة السكون نقطتين

طلق الناس ينهجون منهجه ، ثم امتدّ الزمان بهم فبدوا يزيدون ويبتكرون ، حتى جعلوا للحرف المشدّد علامة كالقوس ، ولألف الوصل جرّة فوقها أو تحته أو وسطها ، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة . ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك ابن مروان ، فرأى بذا قد بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها ، وأن يتخذ سبيلاً إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط ، على نحو ما تقدم تحت العنوان السابق . وهنالك اضطرّ أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط ، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون . والذي اضطره إلى هذا الاستبدال ، أنه لو أبقى العلامات الأولى على ما هي عليه نقطاً ، ثم جاءت هذه الأخرى نقطاً كذلك لتشابهوا واشتبه الأمر . فميز بين الطائفتين بهذه الطريقة . وَنِعْمَ فَعَلَ !

حكم نقط المصحف وشكله

كان العلماء في الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله ، مبالغةً منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف ، وخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه .

ومن ذلك ما روى عن ابن مسعود أنه قال: جردوا القرآن ولا تخلطوه بشيء. وما روى عن ابن سيرين أنه كره النقط والفرائح والخطوات إلى غير ذلك.

ولكن الزمان تغير - كما علمت - فاضطر المسلمون إلى إجماع المصحف وشكله لنفس ذلك السبب أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفاً من أن يؤدي تجرده من النقط والشكل إلى التغير فيه.

فمقول حينئذ أن يزول القول بكرهية ذينك الإجماع والشكل، ويحل محلّه القول بوجوب أو باستحباب الإجماع والشكل. لما هو مقرر من أن الحكم بدور مع علته وجوداً وعدمًا. قال النووي في كتابه التبيين مانعه: قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكله، فإنه صيانة من اللحن فيه. وأما كراهة الشعبي والنخعي النقط، فإنما كرهاه في ذلك الزمان خوفاً من التغير فيه. وقد أمن ذلك اليوم فلا يمنع من ذلك لكونه محدثاً، فإنه من المحدثات الحسنة، فلا يمنع منه كمنظومه مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك. والله أعلم اهـ.

تجزئة القرآن:

كانت المصاحف العثمانية مجردة من التجزئة التي نذكرها، كما كانت مجردة من النقط والشكل. ولما امتد الزمان بالناس جعلوا يفتنون في المصاحف وتجزئتها عدة تجزئات، مختلفة الاعتبار. فمنهم من قسم القرآن ثلاثين قسماً، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء. بحيث لا يخطئ بالبال عند الإطلاق غيره، حتى إذا قال قائل: قرأت جزءاً من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءاً من الثلاثين جزءاً التي قسموا المصحف إليها. وجرى على ذلك أصحاب الربعات، إذ طبقوا كل جزء نسخة مستقلة، ومجموع النسخ الجامعة للقرآن كله يسمونه (رَبْعَةٌ). ويوجد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطبع بأيدي صغار التلاميذ في المدارس وغيرهم.

ومن الناس مَنْ قسموا الجزء إلى حزبين، وَمَنْ قسموا الحزب إلى أربعة أجزاء سموها كل واحد منها رُبْعاً .

ومن الناس مَنْ وضعوا كلمة خمس ، عند نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة عشر عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انقضت خمس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة خمس، فإذا صارت هذه الخمس عشر أعادوا كلمة عشر وهكذا دواليك إلى آخر السورة. وبعضهم يكتب في موضع الأخراس رأس الخاء بدلاً من كلمة خمس ، ويكتب في موضع الأعراس رأس العين بدلاً من كلمة عشر . وبعض الناس يرمز إلى رؤوس الآي برقم عددها من السورة أو من غير رقم. وبعضهم يكتب فواتح السور كعنوان بنوّه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المسكية والمدنية إلى غير ذلك .

وللعلماء في ذلك كلام طويل ، بين الجواز بكراهة والجواز بلا كراهة، ولكن الخطب سهل على كل حال ، مادام الغرض هو التيسير والتسهيل، ومادام الأمر بعيداً عن اللبس والتزيد والدخيل . « وَ عَلَى اللَّهِ قَضُ السَّبِيلِ » .

احترام المصحف :

ليس فيما نرى ونسمع ، كتابٌ أحيط بهالة من الإجلال والتقديس ، كالقرآن الكريم . حتى لقد وصفه الحق جل شأنه بأنه كتاب مكنون ، وحكم بأنه لا يمسه إلا المطهرون ، وأقسم على ذلك إذ يقول : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ . إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ . لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

وحتى نهى الرسول ﷺ عن السفر به إلى أرض العدو ، إذا خيف وقوع المصحف في أيديهم . والحديث مرّوى في الصحيحين .

وحتى أفتى العلماء بكفر من رمى به في فاذورة ، وبحرمة من باعه لسكافر ولو ذمياً ،
وقالوا بوجوب الطهارة لسه وجهه ، وكذلك ما يتعل به من خريطة وغلاف وصندوق
على الصحيح .

واستحبوا تحسين كتابته ، وإيضاحها ، وتحقيق جروقها .

قال النووي : ويستحب أن يقوم المصحف إذا قُدمَ به عليه ، لأن القنم يستحب
للملأ والأخيار ، فالمصحف أولى اهـ .

رزقنا الله الأدب معه ومع كتابه ، ومع كافة من اصطفاهم من عباده ، آمين .

المبحث الحادى عشر

فى القراءات ، والقراء والشبهات التى أثيرت فى هذا المقام

١ — القراءات

القراءات جمع قراءة ، وهى فى اللغة مصدر سمعى لقرا . وفى الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره فى النطق بالقرآن الكريم ، مع اتفاق الروايات والطرق عنه ، سواء أ كانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئاتها . قال السيوطى عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازل مانصه : ومما يشبه هذا التقسيم الذى لأهل الحديث ، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه . فاختلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم ؛ وانفقت عليه الروايات والطرق عنه ، فهو قراءة . وإن كان للراوى عنه ، فرواية . أو لمن بعده فنازلاً ، فطريق . أو لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تحخير القارىء فيه ، فوجه . ١ هـ .

وفى متجدد المقرئين لابن الجزرى ما نصّه : « القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن » واختلافها بعزّو الناقلة^(١) ... والمقرئ : العالم بها رواها مشافهة ، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يقرئ بها فيه إن لم يشافهه من شؤفة به مسلسل ، لأن فى القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة . والقارىء المتبدىء من شرع فى الأفراد إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات . والمنتهى من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها ١ هـ .

نشأة علم القراءات :

قلنا غير مرة : إن المولى عليه فى القرآن الكريم إنما هو التلقى والأخذ ، ثقة

(١) قال فى القاموس : « الناقلة : ضد القاطنين » .

عن ثقة ، وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب . إنما هي مرجع جامع للمسلمين ، على كتاب ربهم ، ولكن في حدود ما تدل عليه وتعيّنه ، دون ما لا تدل عليه ولا تعيّنه . وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقولة ولا مشكولة ، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة ، وإذا لم تحتسبها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف ، ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهم جرا . فلا غرو أن كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن .

وقلنا : إن عثمان رضي الله عنه حين بعث المصاحف إلى الأفاق أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته في الأكثر الأعلى ، وهذه القراءة قد تخالف الذائع الشائع في القطر الآخر عن طريق البعوث الآخر بالمصحف الآخر .

ثم إن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ، ومنهم من أخذه عنه بحرفين ، ومنهم من زاد . ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال ، فاختلاف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم ، وأخذ تابع التابعين عن التابعين ، وهم جراً حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويؤمنون بها وينشرونها كما يأتي . هذا منشأ علم القراءات واختلافها ، وإن كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أمور بسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم : لكنه - على كل حال - اختلاف في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن كلها من عند الله ، لا من عند الرسول ولا أحد من القراء أو غيرهم .

ولنؤثر في كتاب مخطوط بدار الكتب في مصر ، وضعه شرحاً لطيفة في القراءات العشر ، يحمل في أن أقل إليك منه هنا الكلمة الآتية :

والاعتماد في نقل القرآن على الحفاظ . ولذلك أرسل (أى عثمان رضى الله عنه) كل مصنف مع مَنْ يوافق قراءته في الأكثر وليس بلازم . وقرأ كل مصر بمصنفهم ، وتلقوا ما فيه من الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ . ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء قوم أسهبوا ليلهم في ضبطها ، وأنعموا نهارهم في نقلها ، حتى صاروا في ذلك أئمة للاقتداء ، وأنجماً للاهتداء ، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم ، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرابتهم . ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم ، وكان الموقل فيهم عليهم . ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا ، وفي البلاد انقشروا ، وحلفهم أمم بعد أمم ، وعرفت طبقاتهم ، واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهورة بالرواية والدراية ، ومنهم الحاصل لوصف واحد . ومنهم الحاصل لأكثر من واحد ، فيكثر بينهم لذلك الاختلاف ، وقل منهم الاتفاق .

فقام عند ذلك جهابذة الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالقوا في الاجتهاد بتدبر الحاصل ، وميزوا بين الصحيح والباطل ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزّوا الأوجه والروايات ، وبيّنوا الصحيح والشاذ ، والكثير والناذر ، بأصول أصولها ، وأركان فضلها ، الخ ، اهـ .

طبقات الحفاظ المقرئين الأوائل :

ولقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأمة جماعة بحفظ القرآن وإقرانه . فالشهيرون من الصحابة بإقراء القرآن عثمان ، وهلى ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعري ، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الأفاق الإسلامية .

والشهيرون من التابعين : ابن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وعمر بن عبد العزيز وسليمان ابن يسار ، وأخوه عطاء وزيد بن أسلم ، ومسلم بن جندب ، وابن شهاب الزهري ،

وعبد الرحمن بن هرمز ، ومعاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القاري . (وكل هؤلاء كانوا بالمدينة) .

وعطاء ، ومجاهد ، وطاوس ، وعكرمة ، وابن أبي مليشكة ، وعبيد بن حمير ، وغيرهم (وهؤلاء كانوا بمكة) .

وعامر بن عبد القيس ، وأبو العالية ، وأبو رجاء ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر^(١) وجابر بن زيد ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم . (وهؤلاء كانوا بالبصرة) .

وعلقمة ، والأسود ، ومسروق ، وعبيدة ، والربيع بن خثيم ، والحارث بن قيس ، وعمر بن شراحيل ، وعمرو بن ميمون ، وأبو عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ، وعبيد ابن فضالة ، وأبو زرعة بن عمرو ، وسعيد بن جبير ، والنخعي ، والشامي . (وهؤلاء كانوا بالكوفة) .

والغيرة بن أبي شهاب الخزومي صاحب مصحف عثمان ، وخلفيد بن سميد صاحب أبي الدرداء ، وغيرهما . (وهؤلاء كانوا بالشام) .

ثم تفرغ قوم للقراءات يضبطونها ويؤمنون بها . فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شبعة بن نصاح^(٢) ، ثم نافع بن أبي نعيم .

وكان بمكة عبد الله بن كثير ، وحيد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن مَحْبِص .

وكان بالكوفة يحيى بن وثاب ، وعاصم بن أبي النجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة ثم الكسائي .

(١) قال في القاموس : « يَعْمَرُ كَيْفَعْلُ أَسْمَاء » .

(٢) قال في القاموس : « وَنِصَاحَةٌ وَالدُّشَيْبَةُ الْقَارِي » هكذا بالناء المربوطة . ولكن الذي في كتب القراء كان نشر وطبقات القراء « نِصَاح » من غير ناء مربوطة .

وكان بالبصرة عبدالله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمرو، وأبو عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري، ثم يعقوب الحضرمي.

وكان بالشام عبد الله بن عامر، وعطية بن قيس الكلبي، وإسماعيل بن عبدالله ابن المهاجر. ثم يحيى بن الحارث الدمامي، ثم شريح بن يزيد الحضرمي.

وقد لمع في سماء هؤلاء القراء نجوم عدة مهرروا في القراءة والضبط حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرُحل إليهم، ويؤخذ عنهم.

أعداد القراءات :

ثم اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل : القراءات السبع ، والقراءات العشر ، والقراءات الأربع عشرة .

وأحاط الجميع بالشهرة ونباهة الشأن ، القراءات السبع .

وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم : نافع، وعاصم، وحزرة، وعبد الله بن عامر ؛ وعبد الله بن كثير ؛ وأبو عمرو بن العلاء ، وعلى الكسائي . والقراءات العشر هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة : أبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف . وعلم القراءات أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً . ثم أهل عهد التدوين للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وجود أيضاً، بل كان أول من صنف في القراءات أمثال أبي عبيد القاسم ابن سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي . وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً ، وعرضوا روايات تروى على أضعاف قراءة هؤلاء السبعة .

ثم اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس اللاتنين في الأمصار الإسلامية . فكان الناس في البصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر ، وبمكة على قراءة ابن كثير ، وبالمدينة على قراءة نافع .

ومكثت القراءات السبع على هذه الحال دون أن تأخذ مكانها من التدوين حين خاتمة القرن الثالث ، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنه أثبت اسم الكسائي وحذف يعقوب .

وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفةً واتفاقاً ، من غير قصد ولا عمد . ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروى إلا عن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العرف في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه . فلم يتم له ما أراد هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم . وإلا فائمة القراء لا يحصون كثرة ، وفيهم من هو أجل من هؤلاء قدراً ، وأعظم شأنًا .

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصر للقراء فيهم ، ولا بملزم أحداً أن يقف عند حدود قراءاتهم . بل كل قراءة توافرت فيها الأركان الثلاثة للضابط المشهور وجب قبولها ^(١) .

ومن هنا كانت القراءات العشر ، بزيادة قراءات : يعقوب ، وأبي جعفر ، وخلف . على قراءات أولئك السبعة .

وكانت القراءات الأربع عشرة ، بزيادة أربع على قراءات هؤلاء العشرة ، وهي قراءات الحسن البصري ، وابن أبي عمير ، ويحيى اليزيدي ، والشنوبزي .

(١) أي إن وجدت الآن . ولكن هيئات أن توجد ، بعد أن استقر الأمر في الواقع وعرف أنه ليس بعد القراءات العشر التي بين أيدينا قراءة أخرى متواترة . وسيستقبلك تحقيقه فيما بعد فانتظره .

فوائد اختلاف القراءات :

استوفينا هذه النقطة بياناً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف (من ص ١٣٨ - ص ١٤٢).

أنواع اختلاف القراءات

تكلمنا على هذا الموضوع في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضاً (من ص ١٢٨ - ص ١٨٠).

ضابط قبول القراءات

لعلماء القراءات ضابط مشهور ، يزعمون به الروايات الواردة في القراءات فيقول : كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً ، ووافقت العربية ولو بوجه ، وصح إسنادها ولو كان ممن فوق المشرقة من القراء ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن . وهذا الضابط نظمه صاحب الطيبة فقال :

« وكل ما وافق وجه النحر وكانت للرسم احتمالاً يحوى
وصحّ إسناداً ، هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحينما يتخلل ركن أثبت شذوذُهُ لو أنه في السبعة »

والمراد بقولهم : « ما وافق أحد المصاحف العثمانية » أن يكون ثابتاً ولو في بعضها دون بعض . كقراءة ابن عامر : « قالوا انمخذ الله ولداً » من سورة البقرة ، بغير واو . وكقراءته : « وبالزبر وبالكتاب للنير » بزيادة الباء في الاسمين ، فإن ذلك ثابت في

المصحف الشامي . وكقراءة ابن كثير : « جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ » في الموضع الأخير من سورة التوبة ، بزيادة كلمة « مِنْ » فإن ذلك ثابت في المصحف للكنى .

والمراد بقولهم : « ولو تقديراً » أنه يكفي في الرواية أن توافق رسم المصحف ، ولو موافقة غير صريحة ، نحو : « مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ » ، فإنه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة « مالك » . فقراءة الحذف تحمله تحقيقاً كما كتب « مَلِكِ النَّاسِ » ، وقراءة الألف تحمله تقديراً كما كتب : « مَالِكِ الْمَلِكِ » ، فتكون الألف حذفت اختصاراً ، كما حذفت في حالات كثيرة ألعنا إليها سابقاً في قواعد رسم المصحف . أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه : « وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا » فإنها كتبت في المصحف بدون نقط . وهنا وافقت قراءة « نُنْشِرُهَا » بلازاي وقراءة « نُنْشِرُهَا » بالراء .

ومن بعد نظر الصحابة في رسم المصحف أن الكلمة التي رُويت على الأصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل ، ليعتادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين ، إذ يدل على أحدهما بالحروف وعلى الثانية بالأصل . نحو كلتي (الصراط ، والمصيطرون) بالصاد المبدلة بالسين ، فإنهم كتبوها بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل ، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيمتدلان ، وتكون قراءة الإشمام أيضاً محتملة . ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لقات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل كليهما . ولذلك كان الخلاف المشهور في بصطة الأعراف دون بصطة البقرة ؛ لتكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف كتب بالصاد .

والعلامة النويري على العلية كلمة نفيسة في هذا الموضوع إذ يقول ما نصه :

« اعلم أن الرسم هو تصوير الكلمة بحروف شجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها
والعنانى هو الذى رُسم فى المصاحف العثمانية. وينقسم إلى قياسي، وهو ما وافق اللفظ،
وهو معنى قولهم: تحقيقاً. وإلى سماعي وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: تقديرأ
وإلى احتمالي وسياتي.

ومخالفة الرسم اللفظ محصورة فى خمسة أقسام، وهى الدلالة على البدل نحو: « الصراط »
وعلى الزيادة نحو: « مالك »، وعلى الحذف نحو: « لسنّا هو »، وعلى الفصل نحو:
« قال هؤلاء »، وعلى أن الأصل الوصل نحو: « ألا يسجدوا » قراءة الصاد والحذف
والإثبات والفصل والوصل ختمها وافقها الرسم تحقيقاً، وبغيرها تقديرأ، لأن السين تبدل
صاداً قبل أربعة أحرف منها الطاء كاسيأتى، وألف مالك عند الثبوت زائدة، وأصل
« لسنّا » الإثبات، وأصل « قال » الفصل، وأصل « ألا يسجدوا » الوصل. فالبدل
فى حكم المبدل منه، وكذا الباقى. وذلك ليتحقق الوفاق التقديرى، لأن اختلاف
القراءتين إذا كان بتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو فى حكم الموائق، وإذا كان بتضاد
أو تناقض ففى حكم المخالف. والواقع الأول فقط، وهو الذى لا يلزم من صحة أحد الوجهين
فيه بطلان الآخر.

وتحقيقه: أن اللفظ تارة يكون له جهة واحدة، فيرسم على وقفها، فالرسم هنا حصر جهة
اللفظ، فخالفه مناقض. وتارة يكون له جهات فيرسم على إحداها، فلا يحصر جهة اللفظ،
فاللفظ به موافق تحقيقاً، وبغيره تقديرأ، لأن البدل فى حكم المبدل منه. وكذا
بقية الحصة.

والقسم الثالث ما وافق الرسم احتمالاً. ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه بالحركة
والسكون نحو « القدس »، وبالتخفيف والتشديد نحو « ينشركم » بيونس، وبالتقطع
والوصل للمعبر عنه بالشكل نحو « ادخلوا » بغافر، وباختلاف الإجماع نحو « يعلمون »
و « يفتح »، وبالإجماع والإهمال نحو « نَشِرُها » وكذا المختلف فى كيفية لفظها

كالمدغم والمسهل والممّال والمرتق والمدور، فإن المصاحف العثمانية هكذا كلفها، لتجودها عن أوصافها.

فقول الناظم : « وكان للرسم احتمالاً » دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقاً بطريق الأولى، وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر « قَالُوا آتَيْنَاهُ اللَّهُ وَلَدًا » وبالزُّبُر وبالكتّاب « فإنه ثابت بالشامى »، وكان كثير في « جنات تجري من تحتها الأنهار » بالثوبة، فإنه ثابت في السكونى، إلى غير ذلك.

وقوله « احتمالاً » يحتمل أن يكون جملة مقابلة للتحقيق. فتسكون النسبة عنده ثنائية، وهو التحقيق والاحتمال، ويكون قد أدخل التقدير في الاحتمال، وهو الذى فعله في نشره. ويحتمل أن يكون تلك النسبة، ويكون حكم الأولين ثابتاً بالأولوية. ولولا تقدير موافقة الرسم للزم الكل مخالفة الكل في نحو « السَّمَوَاتِ وَالصَّالِحَاتِ » والليل.

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقاً والأخرى تقديرًا، نحو « مَلِكٌ »، وبعضها يقع فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقاً، نحو « أَنْصَارًا لِلَّهِ، فَتَادَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَبَقَرُ لَكُمْ، وَهِيَ لَكَ ».

واعلم أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك، لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة. ألا نرى أنهم يعدون إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء « ثَنَانِي » بالكهف، وقراءة « وَأَكُونُ مِنَ الْعَالَمِينَ » ونحو ذلك من مخالف الرسم غير مردود، لرجوعه لمعنى واحد، وتمشيه مع صحة القراءة وشهرتها. بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرف معنى فإن له حكم الكلمة، ولا نسوغ مخالفة الرسم فيه. وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته « ١٥ ».

وقولهم في الضابط المذكور : « وافق العربية ولو بوجه » يريدون وجهاً من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أفصح أم فصيحاً ، بجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله ، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موازنة العربية .

هاك الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان بعد ذكره إسكان كلمة « بَارِئُكُمْ » : « بِأَمْرِكُمْ » في قراءة أبي عمرو ، وبعد حكاية إنكار سيبويه لذلك ، يقول مانعه : « والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء . وهو الذي اختاره وأخذ به ، إلى أن قال : وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الألف في اللغة والألفيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردوها قياس عربية ولا فسوافة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها » اهـ .

(قلت) وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعدهم من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قمدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا بمقواعدهم إليه ، لا أن يرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة لحكمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإجمالاً للأصل في وجوب الرعاية .

وقولهم في ذلك الضابط : « وصح إسناده » يريدون به أن يروى تلك القراءة عدلً ضابطاً عن مثله وهكذا إلى الرسول ﷺ من غير شذوذ ولا غلة قاذية . بل شرطوا فوق هذا أن تكون الرواية مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ، غير معدودة عندهم من الغلط ، ولا مما شذ به بعضهم . والمحقق ابن الجزري يشترط التواتر ويصرح به في هذا الضابط ، ويعتبر أن ما اشتهر واستفاض موافقاً الرسم والعربية في قوة التواتر في القطع بقرآنيته ، وإن كان غير متواتر .

منطوق هذا الضابط ومفهومه :

يدل هذا الضابط بمنطوقه، على أن كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جعدها^(١). سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة؛ أم عن غيرهم من الأئمة القبولين. ويدل هذا الضابط بمفهومه على أن كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة. يحكم بعدم قبولها. وبعدم كفر من يجعدها. سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقاماً، وأعظم شأنًا. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، كما صرح به الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة. وناهيك بهؤلاء الأربعة أنهم أئمة في قراءات القرآن وعلوم القرآن.

قال أبو شامة في كتابه المرشد الوجيز ما نصه : « فلا ينبغي أن يفتر بكل قراءة تُعزى إلى واحدٍ من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنها كذلك أنزلت، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط. وحينئذ فلا يفترض بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لاعلى من تُنسب إليه. والقراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم، منقصة إلى الجمع عليه والشاذ. غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءاتهم، تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم » اهـ لكن رأى أبي شامة وأضرابه في القراءات السبع غير شديد كما سيحى.

(١) قد يقال : لا يسلّم لم ذلك إلا إن كانت القراءة متواترة معلومة من الدين بالضرورة، ويمكن أن يجاب بأن هذه الأركان الثلاثة أمارة التواتر والعلم من الدين بالضرورة. كما يأتي تفصيله. وإذن يكون الحكم صحيحاً.

ثم إن مفهوم هذا الضابط المحكوم عليه بما ترى تنضوى تحته بضع صور
يخالف بعضها حكم بعض تفصيلاً، وإن اشتركت كلها في الحكم عليها إجمالاً بعدم قبولها
كما علمت .

ذلك أن الضابط المذكور يصدق مفهومه بنى الأركان الثلاثة، ويصدق بنى واحد
واثنين منها . ولكل حالة حكم خاص تعلمه من عبارة الإمام مكى التى نسوقها إليك
ونصها : « فإن سأل سائل : ما الذى يقبل من القراءات الآن فيقرأ به ؟ وما الذى يقبل
ولا يقرأ به ؟ وما الذى لا يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب أن جميع ما روى من القراءات
على أقسام : قسم يقرأ به اليوم : وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهن أن ينقل عن
الثقات عن النبي ﷺ ، ويكون وجهه في العربية التى نزل بها القرآن سائغاً ، ويكون
موافقاً لخط المصحف .

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على تعينه وصحته وصدقه ،
لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جهده . قال : والقسم الثانى :
ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف . فهذا
يقبل ولا يقرأ به ^(١) لعلتين : إحداهما أنه لم يؤخذ عن إجماع ، إنما أخذ أخبار الآحاد ،
ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد . والعللة الثانية أنه يخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع
على تعينه وصحته ، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا بكفر من جهده ،

(١) ومعنى هذا أنه يقبل على اعتبار أنه خبر شرعى يصح الاحتجاج به عند من يرى
ذلك وهم الحنفية دون الشافعية ، ولا يقرأ به على أنه قرآن ، ولا ليوم القارى . أحداً أنه
قرآن . قال النويرى : « اعلم أن الذى استقرت عليه للمذاهب وآراء العلماء أن من
قرأ بها (أى الشواذ) غير معتقد أنها قرآن ولا موم أحداً ذلك بل لما فيها من الأحكام =

ولبس ما صنع إذا جعده . والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف . قال : ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً « ١ » .

ثم انبرى الحق ابن الجزري لذلك التمثيل الذي تركه مكياً اختصاراً فقال : —
(مثال القسم الأول) : ملك ومالك، ويخضعون، ويخادعون، وأوصى ووصى، وبطوع، وتطوع ونحو ذلك من القراءات المشهورة .

(ومثال الثاني) قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء : « والذكر والأنثى » في قوله تعالى « وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى » بحذف لفظ « ما خلق » . وقراءة ابن عباس : « وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا » ، بإبدال كلمة أمام من كلمة وراء ، وزيادة كلمة صالحة « وأما الغلام فكان كافراً » زيادة كلمة « كافراً » ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات إلى أن قال :

(ومثال القسم الثالث) مما نقله غير ثقة كثير كما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف كقراءة ابن السميع وأبي التمثال وغيرهما في « نُنَجِّيكَ ^(١) بِدَلِّكَ » بالجيم المعجمة « وَلَمَّا خَلَقَكَ آيَةً » بفتح اللام أي من قوله « خَلَقَكَ » بسكونها . وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه والتي جمعها أبو الفضل محمد ابن جعفر الخزازي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ = الشرعية عند من يمتنع بها أو الأحكام الأدبية ؛ فلا كلام في جواز قراءتها . وعلى هذا يحمل حال من قرأها من المتقدمين . وكذلك أيضاً يجوز تدوينها في الكتب والتكلم على ما فيها . وإن قرأها باعتقاد قرآنيها أو لإيهام قرآنيها حرم ذلك . ونقل ابن عبد البر في تهذيبه إجماع المسلمين عليه « ١ » .

(١) هنا سقط . والصواب « نُنَجِّيكَ » بالخاء الممهلة في « نُنَجِّيكَ بِدَلِّكَ » الخ .

العلماء « برفع الهاء ونصب الهمزة ، بمعنى برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء .
وقد راجع ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه فتكلف توجيهها ، فإنها لا أصل
لها ، وإن أبا حنيفة ليرى منها .

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية - ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو
والغلط وعدم الضبط ، يعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون ، وهو قليل جداً بل
لا يكاد يوجد .

وقد جعل بعضهم هذه رواية خارجية عن نافع « مَا لَيْشَ » بالهمزة ثم قال : ويدخل
في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شراح الشاذلية في وقف حمزة نحو :
« أَسْمَأْتُهُمْ ، وَأَوَّلِيكَ » بياء خالصة ، ونحو « شُرَكَائِهِمْ ، وَأَحْيَاؤُهُمْ » بواو خالصة .
ونحو « بَدَأْتُكُمْ ، وَأَخَاهُ » بآلف خالصة ، ونحو « رَأَى رَأَى ، وَتَرَى فِي تَرَائِي ، وَاسْمُرْتُ
فِي اسْمَارْتِ ، وَفَادَارْتُمْ فِي فَادَارْتُمْ » بحذف الهمزة في ذلك كله مما يسمونه التخفيف
الرسمي ولا يجوز في وجه من وجوه العربية ، فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة ولا سبيل
إلى ذلك - فهو مما لا يقبل ، إذ لا وجه له . وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة ؛ فمنه
أخرى ورده أولى . مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمة لا بطريق صحيحة
ولا ضعيفة .

ثم قال : ويبقى قسم مردود أيضاً ، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينتقل
إلى البتة . فهذا رده أحق ، ومنه أشد ؛ ومرتكبه مرتكب لمظالم من الكبائر .
وقد ذكر جواز ذلك عن محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرئ النحوي وكان
بعد الثلاثمائة .

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه البيان : « وقد نبغ تابع في عصرنا فرغم
أن كل ما صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق النصح فقراءته جائزة في
الصلاة وغيرها . فابتدع بدعة ضل بها قصد السبيل (قلت) : وقد عقد له بسبب ذلك

مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء ، وأجمعوا على منعه ، وأوقف للضرب ، ورجع ،
وكتب عليه محضر بذلك . كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ، وأشرنا
إليه في الطبقات « ١ » .

ملاحظة :

إعما اكتفى القراء في ضابط القراءة المشهورة بصحة الإسناد مع الركنتين الآخرين
ولم يشترطوا التواتر : مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة : -
أحدها : أن هذا ضابط لا تعريف ، والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شرط
أو شرط على الأقل . ولم يلحظ في الضابط لأنه يفتقر في الضوابط حالاً يفتقر في التماريف .
فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة .

ثانيها : التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها ، فإنه يسهل عليه
بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة . أما إذا اشترط
التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز ، لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع
يؤمن نواظروهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية . وهيئات أن
يتيسر له ذلك .

ثالثها : أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إعادة العلم
القاطع بالقراءات المقبولة . بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه
من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة ، فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد
اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف للتواتر ، كانت هذه الموافقة قرينة على إعادة
هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحاداً .

ولا تنس ما هو مقرر في علم الأثر من أن خبر الآحاد يفيد العلم إذا احتقت به
قرينة توجب ذلك .

فكان التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن . أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه ، فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها متى وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب .

قال صاحب الكواكب الدرية نقلاً عن المحقق ابن الجزرى مانعه : « قولنا : « وصح سندها » نعى به أن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله ، وهكذا حتى ينتهى ، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم .

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر^(١) . وأن ما جاء بحجى الأحاد لا يثبت به قرآن . وهذا مما لا يخفى مافيه ، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من موافقه الرسم وغيره . إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً ، سواء وافق الرسم أم خالفه » اهـ .

وهذا التوجيه الذى وجهنا به الضابط المذكور ، يهون اعتراض العلامة النووى في شرحه على الطيبة ، إذ يقول مانعه : وقوله : « وصح إسناداً » ظاهره أن القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين للتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى تواتر . وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ، كما استراه إن شاء الله تعالى . ولقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرءون أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً ، ويقولون : التواتر

(١) أى في هذا الضابط الذى لوحظ فيه وجود الركنين الآخرين مع هذا الركن . وإنما فسرنا كلامه بذلك لأن التواتر مجرد شرط أو شرط في القرآن كما هو التحقيق . ولأن موضوع حديثه هنا إنما هو اشتراط التواتر في هذا الركن الذى هو جزء من الضابط ، كما صرح به أولاً ، كما يرشد إليه كلامه آخرأ .

ليس بشرط . وإذا طولوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك . ولا بد لهذه المسألة من بعض بسط ، فلذلك نلخص فيها مذاهب القراء والفقهاء الأربعة المشهورين وما ذكر الأصوليون والمفسرون وغيرهم . رضى الله تعالى عنهم أجمعين . وذكرت في هذا التعليق المهم من ذلك ، لأنه لا يحتمل التطويل ، فأقول :

« القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة منهم الغزالي وصدر الشريعة وموفق الدين المقدسي وابن مفلح والطوفي ، هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً . وقال غيرهم : هو الكلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإيجاز بسورة منه . وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى ، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله . والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة ، لأن التواتر عندهم جزء من الحد ، فلا تنصور ماهية القرآن إلا به . وحينئذ فلا بد من التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة ، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد . وصرح به جماعات لا تحصى ، كابن عبد البر وابن عطية وابن تيمية والتونسي في تفسيره والنووي والسبكي والإسنوي والأذري والزرکشي والدميري وابن الحاجب والشيخ خليل وابن عرفة وغيرهم ، رحمهم الله تعالى .

وأما القراء فأجمعوا في أول الزمان على ذلك وكذلك في آخره ، لم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مسكي ، وتبعه بعض المتأخرين . وهذا كلامهم . . الخ » اه . ثم ساق نقولاً كثيرة عزاها إليهم يقصر المقام هنا عن عرضها . وفيما ذكرناه كفاية . وهذا التوجيه الذي وجهناه بالضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي ، ويبرر بجماعات القراء على جدد الطريق في تواتر القرآن « وَمَنْ سَلَكَ الْجَدَدَ أَمِنَ الْمِثْرَ » .

أنواع القراءات من حيث السند :

ينقل السيوطي عن ابن الجزري أن أنواع القراءات ستة . :

(الأول المتواتر) . وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم : مثاله ما اتفقت الطارق في نقله عن السبعة . وهذا هو الغالب في القراءات .

(الثاني المشهور) : هو ما صحَّ سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا ، ووافق العربية ، ووافق أحد الصحاف العمانية ، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة القبولين ، واشتهر عند القراء فلم يعد له من الغلط ولا من الشذوذ ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر . مثاله : ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض . ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين التيسير للداني ، والشاطبية ، وطيبة النشر في القراءات العشر . وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما ، ولا يجوز إنكار شيء منهما .

(النوع الثالث) ما صحَّ سنده ، وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور . وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده . من ذلك ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجعفي عن أبي بكر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : « مُتَكِنِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضِرَ وَعَبَاقِرِي حِسَانٍ » . ومنه قراءة « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ » بفتح الفاء .

(الرابع الشاذ) وهو ما لم يصحَّ سنده ، كقراءة ابن السمين : « قَالِيَوْمَ نُنَحِّيكَ بِيَدَيْكَ » بالحاء المهملة « لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً » بفتح اللام من كلمة « خَلَقَكَ » .

(الخامس الموضوع) وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل . مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزازي ، ونسبها إلى أبي حنيفة . وقد سبق الكلام عليها في شرح الضابط الآنف .

(النوع السادس) ما يشبه المذرج من أنواع الحديث . وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص « وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ » بزيادة لفظ « مِنْ أُمِّ » . وقراءة : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ » بزيادة لفظ « فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ » . وقراءة الزبير : « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ » بزيادة لفظ « وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ » .

وإنما كان شبيهاً ولم يكن مذكراً ، لأنه وقع خلاف فيه . قال عمر رضي الله عنه : « فأدرى أكانت قراءاته (يعني الزبير) « أم فسر » أخرجه سعيد بن منصور ، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأنه تفسير . وكان الحسن يقرأ : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ، الْوُرُودُ : الدُّخُولُ » قال ابن الأنباري : قوله « الْوُرُودُ : الدُّخُولُ » ، تفسير من الحسن لعني الورد . وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن .

قال ابن الجزري و آخر كلامه : « وربما كانوا يدخلون التفسير في الكلام إيضاحاً ، لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله ﷺ قرآنًا . فهم آمنون من الالتباس » انتهى بتصرف تبعنا فيه صاحب السكواكب الدرية .

تواتر القرآن :

أ كفتي في هذا الموضوع بأن أسوق إليك نقولاً ثلاثة فوق ما نقلته عن النويري من قبل :

أولها : يقول الإمام الغزالي في المستصفى مانصه : حَدَّثَ الْكِتَابَ مَا نَقَلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتِي الْمَصْحَفِ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ ثَلَاثَ مِائَةِ وَاتَر . ونعني بالكتاب القرآن المنزل . وقيدناه بالمصحف لأن الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله ، حتى كرهوا التعشير والنقط ،

وأمروا بالتجريد؛ كيلا يختلط بالقرآن غيره؛ ونقل إلينا متواتراً، فنعلم أن المكتوب في المصحف المتفق عليه هو القرآن، وأن ما هو خارج عنه فليس منه؛ إذ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أن يهمل بعضه فلا ينقل، أو يختلط به ما ليس منه. ثم قال: فإن قيل: لم شرطتم التواتر؟ قلنا ليحصل العلم به، لأن الحكم بما لا يعلم جهل وكون الشيء كلام الله تعالى أمر حقيقي ليس بوضعي حتى يتعلق بظننا، فيقال: إذا ظننتم كذا فقد حرمتنا عليكم فعلاً، أو حلفناه لكم، فيكون التحريم معلوماً عند ظننا، ويكون ظننا علامة لتعلق التحريم به. إلى أن قال:

ويذهب عن حد الكلام مآلتان: «(إحداها) مسألة التتابع في صوم كفارة اليمين: فإنه ليس بواجب على قول، وإن قرأ ابن مسعود «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ» لأن هذه الزيادة لم تتواتر، فليست من القرآن، فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان، لا اعتقده مذهباً، فالله اعتقد التتابع حلاً لهذا المطلق على التقيد بالتتابع في الظاهر، وقال أبو حنيفة: يجب التتابع، لأنه وإن لم يثبت كونه قرآنًا، فلا أقل من كونه خبراً، والعمل يجب بخبر الواحد. وهذا ضعيف، لأن خبر الواحد لا دليل على كذبه، وهو^(١) إن جملة من القرآن فهو خطأ قطعاً، لأنه وجب على رسول الله ﷺ أن يباهه طائفة من الأمة تقوم الحجة بقولهم، وكان لا يجوز له مناجاة الواحد به. وإن لم يجمله من القرآن، احتصل أن يكون ذلك مذهباً له، للدليل قد دلل عليه، واحتصل أن يكون خبراً. وما ترددين

(١) كذا بالأصل الذي نقلت عنه. وأمل الواو في لفظ «وهو» زادتها المطبعة خطأ. وجملة «لا دليل على كذبه» حالية من لفظ «الواحد»، والمعنى هكذا: لأن خبر الواحد هنا حال كونه لا دليل على كذبه، ولفظ هو ضمير فصل أو عائد على خبر الواحد، إن جملة (أي أبو حنيفة) من القرآن الخ. ويمكن أن تكون كلمة «وهو» كلها مدرجة في الطبع أو النسخ فتدبر.

أن يكون خيراً أو لا يكون ، فلا يجوز العمل به ، وإنما يجوز العمل بما يصرح الراوى
بسماعه من رسول الله ﷺ .

(أما المسألة الثانية) فهي أن البسطة آية من القرآن لكن هل هي آية من أول كل
سورة ؟ فيه خلاف . وميل الشافعى - رحمه الله - إلى أنها آية من سورة الحمد وسائر السور ،
لكنها في أول كل سورة آية برأسها ، أو هي مع أول آية من سائر السور آية هذا مما نقل
عن الشافعى فيه تردد . وهذا أصح من قول من حل تردد قول الشافعى على أنها هل هي
من القرآن في أول كل سورة ؟ بل الذى يصح أنها حيث كتبت مع القرآن بخط القرآن ،
فهي من القرآن « ١ » ما أردنا نقله بتصرف طفيف .

ثانيها : يقول صاحب مسلم الثبوت وشارحه ما نصه : « ما نقل آحاداً فليس بقرآن
قطباً ؛ ولم يعرف فيه خلاف لواحد من أهل المذاهب ، واستدل بأن القرآن مما تتوافر
الدواعى على نقله ، لتضمنه التحدى ، ولأنه أصل الأحكام ، باعتبار للمعنى والنظم جميعاً ،
حتى تعلق بنظمه أحكامه كثيرة ، ولأنه يشترك به في كل عصر بالقراءة ، ولذا علم جهد
الصعابة في حفظه بالتواتر القاطع . وكل ما تتوافر دواعى نقله ، ينقل متواتراً عادة .
فوجوده ملزوم التواتر عند الكل عادة ، فإذا انتفى اللازم وهو التواتر ، انتفى للزوم
قطباً . والنقول آحاداً ؛ ليس متواتراً فليس قرآناً « ١ » .

ثالثها : يقول الحافظ جلال الدين فى الإتقان ما نصه : لا خلاف أن كل ما هو من
القرآن يجب أن يكون متواتراً فى أصله وأجزائه . وأما فى محله ووضعه وترتيبه ،
فكذلك عند محققى أهل السنة ، لقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله ،
لأن هذا المعجز العظيم ، الذى هو أصل الدين القويم ، والصراط المستقيم ؛ مما
تتوافر الدواعى على نقل جملة وتفصيلاً ، لما نقل آحاداً ولم يتواتر بقطع بأنه ليس
من القرآن .

« وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله . وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه . بل يكثر فيها نقل الآحاد . قيل وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسلة من كل سورة . ورد هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضي التواتر في الجميع ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر ، وثبوت كثير مما ليس بقرآن منه . أما الأول فلأننا لو لم نشترط التواتر في الحل ، جاز ألا يتواتر كثير من المكررات الواقعة في القرآن . مثل « فبأي آلاء ربك تكذبان » . وأما الثاني فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب الحل ، جاز إثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد . وقال القاضي أبو بكر في الانتصار : « ذهب قوم من الفقهاء والتكلميين إلى إثبات قرآن حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة . وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه وقال قوم من المشككين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية ، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به » . اهـ

وقد بنى المالكية وغيرهم ممن قال بإنكار البسلة قولهم على هذا الأصل ، وقرروا أنها لم تتواتر في أوائل السور ، ومالم يتواتر فليس بقرآن . وأجيب من قبلنا بمنع كونها لم تتواتر ؛ فرب متواتر عند قوم دون آخرين ، وفي وقت دون آخر . ويمكن في تواترها لإثباتها في مصاحف الصحابة فن بعدهم بخط المصحف مع منعهم أن يكتب في المصحف ما ليس منه ، كأسماء السور وآمين والأعشار . فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخطه من غير تحميص ، لأن ذلك يحمل على اعتقاد كونها قرآناً . فيكونون مفردين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً ، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة . فإن قيل : لعلها أثبتت للفصل بين السور . أجيب : بأن هذا فيه تغيير ،

ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل ، ولو كانت له لكتبت بين برائة والأنفال هـ . اهـ
كلام السيوطي .

وهذه النقول الثلاثة كافية في الموضوع كما ترى لأن عبارتي المستصفي ومسلم الثبوت
يبيان الدليل واضحاً على تواتر القرآن وإن اختلف طريقهما في الاستدلال . وعبارة
السيوطي تذكر الخلاف في عموم هذا التواتر لما كان أصلاً وغير أصل ، وتؤيد هذا العموم
وترد على من قصر التواتر على أصل القرآن دون محله ووضعه وترتيبه .

الآراء في القراءات السبع :

هنا يجد الباحث نفسه في معترك مليء بكثرة الخلافات واضطراب النقول واتساع
المسافة بين المختلفين إلى حد بعيد .

وإليك صورة مصغرة تشهد فيها حرب الآراء والأفكار مشوبة بين السكانيين
في هذا الموضوع :

(١) يبالغ بعضهم في الإشادة بالقراءات السبع ويقول : من زعم أن القراءات السبع
لا يلزم فيها التواتر فقله كفر لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن جملة . ويعزى هذا
الرأى إلى مفتي البلاد الأنديسية الأستاذ أبي سعيد فرج بن لب ، وقد نحس رأيه كثيراً
وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه والرد على من رد عليه .

ولكن دليله الذي استند إليه لا يسلم له ، فإن النقول بعدم تواتر القراءات السبع
لا يستلزم النقول بعدم تواتر القرآن . كيف ؟ وهناك فرق بين القرآن والقراءات السبع بحيث
يصح أن يكون القرآن متواتراً في غير القراءات السبع ، أو في القدر الذي اتفق عليه
القراء جميعاً ، أو في القدر الذي اتفق عدد يؤمن تواترهم على الكذب قرأه كانوا

أو غير قراء ، بينما تكون القراءات السبع غير متواترة ، وذلك في القدر الذي اختلف فيه القراء ولم يجتمع على روايته عدد يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة ، وإن كان احتمالاً ينفيه الواقع كما هو التحقيق الآتي .

(٢) يبالغ بعضهم في توهين القراءات السبع والغرض من شأنها ، فيزعم أنه لا فرق بينها وبين سائر القراءات ، ويحكم بأن الجميع روايات آحاد . ويستدل على ذلك بأن القول بتواترها منكر يؤدي إلى تكفير من طعن في شيء منها ، مع أن الطعن وقع فعلاً من بعض العلماء والأعلام .

ونناقش هذا الدليل بأننا لانسلم أن إنكار شيء من القراءات يقتضي التكفير على القول بتواترها . وإنما يحكم بالتكفير على من علم تواترها ثم أنكره . والشيء قد يكون متواتراً عند قوم غير متواتر عند آخرين ، وقد يكون متواتراً في وقت دون آخر فطعن من طعن منهم يحمل على مالم يعلموا تواترها منها ، وهذا لا ينفي التواتر عند من علم به ، « وفوق كل ذي علم عليم » .

ويمكن مناقشة هذا الدليل أيضاً بأن طعن الطاعنين إنما هو فيما اختلف فيه وكان من قبيل الأداء . أما ما اتفق عليه فليس بموضع طعن . ونحن لا نقول إلا بتواتر ما اتفق عليه دون ما اختلف فيه .

(٣) يقول ابن السبكي في جمع الجوامع وشارحه ومحشيته : « القراءات السبع متواترة تواتراً تاماً أي نقلها عن النبي ﷺ جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب مثلهم ، وهم جرا . ولا يضر كون أسانيد القراء آحاداً ، إذ تخصيصها بمجاعة لا يمنع بحجج القراءات عن غيرهم ، بل هو الواقع ، فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجهم الغفير عن مثلهم ؛ وهم جرا . وإنما أسندت إلى الأئمة المذكورين وروايتهم المذكورين في أسانيدهم ، لتصديقهم

اضبط حروفها وحفظ شيوخهم الكل فيها ٥١ .

وقد يناقش هذا بأنها لو تواترت جميعاً ، ما اختلف القراء في شيء منها لكانهم اختلفوا في أشياء منها ، فإذا لا يسلم أن تكون كلها متواترة .

ويجاب عن هذا بأن الخلاف لا ينفي التواتر بل الكل متواتر وهم فيه يختلفون ، فإن كل حرف من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن بلغه الرسول ﷺ إلى جماعة يؤمنون تواطؤهم على الكذب حفظاً لهذا الكتاب ، وهم بلغوه إلى أمثالهم وهكذا . ولا شك أن الحروف يخالف بعضها بعضاً ، فلا جرم تواتر كل حرف عند من أخذ به وإن كان الآخر لم يعرفه ولم يأخذ به . وهنا يجتمع التخالف والتواتر . وهنا يستقيم القول بتواتر القراءات السبع بل القراءات العشر كما يأتي .

(٤) ويذهب ابن الحاجب إلى تواتر القراءات السبع ، غير أنه يستثنى منها ما كان من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمزة . قال البناني على جمع الجوامع : « وكان وجه ذلك أن ما كان من قبيل الأداء بأن كان هيئة للفظ يتحقق اللفظ بدونها ، كزيادة المد على أصله وما بعده من الأمثلة ، وما كان من هذا القبيل لا يضبطه السماع عادة لأنه يقبل الزيادة والنقصان ؛ بل هو أمر اجتهدى . وقد شرطوا في التواتر ألا يكون في الأصل عن اجتهاد . فإن قيل قد يتصور الضبط في الطبقة الأولى فلم يضبطها ما سمعته منه ﷺ على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرار عرضها ما سمعته منه ﷺ . قلنا إن سلم وقوع ذلك لم يفد ، إذ لا يأتي نظيره في بقية الطبقات ، فإن الطبقة الأولى لا تقدر عادة على القطع بأن ما نقلته الثانية جارية على الوجه الذي نطق به النبي ﷺ . وبما تقرر علم أن الكلام فيما زاد على أصل المد وما بعده لا في الأصل فإنه متواتر .

الحاصل أنه إن أريد بتواتر ما كان من قبيل الأداء تواتره باعتبار أصله ، كأن يراد تواتر المد من غير نظر لمقداره ، وتواتر الإمالة كذلك ، فالوجه خلاف ما قال

ابن الحاجب ، للعلم بتواتر ذلك . وإن أريد تواتر الخصوصيات الزائدة على الأصل ،
فالوجه ما قاله ابن الحاجب . قاله ابن قاسم « ا هـ » بقليل من التصرف .

لكننا إذا رجعنا لعبارة ابن الحاجب نجد ما كما يقول في مختصر الأصول هـ :
« القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء ، كالد والإمالة وتخفيف الهززة
ونحوه » ا هـ وهذا زعم صريح منه بأن الد والإمالة وتخفيف الهززة ونحوها من قبيل
الأداء وأنها غير متواترة . وهذا غير صحيح ، كما يأتيك نبؤه في مناقشة ابن الجزرى
له طويلاً .

(هـ) يذهب أبو شامة إلى أن القراءات السبع متواترة فيما اتفقت الطرق على نقله عن
القراء ، أما ما اختلفت الطرق في نقله عنهم فليس بمتواتر ، سواء أكان الاختلاف في أداء
الكلمة كما ذهب ابن الحاجب أم في لفظها . فالاستثناء هنا أعم مما استثناء ابن الحاجب .
وعبارة أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز نصها ما يأتي : « ما شاع على السنة جماعة من
متأخرى القرنين وغيرهم من أن القراءات السبع متواترة ، ونقول به فيما اتفقت الطرق على
نقله عن القراء السبعة ، دون ما اختلفت فيه ، بمعنى أنه نفيت نسبتها إليهم في بعض الطرق .
وذلك موجود في كتب القراءات ، لاسيما كتب المغاربة وللشارقة ، فبينهما تباين في مواضع
كثيرة . والحاصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء . أى بل منها
المتواتر وهو ما اتفقت الطرق على نقله عنهم ، وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى
السابق . وهذا بظاهره يقتضيه ما ليس من قبيل الأداء وما هو من قبيله » ا هـ . نقلًا
عن الجلال الحلى في شرح جمع الجوامع بتذييل منه .

ورأى أبو شامة هذا كنت أقول في الطبعة الأولى إنه أمثل الآراء فيما أرى ،
وذلك لأمرين أربعة :

أولها : أنه رأى سليم من التوهيمات التي نوقشت بها الآراء السابقة .

ثانيها : أن يستند إلى الواقع في دعواه وفي دليله . ذلك أن القراءات السبع وقع اختلاف بعضها حقيقة في النطق بألفاظ الكلمات تارة ، وبأداء تلك الألفاظ تارة أخرى . ومن هنا كانت الدعوى مطابقة للواقع . ثم إن دليله يقوم على الواقع أيضاً في أن بعض الروايات مضطربة في نسبتها إلى الأئمة القراء ، فبعضهم نفاها وبعضهم أثبتها . وذلك أمانة انتقاء التواتر ، لأن الاتفاق في كل طبقة من الجماعة الذين يؤمنون تراجمهم على الكذب لازم من لوازم التواتر . وقد انتهى هذا الاتفاق هنا فينتفى التواتر ، لما هو معلوم من أنه كلما انتهى اللازم انتهى الملزوم .

ثالثها : أن هذا الرأي صادر عن إخصائي مشتهر في القراءات وعلوم القرآن وهو أبو شامة « وصاحب الدار أدري بما فيها » .

رابعها : أن هذا الرأي يتفق وما هو مقرر لدى المحققين من أن القراءات قد تتوافر فيها الأركان الثلاثة المذكورة في ذلك الضابط المشهور ، وقد تنقضى هذه الأركان الثلاثة كلاً أو بعضاً ، لا فرق في هذا بين القراءات السبع وغير السبع على نحو ما تقدم . ويتفق ههنا الرأي أيضاً وما صرحوا به من تقسيم القراءات باعتبار السند إلى ستة أقسام كما سبق .

استدراك :

لكني بعد معاودة البحث والنظر ، واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في هذا الشأن ، تبين لي أن أبا شامة أخطأ الصواب أيضاً فبين أخطأ ، وأنتى أخطأت في مشايخته وتأويله .

ويضطرنني إنصاف الحق أن أسكر على الوجوه التي أبدته بها بين يديك ، فأنتفضها وجهاً ووجهاً . « والرجوع إلى الحق فضيلة » .

١ - فرأى أبي شامة المفسر لم يسلم من مثل تلك التوهينات التي نوقشت بها الآراء السابقة ، وصترى قريباً شدة مناقشته الحساب في كلام ابن الجزرى .

٢ - ثم إن الفطاء قد انكشف عن أن القراءات السبع بل القراءات العشر كلها متواترة في الواقع ، وأن الخلاف بينها لا ينفي عنها التواتر ، فقد يجتمع التواتر والتعالف ، كما بينا عند عرض رأى ابن السبكي ، وكما يستبين لك الأمر فيما يأتي من تحقيق ابن الجزرى .

٣ - أما أن أبا شامة إخصائى متمهر ، فبجان من له العصمة ، والكمال لله تعالى وحده . على أن الذى رد عليه واختارنا رأيه - وهو ابن الجزرى - إخصائى متمهر أيضاً ، وإليه انتهت الزعامة في هذا الفن ، حتى إذا أطلق لقب المحقق لم ينصرف إلا إليه « وكم ترك الأول للآخر » .

٤ - وأما ما قرره المحققون من تقسيم القراءات إلى متواتر وغير متواتر ، فهو تقسيم لا ينفي عن أبي شامة شيئاً في رأيه هذا ، لأن كلامهم هناك كان في مطلق القراءات ، أما كلامنا وكلام أبي شامة هنا فهو في خصوص القراءات السبع . وبينهما برزخ لا ينفقان .

الآراء في القراءات الثلاث المقتمة لعشر :

لقد علمت فيما سبق ما قيل في القراءات السبع من أنها متواترة أو غير متواترة . أما القراءات الثلاث المكتملة للعشر ، فقيل فيها بالتواتر ، ويعزى ذلك إلى ابن السبكي . وقيل فيها بالصحة فقط ، ويعزى ذلك إلى الجلال الحلى . وقيل فيها بالشذوذ ، ويعزى ذلك إلى الفقهاء الذين يعتبرون كل ما وراء القراءات السبع شاذاً .

التحقيق نواتر القراءات العشر كلها :

والتحقيق الذى يؤيده الدليل ، هو أن القراءات العشر كلها متواترة ، وهو رأى المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزرى والنويرى ، بل هو رأى أبى شامة فى نقل آخر صححه الناقلون عنه ، وجوزوا أن يكون رأى الأنف مدسوساً عليه ، أو قاله أول أمره ثم رجع عنه بعد . ولعل من الصواب والحكمة أن أترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزرى ، بصول فيه ويجول ، ويسهب وبطرب ، واضعاً للحق فى نصابه ، دافعاً للخطأ وشبهاته . فاقراء واصبر على الإكثار والتطويل ، فإن المقام دقيق وجليل ، « وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ » .

قال - رحمه الله - فى كتابه منجد المفرنين ، ابتداء من الصفحة السابعة والخسين ما نصه :

(الفصل الثانى فى أن القراءات العشر متواترة فرشاً وأصولاً ، حال اجتماعهم وانفراقهم ، وحلّ مشكل ذلك) اعلم أن العلماء بالفوا فى ذلك نفيّاً وإثباتاً ، وأنا أذكر أقوال كلٍّ ثم أبين الحق من ذلك . أما من قال بتواتر الفرش^(١) دون الأصول فابن الحاجب . قال فى مختصر الأصول له : « القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء ، كالمذ والإمالة وتخفيف الممزة ونحوه » اهـ . فزعم أن اللد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول كالإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات ونقل الحركة وتسهيل الممزة ، من قبيل الأداء وأنه غير متواتر . وهذا قول غير صحيح كما سنبينه .

(١) يراد بالفرش الجزئيات التى يقع الخلاف فى قراءتها ولا يقاس عليها . كقراءة « يَخْدَعُونَ » فى سورة البقرة لا يقاس عليها ما جاء فى سورة النساء من كلمة « يَخْدَعُونَ » الله مع أن الخلاف وقع فى قراءة الأولى . ويراد بالأصول السكليات التى تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة ، كقواعد اللد والهمز والإمالة .

أما المدُّ فأطلقه وتحتته ما يكتب المعبرات ، فإنه إما أن يكون طبيعياً أو عرضياً .
والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حروف المد بدونه ، كالآلف من قال ، والواو من يقول ،
والياء من قيل . وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره ، إذ لا تمكن القراءة بدونه . والمدُّ
العرضيُّ هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز . فلما السكون فقد
يكون لازماً كما في فواتح السور ، وقد يكون مشدداً نحو « آلم ، ق ، ن ، ولا الضالين »
ونحوه ، فهذا يلحق بالطبيعي لا يجوز فيه القصر ؛ لأن المدَّ قام مقام حرف توصلاً للنطق
بالساكن . وقد أجمع المحققون من الناس على مدّه قدرأ سواء . وأما الهمز فعلى قسمين :
(الأول) إما أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في أخرى وهذا تسميه القراء مفصلاً ،
واختلفوا في مدّه وقصره ، وأكثرهم على المد . فادعاه عدم تواتر المد فيه ترجيح بلا مرجح ،
ولو قال العكس لكان أظهر لشبهته ، لأن أكثر القراء على للمد . (الثاني)
أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة ، وهو الذي يسمى متصلاً . وقد أجمع القراء
سلفاً وخلفاً من كبير وصغير وشريف وحقير ، على مدّه ، لا خلاف بينهم في ذلك
إلا ما روى عن بعض من لا يمول عليه بطريق شاذة فلا تجوز القراءة به . حتى إن إمام
الرواية أيا القاسم الهذلي - الذي دخل المشرق والمغرب وأخذ القراءة عن ثلاثمائة وخمسة
وستين شيخاً ، وقال : رحلت من آخر المغرب إلى فرغانة يميناً وشمالاً ، وجبالاً وبحراً ،
وألف كتابه الكامل الذي جمع فيه بين الذرّة وأذن الجرّة ، من صحيح وشاذ ومشهور
ومتنكر - قال في باب المد في فصل المتصل : « لم يختلف في هذا الفصل أنه ممدود على
وتيرة واحدة ، فالقراء فيه على نمط واحد ، وقد روه بثلاث ألفاظ - إلى أن قال - وذكر
العراقي أن الاختلاف في مد كلمة واحدة كالاختلاف في مد كلمتين ، ولم أسمع هذا الغيرة .
وطالما مارست الكتب والملاء فلم أجده من يجعل مدّ الكلمة الواحدة كمدّ الكلمتين
إلا العراقي » . قلت : والعراقي هو منصور بن أحمد المفري كان بخراسان . ولقد أخطأ

في ذلك ، وشيوخه الذين قرأ عليهم نعرفهم : الإمام أبو بكر بن مهران ، وأبو الفرج الشيبوذى ، وإبراهيم بن أحمد المروزي ، ولم يرو عنهم شيء من ذلك في طريق من الطرق . فإذا كان ذلك يحسر ابن الحاجب أو من هو أكبر منه على أن يقدم على ما أجمع عليه فيقول : هو غير متواتر ، فهذه أقسام المد العرضي أيضاً متواترة : لا يشك في ذلك إلا جاهل . وكيف يكون المد غير متواتر وقد أجمع عليه الناس خلفاً عن سلف ؟

فإن قيل : قد وجدنا القراء في بعض الكتب كالتيدير للعافظ الداني وغيره ، جمل لهم فيما مَدَّ لهم مراتب في المد إشباعاً وتوسطاً وفرقة ودونه ، وهذا لا ينضبط ؛ إذ للمد لا حد له . وما لا ينضبط كيف يكون متواتراً ؟ قلت : نحن لا ندعي أن مراتبه متواترة ، وإن كان قد أدعاه مطابقة من القراء والأصوليين . بل نقول : إن المد العرضي من حيث هو متواتر مقطوع به قرأه النبي ﷺ ، وأنزل الله تعالى عليه ، وأنه ليس من قبيل الأداء ، فلا أقل من أن نقول : القدر المشترك متواتر . وأما ما زاد على القدر المشترك كما صم وحمة وورش ، فهو إن لم يكن متواتراً فصحيح مستفاض^(١) متلقى بالقبول . ومن ادعى تواتر الزائد على القدر المشترك فليبين .

وأما الإمامة على نوعيها ، فهي وضدها لغتان فاشيتان من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، مكتوبتان في المصاحف ، متواترتان ، وهل يقول أحد في لغة أجمع الصحابة والمسلمون على كتابتها في المصاحف إنها من قبيل الأداء ؟ وقد نقل الحافظ الحجة أبو عمرو الداني في كتابه إيجاز البيان الإجماع على أن الإمامة لغة لقبائل العرب ، دعاهم إلى الذهاب إليها الخامس الخلفة . وقال الإمام أبو القاسم الهذلي في كتاب الكامل : إن الإمامة والتفخيم لغتان ليست إحداها أقدم من الأخرى : بل نزل القرآن بهما جميعاً . إلى أن قال - والجملة

(١) كذا بالأصل . وأصل صوابه « مستفيض » .

بعد التطويل أن من قال: إن الله تعالى لم ينزل القرآن بالإمالة أخطأ وأعظم الفرية على الله تعالى، وظن بالصحابة خلاف ما هم عليه من الورع والتقوى.

قلت: كأنه يشير إلى كونهم كتبوا بالإمالة في المصاحف نحو «يحيى، وموسى، وهدي، ويسعى، والهدى، وبششها، وجليها، وآبى، وآتيتكم» وما أشبه ذلك مما كتبوه بالياء على لغة الإمالة، وكتبوا مواضع تشبه هذا بالألف على لغة الفتح، منها قوله عز وجل في سورة إبراهيم: «وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَافِرٌ رَحِيمٌ» حتى إنهم كتبوا «تَعْرِفُهُمْ بِسَمَائِهِمْ» في البقرة بالياء، وكتبوا «سِيمَانِي فِي وَجُوهِهِمْ» بالألف وأي دليل أعظم من ذلك؟

قال الهذلي: وقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على الأخذ والقراءة والإقراء بالإمالة والتفخيم. وذكر أشياء، ثم قال: وما أحد من القراء إلا رويت عنه إمالة قلت أو كثرت - إلى أن قال - وهي (بمعنى الإمالة) لغة هوازن، وبكر بن وائل، وسعد بن بكر.

وأما تخفيف الهمزة ونحوه من النقل والإدغام وترقيق الراءات وتفخيم اللامات فتواتر قطعا، معلوم أنه منزل من الأحرف السبعة، ومن لغات العرب الذين لا يحسنون غيره، وكيف يكون غير متواتر أو من قبيل الأداء؟ وقد أجمع القراء في مواضع على الإدغام في مثل «مُدَّكِرٍ، أَثَقَلْتُ»^(١) دَعُوا اللَّهَ رَبَّهُمْ، مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ» وكذلك أجمع القراء في مواضع على تخفيف الهمزة نحو «الآن، الله، الذَّكَرَيْنِ» في الاستفهام، وفي مواضع على النقل نحو «لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»، و«برى، ذنرى». وعلى ترقيق الراءات في مواضع نحو «فِرْعَوْنٌ، وَمِرْبَّةٌ» وعلى تفخيم اللامات في مواضع نحو اسم الجلالة بعد الضمة والفتحة.

(١) لعله يريد إدغام التاء في الدال.

وأجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على كتابة الهمزة الثانية من قوله تعالى في آل عمران : « أَوْ تَبْتَئُكُمْ » بواو . قال أبو عمرو الداني وغيره : إنما كتبوا ذلك على إرادة تسميل الهمزة بين بين ^١ . وكيف يكون ما أجمع عليه القراء إنما عن أم غير متواتر . وإذا كان المد وتخفيف الهمز والإدغام غير متواتر على الإطلاق ، فما الذي يكون متواتراً أقصر « الم » ودابة ، وأولئك « الذي لم يقرأ به أحد من الناس ؟ أم تخفيف همزة « الذ كرين ، الله » الذي أجمع الناس على أنه لا يجوز وأنه لحسن ؟ أم إظهار « مذ كر » الذي أجمع الصحابة والملمون على كتابته وتلاوته بالإدغام ؟ فليت شعري من الذي تقدمه قبل بهذا القول ، فقني أثره ، والظاهر أنه لما سمع قول الناس : إن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء ، ظن أن المد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه من قبيل الأداء ، فقال غير مفكر فيه . وإلا فالشيخ أبو عمرو لو فكر فيه ، لما أقدم عليه ، أو لو وقف على كلام إمام الأصوليين من غير مدافعة القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتاب الانتصار ، حيث قال : « جميع ما قرأ به قراء الأمصار مما اشتهر عنهم استفاض نقله . ولم يدخله في حكم الشذوذ ، بل رآه سائغاً جائزاً من همز وإدغام ومدّ وتشديد وحذف وإمالة ، أو ترك ذلك كله أو شيء منه ، أو تقديم أو تأخير ، فإنه كله منزل من عند الله تعالى ، وبما وقف الصحابة على صحته ، وخبر بينه وبين غيره ، وصوب للجميع القراءة به قال : ولو سوغنا لبعض القراء إمالة ما لم يُبَيِّلهُ الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة أو غير ذلك ، لسوغنا لهم جميع قراءة الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطال - رحمه الله - الكلام على تقدير ذلك ، وجوز أن يكون النبي ﷺ أقرأ واحداً بعض القرآن بحرف . وبهذه بحرف آخر ، على ما قد يراه أيسر على القاري » ^٢ .

قلت : وظهر من هذا أن اختلاف القراء في الشيء الواحد مع اختلاف المواضع قد أخذته الصحابة كذلك من رسول الله ﷺ ، وأقرأه كذلك ، إلى أن اتصل بالقراء . نحو قراءة حفص « تجزئها » بالإمالة فقط ، ولم يُبَلَّ في القرآن غيره ، وقراءة ابن عامر

« إِنْزَاعًا » في مواضع محصورة ، وقراءة أبي جعفر « يُخْزِن » في الأنبياء فقط بضم الياء وكسر الزاي ، وفي باقي القرآن بفتح الياء وضم الزاي ، وقراءة نافع عكس في جميع القرآن بضم الياء وكسر الزاي إلا في الأنبياء فإنه فتح الياء وضم الزاي ، وشبه ذلك مما يقول القراء عنه : جمع بين اللفتين .

وليت الإمام ابن الحاجب أدخل كتابه من ذكر القراءات وتواترها ، كما أدخل غيره كتبهم منها . وإذ قد ذكرها فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل الأداء . وإذ قد تعرض فليته سكت عن التمثيل ، فإنه إذا ثبت أن شيئاً من القراءات من قبيل الأداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ ، كتقسيم وقف حمزة وهشام وأنواع تسهيله ، فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أنه وقف على موضع خمسين وجهاً ولا بمشرين ولا بنحو ذلك . وإنما إن صحَّ شيء منها فوجهٌ ، والباقي لاشك أنه من قبيل الأداء^(١) .

ولما قال ابن السبكي في كتابه جمع الجوامع : « والسبع متواترة » قيل : فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه » وسُئِلَ عن زيادته على ابن الحاجب « قيل » للفتضية لاختياره أن ما هو من قبيل الأداء كالمدة والإمالة إلى آخره متواترٌ فأجاب - رحمه الله - في كتابه منع اللوائح : اعلم أن السبع متواترة ، والمدة متواترة ، والإمالة متواترة ، كل هذا بين لا شك فيه . وقول ابن الحاجب : « فيما ليس من قبيل الأداء » صحيح لو تجرد عن قوله : كالمدة والإمالة . لكن تمثيليهما أوجب فساداً كما سنوضحه من بعد ، فذلك قلنا : « قيل » ليتبين أن القول بأن المدة والإمالة والتخفيف غير متواترة

(١) لعلك فهمت أن مرادهم بكلمة « من قبيل الأداء » ما يتصل بتقدير الأصول المتواترة . مثلاً المدة للهمز أصل جاء متواتراً . أما تقديره بأربع حركات أو ست فليس بمتواتر ، لأنه لا يسهل ضبطه . وقيل فيه بالتواتر أيضاً .

ضعيف عندنا ، بل هي متواترة . ثم أخذ يذكر المد والإمالة والتخفيف . إلى أن قال .
فإذا عرفت ذلك فكلامنا قاض بتواتر السبع . ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف
الهمز بلا شك .

أما من قال : إن القراءات متواترة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم ، فأبو شامة
قال في المرشد الوجيز في الباب الخامس منه : « فإن القراءات المنسوبة إلى كل قاري من
السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة
الصحيح في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم . فما نسب
إليهم وفيه إنكار أهل اللغة وغيرهم ، الجلع بين الساكنين في تاءات البزجي ، وإدغام
أبي عمرو ، وقراءة حمزة « فاستطاعوا » وتسكين من أسكن « بارئكم » ونحوه
« وسبأ ، ويابني ، ومكر السبي » وإشباع الياء في « يرتقي ، وبتقي ، وييسر »^(١)
وأفتدة من الناس « وقراءة « ملائكة » بفتح الهمزة ، وهمز « ساقها »^(٢) وخفض
« والأرحام » في أول النساء ، ونصب « كن فيكون » والفصل بين المتضامين في الأنعام ،
وغير ذلك ، إلى أن قال : فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ، ثم قال :
وإن صحَّ النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة للباحة عليه على
ما هو جائز في العربية ، فصيحاً كان أو دون ذلك . وأما بعد كتابة المصاحف على
اللفظ المنزل ، فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلا على اللغة الفصحى من لغة قریش وما نسبها ،
حلا لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم والسادة من أصحابه على ما هو اللائق ، فإنهم
إنما كتبوه على لغة قریش ، فكذا قراءتهم به . قال : وقد شاع على ألسنة جماعة من
المقرئين المتأخرين وغيرهم من المتأخرين : أن القراءات السبع كلها متواترة ؛ أي في

(١) كذا بالأصل فتأمل .

(٢) لعل الصواب « سوقيه » من قوله سبحانه : « فَاسْتَوَى عَلَى سَوَاقِهِ » فتدبر .

كل فرد فرد ممن روى عن هؤلاء الأئمة السبعة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند الله تعالى واجب . قال : ونحن بهذا نقول ، لكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطارق ، واتفقت عليه الفرق من غير تكبير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض ، فلا أقول من اشتراط ذلك إذا لم يفتق التواتر في بعضها .

فانظر يا أخى إلى هذا الكلام الساقط ، الذى خرج من غير تأمل ، المتناقض ، فى غير موضع فى هذه الكلمات البسيرة ! أو قفت عليه شيخنا الإمام ولى الله تعالى أباعبد ابن محمد بن محمد الجالى رضى الله عنه ، فقال : ينبى أن يعلم هذا الكتاب من الوجود ولا يظهر البتة ، وإنه طعن فى الدين . قلت : ونحن - بشهد الله - أننا لا نقصد إسقاط الإمام أبى شامة ، إذ الجواد قد يعثر ، ولا يجهل قدره . بل الحق أحق أن يفتح . ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المزلة ، ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس ولا اطلاع له على أحوال الأئمة .

أما قوله : « فما نسب إليهم وفيه إنكار أهل اللغة الخ » فغير لائق بمثله أن يجعل ما ذكره منكراً عند أهل اللغة . وعلماء اللغة والإعراب الذين عليهم الاعتماد سلفاً وخلفاً ، يوجهونها ويستدلون بها . وأنى يسمهم إنكار قراءة تواترت أو استفاضت عن رسول الله ﷺ إلا نوبس لا اعتبار بهم لا معرفة لهم بالقراءات ولا بالآثار ، جدوا على ما علموا من القياسات ، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب أفصحها وفصيحتها ، حتى لو قيل لأحدهم شئ من القرآن على غير النحو الذى أنزل الله يوافق قياساً ظاهراً عنده ولم يقرأ بذلك أحد ، لقطع له بالصحة . كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة لا يعرف لها قياساً لأنكرها ولقطع بشذوذها ، حتى إن بعضهم قطع فى قوله عز وجل : « مَالِكٌ لَا تَآمَنَّا » بأن الإدغام الذى أجمع عليه الصحابة رضى الله عنهم والسلمون نحن وأنه لا يجوز عند العرب ، لأن الفعل الذى هو تآمن مرفوع ، فلا وجه لسكونه حتى يدغم فى النون التى تليه !

فانظر يا أخى - إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى - يجعلون ماعرفوه من القياس أصلاً والقرآن والعظيم فرعاً حاشا العلماء المتعدي بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك. بل يميثون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه، يبالغون في توجيهه والإنكار على من أنكره. حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك قال في منظومته السكافية الشافية في الفصل بين المتضايقين :

« وعُمدني قراءة ابن عامرٍ فكُم لها مِن عاضدٍ وناصرٍ »

ولو لا خوف الطول وخروج الكتاب عن مقصوده، لأوردت مازعم أن أهل اللغة أنكروه، وذكرت أقوالهم فيها، ولكن إن مد الله في الأجل، لأضمن كتاباً مستقلاً في ذلك، يشفى القلب ويشرح الصدر، أذكر فيه جميع ما أنكره من لا معرفة له بقراءة السبعة والعشرة .

وقد در الإمام أبي نصر الشيرازي حيث حكى في تفسيره عند قوله تعالى « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ » كلام الزجاجي في تضعيف قراءة الخلف . ثم قال : ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستنبح ما قرأ به . وهذا مقام محذور لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو . ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لاندعى أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة .

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان ، عند ذكر إسكان « يَارِثُكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ » لأبي عمرو بن العلاء : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفشى في اللغة والأقيس في العربية . بل على الأثبت في الأثر والأصح في

التقل. والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، فازم قبولها والمصير إليها .

قلت : ثم لم يكف الإمام أبا شامة حتى قال : « فكل ذلك (بمعنى ما تقدم) محمول على قلة ضبط الرواة » لا والله . بل كله محمول على كثرة الجهل ممن لا يعرف لها أوجها وشواهد صحيحة تخرج عليها ، كما سنبيته إن شاء الله تعالى في الكتاب الذي وعدنا به آنفاً ، إذ هي ثابتة مستفاضة ؛ وروايتها أئمة ثقات . وإن كان ذلك محمولاً على قلة ضبطهم ، فليت شعري أكان الدين قد هان على أهله ؟ حتى يحى شخص في ذلك الصدر يدخل في القراءة بقلة ضبطه ما ليس منها ، فيسمع منه ويؤخذ عنه ، ويقرأ به في الصلاة وغيرها ، ويذكره الأئمة في كتبهم ، ويقرءون به ويستفاض ، ولم يزل كذلك إلى زماننا هذا لا يمنع أحد من أئمة الدين القراءة به ، مع أن الإجماع منعقد على أن من زاد حركة أو حرفاً في القرآن أو نقص من تلقاء نفسه مُصرّاً على ذلك بكفر ؛ والله جلّ وعلا تولى حفظه : « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ » .

وأعظم من ذلك تنزهه ؛ إذ قال : « وعلى تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة ، لا ينبغي قراءتها ، » حملاً لقراء النبي ﷺ وأصحابه على ما هو السائق بهم . فإذا كان النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم لم يقرءوا بها مع تقدير صحتها وأنها من الأحرف السبعة ، فمن أوصلها إلى هؤلاء الذين قرءوا بها .

ثم يقول : « فلا أقل من اشتراط ذلك » يعني اشتراط الشهرة والاستفاضة . قلت : ألا تنظرون إلى هذا القول ؟ ثم أحد في الدنيا يقول : إن قراءة ابن عامر وحجة وأبي عمرو ومن اجتمع عليه أهل الحرمين والشام أبي جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر ، وقراءة

البرزى وقنبل وهشام ، إن تلك غير مشهورة ولا مستفاهة وإن لم تكن متواترة ١٩
هذا كلام من لم يدر ما يقول ، حاشا الإمام أبا شامة منه . وأنا من فرط اعتقادي فيه
أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء . ربما يكون بعض الجملة المتعصين الخلفه بكتابه ،
أو أنه ألف هذا الكتاب أول أمره ، كما يقع لكثير من المصنفين . وإلا فهو في غيره من
مصنفاته كشرحه على الشاطبية ، بالغ في الانتصار والتوجيه لقراءة حمزة « والأرحام »
بالخفص ، والفصل بين المتضامين . ثم قال في الفصل : ولا التفات إلى قول من زعم أنه
لم يأت في الكلام مثله ، لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح
على النفي بالإجماع . قال : ولو نقل إلى هذا الزاعم عن العرب أنه استعمله في النشر
لرجع عن قوله . فما بالله ما يكتفى بناقلي القراءة من التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم
ثم أخذ في تقرير ذلك . قلت : هذا الكلام مبين لما تقدم ، وليس منه في شيء . وهو
الأليق بمنه ، رحمه الله .

ثم قال أبو شامة في المرشد بعد ذلك القول : « فالحاصل أنا اسما من يلتزم التواتر
في جميع الألفاظ المختلف فيها » . قلت : ونحن كذلك ؛ لكن في القليل منها ، كما تقدم
في الباب الثاني (١) .

قال : « وغاية ما يبدية مدعى تواتر المشهور منها ، كما دظام أبي عمرو ، ونقل الحركة
لورش ، وصلة ميم الجمع وها السكتاية لابن كثير ، أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نُسبت
تلك القراءة إليه بعد أن يجهد نفسه في استواء الطارقين والواسطة ، إلا أنه بقي عليه التواتر

(١) يشير بذلك إلى مثل قراءة هشام « أفئدة » بياء بعد الهمز . فإنه اعتبره صحيحا
مقطوعاً به وإن لم يتواتر ، لأن استفاضته وموافقة الرسم والعربية قرائن مثلها يقيد العلم
في غير المتواتر . انظر المنجد ص ١٩ .

من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كل فرد فرد من ذلك . ومن ثم نكسب العبرات ، فإنها من ثم لم ينقلها إلا آحاداً إلا اليسير منها .

قلت : هذا من جنس ذلك الكلام المتقدم . أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب ببيروند الشافعي ، فقال لي : معذور أبو شامة ، حيث إن القراءات كالحديث ، مخرجها كمخرجها ، إذا كان مدارها على واحد كانت آحادية ؛ وخفي عليه أنها نسبت إلى ذلك الإمام اصطلاحاً ؛ وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرءونها أخذوها أمّا عن أم . ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلدة لم يوافقه على ذلك أحد ، بل كانوا يحتجبونها ويأمرون باجتنابها .

قلت : صدق . وما يدل على هذا ما قال ابن مجاهد : قال لي قتيل : قال القواس في سنة سبع وثلاثين ومائتين : اتى هذا الرجل (يعنى البزى) فقل له : هذا الحرف ليس من قراءتنا . يعنى « وما هو بعيت » مخففاً . وإنما يخفف من الميت من قد مات ، ومن لم يميت فهو مشدد . فلقيت البزى فأخبرته ، فقال له : قد رجعت عنه ... وقال محمد بن صالح : سمعت رجلاً يقول لأبي عمرو : كيف تقرأ « لا يعذب عذابه أحد » . ولا يوثق وثاقه أحد ؟ فقال : « لا يعذب » بالكسر . فقال له الرجل : كيف ؟ وقد جاء عن النبي ﷺ « لا يعذب » بالفتح . فقال له أبو عمرو : لو سمعت الرجل الذى قال : سمعت النبي ﷺ ما أخذته عنه . أو تدري ماذا لك ؟ لأنى أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة . قال الشيخ أبو الحسن السخاوى : وقراءة الفتح أيضاً ثابتة بالتواتر . قلت : صدق ؛ لأنها قراءة الكسافى . قال السخاوى : وقد تواتر الخبر عند قوم دون قوم . وإنما أنكرها أبو عمرو ؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر .

قلت : وهذا كان من شأنهم على أن تعيين هؤلاء القراء ليس بلازم ، ولو عين غير

هؤلاء جاز . ونعيمهم إما تكونهم تصدوا للإقراء أكثر من غيرهم ، أو لأنهم شيوخ
 المين كما تقدم . ومن ثم كره من كره من السلف أن تنسب القراءة إلى أحد . روى
 ابن أبي داود عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكوهون سند فلان وقراءة فلان . قلت :
 وذلك خوفا مما توهمه أبو شامة من القراءة إذا نسبت إلى شخص تكون آحادية . ولم يدرك
 أن كل قراءة نسبت إلى قارى من هؤلاء كان قراؤها زمن قارئها وقيلها أكثر من قرائنها
 في هذا الزمن وأضعافهم . ولو لم يكن أفراد القراء متواترا لكان بعض القرآن غير متواتر
 لأننا نجد في القرآن أحرفا تختلف القراء فيها ، وكل منهم على قراءة لا توافق الآخر ،
 كأوجه وغيرها ، فلا يكون شيء منها متواترا . وأيضاً قراءة من قرأ «مالك ويخادعون»
 فكثير من القرآن غير متواتر ، لأن القوافي لا يثبت باثنين ولا بثلاثة .

قال الإمام الجعفي في رسالته : وكل وجه من وجوه قراءته كذلك (يعني متواتراً)
 لأنها أباضه . ثم قال : فظهر من هذا فساد قول من قال : هو متواتر دونها ، إذ هو عبارة
 عن مجموعها .

ثم قال ابن الجزري : وما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم
 أن الإمام الشافعي رضي الله عنه جعل البسملة من القرآن مع أن روايته عن شيخه مالك
 تقتضي عدم كونها من القرآن ، لأنه من أهل مكة وهم يشبهون البسملة بين السورتين
 ويمثلونها من أول الفاتحة آية ، وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسماعيل القسطنطيني
 ابن كثير ، فلم يعتمد في روايته عن مالك في عدم البسملة ، لأنها آحاد ، واعتمد على
 قراءة ابن كثير لأنها متواترة ، وهذا لطيف فتأمل ، فإنني كنت أجد في كتب أصحابنا
 يقولون : إن الشافعي رضي الله عنه روى حديث عدم البسملة عن مالك ولم يعول عليه ،
 فدل على أنه ظهرت له فيه علة ، وإلا لما ترك العمل به . قلت : ولم أر أحداً من أصحابنا

بين العلة ، فبيننا أنا ليلة مفكر ، إذ فتح الله تعالى بما تقدم - والله تعالى أعلم - أنها هي العلة . مع أني قرأت القرآن برواية إمامنا الشافعي عن ابن كثير كالبرزى وقنبل . ولما علم بذلك بعض أصحابنا من كبار الأئمة الشافعية قال لي : أريد أن أقرأ عليك القرآن بها .

ومما يزيدك تحميقاً ما قاله أبو حاتم السجستاني ، قال : أول من تنبع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتقمع الشاذ منها هارون بن موسى الأعمور . قال : وكان من القراء . فكرو الناس ذلك ، وقالوا : قد أساء حين ألقها . وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة ، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من راوٍ راوٍ . قلت : يعني أحاداً أحاداً .

وقال الحافظ العلامة أبو سعيد خليل كيكلي العلاني في كتابه المجموع المذهب : وللشيخ شهاب الدين أبي شامة في كتابه المرشد الوجيز وغيره كلام في الفرق بين القراءات السبع ^(١) والشاذة منها . و ^(٢) كلام غيره من مقدمي القراء ما يوهم أن القراءات السبع ليست متواترة كلها ، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند وموافقة خط المصحف الإمام والفصيح من لغة العرب ، وأنه يكفي فيها الاستفاضة ، وليس الأمر كما ذكر هؤلاء . والشبهة دخلت عليهم مع انحصار أسانيدنا في رجال معروفين ، وظنوها كاجتهاد الآحاد ^(٣) .

(١) كذا بالأصل . ولعله قد سقطت هنا كلمة « المتواتر » ، ولعل كلمة « والشاذة » أصلها « والشاذ » بدون تاء مربوطة . فتدبر .

(٢) كذا بالأصل . ولعله قد سقطت هنا كلمة « في » ويكون الصواب : « وفي كلام غيره » فتأمل .

(٣) لعل أصله : « وظنوها كأخبار الآحاد » .

قلت : « وقد سألت شيخنا إمام الأئمة أبا المعالي رحمه الله تعالى عن هذا الموضع فقال : انحصار الأسانيد في طائفة ، لا يمنع بحجى القرآن عن غيرهم . فلقد كان يتلقاه أهل كل بلد ، يقرؤهم منهم الجمل الغفير عن مثلهم ، وكذلك دائماً ، والتواتر حاصل لهم . ولكن الأئمة الذين تصدوا لضبط الحروف وحفظوا شيوخهم منها وجاء السند من جهتهم ^(١) . وهذه الأخبار الواردة في حجة الوداع ونحوها أجلى ^(٢) ، ولم تزل حجة الوداع منقولة ، فن ^(٣) يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر ، فهذه كذلك . وقال : هذا موضع ينبغي التنبيه له . انتهى والله أعلم . »

ذلك ما قاله العلامة ابن الجزرى في هذا المقام من كتابه المنجد ، ولعله فصل الخطاب في هذا الموضوع ، ولذلك آثرنا أن ننقله إليك محاولين حسن عرضه وضبطه والتعليق عليه مختصراً بقدر الإمكان . ولقد كنت أود أن تكون النسخة التي نقلت منها أكثر تحريراً مما رأيت ، ولكن ما الحيلة ؟ وهى أول طبعة عن نسخة مخطوطة برواق المغاربة من الأزهر الشريف ، ومن شأن البدايات أن يكون فيها نقص ، ثم تصير إلى الكمال في النهاية إن شاء الله .

(١) (٢) لعل في هذين الموضعين سقطاً .

(٣) صواب هذه الفاء أن تكون ميماً أو ميماً أو باء .

ب - القراء

القراء جمع قارئ وهو في اللغة اسم فاعل من قرأ . ويطلق في الاصطلاح على إمام من الأئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات السابقة . وقد سردنا عليك أسماءهم . وتتجملك هنا بنبذة قصيرة عن كل واحد من مشهورهم وعن بعض من اشتهر بالرواية عنه ، لتطلع على لمحة من فضلهم ، ولتتصل اتصالاً عالياً بهذه الفئة الكريمة التي لها هذا الأثر الرائع في المحافظة على أداء القرآن الكريم بتلك الطرق المدوَّنة في جميع أنحاء العالم الإسلامي مدى تلك القرون الطويلة .

ونحن لا نريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم ولا الأدوار التي مرت قراءاتهم . فذلك شوط واسع . أفردته بالتأليف جماعة ، منهم الذهبي وابن الجسزري في طبقات القراء^(١) .

القراء السبعة رحمهم الله :

١ - ابن عامر

اسمه عبد الله البصري ، نسبة إلى يَحْصَب ، وهو فخذ من حير ويكنى أبا نعيم ، وأبا عمران . وهو تابعي جليل ، اتى واثقه بن الأُمَيق والنعمان بن بشير ، وقد أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب الحزمي ، عن عثمان بن عفان ، عن رسول الله ﷺ وقيل إنه

(١) طبقات القراء لابن الجزري عولت عليها في تراجم القراء خصوصاً عند الاختلاف بين المراجع ، لأنه هو المعروف بالحقق . وبهذه المناسبة أريد أن تقضى العجب أو الأسف معي على أن الذي عني بطبع هذا الكتاب ونشره هو السقشوق الأناي (ج . برجستراسر) كما سمعت أنه طبع كتاباً بمصر أيضاً في القراءات لابن خالوية ، ثم نقله إلى بلاده ، ومصر كلها محرومة منه .

قرأ على عثمان نفسه، وقد توفي بدمشق سنة ١١٨ ثمانى عشرة ومائة، وقد اشتهر برواية قراءته هشام وابن ذكوان، ولكن بواسطة أصحابه.

(فأما هشام) فقد أخذ القراءة عن عيرك بن خالد المزني، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن ابن عامر. وكان هشام قاضياً قديماً محدثاً ثقةً ضابطاً، توفي بدمشق سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين.

(وأما ابن ذكوان) فهو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي، الدمشقي. أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن ابن عامر يقول أبو زرعة فيه: «إنه الحافظ الدمشقي، لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عندي أقرأ منه»، توفي سنة ٢٤٢ اثنتين وأربعين ومائتين.

وفي ابن عامر وروايته يقول صاحب الشاطبية :-

«وأما دمشق الشام ذكر ابن عامر فتلك بعبد الله طابَتْ مُحَلَّلًا
هشام، وعبد الله، وهو انفسابه» إذ كوان بالإسناد عنه تنقلاً

٢ - ابن كثير

هو أبو محمد، أو أبو معبد، عبد الله بن كثير الداري. كان إمام الناس في القراءة بحكة، تحفه السكينة ويحوطه الوقار. اتى من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك.

وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب الخزومي. وقرأ عبد الله هذا على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب. وكلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة بحكة للكرمة. وقد اشتهر بالرواية عنه - ولكن بواسطة أصحابه - البرزى وقنبل.

(أما البرزى) فهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بركة. قال برزى نسبة إلى بركة هذا وهو جدّه الأعلى. كان إماماً ضابطاً ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة روى عن عكرمة بن سليمان عن شبل بن عباد وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين عن ابن كثير. وكان إمام المسجد الحرام ومقرنه ومؤذنه توفي سنة ٢٥٠ هـ حسين ومائتين. (وأما قنبل) فهو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد الخزومي المكي بسكنى أبا عمر، ويلقب بقنبل شدته^(١). كان إماماً في القراءة ضابطاً ثقة يؤمه الناس من أقطار الأرض. أخذ القراءة عن أبي الحسن أحمد القواسم عن وهب، عن القسط، عن شبل ومعروف، وكلاهما قرأ على ابن كثير. توفي سنة ٢٩١ هـ إحدى وتسعين ومائتين. وفي ابن كثير وروايه يقول صاحب الشاطبية :

« ومكة عبدُ الله فيها مقامُهُ هو ابنُ كثيرٍ كثيرُ القومِ مُعْتَبَلاً
روى أحمدُ البرزى له ومحمدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمُنْتَبِهُ قُنْبَلًا »

٣ - عاصم

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الأسدي (والنجود بفتح النون وضم الجيم مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض).

كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإنقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن قرأ على زبر بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، معلم الحسن والحسين.

وقرأ عبد الرحمن هذا على الإمام علي، وأخذ الإمام علي قراءته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي بالكوفة أو بالسجوة سنة ١٢٧ هـ سبع وعشرين ومائة.

روى عنه شعبة وحفص كلاهما بدون واسطة.

(١) قُنْبَلٌ كَقُنْفُذٍ : الغلامُ الحادُّ الرأسِ الخفيف الروح. ذلك أصلُ معناه، ثم

سمى به محمد بن عبد الرحمن القاري. انظر القاموس إن شئت.

(أما شعبة) فهو المشهور بابن عياش بن سالم الأسدي وقيل اسمه محمد، وقيل مطرق، ويكنى أبا بكر لأن شعبة اسم مشترك بينه وبين أبي بسطاط شعبة بن الحجاج البصري. كان إماماً عالماً كبيراً. توفي بالكوفة سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة.

(وأما حفص) فهو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزاز كان ربيب عاصم: تربي في حجره، وقرأ عليه، وتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، فلا جرم كان أحق إتياناً من شعبة. توفي سنة ١٨٠ ثمانين ومائة.

وفي عاصم رواويه يقول صاحب الشاطبية :

« وبالكوفة الفراء منهم ثلاثة أذاعوا قد ضاعت شذى وقرنفل
فأما أبو بكر وعاصم اسمه فشعبة روايه للبرز أفضل
وذاك ابن عياش أبو بكر الرضا وحفص وبالإتقان كان مفضلاً »

٤ — أبو عمرو

هو أبو عمرو زبَّان بن العلا عمار البصري. كان من أعلم الناس بالقراءة مع صدق وأمانة وثقة في الدين. روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبيرة، عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ. وأقرأ على جماعة منهم أبو جعفر وزيد بن القفطاع والحسن البصري. وقرأ الحسن على حطان وأبي العالية. وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب. توفي سنة ١٥٤ أربع وخمسين ومائة.

ومن اشتهر بالرواية عنه الدوري والسوسي، ولكن بواسطة اليزيدي أبي محمد يحيى بن المبارك المدوي المتوفى سنة ٢٠٢ اثنين ومائتين. وسمى باليزيدي نسبة إلى يزيد ابن منصور خال الخليفة المهدي، لأنه كان يؤدب ولده.

(أما الدورى) فهو أبو عمر حفص بن عمر المقرئ الغريزى ، ولقب بالدورى نسبة إلى الدور ، وهو موضع بالجانب الشرقى من بغداد ، كان ثقة ضابطاً ؛ أول من جمع القراءات. روى عن اليزيدى عن أبي عمرو ، وتوفى سنة ٢٤٦ هـ ست وأربعين ومائتين .
(وأما السوسى) فهو أبو شبيب صالح بن زياد، روى عن اليزيدى عن أبي عمرو . وكان ثقة ضابطاً . توفى سنة ٢٦١ هـ إحدى وستين ومائتين .

وفى أبي عمرو وراوييه بقول صاحب الشاطبية :

« وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرَّيْهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ قَوْلُ الذُّهْلِ الْعَلَا
أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّبُهُ فَأَصْبَحَ بِالْمَذْهَبِ الْفَرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً »

٥ - حمزة

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي مولى عكرمة بن ربيع التميمى . قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش ، على يحيى بن وثاب ، على زر بن حبیش ، على عثمان وعلى وابن مسعود ، على النبي ﷺ . كان ورعاً بكفاب الله ، مجسداً له عارفاً بالفرائض والعربية ، حافظاً للحديث . توفى بخلوان سنة ١٥٦ هـ ست وخمسين ومائة .

ومن أشهر الراوية عنه خلف وخلاد ، لكن بواسطة أبي عيسى سليم بن عيسى الحنفى الكوفى المتوفى سنة ١٨٨ هـ ثمان وثمانين ومائة .

(أما خلف) فهم أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن البزار . كان زاهداً عابداً . روى عن سليم بن عيسى الحنفى عن حمزة . وتوفى سنة ٢٢٩ هـ تسع وعشرين ومائتين .
(وأما خلاد) فهو أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفى . روى عن سليم بن

عيسى عن حمزة. وكان أضبط أصحاب سليم وأجلهم عرفانا وتحقيقا. توفي بالكوفة سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية :

« وَحَزَنَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ . إِمَامًا ، صَبُورًا ، لِلْقُرْآنِ مُرَتَّلًا
رَوَى خَلْفَ عَنْهُ وَخَلَا ذَا الَّذِي رَوَاهُ سَلِيمٌ مُتَقِنًا وَنَحْصًا لَا ،

٦ - نافع

هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللدني . أخذ القراءة عن أبي جعفر القاري وعن سبعين من التابعين ، وهم أخذوا عن عبيد الله بن عباس وأبي هريرة ، عن أبي بن كعب ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المنورة . توفي سنة ١٦٩ تسع وستين ومائة .

ومن اشتهر بالرواية عنه قالون وورش :

(أما قالون) فهو أبو موسى عيسى بن مينا النحوي . ولقب بقالون لجودة قراءته لأن قالون معناه الجيّد في أصل وضما . قرأ على نافع واختص به كثيرا ، وقال : قرأت على نافع غير مرة ، وكتبت عنه . توفي سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين .

(وأما ورش) فهو عثمان بن سعيد المصري ، يكنى أبا سعيد ، ويلقب بورش لشدة بياضه ^(١) . رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة ١٥٥ خمس وخمسين ومائة ، ثم رجع إلى مصر فانتهت إليه رئاسة الإقراء بها ، وكان حسن الصوت جيد القراءة . توفي سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومائة .

وفي ذلك يقول صاحب الشاطبية :

(١) الْوَرَشُ في أصل اللفظة : يطلق على شيء يصنع من اللبن . فيصح أن يضرب به المثل في البياض . انظر القاموس .

هـ فَأَمَّا الْكَرِيمُ الْمُرُّ فِي الطَّيِّبِ ^(١) نَافِعٌ فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
وَقَالُوا عَيْسَى نَمَّ عَمَّا نُوْزِشَهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْسَدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

٧ - الكسائي

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النحوي . لقب بالكسائي لأنه كان في الإحرام
لابساً كساءً ، قال أبو بكر الأنباري : اجتمعت في الكسائي أمور : كان أعلم الناس بالنحو
وأوحدهم بالغريب ، وكان أوجد الناس بالقرآن ، فكانوا يكثرُونَ عليه ، حتى يضطر
أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره ؛ وهم يسمون منه ويضبطون
عنه . توفي سنة ١٨٩ تسع وثمانين ومائة .

وقد اشتهر بالرواية عنه أبو الحارث والحدودي .

(أما أبو الحارث) فهو الليث بن خالد المروزي . كان من أجلاء أصحاب الكسائي
تفة وضبطاً . توفي سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين .

(وأما الدوري) فهو أبو عمر حفص بن عمر الدوري الذي أنسنا إليه في الرواية
عن أبي عمرو .

وفي الكسائي وروايته يقول صاحب الشاطبية :

« وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَمَّتْهُ لِيَمَّا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَمَرُّ بَلَا
رَوَى كَثِيرُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرَّضَا وَحَفْصُ هُوَ الدُّوْرِيُّ وَفِي الْقُرْآنِ قَدْ خَلَا »

(١) يشير بهذه الكلمة إلى ما روى عنه أنه كان إذا تكلم يشم من فيه ريح المسك

بسبب قراءة النبي ﷺ في فيه مناماً ؛ كما أخبر نافع بذلك .

تمام القراء العشرة :

وهالك كلمة عن الثلاثة الذين إذا أضيفوا إلى السبعة السابقين ، تسكل بهم عدّة القراء العشرة أصحاب القراءات المعروفة ، والتي سبق الكلام عليها قريباً .

٨ — أبو جعفر

هو يزيد بن القمقاع القاري ، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى : قارا . وقد سبق أنه أخذ عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة ، عن أبي بن كعب ، عن رسول الله ﷺ . توفي أبو جعفر سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة ، وكان تابعياً جليلاً القدر ، رفيع المنزلة . وقد اشتهر بالرواية عنه أبو موسى عيسى بن وردان الخذاء ، وأبو الربيع سليمان بن مسلم بن جّاز .

(أما ابن وردان) فهو أبو موسى عيسى بن وردان ، المدني ، الخذاء ، من أصحاب نافع في القراءة على أبي جعفر . كان مقرئاً ضابطاً ثقة . وتوفي سنة ١٦٠ ستين ومائة .

(وأما ابن جّاز) فهو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جّاز . قرأ على أبي جعفر وشيئة بن نصاعة ونافع . وتوفي بعد سنة ١٧٠ سبعين ومائة بالمدينة المنورة .

٩ — يعقوب

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي . قرأ على أبي النضر سلام بن سليمان الطويل . وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو . توفي يعقوب سنة ٢٠٥ خمس ومائتين . وعن اشتهر بالرواية عنه رُوِّحُ بن عبد المؤمن ، ومحمد بن المتوكل الأثولوي الملقب برؤوس وغيرها .

(أما روح) فهو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم المذلي النحوي،
قرأ على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق
الحضري، وكان إماماً جليلاً ثقة روى عنه البخاري. وتوفي سنة ٢٣٤ أربع أو خمس
وثلاثين ومائتين.

(وأما رؤيس) فهو أبو عبد الله محمد بن الثوكل اللؤلؤي البصري، المعروف برؤيس.
كان من أحقق أصحاب يعقوب. وتوفي بالبصرة سنة ٢٣٨ ثمان وثلاثين ومائتين.

١٠ — خلف

هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب، قرأ على سليم عن حمزة،
وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب الفضل
الضبي، وعلى أبيان المطار، وهم عن عاصم. وتوفي خلف سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين
كاسبق في ترجمة حمزة.

وعن أشهر الرواية عنه أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله، المروزي،
ثم البغدادي، الوراق، المتوفى سنة ٢٨٦ ست وثمانين ومائتين.
وعن أشهر الرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحنظلي البغدادي،
المتوفى سنة ٢٩٢ اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين.

تمام القراء الأربعة عشر :

وهناك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إذا أضيفوا إلى العشرة السابقين كملت عدة
القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأربع عشرة.

١١ — الحسن البصري

هو السيد الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري الفقيه المشهور عنه
تعريفه . المتوفى سنة ١١٠ عشر ومائة .

١٢ — ابن عيينة

هو محمد بن عبد الرحمن السهمي الكوفي ، مقيم أهل مكة مع ابن كثير . المتوفى سنة
١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة .

١٣ — يحيى اليزيدي

هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد العدوي البصري المعروف باليزيدي .
المتوفى سنة ٢٠٣ اثنتين ومائتين .

١٤ — الشنوبذی

هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أبو الفرج الشنوبذی .
المتوفى سنة ٣٨٨ ثمان وثمانين وثلاثمائة .

هؤلاء الأئمة وأضرابهم هم الذين خدموا الأمة والملة ، وحافظوا على الكتاب والسنة ،
وفيهما يقول السيوطي بإتقانه : « ثم لما اتسع الطرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ،
قام جهابذة الأمة بالقوى والاجتهاد ، وجعلوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه
والروايات ، وبرزوا الصحيح والمشهور والشاذ ، بأصول أصحوا ، وأركان فصلوها . فأول
من صنف في القراءات أبو عبيد القاسم بن سلام ثم أحمد بن جبير الكوفي ، ثم إسماعيل

ابن إسحاق المالكي صاحب قالون ، ثم أبو جعفر بن جرير الطبري ، ثم أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدجوني ، ثم أبو بكر مجاهد ، ثم قام الناس في عصره وبعده بالتأليف في أنواعها ، جامعا ومفردا ، موجزا ومسميا . وأئمة القراءات لا تحصى . وقد صنف طبقاتهم حافظ الإسلام أبو عبد الله الذهبي ، ثم حافظ القرآن أبو الخير بن الجزري « ١٠١ » .

أسأل الله تعالى أن يضر الجميع بوسع رحانه ، وأن يحزيهم أفضل الجزاء على خدمتهم لكتابه . آمين .

حكم ماراء العشر :

وقع الخلاف أيضا في القراءات الأربع التي تزيد على العشر وتكمل الأربع عشرة : فقليل بثواتر بعضها . وقيل بصحتها . وقيل بشذوذها ، إطلاقا في السكل . وقيل : إن المسألة ليست مسألة أشخاص ولا أعداد ، بل هي قواعد ومبادئ . فأبما قراءة تحققت فيها الأركان الثلاثة لذلك الضابط المشهور فهي مقبولة ، وإلا فهي مردودة . لا فرق بين قراءات القراء السبع والقراء العشر والقراء الأربعة عشر وغيرهم ، فالميزان واحد في السكل والحق أحق أن يتبع .

قال صاحب الشافى : « التمسك بقراء سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثرولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخريين فانتشروا . ووهم من قال : إنه لا تجوز الزيادة على ذلك . وذلك لم يقل به أحد » ١٠٢ « شىء من التصرف .

وقال الكواشى : « كل ما صح سنده ، واستقام وجهه في العربية ، ووافق خط المصحف الإمام ، فهو من السبعة المنصوصة . (يريد السبعة الأحرف في الحديث النبوى المعروف) ثم قال : وقد اشتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة في مثل ما في التيسير والشاطبية » ١٠٣ « .

وهذا رأي قريب من الصواب ، لولا أنه لم يقصر نظره على ما هو الواقع القائم بيننا اليوم من القراءات ، ولم يطبق الحكم ولم يفصله فيه ، بل أساق الكلام عاماً كما ترى .

والتحقيق هو ما ذهب إليه أبو الخير بن الجزري ، من أن القراءات العشر التي بين أيدينا اليوم متواترة دون غيرها . قال في منجد المترين ما يفيد أن الذي جمع في زمننا هذه الأركان الثلاثة (أى في ذلك الضابط المشهور مع ملاحظة إبدال شرط صحة الإسناد بتواتره) هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول . أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا . فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوعاً بها . أما قول من قال : إن القراءات المتواترة لاحدة لها فإن أراد القراءات المعروفة في زماننا فقير صحيح ؛ لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر . وإن أراد ما يشمل قراءات الصدر الأول فمحتمل .

ثم إن غير المتواتر من القراء على قسمين :

(القسم الأول ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهى ووافق العربية والرسم . وهذا ضربان : ضرب استفاض نقله وتلقته الأمة بالقبول ، كما انفرد به الرواة وبعض الكتب المعتبرة ، أو كراتب القراء في المدّ ونحو ذلك ، فهذا صحيح مقطوع به وبأنه منزل من عند الله على النبي ﷺ من الأحرف السبعة . وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها ، لأنه من قبيل أخبار الآحاد التي احتفت بها قرآن تفيد العلم والضرب الثاني لم تلقه الأمة بالقبول ولم يستفيض . وهذا فيه خلاف العلماء : منهم من يجوز القراءات والصلاة به ، ومنهم من يمنع القراءة بما وراء العشر منع تحريم لا كراهة . قال ابن السبكي في جمع الجوامع : « ولا يجوز القراءة بالشاذ » والصحيح أن ما وراء العشر فهو شاذ ، وفقاً لبغوى والشيخ الإمام . ويريد بالشيخ الإمام والله مجتهد العصر أبا الحسن علي بن عبد الكافي السبكي .

(القسم الثاني) من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده . وخالف الرسم ، كلذى برد عن طريق صحيح من زيادة ونقص ، وإبدال كلمة بأخرى ، مما جاء عن أبى الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم ، فهذه القراءة نسي اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه ، وإن كان إسنادها صحيحاً . فلا تجوز القراءة بها لا فى الصلاة ولا فى غيرها . قال الإمام أبو عمر بن عبد البر فى كتاب التمهيد : « وقال مالك إن من قرأ فى صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يسل وراه . وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يعرج عليهم » .

وحكى ابن عبد البر الإجماع أيضاً على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ .

وقال ابن الجزرى : قال أصحابنا من الشافعية وغيره : لو قرأ بالشاذ فى صلاته بطلت صلاته إن كان عالماً . وإن كان جاهلاً لم تبطل ولكن لا تحسب له تلك القراءة . واتفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ واستنابته على قراءته وإقراءته بالشاذ . ذلك كله فيما صح فيه النقل والعربية ولكنه خالف الرسم .

أما ما لم يصح فيه نقل فهو أقل من أن يسمى شاذاً ، ولو وافق العربية والرسم . بل هو قراءة مكذوبة يسكنر متعدها .

حكى المحقق ابن الجزرى أن استفتاء رفيع من المعجم إلى دمشق فى حدود الأربعين والسائة صورته : هل تجوز القراءة بالشاذ ؟ وهل يجوز أن يقرأ القارىء عشر كل آية بقراءة ورواية ؟ . فأجاب عليه الإمامان : أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو ابن الحاجب .

أما ابن الصلاح فقال : يشترط أن يكون القارئ به تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً ، واستفاض نقله كذلك . وتلقته الأمة بالفهم ، كهدم القراءات السبع ، لأن المعتبر

في ذلك اليقين والقطع ، على ما تقرر وتمهد في الأصول . فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا
الصبح أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة بمنع تحريم لا منع كراهة في الصلاة وخارج
الصلاة ، وممنوع من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك ، وواجب على من قدر
على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك . وإنا نقلها من نقلها
من العلماء لقوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها . هذا طريق من استقام مسيله .
ثم قال - والقراءة الشاذ ما نقل قرآنًا من غير تواتر ولا استفاضة متلقاة بالقبول
من الأمة كما اشتمل عليه المحاسب لابن جنى وغيره . وأما القراءة بالمعنى من غير أن
يتقل قرآنًا فليس ذلك من الفراءات الشاذة أصلاً . والمجتري على ذلك مجتري على
عظيم ، وضال ضالاً بعيداً ، فيعزّر ويمنع بالحس ونحوه ، ولا يحل ذو ضلالة ،
ولا يحل ذلك المستمكن من ذلك إمامه . ويجب منع القارى بالشاذ وتأنيمه بمد تعريفة ،
وإن لم يمنع فعلية التعزير بشرطه .

وإذا شرع القارى بقراءة ينبغي ألا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلق بما ابتدأ
به . وما خالف هذا فنه جائز وممتنع . وعذر الرض مانع من بيانه بحقه . والعلم عند
الله تعالى . اهـ .

وأما ابن الحاجب فقال : لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها ،
عالمًا كان بالعربية أو جاهلاً . وإذا قرأ بها قارى ، فإن كان جاهلاً بالتحريم عُرِفَ به
وأمر بتركها ، وإن كان عالمًا أذّب بشرطه ، وإن أصر على ذلك أذّب على إصراره
وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك . وأما تبديل آتينا بأعطانا ، وسوّلت بربنت ، ونحوه ،
فليس هذا من الشواذ ، وهو أشدّ تحريمًا ، والتأديب عليه أبلغ ، والمنع منه
أوجب اهـ .

فذلكة البحث .

يخلص لنا من هذا البحث بعد تحقيق وجوه الخلاف فيه أمور مهمة ؛ يجدر بنا أن نوليها الالتفات والانتباه الخاص :

أولها - أن القراءة ، لا تكون قرآناً إلا إن كانت متواترة ، لأن التواتر شرط في القرآنية .

ثانيها - أن القراءات العشر الدائمة في هذه المصوّر متواترة على التحقيق الآنف . وإذن هي قرآن . وكل واحدة منها يطلق عليها أنها قرآن .

ثالثها - أن ما وراء القراءات العشر مما صحّت روايته آحاداً ولم يستغن عن تلقّيه الأمة بالقبول ، شاذّ وليس بقرآن ، وإن وافق رسم المصحف وقواعد العربية .

رابعها - أن ركن صحة الإسناد المذكور في ضابط القرآن المشهور ، لا يراد بالصحة فيه مطلق صحة ، بل المراد صحة ممتازة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقّي الأمة لها بالقبول ، حتى يكون هذا الركن بقرينة الركنين الآخرين في قوة التواتر الذي لا بد منه في تحقّق القرآنية . كما فصلنا ذلك من قبل .

خامسها - أن القراءة قد تكون متواترة عند قوم ، غير متواترة عند آخرين . والمأمور به ألا يقرأ المسلم إلا بما تواتر عنده ، ولا يكفى بما روى له آحاداً وإن كان متواتراً عند الراوى له ، كما ردّ الشافعي رواية مالك مع صحّتها ، لخالفها ما تواتر عنده . ولا تنس ما قاله ابن الجزري في ذلك آنفاً .

سادسها - أن هذا الذي روى من طريق الآحاد المحضة ولم يصل إلى حد الاستفاضة والشهرة ، هو أصل الداء ، ومنار كثير من الشبهات والخلاف . أما الشبهات فقد مرّ عليك منها تماذج ، وأما الخلافات فقد شاهدت منها في هذا البحث ما شاهدت ، ومقتضاهد ما شاهد ؛ وإنّي أسترعى نظرك إلى أمرين :

أولهما أن طريق الآحاد المحضة هذا هو الذي نفع باب المطاعن لبعض الأئمة في بعض الروايات الواردة في القراءات السبع ، كابن جرير الطبري الذي ذكر في تفسيره شيئاً من ذلك ، وألف كتاباً كبيراً في القراءات وعليها ، وضمنه بعض تلك المطاعن .

وثانيهما - أن وجود هذه الروايات على ندرتها جعل البعض يشتط ويسرف ، فسحب حكمها على الجميع وقال : إن القراءات السبع وغيرها كلها قراءة آحاد . وهذا قول في نهاية الإسفاف والخطر : أما إسفافه فلأنه لا يليق مطلقاً أن يسحب حكم الأقل الضئيل على الأكثر الجليل ، وأما خطره فلأنه يؤدي إلى نقض تواتر القرآن ، أو إلى عدم وجود القرآن الآن مادام القرآن مشروطاً فيه التواتر ولا تواتر على رأيهم . ولا يمكن أن يكون القرآن المفروض فيه التواتر موجوداً على حين أن وجوه قراءاته كلها غير متواترة ، ضرورة أنه لا يتحقق قرآن بدون أوجه للقراءة .

ذلك ما وصلنا إليه بعد إعادة النظر في هذا الموضوع . والحمد لله الذي هدانا لهذا
 « وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ » .

ج - نقض الشبهات التي أثيرت في هذا المقام

هناك شبهات أثيرت حول القراءات في اختلافها وتعدد هاشم في صحتها وتواتر التواتر عنها ، وفي القرآن الكريم وتواتره وإجماع الأمة عليه . من تلك الشبهات ما تجدهمذكوراً في مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف . ومنها ما تجدهمذكوراً في مبحث جمع القرآن . فارجع إليها - إن شئت - ولا داعي إلى التطويل بإعادتها .

بيد أن الرواية التي نسبوها لابن مسعود في إنكاره قرآنية المؤذنين تكاد تكون أقوى هذه الشبهات ، من جهة أنها وردت بأسانيد صحيحها بعض

أعلام الحديث كما ين جبر . وقد سبق عرضها من توجهها وتمحيصها حتى نجلي هذا
الاحتمال .

ويزيلك هنا في توهين هذه الشبهة ، لمورداً :

(أولاً) أن عاصماً وهو أحد القراء السبعة ، قرأ القرآن كله وفيه المؤذنان بأسانيد
صحيحة ، بعضها يرجع إلى ابن مسعود نفسه . ذلك أن عاصماً قرأ على أبي عبد الرحمن
عبد الله بن حبيب ، وقرأ على أبي مريم زرار بن حبش الأسدي ، وعلى سعيد بن عياض
الشيباني .

وقرأ هؤلاء على ابن مسعود نفسه ، وقرأ ابن مسعود على رسول الله ﷺ .

(ثانياً) أن حمزة وهو من القراء السبعة أيضاً ، قرأ القرآن كله بأسانيده الصحيحة
وفيه المؤذنان عن ابن مسعود نفسه . ذلك أن حمزة قرأ على الأعمش أبي محمد سليمان
ابن مهران وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب ، وقرأ يحيى على علقمة الأسود ، وعبيد ابن
فضالة الخزازي ، وزرار بن حبش ، وأبي عبد الرحمن السلمي . وهم قروا على ابن مسعود ،
على النبي ﷺ .

ولحمزة سند آخر بهذه القراءة إلى ابن مسعود أيضاً . ذلك أنه قرأ على أبي إسحاق
السبيعي ، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ وعلى الإمام جعفر الصادق . وهؤلاء
قروا على علقمة بن قيس ، وعلى زرار بن حبش ، وعلى زيد بن وهب ، وعلى مسروق .
وهم قروا على المنهال وغيره . وهم على ابن مسعود وأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه
وعلى النبي ﷺ .

(ثالثاً) أن الكسائي قرأ القرآن وفيه المؤذنان بسنده إلى ابن مسعود أيضاً . ذلك
أنه قرأ على حمزة الذي انتهى بين يديك سنده إلى ابن مسعود من طريقين .

(رابعها) أن خلفاً يقرأ المعوذتين في ضمن القرآن الكريم بسنده إلى ابن مسعود أيضاً . وذلك أنه قرأ على سليم وهو على حجة .

وهذه القراءات كلها التي رويت بأصح الأسانيد ويأجماع الأمة فيها المعوذتان والفاتحة على اعتبار أن هذه السور الثلاث أجزاء من القرآن وداخله فيه .

فالقول ببقاء ابن مسعود على إنكار قرآنية هذه السورة محض افتراء عليه . وكل ما في الأمر أنه لم يكتب الفاتحة في مصحفه اتسكالا على شهرتها وعدم الخوف عليها من النسيان حتى تسكتب . وكذلك القول في المعوذتين . وقيل إنه لم يكن يعلم أول الأمر أن للمعوذتين من القرآن ، بل كان يفهم أنهما رُقِيَّةٌ يعوذ بهما الرسولُ الحسنُ والحسين . ومن هنا جاءت روايات إنكاره أنهما من القرآن . ثم علم بعد ذلك قرآنيتهما . ومن هنا جاءت الروايات عنه بقرآنيتهما . كما سقناه بين يديك عن أربعة من القراء السبعة بأسانيد هي من أصح الأسانيد المؤيدة بما تواتر واستفاض ، وبما أجمعت الأمة عليه من قرآنية الفاتحة والمعوذتين ، منذ عهد الخلافة الراشدة إلى يوم الناس هذا .

أما بعد فيصح أن نعتبر ما كتب في هذا الموضوع هنا كلاماً عن الشبهة الأولى التي أثيرت فيه .

الشبهة الثانية :

يقولون : إن التواتر في جميع القرآن غير مسلم ، لأن الدواعي التي ذكرتموها في دليل تواتره ، لا تتوافر في جميع أجزاء القرآن . وآية ذلك أن البسطة على رأى من يجعلها من القرآن لا يجرى فيها التعدى ، ولا يتحقق فيها أنها أصلٌ لأحكام ، حتى يكون ذلك من الدواعي للتوافرة على نقلها وتواترها .

ونجيب (أولاً) بأن التحدى يجرى فيها باعتبار انضمامها إلى غيرها من آيتين أخريين، ليتألف من الجميع ثلاث آيات يقوم بهن الإحجاز. وذلك كافر في أن يكون من دواعي الاعتناء بها ونقلها وتواترها.

(ثانياً) أنه يتعلق بنظمها تلك الأحكام المعروفة من أن لقارئها أجراً عظيماً إن كان طاهراً، ووعيداً شديداً إن كان جنباً وقرأها بقصد القرآنية أو مسها، ونحو ذلك. وهذا من الدواعي المتوافرة على نقلها وتواترها.

الشبهة الثالثة :

يقولون : لو كان القرآن متواتراً لوقع التكفير في البسمة ، على معنى أن من يقول بقرآنيته يحكم بكفر متكررها ، ومن لا يقول بقرآنيته يحكم بكفر مشتبها . وعلى ذلك يكفر المسلمون بعضهم بعضاً .

والجواب : أن قرآنية البسمة في أوائل السور اجتهادية مختلف فيها . وكل ما كان من هذا القبيل لا يكفر متكرره ولا مشتبته ، شأن كل أمر اجتهادي . إنما يكفر من أنكر متواتراً معلوماً من الدين بالضرورة . وقرآنية البسمة في أوائل السور ليست متواترة معلومة من الدين بالضرورة .

أما منكر البسمة التي في قصة كتاب سليمان من سورة النمل . فهو كافر قطعاً ، لأن قرآنيته متواترة معلومة من الدين بالضرورة ، ولا خلاف بين المسلمين في قرآنيته حتى يكفر بعضهم بعضاً كما يزعم أولئك المعترضون .

الشبهة الرابعة :

يقولون : إن استدلالكم على تواتر القرآن بتوافر الدواعي على نقله ، منقوض

بالسنة النبوية، فإنها غير متواترة مع ذلك تنوافر الدواعي على نقلها، فإنها أصل الأحكام كما أن القرآن أصل الأحكام.

ونجيب (أولاً) بأن تنوافر الدواعي على نقل القرآن متواتراً، لم يحى من ناحية أصالة الأحكام فحسب. بل جاء منها ومن نواحي الإعجاز والتعدي والتعبد بتلاوته والتبرك به في كل عصر وقراءته في الصلاة ونحو ذلك. والسنة النبوية لا يجتمع فيها كل هذا. بل يوجد فيها بعضه فقط وذلك لا يكفي في تنوافر الدواعي على نقلها متواترة.

(ثانياً) أن المراد بأصالة الأحكام الفرد الكامل الذي لا يوجد إلا في القرآن. ذلك لأن أصالة الأحكام فيه ترجع إلى اللفظ والمعنى جميعاً. أما المعنى فواضح. وأما اللفظ فمن ناحية الحكم بإيجازه، وبثواب من قرأه. وبإلغائه الكريمة والمطايا العظيمة لمن حفظه، وبإلغائه الشديد لمن نسى بعد حفظه ولمن مسه أو قرأه جنباً، إلى غير ذلك والسنة النبوية ليس لفظها شيء من هذه الأحكام. ولهذا تجوز روايتها بالمعنى. أما معناها فإن كان مما تنوافر الدواعي على نقله وجب تواتره وإلا فلا. ولهذا يقطع بكذب نقل الروافض ما نسبوه إلى رسول الله ﷺ من أنه نص على أن الإمامة العظمى من بعده، محصورة في علي وولده. رضى الله عنهم. بيان ذلك أنه لو صح ما زعموه لنقل متواتراً، فإنه مما تنوافر الدواعي على نقله، لتعلقه بأمر يتصل بمستقبل الحكم الأعلى والولاية العظمى في الإسلام لجميع بلاد الإسلام.

الشبهة الخامسة :

يقولون : إن تواتر القرآن منقوض بأن ابن مسعود وهو من أجلاء الصحابة لم يوافق على مصحف عثمان بدليل الروايات الآتية وهي :

(١) أن شقيق بن سلمة يقول : « خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال : « وَمَنْ يَفْعَلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . غلوا مصاحفكم . « أى أخفوها حتى لا تحرق » وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت ، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ؟ » رواه النسائي وأبو عوانة وابن أبي داود .

(٢) أن خير بن مالك يقول : « لما أمر بالمصاحف أن تغير ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال : من استطاع أن يغل مصحفه « أى يخفيه حتى لا يحرق » فليفعل . وقال في آخره : أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ؟ »

(٣) أن الحساكم يروى من طريق أبي ميسرة قال : « رحمتُ فإذا أنا بالأشعري وحذيفة وابن مسعود . فقال ابن مسعود : « والله لأدفنه بعني مصحفه . أقرأني رسول الله ﷺ » فذكره .

ونجيب (أولاً) بأن هذه الروايات لا تدل أبداً ، على عدم تواتر القراءات ولا على عدم تواتر ما جاء في مصحف عثمان . غاية ما تدل عليه أن ابن مسعود لم يوافق أول الأمر على إحراق مصحفه . وهذا لا ينقض تواتر ما جاء في مصحف عثمان . لأنه ليس من شرط التواتر على ما في مصحف عثمان أن يحرق ابن مسعود مصحفه ، ولا أن يحرق أحد مصحفه . بل المحقق للتواتر أن يرويه جمع يؤمن تواترهم على الكذب في كل طبقة . وهذا موجود في مصحف عثمان لأن ما فيه رواه ووافق عليه جموع عظيمة من الصحابة محال أن تكذب وحسبك عثمان ودستوره في جمع القرآن . فارجع إليه إن شئت .

(ثانياً) أنه على فرض مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ، فإن هذه المخالفة لا تذهب بتواتر القرآن . لأن أركان التواتر متحققة في المصحف العثماني على رغم هذه المخالفة المفروضة ولم يقل أحد في الدنيا : إن من شرط التواتر ألا يخالف فيه مخالف حتى تكون مخالفة ابن مسعود لمصحف عثمان ناقضة لتواتر القرآن .

(ثالثاً) أن هذه الروايات التي ساقوها طعننا في تواتر القرآن ، لا تدل على أن ابن مسعود يخالف في القراءة بمصحف عثمان . بل هو يقرأ به كما يقرأ بروايته التي انفرد بها وسمعها وحده من فم النبي ﷺ . ألا ترى إلى قوله : « وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله » فإن كلمة « مثله » فيها اعتراف منه بأن زيد بن ثابت قرأ مثله من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن ما انفرد ابن مسعود به تعتبر روايته آحادية . وأنت خير بأن رواية الآحاد لا تكفي في ثبوت القرآنية . لذلك لم يوافق الصحابة على ما انفرد به ابن مسعود ، بخلاف مصحف عثمان فقد وافقه عدد التواتر ، وظهر بإجماع الأمة ولم يكتب فيه إلا ما استقر في العرصة الأخيرة من غير نسخ لتلاوته ، على ما سبق بيانه هناك في مبحث جمع القرآن .

(رابعاً) أن عدم دفع ابن مسعود مصحفه ليحرق كان توقعاً منه في أول الأمر . ثم عاد بعد ذلك وحرقه حين بلغه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كرهوا ذلك في مقالته ، كما جاء في حديث شقيق من رواية ابن أبي داود عن طارق الزهري . وبهذا انحلت الصفوف ، وانفقت السكك ، وتم للمصالحف العثمانية الظفر من كل وجه بإجماع الأمة حتى ابن مسعود . والحمد لله على هذا الكرم والجود . حمداً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده ، ويستنزل رضاه ، آمين .

فهرس

مفحة	المفوح
٢	خطبة الكتاب
١٠	مقدمة الكتاب
١٢ - ٢٨	المبفح الأول فف مففى علوم القرآن
١٢	العلم عففف الحكفاء والمفكلمفن
١٢	العلم فف لسان الشرع العام
١٣	العلم عففف المافففن وعلماء المفوففن
١٤	القرآن فف اللغة
١٥	القرآن فف الاصطلاح
١٧	القرآن عففف المفكلمفن
١٩	القرآن عففف الأصوففن والفقفاء وعلماء العربفة
٢١	هل القرآن علم مففم ؟
٢١	هل نصاب للأعلام فمارفف ؟
٢٢	إطلاق القرآن علف الكل وعلف أبعاضه
٢٣	مففى علوم القرآن بالمففى الإضافف
٢٤	القرآن كتاب هفافة وإمجاز
٢٥	القرآن مففم علف الانتفاع بالسكون
٢٥	إمجاز علمف للقرآن
٢٧	علوم القرآن بالمففى المفوفن ، ومفمفعه ، وفائففه .
٢٨ - ٤٠	المبفح الفافف فف فاففف علوم القرآن
٢٨	عهد ماففل المفوففن
٣٠	عهد المفففف لعلوم القرآن
٣١	عهد المفوففن لعلوم القرآن بالمففى الإضافف

الموضوع	صفحة
أول عهد لظهور هذا الاصطلاح	٣٤
علوم القرآن في القرن السادس والسابع والثامن والتاسع	٣٦
علوم القرآن في العصر الأخير	٣٨
خلاصة	٣٩
كلمة لابد منها	٣٩
المبحث الثالث في نزول القرآن	٤٠
معنى نزول القرآن	٤٠
تنزيلات القرآن	٤٣
التنزيل الأول إلى اللوح المحفوظ	٤٣
التنزيل الثاني إلى بيت العزة	٤٤
التنزيل الثالث على النبي ﷺ	٤٧
كيفية أخذ جبريل القرآن ، وعن أخذ ؟	٤٧
ما الذي نزل به جبريل ؟	٤٨
ما نزل على النبي ﷺ مما سوى القرآن	٥٠
مدة النزول على النبي ﷺ	٥١
دليل تنجيم هذا النزول	٥٢
الحكم والأسرار في تنجيم القرآن	٥٣-٦٢
الحكمة الأولى بوجوهها الخمسة	٥٣
الحكمة الثانية بوجوهها الخمسة أيضاً	٥٥
الحكمة الثالثة بوجوهها الأربعة	٥٨
الحكمة الرابعة الإرشاد إلى مصدر القرآن	٦٠
الحركة الطائفة بين معتقدي الوحي ومنكريه (وهو بحث جديد مفيد)	٦٣-٩١

الموضوع	صفحة
حقيقة الوحي وأنواعه وكيفية إثباته	٦٣
الوحي من ناحية العلم	٦٥
الدليل الأول: التنويم المغناطيسي	٦٦
الدليل الثاني: بعض عجائب المخترعات	٦٩
الدليل الثالث: الحاكى « الفونوغراف »	٧٩
الدليل الرابع: عجائب بعض الحيوانات الدنيا	٧٠
الدليل الخامس: المعبرة	٧١
الدليل السادس: المظاهر الروحانية في بعض الناس	٧٣
الوحي من ناحية العقل	٧٣
المعجزة	٧٣
دفع الشبهات عن الوحي	٧٦
الشبهة الأولى وجوابها	٧٦
الشبهة الثانية وجوابها	٧٦
الشبهة الثالثة والرابعة والخامسة وجوابها	٧٧
الشبهة السادسة وجوابها	٧٨
الشبهة السابعة وجوابها	٧٩
الشبهة الثامنة وجوابها	٨١
الشبهة التاسعة وجوابها	٨٢
الشبهة العاشرة وجوابها	٨٤
ذيل لهذه الشبهة والجواب عليه	٨٣
خاتمة المبحث	٩١
المبحث الرابع في أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن	٩٢ - ١٠٥
فوائد الإلهام بأول ما نزل وآخره	٩٣

الموضوع	الصفحة
القول الأول في أول ما على نزل الإطلاق	٩٣
القول الثاني في أول ما نزل على الإطلاق	٩٤
القول الثالث في أول ما نزل على الإطلاق	٩٥
القول الرابع في أول ما نزل على الإطلاق	٩٦
آخر ما نزل على الإطلاق	٩٦
القول الأول والثاني والثالث في آخر ما نزل على الإطلاق	٩٧
القول الرابع والخامس في آخر ما نزل على الإطلاق	٩٨
القول السادس والسابع والثامن والتاسع	٩٩
القول العاشر	١٠٠
مثلان من أوائل وأواخر مخصوصة	١٠١
ما نزل في الخبر	١٠١
ما نزل في أمر الجهاد والدفاع	١٠١
شبهة في هذا المقام	١٠٢
جواب هذه الشبهة	١٠٣
ملحوظة وتحقيق	١٠٤
المبحث الخامس في أسباب النزول	١٠٦ - ١٣٦
معنى سبب النزول	١٠٦
قوائد معرفة أسباب النزول	١٠٩
القائدة الأولى والثانية	١٠٩
القائدة الثالثة والرابعة	١١٢
القائدة الخامسة والسادسة والسابعة	١١٣
طريق معرفة سبب النزول	١١٤

الموضوع	الصفحة
التعبير عن سبب النزول	١١٤
تعدد الأسباب والنازل واحد	١١٦
شبهة في الموضوع وجوابها	١٢١
تعدد النازل والسبب واحد	١٢١
المعوم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه	١٢٣
عموم اللفظ وخصوص سببه	١٢٥
أدلة الجمهور	١٢٧
شبهات المخالفة وتفنيدها	١٣٠
شبيه بالسبب الخاص من اللفظ العام	١٣٥
المبحث السادس في نزول القرآن على سبعة أحرف	١٣٧ - ١٩١
أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف	١٣٩
شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة	١٤٥
فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف	١٤٦
ممن نزول القرآن على سبعة أحرف	١٥٣
الوجوه السبعة في المذاهب المختار	١٥٥
لماذا اخترنا هذا المذهب ؟	١٥٧
الذين قالوا بهذا المذهب	١٥٨
النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازي	١٦١
دفع الاعتراضات الواردة على المذهب المختار	١٦٤
بقاء الأحرف السبعة في المصاحف	١٦٨
الأقوال الأخرى ودفعها	١٧٢
القول الأول	١٧٢

الموضوع	صفحة
القول الثاني إلى القول السابع	١٧٣
القول الثامن والتاسع	١٧٤
العناية بدفع هذا القول لقوة شبهته	١٧٥
القول العاشر ودفعه	١٨٠
القول الحادى عشر إلى الأربعين	١٨٢
ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة	١٨٣
علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع	١٨٤
الشبهة الأولى وجوابها	١٨٥
الشبهة الثانية وجوابها	١٨٧
الشبهة الثالثة وجوابها	١٨٩
الشبهة الرابعة وجوابها	١٩٠
للبحث السابع فى المكى والمدنى من القرآن الكريم	١٩٢ - ٢٣٨
الاصطلاحات فى معنى المكى والمدنى	١٩٣
فائدة العلم بالمكى والمدنى	١٩٥
الطريق الموصل إلى معرفة المكى والمدنى	١٩٦
الضوابط التى يعرف بها المكى والمدنى	١٩٦
السور المكية والمدنية والمختلف فيها	١٩٨
أنواع السور المكية والمدنية	١٩٩
وجوه تتعلق بالمكى والمدنى	٢٠٥
فروق أخرى بين المكى والمدنى	٢٠٢
نقض الشبهات التى أثيرت حول هذا الموضوع	٢٠٥
الشبهة الأولى وفى طيها شبهات أربع	٢٠٦
ظاهرة مسكتة	٢١٣

الموضوع	الصفحة
الشبهة الثانية وجوابها	٢١٦
الشبهة الثالثة وجوابها	٢١٨
الشبهة الرابعة وجوابها	٢٢٠
الشبهة الخامسة وجوابها	٢٢٥
رأى فى فواتح السور المعترض بها	٢٢٥
الرأى الثانى فى تلك الفواتح وتشتمل على وجوه مهمة	٢٢٨
الشبهة السادسة وجوابها	٢٣٧
المبحث الثامن فى جمع القرآن الكريم وما يتعلق به	٢٣٩ - ٢٨٨
جمع القرآن بمعنى حفظه فى الصدور	٢٤٠
جمع القرآن بمعنى كتابته فى عهد رسول الله ﷺ	٢٤٦
جمع القرآن على عهد أبى بكر رضى الله عنه	٢٤٩
دستور أبى بكر فى كتابة الصحف	٢٥٢
مزايا هذه الصحف	٢٥٣
جمع القرآن على عهد عثمان رضى الله عنه	٢٥٥
تنفيذ عثمان اقرار الجمع ودستوره فى كتابة المصاحف .	٢٥٧
تمحيق عثمان للمصاحف والصحف المغالطة	٢٦٠
فذلك المبحث	٢٦٢
الرد على ما يثار حول جمع القرآن من شبه	٢٦٣
الشبهة الأولى وهى تعتمد على سبع شبه	٢٦٣
نقض هذه المزاعم الباطلة	٢٦٥
الشبهة الثانية وجوابها	٢٧٥
والثالثة وجوابها	٢٨٠

المنحة	الوضع
٢٨٣	» الرابعة وجوابها
٢٨٤	» الخامسة وجوابها
٢٨٦	» السادسة وجوابها
٢٨٧-٢٨٩	خط منيع من خطوط الدفاع عن الكتاب والسنة (وهو بحث جديد مهم)
٢٩١	الجهة الأولى في عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة
٢٩١	العامل الأول أنهم كانوا أميين
٢٩٣	العامل الثاني أنهم كانوا مضرب المثل في الذكاء والحفظ
٢٩٤	» الثالث بساطة معيشتهم والعامل الرابع حبهم لله ورسوله
٢٩٦	» الخامس إيجاز القرآن وبلاغة النبي عليه الصلاة والسلام
٢٩٧	» السادس ترغيبهم في الإقبال على الكتاب والسنة
٢٩٩	» السابع منزلة الكتاب والسنة من الدين
٣٠٠	» الثامن ارتباط كلام الله ورسوله بما يثير الاهتمام
٣٠٢	» التاسع اقتران الكتاب والسنة بأمر خارق للعادة
٣٠٤	» العاشر حسن سياسة الكتاب والسنة لهذه الأمة
٣٠٨	» الحادي عشر الترغيب والترهيب المذان في الكتاب والسنة
٣١١	» الثاني عشر حمل الصحابة بالكتاب والسنة
٣١٢	» الثالث عشر وجود الرسول ﷺ بين ظهرانيهم
٣١٢	عوامل خاصة بالقرآن الكريم أولها التحدى
٣١٣	ثانيها العناية بكفاية القرآن الكريم وثالثها تشريع قراءته في الصلاة
٣١٣	رابعها الترغيب في تلاوة القرآن في غير الصلاة
٣١٤	خامسها عناية الرسول بتعليم القرآن وإذاعته ونشره
٣١٥	سادسها القداسة التي امتاز بها القرآن

الموضوع	صفحة
الجهة الثانية في عوامل ثبت الصحابة من الكتاب والسنة	٣١٦
العامل الأول أمر القرآن بالثبوت ونهيه عن التهم	٣١٦
العامل الثاني الترهيب الشديد في الكذب على الله ورسوله	٣١٧
العامل الثالث الحض على الصدق والتنفير من الكذب	٣١٨
العامل الرابع غرام الصحابة بالتفقه والتعلم	٣٢٠
العامل الخامس بسر الوسائل لدى الصحابة إلى أن يشبعوا	٣٢١
العامل السادس شجاعة الصحابة وصراحتهم	٣٢٢
العامل السابع تكافل الصحابة تكافلاً اجتماعياً	٣٢٣
العامل الثامن ترويضهم على الصدق عملاً	٣٢٥
العامل التاسع الأسوة الحسنة التي كانوا يجدونها في رسول الله ﷺ	٣٢٦
العامل العاشر سمو تربية الصحابة على فضائل الإسلام	٣٢٩
عوامل أخرى	٣٣٠
مظاهر هذا الثبوت	٣٣١
نتيجة ذلك	٣٣٤
الموقف خطير	٣٣٥
شهادة عليا من الله للصحابة	٣٣٦
شهادة الرسول ﷺ لأصحابه	٣٣٧
حكمة الله في اختيار الصحابة لحل شريعته الخلقية	٣٣٧
المبحث التاسع في ترتيب آيات القرآن وسوره	٣٣٨ - ٣٦٠
معنى الآية	٣٣٨
طريق معرفة الآية	٣٤٠
عدد آيات القرآن	٣٤٣

منحة	الوضع	
٣٤٤	سبب الاختلاف في عدد الآيات	
٣٤٤	فوائد معرفة الآيات	
٣٤٦	ترتيب آيات القرآن	
٣٤٨	ملاحظة في عدد كلمات القرآن وحروفه	
٣٤٩	شبهة تتصل بالموضوع وتفتيدها	
٣٥٠	معنى السورة	
٣٥١	حكمة تسوير السور	
٣٥٢	أقسام السور	
٣٥٣	المذاهب في ترتيب السور	
٣٥٨	احترام هذا الترتيب	
٣٦٠	شبهتان خفيفتان وجوابهما	
٣٦١ - ٤١٠	المبحث العاشر في كتابة القرآن ورسمه، ومضامنه	
٣٦١	الكتابة	
٣٦٣	شأن الكتابة في الإسلام	
٣٦٤	هل كان النبي ﷺ يقرأ ويكتب؟	
٣٦٧	كتابة القرآن	
٣٦٩	رسم للصحف وقواعد هذا الرسم	
٣٦٩	قاعدة الحذف	
٣٧٠	قاعدة الزيادة	
٣٧١	قاعدة المزج وقاعدة البدل	
٣٧٢	قاعدة الوصل والفصل وقاعدة ما فيه قراءتان	
٣٧٣	مزايا الرسم العثماني	

الموضوع	صفحة
هل رسم المصحف توقيفي؟	٣٧٧
الرأى الأول أنه توقيفي	٣٧٧
الرأى الثانى أنه اصطلاحى لا توقيفى	٣٨٠
و الثالث وسط بين الرأين	٣٨٥
الشبهات التى أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه	٣٨٦
الشبهة الأولى	٣٨٦
جواب هذه الشبهة	٣٨٦
الشبهة الثانية وجوابها	٣٨٨
الشبهة الثالثة وجوابها	٣٨٨
الشبهة الرابعة وجوابها	٣٨٩
الشبهة الخامسة	٣٩٠
جواب الشبهة الخامسة وتصور الشبهة السادسة	٣٩٠
جواب السادسة وتصور السابعة وجوابها	٣٩١
الشبهة السابعة وجوابها	٣٩٢
الشبهة الثامنة وجوابها	٣٩٣
تصور الشبهة التاسعة	٣٩٥
جواب التاسعة وتصور العاشرة وجوابها	٣٩٦
خلاصة الدفاع	٣٩٦
شبهة على التزام الرسم العثمانى فى هذا المصنف	٣٩٧
جواب هذه الشبهة	٣٩٧
المصاحف تفصيلا والجرىوف السبعة فى المصاحف العثمانية	٣٩٩
المصحف والمصاحف	٤٠٢

الموضوع	الصفحة
عدد المصاحف العثمانية	٤٠٢
كيف أنقذ عثمان المصاحف العثمانية	٤٠٣
أين المصاحف العثمانية الآن ؟	٤٠٤
المصاحف في دور التجويد والتعصين	٤٠٥
إجماع المصاحف	٤٠٦
شكل المصاحف	٤٠٧
حكم نقط المصحف وشكله	٤٠٨
تجزئة القرآن	٤٠٩
احترام المصحف	٤١٠
٤١٢ - ٤٧٥ البحث الحادى عشر في القراءات والقراء والشبهات فيها	
القراءات	٤١٢
نشأة علم القراءات	٤١٢
طبقات الحفاظ المقرئين الأوائل	٤١٤
أعداد القراءات	٤١٦
ضابط قبول القراءات	٤١٨
منطوق هذا الضابط ومفهومه	٤٢٣
ملاحظة في الاكتفاء بصحة الإسناد في الضابط المذكور	٤٢٧
أنواع القراءات من حيث السند	٤٢٩
تواتر القرآن الكريم	٤٣١
الآراء في القراءات السبع	٤٣٥
الآراء في القراءات الثلاث المتممة لعشر	٤٤٠
التحقيق تواتر العشر كلها	٤٤١

الموضوع	صفحة
القرآن	٢٥٦
ابن عامر	٢٥٦
ابن كثير	٢٥٧
عاصم	٢٥٨
أبو عمرو	٢٥٩
حمزة	٢٦٠
نافع	٢٦١
الكتابي	٢٦٢
أبو جعفر ويعقوب	٢٦٣
خلف	٢٦٤
الحسن البصري وابن محيصن ويحيى اليزيدي والشيبودي	٢٦٥
حكم ما وراء العشر	٢٦٦
فذلكة هذا البحث	٢٧٠
نقض الشبهات التي أثبتت في هذا المقام	٢٧١
الشبهة الأولى وجوابها	٢٧٢
الشبهة الثانية	٢٧٣
الشبهة الثالثة والرابعة	٢٧٤
الشبهة الخامسة	٢٧٥

شكر ورجاء

أما بعد شكر الله تعالى وحده جداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فإن أتوجه بأجزل الشكر إلى كل من عاونني في هذا الكتاب برأيه، أو بسمعه، أو بقراءته والإقبال عليه، أو بتقديره وتشجيعي على المضي فيه.

وأرجو كل من يطلع عليه أن يلتمس لي العذر إن كنت قصرت، وأن يرشدني إلى شاكلة الصواب إن كنت أخطأت، وأن يصحح نسخه على ما جاء في هذه الطبعة، وأن يعلم أنني حاولت جهد طائفتي حسن الإخراج وجودة الطبع، ولكن الظروف أبت إلا أن تقف بي عند هذا الحد. ولعلني سددت أو قاربت، وعلى كل حال فالسود أحد، إن شاء الله.

وأستغفر الله من كل خطيئة وزلل، وأسأله أن يقابل بالقبول ما وقفنا إليه من نافع العلم وصالح العمل، وأن يصلح منا جميعاً الحال والمآل، وأن يحقق للإسلام والمسلمين جميع الآمال. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان في البدايات والنهايات، آمين. وسلامٌ على المرسلين، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

مَنَاهِلُ الْعُرْفَانِ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

طبق مقررہ مجلس الأزهري الأعلى في دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد عبد الحليم الزرقاني

مدرس علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد

بكلية أصول الدين سابقاً

جميع الحقوق محفوظة

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« الرحمن • علم القرآن • خلق الإنسان • عله البيان » .

نحمده سبحانه على هذه النعم المترددة ، ونصلي ونسلم على من نشر في العالم هدايته
وهو ارغه ، سيدنا ومولانا محمد شارح الكتاب الحكيم بسنته ، ومفسر القرآن الكريم
برسالته ، « وأنزلنا إليك الذكرو لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون » .
وشمل الله برضوانه وإحسانه ، آل الرسول وأصحابه ، وأتباعه وأحبابه ، والعلماء
العالمين ، وأصحاب الحقوق علينا أجمعين .

أما بعد فهذا هو الجزء الثاني من كتاب مناهل العرفان في علوم القرآن ، وكتبته
قراي الأكرمين كما كتبت لم الجزء الأول ، ضارعا إلى الله - جلّت قدرته - أن يسبح
عليقنا نصه ظاهرة وباطنة ، وأن يؤيدنا فيه بالإخلاص والتوفيق حتى يكون ذخيرة
عنده نافعة ، كما أسأله سبحانه أن يلطف بالبلاد والعباد ، إنه أتمالي الكريم الجواد ،
الفتاح الوهاب ، لا رب غيره . ولا مأمول إلا خيره ، وهو حسبنا ونعم الوكيل . نعم
للولى ونعم النصير ، آمين .

ولقد نهجت في هذا الجزء منهج سابقه ، ورتبت مباحثه على مباحثه ، وبما أن ذلك
قد قطع أحد عشر مبحثا ، فلنفتتح هذا بما يليها عددا ، وهو :

المبحث الثاني عشر

في التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما

١ - التفسير

التفسير في اللغة : الإيضاح والتعيين .. ومنه قوله تعالى في سورة الفرقان : « وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا » .

والتفسير في الاصطلاح : علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية .

(والمراد بكلمة علم المعارف التصورية . قال عبدالحكيم على المطول : إن علم التفسير من قبيل التصورات ، لأن المقصود منه تصور معاني ألفاظه ، وذلك من قبيل التعاريف ، لكن أكثرها بل كلها من قبيل التعاريف اللفظية . وذهب السيد إلى أن التفسير من قبيل التصديقات ، لأنه يتضمن حكماً على الألفاظ بأنها مقيدة لهذه المعاني التي تذكر بجانبها في التفسير .

(وخرج بقولنا : يبحث فيه عن أحوال القرآن) العلوم الباقية عن أحوال غيره . (وخرج بقولنا : من حيث دلالاته على مراد الله تعالى) العلوم التي تبحث عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالاته ، كعلم القراءات فإنه يبحث عن أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها . ومثل علم الرسم العثماني فإنه يبحث عن أحوال القرآن الكريم من حيث كيفية كتابة ألفاظه .

وخرج بهذه الميمنية أيضاً للمعارف التي تبحث عن أحوال القرآن من حيث إنه مخلوق أو غير مخلوق ، فإنها من علم الكلام . وكذلك المعارف الباقية عن أحوال القرآن من حيث حرمة قراءته على الجنب ونحوها . فإنها من علم الفقه .

(وقولنا بقدر الطاقة البشرية) لبيان أنه لا يقدر في العلم بالتفسير عدم العلم بمعاني التفاسير ولا عدم العلم بمراد الله في الواقع ونفس الأمر .

وعرفوا علم التفسير أيضاً بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام .

(والمراد بكلمة نزوله) ما يشمل سبب النزول ومكانه وزمانه .

(والمراد بكلمة سنده) ما يشمل كونه متواتراً أو آحاداً أو شاذاً .

(والمراد بكلمة أدائه) ما يشمل كل طرق الأداء كالدُّم والإدغام .

(والمراد بكلمة ألفاظه) ما يتعلق باللفظ من ناحية كونه حقيقة أو مجازاً أو مشتركاً أو مرادفاً أو صحيحاً أو معتلاً أو معرباً أو مبنيّاً .

(والمراد بمعانيه المتعلقة بالألفاظ) ما يشبه الفصل والوصل .

(والمراد بمعانيه المتعلقة بأحكامه) ما هو من قبيل العموم والخصوص ، والإحكام

والنسخ .

وهذا التعريف كما ترى يشمل كثيراً من جزئيات ما يندرج في قواعد علم القراءات وعلم الأصول وعلم قواعد اللغة من نحو وصرف ومعان وبيان وبديع .

وعرفوا التفسير تعريفاً ثالثاً بأنه علم يبحث فيه عن كيفية الاتفاق باللفظ القرآن ، ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب ، وغير ذلك كعرفة النسخ وسبب النزول وما به توضيح المقام كالقصة والمثل .

وهذا تعريف وسط بين التعريفين ، ومن السهل رجوعه إلى التعريف الأول ، لأن ما ذكر هنا بالتفصيل ، يُعتبر بياناً لمراد الله من كلامه بقدر الطاقة البشرية في شيء من التفصيل .

التأويل :

والتأويل مرادف للتفسير في أشهر معانيه اللغوية . قال صاحب القاموس :

« أَوَّلُ الْكَلَامِ تَأْوِيلًا وَتَأْوِيلُهُ : دَبْرُهُ وَقَدْرُهُ وَقَسْرُهُ » ومنه قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا

يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ . وكذلك جاءت آيات كثيرة فيها لفظ التأويل ، ومعناه في جميعها البيان والكشف والإيضاح .

أما التأويل في اصطلاح المفسرين ^(١) فإنه يختلف معناه فبعضهم يرى أنه مرادف للتفسير . وعلى هذا فالنسبة بينهما التساوي . ويشيع هذا المعنى عند المتقدمين . ومنه قول مجاهد : « إن العلماء يعلمون تأويله (يعنى القرآن) وقول ابن جرير في تفسيره : القول في تأويل قوله تعالى كذا . . . واختلاف أهل التأويل في هذه الآية . . . »

وبعضهم يرى أن التفسير يخالف التأويل بالعموم والخصوص فقط ، ويجعل التفسير أعم مطلقاً . وكأنه يريد من التأويل بيان مدلول اللفظ بغير المتبادر منه لدليل . ويريد من التفسير بيان مدلول اللفظ مطلقاً ، أعم من أن يكون بالمتبادر أو بغير المتبادر . وبعضهم يرى أن التفسير مبين للتأويل . فالتفسير هو القطع بأن مراد الله كذا ، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع . وهذا هو قول الماتريدي . أو التفسير بيان اللفظ عن طريق الرواية ، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية . أو التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة ، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة وقد اشتهر هذا عند المتأخرين كما نبه إليه العلامة الألويسي إذ قال بعد استعراضه للآراء في هذا الموضوع ما نصه : « كل ما قيل مما ذكرنا وما لم نذكر مخالف للعرف اليوم . إذ قد تُعَرِّف عند المؤلفين من غير تكثير أن التأويل معانٍ قديمة ، ومعارف ربانية ، تنهل من سحب الغيب على قلوب المعارفين . والتفسير غير ذلك » اهـ بصرف فانت

(١) وإنما قلنا في اصطلاح المفسرين لم يخرج اصطلاح المتكلمين ومن جازاهم ، فإنهم يريدون من التأويل مذهب إليه اختلف من صرف نصوص ما تشابه من الكتاب والسنة عن ظاهره إلى معانٍ تنفق وتغزبه الله تعالى عن المشابهة والمماثلة . بخلاف مذهب إليه السلف من التفويض والإيماء عن تعيين معنى خاص .

ترى أنه جعل التأويل خاصاً بما كان مأخوذاً بالإشارة ، والتفسير بما كان مفهوماً من العبارة .

التفسير تفسيران

لكن التفسير على نوعين بالإجمال (أحدهما) تفسير جاف لا يتجاوز حل الألفاظ وإعراب الجمل ، وبيان ما يحويه نظم القرآن الكريم من نكات بلاغية وإشارات فنية . وهذا النوع أقرب إلى التطبيقات العربية منه إلى التفسير وبيان مراد الله من هداياته .

(النوع الثانى) تفسير يجاوز هذه الحدود ، ويجعل هدفه الأعلى تجلية هدايات القرآن وتعاليم القرآن وحكمة الله فيها شرع للناس فى هذا القرآن ، على وجه يجذب الأرواح ، ويفتح القلوب ، ويدفع النفوس إلى الاعتناء بهدى الله . وهذا هو التخليق باسم التفسير . وفيه بساق الحديث إذا تكلمنا عن فضله والحاجة إليه .

فضل التفسير والحاجة إليه :

نهضة الأفراد والأمم لا يمكن أن تكون صحيحة عن تجربة ، ولا سهلة ميسرة ، ولا رائحة مدهشة . إلا عن طريق الاسترشاد بتعاليم القرآن ونظمه الحكيم التى روعيت فيها جميع عناصر السعادة للنوع البشرى على ما أحاط به علم خالق الحكيم . وبدعى أن العمل بهذه التعاليم لا يكون إلا بعد فهم القرآن وتدبره ، والوقوف على ما حوى من نصيح ورشد ، والإلمام بمبادئه عن طريق تلك القوة الهائلة التى يحملها أسلوبه البارع المميز . وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الكشف والبيان لما تدل عليه ألفاظ القرآن . « وهو ما نسميه بعلم التفسير » خصوصاً فى هذه المصوّر الأخيرة التى فسدت فيها ملكة البيان العربى ، وضاعت فيها خصائص العروبة حتى من سلائل العرب أنفسهم .

فالتفسير هو مفتاح هذه الكنوز والذخائر التى احتواها هذا الكتاب الجيد النازل لإصلاح البشر ، وإنقاذ الناس ، وإعزاز العالم .

وبدون التفسير لا يمكن الوصول إلى هذه الكنوز والذخائر ، مهما بالغ الناس في تزييد ألفاظ القرآن ، وتوفروا على قراءته كل يوم ألف مرة بجميع وجوهه التي نزل عليها .

وهنا تلوح السر في تأخر مُسَلِّية هذا الزمن على رغم وفرة المصاحف في أيديهم ووجود ملايين الجفّاء بين ظهرانيهم ، وعلى رغم كثرة مدّهم ، واتساع بلادهم في حين أن سلفنا الصالح نجحوا بهذا القرآن نجاحاً مدهشاً كان وما زال موضع إعجاب التاريخ والمؤرخين . مع أن أسلافنا أولئك كانوا في قلة من العدد ، وضيق من الأرض ، وخشونة من العيش ، ومع أن نسخ القرآن ومصاحفه لم تكن ميسورة لهم ، ومع أن حفاظه لم يكونوا بهذه الكثرة الفامرة .

أجل إن السر في ذلك هو أنهم توفروا على دراسة القرآن واستخراج كنوز هداياته ، يستعينون على هذه الثقافة العليا بمواهبهم النظرية وملكاتهم السليمة العربية من ناحية ، وبما يشرح رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبيّنه لهم بأقواله وأعماله وأخلاقه وسائر أحواله كما قال سبحانه : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ كَرْتِيبَيْنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ » .

وعلى ذلك كان همهم الأول هو القرآن الكريم يحفظونه ويفهمونه قبل أن يحفظوه ثم يعملون بتماليمه بقدرة ، ويهتدون بهديه في بقلة .

بهذا وحده صفت أرواحهم ، وظهرت نفوسهم ، وعظمت آثارهم ؛ لأن الروح الإنساني هو أقوى شيء في هذا الوجود . فتمت صفا وتهذب ، وحسن توجيهه وتأديب ، أتى بالمعجب العجيب ، « وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ » .

وكذلك أتت الأمة العربية بالمعجب العجيب ، في الهداية والإرشاد وإنقاذ العالم وإصلاح البشر ، وكتب الله لهم النصر والتأييد والدولة والظفر ، حتى على أقوى الدول

للمادية لدعوة الحق والإصلاح في ذلك العهد، ودولة الفرس في الشرق ودولة الرومان في الغرب . تلك نحوها من لوح الوجود بهدم طغيانها وإسلام شعبيها، وهذه سلبوها ما كان في حوزتها من ممالك الشرق وشعوبه الكثيرة . ثم دانت لهم الدنيا فاستولوا على بعض بلاد أوربية ، وأقاموا فيها دولة عربية شاذة البنيان ، كانت بهجة الدنيا وزينة الحياة، ومنها شيع النور على الشعوب الأوربية، وكانت النواة الناجعة في نهضتهم الحديثة الحاضرة (تلك هي فردوس الأندلس المفقود) !!

أما غالب مسلمة اليوم . فقد اكتفوا من القرآن بالقائظ يردّونها . وأنعام يلقنونها ، في المآتم والمآبر والدور . وبصاحف يحملونها أو يودعونها تركة في البيوت . ونسوا أن بركة القرآن العظمى إنما هي في تدبره وتفهمه ؛ وفي الجلوس إليه والاستفادة من هديه وآدابه ، ثم في الوقوف عند أوامره ومراضيه ، والبعد عن مساخطه ونواهيه . والله تعالى يقول : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ » ، ويقول سبحانه : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَأْتِ الْفُتُوحَ قُلُوبُ أَفْقَاهُمْ » ويقول جل ذكره : « وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ؟ » .

فما أشبه المسلمين اليوم بالعطشان يموت من الظمأ والماء بين يديه ، والحيوان يهلك من الإعياء والنور من حوله يهديه السبيل لوفتح عينيه . « ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ » .

ألا إن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صالح به أولها ، وهو أن يعودوا إلى كتاب الله يستلهمونه الرشد ويستمنحونه الهدى ، ويحكمونه في نفوسهم وفي كل ما يتصل بهم كما كان آباؤنا الأولون يتلونه حتى تلاوته بتدبر وتكرار في مجالسهم ومساجدهم وأنديتهم وبيوتهم ، وفي صلواتهم المفروضة والنافلة ، وفي تهجدهم بالليل

والناس نيام ، حتى ظهرت آثاره الباهرة عاجلة فيهم . فرفع نفوسهم وانتشلتها من حضيض الوثنية ، وأعلى همهم وهذب أخلاقهم ، وأرشدتهم إلى الانتفاع بقوى البكون ومنافعه . وكان من وراء ذلك أن مهروا في العلوم والفنون والصناعات كما مهروا في الأخلاق والآداب والإصلاح والإرشاد ، ووصلوا إلى غاية نزلوا فيها كل أم الدنيا . حتى قال بعض فلاسفة العرب في كتابه (تعاوثر الأمم) ما نصه : « إن ملكة الفنون لا تستحكم في أمة من الأمم إلا في ثلاثة أجيال : جيل التقليد ، وجيل الحضرة ، وجيل الاستقلال . وندب العرب وحدهم فاستحكمت فيهم ملكة الفنون في جيل واحد » ١٠ .

قال السيوطي في بيان الحاجة إلى التفسير ما ملخصه : « القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب ، فكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه .

أما دقائق باطنه فلا تظهر لهم إلا بعد البحث والنظر وسؤالهم النبي ﷺ مثل قوله : « وَأَيْنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ » حينما نزل قوله تعالى : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ » . ففسره النبي ﷺ بالشرك ، واستدل بقوله سبحانه : « إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » .

وكذلك حين قال النبي ﷺ : « مَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ عُدَّ » سأله عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن قوله تعالى : « فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا » فقال ﷺ : « ذَلِكَ أَمْرٌ » وكفصة عدى بن حاتم في الخيط الأبيض والخيط الأسود . ونحن محتاجون إلى ما كانوا محتاجون إليه . بل نحن أشد الناس احتياجاً إلى التفسير ، نقصورنا عن مدارك اللغة وأسرارها بغير تعلم » ١١ .

مما تقدم يتبين أن فائدة التفسير هي التذكير والاعتبار ، ومعرفة هداية الله في المعاني والمبادئ والمعاملات والأخلاق ، ليفوز الأفراد والمجاميع بخير العاجلة والآجلة .

ويتبين أيضاً أن هذا العلم من أشرف العلوم الدينية والعربية ، وإن لم يكن أشرفها جميعاً ، وذلك لسوء موضوعه ، وعظم فائدته .

وسمى علم التفسير لما فيه من الكشف والتبيين . واختص بهذا الاسم دون بقية العلوم مع أنها كلها مشتملة على الكشف والتبيين ، لأنه جلالة قدره ، واحتياجه إلى زيادة الاستعداد ، وقصده إلى تبين مراد الله من كلامه ، كان كأنه هو التفسير وحده دون ما عداه .

ب - أقسام التفسير

ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن التفسير أربعة : حلال وحرام لا يُمذر أحد بجهالته ، وتفسير تفسره العرب بألسنتها ، وتفسير تفسره العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله . قال الزركشى في البرهان ما ملخصه : « هذا تقسيم صحيح . فأما الذى تعرفه العرب بألسنتها فهو ما يرجع إلى لسانهم من اللغة والإعراب . فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ومسئيات أمثاتها . ولا يلزم ذلك القارئ . ثم إن كان ما يتضمنه ألفاظها بوجوب العمل دون العلم ، كفى فيه خبر الواحد والاثنين ، والاستشهاد بالبيت والبيتين . وإن كان يوجب العلم (أى الاعتقاد) لم يكف ذلك ، بل لابد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهد من الشعر . وأما الإعراب فما كان اختلافه تحيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه ، ليوصل المفسر إلى معرفة الحكم ، ويسلم القارئ من اللحن . وإن لم يكن تحيلاً للمعنى ، وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن ، ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود بدونه .

وأما ما لا يُمذر أحد بجهله فهو ما تبادر إلى الأفهام معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ، وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً يعلم

أنه مراد الله تعالى . فهذا القسم لا يلتبس تأويله ، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : « فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أنه لا شريك له في الألوهية ، وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة في اللغة لفظي « وإلا » موضوعة للإثبات ، وأن مقتضى هذه الكلمة المحصر ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى « أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ » ونحوه ، طلب إيجاب الأمور به ، وإن لم يعلم أن ضيغة افعل للوجوب .

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى ، فهو ما يجري مجرى الضيوب ، كالآيات التي تذكر فيها السامة . والروح ، والحروف المنقطعة . وكل منشابه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساع للاجتهاد في تفسيره . ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف ، بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله .

وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلى اجتهادهم ، فهو الذي يطلب عليه إطلاق التأويل . وذلك باستنباط الأحكام ، وبيان الحمل ، وتخصيص العموم . وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدا فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه اعتماداً على الدلائل والشواهد دون مجرد الرأي « اهـ » المقصود منه . لكنه لم يلتزم فيه ترتيب الأقسام على ما روى عن ابن عباس ولا ضير في ذلك مادام أنه قد استوعب عدتها الأربعة كما رأيت .

وقسم بعضهم التفسير باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام : « تفسير بالرواية » ويسمى بالتفسير بالمأثور ، وتفسير بالدراية ويسمى التفسير بالرأي ، وتفسير بالإشارة ويسمى التفسير بالإشاري ، وسنتحدث عن كل واحد منها إن شاء الله .

ج - التفسير المأثور

هو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بيانا لمراد الله تعالى من كتابه (١) مثال ما جاء في القرآن قوله سبحانه : « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » فإن كلمة « من الفجر » بيان وشرح للمراد من كلمة « الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ » التي قبلها . وكذلك قوله سبحانه : « قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » فإنها بيان للفظ « كلمات » من قوله تعالى : « فَتَلَمَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ » على بعض وجوه التفسير . وقوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ » الآية ، فإنها بيان للفظ « مَا يُبْخَلَى عَلَيْكُمْ » من قوله سبحانه : « أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُبْخَلَى عَلَيْكُمْ » وقوله تعالى : « آتَيْنَاكُمْ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَاكُمْ الزَّكَاةَ وَآمَنَّاكُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْنَاكُمْ وَأَوْفَرَضْنَا اللَّهُ قَرْصًا حَسَنًا لَا كَفَرْنَ عَنْكُمْ سِبْيَانِكُمْ » الآية فإنها بيان للمعنيين في قوله سبحانه : « وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ » الأول للأول ، والثاني للثاني . وقوله تعالى : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ . النُّجُومُ الثَّقِيبُ » . فإن كلمة « النُّجُومُ الثَّقِيبُ » بيان لكلمة « الطَّارِقُ » التي قبلها . وغير ذلك كثير يعلم بالتدبر لكتاب الله تعالى .

(٢) ومثال ما جاء في السنة شرحا للقرآن ، أنه صلى الله عليه وسلم فسر الظلم بالشرك في قوله سبحانه : « الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ، أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ » وأيد تفسيره هذا بقوله تعالى : « إِنَّ الشُّرْكَ أَظْلَمُ عَظِيمٌ » وفسر صلى الله عليه وسلم الحساب اليسير بالعرض حين قال : « مَنْ نُوْقِسَ الْحِسَابُ عَذَّبَ » فقالت له السيدة عائشة : أُولَئِكَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « فَلْيَمَنْ أُوْقِيَ كِتَابَهُ بِبَيِّنَةٍ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ »

حَسَابًا بَسِيرًا ، وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا » فقال ﷺ : « ذَلِكَ الْعَرَضُ » بياناً للحساب اليسير . وكذلك فسر الرسول ﷺ القوة بالرمي في قوله سبحانه : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ » . وفي صحيح كتب السنة من ذلك شيء كثير .

وكلا هذين القسمين لا شك في قبوله . أما الأول فلأن الله تعالى أعلم بمراد نفسه من غيره ، وأصدق الحديث كتاب الله تعالى . وأما الثاني فلأن خير الهدى هدى سيدنا محمد ﷺ ، ووظيفته البيان والشرح ، مع أننا نقطع بمصحته وتوفيقه . قال تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ كُرَّةً لِحَبِيبٍ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » .

(٣) بقي القسم الثالث وهو بيان القرآن بما صحَّ وروده عن الصحابة رضوان الله عليهم : قال الحاكم في المستدرک : « إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزويل له حكم المرفوع » كذلك أطلق الحاكم . وقيده بعضهم بما كان في بيان النزول ونحوه مما لا مجال للراى فيه ؛ وإلا فهو من الموقوف .

ووجه نظر الحاكم ومن وافقه ، أن الصحابة رضوان الله عليهم قد شاهدوا الوحي والتزويل ، وعرفوا وعاینوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معانى الكتاب ولهم من سلامة فطرتهم ، وصفاء نفوسهم ، وعلو كعبهم في القضاة والبيان ، ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله ، وما يجعلهم بوقنون بمراده من تنزيله وهذاه .

أما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء : منهم من اعتبره من المأثور . لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً . ومنهم من قال : إنه من التفسير بالراى .

وفي تفسير ابن جرير الطبرى كثير من النقول عن الصحابة والتابعين في بيان القرآن الكريم .

بيد أن الحافظ ابن كثير يقول : إن أكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والنصارى ومسلية أهل الكتاب . قال بعضهم : وجُلُّ ذلك في قصص الرسل

مع أقوامهم ، وما يتعلق بكتبهم ومعجزاتهم ، وفي تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ، ومدينة إرم ذات المهاد ، وسحر بابل ، وعُوج بن عُقْ ، وفي أمور النبي من أشراف الساعة وقيامتها وما يكون فيها وبعدها . وجلُّ ذلك خرافات ومفتريات ، صدقهم فيها الرواة حتى بمض الصعابة رضى الله عنهم . ولذلك قال الإمام أحمد : « ثلاثة ليس لها أصل : التفسير ، والملاحم ، والمغازي »^(١) . وكان الواجب جمع الروايات المفيدة في كتب مستقلة ، كبعض كتب الحديث ، وبيان قيمة أسانيدنا ، ثم يذكر في التفسير ما يصح منها بدون سند ، كما يذكر الحديث في كتب الفقه ، إكن يعزى إلى مخرجه أو ما أردنا نقله .

د - المفسرون من الصحابة

قال السيوطي في الإتيان : « اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير . أما الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم ، على بن أبي طالب كرم الله وجهه . والرواية عن الثلاثة قليلة جداً وكان السبب في ذلك تقدّم وفاتهم »^١ . ومعنى هذا السبب في إقلال الثلاثة : أبي بكر وعمر وعثمان من التفسير ، أنهم كانوا في وسط أغلب أهل علماء بكتاب الله ، واقفون على أسرار التنزيل ، عارفون بمعانيه وأحكامه مكتملة فيهم خصائص العروبة . أما الإمام علي رضي الله عنه ، فقد عاش بعدهم حتى كثرت حاجة الناس في زمانه إلى من يفسر لهم القرآن ، وذلك من اتساع رقعة الإسلام ، ودخول عجم في هذا الدين الجديد كادت تذوب بهم خصائص العروبة ، ونشأ جيب ل من (١) لعل مراد الإمام أحمد المبالغة تنبيهاً للأذهان إلى أن الصحيح قليل بالنسبة إلى غير الصحيح . وليس مراده عموم النقي ، فإن هناك روايات في التفسير صحيحة ولا ريب . وسياق ما نقل عن الإمام أحمد نفسه في صحيفة التفسير التي رواها علي بن أبي طلحة عن ابن عباس .

أبناء الصحابة كان في حاجة إلى علم الصحابة . فلا جرم كان ما نقل عن عليٍّ أكثر مما نقل عن غيره ، أضف إلى ذلك ما امتاز به الإمام من خصوبة الفكر ، وغزارة العلم ، وإشراف القلب : ثم أضف أيضاً سبق اشتغالهم بمهام الخلافة وتصريف الحكم دونه .

روى معمر عن وهب بن عبد الله بن أبي الطفيل قال : شهدت علياً رضي الله عنه يخطب ويقول : « سألوني ، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم . وسألوني عن كتاب الله ، فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم ينهار ؟ أم في جيل ؟ أم في جيل ؟ » .

وفي رواية عنه قال : « والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت ؟ وأين أنزلت ؟ إن ربي وهب لي قلباً عقولاً ، ولساناً سؤولاً » .

وقد كثرت الروايات أيضاً عن ابن مسعود . وحسبك في معرفة خطره وجلالة قدره ما رواه أبو نعيم عن أبي البعثري قال : قالوا لعلي : أخبرنا عن ابن مسعود ؟ قال : علم القرآن والسنة ثم انتهى ، وكفى بذلك علماً .

وأما ابن عباس فهو ترجمان القرآن بشهادة رسول الله ﷺ . فمن مجاهد قال : قال ابن عباس ، قال لي رسول الله ﷺ : « نِعَمْ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ أَنْتَ ! » وأخرج البيهقي في الدلائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « نِعَمْ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ » . وقد دعا له النبي ﷺ بقوله : « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ الْقُرْآنَ » . وروى أن رجلاً أتى ابن عمر يسأله عن السموات والأرض رتقاً ففتقناها . أي من قوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا » فقال : اذهب إلى ابن عباس ، ثم تعال أخبرني . فذهب ، فسأله فقال : « كانت السموات رتقاً لا تمطر ، وكانت الأرض رتقاً لا تنبت ، ففتق هذه بالمطر ، وهذه بالنبات » فرجع

إلى ابن عمر فأخبره فقال : « قد كنت أقول : ما يهجنى جرادة ابن عباس على تفسير القرآن . فالآن قد علمت أنه أوتي علماً » ١ .

لكن يجب الحيلة فيما عُرِيَ إلى ابن عباس من التفسير ، فقد كثر عليه فيه الدُّسُّ والوضع ، كما سيأتي .

وكذلك أبي بن كعب - رضى الله عنه - بن قيس الأنصاري أحد كتاب الوحي . فقد كان رضى الله عنه من الكثيرين في التفسير المبرزين فيه ، كما اشتهر في القراءة وبرز فيها روى له في التفسير أبو جعفر الرازي ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العافية ، عن أبي ابن كعب . وإسناده صحيح .

وأما الباقي من العشرة ، وهم زيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله ابن الزبير ، فمع شهرتهم في التفسير كانوا أقل من الأربعة الذين قبلهم . وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء العشرة ، شيء من التفسير ، بيد أنه قليل . منهم أنس ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وجابر ، وعمر بن العاص ، وعائشة أم المؤمنين ، رضى الله عنهم أجمعين .

هـ — تفسير ابن عباس

الرواية عنه واختلاف الرواة فيها

أكثر الصحابة تفسيراً ابن عباس . ذلك لما عرفت من أنه ترجمان القرآن ، ولتأخر الزمان به حتى اشتدَّت حاجة الناس إلى الأخذ عنه بعد اتساع الإسلام ، واستبحار العمران ، ولانقطاعه وتفرغه للنشر والدعوة والتعليم ، دون أن تشغله خلافة ، أو تصرفه سياسة وتدير لشئون الرعية ، غير أن الرواية عنه مختلفة الدرجات .

قال السيوطي في الإتقان : « ورد عن ابن عباس في التفسير ما لا يحصى كثرة بروايات

وطرق مختلفة ، فمن جيدها طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عنه . قال أحمد بن حنبل : « بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة ، لو رجل رجل فيها إلى مصر قاصدا ما كان كثيراً » أسنده أبو جعفر النحاس .

قال ابن حجر : وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية ابن أبي صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه كثيراً فيما يعلق عن ابن عباس . وقال قوم : لم يسمع ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سمع ابن جبير . ثم قال ابن حجر : بعد أن عرفت الوسطة وهو ثقة ، فلا ضير في ذلك .

وأخرج منها ابن جرير الطبري ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر كثيراً ، ولكن بوسائط بينهم وبين أبي صالح .

ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس بن عطاء بن السائب عن سميد بن جبير عنه . وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين . وكذا طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة ، أو سميد بن جبير عنه . هكذا بالترديد ، وإسنادها حسن وقد أخرج فيها ابن جرير وابن أبي حاتم كثيراً .

وأدعى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس . وكذا طريق مقاتل بن سليمان وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطة ، فإن الضحاك لم يلقه . وبالجملة فقد روي عن الشافعي أنه قال : « لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهة بمائة حديث » .

و - الرواية عن غير ابن عباس من الصحابة

نجد ذلك عن ثلاثة أعلام من الصحابة في التفسير ، غير ابن عباس :

(أولهم) عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، كان سادس ستة ماعلى وجه الأرض مسلم سواهم ، وكان خادماً رسول الله ﷺ يلبسه نعليه ، ويعشى معه وأمامه ، فكان له من هذه الصلة النبوية خير مثقف ومؤيد . لذلك عدوه من أعلم الصحابة بكتاب الله ومعرفة حكمه ومثابه وحلاله وحرامه . قال فى الإتيان : قد روى عن ابن مسعود فى التفسير أكثر مما روى عن على كرم الله وجهه . وأخرج ابن جرير وغيره عنه أنه قال : « والله الذى لا إله غيره ، ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فىمن نزلت وأين نزلت ؟ » . ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله منى تناله اللطايا لأتيته » . روى عنه كثيرون ، ولكن تقيمهم العلماء بالنقد والتجريح .

(ثانيهم) على بن أبى طالب رضى الله عنه . هو ابن عم رسول الله ﷺ وصهره على ابنته السيدة فاطمة الزهراء رضى الله عنها ، والخليفة الرابع من بعده . ولد رضى الله عنه وشب ودرج فى الإسلام ؛ فلم يسجد لعصم قط . وكان أصلته الوثيقة برسول الله ﷺ أثر عظيم فى استنارة نفسه ، وغزارة مادته ، وسعة علمه ، به ما وهبه الله من فطرة صافية ، وذكاء نادر ، وعقل موهوب . حتى ضرب به المثل فى حل المشاكل فليل : « قضية ولا أباحسن لها » . قال ابن عباس « ما أخذت من تفسير القرآن فمن على بن أبى طالب » اه وحسبك هذه الشهادة من ترجمان القرآن .

اسكن ابنتى على رضى الله عنه بشيعة أسرفوا فى حبه ؛ وجاوزوا الحد فى تقديره ، فنسبوا إليه ما هو منه برىء وقولوه مالم يقل ، لذلك يلاحظ أن الروى عن على فيه دس

كثير ، تصدق له صياقة النقد من رجال الرواية ، حتى مازوا ما صح مما لم يصح « وَلَا يَنْبُتُكَ مِثْلُ خَيْرٍ »

(ثالثهم) أبي بن كعب الأنصاري. كان من أعلام القراء ، ومن كتّاب الوحي ، ومن شهد بدرًا . ورد فيه : « وأقرؤم لكتاب الله عز وجل أبي بن كعب » روى أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب نسخة كبيرة في التفسير ، أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيراً وكذا أخرج الحاكم في مستدركه ، وأحمد في مسنده .

ز — المفسرون من التابعين

طبقاتهم ، ونقد المروى عنهم

نستطيع أن نعتبر التابعين طبقات ثلاثاً : طبقة أهل مكة ، وطبقة أهل المدينة وطبقة أهل العراق

طبقة أهل مكة

أما طبقة أهل مكة من التابعين ، فقد كانوا أعلم الناس بالتفسير . نقل السيوطي عن ابن تيمية أنه قال : « أعلم الناس بالتفسير أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس . كجاهد وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وسعيد بن جبير ، وطاووس » .

(أما مجاهد) فقد كان أوثق من روى عن ابن عباس . ولذا يعتمد على تفسير الشافعي والبخاري وغيرها من أقطاب العلم وأئمة الدين ، قال النووي : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . وقال الفضيل بن ميمون : سمعت مجاهداً يقول : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة . وعنه أيضاً قال : عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات ،

أُفِّعَ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ ، أَسْأَلُهُ عَنْهَا . فِيمَ أُنْزِلَتْ ؟ وَكَيْفَ كَانَتْ ؟ .

وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ ، فَالْإِخْبَارُ بِالْقَلِيلِ لَا يَنْفِي الْإِخْبَارَ بِالكَثِيرِ . وَبِحَسَبِ
أَنْ عَرَضَهُ الْقُرْآنُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثِينَ مَرَّةً كَانَ طَلِبًا لِنُضْبِطِهِ وَتَجْوِيدِهِ وَحُسْنِ أَدَائِهِ . وَأَمَّا
عَرَضُهُ لِإِيَّاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَكَانَ طَلِبًا لِتَفْسِيرِهِ وَمَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِ وَحُكْمِهِ وَأَحْكَامِهِ . كَمَا يَدُلُّ
عَلَيْهِ قَوْلُهُ : أُفِّعَ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ أَسْأَلُهُ عَنْهَا : فِيمَ أُنْزِلَتْ ؟ وَكَيْفَ أُنْزِلَتْ ؟ .

(وَأَمَّا عَطَاءٌ وَسَعِيدٌ) فَقَدْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا ثِقَةً نَبِيًّا فِي الرَّوَايَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .
قَالَ سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ : خَذُوا التَّفْسِيرَ عَنْ أَرْبَعَةٍ : عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَعِكْرَمَةَ
وَالضَّحَّاكَ . وَقَالَ قَتَادَةُ : أَعْلَمُ التَّابِعِينَ أَرْبَعَةً ، كَانَتْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبِيعٍ أَعْلَمَهُمْ
بِالنَّاسِكِ ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ أَعْلَمَهُمْ بِالتَّفْسِيرِ الْحَقِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَا لَقِيتُ أَحَدًا
أَفْضَلَ مِنْ عَطَاءٍ .

(وَأَمَّا عِكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِيهِ : مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْ
عِكْرَمَةَ .^(١) وَقَالَ عِكْرَمَةُ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَجْعَلُ فِي رَجُلٍ السَّكْبِلَ^(٢) وَيُعْطِي الْقُرْآنَ
وَالسُّنَّةَ وَكَانَ يَقُولُ : لَقَدْ فَسَّرْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ (لَعَلَّهُ يَرِيدُ مَا بَيْنَ دَفْئِي لِلْمَصْحَفِ) .
وَكُلُّ شَيْءٍ أَحَدَثَكُمْ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(وَأَمَّا طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيُّ) فَقَدْ كَانَ مِنْ رِجَالِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ . وَأَدْرَكَ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ الْخَمْسِينَ . وَرَدَّ أَنَّهُ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامَ أَرْبَعِينَ مَرَّةً
وَكَانَ مَجَابِ الدَّعْوَةِ . قَالَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنِّي لِأُظَنُّ طَاوُوسًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ .^(٣)
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

(١) السَّكْبِلُ : يَفْتَحُ الْكِفَافَ وَكُسْرُهَا مِيعٌ سَيَكُونُ الْبَاءُ : الْقَبْدُ ، انْظُرْ

طيفة أهل المدينة :

(منهم) زيد بن أسلم . وقد أخذ عنه ابنه عبد الرحمن ، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة .

(ومنهم) أبو العالية ، وهو من رواية أبي بن كعب . وقد روى عنه الربيع ابن أنس .

(ومنهم) محمد بن كعب القرظي الذي قال فيه ابن عون : ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن من القرظي .

طيفة أهل العراق :

(منهم) مسروق بن الأنجدع . كان ورعاً زاهداً صعب ابن مسعود . قال ابن ميمون فيه : « ثقة لا يسأل عنه » . وكان القاضي شريح يستشيرهم في معضلات المسائل . روى عنه الشعبي وأبو وائل وآخرون صدق زوايته وأمانته .

(ومنهم) قتادة بن دعامة . هو من رواية ابن مسعود ، شهد له ابن سيرين بالضبط والحفظ . وقال فيه ابن المنيب : ما رأيت عراقياً أحفظ من قتادة . غير أنه كان يخوض في القضاء والقدر ، فتحرج بعض الناس من الرواية عنه . وقد احتج به أرباب الكتب الصحيحة .

(منهم) أبو سعيد الحسن البصري . قال ابن سعد فيه : كان ثقة مأموناً وعالمًا جليلاً ، وفصيحا جميلاً ، وتقياً نقياً . حتى قيل إنه سيد التابعين .

(ومنهم) عطاء بن أبي مسلم الخراساني . أصله من البصرة لكنه أقام بحرامان بعد أن دخلها . لذلك نسب إليها . كان من أجلاء العلماء ، غير أنه كان مصاباً بسوء الحفظ ، لذلك اختلفوا في توثيقه .

(ومنهم) مرة الهذلي الكوفي . لكثرة عبادته قيل له : مرة الطيب ، ومرة الخير ،

أخذ عن أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهما من الصحابة، وروى عنه الشعبي وغيره .

هؤلاء هم أعلام المفسرين من التابعين ، استمدوا آراءهم وعلمهم مما تلقوه من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .

وعنهم أخذ تابعو التابعين ، وهكذا ، حتى وصل إلينا دين الله وكتابه وعلمه ومعارفه سليمة كاملة ، عن طريق التلقي والتلقين ، جيلاً عن جيل ، مصداقاً لقوله سبحانه : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَخَافِضُونَ » . واقله عليه السلام « بِحَمَلِ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوهُ ، يَنْفِقُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ آفَاتِهِ ، وَأَنْتِحَالَ الْبَاطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْبَاطِلِينَ » .

نقد المروى عن التابعين :

بلاحظ على ما روى عن التابعين اعتبارات مهمة ، تثير الطعن فيه ، وتوجه النقد إليه :
(منها) أنهم لم يشاهدوا عهد النبوة ، ولم يشرعوا بأنوار الرسول ، فيقاب على الظن أن ما يروى عنهم من تفسير القرآن ، إنما هو من قبيل الرأي لهم ، فليس له قوة للرفع إلى النبي عليه السلام .

(ومنها) أنه يندر فيه الإسناد الصحيح .

(ومنها) اشتباهه على إسرائيليات وخرافات انسابت إليه تارة من زنادقة الفرس ، وأخرى من بعض مُسلِّحة أهل الكتاب ، إما بحسن نية وإما بسوء نية .

ح - ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه

علمنا أن الرواية بالمأثور ، تتناول ما كان تفسيراً للقرآن بالقرآن . وما كان تفسيراً للقرآن بالسنة ، وما كان تفسيراً للقرآن بالموقوف على الصحابة أو التابعين على رأى .

أما تفسير بعض القرآن ببعض ، وتفسير القرآن بالسنة الصحيحة المرفوعة إلى النبي ﷺ ، فلا خلاف في وجاهته وقبوله . وأما تفسير القرآن بما يرمى إلى الصحابة والتابعين فإنه يتطرق إليه الضعف من وجوه :

(أولها) مادسته أعداء الإسلام مثل زنادقة اليهود والفرس ، فقد أرادوا هدم هذا الدين اللتين عن طريق الدس والوضع ، حينئذ أعتبهم الخيل في النيل منه عن طريق الحرب والقوة ، وعن طريق الدليل والحجة .

(ثانيها) ما افقه أصحاب المذاهب المتطرفة ترويحاً لنظرهم ، كشبهة على القطرئين الذين نسبوا إليه ما هو منه بريء . وكالمزائفين الذين حطبوا في جبل العباسيين ، فنسبوا إلى ابن عباس ما لم تصح نسبته إليه ، تعلقاً لهم واستدراكاً لدينام .

(ثالثها) اختلاط الصحيح بغير الصحيح ، ونقل كثير من الأقوال الذروية إلى الصحابة أو التابعين من غير إسناد ولا تحرر ، مما أدى إلى التباس الحق بالباطل . زد على ذلك أن من يرى رأياً يعتمدونه دون أن يذكر له سنداً ، ثم يحىء من بعده فينفله على اعتبار أن له أصلاً ، ولا يكلف نفسه البحث عن أصل الرواية ، ولا من يرجع إليه هذا القول .

(رابعها) أن تلك الروايات مليئة بالإسرائيليات ، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانها . ومنها ما يتعلق بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظن ولا برواية

الآحاد، بل لابد من دليل قاطع فيها، كالروايات التي تنعقد عن أشراط الساعة، وأحوال القيامة، وأحوال الآخرة تذكر على أنها اعتقادات في الإسلام.

(خامسها) أن ما نقل نقلًا صحيحًا عن الكتب السابقة التي عند أهل الكتاب كالنوراة والإنجيل، أمرنا الرسول ﷺ أن نتوقف فيه، فلا نصدقهم لاحتمال أنه مما حرفوا في تلك الكتب، ولا نكذبهم لاحتمال أنه مما حفظوه منها، فقد قال تعالى فيهم: **لَهُمْ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ** .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: « والاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يلم بغير ذلك، والنقول إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يمكن ذلك. وهذا القسم (أى الذى لا يمكن معرفة صحيحه من ضميمه) عامته ما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته وذلك كاختلافهم في لون كلب أهل الكهف واسمه، وفي البعوض الذى ضرب به القتيل من البقرة، وفي قدر سفينة نوح وخشبها، وفي اسم الغلام الذى قتله الخضر، ونحو ذلك. فهذه الأمور طريقة العلم بها النقل. فإما كان منها منقولاً نقلًا صحيحًا عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل. وما لا يأتى نقل عن أهل الكتاب ككعب وهب وقف عن تصديقه وتكذيبه، لقوله صلى الله عليه وسلم: « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقهم ولا تكذبهم ». وكذا ما نقل عن بعض التابعين وإن لم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب. ففى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض. وما نقل عن الصحابة نقلًا صحيحًا فالنفس إليه أسكن مما ينقل عن التابعين، لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين. ومع جزم الصحابي بما يقوله كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟

وأما القسم الذى يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثيرًا. والله الحمد،

وإن قال الإمام أحد : « ثلاثة ليس لها أصل : التفسير والمأثور والمغازي » ، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل .

وأما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل ، فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان . ثم ذكر الجمهورين اللتين هما منار الخطأ فقال : (أحدهما) حل ألفاظ القرآن على معانٍ اعتقدها لتأييدها به . (والثانية) التفسير بمجرد دلالة اللغة العربية من غير مراعاة التشكُّل بالقرآن وهو الله عز وجل ، والمنزل عليه ؛ والمخاطب به « اه أردنا نقله بتصرف قليل .

قال بمضمون : « هذا وإن كلام ابن تيمية لا ينفص قول الإمام أحد ، فإنه لم يَقنْ به أنه لا يوجد في تلك الثلاثة رواية صحيحة ألبتة . وإنما يَقْنَى أن أكثرها لا يَصِحُّ له سند متصل ، وما صحَّ سنده إلى بعض الصحابة يقل فيه المرفوع الذي يحتاج به .

إلى أن قال : ثم إن أكثر ما رُوي في التفسير المأثور أو كثيره ، حجابٌ على القرآن وشاغل لتأليه عن مقاصده العالية المزكية للأَنْفُس ، النُورَةُ للعقول . فالفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات التي لا قيمة لها سنداً ولا موضوعاً ، اه ما أردنا نقله .

وكلمة الإنصاف في هذا الموضوع أن التفسير بالمأثور نوعان : (أحدهما) ما توافرت الأدلة على صحَّته وقبوله ، وهذا لا يليق بأحد رده ، ولا يجوزُ إجماله وإغفاله ، ولا يحمل أن نعتبره من الصوارف عن هَدْي القرآن ، بل هو على العكس عامل من أقوى العوامل على الاهتداء بالقرآن .

(ثانيهما) ما لم يصح لسبب من الأسباب الآتية أو غيرها . وهذا يجب رده ولا يجوز قبوله ولا الاشتغال به ؛ اللهم إلا لتحصينه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه حتى لا يفتَر به أحد . ولا يزال كثير من أبقاظ المفسرين كابن كثير يتصرَّون الصحة فيما ينقلون ، ويزيِّفون ما هو باطل أو ضعيف ولا يحابون ولا يجهنون .

ولعل الذين أطلقوا القول في رد المأثور إنما أرادوا المبالغة ؛ كما علمت في توجيه كلمة الإمام أحمد بن حنبل . وعذرهم أن الصحيح منه قليل نادر ونزر يسير ، حتى لقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث » أي مع كثرة ما روى عنه . وقد أشار ابن خلدون إلى أن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم . وإنما غلبت عليهم البداوة والأمية . وإذا نشروا إلى معرفة شيء مما تنكشف إليه النفوس البشرية في أسباب الكونيات وبده الخليفة وأسرار الوجود ، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم ؛ ويستفيدون منهم . إلى أن قال : وهؤلاء مثل كعب الأحبار ؛ ووهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام . فامتلات التفاسير من المتقولات عنهم وتلقيت بالقبول ، لما كان لهم من المكانة السامية . ولكن الراسخين في العلم قد تحرروا الصحة ، وزيفوا عالم تنوافر أدلة صحته ؛ لا يتصرف .

ملحوظة :

إياك أن تفهم هنا من عبارة ابن خلدون أو ابن تيمية أو غيرها ما يملك تخوض مع الخائضين في هؤلاء الأعلام الثلاثة : عبد الله بن سلام ، ووهب بن منبه ، وكعب الأحبار . فقد ضلَّ بعض الأدباء والمؤرخين من كبار الكتاب في هذا العصر ، حين زعموا ذلك ، حتى لقد سلكوا عبد الله بن سلام الصحابي الجليل في سلك واحد مع عبد الله بن سبأ اليهودي الخبيث : الذي تظاهر بالإسلام ثم كاد له شر الكيد ، فشتيع الحق ، وزعم أن الله حلَّ فيه وطمن على عثمان ، وأظهر الرقيق عند حكم الحكيم بصين ، ودعا الناس إلى ضلاله الأثيم ، حتى نفى مراراً .

والحقيقة أن ثلاثنا هؤلاء عدول ثقات :

أما ابن سلام فحبك أنه صحابي من خيرة الصحابة ، ومن البشرين بالجنة ، يروي الترمذي عن معاذ رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنه »

عاشرة عشرة في الجنة « وفيه نزلت آية : « وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى رَسُولِهِ »
وآية : « وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ » على ما جاء في بعض الروايات .

وأما وهب بن مُنْبِه فقد كان تابعاً ثقةً واسع العلم . روى عن أبي هريرة كثيراً ، وله
حديث في الصحيحين عن أخيه همام . بلغ من تفشكه وصلاحه أنه لبث عشرين سنة
يصلى الفجر بوضوء المشاء رضى الله عنه .

وأما كعب فقد كان تابعاً جليلاً ، أسلم في خلافة أبي بكر . وناهيك أن الصحابة
أخذوا عنه ، كما أخذ هو عن الصحابة ، وروى عنه جماعة من التابعين مرسلاً . وله شيء
في صحيح البخاري وغيره .

ولكن يجب أن نفرق في هذا المقام بين ما يصح أن يقال فيهم وما يصح أن ينقل
عنهم . فأما ما يصح أن يقال فيهم فهو الثقة والتقدير على نحو ما أُلْعِنَا . وأما الذي ينقل
عنهم فنه الصحيح وغير الصحيح . لكن عدم صحة ما لم يصح لا يعلل باتهامهم وجرهم ؛
فقد علمت مَنْ هُمْ ؟ إِنَّمَا يعلل بأحد أمرين :

(أولها) رجال السند الذين ينقلون عنهم ، فقد يكون بينهم منهم في عدالته أو ضبطه ،
ولهذا يجب النظر في سلسلة الرواة عنهم ، رجلاً رجلاً . ولدينا من كتب الجرح والتعديل
ما يفي بهذه الغاية . ولا يكفي الاعتماد على ذكر السند في كتاب كبير كتفسير ابن جرير ،
فقد يذكر ابن جرير أو غيره أشياء غير صحيحة ، ويسوق أسانيد هاشم لا يبين الجروح
من رجال السند ولا الممدل فيهم . وعذره في ذلك أن أحوال الرجال كانت معروفة
لأهل ذلك الزمان فيستطيعون أن يحكموا في ضوء هذه المعرفة بقبول الخبر أو رده . أما نحن
في هذا الزمان المتأخر فقد أهملنا هذا الميزان ، ولم نكن بمعرفة حال الأسانيد والرجال ،
فاللوم علينا لا على أولئك الأعلام ، ولا ممدى لنا عن الاسترشاد بكتب الجرح والتعديل
في هذا المقام .

(الأمر الثاني) أن يكون أولئك الثلاثة قد رَوَوْا ما رَوَوْه على أنه مما كان في

الإسرائيليات ، فتقبلها الآخذون على أنها من الإسلاميات . ولهذا يجب النظر في هذه الرويات ، فإن كانت مما يقرره الإسلام قبلناها . وإن كانت مما يردّه رددناها ، وإن كانت مما سكّت عنه سكّتنا عنها عملاً بقوله ﷺ : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » . رواه البخاري بهذا اللفظ . ورواه أحمد والبراز من حديث جابر بلفظ : « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، وإن كنتم إيماناً أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل . والله لو كان موسى بين أظهركم ما حلّ له إلا اتباعي » . وسبب هذا الحديث أن النبي ﷺ علم أن عمر كتب شيئاً من التوراة عن اليهود ، فغضب ﷺ وقاله .

ط — تدوين التفسير بالمأثور

وخصائص الكتب المؤلفة في ذلك

جاء قرن تابعي التابعين ، وفيه ألفت تفاسير كثيرة ، جمعت من أقوال الصحابة والتابعين . كتفسير سفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، وبزيد بن هارون ، وعبد الرزاق ، وآدم بن أبي إياس ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عبادة ، وعبد بن حميد ، وأبي بكر بن أبي شيبة ، وعلي بن أبي طلحة ، والبخاري وآخرون . ومن بعدهم ألفت ابن جرير الطبري كتابه المشهور ، وهو من أجل التفاسير ثم ابن أبي حاتم ، وابن ماجه ، والحاكم ، وابن مردويه وابن حبان ، وغيرهم .

وليس في تفاسير هؤلاء إلا ما هو مسند إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ما عدا ابن جرير فإنه تعرض لتوجيه الأقوال ، وترجيح بعضها على بعض . وذكر الإعراب والاستنباط .

(١) تفسير ابن جرير

ابن جرير هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ولد سنة ٢٢٤ أربع وعشرين ومائتين. وتوفي سنة ٣١٠ عشر وثلاثمائة. كان فريداً عسراً، ووحيداً دهره، علماً وحمللاً وحفظاً لكتاب الله، وخبرة بمعانيه، وإحاطة بالآيات ناسخها ومنسوخها، وبطرق الرواية صحيحها وسقيمها، وبأحوال الصحابة والتابعين.

لذلك كان تفسيره من أجل التفاسير بالمأثور وأصحبها وأجمعها. لما ورد عن الصحابة والتابعين. عرض فيه لتوجيه الأقوال، ورجح بعضها على بعض، وذكر فيه كثيراً من الإعراب واستنباط الأحكام. وقد شهد العارفون بأنه لا نظير له في التفاسير:

قال النووي في تهذيبه: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصف أحد مثله. وقال أبو حامد الأسفرايني شيخ الشافعية: لو رجع أحد إلى الصين ليحصل تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيراً عليه.

ومن مزاياه أنه، حرر الأسانيد وقرب البعيد؛ وجمع ما لم يجمعه غيره غير أنه قد يسوق أخباراً بالأسانيد غير صحيحة ثم لا يذنب على عدم صحتها وقلينا إن عذره في ذلك هو ذكر السند في زمن توافر الناس فيه على معرفة حال السند من غير توقف على تنبيه حقه. وهذا التفسير موجود إلى اليوم ومنقشر مطبوع، وهو عبدة لأكثر المفسرين.

(٢) تفسير أبي الليث السمرقندي

هو تفسير بالمأثور. يذكر فيه كثيراً من أقوال الصحابة والتابعين، غير أنه لا يذكر الأسانيد. وهو مخطوط في مجلدين. وموجود في مكتبة الأزهر.

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور

هو للإمام جلال الدين السيوطي ، قال في مقدمته : إنه لخصه من كتاب ترجان القرآن ، وهو التفسير المسند إلى رسول الله ﷺ ، وهو مطبوع بمصر ، وقد ذكر في كتابه الإتيان أنه شرع في تفسير جامع لما يحتاج إليه من التفسير المنقولة ، والأقوال المنقولة ، والاستنباط والإشارات ، والأعاريب والمغات ، ونكت البلاغة ومحاسن البديع . وسماه مجمع البحرين ، ومطلع البدرين . وذكر أنه جعل كتاب الإتيان مقدمة له . وذكر في خاتمة كتاب الإتيان نبذة صالحة من التفسير بالمأثور المرفوع إلى النبي ﷺ من أول الفاتحة إلى سورة الناس .

(٤) تفسير ابن كثير

ابن كثير هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الخطيب أبي حفص عمر القرشي الدمشقي الشافعي المولود سنة ٧٠٥ المتوفى سنة ٧٧٤ . وتفسيره هذا من أصح التفسير بالمأثور إن لم يكن أصحها جميعاً . نقل فيه عن النبي ﷺ وكبار الصحابة والتابعين . وقد أخرجته مطبعة المنار بمصر في تسعة أجزاء . ومعه بأسفل الصفحات تفسير البغوي الآتي ذكره ، وبآخره كتاب فضائل القرآن الذي يعتبر متمماً له .

(٥) تفسير البغوي

هو العلامة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الفقيه الشافعي . كان إماماً في التفسير والحديث . له التصانيف المفيدة ، ومنها معالم التنزيل . أتى فيه بالمأثور ، ولكن مجرداً عن الأسانيد .

(٦) تفسير بقر بن محمد

ذكر الإمام السيوطي في طبقات المفسرين أن بقر بن محمد بن يزيد بن عبد الرحمن

الأندلسى القرطبى أحد الأعلام وصاحب التفسير والسند. أخذ عن يحيى بن يحيى التميمى. ورحل إلى المشرق. ولقى السكبار بالحجاز ومصر وبغداد. وسمع من أحمد بن حنبل وسمع بالسكوفة أبا بكر بن أبى شبة. وسمع بمصر يحيى بن بكير. وسمع بالحجاز أبا مصعب الزهرى. وسمع بدمشق هشام بن عمار. وشيوخه مائتان وأربعة وثمانون رجلاً. وكان إماماً، زاهداً، صواماً، صادقاً، محاب الدعوة، قليل المثل، بجزاً فى العلم، مجتهداً لا يقلد أحداً، عفى بالآخر، وليس لأحد مثل سنده فى الحديث ولا فى التفسير.

قال ابن حزم: أقطع أنه لم يؤلف فى الإسلام مثل تفسيره، لا تفسير ابن جرير ولا غيره. ولد سنة ٢٠٤ أربع ومائتين للهجرة. وتفسيره الموصوف بما ترى يؤسفنا أنه لم يكتب له البقاء ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من هذا الطلود.

«وكم فى الخلد أبهى من عروس ولكن للعروس الدهر ساعد»

(٧) أسباب النزول للواحدي :

هو أبو الحسن على بن أحمد الواحدي النيسابورى: اقتصرف فى تفسيره على بيان أسباب النزول بالمأثور، وهذا نوع من التفسير لا مجال للتأويل فيه. وهو من أعظم ما أنف فى موضوعه، على رغم توسط حجمه.

(٨) النسخ والمسخ لأبى جعفر النحاس :

هو كتاب نفيس. تحدث فيه مؤلفه عن النسخ وذكر أقوال العلماء فى ذلك مسندة. وقد استوعب ما قيل فى النسخ ولو لم يكن عنده صحيحاً. وهذا نوع لا مجال لراى فيه أيضاً، بل سبيله الوحيدة هى الرواية. وهو معدود هنا من التفسير بالمأثور، على ضرب التوسع كما لا يخفى.

طرق المفسرين بعد العصر الأول

ثم إن كتب التفسير بالمأثور موسوعات كبيرة، لا نستطيع الإحاطة بها ولا بأسماء

جميع مؤلفيها ، ولا بطرق كل مؤلف فيها . غير أنا نستطيع أن نجعل القول في طرق
المفسرين بعد العصر الأول فنقول :

بعد عصر الأولين الذين ألفوا في التفسير بالمأثور ، والتزموا ذكر السند بحملته ، جاء
قوم صنفوا في التفسير ؛ واختصروا الأسانيد ؛ ولم ينسوا الأقوال لقائلها . فالتبس بذلك
الصحيح وغيره . وصار الناظر في تلك الكتب يظنها كلها صحيحة . بينها هي مُقَمَّعة بالقصص
وبالإسرائيليات على وجه لا يميز فيه كأنها كلها حقائق . ومن هنا استهدفت رواياتهم
للتجريح والظمن . ولولا ما يقوم به المحققون في كل عصر من إحقاق الحق ودحض الباطل ،
لاظلمت المعالم ، واختلط الحابل بالنابل ، ولما كان ذلك مثار مطاعن توجه بلا حساب
إلى الإسلام والمسلمين . فقد ذكروا في قصص الأنبياء ، وفي بدء الخليقة ، والزلازل ،
وبأجوج ومأجوج ، وبرودة الماء الذي في الآبار زمن الصيف ، وحرارته في الشتاء ذكروا
في ذلك كله ما يندى له الجبين خجلاً ، وما لا يتفق والحقائق العلمية أبداً . وباليتهم
ذهبوا على وضعه ! لو أنهم فعلوا السكان الأمر هيناً . ولكنهم لم يذكروا السند كما ذكر
الأولون ليستطيع المطلع عليه بقده بالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل . ثم لم يكلفوا
أنفسهم الحكم على السند بعد عما كتبه إلى كتب العدل والتجريح . « وتلك ثالثة الأثافي » ..
وقد عني بعض المفسرين بأن يسرد شتات الأقوال ، حتى إنه ذكر في تفسير قوله
سبحانه : « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » نحو عشرة أقوال ، مع أن الوارد الصحيح
تفسير المغضوب عليهم باليهود ، وتفسير الضالين بالنصارى . ولكن الويل بكثرة النقل ،
نأى بهم عن الاختصار على التفسير المقبول .

وكذلك نلاحظ أن كل بارع في فن يقتصر غالباً في تفسيره على الفن الذي
يرع فيه . فالبرز في العلوم العقلية كالنضر الرازي ، أغرم باستعراض أقوال الحكماء
والفلاسفة وشبههم والرد عليها في تفسيره . والبرز في الفقه كالقرطبي ، أروع بتقرير الأدلة
لفروع الفقهية والرد على المخالفين . والبرز في النحو كالزجاج والمواجهدي في المبسوط
وأبي حيان في البحر ، يهتم أعظم الاهتمام بالإعراب ووجوهه ، ونقل قواعد النحو وفرعها .

وأصحاب المذاهب المتطرفة ، والنحل الضالة ، يصدون إلى تأويل الآيات على ما يروج مذاهبهم في التطرف والضلال .

والأخباريون بمنهم أن يستقصوا القصص والأخبار عن سلف ، صحيحة كانت أو باطلة .

والإشاريون وأرباب التصوف تهتم ناحية الترغيب والترهيب والزهد والتقناعة والرضا فيفسرون القرآن بما يوافق مشاربهم وأذواقهم . وعلى الإجمال نرى كل نائفة في فن . أو داعية إلى مذهب أو فكرة ، يجتهد في تفسير الآيات بما يوافق فيه ، وبلائم مشربه ، ويناصر مذهبه ، ولو كان بعيداً كل البعد عن المقصد الذي نزل من أجله القرآن .

واقعد غالى بعضهم فجعل القرآن مشتغلاً على العلوم الكونية ، كالطبيعة ، والكيمياء والحساب ، والجبر . وما إلى ذلك . وقد سبق أن حققنا ذلك في البحث الأول فارجع إليه إن شئت . وربما نعود إلى القول في هذا الموضوع مرة أخرى .

والخلاصة هنا : أنه يجب على المفسر ملاحظة أن القرآن كتاب هداية وإعجاز ، وأن يجعل هدفه الأعلى ، ومقصده الأسمى ، إظهار هدايات الله من كلامه ، وبيان وجوه إعجازه في كتابه : « لِيَهْدِيكَ مِنْ هَلَكٍ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَيَحْيِيَكَ مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ ، وَإِنْ أَقَرَّ السَّمِيعُ عَلِيمٌ » .

التفسير الحمود والتفسير المذموم

تفسير الصحابة والتابعين ، وتفسير الذين اعتمدوا على أقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد الصحيحة ، وتفسير أهل الرأي الموفق الذين جمعوا بين المأثور الصحيح مع حذف

أسانيده وبين آرائهم العلمية المعتدلة ، كل هذه الثلاثة من التفسير المحمود . ويطلب هذا النوع الثالث في عصرنا الحاضر ؛ إذ تجمع التفاسير لدينا بين معاني مأثورة ، ومعاني توسعوا في ذكرها عن طريق الرأي والاجتهاد الممتد على العلم والاعتدال .

وهناك نوع رابع ، هو تفسير أهل الأهواء والبدع ، وحكمه أنه مذموم . قالوا : واشهر الفارقين في هذا الضلال الرماني والنجبائي والقاضي عبد الجبار . ثم اختلفوا في الزمخشري ، فمنهم من عدّ تفسيره من هذا النوع لما فيه من مناحي الاعتزال . ومنهم من قال : إن فيه فوائد مهمة . يريد بذلك أن يلتصق له المآذير وأن يغلب جانب الفوائد التي فيه على جانب الاعتزال الذي يحتويه . ولكن عدالة الأحكام تقضي بأن نسوى بين جميع التفاسير وأن نحاكمها إلى مبدأ واحد ، فما وافق منها وجه الصواب وكان بمنأى عن البدع والأهواء فهو محمود . وما تورط منها في الخطأ وتحيط في الهوى والبدعة فهو مذموم ، لافرق بين الزمخشري وغير الزمخشري ، ولا بين معتزلي وغير معتزلي .

ميزان المدح والذم

ثم إن هناك ميزاناً لما يحمده من التفسير وما يذم ، وهو الفيصل الذي يجب أن نحكمه وزن كل تفسير به ، فأرجح في هذا الميزان قبلناه وحدثناه ، وما طأش رفضناه وذمّمناه . والمدح والذم درجات بعضها فوق بعض ، على حسب استيفاء التفسير لوجوه المدح والذم أو نقصها قليلاً أو كثيراً . وسنضع هذا الميزان بين يدك تحت عنوان « منهج المفسرين بالرأي » . فانتظروه رويداً .

غير أنا نسعى نظرك هنا إلى كلمة أهل البدع والأهواء ، ونريد أن تكون موقفاً في حكمك على أية طائفة أو أي شخص ببدعة أو هوى ، وإلا خيف عليك أن تكون أنت صاحب البدعة والهوى في حكمك . « وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » .

سَبِيلِ اللَّهِ . إِنَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ نَسُوءِ يَوْمِ
الْحِسَابِ .

غلطة التعصب للرأى :

واعلم أن هناك أفراداً بل أقواماً تعصبوا لآرائهم ومذاهبهم، وزعموا أن من خالف
هذه الآراء والمذاهب كان مبتدعاً متبعاً لهواه، ولو كان مثلاً ولاناً ولا سائماً ينسج له الدليل
والبرهان . كان رأيهم ومذهبهم هو المقياس والميزان ، أو كأنه الكتاب والسنة
والإسلام . وهكذا استزلهم الشيطان وأعماهم الغرور .

ولقد نجم عن هذه الغلطة الشنيعة أن تفرق كثير من المسلمين شيعاً وأحزاباً ، وكانوا
حرباً على بعضهم وأعداء . وغاب عنهم أن الكتاب والسنة والإسلام أوسع من مذاهبهم
وآرائهم ، وأن مذاهبهم وآراءهم أضيق من الكتاب والسنة والإسلام ، وأن في ميدان
الحنيفية السعة متسعاً لحرية الأفكار ، واختلاف الأنظار ، ما دام الجميع معتمداً بحبل
من الله . ثم غاب عنهم أن الله تعالى يقول : « وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا .
وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ
بِرِيْمَتِهِ إِخْوَاناً » ويقول جل ذكره : « إِنَّ الَّذِينَ تَفَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَسَتْ
مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ » ويقول تَعَالَى : « وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَآخَذْتُمْ
مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ . وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ » .

لمثل هذا أرباباً بنفسى وبك أن تتهم مسلماً بالكفر أو البدعة والهموى لجرد أنه
خالفنا في رأى إسلامى نظرى ، فإن الترامى بالكفر والبدعة من أشنع الأمور . وقد
قرر علمائنا أن الكلمة إذا احتملت الكفر من تسعة وتسعين جهةً ثم احتملت
الإيمان من وجه واحد ، نُحِلَّت على أحسن الحامل وهو الإيمان . وهذا موضوع

مفروغ منه ومن التذليل عليه . لكن يفت في عضدنا غفلة كثير من إخواننا المسلمين عن هذا الأدب الإسلامي العظيم ، الذي يحفظ الوحدة ، ويعمى الأخوة ، ويظهر الإسلام بصورته الحسنة ووجهه الجميل من السباحة واليسر ، واتساعه لكافة الاختلافات الفكرية والمنازع المذهبية ، والمصالح البشرية ، مادامت معتصمة بالكتاب والسنة على وجه من الوجوه الصحيحة التي يحتملها النظر السديد والتأويل الرشيد .

ولقد حدث مثل هذا الاختلاف على عهد رسول الله ﷺ بين أصحابه ، فما تنازعوا من أجله ، بل أخذ كل برأيه وهو يحترم الآخر ورأيه ، وأقرهم الرسول ﷺ على ذلك ولم يعيب أحداً منهم ، على رغم أنه يترتب على بعض هذه الاختلافات أن ترك بعضهم الصلاة في وقتها اجتهداً منه ، إذ قال الرسول ﷺ يوماً لفئة من أصحابه « لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة » فسافروا وجدوا ، ولكن الغزاة تدلت للغروب وهم لا يزالون ضاربين في الأرض ، ولما يصلوا . هنالك اجتهدوا ، فمنهم من وقف عند ظاهر النص فترك العصر حتى خرج وقته مادام لم يصل إلى بني قريظة . ومنهم من تأول النص وحمله على الكناية في الإسراع فصلى حين خاف على الوقت من قبل أن يصل إلى بني قريظة .

نقول : إن مثل هذا الخلاف حدث على عهد صاحب الرسالة وأقره ، تيسيراً على المسلمين وإعلاماً بأن الإسلام دين الكفاية ، يسع جميع البشر في كل العصور والأحوال . وشهد المسلمون بعد ذلك عصراً سعيداً كان أئمة الدين فيه يختلفون فيما بينهم كثيراً ، ولكنهم كانوا بجانب هذا يتكاملون ويتعاونون ويتراحون كثيراً .

وإن كنت في شك فاسأل التاريخ عن إكرام مالك الشافعي ، واحترام الشافعي لأحمد بن حنبل حتى ورد أنه كان يتبرك بمسألة قميصه ، أى يتبرك الأستاذ الإمام

بفسالة قيمه تخالف له في الرأي والاجتهاد ١ ثم سأل التاريخ عن معاونة صاحب
أبي حنيفة للشافعي ، ودفعه إليه كتبه في كرم وحن ضيافة وصدق محبة ١ ولا تنس
إيلاء مالك على الرشيد أن يحمل الناس في بلاد الإسلام كلها على مؤطته ومذهبه ، ويعتذر
إليه بأن الإسلام أوسع من مؤطته ومذهبه ، وأن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في
البلاد ولكل وجهة .

أرأيت هذا النبيل والطاهر : أَجَلْ أَجَلْ ١١ . ولكنك ستقضي الأسف حين ترى
بجانبه فئات من المسلمين أيضاً تراشقوا بالكفر ، وتراموا بالشرك ، وتقاذفوا بالتبذع
والهوى ، لجرد تأويل بتفسيره النظر ، ويقع له صدر الاستدلال . ثم اتسع الخرق على
الرافع في بعض الظروف حتى دارت معارك طاحنة بين صفوف كلها مسلمة ، وأريق
دماء زكية كلها إسلامية ١ ولا تزال تشهد من مثل هذا الصراع القائم على التنطمع
مشاهدة ما كان أغنانا عنها ، وما كان أحرانا بالحذر منها ، خصوصاً بعد ما سمعنا من
الآيات ، وبعد أن أقر الرسول أمثال هذه الخلافات ، وبعد أن قال في حديث واحد
ثلاث مرات : « هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » . وهي كلمة صغيرة ولكنها كبيرة ، تحذر وتحذر ،
وتمثل الهلاك جامعاً في التنطمع بأشكاله وألوانه ، في الأنفس والأعراض والأموال ، وفي
الجماعات والأفراد على سواء .

لا أريد أن أطيل في هذا . ولكني أريد أن أقرّر وأكرّر ، أن الحكم على فرد
أو جماعة بالبدعة والهوى ، لا يجوز أن يكون مبنياً على غير بدعة أو هوى .

ونرى أن من أمثلة هذا التعصب والسير مع الهوى ، أن يرمى بعض المغالين في
الاعتزال لإخوانهم من أهل السنة بأنهم حير في جهالتهم ، وبأنهم على هوى في عقيدتهم ،
ولم يكفهم أن يقولوا ذلك ثراً ، بل ردّوه شعراً : وأنشدوا - سبحانه الله - :

« لَجَمَاعَةٍ سَمَوْا هَوَاهُمْ سُنَّةً وَجَمَاعَةٍ خَرَّ لَعْمَرِي - مُوَكَّفَهُ الْحُجَّ

وكذلك نرى من أمثلة هذا التعصب والسير مع الهوى أن يرمى بعض المغالين من أهل السنة إخوانهم المعتزلة بالشرك والوثنية ، لاعتقادهم أن العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية .

ونعتقد أن كلنا الطائفتين لو أنصتت إلى وجهة نظر صاحبها في هدوء ونصفه ، واجتماعاً على الإنسانية التي تجمع الجميع ، وعلى الإسلام الذي يؤلف بين الجميع ، وعلى الاحترام الذي يجب أن يسود الجميع ، فإن لكلٍ شريعةً ومنهجاً في حدود الإسلام وأدلة الإسلام .

ولنتف بركة بجانب هذا المثال ، مثال خلق الأفعال ، ليتضح الحال ، ولنتقس عليه النظائر والأشياء عند الاختلاف والاشتباه ، ولنعلم أن المتخالفين في ذلك ما زالوا مع خلافهم إخواناً مسلمين ، نظلهم راية القرآن ، ويضمهم لواء الإسلام .

في القرآن الكريم والسنة النبوية نصوص كثيرة على أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأن مرجع كل شيء إليه وحده ، وأن هداية الخلق وضلالهم بيده سبحانه . مثل قوله عز وجل : « اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » . هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ . وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ . مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ . وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً . وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا . وَلَوْ أَنَّا فَرَزْنَا بِالنَّاسِ أَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ لِيَهُمْ دِينٌ وَاحِدٌ لَأَفْعَلْنَا ذَلِكَ . إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا . وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ، وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . كَذَلِكَ دَرَأْنَا لِلسَّكِينِ أُمَّةً عَلَيْهِمْ . فَمَنْ يَرْدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يَرِدْ أَنْ

يُضِلُّهُ يَجْعَلُ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ . لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ . وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى .

وكذلك يقول النبي ﷺ : « إِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا . وَلَكِنْ قُلْ : قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ » ويقول : « الْإِيمَانُ أَنْ تُوْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » ويقول : « بِأَمْقَلِّ الْقُلُوبِ وَالْأَبْصَارِ ثَبَّتَ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ » . إلى غير ذلك .

هذه النصوص وأمثالها ، إذا نظر العبد إليها لا يسهه إلا أن يردَّ الأمور كلها إلى الله معتقداً أنه الواحد الأحد ، لا شريك له في ملكه ولا في ناحية من ملكه ، وهي أفعال التكليف من عباده ، وكأن نسبة الأفعال إلى العباد هي الأخرى محض فضل من الله ، على حدِّ ما قال ابن عطاء الله : « مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ عَلَيْكَ ، أَنْ خَلَقَ الْعَمَلَ وَنَسَبَهُ إِلَيْكَ » . ويُظَاهِر هذه الأدلة العقلية أدلة أخرى عقلية ، ناطقة بوحداية الله في كل شيء ، وبأن العبد لا يعقل أن يكون خالقاً لما اختاره من أفعاله ، لأنه لو كان خالقاً لما كان عالماً بتفاصيلها ، ولكنه يشهد من نفسه بأنه تصدر عنه أشياء كثيرة جداً من عمله الاختياري دون أن يعرف تفاصيلها ، كخطوات المشي وحركات المضغ في الأكل ونحوها . وإذا فليس العبد هو الخالق لها . « أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ؟ » .

بجانب هذا توجد نصوص كثيرة أيضاً من الكتاب والسنة ، تنسب أعمال العباد إليهم ، وتعلن رضوان الله وحبّه للمحسنين فيها ، كما تعلن غضبه وبغضه للمسيئين منهم . من ذلك قوله سبحانه : « مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا . إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسِنْتُمْ إِنْ أَسَأْتُمْ أُسَاءْتُكُمْ وَلَنْ أُسْأَتُمْ فَعَلَا . أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ

أَنْ يَسْبِقُونَا . أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَنَّاهُمْ ، سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ . إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ . وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ إِنِّي عَلَىٰ وَلَكُمْ عَمَلِكُمْ أَنْتُمْ بَرِيثُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيٌّ مِمَّا تَعْمَلُونَ . قُلْ لَا نَسْأَلُونَ عَمَّا أُجِرْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ . قُلْ بِأَقْوَمِ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْمَلُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ . وَمَا كَانَ رَبُّكَ إِيَّاكَ الْفَرَىٰ يَظْلَمُ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ . وَقُلْ أَعْمَلُوا فَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ . وَتِلْكَ آيَاتُ الَّتِي أُورِثْنَاهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ .

وكذلك نقرأ في السنة النبوية : « أَعْمَلُوا فَكُلُّ مُبْتَسِرٍ لِّمَا خُلِقَ لَهُ » • بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فِتْنًا كَقَطْعِ أَلِيلِ الْمَظْلَمِ • أَلَكِبْسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ •
يا عباس بن عبد المطلب أعمل لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا فاطمة بنت عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً • إلى غير ذلك .

وهذه نصوصٌ إذا نظر العبد إليها لا يسعه إلا أن يردَّ أعمال العباد الاختيارية إليهم ، معتقداً أنهم يستحقون ثوابها إن أحسنوا وعقابها إن أساءوا . ويظهر هذه الأدلة العقلية أدلة عقلية أيضاً شاهدة بمدالة الله وحكمته ، لأن العبد لو لم يكن موجداً إما اختار من أعماله لما كان ثمة وجه لاستحقاقه الثوبة أو العقوبة . وكيف يُثاب أو يعاقب على ما ليس له ولم يصدر منه .

غَيْرِي جَنَىٰ وَأَنَا الْمَذْبُوبُ فَيَكُفُّمْ فَكَأَنِّي سَبَّابَةٌ لِلْعَذَابِ

أهل السنة بهرتهم النصوص الأولى والأدلة العقلية التي يجانها ، فرجحوها وقالوا :
 إن العبد لا يخلق أفعال نفسه الاختيارية ، إنما هي خلق الله وحده . وإذا قيل لهم : كيف
 يُثاب المرء أو يعاقب على عمل لم يوجد هو ؟ وكيف يتفق هذا وما هو مقرر من عدالة
 الله وحكمته في تكليف خلقه ؟ قالوا : إن للعباد - وإن لم يكونوا خالقيين لأعمالهم -
 كاسبون لها . وهذا الكسب هو مناط التكليف ومدار الثواب والعقاب . وبه يتحقق
 عدل الله وحكمته فيما شرع للمكلفين .

وهكذا حلوا النصوص الأولى على الخلق ، وحلوا الثانية على الكسب ، جمعاً بين
 الأدلة . ثم إذا قيل لهم : ما هذا الكسب اختلف الأشعري والماتريدي في تحديده :
 أهو مقارنة القدرة القديمة للعادة أم هو المزمع للمعصم ؟ ولكل وجهة نظر يطول
 شرحها وتوجيهها .

أما المعتزلة فقد بهرتهم النصوص الثانية وما بظاهرها من برهان النقل ، فرجحوها
 وقالوا : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية . وإذا قيل لهم : أليس الله خالق كل شيء
 ومنها أعمال العباد ؟ قالوا : بلى إنه خالق كل شيء حتى أعمال عباده الاختيارية بيد
 أنه خلق بعض الأشياء بلا واسطة وخلق بعضها الآخر بواسطة ، وأعمال المكلفين
 من القبيل الثاني . خلقها الله بواسطة خلق آلائها فيه ، وآلائها هي القدرة الكلية
 والإرادة الكلية الصالحتان للتعاقب بكل من الطرفين . وإيس لنا من حَوْل ولا قوة
 سوى أننا استعملناها على أحد وجهيها إما بحسن الاختيار وإما بسوء الاختيار . ثم
 لا مانع عندنا من القول بأنه سبحانه خالق لأفعال عباده ولكن على سبيل الجواز ، باعتبار
 أنه خالق أسبابها ووسائلها .

وإذا قيل لهم : إن مذهبكم يستلزم أن يكون لله شركاء كثيرون في فعله ، وهم عباده
 المكلفون . وهذا يناقض عقيدة التوحيد وبرهان الوجدانية قالوا : لا نسلم هذا

ولا نقول به ، فإن الوحدانية ليس معناها نفي وجود ذوات أو صفات أو أفعال لغيره .
إنما معناها نفي أن يكون لغيره شبه به في ذاته أو صفاته أو أفعاله . وأنتم يا أهل السنة
لا تمنعون وجود ذوات لا تشبه ذاته ، ولا تمنعون وجود صفات لا تشبه صفاته ، فلم
تمنعون وجود أفعال من العباد لا تشبه أفعاله ؟ وهو ما نقول به في خلق العباد لأعمالهم ،
فإنها لا تشبه أفعال الله بحال .

مكذا نحمد لكلا الطائفتين وجهة نظر قوية وتأويلاً سائفاً فيما تؤوله من النصوص
المقابلة للنصوص التي يهرتها فرجعتها . ونجد أيضاً أن كلا الطائفتين لا تلزم المحذور التي
تحاول الأخرى أن تلزمها إياه في مقام الحجاج والجدال ، بل توجه رأيهما توجيهاً يتناهى
بها عن الوقوع في المحذور ، ثم نجد كلا الطائفتين يتلاقيان أخيراً بعد طول المطاف
عند نقطة الاعتقاد السديد بوحداية الله وحكمة الله ، ولكن على الوجه الذي استبان
لها وراج عندها .

فكيف يرضى منصفٌ إذا بتجريح أحدهما وردها بأشنع التهم من كفر أو شرك
أو هوى ؟ وماذا علينا أن نرجح ما رجح من غير تسفيه للجانِب الآخر ؟ هل ماذا علينا
أن نلذ بالصمت ونعتهم بالسكون فلا نخوض في أمثال هذه الدقائق المويضة ، والمساك
المتقوية البعيدة ؟ لا سيما أن الرحمن الرحيم لم يكلفنا بها ولم يفرضها علينا .
ولقد كان سلفنا الصالح يؤمنون بوحداية الله وعدله . ويؤمنون بقدره وأمره .
ويؤمنون بهذه النصوص وتلك النصوص . ويؤمنون بأن العبد يعمل ما يعمل وأن
الله خالق كل شيء . ويؤمنون بأنه تعالى تنزه في قدره عن أن يكون مغلوباً أو عاجزاً
وتنزه في أمره وتكليفه عن أن يكون ظالماً أو عابثاً . ثم بعد ذلك يصمتون فلا
يخوضون في تحديد نصيب عمل الإنسان الاختياري من قدرة الله ونصيبه من قدرة
العبد . ولا يتعرضون لبيان مدى ما يبلغ فعل الله في قدره ، ولا لبيان مدى ما يبلغ

فعل العبد في أمثال أمره . ذلك ما لم يعلم ولم يحاوله ، لأنهم لم يكلفوه . وكان سبحانه أرحم بمبادء من أن يكلفهم إياه لأنهم أسرار القدر أو يكاد ، والعقل البشري محدود التفكير ضعيف الاستعداد . ومن شرّ العقول طلب ما لا سبيل لها إليه . وما أوتيتم من العلم إلا قليلا .

« لم يمتحنّا بما نعيا العقول به حرصاً علينا فلم نرتب ولم نهم »

واجبتنا إزاء الخلافات

ليس من شأني هنا أن أفصل القول في هذه المسألة ولا في أشباهها ، فهذا التفصيل علم آخر . إنما هو ضرب من التمثيل ، تجزئ فيه بالقليل ، لنخلص منه بصفة مهمة : هي أن المسلمين لا يجوز لهم أن ينقسموا شيعاً وأحزاباً لأمر ليس من الدين ، فضلاً عن أن يكون من أصول الدين ، وإذا التمسنا المآذير غلوض من خاضوا أو يخوضون فيه دفماً لشبهات المشبهين أو ضلال المضللين ، فلن نستطيع التماس عذر واحد لمن شنوها حرباً شمواء بينهم وبين إخوانهم في الدين . وما كان لهم أن يخرجوا من مثل هذا البعث أعداء متخاذلين ، وقد كانوا بالأمس إخواناً متفاهمين متعاونين .

وإذا فلنستمسك بالمرءة الوثقى ، ولنفسح صدورنا للخلافات مادام صدر الإسلام قد وسعها . ولنعلم أن الإسلام أوسع من المذاهب والآراء . ونحن ضمت ذرعاً برأى أخيك اليوم فقد نرى أنت رأيه غداً عندما تقتنع بوجهة نظره ؛ فقد رجع كثير من أعلام الأئمة عن آراء رأوها ، بل عن مذاهب كانوا قد ذهبوا إليها . ولعلك لا تجهل أن للشافعي مذهباً قديماً ومذهباً جديداً ، وأن الخلاف في لواحق العقائد والأصول ، كثير الشبه بالخلاف في الأحكام والفروع .

لهذا كله ترائى لا أذهب مع الداهيين في تضليل المعتزلة ونسفيه أحلامهم ونهزم

بِالْقَابِ السَّكْرِ وَالنَّفْسِ ، كَمَا أَذْهَبَ مَعَ الذَّاهِبِينَ فِي تَجْهِيلِ أَهْلِ السَّنَةِ وَتَحْقِيرِمْ وَنَزِمْ
بِالْجَهَالَةِ وَالْجُودِ وَالْمَوَى . « وَأَوَّلَا إِذْ تَمَعُّمُوهُ قَلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا .
سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ » بِمَظْهَرِ اللَّهِ أَنْ تَعُودُوا امِثْلَهُ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ .
وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

تحذير :

وأحبُّ ألا يفهم القارى الكريم أننى أريدُها فوضى أسكل متأول في القرآن ،
متلاعب بالنصوص ، عابث بتعاليم الدين . بل الذى أريدُه وأرجوه هو أن تفرق بين
متأول ومتأول ، ثم ننظر أهذا التأويل سائق أم غير سائق ؟ أى تساعد عليه قوانين
اللغة العربية ، ومقررات الإسلام المتطوع بها ، المعلومة من الدين بالضرورة ، وبما
العقل والمنطق أم لا ؟

قال سائق قبله ونرحب به وإن خالف رأينا ، وغير السائق نردُّه في غير تردُّد ،
ونحاربه في غير هوادة ، لأن تاريخ الإسلام لم يشهد أعداء كانوا أخطر عليه من أولئك
العابثين الذين تلاعبوا بنصوصه ، وعبثوا بمقرراته . سواء منهم من ذهب به الماضى
كالباطنية ، ومن برِّم به الحاضر كالبهائية . وقد نسمع قريباً شيئاً عن أمثالهم .

سماحة الإسلام ويسر تعاليمه

بان لك مما ذكرنا أن الإسلام دين سمح ، وأن الله تعالى لم يكلف الخلق من تعاليم
دينه إلا ما جاء به كتابه الكريم ، وشرحه نبيه العظيم ، على تلك الطريقة السهلة الواضحة ،
البعيدة عن التديقات الفلسفية ، والتعقيدات الفنية .

ولعل من تمام الفائدة في هذا الموضوع الخطير أن نختطف لك كلمة قالها حجة

الإسلام الغزالي في الإحياء ، عند بيانه لما بدّل الناس من ألفاظ العلوم إذ قال تفهمه الله برحمته .

• اللفظ الثالث - أي من الأسماء المحمودّة التي نُقلت بالأغراض الفاسدة إلى معان غير ما أرادها السلف الصالح والقرن الأول - التوحيد . وقد جعل الآن عبارة عن صناعة الكلام ، ومعرفة طريق المجادلة ، والإحاطة بطرق مناقضات الخصوم ، والقدرة على القشوق فيها بتكثير الأسئلة ، وإثارة الشبهات ، وتأليف الإلزامات ، حتى لقب طوائف منهم أنفسهم بأهل العدل والتوحيد ، وسمى المتكلمون بعلماء التوحيد . مع أن جميع ما هو خاصّة هذه الصناعة لم يكن يُعرف منها شيء في العصر الأول . بل كان يشتدّ منهم التكبر على من كان يفتح باباً من الجدل والمارة . فأماما يشتمل عليه القرآن من الأدلة الظاهرة التي تسبق الأذهان إلى قبولها في أول السماع ، فقد كان ذلك معلوماً للجميع ، وكان العلم بالقرآن هو العلم كله ، وكان التوحيد عندهم عبارة عن أمر آخر لا يفهمه أكثر المتكلمين . وإن فهموه لم يتصفوا به ، وهو أن يرى الأمور كلها من الله عزّ وجلّ رؤيةً تقطع التفاتة عن الأسباب والوسائط ، فلا يرى الخير والشر كله إلا منه جلّ جلاله ، إلى أن قال :

والتوحيد جوهر نفيس ، وله قشران ، أحدهما أبعد عن الأب من الآخر ، تخصّص الناس الاسم بالتشريب وصناعة الحراسة للقشر ، وأهمّلوا الأب بالكفاية . فالقشر الأول هو أن تقول بلسانك : لا إله إلا الله . وهذا يسمى توحيداً مناقضاً للتثليث الذي صرّح به النصاري ، ولكنّه قد يصدر من المنافق الذي يخاف سرّه جهره . والقشر الثاني ألا يكون في القلب مخالفة وإنكار لمفهوم هذا القول ، بل يشتمل ظواهر القلب على اعتقاده والتصديق به ، وهو توحيد عوام الخلق . والمتكلمون كما سبق حرّاس هذا القشر عن

تشويش للمبتدعة. والثالث وهو الباب أن يرى الأمور كلها من الله تعالى رؤية تقطع التفاته عن الوسائط، وأن يعبد عبادة يفرد بها، فلا يعبد غيره. ويخرج عن هذا التوحيد اتباع الهوى، فكل متبع هواه فقد اتخذ هواه معبوده. قال تعالى: «أَفَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ». وقال صلى الله عليه وسلم^(١): «أَبْغَضُ إِلَهٍ عُيِدَ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْهَوَى». وعلى التحقيق من تأمل عرف أن عابد الصنم ليس يعبد الصنم وإنما يعبد هواه، إذ نفسه مائلة إلى دين آبائه فيتبع ذلك الليل، وميل النفس إلى المألوفات أحد المعاني التي يعبر عنها بالهوى. ويخرج من هذا التوحيد التسخط على الخلق والاتفات إليهم، فإنه من يرى الشكل من الله عز وجل كيف يتسخط على غيره؟ فقل قد كان التوحيد عبارة عن هذا المقام، وهو مقام الصدقين. فانظر إلى ماذا حوّل؟ وبأي قشر قُبِعَ منه؟ وكيف اتخذوا هذا مُقْتَصَمًا في التمدّح والتفاخر بما اسمه محمود مع الإفلاس عن المعنى الذي يستحق الحمد الحقيقي؟ وذلك كإفلاس من يصبح بُكْرَةً ويتوجّه إلى القبلة ويقول: «وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا» وهو أول كذب يفتاح الله به كل يوم إن لم يكن توجه قلبه توجهاً إلى الله تعالى على الخصوص. فإنه إن أراد بالوجه وجه الظاهر فما وجهه إلا إلى الكعبة، وما صرفه إلا عن سائر الجهات. والكعبة ليست جهة الذي فطر السموات والأرض حتى يكون للتوجه إليها متوجّهاً إليه تعالى عن أن تحمّده الجهات والأقطار. وإن أراد به وجه القلب وهو المطلوب التمسك به فكيف يصدق في قوله؟ وقوله متردّد في أوطاره وحاجاته الدنيوية، ومتصرف في طلب الحيل في جمع الأموال والجلاء واستكثار الأسباب ومتوجّه بالسكينة إليها، فمتى وجهه وجهه للذي فطر السموات والأرض؟ وهذه الكلمة خبر عن حقيقة التوحيد، فالمرحّل

(١) قال العراقي في تخريج هذا الحديث: رواه الطبراني من حديث أبي أمامة

هو الذي لا يرى إلا الواحد ، ولا بوجه وجهه إلا إليه . وهو امتثال قوله تعالى : « قُلْ اللَّهُ ، ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ » . وليس المراد به القول باللسان ، وإنما اللسان ترجان بصدق مرة ويكذب أخرى . وإنما موقع نظر الله المترجم عنه وهو القلب . وهو معدن التوحيد ومنبعه « ١ » .

وإياك أن تفهم منه الفض من علم التوحيد ، خصوصاً بعد أن صرح هنا بأنه يحصى قشرة العقيدة عن تشويش المبتدعة . ولكن نقده ينصب على الإسراف في القشور وإعمال الباب ، كما سمعت .

تحقيق للأستاذ الإمام

وللأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده كلام في هذه المسألة ، بحاشيته على العقائد العنصرية ، توسع فيه كثيراً مع الفرق المخالفة ، حين عرض لحديث الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة . قيل : ومن هم ؟ قال : « الذين هم على ما أنا عليه وأصحابي » . ثم ختم الشيخ بحثه فقال :

« والحق الذي يرشد إليه الشرع والعقل ، أن يذهب الناظر المتدين إلى إقامة البراهين الصحيحة على إثبات صانع واجب الوجود ، ثم منه إلى إثبات النبوات . ثم يأخذ كل ما جاءت به النبوات بالتصديق والتسليم بدون فحص فيما تنبئته الألفاظ ، إلا فيما يتعلق بالأعمال على قدر الطاقة . ثم يأخذ طريق التحقيق في تأسيس جميع عقائده بالبراهين الصحيحة ، كان ما أدت إليه ما كان ، لكن بغاية التحري والاجتهاد .

ثم إذا قام من فكره إلى ما جاء من عنده ، فوجده بظاهره ملائماً لما حقه ، فليحمد الله على ذلك . وإلا فليطرق عن التأويل ويقول : « آمناً به كُـلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنا »

فانه لا يعلم مراد الله ونبيه إلا الله ونبيه . على هذا المنوال يكون نسجه فيبوء من الله
برضوان ؛ حيث أسس عقائده على السديد من البراهين ، واستقبل الأخبار الإلهية
بالقبول والتسليم . وتناولها بقلب سليم .

وإن أراد التأويل لغرض ، كدفع معاند أو إقناع جاحد ، فلا بأس عليه إذا سلم
برهانه من التقليد والتشويش . وهذا هو دأب مشايخنا كالشيخ الأشعر والشيخ
أبي منصور ومن مائلهم ، لا يأخذون قولاً حتى يبدؤوه ببراهينهم القوية على حسب
حظائهم . وهذا ما يدعى باسم السني والصوفي والحكيم . وكل متعزب مجادل فإتباعه يبنى
العت وتشتيت الكلمة ، فهو في النار وكل مقصر فطليه العار والشنار . فاسلك سبيل
السلف . واحذر فقد خلف من بعدهم خلف .

ولا بد في كمال النجاح ونيل العادة الأبدية ، من أن ينضم إلى ذلك التخلي عن
الرزائل ، والتخلي بالأخلاق الكاملة والأعمال الفاضلة . ومن تلك الأخلاق والأعمال
تكميل قوة النظر وارتكاب طريق العدل في كل شيء ، إذ لا ريب أن كل من خالف
ما كان عليه النبي وأصحابه من الهمة والهداد والعدل والإنصاف ، وسلوك طريق
الاستقامة في جميع الأخلاق والأعمال ، ونور البصيرة فيما يأخذ ويعطي ، فهو في النار .
ومن كان على ما كانوا عليه فهو في أعلى غرف الجنان .

وسالك هذا الطريق إما أن يكون سلوكه من قبل الالتفات إلى ما جاء في الكتاب
والسنة وكلام أولى الفضل من الراشدين قديماً وحديثاً ، فذلك هو الحكيم الأعلى
والمؤمن المتوسط . وإما أن يكون مع ذلك قد سلك بنفسه مدارج الأنوار ، ووقف
على ما في ذلك من دقائق الأسرار ، حتى جاس في حيانته هذه في مقعد صدق عند
ملك مقتدر ، فهو الصوفي ، وهو صاحب المقصد الأسنى والمطلوب الأعلى . وفي هذا
مراتب لا تحصى ، ومراق لا تستقصى . وهذا وما قبله يشملهما اسم المؤمن الصادق .

فمن تحقق بهذا النور ، فله النجاة والحبور ، كان ما كان ، فإن هذا هو المتحقق فيهما كان النبي عليه وأصحابه .

ولنفسك القلم حيث إن المقصود هو الإيجاز . والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب فاصلك بنفسك طريق السداد ، وانظر فيما يكون لك بعين الرشاد « ١ » .

وهنا أمسك أنا القلم أيضاً مؤملاً أن أكون قد وفيت هذا المقام المهم حقّه ، وأن أكون قد نجحت في تجلية مبدأ من المبادئ الإسلامية الرشيدة ، عند اختلاف وجهات الأنظار ، وتباين منازع الأفكار . كفانا الله شر العناد والغرور والفتنة ، وجمع صفوف الأمة على حقائق الكفاب والسنة ، آمين .

ي — التفسير بالرأى

الجازز منه وغير الجازز

المراد بالرأى هنا الاجتهاد . فإن كان الاجتهاد موقفاً أى مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه بعيداً عن الجهالة والضلالة ، فالفسير به محمود وإلا فمذموم . والأمور التي يجب استناد الرأى إليها في التفسير نقلها السيوطي في الإتيان عن الزركشي فقال ماملخصه : فلناظر في القرآن لطلب التفسير مأخذ كثيرة أمهاتها أربعة : -

الأول : النقل عن رسول الله ﷺ مع التحرز عن الضعيف والموضوع .
الثانية : الأخذ بقول الصحابي ، فقد قيل إنه في حكم المرفوع مطلقاً . وخصه بعضهم بأسباب النزول ونحوها مما لا مجال للرأى فيه .

الثالثة : الأخذ بمطلق اللغة مع الاحتراز عن صرف الآيات إلا ما لا يدل عليه الكثير من كلام العرب .

الرابعة: الأخذ بما يقتضيه الكلام وبإدخاله عليه قانون الشرع . وهذا النوع الرابع هو الذي دعا به النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس في قوله : « اللَّهُمَّ فَقِّمهُ فِي الدِّينِ وَصَلِّهُ الْقَوْلَ » .

فنفس القرآن برأيه أي باجتهاده ملتزماً بالوقوف عند هذه المأخذ معتمداً عليها فيما يرى من معاني كتاب الله ، كان تفسيره سائفاً جائزاً خليقاً بأن يسمى التفسير الجائز أو التفسير الحمود . ومن ساد عن هذه الأصول وفسر القرآن غير معتمد عليها ، كان تفسيره سائفاً مردوفاً خليقاً بأن يسمى التفسير غير الجائز أو التفسير المذموم .

فالتفسير بالرأى الجائز يجب أن يلاحظ فيه الاعتماد على ما نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه بما ينير السبيل للمفسر برأيه . وأن يكون صاحبه عارفاً بقوانين اللغة خبيراً بأساليبها . وأن يكون بصيراً بقانون الشريعة حتى يُترجم كلام الله على المعروف من تشريعه .

أما الأمور التي يجب البعد عنها في التفسير بالرأى فن أهمها التهميم على تبين مراد الله من كلامه على جهالة بقوانين اللغة أو الشريعة . ومنها حمل كلام الله على المذاهب الفاسدة . ومنها الخوض فيما استأثر الله بعلمه . ومنها القطع بأن مراد الله كذا ، من غير دليل . ومنها السير مع الهوى والاستعصان .

ويمكن تلخيص هذه الأمور الخمسة في كلمتين ، هما الجهالة والضلالة .

وينبغي أن يعلم أن في القرآن علوماً تنوع إلى ثلاثة :

الأول : علم لم يطلع الله عليه أحداً من خلقه بل استأثر به وحده كعرفة حقيقة ذاته وصفاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو . وهذا النوع لا يجوز الكلام فيه لأحد إجماعاً .

الثاني : ما أطلع الله عليه نبيه ﷺ واختص به . وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له عليه الصلاة والسلام ولن أذن له الرسول . قيل : ومنه أوائل السور .

الثالث : العلوم التي علمها الله تعالى لنبيه بما أمر بتبليغه . وهذا النوع قسمان : (قسم) لا يجوز الكلام فيه بطريق السمع كالكلام في النسخ والفسوخ والقراءات ، وقصص الأمم الماضية ، وأسباب النزول ، وأخبار الحشر والنشر والمعاد . (وقسم) يعرف بطريق النظر والاستدلال ، وهذا منه المختلف في جوازه ، وهو ما يتعلق بالآيات المتشابهات . ومنه المتفق على جوازه وهو ما يتعلق بآيات الأحكام والمواعظ والأمثال والحكم ونحوها لمن له أهلية الاجتهاد .

العلوم التي يحتاجها المفسر

وقد بين العلماء أنواع العلوم التي يجب توافرها في المفسر فقالوا : هي اللغة والنحو ، والصرف ، وعلوم البلاغة ، وعلم أصول الفقه ، وعلم التوحيد ومعرفة أسباب النزول ، والقصص ، والنسخ ، والمنسوخ ، والأحاديث المبيحة للعجل والمبهم ، وعلم الموعظة ، وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم ، ولا يناله من في قلبه بدعة أو كبر أو حب دنيا أو ميل إلى المعاصي . قال تعالى : « سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ » وقال الإمام الشافعي :

شكوتُ إلى وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي
وأخبرني بأنَّ العلم نورٌ ونورُ الله لا يُهدى لامرئٍ

ملاحظة :

هذه الشروط التي ذكرناها ، وهذه العلوم كلها ، إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير : مع إضافة تلك الاعتبارات المهمة المسطورة في الكلمات القيمة الآتية . أما المعاني العامة التي يستشعر منها المرء عظمة مولاه ، والتي يفهمها الإنسان عند إطلاق اللفظ التكريم ، فهي قدر يسكاد يكون مشتركاً بين عامة الناس ، وهو المأمور به للتدبر والتذكر ، لأنه سبحانه سهل ويسره . وذلك أدنى مراتب التفسير .

قال العلامة للرحوم الشيخ محمد عبده ما خلاصته :

للتفسير مراتب : أدناها أن يبين بالإجمال ما يشرب القلب عظمة الله وتغريه
وبصرف النفس عن الشر، ويجذبها إلى الخير. وهذه هي التي قلنا إنها متيسرة لكل أحد
« وَلَقَدْ بَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ، فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ؟ » .

وأما المرتبة العليا فهي لا تتم إلا بأمور :

(أحدها) : فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن ، بحيث يحقق المفسر
ذلك من استعمالات أهل اللغة ، غير مكثف بقول فلان وفهم فلان ، فإن كثيراً من
الألفاظ كانت تستعمل في زمن التزويل لمعان ، ثم غلبت على غيرها بعد ذلك بزمن قريب
أو بعيد. ومن ذلك لفظ التأويل. اشتهر بمعنى التفسير مطلقاً أو على وجه مخصوص ، ولكنه
جاء في القرآن بمعان أخرى كقوله تعالى : « هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ
يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ : قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ » . فإن المراد به العاقبة ،
وما بعد به القرآن من الثوبة والعقوبة ، أي ما يؤدي إليه الأمر في وعده ووعيده ، فعلى
الحقق المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعاني التي كانت مستعملة في عصر نزوله . والأحسن
أن يفهم اللفظ من القرآن نفسه ، بأن يجمع ما تكرر في مواضع منه ، وينظر فيه ، وربما
استعمل بمعان مختلفة كلفظ الهداية وغيره . وتحقيق كيف يتفق معناه مع جملة من الآية ؟
فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه . وقد قالوا : إن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، وإن
أفضل فريضة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبق له من القول ، واتفاقه مع جملة
المعنى ، واتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملة .

(ثانيها) : الأساليب . فينبغي أن يكون عنده من علمها ما يفهم به هذه الأساليب الرفيمة .

وذلك يحصل بممارسة الكلام البليغ ومزاولته ، مع التفطن لنسكته وبحاسته ، والوقوف
على مراد المتكلم منه . نعم إننا لا نقسم إلى فهم مراد الله تعالى كله على وجه الكمال

والنظام . ولكن يمكننا فهم ما نهتدى به بقدر الطاقة . ويحتاج في هذه إلى علم الإعراب .
وعلم الأساليب (المعاني والبيان) . ولكن مجرد العلم بهذه الفنون وفهم مسائلها وحفظ
أحكامها لا يفيد المطلوب . ترون في كتب العربية أن العرب كانوا مسددين في النطق ،
يتكلمون بما يوافق القواعد قبل أن توضع . أحسبون أن ذلك كان طبيعياً لهم ؟ كلا .
وإنما هي ملكة مكتسبة بالمعاش والخبرة ، لذلك صار أبناء العرب أشد حجة من العجم
عندما اختلطوا بهم . ولو كان طبيعياً ذاتياً لهم ، لما فقدوه في مدة خمسين سنة من بعد الهجرة .
(ثالثها) : علم أحوال البشر . فقد أنزل الله هذا الكتاب وجعله آخر الكتب
وبين فيه ما لم يبينه في غيره . وبين فيه كثيراً من أحوال الخلق وطبائمه وسننه
الإلهية في البشر ، وقص علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنة فيها .
فلا بد للنظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم ومناشئهم
اختلاف أحوالهم ، من قوة وضعف ، وعز وذل ، وعلم وجهل وإيمان وكفر . ومن
العلم بأحوال العالم الكبير علوه وسفليه . ويحتاج في هذا إلى فنون كثيرة ؛ من أهمها
التاريخ بأنواعه .

أجل القرآن الكلام عن الأمم ، وعن الدين الإلهية ، وعن آياته في السموات
والأرض وفي الآفاق والأنفس ، وهو إجمال صادر عن أحاط بكل شيء علماً . وأمرنا
بالنظر والتفكير والسير في الأرض لفهم إجماله بالتفصيل الذي يزيدنا ارتقاء وكألاً . ولو
اكتفينا من علم الكون بنظرة في ظاهره ، لكفنا كن يعتبر الكتاب بلون جلده ،
لأننا حوالة من علم وحكمة .

(رابعها) : العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن ، فيجب على المفسر القائم بهذا
الفرض التكفائي أن يعلم ما كان عليه الناس في عصر النبوة من العرب وغيرهم ، لأن
القرآن ينادي بأن الناس كلهم كانوا في شقاء وضلال ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
به لهدايتهم وإسماعهم . وكيف يفهم المفسر ما قيحه الآيات من عوائد على وجه الحقيقة

أو ما يقرب منها إذا لم يكن عارفاً بأحوالهم وما كانوا عليه . . . يروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « إن أجهل الناس بأحوال الجاهلية هو الذي يخشى أن ينقض عُرَى الإسلام عروة عروة » اهـ بالمعنى . والمراد أن من نشأ في الإسلام ، ولم يعرف حال الناس قبله ، يحمل تأثير هدايته وعناية الله بحمله مغيراً لأحوال البشر ، ويخرجهم من الظلمات إلى النور .

ومن جهل هذا يظن أن الإسلام أمر عادي ، كما ترى بعض الذين يقربون في النظافة والنعم بعدد ون التشديد في الأمر بالنظافة والسواك من قبيل اللغو ؛ لأنه من ضروريات الحياة عندهم ، ولو اعتبروا وغيرهم من طبقات الناس لمزفوا الحكمة في تلك الأوامر ، وتأثير تلك الآداب من أين جاء ؟ .

(خامسها) : العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه ، وما كانوا عليه من علم وعمل وتصرف في الشؤون دنيويها وأخرويها « انتهى من تفسير للنار بتصريف قليل .
الاختلاف في جواز التفسير بالرأى :

يختلف العلماء في التفسير بالرأى بين مجيز ومانع . والتحقيق ما قدمناه بين يديك من الجواز بشرطه ، والمنع عند عدم توافر شروطه . وأن ذلك في غير أدنى مراتب التفسير . أما هذا الأدنى فهو جائز من غير اعتبار تلك الشروط ، لأن الله يسره حتى للعامة كما أسلفنا . ونسوق إليك هنا أدلة المانعين والمجيزين لتزداد بصيرة وتنور في هذا الموضوع :

أدلة المانعين :

يستدل المانعون بأدلة : (الأول) أن التفسير بالرأى قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير علم منهي عنه . فالتفسير بالرأى منهي عنه .

دليل الصغرى أن المفسر بالرأى ليس متيقناً أنه مصيب ، ونصارى أمره أنه يظن ،
والقائل بالظن قائل على الله بغير علم . ودليل الكبرى قوله تعالى : « وَأَنْ تَقُولُوا
حَتَّىٰ آتِيَ مَا لَا تَعْلَمُونَ » المعطوف على ما قبله من المحرمات في قوله سبحانه :
« قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْإِنَّمِ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ
أَتْلَافٍ وَأَنْ تَتَّبِعُوا مَا لَكُمْ بِآيَاتِهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَىٰ اللَّهِ
مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

لكن أجاب المجيزون عن هذا الدليل بمنع الكبرى ، لأن القائل بالظن فيما
لا يوجد عليه نص قاطع ، ولا دليل عقلى ، إنما يستند إلى علم من الله أى إلى دليل
قطعى منه سبحانه على صحة العمل بهذا الظن كقوله تعالى : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلًّا وَوُسْعَهَا » . وكقوله صلى الله عليه وسلم مامعناه « مَنْ أَجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ ، وَإِنْ
أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ » .

(الدليل الثانى) الحديثان الآتيان :

(١) ما يرويه الترمذى عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال : « أَتَقُولُوا الْحَدِيثَ عَلَىٰ
إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَىٰ مُتَعَمِّدًا فَلْيَقْبِئُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . وَمَنْ قَالَ فِي
الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَقْبِئُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

(٢) ما يرويه أبو داود عن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ
بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ » .

وأجيب عن هذين الحديثين بأجوبة ثلاثة :-

(أولها) أنها محمولان على من قال برأيه في نحو مشكل القرآن ومتشابهه مما لا يعلم
إلا من طريق النقل عن النبى ﷺ وأصحابه .

(ثانيها) أنهما محمولان على من قال في القرآن قولاً وهو يعلم أن الحق خلافه ، كأصحاب المذاهب الفاسدة الذين يتأولون القرآن على وفق هواهم ليحتجوا به على صحة آرائهم .

(ثالثها) أنهما محمولان على قول من يأخذ بظاهر الكلام ، من غير أن يستند إلى نقل أو يكلف نفسه البحث عن مبهكات القرآن ومافيه من حذف وإضمار وتقديم وتأخير ونحو ذلك . . فالنقل لا بد منه لكل مفسر ، كيلا يقع في الخطأ . أما التوسع في الفهم واستنباط صحيح الآراء فهو خطوة أخرى بعد النقل . لأن الأخذ بظاهر العربية وحده غير كافٍ ولا سديد . تأمل قوله سبحانه : « وَآتَيْنَا نَمُودَ النَّاقَةِ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا » فإن معناه : وآتينا نمود الناقة معجزة واضحة ، وبينه لائحة ، تدلهم على صدق صالح عليه الصلاة والسلام وصدق ما جاء به ، فظلموا بمتقراها أنفسهم .

والواقف عند ظاهر اللغة العربية يظن أن المراد من الإبصار نظر العين ، ولا يدري بماذا ظلموا ؟ ولا من ظلموا ؟ أظلموا أنفسهم أم غيرهم ؟

هذه احتمالات في الحديثين . والدليل إذا تطرق إلى الاحتمال ، سقط به الاستدلال . ويحجب عن حديث جندب زيادة على سابقه بأنه حديث لم تثبت صحته ، وعلى فرض صحته فإنه يحتمل أن يكون معناه : « فقد أخطأ طريق التماس المعنى » ذلك لأن السبيل في معرفة ألفاظ القرآن إنما هي اللغة وعلموها . والسبيل إلى معرفة أسباب نزوله وتمييز ناصته ومنسوخه ونحو ذلك إنما هو النقل الصحيح . والسبيل إلى القطع بمراد الله إنما هو الوادع عن النبي ﷺ . فإن لم يظفر بوارد فلا بأس من أن يقيس ويجهد ويستدل بما ورد على ما لم يرد .

الدليل الثالث : ما ورد عن الصعابة والتابعين من أنهم كانوا يتحرجون عن القول في القرآن بآرائهم . ومن ذلك ما روى عن الصادق رضي الله عنه أنه قال :

« أَيْ سَمَاءُ تَظُنِّي ؟ وَأَيْ أَرْضِي تَقْنِي ؟ إِذَا قُلْتُ فِي الْقُرْآنِ بَرَأَيْ أَوْ بَعَا لَا أَعْلَمُ ؟ » -
وما ورد عن سعيد بن المسيب أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : أنا لا أقول
في القرآن شيئاً . وروى عن الشعبي أنه قال : ثلاث لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ،
والروح ، والرؤى (أَيْ تَأْوِيلُ الْأَحْلَامِ) ، إلى غير ذلك من الأخبار التي تدل على
امتناعهم من أن يقولوا في القرآن بآرائهم .

وأجيب عن ذلك (أولاً) : بأن إحجامهم عن القول في القرآن كان ورعاً خشية ألا
يصيبوا عين اليقين . والورع : ترك ما لا بأس به حذراً من الوقوع فيما به بأس .
(ثانياً) : أن إحجامهم يحتمل أنه مقيد بما لم يعرفوا وجه الصواب فيه . أما إذا
عرفوا وجه الصواب فإنهم لا يمتنعون ولو كان وجه الصواب ظنيّاً لا قطعياً . هذا أبو بكر
نفسه يفتي في الكلاله حين سئل عنها في الآية المكرمة ، « يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ
يُقَيِّمُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ » الخ ويقول : أقول فيها برأى . فإن كان صواباً فمن الله . وإن
كان غير ذلك فني ومن الشيطان . الكلاله : كذا-وكذا . ومثل هذا ورد عن علي
وابن عباس وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين .

(ثالثاً) : أن إحجامهم يحتمل أيضاً التقييد بما كان من التفسير على وجه قاطع فيما لم
يقم فيه دليل قاطع .

(رابعاً) : أن إحجامهم يحتمل أيضاً التقييد بما إذا قام غيرهم عنهم بواجب
تفسير القرآن وبيانه . أما إذا انحصرت المسئولية فيهم فمقول أنهم لا يمتنعون وقتئذ
وإلا كانوا كاتمين للعلم وآثمين . حاشاهم من ذلك حاشاهم . رحمهم الله وأحسن
جزاءهم ومثواتهم .

أدلة المجيزين للتفسير بالرأى :

استدل المجيزون للتفسير بالرأى استدلالات عدة أيضاً :

(أولها) : أن الله تعالى يقول : « أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَفَقرَأَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »
ويقول : « كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ »
ويقول : « وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ » .
وجه الاستدلال أن الله تعالى حث على تدبر القرآن والاعتبار بآياته ،
والانعاط بمواعظه . وهذا يدل على أن أولى الألباب بما لهم من العقل السليم واللب
الصافي ، عليهم أن يتأولوا ما لم يستألفه بعلمه . إذ التدبر والانعاط فرع الفهم والتفقه
في كتاب الله . والآية الكريمة تدل على أن في القرآن ما يستنبطه أي يستخرجه أولو
الألباب والفهم الثاقب .

(ثانيها) : لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في دعائه لابن عباس : « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ
فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ » . فلو كان التأويل مقصوراً على السماع والنقل للفظ التنزيل
لما كان هنالك فائدة لتخصيصه . فدل على أن التأويل خلاف النقل . وإذن فهو التفسير
بالاجتهاد والرأى .

(ثالثها) : لو كان التفسير بالرأى غير جائز لتعطل كثير من الأحكام . واللازم باطل .
ووجه الملازمة أن النبي ﷺ لم يذكر تفسير كل آية . والاجتهاد مأجور وإن أخطأ ،
مادام أنه قد استفرغ وسعه ، ولم يهمل الوسائل الواجبة في الاجتهاد ، وكان غرضه
الموصول إلى الحق والصواب .

ويمكن أن يجعل الخلاف انظيماً بأن يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأى على التفسير
بالرأى المستوفى لشروطه الماضية ؛ فإنه يكون حينئذ موافقاً لما كتبه الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم وكلام العرب . وهذا جائز ليس بمدموم ولا منهى عنه . ثم يحمل
كلام المسامحين للتفسير بالرأى على ما فقدت شروطه السابقة ، فإنه يكون حينئذ مخالفاً
للأدلة الشرعية واللغة العربية . وهذا غير جائز بل هو محط النهي ومصب الذم . وعليه

يحمل كلام ابن مسعود إذا قال: ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم فليسكنكم بالعلم، وإياكم والتبذع، وإياكم والتفطع » وكذلك يحمل قول عمر أيضاً: « إنما أخاف عليكم رجلين رجلاً يتأول القرآن على غير تأويله، ورجلاً ينافس الملوك على أخيه ».

وقول عمر أيضاً: ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهيه إيمانه، ولا من فاسق بين فتنة، ولكني أخاف عليها رجلاً قد قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه ثم تأوله على غير تأويله ».

فكل هذا محمول على ما لم يوافق تفسيره الأدلة الشرعية ولا قواعد اللغة العربية ولا يحق أن القول في القرآن بالرأى معناه أن الله أراد بكلامه كذا. وهذا أمر له خطره الخطير، ومثولته الجسيمة، نسأل الله تعالى السلامة.

ل - منهج المفسرين بالرأى

وخلاصة ما مضى أنه يجب على من يحاول أعلى مراتب التفسير بالرأى أن يأخذ حذره وأن يتذرع بكل العلوم التي نوتها بها، ليكون قد أصاب المراد أو كاد، ووجب عليه أن ينهج منهج العوالم والسادات، باتباع ما يأتي:

(أولاً: أن يطلب المعنى من القرآن، فإن لم يجد طلبه من السنة لأنها شارحة للقرآن، فإن أعياء الطلب رجع إلى قول الصحابة، فإنهم أدرى بالتأويل وظروفه، وأسباب نزوله. شاهدوه حين نزل، فوق ما امتازوا به من علم وعمل. « وخير مفسرته بالوارد ».

(ثانياً:) إن لم يظفر بالمعنى في الكتاب والسنة ومأثورات الصحابة وجب عليه أن يجتهد وسعه متبعاً ما يأتي:

- ١ - البدء بما يتعلق بالآفاظ المفردة من الافة والصرف والاشتقاق . ملاحظاً المعاني التي كانت مستعملة زمن نزول القرآن الكريم .
- ٢ - إرداف ذلك بالكلام على الترا كيب من جهة الإعراب والبلاغة ، على أن يتذوق ذلك بحاسته البيانية .
- ٣ - تقديم المعنى الحقيقي على المجازى ، بحيث لا يُصار إلى المجاز إلا إذا تذرّت الحقيقة .
- ٤ - ملاحظة سبب النزول . فإن لسبب النزول مدخلا كبيراً في بيان المعنى المراد ، كما سبق تحقيقه في مبحث أسباب النزول .
- ٥ - مراعاة التناسب بين السابق واللاحق ، بين فقرات الآية الواحدة ، وبين الآيات بعضها وبعض .
- ٦ - مراعاة المقصود من سياق الكلام .
- ٧ - مطابقة التفسير للمفسر . من غير نقص ولا زيادة .
- ٨ - مطابقة التفسير لما هو معروف من علوم السكون ، وسنن الاجتماع ، وتاريخ البشر العام ، وتاريخ العرب انخاص أيام نزول القرآن .
- ٩ - مطابقة التفسير لما كان عليه النبي ﷺ في هديته وسيرته ، لأنه ﷺ هو الشارح المصوم للقرآن بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وشماله وتقريراته .
- ١٠ - ختام الأمر ببيان المعنى والأحكام المستنبطة منه في حدود قوانين الافة والشريعة والعلوم السكونية .
- ١١ - رعاية قانون الترجيح عند الاحتمال ، وهو ما يأتي :

م — قانون الترجيح عند الاحتمال

قال السيوطي في الإتيان مانصه : « كل لفظ احتبل معنيين فصاعدا ، فهو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه . وعليهم اعتماد الدلائل دون مجرد الرأي . فإن كان أحد المعنيين أوضح وجب الحمل عليه ، إلا أن يقوم الدليل على إرادة غيره . »

وإذا تساوى والاستعمال فيهما حقيقة ، لكن في أحدهما لغوية أو عرفية ، وفي الآخر شرعية ، فالحمل على الشرعية أولى ، إلا أن يدل الدليل على إرادة اللغوية ، كافي قوله تعالى : « وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ » وإن كانت في أحدهما عرفية والآخر لغوية ، فالحمل على العرفية أولى .

وإن اتفقا في ذلك أيضاً ، فإن تنافى اجتماعهما . ولم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقرء للحيض والطهر ، اجتهد في المراد منهما ، بالأمارات الدالة عليه فما ظنّه فهو مراد الله تعالى في حقه .

وإن لم يظهر له شيء فهل يتخير أو يأخذ بالأغلب أو بالأخف ؟ أقوال . وإن لم يتنافيا ، وجب الحمل عليهما عند المحققين . ويكون ذلك أبلغ في الإيجاز والفصاحة ، إلا أن دل دليل على إرادة أحدهما .

ن - أوجه بيان السنة للقرآن

سبق غير مرة أن بيئنا أن السنة شارحة للقرآن ، لأن الرسول ﷺ وظيفته التبليغ والبيان ، بمثل قوله تعالى : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ كَرِّ لُصْبَيْنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ » ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَصَلَهُ مَعَهُ ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أُرَيْكَتِهِ (وجاء في رواية) مُتَكِيٌّ عَلَى أُرَيْكَتِهِ ، يَقُولُ : « عَلَيْكُمْ هَذَا الْقُرْآنُ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَهَرِّمُوهُ الْخ » .

ومعنى قوله ﷺ : « لَقَدْ أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَصَلَهُ مَعَهُ » أنه أوتي من الوحي غير المتلو ، مثل الوحي المتلو ، تبيننا له وتوضيحا ، وكلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ . قَالَ تَعَالَى : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى » .

وقوله في هذا الحديث : (يُوشِكُ رَجُلٌ الْخ) يدل على أنه سيأتي قوم يمسكون بظاهر القرآن ، كالواقض والخوارج ، ويتركون الاستدلال بالسنة المبينة للقرآن ، فضلوا وأضلوا .

والمراد بقوله على أُرَيْكَتِهِ - وهي السرير - أنه ممن أظفقت النعمة ، وألهمت عن السعي في طلب العلم ، والبحث عن أحاديث الرسول ﷺ .

وهذا الحديث يدل على أن ما صح ثبوته عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً فهو حجة بنفسه كالقرآن الكريم .

ثم إن بيان السنة على وجوه شتى :-

(أحدها) بيان الجميل في القرآن ، كبيان مواقيت الصلوات الخمس ، وعدد ركعاتها ، وكيفية ركوعها وسجودها وغير ذلك ، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها وأنواعها ،

وبيان مناسك الحج ونحوها. مما ورد في القرآن مجعلاً وبينته السنة. ولذا قال **عليه السلام** : « خذوا عني مناسككم » وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

قال أحمد بن حنبل : « السنة تفسر الكتاب وتبينه » .

(ثانياً) بيان أحكام زائدة على ما جاء به القرآن : كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وتحريم أكل الحُمُرِ الأهلية وكل ذي ناب من السباع ، والقضاء باليمين والشاهد ، وغير ذلك مما هو مقرر في علم الأصول والفقه .

(ثالثاً) بيان معنى لفظ أو متملقه ، كتفسير « المنضوب عليهم » باليهود ، « والضالين » بالنصارى . وبيان قوله تعالى : « لهم فيها أزواج مطهرة » بأنها مطهرة من الخبث والطائفة والنعمامة والبراق . . وتفسير قوله تعالى : « فبدّل الذين ظلموا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ » بأنهم يزحفون على أستاههم ويقولون : حبة في شعيرة ، بدلا من امتثال قوله تعالى لهم : « ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ » . وغير ذلك مما خصص به العام ، أو قيّد به المطلق ، وهو كثير في كتب السنة .

من — التعارض بين التفسير بالرأى

والتفسير بالمأثور وما يقع في الترجيح بينهما

ينبغي أن يعلم أن التفسير بالرأى المذموم ليس مراداً هنا ، لأنه ساقط من أول الأمر فلا يقوى على معارضة المأثور .

ثم ينبغي أن يعلم أن التعارض بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى المحمود معناه التناقض بينهما ؛ بأن يدل أحدهما على إثبات والآخر على نفي ، كأن كلاً من المتناقضين وقف في عرض الطريق فتح الآخر من السير فيه .

وأما إذا لم يكن هناك تناف فلا تعارض وإن تمايزا ، كتفسيرهم الصراط المستقيم

بالقرآن ، أو بالسنة ، أو بطرق العبودية ، أو طاعة الله ورسوله . فهذه للمعانى غير متنافية وإن تنايرت . وكذا ما قيل في قوله تعالى : « فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ » مما هو مذكور في كتب التقدير ، فليس بمشافٍ ، فلا يكون متعارضاً ولا متناقضاً .

قيل في تفسير هذه الآية : الظالم هو المرئياً إلى أمر الله ، والمقتصد هو الذى خلط حملاً صالحاً وآخر سيئاً ، والسابق للخيرات بإذن الله هو الذى تمحض للخير . وقيل : السابق المخلص ، والمقتصد المرأى ، والظالم كافر بالنعمة غير الجاحد لها . وقيل : السابق من رجعت حسناته ، والمقتصد من استوت حسناته وسيئاته ، والظالم من رجعت سيئاته . وقيل : السابق العالم ، والمقتصد المتملم ؛ والظالم الجاهل . وقيل الظالم الذى يعبده على الغفلة والمادة ، والمقتصد الذى يعبده على الرغبة والرغبة ، والسابق الذى يعبده على الهيبة والاستحقاق . وقيل : الظالم من أخذ الدنيا حلالاً كانت أو حراماً ، والمقتصد من يجتهد ألا يأخذها إلا من حلال ، والسابق من أعرض عنها جملة . وقيل : الظالم طالب الدنيا ، والمقتصد طالب العقبى ، والسابق طالب المولى . وقيل غير ذلك . وفى دار الكتب المصرية بمصر مجلد مخطوط لعلى بن محمد بن عمر التونسي اسمه : « نعمة الأحباب » فى تفسير قوله تعالى : « ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ » .

إذا تقرر هذا فإن التفسير بالأمور الثابت بالنص القطعى ، لا يمكن أن يعارض بالتفسير بالرأى ؛ لأن الرأى إما ظنى وإما قطعى أى مستند إلى دليل قطعى من عقل أو نقل ، فإن كان قطعياً فلا تعارض بين قطعيين . بل يؤول للأمور ، ليرجع إلى الرأى المستند إلى القطعى ، إن أمكن تأويله ، جمعاً بين الدليلين . وإن لم يمكن تأويله حُلَّ المفظد الكريم على ما يقتضيه الرأى والاجتهاد ، تقديماً للأرجح على المرجوح .

أما إذا كان رأى ظنيًّا بأن خلا من الدليل القاطع واستند إلى الأمارات والقرائن الظاهرة فقط فإن المأثور القطعي يقدّم على الرأى الظنى ضرورة أن اليقين أفـسـوى من الظن .

هذا كله فيما إذا كان للأثور قطعياً . أما إذا كان المأثور غير قطعى فى دلالة لكونه ليس نصًّا ، أو فى مثله لكونه خبر آحاد ، ثم عارضه التفسير بالرأى ؛ فلا يخلو الحال ، إما أن يكون ما حصل فيه التمازض مما لا مجال للرأى فيه ، وحينئذ فالمؤل عليه المأثور فقط ولا يقبل الرأى .

وإن كان للرأى فيه مجال ، فإن أمكن الجمع فيها ونعمت . وإن لم يمكن قدم المأثور عن النبي ﷺ أو عن الصحابة لأنهم شاهدوا الوحي ، وبמידّ عليهم أن يتكلموا فى القرآن بمجرد الهوى والشهوة .

أما المأثور عن التابعين فإذا كان منقولاً عن أهل الكتاب قدّم التفسير بالرأى عليه . وأما إذا لم يقتل عنهم رجعتا به إلى السمع . فما أبدى السمع محل النظم الكريم عليه . فإن لم يترجح أحدهما يسمع ولا يغيره من المرجّحات فإنما لا تقطع بأن أحدهما هو المراد . بل تنزل اللفظ الكريم منزلة الجمّل قبل تفصيله ، والمشتبه أو اللبهم قبل بيانه .

ع — أهم كتب التفسير بالرأى

قد علم مما سبق أن التفسير بالرأى منه المدوح الجائز ، ومنه اللذوم غير الجائز . وهالك بياناً بأشهر من ألف فى القسم الأول من أهل السنة ومؤلفاتهم :

١ — الإمامان الجليلان جلال الدين محمد الحلى ، وجلال الدين عبد الرحمن

السيوطى .

وهما صاحب التفسير المعروف بتفسير الجلالين .

٢ - الإمام البيضاوى ناصر الدين بن سعيد صاحب التفسير المسمى « أنوار التنزيل وأسرار التأويل » .

٣ - الإمام نضر الدين الرازى محمد بن العلامة ضياء الدين عمر المشهور بخطيب الرى صاحب التفسير المسمى « مفاتيح الغيب » .

٤ - أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى الطحاوى صاحب التفسير المسمى « إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم » .

٥ - العلامة شهاب الدين الألوسى صاحب التفسير المسمى : « روح المعاني » .

٦ - نظام الدين الحسن محمد النيسابورى صاحب التفسير المسمى « غرائب القرآن ورغائب الفرقان » .

٧ - العلامة الشيخ محمد الشربى الخطيب صاحب التفسير المسمى « السراج المنير فى الإعانة على معرفة كلام ربنا الخبير » .

٨ - أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى صاحب التفسير المسمى « مدارك التنزيل وحقائق التأويل » .

٩ - علاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى صاحب التفسير المعروف « بتفسير الخازن » .

تفسير الجلالين :

أما تفسير الجلالين فكتاب قيم ، سهل المأخذ إلى حد ما ، مختصر العبارة كثيراً ، يكاد يكون أعظم التفاسير انتشاراً ونفعاً ، وإن كان أصغرهما أو من أصغرهما شرحاً وحجماً ، تداولته طبقات مختلفة من أهل العلم وغيرهم . وطبع طبعات كثيرة متنوعة .

طبع مرة وحده مجرداً ، وأخرى بحاشية المصحف ، وثالثة مع حاشية الصاوى ، ورابعة مع حاشية الجمل . وأوسع حواشيه حاشية الجمل . والعجيب أن كثيراً من فطاحل العلماء كانوا يختارونه لأعلى دراسة عرفت في التفسير ، كإدلة أساسية بدورون حولها ؛ ويستلهمون وحياً . حتى إن دروس التفسير الشهيرة ؛ للعلامة المرحوم الشيخ محمد عبده ، كانت مادته فيها تفسير الجلالين ، على ما سمعت .

تفسير البيضاوى :

وأما تفسير البيضاوى فهو كتاب جليل دقيق ، جميع بين التفسير والتأويل على قانون اللغة العربية ، وقرر الأدلة على أصول أهل السنة . وقد التزم أن يحتم كل سورة بما يروى في فضلها من الأحاديث ، غير أنه لم يتحرر فيها الصحيح . وأحسن حواشيه المتداولة حاشية الشهاب الخفاجى ، وإن كان له حواش أخرى كثيرة ، منها حاشية سعدى أفندى ، وحاشية الروشى ، وحاشية الششتى ، وحاشية الشيروانى ، وحاشية السمرقندى على تفسير الفاتحة ، وحاشية الإسفراينى على جزء عم ، وحاشية ابن أميرخان على سورة الملك .

تفسير الفخر الرازى :

سيأتى الكلام عليه تحت عنوان تفاسير أهل الكلام .

تفسير أبى السعود :

تفسير رائع ممتاز بتهويلك حسن تعبيره ؛ وبروفك سلامة تفكيره ، وبروعك ما أخذ نفسه به من تجلية بلاغة القرآن ، والعناية بهذه الناحية المهمة في بيان إعجازه ،

مع سلامة في الذوق ، وتوفيق في التطبيق ، ومحافظة على عقائد أهل السنة . وبعد عن الحشو والتطويل .

تفسير النيسابوري :

يمتاز بسهولة عبارته ، وبتحقيق ما يحتاج إلى تحقيق ، مع قصد وخلو من الحشو وقد عني بأمرين يأنزهما : الكلام على القراءات والأوقف في أول كل مرحلة من مراحل التفسير . والكلام على التأويل الإشاري في آخر كل مرحلة من تلك المراحل . وهو مطبوع طبعة شهيرة على هامش تفسير ابن جرير . وهو مختصر لتفسير الفخر الرازي مع تهذيب كبير .

تفسير الألوسي :

سيأتي الكلام عليه عند التفسير الإشاري .

تفسير النسفي :

كتاب جليل . متداول مشهور ، سهل ودقيق . قال فيه صاحب كشف الظنون : هو كتاب وسط في التأويلات ، جامع لوجوه الإعراب والقراءات ، متضمن لدقائق علم البديع والإشارات ، مرشح لأقوال أهل السنة والجماعة ، خال من أباطيل أهل البدع والضلالة . ليس بالطويل الممل ، ولا بالقصير المحلل .

تفسير الخطيب :

كتاب عظيم يفي بثلاثة أشياء ، تقرير الأدلة وتوجيهها ، والكلام على المناصب بين السور والآيات ، وسرد كثير من القصص والروايات .

تفسير الخازن :

تفسير مشهور ، يعنى بالمأثور ، بيد أنه لا يذكر السند ، وله ولوع بالتوسع في الروايات والعصص ، ومن مزايده أنه يتبع القصة ببيان ما فيها من باطل ؛ حتى لا يندفع بها غرث ولا يقطن جاهل .

ف - تفاسير الفرق المختلفة

كالتفسير الإشارى وتفسير أهل الكلام وأشهر الكتب في ذلك

منبت الأمة بأن تفترق أكثر من سبعين فرقة ، وأن يلبسها الله شيعاً وبذيق بعضها بأص بعض ، وإن كانت لا تزال طائفة من هذه الأمة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ، حتى يأتي أمر الله . وقد تناولت كل طائفة كتاب الله تفسره بما ارتضته لنفسها من اعتدال أو تطرف . فظهرت مجموعة التفاسير كالمرآيا المجلوة تنطبع فيها صور المفسرين لها على اختلاف مشاربهم ، وتباين منازعهم . ولا غرو ، فكل إناء بما فيه ينضح ، وكل يغنى على ليله .

ومن هنا تجد تفاسير أهل السنة تظهر فيها عقيدة أهل السنة ، وتفسير المعتزلة تظهر فيها عقيدة الاعتزال ، والشيعية تظهر في تفاسيرهم عقيدة التشيع ، وهلم وهلم . وقد تكلمنا تحت العنوان السابق على نماذج من تفاسير أهل السنة ، فلنتكلم هنا على نماذج من تفاسير الفرق المختلفة .

ص - تفاسير المعتزلة

ولنبداً بكتاب الكشف للزمخشري ، ثم كتاب تنزيه القرآن عن الطاعن للقاضي عبد الجبار ، وهما نموذجان من تفاسير أهل الكلام من المعتزلة .

كتاب الكشف :

أما كتاب الكشف فصاحبه هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر النحوي اللغوي المعتزلي الملقب بحمار الله . ولد سنة ٤٦٧ هـ سبيع وستين وأربعمائة . وتوفي سنة ٥٣٨ ثمان وثلاثين وخمسة ، بعد أن برع في اللغة والأدب والنحو ومعرفة أنساب العرب حتى فاق أقرانه ثم تظاهر بالاعتزال ودعا إليه . وكتاباه خير كتاب أو من خير الكتب التي يرجع إليها في التفسير من ناحية البلاغة ، رغم نزعة الاعتزالية . وأغلب التفاسير من بعده أخذت منه واعتمدت عليه .

ويمتاز الكشف بأمور : (منها) خلوه من الحشو والتطويل (ومنها) سلامته من القصص والإسرائيليات (ومنها) اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب وأساليبهم (ومنها) عنايته بعلى المعاني والبيان والنسكات البلاغية ، تحقيقاً لوجوه الإيجاز (ومنها) سلوكه فيها يقصد إيضاحه طريق السؤال والجواب كثيراً . ويمنون السؤال بكلمة « إن قلت » بفتح التاء . ويمنون الجواب بكلمة « قلت » بضم القاء . وللكشاف حواش كثيرة . منها حاشية ابن كمال باشا زاده ، وحاشية علاء الدين المعروف بالبهلولان ، وحاشية الشيخ حيدر ، وحاشية الرهاوي .

وإليك مواضع من كتابه ينحرف فيها نحو الاعتزال ، ويقرر عقيدة القول بالمنزلة بين المنزلتين ، وبأن أفعال العباد مخلوقة لهم ، وبأن رؤية الله في الدار الآخرة مستحيلة .

(١) بقول عند تفسير قوله تعالى : « الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ » الخ ما نصه :
 (فَإِنْ قُلْتَ) : ما الإيمان الصحيح ، (قُلْتُ) : أن يعتقد الحق ، ويعرب عنه بلسانه
 ويصدقه بعمله . فمن أخل بالاعتقاد وإن شهد وعمل فهو منافق . ومن أخل
 بالشهادة فهو كافر . ومن أخل بالعمل فهو فاسق . فأنت تراه قسر الإيمان بما
 يثبت به المنزلة بين المنزلتين وهي منزلة الفاسق بين منزلة المؤمن ومنزلة الكافر .
 فينفى الإيمان عن سليم العقيدة ما دام أنه قد أخل بواجب العمل . وهو محجوج من
 أهل السنة بأن هذا التفسير لا يوافق اللغة ولا الشرع . أما اللغة فلأن معنى الإيمان
 التصديق لا غير ؛ وكذا الشرع بدليل عطف العمل عليه . والعطف يقتضى المغايرة
 بين المتعاطفين .

(٢) ويقول في تفسير قوله سبحانه « وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » ما نصه :
 وإسناد الرزق إلى نفسه للإعـلام بأنهم ينفقون الحلال المطلق الذى يستأهل أن
 يُضاف إلى الله . وهذا منه إيماء ورمز إلى أن الرزق الحلال من الله ، وأن الرزق
 الحرام من العبد .

ويرد عليه أهل السنة بقوله سبحانه : « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ
 السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » فأنه هو الخالق الرازق لا غيره . سواء أكان الرزق حلالاً
 أم حراماً .

(٣) ويقول في تفسير قوله تعالى : « خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ » الخ ما نصه :
 (فَإِنْ قُلْتَ) لم أسند الختم إلى الله تعالى ؛ وإسناده إليه يدل على المنع من قبول
 الحق والتوصل إليه بطرقه ، وهو قبيح . والله تعالى منزّه عن فعل القبيح بدليل :
 « وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْمِيِّدِ » . « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ » . « إِنَّ
 اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ » الخ ما قال : ثم أول إسناد الختم إلى الله بآب الكلام

استمارة أو مجاز . على معنى أن الشيطان هو الخاتم أو الكافر ، وأسند إلى الله تعالى لأنه هو الذي أقدره ومكنه . وهذا المذهب يلزمه في نظر أهل السنة أمور كلها باطلة :

(منها) مخالفة الدليل العقلي القائم على وحدانية الله تعالى ، وأنه لا شيء من الكائنات إلا وهو أثر من آثار القادر لا غيره .

(ومنها) مخالفة الدليل العقلي كقوله تعالى : « اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ » .

(ومنها) القول بأن هذه الأشياء ، نفذ فيها مراد الشيطان أو الكافر ، بخلاف مراد الله . وهذا أشنع ما يقال :

(ومنها) قياس الغائب على الشاهد ، إذ جعلوا المنع من قبول الحق قبيحاً من الله قياساً على قبحه منا .

(ومنها) الجهل بحقيقة الظلم . وحقيقته أنه التصرف في ملك الغير بغير إذنه . ولا ملك إلا لله . « لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ » . « إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا » فلا ظلم في فعله تعالى على أي وجه كان .

(ومنها) أن ما تسكروا به من أفعال العباد لو كانت مخلوقة لله تعالى لما نعاها عليهم ، ولما عاقبهم بها . ولما قامت له حجة عليهم ، كل ذلك مبني على قاعدتهم انطاطة من التعسفين والتقصيح العقلين ، وعلى قياسهم الغائب على الشاهد كما سبق ، وكلا هذين لا يسلم لهم ، ثم يردُّ عليهم بالمثل فيقال لهم : يقبح من الشاهد أن يمتكّن غيره من فعل شيء ثم يعاقبه عليه ، فكذلك الغائب . وأنتم تقولون إن القدرة التي يخلق بها العبد فعله في زعمكم ، هي مخلوقة لله تعالى مع علمه بما سيفعله العبد بها . ولا يمتنع أن ذلك بمثابة إعطاء سيف لمن يبنى به على الناس ، وذلك قبيح في الشاهد ، فهو قبيح في الغائب . وما تمحيبون به عن هذه نجيبكم به عن تلك . فالجواب هو الجواب .

(٤) ويقول في تفسير قوله تعالى «فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ» مانصه : ولا غاية للفوز وراء النجاة من سخط الله والهداب السرمدي ونيل رضوان الله والنعيم الخلد اهـ . وأنت ترى أن في ذلك تعريضا بإنكار الرؤية لله ؛ إذ يصرح بأن النجاة والرضوان والنعيم لا غاية للفوز وراءها مع أنه لم يذكر الرؤية . وقد صرح بإنكارها في سورة الأنعام إذ قال في تفسير قوله تعالى : «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ» مانصه : البصر هو الجوهر اللطيف الذي زكّبه الله في حاسة النظر ؛ به تدرك المبصرات فالله أن الأبصار لا تتعلق به ولا تدركه ، لأنه متعال عن أن يكون مبصرا في ذاته ، إذ الأبصار إنما تتعلق بما كان في جهة أصالة أو تبعاً ، وذلك كالأجسام والمحيثات اهـ .

وبرد عليه أهل السنة (أولا) بأن الإدراك المنفي عبارة عن الإحاطة . ومنه قوله تعالى «حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ» أي أحاط به . وقوله سبحانه حكاية عن قوم موسى : «إِنَّا لَمَدْرَكُونَ» أي مُحاطٌ بنا . فالمنفي إذن عن الأبصار إحاطتها به عز وجل ، لا مجرد الرؤية . ومن المعلوم أنه تعالى لا تحيط به الأفهام ؛ وهذا لا يمنع أن تعرفه . فالإحاطة للعقل ومنفية كمنفية الإحاطة للبصر . وما دون الإحاطة من المعرفة للعقل والرؤية للبصر ، ثابت غير منفي .

(ثانياً) أن الزمخشري لم يذكر على إحاطة الرؤية عقلاً دليلاً ولا شبه دليل ، سوى أنه استبعد أن يكون للرؤية لافي جهة . وهذا تعارضه بالمثل فنقول : يلزمكم استبعاد أن يكون الموجود لافي جهة ، إذ الاتباع للوهم يبعدها جميعاً ، والانتفاء للعقل يبطل هذا الوهم ويحيزهما معاً .

وحسبنا هذا . فحبل النقاش بين أهل السنة والمعتزلة طويل وميدان الأخذ والرد بينهما علم الكلام ، فارجع إليه إن شئت المزيد . عصمنا الله وإياك من الزلل ، ووفقنا لتمامه في الاعتقاد والعمل ، آمين .

كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن :

مؤلفه هو القاضي عبد الجبار بن أحمد بن الخليل . وكنيته أبو الحسن البغدادي . برع في علم الكلام ، وفاق أهل زمانه ، ووضع كتباً جليلة ، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة ومشيختها ، غصاروا يأخذون برأيه ، ويعتمدون على كتبه ، إلى أن توفي سنة ٤١٥ خمس عشرة وأربعمائة . وله مصنفات كثيرة ، من أهمها كتابه هذا : « تنزيه القرآن عن المطاعن » . وهو مرتب على مسائل تتضمن سؤالاً وجوابه ، ولم تكن همته تفسير القرآن ، بل كان كل همه موجهاً نحو تأييد مذهبه . لذلك تراه لم يفسر جميع القرآن ، بل يذكر من السورة الآية التي يستطيع أن يؤولها على مقتضى عقيدته ويؤيدها مذهب المعتزلة على غلط حافل الزمخشري في الأمثلة التي بين يديك . وهذا الكتاب يحتوي كثيراً من الفوائد على رغم انصبه المذهبي وعدم عنايته بالتفسير كما يجب .

ق — تفاسير الباطنية

الباطنية قوم رفضوا الأخذ بظاهر القرآن وقالوا : للقرآن ظاهر وباطن ، والمراد منه باطنه دون ظاهره . ويستدلون بقوله تعالى : « قَضَرَبَ بَيْنَهُمْ سُورَةَ آلِ بَابِ بَاطِنُهُ فِيهِ الرِّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ » وهم فرق متعددة على المثال الآتي :

١ - القرامطة : نسبة إلى حمدان قرامط إحدى قرى واسط ، وهو الذي تزعمهم فيما ذهبوا إليه .

٢ - الإسماعيلية : نسبة إلى إسماعيل أكبر أولاد جعفر الصادق ، وذلك لأنهم كانوا يعتقدون الإمامة فيه . وقيل إنهم سموا إسماعيلية ، لأنسابهم إلى محمد بن إسماعيل .

٣ - السبعية : نسبة إلى عدد السبعة . ذلك لأنهم يعتقدون أن في كل سبعة إماماً يقتدى به .

٤ - الحرمية : نسبة إلى الحرمه . وذلك لأنهم يستبجعون الحرمات .

٥ - البابكية : نسبة إلى زعيمهم بابك الخرمي الذي خرج بأذربيجان .

٦ - المحمرة : سموا بذلك للبسم الحره .

ومذهب الباطنية على عمومه وباء انتقل إليهم بطريق العدوى من المجوس . ومن تأويلاتهم الفاسدة في القرآن أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : «وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ» : إن الإمام علياً ورث النبي في علمه .

ويقولون : معنى الجنابة أنها مبادرة المستجيب بإفتاء السر قبل أن ينال رتبة الاستحقاق . ومعنى الغسل تجديد العهد على من فعل ذلك . ومعنى الطهارة التبري من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام . ومعنى التيمم : الأخذ من المأذون إلى أن يشاهد الداعي الإمام ، ومعنى الصيام : الإمساك عن كشف السر .

ويقولون : إن (الكعبة) هي النبي ﷺ ، (والباب) علي ، (والصفا) هو النبي ، (والمروة) علي ، (ونار إبراهيم) هي غضب الفروذ عليه ، (وعصا موسى) هي حجته . إلى غير ذلك من الخرافات التي لا يقبلها عقل ولا يؤيدها نقل .

وهذه التأويلات الفاسدة من أشد وأنكى ما يصاب به الإسلام والمسلمون ؛ لأنها تؤدي إلى نقض بناء الشريعة حجراً حجراً ، وإلى الخروج من ريشة الإسلام وحل عراء عروة عروة ، ولأنها تجعل القرآن والسنة فوضى فاحشة يقال فيها ما شاء الهوى أن يقال ، كأنهما لغو من الكلام ، أو كلاً مباح للبهائم والأنعام . وأخيراً ينفرط عقد المسلمين ، ويكون بأسهم بينهم من جراء هذا العبث بتلك الضوابط الدينية الكبرى ،

والحفاظ الأدبية العظمى . وما دام لكل واحد أن يفهم من القرآن ما شاء له الهوى والشهوة دون اعتصام بالشريعة ، ولا التزام لقواعد اللغة ، لم يعد القرآن قرآناً ، وإنما هاجم الهوى والشهوة فحسب .

لهذا شرطنا في التفسير ما شرطنا . وفي مقدمة شروطه التزام قوانين الشريعة والتزام قواعد اللغة العربية . أما التزام قوانين الشريعة فلـكيلا تنهات النصوص وتتناقض التعاليم .

وأما التزام قواعد اللغة فلأن القرآن نزل بلسان عربي مبين . ويقول منزله جل شأنه : « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » وقضية عروبه هذه أن يفهم على قوانين لغة العرب ، وإلا فلا يرجى أن يعقل ما فيه ، ولا أن يفهم ما يحويه . وذلك معنى قوله : « لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » بعد قوله « عَرَبِيًّا » .

٢ - تفاسير الشيعة

الشيعة طائفة كبيرة بالمت في حبها للإمام على وتقديرها إياه ، ولطباغة والإسراف حتى في الفضائل يعود بها إلى الرذائل .

ولهذا يقول علماء الأخلاق : الفضيلة وسط بين رذيلتين . ويقولون : إذا خرج الشيء عن حده عاد إلى ضده .

ومن هنا أمر الإسلام بالاعتدال حتى في حب النبي ﷺ وتقديره .

يقول الله تعالى لنبيه ﷺ : « قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ .

وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ

وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » ويقول النبي ﷺ لأمه : « لا تطروني كما أطرت النصارى

ابن مريم . ولكن قولوا عبدُ الله ورسوله » .

ولكن الشيعة بالغوا وأسرفوا في حب الإمام وتقديره . وهم فوق فئتهم من أغرق في نفس القشيع حتى كفر . وعلى رأس هؤلاء عبد الله بن سبأ اليهودي عدو الله الذي ما أظهر الإسلام إلا بقصد الكيد والإفساد فيه . ولهذا كانت تلك الفرقة في موقف خصومة وحرب من المسلمين . حتى ورد أن الإمام علياً نفسه شن الغارة عليهم وحاربهم وطاردهم .

ومنهم قوم معقلون لم يسقطوا في هاوية الكفر ، وإن خالفوا أهل السنة والجماعة في تفضيل أبي بكر وهر وعثمان ، وتقديمهم على الإمام علي في الخلافة رضى الله عنهم أجمعين ول هؤلاء مذاهب ودراسات ، وكتب وتفسيرات ، وأدلة وتأويلات .

ومن تفاسير الشيعة كتاب يسمى :

مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار .

مؤلفه يدعى المولى عبد اللطيف الكازلاني من النجف . وهذا التفسير مشتمل على تأويلات تشبه تأويلات الباطنية السابقة . فالأرض يفسرها بالدين ، وبالآئمة عليهم السلام ، وبالشيعة ، وبالقلوب التي هي محل العلم وقراره ، وبأخبار الأمم الماضية الخ فيقول في قوله تعالى : « أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا » المراد دين الله وكتاب الله . ويقول في قوله : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ » المراد أو لم ينظروا في القرآن الخ فأنت ترى أنه قد حل اللفظ الذي لا يحمله أحد على معان غريبة من غير دلائل . وما حله على ذلك إلا مركب الهوى والتعصب الأعمى لمذهبه . وذلك لا شك ضلال لا يقل عن ضلال الباطنية ولا البهائية .

« وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ » .

ش - التفسير الإشاري

هو تأويل القرآن بغير ظاهره لإشارة خفية تظهر لأرباب السلوك والتصوف، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد أيضاً .

وقد اختلف العلماء في التفسير المذكور ، فمنهم من أجازوه ومنهم من منعه . وإليك شيئاً من أقوال العلماء لتعرف وجه الحق في ذلك :

قال الزركشي في البرهان : كلام الصوفية في تفسير القرآن قيل : إنه ليس بتفسير ، وإنما هو معاني ومواجيد يحذونها عند التلاوة ، كقول بعضهم في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ » إن للراد النفس يريدون أن علة الأمر بقتال من يلينا هي القرب ، وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه .

وقال ابن الصلاح في فتاويه : وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدى المفسر أنه قال : صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق في التفسير ، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر . قال ابن الصلاح : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا سلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم تنظير لما ورد به القرآن . فإن النظر يذكر بالنظر . ومع ذلك فياليهم لم يتساهلوا بمثل ذلك . لما فيه من الإيهام والالتباس .

وقال التسفي في عقائده : « النصوص على ظواهرها ؛ والمدول عنها إلى معاني بدعيها أهل الباطل إلحاد » ١ هـ . قال الفتازاني في شرحه : سميت للملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها ، بل لها معان لا يعرفها إلا للملم . وقصدهم بذلك نفى الشريعة

بالسكوية . قال : وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ، ومع ذلك ففيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف لأرباب الدلوك يمكن التوفيق بينها وبين الظواهر المرادة ، فهو من كمال الإيمان ، ومحض العرفان .

ومن هنا يعلم الفرق بين تفسير الصوفية المسمى بالتفسير الإشاري ، وبين تفسير الباطنية الملاحدة . فالصوفية لا يمتنعون إرادة الظاهر ، بل يحضون عليه ويقولون : لا بد منه أولاً . إذ من ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم الظاهر ، كن ادعى بلوغ سطح البيت قبل أن يجاوز الباب .

وأما الباطنية فإنهم يقولون : إن الظاهر غير مراد أصلاً ، وإنما المراد الباطن . وقصدهم نفي الشريعة .

ونقل السيوطي في الإتقان عن ابن عطاء الله في لطائف المنن ما نصه : اعلم أن تفسير هذه الطائفة لكلام الله وكلام رسوله بالمعاني القريبة ، ليس إحالة للظاهر عن ظاهره . ولكن ظاهر الآية مفهوم منه ما جاءت الآية له ودلت عليه في عرف اللسان . ولهم أفهام باطنة تفهم عند الآية والحديث لن فتح الله قلبه . وقد جاء في الحديث : (لكل آية ظهر وبطن) . فلا يصدك عن تلقى هذه المعاني منهم ، أن يقول لك ذو جدل ومعارضة : هذا إحالة لكلام الله وكلام رسوله ﷺ ، فليس ذلك بإحالة . وإنما يكون إحالة لو قالوا : لا معنى للآية إلا هذا . وهم لم يقولوا ذلك بل يقررون الظواهر على ظواهرها ، مراداً بها موضوعاتها ، ويفهمون عن الله ما ألهمهم الله .

ملحوظة :

لعل من المناسب هنا أن نسوق إليك عبارة عن السيوطي في بيان معنى ظهر الآية وبطنها ، وحد الحرف ، ومطلع الحد . قال نور الله ضريحه : « فإن قلت » : فقد قال الفريابي : حدثنا صفيان بن بونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لكل آية ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ولكل حد مطلع » قلت : أما الظاهر والباطن ففي معناه أوجه :

(أحدها) أنك إذا بحثت عن باطنها ، وقست على ظاهرها ، وقفت على معناها .
(الثاني) أنها من آية إلا عمل بها قوم ، ولما قوم سيعملون بها ، كما قال ابن مسعود .
(الثالث) أن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها .

(الرابع) قال أبو عبيدة : - وهو أشبهها بالصواب - إن القصص التي قصها الله تعالى عن الأمم الماضية وما عاقبهم به ، ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين وحديث حدث به عن قوم ، وباطنها وعظ الآخرين وتحذيرهم أن يفعلوا كفعالهم ، فيحل بهم مثل ما حل بهم .

وحكى ابن النقيب (قولاً خامساً) : أن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر وبطنها ما تضمنته من الأسرار التي أطلع الله عليها أرباب الحقائق .
ومعنى قوله (ولكل حرف حد) أي منتهى فيما أراد الله من معناه . وقيل : لتكمل حكم مقدار من الثواب والعقاب .

ومعنى قوله : (ولكل حد مطلع) لكل غاية من المعاني والأحكام مطلع يتوصل به إلى معرفته ، ويوقف على المراد به . وقيل : كل ما يستحق من الثواب والعقاب يطالع عليه في الآخرة عند المجازاة . وقال بعضهم : الظاهر الثلاوة والباطن النهم والحكم أحكام الحلال والحرام ، والمطلع الإشراف على الوعد والوعيد . قلت : يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس قال : إن القرآن ذو شجون وفنون ، وظهور وبطن لا تنفص عجايبه ، ولا تبلغ غايته ، فمن أوغل فيه ، برفق ونجاة ، ومن أوغل فيه بمتف هوى ، أخبار وأمثال : وحلال وحرام ، وناسخ ومنسوخ ، وحكم ومناجاة . وظهر وبطن : فظهره للثلاوة ، وبطنه للتأويل

فجالسوا به العلماء ، وجانبوا به السفهاء ١٥ : غير أن الوجه الأول الذي نقله السيوطي في معنى الظاهر والباطن ليس بواضح . وإذا التمسنا له بعض الاحتمالات تشابه أو اتحد بما بعده من الأقوال . والقول الخامس متحد كذلك مع الثالث أو قريب منه . فتأمل .

شروط قبول التفسير الإشاري :

بما تقدم يعلم أن التفسير الإشاري لا يكون مقبولاً إلا بشروط خمسة وهي :

(١) ألا يتناقى وما يظهر من معنى النظم الكريم .

(٢) ألا يدعى أنه المراد وحده دون الظاهر .

(٣) ألا يكون تأويلاً بعيداً متخيلاً ، كتفسير بعضهم قوله تعالى : « وَإِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ

الْخُسِينِ » بحمل كلمة « لمع » ماضياً . وكلمة « الحسين » مفعوله .

(٤) ألا يكون له معارض شرعي أو عقلي .

(٥) أن يكون له شاهد شرعي يؤيده .

كذلك اشترطوا . بيد أن هذه الشروط متداخلة ، فيمكن الاستغناء بالأول عن الثالث ، وبالخامس عن الرابع . وبحسن ملاحظة شرطين بدلها أحدهما بيان المعنى الموضوع له اللفظ الكريم أولاً . ثانيهما ألا يكون من وراء هذا التفسير الإشاري تشوش على المفسر له . وسياتيك في نصيحتي وفي كلام الغزالي ما يقرر هذين الشرطين .

ثم إن هذه شروط لقبوله بمعنى عدم رفضه لحسب ، وليست شروطاً لوجوب اتباعه والأخذ به . ذلك لأنه لا يتناقى وظاهر القرآن ، ثم إن له شاهداً يعضده من الشرع ، وكل ما كان كذلك لا يرفض . وإنما لم يجب الأخذ به لأن النظم الكريم لم يوضع للدلالة عليه ، بل هو من قبيل الإلهامات التي تلوح لأصحابها غير منضبطة بلفظ ، ولا مقيدة بقوانين .

أهم كتب التفسير الإشاري

وأهم كتب التفسير الإشاري أربعة : تفسير النيسابوري، وتفسير الألوسي، وتفسير

القسري، وتفسير محي الدين بن عربي .

(١) أما تفسير النيسابوري : فقد تقدم الكلام عليه، وبقي أن نذكر لك عنه أنه بعد أن يوفي الكلام على ظاهر معنى الآية أو الآيات يقول : قال أهل الإشارة . أو يقول : (التأويل) ثم يسوق المعنى الإشاري لتلك الآية أو الآيات تحت هذا العنوان . مثال ذلك أنه قال بعد التفسير الظاهر لقوله تعالى : « وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً » الآيات . قال مانصه : « التأويل : ذبح البقرة إشارة إلى ذبح النفس البهيمية ، فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني ، وهو الجهاد الأكبر : « مُوتُوا قَبِيلَ أَنْ تَمُوتُوا » .

« اقْتُلُونِي يَا نِقَاتِي إِنَّ فِي قَتْلِي حَيَاتِي
وَحَيَاتِي فِي سَمَاتِي وَسَمَاتِي فِي حَيَاتِي »

مُتْ بِالْإِرَادَةِ تَحْيَ بِالطَّبِيعَةِ . وقال بعضهم : مُتْ بِالطَّبِيعَةِ تَحْيَ بِالْحَقِيقَةِ « مَا هِيَ ؟ إِنَّهَا بَقَرَةٌ » : نفس تصالح للذبح بسيف الصدق ، « لَا فَارِضَ » . في سن الشيخوخة ، فيمجهز عن وظائف سلوك الطريق لضعف القوى البدنية ، كما قيل : الصوفي بعد الأربعين بارد . « وَلَا يَكُرُّ » في سن شَرِّخِ الشَّباب ، يستهويه سكره . « عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ » لقوله تعالى : « حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً » « بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ » إشارة إلى صفرة وجوه أصحاب الرياضات . « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا » لا صفرة زين ؛ لا صفرة شين . فإنها سبيل الصالحين « لَا دُولَ تُشِيرُ الْأَرْضَ » : لا تحمل ذلة الطمع ، ولا تثير بآلة الحرص أرض الدنيا لطلب زخارفها ومشبهاتها . « وَلَا تَسْقِ الْحَرْثَ » ولا يسقي حرث الدنيا بماء وجهه عند الخلق ؛ وعاء وجاهته عند الخالق ، فيذهب ماؤه عند الحق وعند الخلق . « مُسَلَّمَةٌ » من آفات صفاتها ، ليس فيها علامة طلب غير الله « وَمَا كَادُوا يَفْقَهُونَ » يقتضى الطبيعة ،

لولا فضل الله وحسن توفيقه :

« وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا » يعنى القلب : « فَأَدَّارَ أَنْتُمْ » فاختلقتم أنه كان من الشيطان .
 أم من الدنيا أم من النفس الأماره « قَتَلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا » ضرب لسان البقرة
 للذبوحه بسكين الصدق على قتيل القلب عداومة الذكر ، فعبي بإذن الله ، وقال « إِنْ
 النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ » .

« وَإِنْ مِنْ الْحَجَّارَةِ لَمَّا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ » مراتب القلب فى القوة مختلفة :
 قالى يتفجر منها الأنهار قلوب يظهر عليها لغليان أنوار الروح بترك الهذات والشهوات
 بعض الأشياء المشبهة بمخرق العادات ، كما يكون لبعض الرهبان والحنود . واللى تشقق
 فيخرج منها الماء ، هى التى يظهر عليها فى بعض الأوقات عند انخراق الحجب البشرية من
 أنوار الروح فيريه بعض الآيات والمعقولة ، كما يكون لبعض الحكماء ؛ واللى تهبط
 من خشية الله ما يكون لبعض أهل الآديان والمبلل من قبول عكس أنوار الروح من وراء
 الحجب فيقع فيها الخوف والخشية .

وهذه المراتب مشتركة بين المسلمين وغيرهم . والفرق أنها فى المسلمين مؤيدة بنور
 الإيمان ، فيزيدون فى قربهم وقلوبهم ودرجاتهم . وغيرهم ليست مؤيدة بالإيمان ، فيزيدوا
 فى غرورهم وعجبهم وبعدم واستدراجهم . والمسلمون محتصون بكرامات وفراسات تظهر لهم
 من تجللى أنوار الحق ورؤية برهانه .

فلإدابة الآيات للخواص « سَتَرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ » . « وَرَبُّكُمْ
 آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ » . لكن إدابة البرهان لأخص الخواص كاجاء فى حق يوسف
 « قَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ » .

مثل الحسن بن منصور عن البرهان فقال : واردات ترد على القلوب ، فتعجز القلوب
 عن تكذيبها . والله أعلم اهـ .

(مثال ثان) قال النيسابوري أيضاً بعد تفسير قوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ» مانعه: «التأويل» مساجد الله التي يذكر فيها اسمه عند أهل النظر، النفس، والقلب، والروح، والسر، والخلق وهو سر السر. وذكر كل مسجد منها مناسب لذلك المسجد. فذكر مسجد النفس الطاعات والعبادات، ومنع الذكر فيه بترك الحسنات وملازمة السيئات. وذكر مسجد القلب التوحيد والمعرفة، ومنع الذكر فيه بالتمسك بالشبهات، والتعلق بالشهوات، فإن القلوب المعلقة بالشهوات عقولها عن محجوبة. وذكر مسجد الروح بالشوق والمحبة، ومنع الذكر فيه بالخطوطة والسكنات. وذكر مسجد السر للراقبة والشهود، ومنع الذكر فيه بالركون إلى السكرات. وذكر مسجد الخلق وهو سر السر، بذل الوجود، وترك الوجود. ومنع الذكر فيه بالالتفات إلى المشاهدات والمكاشفات الخ ما قال.

(٢) وأما تفسير الألوسي فاسمه روح المعاني. ومؤلفه العلامة المحقق شهاب الدين السيد محمد الألوسي البغدادى متوفي سنة ١٢٧٠ هـ بين ومائتين وألف. وهما التفسير من أجل التفسير وأوسعها وأجمعها. نظم فيه روايات السلف بحسب آراء الخلف المقبولة. وألف فيه بين ما يفهم بطريق العبارة وما يفهم بطريق الإشارة. رحمه آراء الخلف المقبولة. وألف فيه بين ما يفهم بطريق العبارة وما يفهم بطريق الإشارة. رحمه الله وتجاوز عنه.

ومما قاله في التفسير الإشاري بعد أن فسر قوله تعالى: «وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى إِنَّ نُورُونَا لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً، فَآخَذْتَكُمْ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ» إلى آخر الآيات بعدها. قال مانعه:

ومن مقام الإشارة في الآيات: وإذ قلتم يا موسى القلب، لن تؤمن الإيمان الحقيقي حتى تصل إلى مقام الشاهدة والبيان. فأخذتكم صاعقة الموت الذي هو الفناء في التجلي الذاتي. وأنتم تراقبون أو تشاهدون. ثم يمشاكم بالحياة الحقيقية. والبقاء بعد الفناء.

لكي تشكروا نعمة التوحيد والوصول بالسلوك في الله عز وجل . وظللتنا عليكم غمام تجلي الصفات ، لتكونها حجب تسمى الذات ، الخ ما قال .

(مثال ثان) : قال بعد تفسير قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » قال مانصه :

وإذ أخذنا ميثاقكم المأخوذ بدلائل العقل ، بتوحيد الأفعال والصفات ، ورفعنا فوقكم طور الدماغ ، لتتمكن من فهم المعاني وقبولها . أو أشار سبحانه بالطور ، إلى موسى القلب ، ورفعنا إلى علوم واستقلالاته في جو الإرشاد والشرائع ، لكي تتقوا الشرك والجهل والنسق ، ثم أعرضتم بإقبالكم إلى الجهة السفلية بعد ذلك . فلو لا حكمة الله بإمهاله ، وحكمه بإفضاله ، لجعلتكم المقربة ، وحل بكم عظيم المصيبة .

« إِلَى اللَّهِ يُدْعَى بِالْبِرَاهِينِ مَنْ أَرَادَ »

فإن لم ينجب ، بآدثنا ريبض الصوارم »

فهذه الإشارة إنما يعرفها ذو الوجد والملاحظة ، وهي لأصحابها رياض بانعة وأتوار لامة . ١٥ .

(٣) تفسير التستري : هو أبو محمد سهل بن عبد الله التستري المتوفى سنة ٣٨٣ ثلاث وثمانين وثمانمائة . وتفسيره هذا لم يستوعب كل الآيات ، وإن استوعب السور ، وقد سلك فيه مسلك الصوفية مع موافقته لأهل الظاهر . وإليك نموذجاً منه إذ يقول في تفسير البسطة مانصه : -

(الباء) بهاء الله عز وجل . (والسين) سناء الله عز وجل . (والميم) مجد الله عز وجل . (والله) هو الاسم الأعظم الذي حوى الأسماء كلها . وبين الألف واللام

منه حرف مكشوف غيب إلى غيب ، وسر من سر إلى سر ، وحقيقة من حقيقة إلى حقيقة . لا ينال فهمه إلا الطاهر من الأدناس ، الآخذ من الحلال قواما ضرورة الإيمان .

(والرحمن) اسم فيه خاصة من الحروف المكشوفة بين الألف واللام . (والرحيم) هو العاطف على عباده بالرزق في الفرع ، والابتداء في الأصل ، رحمة لسابق علمه القديم . قال أبو بكر : أي بنسب روح الله اخترع من ملكه ما شاء رحمة لأنه رحيم وقال طي بن أبي طالب رضي الله عنه : الرحمن الرحيم . اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر . فنفى الله بهما القنوط عن المؤمنين من عباده ٥١ .

ومن تفسيره بما هو قريب من المعنى الظاهر قوله في تفسير الآية الكريمة .

« وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى » الخ ما نصه :-

أفكان شاكاً في إيمانه حتى سأل ربه أن يريه آية معجزة ليصح معها إيمانه ؟ فقال سهل : لم يكن سؤاله ذلك عن شك ، وإنما كان طالباً لزيادة اليقين ، يقيناً في قدرة الله وتمكيناً في خلقه . ألا تراه كيف قال : « أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ؟ قَالَ بَلَى » فلو كان شاكاً لم يحب ببلى . ولو علم الله منه الشك وهو أخير ببلى وسر الشك ، لكشف الله ذلك . إذا كان مثله عمالاً يخفى ٥١ .

وهذا الكتاب صغير الحجم ، غير أنه غزير المادة في موضوعه ، مشتمل على كثير من علاج الشبهات ، ودفع الإشكالات . يقع في نحو من ٣١٤ أربع عشرة وثلاثمائة صفحة وهو مطبوع بمصر .

(٤) تفسير ابن عربي : هو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله . محيي الدين بن عربي ، الحاتمي ، الصوفي ، الفقيه ، المحدث . ولد بمصر سنة ٥٦٠ ستين وخمسمائة وتوفي في دمشق سنة ٦٣٨ ثمان وثلاثين وستمائة .

ومن مصنفاته كتاب الجمع والتفصيل ، في إبداء معاني التفسير . ومنها إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن . وقد طبع تفسيره في جزأين بالطبعة الأميرية سنة ١٢٨٧ سبيع وثمانين ومائتين بعد الألف ، وقد قال في خطبته مانصه :

قد ذكرت خيراً قد أناني فازدهاني ، مما وراء المقاصد والأمانى ، قول النبي الأُمي الصادق ، عليه أفضل الصلوات من كل صامت وناطق : « ما من القرآن آية إلا ولها ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ، ولكل جدم مطلع » . وفهمت منه أن الظاهر هو التفسير ، والبطن هو التأويل ، والحد ما ينتهي إليه المفهوم من معنى الكلام ، والمطلع ما يصعد إليه منه فيطلع على شهود الملك العلام .

وقد نقل عن الإمام المحقق السابق ، جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال : لقد تجلى الله تعالى لعباده في كلامه ولكن لا يبصرون . وروى عنه عليه السلام أنه خرّ مفشياً عليه وهو في الصلاة ، فُسِّلَ عن ذلك فقال : « ما زلت أردد الآية حتى سمعتها من المتكلم بها » .

قال : فرأيت أن أعلق بعض ما يستحق في الأوقات ، من أسرار حقائق البطون ، وأنوار شوارق الكائنات ، دون ما يتعلق بالظواهر والحدود ؛ فإنها قد عين لها حدة محدود . وقد قيل : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد كفر » وأما التأويل فلا يبقى ولا يذر ، فإنه باختلاف أحوال المستمع وأوقاته ، في مراتب سلوكه وتفاوت درجاته . وكما ترقى عن مقام افتتح له باب فهم جديد ، واطلع به على لطيف معنى عتيق . إلى أن قال : « وكل ما لا يقبل التأويل عندي أو لا يحتاج إليه ، فما أورده أصلاً » الخ اهـ .

ومن تفسيره الإشاري لقول الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبَّحُوا بِقَرَّةٍ » مانصه :

« لَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا بُرَّةً هِيَ النَّفْسُ الْهَوَانِيَّةُ وَذِيهَا قَمْعٌ هَوَاهُ الَّذِي هُوَ حَيَاتُهَا وَمَمَاتُهَا » من الأفعال الخاصة بها بشقوة سكنين الرياضة . وقال في تفسير آية « وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً » إلى قوله : « وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ » من سورة الأنبياء ، قال مانصه :

ولسليمان الرِّيحُ « أَيْ سَخَرْنَا لِسُلَيْمَانَ الْعَقْلَ الْمَبِيلَ ، وَالتَّسَكَّنَ عَلَى عَرْشِ النَّفْسِ فِي الصَّدْرِ ، رِيحَ الْهَوَى « عَاصِفَةً » فِي هُبُوبِهَا . « تَجْرِي بِأَمْرِهِ » مَطِيئَةٌ لَهُ « إِلَى الْأَرْضِ » أَرْضَ الْبَدَنِ التَّدْرِبِ بِالطَّلَاعَةِ وَالْأَدَبِ . « الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا » بِتَمْيِيزِ الْأَخْلَاقِ وَالْمَلَائِكَةِ الْفَاضِلَةِ وَالْأَهْمَالِ الصَّالِحَةِ . « وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ » مِنْ أَسْبَابِ الْكَمَالِ « عَالِينَ » . « وَمِنْ الشَّيَاطِينِ » شَيَاطِينُ الْوَهْمِ وَالتَّخْيِيلِ ، « مَنْ يَقُصُّونَ لَهُ » فِي بَحْرِ الْهَيُولَى الْجَنَائِيَّةِ وَيَسْتَخْرِجُونَ دَرَرَ الْمَعَانِي الْجَزْئِيَّةِ « وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ » مِنْ التَّرَكِيبِ وَالتَّفْصِيلِ وَالْمَصْنُوعَاتِ ، وَتَهْيِيجِ الدَّوَاعِي الْكُوبَاتِ وَأَمْثَالِهَا . « وَكُنَّا أَوْهُمْ حَافِظِينَ » عَنْ الزَّيْغِ وَالْخَطَا وَالتَّقْوِيلِ لِلْبَاطِلِ وَالْكَذِبِ « وَأَبْوَابَ » النَّفْسِ الْمُطْمَئِنَّةِ الْمُتَحَنِّةِ بِأَنْوَاعِ الْبَلَاءِ فِي الرِّيَاضَةِ ، الْبَالِغَةِ كَالزَّكَاةِ فِي الْجَاهِدَةِ « إِذْ نَادَى رَبَّهُ » عِنْدَ شِدَّةِ الْكَرْبِ فِي الْجِدِّ ، وَبُلُوغِ الطَّاقَةِ وَالْوُسْعِ فِي الْجُهْدِ . « أَيْ مَسَّنَى الضَّرَّ » مِنْ الضَّغْفِ وَالْإِنْكَارِ وَالْمَجْزِ . « وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ » بِالتَّوَسُّعِ وَالرُّوحِ . « فَاسْتَجَبْنَا لَهُ » بِرُوحِ الْأَحْوَالِ عَنْ كَدِّ الْأَعْمَالِ ، عِنْدَ كَمَالِ الطَّمَائِنَةِ وَتَزُولِ الْكَيْفِيَّةِ « وَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ » مِنْ ضَرِّ الرِّيَاضَةِ بِنُورِ الْهُدَايَةِ . وَنَقَّسْنَا عَنْهُ ظِلَّةَ الْكَرْبِ ، بِإِشْرَاقِ نُورِ الْقَلْبِ « وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ » الْقَوَى النَّفْسِيَّةَ الَّتِي مَلَكَتْهَا وَأَمْتَنَّا بِهَا الرِّيَاضَةَ ، بِأَحْيَانِهَا بِالْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ . « وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ » مِنْ إِمْدَادِ الْقَوَى الرُّوحَانِيَّةِ وَأَنْوَارِ الصِّفَاتِ الْقَلْبِيَّةِ ، وَوَفَّرْنَا عَلَيْهِمْ أَسْبَابَ الْفَضَائِلِ الْخَلْقِيَّةِ ، وَأَحْوَالَ الْعُلُومِ الْخَافَةِ الْجَزْئِيَّةِ « وَحَدَّ مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَى لِلْعَابِدِينَ » ١ .

ت - نصيحة خالصة

يبد أن هذا التفسير كما ترى ، جاء كله على هذا النمط دون أن يتعرض إبيان المعاني الوضعية للنصوص القرآنية . وهنا الخطر كل الخطر . فإنه يخاف على مطالعه أن يفهم أن هذه المعاني الإشارية ، هي مراد الخالق إلى خلقه في الهداية إلى تعاليم الإسلام ، والإرشاد إلى حقائق هذا الدين الذي ارتضاه لهم .

ولعلك تلاحظ متى أن بعض الناس قد فتنوا بالإقبال على دراسة تلك الإشارات والخواطر ، فدخل في روعهم أن الكتاب والسنة بل الإسلام كله ما هي إلا سوامج وواردات ، على هذا النص من التأويلات والتوجيهات . وزعموا أن الأمر ما هو إلا تخييلات ، وأن المطلوب منهم هو الشطح مع الخيال أبنا شطح ، فلم يفتقدوا بتكاليف الشريعة ، ولم يحترموا قوانين اللغة العربية في فهم أبلغ النصوص العربية : كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

والأذهى من ذلك أنهم بتخيلون ويخيلون إلى الناس ، أنهم هم أهل الحقيقة الذين أدركوا الغاية ، واتصلوا بالله اتصالاً أسقط عنهم التكليف ، وسماهم عن حضيض الأخذ بالأسباب ، ما داموا في زعمهم مع رب الأرباب . وهذا - لعمر الله - هو المصاب العظيم ، الذي عمل له الباطنية وأضرابهم من أعداء الإسلام ، كما يهدموا التشريع من أصوله ، ويأتوا ببيانه من قواعده . « يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ آفَةِ بِأَفْوَاحِهِمْ . وَيَأْتِي آفَةُ إِلَّا أَنْ نَبِّهَهُمْ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » .

فواجب النصح لإخواننا المسلمين يقتضينا أن نحدّرهم الوقوع في هذه الشباك ، ونشير عليهم أن ينفذوا أيديهم من أمثال تلك التفسيرات الإشارية الملتوية ، ولا يموّلوا على أشباهها مما ورد في كلام القوم بالكتب الصوفية . لأنها كلها أذواق ومواجيد ، خارجة

عن حدود الضبط والتقييد . وكثيراً ما يختلط فيها الخيال بالحقيقة والحقى بالباطل . وإذا تجردت من ذلك فقلما يظهر منها مراد القائل . وإذا ظهر فقد يكون من الكفریات الفاحشة ، التي نستبعد صدورها من العلماء والمتصوفة بل من صادق عامة المسلمين . والتي نرى الطعن فيها بالبدس والوضع ، أقرب وأسلم من الطعن فيمن عزبت إليه بالكفر والفسق .

فالأخرى بالقطن العاقل ، أن ينأى بنفسه عن هذه المزائق ، وأن يقر بدينه من هذه الشبهات . وأمامه في الكتاب والسنة وشر وجهها على قوانين الشريعة واللغة ريباض وجنات . « أَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ » !! .

قال عليه السلام : « فن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه » .

وقال عليه السلام : « دَعِ مَا بَرِيكَ إِلَى مَا لَا بَرِيكَ » وبالله تعالى توفيق وتوفيقك . نسأله تعالى أن يخرجنا من ظلمات الأوهام ، وأن يحققنا بحقائق الدين وتعاليم الإسلام ، آمين .

كلمة لحجة الإسلام الغزالي :

وأختتم نصيحتي هذه بكلمة قيمة تتصل بموضوعنا اتصالاً ماسماً ، وهي مدبجة ببراعة الإمام الغزالي ، حين عرض في كتابه الإحياء للذكر والتذكير وما أدخله الناس فيهما ، فقال - بَلَلَّ اللهُ نَرَاهُ - :

وأما الشطح فنعني به صنفين من الكلام أحدهما بعض الصوفية :

(أحدهما) الدعاوى الطويلة العريضة في العشق مع الله تعالى ، والوصال المعنى عن الأعمال الظاهرة حتى ينتهي قوم إلى دعوى الاتحاد وارتفاع الحجاب ، والمشاهدة بالرؤية ، والمشافهة بالخطاب ، فيقولون : قيل لنا كذا وقتلنا كذا ، وبشبهون فيه بالحسين بن منصور الخلاج الذي صُلب لأجل إطلاقه كلمات من هذا الجنس

ويشهدون بقوله : أنا الحق . وربما حكى عن أبي يزيد البسطامي أنه قال : سبى سبى .
 وهذا فن من الكلام عظيم ضرره على العوام ، حتى لقد ترك جماعة من
 أهل الفلاحة فلاحهم ، وأظهروا مثل هذه الدعاوى ، فإن هذا الكلام يستلذه الطبع ،
 إذ فيه البطالة من الأعمال مع تركية النفس بدرك المقامات والأحوال ، فلا تعجز الأغبياء
 عن دعوى ذلك لأنفسهم ، ولا عن تلقف كلمات مخبطة مزخرفة . ومما أنكر عليهم
 ذلك لم يعجزوا عن أن يقولوا : هذا إنكار مصدره العلم والجدل ، والعلم حجاب ، والجدل
 عمل النفس ، وهذا الحديث لا يلوح إلا من الباطن بمكاشفة نور الحق . . فهذا ومثله
 مما قد استطار في البلاد شرره ، وعظم في العوام ضرره ، حتى من نطق بشيء منه فقتله
أفضل في دين الله من إحياء عشرة . وأما أبو يزيد البسطامي رحمه الله ، فلا يصح عنه
 ما يحمى ، وإن سمع ذلك منه فعلمه كان يحكيه عن الله عز وجل في كلام يردده في نفسه ،
 كما لو سمع وهو يقول : « إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني » . فإنه ما كان ينبغي أن يفهم
 منه ذلك إلا على سبيل الحكاية .

(الصنف الثاني من الشطح) : كلمات غير مفهومة ، لها ظواهر رائقة ، وفيها عبارات
 هائلة ، وليس وراءها طائل . وتلك إما أن تكون غير مفهومة عند قائلها ، بل يصدرها
 عن خبط في عقله ، وتشويش في خياله ، لقلة إلمامه بمعنى كلام قرع سمعه . وهذا هو
 الأكثر . وإما أن تكون مفهومة له ، ولكنه لا يقدر على فهمها وإيرادها بعبارة تدل
 على ضميره ، لقلة ممارسته للعلم وعدم تعلمه طريق التعبير عن المعاني بالألفاظ الرشيدة . ولا
 فائدة لهذا الجنس من الكلام إلا أنه يشوش القلوب ويدهش العقول ويحير الأذهان ،
 أو يحمل على أن يفهم منها معان ما أريدت ، ويكون فهم كل واحد على مقتضى هواه
 وطبعه . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « ما حدث أحدكم قوماً يحدث لا يفقهونه ، إلا كان

فتنة عليهم^(١) وقال ﷺ : كلموا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون ،
أريدون ، أن يكذب الله ورسوله^(٢) وهذا فيما يفهم صاحبه ولا يبلغه عقل المستمع ،
فكيف فيما لا يفهم قائله ؟ فإن كان يفهم القائل دون المستمع فلا محل ذكره . وقال
عيسى عليه السلام : « لا تضعوا الحسكة عند غير أهلها فتغلغلوها ، ولا تمنعوها أهلها
فتغلغلوهم ، كونوا كالطبيب الرفيق بضع الدواء في موضع الداء » وفي لفظ آخر : « لا من
وضع الحسكة في غير أهلها فقد جهل ، ومن منعها أهلها فقد ظلم . إن للحسكة حقاً ، وإن
لها أهلاً ، فأعط كل ذي حق حقه » .

وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح ، وأمر آخر يخصها ، وهو صرف ألفاظ
الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة ، كدأب
الباطنية في التأويلات . فهذا أيضاً حرام وضرره عظيم ، فإن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى
ظواهرها من غير اعتصام فيه بنقل من صاحب الشرع ، ومن غير ضرورة تدعو اليه من
دليل العقل ، يقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام
رسوله ﷺ ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوفق به والباطن لا يضبط له ، بل تتعرض
فيه الخواطر ، ويمكن تنزيهه على وجوه شتى . وهذا أيضاً من البدع الشائعة العظيمة الضرر
وإنما قصد أصحابها الإغراب ، لأن النفوس مائلة إلى الغريب ومستلذة له . وبهذا الطريق
توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها ، وتنزيلها على رأيهم ، كالحكيما
من مذاهبيهم في كتاب المستظهرى المصنف في الرد على الباطنية .

(١) هذا الحديث رواه مسلم في مقدمة صحيحه ، موقوفاً على ابن مسعود . ورواه
المعقل في الضعفاء .

(٢) هذا الحديث رواه البخارى موقوفاً على علي ، ورفع أبو منصور الديلمي في مسند
الفرزدوس من طريق أبي نعيم .

ومثال تأويل أصل الطامات قول بعضهم في تأويل قوله تعالى «لَأَنهَذَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ»
 «لأنه طغى» إنه إشارة إلى قلبه، وقيل هو المراد بفرعون وهو الطاغى على كل إنسان.
 وفي قوله تعالى: «وَأَنْ أَلْقِي عَصَاكَ» أي كل ما يشرك عليه ويستمد بما سوى الله عز
 وجل فينبغي أن يلقيه. وفي قوله ﷺ: «تَسَحَّرُوا قَلْبٌ فِي الشَّعْوَرِ بِرَكْعَةٍ»^(١)
 أراد به الاستغفار في الأسحار، وأمثال ذلك حتى يعرفون القرآن من أوله إلى آخره
 عن ظاهره، وعن تفسيره المنقول عن ابن عباس وعائذ العلماء. وبعض هذه التأويلات
 يعلم بطلانها قطعاً، كتأويل فرعون على القلب، فإن فرعون شخص محسوس توأر إلى الدنيا
 النقل بوجوده ودعوة موسى له «كأنى جهل وأبى لحب وغيرهما من الكفار. وليس من
 جنس الشياطين واللائكة عالم يذكرك بالحس حتى يتطرق التأويل إلى ألفاظه. وكذلك
 حمل السحور على الاستغفار، فإنه كان صلى الله عليه وسلم يتناول الطعام ويقول:
 «تَسَحَّرُوا»^(٢) «وهلوا إلى الغذاء المبارك»^(٣). فهذه أمور يدرك بالتواتر والحس
 بطلانها قطعاً، وبعضها يعلم بقالب الظن، وذلك في أمور لا يتعلق بها الإحساس. فكل
 ذلك حرام وضلالة وإفساد للدين على الإطلاق. ولم ينقل شيء من ذلك عن الصحابة ولا عن
 التابعين ولا عن الحسن البصري مع إكبابه على دعوة التلق ووعظهم. فلا يظهر لقوله
 صلى الله عليه وسلم: «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ عقده من النار»^(٤) معنى إلا هذا

(١) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم.

(٢) هذا الحديث رواه البخاري.

(٣) هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث الثوري بن سارية.

وضعه ابن القطن.

(٤) رواه البخاري ومسلم وقيل بتواتره.

اللفظ . وهو أن يكون غرضه ورأيه تقرير أمر وتحقيقه . فيستجبر شهادة القرآن إليه ، وبمحله عليه ، من غير أن يشهد لتزويله عليه دلالة لفظية لغوية أو عقلية .

ولا ينبغي أن يفهم منه أنه يجب ألا يفسر القرآن بالاستنباط والفكر ، فإن من الآيات ما نقل فيها عن الصحابة والمفسرين خمسة معانٍ وحشة وسبعة ، وعلم أن جميعها غير مسموع من النبي ﷺ ، فإنها قد تكون متنافية لا تقبل الجمع ، فيكون ذلك مستنبطاً بحسن الفهم وطول الفكر . ولما قال ﷺ لابن عباس رضي الله عنه : « اللهم قهقهة في الدين وعلمة التأويل » .

ومن يستعجز من أهل الطائفات مثل هذه التأويلات مع علمه بأنها غير مرادة بالألفاظ ، ويزعم أنه قصد بها دعوة الخلق إلى الخلق ، يضاهي من يستعجز الاختراع والوضع على رسول الله ﷺ لما هو في نفسه حق ولكن لم ينطق به . كمن يضع في كل مسألة يراها حقاً حديثاً عن النبي ﷺ ، فذلك ظلم وضلال ودخول في الوعيد المفهوم من قوله ﷺ : « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . بل الشر في تأويل هذه الألفاظ أظلم وأعظم لأنه يبطل الثقة بالألفاظ وقاطع طريق الاستفادة والفهم من القرآن بالسكينة . فقد عرفت كيف صرف الشيطان دواعي الخلق عن القوانين الحمودة إلى المذمومة . فكل ذلك من تليس علماء سوء بتبديل الأسماء . فإن اتبعت هؤلاء اعتماداً على الاسم المشهور من غير التفات إلى ما عرف في المعصر الأول ، كنت كمن طلب شرف الحكمة باتباع من يسمى حكماً ، فإن اسم الحكيم صار يطلق على الطبيب والشاعر والمنجم في هذا المعصر . وذلك بالغفلة عن تبديل الألفاظ .

ثم قال : « اللفظ الخامس - أي من الألفاظ التي وقع فيها التليس - لفظ الحكمة فإن اسم الحكيم صار يطلق على الطبيب والشاعر والمنجم حتى على الذي يدحرج القرعة

على أكف السوادية في شوارع الطرق ، . والحكمة هي التي أنشأ الله عز وجل عليها فقال : « بُوِيَّتِ الْحِكْمَةُ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ بُوِيَّتِ الْحِكْمَةُ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا » وقال ﷺ : « كلمة من الحكمة يتعلمها الرجل خيرا له من الدنيا وما فيها »^(١) فانظر ما الذي كانت الحكمة عبارة عنه ؟ وإلى ماذا نقل ؟ وقس به من بقية الألفاظ واحتراز عن الاغترار بتلميحات علماء سوء فإن شرهم على الدين أعظم من من شر الشياطين ، إذ الشياطين بواسطتهم يتدرج إلى انتزاع الدين من قلوب الخلق . ولهذا لما سئل رسول الله ﷺ عن شر الخلق أتى وقال : « أَلَهُمْ عَقْرَاءُ »^(٢) حتى كرروا عليه فقال : « هُم علماء سوء » . فقد عرفت العلم الحمود والعلم للذموم ومثار الالتباس . وإليك الخيرة في أن تنظر لنفسك فتتدبى بالسلف ، أو تتدلى بحبل القرور وتتشبه بالخلف . فكل ما ارتضاه السلف من العلم قد اندرس ، وما أكب الناس عليه فأكثره مبتدع ومحدث . وقد صح عن رسول الله ﷺ : « بدأ الإسلام غريبا . وسيعود غريبا كما بدأ » فطوبى للغرابة فقيل : يا رسول الله ومن الغرابة ؟ قال : « الذين يصلحون ما أفسدوا الناس من سنتي . والذين ينجون ما أماتوه من سنتي »^(٣) وفي خبر آخر : « هُم المتمسكون بما أنتم عليه اليوم »^(٤) وفي حديث آخر : « الغرابة ناس قليل صالحون بين ناس كثير . مَنْ يَبْغِضُهُمْ فِي الْخَلْقِ أَكْثَرُ مِنْ يُحِبُّهُمْ »^(٥) .

(١) هذا الحديث روى ابن المبارك في الزهد والرقائق مثله مرسلًا ، وفي مسند

القرطوبس بسند ضعيف .

(٢) هذا الحديث رواه البزار في مسنده بسند ضعيف .

(٣) هذا الحديث رواه مسلم من حديث أبي هريرة مختصراً ، وهو بتمامه عند الترمذي

من حديث عمرو بن عوف وحسنه .

(٤) هذا الحديث يقول الحافظ العراقي في تحريجه : لم أر له أصلاً .

(٥) هذا الحديث رواه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو .

وقد صارت تلك العلوم غريبة بحيث بحث ذكرها . ولذلك قال الثوري رحمه الله :
 « إنما رأيت العالم كثير الأصدقاء ظلم أنه غلط ، لأنه إما أن ينطق بالحق أم يقضوه »
 انتهى كلام الإمام القزالي ضاعف الله أجره وأحسن ذخيره ، ووهبنا السلامة والعافية عنه
 وحرمه ، آمين .

ت - تفاسير أهل الكلام

كل إنسان تغلب عليه نزعة في كتابته ، وتلوح عقيدته من خلال تأليفه وتحديثه كما
 قلنا . وذلك هو الشأن في علماء الكلام حين تصدوا لتفسير كتاب الله . فالسني لأحت
 على تفسيره أنوار أهل السنة . والمعتزلي لأحت من جوانب بيانه رواضع الاعتزال . والشيعة
 حيث من نواحي تأويله ريج التشيع . وهكذا .

بيد أن الفرق بينهم كبير ، في التقصص أو القصد ، وفي الإيجاز أو البسط .

وقد مضى بك الحديث في تفسير المعتزلة والشيعة . ورأيت كيف كان الزمخشري في
 اعتزاله متعمداً مستخفياً ؟ وكيف كان القاضي عبد الجبار متعصباً مستعديلاً ؟ وكيف كان
 المولى عبد الأهلين متشيعاً مسرفاً .

وكذلك تجد في أهل السنة أنفسهم من هو قاصد في تأييد عقيدته بتفسيره
 كأولئك الذين ترجمناهم وترجمنا تفاسيرهم من قبل ، عند الكلام على أشهر كتب التفسير
 بالرأي المحمود .

ومن أهل السنة من استقبل في الدفاع عن عقيدتهم في تفسيره . وعلى رأس هؤلاء
 الإمام نجر الدين الرازي ، الذي شتبا حروباً شعواء في كل مناسبة ، على أهل الزيغ

والانحراف في العقيدة . وقد سلك في تفسيره « مقاتب الغيب » المشهور بتفسير النضر ، سلك الحكماء الإلهيين . فصاغ أدلته في مباحث الإلهيات على نعت استدلالهم العقلية ، ولكن مع تهذيبها بما يوافق أصول أهل السنة . وكذلك تعرض لشبههم بالنقض والتفنيد في كثير من المواضع .

كما أنه سلك طريقة الطبيعيين في الكونيات فتكلم في الأفلاك والأبراج ، وفي السماء والأرض ، وفي الحيوان والنبات ، وفي أجزاء الإنسان ، وغير ذلك مما جرى إليه الاستدلال على وجود الله جلّ جلاله . غفر الله له وشكر صنيعه « وَاللَّهُ خَيْرُ الشَّاكِرِينَ » .

نخ - مزج العلوم الأدبية والكونية

وغيرها بالتفسير ؛ وسبب ذلك ، وأثره

القرآن كتاب هداية وإعجاز ، وهدايته وإعجازه بصورهما للنسْر وبشرحهما في تفسيره ، على قدر ما فيه من استعداد ومقدرة ، وعلى قدر ما عند الناس من علوم ومعارف وأفكار . ولقد مرّت على القرآن الكريم منذ نزوله إلى الآن عصور وفرون ، وأمم وأجيال والقرآن - كما كان وكما سيأتي - كتابٌ ينشر نور الهداية ويرفع لواء الإعجاز . وكان الذين شؤفوا به لأول مرة ، عرباً اكتسبت فيهم خصائص المروية ، وإن كانوا مع ذلك أميين لا إلمام لهم بالقراءة والكتابة ، ولا شأن لهم بعلوم تدرس ، ولا يكتب تقرأ .

لهذا وذلك كان فهمهم لهداية هذا الكتاب وإعجازه ، وتصويرهم لها بالتفسير والبيان ، من الأمور الهينة السهلة ، الجارية على الفطرة والبساطة ، لا يحتاجون في ذلك إلى اصطلاحات فنية ، ولا إلى قواعد نحوية وبلاغية ، ولا إلى نظريات علمية .

أما إعجازه فكان معروفاً لهم بمحض السليقة العربية السليمة والذوق البلاغي الرقيق . وأما هدايته فكانوا يفهمونها كذلك بعقولهم الصافية ، ودكأهم اللو هو ب ، وأفهمهم العربية الفصحى التي نزل بها القرآن .

وإذا استعانوا فبالنظر في كتاب الكون وآيات الله في الآفاق ، وبما خلق الله فيهم وحولهم من عجائب السموات والأرض ، ثم بما يسمعون من بيان رسول الله ﷺ .

مضى الأمر على ذلك مدة . ثم جاء نصر الله والفتح ووطأت الأرض أكتافها للمسلمين ، وأغلقت راية الإسلام أيماناً وشموماً لم تكن تعرف العربية ، ولكنها كانت على ثقافة في العلوم والفنون والفلسفة . وقد اختلطت هذه الأمم المفتوحة بشك الأمم الفاتحة ، فكان من نتائج هذا الاتصال مع امتداد الزمان أمران :

(أحدهما) أن فسدت اللغة العربية ، وأصبح الجميع بحاجة إلى ضوابط تضبطها وتضمن سلامتها ، وتعمم اليأس من الخطأ في فهم الكتاب والسنة . فنشأت بسبب ذلك العلوم الأدبية أو علوم اللغة العربية .

(ثانيهما) أن ترجحت علوم هذه الأمم الداخلة في الإسلام وهُذِّبَتْ ونفخت وذاعت ثقافتها بين المسلمين على اختلاف أجناسهم فكان من مقتضيات الحكمة التوفيق بينها وبين القرآن من ناحية ، وفهم القرآن في ضوئها من ناحية أخرى . وإنما كان ذلك من مقتضيات الحكمة ، لأن الإسلام ليس عدواً للعلم كما يزعم الأفاكون ، بل هو صديق العلم وحليفه ، إن لم يقل كانه هو ! .

بهذه الأسباب بدأت العلوم الأدبية والعلوم الكونية تتدخل في تفسير القرآن وتتمزج به على اعتبار أن هدايته وإعجازه لا يفهمان فهماً صحيحاً كاملاً بالنسبة إليهم إلا عن طريق هذه العلوم والمعارف .

أما علوم اللغة والأدب ، فلأن بها يعرف ضبط الكلمات أبيئتها وهيئاتها وأواخرها ، ومدلولات الألفاظ على اختلاف أنواعها ؛ والإحاطة بمعاني التراكيب ، والتمييز بين

العالى والنازل من الأساليب. ولا ريب أن إدراك معاني القرآن، وذوق بلاغته وإيجازه، لا يتأتى لغير العرب الخالص إلا عن هذا الطريق .

وأما العلوم الكونية، فلأن الله تعالى دعا الناس كثيراً أن ينظروا في هذا الكون، وحضهم بقوة أن يقرؤوا صحيفة هذا الوجود، ليصلوا من الكون إلى مكوّناته، وليستدلوا بالوجود على موجدّه، وليتفحصوا أبلغ انتفاع بتلك القوى العظيمة التي خالقها لأجلهم، وسخرها لتفهم . قال تعالى في سورة الجاثية : « أَفَلَا أَدْرَى سَخِرَ لَكُمْ الْبَحْرُ لِيَجْريَ أَعْيُنُكُمْ فِيهِ بِأَمْرِ رَبِّهِ ، وَلِيَسْتَفْعُوا مِنْ فَضْلِهِ ، وَلَمَّا كُنْتُمْ تَشْكُرُونَ » . وَسَخِرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ » .

فلا عجب إذا فهموا تلك الألفاظ الكونية التي في القرآن على النحو الذي هداهم إليه العلم ، والثقافة التي تنفقوها في علوم الكون .

ومعلوم أن المفسر لا يفسر لنفسه ، إنما يفسر للناس ، فكان من الواجب أن يسير أفكارهم ، ويشرح ألفاظ القرآن في الظواهر الطبيعية والعلمية ، وسنن الله الكونية ، وقوانين الاجتماع والسياسة، وقواعد الاقتصاد والأخلاق، وسائر التشريعات الشخصية والمدنية والجنائية والحربية ، نقول : يجب على المفسر أن يشرح ألفاظ القرآن في ذلك كله وفيما يشبهه ، بالطريقة العلمية المألوفة لهم ، وبالأفكار الغالبة عليهم الملائمة لأذواقهم . وإلا فما بلغ رسالته ، ولا أدى أمانته . وكيف يخاطب العالم بغير ما يفهمون ، ويدخل إليهم من غير الباب الذي يدخلون ؟ .

هذه هي الأسباب التي جعلت التفسير يمتزج بالعلوم الأدبية والكونية وغيرها، وجمعت العلوم الأدبية والكونية تحتل مكانها في كتب التفسير . وإن كان هذا الامتزاج يختلف

ضعفاً وقوة ، وقلة وكثرة ، وتوفيقاً وخذلاناً ، باختلاف مواهب المفسرين واستعداد الجمهور ، وتقدم الزمان وتأخره في هذه العلوم .

فتفاسير الزجاج وأبي حيان وأخيراً ملىة بالمباحث النحوية ، وتفاسير الزمخشري وأبي السعود وأشباههما مليئة بالمباحث البلاغية ؛ وتفسير الخازن ومن لف لفه ملىة بالأخبار والتقصص وتفسير الجواهر للعلامة المرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى ملىة بالعلوم الكونية وهو تفسير حديث يشتمل - كما قال صاحبه - على عجائب بدائع المكنونات ، وغرائب الآيات الباهرات . يقع في خمسة وعشرين مجلداً ، وقد تم طبعه بتصرعام ١٣٥٢ اثنين وخمسين وثلاثمائة وألف للهجرة ، رحم الله مؤلفه وجزاه خيراً .

آثار هذا الامتزاج :

أما آثار امتزاج العلوم الأدبية بالتفسير ، فيمكن تلخيصها فيما يأتي :

(١) بيان معاني القرآن وهداياته .

(٢) إظهار فصاحة القرآن وبلاغته .

(٣) الهدالة على وجوه إيجاز القرآن ، من ناحية الأسلوب والبيان .

وأما آثار امتزاج العلوم الكونية بالتفسير ، فيمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) مسابقة أفكار الناس ومعارفهم ، وتفسير القرآن لهم تفسيراً يشبع حاجتهم من

الثقافة الكونية .

(٢) إدراك وجوه جديدة للإعجاز في القرآن من ناحية ما يحويه أو يرمز إليه من

علوم الكون والاجتماع .

(٣) دفع مزاعم القائلين بأن هناك عداوة بين العلم والدين .

(٤) استمالة غير المسلمين إلى الإسلام من هذا الطريق العلمى الذى يخضعون له دون

سواه في هذه الأيام .

(٥) الحث على الانتفاع بقوى الكون ومواهبه .

(٦) امتلاء النفس إيماناً بمظمة الله وقدرته حينما يقف الإنسان في تفسير كلام الله على خواص الأشياء ودقائق المخلوقات حسب ما تصوّر لها علوم الكون .
هذا - وإن لامتزاج العلوم الكونية والأدبية بالتفسير آثاراً أخرى مشتركة بينهما نجملها فيما يأتي :

(١) زيادة الثقة بالقرآن وعروبه ومعارفه وإعجازه .

(٢) والإيمان بأنه كتاب غنيٌ بكل ما يحتاج إليه البشر من ألوان السعادة .

(٣) والإيمان بأنه كتاب الساعة ، ودستور الناس إلى يوم القيامة ، يصلح لكل زمان ومكان . ولا يستغنى عن كنوزه وذخائره إنسان .

شروط لا بد منها :

تلك الآثار الجليلة التي ألعنا إليها ، لا تتحقق جلالها إلا إذا دوعيت فيها الأمور الآتية :

(١) ألا تظني تلك المباحث عن المقصود الأول من القرآن ، وهو الهداية والإعجاز . أما إن أسرف المفسر واشتغل بفهريعات العلوم الأدبية ، ونظريات الفنون الكونية ، فقد انعكست الآية ، ولم يعد التفسير تفسيراً . بل يسكون أشبه بكتيب العلوم والفنون منه بكتيب التفسير . كما قال بعض العلماء المظرفاء يصف تفسيراً مشهوراً بالاستطراد والتطويل والضرب في كثير من العلوم . قال : « لقد جوى هذا التفسير كل شيء إلا التفسير » .

(٢) أن يلاحظ في امتزاج التفسير بتلك العلوم ، ما يلائم العصر ، وبوانم الوسط ،

لأن تلك الأبحاث الكونية والأدبية ، قد تكون ضرورية ومفيدة أيما فائدة إذا طرح بها القرآن في عصر من عصور الثقافة ، أو لجمهور من المقتونين بالمادة وعلوم الكون ، أو لطائفة من المتأدين المشغوفين بفنون البلاغة في القول . بينما تكون هذه الأبحاث نفسها نكبة وفتنة ، إذا شرح بها القرآن في عصر من عصور الجهالة ، أو لفئة أخرى من فئات الناس . « وما من أحد يخاطب قوماً بغير ما تسعه عقولهم إلا كان فتنة عليهم » .

(٣) أن تذكر تلك الأبحاث على وجه يدفع المسلمين إلى النهضة ، وبلغتهم إلى جلال القرآن ، ويحركهم إلى الانتفاع بقوى هذا الكون العظيم الذي سخره الله لنا ، انتفاعاً بعيد لأمة الإسلام نهضتها ومجدها .

وهناك نموذجاً على سبيل التمثيل ، وإن أسرف في هذا السبيل ، إسرافاً أنساه نفس التفسير والتأويل .

قال العلامة المرحوم الشيخ طنطاوى جوهرى في كتابه « القرآن والمعلوم المصرية » مانصه :

قال الله تعالى : « اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ . وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ . وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ . وَاتَّقُوا اللَّهَ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ . وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ » عبر الله تعالى بكاف الخطاب ست مرات ، فجعل الماء لنا ، وتسخير الشمس والقمر لنا ، وتسخير الليل والنهار لنا . وقد آتانا من كل ما سألناه في ضمائرنا ، وما تمنه نفوسنا .

فهل هذا الخطاب استغنى منه المسلمون ؟ فهل جعل الله الثمرات في الأرض خاصة بغير المسلمين ؟ أم الخطاب عام ؟ . وهل الفلك التي تجرى في البحر ما بين آسيا وأفريقيا وأوربة في المحيط الهندي والهادى والبحر الأحمر وبحر الظلمات بين أوربة وأمريكا . هل هذه

السفن خاصة بالإفرينج، وكيف نام المسلمون عن علوم التجارة فأصبحت بأيدي غيرهم من الفرنجة وأهل أمريكا وهم صغرى الدين؟ . فالسفن التي تمرُّ عُبَابَ الأنهار والبحار في سائر أنحاء كرتنا الأرضية بيد الفرنجة، وهم هم الذين يدرسون علوم المعادن والكهرباء والبخار و « التلفزيون » البرق الذي له سلك، والبرق الذي بلا سلك . أليس من العار عليكم أيها المسلمون أن تكونوا ٣٥٠ مليوناً^(١) ولا سفن لكم في البحار كما لغيركم، وقد خاطبكم الله تعالى فقال : « وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ » على قواعد علمية بعد معرفة صناعة الحديد لبنائها، والخشب لتكليفها، والبخار لتسييرها، والكهرباء والمفناطيس لمعرفة الأخبار فيها، وقراءة علم الفلك والكواكب السيارة والثابتة للاهتمام بها في طرق البحار، ودرس علوم البحار وطرقها ومناطقها وما فيها من مسائل. حتى لا تفضل السفن سواء السبيل فتفرق ويهلك ما فيها. وبعد دراسة علوم السحب والرياح والمواصف، حتى يلبس الرُّبَّانُ لكل حال لبوسها، وينهج النهج الذي ينجي السفينة . ثم قال : « وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ » . ولا جرم أن الأنهار تسقى الزروع، ولها في جريانها قوة تستخرج منها الكهرباء فتغنى عن الفحم والبتروöl . والمسلمون في بقاع الأرض غافلون عن أنهارهم، وتكاد تصبغ بيد غيرهم . « وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ، وَسَخَّرَ لَكُمُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ » . والليل والشمس والقمر ؛ لها حساب دقيق لا يهتدى إليه إلا بعلم الحساب والهندسة والجبر ثم الفلك، فلا تطلع الشمس ولا تغرب، ولا يشرق النجم ولا يغرب، ولا يطلع سيار ولا بأفل، إلا بمواعيد موقوتة لا تنقص ثانية، بل كل ذلك بمقدار. ولو حرم البشر ذلك يوماً واحداً لا ختل أمر حياتهم. فها هي سفن البحار وقطرات اليابسة؛ كلها تسير بحساب الشمس والكواكب . ولو أغفل الناس بعض ذلك لا ختلت مواعيدهم،

(١) جاء في بعض المصادر الموثوق بها أن عدد المسلمين يزيد الآن كثيراً على

أربعمائة مليون .

ولتصادمت قطراتهم ؛ ولما كثير منهم . ويعرف ذلك كل من اطلع على طرفه من علم
الفلك في هذه الأيام ، انتهى ما أردنا نقله بقليل من التصرف .

كلمة ختامية

لأنه من أن ما نوهنا به في هذا المبحث قد أحاط بما كتب من تفاسير القرآن ،
ولأنه من أن ما كتب من جميع التفاسير قد أحاط بكل ما أودعه الله القرآن من أحكام
وحكم ومعارف وأسرار . بل إن ما ذكرناه هنا من التفسير قل من كثير ، ثم إن ما حوته
تلك الموسوعات التفسيرية على كثرتها لم تأخذ من القرآن إلا كما يأخذ الخيط إذا أدخل
البحر . ويروقني ما قاله بعض الأعلام حين مثل : ما خير تفسير للقرآن ؟ فأجاب : الدهر .
يعنى أن العلوم والمعارف والأفكار والحوادث والتجارب التي تجدد في الزمن عوامل
مهمة في شرح القرآن . وكل حقبة من سلسلة هذه الأزمان الطويلة ، تكشف عن بعض
مخبوءات أسرارها التي لم تكن معروفة من قبل .

وإن كنت في شك فهناك دور النكث ومكتبات العالم ، فإنها لا تزال - على كثرة
ماضع واندر - زاخرة بأموج كالجبال من التفاسير ، مما لا يمكن أن يحيط به إلا العليم
الخبير . وإنه ليحييك استقصاء أسماؤها ، فضلاً عن استقراء مسمياتها . وإنك لتجد فيها
فنونا وألوانا وشؤونا مما فتح الله على العلماء في بيان كتابه : منها تفاسير بالمأثور وتفسير
بالرأى . ومنها تفاسير غلوها في العبارة وتفسير غوامض الإشارة . ومنها تفاسير يظلب عليها
صنعة الكلام ، وأخرى يظلب عليها صنعة البلاغة وثالثة يظلب عليها النحو والإعراب ،
ورابعة يظلب عليها تفاريع الأحكام وخامسة يظلب عليها علوم الكون ، إلى غير ذلك .
ومنها تفاسير كل القرآن وتفسير جزء منه أو سورة أو آية .

وافقد اطلعت - وأنا قصير الباع قليل الاطلاع - على فهارس تفاسير خاصة بكل
عما يأتي ، وقد يكون مع ذلك تنوع التأليف وتعدد المؤلفين في الشيء الواحد :

منها تفاسير لجزءهم ، وجزء تبارك ، ولسورة الفاتحة ، ولسورة يوسف ، ولسورة الرعد ، ولسورة الكهف ، ولسورة النور ، ولسورة يس ، ولسورة الحجرات ، ولسورة الحديد ، ولسورة القدر ، ولسورة الفيل ، ولسورة التكاثر ، ولسورة الكونجر ، ولسورة الإخلاص وحدها ، ولسورة الإخلاص مع المعوذتين .

ومنها تفاسير للسملة : ولآية الكرسي ، ولأول سورة الأنبياء ، ولأول سورة الفتح ، ولحروف المجمع في فواتح السور ، ولآية « إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ » . ولآية « إِنَّا الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ » ، ولآية « إِنَّا اللَّهُ لَا يَحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ » . ولآية « إِنَّمَا يَتَمَرُّ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » ولآية « أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى » ولآية « فَإِنْ لَمْ يَنْتَهِزُواكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ » . ولآية « قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا » ولآية « لَا يَشِينُ فِيهَا أَخْصَابًا » . ولآية « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ » . ولآية « لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ » . ولآية « وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ » ولآية « إِنْ تَسْتَفْتِهِمْ أَمْهُمْ سَمِعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ » . ولآية « إِنْ عِدَّةَ أَنْشُورٍ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » . ولآية « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ » . ولآية « مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ » ولآية « لَا يُسْأَلُ عَنْهُ بِفَعْلٍ » بغير ما قاله المفسرون من قبل . وهو تفسير للعلامة الجليل الشيخ يوسف الدجوي وإن تعجب فهناك رسالة في معنى حرف الواو ، أو وجه نبوت الواو في قوله تعالى : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » من أواخر سورة الزمر .

أرأيت ذلك وأضعاف ذلك ! إنه قَبَسٌ من نور القرآن ، وشُعاعٌ من شمس الحقيقة الكبرى ، وبصيص من تجليات هدايات الله أبعاض عباده .

أما النور كله ، والهدى كله ، فذلك سر من أسرار الربوبية ، وكنز من كنوز الألوهية . وشتان ما بين علم الخالق وعلم الخلق ، وأين كمال السيد من نقص العبد ١٩ .

نهاية القول :

ونهاية القول أن هذا فن جديد أيضاً من فنون إيجاز القرآن ، حيث أقام الله كتابه آيات بينات للناس في معارفه ومعانيه ، كما أقامه آيات بينات لهم في ألقاظه ومبانيه .
« قُلْ : فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ » .

« وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ، لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ، وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ »
اللهم أنعم علينا نعمتك ولا تحرمنا هدايتك ، واحملكنا بالقرآن في سلك المهديين
المهادين ، وارفعنا به إلى أعلى عليين ، آمين آمين .

و « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ » ،
والصلاة والسلام على أشرف الخلق ومبعوث الحق سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاه .

المبحث الثالث عشر في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً

أهمية هذا البحث .

توجه الأذهان في قاطعة هذا المبحث إلى أهميته وخطره ، من نواح ثلاث :
(أولاها) دقته وغرضه إلى حد جعل علماءنا يختلفون فيه قديماً وحديثاً ، وجعل
مصرفنا العزيزة منذ أعوام ميداناً لتطاحن الأفكار والآراء فيه منعاً ونجواً .
(ثانیها) أن كثيراً من الناس قاموا في زعمهم بنقل القرآن إلى لغات كثيرة ، وترجمات
متعددة ، بلغت بإحصاء بعض الباحثين مائة وعشرين ترجمة ، في خمس وثلاثين لغة ما بين
شرقية وغربية ، وتكرر طبع هذه الترجمات حتى إن ترجمة واحدة هي ترجمة جورج
سيل الانجليزى طبعت أربعاً وثلاثين مرة .

وأوفر هذه الترجمات وأكثرها طبعاً هي الترجمات الانكليزية فالفرنسية فالألمانية
فالإيطالية . وهناك خمس ترجمات في كل من اللغتين الفارسية والتركية ، وأربع ترجمات
باللغة الصينية ، وثلاث باللاتينية ، واثنان بالأفغانية ، وواحدة بالجاوية ، وأخرى
بالأوردية .

ومن هؤلاء الذين ترجموه من يحمل للإسلام عداوة ظاهرة ، ومنهم من يحمل حباً له
ولكنه جاهل به ، « وعدو عاقل خير من صديق جاهل » .

(ثالثها) وقوع أغلاط فاحشة في هذه التي سموها ترجمات ؛ وكان وجودها معولاً
هداماً لبناء مجد الإسلام ، ومحاولة سيئة لرزلة الوحدة الدينية واللغوية والاجتماعية . لأننا
الإسلامية (صانها الله) .

أمام هذه الوقائع القائمة ، والحقائق الماثلة ، والمحاولات الخطيرة ما كان ينبغي لنا أن
نقف مكتوفي الأيدي ، مكسبي الأفواه ، كأن الأمر لا يعنيننا في قليل ولا كثير ، على حين
أن الذي وضع منهم فكرة هذه الترجمات ، وتولى كبر هذه المؤامرة ، رجل من رجال

دينهم ، ومطران من مطارثهم ، يدعى يعقوب بن الصليبي ، إذ خيل إلى قومه أنه ترجم آيات حجة من القرآن باللسان المرباني في القرن الثاني عشر الميلادي . ثم نشرت خلاصتها في هذا القرن سنة ١٩٢٥ خمس وعشرين وتسعمائة وألف ميلادية ، نقلت عن نسخة مخطوطة بالمتحف البريطاني بلندن ، مشفوعة بترجمة إنكليزية لها . وتابع هذا المطران أحبار ورهبان ، كانوا أسبق من غيرهم في هذا الميدان .

وأنت خير بما يريدون ، « والله أعلم بما يبيتون » .

راجع في ذلك محاضرات الفيكنت دي طرازي^(١) ، ثم انظر ما كتبه العلامة أبو عبد

الله الزنجاني في كتابه : تاريخ القرآن إذ يقول :

« ربما كانت أول ترجمة إلى اللغة اللاتينية لغة العلم في أوروبا ، وذلك سنة ١١٤٣ بقلم (كنت) الذي استعان في عمله ببطرس الطليطلي وعالم ثان عربي ، فيكون القرآن قد دخل أوروبا عن طريق الأندلس ، وكان الغرض من ترجمته عرضه على دي كلوني بقصد الرد عليه . ونجد فيما بعد أن القرآن ترجم ونشر باللاتينية ، (١٥٠٩) ولكن لم يسمح للقراء أن يقتنوه ويتداولوه ، لأن طبعته لم تكن مصحوبة بالردود . وفي عام (١٥٩٤) أصدر هنكلمان ترجمته ، وجاءت على الأثر (١٥٩٨) طبعة مرانسي مصحوبة بالردود ، انتهى ما أردنا نقله . أفلا ترى معي أنه يجب علينا بإزاء ذلك أن ندلي برأي سديد في هذا الأمر الجليل ؟ لنعلم ما يراد بنا وبقرآننا ، ولننظر إلى أي طريق نحن مسوقون ؟ عني أن يدفننا هذا التحري والتثبت ، إلى اتخاذ إجراء حازم ، فننصف فيه للحق من الباطل ، ونؤدى به رسالتنا في نشر هداية الإسلام والقرآن على بصيرة ونور .

ثم ألا ترى معي أنه يجب علينا بإزاء ذلك أيضا أن نتجرد في هذا البحث عن العصبية

(١) هي محاضرات ظفرت بها في نسخة مخطوطة تحت عنوان « القرآن : محاضرات

علمية تاريخية » ألقاها سنة ١٩٤١ م الفيكنت فيلب دي طرازي مؤسس دار الكتب في

بيروت . والعضو في عدة مجامع علمية شرقية وغربية .

والغايات الشخصية، فمنه ما رقيقا هادئا، وندرسه دراسة واسعة منظمة، ونلتزم فيه أدب البحث وإنصاف الباحث، ونجعل الله وحده غايته فيها نحاول ونعالج؟ « والله يقول الحق وهو يهتدي السبيل » .

ولنبدا الكلام ببيان معنى الترجمة لغة وعرفا، ثم بتقسيمها إلى حرفية وتفسيرية، ثم ببيان الفرق بين الترجمة والتفسير؛ فإن تحديد معاني الألفاظ وتحقيق المراد منها، مجهود مهم ومفيد، لاسيما ما كان من الأبحاث الخلافية؛ كهذا البحث الذي نعالجه. فلقد هدانا الاستقراء إلى أن تحديد معاني الأمور الخلافية، أو تحرير محصل النزاع (بعبارة فنية أزهري). كثيرا ما قرب بين وجهات النظر المختلفة، وطالما أظهر أن خلاف المختلفين كان لفظيا لا حقيقيا، لأن النفي والإثبات بينهما لم يتواردا على أمر واحد، بل إن ما أثبتته بعضهم لم يخالف أحد في إثباته بالمعنى الذي أراده، وما نفيه البعض الآخر لم يخالف أحد في نفيه بالمعنى الذي أراده كذلك، ورجع الأمر أخيرا إلى مجرد اختلاف في العبارات لاختلاف في الاعتبارات. ولو أنهم اتفقوا بآدي ذي بدء على هذه الاعتبارات. لما اختلفت العبارات، ولما حدث خلاف ألبتة.

إذن فإننا نستطيع قارئنا الكريم عذرا، إذا أطيننا في توضيح المعنى المراد الذي يدور عليه الكلام في هذا الموضوع، وإذا استطردنا ببيان ما اشتبه به وكان سببا في النزاع، فنذكر أن لفظ (ترجمة) يطلق على معان متعددة، بعضها أقوى؛ وبعضها عرفي عام.

الترجمة في اللغة :

وضعت كلمة ترجمة في اللغة العربية، لتدل على أحد معان أربعة :

(أولها) تبليغ الكلام لمن لم يبلغه. ومنه قول الشاعر :

« إن الثمانين - وبلغتها - قد أحوجت سمي إلى ترجمان

(ثانيها) تفسير الكلام بلغته التي جاء بها. ومنه قيل في ابن عباس : إنه ترجمان

القرآن. ولعل الزمخشري في كتابه أساس البلاغة يقصد هذا المعنى إذ يقول : « كل ما ترجم

عن حال شيء فهو تفسرته .

(ثالثها) تفسير الكلام بلغة غير لغته . وجاء في لسان العرب وفي القاموس ، أن الترجمان هو التفسير للكلام . وقال شارح القاموس مانصه : « وقد ترجمه وترجم منه إذا فسر كلامه بلسان آخر قاله الجوهري » ١٠ .

وجاء في تفسير ابن كثير والبغوي أن كلمة ترجمة تستعمل في لغة العرب بمعنى التبين مطلقا سواء أحدثت اللغة أم اختلفت .

(رابعها) نقل الكلام من لغة إلى أخرى . قال في لسان العرب : « الترجمان بالضم والفتح ^(١) هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى أخرى . واجمع تراجم ^(٢) » ١١ . وشارح القاموس يبد أن أورد المعنى السابق في ترجمه وترجم عنه قال : « وقيل نقله من لغة إلى أخرى » ١٢ .

ولكون هذه المعاني الأربعة فيها بيان ، جاز على سبيل التوسع إطلاق الترجمة على كل ما فيه بيان بما عدا هذه الأربعة ، فقيل ترجم لهذا الباب بكذا أي عنون له . وترجم لفلان أي بين تاريخه . وترجم حياته أي بين ما كان فيها . وترجم هذا الباب كذا أي بيان المقصود منه . ولم جرا .
الترجمة في العرف :

نريد بالعرف هنا عرف المتخاطب العام ، لا عرف طائفة خاصة ولا أمة معينة . جاء هذا العرف الذي تواضع عليه الناس جميعا . يخص الترجمة بالمعنى الرابع المعنوي في إطلاقات اللغة السابقة ، وهو نقل الكلام من لغة إلى أخرى . ومعنى نقل الكلام من لغة إلى أخرى ، التعبير عن معناه بكلام آخر من لغة أخرى ، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده كأنك نقلت الكلام نفسه من لغته الأولى إلى اللغة الثانية .

(١) عبارة القاموس تدل على أنه يضبط بضم التاء والجيم ويفتحها ، ويفتح التاء وضم الجيم . (٢) وهذا خلاف ما ذاع على الألسنة من استعمال تراجم جمعا لترجمة . فاحفظ ذلك .

وهذا هو السر في تعبيرهم بقتل الكلام. مع العلم بأن الكلام نفسه لا ينقل من لغة إلى لغة. ويمكننا أن نعرف الترجمة في هذا المصنف العام بعبارة مبسطة فنقول : هي التعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده . فكلية (التعبير) جنس ، وما بعده من القيود فصل وقولنا : (عن معنى كلام) يخرج به التعبير عن المعنى القائم بالنفس حين يخرج في صورة اللفظ أول مرة . وقولنا : (بكلام آخر) يخرج به التعبير عن المعنى بالكلام الأول نفسه ، ولو تكرر ألف مرة .

وقولنا : (من لغة أخرى) يخرج به التفسير بلغة الأصل ، ويخرج به أيضا التعبير بمرادف مكان مرادفه ، أو بكلام بدل آخر مساو له ، على وجه لا تفسير فيه ، واللغة واحدة في الجميع .

قولنا : (مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده) يخرج به تفسير الكلام بلغة غير لغته ؛ فإن التفسير لا يشترط فيه الوفاء بكل معاني الأصل المفسر ومقاصده ، بل يكفي فيه البيان ولو من وجه . وسنوافيك قريبا بتفصيل ذلك .

تفسير الترجمة :

وتنقسم الترجمة بهذا المعنى العرفي إلى قسمين : حرفية وتفسيرية ، فالترجمة الحرفية هي التي تراعى فيها محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه . فهي تشبه وضع المرادف مكان مرادفه . وبمض الناس يسمى هذه الترجمة ترجمة لفظية ، وبعضهم يسميها مساوية .

والترجمة التفسيرية هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة أي محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه ، بل المهم فيها حسن تصوير المعاني والأغراض كاملة . ولهذا تسمى أيضا بالترجمة اللغوية . وسميت تفسيرية لأن حسن تصوير المعاني والأغراض فيها جعلها تشبه التفسير ، وما هي بتفسير كما يبين لك بعد .

فالترجم حرفية يقصد إلى كل كلمة في الأصل فيفهمها ، ثم يستبدل بها كلمة تساويها في اللغة الأخرى مع وضعها موضعها وإحلالها محلها ، وإن أدى ذلك إلى خفاء المعنى المراد

من الأصل ، بسبب اختلاف اللغتين في مواقع استعمال الكلام في المعاني المرادة إلتقا واستحسانا .

أما المترجم ترجمة تفسيرية ، فإنه يعتمد إلى المعنى الذى يدل عليه تركيب الأصل غيظه ، ثم يصبه في قالب يؤديه من اللغة الأخرى ، موافقا لمراد صاحب الأصل ، من غير أن يكلف نفسه عناء الوقوف عند كل مفرد ولا استبدال غيره به في موضعه . ولنضرب مثالا للترجمة بنوعها على فرض إمكانها في آية من الكتاب الكريم : قال الله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط » فإنك إذا أردت ترجمتها ترجمة حرفية ؛ أتيت بكلام من لغة الترجمة ؛ يدل على النهى عن ربط اليد في العنق وعن مدها غاية المد ، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه ، بأن تأتى بأداة النهى أولا ، يليها الفعل للنهى عنه متصلا بمفعوله ومضمر آ فيه فاعله ، وهكذا . . . ولكن هذا التعبير الجديد قد يخرج في أسلوب غير معروف ولا مألوف في تفهيم المترجم لم ما يرى إليه الأصل من النهى عن التفتير والتبذير . بل قد يستنكر المترجم لم هذا الوضع الذى صيغ به هذا النهى ويقولون : ما باله ينهى عن ربط اليد بالعنق وعن مدها غاية المد ؟ ! وقد يلصقون هذا العيب بالأصل ظلما ، وما العيب إلا قبحا يزعمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع . أما إذا أردت ترجمة هذا النظم الكريم ترجمة تفسيرية ، فإنك بعد أن تفهم المراد وهو النهى عن التفتير والتبذير في أبشع صورة منقورة ، منها نعد إلى هذه الترجمة فتأتى منها بعبارة تدل على هذا النهى المراد ، في أسلوب يترك في نفس المترجم لم أكبر الأثر في استبشاع التفتير والتبذير . ولا عليك من عدم رعاية الأصل في نظمه وترتيبه اللفظي . وإنما قلنا عند عرض هذا المثال : « على فرض إمكانها » لما ستعرفه بعد من استحالة الترجمة بهذا المعنى العرفي في القرآن الكريم . والمثال لا يشترط صحته كما هو معلوم .

ما لا بد منه في الترجمة مطلقا :

لا بد لتحقيق معنى الترجمة مطلقا حرفية كانت أو تفسيرية ، من أمور أربعة :

(أولا) معرفة المترجم لأوضاع اللغتين لغة الأصل ولغة الترجمة !

(ثانيها) معرفته لأصاليهما وخصائصهما .

(ثالثها) وفاء الترجمة بجميع معاني الأصل ومقاصده على وجه مطمئن .

(رابعها) أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل ، بحيث يمكن أن يستغنى

بها عنه ، أن تحمل محله ، كأنه لا أصل هناك ولا فرع . وسيأتى بيان ذلك في الفروق بين

الترجمة والتفسير .

ما لا بد منه في الترجمة الحرفية :

ثم إن الترجمة الحرفية تتوقف بعد هذه الأربعة على أمرين آخرين :

(أحدهما) وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية للمفردات التي تألف منها الأصل :

حتى يمكن أن يحمل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو ملحوظ في معنى

الترجمة الحرفية .

(ثانيهما) تشابه اللغتين في الضمائر المستقرة ، والروابط التي تربط المفردات لتأليف

التركيب ، سواء في هذا التشابه ذوات الروابط وأمكنها . وإنما اشترطنا هذا التشابه ،

لأن محاكاة هذه الترجمة لأصلها في ترتيبه تقتضيه . ثم إن هذين الشرطين عسيران ، وثانيهما

أعسر من الأول . فهذه أن نجد في لغة الترجمة مفردات مساوية لجميع مفردات الأصل .

ثم هيئات هيئات أن نظهر بالتشابه بين اللغتين المقول منها والمقول إليها في الضمائر

المستقرة وفي دوام الروابط بين المفردات لتأليف المركبات .

ومن أجل هذه العزة والندرة قال بعضهم : إن الترجمة الحرفية مستحبة . وقال آخرون : إنها ممكنة في بعض الكلام دون بعض . ولقد علمت أنها بعد هذه الصعوبات يكتنفها الغموض وخفاء المعنى المقصود . كما مر في المثال السابق . أما الترجمة التفسيرية فيسورة فيما لا يعجز عنه البشر ، والمعاني المرادة من الأصل واضحة فيها غالبا . ولهذا اعتمدوا عليها في الترجمات الزمنية ، وفضلها التراجم والمشتغلون بالترجمات على قسميتها الترجمة الحرفية .

فروق بين الترجمة والتفسير :

ومهما تكن الترجمة حرفية أو تفسيرية فإنها غير التفسير مطلقا ، سواء أكان تفسيراً بلفظ الأصل ، أم تفسيرا بغير لفظ الأصل . وقد أشرنا إلى ذلك إجمالا في شرح تعريف الترجمة آنفاً . ولكن كثيرا من السكاكين اشتبه عليهم الأمر ، فحسبوا أن الترجمة التفسيرية هي التفسير بغير لفظ الأصل ؛ أو هي ترجمة تفسير الأصل .

ثم رقبوا على ذلك أن خلعوا حكمها على ترجمة الأصل نفسه ، وكان لهذا اللبس والاشتباه مدخل في النزاع والخلاف . لهذا نستطيع لأنفسنا أن نفهم هنا وقفة طويلة . نرسم فيها فروقا أربعة لا فرقاً واحداً بين هذين المشتبهين في نظرم .

(الفارق الأول) أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يراعى فيها الاستغناء بها عن أصلها وحلولها محلها . ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم أبداً على الارتباط بأصله ، بأن يؤتى مثلاً بالمفرد أو المركب ، ثم يشرح هذا المفرد أو المركب شرحاً متصلاً به اتصالاً يشبه اتصال المبتدأ بخبره إن لم يكن إياه . ثم ينتقل إلى جزء آخر مفرد أو جملة ، وهكذا من بداية التفسير إلى نهايته ، بحيث لا يمكن تجريد التفسير وقطع

وشأن اتصاله بأصله مطلقاً . ولو جرد لتفكك الكلام وصار لغواً أو أشبه بالغو ، فلا يؤدي معنى سليماً ، فضلاً عن أن يحمل في جملته وتفصيله محل أصله .

(الفارق الثاني) أن الترجمة لا يجوز فيها الاستطراد ، أما التفسير فيجوز بل قد يجب فيه الاستطراد . وذلك لأن الترجمة مفروض فيها أنها صورة مطابقة لأصلها حاكية له ، فمن الأمانة أن تساويه بدقة من زيادة ولا نقص ، حتى لو كان في الأصل خطأ لموجب أن يكون الخطأ عينه في الترجمة ، بخلاف التفسير فإن المفروض فيه أنه بيان لأصله وتوضيح له . وقد يقتضي هذا البيان والإيضاح أن يذهب المفسر مذاهب شتى في الاستطراد ، توجيهها لشرحه ، أو تنويراً لمن يفسر لهم على مقدار حاجتهم إلى استطراده . ويظهر ذلك في شرح الألفاظ الغريبة خصوصاً إذا أريد بها غير ما وضعت له ، وفي المواضع التي يتوقف فهمها أو الاقتناع بها على ذكر مصطلحات أو سوق أدلة أو بيان حكمة .

وهذا هو السر في أن أكثر تفاسير القرآن الكريم تشتمل على استطرادات متنوعة ، في علوم اللغة ، وفي العقائد ، وفي الفقه وأصوله ، وفي أسباب النزول ، وفي الناسخ والنسخ ، وفي العلوم الكونية والاجتماعية ، وغير ذلك .

ومن ألوان هذا الاستطراد ، تنبيهه على خطأ الأصل إذا أخطأ ، كما نلاحظ ذلك في شروح الكتب العلمية . ويستحيل أن تجد مثل هذا في الترجمة ، وإلا كان خروجاً عن واجب الأمانة والدقة فيها .

(الفارق الثالث) أن الترجمة تتضمن عرفاً دعوى الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده ، ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم على كمال الإيضاح كما قلنا ، سواء أكان هذا الإيضاح بطريق إجمالي أو تفصيلي ، متناولاً كافة المعاني والمقاصد أو مقتصر على بعضها دون بعض ، طوعاً للظروف التي يخضع لها المفسر ومن يفسر لهم .

والدليل على هذا الفارق، هو حكم العرف العام الذي نتحدث الآن بلسانه. وإليك مثالا من أمثاله :

رجل عثر في مخلفات أبيه على صحيفتين مخطوطتين بلغة أجنبية وهو غير عالم بهذا اللسان الأجنبي، فدفعهما إلى خير بالغات يستفسره عنهما. وإذا التخير يحجبه قائلا : إن الصحيفة الأولى خطاب نافة من معوز أجنبي يستجدي أباك فيه ويستعينه، أما الثانية فوثيقة بدين كبير لأبيك على أجنبي. هناك مرق الرجل خطاب الاستجداء ولم يحفل به، أما الوثيقة فاعتد بها وطلب من هذا المتسكن في اللغات أن يترجمها له ، ليقاضى للدين أمام محكمة لغتها الترجمة .

أليس معنى هذا أن التفسير لم يكفه؟ بدليل أنه طلب الترجمة من المترجم، علما بأنها هي التي تقي بكل ما تضمنته تلك الوثيقة وبكل ما يقصد منها ، فلا تضمنف له بها حجة ، ولا يضيع عليه حق ؟ .

ثم ألت ترى في هذا المثال أيضا أن العرف يحكم بأن التفسير لا يشترط أن يعرض لجميع التفاصيل ، بل يكفي فيه بيان المضمون ، على حين أنه يرى الترجمة صورية مطابقة لأصلها ، وافية بكافة معانيه ومقاصده ؟ .

(الفارق الرابع) أن الترجمة تتضمن عرفا دعوى الاطشنان إلى أن جميع المعاني والمقاصد التي نقلها المترجم ، هي مدلول كلام الأصل وأنها مرادة لصاحب الأصل منه . ولا كذلك التفسير بل المفسر تارة يدعى الاطشنان ، وذلك إذا توافرت لديه أدلته . وتارة لا يدعيه، وذلك عند ما تموزه تلك الأدلة . ثم هو طورا يصرح بالاحتمال ويذكر وجوها محتملة مرجحا بعضها على بعض، وطورا يسكت عن التصريح أو عن الترجيح . وقد يبلغ به الأمر أن يملن عجزه عن فهم كلمة أو جملة ويقول : رب الكلام أعلم بمراده . على نحو ما نحفظه لكثير من المفسرين إذا مرضوا لمقشاهات القرآن ولقوائع السور المعروفة .

ودليلنا على أن الترجمة تتضمن دعوى الاطمتنان إلى ماحوت من معان ومقاصد، هو شهادة العرف العام أيضا بذلك ، وجريان عمل الناس جميعاً في الترجمات على هذا الاعتبار . فهم يحلوها محل أصولها إذا شاءوا ، ويستغنون بها عن تلك الأصول . بل قد ينسون هذه الأصول جملة ، ويفيب عنهم أن الترجمات ترجمات ، فيحذفون لفظ ترجمة من الاسم ، ويطلقون عليها اسم الأصل نفسه ، كأنما الترجمة أصل ، أو كأنه لا أصل هناك ولا فرع .

وإن كنت في ريب فاسأل ما بين أيدينا من ترجمات عربية لطائفة من كتبهم التي يقدسونها ، ويطلقون على بعضها اسم توراة وعلى بعضها اسم إنجيل ، وما هما بالتوراة ولا بالإنجيل ، إنما هما ترجمتان عربيتان لأصلين عبريين ^(١) باعترافهم . ولكنهم أسقطوا وأسقط العرف العام معهم لفظ ترجمة من العنواين اللاتين . وما ذاك إلا لما وقر في النفوس من أن الترجمة صورة مطابقة للأصل ، مطابقة إلى أنها تؤدي جميع مؤداه ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية . وقل مثل ذلك فيما نعرفه من ترجمات للقوانين والوثائق الدولية والشخصية ، ومن ترجمات للكتب العلمية والفنية والأدبية ، وهي كثيرة غنية عن التنبه والتثليل .

يقال كل هذا في الترجمات ، ولا يمكن أن يقال مثله في التفسير ، فإننا ما سمعنا ولا سمع المهر أن كلمة تفسير أسقطت من عنوان كتاب من كتبه . بل المعروف عكس ذلك . فكثيراً ما يسقط في الاستعمال اسم الأصل المفسر ، على حين أن لفظ التفسير لا يسقط بحال . ويدل على هذا تلك الإطلاقات الشائعة : تفسير البيضاوي ، تفسير القسبي ، تفسير الجلالين ، وما أشبهها من تفسيرات القرآن الكريم . ألم يكف بهذا سنداً على

(١) صوابه : « غير عريين » وذلك لأن إنجيل مرقس ولوقا وبوحنا أصلها يوناني ، أما إنجيل متى فأصله عبري .

أن التفسير مراعى فيه أنه بيان لا يمكن أن يقوم مقام اللين ، ولا أن يدعى فيه الاطمئنان إلى أنه واف بجميع أغراضه ومعانيه .

الترجمة والتفسير الإجمالى بغير لغة الأصل :

يبدأن هنا دقيقة نرشدك إليها . هي أن التفسير بغير لغة الأصل يشبه الترجمة التفسيرية شهماً قريباً . إذا كان هذا التفسير إجمالياً قائماً على اختيار معنى واحد من المعاني المحتملة . ولعل هذا التشابه هو الذى أوقع بعضهم فى الاشتباه ودعوى الاتحاد بين الترجمة التفسيرية وترجمة التفسير . أو التفسير بغير لغة الأصل . ولكن النظر الصحيح لا يزال يقضى بوجود الفوارق الأربعة السابقة بين هذين النوعين أيضاً . فالمفسر يقتضيه واجب البيان ألا يسوق المعنى الإجمالى المختار من بين عدة معانٍ محتملة حتى يوجه هذا الاختيار ، وهذا التوجيه محقق للاستطراد الزائد على مدلول الأصل . ثم إن صنيعة هذا سيشرح القارى أن للأصل معانى أخرى قد يكون هذا الذى اختير من بينها غير سديد . وقد يتوقف المفسر جملة ويعلن مجزء إذا ما أشكل عليه المعنى ورأى أن يلوذ بالصمت . هذا محقق لعدم الوفاء بجميع معانى الأصل ولعدم الاطمئنان الذى نوهنا به . ثم إن صيغة هذا التفسير لا بد من أن ترتبط بالأصل ولو بالإشارة والتلويح ، فيقال : معنى هذه الآية أو الجملة هو كذا . أو يقال معنى الآية المرقومة رقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا . . . وذلك محقق لعدم استقلال الصيغة . بخلاف الترجمة فى ذلك كله .

فإن افترضت أن هذا المفسر صيرك وجه الاختيار وسقط قطعاً بين التفسير وأصله ، أجبناك بأن هذا التصرف فى الحقيقة لا تفسير ولا ترجمة ، بل هو ذنبه خرج بها الكلام عما يجب فى التفسير وفى الترجمة جميعاً . لأنه لم يشرح ولم يبين حتى يكون مفسراً كما يجب ، ولم يصور معانى الأصل ومقاصده كلها حتى يكون مترجماً كما يجب . فإن أدى ذلك إلى الناس بعنوان أنه ترجمة للأصل ، فإما أن يكون صادراً فى هذا الأداء عن قصور أو عن تقصير . فإن كان عن قصور فهو المجزء والجهالة ، وإن كان عن تقصير فهو تضليل

للناس وإيهام لهم أن ما أتاه ترجمة ، وما هو بترجمة . وتلك خيانة لهم ولما زعم ترجمته ، والله لا يهدي كيد الخائنين .

تنبيهان مفيدان :

(أولهما) : أنه لا فرق بين الترجمة الحرفية والتفسيرية من حيث الحقيقة ، فكلماتها تعبير عن معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده . وما الفرق بينهما إلا شكلي وهو أن يحمل كل مفرد في الترجمة الحرفية محل مقابله من الأصل ، بخلاف التفسيرية كما بينا . فلا نظن بعد هذا أن كلمة ترجمة تنصرف إلى الحرفية أكثر مما تنصرف إلى التفسيرية كما يظن بعض الناس . بل التفسيرية أثبت قدماً ، وأعرق وجوداً ، وأقرب إلى الأذهان عند الإطلاقي لأنها هي الميسورة ؛ وهي الواضحة ، وهي التي يتداولها المترجمون والقراء جميعاً . أما الحرفية فإنها تكاد تكون نظرية بحتة ، وذلك من أمسرها أو تعذرها ، ومن غموضها وخفائها أحياناً ، ومن ندرة إقبال التراجم والقراء عليها كما سبق .

(ثانيهما) أن تفسير الأصل بلفظه ، يساوى تفسيره بغير لفظه ، فيما عدا القشرة اللفظية . ألا ترى أنك إذا قرأت درس تفسير للخاصة كاشفاً فيه عن معانٍ معينة باللمة العربية ، ثم قرأت هذا الدرس عينه للعامة كاشفاً عن هذه المعاني نفسها ولكن بلمة المخاطبين العامة ، فهل تشك في مساواة هذا التفسير لذلك في بيان المعاني الممينة التي فهمتها من الأصل ؟ وهل تجد بينهما خلافاً إلا في لغة التعبير وقشرة اللفظ ؟ .

إذا لاحظنا ذلك أمنا الاختباء من هذه الناحية ، وأممكن أن نستغنى في بحثنا هذا بذكر المساوي عن ذكر مساويه ؛ نة بأن ما يقال في أحدها يقال مثله في الآخر . فنحنه إلى ذلك دائماً ، وبالله توفيق وتوفيقك .

الترجمة ليست تعريفاً منطقياً :

أوجس بعض الباحثين خيفة من أن يظن أحد أن الترجمة من قبيل التعريف اللفظي . ولكننا إذا أنعمنا النظر رأينا أن الترجمة بالمعنى العرفي الذي قررناه ، لا يمكن أن تكون تعريفاً لفظياً ولا حقيقياً وذلك من وجهين :

(أحدهما) أن التعاريف كلها من قبيل التصورات ، أما الترجمة فكلام تام وقضايا كاملة ، وهي بلا شك من قبيل التصديقات .

(ثانيهما) أن صيغة التعريف مرتبطة دائماً بالمعروف ، لأنها قول شارح له ، والشرح والبيان مرتبطان في صيغته بالمشروح والمبين ، أما الترجمة فقد فرغنا من أن صيغتها مستقلة عن الأصل المترجم ، لأن الفرض منها أن تقوم به بدلاً منه ، وأن يستغنى بها عنه ، فلا معنى لأن يجتمع فيها البدل والمبدل منه .

نعم إن تفسير المفرد بلغة غير لغته ، يكون من قبيل التعريف الحقيقي إن أفاد حصول صورته في ذهن المفسر له ويكون من قبيل التعريف اللفظي إن أفاد حضور صورته الحاصلة من قبل ، على نمط قولهم في تعريف الإنسان لن لا يعرف حقيقته : « الإنسان حيوان ناطق » وقولهم في تعريف البشر لمن يعرف حقيقة الإنسان ولا يعرف دلالة لفظ البشر عليه : « البشر هو الإنسان » . ولكننا لسنا هنا بصدد المفردات وتفسيرها ، فبحثنا في الترجمة لافي التفسير ، وفي الكلام المفيد لا الكلمات المفردة .

القرآن ومعانيه ومقاصده

الآن وقد انتهينا من الكلام على أول المتضامين في لفظ (ترجمة القرآن) ، نقف مملك وقفه أخرى بجانب ثاني هذين للتضامين وهو القرآن نفسه ، لتبيين المراد به هنا ، ولعرف أنواع معانيه ومقاصده تمهيداً للحكم الصحيح عليه بأنه يمكن ترجمته أو لا يمكن .

للمراد بالقرآن هنا :

ولقد سبقت كلتنا في بيان مدلول القرآن، وعرض الآراء والمذاهب فيه عرضا واسما،
بالمبحث الأول في الجزء الأول من هذا الكتاب . فارجع إليه إن شئت .

بيد أننا نلفت نظرك إلى أن المراد هنا في مبحث الترجمة هو اللفظ المعجز ، لا الصفة
القديمة صفة الكلام ، ولا الكلمات النفسية الحكيمية ، ولا النقوش المكتوبة ، على ما قررناه
تمة . وإنما كان المراد بالقرآن خصوص اللفظ المعجز ، لأن الترجمة أضيفت إليه . وبدى
أن الترجمة لا تتناول إلا ما كان لفظا حقيقيا مصورا بصورة الحرف والأصوات ،
ولا تتناول الصفة القديمة ، ولا الكلمات الحكيمية الغيبية ، ولا النقوش المكتوبة ، اللهم
إلا بضرب من التأويل .

معاني القرآن نوعان :

وبما أن الترجمة ملحوظ فيها الإحاطة بمعاني الأصل كلها ، نحيطك علما بأن القرآن
الكريم ، بل أى كلام بليغ ، لا بد أن يحتوى ضربين من المعاني هما المعاني الأولية والمعاني
الثانوية ، أو المعاني الأصلية والمعاني التابعة . فالمعنى الأولى لأى كلام بليغ هو ما يستفاد
من هذا الكلام ومن أى صيغة تؤديه سواء ، ولو بلغة أخرى . كمجرد إسناد محكوم به
إلى محكوم عليه . وسمى معنى أوليا لأنه أول ما يفهم من اللفظ . وسمى أصليا لأنه ثابت
ثبات الأصول ، لا يختلف باختلاف المتكلمين ولا المخاطبين ولا لغات التخاطب . بل هو
مما يستوى فيه العربى والعجمى ، والحضرى والبدوى ، والفدكى والغنى .

أما للمعنى الثانوى فهو ما يستفاد من الكلام زائدا على معناه الأولى . وسمى ثانويا
لأنه متأخر فى فهمه عن ذلك . وسمى تابعا لأنه أشبه بقييد فيه ، والقيد تابع المقيد .

أو لأنه يتغير بتغير التوابع ، فيختلف باختلاف أحوال المخاطبين ، وباختلاف مقدرة
 للفكرين ، وباختلاف الألسنة واللغات ، عكس ما تقدم . ولنضرب لك أمثالا توضح
 دقائق هذين النوعين :

إذا أردت أن تخبر عن حاتم بالجود قلت : (جاد حاتم) إن كنت مخاطب خالي الذهن
 من هذا الخير . وقلت : (حاتم جواد) إذا كنت مخاطب شاكا مترددا فيه . وقلت : (إن
 حاتما جواد) إذا كنت مخاطب منكرا غير مسرف في إنكاره . وقلت : (والله إن حاتما
 لجواد) إذا كان مخاطبك مسرفا في الإنكار . وقلت : (حاتم سخى جواد ، كريم معطاء) إذا
 كان المقام مقام مدح . وقلت : (ما جواد إلا حاتم) إذا كان مخاطبك يمتدح العكس وأن
 غير حاتم هو الجواد . وقلت (حاتم ممدود السباط) . أو (كان في بني طيء بحر كثير الفيضان)
 إذا كان مخاطبك على شيء من الذكاء . وقلت : (حاتم مهزول الفصيل . أو غير حاتم
 بإنعامه الأنام) إذا كان مخاطبك على جانب عظيم من الذكاء .

فأنت ترى أن هذه الأمثلة كلها دارت على معنى واحد استوت جميعها في أدائه ، هو
 نسبة الجود إلى حاتم ، فذلك هو المعنى الأول أو الأصلي . ثم أنت ترى بعد ذلك أن المعنى
 الأول زيدت عليه خصوصيات مختلفة ، ومزايا متفارقة بتغاير هذه الأمثلة ، ففي المثال
 الأول تجرد من مؤكدات الحكم ، لأن المخاطب خالي الذهن . وفي الثاني تأكيد باسمية
 الجملة استحصانا ، لأن المخاطب شاك . وفي الثالث تأكيد بمؤكدتين : اسمية الجملة وإن ،
 لأن المخاطب منكرا إنكارا يفتضيهما . وفي الرابع تأكيد بمؤكدات أربعة ، اسمية الجملة .
 وإن واللام والقسم ، لأن المخاطب مسرف في الإنكار . وفي الخامس إطناب لأن اللقائ
 للمدح ، وهو يقتضى الإطناب . وفي السادس قصر للجود على حاتم ، لأن المخاطب يمتدح
 العكس ، فقصرت أنت قصر قلب لتعكس مراده عليه . وفي السابع تجوز في التعبير بكناية
 قريبة واستعارة تعريحية ، لأن المخاطب على شيء من الذكاء . وفي الثامن تجوز في التعبير
 بكناية بعيدة واستعارة مكنية ، لأن المخاطب على جانب عظيم من الذكاء ، بحيث تكفيه
 الإشارة الخفية والدلحة القصية .

ثم إن هذه الفكات البلاغية ، والاعتبارات الزائدة ، يختص بها اللسان العربي كما أن لكل لغة خصائصها .

وهذه الاعتبارات مع فصاحة المفردات هي مناط بلاغة الكلام والتكلم . وعلوم البلاغة على سمتها ووفرة مباحثها وحسن بلاء الباحثين فيها ، لا تسكفي وحدها لتصل بدارسها إلى مصاف البلغاء وذوى اللسان والبيان ، بل غايتها أن يعرف بها أن هذه الحال تقتضى هذا الاعتبار . وأن تلك الحال تقتضى ذلك الاعتبار ، وهكذا . أما التطبيق والقدرة على الصياغة البلاغية فشأو بعيد ، يتوقف على أمور كثيرة . منها الإلمام بظروف الكلام وأحوال مخاطبين . ومنها الإحاطة بدرجة تلك الأحوال قوة وضعفا . ومنها الإتيان بالخصوصيات المناسبة لهذه الأحوال والمقامات . ومنها الذوق البلاغى أو الحاسة البليانية التى تكتسب بممارسة كلام البلغاء وأساليبهم . وترويض النفس على محاكاةهم وتقليدهم وإلا فكم رأينا من مهرة فى علوم اللسان لا يحسنون صناعة الكلام ، ولا يستطيعون حيلة إلى أقل درجات البيان ، فضلا عن أن يبرزوا فى هذا الميدان . والكلام البليغ يشقوت تفاوتتا بعيد المدى ، تبعاً لدرجة توافر هذه الأمور فيه كلاً أو بعضاً . ولم تعرف الدنيا ولن تعرف كلاماً بلغ الطرف الأعلى والنهاية العظمى ، فى الإحاطة بكل الخواص البلاغية ، سوى القرآن الكريم ، الذى انقطعت دونه أعناق الفحول من البلغاء وانتهرت فى حليته أنفاس الموهوبين من الفصحاء . حتى شهدوا على أنفسهم بالمعجز حين شاهدوا روائع الإعجاز ، ورأوا أن كلامهم وإن علا فهو طيبة الخلق أما القرآن فهو طيبة الخلق !

« صيغة الله ! ومن أحسن من الله صيغة ؟ ونحن له عابدون » .

مقاصد القرآن الكريم

عنا أن الترجمة عرفاً لا بد أن نتناول مقاصد الأصل جميعاً ، فإننا نفنك على أن الله تعالى

في إزال كتابه العزيز ثلاثة مقاصد رئيسية : أن يكون هداية للفائين ، وأن يقوم آية لتأييد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يعتمد الله خلقه بتلاوة هذا الطراز الأمل من كلامه المقدس .

هداية القرآن :

وهداية القرآن تمتاز بأنها عامة ، وتامة ، وواضحة .

أما عمومها فلأنها تنظم الإنسان والجن في كل عصر ومصر ، وفي كل زمان ومكان . قال الله سبحانه : « وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ » . وقال جل جلالته : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك مُصدقُ الذي بين يديه ، ولتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا » ، وقال عز اسمه : « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا » . وقال عز رحته : « وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ ، فَلَمَّا حُضِرَتْهُ قَالُوا أَنْصِتُوا ، فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ * قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ * يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَنْ لَا يَجِبِ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ ، أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » .

وأما تمام هذه الهداية فلأنها احتوت أرقى وأدق ما عرفت البشرية وعرف التاريخ من هدايات الله والناس ، وانتظمت كل ما يحتاج إليه الخلق في العقائد والأخلاق والعبادات والمعاملات على اختلاف أنواعها وجمعت بين مصالح البشر في العاجلة والآجلة ، ونظمت علاقة الإنسان بربه وبالكون الذي يعيش فيه ، ووقفت بطريقة حكيمة بين مطالب الروح والجسد . اقرأ - إن شئت - قوله سبحانه « ليس البر أن تؤكوا وجوهكم قِبَلِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ » . وآتى المالَ على حَبِّهِ ذُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ،

وأقام الصلاة وآتى الزكاة، والموفون بهم إذا عاهدوا، والصابرين في البأساء والضراء
وحين البأس. أولئك الذين صدقوا، وأولئك هم المتقون». وقال جل جلاله «يأيها
الناس! إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند
الله اتقاكم، إن الله عليم خبير» وقال عز من قائل «يأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات
ما رزقناكم، واشكروا لله إن كنتم تبصرون». وقال تعالى حكيمه «فإذا قضيت
الصلاة فانكسروا في الأرض وابتنوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون»
إلى غير ذلك من آيات كثيرة.

وأما وضوح هذه الهداية : فلعرضها عرضاً رائعاً مؤثراً ، توافرت فيه كل وسائل
الإيضاح وعوامل الإقناع : أسلوب فذ معجز في بلاغته وبيانه ، واستدلال بسيط عميق
يستمد بساطته وعمقه من كتاب الكون الناطق وأمثال خلاصة تخرج أدق المقولات في
صورة أجلى للمفوسات . وحكم بالغات تبهر الأبواب بمحاسن الإسلام وجلال التشريع .
وقصص حكيم مختار يقوى الإيمان واليقين ، ويهذب النفوس والفرائز ويقتل الأفكار
والعواطف ، ويدفع الإنسان دفعا إلى التضحية والنهضة ويصور له مستقبل الأبرار
والفجار ، تصويراً يجعله كأنه حاضر تراه الأبصار في رابعة النهار . والأمثلة على ذلك كثيرة
في القرآن ، نخرجنا استعراضها عما نحن بسبيله الآن .

والهم أن نعلم في هذا المقام أن الهدايات القرآنية للكرامة ، منها ما استفيد من معاني
القرآن الأصلية ، ومنها ما استفيد من معانيه التابعة ، أما القسم الأول فواضح لا يحتاج
إلى تمثيل ، وهو موضع اتفاق بين الجميع . وأما القسم الثاني ففيه دقة جعلت بعض الباحثين
يمجادل فيه وإنا نوضحه لك بأمثلة نستمدّها من فائحة الكتاب العزيز :

منها : استفادة أدب الابتداء بالبسملة في كل أمر ذي بال ، أخذاً من ابتداء الله
كتابه بها ، ومن افتتاحه كل سورة من سورة بها عدا سورة التوبة .

ومنها : استفادة أن الاستعانة في أى شئ لا تستمد إلا من اسم الله وحده ، أخذنا من إضافة الاسم إلى لفظ الجلالة موصوفاً بالرحمن الرحيم ، ومن القصر المفهوم من البسطة على تقدير عامل الجار والمجرور متأخراً ، ومن تقدير هذا العامل عاملاً خاصاً .

ومنها : استفادة الاستدلال على أن الحمد مستحق لله بأمر ثلاثة : ترتيبه تعالى للعوالم كلها ، ورحمته الواسعة التي ظهرت آثارها وتأصل انصافه تعالى بها ، وتصرفه وحده بالجزاء العادل في يوم الجزاء . وذلك أخذنا من جريان هذه الأوصاف على اسم الجلالة في مقام حمده بقوله سبحانه : « الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين » .

ومنها : استفادة التوحيد بنوعيه توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية من القصر المائل في قوله سبحانه : « إياك نعبد وإياك نستعين » .

ومنها : استفادة دليل هذا التوحيد من الآيات السابقة عليه ووقوعه هو في سياقها عقيبها كما تقع النتيجة عقب مقدماتها .

ومنها : استفادة أن الهداية إلى الصراط المستقيم هي المطمع الأسمى الذي يجب أن يرمى إليه الناس ويتنافس فيه المتنافسون . يدل على ذلك اختيارها والاعتصار على طلبها والدعاء بها ، ثم انتهاء سورة الفاتحة بها كما تنهى البدايات بمقاصدها .

ومنها : استفادة أن الهداية لا يرحى فيها إلا الله وحده ، لأنها انقطعت مع آيات التوحيد قبلها في سمط واحد .

ومنها : استفادة أدب من الآداب ، هو أن يقدم الداعي ثناء الله على دعائه ، استنتاجاً من ترتيب هذه الآيات الكريمة ، حيث تقدم فيها ما يتصل بحمد الله ونمجيده وتوحيده ، على ما يتصل بدعائه واستهدائه .

هذه أمثلة اقتبسناها من سورة الفاتحة ونحن لا نظن أن أحداً يخاصم فيها . وهاك مثالين مما وقع فيه خلاف العلماء :

(المثال الأول) استفادة وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء في الطهارة ، أخذاً من مخالفة مقتضى الظاهر في ذكر هذه الأعضاء بآية الوضوء ، إذ يقول الله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكبين » فانت ترى أنه - تعالت حكمته - ذكر الرأس وهو ممسوح بين الأعضاء الأخرى وهي مفسولة ، وكان مقتضى الظاهر أن تتصل المفسولات بعضها ببعض وتذكر قبل الممسوح أو بعده لأن المفسولات متماثلة ، والعرب لا تفصل بين التماثلات إلا بالحكمة . والحكمة هنا هي إفادة وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء في الطهارة . على نمط الترتيب المائل في هذه الآية .

وثمة وجه آخر لاستفادة حكم هذا الترتيب أيضاً . ذلك أن الآية المذكورة لم تعرض فيها أعضاء الوضوء مرتبة ترتيباً تصاعدياً ولا ترتيباً تنازلياً ، فلم يبدأ فيها بالأعلى متبوعة بالأسفل ولا بالأسفل متبوعة بالأعلى ، بل ذكر فيها عال ثم سافل ثم أعلى ثم أسفل ، وذلك خلاف مقتضى الظاهر ، ومثله لا يصدر في لغة العرب إلا بالحكمة وما الحكمة هنا فيما نفهم إلا إفادة وجوب الترتيب في الوضوء . وبهذا قال الشافعية والحنابلة وإن خالفهم الحنفية والمالكية .

(المثال الثاني) استفادة وجوب مسح ربيع الرأس في الوضوء ، أخذاً من مخالفة مقتضى الظاهر أيضاً في قوله سبحانه : « وامسحوا برؤوسكم » حيث دخلت باء الجر على الرأس وهي الممسوحة ، مع أن الظاهر كان يقتضي دخولها على آلة المسح وهي راحة اليد ، ولكن مخالفة هذا الظاهر في كلام عربي بليغ ، دللتنا على أنه نزل الرأس منزلة آلة المسح إرشاداً إلى أن اليد توضع على الرأس وتحرك كأننا مسحنا اليد بالرأس . وبهذه الطريقة نتمسح الناصية عادة ، وهي تقدر بربع الرأس ، فالواجب إذن هو مسح ربيع الرأس ، وبهذا أخذ الحنفية ، وإن خالفهم الأئمة الثلاثة (رضوان الله عليهم أجمعين) .

ولسنا هنا بصدد مقارنات فقهية أو موازنات مذهبية ؛ حتى نناصر رأياً على رأى ، أو نرجح فهماً على فهم . فحسبنا في هذا الموضوع بيان دلالة نظم القرآن الكريم باعتبار معانيه الثانوية على هدايات متنوعة من عقائد وأحكام وآداب وأدلة ولطائف ، وإن اختلف الناس في إدراكها على مقدار اختلاف مواهبهم واستعدادهم ، لأن هذه المعاني الثانوية دقيقة الطرق ، لطيفة المسالك ، ومن شأن الدقائق واللطائف أن يكون مجال التفاوت بين الفاهمين لها بعيداً . بخلاف دلالة نظم القرآن الكريم على هداياته باعتبار معانيه الأصلية فإنها واضحة قل أن يقع فيها تفاوت أو خلاف ، لأن هذه المعاني - كما قررنا - يستوى فيها العربي والعجمي ، والحضري والبدوي ، والذكي والغبى .

واعلم أن قرآنية القرآن وامتيازها ، ترتبط بمعانيه الثانوية وما استفيد منها ، أكثر مما ترتبط بمعانيه الأصلية وما استفيد منها ، للاعتبارات الآتية ، ولأن المعاني الأصلية ضيقة الدائرة محدودة الأفق ، أما المعاني الثانوية فيبحر زاهر متلاطم الأمواج ، تتجلى فيها علوم الله وحكمته وعظمته الإلهية ، وتظهر منها فيوضات الله وإلهاماته العلوية على من وهبهم هذه الفيوضات والإلهامات من عباده المصطفين وورثة كلامه المقربين ، وأهل الذوق والصفاء من العلماء العاملين ، جعلنا الله منهم بمنه وكرمه آمين .

إيجاز القرآن :

المقصود الثاني من نزول القرآن الكريم ، أن يقوم في فم الدنيا آية شاهدة برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يبقى على جبهة الدهر معجزة خالدة تنطق بالهدى ودين الحق ظاهراً على الدين كله . ووجوه إيجاز القرآن كثيرة نفصلها في مبحثها إن شاء الله . بيد أننا ننبهك هنا إلى أن بلاغته العليا وجه بارز من هذه الوجوه . بل هي أبرز وجوه وجودها وأعظمها أفراداً ، لأن كل مقدار ثلاث آيات قصار معجز ، ولو كان هذا

للقدر من آية واحدة طويقة . فقد نعى الله أئمة البيان أن يأتوا بسورة من مثله ، وأقصر سورة هي سورة الكونز ، وآياتها ثلاث قصار . وإذا كان أئمة البيان في عصر ازدهاره والنباعة فيه قد عجزوا فسائر النطق أشد عجزا . ولقد فرغنا من أن بلاغة القرآن منوطة بما اشتمل عليه من الخصوصيات والاعتبارات الزائدة وأنت خير بأننا صارية فيه سريان للاء في العود الأخضر أو سريان الروح في الجسم الحي ، وأن نظم القرآن الكريم مصدر لهذا يانه كلها سواء منها ما كان طريقه هيكل النظم ، وما كان طريقه تلك الخصوصيات الزائدة عليه . وهنا يطالعك المعجب العاجب حين تجد دليل صدق الهداية الإسلامية قد آخاها ؟ واتخذ مطلعها في سماء القرآن قأده وأداه ١١ .

التعبد بتلاوة القرآن .

للقصد الثالث من نزول القرآن أن يتعبد الله خلقه بتلاوته ، ويقربهم إليه وبأجرهم على مجرد ترديد لفظه ولو من غير فهمه ، فإذا ضوا إلى التلاوة فيها زادوا أجرا على أجر ، قال الله تعالى : « إِنْ الَّذِينَ يَقُولُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ • لِيُؤْتِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ » .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ حرفاً من كتاب الله تعالى فله حسنة ، والحسنة بمشر أمثالها . لا أقول ألم حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » . رواه الترمذى . وقال : حسن صحيح . وروى الحاكم مثله مرفوعاً وقال : صحيح الإسناد وجاء في حديث آخر عن أنس أنه قال : أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن وسنده ضعيف غير أنه يتقوى بغيره ثم إن هذه خصيصة امتياز بها القرآن ، أما غيره فلا أجر على مجرد تلاوته ، بل لابد من التفسير فيه وتدبره ، حتى للصلاة هي عماد الدين ، ليس للمرء من ثوابها إلا بمقدار ما عقل منها . .

ولأننا نغفر القرآن بهذه للزينة لحكم سامية ، وفوائد ذات شأن :

(أولها) توفير عامل مهم من عوامل المحافظة على القرآن وبقائه مصوناً من التفسير والتبديل اللذين أصابا كتب الله من قبل ذلك أن هذا الأجر العظيم الذي وعده الله من يتلو كتابه العزيز ولو غير متفهم لمعانيه ، من شأنه أن يحجب الناس في قراءة القرآن ويفهم إلى الإكثار منها ، ويحركهم إلى استظهاره وحفظه . ولا ريب أن انتشار القراءة والقراء والمحافظة ، يجعل القرآن كثير الدوران على الألسنة ، واضح للعالم في جميع الأوساط والطبقات ، وهنا لا يجرؤ أحد على تغيير شيء فيه ، وإلا نقي أشد العنت من عارفيه ، كما حدث لبعض من حاولوا هذا الإجماع ، من أعداء الإسلام .

(ثانیها) إيجاد وحدة للمسلمين لقوة ، تبرز وحدتهم الدينية ، وتيسر وسائل التفاهم والتعاون فيما بينهم ، فتقوى بذلك صفوفهم ، وتعلم شوكتهم ، وتتلو كلمتهم . وتلك سياسة إلهية عالية ، فطن لها الإسلام على يد هذا النبي الأُمي في عهد قدیم من عهود التاريخ ، ونجحت هذه السياسة نجاحاً باهراً ، حتى انضوى تحت اللسان العربي أمم كثيرة مختلفة اللغات ، ونبغ منهم نابغون سبقوا كثيراً من العرب في علوم القرآن وعلوم لغة القرآن ، بينما أمم كبيرة في هذا العصر الحديث الذي يزعمونه عصر العلم والنور ، قد حاولت مثل هذه المحاولة بتقرير لسان عام ولغة عالمية مشتركة أسموها لغة « الاسبرنتو » ، فكانت محاولة فاشلة ، فضلاً عن أنها جاءت مسبوقة متأخرة .

(ثالثها) استدراج القارىء إلى التدبر والاهتمام بهدى القرآن عن طريق هذا الترغيب المشوق ، وبوساطة هذا الأسلوب الحكيم .

فإن من يقرأ القرآن في يومه وهو غافل عن معانيه ، يقرؤه في غده وهو ذاكرها . ومن قرأه في غده وهو ذاكرها ، أوشك أن يعمل بعد غد بهديها . وهكذا ينتقل القارىء من درجة إلى درجة أرق منها ، حتى يصل إلى الغاية بعد تلك البداية . « كل من سار على

الهدوب وصل ، وبرحم الله ابن عطاء الله الكندري إذ يقول في حكمة : « لا تترك الذكرك
لنظم حضورك مع الله فيه ؛ لأن غفلتك عن وجود ذكره ، أشد من غفلتك في وجود
ذكره . فحسب أن يرضيك من ذكر مع وجود غفلة ، إلى ذكر مع وجود يقظة . ومن ذكر
مع وجود يقظة ، إلى ذكر مع وجود حضور . ومن ذكر مع وجود حضور إلى ذكر مع
وجود غيبة عما سوى المذكور . وما ذلك على الله بعزيز » .

حكم ترجمة القرآن تفصيلا

على ضوء هذه المعلومات التي سقناها في تجلية معنى المتضايفين من لفظ ترجمة القرآن ،
يسهل علينا أن ندرك أن لهذا المركب الإضافي أربعة معان رئيسية ؛ ثلاثة منها ترجع إلى
اللغة وحدها ، والرابع تشترك فيه اللغة والعرف العام الدائع بين الأمم . ولا ريب أن هذا
المعنى الرابع هو الجدير بالناية والاهتمام ؛ لأنه المتبادر إلى الأفهام ، والقصود في لسان
التخاطب العام .

وهانحن أولاء نستعرض تلك المعاني الأربعة ، مشفوعا كل معنى منها بحكمة المناسبت له ،
عسى أن تكون هذه الطريقة أبعد عن إخلط والشطط ، وأهدى إلى الصواب والاعتدال .

١ - ترجمة القرآن بمعنى تبليغ ألفاظه

نطلق ترجمة القرآن إطلاقا مستندا إلى اللغة وبراد بها : تبليغ ألفاظه . وحكمها حينئذ
أنها جائزة شرعا . والمراد بالجواز هنا ما يقابل الخطر فيصدق بالوجوب وبالندب . وإن
ثبت دليلًا فيها هو صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن ويسمعه أوليائه وأعداءه . ويدعو
إلى الله به في مولده ومهاجرة ، وفي سفره وحضره ، والأمة من ورائه نهجت نهجه ، فبأغت ألفاظ
القرآن ، وتلقاها بعضهم عن بعض فردا عن فرد ، وجماعة عن جماعة ، وجيلا عن جيل ،

حتى وصل إلينا متواترا. ثم هاهو القرآن نفسه بقوله كاتبه ويقول : « إن الذين يكفون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » إلا الذين تابوا وأصلحوا ويتوبوا ، فأولئك أئوب عليهم وأنا التواب الرحيم » .

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج . ومن كذب علي متعمدا فليقبوا مقعده من النار » . رواه البخاري والترمذي وأحمد . ويقول صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » . رواه الشيخان .

٢ - ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة العربية

هذا هو الإطلاق الثاني المسند إلى اللغة أيضا كأم . ويراد به تفسير القرآن بلغة العربية لا بلغة أخرى . وغنى عن البيان أن حكمه الجواز بالمعنى الأنف . وإن كنت في شك فهناك القرآن نفسه يقول الله فيه لنبيه صلى الله عليه وسلم . « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . ولقد قام الرسول صلوات الله وسلامه عليه ببيان المعنى خير قيام ، حتى اعتبرت السنة النبوية كلها شارحه له ، ونقل منها في التفسير بالماثور شيء كثير . ولقد تأثر العلماء رسول الله في ذلك منذ عهد الصحابة إلى اليوم ، وهاموا بالكتابات العامة والخاصة زاهرة بالتفسير العربية للقرآن الكريم على رغم ما اندثر منها ، وعلى رغم ما باقى به المستقبل من تفاسير يؤلفها من لا يقنعون بقديم ، ويشلقاها عنهم من يجدون في أنفسهم حاجة إلى عرض جديد لعالم القرآن والدين . مما يدل على أن القرآن بحر الله الخضم ، وأن العلماء جميعا من قدامى ومحدثين ، لا يزالون وقوا بساحله ، يأخذون منه على قدر قرائتهم وفهمهم . والبحر بعد ذلك هو البحر في فيضانه واستلانه ، والقرآن هو القرآن في ثروته وغناه بعلمه وبأسراره . « قل لو كان البحر مدادا لكتبت ربي لقد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا » .

ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية

هذا هو الإطلاق الثالث المسند إلى الامة أيضاً ويراد به تفسير القرآن بلغة غير لغته، أى بلغة عجمية لا عربية. ولا ريب عندنا فى أن تفسير القرآن بلسان أجمى من لا يحسن العربية، يمرى فى حكمه يمرى تفسيره بلسان عربى من يحسن العربية. فكلما عرّض له يفهمه المفسر من كتاب الله بلغة يفهمها مخاطبه، لا عرض لترجمة القرآن نفسه، وكلاهما حكاية لما يستطاع من المعانى والمقاصد، لا حكاية لجميع المقاصد. وتفسير القرآن الكريم يكفى فى تحققه أن يكون بياناً لمراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ولو جاء على احتمال واحد؛ لأن التفسير فى اللغة هو الإيضاح والبيان، وهما يتحققان ببيان المعنى ولو من وجه ولأن التفسير فى الاصطلاح علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية، وهذا يتحقق أيضاً بعرض معنى واحد من جملة معانٍ يحتملها التنزيل. وإذا كان تفسير القرآن بياناً لمراد الله بقدر الطاقة البشرية، فهذا البيان يستوى فيه ما كان بلغة العرب وما ليس بلغة العرب، لأن كلامهما مقدور للبشر، وكلامهما يحتاج البشر، بيد أنه لا بد من أمرين: أن يستوفى هذا النوع شروط التفسير باعتبار أنه تفسير وأن يستوفى شروط الترجمة باعتبار أنه نقل لما يمكن من معانى اللفظ العربى بلغة غير عربية. وشروط التفسير ذكرناها فى الجزء الأول بالبحث الثانى عشر من هذا الكتاب، وشروط الترجمة ذكرناها بهذا البحث عن كتب.

أمر مهم :

ونستدعى نظرك إلى أمور مهمة : (أولها) أن علماءنا حظروا كتابة القرآن بحروف غير عربية . وعلى هذا يجب عند ترجمة القرآن بهذا اللغى إلى أية لغة أن تكتب

الآيات القرآنية إذا كتبت بالحروف العربية . كيلا يقع إخلال وتحريف في لفظه ؛
فيقيمها تغير وفساد في معناه .

سئلت لجنة الفتوى في الأزهر عن كتابة القرآن بالحروف اللاتينية ، فأجابت بعد
حمد الله والصلاة والسلام على رسوله بما نصه ^(١) « لا شك أن الحروف اللاتينية المعروفة
خالية من عدة حروف توافق العربية ، فلا تؤدي جميع ما تؤد به الحروف العربية ، فلو كتب
القرآن الكريم بها على طريقة النظم العربي - كما يفهم من الاستفتاء - لوقع الإخلال
والتحريف في لفظه ، ويقيمها تغير المعنى وفساده . وقد قضت نصوص الشريعة بأن يسان
القرآن الكريم من كل ما يعرضه للتبديل والتحريف . وأجمع علماء الإسلام سلفا وخلفا
على أن كل تصرف في القرآن يؤدي إلى تحريف في لفظه أو تغيير في معناه ممنوع منعا
بائنا ، ومحرّم تحرّما قاطعا . وقد التزم الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم إلى يومنا
هذا كتابة القرآن بالحروف العربية » .

(الأمر الثاني) : أن تفاسير القرآن المتداولة بيننا تتناول المفرد من الأصل ، ويحاط به
شرحه ، ثم تتناول الجملة أو الآية وشرحها متصل بها كذلك غالبا . ومعنى هذا أن ألفاظ
القرآن منبثقة في ثنايا التفسير على وجه من الارتباط والإحكام ، بحيث لو جردنا التفاسير
من ألفاظ الأصل أعادت التفاسير لغوا من القول ، وضربا من السخف . ونحن لا نريد هنا
في تفسير القرآن بلغة أجنبية أن تذكر مفردات القرآن وجملة مكتوبة بتلك اللغة الأجنبية
أو مترجمة بهذه اللغة ، ثم تشفع بتفسيرها المذكور ؛ فلقد قررنا أن كتابة القرآن بغير
العربية ممنوعة وستقرر أن ترجمته بالمعنى العرفي مستحيلة . إنما نريد هنا نوعا من
التفسير يحوز أن يصدر بطائفة من ألفاظ الأصل على ما هي عليه في عروبتها رسما ولفظا ،
إذا وضع لطائفة من المسلمين ثم يذكر علة بها المعنى الذي فهمه المفسر غير مختلط بشئ من

ألفاظ الأصل ولا ترجمته ، بل يكون هذا المعنى كله من كلام المفسر ، وبصاغ بطريقة تدل على أنه تفسير لا ترجمة كأن يقال : معنى الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا . أو يقال في أول كل نوبة من نوبات التفسير : معنى هذه الجملة أو الآية كذا . ثم يبين في كلتا الطريقتين أن هذا المعنى مقطوع به أو أنه محتمل ، ويستطرد بما يظن أن حاجة المخاطبين ماسة إليه من التعريف بالمصطلحات الإسلامية ، والأسرار والحكم التشريعية والتنبيه على الأخطاء التي وقعت فيها الترجمات المزعومة ، ونحو ذلك مما يوقع في روع القارىء أن ما يقرؤه ليس ترجمة للأصل محيطة بجميع معانيه ومقاصده ، إنما هو تفسير فحسب ، لم يحمل من معاني القرآن ومقاصده إلا قُلًّا من كثير ، وقطرة من بحر . أما القرآن نفسه فأعظم من هذا التفسير بكثير ، كيف وهو النص المعجز في ألفاظه ومعانيه من كلام العليم الخبير ١٩ .

(الأمر الثالث) : أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مساوية لترجمة تفسيره العرفي . لأن الترجمة هنا لم تتناول في الحقيقة إلا رأى هذا المفسر وفهمه لما رآه الله على قدر طاقته ، خطأ كان فهمه أو صواباً ، ولم تتناول كل مراد الله من كلامه قطعاً . فسكان هذا المفسر وضع أولاً تفسيراً عربياً ثم ترجم هذا التفسير الذي وضعه . وإن شئت فقل : إنه ترجم تفسيراً للقرآن قام هو به غير أنه لم يدونه ، وأنت خير بأن التفسير هو التفسير ، سواء أدونه صاحبه أم لم يدونه .

(الأمر الرابع) ذهب بعضهم إلى تسمية هذا النوع وما يشبهه ترجمة تفسيرية للقرآن بالمعنى العرفي . ونحن - مع علمنا بأن الخلاف في التسمية تافه - لانستطيع أن نرى رأيهم ، لشهادة العرف التي أقنأها ثم اعتمدنا عليها في رسم الفوارق الأربعة بين أى ترجمة وأى تفسير . فترجمة القرآن - على فرض إمكانها - تصوير لكل ما أراد منزله من معانيه ومقاصده وترجمة التفسير تصوير لكل ما أراد المفسر من معانيه ومقاصده . والقرآن لا يمكن أن يكون في معانيه المرادة لله خطأ أبداً ، فإذا صحت ترجمته على فرض إمكانها ، وجب ألا

تحمل ولا تصور خطأ . أما التفسير فيمكن أن يكون في معانيه المرادة للمفسر خطأ أي خطأ ، وعلى هذا فترجمة هذا التفسير ترجمة صحيحة لا بد أن تحمل هذا الخطأ ونصوره ؛ وإلا لما صح أن تكون ترجمة له لأن الترجمة صورة مطابقة للأصل ، ومراة حاكية له على ما هو عليه ؛ من صواب أو خطأ ، إيمان أو كفر ، حق أو باطل .

والقرآن مليء بالمعاني والأسرار الجليلة والغنية إلى درجة تعجز الخلق عن الإحاطة بها ، فضلا عن قدرته على محاسنها وتصويرها ، بلغة عربية أو أعجمية . أما التفسير فمانيه محدودة ، لأن قدرة صاحبه محدودة ، مهما خلق في سماء البلاغة والعلم . وعلى هذا فمقدمة أي مصوره له ، نستطيع التقاطه ونصوره بالترجمة إلى أية لغة .

(الأمر الخامس) : يجب أن نسمى مثل هذه الترجمة ، ترجمة تفسير القرآن ، أو تفسير القرآن بلغة كذا . ولا يجوز أن نسمى ترجمة القرآن بهذا الإطلاق القوي المحض ، لما علمت من أن لفظ ترجمة القرآن مشترك بين معان أربعة ، وأن المعنى الرابع هو التبادر إلى الأذهان عند الإطلاق ، نظرا إلى أن العرف الأعمى العام لا يعرف سواء . ولا يجوز أيضا أن نسمى ترجمة معاني القرآن ، لأن الترجمة لانضاف إلا إلى الألفاظ . ولأن هذه التسمية توهم أنها ترجمة للقرآن نفسه ، خصوصا إذا لاحظنا أن كل ترجمة لا تنقل إلا للمعاني دون الألفاظ .

(الأمر السادس) يحسن أن يدون التفسير العربي ونشفع به ترجمته هذه ، ليكون ذلك أنقى للرب ، وأهدى للحق ، وأظهر في أنه ترجمة تفسير لا ترجمة قرآن ، ومن عرف قدر القرآن لم يبتل عليه بهذا الاحتياط ، لاسيما في هذا الزمن الذي تنمر فيه أعداء الإسلام ، وحاربونا فيه بأسلحة مسمومة من كل مكان .

(الأمر السابع) يجب أن يصدر هذا التفسير المترجم بمقدمة تنفي عنه في صراحة أنه ترجمة للقرآن نفسه ، وتبين أن ترجمة القرآن نفسه بالمعنى المتعارف أمر دونه خطر اعتقاد ،

لأن طبيعة تأليف هذا الكتاب تأبى أن يكون له نظير يحاكيه، لا من لفته ولا من غير لفته، وذلك هو معنى إعجازه البلاغي. ومن أراد أن يتصور هذا اللون من ألوان إعجازه فلينتقل هو إلى هذا الكتاب ولفته، فيتذوقه بها وبأساليبها، ومن الحال أن ينتقل هذا الكتاب العزيز، تاركاً عرشه الذي بواه الله إياه وهو عرش اللغة العربية. وماذا يبقى للملك من عزة وسلطان إذا هو تحلى عن عرشه وملسكه؟ وهذا القرآن جعله الله ملك الكلام، وتوجه يحتاج الإعجاز، واختار لفته العربية مظهراً لهذا الإعجاز والاعتراف ! « وإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ » لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد .

فوائد الترجمة بهذا المعنى

لترجمة القرآن بهذا المعنى فوائد كفا في غنى عن بيانها، بما أشرنا إليه من أنها كالنفس العربية الذي اتفق الجميع على جواز بشرطه. ولكن بعض الباحثين توقفوا في جواز هذه الترجمة كما توقفوا في جواز الترجمة بالمعنى الآتى مع بعد ما بينهما؛ ثم تذرعوا بأنه لا فائدة ترجى منها، وأثاروا شبهات حولها. لهذا نبسط القول ببيان فوائد هذه الترجمة، ثم بدفع الشبهات عنها. أما فوائدها فنشرحها فيما يأتى :

(الفائدة الأولى) : رفع النقاب عن جمال القرآن ومحاسنه لمن لم يستطع أن يراها بمنظار اللغة العربية من المسلمين الأعاجم، وتيسير فهمه عليهم بهذا النوع من الترجمة، ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم، ويعظم تقديرهم للقرآن، ويشهد شوقهم إليه، فيبتدوا بهديه، ويفتخروا من بحره، ويستمتعوا بما حواه من نبل في المقاصد وقوة في الدلائل، وسمو في التعاليم، ووضوح وعحق في العقائد، وطهر ورشد في العبادات، ودفع قوى إلى مكارم الأخلاق، وردع زاجر عن الرذائل والآثام، وإصلاح معجز للفرد وللجموع، واختيار موفق لأحسن القصص، وإخبار عن كثير من أنباء الغيب، وكشف عن معجزات

أكرم الله بها رسوله وأمه ، إلى غير ذلك مما من شأنه أن يسو بالنفوس الإنسانية ، ويملا العالم حضارة صحيحة ومدنية .

وإنك لتستطيع أن ترى هذه الفائدة ماثلة بين عينيك إذا ما شاهدت أستاذاً ممتازاً يلقى درساً من دروس التفسير على العامة ، يحلى معاني القرآن لم بهارته ، وينزل إلى مستواهم في مخاطبتهم ، ويتخير من المعاني أصحها وأممها بحاجتهم ، ويعالج هند المناسبة ما يعرف من جهاتهم وشبهتهم . والله لكأنى بهذا المدرس اللبيب وقد نفع فيهم من روح القرآن فأحيا موائهم ، وداوى أمراضهم ، وقادهم إلى النهضة ، وجعلهم يؤمنون بهذا الكتاب عن علم وذوق وشعور ووجدان ، بعد أن كانوا يؤمنون به إيماناً أشبه بالتقليد الأعمى أو بمحاكاة الصبيان .

ولقد دلتنا التجارب على أن كثيراً من هؤلاء الذين أحسوا جلال القرآن عن طريق تفسيره ، فكروا في حفظه ، واستظهاره ودراسة لفظه وعلموه ، ليرثقوا بأنفسهم من منبهه الروى ، ويشبعوا نهمهم من غذائه الهني ، مادام هذا التفسير وغيره لا يحمل كل معاني الأصل ، وما دام ثواب الله يجري على كل من نظر في الأصل أو تلا نفس ألفاظ الأصل .

(الفائدة الثانية) دفع الشبهات التي لفتها أعداء الإسلام وأصقوها بالقرآن وتفسيره كذباً وافتراء ثم ضلوا بها هؤلاء المسلمين الذين لا يحدقون اللسان العربي في شكل ترجحات مزعومة للقرآن ، أو مؤلفات علمية وتاريخية للطلاب ، أو دوائر معارف للقراء ، أو دروس ومحاضرات للجمهور ، أو صحف ومجلات للعامة والخاصة .

(الفائدة الثالثة) تنوير غير المسلمين من الأجانب في حقائق الإسلام وتعاليمه ، خصوصاً في هذا العصر القائم على الدعايات ، وبين نيران هذه الحروب التي أوقدها أهل الملل والنحل الأخرى ، حتى ضل الحق أو كاد يضل في سواد الباطل ، وخفت صوت الإسلام أو كاد يخفت بين ضجيج غيره من المذاهب للتطرف والأديان المنحرفة .

(الفائدة الرابعة) إزالة الحواجز والموانير التي أقامها الخبيثاء الماكرون للحيلولة بين الإسلام وعشاق الحق من الأمم الأجنبية. وهذه الحواجز والموانير تتركز في الغالب على أكاذيب افتروها تارة على الإسلام، وتارة أخرى على نبي الإسلام - وكثيرا ما ينسبون هذه الأكاذيب إلى القرآن وتفسيره، وإلى تاريخ الرسول وصيرته، ثم يدسونها فيما يزعمونه ترجحات للقرآن، وفيما يقرأ الناس ويسمعون بالوسائل الأخرى - فإذا نحن ترجمنا تفسير القرآن أو فسرنا القرآن بلغة أخرى مع العناية بشروط التفسير وشروط الترجمة، ومع العناية العامة بدفع الشبهات والأباطيل الرائجة فيهم عند كل مناسبة، تزلزلت بلا شك تلك القصور التي أقاموها من انحرافات والأباطيل، وزالت العقبات من طريق طلاب الحق وعشاقه من كل قبيل.

وهالك كلمة يؤيدنا بها الكتاب الإنجليزي الشهير (برناردشو) إذ يقول: « لقد طبع رجال السكينة في القرون الوسطى دين الإسلام بطابع أسود حالك، إما جهلا وإما تمصبا، إنهم كانوا في الحقيقة مسوقين بسامل بعض محمد ودينه، فعندهم أن محمداً كان عدواً للمسيح. ولقد درست حيرة محمد الرجل المجيب، وفي رأي أنه بعيد جداً من أن يكون عدواً للمسيح. إنما ينبغي أن يدعى منقذ البشرية، الخ ما قال بمجلة ذي مسلم ريفيو بل كنو المحدث في جزء مارس سنة ١٩٣٣. »

(الفائدة الخامسة) براءة ذمتنا من واجب تبليغ القرآن بلفظه ومعناه، فإن هذه الترجمة جمعت بين النص الكريم بلفظه ورسمه العربيين، وبين معاني القرآن على ما فهمه المفسر وشرحه باللغة الأجنبية، قال السيوطي وابن بطلال والحافظ ابن حجر وغيرهم من العلماء: « إن الوحي يجب تبليغه. ولكنه قسمان: قسم تبليغه بنظمه ومعناه وجوبا، وهو القرآن: وقسم يصح أن يبلغ بمعناه دون لفظه، وهو ما عدا القرآن. وبذلك يتم التبليغ. »

دفع الشبهات عن هذه الترجمة

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن المترجم للتفسير مضطر إلى الترجمة العرفية المتنوعة وهي ترجمة كل ما يسوقه في كل نوبة للتفسير من آية أو آيات ، لأن التفسير بيان ، فلا بد أن يعرف المبين أولاً ثم يعرف البيان . ولأنه إذا ترجم التفسير بدون الآية كانت الترجمة غير مؤدية للمطلوب ، لعدم التشامها مع ما قبلها .

ونجيب على هذا بأننا شرطنا ألا تكون ألفاظ الأصل ولا ترجمتها العرفية منبثقة بين ثنايا التفسير بلغة أجنبية ، بل قلنا : إن التفسير يحزأ أجزاء ، ونساق الآية أو الآيات في كل نوبة من نوبات هذه التجزئة باللفظ والرسم العربيين ، إن كنا نترجم هذه الترجمة لطائفة من إخواننا المسلمين ، ثم يشار إليها في تفسيرها فيقال : معنى هذه الآية أو الآيات كذا . أو يقال : الآية المرقومة برقم كذا من سورة كذا معناها كذا وكذا . . بعبارة مجردة من ألفاظ الأصل وترجمتها ترجمة عرفية . ويمكن في ارتباط المبين ببيانه أن يكون بأي وجه من وجوه الارتباط . وهو هنا قد ذكر أولاً بلفظه ورسمه العربيين ، ثم أشير إليه باسم إشارة أو ببيان رقمه من السورة واسم سورته من القرآن .

أما الالتئام فمن السهل رعاية الانسجام بين جمل التفسير بعضها مع بعض في كل نوبة في نوباته . وأما انسجام هذه النوبات كلها بعضها ببعض ، بحيث يتألف منها كلام واحد متعابط كأنه سبيكة واحدة فشيء لم يشترطه أحد في التفسير ، ولا يصيرنا فقد شئنا ما دام التفسير كلاماً منجماً على نوبات متفرقة ، لا كلاماً واحداً في نوبة واحدة ، وأما التئام الآيات بعضها ببعض فهو حاصل لا محالة ولكن ليس من الواجب أن يمرض في هذا التفسير ولا غيره من التفاسير .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : إن تفسير القرآن يشتمل عادة على كيفية نطق ألفاظه ومدلولات مفرداته ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب ، واختلاف المعاني عند الوقف على بعض الكلمات والابتداء بما بعدها وعند وصل الأولى بالثانية . ويشتمل أيضا على معرفة السنة لأنها بيان للقرآن ، وعلى أقوال الصحابة والأئمة المجتهدين وغير ذلك وترجمة مثل هذا مع الاستيفاء أمر متعذر .

ونجيب على هذا بأن استيفاء الأمور المذكورة لم بشرطه أحد في أصل التفسير العربي ، فبعدمي ألا يشترط ذلك في ترجمته وهي صورة له . كيف وقد علمنا أن التفسير هو للبيان ولو من وجه . وكل ما على المفسر أن يكون حكيما ، يلاحظ حال من يفسر لم على قدر طاقته ، فيضمن تفسيره ما يحتاجون إليه ، وبمقاييس مما لا تسمع عقولهم ، وإلا كان فتنة بملهم . ولعل ذلك سر من أسرار تنوع التفاسير العربية التي بين أيدينا ، ما بين مختصر ومتوسط ومطول ، وما بين تفسير بالمأثور وتفسير بالعقول . وما بين تفسير معنى بالناحية البلاغية وآخر معنى بالناحية النحوية ، وثالث معنى بالناحية الكلامية ، ورابع معنى بالناحية الفقهية ، إلى غير ذلك .

وإذا كان هذا ماثلا أمام أعيننا في التفاسير العربية ، فكيف نذهب إلى إنكاره إذا وضع مثله في التفاسير بلغة أجنبية ؟

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : لا حاجة إلى هذا التفسير بلسان غير عربي ، ولا إلى ترجمة أي تفسير من التفاسير ، لإسكان الاستغناء عنها بترجمة تعاليم الإسلام وهداياته . والجواب أننا نرى وجه الحاجة إليه في الفوائد التي ذكرناها آنفا . ثم إن ترجمة تفسير القرآن وتفسير القرآن بلغة أجنبية . كلاهما مثل ترجمة تعاليم الإسلام وهداياته . فكلاهما

معارف دينية، وكلها من كلام البشر لا من كلام الله المجز. وقد جوزتم ترجمة تعاليم الإسلام وهداياته . فلتصوروا ترجمة التفسير بلغة أجنبية أيضا، لأن ما جاز على أحد اللغتين يجوز على الآخر قطعا .

ثم إن الرسائل المتعددة من الإسلام وتعاليمه بلغات أجنبية، قد تكون ضرورية لا بد منها في بعض الظروف والمنااسبات، ولكنها لا تنفي من هذا التفسير الذي نحن بصدده الآن، الفوائد التي تشرحها قريبا فيه، فوجوده شاهد من مشاهد الحق على جلال ما جاء في تلك الترجمات الخطأئة، ينسر على النصفين وطلاب الحقائق أن يحاكموا تلك الترجمات إلى ما جاء في هذا التفسير خصوصا إذا صدر من هيئة إسلامية موثوق بها، ومرض عند كل مناسبة - كقلنا - لنقض الشبهات التي ضلت فيها الترجمات الزائفة . يضاف إلى هذا أن المسلم الأعجمي يستعين بهذا التفسير على تدبر كتاب الله وتفهمه لأية آية من آية سورة يزيد . والرسائل المقترحة لا يمكن أن تنفي بذلك كله .

وإن آيت إلا مثلا مما قرره علمنا في ذلك فاستمع إلى جبار الله الزمخشري عند تفسيره لقوله سبحانه : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » إذ يقول مانصه : « فإن قلت : لم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العرب وحدهم، وإنما بعث إلى الناس جميعا » قل يأبها الناس إلى رسول الله إليكم جميعا » ، بل إلى الثقيلين وهم على السنة مختلفة . فإن لم تكن للعرب حجة فليقرهم الحجة . . . قلت : لا يخلو : إما أن ينزل بجميع الألسنة أو بواحد منها . فلا حاجة إلى نزوله بجميع الألسنة لأن الترجمة تنوب عن ذلك وتكفي التطويل . فبقي أن ينزل بلسان واحد . فكان أولى الألسنة لسان قوم الرسول، لأنهم أقرب إليه، وإذا فهموا عنه ويعينوه وتنوقل عنهم وانتشر قامت التراجم (كذا) بيوانه وتفهمه، كما ترى الحال وتشاهدنا من نيابة التراجم في كل أمة من أمم العجم، مع ما في ذلك من اتفاق أهل البلاد للقباعسة، والأقطار المتنازحة والأمم المختلفة، والأجيال المتفاوتة على كتاب واحد،

واجتهادهم في تعلم لفظه وتعلم معانيه ، وما ينشعب عن ذلك من جليل الفوائد ، وما يشكك في إغراب النفوس وكثرة القرائح فيه من القرب والطاعات ، المنصية إلى جزيل الثواب .
ولأنه أبعد من التعريف والتبديل ، وأسلم من التفرع والاختلاف . ولأنه لو نزل بأنسة الثقلين كلها مع اختلافها وكثرتها وكان مستقلاً بصفة الإعجاز في كل واحد منها ، وكلم الرسول العربي كل أمة بلسانها كما كلم أمته التي هو منها يتلوه عليهم معجزاً ، لكان ذلك أمراً قريباً من الإلجاء » ١ . باختصار لطيف .

وقوله : « قامت التراجم ببيانه وتفهيمة » . يشر بأن مراده تفاسير القرآن بلغات أجنبية ، لا ترجمات القرآن نفسه بالمعنى العربي . وذلك لأن التفسير هو الذي يبين القرآن ويفهمه . أما الترجمة فتصوير للأصل بحسب وليس من وظيفتها البيان والتفهم . ولو كان مراده بالترجمات ترجمات القرآن نفسه لم يستقم كلامه ، لأن الذين فهموا القرآن عن الرسول والذين نقلوه عنه لم يقوموا بترجمة القرآن الكريم إلى الأمم المختلفة . إنما شرحوه لهم بعد أن يفهم نفس ألفاظه العربية .

وما يؤيد ذلك قوله : « مع ما في ذلك من اتفاق أهل البلاد المتباعدة الخ » . لأن اجتماع الجميع على كتاب واحد ، لا يتأتى مع وجود ترجمات لنفس الكتاب ، بل هو مدعاة إلى الانصراف عن الأصل اكتفاء بالترجمات كما تقدم تفصيل ذلك . فتأمل .

٤ — ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى

هذا هو الإحلاق الرابع المسند إلى اللغة . ثم هو الإحلاق الوحيد في أعرف المتخاطب الأممي العام .

ويمكننا أن نعرف ترجمة القرآن بهذا الإحلاق تعريفاً مضبوطاً على نمط تعريفهم فنقول : هي نقل القرآن من لفته العربية إلى لغة أخرى . ويمكننا أن نعرفها تعريفاً

منسوطا فنقول: ترجمة القرآن هي التعبير عن معاني ألفاظه العربية ومقاصدها بألفاظ غير عربية، مع الوفاء بجميع هذه المعاني والمقاصد.

ثم إن لوحظ في هذه الترجمة ترتيب ألفاظ القرآن، فذلك ترجمة القرآن الحرفية أو اللفظية أو المساوية، وإن لم يلاحظ فيها هذا الترتيب، فذلك ترجمة القرآن التفسيرية أو المعنوية.

والناظر فيما سلف من الكلام على معنى الترجمة وتقسيمها والفروق بينها وبين التفسير يستفنى هنا عن شرح التعريف والتمثيل للمعنى في قسميه؛ كما يستفنى عن التدليل على أن هذا المعنى وحده هو المعنى الاصطلاحي الثابت في لسان المتخاطب العام بين الأمم، ويعلم أن ترجمة القرآن بهذا المعنى خلاف تفسيره بلشته العربية. وخلاف تفسيره بغير لفته العربية، وخلاف ترجمة تفسيره العربي ترجمة حرفية أو تفسيرية، فارجع إلى هذا الذي أسلفناه إن شئت.

الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية:

أما حكم ترجمة القرآن بهذا المعنى فالاستحالة العادية والشرعية أي عدم إمكان وقوعها عادة، وحرمة محاولتها شرعا. ولنا على استحالتها العادية طريقتان في الاستدلال:

(الطريق الأول) أن ترجمة القرآن بهذا المعنى تستلزم المحال، وكل ما يستلزم المحال محال. والدليل على أنها تستلزم المحال أنه لا بد في تحقيقها من الوفاء بجميع معاني القرآن الأولية والثانوية، وبجميع مقاصده الرئيسية الثلاثة، وكلا هذين مستحيل.

أما الأول فلأن المعاني الثانوية للقرآن مدلوله غلصانه العليا التي هي مناط بلاغته وإعجازه كما يتنا من قبل، وما كان لبشر أن يحيط بها فضلا عن أن يحاكيها في كلامه، وإلا لما تحقق هذا الإعجاز. وأما الثاني فلأن المقصد الأول من القرآن - وهو كونه هداية - إن

أمكن تحقيقه في الترجمة بالنسبة إلى كل ما يفهم من معاني القرآن الأصلية فهو لا يمكن تحقيقه بالنسبة إلى كل ما يفهم من معاني القرآن التابعة ؛ لأنها مدلولات لخصائصه العليا التي هي مناط إيجازه البلاغي كما سبق .

وكذلك مقصد القرآن الثاني وهي كونه آية لا يمكن تحقيقه فيما سواه من كلام البشر عربيا كان أو عجميا ، وإلا لما صح أن يكون آية خارقة ، ومعجزة غير ممكنة ، حين تناول هذا المقصد قدرة البشر . كيف والمفروض أن القرآن آية بل آيات ، ومعجزة بل معجزات لا يقدر عليها إلا الله وحده جل وعلا ؟

ويجوز هذا المجزى مقصد القرآن الثالث . وهو كونه متعبدا بتلاوته ، فإنه لا يمكن أن يتحقق في الترجمة ، لأن ترجمة القرآن غير القرآن قطعا . والتشديد بالتلاوة إنما ورد في خصوص القرآن وألفاظه عينها بأسمائها وترتيباته نفسها ، دون أي ألفاظ أو أساليب أخرى ، ولو كانت عربية مرادفة لألفاظ الأصل وأسمائيه .

(الطريق الثاني) أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مثل للقرآن ، وكل مثل للقرآن مستحيل . أما أمثاله فلائها جمعت معانيها كلها ومقاصدها كلها لم تترك شيئا ، والجامع لمعاني القرآن ومقاصده مثل له أي مثل . وأما أن كل مثل للقرآن مستحيل ، لأن القرآن تحدى العرب أن يأتوا بمثله أقصر سورة منه ، فعجزوا عن المعارضة والحكاية ، وهم يومئذ أئمة البلاغة والبيان ، وأحرص ما يكونون على الغلبة والفوز في هذا الميدان وإذا كان هؤلاء قد عجزوا وانقطعوا ، فغيرهم ممن هم دونهم بلاغة وبيانا أشد عجزا وانقطاعا . وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأنوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين • فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ، فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين • . وإذا كان الإنس والجن قد حقت عليهم كلمة العجز عن أن يأتوا بمثله أقصر سورة منه بلغة العربية ، فأحرى أن يكون عجزهم أظهر لو حاولوا هذه المعارضة بلغة غير عربية لأن اتحاد اللغة في المساجلة بين كلامين ، من شأنه أن يقرب

التشابه والتماثل إذا كانا ممكنين . نظرا إلى أن الخصائص البلاغية واحدة فيما به التحدى وما به المعارضة . أما إذا اختلفت لغة التحدى ولغة المعارضة فهيهات أن يتحقق التشابه والتماثل بدقة ، لأن الخصائص البلاغية في أحد اللسانين غير الخصائص البلاغية في اللسان الآخر . ويوجد منها في أحدهما ما يوجد في الآخر . فيتميز التفاضل ويتميز التماثل قطعا . ولهذا يصرح كثير من المتكئين في اللغات بأن ترجمة النصوص الأدبية في أية لغة ترجمة دقيقة أمر مستحيل . وأن ما يتداوله الناس مما يزعمونه ترجمات لبعض كتب أدبية فهو مبني على ضرب من التسامح في نقل معاني الأصل وأغراضه بالتقريب لا بالتحقيق . وذلك غير الترجمات الدقيقة لمثل العلوم والقوانين والوثائق المنضبطة ، فإنها ترجمات حقيقية ، مبنية على نقل معاني الأصل وأغراضه كلها بالتحقيق لا بالتقريب .

واسكني نوضح لك معنى المثالية المستحيلة في ترجمة القرآن بهذا المعنى ، نرشدك إلى أن هذه الترجمة لا تتحقق إلا بأمر بعضها مستحيل وبعضها ممكن . ذلك أنه لا بد فيها - على ضوء ما تقدم - من أن تكون وافية بجميع معاني القرآن الأصلية والثابتة على وجه مطابقتين وأن تكون وافية كذلك بجميع مقاصده الثلاثة الرئيسية ، وتلك أمور مستحيلة التحقق كما سبق بيانه . ثم لا بد فيها أيضا من أن تكون صيغتها صيغة استقلالية ، خالية من الاستطراد والتزيد ، وتلك أمور ممكنة الوقوع في ذاتها ، لكنها إذا أضيفت إلى سابقتها كان المجموع مستحيلا ، لأن المؤلف من الممكن والمستحيل مستحيل .

فإذا أريد بعد ذلك أن تكون ترجمة القرآن هذه حرفية ، وجب أن يعتبر فيها أمران زائدان : وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية لمفردات القرآن ، ووجود ضمائر وروابط في لغة الترجمة مساوية لروابط القرآن ، حتى يمكن أن يحل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو المشروط في الترجمة الحرفية . وهذا - لعمر الله - مما يزيد التمزير استفحالا والاستعالة إيفالا ، ويجعل هذه الترجمة - لو وجدت - مثلا للقرآن ياله من مثل ، وشبيها لا يطاوله شبيه ، ومعارض لا يغال به معارض . وقد عرفت دلائل

بطلان كل ما يصدق عليه أنه مثل للقرآن . وفي هذا يقول الله سبحانه : « قل لنن اجتماع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظميراً » . فنفي للثنية عن القرآن كما نفي للثنية عن نفسه في قوله : « ليس كذلك شيء » وبالغ في النفي وفي التعدي فجمع الإنس والجن على هذا العجز . ثم أكد هذا النفي وهذا التعدي مرة أخرى بتقرير عجز الثقلين عن الثنية ، على فرض معاونة بعضهم لبعض فيها ، واجتماع قواهم البيانية والعلمية عليها .

الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية :

الآن وقد تقرر أن ترجمة القرآن بهذا المعنى العرفي من قبيل المستحيل العادي ، لا نتردد في أن نقرر أيضاً أنها من قبيل المستحيل الشرعي ، أي الخطور الذي حرمه الله . وذلك من وجوه ثمانية :

« الوجه الأول » أن طلب المستحيل العادي حرمه الإسلام ، أيا كان هذا الطالب ولو بطريق الدعاء ، وأيا كان هذا المستحيل ترجمة أو غير ترجمة ، لأنه ضرب من العبث ، وتضييع الوقت والمجهود في غير طائل . والله تعالى يقول : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا ضرر ولا ضرار » رواه الحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط مسلم ، يضاف إلى ذلك أن طلب المستحيل المادي غفلة أو جهل بسنن الله الكونية ، وبحكمته في ربط الأسباب بمسبباتها العادية ، تأميمنا خلقه ، ورحمة بعباده « إن الله بالناس لرؤوف رحيم » .

ولقد يذمر بعض الجهلة إذا ظنوا أن بعض الحالات أمور ممكنة فطلبوها ، ولكن الذي يحاول ترجمة القرآن بهذا المعنى لا يذمر بحال . لأن القرآن نفسه أعذر حين أئذر بأنه لا يمكن أن يأتي الجن والإنس بمثله ، وإن اجتماعه له وكان بعضهم لبعض ظميراً وبذلك « قطعت جبهة قول كل خطيب » .

« الوجه الثاني » أن محاولة هذه الترجمة فيها ادعاء عمل لإمكان وجود مثل أو أمثال القرآن ، وذلك تكذيب شنيع اصريح الآية السابقة . ولتو له سبحانه : « وقال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بآله . قل ما يكون لى أن أبده من تلقاء نفسى ، إن أتبع إلا ما يوحى إلى . إى أخاف أن عصيت رى عذاب يوم عظيم * قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به ، قد أثبت فيكم عمراً من قبله ، أفلا تعقلون » .

فإن المتأمل فى هاتين الآيتين يجد فيهما وجوهاً دالة على التحريم ، حيث عنون الله عن طلاب التبديل بأنهم لا يرجون لقاءه ؛ وأمر الرسول أن ينفى نفياً عاماً إمكانه تبديله من تلقاء نفسه ، كما أمره أن يعلن أن اتباعه مقصور على ما يوحى إليه نسخاً أو إحكاماً . ومعنى هذا أن التبديل هو هوى من الأهواء الباطلة ، والرسول لا ينبغى أهواءه ولا هوى نفسه ولا هوى أحد . « وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى » وفى ختام الآية الأولى إشارة إلى أن هذه المحاولة التى يحاولونها عصيان لله ، وأنه يخاف منها عذاب يوم عظيم . وفى الآية الثانية إعلام بأن القرآن من محض فضل الله ، وأن الرسول ما كان يستطيع تلاوته عليهم ، ولا كان الله يعلمهم به على لسان رسوله ، لولا مشيئة الله وإحياؤه به . ثم حاكمهم إلى الواقع وهو أن الرسول نشأ بينهم وعاش عمراً طويلاً فيهم ، حتى عرفوا حديثه وأسلوبه وأنه مهما خلق فى سماء البلاغة ؛ فينه وبين حديث القرآن وأسلوبه بُعد ما بين مكانة الخالق وأفضل الخلق . وأنه ما كان ينبغى أن يفترى الكذب على الله ويدعى أنه أوحى إليه ولم يوح إليه ، على حين أنه معروف بينهم بأنه الصادق الأمين ، « فما كان ليذر الكذب على الناس ثم يكذب على الله » ثم أعلن القرآن أخيراً أن هذا الطلب إهمال منهم لقتضى العقل والتظار ، وانعطاف إلى دركة الحيوان والحجر ، إذ قال لهم « أفلا تعقلون » .

وإذا كان هذا مبلغ نعي القرآن على طلاب بدل القرآن أو مثيل له من الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم ، وهو أفصح الناس لساناً وبياناً . وأعلمهم بمعاني القرآن ومقاصده ، وأعرفهم بأسرار الإسلام وروح تشريعه ؛ فما بالاك بطلاب هذه الترجمة والساعين إليها من أقل شأننا من الرسول صلى الله عليه وسلم هما قليل في علمهم وفضلهم وجلالة قدرهم ؟ .

(الوجه الثالث) أن محاولة هذه الترجمة تشجع الناس على انصرافهم عن كتاب ربهم ، مكتفين ببذل أو أبدال يزعمونها ترجمات له . وإذا امتد الزمان بهذه الترجمات فسيذهب عنها اسم الترجمة ويبقى اسم القرآن وحده علماً عليها ، ويقولون : هذا قرآن بالانجليزية ، وذاك قرآن بالفرنسية ، وهكذا ، ثم يحذفون هذا المتعلق بعد ، ويمتزجون بإطلاق لفظ القرآن على الترجمة . ومن كان في شك فليسال متعارف الأمم فيما بين أيديهم من ترجمات . وما لنا نذهب بعيداً ؟ فلنسال أنفسنا نحن : ما بالنا نقول بل - فمنا : هذه رواية ماجدواين ، لترجمتها العربية والأصل فرنسي ، وهذا الإنجيل برنابا أو يوحنا لترجمتها العربية والأصل عبري ، إلى غير ذلك من إطلاقاتنا الكثيرة على ترجمات شتى في الدين والعلم والأدب والقوانين والوثائق ونحوها .

وهاك شاهداً أبلغ من ذلك كله : جاء في ملحق مجلة الأزهر أن أهالي جاوه المسلمين ، يقرءون الترجمة الأفرنجية ويقرئونها أولادهم ويعتقدون أن ما يقرءون هو القرآن الصحيح اه فقل لي - بربك - ما الذي يمنع كل قطر من الأقطار الإسلامية وغير الإسلامية إذن أن يكون له قرآن من هذا الطراز ، لو ذهبنا إلى القول يحواز هذه الترجمة ؟ وهل تشك بعد ذلك في حرمة كل ما يؤدي إلى صرف الناس عن كتاب الله ، وإلى تفرقهم عنه وضلالتهم في مصابه ؟

(الوجه الرابع) أننا لو جوزنا هذه الترجمة ، ووصل الأمر إلى حد أن يستغنى الناس عن القرآن بترجماته ، لتعرض الأصل العربي للضياع كاضاع الأصل العبري للتوراة

والإنجيل . وضياح الأصل العرفي نكمة كبرى تغرى النفوس على التلاعب بدين الله
تبدلاً وتغييراً ، مادام شاهد الحق قد ضاع ، ونور الله قد انطفأ ، والمهين على هذه الترجمات
قد زال (لا قدر الله) . ولا ريب أن كل ما يمرض الدين للتغيير والتبديل ، وكل ما يمرض
القرآن للإهمال والضياع ، حرام بإجماع المسلمين .

(الوجه الخامس) أننا إذا فتحنا باب هذه الترجمات الضالة ، تراحم الناس عليها
بالمناكب ، وعملت كل أمة وكل طائفة على أن تترجم القرآن في زعمها بلغتها الرسمية
والعامية ، ونجم عن ذلك ترجمات كثيرات لأعداد لها ، وهى بلا شك مختلفة فيما بينها ،
فينشأ عن ذلك الاختلاف في الترجمات ، خلاف حتمى بين المسلمين ، أشبه باختلاف اليهود
والنصارى في التوراة والإنجيل . وهذا الخلاف يصدر بناء المسلمين ويفرق شملهم ، ويهين
لأعدائهم فرصة للتبيل منهم ، ويوقظ بينهم فتنة عمية كقطع الليل المظلم ، فية قول هؤلاء : لا والله :
قرآننا خير من قرآنكم ، ويرد أولئك على هؤلاء تارة بسب اللسان ، وأخرى بمجد الحسام ،
ويخرجون ضحايا هذه الترجمات ، بعد أن كانوا بالأمس إخواناً بوحديتهم القرآن ، ويؤلف
بينهم الإسلام . وهذه الفتنة لا أذن بها الله . أشبه بل هى أشد من الفتنة التى أوجس
خيفة منها أمير المؤمنين عثمان بن عفان . وأمر بسببها أن تحرق جميع المصاحف الفردية ،
وأن يجتمع المسلمون على تلك المصاحف العثمانية الإجماعية .

(الوجه السادس) أن قيام هذه الترجمات الآتمة يذهب بمقوم كبير من مقومات
وجود المسلمين الاجتماعى ، كامة عزيزة الجنبات قوية السند ؛ ذلك أنهم سيقنعون غداً
بهذه الترجمات كما قلنا . ومتى قدموا بها فسيستغنون لا محالة عن أمة الأصل وعلومها
وآدابها وأنت تعلم والتاريخ يشهد ، أنها رباط من أقوى الروابط فيما بينها وكان لهذا
الرباط أثره الفعال العظيم في تدعيم وحدة الأمة وبنائها ، حين كانوا يقرءون القرآن
نفسه ، ويدرسون من أجله علوم لغته العربية وآدابها ، تدرعاً إلى حسن أدائه وفهمه ، حتى
خدموا هذه العلوم وبنفوا فيها ، ولمع في سمائها رجال من الأعجام بزواكثيراً من أعلام

العرب في خدمتها وخدمة كتاب الله وعلومه بها . وبهذا قامت اللغة العربية لساناً عاماً للمسلمين ، ورابطاً مشتركاً بينهم . على اختلاف أجناسهم ولغاتهم الإقليمية ؛ بل ذاب كثير من اللغات الإقليمية في هذه اللغة الجديدة لغة القرآن الكريم .

وإن كنت في ريب فسائل التاريخ عن وحدة المسلمين وعزتهم يوم كانت اللغة العربية صاحبة الدولة والسلطان في الأقطار الإسلامية شرقية وغربية ، عربية وعجمية . يوم كانت لغة التخاطب بينهم ، ولغة المراسلات ، ولغة الأذان والإقامة والصلوات ، ولغة الخطابة في الجمع والأعياد والجيوش والحفلات ، ولغة المكاتبات الرسمية بين خلفاء المسلمين وأمرائهم وقوادم وجنودهم ، ولغة مدارسهم ومساجدهم وكتبهم ودواوينهم .

ونحن في هذا العصر الذي زاحمتنا فيه اللغات الأجنبية وصارت حرباً على لغتنا العربية ، حتى تبللت ألسنتنا وألسنة أبنائنا وخاصتنا وعامتنا ، يتأكد علينا أمام هذا الغزو اللغوي الجاثم ، أن نحدد قوانا لحماية لغتنا والدفاع عن وسائل بقائها وانتشارها . وفي مقدمة هذه الوسائل إبقاء القرآن على عربيته ، والضرب على أيدي العاملين على ترجمته . وما ينبغي لنا أن نخطب في حلهم ، ولا أن نسيرهم في قياس ترجمة القرآن بهذا المعنى على ترجمة غيره في الجواز والإمكان . فأين الثرى من الثريا ؟ وأين كلام العبد العاجز من كلام الله المعجز ؟ . وما أشبه هؤلاء بالمفتونين من أمة موسى حين جاوز الله بهم البحر وأتوا على قوم يكفنون على أصنامهم « قالوا يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ، قال إنكم قوم تجهلون » إن هؤلاء متبرماهم فيه وباطل ما كانوا يعملون » ١

جاء في كتاب الرسالة للشافعي ما خلاصته : « إنه يجب على غير العرب أن يكونوا تابعين لسان العرب ، وهو لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً . كما يجب أن يكونوا تابعين له ديناً . وأن الله تعالى قضى أن يندروا بلسان العرب خاصة . ثم قال : « فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده ، حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله ، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير

وأمر به من التسييح والشهد وغير ذلك . وكلما ازداد من العلم باللسان الذى جعله الله لسان من ختم به نبوته وأُنزل به آخر كتبه ، كان خيرا له .

وجاء فى كتاب الرسالة أيضاً أن المسور بن عفرمة رأى رجلاً أعجمى اللسان أراد أن يتقدم للصلاة . فنهض المسور بن عفرمة وقدم غيره . ولما سأله عمر رضى الله عنه فى ذلك قال له : إن الرجل كان أعجمى اللسان وكان فى الحج ، تخشيت أن يسمع بعض الحاج قراءته فيأخذ بعجمته . فقال له عمر : أصبت . وقال الشافعى : « لقد أحبيب ذلك » . اهـ . قال فى الكشف « الأعجمى من لا يفهم كلامه لكنته أو اقراية لفته ، فجاز أن يكون لسانه ألسن أو تكون لفته غريبة » .

(الوجه السابع) أن الأمة أجمعت على عدم جواز رواية القرآن بالمعنى . وأنت خير بأن ترجمة القرآن بهذا المعنى العرفى ، تساوى روايته بالمعنى فكلماتها صيغة مستقلة وافية بجميع معانى الأصل ومقاصده ، لا فرق بينهما إلا فى القشرة اللفظية . فالرواية بالمعنى لفتها لغة الأصل . وهذه الترجمة لفتها غير لغة الأصل . وعلى هذا يقال إذا كانت رواية القرآن بالمعنى فى كلام عربى ممنوعة إجماعاً ، فهذه الترجمة ممنوعة كذلك ، قياساً على هذا الجمع عليه ، بل هى أخرى بالمنع ، للاختلاف بين لفتها ولغة الأصل .

(الوجه الثامن) أن الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين ، تواضعوا على أن الأعلام لا يمكن ترجمتها سواء أكانت موضوعة لأشخاص من بنى الإنسان ، أم لأفراد من الحيوان ، أم لبلاد وأقاليم ، أم لكتب ومؤلفات . حتى إذا وقع علم من هذه الأعلام أثناء ترجمة ما ، ألفيته هو هو ثابتاً لا يتغير ، عزيزاً لا ينال ، متممناً بحصانته العلمية ، لا تزول الترجمة شيئاً ، ولا تنال منه منالاً . وما ذلك إلا لأن واضعى هذه الأعلام قصدوا ألفاظها بذاتها واختاروها دون سواها للدلالة على مسمياتها ، فكذلك القرآن الكريم علم ربانى قصد الله سبحانه ألفاظه دون غيرها . وأساليبه دون سواها ، لتدل على هداياته وليؤيد بها

رسوله ، وليتعبد بتلاوتهم عبادته . وكان سبحانه حكيمًا في هذا التخصيص والاختيار ، لمكان الفضل والامتياز في هذه الأساليب والألفاظ المختارة .

ومن تفقه في أساليب اللغة العربية ، وعرف أن خلفه الألفاظ على الأسماع وحسن جرسها في النفوس مدخلا في فصاحة الكلام وبلاغته ، أيقن أن القرآن قد الأفاض في بابه . وعلم الأعلام في بيانه لأن ما فيه من الأساليب البلاغية والنوسيقى اللفظية ، أمر فاق كل فوق ، وخرج عن كل طوق « ولو أن قرأنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به النوى . - بل لله الأمرُ جميعاً » ، فأنى للخلق بعد هذا أن يحاكيه بترجمة مساوية أو مماثلة « سبحانهك هذا بهتان عظيم » .

دفع الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن تبليغ هداية القرآن إلى الأمم الأجنبية واجب ؛ لما هو معروف من أن الدعوة إلى الإسلام عامة لا تختص بجيل ولا بقبيل . وهذا التبليغ الواجب يتوقف على ترجمة القرآن لغير العرب بلغاتهم ، لأنهم لا يحذقون لغة العرب بينما القرآن عربي . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . ونجيب على هذه الشبهة (أولا) بأن هذا التبليغ لا يتوقف على ترجمة القرآن لهم تلك الترجمة العرفية ، المتنوعة بل يمكن أن يحصل بترجمته على المعنى القنوي السالف وهو تفسيره بغير لغته على ما شرحناه آنفا . ويمكن أن يكون بتبليغهم هداية القرآن وتعاليمه ، ومحاسن الإسلام ومزاياه . ودفع الشبهات التي تعترضهم في ذلك . إما بمحادثات شفوية ، وإما بمؤلفات على شكل رسائل تنشر ، أو مجلات تذاع ، أو كتب تطبع ، يختار الداعي من ذلك ما هو أنسب بحال المدعويين ، وما هو أسبر له وأنجح لدعوته فيهم .

(ثانياً) أن الله تعالى لم يكلفنا المستحيل «لا يكلف الله شئاً إلا وسعها» . وقد أشبعنا القول في بيان استحالة ترجمة القرآن بذلك المعنى العرفي استحالة عادية . فواضح ألا يكلفنا الله إياها .

(ثالثاً) أن القول بوجود هذه الترجمة يستلزم المحال ؛ وهو التناقض في أحكام الله تعالى . ذلك أن الله حرمها كما تقرر من قبل ، فكيف يستقيم القول بأنه أوجبها ، مع أن الحاكم واحد وهو الله ، ومحل الحكم واحد وهو الترجمة ، والمحكوم عليه واحد وهم المكلفون في كل زمان ومكان .

(رابعاً) أن الرسول ﷺ وهو أعرف الناس بأحكام الله وأنشط الخلق في الدعوة إلى الله ، لم يتخذ هذه الترجمة وسيلة إلى تبليغ الأجانب مع أنه قد دعا العرب والعجم ، وكتب كسرى وقبصر ، وراسل المقوقس والنجاشي . وكانت جميع كتبه لهم عربية الصبغة ، ليس فيها آية واحدة مترجمة ، فضلاً عن ترجمة القرآن كله . وكان كل ما في هذه الكتب دعوة صريحة جريئة إلى نبذ الشرك واعتناق التوحيد والاعتراف برسالة ﷺ ووجوب طاعته واتباعه وكان ﷺ يدفع كتبه هذه إلى سفراء يختارهم من أصحابه فيؤدونها على وجهها ، وهؤلاء الملوك والحكام قد يذعنون تراجم يفسرونها لهم ، وقد يألون السفراء ومن يتصل بهم عن تعاليم الإسلام ، وشأن نبي الإسلام ، وصفات الذين اتبعوه ، ومدى نجاح هذه الرسالة مما عساه أن يلقي ضوءاً على حقيقة الداعي ودعوته .

انظر حديث هرقل في أوائل صحيح البخاري .

(خامساً) أن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم مصابيح الهدى وأفضل طبقة في سلف هذه الأمة الصالح ، وأحرص الناس على مرضاة الله ورسوله ، وأعرفهم بأسرار الإسلام وروح تشريعه ، لم يفكروا يوماً ما في هذه الترجمة ، فضلاً عن أن يحاولوها أو يأتوها . بل كان شأنهم شأن الرسول الأعظم ﷺ يدعون بالوسائل التي دعا بها ، على نشاط رائع

عجيب في النشر والدعوة والفتح. فلو كانت هذه الترجمة العرفية من مواجب الإسلام
لكان أسرع الخلق إليها رسول الله وأصحابه. ولو فعلوه لنقل وتواتر، لأن مثله مما
تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

الشبهة الثانية ودفعها

يقولون: إن كتيبه صلى الله عليه وسلم إلى العظماء من غير العرب بدعوههم إلى الإسلام،
تستلزم إقراره على ترجمتها؛ لأنها مشتملة على قرآن وهم أعجم، ولأن الروايات الصحيحة
ذكرت في صراحة أن هرقل وهو من هؤلاء المدعويين، دعا ترجمانه فترجم له الكتاب
النسوي وفيه قرآن.

والجواب أن هذه الكتب النبوية لا تستلزم إقرار الرسول ﷺ على تلك الترجمة
العرفية الممنوعة. بل هي إذا استلزمت فإنما تستلزم الإقرار على نوع جائز من الترجمة
وهو التفسير بغير العربية، لأن التفسير بيان ولو من وجه وهو كاف في تفهم مضمون
الرسائل المرسله. على أن هذه الرسائل الكريمة لم تشتمل على القرآن كله، ولا على آيات
كاملة منه. بل كل ما فيها مقتبسات نادرة جداً. ولا ريب أن المقتبسات من القرآن ليس
لها حكم القرآن.

وماكم نماذج تقينون منها يبلغ هذه الحقيقة :

١ - فكتابه صلى الله عليه وسلم الذي أرسله مع دحية بن خليفة الكلبي إلى
هرقل، هذا نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبد الله ورسوله ، إلى هرقل
عظيم الروم .

سلام على من اتبع الهدى . أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك
الله أجرك مرتين . وإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين (أي الفلاحين) وبأهل الكتاب

تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله . فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » .

فأنت ترى أن ما في هذا الكتاب من القرآن لم يبلغ آية تامة ، لأن الآية مبتدأة بقوله تعالى : « قل يأهل الكتاب » ولكن الكتاب حذف منه لفظ (قل) وزيد فيه حرف الواو ، والحذف والزيادة دليلان مادبان على الاقتباس .

٢ - وكتابه عليه السلام الذي بعث به مع عبدالله بن حذافة إلى كسرى ، هذا نصه : « بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم الفرس .

سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله . أدعوك بدعاية الله ، إني أنا رسول الله إلى الناس كافة ، لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين . أسلم تسلم فإن توليت فعمليك إثم الجوس » .

فأنت ترى في هذه الرسالة النبوية أنها اشتملت على كلمة (لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين) ، على حين أن نص الآية في القرآن الكريم ، (لينذر من كان حياً) وهذا دليل الاقتباس .

٣ - وقل مثل ذلك في سائر رسائله عليه السلام . فإن كتابه إلى المتوقس هو نص كتابه إلى هرقل ، لا فرق بينهما إلا في كلمة (الأريسيين) إذ أبدلت بها كلمة (القبط) ، وإلا في اسم المرسل إليه ومكانته كما هو واضح .

٤ - وكذلك كتابه إلى جيفر وعبد ملكي عمان ، ليس فيه إلا كلمة (لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين) : وهي التي في رسالته صلى الله عليه وسلم إلى كسرى ^(١) .

(١) راجع في ذلك ما كتبه الزرقاني على المواهب (ص ٢٢٦ - ٣٦٩ ج ٣) والسيرة الحلبية (ص ٣٦٢ - ٣٧٨ ج ٢) . وكتاب العلم من صحيح البخاري .

الشبهة الثالثة ودفعاها :

يقولون : إن جميع المحذورات التي تخشى من الترجمة موجودة في التفسير باللفظ العربي نفسه . وقد أجمعت الأمة على عدم التحاشي عن هذه المحذورات ، فيجب ألا يتحاشى عنها في الترجمة أصلا . إذ لا فرق بين التعبير باللفظ العربي والتعبير باللفظ المعجمي عن المراد بالآيات ، بعد أن يكون المعبر والمفسر والمترجم مستكملا للشروط والمؤهلات الواجبة لمن يعرض نفسه للتفسير والترجمة .

والجواب أنهم إن أرادوا بالترجمة في كلامهم تلك الترجمة المرفية ، فقد بسطنا من وجوه المحذورات فيها ما جعلها حجرا محجورا ، وإنما محظورا . ورسمنا من الفروق ما جعل بينها وبين التفسير بونا بعيدا ؛ سواء أكانت هي ترجمة حرفية أم تفسيرية ، وسواء أكان هو تفسيراً بلغة الأصل أم بغير لغة الأصل .

وإن أرادوا بالترجمة في كلامهم تلك الترجمة اللغوية على معنى التفسير بلغة أجنبية ، فكلامهم في محل التسليم والقبول . ولكن لا يجوز أن تخاطب العرف العام بهذا الإطلاق اللغوي الخاص بنا لأنه لا يعرفه .

﴿ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥

نقل جميع هذا كما سبق . وعلى هذا لا يجوز أن يعتبر مجرد نقل المعاني الأصلية دون الثابتة ودون بقية مقاصده ترجمة له . اللهم إلا إذا جاز أن نسمى يد الإنسان إنساناً ، ورجل الحيوان حيواناً .

ثم إن إطلاق الترجمة على هذا المعنى المراد، لو كان مقصوراً على قائله ولم يتصل بالعرف العام ، لمكان الخطب وسهل الأمر ، وأمكن أن يلتبس وجهه للتجاوز ولو بعيداً . ولكن العرف الذي نحاط به لا يفهم من كلمة ترجمة إلا أنها صورة مطابقة للأصل ، وافية بجميع معانيه ومقاصده ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية . فإذا نحن نقلنا المعاني الأصلية للقرآن وحدها ، ثم قلنا لأهل هذا العرف المعاني العام : هذه هي ترجمة القرآن ، نكون قد ضللتنا أهل هذا العرف من ناحية ، ثم نكون قد بخسنا القرآن حقه من الإجلال والإكبار من ناحية أخرى ، فزعمنا أن له مثلاً يتناصبه ، وشبهاً يحاكيه ، على حين أن الذي جئنا به ما هو إلا صورة مصغرة لجزء منه ، وبين هذه الصورة وجلال الأصل مراحل شتى ، كالذي يصور الجزء الأسفل من إنسان عظيم ، ثم يقول للناس : هذه صورة فلان العظيم .

(ثانياً) أن تلك المعاني التابعة الثانوية ، فياضة بهدايات زاهرة ، ومعارف واسعة فلا نعلم أن معاني القرآن الأولية وحدها هي مصدر هداياته . وارجع إلى ما ذكرناه سابقاً في هذا الصدد ، فإن فيه الكفاية .

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون إن الذين ترجموا القرآن إلى اللغات الأجنبية ، غيروا معانيه ، وشوهوا جماله ، وأخطأوا أخطاء فاحشة ، فإذا نحن ترجمنا القرآن بعناية ، أمكن أن نصحح لهم تلك الأخطاء . وأن نرد إلى القرآن الكريم اعتباره في نظر أولئك الذين يقرءون تلك الترجمات الضالة ، وأن نزيل العقبات التي وضعت في طريقهم إلى هداية الإسلام ؛ وبذلك نكون قد أدبنا رسالتنا في النشر والدعوة إلى هذا الدين الخفيف .

ونجيب على هذا بأن الذين زعموا أنهم ترجوا القرآن ترجمة عربية شوهوا بحالها وغضوا من مقامه باعترافكم. فإن أنتم ترجمتم ترجمتهم وحاولتم محاولتهم فستقومون لاحتالة في قريب مما وقعوا فيه ، وستمسون بدوركم عظمة هذا القرآن وجلاله ، مهما بالغتم في الحيلة ، وأمنتم في الدقة ، وتبتم في العلم ، وتفوقتم في الفهم ، لأن القرآن أعز وأمنع من أن تناله ريشة أي مصور كان ، من إنس أو جان كما بينا ذلك أوفى بيان .

أما إذا حاولتم ترجمة القرآن على معنى تفسيره بلغة أجنبية ، فذلك موقف آخر ، نؤيدكم فيه ، ونوافقكم عليه ، وندعو القادرين معكم إليه .

الشبهة السادسة ودفعا :

يقولون : جاء في صريح السنة ما يؤيد القول بجواز ترجمة القرآن ؛ فقد قال الشربلالي في كتابه « النبعة القدسية » مانصه :

« روى أن أهل فارس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية فكتب لهم : « بسم الله الرحمن الرحيم - بنام يزدان بمشايه » فكانوا يقرءون ذلك في الصلاة حتى لانت ألسنتهم . وبعد ما كتب عرضه على النبي ﷺ . كذا في البسوط ، قاله في النهاية والدرية » .

ونجيب على هذا من وجوه : (أولا) أن هذا خبر مجهول الأصل ، لا يعرف له سند ، فلا يجوز العمل به ، (ثانيها) أن هذا الخبر لو كان لنقل وتواتر ، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره . (ثالثها) أنه يحمل دليل وهنه فيه . ذلك أنهم سألوه أن يكتب لهم ترجمة الفاتحة فلم يكتبها لهم . إنما كتب لهم ترجمة البسطة . ولو كانت الترجمة ممكنة وجائزة ، لأجابهم إلى ما طلبوا وجوبا ، وإلا كان كاثما وكاتم العلم ملعون . (رابعها) أن المتأمل في الخبر يدرك أن البسطة نفسها لم تترجم لهم كاملة ، لأن هبذه

الآلفاظ التي ساقها الرواية على أنها ترجمة للبسلة، لم يؤت فيها بلفظ مقابل للفظ «الرحمن». وكان ذلك لمعجز اللغة الفارسية عن وجود نظير فيها لهذا الاسم الكريم. وهذا دليل مادي على أن المراد بالترجمة هنا الترجمة اللغوية لا العرفية، على فرض ثبوت الرواية. (خامسها) أنه قد وقع اختلاف في لفظ هذا الخبر بالزيادة والتقص وذلك موجب لاضطرابه ورده. والدليل على هذا الاضطراب أن النووى في المجموع نقله بلفظ آخر هذا نصه: «إن قوما من أهل فارس طلبوا من سلمان أن يكتب لهم شيئا من القرآن، فكتب لهم الفاتحة بالفارسية».

وبين هذه الرواية وتلك مخالفة ظاهرة، إذ أن هذه ذكرت الفاتحة وتلك ذكرت البسلة بل بمض البسلة. ثم إنها لم تعرض لحكاية العرض على النبي صلى الله عليه وسلم، أما تلك فعرضت له.

(سادسها) أن هذه الرواية على فرض صحتها معارضة للقاطع من الأدلة السابقة القائمة على استحالة الترجمة وحرمتها. ومعارض القاطع ساقط.

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها

تسكاد كلمة الفقهاء تتفق على منع قراءة ترجمة القرآن بأى لغة كانت فارسية أو غيرها، وسواء أكانت قراءة هذه الترجمة في صلاة أم في غير صلاة. لولا خلاف واضطراب في بعض نقول الحنفية.

وإليك نبذاً من أقوال الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، تندور بها في ذلك.

مذهب الشافعية:

١ - قال في المجموع (ص ٣٧٩ ج ٣): مذهبا - أى الشافعية - أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب، سواء أمكنته العربية أم عجز عنها، وسواء أكان في

الصلاة أم في غيرها. فإن أتى بترجمته في صلاة بدلا عنها لم نصح صلاته، سواء أخصن القراءة أم لا. وبه قال جماهير العلماء، منهم مالك وأبو داود.

٢ - وقال الزركشي في البحر المحيط: «لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها، بل يجب قراءته على الهيئة التي يؤولق بها الإعجاز. لتقصير الترجمة عنه، ولتقصير غيره من الألسن عن البيان الذي خص به دون سائر الألسن».

٣ - وجاء في حاشية ترشيح المستفيدين (ص ٥٢ ج ١): «من جهل بالفاتحة لا يجوز له أن يترجم عنها، لقوله تعالى: «إنا أنزلناه قرآنا عربيا» والعجى ليس كذلك. وللتعبد بالفاظ القرآن».

٤ - وجاء في الاتفاق للسيوطي: «يجوز قراءة القرآن بالمعنى لأن جبريل أداه باللفظ، ولم يبع له لمخاؤه بالمعنى».

مذهب المالكية:

١ - جاء في حاشية الدسوقي على شرح الدردير للمالكية (ص ٢٣٢ - ٢٣٦ ج ١): «ولا تجوز قراءة القرآن بغير العربية. بل لا يجوز التكبير في الصلاة بغيرها ولا بمرادفه من العربية. فإن هجر عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها. فإن أمكنه الانتهاء ولم يأتى بطلت صلاته. وإن لم يجد إماما سقطت عنه الفاتحة، وذكر الله تعالى وسبحه بالعربية وقالوا: على كل مكلف أن يتعلم الفاتحة بالعربية وأن يبذل نفسه في ذلك، ويجهد نفسه في تعلمها ومازاد عليها، إلا أن يحول الموت دون ذلك وهو بحال الاجتهاد فيمذر».

٢ - وجاء في المدونة (ص ٦٢ ج ١): «سألت ابن القاسم عن افتتح الصلاة بالأنحية وهو لا يعرف العربية: ما قول مالك فيه؟ فقال: مثل مالك عن الرجل يحلف بالمجنية فسكره ذلك وقال: أما يقرأ؟ أما يصلي؟ إنسكارا لذلك» أي ليتكلم بالعربية.

(١١ - مناهل العرفان - ٢)

لألمعجية . قال : وما يدريه الذي قال ، أهو كما ظن ؟ أي الذي حلف به أنه هو الله ، ما يدريه أنه هو أم لا . قال : قال مالك : « أكره أن يدعو الرجل بالمعجية في الصلاة ولقد رأيت مالكا يكره المجسى أن يحلف ويستنقله . قال ابن القاسم : وأخبرني مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى عن رحانة الأعاجم ، وقال : إنها خبثى خيث وغش » .

مذهب الحنابلة :

١ - قال في المفتى (ص ٥٢٦ ج ١) : « ولا تجزئه القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظ عربي ، سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يحسن . ثم قال : فإن لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته » .

٢ - وقال ابن حزم الحنبلي في كتابه المحلى (ص ٢٥٤ ج ٣) من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية ، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى ، عامداً لذلك ؛ أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك ؛ بطلت صلاته ، وهو فاسق ؛ لأن الله تعالى قال : « قرآنًا عربيًا » ، وغير العربي ليس عربياً ؛ فليس قرآنًا ، وإحالة عربية القرآن تحريف لكلام الله . وقد ذم الله تعالى من فعلوا ذلك فقال : « يحرقون الكلام عن مواضعه » .

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلفظه لقوله تعالى : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . ولا يحل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأ ، لأنه غير الذي افترض عليه ، كما ذكرنا ، فيكون مفترياً على الله .

مذهب الحنفية :

اختلفت نقول الحنفية في هذا المقام ، واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام . ونحن نختصر لك الطريق بإيراد كلمة تلخيص للموضوع ، وتوفيق بين النقول ، اقتطفناها من

مجلة الأزهر (ص ٣٢ و ٣٣ و ٦٦ و ٦٧ من المجلد الثالث) بقلم عالم كبير من علماء الأحناف إذ جاء فيها باختصار وتصرف ما يلي :

أجمع الأئمة على أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة . ويمنع فاعل ذلك أشد المنع ، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرجها عن إعجازها ، بل بما يوجب الرككة .

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية فتحرم إجماعاً للمعنى المتقدم ، لكن لو فرض قرأ المصلي بغير العربية ، أتصح صلاته أم تفسد ؟

ذكر الحنفية في كتبهم أن الإمام أبا حنيفة كان يقول أولاً : إذا قرأ المصلي بغير العربية مع قدرته عليها اكتفى بتلك القراءة . ثم رجع من ذلك وقال : (متى كان قادراً على العربية ففرضه قراءة النظم العربي . ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته تلغوها من القراءة مع قدرته عليها ، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآناً) . ورواية رجوع الإمام هذه تنزى إلى الأقطاب في المذهب . ومنهم نوح بن مريم ، وهو من أصحاب أبي حنيفة ، ومنهم علي بن الجعد وهو من أصحاب أبي يوسف . ومنهم أبو بكر الرازي ، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن الرابع .

ولا يخفى أن الجهد إذا رجع عن قوله ، لا يعد ذلك المرجوع عنه قولاً له ، لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب وجهد لا يكون في مذهب الحنفية قول بكفاية القراءة بغير العربية في الصلاة للقادر عليها ، فلا يصح التمسك به ، ولا النظر إليه ، لاسيما أن إجماع الأئمة - ومنهم أبو حنيفة - صريح في أن القرآن اسم للفظ الخاص الدال على المعنى ، لا للمعنى وحده .

أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي في أنه لا قراءة عليه . ولكن إذا فرض أنه خالف وأدى القرآن بلفظ أخرى ، فإن كان ما يؤديه قصة أو أمراً أو نهياً فسدت

صلاته، لأنه متكلم بكلام وليس ذكرًا. وإن كان ما يؤدبه ذكرًا أو تنزيها لا يفسد صلاته، لأن الذكر بأي لسان لا يفسد الصلاة لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة، فقد مضى القول بأن القراءة بالترجمة محظورة شرعا على كل حال.

توجيهات وتعليقات

جاء في كلام بعض الأئمة وأقطاب علماء الأمة، ما وقع بعض كبار الباحثين في اشتباه. لذلك نرى إتماما للبحث، وتعميضا للحقيقة، أن نسوق نماذج من هذا الكلام، ثم نجيبها بما نعتقد توجيهها لها، أو تعليقا عليها.

١ - كلمة للإمام الشافعي

جاء في كتاب الأم للشافعي رحمه الله تحت عنوان: (إمامة الأعجمي) ص ١٤٧ ج ١ مانصه: « وإذا اختصوا به، فإن أقاموا مع أم القرآن، ولحن أو نطق أحدهما بالأعجمية أو لسان أعجمي في شيء من القرآن غيرها، أجزأته ومن خلفه صلاتهم، إذا كان أراد القراءة لا نطق به من عجمة ولحن، فإن أراد به كلاما غير القراءات فسدت صلاته » ١.

قالوا في بيان مراد الشافعي من كلامه هذه: « ومراده أن الإمام والمؤتم إذا أحسنوا قراءة الفاتحة، ثم لحن أو نطق أحدهما بلهجة أعجمية أو لغة أعجمية في شيء من القرآن غير الفاتحة، لا تبطل صلاتهما. والمراد من الأعجمية اللهجة، ومن اللسان اللغة، كما هو استعماله في هذه المواضع. فهذا النص يدل على أن اللسان الأعجمي بعد قراءة الفروض عنده - وهو الفاتحة - لا يبطل الصلاة. وهو موافق للحنفية في هذا » ٢.

ونقول توجبها الكلام الشافعي، وتأيداً لما ذهبنا إليه: قد أسلفنا الكلام في مذهب الحنفية، فلا نصيده. أما الذي ذكروه من أن هذا هو مراد الشافعي - رحمه الله - فسلم، بيد أنه يحتاج إلى تسكلة لا بد منها، وهي أن عدم بطلان الصلاة في هذه الصورة، وشروط بأن تقصد القراءة، أما إذا كان المقصود كلاماً غير القراءة فإنها تبطل. ثم إن منشأ عدم البطلان ليس هو جواز قراءة غير الفاتحة بالأعجمية كما فهموا، وإنما منشؤه أن هذه القراءة بالأعجمية وقعت في غير ركن وفي غير واجب للصلاة، لما هو مقرر في مذهب الشافعية من أن قراءة ما زاد على الفاتحة ليس واجبة في الصلاة بحال. وهذا لا يتنافى أن القراءة بالأعجمية محرمة كما سبق في نصوص الشافعية بين يديك، وكما عرف من كلام الشافعي نفسه وقد أسلفناه قريباً، وهذه المسألة نظائر، منها الصلاة في الأرض المقصورة، فإنها محرمة، ومع حرمتها فإنها صحيحة، ويؤيد حرمة القراءة بالأعجمية أن الشافعي في كلامه هنا، قد سوى بين اللحن والقراءة بالأعجمية ونظلهما في سلك واحد مع ما هو معلوم من أن اللحن في القرآن حرام بإجماع المسلمين.

٢ - كلمة للمحقق الشاطبي

قال الشاطبي - وهو من أعلام المالكية - (في ص ٤٤، ٤٥ ج ٢) من كتابه للوافقات تحت عنوان (منع ترجمة القرآن) ما نصه: «لغة العرب من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظاً وعبارات دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية، والثاني من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة. فالجهة الأولى هي التي تشترك فيها الألسنة وإليها تنتهي مقاصد التكلمين ولا تختص بأمة دون أخرى. فإنه إذا حصل في الوجود فعل يزيد مثلاً كالقيام، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام؛ تأتى له ما أراد من غير كلفة. ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأوائل عن ليسوا من أهل اللغة العربية، وحكاية كلامهم. ويتأنى في لسان المعجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها. وهذا لا إشكال

فيه . وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ، فإن كل خبر يقتضى في هذه الحالة أمورا خادمة لذلك الإخبار ، بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به ، ونفس الإخبار في الحال والمساق ، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك » وبعد أن مثل الشاطبي لهذا بنوعا مثلنا سابقا قول : « وبهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أفاضيل القرآن ، لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه ، وفي بعضها على وجه آخر ، وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبار ، لا بحسب النوع الأول ، إلا إذا سكت عن بعض التفاصيل في بعض ، ونص عليه في بعض . وذلك أيضا لوجه اقتضاه الحال والوقت » وما كان ربك نسيا » .

ثم قال : « إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير (أى الدلالة الثابتة) أن يترجم كلاما من الكلام العربى بكلام المعجم فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربى ، إلا مع فرض استواء اللسانين في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه . فإذا ثبت ذلك في اللسان المنقول إليه مع لسان العرب ؛ أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر . وإثبات مثل هذا بوجه بين عسير » .

« وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة في القرآن ، يدعى على هذا الوجه الثانى . فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معناه . وكان ذلك جائزا باتفاق أهل الإسلام . فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلى » . ١ . ما أردنا نقله يتصرف طائيف .

قالوا : هذا كلام مدلل ، وبحث موجه ، من عالم جليل محقق ، وأصولى نظار مدقق ، وهو بنطق بجواز ترجمة القرآن ، مع الدليل والبرهان .

ونحن نقول : إن كلام الشاطبي صريح في أن المتن هو نقل المعاني الأصلية للقرآن دون التابعية ودعى هذا بإطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدى تلك المعاني الأصلية وحدها ، إطلاق لغوي محض لا يخالف فيه ، بل ندعو إليه ونشجع عليه ، مع التحفظات التي بسطناها فيما سلف .

أما الترجمة العرفية - وفيها يساق الحديث - فإن الشاطبي لا يريد بها قطعا ، ولا يذهب إلى القول بها لا في القرآن ولا في غير القرآن من النصوص الأدبية . ولنا على ذلك أدلة خمسة نسوقها إليك .

(أولها) أنه قال في لغة الوائقي تلك الكلمة العريضة : « إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام المعجم ، فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي » .

(ثانيها) أنه نقل في كلمته المذكورة عن ابن قتيبة أنه نفى إمكان الترجمة في القرآن على هذا الوجه الثاني - ثم أقره على هذا النفي بهذا التوجيه .

(ثالثها) أنه مال إلى المذهب . والمالكية من أشد الناس تحرجا من الترجمة ، على ما علمت من نصوصهم السابقة .

(رابعها) أنه تردد أثناء بحثه في الترجمة ترددا يدل على أنه لم يقطع برأى يخالف مذهبه . إنما هو مجرد بحث فحسب ، أما الحكم فسلم ، على ما قولهم : البحث وارد والحكم مسلم . والدليل على تردده ما جاء في الجزء الثاني من كتابه الموافقات (ص ٦٣) إذ يقول : « إذا ثبت أن الكلام من حيث دلالاته على المعنى جهتين ، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام : هل يختص بمعنى الأصل أو بمعني الجهتين . أما استفادتها من الجهة الأولى فلا خلاف فيه . وأما استفادتها من الجهة الثانية فهو محل تردد . ولكل واحد من الطرفين وجهة من النظر » ثم قال : « قد تبين تعارض الأدلة في المسألة ، وظهر

أن الأخير من الجهتين جوة اللامين استفادة الأحكام منها . لكن بقي فيها نظر آخر : ربما إخال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي ، هي آداب شرعية ، وتحملات حسنة ، فيكون لها اعتبار في الشريعة ، فلا تكون الجهة الثانية خالية من الدلالة جلة . وعند ذلك بشكل القول بالمنع مطلقا ، اهـ مختصرا .

أرأيت هذا التردد كله ؟ ثم أرأيت كيف أخطأه المتفوق في أن يحزم كما حزمنا باستفادة أنواع الهدايات الإسلامية ، من جهة المعاني الثانوية للقرآن الكريم ، على نحو ما فصلناه تفصيلا ، ومثلنا له تمثيلا ٢ . والكمال لله وحده .

(خامسها) أنه قال في الجزء الثاني من كتابه للوافقات أيضا (ص ٤٢) : « إن القرآن أنزل بلسان العرب ، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة ... ثم قال : « فمن أراد تفهمه فن جهة لسان العرب بفهمه . ولا سبيل إلى تفهمه من غير هذه الجهة » . وذلك برهان يدل على أن ترجمة القرآن في نظره ، لا يمكن أن تبقى هداياته ومقاصده . وأن طالب فهمه لا طريق له إلا أن يقتل هو إلى القرآن وافقه ، فيدرسه على ضوء ما تقرر من قواعد هذه اللغة وأساليبها . ولا سبيل إلى هذه الدراسة طبعاً إلا بمحذق هذه اللغة وعلموها .

٣ - كلمة لحجة الإسلام القرألى

جاء في كتاب المستصفى للقرألى (١٦٩ ج ١) مانصه : « ويدل على جوازه (أى جواز رواية الحديث بالمعنى للعالم) الإجماع على جواز شرح الشرع للمعجم بلسانهم . فإذا جاز إبدال العربية بمعجمية ترادفها فلأن يجوز إبدال عربية بعربية ترادفها وتساويها أولى . وكذلك كان سفراء رسول الله ﷺ في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم . وهذا إنما نعلم ألا تعبد في اللفظ ، وإنما المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق ، وليس ذلك كالتشبه والتكبير وما تعبد فيه باللفظ) . اهـ

قالوا : إن هذه العبارة بصورها تتناول القرآن والسنة ، لأنها أسس الشرع ، فترجمتها إذن جائزة . والكتاب كالسنة في هذا الجواز .

ونحن نقول : إن عبارة الغزالي هذه تأتي هذا الاستنتاج من وجوه : (أولها) ما حكاه من الإجماع في هذا المقام ، ومعلوم أن الإجماع لم يمتد أبداً على جواز ترجمة القرآن ، بل كاد يمتد على عدم الجواز كما مر بك قريباً .

(ثانيها) أن سفراء الرسول ﷺ وهم الذين ساقهم الغزالي هنا مآق الاستدلال ، لم يترجموا القرآن للأعاجم . ولو ترجموه لنقل تواتراً ، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره إنما كانوا يترجمون تعاليم الإسلام وأوامر الرسول ﷺ ، كما ذكر الغزالي نفسه (ثالثها) أن الغزالي في عبارته المسطورة ، قد صرح بأن ما تميمنا الله فيه باللفظ لا يجوز روايته بالمعنى . وعلى هذا لا يجوز أن يترجم بالأولى . ولا ريب أن القرآن الكريم متعبد بلفظه إجماعاً ، فلا يجوز أن يروى بالمعنى ولا أن يترجم أبداً .

(رابعها) أن عبارة الغزالي في كتابه الوجيز (ص ٢٦ ، ٢٧) موافقة بالنص لما جاء في كتب الشافعية ، إذ يقول : « لا تقوم ترجمة الفاتحة مقامها . ولا تجزئ الترجمة للعاجز عن العربية » . وعبارته في كتابه إلجام العوام (ص ١٤ - ١٩) يذهب فيها مذهب المتشددين ، فيقول بوجوب إبقاء أسماء الله وصفاته والمقابلة من الحديث على ما هي عليه وعدم النطق بها وبألفاظ القرآن بصير العربية .

موقف الأزهري من ترجمة القرآن الكريم

منذ بضع سنوات اتجه الأزهري اتجاهها قوياً إلى بحث موضوع ترجمة القرآن الكريم وانتهى الأمر بمد طول النقش والحوار إلى أن قررت مشيخته الجليلة ترجمة تفسيره

وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجالات وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن ، تمهيداً لترجمته ترجمة دقيقة بوساطة لجنة فنية مختارة . وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر ، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستوراً تلزمه في عملها العظيم ، ثم بعثت بهذا الدستور إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى ، لتستطلعهم آراهم في هذا الدستور ، رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه إلا يمكنه .

وبما أن هذا الدستور قد حوى من ألوان الحيلة والحذر ما يتفق وجلال الغاية ، فإننا نعرض عليك هنا مواده وقواعده ، لتضيفها أنت إلى ما أبدى بناء من التحفظات السابقة . وهما هي تلك القواعد كما جاءت في مجلة الأزهر (٦٤٨، ٦٤٩ . من المجلد السابع) :

١ - أن يكون التفسير خالياً ما أمكن من المصطلحات والمباحث العلمية ، إلا ما استدعاه فهم الآية .

٢ - ألا يتعرض فيه للنظريات العلمية ، فلا يذكر مثلاً التفسير العلمي للربعد والبرق عند آية فيها رعد وبرق ، ولا رأى الفلكيين في السماء والنجوم عند آية فيها سماء ونجوم . إنما تفسر الآية بما يدل عليه اللفظ العربي ، ويوضح موضع العبرة والهداية فيها .

٣ - إذا مست الحاجة إلى التوسع في تحقيق بعض المسائل وضعت اللجنة في حاشية التفسير .

٤ - ألا تخضع اللجنة إلا لما تدل عليه الآية الكريمة ، فلا تنفرد بمذهب معين من المذاهب الفقهية ولا مذهب معين من المذاهب الكلامية وغيرها ، ولا تنسحق في تأويل آيات المعجزات وأمور الآخرة ونحو ذلك .

٥ - أن يفسر القرآن بقراءة حفص ، ولا يتعرض لتفسير قراءات أخرى إلا عند الحاجة إليها .

٦ - أن يجنب التكلف في ربط الآيات والسور بعضها ببعض .

٧ - أن يذكر من أسباب النزول ما صح بعد البحث ، وأعان على فهم الآية .

٨ - عند التفسير تذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت كلها مرتبطة بموضوع واحد . ثم تحرر معاني الكلمات في دقة . ثم تفسر معاني الآية أو الآيات متسلسلة في عبارة واضحة قوية ، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب .

٩ - ألا يصار إلى الفسخ إلا عند تعذر الجمع بين الآيات .

١٠ - بوضع في أوائل كل سورة ما نصل إليه اللجنة من بحثها في السورة : أمكية هي أم مدنية ؟ وماذا في السورة المكية من آيات مدنية ، والعكس .

١١ - توضع للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن وبيان مسلكه في كل ما يحتويه من فتونه ، كالدعوة إلى الله ، وكالتشريع ، والقصص والجدل ، ونحو ذلك ، كما يذكر فيها منهج اللجنة في تفسيرها .

طريقة التفسير :

ورأت اللجنة بعد ذلك أن تضع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبعها في تفسير معاني القرآن الكريم ، ننشرها فيما يلي :

١ - تبحث أسباب النزول والتفسير بالأنوار ، فننضم مروياتها وننقد ، وبدون الصحيح منها بالتفسير ، مع بيان وجه قوة القوى ، وضمف الضعيف من ذلك .

٢ - تبحث مفردات القرآن الكريم بحثاً لفظياً ، وخاصةً القرا كيب القرآنية بحثاً بلاغياً ، وتدوين .

٣ - تبحث آراء المفسرين بالرأى والتفسير بالمأثور ، ويختار ما تفسر الآية به ، مع بيان وجه رد الردود وقبول للقبول .

٤ - وبعد ذلك كله يصاغ التفسير مستوفياً ما نص على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة . وتكون هذه الصياغة بأسلوب مناسب لأنهم جهة المتعلمين ، حال من الإغراب والصنعة .

فذلك المبحث

لقد انتهى بنا هذا المبحث - كما ترى - إلى حقائق مهمة ، أعتقد أنها إذا روعيت بإنصاف ، أزالَت خلاف المختلفين في هذا الموضوع ، أو جعلته خلافاً لفظياً لا يليق أن يكون مثاراً لجدال ، ولا مجالاً لنزاع : فترجمة القرآن حرفية كانت أو تفسيرية ، غير تفسيره بلغة عربية أو أجنبية . وتفسير القرآن بلغة أجنبية ، يساوى ترجمة التفسير العرفي للقرآن الكريم . وترجمة القرآن بالمعنى العرفي العام لا بد لتحققها من الوفاء بجميع معاني القرآن ومقاصده ، سواء أكانت ترجمة حرفية أم تفسيرية . وما الفرق بين الحرفية والتفسيرية إلا شكلي ، هو مراعاة ترتيب الأصل ونظامه في الأولى دون الثانية وترجمة القرآن مشترك لفظي بين معان أربعة ، منها ما اتفقوا على جوازه ، وهو ترجمته بمعنى تبليغ ألفاظه ، وترجمته بمعنى تفسيره بلغة عربية ومنها ما يجب أن ينفقوا على منعه وهو ترجمته بمعنى نقله إلى لغة أجنبية ، مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده ، ومنها ما اختلف فيه ولكن الأدلة متضافرة على جوازه ، وهو ترجمته بمعنى تفسيره بلغة أجنبية مع استيفاء شروط التفسير والترجمة فيه ، ومع التحفظات التي أبديناها وأبدنها لجنة التفسير الأزهرية من قبل .

ونسجني هذه المناسبة كما ذكر كشي في كتابه البحر المحيط أسوقها إليك في الختام

إذ قل :

« (مأله) لا يجوز ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها ، بل يجب قراءته على هيئته التي جعل بها الإعجاز ؛ لتفسير الترجمة عنه ، وتفسير غيره من الألسن عن البيان الذي خص به دون سائر الألسن . قال الله تعالى : « بلان عربى مبين » . وهذا لو لم يكن متعدياً بنظمه وأسلوبه ، وإذا لم تجز قراءته بالتفسير العربى المتعدي بنظمه ، فأجرى ألا يجوز بالترجمة بلسان غيره . ومن هنا قال القفال في فتاويه : عندي أنه لا يقدر أحد أن يأتي بالقرآن بالفارسية . قيل له : فإذاً لا يقدر أحد أن يفسر القرآن ، قال : ليس كذلك ، لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويمجز عن البعض . أما إذا أراد أن يقرأ بالفارسية ، فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله » .

« و فرق غيره بين الترجمة والتفسير فقال : يجوز تفسير الألسن بعضها ببعض ، لأن التفسير عبارة عما قام في النفس من المعنى ، للحاجة والضرورة ، والترجمة هي إبدال اللفظة بلفظة تقوم مقامها في مفهوم المعنى للسامع المعتبر لتلك الألفاظ ، فكأن الترجمة إحالة فهم السامع على الاعتبار ، والتفسير تعريف السامع بما فهم المترجم . وهذا فرق حسن » اهـ .
أحسن الله لنا الخاتمة ، وجمعنا جميعاً على الحق والرشد ، وجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه « أولئك الذين هداهم الله » ، وأولئك هم أولو الأبواب » . ✕

المبحث الرابع عشر في النسخ

أهمية هذا المبحث :

لهذا المبحث أهمية خاصة ، وذلك من وجوه خمسة : (أولها) أنه طویل الذیل ،

كثير التفاريع ، مقشع السالك .

(ثانيها) أنه تناول مسائل دقيقة ، كانت مثاراً لخلاف الباحثين من الأصوليين ، الأمر الذي يدعو إلى اليقظة والتدقيق . وإلى حسن الاختيار مع الإنصاف والتوفيق .
(ثالثها) أن أعداء الإسلام من ملاحدة ومبشرين وممشرقين قد اتخذوا من النسخ في الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة ، طعنوا بها في صدر الدين الحنيف ، ونالوا من قدسية القرآن الكريم : ولقد أحكوا شرك شبهاتهم ، واجتهدوا في ترويض مطاعنهم ، حتى سحروا عقول بعض المنسبيين إلى العلم والدين من المسلمين . فوجدوا وقوع النسخ وهو واقع ، وأمعنوا في هذا الجحود الذي ركبوا له أخشن الراكب ، من تمحلات ساقطة وتأويلات غير سائفة .

(رابعها) أن الإسلام بالناسخ والفسوخ ، يكشف النقاب عن سير التشريع الإسلامي ، ويطلع الإنسان على حكمة الله في تربيته للخلق وسياسته للبشر ، واجتلائه للناس ، بما يدل دلالة واضحة ، على أن نفس محمد النبي الأمي لا يمكن أن تكون المصدر لنقل هذا القرآن ، ولا المنبع لمثل هذا التشريع إنما هو تنزيل من حكيم حميد .

(خامسها) أن معرفة الناسخ والفسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام وفي الاهتداء إلى صحيح الأحكام ، خصوصاً إذا ما وجدت أدلة متعارضة لا يتدفع التناقض بينها إلا بمعرفة سابقها من لاحقها ، وناسخها من منسوخها . ولهذا كان سلفنا الصالح يمتنون بهذه الناحية ، يحذقونها ، ويفتتون أنظار الناس إليها ، ويحملونهم عليها . حتى لقد جاء في الأثر أن ابن عباس رضي الله عنهما فسر الحكمة في قوله تعالى : « ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » بمعرفة ناسخ القرآن ومنسوخه ، وحكمه ومنشأه . ومقدمه ومؤخره وحلاله ، وحرامه . وورد أن علياً كرم الله وجهه دخل المسجد فإذا رجل يخوف الناس . فقال : ما هذا ؟ قالوا : رجل يذكر الناس . فقال : ليس برجل يذكر الناس ، ولكنه يقول أنا فلان بن فلان فاعرفوني فأرسل إليه فقال : أنعرف الناسخ من المنسوخ ؟ قال : لا قال : فأخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه . . . وروى أنه - كرم الله وجهه - مر على قاص .

قال : أتعرف الناسخ من النسخ ؟ قال : لا . قال : هلكت وأهلك ، يريد أنه عرض نفسه وعرض للناس للهلاك ، مادام أنه لا يعرف الناسخ من النسخ .
هذه الوجوه الخمسة التي بسطناها ، يقتضيها الواجب أن ننتهي بهذا البحث ، وأن نسير فيه بقدر على حذر ، متوسمين فيما ينبغي التوسع فيه ، مقصدين فيما وراء ذلك . وحسبنا الله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

ماهو النسخ ؟

النسخ في اللغة :

يطلق النسخ في لغة العرب على معنيين : (أحدهما) : إزالة الشيء . وإعدامه . ومنه قول الله تعالى : « وما أرسلناك من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا أتى آلئ الشيطان في أميتته . فينسخ الله ما ياتى الشيطان ثم يحكم الله آياته » . ومنه قولهم نسخت الشمس الظل ، ونسخ الشيب الشباب ، ومنه تناسخ القرون والأزمان .

(والآخر) نقل الشيء وتحويله مع بقائه في نفسه . وفيه يقول الجسقاني من أمته اللغة : « والنسخ أن تحول ما في الخلية من النحل والعسل إلى أخرى . ومنه تناسخ الموارث بانتقالها من قوم إلى قوم ، وتناسخ الأنفس بانتقالها من بدن إلى غيره ، عند القائنين بذلك . ومنه نسخ الكتاب لما فيه من مشابهة النقل . وإليه الإشارة بقوله تعالى : « إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون » . والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف ، ومن الصحف إلى غيرها » ا .

وقد اختلف العلماء بعد ذلك في تعيين المعنى الذي وضع له لفظ النسخ : فقيل إن لفظ النسخ وضع لكل من المعنيين وضعا أوليا . وعلى هذا يكون مشتركا لفظيا ، وهو الظاهر من تبادر كلا المعنيين بنسبة واحدة عند إطلاق لفظ النسخ . وقيل إنه وضع للمعنى الأول

وحده ، فهو حقيقة فيه مجاز في الآخر . وقيل عكس ذلك . وقيل وضع للتقدير المشترك بينهما . ولكن هذه الآراء الأخيرة يعوزها الدليل ولا يخلو توجيهها من تكلف وتأويل .

النسخ في الاصطلاح :

لقد عرّف النسخ في الاصطلاح بتعاريف كثيرة مختلفة . لا نرى من الحكمة استمرارها ، ولا المرافقة بينها ونقلها . وما دام الغرض منها هو تصوير حقيقة النسخ في لسان الشرع ، فإننا نجتزئ بتعريف واحد نراه أقرب وأنسب ، وهو (رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي) .

ومعنى رفع الحكم الشرعي قطع نفعه بأفعال المكلفين لارفعه هو ، فإنه أمر واقع ، والواقع لا يرتفع . . . والحكم الشرعي هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين إما على سبيل الطلب أو الكف أو التخيير ، وإما على سبيل كون الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً . . . والدليل الشرعي هو وحى الله مطلقاً متلو أو غير متلو ، فيشمل الكتاب والسنة . أما القياس والإجماع ففي نسخهما والنسخ بهما كلام متعبد به في موضع آخر . وقولنا : (رفع) جنس في التعريف ، خرج عنه ما ليس برفع ، كال تخصيص فإنه لا يرفع الحكم وإنما يقتصره على بعض أفـرادـه . وسيأتى بسط الفروق بين النسخ والتخصيص فانتظروا .

وقولنا : (الحكم الشرعي) قيد أول ، خرج به ابتداء إيجاب العبادات في الشرع ، فإنه يرفع حكم العقل براءة الذمة ، وذلك كإيجاب الصلاة فإنه يرفع لبرادة الذمة للإنسان منها قبل ورود الشرع بها ، ومع ذلك لا يقال له نسخ وإن رفع هذه البرادة ، لأن هذه البرادة حكم عقلي لا شرعي ؛ بمعنى أنه حكم يدل عليه العقل حتى من قبل مجيء الشرع . ولا يقدح في كونه حكماً عقلياً أن الشرع جاء يؤيده بمثل قوله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » .

وقولنا : (بدليل شرعى) قيد ثان ، خرج به رفع حكم شرعى بدليل عقلى ، وذلك كسقوط التكليف عن الإنسان بموته أو جنونه أو غفلته ، فإن سقوط التكليف عنه بأحد هذه الأسباب يدل عليه العقل ، إذ للثبوت والمجنون والعاقل لا يعقلون خطاب الله - حتى يستمر تكليفهم ، والعقل يقضى بعدم تكليف المرء إلا بما يتعقله ، وأن الله تعالى إذا أخذ ما وهب أسقط ما وجب . ولا يقدح فى كون هذا الدليل عقليا بحىء الشرع معززا له بمثل قوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث ، النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق » .

توجيهات أربعة :

ولمى أوجه نظرك فى هذا التعريف إلى نقاط أربع :

(أولاها) أن التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين (أحدهما) أن يكون هذا الدليل الشرعى متراجعا عن دليل ذلك الحكم الشرعى المرفوع . (والآخر) أن يكون بين هذين الدليلىن تعارض حقيقى ، بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معا . أما إذا اتفق الأمر الأول ولم يكن ذلك الدليل الشرعى متراجعا عن دليل الحكم الأول فلا نسخ ، وذلك كقوله تعالى : « وأتموا الصيام إلى الليل » فإن الغاية المذكورة وهى قوله : « إلى الليل » تفيد انتهاء حكم الصوم ، وهو وجوب إتمامه بمجرد دخول الليل . ولكن لا يقال لهذه الغاية الدالة على انتهاء هذا الحكم إنها نسخ . وذلك لاتصالها بدليل الحكم الأول ، وهو قوله : « ثم أتموا الصيام » بل تعتبر الغاية المذكورة بيانا أو إتماما لدفع الكلام وتقديره له بمدة أو شرط . فلا يكون رافعا وإنما يكون رافعا إذا ورد الدليل الثانى بعد أن ورد الحكم مطلقا واستقر من غير تقييد ، بحيث يدوم لولا النسخ . ولهذا زاد بعضهم تقييد الدليل الشرعى فى تعريف النسخ بالتراجخ . وزاد بعضهم كلمة على وجه لولاه

لكن الحكم الأول ثابتاً . وقد علمت من هذا الذى ذكرناه أنه لا حاجة إلى هاتين الزيادتين ، بل هما تصريح بما علم من التعبير في التعريف بكلمة «رفع» وأما إذا انتفى الأمر الثانى ، بأن لم يكن بين الدليلين تعارض حقيقى ، فإنه لا نسخ ، لأن النسخ ضرورة لا يصر إليها إلا إذا اقتضاها التعارض الحقيقى ، دفعا لمتناقض فى تشريع الحكم العليم ، الذى لا يأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وحيث لا تعارض هناك على الحقيقة فلا حاجة إلى النسخ ، لأنه لا تناقض . ولا ريب أن إعمال الدليلين وقو بنوع تأويل ، خير من إعمال دليل وإهدار آخر . ولهذا حكم الفزالى فى كتابه المنصفى بفاظ من زعموا تعارضاً وتوهوا نسخاً بين قوله سبحانه : « واسشهدوا شهدائين من رجالكم » وبين الخبر الوارد بقبول شهادة الواحد واليثنين ، معتمدين على ما ظهر لهم فى الآية من أنها تدل على أنه لا حاجة للحكم سوى المذكور فيها من شهادة اثنين ، مع أن هذا الظاهر لم يغير صحيح ، لأن الآية لا تدل إلا على كون الشاهدين حجة وعلى جواز الحكم بقولهما ، أما امتناع الحكم بحجة أخرى كما فهموا ، فلا تدل الآية عليه حتى يكون تعارض بينهما وبين الخبر المذكور ، بل هو كالحكم بالإقرار . وذكر حجة واحدة لا يمنع وجود حجة أخرى .

(ثانيها) أن التعريف المذكور يفيد أن النسخ لا يتوجه إلا إلى الحكم وهو كذلك فى الواقع ونفس الأمر ، وتقسيمهم النسخ إلى نسخ تلاوة ونسخ حكم تقسيم صورى لا يوضح غيب ، لأن ما أسماه نسخ تلاوة لم يخرج عن كونه نسخ حكم ، إذ أن نسخ تلاوة الآية لا معنى له فى الحقيقة إلا نسخ حكم من أحكامها ، وهو رفع الإثابة على مجرد ترتيلها ، وصحة الصلاة بها ، ونحوها .

(ثالثها) أن هذا التعريف يشمل النسخ الواقع فى الكتاب وفى السنة جميعاً ،

سواء أكانت السنة قولية أم فعلية أم وصفية أم تقريرية ، وسواء منها ما كان نبوياً وما كان قدسياً ، لأنها كلها وحى بالفعل أو بالقوة ، والرسول ﷺ أقامه الله في محراب الإمامة نطقه ، وجهله الأمورة الحسنة لعباده ، وأمر الجميع باتباعه ، فهو إذن لا يمكن أن يصدر فيما يشرع لأمة ابتداء أو نسخاً ، إلا عن إجماع الله إليه تصريحاً أو تقريراً .

مثال نسخ الكتاب بالكتاب قوله سبحانه : « لا يحلُّ لك النساء من بعدُ ولا أن تبدل بهن من أزواجٍ » فإنها نسخت بقوله سبحانه : « يأبى الله والنبيُّ أن أحلنَّ لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهنَّ ، وما ملكت يمينك مما آفأ الله عليك ، وبنات عمك وبنات حماتك ، وبنات أخالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن مملكتك ، وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبيِّ إن أراد النبيُّ أن يستنكحها ، خالصة لك من دون المؤمنين » .

ومثال نسخ السنة بالسنة نسخ الوضوء مما مست النار بأكله ﷺ من الشاة ولم يتوضأ .

(رابعها) أن الإضافة في كلمة « رفع الحكم الشرعي » الواردة في تعريف النسخ ، من قبيل إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل مضموم وهو الله تعالى . وذلك يرشد إلى أن النسخ في الحقيقة هو الله ، كما يدل عليه قوله سبحانه : « ما ننسخ من آية أو ننسها » ويرشد أيضاً إلى أن المنسوخ في الحقيقة هو الحكم المرتفع . وقد يطلق النسخ على الحكم الراجع فيقال : وجوب صوم رمضان نسخ وجوب صوم عاشوراء . وقد يطلق النسخ على دليله كذلك ، فيقال : آية المواريث نسخت آية الوصية للوالدين والأقربين . ويقال : خير أكل الرسول من الشاة ولم يتوضأ ، ناسخ لخبر وضوئه ﷺ مما مست النار . وهلم . والخطب في ذلك جد يسير .

مالا بد منه في النسخ

ولعلك تدرك بما سبق أنه لا بد في تحقق النسخ من أمور أربعة :

(أولها) أن يكون للنسخ حكما شرعيا .

(ثانيها) أن يكون دليل رفع الحكم دليلا شرعيا .

(ثالثها) أن يكون هذا الدليل الرفع مبراخيا عن دليل الحكم الأول غير متصل به

كاتصال التيد بالتيد والتأقيت بالوقت .

(رابعها) أن يكون بين ذينك الدليلين تعارض حقيقي .

تلك أربعة لا بد منها لتحقيق النسخ باتفاق جبهة الباحثين . وثمة شروط اختلفوا في

شرطيتها . منها أن يكون ناسخ القرآن قرآنا وناسخ السنة سنة . ومنها كون النسخ

مشتملا على يدل للحكم المنسوخ . ومنها كون الناسخ مقابلا للمنسوخ مقابلة الأمر للنهي

والضيق للموسع . ومنها كون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين ، إلى غير ذلك مما يطول

شرحه ، وقد أتيتك نبؤه .

الفرق بين النسخ والبداء

البداء (بفتح الباء) يطلق في لغة العرب على معنيين متقاربين .

(أحدهما) الظهور بعد الخفاء . ومنه قول الله سبحانه : « وبداء لهم من الله

ما لم يكونوا يحسبون » ، « وبداء لهم سيئات ما عملوا » . ومنه قولهم : بدانا

سور المدينة .

(والآخر) نشأة رأى جديد لم يك موجودا . قال في التاموس : « وبداءه في الأمر

بدواء وبداء ، وبداءة ؛ أي نشأه فيه رأى » اهـ . ومنه قوله الله تعالى : « ثم بداهم من

بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين . أى نشأ لهم فى يوسف رأى جديد ، هو أن يسجن سجنًا وقتيًّا ، بدليل قوله : « ليسجننه حتى حين » . ولعل هذا المعنى الثانى هو الأنسب والأوفق بمذهب القائلين به - قبحهم الله - . ولأن عباراتهم المأثورة عنهم جرت هذا الجرى فى الاستعمال دون الاستعمال الأول . كذلك الكلمة التى نسبوها كذبًا إلى جعفر الصادق رضى الله عنه : « ما بدا لله تعالى فى شيء كما بدا له فى إسماعيل » . ذاك معنيان متقاربان للبدء ، وكلاهما مستحيل على الله تعالى ، لما يلزمهما من سبق الجهل وحدوث العلم ، والجهل والحدوث عليه محالان ؛ لأن النظر الصحيح فى هذا العالم ، دلنا على أن خالقه ومدبره ، متصف أزلا وأبداً بالعلم الواسع المطلق المحيط بكل ما كان وما سيكون وما هو كائن ، كما هدانا هذا النظر الصحيح إلى أنه تعالى لا يمكن أن يكون حادثاً ولا محلاً للحوادث . وإلا لكان ناقصاً يعجز عن أن يبدع هذا الكون ويدبره هذا التدبير المعجز ! . ذلك إجمال لدليل العقل .

أما أدلة الذقل فنصوص فياضة ناطقة بأنه تعالى أحاط بكل شيء علماً ، وأنه لا تخفى عليه خافية « ما أصاب من مصيبة فى الأرض ولا فى أنفسكم إلا فى كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير » . « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما فى البر والبحر ، وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين » . الله يعلم ما تحمل كل أنثى ، وما تفيض الأرحام ، وما تزداد * وكل شيء عنده بمقدار * عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال * سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ، ومن هو مستخف بالليل وسارِبٌ بالنهار * . إلى غير ذلك من مئات الآيات والأحاديث .

ولكن على رغم أنف هذه البراهين الساطعة من عقلية ونقلية ، ضل أقوام سفهوا أنفسهم ، فأغضوا عيونهم عن النظر فى كتاب الكون الناطق ، وصموا آذانهم عن

سماع كلام نبيه الصادق ، وزعموا أن النسخ ضرب من البداء أو مستلزم للبداء ؛ وهكذا اشتبهوا أو شبهوا على الناس الأمر ، وقالوا لولا ظهور مصلحة الله ، ونشوء رأى جديد له ، ما نسخ أحكامه ، وبطل تعاليمه . ونسوا أو تناسوا أن الله تعالى حين نسخ بعض أحكامه ببعض ، ما ظهر له أمر كان خافيا عليه ، وما نشأ له رأى جديد كان يفقده من قبل ، إنما كان سبحانه يعلم الناسخ والنسخ أزلا من قبل أن يشرعها لعباده ، بل من قبل أن يخلق الخلق ، ويبرأ السماء والأرض . إلا أنه - جلت حكمته - علم أن الحكم الأول للنسخ منوط بحكمة ، أو مصلحة تنتهى في وقت معلوم ، وعلم بجانب هذا أن الناسخ يحى في هذا الميقات المعلوم منوطا بحكمة وبمصلحة أخرى . ولا ريب أن الحكم والمصالح تختلف باختلاف الناس ، وتتعدد بتعدد ظروفهم وأحوالهم ، وأن الأحكام وحكمها ، والعباد ومصالحهم ، والنواسخ والنسوخات ، كانت كلها معلومة لله من قبل ، ظاهرة لديه لم يخف شيء منها عليه . والجديد في النسخ إنما هو إظهاره تعالى ما علم لعباده ، لا ظهور ذلك له ، على حد التعبير المعروف : (شئون يهديها ولا يبتديها) . « وما كان ربك نسيا » .

اجتمعت اليهود والرافضة على هذه الضلالة ، ضلالة استلزام النسخ للبداء ، انكسروا افترقوا بعد ذلك إلى ناحيتين خطيرتين . فاليهود أنكروا النسخ وأسرفوا في الإنكار ، لاستلزامه في زعمهم البداء وهو محال . وسنناقشهم الحساب فيما بعد إن شاء الله . أما الرافضة فأثبتوا النسخ ثم أسرفوا في إثبات هذا البداء اللازم له في زعمهم ، ونسبوه إلى الله في صراحة ووقاحة « سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا » . ولقد رأيت كيف أبطلنا مزاعمهم بأدلة عقلية ونقلية ؟ ورأيت كيف فندنا شبهتهم التي زعموها دليلا وماهى بدليل ؟ إن هي إلا خلط في أوهام ومشى في غير سبيل . وشتان شتان بين النسخ القائم على الحكمة ورعاية المصلحة ، وبين البداء المستلزم لسبق الجهل وطرد العلم .

بقى أنهم تمسحوا في أمرين : (أولهما) قوله سبحانه : « يحو الله ما يشاء ويثبت » .

وعنده أم الكتاب ». والجواب أنه لا مستند لهم في الآية الكريم، بل هي نرد عليهم كما ردت على أشباههم ممن عابوا النسخ على النبي ﷺ .

ومعناها أن الله يغير ما شاء من شرائعه وخلقه ، على وفق علمه وإرادته وحكمته ، وعلمه سبحانه لا يتغير ولا يتبدل ، إنما التغير في المعلوم لا في العلم . بدليل قوله : « وعنده أم الكتاب » أي وعنده المرجع الثابت الذي لا محو فيه ولا إنبات ، وإنما يقع المحو والإنبات على وفقه ، فيمحو سبحانه شريعة ويثبت مكانها أخرى ، ويمحو حكما ويثبت آخر ، ويمحو مرضا ويثبت صحة ، ويمحو فقرا ويثبت غنى ، ويمحو حياة ويثبت موتا . وهكذا تعمل يد الله في خلقه وتشريعاته تغييراً وتبديلاً ، وهو الحق وحده لا يبروه تغيير ولا تبدل ، ولا يتطرق إلى علمه محو ولا إنبات .

وخلاصة هذا التوجيه أن النسخ تبديل في المعلوم لا في العلم ، وتغيير في المخلوق لا في الخالق ، وكشف لنا وبيان عن بعض ما سبق به علم الله القديم المحيط بكل شيء . ولهذا ذهب كثير من علمائنا إلى تعريف النسخ بأنه بيان انتهاء الحكم الشرعي الذي تقرر في أوامرها استمراره بطريق التراخي . ثم قالوا توجيهها لهذا الاختيار : إن في هذا التعريف دفعا ظاهرا للبداء ، وتقريرا لكون النسخ تبديلا في حقنا ، بيانا محضا في حق صاحب الشرع .

(الأمر الثاني) أنهم تشبهوا بآثار نسبوها إلى أئمة طاهرين . منها أن عليا - كرم الله وجهه - كان يقول : « لولا البداء لحدثكم بما هو كائن إلى يوم القيامة » ومنها أن جعفر الصادق رضي الله عنه قال : « ما بدا الله تعالى في شيء كما بدا له في إسماعيل » ومنها أن موسى بن جعفر : قال « البداء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية » .

وندفع هذا بأنها مفتريات وأكاذيب ، كان أول من حال شيئا كما الكذاب الثقي الذي كان يفتعل لنفسه العصمة وعلم الغيب ، فإذا ما افتضح أمره وكذبه الأيام قال : (إن الله وعدني ذلك غير أنه بداله) . فإذا أوجس في نفسه خيفة من

أن يؤاخذ به الناس وينتقموا منه على هذا الكفر الشنيع ، نسب تلك الكفرات إلى
أعلام بيت النبوة وهم منها براء . وهكذا كان اللعين وأشياعه يحتجون بكفر على كفر ،
ويستدلون بكذب على كذب ، ويعالجون داء بداء : « ومن يضل الله فما له من هاد .
نسأل الله السلامة بمنه وكرمه آمين .

الفرق بين النسخ والتخصيص

قد عرفنا النسخ بأنه رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي . وقد عرفوا التخصيص
بأنه قصر العام على بعض أفرادهِ . وبالنظر في هذين التعريفين نلاحظ أن هناك تشابها
قويا بين العرفين . فالنسخ فيه ما يشبه تخصيص الحكم ببعض الأزمان والتخصيص
فيه ما يشبه رفع الحكم عن بعض الأفراد . ومن هذا التشابه وقع بعض العلماء في
الاشتباه ، فمنهم من أنكر وقوع النسخ في الشريعة ، زاعما أن كل ما نسميه نحن
نسخا فهو تخصيص . ومنهم من أدخل صورا من التخصيص في باب النسخ ، فزاد بسبب
ذلك في عداد المنسوخات من غير موجب .

لهذا نقيم لك فروقا سبعة بين النسخ والتخصيص ، تهديك في ظلمات هذا الاشتباه ،
وتعصمك من أن تتورط فيما تورط فيه سواك .

(أولا) أن العام بعد تخصيصه مجاز ، لأن مدلوله وقتئذ بعض أفرادهِ ، مع أن
لفظه موضوع للكل ، والقربة هي المخصص . وكل ما كان كذلك فهو مجاز . أما
النص المنسوخ فما زال كما كان مستعملا فيما وضع له ، غايته أن الناسخ دل على إرادة
الله تعلقه ألا باستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص المنسوخ مقنونا
جميع الأزمان . ويظهر ذلك جليا فيما إذا قال الشارع مثلا : افعلوا كذا أبدا ، ثم نسخهُ
بعد زمن قصير . فإنه لا يعقل أن يكون مدلوله ذلك الزمن القصير دون غيره ، بل هو

ما زال كما كان مستعملا في جميع الأزمان نسا ؛ بدليل قوله : « أبدا » ، غير أن العمل بهذا النص الشامل لجميع الأزمان لفظاً قد أبطله الناسخ ؛ لأن استمرار العمل بالنص مشروط بعدم ورود ناسخ ينسخه . أيا كان ذلك النص وأيا كان ناسخه .

فإن سأل سائل : ما حكمة تأييد النص لفظاً ، بينما هو مؤقت في علم الله أزلاً ؟ أجبتاه بأن حكمته ابتلاء الله لعباده : أيخضعون لحكمه مع تأييده عليهم هذا التأييد الظاهري أم لا ؟ فإذا ما زال الله الحديث من الطيب ، والمطهرين إلى حكمه من المتمرد عليه ، جاء النسخ لحكمة أخرى من التذخيف ونحوه .

(ثانياً) أن حكم ماخرج بالتخصيص لم يك مراداً من العام أصلاً ، بخلاف ماخرج بالنسخ ، فإنه كان مراداً من المنسوخ لفظاً .

(ثالثاً) أن التخصيص لا يثبت أن باني على الأمر للأمور واحد ولا على النهي لمنهية واحد ، أما النسخ فيمكن أن يعرض لهذا كما يعرض لغيره ، ومن ذلك نسخ بعض الأحكام الخاصة به ﷺ .

(رابعاً) أن النسخ يبطل حجية المنسوخ إذا كان رافعاً للحكم بالنسبة إلى جميع أفراد العام ، ويبقى على شيء من حجيته إذا كان رافعاً للحكم عن بعض أفراد العام دون بعض . أما التخصيص فلا يبطل حجية العام أبداً ، بل العمل به قائم فيما بقي من أفرادها بعد تخصيصه .

(خامساً) أن النسخ لا يكون إلا بالكتاب والسنة ، بخلاف التخصيص فإنه يكون بهما وبغيرهما كدليل الحس والعقل . هذا قول الله سبحانه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » قد خصصه قوله ﷺ : « لا قطع إلا في ربع دينار » . وهذا قوله سبحانه : « تدمر كل شيء بأمر ربها » قد خصصه ماشهد به الحس من سلامة السماء والأرض ،

وعدم تدمير الريح لهما . وهذا قوله تعالى : « إن الله على كل شيء قدير » قد خصه ما حكم به العقل من استحالة تعلق القدرة الإلهية بالواجب والمستحيل العقليين .

(سادسها) أن النسخ لا يكون إلا بدليل متراخ عن المنسوخ أما التخصيص فيكون بالسابق واللاحق والمقارن . وقال قوم : لا يكون التخصيص إلا بمقارن ، فلو تأخر عن وقت العمل بالعام كان هذا المخصص ناسخا للعام بالنسبة لمسا تعارضا فيه . كما إذا قال الشارع : « اقتلوا المشركين » وبعد وقت العمل به قال : « ولا تقتلوا أهل الذمة » . ووجه نظر هؤلاء أن المقصود بالمخصص بيان المراد بالعام ، فلو تأخر وقت العمل به لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وذلك لا يجوز ، فلم يبق إلا اعتباره ناسخا .

(سابعها) أن النسخ لا يقع في الأخبار ، بخلاف التخصيص فإنه يكون في الأخبار وفي غيرها .

النسخ بين مثبتيه ومنكريه

يذهب أهل الأديان مذاهب ثلاثة في النسخ :

(أولها) : أنه جائز عقلا وواقع سمعا . وعليه إجماع المسلمين ، من قبل أن يظهر أبو مسلم الأصفهاني ومن شابهه . وعليه أيضا إجماع النصارى ، ولكن من قبل هذا العصر الذي خرقوا فيه إجماعهم ، وركبوا فيه رءوسهم وهو كذلك رأى العيسوية ، وهم طائفة من طوائف اليهود الثلاث .

(ثانيها) أن النسخ ممنوع عقلا وسمعا . وإليه جنتح النصارى جميعا في هذا العصر ، ونشيموا له نشيما ظهر في حملاتهم المتكررة على الإسلام ؛ وفي طعنهم على هذا الدين اتقوهم من هذا الطريق طريق النسخ . وبهذه القرية أيضا يقول الشيعونية ، وهم طائفة ثانية من اليهود .

(ثالثها) أن النسخ جائز عقلا ممتنع سمعا . وبه تقول العناية وهي الطائفة الثالثة من طوائف اليهود . ويمزى هذا الرأي إلى أبي مسلم الأصفهانى من المسلمين ، ولكن على اضطراب فى النقل عنه وعلى تأويل يحمل خلافه لجمهرة المسلمين شيئا بالخلاف اللفظى إلا يمكنه . ذلك إجمال لأراء المتدينين فى النسخ ، وسن فصل القول فيها بما نعرضه عليك ، ففرغ له بالآك ، ووجه إليه انتباهك . ولنبدأ بتأييد المذهب الحق وعرض أدلته ، ثم لنبين حكمة الله فيه . وبعد ذلك نستعرض المذاهب الأخرى وما استندت إليه على أنها شبهات ندفعها عن عرين الحق ، وأغشية نرفعها عن وجه الصواب .

أدلة ثبوت النسخ عقلا وسمعا

لأجل أن ثبت النسخ فى مواجهة منكره جميعا ، نقيم أدلة على جوازه العقلى ، وأدلة أخرى على وقوعه السمعى .

١ - أدلة جواز النسخ عقلا .

أما أدلة جوازه العقلى . فأربعة إجمالا ، ولا يصير بعضها أن يكون دليلا على الجواز والوقوع معا .

(الدليل الأول) أن النسخ لا محذور فيه عقلا ، وكل ما كان كذلك جائز عقلا . أما الكبرى فلسمة . وأما الصغرى فيختلف دليلها عند أهل السنة عن دليلها عند المعتزلة ، تبعاً لاختلاف الفرقتين فى أن أحكام الله تعالى يجب أن تنفع للصحة لعباده أو لا يجب أن تتبعها .

فأهل السنة يقولون : إنه لا يجب على الله تعالى لعباده شيء ، بل هو سبحانه القاعل المختار والكبير المتعال ، وله بناء على اختياره ومشيته ، وكبريائه وعظمته ، أن يأمر عباده بما شاء ، وينهاهم عما شاء وأن يبقى من أحكامه على ما شاء ، وأن ينسخ منها ما شاء .

لا معقب لحكمة ، ولا راد لقضائه ، ولا ملزم يلزمه برعاية مصالح عباده . ولكن ليس معنى هذا أنه عايب أو مستبد أو ظالم ، بل إن أحكامه وأفعاله كلها - جل جلاله - لا تخلو عن حكمة بالغة ، وعلم واسع ، وتنزه عن البغى والظلم ؛ « وما ربك بظلام للعبيد » . « ولا يظلم ربك » . « إن ربك عليم حكيم » . « إن الله بالناس لرؤوف رحيم » .

والمتمتزة يقولون : إنه تعالى يجب أن يبقع في أحكامه مصالح عباده ، فما كان فيه مصلحة لم أمرم به ، وما كان فيه مضرة عليهم نهام عنه ، وما دار بين المصلحة تارة وللنفسدة أخرى ، أمرم به تارة ونهام عنه أخرى .

إذا تقرر هذا . فإن صغرى ذلك الدلائل نستدل عليها من مذهب أهل السنة هكذا :
النسخ تصرف في التشریع من الفاعل المختار الكبير المتعال ، الذي لا يجب عليه رعاية مصالح عباده في تشريعه ، وإن كان تشريعه لا يخلو من حكمة . وكل ما كان كذلك لا محذور فيه عقلا .

وأما على مذهب أهل الاعتزال فننظم الدلائل هكذا : النسخ مبني على أن الله تعالى يعلم مصلحة عباده في نوع من أفعاله وقتاً ما فيأمرهم به في ذلك الوقت ، ويعلم ضرر عباده في هذا النوع نفسه من أفعاله ولكن في وقت آخر ، فينهام عنه في ذلك الوقت الآخر . وكل ما كان كذلك لا محذور فيه عقلا .

وكيف يكون محظوراً عقلاً ونحن نشاهد أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص . والأزمان والأحوال فاطبيب يأمر مريضه بتناول الدواء مادام مريضاً ، ثم ينهيه عنه إذا أبل من مرضه وعاد سليماً . والمربية تقدم إلى طفلها أخف الأغذية من لبن ونحوه دون غيره ، فإذا ترعرع ودرج حرمت عليه المراضع ثم انتقلت به إلى غذاء غير اللبن ونحوه وهكذا تنتقل به من الخفيف إلى الثقيل ، ومن الثقيل إلى الأثقل ، تبعاً لتدرجه في مدارج القوة والنضج .

والعلم بتعمد تلاميذه اليادين بأسهل المعلومات ، ثم يدرج بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى الأصعب ، حتى يصل بهم إلى أدق النظريات ، مقتضياً في ذلك آثار خطاطهم إلى السمو الفكري . والكمال العقلي .

كذلك الأهم تتقلب كما يتقلب الأفراد في أطوار شتى . فمن الحكمة في سياستها وهدايتها أن يصاغ لها من التشريعات ما يناسب حالها في الطور الذي تكون فيه ، حتى إذا انتقلت منه إلى طور آخر لا يناسبه ذلك التشريع الأول ، حتى أن يصاغ لها تشريع آخر يتفق وهذا الطور الجديد . وإلا لاختل ما بين الحكمة والأحكام من الارتباط والإحكام ، ولم يجر تدبير الخلق على ما نشهده من الإبداع ودقة النظام ١ .

وإلى هذا الدليل تشير الآية الكريمة : « ما ننسخ من آية أو ننسها تأتي بخير منها أو مثلاً » . فإنه يفهم منها أن كل آية يذهب بها الله تعالى على ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من إزالة لفظها أو حكمها أو كليهما معاً ، إلى بدل أو إلى غير بدل ، فإنه - جلت حكمته - يأتي عباده بنوع آخر هو خير لهم من الآية الفاهية أو مثلها . والخيرية قد تكون في النفع وقد تكون في الثواب ، وقد تكون في كليهما . أما المثالية فلا تكون إلا في الثواب فقط . وذلك لأن المماثلة في النفع لا تتصور ، لأنه على تقدير ارتفاع الحكم الأول ، فإن المصلحة المنوط بها ذلك الحكم ترتفع ، ولا تبقى إلا مصلحة الآية الثماني بها ، فتكون خيراً من الفاهية في نفعها لا محالة . وإذا قدر بقاء الحكم الأول وكان النسخ للتلاوة وحدها ، فالمصلحة الأولى باقية على حالها ، لم يجد غيرها حتى يكون خيراً منها أو مثلاً .

(الدليل الثاني) - وهو دليل إلزامي للمنكرين - أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً سمماً ، لما جوزوا أن يأمر الشارع عباده بأمر مؤقت ينتهي بانتهاء وقته ، لكنهم يجوزون هذا عقلاً ويقولون بوقوعه سمماً ، فليجوزوا هذا ، لأنه لا معنى

لنسخ إلا انتهاء الحكم الأول لبيقات معلوم عند الله ، بيد أنه لم يكن معلوما لنا من قبل ، ثم أهدانا الله إياه بالنسخ . وهذا ليس بفارق مؤثر .

فقول الشارع مثلاً أول يوم من رمضان ، « صوموا إلى نهاية هذا الشهر » مساو لأن يقول أول يوم من رمضان : « صوموا » من غير تقييد بنهاية ، حتى إذا ما انتهى شهر رمضان قال أول يوم من شوال : « أفطروا » وهذا الأخير نسخ لا ريب فيه . وقد جوز منكروه المثال الأول ، فليجوزوا هذا المثال للثاني ؛ لأنه مساويه ، والمقاسويان يجب أن يتحد حكمهما . وإلا لما كانا متساويين .

(الدليل الثالث) أن النسخ لو لم يكن جائزاً عقلاً وواقعاً ممعماً ، لما ثبتت رسالة سيدنا محمد ﷺ إلى الناس كافة ، لكن رسالته العامة للناس ثابتة بالأدلة القاطعة والبراهين الساحقة التي يطول شرحها ، إذ أن الشرائع السابقة ليست باقية ، بل هي منسوخة بهذه الشريعة الختامية . وإذن فالنسخ جائز وواقع . أما ملازمة هذا الدليل فنبرهن عليها بأن النسخ لو لم يكن جائزاً وواقعاً ، لكانت الشرائع الأولى باقية ولو كانت باقية ما ثبتت رسالته ﷺ إلى الناس كافة .

(الدليل الرابع) ما يأتي من أدلة وقوع السمي ، لأن الوقوع يستلزم الجواز وزيادة .

ب ـ أدلة وقوع النسخ ممعماً :

الأدلة السمعية على وقوع النسخ نوعان : أحدها تقوم به الحاجة على منكرى النسخ من اليهود والنصارى ، من غير توقف على إثبات نبوة الرسول لهم . والآخر تقوم به الحاجة على من آمن بنبوته ﷺ كآبي مسلم الأصفهاني من المسلمين ، وكاليسوية من اليهود ، فإنهم يعترفون برسالته عليه الصلاة والسلام ، ولكن يقولون : إلى العرب خاصة . وهؤلاء

نلزمهم بأنهم متى سلموا برسالته وجب أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك عموم دعوته ، والنسخ الوارد في الكتاب والسنة .

النوع الأول :

أما النوع الأول فأحاده كثيرة ، تفيض بها كتبهم الدينية ، ونحن نجتزئ منها بما يلي ، لإزائهم ، وإن كنا لا نؤمن بكل ما آمنوا به .

(أولا) جاء في السفر الأول من التوراة أن الله تعالى قال لنوح عند خروجه من السفينة : « إني جعلت كل دابة حية مأكل لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ، ما خلا الدم فلا تأكلوه » ثم اعترفوا بعد ذلك بأن الله حرم كثيرا من الدواب على أصحاب الشرائع من بعد نوح ، ومنهم موسى نفسه ، كما جاء في السفر الثالث من تورائهم .

(ثانيا) جاء في التوراة أن الله تعالى أمر آدم أن يزوج بناته من بنييه ، وورد أنه كان يولده في كل بطن من البطون ذكر وأنثى ، فكان يزوج توأمة هذا للآخر ، ويزوج توأمة الآخر لهذا ، وهكذا ، إقامة لاختلاف البطون مقام اختلاف الآباء والأمهات والأناث ، ثم حرم الله ذلك بإجماع المتدينين من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم .

(ثالثا) أن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده - عليهما السلام - ثم قال الله له : لا تذبحه ، وقد اعترف منكر والنسخ بذلك .

(رابعا) أن عمل الدنيا كان مباحا يوم السبت ، ومنه الاصطيد ، ثم حرم الله الاصطيد على اليهود باعترافهم .

(خامسا) أن الله أمر بني إسرائيل أن يقتلوا من عيد منهم العجل ، ثم أمرهم برفع

السيف عنهم .

(سادسا) أن الجمع بين الأخنتين كان مباحا في شريعة يعقوب ، ثم حرم في شريعة موسى ، عليهما الصلاة والسلام .

(سابعا) أن الطلاق كان مشروعا في شرعية موسى ، ثم جاءت شريعة عيسى فحرمته إلا إذا ثبت الزنى على الزوجة .

(ثامنا) أنهم نقلوا عن عيسى في إنجيل متى أنه قال : « لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة » فهذا يدل على أن رسالة عيسى رسالة محلية خاصة بالإسرائيليين . ثم نقلوا عن عيسى نفسه في إنجيل مرقس أنه قال : « اذهبوا إلى العالم أجمع ، واكرزوا بالإنجيل للخليقة كلها » فإذا أحسنّا النية بالإنجيليين كان لا مناص لنا من القول بنسخ النص الأول بالنسبة ، وإلا فإن النصين يتناقضان ويتساقطان ، ويسقط بسقوطهما الإنجيليان ، بل تسقط الأناجيل كلها ، لأنها متماثلة ، وما جاز على أحد الأمثال يجوز على الآخر .

(تاسعا) أن الختان كان فريضة في دين إبراهيم وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم . ولكن الحواريين جاءوا بمدّرفع عيسى فنهوا عن الختان ، كما ثبت ذلك في رسائل الحواريين . فإما أن يكون هذا نسخا ، وإما أن يكون افتراء وكذبا ، لأنه لم يؤثر عن عيسى كلمة واحدة تدل على نسخ الختان .

(عاشرًا) أن أكل لحم الخنزير محرم في اليهودية ، ومضى عهد عيسى دون أن يعرف عنه ما يدل على إباحتها ، ولكن الحواريين جاءوا بمدّعروج عيسى أيضا فأباحوا لحم الخنزير على زعم المسيحيين . فإما أن يكون هذا نسخا ، وإما أن يكون افتراء وكذبا نحو ما سبق .

النوع الثاني :

ذلك هو النوع الأول من أدلة النسخ السمعية ، أما النوع الثاني فنه ما يأتي :

(أولا) قوله تعالى : « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » .
 (ثانيا) قوله تعالى : « يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » وقد
 أسلفنا الكلام على هاتين الآيتين . ونزيدك أن دلالتهما على وقوع النسخ ملحوظ
 فيهما أنهما نزلا ردا على طعن الطاعنين على الإسلام ونبي الإسلام بوقوع النسخ في
 الشريعة الطاهرة .

(ثالثا) قوله تعالى « وإذا بدلنا آية مكان آية - والله أعلم بما ينزل - قالوا : إنما
 أنت مفتر . بل أكثرهم لا يعلمون » .

ووجه الدلالة في هذه الآية أن التبديل يتألف من رفع لأصل وإثبات لبدل ، وذلك
 هو النسخ ؛ سواء أكان الرفوع تلاوة أم حكما .

(رابعا) قوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » .
 ووجه الدلالة فيها أنها تفيد تحريم ما أحل من قبل وما ذلك إلا نسخ وكلمة « أحلت لهم »
 يفهم منها أن الحكم الأول كان حكما شرعيا لإبراءة أصالية .

(خامسا) أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع في الشريعة الإسلامية كإقرارهم بها .

(سادسا) أن في القرآن آيات كثيرة نسخت أحكامها .

وهذا دليل في طيه أدلة متعددة ، لأن كل آية من هذه الآيات للنسخة ، تعتبر مع
 ناسخها دليلا كاملا على وقوع النسخ . إذ الوقوع يكفي في إثباته وجود فرد واحد .
 وسفتحدث فيما بعد إن شاء الله عن هذه الآيات المنسوخة وما نسخها .

حكمة الله في النسخ

الآن وقد عرفنا النسخ ، وفرقنا بينه وبين ما يليق به ، وأبدناه بالأدلة ، يحذر بنا أن نبيين حكمة الله تعالى فيه ، لأن معرفة الحكمة تريح النفس ، وتزيل الاليس ، وتنعيم من الوسوسة والهمس . خصوصاً في مثل موضوعنا الذي كثر منكره ، وتصيدوا الإنكاره الشبهات من هنا وهناك .

ولأجل تفصيل القول في الحكمة نذكر أن النسخ وقع بالشرعية الإسلامية ووقع فيها على معنى أن الله نسخ بالإسلام كل دين سبقة ، ونسخ بعض أحكام هذا الدين ببعض . أما حكمته سبحانه في أنه نسخ به الأديان كلها ، فترجع إلى أن تشريعه أكل تشريع يفي بحاجات الإنسانية في مرحلتها التي انتهت إليها ، بعد أن بلغت أشدها واستوت . . . وبيان ذلك أن النوع الإنساني تغلب كما يتغلب الطفل في أدوار مختلفة . ولكل دور من هذه الأدوار حال تناسبه ، غير الحال التي تناسب دوراً غيره . فالإنسان أول عهده بالوجود ، كانوا كالوليد أول عهده بالوجود ، ساذجة وبسطة ، وضعفاً وجهالة ، ثم أخذوا يتحولون من هذا العهد رويداً رويداً ، وعروا في هذا التحول أو مرت عليهم أعراض متباينة ، من ضلالة العقل ، وعمية الجهل ، وطيش الشباب ، وغشم القوة . على تفاوت في ذلك بينهم اقتضى وجود شرائع مختلفة لهم ، تبعا لهذا التفاوت . حتى إذا بلغ العالم أوان نضجه واستوائه ، وربطت مدينته بين أقطاره وشعوبه ، جاء هذا الدين الحنيف ختاماً للأديان ، ومتمماً للشرائع ، وجامعاً لعناصر الحيوية ومصالح الإنسانية ومرونة القواعد ، جمعاً وفق بين مطالب الروح والجسد ، وآخى بين العلم والدين ، ونظم علاقة الإنسان بالله وبالعالم كله من أفراد وأسر وجماعات وأمم

وشعوب وحيوان ونبات وجماد . مما جعله بحق ديناً عاماً خالداً إلى أن يرث الله الأرض
ومن عليها
هذا إجمال له تفاصيله التي ألتعنا إليها في مناسبات سابقة . وسنعرض لها إن شاء الله
في مناسبات آتية .

وأما حكمة الله في أنه نسخ بعض أحكام الإسلام ببعض ، فترجع إلى سياسة
الامة وتمهدها بما يرقمها ويحصيها وبيان ذلك أن الأمة الإسلامية في بدايتها
حين صدعها الرسول بدعوته ، كانت تعاني فترة انتقال شاق ، بل كان أشق ما يكون
عليها في ترك عقائدها وموروثاتها وعاداتها خصوصاً مع ما هو معروف عن العرب
الذي شوقوا بالإسلام ، من التعمس لما يعتقدون أن من مفاخرهم وأجدادهم ،
فلو أخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة ، لأدى ذلك إلى تقيض المقصود ، ومات
الإسلام في مهده ، ولم يجد أنصاراً يعتنقونه ويدافعون عنه ، لأن الطفرة من نوع
الاستحيل الذي لا يطيقه الإنسان . من هنا جاءت الشريعة إلى الناس تمشي على مهل ،
مخالفة لهم ، متخلطة في دعوتهم متدرجة بهم إلى الكمال رويداً رويداً ، صاعدة
بهم في مدارج الرقي شيئاً فشيئاً . منتبهة فرصة الألف والفران والأحداث الجادة عليهم ،
لفسّر بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى
الأصعب ، حتى تم الأمر ونجح الإسلام نجاحاً لم يعرف مثله في سرعته وامتزاج النفوس
به ، ونهضة البشرية بسببه .

تلك الحكمة على هذا الوجه ، تتجلى فيما إذا كان الحكم الناسخ أصعب من المنسوخ ،
كموقف الإسلام في سوره ونبله من مشكلة الخمر في عرب الجاهلية بالأمس ، وقد كانت
مشكلة معقدة كل التعقيد ، يحتمسونها بصورة تسكاد تكون إجماعية ، ويأتونها لا على
أنها عادة مجردة . بل على أنها أمانة القوة ، ومظهر الفتوة وعدوان الشهامة . أقل لي

- بربك - هل كان معقولا أن ينجح الإسلام في فطامهم عنها ، لو لم يتألفهم ويتطاف بهم ، إلى درجة أن يتن عليهم بها أول الأمر ، كأنه يشاركهم في شعورهم . وإلى حد أنه أبى أن يحرمها عليهم في وقت استمدت فيه بعض الأفكار أنسمع كلمة تحريمه ، حين سأله عليه السلام : « بسألوئك عن الخمر والميسر » ؟ .

أما الحكمة في نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، فالتخفيف على الناس ؛ ترفيها عنهم ، وإظهار الفضل الله عليهم ورحمته بهم ، وفي ذلك إغراء لهم على المبالغة في شكره وتمجيده ، وتحبيب لهم فيه وفي دينه .

وأما الحكمة في نسخ الحكم بمساوية في صعوبته أو سهولته ، فلا ابتلاء والاختبار ، ليظهر المؤمن فيفوز ، والمنافق فيهلك ليميز الخبيث من الطيب .

يبقى الكلام في حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، وفي حكمة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .

أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ؛ فـ: جيل تلك الظاهرة الحكيمة ، ظاهرة سياسة الإسلام للناس ، حتى يشهدوا أنه هو الدين الحق ؛ وأن نبيه نبي الصدق ، وأن الله هو الحق المبين ، العالم الحكيم ، الرحمن الرحيم . يضاف إلى ذلك ما يكتسبه من الثواب على هذه التلاوة ، ومن الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة ، ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها .

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، فحكمة تظهر في كل آية بما يناسبها . وإلانة تبدو لنا حكمة رائمة في مثال مشهور من هذا النوع .

ذلك أنه صح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالا : كان فيما أنزل من القرآن : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما آتية » . أي كان هذا النص آية تنقل ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولا به إلى اليوم . والسرف في ذلك أنها كانت تنقل

أولا لتقرير حكمها ، ردعاً لمن تحدته نفسه أن يتلافح بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات . حتى إذا ما تهرر هذا الحكم في النفوس ، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى ، هي الإشارة إلى شناعة هذه الفاحشة ، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة ، حيث سلكها مسلك مالا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل ، وسار بها في طريق يشبه طريق الاستحيل الذي لا يقع كأنه قال : نزهوا الأسماع عن سماعها ، والألسنة عن ذكرها ، فضلاً عن الفرار منها ومن التلوث برجمها . « كتب الله لنا الحفظ والمصمة » إنه ولي كل نعمة وتوفيق .

شبهات المنكرين للنسخ ودفعها

نستطيع أن ننوع المنكرين للنسخ أنواعاً : فنوع ينكر جواز عقله ووقوعه ممعاً ، وهم نصارى هذا العصر ، وفرقة الشعمونية من اليهود . ونوع ينكره ممعاً ويجوزه عقلاً ، وهم العنانية من اليهود أيضاً . ونوع يجوز عقله ويقول بوقوعه ممعاً ، بيد أنه ينكر أن الشريعة الإسلامية ناسخة لليهودية ، وهم العيسوية تمام فرق اليهود الثلاث . ونوع يجوز عقله وينكره ممعاً ، ولكن إنكاره صوري يتأول فيه بما يجعل خلافه لجمهور المسلمين خلافاً لغالياً أو شبيهاً باللفظي وهو أبو مسلم الأصفهاني ومن تبعه .

فبين أيدينا إذن - من انفراداً بإنكار النسخ عقلاً ، وهم نصارى هذا العصر وشمعونية اليهود . ومن توفقوا على إنكاره ممعاً ، وإن اختلفوا في مدى هذا الإنكار وفي كميته ، وهم نصارى هذا العصر ، وعنانية اليهود ، والعيسويون منهم ، وأبو مسلم الأصفهاني وأتباعه من المسلمين .

ولكل من هؤلاء جميعاً شبهات حسبوها أدلة وليست أدلة . كما يتبين لك ذلك في هذا الاستعراض الجامع .

(١) - شبهات المنكرين لجواز عقله

لا ريب أن مذهب المنكرين لجواز النسخ عقلا ، هو أخطر المذاهب وأشنعها ، وأبعد ما عن الحق وأوغلها في الباطل . ومجرد إنكاره الجواز العقلي يستلزم إنكار الوقوع الشرعي ، وهل يقع في الوجود ما أحاله العقل ؟ لهذا نبداً بتفنيد هذا المذهب ودفع شبهاته .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكماً من أحكامه ، لكان ذلك إما لحكمة ظهرت له كانت خافية عليه ، وإما لغير حكمة . وكل هذين باطل . أما الأول فلأنه يستلزم تجويز البداء والجهل بالعواقب على علام الغيوب ، وأما الثاني فلأنه يستلزم تجويز العبث على الحكيم المليم اللطيف الخبير . والبداء والعبث مستحيلان عليه سبحانه بالأدلة العقلية والنقلية . فما أدى إليهما وهو جواز النسخ محال .

وندفع هذه الشبهة بأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه ، مبنى على حكمة كانت معلومة له أولاً ، ظاهرة لم تخف عليه ولن تخفى عليه أبداً ، غاية الأمر أن مصالح العباد تتجدد بتجدد الأزمان ، وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، وأسراره وحكمه سبحانه لا تنهاى ، ولا يحيط بها سواه . فإذا نسخ حكماً بحكم ، لم يخل هذا الحكم الثانى من حكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول ، هي مصلحة جديدة للعباد فى الحكم الجديد ، أو هي غير تلك . وسبحان من أحاط بكل شيء علماً . وإذن فلا يستلزم نسخ الله لأحكامه بداء ولا عبثاً .

ولكن هؤلاء الجاحدين غفلوا أو تغافلوا عن هذا ، حتى جاء الترديد في شبهتهم ناقصاً لم يستوف وجوه الاحتمالات كما ترى . ولو استوفوه لقالوا : النسخ إما أن يكون لحكمة ظهرت لله كانت خافية عليه ، أو لحكمة كانت معلومة له لم تكن خافية عليه ، أو لغير

حكمة - وأكبر الظن أنهم لم يظنوا إلى هذا ، ولو فطنوا له ما اشتبهوا ولو اشتبهوا بعد فطنتهم له لاخرنا الشق الثاني من هذا التردد ، ثم أبدناه بتوافر أدلة العقل والنقل عليه كما قررنا .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما بحكم ، لزم على ذلك أحد باطلين : جهله جل وعلا ، وتحصيل الحاصل . وبيان ذلك أن الله تعالى إما أن يكون قد علم الحكم الأول المنسوخ على أنه مؤبد ، وإما أن يكون قد علمه على أنه مؤقت . فإن كان قد علمه على أنه مستمر إلى الأبد ثم نسخه وصيره غير مستمر ، انقلب علمه جهلا والجهل عليه تعالى محال . وإن كان قد علمه على أنه مؤقت بوقت معين ثم نسخه عند ذلك الوقت ، ورد عليه أن المؤقت ينتهي بمجرد انتهاء وقته ، فإلهاؤه بالنسخ تحصيل للحاصل ، وهو باطل .

وتدفع هذه الشبهة : بأن الله تعالى قد سبق في علمه أن الحكم المنسوخ مؤقت لا مؤبد ، ولم يكن علمه بجانب ذلك أن تأقيته إنما هو بورود النسخ لا بشي آخر كالتمديد بغاية في دليل الحكم الأول ، وإذن فعلمه بانتهائه بالنسخ لا يمنع النسخ بل يوجبه ، وورود النسخ محقق لما في علمه لا يخالف له . شأنه تعالى في الأسباب ومسبباتها ، وقد تعلق علمه بها كلها . ولا تنس ما قررناه ثمة من أن النسخ بيان بالنسبة إلى الله ، رفع بالنسبة إلينا .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : لو جاز النسخ للزم أحد باطلين : تحصيل الحاصل ، وما هو في معناه . وبيان ذلك أن الحكم المنسوخ إما أن يكون له دليله قد غيأ بغاية ينتهي عندها ، أو يكون قد أبدى نصا : فإن كان قد غيأ بغاية فإنه ينتهي بمجرد وجود هذه الغاية ، وإذن لا سبيل إلى إنتهائه بالنسخ ، وإلا لزم تحصيل الحاصل . وإن كان دليل الحكم الأول قد نص على تأييده ثم جاء النسخ على رغم هذا التأيد ، لزم المحال من وجوه ثلاثة :

(أولها) التناقض ، لأن التأييد يقتضى بقاء الحكم . ولا ريب أن

النسخ يتناقضه :

(ثانيها) نمذر إقادة التأييد من الله للناس ، لأن كل نص يمكن أن يفيد تبطل إقادته باحتمال نسخه ، وذلك بفضى إلى القول بعجز الله وعييه عن بيان التأييد لعباده فيما أبداه لهم . تعالى الله عن ذلك .

(ثالثها) استلزام ذلك لجواز نسخ الشريعة الإسلامية مع أنها باقية إلى يوم القيامة عند القائلين بالنسخ .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن حصر الحكم بالنسخ في هذين الوجهين اللذين ذكرهما المانع ، غير صحيح ، لأن الحكم بالنسخ يجوز ألا يكون مؤقتاً ولا مؤبدًا ، بل يحىء مطلقاً عن التوقيت وعن التأييد كليهما . وعليه فلا يستلزم طرو النسخ عليه شيئاً من الحالات التى ذكرها وإطلاق هذا الحكم كاف فى صحة نسخه ، لأنه يدل على الاستمرار بحسب الظاهر ، وإن لم يعرض له النص .

(ثانياً) أن ما ذكره من امتناع نسخ الحكم المؤبد غير صحيح أيضاً ، وما استندوا إليه منقوض بوجوه ثلاثة :

(أولها) أن استدلالهم بأنه يؤدى إلى التناقض ، مدفوع بأن الخطابات الشرعية مقيدة من أول الأمر بالأمر بالرد ناسخ ، كما أنها مقيدة بأماية المكف لتكليف وألا يطرا عليه جنون أو غفلة أو موت . وإذن فجيء الناسخ لا بفضى إلى تناقض بينه وبين للنسخ بحال .

(ثانيها) أن استدلالهم بأنه يؤدى إلى أن يتعذر على الله بيان التأييد لعباده ، مدفوع بأن التأييد يفهمه الناس بسهولة من مجرد خطابات الله الشرعية المشتملة على التأييد ، وهو ما يشعر به كل واحد مناء وذلك لأن الأصل بقاء الحكم الأول وما انفصل به من تأييد

أو تأييد ، وطروا الداسخ احتمال مرجوح : واستصحاب الأصل أمر يعيل إليه الطبع ، كما يؤيده العقل والشرع .

(ثالثها) أن جواز نسخ الشريعة الإسلامية إن لزمنا معاشر القائلين بالنسخ - فإنه يلزمنا على اعتبار أنه احتمال عقلي لا شرعي ، بدليل أننا نتكلم في الجواز العقلي لا الشرعي . أما نسخ الشريعة الإسلامية فغيرها من الناحية الشرعية فهو من المحالات الظاهرة ، لنضافر الأدلة على أن الإسلام دين عام خالد . ولا يضير الحال في حكم الشرع ، أن يكون من قبيل الجائز في حكم العقل .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن النسخ يستلزم اجتماع الضدين ، واجتماعهما محال . وبيان ذلك أن الأمر بالشئ يقتضى أنه حسن و طاعة ومحبوب لله ، والنهى عنه يقتضى أنه قبيح وممضية ومكروه له تعالى . فلو أمر الله بالشئ ثم نهى عنه ، أو نهى عن الشئ ثم أمر به ، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذى تعلق به الأمر والنهى .

وندفع هذه الشبهة بأن الحسن والتبجح وما انصل مهما ، ليست من صفات الفعل الذاتية حتى تكون ثابتة فيها لا تتغير : بل هى تابعة لتعلق أمر الله ونهى به بالفعل . وعلى هذا يكون الفعل حسنا وطاعة ومحبوبا لله مادام مأمورا به من الله ، ثم يكون هذا الفعل نفسه قبيحا وممضية ومكروها له تعالى مادام منهيا عنه منه تعالى . والقائلون بالحسن والقبح العقليين من المعتزلة ، يقولون بأنهما يختلفان باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال . وبهذا التوجيه ينتفى اجتماع الضدين ، لأن الوقت الذى يكون فيه الفعل حسنا ، غير الوقت الذى يكون فيه ذلك الفعل قبيحا ، فلم يجمع الحسن والقبح في وقت واحد على فعل واحد .

ب شبهات المنكرين للنسخ مما

لقد نوعنا هؤلاء فيما سبق إلى أنواع. وقلنا: إن لكل منهم طريقة خاصة في تكيف دعواه وفي صياغة شبهته. وها هي ذي دعاويهم وشبهاتهم تأتي حثفا بين يديك، فيما نسوقه إليك.

١ - شبهة العنانية والشمعونية :

يقولون: إن التوراة التي أنزلها الله على موسى، لم تزل محفوظة لدينا، منقولة بالتواتر فيما بيننا، وقد جاء فيها: « هذه شريعة مؤبدة مادامت السموات والأرض » وجاء فيها أيضا: « الزموا يوم السبت أبدا ». وذلك يفيد امتناع النسخ، لأن نسخ شيء من أحكام التوراة لاسيما تعظيم يوم السبت، إبطال لما هو من عنده تعالى.

وندفع هذه الشبهة بوجوه خمسة :

(أولها) أن شبهتهم هذه أقصر من مدعاهم قصورا بيننا، لأن قصارى ما تقتضيه - إن سلمت - هو امتناع نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة أخرى : أما تناسخ شرائع سواها، فلا تدل هذه الشبهة على امتناعه. بل يبعد أن ينكر اليهود انتساخ شرائع الإسرائيليين قبل اليهودية بشريعة موسى. فكان المنظور أن تجيء دعواهم أقصر مما هو يحكى عنهم بحيث تتسكفاً ودليلهم الذي زعموه أو أن يحجى دليلهم الذي زعموه أعم من هذا حتى يتكفاً ودعواهم التي ادعواها.

(ثانيها) أنا لا نسلم لهم ما زعموه من أن التوراة لم تزل محفوظة في أيديهم حتى يصح

استلزامهم بها بل الأدلة متضافرة على أن التوراة الصحيحة لم يمد لها وجود، وأنه أصابته من التغيير والتبديل ما جعلها في خبر كان .

من تلك الأدلة أن نسخة التوراة التي بأيدي السامريين . تزيد في عمر الدنيا نحواً من ألف سنة على ما جاء في نسخة العنانيين . وأن نسخة النصارى تزيد ألفاً وثلاثمائة سنة .

ومنها أنه جاء في بعض نسخ التوراة ما يفيد أن نوحاً أدرك جميع آياته إلى آدم . وأنه أدرك من عهد آدم نحواً من مائتي سنة . وجاء في بعض نسخ أخرى ما يفيد أن نوحاً أدرك من عمر إبراهيم ثمانياً وخمسين سنة . وكل هذا باطل تاريخياً . .

ومنها أن نسخ التوراة التي بأيديهم تحكى عن الله وعن أنبيائه وملائكته أموراً يفكرها العقل . ويمجها الطبع . ويتأذى بها السمع مما يستحيل معه أن يكون هذا الكتاب صادراً عن نفس بشرية مؤمنة طاهرة فضلاً عن أن ينسب إلى ولي فضلاً عن أن ينسب إلى نبي ، فضلاً عن أن ينسب إلى الله رب العالمين .

من ذلك أن الله ندم على إرسال الطوفان إلى العالم ، وأنه بكى حتى رمدت عيناه ، وأن يعقوب صارعه ! جل الله عن ذلك كله .

ومن ذلك أن لوطاً شرب الخمر حتى ثمل وزنى بانبثيه .

ومنه أن هارون هو الذى اتخذ العجل لبني إسرائيل ودعاهم إلى عبادته من دون الله .

ومن الأدلة أيضاً على فساد دعوى بقاء التوراة وحفظها ، ما ثبت بالتواتر عند المؤرخين بل عند اليهود أنفسهم ، من أن بني إسرائيل . وهم حلة التوراة وحفاظها . قد ارتدوا عن الدين مرات كثيرة ، وعبدوا الأصنام ، وقتلوا أنبياءهم شر قتيل . ولا ريب أن هذه

مطاعن شنيعة جارحة ، لا تبقى لأى واحد منهم أى نصيب من عدالة أو ثقة ، ولا نحصل لهذه النسخ التى زعموا أنها التوراة أقل شئ من القيمة أو الصعة ، ما داموا هم روايتها وحفاظها ، وما دامت هى لم تعرف إلا عن طريقهم وروايتهن .

(ثالثها) أن هذا التواتر الذى خلموه على التوراة لا يسلم لهم أيضا لأنها لو كانت متواترة لجوابها أفضل الرسل عليه السلام ، ولعارضوا دعواه عموم رسالتهم بقول التوراة التى يؤمن بها ولا يمجدها ، بل يجهر بأنه جاء مصدقا لها ؛ ويدعو المسلمين أنفسهم إلى الإيمان بها . ولكن ذلك لم يكن . ولو كان لنقل واشتهر . بل الذى نقل واشتهر هو أن كثيرا من أحبار اليهود وعلماهم كعبد الله بن سلام وأضرابه ، قد ألقوا القياد لرسول الله مؤمنين ودنوا الشريعة مسلمين واعترفوا بأنه الرسول الذى بشرت به التوراة والإنجيل .

(رابعها) أن لفظ التأييد الذى اعتمدوا عليه فيما نقلوه لا يصلح حجة لهم ، لأنه يستعمل كثيرا عند اليهود معدولا به عن حقيقة . من ذلك ما جاء فى البقرة التى أمروا بذبحها : « هذه سنة لكم أبدا » وما جاء فى القربان : « قربوا كل يوم خروفين قربانا دائما » مع أن هذين الحكيم منسوخان باعتراف اليهود أنفسهم ، على رغم التصريح فيهما بما يفيد التأييد كما ترى .

(خامسها) أن نسخ الحكم للتأييد لفظا جائز على الصحيح ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا . فلنكن هاتان العبارتان اللتان اعتمدوا عليهما منسوختين أيضا . وشبهة التناقض تندفع بأن التأييد مشروط بعدم ورود ناسخ ، فإذا ورد الناسخ انقضى ذلك التأييد ، وتبين أنه كان مجرد تأييد لفظي للاقتلاء والاختبار فتأمل .

٢ - شبهة للنصارى :

يقولون : إن المسيح عليه السلام قال : « السماء والأرض تزولان وكلامى لا يزول » . وهذا يدل على امتناع النسخ سما .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأننا لانسلم أن الكتاب الذى بأيديهم هو الإنجيل الذى نزل على عيسى ، إن هو إلا قصة تاريخية وضعها بعض المسيحيين ، يبين فيها حياة المسيح وولادته ونشأته ودعوته . والأما كن التى تنقل فيها ، والآيات التى ظهرت على يديه ، ومواعظه ومناظراته . كما يتحدث فيها عن ذلك الحوادث الخيالى حادث الصلب . وعلى رغم أنها قصة فقد عجزوا عن إقامة الدليل على صحتها وعدالة كتابتها وأمانته وضبطه ، كما أعيانهم اتصال السند وسلامته من الشذوذ والعلل . بل ثبت علمياً تناقض نسخ هذه القصة التى أسموها الإنجيل ، مما يدل على أنها ليست من عند الله ولو كانت من عند الله ما أتاها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . وصدق الله فى قوله عن القرآن : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » .

(ثانياً) أن سياق هذه الكلمة فى إنجيلهم ، يدل على أن مراده بها تأييد تذبذباته ، وتأكيد أنها ستقع لا محالة ، أما الذبح فلا صلة لها به نفيًا ولا إثباتًا . وذلك لأن المسيح حدث أصحابه بأمر مستقبلة ، وبعد أن انتهى من حديثه هذا أتى بهذه الجملة التى تشبها بها : « السماء والأرض تزولان وكلامى لا يزول » . ولا ريب أن لسباق الكلام تأثيره فى المراد منه . وهكذا شرحها المنسرون منهم الإنجيل وقالوا : إن فهمها على عمومها لا يتفق ونصريح المسيح بأحكام ، ثم تصريحه بما يخالفها . من ذلك أنه قال لأصحابه - كما جاء فى إنجيل متى - « إلى طريق أمم لا تمضوا ، ومدينة للسامريين لا تدخلوا . بل اذهبوا بالجرى إلى خراف بيت إسرائيل الصالة » وهذا اعتراف بخصوص رسالته لبني إسرائيل . ثم قال مرة أخرى - كما فى إنجيل مرقس - :

« اذهبوا إلى العالم أجمع . واكرزوا بالإنجيل للخلافة » . فاقول الثانى ناسخ

(ثالثا) أن هذه الجملة على نسيم صحتها وصحة روايتها وكتابها الذى جاءت فيه . لا تدل على امتناع النسخ مطلقا ، إنما تدل على امتناع نسخ شئ من شريعة المسيح فقط وشبهتهم على ما فيها قاصرة قصورا بينا عن مدعاهم .

٣ - شبهة الميسوية :

يقول هؤلاء اليهود أتباع أبى عيسى الأصفهاني : لا سبيل إلى إنكار نبوة محمد ﷺ ، لأن الله تعالى قد أيدته بالمعجزات الكثيرة القاهرة ، ولأن التوراة قد بشرت بحجيته ، ولا سبيل أيضا إلى القول بعموم رسالته ، لأن ذلك يؤدي إلى انتساخ شريعة إسرائيل بشريعته ، وشريعة إسرائيل مؤيدة ، بدليل ما جاء في التوراة من مثل : « هذه شريعة مؤيدة عليكم ما دامت السموات والأرض » ، وإنما هو رسول إلى العرب خاصة . وعلى هذا فالخلاف بينهم وبين من سبقهم ، أن دعواهم مقصورة على منع انتساخ شريعة موسى بشريعة محمد ﷺ . وشبهتهم التى ساقوها مقكافئة مع دعواهم هذه ، وبهم من اقتصرهم على هذا أنهم يجوزون أن تناسخ الشرائع سما ، فيما عدا هذه الصورة .
وندفع شبهتهم هذه بأمرين :

(أولها) أن دليلهم الذى زعموه ، هو دليل العنانية والشمعونية من قبلهم ، واتد أشبعناه تزييفا وتوهينا ، بالوجوه الستة التى أسلفناها آنفا . فالدفع هنا هو عين الدفع هناك ، فيما عدا الوجه الأول .

(ثانيهما) أن اعترافهم بأن محمدا صلى الله عليه وسلم رسول أيدته الله بالمعجزات وجاءت البشارة به في التوراة ، يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة ، وأنها ناسخة للشرائع قبله ، حتى شريعة موسى نفسه ، الذى قال فيه صلى الله عليه وسلم بخصوصه : « لو كان أخى موسى حيا ما سمع إلا اتباعى » .

أما أن يؤمنوا برسالته ، ثم لا يصدقوه في عموم دعوته ، فذلك تناقض منهم لأنفسهم ، ومكابرة للحجة الظاهرة لهم ، « يجادلونك في الحق بعد ما تبين » ، كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون » ١ .

٤ - شبهة أبي مسلم :

النقل عن أبي مسلم مضطرب ، فمن قائل : إنه يمنع وقوع النسخ ممما على الإطلاق . ومن قائل : إنه ينكر وقوعه في شريعة واحدة . ومن قائل : إنه ينكر وقوعه في القرآن خاصة . ورجعت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات ، وبأن التواريخ المنقولة عنه لم تخرج عن حدود ما نسخ من القرآن . وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى ، لأنه لا يمتثل أن مسلماً فضلاً عن عالم كأبي مسلم ينكر وقوع النسخ جملة اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التقسيم فقط ، فإنها تهون حينئذ ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخاً ، بسميه هو تخصيصاً بالزمان مثلاً . وإلى ذلك ذهب بعض الحقوقيين ؛ قال التاج السبكي : إن أبا مسلم لا ينكر وقوع المعنى الذي نسميه نحن نسخاً ، ولكنه يتحاشى أن يسميه باسمه . ويسميه تخصيصاً ٢ .

احتج أبو مسلم بقوله سبحانه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » تنزيل من حكيم حميد » . وشبهته في الاستدلال أن هذه الآية تفيد أن أحكام القرآن لا تبطل أبداً . والنسخ فيه إبطال للحكم سابق .

وتدفع مذهب أبي مسلم وشبهته بأمور أربعة :

(أولها) أنه لو كان معنى الباطل في الآية هو متروك العمل به مع بقاء قرآنيته ، لكان دليله قاصراً عن مدعاه ، لأن الآية لا تفيد حينئذ إلا امتناع نوع خاص من النسخ

وهو نسخ الحكم دون التلاوة ، فإنه وحده هو الذى يترتب عليه وجود متروك العمل فى القرآن . أما نسخ التلاوة مع الحكم أو مع بقاءه ، فلا تدل الآية على امتناعه بهذا التأويل .

(ثانياً) أن معنى الباطل فى الآية ماخالف الحق ، وانسخ حق . ومعنى الآية أن عقائد القرآن موافقة للعقل ، وأحكامه مسيرة للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع ألفاظه محفوظة من التغيير والتبديل ، ولا يمكن أن يتطرق إلى ساحته الخطأ بأى حال ، « إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون » . « وبالحق أنزلناه » . « وبالحق نزل » .

ولعلك تدرك معنى أن تفسير الآية بهذا المعنى ، يجعلها أقرب إلى إثبات النسخ ووقوعه ، منها إلى نفيه وامتناعه ، لأن النسخ - كما قررنا - تصرف إلهى حكيم ، تقتضيه الحكمة ، وترتبط به المصلحة .

(ثالثاً) أن أبا مسلم على فرض أن خلافه مع الجمهور لفظى لا يمدو حدود انسمية ، تأخذ عليه أنه أساء الأدب مع الله ، فى تمسسه رأى قائم على تحاشى لفظ اختاره - جلت حكمته - ودفع عن معناه بمثل قوله : ما نسخ من آية أو نفسها ذات بخير منها أو مثلها . وهل بعد اختيار الله اختياراً ؟ وهل بعد تعبير القرآن تعبيراً ؟ « سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العالم الحكيم » .

(رابعاً) أن هناك فروقا بين النسخ والتخصيص ، وقد فصلناها فيما سبق ، فارجع إليها إن شئت ، حتى تعلم شطط صاحبنا فيما ذهب إليه . جنبنا الله الشغط وطريق العوج .

ملاحظة

تشيع لأبى مسلم بعض الباحثين من قدامى ومحدثين ، وخطبوا فى حيله قليلا أو كثيرا . وذاعت شهادات حديثة فاسدة حول تشريع الإسلام للنسخ ، ولكنها لا تخرج عند

الإيمان عن نطاق الشبهات الآتفة التي دحضناها. لهذا نسكتني بما ذكرناه مما لم نذكره ،
فرارا من التكرار وتجنبنا لإثارة الخصام ، وحبا في الوصول إلى الحقيقة بسلام .

طرق معرفة النسخ

لا بد في تحقق النسخ - كما علمت - من ورود دليلين عن الشارع ، وهما متعارضان
تعارضاً حقيقياً ، لا سبيل إلى تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أى وجه من وجوه التأويل .
وحيث فلا مناص من أن نعتبر أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً ، دفعا للتناقض في كلام
الشارع الحكيم . ولكن أى الدليلين يتعين أن يكون ناسخاً ، وأيهما يتعين أن يكون
منسوخاً ؟ هذا ما لا يجوز الحكم فيه بالهوى والشهوة . بل لابد من دليل صحيح يقوم
على أن أحدهما متأخر عن الآخر . وإذن فيكون السابق هو المنسوخ ، واللاحق هو
الناسخ . ولنا إلى هذا الدليل مآلك ثلاثة :

(أولها) أن يكون في أحد النصين ما يدل على تعيين المتأخر منهما ، نحو قوله تعالى :
« أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ، فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ » والله خير بما تعملون . ونحو قوله :
« الْآنَ خَفِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا
مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ »
ونحو قوله : ﷺ « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ، ولا تقولوا هجراً » .
(ثانيها) أن يعتقد لإجماع من الأمة في أى عصر من عصورها على تعيين المتقدم
من النصين والمتأخر منهما .

(ثالثها) أن يرد من طريق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين
للتعارضين للسبق على الآخر أو التراخي عنه . كأن يقول : نزلت هذه الآية بعد تلك الآية ،

أو نزلت هذه الآية قبل تلك الآية أو يقول : نزلت هذه عام كذا ، وكان معروفاً سبق نزول الآية التي تعارضها أو كان معروفاً تأخرها عنها .

أما قول الصحابي : هذا ناسخ وذاك منسوخ ، فلا ينهض دليلاً على النسخ ، لجواز أن يكون الصحابي صادراً في ذلك عن اجتهاد أخطأ فيه فلم يصب فيه عين السابق ولا عين اللاحق خلافاً لابن الحصار . . . وكذلك لا يعتمد في معرفة الناسخ والمنسوخ على المسالك الآتية :

١ - اجتهاد المجتهد من غير سند ، لأن اجتهاده ليس بحجة .

٢ - قول المفسر هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل ، لأن كلامه ليس بدليل .

٣ - نبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف ، لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول .

٤ - أن يكون أحد الراويين من أحداث الصحابة دون الراوي للنص الآخر ، فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير . لجواز أن يكون الصغير قد روى للنسخ عن تقدمت صحبته ، ولجواز أن يسمع الكبير النسخ من الرسول ﷺ بعد أن يسمع الصغير منه النسخ ، إما إحالة على زمن مضى ، وإما التأخر تشريع النسخ والمنسوخ كليهما .

٥ - أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر فلا يحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ ، لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك .

٦ - أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته ، لجواز أن يكون حديث من بقيت صحبته سابقاً لحديث من انقطعت صحبته .

٧ - أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر ، فربما يتوهم أن الموافق لها هو السابق ، والمتأخر عنها هو اللاحق ، مع أن ذلك غير لازم ، لأنه ، لا مانع من تقدم ما خالف البراءة الأصلية على ما وافقها . مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء مما مست

النار ، فإنه لا يلزم أن يكون سابقا على الخبر الوارد بإيجاب الوضوء بمماسة النار ، ولا يخلو وقوع هذا من حكمة عظيمة ، هي تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالشديد .

قانون التعارض :

وعلى ذكر التعارض في هذا الباب ، نبين لك أن النصين المتعارضين إما أن يتفقا في أنهما قطعيان أو ظنيان ، وإما أن يختلفا فيكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا . أما المختلفان فلا نسخ بينهما ، لأن القطعي أقوى من الظني ، فيؤخذ به ، وما كان اليقين ليترك بالظن . وأما المتفقان فإن علم تأخر أحدهما بطريق من تلك الطرق الثلاث المعتمدة ، فهو النسخ والآخر المنسوخ . وإن لم يدل عليه واحد منها وجب التوقف . وقيل بتخير الناظر بين العمل بهما .

هذا كله إذا لم يمكن الجمع بين النصين بوجه من وجوه التخصيص والتأويل . وإلا وجب الجمع ، لأن إعمال الدليلين أولى من إعمال دليل وإهدار آخر ، ولأن الأصل في الأحكام بقاءها وعدم نسخها فلا ينبغي أن يترك استصحاب هذا الأصل إلا بدلول بين .

ما يتناوله النسخ

إن تعريف النسخ بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي ، يفيد في وضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام . وذلك موضع اتفاق بين القائلين بالنسخ ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات . أما غير هذه الفروع من العقائد وأهميات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة ، فلا نسخ فيها على رأى السديد الذي عليه جمهور العلماء .

أما العقائد فلأنها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل ، فبدهى ألا يتعلق بها نسخ .

وأما أهميات الأخلاق فلأن حكمة الله في شرعها ، ومصلحة الناس في التخلق بها .

أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم ، حتى يتناولها النسخ بالتعديل والتغيير .

وأما أصول العبادات والمعاملات فلو ضوح حاجة الخلق إليهما باستمرار ، لتزكية النفوس وتطهيرها وتنظيم علاقة المخلوق بالخالق والخلق على أساسهما فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها بالنسخ .

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في أحد خبريه الناسخ والنسوخ . وهو محال عقلا ونفلا . أما عقلا فلأن الكذب نقص ، والنقص عليه تعالى محال . وأما نفلا فمثل قوله سبحانه : « ومن أصدق من الله قيلا » ومن أصدق من الله حديثا » .

نعم إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ ولذلك صورتان : إحداهما أن تنزل الآية مخبرة عن شيء ثم تنسخ تلاوتها فقط والأخرى أن يأمر الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به .

وأما الخبر الذي ليس محضا . بأن كان في معنى الإنشاء ، ودل على أمر أو نهى متصاين بأحكام فرعية عملية ، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به ، لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ . مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى : « تَزَارِعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا » فإن معناه ازرعوا . ومثال الخبر بمعنى النهي قوله سبحانه : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ » فإن معناه لا تنكحوا مشركة ولا زانية (بفتح التاء) ولا تنكحوهما (بضم التاء) ، لكن على بعض وجوه الاحتمالات دون بعض . والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها ، أن فروعها هي ما تعلق بالمهمات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد ، أو هي كلياتها وكيفياتها . وأما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف .

واعلم أن ما قررناه هنا من قصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية العلمية دون سواها ، هو الرأي السائد الذي ترتاح إليه النفس وبؤيده الدلائل ، وقد نازع في ذلك قوم لا وجه لهم ، فلنضرب عن كلامهم صفحاً :

« وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا بخلاف له حظ من النظر »

ويقتضيه بما ذكرنا أن الأديان الإلهية لا تنسخ بينها فيما بينها من الأمور التي لا يتناولها النسخ . بل هي متحدة في العقائد وأهميات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات وفي صدق الأخبار المحضة فيها صدقاً لا يقبل النسخ والنقض . وإن شئت أدلة فهناك ما يأتي من القرآن الكريم :-

١ - « شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ » .

٢ - « وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ » .

٣ - « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ » .

٤ - « وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ » .

٥ - « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ، فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ : لِأَقْبَلَنَّكَ قَالَ : لِمَا تَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ » .

٦ - « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَلْبَسَ نَفْسَ الْنَفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » .

٧ - « كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة » .

٨ - « إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجورني ثمانى حجج » .

٩ - « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليها طيبات أكلت لهم » .

١٠ - « وإذا قال لقمان لابنه وهو يعظه : يا بني لا تشرك بأحد » إلى آخر ما جاء في قصة لقمان .

أنواع النسخ في القرآن

النسخ الواقع في القرآن ، ينقسم إلى أنواع ثلاثة : نسخ التلاوة والحكم معا ، ونسخ الحكم ، دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم .

(١) أما نسخ الحكم والتلاوة جميعا ، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ من المسلمين ويدل على وقوعه سمعا ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات . وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن » . وهو حديث صحيح . وإذا كان موقوفا على عائشة رضي الله عنها فإن له حكم المرفوع ، لأن مثله لا يقال بالرأى ، بل لابد فيه من توقيف . وأنت خير بأن جملة : عشر رضعات معلومات يحرمن ، ليس لها وجود في المصحف حتى تتلى ، وليس العمل بما تنيده من الحكم باقيا ، وإذن يثبت وقوع نسخ التلاوة والحكم جميعا . وإذا ثبت وقوعه ثبت جوازه ؛ لأن الوقوع أول دليل على الجواز . وبطل مذهب اللانعين لجوازه شرعا ، كأبي مسلم وأضرابه .

(٢) وأما نسخ الحكم دون التلاوة فيدل على وقوعه آيات كثيرة :

منها أن آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي قوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَجَيَّعْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ » منسوخة بقوله سبحانه: « أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ؟ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ». على معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية، مع أن تلاوة كليهما باقية.

ومنها أن قوله سبحانه: « وَعَلَى الَّذِينَ بَطَّقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ » منسوخ بقوله سبحانه: « فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ » على معنى أن حكم تلك منسوخ بحكم هذه، مع بقاء التلاوة في كليهما كما ترى.

(٣) وأما نسخ التلاوة دون الحكم، فيدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر ابن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالا: « كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زِنَا فَأَرْجُوهُمَا أَلْبَتَ » ١. وأنت تعلم أن هذه الآية لم يعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على السنة القراء، مع أن حكمها باق على إحكامه لم ينسخ.

ويدل على وقوعه أيضاً ما صرح عن أبي بن كعب أنه قال: « كَانَتْ سُورَةُ الْأَحْزَابِ تَوَازَى سُورَةَ الْبَقَرَةِ أَوْ أَكْثَرَ » مع أن هذا القدر الكبير الذي نسخت تلاوته لا يخلو في الغالب من أحكام اعتقادية لا تقبل النسخ.

ويدل على وقوعه أيضاً الآية الناسخة في الرضاع؛ وقد سبق ذكرها في النوع الأول.

ويدل على وقوعه أيضاً ما صرح عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا يقرءون سورة على عهد رسول الله ﷺ في طول سورة براءة، وأنها نُسِيت إلا آية منها، وهي: « لَوْ كَانَ لِإِبْنِ آدَمَ وَادِئَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي وَادِئًا ثَالِثًا. وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ ».

وإذا ثبت وقوع هذين النوعين كما ترى ، ثبت جوازها ، لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز كما هو مقرر . وإذن بطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع ، كأبي مسلم ومن لف لفة . ويبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل ، وهم فريق من المعتزلة شد من الجماعة فزعم أن هذين النوعين الأخيرين مستحيلان عقلا .

وبمكنك أن تفهم هؤلاء الشذاذ من المعتزلة بدليل على الجواز العقل الصرف لهذين النوعين فتقول : إن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التعبد بلفظها ، وجواز الصلاة بها ، وحرمتها على الجنب في قراءتها ومنها ، شبه كل الشبه بما يتعلق بها من دلالتها على الوجوب والحرمة ونحوهما ، في أن كلا من هذه المذكورات حكم شرعي يتعلق بالنص الكريم ، وقد تقتضى المصلحة نسخ الجميع ، وقد تقتضى نسخ بعض هذه المذكورات دون بعض ، وإذن يجوز أن تنسخ الآية تلاوة وحكما ، ويجوز أن تنسخ تلاوة لاحكاما ويجوز أن تنسخ حكما لا تلاوة . وإذا ثبت هذا بطل ما ذهب إليه أولئك الشذاذ من الاستعانة العقلية للنوعين الأخيرين .

شبهات أولئك المانعين ودفعها

وتتميا للفائدة نعرض عليك شبهاتهم ، مفندين لها شبهة شبهة .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم ، فلا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر .

والجواب أن التلازم بين الآية وحكمها مشروط فيه انتفاء المعارض وهو الفاسخ ، أما إذا وجد الفاسخ فلا تلازم ، والأمر حينئذ للناسخ ، إن شاء رفع الحكم وأبقى على التلاوة ، وإن شاء عكس وإن شاء رفعها معاً ، على حسب ما تقتضيه الحكمة أو المصلحة . ونظير

ذلك أن القلازم بين منطوق اللفظ ومفهومه مشروط فيه انتفاء المعارض . أما إذا وجد منطوق معارض للمفهوم ؛ فإن المفهوم حينئذ يعطل ، ويبقى العمل بالمنطوق وحده .

الشبهة الثانية ودفعا :

يقولون : إن نسخ الحكم دون التلاوة ، يستلزم تعطيل الكلام الإلهي وتجريده من الفائدة . وهذا عيب لا يرضى به عاقل لأقل نوع من كلامه ، فكيف يرضى به الله لأفضل كلامه ؟ .

والجواب أننا لا نسلم هذا القزوم . بل الآية بعد نسخ حكمها دون تلاوتها ، تبقى مفيدة للإعجاز ، وتبقى عبادة للناس . وتبقى تذكيرا بعناية الله ورحمته بعباده حيث من لهم في كل وقت ما يسائر الحكمة والمصلحة من الأحكام يضاف إلى ذلك أن الآية بعد نسخ حكمها لا تخلو غالبا من دعوة إلى عقيدة ، أو إرشاد إلى فضيلة ، أو ترغيب في خير ؛ ومثل ذلك لا ينسخ بنسخ الحكم ، بل تبقى الآية مفيدة له ، لأن النسخ لا يتعلق به كما مر .

الشبهة الثالثة ودفعا :

يقولون : إن بقاء التلاوة بعد نسخ الحكم ، يوقع في روع المكلف بقاء هذا الحكم ، ذلك لتلبس وتوريط للعبد في اعتقاد فاسد ومحال على الله أن يشكك أو يورط عبده .

والجواب أن ذلك التلبس وهذا التوريط ، كان يصح ادعاؤهما واستلزام نسخ الحكم دون التلاوة لهما ، لو لم ينصب الله دليلا على النسخ . أما وقد نصب عليه الدلائل ، فلا عذر لجاهل ولا محل لتوريط ولا تلبس ، لأن الذي أعلن الحكم الأول بالآية وشرعه ، هو الذي أعلن بالناسخ أنه نسخه ورفع : « قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين » .

اللهم اهدنا لهذا يارب العالمين . فإنه لا هادى إلا أنت . » ومن يضل الله فما له من هاد .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن الآية دليل على الحكم ، فلو نسخت دونه لأشعر نسخها بارتفاع الحكم . وفي ذلك ما فيه من التلبس على المكلف والتوريط له في اعتقاد فاسد .

وندفع هذه الشبهة بأن تلك اللوازم الباطلة تحصل لولم ينصب الشارع دليلاً على نسخ التلاوة ، وعلى إبقاء الحكم . أما وقد نصب الدليل على نسخ التلاوة وحدها ، وعلى إبقاء الحكم وتقرير استمراره كما في رجم الزناة المحصنين ، فلا تلبس من الشارع على عبده ولا توريط .

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون : إن نسخ التلاوة مع بقاء الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم ؛ لأنه من التصرفات التي لا تعال لها فائدة .

وندفع هذه الشبهة بمجوابين :

(أحدها) أن نسخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجرداً من الحكمة ، ولا خالياً من الفائدة ، حتى يكون عبثاً ، بل فيه فائدة أى فائدة . وهى حصر القرآن في دائرة محدودة تيسر على الأمة حفظه واستظهاره ، وتسهل على سواد الأمة التحقق فيه وعرفانه ، وذلك سور محكم ، وسياج منيع ، يحمى القرآن من أبدى التلاعبين فيه بالزيادة أو النقص لأن الكلام إذا شاع وذاع وملا البقاع ، ثم حاول أحد تحريفه ، سرعان ما يعرف ، وشد

ما يقابل بالإسكار. وبذلك يبقى الأصل سليماً من التفسير والتبديل، مصداقاً لقوله سبحانه: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» .

والخلاصة أن حكمة الله قضت أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية ، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام ، نسخ سبحانه هذه الآيات في تلاوتها فقط ، رجوعاً بالقرآن إلى سيرته من الإجمال ، وطرذاً لعادته في عرض فروع الأحكام من الإقلال ، تيسيراً لحفظه وضماناً لصونه « والله يعلم وأنتم لا تعلمون » .

(ثانيهما) أنه على فرض عدم علمنا بحكمة ولا فائدة في هذا النوع من النسخ ، فإن عدم العلم بالشيء لا يصلح حجة على العلم بعدم ذلك الشيء ، وإلا فحق كان الجهل طريقاً من طرق العلم ؟ ثم إن الشأن في كل ما يصدر عن العليم الحكيم الرحمن الرحيم ، أن يصدر الحكمة أو لفائدة ، تؤمن بها وإن كنا لا نعلمها على التعيين . وكف في الإسلام من أمور أبدية ، استأثر الله بعلم حكمتها ، أو أطلع عليها بعض خاصته من المقربين منه والمحبوبين لديه ، « وفوق كل ذي علم عليم » . وما أوتيتُم من العلم إلا قليلاً » .

ولا بدع في هذا، فرب البيت قد يأمر أطفاله بما لا يدركون فائدته لنقص عقولهم، على حين أنه في الواقع مفيد، وهم يأتمرون بأمره وإن كانوا لا يدركون فائدته. والرئيس قد يأمر مرءوسيه بما يعجزون عن إدراك سره وحكمته ، على حين أن له في الواقع سرًا وحكمة. وهم ينفذون أمره وإن كانوا لا يفهمون سره وحكمته .

كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفى عليهم من أسرار تشريعهم ، وفيما لم يدركوا من فائدة نسخ التلاوة دون الحكم . « والله المثل الأعلى ، وهو العزيز الحكيم » .

النسخ ببدل وبغير بدل

الحكم الشرعي الذي ينسخه الله ، إما أن يحل - سبحانه - محله حكماً آخر أولاً .
وإذا أحل محله حكماً آخر فذلك هو النسخ ببدل . وإذا لم يحل محله حكماً آخر فذلك
هو النسخ بغير بدل ، وكلاهما جائز عقلاً وواقع معاً على رأى الجمهور .

مثال النسخ ببدل أن الله تعالى نهى المسلمين أول الأمر عن قتال الكفار ، ورغبهم
في العفو والصفح ؛ بمثل قوله سبحانه : « ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد
إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق ، فاعفوا واصفحوا
حتى يأتي الله بأمره » إن الله على كل شيء قدير .

ثم نسخ الله هذا النهى وأذنهم بالجهاد فقال : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ،
وإن الله على نصرهم لقدير » الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا
الله . ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد
يذكرونها اسم الله كثيراً . ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز * الذين
إن مكانهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالعرف ونهوا عن
المنكر . والله عاقبة الأمور .

ثم شدد الله وعزم عليهم في النفي للقتال ، وتوعدهم إن لم يتفروا فقال : « إلا تنفروا
يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً والله على كل شيء قدير *
إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ
يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا . فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم يروها
وجمل كلمة الذين كفروا السفلى . وكلمة الله هي العليا . والله عزيز حكيم » .

ومثال النسخ بلا بدل أن الله تعالى أمر بتقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول فقال :
 « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بُعِثْتُمُ الرُّسُولُ فَقَدُّمُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجْعُوا كُمْ صَدَقَةٌ » ثم رفع هذا
 التكليف عن الناس من غير أن يكلفهم بشيء مكانه ، بل تركهم في حل من ترك
 للحكم الأول دون أن يوجه حكما آخر . فقال : « أَشْنَقْتُمْ أَنْ تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيَّ
 نَجْعُوا كُمْ صَدَقَاتٍ ، فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ » .

شبهة ودفعها

ذلك مذهب الجمهور من العلماء ، ولكن بعض المعتزلة والظاهرية يقولون : إن النسخ
 بغير بدل لا يجوز شرعا . وشبهتهم في هذا أن الله تعالى يقول : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ
 نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا » . ووجه اشتباههم أن الآية تفيد أنه لا بد أن يؤتى مكان
 الحكم المنسوخ بحكم آخر هو خير منه أو مثله . ولكنها شبهة مدفوعة بما ذكرنا من
 النصين السابقين في تقديم الصدقة بين يدي الرسول ﷺ . واحتجاجهم بآية « مَا نَنْسَخْ »
 على الوجه الذي ذكروه احتجاج داحض ، لأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بغير بدل ،
 فهمنا بمقتضى حكمته أو رعايته لمصلحة عباده أن عدم الحكم صار خيرا من ذلك الحكم
 المنسوخ في نفعه للناس . وصح أن يقال حينئذ إن الله نسخ حكم الآية السابقة ، وأتى
 بخير منها في الدلالة على عدم الحكم الذي بات في وقت النسخ أنفع للناس وخيرا لهم من
 الحكم المنسوخ . ومعنى آية « مَا نَنْسَخْ » لا يأتي هذا التأويل ، بل يتناول كما يتناول
 سواء ، والنسخ فيها أعم من نسخ التلاوة والحكم مجتمعين ومنفردين ، ببطلان وبغير بدل
 والخيرية والثنية فيها أعم من الخيرية والثنية في النوازل وفي النفع . وقدمر بيان ذلك فيما
 سبق عند الكلام على أدلة النسخ عقلا .

نسخ الحكم يبدل أخف أو مساو أو أثقل

النسخ إلى بدل ينوع إلى أنواع ثلاثة :

(أولها) النسخ إلى بدل أخف على نفس المكلف من الحكم السابق كنسخ نحرى الأكل والشرب والجماع بعد النوم في ليل رمضان بإباحة ذلك ؛ إذ قال سبحانه : «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» . علم الله أنكم كنتم تخفون أنفسكم فتاب عليكم وعفانكم . فالآن باشروهن ، وابتنوا ما كتب الله لكم . وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر» .

(ثانيها) النسخ إلى بدل مساو للحكم الأول في خفته أو ثقله على نفس المكلف ، كنسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة في قوله سبحانه : « قد ترى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

وهذان النوعان لا خلاف في جوازهما عقلا ووقوعهما معا عند القائلين بالنسخ كافة . (ثالثها) النسخ إلى بدل أثقل من الحكم المنسوخ . وفي هذا النوع يذهب الخلاف : فجمهور العلماء يذهبون إلى جوازه عقلا ومعما ، كالنوعين السابقين ، ويستدلون على هذا بأمثلة كثيرة تثبت الوقوع السمي ، وهو أدل دليل على الجواز العقلي كما علمت . من تلك الأمثلة أن الله تعالى نسخ إباحة الخمر بقهرها . ومنها أنه تعالى نسخ ما فرض من مسألة الكفار المحاربين بما فرض من قتالهم « كتب عليكم القتال وهو كره لكم » . ومنها أن حد الزنى كان في فجر الإسلام لا يمدو التعنيف والخس في البيوت ، ثم نسخ

ذلك بالجلد والنفي في حق البكر ، وبالرجم في حق الثيب . ومنها أن الله تعالى فرض على المسلمين أولا صوم يوم عاشوراء ، ثم نسخ به فرض صوم شهر رمضان كله مع تخيير الصحيح المقيم بين صيامه والفدية ، ثم نسخ سبحانه هذا التخيير بتميين الصوم على هذا الدحيح المقيم إلزاما .

مشبهات المانعين ودفعها

ذلك ما ارتآه الجمهور . ولكن قومأشطوا فتمنوا هذا النوع الثالث عقلا . وآخرون أسرفوا فتمنوه سمما . وكلهم محجوجون بما ذكرنا من الأدلة . غير أنا لانكتفى بذلك ، بل نعرض عليك شبهاتهم ، ونفندھا بين يديك لئلا تفخذ ولا نسمح لأحد أن ينفذ ١ .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقول المانعون لهذا النوع عقلا : إن تكليف الله لعباده لا بد أن يكون لمصلحة راجعة إلى العباد لا إليه . ومحال أن يكون لغير مصلحة ، وإلا كان الله سبحانه عابثا . ومحال أن يكون لمصلحة تعود على الله ، لأنه تعالى هو الغنى عن خلقه جميعا . وإذا كان التكليف راجعا لمصلحة العباد وحدهم ، فلا بد أن يكون على حالة تدعو إلى امتثالهم . وليس في نقل العباد من الأخف إلى الأشدداعية إلى امتثالهم . بل هو العكس من ذلك : فيه ترهيد لهم في الطاعة ، وتثبيط لهم عن الواجب . وكل ما كان كذلك يمتنع أن يصدر من الله عقلا . ونرفع هذه الشبهة : (أولا) بأن هذه سفسطات مفضوحة ، ومغالطات مكشوفة ، عى فيها هؤلا . أو تماموا عن الحقائق الواقعة في التشریع ، وهى نقل العباد فعلا من أحكام خفيفة إلى أحكام أشد منها . كما مثلنا آنفا .

(ثانيا) أننا نقاب حجة هؤلا عليهم ، ونرد كيدهم في نحرهم ، ونعمل سلاحهم

في أعناقهم، ونقول لهم : إن مصلحة العباد التي هي مقصود الشارع الحكيم الرحيم، تنفص أن يكون تكليفه إياهم على حالة تدعو إلى امتثالهم ، وذلك بأن يتدرج بهم ، فيمهد ويمهد للتكليف الخفيف بتكليف أخف منه ، ويمهد للتكليف الثقيل بتكليف خفيف ، وللتكليف الأثقل بتكليف ثقيل ، لأن الناس لو بوغثوا من أول الأمر بالثقل مثلاً لمجهزوا ونفروا وانكسر القصود من هدايتهم . ولذلك نشاهد حكاء المريين ، وساسة الأمم القادرين يتدنون في تربيئهم وسياسئهم بأيسر الأمور ، ثم بعد ذلك يتدرجون ولا يطفرون .

(ثالثاً) أن دليلهم هذا منقوض بما لا يسهم إنكاره ، وهو تكليف الله عباده ابتداءً وقلمهم من الإباحة المطلقة أو البراءة الأصلية إلى مشقة التكليف للتنوعة . فما يكون جواباً لهم عن هذه يكون جواباً لنا عما منوه هنا .

(رابعاً) أنهم متناقضون ، فإن مصلحة العباد التي جعلوها مفاط شبهتهم تأتي مفاجأة الناس بالأشد من غير تمهيد بالأخف ، ومذهبهم لا يأبى التكليف من أول الأمر بالأشد دون تمهيد بالأخف .

(خامساً) أننا لانسلم أن مقصود الشارع من التكليف هو مجرد مصالح الناس ، بل تارة يكون المقصد هو المصلحة ، وتارة يكون المقصد هو الابتلاء والاختبار ، ليميز الله الخبيث من الطيب ، حتى لا يكون لأحد بعد تمايز الناس بابتلائه حجة . وقد أعلن الله هذا المقصد الثاني في آيات كثيرة، منها قوله سبحانه : « ولنبولونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصّابرين ونبلو أخباركم » . ومنها قوله عز اسمه : « ونبلوكم بالثر والخير فتنه وإلينا ترجعون » . ومنها قوله جلّت حكمته « الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً » .

وإذن فلسخ الحكم بأشد قد يكون ابتلاء للعباد ، إن لم يكن مصلحة لهم . وتلك حكمة بالغة تلقى عن الله العبد .

(سادسا) أن الحكم الأشد الناسخ ، قد يكون هو المصلحة للعباد ، دون الحكم الأخف المنسوخ ، لأنه على رغم شدته وقلة يشتمل على داعية لامتناعه لا توجد في الحكم الأول وقت النسخ . من ترغيب أو ترهيب ، أو تجلية لمزايا وفوائد من وراء الحكم الجديد في الدنيا أو في الآخرة . تأمل آيتي التحريم النهائي للخمر وما انطوتا عليه من هذه الألوان ، ثم تأمل آيات مشروعية الجهاد وما فيها من ضروب الترغيب والترهيب وتحريك العزائم إلى السخاء بالنفوس والأموال إلى غير ذلك مما تدركه في الأحكام الناسخة بأقل تبصر وإيمان .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقول المانعون لنسخ الأخف بالأثقل سما فقط : إن الله تعالى يقول : « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم » . ومعنى هذا أن الشدائد التي كانت على من قبلنا رفعها الله عنا . ونسخ الأخف بالأشد مخالف لهذا الوعد الصريح ، فهو ممنوع سما .

وندفع هذه الشبهة بأن قصارى ما تنفذه هذه الآية أن الله تعالى أعفى هذه الأمة المحمدية من أن يكلفها بما يصل في شدته إلى تلك الأحكام القاسية التي فرضها على الأمم الماضية ، والتي أزمهم بها إلزاما كأنها أغلال في أعناقهم . وهذا لا يبنى أن تكون بعض الأحكام في الشريعة الإسلامية أشد من بعض ، وأن ينسخ الله فيها حكما أخف بحكم أثقل منه ، ولكن لا يصل في شدته وصرامته إلى مثل أحكام الماضين في شدتها وصرامتها . فوعد الله بالتخفيف على هذه الأمة حق ، ونسخه حكما بما هو أثقل منه حق . وخلاصة الجواب أن شدة بعض الأحكام الإسلامية إنما هو بالنسبة إلى بعضها الآخر . أما بالنسبة إلى أحكام الشرائع الأخرى فهي أخف منها قطعا .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقول هؤلاء أيضاً : « إن الله تعالى يقول : « يريدُ الله بكم اليسر ولا يريدُ بكم العسر » ويقول : « يريدُ الله أن يخفف عنكم » ولا تيسير ولا تخفيف في نقلنا من الأخف إلى الأثقل .

وتدفع هذه الشبهة : (أولاً) بأن قصارى ما يدل عليه هذان النصان الكريمان ، هو أن الأحكام الشرعية كلها ميسرة مخففة في ذاتها ، لا إرهاق فيها للمكلفين ، وإن كانت فيما بينها متفاوتة ، فبعضها أثقل أو أخف بالنسبة إلى بعض .

(ثانياً) أنه لو كان مفهوم الآية هو ما فهموا من التيسير والتخفيف المطلقين ، لانتقض ذلك بأصل التكليف ، لأن التكليف إلزام ما فيه كلفه .

(ثالثاً) أن النص الأول : « يريدُ الله بكم اليسر ولا يريدُ بكم العسر » قد سيق في معرض خاص ، هو الترخيص للمرضى والمسافرين أن يفطروا ويقضوا عدة من أيام أخر . وعلى هذا يكون معناه يريدُ الله بكم اليسر ولا يريدُ بكم العسر ، في ترخيصه للمرضى والمسافرين أن يفطروا رمضان ويقضوا عدة ما أفطروا .. وكذلك النص الثاني : « يريدُ الله أن يخفف عنكم » قد سيق في معرض خاص ، هو إباحة الله لعباده ، أن يتزوجوا الفتيات المؤمنات من الإماء ، إذا لم يستطيعوا طوئلاً أن يتزوجوا الحرائر من المحصنات المؤمنات ، وبشرط أن يحشوا العنت أى يخافوا الوقوع في الزنى .

وعلى هذا فالتخفيف المذكور في هذا السياق ، معناه التخفيف بالترخيص لهؤلاء الفقراء الخائفين من العنت ، أن يتزوجوا إماء الله المؤمنات .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقول هؤلاء أيضاً : « إن قوله سبحانه « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » يفيد أن النسخ لا يكون إلا بالأخف ، لأنه الخير ، أو بالساوي ، لأنه المثل ، أما الأثقل فلا .

وتدفع هذه الشبهة بأن الخبرة والمثلية في الآية الكريمة ليس المراد منهما ما فهموا من لفظة عن الحكم الأول أو المساواة به . بل المراد بها الخبرة والمثلية في النفع والثواب ، على ما مر تفصيله . وعلى هذا فما المانع من أن يكون الأثقل الناسخ أكثر فائدة في الدنيا وأعظم أجراً في الآخرة من الأخف للنسخ ؟ أو يكون مساوياً له في الثواب ومماثلاً له في الأجر ؟ .

نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله

علمنا أننا اتفقوا على أن نسخ الطلب قبل التمكن من العلم به ممتنع ، كما اتفقوا على أن نسخه بعد تمكن المكلف من امتثاله جائز ، لم يخالف في ذلك إلا الكرخي فيما روى عنه من امتناع النسخ قبل تحقق الامتثال بالفعل . . أما نسخ الطلب بعد التمكن من العلم وقبل التمكن من الامتثال ، ففيه اختلاف العلماء : ذهب جمهور أهل السنة ومن وافقهم إلى جوازه ، وذهب جمهور المعتزلة ومن وافقهم إلى منعه . مثال ذلك قوله سبحانه : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » فإن جمهورنا يجوزون نسخ وجوب الوصية المذكور في هذه الآية بعد التمكن من العلم به وقبل أن يحضر الموت أحد المكلفين . أما جمهور المعتزلة فيقولون باستحالة نسخ هذا التشريع إلا بعد احتضار أحد المكلفين وتمكنه من الوصية . ولا يكتفي الكرخي فيما روى عنه بمجرد تمكن المكلف من الوصية ، بل لابد عنده من أن يوصى بالفعل ، حتى يجوز النسخ بعده .

أدلة المثبتين لهذا النوع من النسخ :

إن الذين أجازوا هذا النوع من النسخ ، استدلوأه بثلاثة أدلة :

(أحدهما) أن نسخ الطاب قبل التمكن من امتثاله لا يترتب على وقوعه محال عقلي .
وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلا .

(ثانيها) أن النسخ قبل التمكن من الفعل ، مانع كسائر الموانع التي تمنع العبد منه ،
إذ لا فارق بينه وبينها يؤثر . فلو لم يحز هذا النوع من النسخ لم يحز أن يأمر الله عبده بفعل
في مستقبل زمانه ثم يموقه عنه بمرض أو نوم أو نحوهما ، لكن المشاهد غير ذلك باعتراف
المانعين أنفسهم ، فكثيرا ما تحول الحوائث بين المرء وما أمره الله في مستقبله . فليحز
هذا النوع من النسخ أيضا :

(ثالثها) أن هذا النوع من النسخ قد وقع فعلا . والوقوع دليل الجواز
وزيادة .

ثم إن لهم على وقوع هذا النوع من النسخ دليلين :

(الدليل الأول) أن الله تعالى حين حدثنا عن إبراهيم وولده إسماعيل صلوات الله
وسلامه عليهما . قال : «بشرناه بإفلامٍ حلیم * فلما بلغ معه السعی قال : يا بني إني أرى
في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى ؟ قال : بدأيت افعل ما تؤمر ، ستجدني إن شاء الله
من الصابرين * فلما أسلما وتله للجبين * ونادىناه : أن يا إبراهيم * قد صدقت الرؤيا
إنا كذلك نجزي الحسنين * إن هذا لهو البلاء للمبين * وفديناه بذبح عظيم * وتركنا
عليه في الآخرين * سلامٌ على إبراهيم * كذلك نجزي الحسنين * إنه من عبادنا
للؤمنين * فأنت ترى في هذا العرض الكريم ، لقصة إبراهيم الخليل وولده الذبيح
إسماعيل ما يفيد أنه سبحانه قد أمر إبراهيم بذبح ولده ، ثم نسخ ما أمره به قبل أن
أن يتمكن من تنفيذه وفعله .

أما أنه أمره بالذبح فيرشد إليه :

(أولا) قول إبراهيم لولده : « إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى ؟ »
لأن رؤيا الأنبياء حق من ناحية ، ولأن مفاوضة إبراهيم لولده في هذا الأمر الجليل ، تدل على
أن هذا أمر لابد منه من ناحية أخرى ، وإلا لما فاضه تلك المفاوضة الخطيرة المزمجة التي
هي أول مراحل السعي إلى التنفيذ .

(ثانيا) أن إسماعيل أجاب أباه بإعلان خضوعه وامتناله لأمر ربه . قال : « يا أبت افعل
ما تؤمر . ستجدني إن شاء الله من الصابرين » .

(ثالثا) أن إبراهيم اتخذ مسيله إلى مباشرة الأسباب القريبة للذبح ، حيث أسلم ولده ،
وأسلم إسماعيل نفسه « فلما أسلما وتلّه للجبين » .

(رابعا) أن الله ناداه بأنه قد صدق الرؤيا ، أي فعل فعل من صدقها وحققها . ولو لم
يكن هذا أمرا من الله واجب الطاعة ، ما مدحه الله على تصديقه لرؤياه ، وسعيه إلى تحقيق
ما أمره مولاها .

(خامسا) أن الله فدى إبراهيم بذبح عظيم . فلو لم يكن ذبح إسماعيل مطلوباً لما كان
ثمة داع يدعو إلى الفداء .

(سادسا) أن الله امتدح إبراهيم بأنه من المؤمنين ومن الحسنيين المستحقين لإكرام الله
لإياه بالفرج بعد الشدة ، وقرر سبحانه أن هذا هو البلاء المبين ، وكافأه بأنه ترك عليه
في الآخرين « سلام على إبراهيم » . وكل ذلك يدل على أن الله أمره بإطاع ، وإبتلاء
أشد الإبتلاء فاستسلم وانصاع .

وأما أن الله نسخ هذا الأمر قبل تمكن إبراهيم من امتثاله ، فيرشد إليه محاولة إبراهيم
لتنفيذ بالخطوات التي خطاها والمحاولات التي حاولها ، وهي مفاوضة ولده حتى يستوثق منه
أو يتخذ إجراء آخر ، ثم استسلامهما بالفعل لحادث الذبح ؛ وصرعه فلذة كبده وقرعة عينه
على جبيه كيما يضع السكين ويذبحه كما أمره رب العالمين . ولكن جاء النداء بالفداء قبل التمكن

من الامتثال وتنفيذ الذبح . وبعد كل البعد ، بل محال في مجرى المادة ، أن يكون إبراهيم قد وجد فرصة يتمكن فيها من الامتثال قبل ذلك ثم تركها ، حتى يقال : إن النسخ بالقضاء حصل بعد التمكن من الذبح فثبت أن أمره بالذبح قد نسخ بالقضاء قبل التمكن من الامتثال . ووقوع هذا دليل الجواز ، بل هو أول دليل على الجواز .

(الدليل الثاني) أنه جاء في السنة المطهرة ، ما يفيد أن الله فرض ليلة المراج على النبي ﷺ وعلى أمته خمسين صلاة ، ثم نسخ الله في هذه الليلة نفسها خمسا وأربعين منها ، بعد مراجعات تسع من النبي ﷺ بين موسى وربه . وواضح أن هذا النسخ في تلك المرات التسع كان من قبل أن يتمكن النبي وأمته من الامتثال . وهذا الوقوع أول دليل على الجواز كما هو مقرر .

شبهات المنكرين ودفعها

للمنكرين شبهات كثيرة منها ما صاغوه في صورة أدلة على إنكارهم ، ومنها ما وجهوه إلى أدلة اللبثين السابقة في صورة مناقشة لها وإبطال لدلائلها . وهاهي ذى نضعها بين يديك مشفوعة بما يدحضها .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : لو نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله ، لكان طلبا مجردا من الفائدة ، ومثل هذا يكون عبثا . والعبث على الله محال .

وندفع هذه الشبهة بأن الطلب في هذه الصورة لم يتجرد من الفائدة كما يزعمون . بل إن من فوائده وحكمته ابتلاء الله لعباده : أي قبلون أم يرفضون ، فإن قبلوه وأذعنوا له وآمنوا به ووطنوا أنفسهم على امتثاله فلهم أجر كبير ، وظهر فضائلهم كما ظهر فضل إبراهيم في ابتلائه بذبح ولده إسماعيل . مع أنه لم يتمكن من تنفيذ ما أمر به . ومن أبى من عباد الله مثل هذا الطلب بأن ضلّاه وخذلناه واستحق الحرمان والموان ، عن عدل وإنصاف ، « وما ربك بظلام للعبيد » .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : إن الفعل الذى بنسخ طلبه قبل التمسك من امتثاله . إما أن يكون مطلوباً وقت ورود النسخ أو لا فإن كان مطلوباً وقت ورود النسخ أدى ذلك إلى توارد النفي والإثبات على شيء واحد ، وهو محال ، وإن لم يكن الفعل مطلوباً وقت ورود النسخ فلا نسخ ، لأن النسخ لا بد لتحقيقه من حكم سابق يرد عليه ويرفعه . والفرض هنا أنه ورد والحكم مرتفع والنسخ هذه الشبهة (أولاً) بأن الفعل لم يكن مطلوباً وقت ورود النسخ . ولكن هذا لا ينفي حقيقة النسخ كما زعموا بل هو المحقق له ؛ لأن النسخ كالعلة في ارتفاع الحكم والمعلول مقارن للعلة في الزمن ، وإن تأخر عنها في التعقل فالحكم إذن لا بد أن يرتفع عند ورود النسخ بسبب وروده ، وإلا لم يمثل النسخ .

(ثانياً) أن هذه الشبهة تجري في كل صورة من صور النسخ ، وحينئذ لا مفر لهم من إحدى اثنتين : أن ينعموا النسخ مطلقاً ، مع أنهم لا يقولون به ، أو يكونوا في شبهتهم هذه مبطلين .

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : إذا قال الشارع : « صوموا غدا » لزم أن يكون صوم الغد حسناً وفيه مصلحة ، فإذا نهى عنه قبل مجيء الغد لزم أن يكون قبيحاً فيه مفسدة واجتماع الحسن والقبح في شيء واحد في آن واحد محال .

وندفع هذه الشبهة : (أولاً) بأنها قامت على أساس باطل ، هو قاعدة الحسن والقبح العقليين . وتقرير بطلان هذه القاعدة معروف عند الأشاعرة من أهل السنة . (ثانياً) أن نهى الشارع عن الشيء المطلوب قبل التمسك من أدائه ، يقين منه أن ذلك الشيء قبيح عقلاً متى نهى الله عنه . أما طلبه قبل ذلك فلا يدل على حسنه هو ، إنما يدل على حسن ما اتصل به مما استلزمه ذلك الطلب ، وهو إيمان العباد به ، واطمئنان

نفسهم إليه وعزمهم على تنفيذه . وفي ذلك ما فيه من ترويضهم على الطاعة ، وتمويدهم الامتثال ، وإثابتهم على حسن نياتهم وكأن للأمور به في هذه الصورة هو المقدمات التي تسبق الفعل لانفس الفعل ؛ بدليل نسخ الفعل قبل التمكن من امتثاله ، لكنهم أمروا بالفعل نفسه ، لأن عزمهم عليه والإتيان بمقدماته لا يتأتى إلا بالأمر على هذه الصورة فتأمل .

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن استئلالكم بقصة إبراهيم وولده الذبيح ، استدلال لا يسم من جملة مؤاخذات .

(أولا) أن رؤيا إبراهيم ما هي إلا رؤيا رآها . فخييل إليه أنه مأمور بالذبيح ، والحقيقة أنه لم يؤمر به .

والجواب أن رؤيا الأنبياء وحى حق ، لا باطل فيه ولا تخييل . والوحى يصعبه علم ضرورى فى الوحى إليه بأن ما أوحى إليه حق . والأنبياء لا يشتمل لهم الشيطان ، ولا سلطان له عليهم لافى اليقظة ولا فى المنام .

ومن ذا الذى يهمل عقله ، ويسفه نفسه ، فيصلى أن شيخا كبيرا فى جلالة إبراهيم خليل الرحمن يتأثر بخيال قاصد ، ويصدر عن وهم كاذب ، فى أن يقدم على أكبر الكبائر وهو قتل ولده ، وذبح وحيد وفلذة كبده ، بعد أن بشره مولاه بأنه غلام حليم ، ورزقه إياه على شيخوخة وهرم ، وحقق فيه ما بشره به فشب الوليد وترعرع ، حتى بلغ مع أبيه السعى فكان إبراهيم يراه وهو يسمى ممة ، فيسلأ عينه نورا ، وقلبه بهجة وجورا .

(ثانيا) قالوا : إن إبراهيم على فرض كون رؤياه أحقا ، لم يك مأمورا بذبح ولده ، إنما كان مأمورا بالعزم على الذبح فعسب ، امتحانا له بالصبر على هذا المزم . ولا ريب أن إبراهيم بمحاولته التى حاولها وصورها القرآن ، قد عزم وأدى ما وجب عليه ، فلانسح

والجواب من وجهين : (أحدهما) أن الامتحان الذي ذكره ، لا يتحقق إلا بالعرض على ما أوجبه عليه لأن العزم على ما ليس بواجب لا يجب . وإذن فإن إبراهيم كان قد وجب عليه ذبح ولده ، حتى يكون عزمه على ذلك واجبا يتحقق به معنى الابتلاء والاختبار . (والآخر) أن للأمور به لو كان هو العزم دون الذبح ، لما كان هناك معنى للفداء لأن إبراهيم قد فعل كل ما أمره به ربه ، لم يترك شيئا ولم يخفف الله عنه شيئا . على زعمهم .

(ثالثها) قالوا : إن الأمر في الحقيقة كان بتقديم الذبح من إضجاع إبراهيم لولده ، وصرعه إياه على جبينه ، وإمراره لسكينة ، وما أمر إبراهيم بالذبح .

والجواب أن إبراهيم قد جاء بهذه المقدمات ، فإذا كانت هي الأمور به دون الذبح فقد أدى إبراهيم كل ما عليه ، فأى معنى لفداء . إذن ؟

(رابعها) قالوا : إن إبراهيم على فرض أنه كان مأمورا بالذبح نفسه ، قد بذل وسعه في الامتثال والتنفيذ . ولكن الله تعالى قلب عنق الذبيح نحاسا أو حديدا حتى لا ينقطع . فسقط التكليف عن إبراهيم لهذا العذر المانع لالوجود الناسخ .

والجواب من ثلاثة أوجه : (الأول) أن ما ذكره من انقلاب عنقه حديدا ونحاساً ، خير موضوع ورواية هائلة لأصل لها . (الثاني) أن وجوب الذبح لو سقط لهذا العذر ، لما كان هناك معنى للفداء . (الثالث) أنهم إذا جوزوا أن يأمرنا الله تعالى بالشئ ثم يحول بيننا وبينه بعذر من الأعذار ، فلا معنى لأن ينكروا أن يأمرنا الله بالشئ ثم يحول بيننا وبينه بالناسخ ، لأنه ليس بين الحيلولتين فارق مؤثر .

(خامسها) قالوا : إن إبراهيم قد أدى الواجب وذبح ولده فعلا ، ولكن الجرح قد اندمل ، وعنق الذبيح قد انصل والتأم ، فلا نسخ .

والجواب (أولاً) أن هذه الرواية موضوعة أيضاً ، بل هي أدخل في الكذب وأبعد عن ظاهر آيات القصة من الرواية السابقة . ولو حصل ذلك لحدثنا القرآن به ، لأنه ليس أقل شأنًا من أمر الفداء ، أو لحدثنا الرسول ﷺ به على الأقل . ولو كان النقل متواتراً ؛ لأن مثله مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره .

(ثانياً) أن هذا الواجب إذا كان قد أدى على آتم وجوهه ، وذبح إبراهيم ولده بالفعل ، ولم يحدث مانع ولم يوجد ناسخ ، فأى معنى لفداء ؟

(سادساً) قالوا : لانسلم أن وجوب الذبح قد سقط عن إبراهيم بورود الفداء ، بل هو باق حتى يذبح الفداء ، فلو قصر في ذبحه لأنتم إثم من كلف بذبح ولده ولم يذبحه ، ولو كان وجوب ذبح الولد مرتفعاً بورود الفداء ما صح تسمية الفداء فداء ، كما لم يصح تسمية استقبال الكعبة بعد استقبال بيت المقدس فداء ، وذلك لأن حقيقة الفداء لا بد فيها من أمرين يقوم أحدهما مقام الآخر في تلقى المكروه . وعلى هذا لا نسخ .

والجواب ، أن هذا كلام أشبه بالتمويه ، فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا أن إبراهيم لو ذبح ولده بعد نزول الفداء كان آتماً . فيكون ذبحه إياه وتضجراً ما وقد كان قبل نزول الفداء واجباً . وينطبق عليه تمام الانطباق أنه رفع حكم شرعى بدليل شرعى . ولا معنى للنسخ إلا ذلك .

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون : إن استدلالكم بنسخ فرضية الصلوات الخمسين في ليلة المراج ، استدلال باطل ، لأنه خبر غير ثابت . وجهور المعترلة ينكرون المراج جملة . ومن أثبتته منهم نفى خبر فرضية الصلوات الخمسين وما ورد عليها من نسخ . وقال : إن ذلك من وضع القصاص . واستدل على أنها زيادة موضوعة بأنها تقتضى نسخ الحكم قبل التمكن من العلم به ، وهو ممنوع بالإجماع . ووجه هذا الاقتضاء أن فرض الخمسين صلاة لم يكن على النبي ﷺ خاصة ، بل

كان عليه وعلى أمته معه . وقد نسخ قبل أن تعلم به الأمة . وعلى تسليم صحة هذه الزيادة
لا نسلم أن ذلك كان فرضاً على العزم والتعيين ، بل فوض الله تعالى ذلك إلى اختيار الرسول
ومشيئته . فإن اختار الحسين فرضها ، وإن اختار الحسن فرض الحسن .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن خبر المعراج ثابت من طرق صحيحة متعددة ، لا من
طريق واحد . وإنكار أهل الأهواء والبدع له ، لا يفض من قيمة ثبوته ، بل يفض
من قيمته هم . قال عبد الظاهر البغدادي : وليس إنكار القدرية خبر المعراج إلا
كإنكارهم خبر الرؤية والشفاعة وعذاب القبر والحوض والميزان . والخبر الصحيح لا يرد
بما من أهل الأهواء كما لم يرد خبر المسح على الخفين بطعن الرافض والخوارج فيه ، وكما
لم يرد خبر الرجم بإنكار الخوارج له .

(ثانياً) أن هذه الزيادة ثابتة في الصحيحين وغيرهما . وعلى فرض خلو بعض الروايات
منها ، فإن ذلك لا يضرها ، لأن زيادة الثقة مقبولة ، وهذه روايات ثقات عدول ضابطين
بلغوا شأنوا بعيداً من الثقة والعدالة والضبط ، حتى روى البخاري ومسلم عنهم في
صحيحيهما ، وحسبك رجال البخاري ومسلم في الصحيحين .

(ثالثاً) أن قولهم : هذا نسخ للحكم قبل تمكن الأمة من العلم به ، لا يفيد شيئاً ،
لأن الرسول ﷺ فرض الله عليه الحسين صلاة في كل يوم وليلة كما فرضها على أمته .
وقد علم الرسول بذلك طبعاً ، ونسخ الله هذا الفرض بعد علم الرسول به وقبل تمكنه من
امتناله . وذلك كاف في إثبات ما نحن بسبيله من نسخ الطلب قبل التمكن من الامتنال .

(رابعاً) أن قولهم : إن فرض الحسين لم يكن فرضاً عزماء ، كلام قاسد لا يبرهان لهم
به ، بل نفس الرواية ترد عليهم ، وثبت أن الأمر لم يؤول إلى مشيئة الرسول ، إن
اختار الحسين فرضها الله حسين ، وإن اختار الحسن فرضها الله حسناً كما يزعمون . ذلك
أن الله قال له في هذا العرض : « فرضت عليك وعلى أمتك حسين صلاة » وقبل الرسول

ذلك طائفا مختارا، وهبط على اسم الله، حتى إذا أتى موسى سأله موسى: ما فعل ربك؟ قال: فرض علىّ وعلى أمّتي خمسين صلاة فقال له موسى: ارجع إلى ربك واسأله التخفيف، وذكر له أنه خير بنى إسرائيل من قبله فعجزوا وما زال به حتى رجع إلى مقام النجاة، وسأل التخفيف من مولا، فخط عنه خمسا، وعاد إلى موسى فراجعته، وما زال يرجع بين موسى وربه، وفي كل مرة يحط الله عنه خمسا، حتى لم يبق إلا خمس من الخمسين. وأشار عليه موسى أيضا أن يرجع ويسأل التخفيف، فاعتذر بأنه سأل حتى استعفى. فهل بعد ذلك كله يصح في الأذهان أن يقال أو أن يفهم أن فرض الخمسين لم يكن فرضا عزما، وأن الله فرض الأمر في اختيار الخمسين أو الخمس إلى مشيئة رسوله؟ إن يقولون إلا كذبا.

النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة.

النسخ في الشريعة الإسلامية قد يرد به القرآن وقد ترد به السنة. والنسخ كذلك قد يرد به القرآن وقد ترد به السنة. فالأقسام أربعة.

١ - نسخ القرآن بالقرآن.

(القسم الأول) نسخ القرآن بالقرآن. وقد أجمع القائلون بالنسخ من المسلمين على جوازه ووقوعه. أما جوازه فلأن آيات القرآن متساوية في العلم بها وفي وجوب العمل بمقتضاها. وأما وقوعه فلما ذكرنا وما منذ كر من الآيات الناسخة والمنسوخة. وهذه القسم ينوع إلى أنواع ثلاثة: نسخ التلاوة والحكم معا، ونسخ الحكم دون التلاوة. ونسخ التلاوة دون الحكم. وقد أشبعنا الكلام عليها فيما سبق.

نسخ القرآن بالسنة

(القسم الثاني) نسخ القرآن بالسنة . وقد اختلف العلماء في هذا القسم بين مجوز ومانع . ثم اختلف المجوزون بين قائل بالوقوع وقائل بعدمه . وإذن يجري البحث في مقامين اثنين . مقام الجواز ومقام الوقوع . .

(١) مقام الجواز :

القائلون بالجواز هم مالك وأصحاب أبي حنيفة وجهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة . وحجتهم أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلا لذاته ولا لغيره . أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلأن السنة وحى من الله كما أن القرآن كذلك ، لقوله تعالى « وما ينطق عن الهوى » إن هو إلا وحي يوحى « ولا فارق بينهما إلا أن ألفاظ القرآن من ترتيب الله وإنشائه ؛ وألفاظ السنة من ترتيب الرسول وإنشائه ، والقرآن له خصائصه وللجنة خصائصها . وهذه الفوارق لا أثر لها فيما نحن بسبيله ، مادام أن الله هو الذى ينسخ وحيه بوحيه . وحيث لا أثر لها ، فنسخ أحد هذين الوحيين بالآخر ، لا مانع يمنع عقلا كما أنه لا مانع يمنع شرعا أيضا ، فتعين جوازه عقلا وشرعا .

هذه حجة المجيزين . أما المانعون . وهم الشافعى وأحمد وإبني عنه وأكثر أهل الظاهر . فيستدلون على المنع بأدلة خمسة ، وهما هي ذى مشفوعة بوجوه نقضها :

(دليلهم الأول) أن الله تعالى يقول لنبيه ﷺ : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » . وهذا يفيد أن وظيفة الرسول منحصرة في بيان القرآن . والسنة إن نسخت القرآن لم تكن حينئذ بيانا له ، بل تكون راضة إليه .

ونقض هذا الاستدلال (أولاً) بأن الآية لا تدل على انحصار وظيفة السنة في البيان ؛ لأنها خالية من جميع طرق الحصر . وكل ما تدل عليه الآية هو أن سنة الرسول مبينة للقرآن ، وذلك لا ينفى أن تكون ناسخة له . ونظير هذه الآية قوله سبحانه « تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً » ، فإنه يفيد أنه ﷺ نذير للعالمين . ولا تنفي عنه أنه بشير أيضاً للعالمين .

(ثانياً) أن وظيفة السنة لو انحصرت في بيان القرآن ، ما صح أن تستقل بالتشريع من نحو إيجاب وتحريم ؛ مع أن إجماع الأمة قائم على أنها قد تستقل بذلك كتشريع ﷺ كل ذي مخلب من الطيور وكل ذي ناب من السباع ، وكحظره أن يورث بقوله « نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » .

(ثالثاً) أن السنة نفسها نصت على أنها قد تستقل بالتشريع وإفادة الأحكام ، يحدثنا العرياض بن سارية رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقال : « أوجب أحدكم متكئاً على أريكته يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في هذا القرآن . ألا إنى قد أمرت ووعظت ونهيت عن أشياء إنما مثل القرآن أو أكثر . وإن الله لم يجعل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن ولا ضرب نساءهم ولا أكل ثمارهم إلا إذا أعطوكم الذي فرض عليهم » .

(رابعاً) أنه على فرض دلالة الآية على الحصر ، فالمراد بالبيان فيها التبليغ لا الشرح . ولقد بلغ الرسول كل ما أنزله الله إلى الناس ، وهذا لا ينافي أنه نسخ ما شاء الله نسخه بالسنة .

(خامساً) أنه على فرض دلالة الآية على الحصر ، ودلالة البيان على خصوص الشرح ، فإن المراد بما أنزل إلى الناس ، هو جنسه المصادق ببعضه ، وهذا لا ينافي

أن تكون السنة ناسخة لبعض آخر ، فيكون الرسول مبينا لما ثبت من الأحكام وناسخا لما ارتفع منها .

(دليلهم الثاني) أن القرآن نفسه هو الذي أثبت أن السنة المنبوية حجة ، فلو نسخته السنة لمادت على نفسها بالإبطال ، لأن النسخ رفع ، وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع . والدليل على أن القرآن هو الذي أثبت حجية السنة ما قرؤه فيه من مثل قوله سبحانه : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبسكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » . ونقض هذا الاستدلال (أولا) بأن كلامنا ليس في جواز نسخ السنة لنصوص القرآن الدالة على حجيتها حتى ترجع على نفسها بالإبطال ، بل هو في جواز نسخ ما عدا ذلك مما يصح أن يتعلق به النسخ .

(ثانيا) أن ما استدلوا به حجة عليهم لأن وجوب طاعة الرسول واتباعه ، يقضى بوجوب قبول ما جاء به على أنه ناسخ .

(دليلهم الثالث) أن قوله تعالى : « قل نزله روح القدس من ربك بالحق » قد جاء ردا على من أنكروا النسخ وعابوا به الإسلام ونهى الإسلام بدليل قوله سبحانه قبل هذه الآية : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون » . ومعلوم أن روح القدس إنما ينزل بالقرآن . وإذا فلا ينسخ القرآن إلا بقرآن .

ونقض هذا الاستدلال بأن الكتاب والسنة كلاهما وحى من الله ، وكلاهما نزل به روح القدس ، بدليل قوله سبحانه « وما ينطق عن الهوى » « إن هو إلا وحي يوحى » فالذهاب إلى أن ما ينزل به روح القدس ، هو خصوص القرآن ، باطل .

(دليلهم الرابع) أن الله تعالى يقول : « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا : انت بقرآن غير هذا أو بدله . قل : ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى » . وهذا يفيد أن السنة لا تنسخ القرآن ، لأنها ناسخة من نفس الرسول ﷺ .

وندفع هذا الاستدلال بمثل ما دفعنا به سابقه ، وهو أن السنة ليست فابسة من نفس الرسول على أنها هوى منه وشهوة ؛ بل معانيها موحاة من الله تعالى إليه ، وكل ما استقل به الرسول أنه عبر عنها بألفاظ من عنده ، فهي وحى وحى وليست من تلقاء نفسه على هذا الاعتبار ، وإذن فليس نسخ القرآن بها تبديلاً له من تلقاء نفسه ، إنما هو تبديل بوحى .

(دلهلهم الخامس) أن آية : « ما ننسخ من آية أو ننسها » تدل على امتناع نسخ القرآن بالسنة ، من وجوه ثلاثة : (أولها) أن الله تعالى قال : « نأت بخير منها أو مثلها » والسنة ليست خيراً من القرآن ولا مثله .

(ثانيها) أن قوله : « نأت » يفيد أن الآتى هو الله . والسنة لم يأت بها الله ، إنما الذى أتى بها رسوله .

(ثالثها) أن قوله : « ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير » ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير » يفيد أن النسخ لا يصدر إلا من له الاقتدار الشامل ، والملك الكامل ، والسلطان المطلق ، وهو الله وحده .

وندفع الوجه الأول من هذا الاستدلال بأن النسخ فى الآية الكريمة أعم من أن يكون فى الأحكام أو فى التلاوة ، والخبرة والتقليد أعم من أن تكون فى المصلحة أو فى الثواب ، وقد سبق بيان ذلك . وإذن فقد تكون السنة الناسخة خيراً من القرآن المنسوخ من هذه الناحية ، وإن كان القرآن خيراً من السنة من ناحية امتيازها بمخصائصه العليا دائماً .

وندفع الوجه الثانى بأن السنة وحى من الله وما الرسول إلا مبلغ وممير عنها فقط . والآتى بها على الحقيقة هو الله وحده .

وندفع الوجه الثالث بأننا نقول بموجبه وهو أن الناصخ في الحقيقة هو الله وحده ،
والسنة إذا نسخته فإنما تنسخه من حيث إنها وحى صادر منه سبحانه .

شبهتان ودفعهما

(١) لقائل أن يقول : إن من السنة ما يكون ثمرة لاجتهاده صلى الله عليه وسلم ،
وهذا ليس وحياً أو حياً إليه به ، بدليل العتاب الذى وجهه القرآن إلى الرسول في
مطاف تارة وفي عنف أخرى . فكيف يستقيم بعد هذا أن نقول : إن السنة وحى
من الله ؟

والجواب أن مرادنا هنا بالسنة ، ما كانت عن وحى جلى أو خفى ، أما السنة الاجتهادية ،
فليست مرادة هنا البتة ، لأن الاجتهاد لا يكون إلا عند عدم النص ، فكيف يمارسه
ويرفعه ؟ وقد شرحنا أنواع السنة في كتابنا (المنهل الحديث في علوم الحديث) فارجع
إليه إن شئت .

(٢) ولقائل أن يقول : إن من السنة ما كان آحادياً . وخبر الواحد منهما صحيح فإنه
لا يقيد القطع ، والقرآن قطعى المتن ، فكيف ينسخ بالسنة التى لا تنفيذ القطع ؟ ومتى
استطاع الظن أن يرفع اليقين ؟

والجواب أن المراد بالسنة هنا السنة المتواترة دون الآحادية . والسنة المتواترة قطعية
الثبوت أيضاً كالقرآن . فهما متكافئان من هذه الناحية ، فلا مانع أن ينسخ أحدهما الآخر .
أما خبر الواحد فالحق عدم جواز نسخ القرآن به ، للمعنى المذكور ، وهو أنه غنى والقرآن
قطعى ، والظنى أضعف من القطعى فلا يقوى على رفعه .

والقائلون بجواز نسخ القرآن بالسنة الآحادية ، اعتماداً على أن القرآن غنى
بالدلالة ، حججهم داحضة ، لأن القرآن إن لم يكن قطعى الدلالة فهو قطعى

الثبوت ، والسنة الأحادية فنية اللالة والشبوت معا فهي أضعف منه فكيف ترفعه ؟ .

(ب) مقام الوقوع :

مأسافتاه بين يدبك كان في الجواز. أما الوقوع فقد اختلف المجوزون فيه : منهم من أثبتته ومنهم من نفاه « ولكل وجهة هو موليها » وهناك وجهة كل من الفريقين ، نعرف أن الحق مع الثابتهين .

استدل للثبوت على الوقوع بأدلة أربعة :

(الدليل الأول) أن آية الجلد وهي : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » تشمل المحصنين وغيرهم من الزناة. ثم جاءت السنة فنسخت عمومها بالنسبة إلى المحصنين ، وحكت بأن جزاءهم الرجم .

وقد ناقش الثاقون هذا الدليل بأمرين : (أحدهما) أن الذي ذكره تخصيص لانسح . (والآخر) أن آية « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » هي المخرجة لصور التخصيص . وإن جاءت السنة موافقة لها . وقد سبق الكلام على آية « الشيخ والشيخة » في عداد ما نسخت تلاوته وبقي حكمه ، فلا تغفل .

(الدليل الثاني) أن قوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على التقين » . منسوخ بقوله ﷺ : « لا وصية لوارث » .

وقد ناقشه الثاقون بأمرين :

(أولها) أن الحديث المذكور خير آحاد ، وقد تقرر أن الحق عدم جواز نسح القرآن بخبر الآحاد .

(ثانيها) أن الحديث بتمامه يفيد أن الناسخ هو آيات المواريث ، لا هذا الحديث . وإليك النص الكامل للحديث المذكور : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » .

ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في صحيحه ، ونصه « عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : « إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » وكانت الوصية كذلك حتى نسخها آية الموارث .

(الدليل الثالث) أن قوله سبحانه : « واللأئيم الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً . متسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « خذوا عني خذوا عني . قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتقريب عام . والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

وقد ناقشة النافون (أولاً) بأن الناسخ هنا هو آية الجلد وآية الشيع والشيعة ، وإن جاء الحديث موافقاً لهما .

(ثانياً) بأن ذلك تخصيص لا نسخ ، لأن الحكم الأول جعل الله له غاية هو الموت أو صدور تشريع جديد في شأن الزانيات . وقد حققنا أن رفع الحكم ببلوغ غايته الضرورية في دليله الأول ليس نسخاً .

(الدليل الرابع) أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطيور ، ناسخ لقوله سبحانه : « قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير ، فإنه رجس » ، أو فسقاً أهل غير الله به » .

وقد ناقشة النافون بأن الآية الكريمة لم تنمض لإباحة ما عدا الذي ذكر فيها ،

إنما هو مباح بالبراءة الأصلية والحديث المذكور ما رفع إلا هذه البراءة الأصلية ،
ورفعها لا يسمى نسخا كما سلف بيانه .

من هذا المرض يخلص لنا أن نسخ القرآن بالسنة لا مانع بمنه عقلا ولا شرعا .
غاية الأمر أنه لم يقع لعدم سلامة أدلة الوقوع كما رأيت .

٣ - نسخ السنة بالقرآن

هذا هو القسم الثالث . وفيه خلاف العلماء أيضا بين تجويز ومنع على نسط ما مر في
القسم الثاني ، بيد أن صوت المائمين هنا خافت ، وحجتهم داحضة . أما المتيقنون فيؤيدهم
دليل الجواز كما يسمفهم برهان الوقوع . ولهذا نجد في صف الإتيات جماهير الفقهاء
والتكلمين ، ولا نرى في صف النفي سوى الشافعي في أحد قوليه ومعه شردمة من
أصحابه ، ومع ذلك فنقل هذا عن الشافعي فيه شيء من الاضطراب أو إرادة
خلاف الظاهر .

دليل الجواز :

استدل المتيقنون على الجواز هنا ، بمثل ما استدلوا على القسم السالف ، فقالوا : إن
نسخ السنة بالقرآن ليس مستحيلا لذاته ولا لغيره . أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلأن
السنة وحى كما أن القرآن وحى ولا مانع من نسخ وحى بوحى لكان التكافؤ بينهما
من هذه الناحية .

أدلة للوقوع والجواز :

واستدلوا على الوقوع بوقائع كثيرة ، كل واقعة منها دليل على الجواز كما هي دليل
على الوقوع ، لما علمت من أن الوقوع يدل على الجواز وزيادة .

(من تلك الوقائع) أن استقبال بيت المقدس في الصلاة لم يعرف إلا من السنة ، وقد نسخ قوله تعالى : « فَوَلَّيْنَاكَ الْغَنَاءَ وَجَعَلْنَا شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » .

(ومنها) أن الأكل والشرب والمباشرة كان محرماً في ليل رمضان على من صام ثم نسخ هذا التحريم بقوله تعالى : « فَالآن بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَذْهَبَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ » .

(ومنها) أن النبي ﷺ أبرم مع أهل مكة عام الحديبية صلحاً كان من شروطه أن من جاء منهم مسلماً رده عليهم . وقد وفي بدمه في أبي جندل وجاعة من المكيين جاءوا مسلمين . ثم جاءت امرأته فهم أن يردوها فأنزل الله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ » الله أعلمُ بإيمانهن . فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لانهن حلنَّ لهن ولا هم يحلونَّ لهن » الآية .

شبهة للمانعين ودفعها :

أورد المانعون على هذا الاستدلال للتعتمد على تلك الوقائع شبهة قالوا في تصويرها : يجوز أن يكون النسخ فيما ذكرتم ثابتاً بالسنة ثم جاء القرآن موافقاً لها ، وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ السنة بالسنة . ويجوز أن الحكم المنسوخ كان ثابتاً أولاً بقرآن نسخت تلاوته ثم جاءت السنة موافقة له ؛ وبهذا يؤول الأمر إلى نسخ قرآن بقرآن .

وندفع هذه الشبهة بأنها قائمة على مجرد احتمالات واهية لا يؤيدها دليل ، ولو فتحنا بابها وجعلناها اعتباراً ، لما جاز لفقهاء أن يحكموا على نص بأنه ناسخ لآخر إلا إذا ثبت ذلك صريحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولكن ذلك باطل بإجماع الأمة على خلافه ، واتفاقها على أن الحكم إنما يستدل به دليله الذي لا يعرف سواه بعد الاستقراء الممكن .

أدلة المانعين ونقضها :

١ - قالوا : إن قوله سبحانه ونعالى : « وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » يفيد أن السنة ليست إلا بيانا للقرآن ، فإذا نسخها القرآن خرجت عن كونها بيانا له .

وننقض هذا بأن الآية ليس فيها طريق من طرق الحصر . وعلى فرض وجود الحصر فالمراد بالبيان في الآية التبليغ لا الشرح ، ولا ريب أن التبليغ إظهار . وعلى فرض أن الآية حاصرة للسنة في البيان بمعنى الشرح لا التبليغ ، فبيانها بعد النسخ باق في الجملة ، وذلك بالنسبة لما لم ينسخ منها ، وأنت تعلم أن بقاء الحكم الشرعى مشروط بعدم ورود ناسخ . فتدبر . ولاحظ التفصيل الذى ذكرناه هناك في نقض الدليل لما نعى نسخ القرآن بالسنة ، فإنه يفيدك هنا .

٢ - قال المانعون أيضا : إن نسخ السنة بالقرآن يلبس على الناس دينهم ويزعزع ثقتهم بالسنة ، ويوقع في روعهم أنها غير مرضية لله ، وذلك يثوت مقصود الشارع من وجوب اتباع الرسول وطاعته واقتداء الخلق به في أقواله وأفعاله . ولا ريب أن هذا باطل ، فما استلزمه وهو نسخ السنة بالقرآن باطل .

وننقض هذا الاستدلال (أولا) بأن مثله يمكن أن يقال في أى نوع آخر من أنواع النسخ التى تقولون بها . فما يكون جوابا لكم يكون مثله جوابا لنا .

(ثانيا) أن ما ذكره من استلزام نسخ السنة بالقرآن لهذه الأمور الباطلة ، غير صحيح ، لأن أدلة القرآن متوافرة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى . وذلك يمنع لزوم هذه المحاولات الفاسدة ، ويجعل نسخ السنة بالقرآن كنسخ السنة بالسنة والقرآن بالقرآن ، في نظر أى منصف كان .

٤ - نسخ السنة بالسنة

نسخ السنة بالسنة يقنوع إلى أنواع أربعة ، نسخ سنة متواترة بمتواترة ، ونسخ سنة آحادية بآحادية ، ونسخ سنة آحادية بسنة متواترة ، ونسخ سنة متواترة بسنة آحادية . أما الثلاثة الأول فخاتمة عقلا وشرعا . وأما الرابع وهو نسخ سنة متواترة بآحادية ، فاتفق علماؤنا على جوازه عقلا ، ثم اختلفوا في جوازه شرعا ، فنفاه الجمهور وأثبتته أهل الظاهر .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم بدليلين :

(أولهما) أن للتواتر قطعي الثبوت وخبر الواحد ظني : والقطعي لا يرتفع بالظني ،

لأنه أقوى منه ، والأقوى لا يرتفع بالأضعف .

(ثانيهما) أن عمر رضي الله عنه رد خبر فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعمل لما سكتي ، مع أن زوجها طلقها وبث طلاقها وقد أقر الصحابة عمر على رده هذا ، فكان إجماعا . وما ذاك إلا لأنه خبر آحادي لا يفيد إلا الظن ، فلا يقوى على معارضة ما هو أقوى منه ، وهو كتاب الله إذا يقول : « أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجدنكم » وسنة رسوله المتواترة في جعل السكن حقا من حقوق البتونة .

ملاحظة :

روت كتب الأصول في هذا الموضع خبر فاطمة بنت قيس بصيغة مدخولة ، فيها أن عمر قال حين بلغه الخبر : « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبيينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، حفظت أم نسيت » وعزا بعضهم هذه الرواية المدخولة إلى الإمام مسلم في صحيحه . والحقيقة أن الرواية بهذا الصورة غير صحيحة ، كما أن عزوها إلى مسلم غير صحيح .

والرواية الصحيحة في مسلم وغيره ليس فيها كلمة «أصدمت أم كذبت». بل اقتصرمت على كلمة «أحفظت أم نسيت». ومثلك - جاك الله - يعلم أن الشك في حفظ قاطبة ونسيانها ، لا يفتح في عدالتها وصدقها ، فإياك أن تخوض مع الخائضين من المستشرقين وأذئابهم فتقطع في الصحابة وتجرحهم في تثبتهم لمثل هذا الخبر المردود .

وإن شئت الزيد من التعليق على هذا الخبر وما شابهه ، فقرأ ما كتبناه تحت عنوان : (دفع شبهات في هذا المقام) من كتابنا (المنهل الحديث في علوم الحديث) .

أدلة الظاهر

اعتمد أهل الظاهر في جواز نسخ التواتر بالآحاد شرعا على شبهات فنبوها أدلة ، وما هي بأدلة .

(منها) أن النسخ تخصيص لمعوم الأزمان ، فيجوز بخبر الواحد وإن كان للنسخ متواترا ، كما أن تخصيص عموم الأشخاص يجوز بخبر الواحد وإن كان العام المخصوص متواترا .

وندفع هذا (أولا) بأن المقصود من النص للنسخ جميع الأزمان ، وليس المقصود منه استمرار الحكم إلى وقت النسخ فقط ، وإذن فالنسخ رفع لمقتضى العموم لا تخصيص للعموم . فكيف يقاس النسخ على التخصيص الذي هو بيان محض المقصود من اللفظ .

(ثانيا) أننا نمنع جواز تخصيص التواتر بخبر الواحد كما هو رأى الحنفية .

(ومنها) أن أهل قباء كانوا يصلون متجهين إلى بيت المقدس فاتاهم آت يخبرهم بتحويل القبلة إلى السكبة ، فاستجابوا له ، وقبلوا خبره ، واستداروا وهم في صلاتهم ، وباع ذلك رسول الله فأقرم . وهذا دليل على أن خبر الواحد ينسخ التواتر .

وندفع هذا بأن خبر الواحد في هذه الحادثة احتفت به قرآن جملة يفيد القطع ، وكلامنا

في خبر الواحد الذي لا يفيد القطع؛ وهذه القرائن التي تقيد القطع هذا، تعلمها من أن الحادثة المروية حادثة جزئية حسية، لا تحتل الخطأ ولا النسيان، وأنها تتصل بأمر عظيم هو صلاة جمع من المسلمين، وأن الراوي لها صحابي جليل، وأنه لا واسطة بينه وبين الرسول، وأنه واثق من أنه إن كذب فيفتضح أمره لا محالة، وسيلاقى من العنت والعقاب ما يحيل العقل عادة معه تسبب هذا الراوي العظيم له. يضاف إلى هذا أن التوجه إلى بيت المقدس كان متوقع الانقراض، لما هو معروف من حب العرب وحب الرسول معهم لاستقبال الكعبة التي هي مقصدهم ومنفرة آبائهم وأجدادهم. فكان عليه الصلاة والسلام يرفع وجهه إلى السماء انتظارا ليزول الوحي بذلك. «قد نرى قلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها». فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره.

نسخ القياس والنسخ به

ينطوي تحت نسخ القياس والنسخ به صور ثلاث: (أولها) أن ينسخ القياس حكما دل عليه قياس. ومثلا لذلك بأن يوجب الشارع إكرام زيد لسخائه، فتقيس عليه عمرا لوجود علة السخاء فيه. ثم بعد ذلك يوجب الشارع إهانة بكر لكونه سكبيرا، فتقيس عليه عمرا المذكور لوجود علة السكر فيه وبذلك ينسخ وجوب إكرام عمرو بوجوب إهانتته، عند ترجيح هذا القياس الثاني على الأول.

(ثانيها) أن ينسخ القياس حكما دل عليه نص، كأن ينص الشارع على إباحة النبيذ، ثم بعد ذلك يحرم الخمر لإسكاره، فتقيس النبيذ عليه لوجود علة الإسكار فيه. وبذلك ينسخ حكم الإباحة الثابت نصا، بحكم التعريم الثابت قياسا.

(ثالثها) أن ينسخ النص قياسا، كأن يحرم الشارع الخمر لكونه مكروها فنحصر عليه النبيذ لإسكاره، ثم بعد ذلك ينص الشارع على إباحة النبيذ، فننسخ حرمة النبيذ الثابتة قياسا، بإباحته الثابتة نصا.

وقد اختلف علماءنا. فمنهم من نسخ القياس والنسخ به مطلقا. ومنهم من جوزه مطلقا. ومنهم من فصل. والجمهور على جواز نسخه والنسخ به إن كان قطعيا، وعلى منعه إن كان ظاهريا. والقطعي ما قطع فيه بنى الفارق، كقياس صب البول في الماء الراكد على البول فيه، فيأخذ حكمه وهو الكراهة.

أدلة المانعين مطلقا:

وقد احتدل القائلون بمنع نسخ القياس مطلقا؛ بأن نسخه يقتضى ارتفاع حكم الفرع مع بقاء حكم الأصل. وهذا لا يقبله العقل؛ لأن العلة التي رتب عليها الشارع حكم الأصل موجودة في الفرع، وهي قاضية ببقاء الحكم في الفرع مادام باقيا في الأصل. ونوقش هذا الاستدلال بأمرين: (أحدهما) أن نسخ القياس لا يقتضى ما ذكره، بل يقتضى ارتفاع حكم الأصل تبعاً لارتفاع حكم الفرع على معنى أن نسخ حكم الفرع يدل على أن الشارع قد ألغى العلة التي رتب عليها حكم الأصل وإلغاؤها يقتضى ارتفاع حكمه.

(والآخر) أنه لا مانع عقلا من أن ينسخ الشارع الفرع بناء على أنه اعتبر قيده في العلة لم يكن معتبرا من قبل. وهذا التيد موجود في الأصل وليس موجودا في الفرع. هذا دليل المانعين لجواز نسخ القياس مطلقا مع مناقشته. أما الدليل على منعهم جواز النسخ به مطلقا، فيتلخص في أن المنسوخ به إما أن يكون نصا أو إجماعا أو قياسا. لا جائز أن يكون نصا، لأن دلالة أقوى من دلالة القياس. والضعيف لا يرفع ما هو أقوى منه. ولا جائز أن يكون المنسوخ به إجماعا، لأن الإجماع لا يصلح أن يكون ناسخا ولا منسوخا، كما سيأتى تحقيقه. ولا جائز أن يكون قياسا، لأنه يشترط لصحة القياس أن يسلم من المعارض المساوى له والأرجح منه؛ وهذا القياس التأخر مفروض أنه أرجح من الأول، وإذن يتبين بظهوره بطلان القياس الأول. وإذا تبين بطلانه بطل القول بنسخه، لأن النسخ رفع

الحكم ثابت من قبل . وهذا قد تبين خطؤه وعدم ثبوته .

ونوقش هذا الاستدلال بأن إطلاق القول بأن النص أقوى دلالة من القياس غير مسلم ، فإن هناك من النصوص ما تخفى دلالته حتى لا يفهمها إلا الخواص على حين أن هناك من الأقية ما تظهر دلالته لكل باحث منصف .

دليل المجوزين مطلقا :

واستند المجوزون لنسخ القياس والنسخ به مطلقا ، إلى أن القياس دليل شرعى لم يتم دليل عقل ولا نقل على امتناع نسخه أو النسخ به .

ونوقش هذا الاستدلال ، بأن إطلاقهم هذا يستلزم النسبية بين ظنى القياس وقطعيه ، ويستلزم جواز ارتقاع القطعى منه بالظنى ، وكلاهما غير مقبول عقلا ولا نقلا .

دليل الجمهور :

واستدل الجمهور على جواز نسخه والنسخ به إن كان قطعيا ، بأن القياس القطعى لا يستلزم نسخه ولا النسخ به محالا عقليا ولا شرعيا . واستدلوا على عدم جواز نسخه والنسخ به إن كان ظنيا ، بأن جواز ذلك يستلزم الحال . أما بيانه بالنسبة لعدم جواز نسخه ، فهو أن النسخ له إما أن يكون قطعيا أو ظنيا ، وكلا هذين مبطل للقياس الأول ، والباطل لا ثبوت له حتى ينتسخ . ويستدلون على أن كلا هذين مبطل للقياس الأول بأن اقتضاء القياس للحكم مشروط بألا يظهر له معارض مساو له أو أرجح منه . ولا ريب أن القياس القطعى للتأخر أقوى من الأول ، وأن الظنى أرجح منه حتى يعقل نسخه له ، فيظهر أحدهما يقين بطلان ذلك القياس الأول وإذن فلا نسخ ودليلهم على عدم جواز النسخ به ، هو أن للنسخ بالقياس الظنى إما أن يكون قطعيا أو ظنيا . ولا جائز أن يكون قطعيا ، لأن الظن لا يقوى على رفع اليقين . ولا جائز أن يكون ظنيا ، لأن اقتضاء القياس الظنى للحكم ، مشروط بألا يظهر له معارض مساو له أو أرجح منه . وفي هذه الصورة قد ظهر له معارض وهو القياس للتأخر عنه الذى لا بد أن يكون

أرجح منه ، حتى يعقل نسخه له . وعلى هذا يكون القياس المتأخر ميئنا بطلان اقتضاء القياس المتقدم للحكم ، لا ناسخا له .

نسخ الإجماع والنسخ به

جمهور الأصوليين على أن الإجماع لا يجوز أن يكون ناسخا ولا منسوخا . واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون ناسخا ؛ بأن المنسوخ به إما أن يكون نصا أو إجماعا أو قياسا . لا جائز أن يكون نصا ، لأن الإجماع لا بد أن يكون له نص يستند إليه ؛ خصوصا إذا انفقد على خلاف النص . وإذن يكون النسخ هو ذلك النص الذي استند إليه الإجماع لانفس الإجماع ، ولا جائز أن يكون المنسوخ بالإجماع إجماعا ؛ لأن الإجماع لا يكون إلا عن مستند يستند إليه من نص أو قياس ، إذ الإجماع بدون مستند قول على الله بغير علم ، والقول على الله بغير علم ضلالة ، والأمة لا تجتمع على ضلالة . ومستند الإجماع الثاني لا بد أن يكون نصا حدث بعد الإجماع الأول ، لأن ذلك النص لو تحقق قبل الإجماع الأول ما أمكن أن يستند إليه على خلافه . ولا ريب أن حدوث نص بعد رسول الله ﷺ محال ، فما أدى إليه وهو نسخ الإجماع بالإجماع محال . ولا جائز أن يكون المنسوخ بالإجماع قياسا ، لأن الإجماع على خلاف القياس يقتضى أحد أمرين : إما خطأ القياس ، وإما انقاسه . يستند الإجماع ، وعلى كلا التقديرين فلا يكون الإجماع ناسخا ، واستدلوا على أنه لا يجوز أن يكون الإجماع منسوخا ، بأن الإجماع لا يعتبر حجة إلا بعد رسول الله ﷺ . وإذن فالناسخ له إما أن يكون نصا أو قياسا أو إجماعا . لا جائز أن يكون نصا ، لأن الناسخ متأخر عن المنسوخ أو لا يعقل أن يحدث نص بعد رسول الله ﷺ . ولا جائز أن يكون الناسخ الإجماع قياسا لأن نسخ الإجماع بالقياس يقتضى أن يكون الحكم الدال على الأصل حادثا بعد الرسول وهو باطل . ولا جائز أن يكون الناسخ للإجماع إجماعا ، لما سبق . وأما قولهم : هذا الحكم منسوخ إجماعا ، فمعناه أن الإجماع انقصد على أنه نسخ بدليل من الكتاب أو السنة ؛ لا أن الإجماع هو الذي نسخه .

المجوزون ومناقشتهم :

ما تقدم هو مذهب الجمهور : ولكن بعض المعتزلة وآخرون ، جوزوا أن يكون الإجماع ناسخاً لكل حكم صلح النص ناسخاً له . واستدلوا بأدلة : منها أن نصيب المؤلفه قلوبهم من الزكوات ثابت بصريح القرآن ، وقد نسخ بإجماع الصعابة في زمن الصديق على إسقاطه .

ونوقش هذا بوجوه : « أولها » أن الإجماع المذكور لم يثبت ، بدليل اختلاف الأئمة المجتهدين في سقوط نصيب هؤلاء .

« ثانيها » أن العلة في اعتبار المؤلفه قلوبهم من مصارف الزكاة ، هي إعزاز الإسلام بهم . وفي عهد أبي بكر اعترى الإسلام فعلاً ، بكثرة أتباعه واتساع رقعة ، فأصبح غير محتاج إلى إعزاز ، وسقط نصيب هؤلاء المؤلفه لسقوط علته .

« ثالثها » أنه على فرض صحة هذا الإجماع ، فإن الإجماع لا يدل له من مستند . وإذن فالناسخ هو هذا المستند ، لا الإجماع نفسه .

موقف العلماء من الناسخ والمنسوخ

العلماء في موقفهم من الناسخ والمنسوخ يختلفون ، بين مقصر ومقتصد وغال فائقصرون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقاً سالكون به مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه ، كأي مسلم ومن وافقه . وقد بينا الرأي في هؤلاء سابقاً .

والمقتصدون هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة ، فلم ينفوه إطلاقاً . كم فناء أبو مسلم وأضرابه ، ولم يتوسموا فيه جزافاً كالفالين ، بل يقفون به موقف الضرورة التي يقتضيها وجود التمازض الحقيقي بين الأدلة ، مع معرفة المتقدم منها والمتأخر .

والغالون هم الذين تزيدوا ، فأدخلوا في النسخ ما ليس منه ، بناء على شبه ساقطة . ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس في كتابه « الناسخ والمنسوخ » وهبة الله بن سلامة ،

وأبو عبد الله محمد بن حزم ، وغيرهم فإنهم ألفوا كتباً في النسخ أكثرها فيها من ذكر
الناسخ والنسوخ ، اشتقاقاً منهم وغلطاً . ومنشأ تزايد هذا أنهم اتخذوا بكل ما نقل
عن السلف أنه منسوخ وفاتهم أن السلف لم يكونوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي
بل كانوا يقصدون به ما هو أهم منه ، مما يشمل بيان الجمل وتقييد المطلق ونحوها .

منشأ غلط المتزيدين تفصيلاً

ونستطيع أن نرد أسباب هذا الغلط إلى أمور خمسة :

(أولها) ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه ، من المنسوخ . وعلى هذا عدوا
الآيات التي وردت في الحث على الصبر وتحمل أذى الكفار أيام ضعف المسلمين وقتهم ،
منسوخة بآيات القتال ، مع أنها ليست منسوخة . بل هي من الآيات التي دارت أحكامها
على أسباب ، فإما أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم ، لعدة
الضعف والقلة ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم ، لعدة القوة والكثرة . وأنت
خبير بأن الحكم بدور مع علته وجوداً وعدمه وأن انتفاء الحكم لا انتفاء علته لا يمدنسخ
بدليل أن وجوب التحمل عند الضعف والقلة لا يزال قائماً إلى اليوم ، وأن وجوب الجهاد
والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائماً كذلك إلى اليوم .

(ثانيها) توهمهم أن إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية ، من قبيل ما نسخ
الإسلام فيه حكماً بحكم ، كإبطال نكاح نساء الآباء ، وكحصر عدد الطلاق في ثلاث ،
وعدد الزواج في أربع ، بعد أن لم يكونا محصورين ، مع أن هذا ليس نسخاً ، لأن النسخ
رفع حكم شرعي ، وما ذكرناه من هذه الأمثلة ونحوها رفع الإسلام فيه البراءة الأصلية
وهي حكم عقلي لا شرعي .

(ثالثها) اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ ، كآيات التي خصصت باستثناء أو غاية
مثل قوله سبحانه « والشعراء يتبعهم الغادون » ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون « وأنهم

يقولون مالا يفعلون • إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكر الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا • ومثل قوله « واعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره » .
(رابعها) اشتباه البيان عليهم بالنسخ ، في مثل قوله سبحانه : « ومن كان غنيا فليستغفف . ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » فإن منهم من توم أنه ناسخ لقوله سبحانه « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سميراً » . مع أنه ليس ناسخه ؛ وإنما هو بيان لما ليس بظلم ، وبيان ما ليس بظلم يعرف الظلم ، وبضدها تتميز الأشياء » .

(خامسها) توم وجود تعارض بين نصين ، على حين أنه لا تعارض في الواقع . وذلك مثل قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم) وقوله : (وما رزقناهم ينفقون ، فإن بعضهم توم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية الزكاة . لتومه أنها تعارض كلا منهما . على حين أنه لا تعارض ولا تناق ، لأنه يصح حل الإنفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدقة التطوع ونفقة الأهل والأقارب ونحو ذلك وتكون آية الزكاة منهما من قبيل ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام . ومثل هذا لا يقوى على تخصيص العام ، فضلا عن أن ينسخه ؛ وذلك لعدم وجود تعارض حقيقي لا بالنسبة إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخا ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصا .

الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة

قد عرفت أن للتزديد أكثر من القول بالآيات المنسوخة غلطا منهم واشتباهها . وتزيدك هنا أن بعض فطاحل العلماء تعقب هؤلاء للتزديد بالتقد كالتقاضى أبى بكر بن العربي وكجلال الدين السيوطي الذي حصر ما يصلح لدعوى النسخ من آيات القرآن في اثنين وعشرين آية ، ثم ذكر أن الأصح في آيتي الاستئذان والقسمه الإحكام لا النسخ . وما هي ذي مشغوعة بالتعليق عليها ، مرتبة بترتيب المصحف الشريف :

الآية الأولى

« وَهُوَ لِلشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ ، فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ » قيل إنها منسوخة بقوله سبحانه : « فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » لأن الآية الأولى تفيد جواز استقبال غير المسجد الحرام في الصلاة ، ما دامت الآفاق كلها لله ، وليست له جهة معينة . والثانية تفيد عدم جواز استقبال غيره فيها ، ما دامت تحتم استقبال المسجد الحرام في أى مكان نكون فيه .

وقيل إن الآية المذكورة ليست منسوخة ، وإنما هي محكمة ، وهذا ما ترجحه ؛ لأنها نزلت ردا على قول اليهود حين حولت القبلة إلى الكعبة : « مَا وُلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا » إذن فهي متأخرة في النزول عن آية التحويل كما قال ابن عباس . وليس بمعقول أن يكون الناسخ سابقا على المنسوخ . ثم إن معناها هكذا إن الآفاق كلها لله ، وليس سبحانه في مكان خاص منها ، وليس له جهة معينة فيها . وإذن فله أن يأمر عباده باستقبال ما يشاء من الجهات في الصلاة ، وله أن يحولهم من جهة إلى جهة . وهذا المعنى كما ترى - لا يتعارض وأن يأمر الله عباده وجوبا باستقبال الكعبة دون غيرها ، بمد أن أمرهم باستقبال بيت المقدس . وحيث لا تعارض فلا نسخ بل الآيتان محكمتان . ويؤيد إحكام هذه الآية أن جملة « وَهُوَ لِلشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ » وردت بنفسها في سياق الآيات النازلة في التحويل إلى الكعبة ؛ ردا على من طعنوا فيه . اقرأ - إن شئت - قوله سبحانه : « سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا . قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ » . . . وبعضهم يمنع التعارض ويدفع النسخ ، بأن آية « وَهُوَ لِلشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ » تفيد جواز التوجه إلى غير الكعبة في خصوص صلاة النافلة سفرا على الدابة ، ويقول : إن هذا الحكم باق لم ينسخ . أما الآية الثانية فتفيد وجوب استقبال الكعبة في الفرائض . وبعضهم يحمل الآية الأولى على التوجه في الدعاء ، والثانية على التوجه في الصلاة ، وإذن

لإتراض على هذين الاحتمالين وجوب لاتراض فلا نسخ ، ولكن هذين الرأيين وإن وافقا الرأي السابق في إحكام الآية فيها مبنيان على تأويل في معنى الآية يختلف الظاهر كاحتمال ظاهر . نعم إن آية (قول * وجهك شطر المسجد الحرام) ناسخة لما كان واجبا بالسنة من وجوب استقبال بيت المقدس ، على رأى من لا يمنع نسخ السنة بالقرآن .

الآية الثانية

(كتب عليكم إذا حضر أحدكم اللوت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف ، حقا على للتقين) . فإنها تنيد أن الوصية للوالدين والأقربين فرض مكتوب ، وجب واجب ، على من حضرهم اللوت من المسلمين . وقد اختلف في نسخ هذه الآية وفي ناسخها . فالجور على أنها منسوخة وأن ناسخها آيات الموارث . وقيل إنها منسوخة بالسنة ، وهى قوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مَا مَلَاحَتْ عَلَيْكُمْ مِنْ حَقٍّ . وقيل منسوخة بإجماع الأمة على عدم وجوب الوصية للوالدين والأقربين . . . وقيل إنها محكمة لم تنسخ . ثم اختلف هؤلاء القائلون بالإحكام ، فبعضهم يحملها على من حرم الإرث من الأقربين ، وبعضهم يحملها على من له ظروف تقضى بزيادة العطف عليه ، كالمعجزة وكثيرى العيال من الورثة .

ورأى أن الحق مع الجمهور فى أن الآية منسوخة وأن ناسخها آيات الموارث . أما القول بإحكامها فتكلف ومشى فى غير سبيل ، لأن الوالدين - وقد جاء ذكرهما فى الآية - لا يحزمان من الميراث بحال ، ثم إن أدلة السنة متوافرة على عدم جواز الوصية لو ارث ، محافظة على كتلة الوارثين أن تفتت ، وحماية الرحم من التقطيع التى ترى آثارها السيئة بين من زين الشيطان لورثهم أن يزرع لهم شجرة الضميمة قبل موته ، بمفاضلته بينهم فى الميراث من طريق الوصية .

وأما القول بأن النسخ السنة، فيدفعه أن هذا الحديث آحادى والآحادى غلطى والظنى لا يقوى على نسخ القطعى وهو الآية. . . وأما للقول بأن النسخ هو الإجماع فيدفعه ما بيناه من عدم جواز نسخ الإجماع والنسخ به، نعم إن نسخ آية الوصية بآيات اللواريث فيه شيء من الخفاء والاحتمال، ولكن السنة النبوية أزالَت الخفاء ورفضت الاحتمال، حين أفادت أنها ناسخة، إذ قال ﷺ بعد نزول آية اللواريث «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث» . . . وفي هذا المعنى ينقل عن الشافعى ما خلاصته . . . «إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية اللواريث، فاحتمل أن تكون الوصية باقية مع اللواريث واحتمل أن تكون اللواريث ناسخة للوصية. وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين، فوجدوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. «لا وصية لوارث» : وهذا الخبر وإن كان آحاديا لا يقوى على نسخ الآية فإنه لا يصف عن بيانها وترجيح احتمال النسخ على احتمال عدمه فيها.

هذا - ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الشعبي والنخعي ذهبا إلى عدم نسخ آية الوصية (مستنديين إلى أن حكمها هو النذب لا الوجوب فلا تعارض بينها وبين آية اللواريث، كما لا تعارض بينها وبين حديث : لا وصية لوارث) لأن معناه : لا وصية واجبة وهو لا يتنافى نذب الوصية؛ وحيث لا تعارض فلا نسخ : ولكن هذا رأى سقيم فيما نفهم، لأنه خلاف الظاهر المتبادر من لفظ (كتب) المعروف فى معنى، الفرضية، ومن لفظ (حقا على المقتير) المعروف فى معنى الإلزام. ومن شواهد السنة الناهية عن الوصية لوارث.

الآية الثالثة

«وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين، فمن تطوع خيرا فهو خير له، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون» فإنها تفيد تحيير من يطبق الصوم بين الصوم

والإفطار مع الفدية : وقد نسخ ذلك بقوله سبحانه : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه »
 لفيد لجوب الصوم دون تخيير على كل صحيح مفيم من المسلمين .
 وقيل إن الآية محكمة لم تنسخ ، لأنها على حذف حرف النفي والتقدير « وعلى
 الذين لا يطيقونه فدية طعام مسكين » . وبديل على هذا الحذف قراءة « يطوقونه »
 بتشديد الواو وفتحها ، والمعنى يطيقونه بجهد ومشقة . وإذن لا تعارض ولا نسخ . ويرد
 هذا الرأي (أولا) بأنه مبني على أن في الآية حذف ، ولا ريب أن الحذف خلاف
 الأصل . أما قراءة « يطوقونه » بالتشديد ، فلا تدل على مشقة فصل بصاحبها إلى جواز
 الفطر بعد إيجاب الصوم من غير تخيير ، بل تدل على مشقة ما ، ولا شك أن كل صوم
 فيه مشقة ما خصوصا أول مشروعيته (ثانيا) أن أبا جعفر النحاس روى في كتابه النسخ
 والنسخ عن أبي سلمة بن الأكوع أنه قال : لما نزلت هذه الآية : « وعلى الذين
 يطيقونه فدية طعام مسكين » كان من شاء منا صام ومن شاء أن يفدي فعل ، حتى
 نسخها الآية بعدها .

الآية الرابعة

« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » فإن
 هذا التشبيه يقتضى موافقة من قبلنا فيما كانوا عليه من تحريم الوطء والأكل بعد النوم
 ليلة الصوم . وقد نسخ ذلك بقوله سبحانه : « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
 نسائكم » . كذلك قالوا ، ولكنك تعلم أن التشبيه لا يجب أن يكون من كل وجه ،
 وإذن فالتشبيه في الآية الأولى لا يقضى بما ذكره من وجوب موافقة أهل الكتاب
 فيما كانوا عليه في صومهم ، استدلالا بالتشبيه في قوله « كما كتب على الذين من قبلكم »
 وعلى هذا فلا تعارض بين الآيتين ، وحيث انتفى التعارض انتفى النسخ .

الآية الخامسة

« يَأْتِيكَ مِنَ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٌ فِيهِ . قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ » فإنها تنهت حرمة القتال في الشهر الحرام . وقد روى ابن جرير عن عطاء بن ميسرة أنها منسوخة بقوله تعالى : « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا قَاتَلْتُمُوكُمْ كَافَّةً » . ونقل أبو جعفر النعمان إجماع العلماء ما عدا عطاء على القول بهذا النسخ . ووجه ذلك أن آية « وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً » أفادت الإذن بقتال المشركين عموماً . والمعموم في الأشخاص يستلزم الصوم في الأزمان . وأيدوا ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل هوازن بحنين وثقيفا بالمطائف في شوال وذى القعدة سنة ثمان من الهجرة . ولا ريب أن ذا القعدة شهر حرام ، وقيل إن النسخ لم يقع بهذه الآية ، إنما وقع بقوله سبحانه : « فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ » فإن عموم الأمكنة يستلزم عموم الأزمنة .

ذلك رأى الجمهور . وهو محجوج فيما نفهم بما ذهب إليه عطاء وغيره ، من أن عموم الأشخاص في الآية الأولى ، وعموم الأمكنة في الآية الثانية ، لا يستلزم واحد منهما عموم الأزمنة . وإذن فلا تعارض ولا نسخ . بل الآية الأولى نهت على العموم في الأشخاص ، والثانية نهت على العموم في الأمكنة . وكلاهما غير مناف لحرمة القتال في الشهر الحرام ، لأن عموم الأشخاص وعموم الأمكنة يتحققان في بعض الأزمان الصادق بما عدا الأشهر الحرم . ويؤيد ذلك أن حرمة القتال في الشهر الحرام لا تزال باقية ، اللهم إلا إذا كان جزء لما هو أشد منه ، فإنه يجوز حينئذ لهذا العارض ، كإدخال عليه قول الله في الآية نفسها : « وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُوا بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » وإخراج أهله منه أكبر عند الله . والفتنة أكبر من القتل .

الآية السادسة

« وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ، مُتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ »
فإنها منسوخة بقوله سبحانه : « وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » لأن الآية الأولى أفادت أن من توفي عنها زوجها يومئذ لها بنتقة سنة ويسكنى مدة حول ما لم تخرج . فإن خرجت فلا شيء لها . وأما الثانية فقد أفادت وجوب انتظارها أربعة أشهر وعشرا . ولازم هذا أنه لا يجوز لها أن تخرج في هذه المدة أو تزوج .

وقيل إن ذلك تخصيص لانسح ؛ فإن المرأة قد تكون عدتها سنة كاملة إذا كانت حاملا ، ويرد هذا بأن الآية الأولى تغيد اعتداد المرأة حولًا كاملا إذا كانت غير حامل أو كانت حاملا ولم يمكث حملها سنة . والآية الثانية قد رفعت هذا جزما . وذلك محقق لنسخ . على أن الاعتداد حولًا كاملا فيما إذا كانت للمرأة حاملا ، ليس لدلالة الآية الأولى عليه ، بل لآية « وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَاهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » وهذا لا يتقيد بعام ، بل ربما يزيد أو ينقص .

وقيل : إن الآية الأولى محكمة ، ولا منافاة بينها وبين الثانية ، لأن الأولى خاصة فيما إذا كان هناك وصية للزوجة بذلك ولم تخرج ولم تزوج . أما الثانية فهي بيان المدة والمدة التي يجب عليها أن تمكثها . وهما متامان مختلفان . . ويرد هذا بأن الآية الأولى تجعل للتوفي عنها حق الخروج في أي زمن وحق الزواج ، ولم تحرم عليها شيئا منها قبل أربعة أشهر وعشر . أما الثانية فقد حرمتها وأوجبت عليها الانتظار ، دون خروج وزواج طوال هذه المدة ، فالحق هو القول بالنسخ ، وعليه جمهور العلماء .

الآية السابعة :

« وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْنَ بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » فإنها منسوخة بقوله سبحانه « لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا » لأن الآية الأولى تفيد أن الله يكلف العباد حتى بالخطرات التي لا يملكون دفعها ، والآية الثانية تفيد أنه لا يكلفهم بها ، لأنه لا يكلف نفساً إلا وُسْعَهَا . والذي يظهر لنا أن الآية الثانية مخصصة للأولى وليست ناسخة . لأن إفادة الأولى لتكليف الله عباده بما يستطيعون بما أبدوا في أنفسهم أو أخفوا ، لا تزال هذه الإفادة باقية ، وهذا لا يعارض الآية الثانية حتى يكون ثمة نسخ .

وقال بعضهم : إن الآية محكمة ، لأنها خاصة بكتان الشهادة وإظهارها . ويرده أنه لا دليل على هذا التخصيص .

وقال بعضهم : إنها محكمة مع بقائها على عمومها ، والذي أن الله يحاسب المؤمنين والكافرين بما أبدوا وبما أخفوا ، فيغفر للمؤمنين ويمذهب الكافرين والنافقين ... ويرده أن هذا العموم لا يسلم بعد ما تقرر من أن الله لا يكلف نفساً إلا وُسْعَهَا ، سواء أكانت نفساً مؤمنة أم كافرة . لأن لفظ « نفساً » نكرة في سياق النفي فيعم .

الآية الثامنة

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ » قال السيوطي : ليس في آل عمران آية يصح فيها دعوى النسخ إلا هذه الآية . فقد قيل إنها منسوخة بقول الله تعالى : « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

والذي يبدو لنا أنها غير منسوخة ، لأن التمازض الحقيقي بين الآيتين غير مسلم ، فإن تقوى الله حق تقواه للأمور بها في الآية الأولى ، معناها الإتيان بما يستطيعه المكلفون من هداية الله ، دون ما خرج عن استطاعتهم ، وقد ورد تفسيرها بأن يحفظ الإنسان رأسه وماوعى ،

وبطلنه وما جرى ، وبذكر الموت والبل . ولا ريب أن ذلك مستطاع بتوفيق الله . فإذا
لا تمارض بينها وبين قوله « فأتقوا الله ما استطعتم » وحيث لا تمارض فلا نسخ .

الآية التاسعة

« وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فأوزقوهم منه وقولوا لهم قولاً
مسروراً » قيل إنها منسوخة بآيات المواريث . والظاهر أنها محكمة ، لأنها تأمر بإعطاء
أولى القربى واليتامى والمساكين الحاضرين قسمة التركة شيئاً منها . وهذا الحكم باق على
وجه النذب مادام المذكورون غير وارثين . ولا تمارض ولا نسخ .

نعم لو كان حكم إعطاء هؤلاء هو الوجوب ، ثم رفع بآيات المواريث ، وتقرر النذب
بدليل آخر بدلا من الحكم الأول ، فلا مفر من القول بالنسخ . ولكن للأئمة عن
ابن عباس أن الآية محكمة غير أن الناس تهاونوا بالعمل بها . وهذا يحتملنا
نرجع أن الأمر في الآية كان للنذب لا للوجوب من أول الأمر ، حتى يتأني القول
بإحكامها ؛ فتأمل .

الآية العاشرة

« والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم » نسخها قول الله : « وأولو الأرحام
بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » وقيل إنها غير منسوخة ، لأنها تدل على توريث
مولى للوالة . وتوريثهم باق غير أن رتبهم في الإرث بعد رتبة ذوي الأرحام . وبذلك
يقول فقهاء العراق .

الآية الحادية عشرة

واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ، فامسكوهن عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً * والذان يأتياها منكم فاذنوهما ، فإن تابا وأصلحا ، فأمرضوا منهما * فإنها منسوخة بآية النور ، وهي الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر . وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين * وذلك بالقبة إلى البكر رجلاً كان أو امرأة ، أما الثيب من الجنسين فقد نسخ الحكم الأول بالقبة إليهما ، وأبدل بالرجم الذي دلت عليه تلك الآية للمنسوخة التلاوة ، وهي « الشيخ والشيخة . إذا زنيا فارجموهما البتة » دلت عليه السنة أيضاً .

وبعضهم يقول بالإحكام وعدم النسخ ، ذاهبا إلى أن الآية الأولى جاءت فيمن أتين مواضع الرب والفسوق ولم يتحقق زناهن . أما الثانية فإنها فيمن تحقق زناهن . ولكن هذا مردود من وجهين : « أحدهما » أنه تأويل يصادم الظاهر بدون دليل ، لأن قوله : « يأتين الفاحشة يتبادر منه مقارفتهم نفس الفاحشة ، لا مجرد غشيان مكانها والأخذ بأسبابها . (والآخر) قوله ^{بالحق} : خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً : البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، بالثيب بالثيب جلد مائة والرجم .

الآية الثانية عشرة

يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام * قيل إن قوله « ولا الشهر الحرام » منسوخ بمقتضى عموم قوله : « وقاتلوا المشركين كافة » وقد سبق القول في هذا فالحق عدم النسخ .

الآية الثالثة عشرة

« فَإِنْ جَادَوْكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ » فإنها منسوخة بقوله: « وَأَنْزِلْ حُكْمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » وقد قيل بعدم النسخ، وأن الآية الثانية مكملة للأولى . فالرسول غير بمقتضى الآية الأولى بين أن يحكم بينهم وأن يعرض عنهم ، وإذا اختار أن يحكم بينهم وجب أن يحكم بما أنزل الله بمقتضى الآية الثانية . وهذا ما رجعه لأن النسخ لا يصح إلا حيث تنذر الجمع .

الآية الرابعة عشرة

يأتها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ : فَإِنْ قَوْلُهُ « أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ » منسوخ بقوله: « وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ » وقيل إنه لا نسخ ؛ لأن الآية الأولى خاصة بما إذا نزل الموت بأحد المسافرين وأراد أن يوصي ، فإن الوصية تثبت بشهادة اثنين عدلين من المسلمين أو غيرهم توسعة على المسافرين لأن ظرف السفر ظروف دقيقة ، قد يتعسر أو يتعذر وجود عدلين من المسلمين فيها ، فلم يبيح الشارع إشهاد غير المسلمين لضائق الأمر ، وربما ضاعت الوصية . أما الآية الثانية فهي القاعدة العامة في غير ظروف السفر .

الآية الخامسة عشرة

« إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ . وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ » فإنها منسوخة بقوله سبحانه: « الْآنَ خِفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَهِيَ أَنْ فَيَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ . وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ . وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ » ووجه النسخ أن الآية الأولى أفادت وجوب ثبات الواحد عشرة، وأن الثانية أفادت وجوب ثبات الواحد لل اثنين . وهما حكمان متعارضان .

فتكون الثانية ناسخة للأولى . وقيل لإيماء بين الآيتين ولا نسخ؛ لأن الثانية لم ترفع الحكم الأول ، بداهة أنه لم يقل فيها : لا يقاتل الواحد العشرة إذا قدر على ذلك . بل هي مخففة بحسب ، على معنى أن المجاهد إن قدر على قتال العشرة فله الخيار رخصة من الله به بعد أن اعتز للمسلمون . ولكنك ترى أن النسخ على هذا الوجه لا مفر منه أيضا ، لأن الآية الأولى عينت على المجاهد أن يثبت لعشرة ، والثانية خيرته بين الثبات لعشرة ، وعدم الثبات لأكثر من اثنين . ولا ريب أن التخيير يعارض الإلزام على وجه التصيين .

الآية السادسة عشرة

« انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » فإنها نسخت بآيات العذر ، وهي قوله : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا الله ورسوله » وقوله : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة . فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » وقيل إن الآية الأخيرة في النفر للتعليم والتفقه لا للحرب ، والآيتان قبلها مخصصتان لانسختان للآية الأولى ، كأنه قال من أول الأمر : لينفر منكم خِفَافًا وَثِقَالًا كل من احتجج إليه وهو قادر لا عذره .

الآية السابعة عشرة

الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، فإنها منسوخة بقوله سبحانه : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ » لأن الآية خبر بمعنى النهي ، بدليل قراءة « لَا يَنْكِحُ » بالجزم ، والقراءات يفسر بعضها بعضا . وقيل بعدم النسخ ، تفسير للآية الأولى بأن الزاني للمروءة بالزنى ، لا يستطيع أن ينكح إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرَكَةً ، لنفور المحصنات المؤمنات من زواجه . وكذلك للمرأة المروءة بالزنى لا يرغب في نكاحها إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ، لنفور المؤمنين الصالحين من زواجها .

والحق أن الآية منسوخة ، لأنها خبر بمعنى النهي كما سبق ، ولأن الأمر بالنسبة للمشارك وللشركة لا يستقيم إلا مع القول بالنسخ .

الآية الثامنة عشرة

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الدِّينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ : مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ » قيل إن هذه الآية منسوخة . لكن لا دليل على نسخها . فالحق أنها محكمة ، وهي أدب عظيم يلزم الخدم والصفار ، البرمد عن مواطن كشف العورات ، حامية للأعراض من الانتهاك ، وحفظاً للأبصار أن ترى ما لا تليق رؤيته في أوقات التبذل .

الآية التاسعة عشرة

« لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ » نسخها قول الله : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ ، وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمَّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ ، وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْفِفَهَا ، خَالَعَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » .

واعلم أن هذا النسخ لا يستقيم إلا على أن هذه الآية متأخرة في النزول عن الآية الأولى ، وأن الله قد أحل للرسول في آخر حياته ما كان قد حرّمه عليه من قبل ، في قوله : « لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ » الخ .

وذلك مروى عن علي كرم الله وجهه ، وعن ابن عباس رضى الله عنه ، وعن أم سلمة رضوان الله عليها ، وعن الضحاك رحمه الله ، وعن الصديقة بنت الصديق رضى الله عنها . أخرج أبو داود في ناسخه ، والترمذى وصححه ، والنسائي ، والحاكم وصححه أيضاً ،

وابن المنذر وغيرهم ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لم يمت رسول الله ﷺ حتى أحل الله تعالى له أن يتزوج من النساء إلا ذات محرم » الخ .

والسرفي أن الله حرم على الرسول أولاً ما بعداً أزواجه ، ثم أحل له ما حرمه عليهن ، هو أن الفتحريم الأول فيه تطيب لقلوب نساؤه ، ومكافأة لهن ، على اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة ، بعد أن نزلت آيات التخيير في القرآن . ثم إن إحلال هذا الذي حرم على رسوله مع عدم زواج الرسول من غيرهن بعد هذا الإحلام ، كما ثبت ذلك ، فيه بيان لأفضله ﷺ ومكرمه عليهن ، حيث قصر نفسه ولم يتزوج بغيرهن ، مع إباحة الله له ذلك .

وقد جاءت روايات أخرى في هذا الموضوع تخالف ما ذكرناه ، لكن لم يثبت لدينا صحة شيء منها . ولهذا رجحنا ما بسطنا . ولا يصح صفو القول بالنسخ هنا ، ما نلاحظه من تأخر الآية للنسخة عن الناسخة في المصحف . لأن المداخ على ترتيب النزول لا على ترتيب المصحف كما تعلم .

الآية العشرون

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَأَجَّمُوا الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ فَإِنِهَا نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ عَقِبَ تِلْكَ الْآيَةِ : « أَشْفَقْتُمْ أَنْ تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ . فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ » . فبِإِلْغَاءِ النَّاسِخِ ، بِحُجَّةِ أَنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ بَيَانٌ لِلصَّدَقَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الْأَوَّلَى ، وَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً غَيْرَ مَالِيَّةٍ ، مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنْ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّسْكَفِ فِي التَّأْوِيلِ ، بِأَبَاهُ مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ مَعْنَى الصَّدَقَةِ حَتَّى أَصْبَحَ لَفْظُهَا حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً فِي الْبَهْلِ الْمَالِي وَحْدَهُ . وَقِيلَ : إِنْ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ إِنْ تَأْخُذُ بِزَوَالِ سَبَبِهِ ، وَهُوَ تَمْيِيزُ الْمُنَافِقِ مِنْ غَيْرِهِ . وَهَذَا مُرَدُّدٌ بِأَنَّ كُلَّ حُكْمٍ مَدْسُوخٍ فَإِنَّمَا نَسَخَهُ اللَّهُ لِحُكْمَةٍ ، مِنْ نَحْوِ مُصْلَحَةٍ أَوْ سَبَبٍ كَانَ يَرْتَبِطُ بِهِ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ ، تَهْزَأُ تِلْكَ لِلْمُصْلَحَةِ أَوْ ذَلِكَ السَّبَبِ .

الآية الحادية والعشرون

« وَإِنْ فَانَكُم شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ، فَأَتَوْا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا ». قيل نسخها آية الغنية، وهي قوله سبحانه: « وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ فِيهِ حُمْسَهُ » ولرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل: « وَبَيَّازَ ذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى تَفِيدُ أَنَّ زَوَاجَاتِ الْمُسْلِمِينَ لِلثَلَاثَةِ ارْتِدَادٍ وَلِخَمْسَةِ بَدَارِ الْحَرْبِ، يَجِبُ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ مِثْلُ مَهْرِهِنَّ، مِنَ الْغَنَائِمِ الَّتِي يَضُمُّهَا الْمُسْلِمُونَ وَيَعاقِبُونَ الْعِدُوَّ بِأَخْذِهَا. وَالْآيَةُ الثَّانِيَّةُ تَفِيدُ أَنَّ الْغَنَائِمَ خُمْسَ أَخَاسِائِهِمْ تُصَرَفُ كَمَا رَسَمَ الشَّارِعُ. وَلَكِنَّكَ بِالتَّأَمُّلِ تَسْتَظْهِرُ مَعْنَاهُ لَا نَسْخَ، لِأَنَّ الْآيَتَيْنِ لَا تَعَارِضَانِ، بَلْ يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، بِأَنْ يُدْفَعَ مِنَ الْغَنَائِمِ أَوَّلًا مِثْلُ مَهْرِ هَذِهِ الزَّوْجَاتِ الْمُرْتَدَّاتِ الْلاحِقَاتِ بِدَارِ الْحَرْبِ، ثُمَّ خُمْسُ الْغَنَائِمِ بَعْدَ ذَلِكَ أَخَاسِائِهِمْ وَتُصَرَفُ فِي مَصَارِفِهَا الشَّرْعِيَّةِ.

الآية الثانية والعشرون

« بِأَيِّهَا الْمَرْزُومُ! قُمْ الْهَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا • نِصْفَهُ أَوْ أَقْصَ مِنْهُ قَلِيلًا • أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا • فَإِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ: « إِنْ رَبُّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِي إِلَيْلٍ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ يَمْلِكُ. وَاللَّهُ يَنْذُرُ الْإِنْسَانَ وَالنَّهَارَ. عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصِيَهُ فُتَابَ عَلَيْهِ كُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ » الخ. . . وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى أَفَادَتْ وَجُوبَ قِيَامِهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ نِصْفَهُ، أَوْ أَقْصَى مِنْهُ قَلِيلًا، أَوْ أَزِيدَ عَلَيْهِ. أَمَّا الثَّانِيَّةُ فَقَدْ أَفَادَتْ أَنَّ اللَّهَ تَابَ عَلَى النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي هَذَا، بِأَنْ رَخَّصَ لَهُمْ فِي تَرْكِ هَذَا الْقِيَامِ الْمُنْقَدَرِ، وَدَفَعَ عَنْهُمْ كُلَّ تَبَعَةٍ فِي ذَلِكَ التَّركِ، كَمَا رَفَعَ التَّبَعَاتِ عَنِ الْمَذْنُوبِينَ بِالتَّوْبَةِ إِذَا تَابُوا.

ولا ريب أن هذا الحكم الثانى رافع للحكم الأول ، فتعين النسخ .
وقد قيل فى تفسير هذه الآيات كلام كثير ، لا نرى حاجة إلى ذكره ، والله يكفيننا
كثرة القيل والقال ، ويتوب علينا من النزاع والخلاف ، ويجمع صفوفنا على دينه ووجهه ،
آمين . وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

المبحث الخامس عشر فى محكم القرآن ومتشابهه

للمنى القنوى :

لهذين المصنفين إطلاقات فى اللغة وإطلاقات فى الاصطلاح . فالقنويون يستعملون مادة
الإحكام (بكسر الميم) فى معان متعددة ، لكنها مع تعددها ترجع إلى شئ واحد ، هو
المنع . فيقولون : أحكم الأمر أى أتقنه ومنعه عن الفساد . ويقولون : أحكمه عن الأمر أى
رجعه عنه ومنعه منه . ويقولون : حكم الناس أى منع نفسه ومنع الناس عما لا ينبغي
ويقولون : أحكم الفرس أى جعل له حكمة (بفتحات ثلاث) والحكمة ما أحاط بحسبى
الفرس من لجانه تمنعه من الاضطراب . وقيل : « آناه الله الحكمة » أى العدل أو العلم أو
الحلم أو النبوة أو القرآن ؛ لما فى هذه المذكورات من الحوافظ الأدبية الرادعة عما لا يليق .
وكذلك يستعمل القنويون مادة التشابه فيما يدل على المشاركة فى الماهية والمشكلة ،
المؤدية إلى الالتباس غالباً . يقال : تشابه واشتبه ، أى أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا .
ويقال : أمور مشبهة ومشبهة - على وزن مفعلة - أى مشكلة . والشبهة بالضم : الالتباس
والثقل . ويقال شبه عليه الأمر تشبيهاً أى أبس عليه (بضم الأول وتشديد الثانى مع كسره
فى الفعلين) . ومنه قول الله سبحانه وصفاً لرزق الجنة « وأنوا به مقشاهها » . ومنه
قوله حكايمة عن بنى إسرائيل : « إن البقر تشابه علينا » انظر القاموس فى هاتين المادتين .

القرآن محكم ومشابه :

ولقد جاء في القرآن الكريم ما يدل على أنه كله محكم ، إذ قال سبحانه : « كتاب أحكمت آياته » . وجاء فيه ما يدل على أنه كله مشابه ، إذ قال جل ذكره : « الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً » . وجاء فيه ما يدل على أن بعضه محكم وبعضه مشابه ، إذ قال عز اسمه : « هو الذي أنزل عليك الكتاب ، منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات » ولا تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة ، لأن معنى إحكامه كله أنه منظم وصين ، متقن متين ، لا يتطرق إليه خلل لفظي ولا معنوي ، كأنه بناء مشيد محكم يتحدى الزمن ، ولا يفتابه تصدع ولا وهن . ومعنى كونه كله متشابهاً أنه يشبه بعضه بعضاً في إحكامه وحسنه وبلوغه حد الإعجاز في الفاظه ومعانيه ، حتى إنك لا تستطيع أن تفاضل بين كلماته وآياته في هذا الحسن والإحكام والإعجاز ، كأنه حلقة مفرغة لا يدرى أين طرفاها . وأما أن بعضه محكم وبعضه مشابه ، فمنه أن من القرآن ما انضحت دلالاته على مراد الله تعالى منه ، ومنه ما خفيت دلالاته على هذا المراد الكريم . فالأول هو المحكم ، والثاني هو المشابه على خلاف بآني بين العلماء في ذلك . بيد أن الذي انفقوا عليه ولا يمكن أن يختلفوا فيه ، هو أنه لا تنافي بين كون القرآن كله محكماً أي متقناً ، وبين كونه كله متشابهاً أي يشبه بعضه بعضاً في هذا الإتقان والإحكام ، وبين كونه متقناً إلى ما انضحت دلالاته على مراد الله وما خفيت دلالاته ، بل إن انقسامه هذا الانقسام محقق لما فيه كله من إحكام وتشابه بالمعنى السابق . وسيأتيك نبأ ذلك في بيان الحكمة من وجود متشابهات خفية إلى جانب واضحات ظاهرة في القرآن الكريم .

ويمكنك أن ترجع هذه التأويلات إلى الإطلاقات القوية السالفة . فالقرآن كله محكم أي متقن ، لأن الله صاغه صياغة تمنع أن يتطرق إليه خلل أو فساد في اللفظ أو المعنى ، والقرآن متشابه ، لأنه يماثل بعضه بعضاً في هذا الإحكام ، بمائلة مفضية إلى التباس التمييز بين آياته وكلماته في ذلك ، والقرآن منه محكم أي واضح المعنى المراد وضوحاً يمنع الخفاء عنه ، ومنه متشابه فيه وجوه مختلفة من المائلة مستلزمة لخفاء هذا المعنى المراد .

المعنى الاصطلاحي :

يطلق المحكم في لسان الشرعيين على ما يقابل النسخ تارة ، وعلى ما يقابل المنسوخ تارة أخرى . فيراد به على الاصطلاح الأول ، المحكم الشرعى الذى لم يتطرق إليه نسخ . ويراد به على الثانى ما ورد من نصوص الكتاب أو السنة دالا على معناه بوضوح لا خفاء فيه ، على حاسياتى تفصيله . وموضوع بحثنا هنا هو هذا الاصطلاح الثانى . أما الأول فقد بيناه فى البحث السابق ، حيث عرفنا النسخ وبطنا أدلته وأحكامه وما قيل فيه ، ومنه يعرف مقابله وهو المحكم ، « وبضدها تتميز الأشياء » . وعلى هذا الاصطلاح يحمل ما أخرج عبد ابن حمير عن الضحاك قال : المحكمات ما لم ينسخ ، والمنسوبات ما قد نسخ .

آراء العلماء فى معنى المحكم والمنسابة

يختلف العلماء فى تحديد معنى المحكم والمنسابة اختلافات كثيرة :

- ١ - منها أن المحكم هو الواضح الدلالة الظاهر الذى لا يحتمل النسخ ، أما المنسابة فهو الخفى الذى لا يدرك معناه عقلا ولا نقلا ، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه ، كقيام الساعة والحروف المقطعة فى أوائل السور . وقد عزا الأئوسى هذا رأى إلى السادة الحنفية .
- ٢ - ومنها أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل . أما المنسابة فهو ما استأثر تعالى بعلمه ، كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة فى أوائل السور . وينسب هذا القول إلى أهل السنة على أنه هو المختار عندهم .
- ٣ - ومنها أن المحكم ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً من التأويل . أما المنسابة فهو ما احتمل أوجه . ويمزى هذا رأى إلى ابن عباس ، ويجرى عليه أكثر الأصوليين .
- ٤ - ومنها أن المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتاج إلى بيان . أما المنسابة فهو الذى لا يستقل بنفسه ، بل يحتاج إلى بيان ، فتارة يبين بكذا ، وتارة يبين بكذا ، للحصول الاختلاف فى تأويله ، ويمكى هذا القول من الإمام أحمد رضى الله عنه .

٥ - ومنها أن الحكم هو السديد النظم والترتيب ، الذي يقضى إلى إثارة المعنى للمستفهم من غير مناف . أما التشابه فهو الذي لا يحيط العلم بمعناه المطلوب من حيث اللغة ، إلا أن تقرر به أمانة أو قرينة . ويندرج المشترك في التشابه بهذا المعنى . وهو منسوب إلى إمام الحرمين .

٦ - ومنها أن الحكم هو الواضح المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال ؛ مأخوذ من الإحكام وهو الإتقان . أما التشابه فنقيضه . وينتظم الحكم على هذا ما كان نصاً وما كان ظاهراً . وينتظم التشابه ما كان من الأسماء المشتركة وما كان من الألفاظ القويمة . فتشبيه في حقه سبحانه . وقد نسب هذا القول إلى بعض المتأخرين ، ولكنه في الحقيقة رأى الطيبي ؛ إذ قال فيما حكى السيوطي عنه :

« المراد بالحكم ما اتضح معناه ، والتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذي يتقبل معنى ، إما أن يحتمل غيره أولاً . الثاني النص ، والأول إما أن تكون دلالة على ذلك الغير أرجح أولاً . الأول الظاهر ؛ والثاني إما أن يكون مساوياً أولاً . الأول هو الجمل ، والثاني المؤول . فالشترك بين النص والظاهر هو الحكم ، والشترك بين الجمل والمؤول هو التشابه .

ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع الحكم مقللاً للتشابه . فالواجب أن يفسر الحكم بما يقابله ويعضد ذلك أسلوب الآية ، وهو الجمع مع التقسيم ، لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب ، بأن قال : « منه آياتٌ محكماتٌ هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات » . وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء فقال أولاً : « فأما الذين في قلوبهم زيغ » إلى أن قال : « وإراستخون في العلم يقولون آمنا به » وكان يمكن أن يقال : (وأما الذين في قلوبهم استقامة فيؤمنون بالحكم) لكنه وضع موضع ذلك « وإراستخون في العلم » لإتيان لفظ الرسخ ، لأنه لا يحصل إلا بعد التثبت العام والاجتهاد البالغ . فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القدم في العلم ، أفصح صاحبه النطق بالقول الحق . وكفى بدعاء

الراسخين في العلم : « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب » شاعدا على أن « الراسخون في العلم » مقابل لقوله : « والذين في قلوبهم زيغ » . وفيه إشارة إلى أن الوقت تام على قوله « إلا الله » وإلى أن علم بعض المتشابه يختص بالله تعالى ، وأن من حاول معرفته فهو الذي أشار إليه في الحديث بقوله : (فاحذرهم) اه .

وهو كلام نفيس كما تراه : والحديث الذي نوه به أخرجه الشيخان وغيرهما من عائشة قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : « هو الذي أنزل الكتاب » إلى قوله : « وأولو الألباب » قالت : قال رسول الله ﷺ (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين سى الله فاحذرهم) .

(٧) ومنها أن الحكم ما كانت دلالة راجعة ، وهو النص والظاهر ، أما التشابه فما كانت دلالة غير راجعة ، وهو الجمل والمؤول والمشكل . ويمرئ هذا الرأي إلى الإمام الرازي واختاره كثير من المحققين . وقد بطله الإمام فقال ما خلاصته .

« اللفظ الذي جعل موضوعا للمعنى ، إما ألا يكون محتملا لغيره ، أو يكون محتملا لغيره . الأول النص ، والثاني إما أن يكون احتماله لأحد المعاني راجعا ولغيره مرجوحا ، وإما أن يكون احتماله لها بالسوية . واللفظ بالنسبة للمعنى الراجح يسمى ظاهرا ، بالنسبة للمعنى المرجوح يسمى مؤولا ، وبالنسبة للمعنيين المتساويين أو المعاني المتساوية يسمى مشتركا ، وبالنسبة لأحدهما على التعيين يسمى مجملا . وقد يسمى اللفظ مشكلا إذا كان معناه الراجح باطلا ، ومعناه المرجوح حقا .

إذا عرفت هذا فالحكم ما كان دلالة راجعة ، وهو النص والظاهر ؛ لا شترأ كهما في حصول الترجيح ، إلا أن النص راجح مانع من الغير ، والظاهر راجح غير مانع منه .

أما التشابه فهو ما كانت دلالاته غير راجحة ، وهو المجل والزاوول والشكل ؛ لا اشتراكها في أن دلالة كل منها غير راجحة . وأما المشترك فإن أريد منه كل معانيه فهو من قبيل الظاهر ، وإن أريد بعضها على التعمين فهو مجمل .

ثم إن صرف اللفظ عن المعنى الراجع إلى المعنى المرجوح ، لا بد فيه من دليل منفصل : وذلك الدليل المنفصل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون عقلياً . والدليل اللفظي لا يكون قطعياً ، لأنه موقوف على نقل اللغات ، ونقل وجوه النحو والتصريف ، وموقوف على عدم الاشتراك ، وعدم المجاز ، وعدم الإضرار ، وعدم التخصيص ، وعدم المعارض العقلي والنقلى . وكل ذلك مظنون . والموقوف على المظنون مظنون .

وعلى ذلك فلا يمكن صرف اللفظ عن معناه الراجع إلى معنى مرجوح بدليل لفظي في المسائل الأصولية الاعتمادية . ولا يجوز صرفه إلا بواسطة قيام الدليل القطعي العقلي على أن للمعنى الراجع محال عقلا . وإذا عرف المكلف أنه ليس مراد الله تعالى ، فعند ذلك لا يحتاج إلى أن يعرف أن ذلك المرجوح ماهو ؟ لأن طريقه إلى تعيينه إنما يكون بترجيح مجاز على مجاز ، وبترجيح تأويل على تأويل . وذلك الترجيح لا يكون إلا باللائل اللفظية ، وهي لا تفيد إلا الظن . والتعويل عليها في المسائل القطعية لا يفيد . لذا كان مذهب السلف عدم الخوض في تعيين التأويل في التشابه ، بعد اعتقاد أن ظاهر اللفظ محال ، لقيام الأدلة العقلية القطعية على ذلك « ١٥ » .

نظرة في هذه الآراء :

نحن إذا نظرنا في هذه الآراء ، لا نجد بينها تناقضاً ولا تعارضاً ، بل نلاحظ بينها تشابهاً وتقارباً . بيد أن رأى الرازي أهدها سبيلاً ، وأوضحها بياناً ؛ لأن أمر الأحكام والتشابه يرجع فيما نفهم ، إلى وضوح المعنى المراد للشارع من كلامه وإلى عدم وضوحه . وتعریف الرازي جامع مانع من هذه الناحية ، لا بدخل في الحكم ما كان خفياً ، ولا في

المتشابه ما كان جلياً ، لأنه استوفى وجوه الظهور والخطأ استيفاء تاماً في بيان تقسيمه الذي بناء على راجح ومرجوح ، والذي أعلن لنا منه أن الراجح ما كان واضحاً لاختفاء فيه ، وأن المرجوح ما كان خفياً لاجلاء معه .

وقريب منه رأى الطبيب الذي قبله حتى كأنه هو ، غير أنه لم يستوف وجوه الظهور والخطأ استيفاء الرازي . أما رأى إمام الحرمين فقيه شئ من الإبهام .

وكذلك رأى الإمام أحمد لا ندري ما مراده بالبيان الذي يحتاج إليه المتشابه ، ولا يحتاج إليه المحكم ؟ .

ورأى ابن عباس يخرج الظاهر من المحكم ، ويدخله في المتشابه ، مع أنه من الواضحات واحتماله لغير معتاده الراجح احتمال ضعيف ، لا يقدح في ظهوره ووضوحه .

والرأى الثاني بعكس الآية ، فيدخل في المحكم كثيراً من الخفيات ، ويقتصر المتشابه على نوع واحد منها . فيكون تعريف المحكم فيه غير مانع ، وتعريف المتشابه غير جامع ، بالنسبة إلى المذهب المختار ، وهو مذهب الرازي .

والرأى الأول المنسوب إلى الأحناف ، يقتصر تعريف المحكم على النص ، وتعريف المتشابه على ما استأثر الله بعلمه ، ويلزم عليه وجود واسطة لا تدخل في المحكم ولا في المتشابه . ويكون تعريف ما غير جامع بالنسبة للمذهب المختار أيضاً .

آراء أخرى :

واعلم أن وراء هذه الآراء آراء أخرى :

(١) منها أن المحكم هو الذي يعمل به ، أما المتشابه فهو الذي يؤمن به ولا يعمل به

وقد روى السيوطي هذا القول عن عكرمة وقتادة وغيرهما. وفيه أن ذلك قصر للحكم على ما كان من قبيل الأعمال ، وقصر للمتشابه على ما كان من قبيل العقائد ، وإطلاق القول فيهما على هذا الوجه غير سديد فإن أرادوا بالحكم أنه هو الواضح الذي يؤخذ بمعناه على التعمين ، وبالمتشابه ما كان حقيقيا يجب الإيمان به دون تعيين لمعناه ، نقول : إن أرادوا ذلك فالعبارة قاصرة عن أداء هذا المراد ، والمراد منها لا يدفع الإيراد عليها .

(٢) ومنها أن الحكم ما كان معقول المعنى ، والمتشابه بخلافه ، كأعداد الصلوات ، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان ، وفيه أن هذا التفسير قاصر عن الوفاء بكل ما كان واضحا وكل ما كان خفيا .

(٣) ومنها أن الحكم ما لم يتكرر لفظه والمتشابه ما تكرر لفظه ، وفيه أن هذا المعنى بالنسبة إلى التشابه أقرب إلى اللغة منه إلى الاصطلاح الذي عليه الجمهور ، وفيه إهمالنا اعتبار هنا من أمر اختلاف والظهور .

(٤) ومنها أن الحكم ما لم ينسخ ، والمتشابه ما نسخ ، وفيه أن هذا اصطلاح آخر فوهنا به سابقا .

ونظراً إلى أن هذه الآراء أضعف من تلك الآراء التي قدمناها ، وأبعد عنها في ملخصها ومقارنها ؛ أفردناها بالذكر ، ولم نسلكها مع تلك في صمت واحد .

وعلى كل حال فالأمر سهل وهين ؛ لأنه يرجع إلى الاصطلاح أو ما يشبه الاصطلاح ، ولا مشاحة في الاصطلاح . ولولا أن تفسير آية آل عمران التي مرت في كلامنا وكلام الطيبي ، لا يتمشى بسهولة على هذه الآراء المرجوحة ، لما أنعبتنا أنفسنا في مناقشتها ونقدتها ، وفي اختيار رأي الرازي من بينها .

منشأ التشابه وأقسامه وأمثلة

نعم مما سبق أن منشأ التشابه إجمالاً ، هو خفاء مراد الشارع من كلامه . أما تفصيلاً فنذكر أن منه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى المعنى ، ومنه ما يرجع خفاؤه إلى اللفظ والمعنى معاً .

(فالتسم الأول) وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء في اللفظ وحده ، منه مفرد ومركب ، والمفرد قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة غرابته أو من جهة اشتراكه . والمركب قد يكون الخفاء فيه ناشئاً من جهة اختصاره ، أو من جهة بسطه ، أو من جهة ترتيبه .

مثال التشابه في المفرد بسبب غرابته وندرة استعماله ، لفظ الأب بتشديد الباء في قوله سبحانه : « وفاكهة وأباً » وهو ما نرعى البهائم . بدليل قوله بمسند ذلك : (متاعاً لكم ولأنعامكم) .

ومثال التشابه في المفرد بسبب اشتراكه بين معان عدة ، لفظ اليمين في قوله سبحانه : (فراغ عليهم ضرباً باليمين) أي فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال ، أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوة ؛ لأن اليمين أقوى الجارحتين ، أو ضارباً لها بسبب اليمين التي خلقها ونوه بها القرآن إذ قال « وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين » . كل ذلك جائز . ولفظ اليمين مشترك بينها .

ومثال التشابه في المركب بسبب اختصاره ، قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » فإن خفاء المراد فيه ، جاء من ناحية إيجازها والأصل : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى لو تزوجتموهن ، فانكحوا من غيرهن ما طاب لكم من النساء . ومعناه أنكم إذا تخرجتم من زواج اليتامى مخافة أن تظلموهن ؛ فأمامكم غيرهن فزوجوا

منهن ما طاب لهن . وقيل إن القوم كانوا يتخرجون من ولاية اليتامى ولا يتخرجون من الزنى ، فأزل الله الآية . ومعناه : إن ختم الجور في حق اليتامى نفاوا الزنى أيضا ، وتبدلوا به الزواج الذي وسع الله عليكم فيه فأنكحوا ما طاب لهن من النساء متى وثلاث ورباع .

ومثال التشابه يقع في المركب بسبب بسطه والإطناب فيه ، قوله جلّت حركته : (ليس كمثل شيء) فإن حرف الكاف لو حذف وقيل (ليس مثله شيء) كان أظهر للاسماع من هذا التركيب الذي ينحل إلى : (ليس مثل مثله شيء) وفيه من الدقة ما يعلو على كثير من الألفهام .

ومثال التشابه يقع في المركب لترتيبه ونظمه ، قوله جل ذكره (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قبيحاً) فإن الخفاء هنا جاء من جهة الترتيب بين لفظ (قبيحاً) وما قبله . ولو قيل : أنزل على عبده الكتاب قبيحاً ولم يجعل له عوجاً لكان أظهر أيضاً .

واعلم أن مقدمة هذا القسم فوائح السور المشهورة ، لأن التشابه والخفاء في المراد منها . جاء من ناحية ألفاظها لا محالة .

(والقسم الثاني) وهو ما كان التشابه فيه راجعاً إلى خفاء المعنى وحده ، مثاله كل ما جاء في القرآن الكريم وصفاً لله تعالى ، أو لأهوال القيامة ، أولنعم الجنة وعذاب النار فإن العقل البشري لا يمكن أن يحيط بحقائق صفات الخالق ، ولا بأهوال القيامة ، ولا بنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . وكيف السبيل إلى أن يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه ، وما يكن فينا مثله ولا جنسه ؟ .

واعلم أن في مقدمة هذا القسم المشكلات المعروفة بمنشابهات الصفات . فإن التشابه

والخفاء لم يحىء ناحية غرابية في اللفظ أو اشتراك فيه بين عدة معان أو بإيجاز أو إطباب مثلا . فتمين أن يكون من ناحية المعنى وحده .

(القسم الثالث) وهو ما كان التشابه فيه راجعا إلى اللفظ والمعنى معا ، له أمثله كثيرة منها قوله عز اسمه : « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها » فإن من لا يعرف عادة العرب في الجاهلية ، لا يستطيع أن يفهم هذا النص الكريم على وجهه . ورد أن ناسا من الأنصار كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطا ولا دارا ولا فسطاطا من باب . فإن كان من أهل المدر قرب نقبا في ظهر بيته ، يدخل ويخرج منه وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء ، فنزل قول الله : « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها . ولكن البر من اتقى ، وأتوا البيوت من أبوابها ، واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

فهذا الخفاء الذي في هذه الآية ، يرجع إلى اللفظ بسبب اختصاره ؛ ولو بسط ل قيل : وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها إذا كنتم محررين بحج أو عمرة . ويرجع الخفاء إلى المعنى أيضا ، لأن هذا النص على فرض بسطه كما رأيت ، لا بد منه من معرفة عادة العرب في الجاهلية وإلا لتعذر فهمه .

قال الراغب في المفردات القرآن : التشابه بالجملة ثلاثة أضرب : التشابه من جهة اللفظ فقط ، ومن جهة المعنى فقط ، ومن جهتهما . (فالأول) ضربان ، أحدهما يرجع إلى الألفاظ المفردة ، إما من جهة الغرابية ، نحو الأب ويزقون ، أو الاشتراك كالبذو واليبن . وثانيهما يرجع إلى جملة الكلام المركب ، وذلك ثلاثة أضرب ، ضرب لاختصار الكلام ، نحو « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فالكسوا ما طاب لكم » . وضرب ببسطة نحو « ليس كمثل شيء » . لأنه لو قيل : ليس مثله شيء كان أظهر للسامع ، وضرب لتنظيم الكلام ، نحو « أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا » قويا « تقديره ، أنزل على عبده الكتاب قويا ولم يجعل له عوجا .

(والمتشابه من جهة المعنى) أوصاف الله تعالى وأوصاف القيامة، فإن تلك الأوصاف لا تتصور لنا، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه أو ليس من جنسه.

(والمتشابه من جهتهما) خمسة أضرب. الأول: من جهة الكمية كالعموم والخصوص، نحو اقتلوا المشركين، والثاني: من جهة الكيفية كالوجوب والندب، نحو «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» والثالث: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ، نحو «اتقوا الله حق تقاته» والرابع: من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها، نحو «وليس البريان تأتوا البيوت من ظهورها» «إنما اتسى بزيادة في الكفر» فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتمعذر عليه تفسير هذه الآية، الخامس: من جهة الشروط التي يصح بها الفعل ويفسد: كشروط الصلاة والنكاح... وهذه الجملة إذا تصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير التشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم (١) .
وهو كلام جيد، غير أن في بعضه شيئاً .

أنواع التشابهات

يمكننا أن نفهم التشابهات - على ضوء ما سبق - ثلاثة أنواع :

(النوع الأول) ما لا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه، كالمع بذات الله وحقائق صفاته، وكالمع بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التي استأثر الله تعالى بها «وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو» «إن الله عنده علم الساعة، وينزل الغيث، ويعلم ما في الأرحام» وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً، وما تدرى نفس بأى أرض تموت، إن الله عليم خبير .

(النوع الثاني) ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدرس، كالتشابهات التي نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب ونحوها مما سبق .

(النوع الثالث) ما يملئه خواص العلماء دون عامتهم ، ولذلك أمثلة كثيرة من المعاني العالية التي تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله .
قال الراغب (المشابه على ثلاثة أضرب : ضرب لاسبيل إلى الوقوف عليه ، كوقت الساعة وخروج الدابة ونحو ذلك ، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلظة . وضرب متردد بين الأمرين يختص به بعض الراسخين في العلم ويحتمل على من دونهم . وهو المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس : (اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل) .

هل في ذكر التشابهات من حكمة

عرفنا أن التشابهات أنواع ثلاثة ، ونزيدك هنا أن لهذه التشابهات المتنوعة حكمة بل حكما في ذكر الشارع لها .

فالنوع الأول - وهو ما استأثر الله بعلمه - تلوح لنا فيه حكم خمس :

(أولاها) رحمة الله بهذا الإنسان الضعيف الذي لا يطيق معرفة كل شيء . وإذا كان الجبل حين تجلي له ربه جملة دكا وخر موسى صعقا ، فكيف لو تجلى سبحانه بذاته وحقائق صفاته للإنسان ؟ ومن هذا القبيل أخفى الله على الناس معرفة الساعة رحمة بهم كيلا يتكاسلوا ويقعدوا عن الاستعداد لها ، وكيلا يفتك بهم الخوف والهلع لو أدركوا بالتحديد شدة قربها منهم . ولئلا هذا حجب الله عن العباد معرفة آجالهم ، ليعيشوا في محبوبة من أعمارهم ، فيسبحانه من إله حكيم ، رحمن رحيم .

(ثانیہا) الابتلاء والاختبار : أبو من البشر بالغيب ثقة بخبر الصادق أم لا ؟ فالذين اعتدوا يقولون آمنا وإن لم يعرفوا على التميمين . والذين في قلوبهم زيغ يكفرون به ، وهو الحق من ربهم ، ويقيمون ما نأشبه منه ابتغاء الفتنة والخروج من الدين جملة .

(ثالثتها) ما ذكره الفخر الرازي بقوله : « إن القرآن يشتمل على دعوة الخواص والعوام . وطبائع العوام تنبو في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متجيز ولا ماضٍ إليه ، ظن أن هذا عدم ونفى محض ؛ فيقع في التعليل فكان الأصلح أن يخاطبوا بالفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وما توهموه ، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح . فالقسم الأول وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر من باب التشابه ، والقسم الثاني وهو الذي يكشف عن الحق الصريح هو الحكم » ا هـ . وهذه الحكمة ظاهرة في مشابهة الصفات .

(رابعتها) إقامة دليل على عجز الإنسان وجهالته ، مهماعظام استعداده وغزر علمه ، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة ، وأنه وحده هو الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأن الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء . وهنالك لا يخضع العبد ويخضع ، وبطامن من كبريائه ويخضع ، ويقول ما قالت الملائكة بالأمس : « سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم » .

قال بعض العارفين : (العقل مبتلى باعتقاد أحقية التشابه ، كابتلاء البدن بأداء العبادة . كالحكيم إذا صنف كتاباً أجمل فيه أحيانا ، ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه . وكذلك يتخذ علامة يمتاز بها من يتعلمه على سره . وقيل : لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف البدن ، لاستمر العالم في أهية العلم على التمرد ، فبذلك يستأنس إلى التذلل بذل العبودية . والتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها ، استسلاماً واعترافاً بقصورها ، ولهذا ختم الآية بربد آية « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات » بقوله : « وما يذكر إلا أولو الأبواب » ترمي بالزائغين ، ومدحاً للراستخين . ويعني من لم يتذكر وتعمد ويخالف هوامه ، فليس من أولى العقول .

ومن ثم قال الراسخون في العلم : « ربنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب » نخضعوا لباريهم لاستئصال العلم الذي بعد أن استمادوا به من الزيف النقي (١٠١) .

(خامتها) ما ذكره الفخر الرازي أيضا بقوله : (لو كان - أى القرآن - كله محكما بالكلية ، لما كان مطابقا إلا لمذهب واحد . وكان بصري بمطال لجميع المذاهب المخالفة له . وذلك متفر لأرباب المذاهب الأخرى عن النظر فيه ، أما وجود التشابه والحكم فيه فيقطع كل ذى مذهب أن يجد فيه كل ما يؤيد مذهبه . فيضطر إلى النظر فيه ، وقد يتخلص البطل عن باطله ، إذا أمعن فيه النظر ، فيصل إلى الحق) .

يضاف إلى هذه الحكم الخمس ما ذكرناه عند الكلام على فواتح السور ودفع الشبهات عنها بالجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢١٩ - ٢٣٠) بالطبعة الثانية .

(وأما النوع الثانى والثالث من التشبهات) فتلوح لنا في ذكره واشتمال القرآن عليه حكم خمس أيضا .

(أولاها) تحقيق إعجاز القرآن ، لأن كل ما استقيم فيه شيئا من الخفاء المؤدى إلى التشابه ، له مدخل عظيم في بلاغته وبلوغه الطرف الأعلى في البيان . ولو أخذنا في شرح هذا لصاق بنا للقام ، وخرجنا جملة من هذا الميدان . إلى ميدان علوم البلاغة وما حوت من خواص وأسرار للإيجاز والإطناب والمساواة والتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والحقيقة والحجاز ، ونحو ذلك .

(ثانیہا) تیسرے حفظ القرآن والحفاظۃ علیہ ، لأن کل ما احتواء من تلك الوجوه المستلزمة للخفاء ، دال علی معان كثيرة زائدة علی ما يستفاد من أصل الكلام ، ولوعبر عن هذه المعانی الثافویة الکثیرة بالفاظ ، نخرج القرآن فی مجلدات واسعة ضخمة ، یقعد معها حفظه والحفاظۃ علیہ . « قل لو كان البحر مدادا لکلمات ربی لَنفَدَ البحرُ قبل أن نَنفَدَ کلمات ربی . ولو جئنا بمثله مدداً » .
وکذلك یدرک القاری لدقة القرآن وعلو أسلوبه روعة ولذة تقریه علی قراءته ، وتشجعه علی استظهاره وحفظه .

(ثالثہا) ما ذکرہ الفخر الرازی بقوله : (متى كانت التشابهات موجودة كان الوصول إلى الحق أصعب وأشق . وزيادة الشقة توجب مزيد الثواب . قال تعالى « أم حسبکم أن تدخلوا الجنة ولما یلم الله الذین جاءہوا منکم ویعلم الصابرون ») :
(رابعہا) ما ذکرہ الفخر أيضاً بقوله : (باشتغال القرآن علی المحکم والتشابه ، یضطر الناظر فیہ إلى تحصیل علوم كثيرة ، مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما یمینہ علی النظر والاستدلال . فكان وجود التشابه سبباً فی تحصیل علوم كثيرة) .

(خامسہا) ما ذکرہ أيضاً بقوله : (باشتغال القرآن علی المحکم والتشابه یضطر الناظر فیہ إلى الاستعانة بالأدلة العقلیة ، فیتخلص من ظلمة التقليد . وفي ذلك تنوہ بشأن العقل والتعویل علیہ ، ولو كان كلہ محکماً لما احتاج إلى الدلائل العقلیة ، واظفل العقل مہملاً) .

ملاحظة :

يمكن اعتبار بعض هذه المحکم فی النوع الأول ، كما يمكن اعتبار بعض حکم النوع الأول هنا ، لكن بشئ من التكلیف . ولقد راعینا ما یجب أن تراعیہ من أن بعض هذه المحکم لا تنأی إلا فی أنواع خاصة من التشابهات ، ولكن المجموع یتحقق فی المجموع ، وذلك كاف فی صحة هذا العرض ، فاکتف أنت به ولا حظہ ، وبالله تمالی التوفیق .

متشابه الصفات

عرفنا أن التشابهات نجح ألوانا مختلفة. ونزيدك هنا أن من بينها لونين كثير الكلام فيهما (أولهما) قواع السور ، نحو آلم ، ق ، طس وما أشبهها ، وقد أفضنا القول فيها بالمبحث السابع من الجزء الأول من هذا الكتاب . (ثانيهما) الآيات المشككة الواردة في شأن الله تعالى ، وتسمى آيات الصفات ، أو متشابه الصفات . ولأن اللبان فيها تصنيف مفرد ، سماء : (رد التشابهات إلى الآيات المحكمات) مثل قوله سبحانه : « الرحمن على العرش استوى » وما أشبهه . وإنما أفرد هذا النوع بالذكر وبالأليف لأنه كثير فيه القيل والقال ، وكان فتنه ارتكس فيها كثير من التدايى والمحدثين .

الرأى الرشيد في متشابه الصفات

علماؤنا أجزل الله متوهمهم - قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه التشابهات ، ثم اختلفوا فيما وراءها .

(فأول ما اتفقوا عليه) صرفها عن ظواهرها المستحيلة ، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطما . كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة . وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته ؟

(ثانيه) أنه إذا توقف الدافع عن الإسلام على التأويل لهذه التشابهات ، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشبهين ، ويرد طعن الطاعنين .

(ثالثه) أن التشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه قريبا ، وجب القول به إجماعا وذلك كقوله سبحانه « وهو معكم أينما كنتم » فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطما . وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد ، هو الكينونة معهم بالإحاطة علما وسمما وبصرا وقدرة وإرادة .

وأما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك فقد وقع على ثلاثة مذاهب :

(المذهب الأول) مذهب السلف ، ويسمى مذهب المفوضة ، (بكسر الواو ونشديدها) وهو تفويض معاني هذه المقشاهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة . ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين .

أحدهما عقلي وهو أن نعيمين المراد من هذه المقشاهات إنما يجري على قوانين اللغة واستعمالات العرب ، وهي لا تنفد إلا بالظن ، مع أن صفات الله من العقائد التي لا يكفي فيها الظن ، بل لا بد فيها من اليقين ولا سبيل إليه ، فلنتوقف ولنشكل التعيين إلى العلم الخبير .

والدليل الثاني نقلي ، يعتمدون فيه على عدة أمور : منها حديث عائشة السابق ، وفيه « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ؛ فأولئك الذين سمي الله ، فاحذروهم » .

ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا أخاف على أمي إلا ثلاث خلال : أن يكثر لهم المال فيتعاسدوا فيقتلوا ، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذهم المؤمن بيقضى تأويله » وما يعلم تأويله إلا الله » الحديث .

ومنها ما أخرجه ابن مردويه عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا . فما عرفتم منه فاعملوا ، وما تشابه فامتنوا به » .

وصحبا ما أخرجه الدارمي « عن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له ابن صبيغ ^(١) قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن ، فأرسل إليه عمر وقد أعد له عراجين النخل ، فقال له :

(١) كذلك جاء اسم ابن صبيغ في كتاب الإتيان للسيوطي ، بلنظ ابن ، وبالغين

المجسة في صبيغ مع صورة التصغير .

من أنت؟ فقال: أنا عبد الله بن صبيغ. فأخذ عمر عرجونا فضربه حتى دنى رأسه. وجاء في رواية أخرى: فضربه حتى ترك ظهره دبرة، ثم تركه حتى برأ، ثم عاد، ثم تركه حتى برأ، فدعا به ليعود، فقال: إن كنت تريد قتلى فاقتلني قتلا جليلا. فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري: ألا يجالس أحد من المسلمين «أه» والدبرة يفتحات ثلاث هي قرحة الدابة في أصل الوضع الأقوى، والمراد هنا أنه صير في ظهره من الضرب جرحا دائما كأنه قرحة في دابة، ورضى الله عن عمر، فإن هذا الأثر يدل على أن ابن صبيغ فتح أو حاول أن يفتح باب فتنة بفتنه متشابهات القرآن بكثير الكلام فيها ويسأل الناس عنها.

ومنها ما ورد من أن الإمام مالكاً رضى الله عنه سئل عن الاستواء في قوله سبحانه: «الرحمن على العرش استوى» فقال: «الاستواء معلوم والكيف مجهول، والـؤال عن هذا بدعة، وأظنك رجل سوء. أخرجوه عني». يريد - رحة الله عليه - أن الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبيه الحال على الله بالدليل القاطع والكيف مجهول أى تعيين مراد الشارع مجهول لنا لا دليل عندنا عليه، ولا سلطان لنا به، والسؤال عنه بدعة أى الاستفسار عن تعيين هذا المراد على اعتقاد أنه مما شرعه الله، بدعة؛ لأنه طريقة في الدين مخترعة مخالفة لما أوردنا إليه الشارع من وجوب تقديم المحكمات وعدم اتباع المتشابهات وما جزاء المبتدع

ولكنى رأيت شيخ الإسلام المالكي بتونس، وهو السيد محمد الطاهر بن عاشور، بصوب في بحث له أن اسمه «صبيغ بن شريك أو ابن عمل التميمي» من غير كماله، وبضاد مهمة مفتوحة، وباء مكسورة، وغين معجمة. ثم ذكر بعد هذا التصويب أن كثيراً من الناس يعرفونه فيقولون «صبيغ بضاد معجمة، وعين مهملة، وبصيغة التصغير ثم قل: ويقولون: أبو صبيغ».

إلا أن يطرد ويمد عن الثامن ، خوف أن يفتنهم ، لأنه رجل سوء . وذلك سر قوله « وأظنك رجل سوء . أخرجوه عنى » ١ .

قال ابن الصلاح : « على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه . ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأياها » ١ .

(المذهب الثانى) مذهب الخلف ، ويسمى مذهب المؤولة بتشديد الواو وكسرهما ومع فريقان : فريق يؤولها بصفات سمعية غير معلومة على التعمين ثابتة له تعالى زيادة على صفاته المعلومة لنا بالتعمين ، وينسب هذا إلى أبى الحسن الأشعري ، وفريق يؤولها بصفات أو يمان نعلمها على التعمين ، فيحمل اللفظ الذى استحال ظاهره من هذه التشابهات على معنى يسوغ لفة ، ويليق بالله عقلا وشرعا ، وينسب هذا الرأى إلى ابن برهان وجماعة من المتأخرين . قال السيوطى : وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه فقال فى الرسالة النظامية : « الذى ترتضيه ديننا ، وندين الله به عقدا ، اتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التضرع لمعاينها » ١ .

أما حجة أصحاب هذا المذهب فيما ذهبوا إليه فهو أن المطلوب صرف اللفظ عن مقام الإلهال الذى يوجب الحيرة بسبب ترك اللفظ لامنهوم له ، ومادام فى الإسكان محل كلام الشارع على معنى سليم ، فالنظر قاض بوجوبه ، انتفاعا بما ورد من الحكيم الطيم ، وتزيتها له عن أن يجرى مجرى المعجوز العقيم .

(المذهب الثالث) مذهب المتوسطين . وقد نقل السيوطى هذا المذهب فقال : وتوسط ابن دقيق العيد فقال : « إذا كان التأويل قريبا من لسان العرب لم ينكر ، أو بعيدا توقفت عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذى أريد به مع التزويه . وما كان معناه من هذه الألفاظ

ظاهراً مفهوماً من مخاطب العرب قلنا به من غير توقف ، كافي قوله تعالى : « يا حسرتة على ما فرطت في جنب الله » فتحمله على حق الله وما يجب له « ا هـ .

تطبيق وتمثيل :

ولنطبق هذه المذاهب على قوله سبحانه : « الرحمن على العرش استوى » ، فنقول : يتفق الجميع من سلف وخلف على أن ظاهر الاستواء على العرش ، وهو الجلوس عليه مع التمكن والتعيز ، مستحيل لأن الأدلة القاطعة تنزه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلى شيء منه ، سواء أكان مكاناً يحل فيه أم غيره . وكذلك اتفق السلف والخلف على أن هذا الظاهر غير مراد لله قطعاً ، لأنه تعالى نفى عن نفسه المماثلة لخلقه ، وأثبت لنفسه الغنى عنهم ، فقال : « ليس كمثل شيء » وقال « وهو الغني الحميد » فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضاً .

ثم اختلف السلف والخلف بعد ما تقدم ، فرأى السلفيون أن يفوضوا تعيين معنى الاستواء إلى الله ، هو أعلم بما نسب إليه وإلى نفسه وأعلم بما يليق به ، ولا دليل عندهم على هذا التعيين . ورأى الخلف أن يؤولوا ، لأنه يبعد كل البعد أن يخاطب الله عباده بما لا يفهمون ، وما دام ميدان اللغة مقسماً للتأويل وجب التأويل . بيد أنهم اختلفوا في هذا التأويل فرقتين : فطائفة الأشاعرة يؤولون من غير تعيين ، ويقولون : إن المراد من الآية إثبات أنه تعالى متصف بصفة سمعية لا تملأها على التعيين ، تسمى صفة الاستواء . وطائفة المتأخرين يعينون فيقولون : إن المراد بالاستواء هنا هو الاستيلاء والتمر ، من غير معاناة ولا تكاف ؛ لأن اللغة تنسج لهذا المعنى ، ومنه قول الشاعر العربي :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مبرق

أي استوى وقهر ، أو دبر وحكم ؛ فكذلك يكون معنى النص الكريم : الرحمن

استقوى على عرش العالم، وحكم العالم بقدرته، ودبره بحشيشته. وابن دقيق العيد يقول بهذا التأويل إن رآه قريباً، ويشوق إن رآه بعيداً.

وقل مثل ذلك في نحو « ويبقى وجه ربك - ولتصنع على عيني - يد الله فوق أيديهم - والسموات مطويات بيمينه - يخافون ربهم من فوقهم - وجاء ربك - وعنده مفاتيح الغيب ». قال السلف بفوضون في معانيها تفويضاً مطلقاً بعد تنزيه الله عن غلواها المستحيلة. والأشاعرة يفسرونها بصفات مجمعية زائدة على الصفات التي تعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلى الله. فهم مؤولون من وجه مفوضون من وجه. والتأخرون يفسرون الوجه بالذات ولفظ (ولتصنع على عيني) بترية موسى لما حوذا بعناية الله وجميل رعايته، ولفظ اليد بالقدرة، ولفظ اليمين بالقوة، والوقية بالعلو المعنوي دون الحسي، والحى في قوله (وجاء ربك) بحى أمره والمندية في قوله (وعنده مفاتيح الغيب) بالإحاطة والتمكين. أو بمثل ذلك في الجميع.

إرشاد وتحذير :

لقد أصراف بعض الناس في هذا العصر، تفاضوا في تشابه الصفات بغير حق، وأنوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه، وتحتمل الكفر والإيمان، حتى باتت هذه الكلمات نفسها من التشابهات، ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا. ومن الحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويحيلون إلى الناس أنهم سلفيون، من ذلك قولهم : إن الله تعالى يشار إليه بالإشارة الحسية ؛ وله من الجهات الست : جهة الفوق - ويقولون : إنه استوى على عرشه بذاته استواء حقيقياً ؛ بمعنى أنه استقر فوقه استقراراً حقيقياً، غير أنهم يودون فيه قولون : ليس كما استقرارنا وليس على ما نعرف، وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية. وليس لهم مستند فيما نعلم إلا التشبه بالظواهر. ولقد تجلّى لك مذهب السلف والخلف، فلانطيل بإعادته.

ولقد علمت أن حل التشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقةها، ليس رأياً لأحد من المسلمين، وإنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى، وأهل النحل للفضالة كالشبهة والحجسة. أما نحن - معاصر المسلمين - فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية، التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متحيزاً ولا متجزئاً ولا متركباً، ولا محتاجاً لأحد، ولا إلى مكان ولا إلى زمان، ولا يجوز ذلك؛ ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته إذ يقول: «ليس كمثل شيء» ويقول: «قل هو أحد» الله الصمد» لم يلد» ولم يولد» ولم يكن له كفواً أحد» ويقول: «إن تكفروا فإن الله غني عنكم، ولا يرضى لعباده الكفر. وإن تشكروا يرضه لكم» ويقول: «يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله. والله هو الغني الحميد» وغير هذا كثير في الكتاب والسنة، فكل ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيات والحججيات، فهو من التشابهات التي لا يجوز اتباعها، كما تبين لك فيما سلف.

ثم إن هؤلاء المنسحقين في السلف متناقضون، لأنهم يثبتون تلك التشابهات على حقائقها، ولا ريب أن حقائقها تتنازع الحدود وأعراض الحدود كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال، لكنهم بعد أن يثبتوا تلك التشابهات على حقائقها ينفون هذه الأوزام، مع أن القول بنبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب أوعالم. فقولهم في مسألة الاستواء الآتية: إن الاستواء باق على حقيقةه يفيد أنه الجلوس المعروف المتنازع للجسمية والتحيز، وقولهم بعد ذلك: ليس هذا الاستواء على ما نعرف، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المتنازع للجسمية والتحيز. فكأنهم يقولون: إنه مستو غير مستو، ومستقر فوق العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش. والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه، إلى غير ذلك من الإسفاف والتهافت! فإن أرادوا بقولهم الاستواء على حقيقةه: أنه على حقيقةه التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن، فقد اتفقنا، لكن يجي أن نصير هذا هو، لا يجوز أن يصدر

من مؤمن ، خصوصا في مقام التعليم والإرشاد . وفي موقف النقاش والحجاج ، لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز . لا ينظر فيه إلى علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلى المعنى الذي وضع له اللفظ في عرف اللغة . والاستواء في اللغة العربية يدل على ما هو مستعمل على الله في ظاهره . فلا بد إذن من صرفه عن هذا الظاهر . واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلى المجاز لا محالة ما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي . . . ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبس على العامة وقتنة لهم . فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ؟ وفي ذلك ما فيه من الإضلال وتزويق وحدة الأمة الأمر الذي نهانا القرآن عنه . والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بصيغ أو ببن صبيغ ، وجعل مالك يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سألته عن الاستواء . وقد مر بك هذا وذلك .

لو أنصف هؤلاء اسكتوا عن الآيات والأخبار القشامية ، واكتفوا بقرينة الله تعالى عما توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه ؛ ثم قوضوا الأمر في تعيين معانيها إلى الله وحده وبذلك يكونون سلفيين حقا لاسكنها شبهات عرضت لهم في هذا المقام ، فشوشت حالهم ، ولبلت أفكارهم فلنعرضها عليك مع ما أشبهها والله يتولى هدايتنا وهداهم ، ويجمعنا جميعا على ما يحبه ويرضاه آمين .

دفع الشبهات الواردة في هذا المقام

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن القول بأن الله لاجهة له ، وأنه ليس فوقنا ولا تحتنا ولا يميننا ولا شمالا إلى غير ذلك ، يستلزم أن الله غير موجود ، أو هو قول بأن الله غير موجود ، فإن التجرد من الإنصاف بهذه التقابلات جملة أمر لا يؤسم به إلا المدوم ومن لم يقشرف بشرف الوجود . وتدفع هذه الشبهة بأمور :

(أولا) أن هذا قياس للغائب على الشاهد ، وقياس الغائب على الشاهد فاسد ذلك
أن الله تعالى ليس يشبه خلقه حتى يكون حكمه كحكمهم في وجوب أن يكون له جهة
من الجهات الست مادام موجودا وكيف يقاس المجرى عن المادة بما هو مادي ؟ ثم كيف
يستوى الخالق وخلقه في جريان أحكام الخلق على خالقه ؟ إن المادي هو الذي يجب أن
يتصف بشيء من هذه المتقابلات ، وأن تكون له جهة من تلك الجهات . أما غير المادي
فترفع عنه هذه الصفات كلها ، ولا يمكن أن تكون له أية جهة من هذه الجهات جميعها .
ونظير ذلك أن الإنسان لا بد أن يكون له أحد الوصفين ، إما جاهل وإما عالم . أما الجبر
فلا يتصف بواحد منها ألبتة ، فلا يقال : إنه جاهل ولا إنه عالم ، بل العلم والجهل مرتفعان
عه ، بل هما ممتنعان عليه لا محالة ، لأن طبيعته تأتي قابلية لكل منهما . وهكذا تنفي المتقابلات
كلها بانقضاء قابلية المحل لها ، أيا كانت هذه المتقابلات ، وأيا كان هذا المحل الذي ليس قابلا
لها . فيمتنع مثلا أن توصف الدار بأنها مقيمة أو صماء ، وأن توصف الأرض بأنها متكلمة
أو خرساء ، وأن توصف السماء بأنها متزوجة أو أيم ، وهلم جرا .

(ثانيا) نقول لهؤلاء : أين كان الله قبل أن يخلق العرش والعرش والفرش والسماء والأرض ؟
وقبل أن يخلق الزمان والمكان وقبل أن تكون هناك جهات سب ؟ فإن قالوا : لم يكن له
جهة ولا مكان ، نقول : قد اعترفتم بما نقول نحن به ، وهو الآن على ما عليه كان ، لا جهة
له ولا مكان . وإن زعموا أن العالم قديم بقدم الله ، فقد تدأوا من دأء بدءا ، واستجأروا
من الرضاء بالنار ، ووجب أن تنتقل بهم إلى إثبات حدوث العالم ، والله هو ولي الهداية
والتوفيق .

(ثالثا) نقول لهؤلاء : إذا كنتم تأخذون بظواهر النصوص على حقيقتها ، فماذا تفعلون
بمثل قوله تعالى : « أأنتم من في السماء » مع قوله : « وهو الله في السموات وفي الأرض » ؟
أنقولون إنه في السماء حقيقة ، أم في الأرض حقيقة ، أم فيهما معا حقيقة ؟ وإذا كان في
الأرض وحدها حقيقة فكيف تكون له جهة فوق ؟ وإذا كان فيهما معا حقيقة فلماذا يقال

له جهة فوق ولا يقال له جهة تحت ؟ ولماذا يشار إليه فوق ولا يشار إليه تحت ؟ ثم ألا يعلمون أن الجهات أمور نسبية ، فما هو فوق بالنسبة إلينا ، يكون تحت بالنسبة إلى غيرنا ؟ فأين يذهبون !

(رابعاً) نقول لهؤلاء : ماذا تقولون في قوله تعالى « يَدُ اللَّهِ فَوْقَ يَدَيْهِمْ » بإفراد اليد ، مع قوله : « لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي » بثنيتها ، ومع قوله : « وَالسَّمَاءُ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ » مجمعها . فإذا كنتم تعلمون النصوص على ظواهرها حقيقة ، فأخبرونا : أله يد واحدة بناء على الآية الأولى ؟ أم له بدان اثنتان بناء على الآية الثانية ؟ أما له أيد أكثر من اثنتين بناء على الآية الثالثة ؟

(خامساً) نقول لهؤلاء : قد ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ » رواه البخاري ومسلم وغيرهما . فكيف تأخذون بظاهر هذا الخبر ، مع أن الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب ؟ وإذا كان ينزل لأهل كل أمة نزولاً حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير ، فبني يستوي على عرشه حقيقة كما تقولون ؟ ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون ؟ مع أن الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات ، ولا في ساعة من الساعات كما هو ثابت مسطور ، لا يمارى فيه إلا جهول مأفون !

(سادساً) نقول لهؤلاء ما قاله حجة الإسلام الغزالي ، ونصه : « نقول المتشبهت بظواهر الألفاظ : إن كان نزوله من السماء الدنيا ليسمعنا نداءه فما أسمعنا نداءه فأى فائدة في نزوله ؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا . فلا بد أن يكون ظاهر النزول غير مراد ، وأن المراد به شيء آخر غير ظاهره . وهل هذا إلا مثل من يريد وهو بالشرق إسماع شغص في المغرب ، فتقدم إلى المغرب بخطوات معدودة ، وأخذ يناديه وهو يعلم أنه لا يسمع نداءه ؛ فيكون نقله الأقدام عملاً باطلاً ، وسمعه نحو المغرب عبثاً صرفاً لا فائدة فيه . وكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل ؟ » اهـ .

الشبهة الثانية ودفعها :

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله في حاشيته على العقائد المضدية: « فإن قلت : إن كلام الله وكلام النبي ﷺ مؤلف من الألفاظ العربية ، ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغة ، فيجب الأخذ بمدلول اللفظ كائنًا ما كان .

قلت : حينئذ لا يكون ناجيا إلا طائفة المجسمة الظاهريون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص وترك طريق الاستدلال رأسا مع أنه لا يخفى ما في آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال ، مع سلوكهم طريقا ليس بفيد اليقين بوجه ، فإن للتخططات مناسبات ترد بمطابقتها فلا سبيل إلا الاستدلال المعلى وتأويل ما يفيد بظاهره نقصا إلى ما يفيد الكمال . وإذا صح التأويل للبرهان في شيء صح في بقية الأشياء ، حيث لا فرق بين برهان وبرهان ، ولا لفظ ولفظ .

وقال في قوله تعالى : « ولقد أنزلنا إليكم آيات مبينات » إن الوحي من الله الذي صلى الله عليه وسلم تنزيلا وإنزالا ونزولا ، لبيان علو مرتبة الربوبية لا أن هناك نزولا حسيا من مكان مرتفع إلى مكان منخفض . ومن الغريب أنهم يقولون في الرد على هذا : إن علو الله على خلقه ، حقيقة أثبتتها لنفسه في كتابه ، لا حاجة لتأويله بعلو مرتبة الربوبية ؟ ولست أشعري إذا لم نقوله بعلو مرتبة الربوبية ، فماذا نريد منه ؟ وهل بقي بعد ذلك شيء غير العلو الحسى الذى يستلزم الجهة والتعيز ؟ ولا يمكن نفي ذلك اللازم عنه متى أردنا العلو الحسى ، فإن نفي التعيز عن العلو الحسى غير مقول ، ولا معنى للاستلزام إلا هذا . أمام فيتفون اللوازم . ولا أدى كيف ننفي اللوازم مع فرضها لوازم ؟ هذا خلف . ولست أكن القول ليسوا أهل منطق . والمتعجب لكلامهم يجد فيه العبارات الصريحة في إثبات الجهة لله تعالى . وقد كثر العراق وغيره مثبت الجهة لله تعالى ، وهو واضح ، لأن معتقد الجهة لا يمكنه

إلا أن بمقتد التحيز والجسمية ولا يتأتى غير هذا ، فإن سمعت منهم سوى ذلك فهو قول متناقض ، وكلامهم لا معنى له « ١ » .

الشبهة الثالثة ودفعها :

نقل السيوطي عن بعضهم أنه قال : « إن قيل : ما الحكمة في إنزال المنشأه عن أراد لعباده البيان والهدى . (قلنا) إن كان (أى المنشأه) مما يمكن علمه فله فوائد : منها الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بفروامضه والبحث عن دقائقه ، فإن استدعاء المهتم لمعرفة ذلك من أعظم القرب . ومنها ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات ، إذ لو كان كله محكما لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخلق ، ولم يظهر فضل العالم على غيره . وإن كان (أى المنشأه) مما لا يمكن علمه (أى بأن استأثر الله به) فله فوائد : منها ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه والتفويض والتسليم ، والتعبد بالاستغفال به من جهة التلاوة كالفسوخ وإن لم يحز العمل بما فيه ، وإقامة الحججة عليهم ، لأنه لا نزل بلسانهم ولغتهم ؛ وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأقلامهم » . دل على أنه نزل من عند الله ؛ وأنه هو الذى أعجزهم عن الوقوف « ١ » .

ونستوعى نظرك هنا إلى ما أسلفناه في الحكم الماضية ، ثم إلى ما ذكره ابن اللبانة في مقدمة كتابه : (رد الآيات المنشأهات إلى الآيات المحكمات) إذ قال ما خلاصته . « ليس في الوجود فاعل إلا الله ، وأفعال العباد منسوبة الوجود إليه تعالى بلا شريك ولا معين فهمى في الحقيقة فعله ، وله بها عليهم الحججة » لا يسأل عما يفعل وهم يسألون » . ومن المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى وبذلك يعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين : مظهر عبادى منسوب لعباده ، وهو الصور والجوارح الجثمانية . ومظهر حقيقى منسوب إليه ، وقد أجرى عليه أسماء المظاهر المبادية

المنسوبة لعباده ، على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم . ولقد نبه في كتابه تعالى على القسمين وأنه منزّه عن الجوارح في الحالين فنبه على الأول بقوله : « قاتلهم يذبهم الله بأيديكم » فهذا يفيد أن كل ما يظهر على أيدى العباد فهو منسوب إليه تعالى . ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيه ﷺ في صحيح مسلم : « ولا يزال عبادى يقترب إلى بالنوافل حتى أحبه : فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها . وقد حقق الله ذلك لنبيه بقوله : « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله » وبقوله : « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى » وبهذا يفهم ما جاء من الجوارح منسوبا إليه تعالى ، فلا يفهم من نسبتها إليه تشبيه ولا تجسيم . ولكن النرض من ذلك التقريب للأفهام ، والتأنيس للقلوب . والواجب سلوكه إنما هو رد التشابه إلى الحكم على القواعد اللغوية ، وعلى مواضع العرب وعلى ما كان يفهمه الصحابة والتابعون من الكتاب والسنة « اهـ ما أردنا نقله .

الشبهة الرابعة ودفعها :

نقل السيوطى أيضا عن الإمام فخر الدين الرازى أنه قال : « من الملحدة من طعن فى القرآن لأجل اشتماله على التشابهات وقال : إنكم تقولون إن تكاليف الخلق مرتبطة بهذا القرآن إلى قيام الساعة ، ثم إننا نراه بحيث يتمسك به صاحب كل مذهب على مذهبه ، فالحجبرى متمسك بآيات الجبر ، كقوله تعالى « وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا » ، والفقدرى يقول : هذا مذهب الكفار بدليل أنه تعالى حكى عنهم ذلك فى معرض الذم فى قوله : « وقالوا قلوبنا فى أكنة مما ندعونا إليه ، وفى آذاننا وقرا » وفى موضع آخر « وقالوا قلوبنا غلف » ومنكر الرؤية متمسك بقوله تعالى « لا تدركه الأبصار »^(١) ومثبت الجهة متمسك بقوله تعالى : « يخافون ربهم من فوقهم » « الرحمن (١) يظهر أن هنا سقطا، لعله هكذا : ومثبت الرؤية متمسك بقوله تعالى : « وجوه

يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة » .

على العرش استوى ،، والثاني متمسك بقوله تعالى : (ليس كمثل شيء) ثم يسمى كل واحد الآيات الموافقة لأذهبه بحكمة ، والآيات المخالفة متشابهة ، وإنما آل في ترجيح بعضها على بعض إلى ترجيحها بـ خفية ووجوه ضعيفة . فكيف يليق بالحكيم أن يجعل الكتاب الذي هو المرجوع إليه في كل الدين إلى يوم القيامة هكذا ؟ .

والجواب أن العلماء ذكر والوقوع المتشابهة فيه فوائد : منها أنه يوجب مزيد المشقة في الوصول إلى المراد ، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب إلى آخر ما نقلناه عنه فيما سبق من بيان حكم الله وأسراره في ذكر التشابهات فأجعلها على بال منك في رفع هذه الشبهة ، وأضف إليها ما نقلناه آنفاً عن ابن الألبان ، وما بسطناه في دفع الشبهات السالفة . وارجع إلى ما كتبناه في مثل هذا المقام بالمبحث السابع من هذا الكتاب .

الشبهة الخامسة بدفعها .

قال السيوطي في كتابه الإتيان : أورد بعضهم سؤالاً وهو أنه هل للحكم مزية على التشابه أو لا ؟ فإن قلتم بالتشابه فهو خلاف الإجماع وإلا فقد نقضتم أصلكم في أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وإفنه منزل بالحكمة .

وأجاب أبو عبد الله التكر باذى بأن الحكم كالتشابه من وجه وبخالفه من وجه فيمتفنان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع وأنه لا يختار التبيين ، وبخلفان في أن الحكم بوضع اللفظ لا يمتثل إلا الوجه الواحد فنسمه أمكنه أن يستدل به في الحال ، والتشابه يحتاج إلى فكرة ونظر ليحمله على الوجه المطابق ولأن الحكم أصل والعلم بالأصل أسبق . ولأن الحكم يعلم منفصلاً والتشابه لا يعلم إلا مجعلاً .

أقول : ويمكن دفع هذه الشبهة بوجه أقرب ، وهو أن المحكم له مزية على المتشابه ، لأنه بنص القرآن هو أم الكتاب على ما سلف بيانه والاعتراض بأن هذا يقتضئ الأصل المجمع عليه وهو أن جميع كلامه سبحانه سواء وأنه منزل بالحكمة : الاعتراض بهذا سقط من أساسه لأن المساواة بين كلام الله إتمامي في خصائص القرآن العامة ، كما كونه منزلاً على النبي ﷺ بالحق وبالحكمة وكونه متعبداً بتلاوته ومنجدياً بقصر سورة منه ، ومكتوباً في المصاحف ومنقولاً بالتواتر ومحرماً حمله ومسه على الجنب ونحو ذلك . والمساواة في هذه الخصائص لا تنافي ذلك الامتياز الذي امتازت به المحكمات . وكيف يتصور التناهي على حين أن كلام المحكم والمتشابه له حكمه وله مزاياه لا فزية المحكم أنه أم الكتاب إليه ترد المتشابهات ، ومزية للمتشابه أنه محك الاختبار والابتلاء ، وبحال التسابق والاجتهاد إلى غير ذلك من الفوائد التي عرفتها . ثم كيف يتصور هذا التناهي والقرآن كله مختلف باختلاف موضوعاته وأحواله ، فمنه عقائد وأحكام ، وأوامر ونواه ، وعبادات وقصص ونبؤات ، ووعد ووعيد ، وناسخ ومنسوخ ، وهلم بما يستنفذ ذكره وقتنا طويلاً ولا ريب أن كل نوع من هذه الأنواع له مزيته أو خاصته التي غايرها الآخر ، وإن اشترك الجميع بذلك في أنها كلها أجزاء للقرآن ، متساوية في القرآنية وخصائصها العامة . وخلاصة هذا الجواب أن امتياز المحكم على المتشابه في أمور ، ومساواته إياه في أمور أخرى ، فلا تناقض ولا تعارض ، كما أن كل عضو من أعضاء جسم الإنسان له مزيته وخاصته التي صار بها عضواً ، والكل بمد ذلك يساوي الآخر في أنه جزء للإنسان في خصائصه العامة من حسن وحياة .

الشبهة السادسة ودفعها :

يقولون : إن الناظر في موقف السلف والخلف من المتشابه ، يجزم بأنهم جميعاً مؤولون ، لأنهم اشتركوا في صرف ألفاظ المتشابهات عن ظواهرها . وصرفها عن ظواهرها تأويل لها

لا محالة. وإذا كانوا جميعا مؤولين فقد وقعوا جميعا فيما نهى الله عنه، وهو اتباع التشابهات بالتأويل، إذ وصف سبحانه هؤلاء بأن في قلوبهم زيغا، فقال في الآية السابقة: «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» .

وندفع هذه الشبهة (أولا) بأن القول بكون السلف والخلف مجمعين على تأويل التشابه، قول له وجه من الصحة، لكن بحسب المعنى اللغوي أو ما يقرب من المعنى اللغوي. أما بحسب الاصطلاح السائد فلا؛ لأن السلف وإن وافقوا الخلف في التأويل، فقد خالفوهم في تعيين المعنى المراد باللفظ بعد صرفه عن ظاهره، وذهبوا إلى التفويض الحض بالنسبة إلى هذا التعيين. أما الخلف فركبوا متن التأويل إلى هذا التعيين كما سبق تفصيله.

(ثانيا) أن القول بأن السلف والخلف جميعا وقعوا بتهمرفهم السابق فيما نهى الله عنه، قول خاطيء، واستدلوا لهم عليه بالآية المذكورة استدلالا قاسدا، لأن النهي فيها إنما هو عن التأويل الآثم الناشئ عن الزيغ واتباع الهوى بقرينة قوله سبحانه (وأما الذين في قلوبهم زيغ) أي ميل عن الاستقامة والحجة، إلى الهوى والشهوة. أما التأويل القائم على تحكيم البراهين القاطمة واتباع الهداية الراشدة، فليس من هذا القبيل الذي حذر الله وحرمه. وكيف ينهانا عنه وقد أمرنا به ضمنا بإيجاب رد التشابهات إلى المحكمات، إذ جعل هذه المحكمات هي أم الكتاب، على ما سبق بيانه؟ ثم كيف يكون مثل هذا التأويل الراشد محرما وقد دعا به الرسول ﷺ لابن عباس فقال في الحديث المشهور: (التم قهه على الدين وعلمه التأويل) ؟ .

وبتلخص من هذا أن الله أرشدنا في الآية إلى نوع من التأويل وهو ما يكون به رد التشابهات إلى المحكمات. ثم نهانا عن نوع آخر منه. وهو ما كان ناشئا عن الهوى والشهوة، لأعلى البرهان والحجة، قصدا إلى الضلال والفتنة. وهما ألوان مختلفان، وضرر بان يعمدان، بينهما برزخ لا يبغيان.

وإذن فمن لم يصرف لفظ التشابه عن ظاهره الموهم للتشبيه أو الخيال فقد ضل ، كالظاهرية والمشيبة . ومن فسر لفظ التشابه تفسيراً بعيداً عن الحجة والبرهان قائماً على الزبح والبهتان فقد ضل أيضاً كالباطنية والإسماعيلية ، وكل هؤلاء يقال فيهم إنهم متهيمون بالتشابه ابتغاء الفتنة . أما من يؤول التشابه أى يصرفه عن ظاهره بالحجة القاطعة ، لا طلباً للفتنة ، ولكن منعاً لها ، وتثبيتاً للناس على المعروف من دينهم ، ورداً لهم إلى محكمات الكتاب القائمة وأعلامه الواضحة ، فأولئك هم المادون المهديون حقاً . وعلى ذلك درج ساف الأمة وخلفها وأئمتها وعلمائها . روى عن البخارى عن سعيده بن جبير أن رجلاً قال لابن عباس : « إني أجد في القرآن أشياء تختلف على . قال : ما هو ؟ قال : « فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون » وقال : « وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون » وقال « ولا يكتنون الله حديثاً » وقال « قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » قال ابن عباس : « فلا أنساب بينهم في النفخة الأولى ولا يتساءلون » ثم في النفخة الثانية أقبل بعضهم على بعض يتساءلون . . فأما قوله « والله ربنا ما كنا مشركين » فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم ، فيقول للمشركون : تعالوا نقول ما كنا مشركين ، فيغتم الله على أفواههم فتتطرق جوارحهم بأعمالهم ، فعند ذلك لا يكتنون الله حديثاً . إلى آخر الحديث . . نأل الله أن يسلنا ، وأن يهدينا سواء الصراط ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ، آمين .

المبحث السادس عشر في أسلوب القرآن الكريم

الأسلوب في اللغة :

يطلق الأسلوب في لغة العرب إطلاقاً مختلفة : فيقال للطريق بين الأشجار ، والقرن ، واللوح ، والمذهب ، وللشيوخ بالأنف ، ولعنق الأسد . ويقال لطريقة التكلم في كلامه

أيضا ، وأنسب هذه المعاني بالاصطلاح الآتى هو المعنى الأخير ، أو هو الفن أو المذهب
السكر مع التقييد .

الأسلوب فى الاصطلاح :

تواضع المتأدبون وعلماء العربية ، على أن الأسلوب هو الطريقة الكلامية التى
يسلكها المتكلم فى تأليف كلامه واختيار ألفاظه ، أو هو المذهب الكلامى الذى انفرد
به المتكلم فى تأدية معانيه ومقاصده من كلامه . أو هو طابع الكلام أو فنه الذى انفرد
به المتكلم كذلك .

معنى أسلوب القرآن :

وعلى هذا فأسلوب القرآن الكريم هو طريقته التى انفرد بها فى تأليف كلامه واختيار
ألفاظه ، ولا غرابة أن يكون للقرآن الكريم أسلوب خاص به ، فإن لكل كلام ألفاظه
أو بشرى أسلوبه الخاص به . وأساليب المتكلمين وطرائقهم فى عرض كلامهم من شعر
أو نثر ، متعددة بتعدد أشخاصهم ، بل متعددة فى الشخص الواحد بتعدد الموضوعات التى
يقنأونها ، والفنون التى يعالجها .

الأسلوب غير المفردات والنثر كيب :

ونقلت نظرك إلى أن الأسلوب غير المفردات والنثر كيب التى يتألف منها الكلام
وإنما هو الطريقة التى انتهجها المؤلف فى اختيار المفردات والنثر كيب لكلامه .

وهذا هو السر فى أن الأساليب مختلفة باختلاف المتكلمين من نثرين وناظدين ،
مع أن المفردات التى يستخدمها الجميع واحدة ، والنثر كيب فى جملتها واحدة ، وقواعد
صوغ المفردات وتكوين الجمل واحدة ، وهذا هو السر أيضا فى أن القرآن لم يخرج عن معمول
العرب فى لغتهم العربية ، من حيث ذوات المفردات والجمل وقوانينها العامة ، بل جاء كتابا
عربيا جاريا على ما لوفى العرب من هذه الناحية ، فمن حروفهم تألفت كلماته ، ومن كلامهم

تألفت تراكيه، وعلى قواعدهم العامة في صياغة هذه المفردات وتكوين التراكيب جاء تأليفه، ولكن المعجز والدهش والمثير لأعجب العجب، أنه مع دخوله على العرب من هذا الباب الذي عهدوه، ومع مجيئه بهذه المفردات والتراكيب التي توافروا على معرفتها، وتنافسوا في حليتها، وبلغوا الشأوا الأعلى فيها، نقول: إن القرآن مع ذلك كله وبرغم ذلك كله، قد أجهزهم بأسلوبه الفذ، ومذهبه الكلامي المعجز! ولو دخل عليهم من غير هذا الباب الذي يعرفونه، لأمكن أن يلتبس لهم عذر أو شبه عذر، وأن يسلم لهم طعن أو شبه طعن «ولو جعلناه قرآنًا أعجميًا لقالوا: لو لا فضلت آياتنا، أأنجيى وعربى؟» ولهذا المعنى وصف الله كتابه بالعروبة في غير آية. فقال جل ذكره في سورة يوسف «إنا أنزلناه قرآنًا عربيا لمسلمتكم تعقلون» وقال في سورة الزخرف: «إنا جعلناه قرآنًا عربيا لمسلمتكم تعقلون» وقال في سورة الزمر: «قرآنًا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون».

• مثل لهذا القارئ:

وبما أن الأمر قد اختبى على بعض الناس حتى ضلوا فيه أو كادوا غمطوا للفرق بين الأسلوب وبين المفردات والتراكيب بمقالين حسين أحدهما صناعة الخياطة، والآخر صناعة الصيدلة أو تحضير العقاقير والأدوية: فالخياطون يختلفون فيما بينهم اختلافا بعيدا ما بين خامل ونابه في صنعة، وضعيف وبارع في حرفته. وهذا الاختلاف لم ينجي «من ناحية مواد الثياب الخيطة»، حولا من ناحية الآلات والأدوات والطرق العامة التي تستخدم في الخياطة. إنما جاء الاختلاف من جهة الطريقة الخاصة التي اتبعت في اختيار هذه المواد وتأليفها واستخدام قواعد هذه الصناعة في شكلها وهندستها. وكذلك الصيادلة يختلفون فيما بينهم نياحة وخولا وبراعة وقصورا. لا من حيث مواد الأدوية وعناصرها، ولا من حيث القواعد الفنية العامة في تركيبها، بل من حيث حسن اختيار هذه المواد، ودقة تطبيق هذه القواعد في تحضير العقاقير والأدوية، حتى لقد نشاهد أن مزاج الجيد منها وأثره ونفعه، يختلف بوضوح عن مزاج الرديء منها وأثره وضرره. وقل مثل هذا في كل ما حوكت من صناعات مختلف فيها الصانعون ومصنوعاتها، جوهرها مع اتحاد مواد الصناعة الأولى وقواعدها العامة في الجميع.

كذلك الحكم البيان اللغوي في أية لغة ، ما هو إلا صناعة ، موادها وقواعدها واحدة في المفردات والتراكيب ، ولكن البيان يختلف بعد ذلك باختلاف الطرائق والأساليب ، وإن شئت فقل : يختلف باختلاف الأذواق والمواهب التي انتقت هذه المفردات اللغوية ، واصطفت تلك الجمل التركيبية . حتى إنك لترى أهل اللغة الواحدة ، يؤدون الغرض الواحد بوجوده مختلفة من المفردات ، ومذاهب شتى من التراكيب ، يتفاوت حظه من الجودة والرداءة ، ومن الحسن والدمامة ، ومن القبول والرد ، بتقدير ما بينهم من اختلاف في طرائق اختيارهم لما اختاروه من مواد اللغة إفراداً وتركيباً ، ولما لاحظوه من المناسبات مع هذا الاختيار ، فإذا سلم ذوق المتكلم وسمت حاسته البيانية ، حسن اختياره ، ومما كلامه ، سموأ قد بأخذ عليك حرك وبذلك قبلك وإليك . وإذا فسد ذوق المتكلم وانحطت حاسته البيانية ، ساء اختياره ، ونزل كلامه ، نزولاً قد تنفرز منه نفسك ، ويتأذى به سمعك ، وربما فررت منه وأنت تتمثل بقول الشاعر :

هوى الذائب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوت إنان فكنت أظير

بيان ذلك في اللغة العربية :

بيان ذلك في لغتنا المحبوبة العربية ، أن مفرداتها منها متآلف في حروفه ومتناظر ، وواضح متأنس ، وخفى غريب ، ورفيق خفيف على الأسماع ، ونمىل كربه تبعه الأسماع ، وموافق لمياس اللغة ومخالف له . ثم من هذه المفردات علم وخاص ، ومضائق ومقيد ، ومجمل ومبين ، ومعرف ومنكر ، وظاهر ومضمر ، وحقيقة ومجاز . وكذلك التراكيب العربية ، منها ما هو حقيقة ومجاز ، ومنها متآلف الكلمات ومتناظرها ، وواضح المعاني ومقدمها . وموافق لقياس اللغوي والخراج عليه ، ومنها الاسمية والفعلية ، والخبرية والإنشائية ، وفيها النفي والإثبات ، والإيجاز والإطناب ، والتقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، إلى غير ذلك مما هو مفصل في علوم اللغة وكتبها .

ثم إن ما يؤيده معهود اللغة من المتنوعات المذكورة وما أشبهها، هو السلك العام الذي يتخذ منه المتكلمون إلى أغراضهم ومقاصدهم. ولكن ليس شيء من هذه المتنوعات بالذي يحسن استعماله إطلاقاً ولا شيء منها بالذي يسوء استعماله إطلاقاً، أي في كافة الأحوال وجميع المقامات. بل لكل مقام مقال، فما يحمل في موطن قد يفتح في موطن آخر، وما يحجب في مقام قد يفتح في مقام آخر، ولولا هذا لكان الوصول إلى الطرف الأعلى من البلاغة هينا ولا أصبح كلام الناس لونا واحداً وطعماً واحداً. ولكن الأمر يرجع إلى حسن الاختيار من هذه المتنوعات بحسب ما يناسب الأحوال والمقامات، فخطاب الأذكىاء غير خطاب الأغبياء. وموضوع العقائد التي يتعمس لها الناس غير موضوع القصص. وميدان الجدل الصاخب غير مجلس التعليم الهادئ. وإفاة الوعد والتبشير غير لغة الوعيد والإنذار إلى غير ذلك مما يجعل اختيار الناسات عسيراً ضرورة أن الإحاطة بجميع أحوال المخاطبين قد تكون متمسرة أو متمذرة وما يجعل اللفظ الواحد في موضع من المواضع كأنه نجمة وضوء لامة، وفي موضع آخر كأنه نكتة سوداء مظلمة.

ولعلنا نأثّر أكرمهم الله - أذواق مختلفة في استنباط الفروق الدقيقة بين استعمال حرف أو كلمة، مكان حرف أو كلمة. ومن السابقين في حلبة هذا الاستنباط الخطيب الإسكافي المتوفى سنة ٥١٣ هـ في كتابه (درة التنزيل وغرة التأويل) وهناك مثالا منه يفيدنا فيما نحن فيه، إذ يتحدث عن سر التعبير بالفاء في لفظ (كلوا) من قوله سبحانه في سورة البقرة: «وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فكلوا منها حيث شئتم» وعن سر التعبير بالواو لا بالفاء في لفظه «كلوا» أيضاً، لكن من قوله سبحانه في سورة الأعراف: «وَإِذْ قِيلَ لَهُم اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكلوا منها حيث شئتم» مع أن القصة واحدة، ومدخول الحرف واحد؛ قال رحمه الله: «الأصل أن كل فعل عطف عليه ما تعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء، ومنه «وَإِذْ قُلْنَا

ادخلوا هذه القرية فكلوا ، فإن وجود الأكل متعلق بالدخول والدخول موصل إلى الأكل فالأكل وجوده متعلق بوجوده بخلاف « وإذ قيل لم اسكنوا هذه القرية وكنوا » لأن السكنى مقام مع طول ليث ، والأكل لا يختص بوجوده بوجوده ، لأن من يدعى بستاناً قد يأكل منه مجتازاً . فلما لم يتملق الثاني بالأول تعلق الجواب بالابتداء ، وجب العطف بالواو دون الفاء « اهـ »

تفاوت القوى والقدر :-

ولا ريب أن القوى والقدر تتفاوت تفاوتاً بعيداً فيما نعرف من الأحوال ومناسباتها ، وأن ميدان الاختيار فسيح مليء بشتى الألوان والصور للمفردات ومركباتها . فمادامسى أن تبلغ قدرة الإنسان في استعراض كل هذه الألوان والصور ، وفي إقامة ميزان دقيق بينها ، تمهيداً لحسن الاختيار ، على ضوء تلك الأحوال اللفظية لما ينبغي أن يكون منها هنا يفتضح الجلال ثم يفتضح ، فما يهتدى إليه متمكلم قد يغفل عنه متمكلم ، وما يتيقظه كاتب قد يغفل عنه كاتب ، وما يدركه شاعر قد يفوت شاعراً آخر ، بل ما يدركه الإنسان الواحد في موضع قد يخطئه في موضع سواه ، وهكذا .

وليس من غرضنا هنا أن نستقصي الأحوال والمناسبات ، ولا أن نضرب الأمثال والشواهد لكل حال وما يناسبها ، فذلك محله من علوم اللغة وكيفية كقولنا . ولكن الذي نريد أن نضع يده علىه في هذا المقام ، هو أن أسلوب أى كلام يابغ ، معناه صورته الفنية أو طابعه الخاص ، أو مزاجه الشخصى الذى تهيم له برعايته صاحبه لجللة الأحوال ومناسباتها في هذا الكلام . وأنه على حسب ما تحتوى أساليب الكلام من الأحوال والمناسبات ، يتفاوت هذا الكلام في درجات البلاغة علواً ونزولاً ، وفى حظه عند السامع من رداً وقبولاً . وأنه لم يظفر الوجود بكلام إلهى ولا بشرى يبلغ انطراف الأعلى في البلاغة ؛ ووصل إلى قمة الإعجاز من هذه الناحية ، غير القرآن الكريم ؛ لأن منشئ هذا الكتاب هو وحده الذى تعلقت إرادته بأن تكون معجزة نبي الإسلام من هذا الطراز لحكمة شرحناها وقد نمرض لها فيما بأتى ولأنه سبحانه هو الذى انتهت إليه الإحاطة بجميع أحوال الخلق وحده

ولأنه عز سلطانه هو القادر وحده . على تضمين كلامه كل المناسبات التي اقتضتها تلك الأحوال الكثيرة التي لم يحيط وإن يحيط بها سواه ! . ومن الذي يستطيع أن يحيط بكل أحوال الخلق وفيها الخفى الذى لا يعلمه من يعلم السر وأخفى ؟ ثم من ذا الذى يستطيع أن يحيط بكل أحوال الخلق ؟ وم أجيال متعددة ، منهم من لم يخلفوا وقت نزول القرآن ، ومنهم من لم يعرفوا لنا إلى الآن ؟ بعد بضعة عشرين قرنا من نزول هذا القرآن . وأنت خير بأن القرآن هو كتاب الساعة الذى يخاطب الأجيال كافة ؛ حتى يرث الله الأرض ومن عليها . فلا غرو أن يضمه منزله كل ما يحتاج إليه الأمم على اختلاف أجيالها من المناسبات الملائمة لأحوالهم ، وليس ذلك فى قدرة أحد إلا العليم بأسير الخلق وخفيات السموات والأرض « قل أنزله الذى يعلم السر فى السموات والأرض » « تنزيلنا من خلق الأرض والسموات العللى » الرحمن على العرش استوى * له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى * .

ومن شواهد ما قلنا ، أننا نلاحظ فى كثير من ألفاظ القرآن أنها اختيرت اختيارا يتجلى فيه وجه الإعجاز من هذا الاختيار ، وذلك فى الألفاظ التى نرى على القرون والأجيال ، منذ نزل القرآن إلى اليوم فإذا بعض الأجيال يفهم منها ما يناسب تفكيره ، ويلام ذوقه ، ويوائم معارفه ، وإذا أجيال أخرى تفهم من هذه الألفاظ عينا غير ما فهمته تلك الأجيال ، ولو استبدلت هذه الألفاظ بغيرها لم يصلح القرآن لخطاب الناس كافة ، وكان ذلك قدحا فى أنه كتاب الدين العام الخالد ، ودستور البشرية فى كل عصر ومصر . فبمعان من أنزل هذا القرآن مشعبا لحاجات الجميع ، وافيا بتجارب الجميع ، ملائما لأذواق الجميع ، متفقا ومعارف الجميع ، مما يدل دلالة واضحة ، على أنه كلام الله وحده ، أنزله بملءه والملائكة يشهدون ، وكفى بالله شهيدا .

ولعل لنا عودة لمثل هذا الكلام فى فرصة أخرى . فانهسك القلم عن الجولان فى هذا الميدان . ونرجع عودا على بدء إلى أسلوب القرآن ولندكر شيئا من خصائص

أسلوب القرآن ومزاياه التي انفرد بها . وكانت هي السر في إيمانه اللغوي أو البلاغي أو الأسلوبى .

خصائص أسلوب القرآن :

إن الخصائص التي امتاز بها أسلوب القرآن . والمزايا التي توافرت فيه حتى جعلت له طابعا معجزا في لغته وبلاغته ، أفاض العلماء فيها بين مقل ومكثر ، ولكنهم بعد أن طال بهم المطاف ، وبعد أن دميت أقدامهم ، وحفيت أقدامهم ، لم يزيدوا على أن قدموا إلينا قُلًّا من كثر وقطرة من بحر ، معترفين بأنهم يحجزوا عن الوفاء ، وأن ما خفي عليهم فلم يذكره أكثر مما ظهر لهم فذكروه ، وأنهم لم يزيدوا على أن قربوا لنا البعيد بضرب من التمثيل رجاء الإيضاح والتبيين . أما الاستقصاء والإنحاطة بمزايا الأسلوب القرآنى وخصائصه على وجه الاستيعاب فأمر استأثر به منزله الذي عنده علم الكتاب .

وإذن فلندكر نحن بدورنا شيئا من خصائص أسلوب القرآن ، على وجه التمثيل والتقريب أيضا . . ومالا يدرك كله لا يترك أمله .

الخاصة الأولى :

مسحة القرآن اللفظية . فإنها مسحة خلاصة عجيبة ، تتجلى في نظامه الصوتى ، وجماله اللغوى .

١ - ونريد بنظام القرآن الصوتى ، انساق القرآن واثلافة في حركاته وسكناته ، ومداته وغناته ، واتصالاته وسكناته ، انساقا عجيبا ، واثلافا رائعا ، يسترعى الأسماع ويستهوى النفوس ، بطريقة لا يمكن أن يصل إليها أى كلام آخر من منظوم ومنثور . وبيان ذلك أن من ألقى سمعه إلى مجموعة القرآن الصوتية ، وهى مرسله على وجه السذاجة

في الهواء ؟ مجردة من هيكل الحروف والكلمات ، كأن يكون السامع بعيدا عن القارىء المجرد ، بحيث لا تبلغ إلى سمعه الحروف والكلمات متباعدة بعضها عن بعض ، بل يبالغ مجرد الأصوات الساذجة المؤلفة من المدات والفنات ، والحركات والسكنات ، والاتصالات والسكنات ، نقول : إن من ألقى سمعه إلى هذه المجموعة الصوتية الساذجة يشعر من نفسه ولو كان أعجميا لا يعرف العربية ، بأنه أمام لحن غريب وتوقيع عجيب ، يفوق في حسنه وجماله كل ما عرف من توقيع الموسيقى وترنيم الشعر ، لأن الموسيقى تتشابه أجزائها وتتقارب أنغامها فلا يفتأ السمع أن يعلها ، والطبع أن يمجها ، ولأن الشعر تتحد فيه الأوزان وتتشابه القوافي في القصيدة الواحدة غالبا وإن طالت ، على نمط يورث سامعه السأم والملل ، بينما سامع لحن القرآن لأبسام ولا يمل ، لأنه ينتقل فيها دائما بين ألحان متنوعة ، وأنغام متجددة ، على أوضاع مختلفة يهز كل وضع منها أوتار القلوب ، وأعصاب الأفتدة .

وهذا الجمال الصوتي أو النظام التوقيعي ، هو أول شيء أحسنه الأذان العربية أيام نزول القرآن ، ولم تكن عهدت مثله فيما عرفت من منشور الكلام ، سواء أكان مرسلا أم مسجوعا ، حتى خيل إلى هؤلاء العرب أن القرآن شعر ؛ لأنهم أدر كوا في إيقاعه وترجييعه لفة ، وأخذتهم من لفة هذا الإيقاع والترجيع هزة ، لم يعرفوا شيئا قريبا منها إلا في الشعر ، ولكن سرعان ما عادوا على أنفسهم بالتخطئة فيما ظنوا ، حتى قال قائلهم - وهو الوليد ابن المغيرة - : « وما هو بالشعر » معللا ذلك بأنه ليس على أعاريض^(١) الشعر في رجزه^(٢) ولا في قصيده . بيد أنه تورط في خطأ أخش من هذا الخطأ ، حين زعم في غلام العناد

(١) جمع عروض على غير قياس كأنهم جمعوا عريضا . وهو ميزان الشعر أو الجزء الذي

في آخر النصف الأول من البيت ؟ مختار .

(٢) الرجز ضرب من الشعر وزنه مستعملان ست مرات . وزعم الخليل أنه ليس بشعر

وإنما هو أنصاف أبيات أو أثلاث ؟ قاموس .

والخبرة أنه سحر ، لأنه أخذ من النثر جلاله وروعة ، ومن النظم جماله وتمعنه ووقف مذهبا في نقطة وسط خارقة لحدود العادة البشرية ، بين إطلاق النثر وإرساله وتقبيد الشعر وأوزانه . ولو أنصف هؤلاء ابلهوا أنه كلام منشور لكنه معجز ليس كمثل كلام ، لأنه صادر من متكلم قادر ليس كمثل شيء . وما هو بالشعر ولا بالسحر ، لأن الشعر معروف لهم بتقنيته ووزنه وقانونه ورمحه ، والقرآن ليس منه ؛ ولأن السحر محاولات خبيثة لاتصدر إلا من نفس خبيثة ، ولقد علمت قریش أكثر من غيرهم طهارة النفس الحميدة وسموها ونبلها ، إذ كانوا أعلم الناس به وأعرفهم بحسن سيرته وسلوكه ، وقد نشأ فيهم وشب وشاب بينهم . هذا إلى أن القرآن كله ، ما هو إلا دعوة طيبة لأهداف طيبة ، لا يحل فيها إلى خبيث ورجس ، بل هي تحارب السحر وخبيثه ورجسه ، وتسمه بأنه كفر ، إذ قال : « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر . وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولوا : إنما نحن فتنة فلا تسكن » .

ثم إن السحر معروف المقدمات والوسائل ، فليس بمعجز ، ولا يمكنه ولن يمكنه أن يأتي في يوم من الأيام بمثل هذا الذي جاء به القرآن .

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الوليد بن المغيرة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قرأ عليه القرآن كأنه رق له فبلغ ذلك أبا جهل ، فأتاه فقال له : يا عم إن قومك يريدون أن يحجوا لك مالا ليمطوكه ، فإنت أبيت محمدا أنتعرض لما قبله (بكسر القاف وفتح الباء) . قال الوليد : لقد علمت قریش أني من أكثرها مالا ، قال : قتل فيه قولا يبلغ قومك أنك منكراه وكاره . قال : وماذا أقول ؟ فوالله ما فيكم من رجل أعلم مني بالشعر ولا برجزه ولا بقصيده ولا بأشعار الجن . والله ما يشبه الذي يقوله شيئا من هذا . والله إن له لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن له لمير أعلاه ، مشرق أسفله وإنه ليعلم ولا يعلم ، وإنه ليحطم ماتحته ! قال أبو جهل للوليد : لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه فقال الوليد : دعني أفكر . فلما فكر قال : هذا سحر يأثم عن غيره . وفي ذلك نزل

قوله تعالى « ذرني ومن خلقت وحيداً » وجعلت له ما لا مدوداً وبين شهوداً * ومهدت له تمهيداً * ثم يطعم أن أزيد * كلاً إنه كان لا ياتنا عنيدا * سارهم صموداً * إنه فكر وقدّر * فقتل كيف قدّر * ثم قتل كيف قدّر * ثم نظر * ثم عبس وبسر * ثم أذير واستكبر * فقال إن هذا إلا سحر يؤثر * إن هذا إلا قول البشر * رواه الحاكم وقال : صحيح على شرط البخاري . فانظر إلى الرجل حين أرسل نفسه على سجيئتها العربية ، وبديتها الفطرية كيف أنصف في حكمه ، حين تجرد ساعة من عناده ، وكفره ، وقال : والله ما يشبه الذي يقوله شيئاً من هذا إلى أن قال : وإنه ليحطم ماتمته . ثم انظر إلى الرجل حين غلبت عليه شقوته ، وعارده عناده وتعصبه ، كيف قاوم فطرته وأكره نفسه على مخالفة شعوره ووجدانه وقال ما قال بعد أن حار وذهب كل مذهب في ضلاله وجبرته ، على نحو ما يصور القرآن تلك الحيرة والمقاومة والاستكراه بقوله : « إنه فكر وقدّر » الخ . نسأل الله الحماية والهداية بمنه وكرمه . آمين .

٢ - وزيد بحمال القرآن اللغوي تلك الظاهرة العجيبة التي امتاز بها القرآن في رصف حروفه وترتيب كلماته ، ترتيباً دونه كل ترتيب ونظام تعاطاه الناس في كلامهم وبيان ذلك أنك إذا استمعت إلى حروف القرآن خارجة من مخارجها الصحيحة ، تشعر بلذة جديدة في رصف هذه الحروف بعضها بجانب بعض في الكلمات والآيات هذا ينقر وذلك يصفر . وهذا يخفى وذلك يظهر ، وهذا يهيس وذلك يجهل ، إلى غير ذلك مما هو مقرر في باب مخارج الحروف وصفاتها في علم التجويد . ومن هنا يتجلى لك جمال لغة القرآن حين خرج إلى الناس في هذه المجموعة المختلفة المؤلفة ، الجامعة بين اللين والشدّة ، والخشونة والرفقة ، والجهل والخفية ، على وجه دقيق محكم ، وضع كلاماً من الحروف وصفاتها المتضاربة في موضعه يميزان حتى تألف من المجموع قالب لفظي مدهش ، وقشرة سطعية أخاذة امتزجت فيها جرالة البداوة في غير خشونة ، برقة الحضارة من غير ميوعة ، وتلاقت عندها أذواق القبائل العربية على اختلافها بكل يسر وسهولة . ولقد وصل هذا أجمال اللغوي إلى قمة الإعجاز ، بحيث

لو داخل في القرآن شيء من كلام الناس لا غفل مذاقه في أفواه قارئيه ، واختل نظامه في آذان سامعيه .

ومن عجيب أمر هذا الجلال اللغوي ، وذلك النظام الصوتي ، أنها كما كانا دليل إعجاز من ناحية ، كانا سورا منيعا لحفظ القرآن من ناحية أخرى . وذلك أن من شأن الجمال اللغوي والنظام الصوتي ، أن يسترعى الأسماع ، ويثير الانتباه ويحرك داعية الإقبال في كل إنسان ، إلى هذا القرآن الكريم . وبذلك يبقى أبدا الدهر سائداً على السنة الخلق وفي آذانهم ، ويعرف بذاته ومزاياه بينهم ، فلا يجروا أحد على تغييره وتبديله مصداقاً لقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا لَنَعْلَمُ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ .

الخاصة الثانية :

إرضاء العامة والخاصة . ومعنى هذا أن القرآن الكريم إذا قرأته على العامة أوقرى عليهم ، أحسوا جلاله ، وذاقوا حللته ، وفهموا منه على قدر استعدادهم ما يرضى عقولهم وعواطفهم . وكذلك الخاصة إذا قرأوه أوقرى عليهم ؛ أحسوا جلاله وذاقوا حللته ، وفهموا منه أكثر مما يفهم العامة ، ورأوا أنهم بين يدي كلام ليس ككلام لافي إشراق ديباجته ولا في امتلائه وثروته ، ولا كذلك كلام البشر ، فإنه إن أَرْضَى الخاصة والأذكىاء ، لجنوحه إلى التجوز والإغراب والإشارة لم يَرْضَ العامة لأنهم لا يفهمونه وإن أَرْضَى العامة لجنوحه إلى التصريح والحقائق العارية المكشوفة ، لم يَرْضَ الخاصة لنزوله إلى مستوى ليس فيه مقام لأذواقهم ومشاربهم وعقولهم .

الخاصة الثالثة :

إرضاء العقل والعاطفة . ومعنى هذا أن أسلوب القرآن يخاطب العقل والقلب معاً ،

ويجمع الحق والجمال معا . انظر إليه مثلا وهو في معبران الاستدلال العقلي على البعث والإعادة في مواجهة منكرتهما ، كيف يسوق استدلاله سوقا يهز القلوب هزاً ، ويمتدح العاطفة إمتداحاً ، بما جاء في طي هذه الأدلة المسكنة المنقمة ، إذ قال الله سبحانه في سورة فصلت : « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ، فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحي الموتى . إنه على كل شيء قدير » . وإذا قال في سورة ق : « أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج » والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج » تبصرة وذكري لكل عبد متنب . « ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد » والنخل باسقات لما طلع الفسيد » رزقا للعباد وأحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج » . تأمل في الأسلوب البارع ، الذي أفتح العقل وأمتع العاطفة في آن واحد ، حتى في الجملة التي هي بمثابة النتيجة من مقدمات الدليل ، إذ قال في الآية الأولى : إن الذي أحياها لمحي الموتى وفي الآيات الأخيرة « كذلك الخروج » بالإنجاء الساحر ، وبالإنجاز الباهر الذي يستقبل عقل الإنسان وقلبه معا بأنصع الأدلة وأمتع المعروضات ، في هذه الكلمات الممدودات .

ثم انظر إلى القرآن وهو يسوق قصة يوسف مثلا ، كيف يأتي في خلالها بالعظات البالغة ، ويطلع من خلالها بالبراهين الساطعة ، على وجوب الاعتصام بالعفاف والشرف والأمانة ، إذ قال في فصل من فصول تلك الرواية الرائعة « وراودته التي هو في بينها عن نفسه ، وغلفت الأبواب ، وقالت هيئت لك . قال معاذ الله إنه ربي أحسن مثواي » ، إنه لا يفلح الظالمون » . فتأمل في هذه الآية كيف قوبلت دواعي الفجوة الثلاث ، بدواعي العفاف الثلاث ، مقابلة صورية من القصص الممتع جدا لا عنيانا بين جند الرحمن وجند الشيطان ، ووضعتهما أمام العقل للنصف في كفتي ميزان ! وهكذا تجد القرآن كله مزجحا حلوا سائفا ، يخفف على النفوس أن تخرج الأدلة العقلية ، ويرفع عن العقول بالفتنات العاطفية ، ويوجه العقول والمواطف معا جنبا إلى جنب لهداية الإنسان وخير الإنسان .

وهل نساعد بمثل هذا في كلام البشر؟ لا ، ثم لا . بل كلامهم إن وفي بحق العقل بحسب
العاطفة حقها ، وإن وفي بحق العاطفة بحسب العقل حقه ، وبمقدار ما يقرب من أحدهما يبعد
عن الآخر ، حتى لقد باتت المعرفة العام ، يقسم الأساليب البشرية إلى نوعين لا ثالث لهما :
أسلوب علمي وأسلوب أدبي : فطلاب العلم لا يرضيهم أسلوب الأدب ، وطلاب الأدب
لا يرضيهم أسلوب العلم . وهكذا تجد كلام العلماء والمحققين فيه من الجفاء والعمى ، مالا
يهز القلوب ويحرك النفوس ، وتجد في كلام الأدباء والشعراء من الهزال والعمى العلمي مالا
يفذى الأفكار ويقنع العقول ؛ ذلك لأن القوى العاقلة والقوى الشاعرة في بني الإنسان
غير متكافئة . وعلى فرض تكافئها في شخص فإنها لا تعملان دفعة واحدة بل على
سبيل البديل والمناوبة . فكلام الشخص إما وليد فكرة ، وإما وليد عاطفة ، وإما ثوب
مرقع يتألف من جل نظرية تكون ثمرة للتفكير ومن جل عاطفية تكون ثمرة للشعور .
أما أن تأتي كل جملة من جملة جامعة لتناقض معارف دون ذلك صعود السماء ، وكيف يقنع
ذلك للإنسان ، وهو لم يوهب القوتين متكافئتين ، ولو تكافأتا لديه فإنه لا يستطيع أن
يوجهما اتجاها واحد في آن واحد متقاربتين « ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه »
أما القرآن فإنه انفرد بهذه اللبزة بين أنواع الكلام ، لأنه تنزيل من القادر الذي لا يشغله
شأن من شأن ، والذي جمع بين الروح والجسد في قرآن ، « فقبارك الله رب العالمين » .

الخاصة الرابعة :

جودة سبك القرآن وإحكام سرده ^(١) . ومعنى هذا أن القرآن بلغ من ترابط أجزائه
وتماسك كلماته وجملته وآياته وسوره ، مبلغا لا يدانيه فيه أى كلام آخر ، مع طول نفسه ،

(١) يقال درع مسرودة ومسرودة أى منسوجة متداخلة حلقها بعضها في بعض

فالراد هنا أن القرآن مترابط الأجزاء متقاسم تقاسما قويا .

وتنوع مقاصده وافتنانه وتلويبه في الموضوع الواحد . وآية ذلك أنك إذا تأملت في القرآن الكريم ؛ وجدت منه جسيما كاملا تربط الأعصاب والجلود والأغشية بين أجزائه ولحمت فيه روحا عاليا يبعث الحياة والحس على تشابك وتساند بين أعضائه . فإذا هو وحدة متماسكة متآلفة ، على حين أنه كثرة متنوعة متخالفة . فبين كلمات الجملة الواحدة من التأخر والتناسق ، ما جعلها رائحة الفجائن والتجاذب وبين جل سورة الواحدة من التشابك والترابط ، ما جعلها وحدة صغيرة متآخدة الأجزاء متعاقبة الآيات . وبين سور القرآن من التناسب ما جعله كتابا سوى " انطلق حسن السميت ، « قرأنا عربيا غير ذي عوج » . فكأنما هو سبيكة واحدة تأخذ بالأبصار وتلعب بالقلوب والأفكار ، على حين أنها مؤلفة من حلقات ، لكل حلقة منها وحدة مهتمة في نفسها ذات أجزاء ، ولكل جزء وضع خاص من الحلقة ، ولكل حلقة وضع خاص من السبيكة ، لكن على وجه من جودة السبك وإحكام السرد ، جعل من هذه الأجزاء المنتشرة المتفرقة ، وحدة بدنية متآلفة ، تربك كال الانسجام بين كل جزء وجزء ، ثم بين كل حلقة وحلقة ثم بين أوائل السبيكة وأواخرها وأواسطها .

يعرف هذا الإحكام والترابط في القرآن ، كل من أتى بالله إلى التناسب الشائع فيه ، من غير تفكك ولا تحاذل ، ولا انحلال ولا تنافر بينا الموضوعات مختلفة متنوعة ، فمن تشريع إلى قصص إلى جدل إلى وصف إلى غير ذلك . وكتب التفسير طائفة ببيان للناسبات ، فنحيلك عليها ، ونكتفي بمثل واحد نصريه مع الاختصار والاقصار .

هذه سورة الفاتحة ، تأمل كيف ترابط وتناسق في حسن تخلص من معنى إلى معنى ومن مقصد إلى مقصد : لقد افتتحت مقوجة « باسم الله » كما يتوج القاضي كل حكم من أحكامه باسم جلالة الملك ؛ لإعلان الجهة التي يستمد منها نفوذ في صدور أحكامه ، ثم انتقل الكلام فيها سريعا إلى الاستدلال على أن الاستعانة إنما هي به تعالى وحده ، وذلك بإضافة الاسم إلى لفظ الجلالة الذي هو اسم الذات الجامع لصفات الكمال ، وبوصف لفظ الجلالة بأنه

« الرحمن الرحيم ». ثم انتقل الكلام إلى إعلان أنه تعالى مستحق للمحامد كلها، مادام أنه المستعان وحده بالدليل. ثم انتقل الكلام إلى تدعيم هذا الاستحقاق بأدلة ثلاثية جرت على اسم الجلالة مجرى الأوصاف في مقام حده. « الحمد لله رب العالمين * الرحمن الرحيم * مالك يوم الدين * ». ثم انتقل الكلام إلى إعلان وحدانيته، في الوهية وربوبية، « إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » مادام أنه هو المعبود وحده، ومستحق للمحامد كلها وحده. ثم انتقل الكلام في براءة إلى بيان المظمح الأعلى للإنسان، وأن هذا المظمح الأعلى هو الهداية إلى الصراط المستقيم، وأنه لا سبيل إلى الوصول إلى هذا المظمح عن طريق أحد إلا عن طريق الله وحده، بقرينة ما سبق من أدلة التوحيد والتجديد قبله. « اهدنا الصراط المستقيم » ثم انتقل الكلام من حيث لا نشعر أو من حيث نشعر، إلى تقسيم الخلق بالنسبة إلى هذه الهداية ثلاثة أقسام، تليها وإقراء على المقصود، وتحذيراً وتنقيحاً من الوقوع في نقض هذا المقصود « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ». وإذا الناس أمام عينيك بين منعم عليه بمعرفة الحق واتباعه، ومغضوب عليه بمخالفة الحق مع العلم به، وضال مضل أن يعيش عيشة الأنعام؛ في متاهة الجهالة والخيرة والضلال، لا يكلف نفسه عناء البحث عن الحق لينتشف بمعرفته ويسعد باتباعه. ثم تنظر في سورة البقرة، فإذا هي وما بعدها ترتبط بالفاتحة ارتباط المفصل بالجمل. فالهداية إلى الصراط المستقيم صراط من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، تشرحها سورة البقرة وما يليها من سور القرآن. حيث جاءتنا بتمهيد هذه الهداية، في بيان كامل، وعرض شامل.

أما بعد، فقد بطن بعض الجهلة، أن هذه الوحدة الفنية البيانية في القرآن، أمر تافه حين، لا يسو إلى حد التنويه به، فضلاً عن أن ينظم في عداد ما هو مناط للإعجاز. ولأجل الرد على هؤلاء، نطلب منهم أن ينظروا نظرة فاحصة في كلام الباءة وحلة الأقلام فإن لم يكن عندهم نظر ولا ذوق، فليستمعوا إلى حكم نقدة البيان وصيارفته عليهم، بأنهم

كثيراً ما يخطئون في تنظيم أغراضهم إذا قالوا بل يأتون بها شقيقاً مفككاً غير متماسك ولا متجاذب، مما يصاب الشعراء من أجله بسوء التخلص حين ينتقلون من غرض إلى غرض في القصيدة الواحدة وما يضطر الكتاب والمعلم والمؤلفين إلى تلافي هذا النقص، بما يستخدمون في تنقلاتهم بين أغراضهم، من أسماء الإشارة وأدوات التنبيه والحديث عن النفس وكثرة التقسيم والترقيم والتبويب والمعنونة ولفظ أما بعد نحو: هذا، وإن، ألا، وإن قلنا كذا ونقول كذا، ينقسم الكتاب إلى مباحث. المبحث الأول في كذا الخ، - ينقسم هذا المبحث إلى نقاط أولها كذا الخ. ملاحظة. تنبيه. فذلك. أما بعد الخ.

هذا في كلام البشر. أما كلام ملك القوى والقدر فإنه على تنوع أغراضه وطول نفسه في سورة وآياته. ينتقل من مقصد إلى مقصد وبنتلك أنت معه بين هذه المقاصد غير مستمين بوسائل المعجز المذكورة. بل بطريقة سحرية قد تشعربها وقد لا تشعرب. وحسبك أن تنتظر في المثال الآنف الذي قدمناه لك في سورة القامحة، وهذا أن تنتظر في أطول سور القرآن وهي سورة البقرة فإنك ستعجب وتعجب. وسيذهب بك الطرب والمعجب إلى حد الذوق البالغ لهذا اللون من الإعجاز القاهر. وأدلك على كتاب النبأ العظيم فقد أجاد في بيان هذا اللون وأبدع. وأشبع العقول والقلوب وأمتع بما عرض من التناسب والترايط بين آحاد هذه السورة

الخاصة الخامسة :

براعته في تصريف القول، وثروته في أفانين الكلام، ومعنى هذا أنه يورد المعنى الواحد باللفاظ وبطرق مختلفة، بمقدرة فائقة خارقة، تنقطع في حلقاتها أنفاس الموهوبين من الفصحاء والبلغاء. ولنا هنا بسبيل الاستيعاب والاستقراء، ولكنها أمثلة تهديك، ونماذج تكفيك.

١ - منها تمييزه عن طلب الفعل من المخاطبين بالوجوه الآتية :

١ - الإتيان بصريح مادة الأمر ، نحو قوله سبحانه : « إِنِّي أَنذَرْتُكُمْ أَن تَوَدُّوا الْأَمَانَاتَ إِلَىٰ أَعْمَالِهَا » .

٢ - والإخبار بأن الفعل مكتوب على المكلفين ، نحو « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ » .

٣ - والإخبار بكونه على الناس نحو « وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَىٰ هَؤُلَاءِ سَبِيلًا » .

٤ - والإخبار عن التكاف بالفعل المطلوب منه ، نحو « وَالْمُطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ » أي مطلوب منهن أن يتربصن .

٥ - والإخبار عن المبتدأ بمعنى يطلب تحقيقه من غيره ، نحو « وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا » أي مطلوب من المخاطبين تأمين من دخل الحرم .

٦ - وطلب الفعل بصيغة فعل الأمر ، نحو « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ » أو بلام الأمر ، نحو « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ » .

٧ - والإخبار عن الفعل بأنه خير : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ : قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ » .

٨ - ووصف الفعل وصفا عنوانيا بأنه بر ، نحو « وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ أُنْتَىٰ » .

٩ - ووصف الفعل بالفرضية ، نحو « قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ » أي من بذل المهور والنفقة .

١٠ - وترتيب الوعد والثواب على الفعل ، نحو « مَنْ ذَا الَّذِي يَرِضُ اللَّهُ فَرْضًا حَسَنًا ، فَيُضَاعَفْ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ » .

١١ - وترتيب الفعل على شرط قبله نحو « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَىٰ » .

- ١٢ - وإيقاع الفعل منفياً مطوفاً عقب استفهام نحو : « أَقْنِ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ » .
 أَفَلَا تَذَكَّرُونَ « أَيْ تَذَكَّرُوا » .
 ١٣ - وإيقاع الفعل عقب ترج ، نحو « وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » .
 ١٤ - وترتيب وصف شنيع على ترك الفعل ، نحو « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » .

ب - ومنها تعبيره عن النهي بالوسائل الآتية :

- ١ - الإتيان في جانب الفعل بمادة الفعل بمادة النهي ، نحو « إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تُولُواهُم » .
 ٢ - والإتيان في جانبه بمادة التحريم ، نحو « إِنَّمَا حَرَّمَ ذِي الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا جَمَاعًا بَطْنًا وَالْإِنْتِمَاءُ وَالْبَيْعُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

- ٣ - ونفي الخل عنه ، نحو « لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا » .
 ٤ - والنهي عنه بلفظ لا ، نحو « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » .
 ٥ - ووصفه بأنه ليس برا ، نحو « وَلَيْسَ الْمُبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا » .
 ٦ - ووصفه بأنه شر ، نحو « وَلَا تَحْمِلِ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ إِثْمًا أَنَّهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ، بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ » .

- ٧ - وذكر الفعل متروكاً بالوعيد ، نحو « وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنَّفْسَ لَا يَتَّقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » الخ .
 ٨ - وذكر الفعل منسوباً إليه الإثم ، نحو « فَمَنْ يَدَّكُلْهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأِنَّمَا إِنَّهُ عَلَىٰ ظُلْمٍ يَئِيدُ لَوْلَا » .

٩- ١٥ ونظم الأمر في سلك ما هو بالغ الإثم والحزمة ، والإخبار عن الفعل بأنه رجس ، ووصفه بأنه من عمل الشيطان ، والأمر باجتنابه ورجاء الفلاح في تركه ، وترتيب مضار مؤذية على فعله ، والأمر بالانتهاء عنه في صورة الاستفهام . ونمثل لهذه الطرق كلها ، بتحريم الحر والميسر في قوله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْمَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ : فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ؟ » .

ج - ومنها تعبيره عن إباحة الفعل بالطرق الآتية :

- ١ - التصريح في جانبه بمادة الحل ، نحو « أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ » .
- ٢ - والأمر به مع قرينة صارفة عن الطلب ، نحو « وَكُلُوا وَاشْرَبُوا » .
- ٣ - ونفى الإثم عن الفعل ، نحو « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ » .
- ٤ - ونفى الحرج عنه ، نحو « لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ » أى في ترك القتال . أو في الأكل من البيوت ^(١) .

٥ - ونفى الجناح عنه في غير ما ادعى فيه الحرمة ، نحو « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا ، إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ » الخ ^(٢) . أما ما ادعى

(١) تجمد هذا النص الكريم في سورة الفتح عقب توعد من يتخلف عن القتال في قوله سبحانه « قُلِ الْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ » الخ . ثم تجمد هذا النص الكريم أيضا في سورة النور نازلا بسبب وهو أن المسلمين كانوا إذا خرجوا إلى الفزو ووضعوا حفاتيج بيوتهم عند الأعمى والمريض والأعرج وعند أقاربهم وبأذنونهم أن يأكلوا من بيوتهم فكانوا يتخرجون ويقولون . . نخشى ألا تكون نفوسهم بذلك طيبة .

(٢) نزلت فيمن نعاطى شيئا من الخمر والميسر قبل التحريم . فقرر لهم أن ذلك كان

مباحا لهم .

فيه الحرمة فإن نفى الجناح عنه بصدق بوجوبه ، نحو « فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » .

٦ - وإنكار تحريمه في صورة استفهام ، نحو « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ » .

٧ - والامتنان بالشيء ووصفه بأنه رزق حسن ، نحو « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً » .

وهكذا تجد القرآن يفتن في أداء المعنى الواحد بألفاظ وطرق متعددة ، بين إنشاء وإخبار ، وإظهار وإضمار ، وتكلم وغيبة وخطاب ومضى وحضور واستقبال ، واسمية وفعلية ، واستفهام وامتنان ، ووصف ، ووعد ووعيد إلى غير ذلك . ومن عجب أنه في نحو هذه الكلام من نط إلى نط . كثيراً ما تجد سريعا لا يجارى في سرعته . ثم هو على هذه السرعة الخارقة لا يمشي مكباً على وجهه ، مضطرباً أو متمثراً ، بل هو يحتفظ دائماً بمكاته العليا من البلاغة ، « يمشي سوياً على صراط مستقيم » .

ولقد خلع هذا التصرف والافتنان ، لباساً فضفاضاً من الجدة والروعة على القرآن ، ومسحه بطابع من الحلاوة والطلاوة ، حتى لا يمل قارئه ، ولا يسأم سامعه ، مهما كثرت القراءة والسماع . بل ينتقل كل منهما من لون إلى لون ؛ كما ينتقل الطائر في روضة غناء من فنن إلى فنن ؛ ومن زهر إلى زهر .

واعلم أن تصريف القول في القرآن على هذا النحو ؛ كان فناً من فنون إيجازة الأسلوب كما ترى ، وكان في الوقت نفسه منة يمنها الله على الناس ؛ ليستفيدوا عن طريقها كثرة النظر في القرآن والإقبال عليه قراءة وسماعاً ؛ وتديراً وحلاً ، وأنه لا عذر معها لمن أهمل هذه النعمة وصفه نفسه . اقرأ إن شئت قوله سبحانه : في سورة الإسراء : « ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ؛ فأبى أكثر الناس إلا كفوراً » .

وقوله سبحانه في سورة الكهف : « ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل ، وكان الإنسان أكثر شيئا جدلا » وقوله سبحانه في سورة الرعد : « كذلك يضرب الله الأمثال » .

الخاصة السادسة :

جمع القرآن بين الإجمال والبيان . مع أنها غايتان متقابلتان لا يجتمعان في كلام واحد للناس بل كلامهم إما مجمل وإما مبين^(١) . لأن الكلمة إما واضحة المعنى لا تحتاج إلى بيان . وإما خفية المعنى تحتاج إلى بيان ، ولكن القرآن وحده هو الذي انخرقت له العادة ، فسمع الجملة منه وإذا هي بيّنة مجملة في آن واحد ، أما أنها بيّنة أو مبينة (بقشد الياء وفتحها) فلائها واضحة المفردى وضوحا يحيط النفس من غناء التوقيف والبحث لأول وهلة ، فإذا أمنت النظر فيها لاحت منها معان جديدة كلها صحيح أو محتمل لأن يكون صحيحا ، وكلا أمنت فيها النظر زادتكم من المعارف والأسرار ، بقدر ما نصيب أنت من النظر وما تحمل من الاستعداد على حد قول القائل .

« يزيدك وجهه حسنا إذا مازدته نظرا »

ولهذا السر وسع كتاب الله جميع أصحاب المذهب الحضر من أبناء البشر ، ووجد أصحاب هذه المذاهب المختلفة والشارب المتباينة ، شفاء أنفسهم وعقولهم فيه ، وأخذت الأجيال المتعاقبة من مدده الفيض ما جعلهم يجتمعون عليه ويدنون به . ولا كذلك البشر

(١) الجمل ماله دلالة غير واضحة ، فخرج للمهل والمبين . والبيان ما لا خفاء فيه لا ما وقع إليه السياق . مثال الأول لفظ القراء ولفظ مختار ، وقوله تعالى : « إلا ما يتلى عليكم » لأن الأول متردد بين الحيز والطهر ، والثاني بين الفاعل والمفعول والثالث مجهول معناه قبل نزول آية (حرمت عليكم الميتة) . والمبين نحو : والسارق والسارقة فاقطعوا - و - حرمت عليكم أمهاتكم .

في كلامهم ، فإنهم إذا قصدوا إلى توضيح أغراضهم ، ضاقت ألفاظهم ولم تنفع لاستنباط وتأويل . وإذا قصدوا إلى إجمالها ، لم يتضح ما أرادوه ، وربما التصق عندئذ بالإنجاز وما لا يفيد .

والأمر في هذه الخاصة ظاهر غنى بظهوره عن التمثيل . وحسبك أن ترجع إلى كتب التفسير ، ففيها من ذلك الشيء الكثير « ولا يثبتك مثل خير » .

الخاصة السابعة :

قصد القرآن في اللفظ مع وفائه بالمعنى . ومعنى هذا أنك في كل من جمل القرآن ، تجد بياناً قاصداً مقدراً على حاجة النفوس البشرية من الهداية الإلهية ، دون أن يزيد اللفظ على المعنى ، أو يقصر عن الوفاء بمحاجات الخلق من هداية الخالق . ومع هذا القصد اللفظي البريء من الإسراف والتفتير ، تجده قد جلى لك المعنى في صورة كاملة ، لاتنقص شيئاً يعتبر عنصراً أصلياً فيها أو حلية مكملتها ، كما أنهم لا تزيد شيئاً يعتبر دخيلاً فيها وغريباً عنها . بل هو كما قال الله : (كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير) .

ولا يمكن أن نظفر في غير القرآن ، بمثل هذا الذي نظفر به في القرآن ، بل كل منطوق بليغ مهما تفوق في البلاغة والبيان ، تجده بين هاتين الغابتين ، كالزوج بين ضربتين : بمقدار ما يرضى إحداهما بفضب الأخرى . فإن ألقى البليغ باله إلى القصد في اللفظ وتخليصه بماعسى أن يكون من الفضول فيه ، حمله ذلك في الغالب على أن يفض من شأن المعنى ، فتجىء صورته ناقصة خفية ، ربما يصل اللفظ معها إلى حد الإنجاز والتعمية . وإذا ألقى البليغ باله إلى الوفاء بالمعنى وتجليه صورته كاملة ، حمله ذلك على أن يخرج عن حد القصد في اللفظ ، راكباً متن الإسهاب والإكثار ، حرصاً على ألا يفوته شيء من المعنى الذي يقصده ولكن يندر حينئذ أن يسلم هذا اللفظ من داء التخمّة في إسرافه وفضوله ، تلك التخمّة التي تذهب بيهاته ورونته ، وتجعل السامع يتعثّر في ذبوله ، لا يكاد يميز بين زوائد المعنى وأصوله .

وإذا افترضنا أن يلقي كذب له التوفيق بين هاتين العائيتين - وهما القصد في اللفظ مع الوفاء بالمعنى - في جملة أو جملتين من كلامه ، فإن السكلال والإعياء لا بد لاحقا به في بقية هذا الكلام ، ونذر أن يصادفه هذا التوفيق مرة ثانية ، إلا في الفينة بعد الفينة ، كما تصادف الإنسان قطعة من الذهب أو الماس في الحين بعد الحين ، وهو يبعث في التراب أو ينقب بين الصخور .

وإن كنت في شك فاسأل أئمة البيان وصيارفته : هل ظفرتم بقطعة من النثر ، أو بقصيدة من الشعر ، كانت كلها أو أكثرها جامعا بين وفاء المعنى وقصد اللفظ ؟ هاهم أولاء ، يعلنون حكمهم صريحا بأن أربع الشعراء لم يكتب له التبريز والإجادة ، والجمع بين المعنى الناصع واللفظ الجامع إلا في أبيات معدودة من قصائد معدودة . أما سائر شعريهم بعد ، فبين متوسط ورتدى . وهاهم أولاء ، يعلنون حكمهم هذا نفسه أو أقل منه ، على الناشرين من الخطباء والكتاب .

وإن أردت أن تلمس بيدك هذه الخاصة ، فافتح المصحف الشريف مرة ، واعمد إلى جملة من كتاب الله ، وأحصها عددا ، ثم خذ بعدد تلك الكلمات من أى كلام آخر ، وقارن بين الجملتين ، ووازن بين الكلامين ، وانظر أيهما أملا بالمعنى مع القصد في الألفاظ ؟ ثم انظر أى كلمة تستطيع أن تسقطها أو تبدلها بما هو خير منها في ذلك الكلام الإلهي ؟ وكيف كلمة يجب أن تسقطها أو تبدلها في ذلك الكلام البشري ؟ إنك إذا حاولت هذه المحاولة ، فتنتهي إلى هذه الحقيقة التي أعلنها ابن عطية فيما يحكي السيوطي عنه وهو يتحدث عن القرآن الكريم إذ يقول : « لو نزعنا منه لفظة ثم أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم توجد . » وذلك بخلاف كلام الناس مهما سما وعلا ، حتى كلام رسول الله ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم ، وأشرقت نفسه بنور النبوة والوحى ، وصيغ على أكل ما خلق الله ، فإنه مع تحليقه في سماء البيان ، وسموه على كلام كل إنسان ، لا يزال هناك بون بعيد بينه وبين القرآن . وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ! .

تطبيق وتمثيل :

يحلولى أن أسوق إليك هنا كلمة قيمة، فيها تطبيق وتمثيل لما نحن بصددده، وهي لصديقنا العلامة الجليل الشيخ محمد عبدالله دراز فى كتابه (النبا العظيم) الذى اقتبسنا منه فيما يتصل بإيجاز القرآن كثيرا .

« قلنا : إن القرآن الكريم يستثمر دائما برفق أقل ما يمكن من اللفظ ، فى توليد أكثر ما يمكن من المعانى . أجل : تلك ظاهرة بارزة فيه كله ، يستوى فيها مواضع إيجاله التى ينسبها الناس مقام الإيجاز ، ومواضع تفصيله التى يسونها مقام الإطناب . ولذلك نسميه إيجازاً كله ، لأننا نراه فى كلا المقامين لا يمسواز سبيل القصد ، ولا يميل إلى الإسراف ميلا ما . ونرى أن مرايمه فى كلا المقامين لا يمكن تأديتها كاملة العناصر والحلى بأقل من ألفاظه ولا بما يساويها ، فليس فيه كلمة إلا هى مفتاح لفائدة جليلة ، وليس فيه حرف إلا جاء لمضى .

دع عنك قول الذى يقول فى بعض الكلمات القرآنية : إنها « مقحمة » وفى بعض حروفه إنها « زائدة » زيادة معنوية . ودع عنك قول الذى يستخف كلمة التأكيد فىرمى بها فى كل موطن يظن فيه الزيادة لا يبالى أن تكون تلك الزيادة فيها معنى المريد عليه فتصلح لتأكيد أو لا تكون ، ولا يبالى أن يكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد أو لا حاجة له به . أجل : دع عنك هذا وذاك ؛ فإن الحكيم فى القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها ، إنما هو ضرب من الجمل - مستورا أو مكشورا - بدقة الميزان الذى وضع عليه أحلوب القرآن . وخذ نفسك أنت بالقوس فى طلب أسرار البيان على ضوء هذا المصباح ، فإن عى عليك وجه الحكمة فى كلمة منه أو حرف ، فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون ، ولكن قل قولا سديداً هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف قل : « الله أعلم بأسرار كلامه ، ولا علم لنا إلا بتعليمه » ثم إياك أن تركز إلى راحة اليأس فتبعد عن استجلاء تلك الأسرار

خائلا : « أين أنا من فلان وفلان » كلا ، قرب صغير مفضل قد فطن إلى ما لم يفطن له الكبير الفاضل ، ألا ترى إلى قصة عمر في الأحجية المشهورة ^(١) نجد في الطلب (وقل رب زدني علما) فعسى الله أن يفتح لك بابا من الفهم تكشف به شيئا مما عسى على غيرك - والله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور .
ولنضرب لك مثلا قوله تعالى : « ليس كمثل شيء » .

أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة ، فراراً من الحال العقلي الذي يقضى إليه بقاؤها على معناها الأصلي من التشبيه ؛ إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية التشبيه عن مثل الله ، فتكون تسلية بثبوت المثل له سبحانه : أو على الأقل محتملة لثبوته وانتفائه ، لأن السالبة كما يقول علماء المنطق تصدق بعدم الموضوع ، أو لأن النفي - كما يقول علماء النحو - قد يوجه ^(٢) إلى المقيد وقيده جميعا . تقول : ليس لفلان ولد يماونه ، إذا لم يكن له ولد قط ، أو كان له ولد لا يماونه . وتقول (ليس محمد أحبا لعل) إذا كان أحبا لغير علي أو لم يكن أحبا لأحد . وقليل منهم من ذهب إلى أنه لا بأس ببقائها على أصلها ، إذ رأى أنها لا تؤدي إلى ذلك الحال لانصاف

(١) قرأ النبي ﷺ قوله تعالى : « ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة الآية ٢٤ من سورة إبراهيم ١٤ » وقال : « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وإنما لمثل المسلم . فحدثوني ما هي ؟ » نفى على القوم علمها ، وجمعوا يذكرون أنواعا من شجر البادية . وفهم ابن عمر أنها النخلة ، وكان عاشر عشرة هو أحدثهم سنا ، وفيهم أبو بكر وعمر . فقال ﷺ : « هي النخلة » الحديث رواه الشيخان . وفي القرآن : « فقمنا لها سليمان » الآية ٧٩ من سورة الأنبياء ٢١٥ .

(٢) لعل تمام الكلام : أو لأن النفي - كما يقول علماء النحو - قد يوجه إلى المقيد وحده وقد يوجه إلى المقيد وقيده جميعا الخ .

ولا احتمالاً ، لأن نقى مثل الثلث يثبته في العقل غنى للثلث أيضاً . وذلك أنه لو كان هناك مثل لله ، لكان لهذا الثلث مثل قطعاً وهو الإله الحق نفسه ، فإن كل مماثلين يعد كلاماً متلاً لصاحبه ، وإذا لا يتم اختفاء مثل الثلث إلا بانتفاء الثلث ، وهو المطلوب .

وقصارى هذا التوجيه - لو تأملته - أنه مصحح لامرئ ، أى أنه ينفي الضرر عن هذا الحرف ، ولكنه لا يثبت قائلته ، ولا يبين مسبب الحاجة إليه . ألسنت ترى أن مؤدى الكلام معه كؤداه بدونه سواء ، وأنه إن كان قد ازداد به شيئاً فإنما ازداد شيئاً من التسلط والدوران وضرباً من التعمية والتعميد . وهل سبيله إلا سبيل الذى أراد أن يقول هذا أخو فلان . قال : هذا ابن أخت خالة فلان ؟ فآله إذاً إلى القول بالزيادة التى يسترونها باسم التأكيد . ذلك الاسم الذى لا نعرف له مسمى هاهنا ، فإن تأكيد المائلة ليس مقصوداً أبته ، وتأكيد النفى بحرف يدل على التشبيه هو من الإحالة بمكان .

ولو رجعت إلى نفسك قليلاً لرأيت هذا الحرف في مواقفه محتفظاً بقوة دلالة ، قائماً بقطب جليل من المعنى المقصود في جملته ، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى أو لنهدم ركن من أركانه . ونحن نبين لك هذا من طريقين أحدهما أدق مسلحاً من الآخر : (الطريق الأول) وهو أدنى الطريقين إلى فهم الجمهور : أنه لو قيل (ليس مثله شيء) لكان ذلك نفيًا للمثل للكافي ، وهو المثل التام المائلة فحسب ؛ إذ أن هذا المعنى هو الذى ينساق إليه الفهم من لفظ المثل عند إطلاقه . وإذا لدب إلى النفس ديب الوسواس والأوهام ، أن لعل هنالك رتبة لا تضارع رتبة الألوهية ولكنها تليها ، وأن عسى أن تكون هذه المنزلة للانسكة والأنبياء ، أولئك الكواكب وقوى الطبيعة ، أو للجن والأوثان والكهان ، فيكون لهم بالإله الحق شبه ما في قدرته أو علمه ، وشرك ما في خلقه أو أمره فكان وضع هذا الحرف في الكلام إقصاء للعالم كله عن المائلة وعماً يشبه المائلة وما يدنو منها ، كأنه قيل : ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله ، فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة ، وهذا باب من التنبيه بالأدنى على الأهل على حد قوله تعالى (فلا تقل لها أفى ولا تنهرها) نهيًا عن يسير الأذى صريحاً ، وعماً فوق اليسير بطريق الأخرى .

(الطريق الثاني) وهو أدق مسلكاً : أن المقصود الأول من هذه الجملـة - وهو نفي الشبهة - وإن كان يكفي لأدائه أن يقال (ليس كافه شيء) أو (ليس مثله شيء) لكن هذا القدر ليس هو كل ما ترمى إليه الآية الكريمة . بل إنها كما تريد أن تعطيك هذا الحكم ، تريد في الوقت نفسه أن تلفتلك إلى وجه حجته وطريق برهانه العقلي .

ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي عن امرئ نقيصة في خلقه فقلت : « فلان لا يكذب ولا يبيخل » أخرجت كلامك عنه مخرج الدعوى المجردة عن دليلها - فإذا زدت فيه كلمة فقلت (مثل فلان لا يكذب ولا يبيخل) لم تكن بذلك مشيراً إلى شخص آخر بخلافه مبرأ من تلك النقائص ، بل كان هذا تبرئة له هو برهان كلي ، وهو أن من يكون على مثل صفاته وشبهه الكريمة لا يكون كذلك ؛ لوجود التناقض بين طبيعة هذه الصفات وبين ذلك النقص اللوهم .

على هذا المنهج البليغ وضمت الآية الكريمة الحسكية قائلة : (مثله تعالى لا يكون له مثل) نفي أن من كانت له تلك الصفات الحسنى وذلك للثل الأعلى ، لا يمكن أن يكون له شبهه ، ولا يتسع الوجود لاثنتين من جنسه ؛ فلا جرم جئنا فيها بلفظين كل واحد منهما يؤدي معنى الماثلة ليقوم أحدهما ركناً في الدعوى . والآخر دعامة لها وبرهاناً . فالتشبيه المدلول عليه (بالكاف) لما تصوب إليه النفي تأدى به أصل التوحيد المطلوب ، ولفظ (المثل) المصرح به في مقام لفظ الجلالة أو ضميره نبه على برهان ذلك المطلوب . واعلم أن البرهان الذي ترشد إليه الآية على هذا الوجه برهان حطريف في إثبات وحدة الصانع ؛ لا نعلم أحداً من علماء الكلام حام حوله فكل براهينهم في الموحداية قائمة على إبطال التعدد بإبطال لوازمه وآثاره للعلية ، حسب ما أرشد إليه قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) .

أما آية الشورى المذكورة فإنها ناظرة إلى معنى وراءه ينتض فرض التعدد من

أساسه : ويقرر استعظامه الذاتية في نفسه بقطع النظر عن تلك الآثار ، فكأننا بها
تقول لنا :-

إن حقيقة الإله ليست من تلك الحقائق التي تقبل التعدد والاشتراك والتماثل في
مفهومها ، كلا ، فإن الذي يقبل ذلك إنما هو السكال الإضافي الناقص. أما السكال التام
المطلق الذي هو قوام معنى الإلهية فإن حقيقته تأتي على العقل أن يقبل فيها المشابهة
والاثنينية ؛ لأنك مهما حققت معنى الإلهية حققت تقدما على كل شيء وإنشاء لكل
شيء (فاطر السموات والأرض) ، وحققت سلطانا على كل شيء ، وعلاوا فوق كل شيء ،
(له مقاليد السموات والأرض) . فلو ذهبت تفترض اثنين يشتركان في هذه الصفات
لتناقضت ، إذ تجعل كل واحد منهما سابقا مسبوقا ومنشأ منشأ ، ومستعليا ، مستعل على
أو لأحدث السكال المطلق إلى كمال مقيد فيها ، إذ تجعل كل واحد منهما بالإضافة إلى
صاحبه ليس سابقا ولا مستعليا ، فأى يكون كل منهما إله ، ولله المثل الأعلى ؟
أرايت كم أفدنا من هذه (الكاف) وجوها من المعاني كلها شاف كاف . فاحفظ
هذا المثال ، ونعرف به دقة الميزان الذي وضع عليه النظام الحكيم حرفا حرفا ٥١ .
وهو كلام جد نفيس ، فاحرص عليه .

الشبهات الواردة على أسلوب القرآن

تنمر أعداء الله على القرآن ، وألقوا في طريق الإيمان به حبالا وعصيا من التخصيلات
والأوهام . من ذلك شبهات لفقوها ووجهوها إلى أسلوبه . وهي مع تنوئها وخبثها
تراها مفضوحة مبغوضة في هذا الكتاب ، (بالجزء الأول ، من ص ٧٢ - ٧٤ ومن
صفحة ١٩٩ - ٢٣٢ بالطبعة الثانية) فارجع إلى ذلك هناك ، والله يتولى بتوفيقه هدانا
وهذاك وهو حسبنا ونعم الوكيل .

المبحث السابع عشر

في إعجاز القرآن وما يتعلق به

إعجاز القرآن مركب إضافي ، معناه بحسب أصل اللغة : إثبات القرآن مجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به . فهو من إضافة المصدر لفاعله ، والمفعول وما تعلق بالفعل محذوف للعلم به . والتقدير : إعجاز القرآن لخلق الله عن الإتيان بما تحداهم به . ولكن التعجيز المذكور ليس مقصودا لذاته ، بل المقصود لازمه وهو إظهار أن هذا الكتاب حق ، وأن الرسول الذي جاء به رسول صدق . وكذلك الشأن في كل معجزات الأنبياء ، ليس المقصود بها تعجيز الخلق لذات التعجيز ، ولكن لازمه وهو دلالتها على أنهم صادقون فيما يبلغون عن الله . فينتقل الناس من الشك فيهم إلى إزاء المعجزات ، إلى شعورهم وإيمانهم بأنها صادرة عن الإله القادر ، الحكيم عالية ، وهي إرشادهم إلى تصديق من جاء بها ليسعدوا باتباعه في الدنيا والآخرة .

ولقد تناولنا في المبحث الثالث من هذا الكتاب ، الكلام على المعجزة ما هي ؟ وعلى الفرق بينها وبين السحر وغيره ، وعلى وجه دلالتها على تأييد الحق وتصديق الرسل ، مع ضرب الأمثال ونقض الشبهات . فارجع إلى ذلك هناك (ص ٥٦ - ٨٤ من الجزء الأول) . وقيل أن نخوض في موضوعنا هذا ، ننبهك إلى أننا سنختص سيدنا محمدا ﷺ بالذكر في نفى نسبة القرآن إليه ، وذلك للتخصيص من أول الأمر على ما يشبه محل النزاع أو موضع الاشتباه عند كثير من أشباه الناس . ولأنه إذا كانت طبيعة القرآن تأتي أن ينسب إلى أفضل الخلق على أنه من تأليفه ، فأحر بها أن تأتي نسبته إلى غيره بالطريق الأولى . ومتى سلم الدليل على أن القرآن كلام الله وحده ، سلمت نبوة نبي الإسلام ، وسلم كل ما جاء به القرآن ؛ وسلم الإسلام كله بل سلمت الأديان الصحيحة والكتب الإلهية كلها ؛

لأنه لم يبق على وجه الأرض شاهد مقبول الشهادة إلا هذا الكتاب الذي أنزله الله مقررًا
لنبوة الأنبياء السابقين وأديانهم ، ومصصحًا لأغلاط اللاغطين فيها والخرفين لها : « وأنزلنا
إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه » .

« الله أكبر ! إن دين محمد وكتابه أهدى وأقومُ قيلًا
لاتذكروا الكتب السوالفَ عنده طلع الصبحُ فأطعنُ القنديلًا »

وجوه إعجاز القرآن

الناظر في هذا الكتاب الكريم بإنصاف ، تترامى له وجوه كثيرة مختلفة من الإعجاز ،
كما تترامى للناظر إلى قطعة من اللباس ألوان عجيبة متعددة بتعدد ما فيها من زوايا وأصلاع ،
ومختلفة باختلاف ما يكون عليه الناظر وما تكون عليه قطعة اللباس من الأوضاع . وسنبدا
بما نراه سليما من المطاعن ، ثم نقف بما لا يسلم في نظرنا من طعن .

الوجه الأول : لفته وأسلوبه

أما الوجه الأول فلفته وأسلوبه ، على نحو ما فصلناه في المبحث السابق . وبيان ذلك
أن القرآن جاء بهذا الأسلوب الرائع الخلاب ، الذي اشتمل على تلك الخصائص العليا التي
تحدثنا عنها والتي لم تجتمع بل لم توجد خاصة واحدة منها في كلام على نحو ما وجدت في القرآن
وكل ما كان من هذا القبيل فهو لاشك معجز ، خصوصا أن النبي ﷺ تحدى به فأعجز
أساطين الفصحاء ، وأعياء مقاول البلغاء ؛ وأخرس ألسنة فجول البيان من أهل صناعة
اللسان . وذلك في عصر كانت القوى فيه قد توافرت على الإجابة والتبريز في هذا الميدان ،
وفي أمة كانت مواهبها محشودة للتفوق في هذه الناحية . وإذا كان أهل الصناعة هؤلاء
قد عجزوا عن معارضة القرآن ، فغيرهم أشد عجزاً وأخش عيا .

وها قد مرت على اللغة العربية من عهد نزول القرآن إلى عصرنا هذا ، أدوار مختلفة

بين علو ونزول ، واتساع وانقباض ، وحركة وجود ، وحضارة وبداعة ، والقرآن في كل هذه الأدوار واقف في علمائه ، بطل على الجميع من سمائه ، وهو يشع نوراً وهداية ، ويفيض عذوبة وجلالة ، ويسيل رقة وجزالة ويرف جدة وطلاوة . ولا يزل كما كان غصاً طرياً يحمل راية الإعجاز ويتحدى أمم العالم في يقين وثقة قاثلة في صراحة الحق وقوته ، وسلطان الإعجاز وصولته : « قل لئن اجتمعت الإنسُ والجنُ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً » .

القدر الممجز من القرآن

ومن عجيب أمر هذا القرآن وأمر هؤلاء العرب ، أنه طاولهم في المعارضة ، وتنازل لهم عن التحدى بجميع القرآن إلى التحدى بعشر سور مثله ، ثم إلى التحدى بسورة واحدة من مثله ، وهم على رغم هذه المطاولة ، ينتقلون من عجز إلى عجز ، ومن هزيمة إلى هزيمة ، وهو في كل مرة من مرات هذا التحدى وهذه المطاولة ، ينتقل من فوز إلى فوز ، ويخرج من نصر إلى نصر .

تصور أنه قال لهم في سورة الطور أول ما تحداهم : « أم يقولون نقوله؟ بل لا يؤمنون . » خلبأنا بحديث مثله إن كانوا صادقين * . فلما انتظمو أمدهم في الحبل وقال في سورة هود : « أم يقولون افتراء ؟ قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين * فإن لم يستجيبوا إليكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله وأن لا إله إلا هو . فهل أنتم مسلمون ؟ » . فلما عجزوا هذه المرة أيضاً طاولهم مرة أخرى ، وأرجى لهم الحبل إلى آخره ، وقال في سورة البقرة : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين * فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين * » فكان عجزهم بعد ذلك أشنع وأبشع ، وسجل الله عليهم الهزيمة أبد الدهر ، فلم يفعلوا ولن يفعلوا . ودحضت

حجتهم وانفتح أمرهم ، وظهر أمر الله وهم كارهون .

بهذا يتبين لك أن القدر المعجز من القرآن هو ما يقدر بأقصر سورة منه ، وأن القائلين بأن المعجز هو كل القرآن لا يعضه وهم للعزلة والقائلين بأن المعجز كل ما يصدق عليه أنه قرآن ولو كان أقل من سورة ، كل أولئك بمنأى عن الصواب ، وهم محجوجون عما بين يديك من الآيات .

معارضة القرآن

وهل أتاك نبي الخصم إذ هموا أن يمارضوا القرآن؟ فكان ما أتوا به باسم المعارضة ، لا يخرج عن أن يكون محاولات مضحكة مخجلة : أختلتهم أمام الجماهير وأضحكت الجماهير منهم . فباءوا بقضب من الله وسخط من الناس . وكان مصرعهم هذا كسباً جديداً للحق ، وبرهاناً مادياً على أن القرآن كلام الله القادر وحده ، لا يستطيع معارضته إنسان ولا جان . ومن ارتاب فأمامه الميدان .

يذكر التاريخ أن مسيلة الكذاب : زعم أنه أوحى إليه بكلام كالقرآن . ثم طلع على الناس بهذا الهذر : « إنا أعطيناك الجاهر » فصل لربك وجاهر » وبهذا السخف : « والطاحنات طحننا ، والعاجنات عجننا ، والغازيات خبزنا » . وأنت خير بأن مثل ذلك الإسفاف ليس من المعارضة في قليل ولا كثير ، وأين محاكاة البيضاء من فصاحة الإنسان ؟ وأين هذه الكلمات السوقية الركيكة ، من ألفاظ القرآن الرفيعة ومعانيه العالية ؟ وهل المعارضة إلا الإتيان بمثل الأصل في لفته وأسلوبه ومعانيه أو بأرق منه في ذلك ؟

يقول حجة الأدب العربي ، قعيدنا الرافعي عليه سبحانه الرحمة : إن مسيلة لم يرد أن يمرض للقرآن من ناحية الصناعة البيانية ؛ إذ كانت هذه الناحية أوضح من أن يلتبس أمرها عليه ، أو أن يستطيع تليسها على أحد من العرب ، وإنما أراد أن يتخذ سبيله إلى استهواء قومه من ناحية أخرى فلها أهون عليه وأقرب تأثيراً في نفوسهم . ذلك أنه رأى معرباً تمظ

السكمان في الجاهلية ، وكانت عامة أساليب السكمان من هذا الجمع القلق الذي يزعمون أنه من كلام الجن ، كقولهم : « يا جليح . أمر نجيح . رجل فصيح : يقول لا إله إلا الله » - البخاري في المناقب : إسلام عمر فكذلك جعل يطبع مثل هذه الأسجاع في محاكاة القرآن ، ليومهم أنه يوحى إليه كما يوحى إلى محمد ، كأنما النبوة والسكمان ضرب واحد . على أنه لم يفلح في هذه الحيلة أيضاً ، فقد كان كثيرون من أشياعه يعرفونه بالكذب والحماقة ويقولون : إنه لم يكن في تعامله السكمان حاذقاً ولا في دعوى النبوة صادقاً وإنما كان اتباعهم إياه كما قال قائلهم : « كذاب ربيعة أحب إلينا من صادق مضر » .

ويروي التاريخ أن أبا العلاء المعري وأبا الطيب المتنبي وابن اللقنع ، حدثهم نقوسهم مرة أن يعارضوا القرآن ، فما كادوا يبدؤون هذه المحاولة حتى انشأوا منها يتكسيرا أقلامهم وتمزيقاً صحفهم ؛ لأنهم لمسوا بأنفسهم وعورة الطريق واستعالة المحاولة . وأكبر ظني وظن السكاتبين من قبلي ، أنهم كانوا يستفدون من أحمق قلوبهم بلاغة القرآن وإعجازها من أول الأمر ، وإنما أرادوا أن يضربوا دليلاً جديداً إلى ما لديهم من أدلة ذاقوها بحاستهم البيانية ، من باب « ولكن ليطعنن قاي » . وياليت شعري ، إن لم يتذوق أمثال هؤلاء بلاغة القرآن وإعجازها فمن غيرهم ؟

وتحدثنا الأيام القريية أن زعماء البهائية ، والقاديانية وضعوا كتباً يزعمون أنهم يعارضون بها القرآن ، ثم خافوا وخجلوا أن يظهرها للناس ، فأخفوها ولكن على أمل أن تتغير الظروف وبأنى على الناس زمان تروج فيه أمثال هذه السفساف ، إذا ما استعبر فيهم الجهل باللغة العربية وآدابها ، والدين الإسلامي وكتابه . ألا خيبهم الله وخيب ما ياملون .

في القرآن آلاف المعجزات

علمنا من قبل أن القرآن يزيد على مائتي آية وستة آلاف آية . وعلمنا اليوم أن حبل التعدي قد طال حتى صار بسورة ، وأن السورة تصلق بسورة الكونز وهي ثلاث آيات

قصار، وأن مقدارها من آية أو آيات طويلة له حكم السورة، وأن لأسلوب التنزيل سبع خواص لا توجد واحدة منها على كمالها في أي كلام آخر، كما بسطنا القول في ذلك بالبحث الأنف . . . فيخلص لنا في ضوء هذه الحقائق أن القرآن مشتمل على آلاف من المعجزات لا معجزة واحدة كما يبدو لبعض السذج والسطحيين؟ وإذا أضفنا إلى هذا ما يحمل القرآن من وجوه الإعجاز التالية، تراءت لنا معجزات متنوعة شتى تعجز عن الإحصاء والتعداد وسبعان من يحمل من الواحد كثرة ومن الفرد أمة! « أولم يكنهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم. إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون » « ولو أن قرآنا سُيِّرَتْ بِهِ الجبالُ أو قُطِعَتْ بِهِ الأرضُ أو كُذِّمَ بِهِ الموتى » أي لكان هذا القرآن !

معجزات القرآن خالدة

وهنا نلفت النظر إلى أن القرآن بما اشتمل عليه من هذه المعجزات الكثيرة، قد كتب له الخلود فلم يذهب بذهاب الأيام، ولم يمض عت الرسول عليه الصلاة والسلام. بل هو قائم في قلوب الدنيا يحاج كل مكذب، ويتحدى كل منكر ويدعو أمم العالم جمعاء إلى ما فيه من هداية الإسلام وسعادة بني الإنسان. ومن هذا يظهر الفرق جلياً بين معجزات نبي الإسلام ﷺ ومعجزات إخوانه الأنبياء عليهم أزكى الصلاة وأتم السلام. فمعجزات محمد في القرآن وحده آلاف مؤلفة، وهي متمتعة بالبقاء إلى اليوم وإلى ما بعد اليوم حتى يرث الله الأرض ومن عليها. أما معجزات سائر الرسل فحدودة العدد، قصيرة الأمد، ذهبت بذهاب زمانهم، وماتت بموتهم، ومن يطلبها الآن، لا يجدها إلا في خبر كان، ولا يسلم له شاهد بها إلا هذا القرآن؟. وتلك نعمة يمنها القرآن على سائر الكتب والرسل وما صح من الأديان كافة. قال تعالى: « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ». وقال عز اسمه: « آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله. لا نفرق بين أحد من رسله ».

حكمة بالغة في هذا الاختيار

وهنا وقف هنيئة ، لنعلم أن حكمة الله البالغة قضت أن تكون معجزة الإسلام باقية بجانبه تؤيده وتميزه إلى قيام الساعة ، حتى لا يكون لأحد عذر في ترك هذا الدين الأخير ، الذي هو خاتمة الأديان والشرائع . لذلك اختار سبحانه أن تكون معجزة الإسلام شيئاً يصلح للبقاء ، فكانت دون سواها كلاماً يتلى في أذن الدهر ، وحديثاً يقرأ على سماع الزمان . وكان من أسرار الإعجاز فيه بلوغه من الفصاحة والبيان مبلغاً يعجز الخلق أجمعين . وكان من عدله تعالى ورحمته ، أن اللغة التي حيقت بها هذه المعجزة ، هي اللغة العربية دون غيرها من اللغات ؛ لأن اللغة العربية حين مبعث الرسول ﷺ ، كانت قد بلغت لدى الشعب العربي أوج عظمتها من الاعتناء بها ، والاعتداد بالتأبين فيها ، والاعتزاز بالجيد منها . وكان هذا الشعب العربي قد استكمل له حينذاك ملكة في النقد والمفاضلة ، تؤهله بسهولة ويسر ، للحكم على جيد الكلام وزيفه ، ووضع كل كلام في درجته من الملو أو النزول وترجع راعتهم في هذه الناحية إلى أنهم كانوا قد وقفوا عليها حياتهم ، والتسوا من وراثتها عظمتهم . وعلقوا عليها آمالهم .

ولا ينبغي عنك أن هذا الشعب العربي كان مطبوعاً أيامئذ على الصراحة في الرأي ، لا يعرف النفاق ولا الذبذبة . وكانوا فوق ذلك شجعاناً يأفنون الذل ويعافون الضيم ، مهما كانتهم سجاياهم هذه من يذل مال وسفك دم . فلما نزل القرآن لم يسع هذا الشعب الحر الصريح إلا التمسح في لغته ، إلا أن يلقي السلاح من يده ، ويخضع لسلطان هذا التنزيل وبلاغته . ويدين له ويؤمن به ، عن إدراك ووجدان ، بعد أن ذاق حلاوته ولمس إعجازه وحكم بملكته العربية الناقدة وصراحته المعروفة الصافرة ، وشجاعته النادرة الفاتحة ، أن هذا الذكر الحكيم ، لا يمكن أن يكون كلام مخلوق من البشر ولا غير البشر ، إنما هو تنزيل من حكيم حميد .

بهذه الشهادة يتضح العالم كله

شهادة هذا شأنها، وهذا شأن من شهد بها، جديرة أن يفتح بها العالم حين يتلقاها بالقبول، كما يتلقى بالقبول شهادة لجان التحكيم في هذا العصر، ثقة منه بأنهم فيؤمنون بمحسنون المقارنة والموازنة، واطمئنانا إلى أنهم عادلون لا يعرفون المحاباة والمداينة. بل شهادة أولئك العرب أركى وأظهر، وأحكم وأقوم؛ لأنها صدرت عن أعداء القرآن حين نزوله، بمد محاولات، ومساومات، ومخاضهم مخاضا عنيفا، وأخضعهم إخضاعاً مريراً. «والفضل ما شهدت به الأعداء».

أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي

ومما يفيد في هذا المقام ويدفع التلبس، أن تعرف بعد ما بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي الشريف. ولا أدل على ذلك من أن بين يدي التاريخ إلى يوم الناس هذا آلافا مؤلفة من كتب السنة، تملأ دور الكتب في الشرق والغرب، وتنادى كل من له إلمام وذوق في البيان العربي: أن هلم لتعص بحاستك البيانية، للذي البعيد بين أسلوب القرآن والحديث، ولتؤمن عن وجدان بأن أسلوب التنزيل أعلى وأجل من أسلوب الأحاديث النبوية، علواً خارجاً للعادة، خارجاً عن محيط الطاقة البشرية، وإن بلغ كلام الرسول ﷺ في جودته وروعته وجلالته، ما جعله خير بيان لخير إنسان.

غير أن هذه القوارق - كما قلنا - فوارق فنية لا يدركها إلا الذين أوتوا حظاً عظيماً من معرفة لسان العربي والذوق العربي. ولقد نزل القرآن أول ما نزل، على أمة العرب وهم مطبوعون على اللغة الفصحى، منقطعون لإحيائها وترقيتها. وكانوا يتفاضلون بينهم بالتفوق في علو البيان وفصاحة اللسان، حتى بلغ من تقدسهم لهذا أنهم كانوا يقيمون المعارض العامة للتفاخر والتفاضل بفصيح المنظوم وبلغ المثنور، وحتى إن القبيلة كان يرفعها بيت

واحد من الشعر يكون رائعا في مدحها ، وبضعها بيت يكون لاذعا في ذمها . ولقد كان هؤلاء العرب يعرفون نبي الإسلام ويعرفون مقدرته الكلامية من قبل أن يوحى إليه ، فلم يحظر بيال منصف منهم أن يقول : إن هذا القرآن كلام محمد ، وذلك لما يرى من المفارقات الواضحة بين لغة القرآن ولغة الرسول عليه الصلاة والسلام .

يضاف إلى هذا أنه لم يعرف في نشأته بينهم بالخطابة ولا بالكتابة ولا بالشعر ، ولم يؤثر أنه شاركهم في معارضهم وأسواقهم العامة التي كانوا يقيمونها للتسابق في البيان . بل كان مقبلا على شأنه . زاهدا في الظهور ميالا إلى العزلة . وكل ما اشتهر به قبل النبوة أنه كان صادقا لم يجربوا عليه كذبا ، أمينا ما خان أبدا ، ميمون النقيية على الأخلاق علواً ممتازاً ! . فهل يعقل أن رجلا سلخ عهد شبابه وكهولته على هذا النمط ، يجيء في سن الشيخوخة فينافس العالم كله ويتحداه بشيء من لدنه ، وهو الذي مات ناس أحداً قبل ذلك ولا تحداه ، بل كان من خائفه الحياء والتواضع وعدم الاستطالة على خلق الله ؟ . ثم هل يتصور أن هذا الإنسان الكامل يتورع عن الكذب على الناس في صباه وشبابه وكهولته ، ثم يجيء في سن الشيخوخة فيكذب أظلم الكذب على الله ؟ « ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو قال أوحى إليّ » ولم يوح إليه شيء « ومن قال سأنزل مثلاً ما أنزل الله ؟ » .

ألا إن وجود القرآن كلاما متلو لم ينقص كلمة ولا حرفاً ، لرحمة واسعة من الله بعباده لم تنس لأى كتاب في أمة ، غير هذا الكتاب الذى ينهل الظالمون من بحره الروى في كل عصر ، ويأوى المنصفون إلى هديه الربانى في كل مصر ، ويكتب بمسا فيه من سمات الألوهية أتباعا في كل أفق ، مصداقا لقوله سبحانه : « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق » ولقوله صلى الله عليه وسلم « ما من نبي من الأنبياء إلا أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما

كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله تعالى إلى فأرجو أن أكون أكثرهم تاباً يوم القيامة»
رواه الشيخان .

الوجه الثاني طريقة تأليفه

وبيان ذلك أن القرآن لم ينزل جملة واحدة، وإنما نزل منفرداً منجماً على أكثر من عشرين عاماً، على حسب الوقائع والدواعي المتجددة، كما تقدم بيانه في المبحث الثالث من هذا الكتاب، وكان الرسول ﷺ كلما نزل عليه نجم من تلك النجوم قال : ضموه في مكان كذا من سورة كذا. وهو بشر لا يدري (طبعاً) ما ستجيء به الأيام، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان، ولا يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث، فضلاً عما سينزل فيها . ثم مضى العمر الطويل والرسول على هذا العهد، وإذا القرآن كله بعد ذلك يسكل ويتم، وينتظم ويتأخر ويأتلف وينسجم، ولا يؤخذ عليه شيء من التخاذل والتفاوت، بل كان من ضرور إعجازه ما فيه من انسجام ووحدة وترايط، حتى إن الناظر فيه دون أن يعلم بتنجيم نزوله، لا يخطر على باله أنه نزل منجماً، وحتى إنك مهما أمنت النظر وبجست، لا تستطيع أن تجد فرقاً بين السور التي نزلت جملة والسور التي نزلت منجبة، من حيث إحكام الربط في كل منها، فسورة البقرة مثلاً وقد نزلت بضمة وثمانين نجماً في تسع سنين^(١). لا تجد فرقاً بينها وبين سورة الأنعام التي نزلت دفعة واحدة كما يقول الجمهور^(٢) من حيث

(١) وجه نزولها في تسع سنين أنها جمعت بين ما نزل في مبادئ السنة الثانية للهجرة، كآيات تحويل القبلة وآيات تشريع صوم رمضان وبين آخر القرآن نزولاً على الإطلاق، وهو آية « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » التي ورد أنها نزلت قبل وفاته ﷺ بتسع ليال فقط .

(٢) رواه الطبراني موقوفاً على ابن عباس ورواه أبي بن كعب مرفوعاً بسند ضعيف.

نظام المبني ودقة المعنى وتماسك الوحدة الفنية وإذا قرأت سورة الضحى وسورة اقرأ وسورة الماعون، لا تشعر بفارق بينها وبين كثير من السور القصار مثلها من حيث الإحكام والوحدة والانسجام كذلك، على حين أن تلك السور الثلاث نزلت كل واحدة منها مفردة على نجمين اقل لي بربك : هل يجوز في عقل عاقل أن يكون هذا القرآن كلام محمد أو غير محمد، مع ما علمت من هذا الانفصال الزماني البعيد بين أول ما نزل وآخره، ومع ما علمت من ارتباط كل نجم بمحاذنة من أحداث الزمن ووقائعه، ومع ما علمت من أن ترتيب هذه النجوم في القرآن ليس على ترتيب هذا النزول الخاضع للحدثان، بدليل أن أول ما نزل من القرآن إطلاقاً - وهو صدر سورة اقرأ - مدون بالمصحف في أواخره، وبدليل أن آخر ما نزل منه إطلاقاً - وهو آية « واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله » - مدون بالمصحف في أوائله ؟؟

إن كنت في شك من أن هذا الكتاب المحكم الرصين قد جاء في طريقة تأليفه معجزة، فاجمع أهل الدنيا بظاهر بعضهم بعضاً، واطلب إليهم أن يؤلفوا لك كتاباً في حجم سورة البقرة لا في حجم سور القرآن كله، لكن على شرط أن تكون طريقة تأليفه هي الطريقة التي خضعت لها سورة البقرة، من الارتباط بأحداث الزمن ووقائعه، ومن وضع هذه النجوم مبعثرة غير مرتبة في الكتاب بترتيب الأحداث والوقائع ثم من تمام هذا الكتاب أخيراً على وحدة فنية تربط بين بداياته ونهاياته وأواسطه وسائر أجزائه ؟ فإن لم يفعلوا ولن يفعلوا ؟ فاطلب إليهم أن يعمدوا مثلاً إلى حديث النبي ﷺ، وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسعوه، وقد قاله الرسول ﷺ في أوقات مختلفة، واسألهم بعد ذلك هل فيمكنهم أن ينظموا من هذا السرد الشتيت المائل أمامهم، كتاباً واحداً يصلة الاسترسال والوحدة كالقرآن، من غير أن يتقصوا منه أو يتريدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟؟ ذلك ما إن يكون ولا يمكن أن يكون، ومن جاوله من الخلق فإنما يحاول الميث العايب، وسيخرج إلى

الناس من هذه المحاولة بثوب مرقع، وكلام مشوش، ينقصه الترابط والانسجام، ونعوزه الوحدة والاسترسال، ونعجه الأسماع والأفهام !

إذن فالقرآن الكريم تنطق طريقة تأليفه، بأنه لا يمكن أن يكون صادراً إلا من له السلطان الكامل على الفلك ودورته، والعلم المحيط بالزمن وحوادثه، والبقاء السرمدي حتى يبلغ مراده وينفذ مشيئته. ذلكم الله وحده الذي يدبر الأمر من السماء إلى الأرض والذي يعلم الغيب في السموات وفي الأرض، والذي لا يذوق الموت ولا تأخذه سنة ولا نوم لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه. « والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ».

الوجه الثالث علومه ومعارفه

وبيان ذلك أن القرآن قد اشتمل على علوم ومعارف في هداية الخلق إلى الحق. بلغت من نبالة القصد، ونصاعة الحجة وحسن الأثر وعموم النفع، مبلغاً يستحيل على محمد وهو رجل أمي نشأ بين الأميين - أن يأتي بها من عند نفسه. بل يستحيل على أهل الأرض جميعاً من علماء وأدباء وفلاسفة ومشرعين وأخلاقيين، أن يأتوا من تلقاء أنفسهم بمثله. هذا هو التنزيل الحكيم، تروؤه فإذا بحر العلوم والمعارف متلاطم زاهر، وإذا روح الإصلاح فيه قوى قاهر. ثم إذا هو يجمع الكمال من أطرافه. فبينما تراه يصلح ما أفسده الفلاسفة بفلسفتهم، إذ تراه يهدم ما تردى فيه الوثنيون بشركهم. وبينما تراه يصحح ما حرفه أهل الأديان في دياناتهم، إذ تراه يقدم للإنسانية مزيجاً صالحاً من عقيدة راشدة ترفع همة العبد، وعبادة قوية تظهر نفس الإنسان، وأخلاق عالية تؤهل المرء لأن يكون خليفة الله في الأرض، وأحكام شخصية ومدنية واجتماعية تسهل حياة المجتمع من الفوضى والفساد، وتضمن له حياة الطمأنينة والنظام والسلام والسعادة. ديناً قيماً بأسواق الفطرة، ويوائم الطبيعة، ويشبع حاجات القلب والعقل، ويوفق بين مطالب الروح والجسد، ويؤلف بين مصالح الدين والدنيا، ويجمع بين عز الآخرة والأولى لكل ذلك في قصد واعتدال،

وإبراهيم واضحة مقنعة تبهر العقل وتملك القلب . والكلام على هذه التفاصيل يستنفد مجلداً بل مجلدات ، فلنجتزئ هنا بأمثلة وإشارات ، ولنختارها في موضوع العقائد التي هي واحدة في جميع أديان الله بحسب أصلها قبل التعريف . ولنتعرض في هذه الأمثلة إلى شيء من المقارنة بين تعاليم الإسلام وتعاليم اليهود والنصارى على عهد نزوله ، ثم إلى شيء من رد القرآن عليهم وتصحيحه لأغلاطهم وفضحه لأباطيلهم ، ومقصدنا من هذا قطع ألسنة خراصة ، زعم أصحابها أن تعاليم القرآن استمدتها محمد من بعض أهل الكتاب في عصره ثم نسبها إلى ربه ، ليستمد من هذه النسبة قدسيتها « كبرت كلمة تخرج من أفواههم . إن يقولون إلا كذباً » .

١ - أمثلة من عقيدة الإيمان بالله :

١ - جاء القرآن بالعقيدة في الله بوضاء نقية ، نزهه فيها عن جميع الشوائب ، ونص على استحالة الولد وكل ما يشعر بمشابهة الخالق بالخلق ، ووصف الله بالكمال المطلق ، ونص على وحدانيته في ربوبيته ووجدانيته في ألوهيته ، بمعنى أنه أحد في تدبير خلقه وأحد في استعاقبة العبادة دون غيره ، ألم تر أنه يقول : « ليس كمثله شيء » وهو السميع البصير ، ويقول « وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدار وكبره تكبيراً » ويقول : « قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات والأرض وهو يطمع ولا يطمع » . ويقول : « قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ؟ إن كنتم تعلمون » . ويقول : « فلا تدع مع الله أحداً » ويقول : « ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك ، فإن فعلت فإنك إذاً من الظالمين » * وإن عسلك الله بضراً فلا كاشف له إلا هو ، وإن يردك بخير فلا راد لفضله ، يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ، ويقول : « إن الله يفرّ الذنوب جميعاً فإنه هو الغفور الرحيم » ويقول « ومن يفرّ الذنوب إلا الله ؟ » ويقول « قل لا أقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني مَلَكٌ » . ويقول : « والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطير » .

إن تدعوه لا بسموا دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا لكم ، ويوم القيامة يكفرون بشرككم ، ولا ينبئك مثل خبير * يأتيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ، والله هو الغني الحليم * ويقول : « قل ادعوا الذين زعمتم من دونه ، فلا يملكون كشف الغر عنكم ولا تحويلا * أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ، ويرجون رحمة ويخافون عذابه ؛ إن عذاب ربك كان محذورا » إلى غير ذلك وهو جد كثير .

٢ - وضل اليهود بعد موسى فعبدوا بعلا ، وزعموا في عهد من عهدهم ما زعمت النصراني من أن الله أبنا ، وشبهوا الله تعالى بالإنسان فنعته بأنه تمب من خلق السموات والأرض فاستراح يوم السبت وركبوا رءوسهم فقالوا إنه سبحانه ظهر في شكل إنسان وصارع إسرائيل فلم يقدر على التغلب منه حتى باركه فأطلقه . إلى غير ذلك من أغلاطهم وفضائحهم .

٣ - وضل النصراني بعد عيسى ، فذهبوا إلى عقيدة معقدة من التثليث وصارت كنائسهم من عهد قسطنطين كما هي كل الوثنية الأولى وخلصوا على رجال كهو زعم ما هو حق الله وحده من التشريع والتعليل والتعزيم ، حتى تعزى بهم وثنيو العرب ورأوا أنهم أمثل من هؤلاء المسيحيين في الوثنية ، « ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون * وقالوا : آلهتنا خير أم هو ؟ ثم احتجوا على شركهم بأنهم ما سمعوا دعوة التوحيد الذي جاء به الإسلام في الملة الآخرة ، « وانطلق للآمنهم أن أمشوا واصبروا على آلهتكم ، إن هذا لشئ يراد * ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة » أي النصرانية .

٤ - فانظر مدى البون الشاسع بين الحق الذي جاء به القرآن في هذا الباب ، وبين الباطل الذي جاء به هؤلاء ! هؤلاء ! على أن كتاب الله لم يكتف بذلك ، بل رد على المبطلين ببراهينه الساحطة وأدلتها القاطعة . استمع إنييه وهو يقول : « قل بأهل الكتاب تعاملوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله . فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون » . ويقول :

« يَا هَلْ السَّكَّابَ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ . إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمَهُ أَتَقَامَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحُ مِنْهُ ، فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلَهُ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ، انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ . سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ؛ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ . وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا . لَنْ يَسْتَنْكَفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ لِلْقُرْبُونِ . وَمَنْ يَسْتَنْكَفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَيُحْشَرُ إِلَى جَمِيعًا » . وَيَقُولُ : « مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ ، كَانَا بِأَكْلَانِ الطَّامِ . انْظُرْ كَيْفَ نَبِيْنِ لَمْ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أُنَى يُؤْفَكُونَ » قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » قُلْ يَا هَلْ السَّكَّابَ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ » . وَيَقُولُ : « بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنَى يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » وَيَقُولُ فِي نَفْيِ التَّعْبِ الَّذِي افْتَرَاهُ الْيَهُودُ عَلَى اللَّهِ : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ، وَمَا سَنَّا مِنْ أَثْقَابٍ » . وَيَقُولُ نَعِيًّا عَلَيْهِمْ فِي عِبَادَةِ بَعْلِ : « أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ * اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * » وَيَقُولُ نَعِيًّا عَلَيْهِمْ فِي فِرْيَةِ أُخْرَى : « وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ . غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا . بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ » وَيَقُولُ فِي نَفْيِ الْبَنُوَّةِ الَّتِي زَعَمُوهَا اللَّهُ وَالنَّصَارَى « وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزْرُ بْنُ اللَّهِ ، وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ . ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ . قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أُنَى يُؤْفَكُونَ » اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ . وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يَرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نَوْرَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ . وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * » .

ب - أمثلة من عقيدة البعث والجزاء :

١ - جاء القرآن بعقيدة البعث بعد الموت واضحة شاملة للروح والجسد ، عادلة لا ظلم

فيها ولا عجاياة، مقسطة لا شفاعة هناك بالمعنى الفاسد ولا فداء، عامة لا فضل للجنس ولا لطائفة ولا لشخص إلا بالتقوى. اقرأ إن شئت قوله سبحانه: « والله أنبتكم من الأرض نباتاً * ثم يسيدكم فيها ويخرجكم إخراجاً » وقوله: « أحسب الإنسان أن يترك سدى؟ ألم يك نطفة من منى يعني * ثم كان علقة تغلق فوسى * فجعل منه الرّوحين الذكر والأنثى * أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ١؟ » وقوله: « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً. وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها. وكفى بنا حاسبين » وقوله: « فنعمل مثقال ذرة خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره * ». وقوله: « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون * » وقوله: « فإذا فُتقح في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ».

٢ - وصل اليهود فرحموا أنهم الشعب المختار من بين شعوب الأرض، وأنهم أبناء الله وأحباؤه، وأن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس، وأن النار لن تمسهم إلا أياماً معدودة هي مدة عبادتهم العجل أربعين يوماً.

٣ - وصل النصارى فرحموا أيضاً أنهم أبناء الله وأحباؤه وذهبوا مذهب المندوفى كرشنة أنه قتل وصلب ليخلص الإنسان ويفديه من الخطيئة، فهو المخلص القادى الذى يخلص الناس من عقوبة الخطايا ويفديهم بنفسه، وهو الأقنوم الثانى من الثالوث الإلهى الذى هو عين الأول والثالث وكل منهما عين الآخر. كذلك قال المندوفى كرشنة، ثم جاء مخرقة النصارى فتابعوهم على هذا الخيال الفاسد، الذى تأباه العقول وانطباع، ولا يتفق وعدل الله وحكمته فى الجزاء والمسؤولية. ولم يستطع الخطاطون فى الضلال أن يروجوه فى صحاياهم إلا بترويضهم عليه من عهد الصغر، وتنشئتهم على سماعه واعتقاده من غير بحث ولا نظر، بل قالوا: « اعتقدوا أنت أعمى ».

٤ - وصل نساك النصارى فتابعوا المندوفى أيضاً، فى احتقار اللذات المادية، وفى

تربية النفوس على الحرمان وتعذيب الجسد ، وزادوا الطين بلة فقالوا : إني البعث
روحاني مجرد عن إعادة الجسم ، مخدوعين بتلك النظرية الفلسفية الخاطئة وهي احتقار الذات
المادية وذمهم إياها بأنها حيوانية . وغاب عنهم أنها لا تكون نقصاً إلا إذا سخر الإنسان
عقله وقواه لها ، وأسرف فيها إسرافاً يشغله عن الذات العقلية والروحية القائمة على العلم
النافع والعمل الصالح . أما إذا اعتدل فيها ووفق بين المطالب الروحية والجسمية ، فذلك
مفخرة للإنسان وميزة لنوع الإنسان ، بها صار عالماً عجيباً جمع بين روحانية الملائكة وجنانية
الحيوان والنبات ، وقد خلقه الله في الدنيا مظهرأ من مظاهر إبداعه واقتداره ، فكيف
ينقص ملكوت الآخرة هذا المظهر العجيب ، على حين أن الآخرة هي دار العجائب
والغرائب ، فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ؟ ! وإن الآخرة
لهي الحيوان لو كانوا يعلمون .

٥ - وكذلك ضل متطرفة اليهود فعكسوا الأمر ، وأفرطوا في حب المادة حتى
أحلوا لأنفسهم جميعها من أي طريق ، وبالفوا في استنزاف دماء العالم بالربا وأكل أموال
الناس بالباطل وظنوا أن لا جناح عليهم إذا رزءوا أي عنصر غريب عنهم « ذلك بأنهم
قالوا ليس علينا في الأميين سبيل » .

٦ - ولما كان القرآن قد جاء برده هؤلاء وهؤلاء إلى جادة الاعتدال ، ووقف موقفاً
وسطاً يرجع إليه العالي وينتهي إليه المنصر ، فأعلن عقيدته في وضوح على نحو ما ذكرناه .
ونناول أخطأهم المذكورة بالإصلاح والتقويم فقال في معرض الرد على أنهم الشعب المختار :
« قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين •
ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم . والله عليم بالظالمين • » وقال في هذا المعرض أيضاً : « يا أيها
الناس ! إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله
أتقاكم . إن الله عليمٌ خبيرٌ » وقال أيضاً : « ليس بأمانئكم ولا أمانئ أهل الكتاب .
من يعمل سوءاً يجز به ولا يجز له من دون الله ولياً ولا نصيراً • » ومن يعمل من الصالحات

من ذكر أو أتى وهو مؤمن؟ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا * . وقال في معرض الرد على فرية أنهم أبناء الله وأحباؤه: «وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل : فلم يعذبكم بذنوبكم . بل أنتم بشر من خلق . يعفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ، والله ملائكة السموات والأرض وما بينهما وإليه المصير * » وقال في تنقيح ما زعموه من أن النار لن تمسهم إلا أياما معدودة: «وقالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ؟ أم تقولون على الله ما لا تعلمون ؟ * » بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون * » والذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون * . . . وقال في تكذيب ما زعموا من قتل عيسى وصلبه : « وما قولوه وما صليوه ولكن شبهه لهم . وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن . وما قولوه بقيناً * » بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً * » وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته . ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً * . » وقال في دحض عقيدة الفداء : « ولا ترزأوا زرة وزر أخرى . وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ولو كان ذا قربى . إنما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب وأقاموا الصلاة . ومن ترزى فلنما يترزى لنفسه . وإلى الله المصير * » .

وقال : « من عمل صالحاً فلنفسه ، ومن أساء فعليها . وما ربك بظلام للعبيد » ونزلت سورة المسد تسجل العذاب على عم من أحمام أفضل الخلق محمد ﷺ . وذكر القرآن ما ذكر في ابن نوح ولم يطب القرآن نفساً بضلالة « اعتقد وأنت أعمى » بل حث على النظر والتفكير وحكم العقائد والتعاليم الإسلامية إلى العقول السليمة ، ونهى على التقليد أعمى . والأمر في هذا أظهر من أن تساق له أمثلة .

ومال القرآن شبهة احتقار الذات المادية بالمعنى الذى أرادوه ، فقال : « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ » وقال : « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تمتدوا إن الله لا يحب المعتدين * » وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذى أنتم به مؤمنون * » وذم الرهبانية ومبتدعيها فقال :

«ورهبانية ابتدعوها، ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها». وعاب على اليهود خيانتهم وظلمهم للشعوب فقال: «ومنهم من إن تأمنه يدینار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً. ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل». ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون * بلى من أوفى بعهده واتفق فإن الله يحب المتقين * إن الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة، ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم * . وقال: «الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا * . وقال: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الأحكام لتأكلوا فربقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون».. إلى غير ذلك من آيات كثيرة في هذه المواضع.

والذي نريد أن نقطن له هنا، هو أن هداية القرآن كما رأيت هداية تامة عامة صححت معارف الفلاسفة المكبين على البحث والنظر كما صححت معارف الأميين ومن لا ينتمى إلى العلم بسبب. وصححت أغلاط أهل الكتاب من يهود ونصارى، كما صححت أغلاط مؤلفة الحجر وعبداء الوثن. وإذا قيل بفسح في الأذهان شيء إذا قيل إن هذه الهدايات القرآنية ليست وحياً من الله، وإنما هي نابعة من نفس محمد الأمي الناشئة في الأميين. وليس بفسح في الأذهان شيء إذا قيل إنه ^{مطابق} قد استقى هذه الهدايات من بعض أهل الكتاب الذين لقيهم في الجزيرة العربية، ولو صح هذا لكانوا هم أولى منه بدعوى الرسالة والنبوة. وكيف بفسح هذا القرآن هو الذي علمهم ما جهلوا من حقائق دينهم؟ وهل فاقده الشيء يعطيه؟ وحسبك ما قدمناه لك من تلك الأمثلة التي تتصل بأساس الأديان وصميم العقائد، والتي تربك بالمنظار المكبر أن القرآن جالس على كرسی الأستاذية العليا للعالم كله يعلم اليهود والنصارى وغير اليهود والنصارى، لا على مقعد التلميذ الدنيا يتلف من هؤلاء وهؤلاء.

فإن لم يكفك ما سمعت، فدونك القرآن تصفحه وتجول في آفاته وناهيك مثل قوله: «يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم كثيراً مما كنتم تخفون من الكتاب ويعفوا عن كثير». قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين * يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام - ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويهديهم إلى صراط مستقيم * ومثل قوله: «يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير». فقد جاءكم بشير ونذير والله على كل شيء قدير *.

وإن شئت أكثر من هذا فتأمل كيف أعلن الحق في صراحة أن بيانه لأهل الكتاب ما اختلفوا فيه هو من مقاصده الأولى، إذ قال في سورة النحل: «وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون» هكذا قدم أنه بيان لما اختلف فيه الكتابيون، قبل أن يقول: وهدى ورحمة لقوم يؤمنون! وكذلك قال في سورة النحل: «إن هذا القرآن بقصص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون * وإنا هدى ورحمة للمؤمنين * إن ربك يفضي بينهم بحكمه وهو العزيز العليم * فتوكل على الله إنك على الحق المبين *».

لقد لفت القرآن نفسه أنظار الناس إلى هذه الناحية من الإيجاز وأقام الدليل على أنه كلام الله ولا يمكن أن يكون كلام محمد، إذ قال جلت حكمته في سورة العنكبوت: «وكذلك أنزلنا إليك الكتاب، فالذين آتيناكم الكتاب يؤمنون به ومن هؤلاء من يؤمن به. وما يجمعهم بآياتنا إلا الكفر * وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تحطه بسيفك، إذ لا رتاب للباطلون * بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم. وما يجمعهم بآياتنا إلا الظالمون *» وإذ قال سبحانه مرة أخرى في سورة الشورى: وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان. ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا. وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم * صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض. ألا إلى الله تصير الأمور *.

وبرحم الله البوصيري في قوله :
 « كفاك بالعلم في الأميِّ مُجَزَّةً في الجاهلية والتأديب في اليمِّ »
 صلى الله عليه وسلم ، ومجد وعظم ، وشرف وكرم ، ورزقنا كمال الإيمان به وكمال
 اتباعه ، آمين .

الوجه الرابع وفاؤه بحاجات البشر

ومعنى هذا أن القرآن الكريم جاء بهدايات تامة كاملة ، تفي بحاجات البشر في كل عصر
 ومصر ، وفاء لا تظفر به في أي تشريع ولا في أي دين آخر . ويتجلى لك هذا إذا استعرضت
 المقاصد النبيلة التي رعى إليها القرآن في هدايته ، والتي نعرض عليك من تفاصيلها ما يأتي :
 أولا : إصلاح العقائد عن طريق إرشاد الخلق إلى حقائق المبدأ والمعاد وما بينهما
 تحت عنوان الإيمان بالله تعالى وملائكته ورسوله واليوم الآخر .

ثانيا : إصلاح العبادات عن طريق إرشاد الخلق إلى ما يركز النفوس ويفذى الأرواح
 ويقوم الإرادة ويفيد الفرد والمجموع منها .

ثالثا : إصلاح الأخلاق عن طريق إرشاد الخلق إلى فضائلهم وتنفيهم من رذائلها ، في
 قصد واعتدال وعند حد وسط لا إفراط فيه ولا تفريط .

رابعا : إصلاح الاجتماع عن طريق إرشاد الخلق إلى توحيد صفوفهم ومحو العصبية
 وإزالة الفوارق التي تباعد بينهم . وذلك بإشعارهم أنهم جنس واحد من نفس واحدة ومن
 عائلة واحدة أبوهم آدم وأمهم حواء ، وأنه لا فضل لشعب على شعب ولا لأحد على أحد
 إلا بالتقوى . وأنهم منساوون أمام الله ودينه ونشرعهم ، متكافئون في الأفضلية وفي
 الحقوق والتبعات من غير استثناءات ولا امتيازات . وأن الإسلام عقد إخاء بينهم
 أقوى من إخاء النسب والعصب . وأن لسانهم العام هو لسان هذا الدين ولسان كتابه :
 (لغة العرب) . وأنهم أمة واحدة يؤلف بينها المبدأ ولا تفرقها الحدود الإقليمية ولا الفواصل

السياسية والوضعية ؛ « وإن هذه أممكم واحدة » ، وأنا ربكم فاتقون » .
 خامساً : إصلاح السياسة أو الحكم الدولي ، عن طريق تقرير العدل المطلق والمساواة بين
 الناس ، ومراعاة الفضائل في الأحكام والمعاملات من الحق والعدل والوفاء بالعهود والرحمة
 والمواساة والحجة ، واجتناب الرذائل من الظلم والقدر ونقض العهود والكذب والخيانة
 والغش وأكل أموال الناس بالباطل كالرشوة والربا والتجارة بالدين والخرافات .
 سادساً : الإصلاح المالي عن طريق الدعوة إلى الاقتصاد وحماية المال من التلف والضياح ،
 ووجوب إنفاقه في وجوه البر وأداء الحقوق الخاصة والعامة والسعي المشروع .
 سابعاً : الإصلاح النسائي عن طريق حماية المرأة واحترامها وإعطائها جميع الحقوق
 الإنسانية والدينية والمدنية .

ثامناً : الإصلاح الحربي عن طريق تهذيب الحرب ووضعها على قواعد سليمة تخير
 الإنسانية في مبدئها وغايتها ، ووجوب التزام الرحمة فيها والوفاء بمعاهاها ، وإيثار السلم
 عليها ، والاكتفاء بالجزية عند النصر والظفر فيها .

تاسعاً : محاربة الاسترقاق في المستقبل وتحرير الرقيق الموجود بطرق شتى ، منها الترخيب
 العظيم في تحرير الرقاب ، وجعله كفارة للقتل والظهار ، وإفساد الصيام بطريقة فاحشة ،
 ولليمين الحائثة ، وإبذاء المملوك بالاعطى أو الضرب .

عاشرأ : تحرير المقتول والأفكار ، ومنع الإكراه والاضطهاد والسيطرة الدينية القائمة
 على الاستبداد والفطرية . « فذكر إنما أنت مذكر * لست بمسيطر » .

دليل على هذا الوجه من الإعجاز :

والدليل على هذا الوجه من إعجاز القرآن ، أن غير المسلمين كانوا ولا يزالون حائرين
 يبعثون عن الدور ، وينقبون عما يفي بحاجتهم في كثير من نواحي حياتهم ، حتى اضطروا
 تحت ضغط هذه الحاجة وبمد طول المطاف وقوة التجارب ، أن يرجعوا إلى هداية القرآن
 من حيث يشعرون أو لا يشعرون وإليك شواهد على ذلك :

- ١ - أمريكا حرمت الخمر أخيراً ، ولكنها فشلت ولم تنجح لأنها لم توفق إلى الطريقة الحكيمة التي اتبعتها الإسلام في تحريم الخمر .
- ٢ - أمريكا أبحاث الطلاق ، وإن كانت قد أسرفت فيه إلى درجة ضارة .
- ٣ - أحيانيا أصدرت حكومتها قانوناً يمنع البغاء الرسمى في بلادها ، ويمنع النساء من البروز على الشواطئ ، في ثياب الاستحمام .
- ٤ - مصلحو أوروبا يرفعون أصواتهم بضرورة الرجوع إلى مبدأ تعدد الزوجات ، حتى بعض نسايتهم طالبين بهذا .
- ٥ - اليهود يطالبون أيضاً بتعدد الزوجات وقد تزعم هذه الحركة يهودى اسمه مورشه نيسكفر مان ، وبرهن على أن ذلك من أحكام الدين اليهودى . وطلب إلى اليهود إلغاء قرار الخاخام غرشون الذى تملى حدود الدين اليهودى بإبطاله الزواج بأكثر من واحدة وأصبح له أتباع كثيرون .
- ٦ - زعيم فرنسا نادى غداة هزيمتها في الحرب القائمة الآن يقول : إن سبب انهيار دولتهم هو انغماسهم في الشهوات الجنسية ، وإسرافهم في المفاسد والمفاسد .

الوجه الخامس

موقف القرآن من العلوم الكونية

ومعنى هذا أن القرآن روعيت فيه بالنسبة إلى العلوم الكونية اعتبارات خمسة ، لا يصدر مثلها عن مخلوق ، فضلاً عن رجل أمى نشأ في الأميين ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم .

(أولها) أنه لم يجعل تلك العلوم الكونية من موضوعه ، وذلك لأنها خاضعة لقانون النشوء والارتقاء ، وفي تفاصيلها من الدقة والخطأ ما يدلو على أفهام العامة . ثم إن أمرها بعد

ذلك حين يازاء ما يقصده القرآن من إنقاذ الإنسانية العائرة ، وهداية الثقلين إلى سعادة الدنيا والآخرة . فالقرآن - كما أسلفنا في البحث الأول - كتاب هداية وإعجاز ، وعلى هذا فلا يليق أن نتجاوز به حدود الهداية والإعجاز . حتى إذا ذكر فيه شيء من الكونيات ، فإنما ذلك للهداية ودلالة الخلق على الخالق . ولا يقصد القرآن مطلقاً من ذكر هذه الكونيات أن يشرح حقيقة علمية في الهيئة والفلك أو الطبيعة والكيمياء ، ولا أن يحل مسألة حسابية أو معادلة جبرية أو نظرية هندسية ، ولا أن يزيد في علم الطب باباً ولا في علم التشريح فصلاً ، ولا أن يتحدث عن علم الحيوان أو النبات أو طبقات الأرض إلى غير ذلك .

ولكن بعض الباحثين طالب لهم أن يتوسعوا في علوم القرآن ومعارفه ، فنظموها في سلكها ما بدا لهم من علوم الكون ، وهم في ذلك مخطئون ومسفرون ، وإن كانت نيتهم حسنة وشعورهم نبيلاً ، ولكن النية والشعور مهما حسنا لا يسوغان أن يحكي الإنسان غير الواقع ، ويحمل كتاب الله على ما ليس من وظيفته ، خصوصاً بعد أن أعلن الكتاب نفسه هذه الوظيفة وأحددها مرات كثيرة . منها قوله سبحانه : « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » ومنها قوله جلّت حكمته : « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين » يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم » .

وبما يجب الانتفنن له أن عظمة القرآن لا تتوقف على أن نشغل له وظيفته جديدة ، ولا أن نحمله مهمة ما أنزل الله بها من سلطان ؛ فإن وظيفته في هداية العالم أسمى وظيفته في الوجود ، ومهمته في إنقاذ الإنسانية أهلى مهمة في الحياة ؛ وما العلوم الكونية بإزاء الهدايات القرآنية ؟ أليس العالم الآن يشقى بهذه العلوم ويحترب وينتعر ؟ ثم أليست العلوم الكونية هي التي ترمى الناس في هذه الأيام بالمنايا وتقذفهم بالحلم ، وتظهر لهم على أشكال مخيفة مزعجة ، من مدافع رشاشة ، ودبابات فتاكة ، وطائرات أرازاة ، وقنابل مهلكة ، وغازات

محركة ، ومدمرات في البر والبحر وفي الهواء والماء ؟ . وما أشبه هذه العلوم للإنسان بعد تجرده من هدى الله ووحى السماء ، بالأنبياء والمخالب لأوحوش الضارية والسباع الوائلة في أديم الغبراء ١١ .

(ثانياً) أن القرآن دعا إلى هذه العلوم في جملة ما دعا إليه من البحث والنظر ، والانتفاع بما في الكون من نعم وعبر . قال سبحانه : « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » . وقال جل شأنه : « وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ، إن في ذلك لآياتٍ لقوم يتفكرون » .

(ثالثاً) أن القرآن حين عرض لهذه الكونيات أشعرنا أنها مربية له تعالى ومتمورة لمراده ، ونفى عنها ما علق بأذهان كثير من الضالين الذين توهموا آلهة وهي مألوهة ، وزعموها ذات تأثير وسلطان بينما هي خاضعة لقدرة الله وسلطانه « إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ، وإئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » . وكذلك أشعرنا القرآن أنها هالكة « كلُّ شئ هالكٌ إلا وجهه » « وما قدرُوا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطوياتٍ بيمينه » « يوم تبدّل الأرض غير الأرض والسموات » .

(رابعاً) أن القرآن حين يعرض لآية كونية في معرض من معارض الهداية ، يتحدث عنها حديث المحيط بعلوم الكون ، الخبير بأسرار السموات والأرض ؛ الذي لا تخفى عليه خافية في البر والبحر ، ولا في النجوم والكواكب ، ولا في السحاب والماء ، ولا في الإنسان والحيوان والنبات والجماد . وذلك هو الذي يهر بعض المشتغلين بالعلوم الكونية ؛ وأوقع من أوقع منهم في الإسراف واعتبار هذه العلوم من علوم القرآن .

(خامساً) أن الأسلوب الذي اختاره للقرآن في التعبير عن آيات الله الكونية ، أسلوب بارع جمع بين البيان والإجمال في سمط واحد ، بحيث يمر النظم القرآني الكريم

على سامعيه في كل جبل وقبيل ، فإذا هو واضح فيما سبق له من دلالة الإنسان وهدايته إلى الله ، ثم إذا هو يحمل التفاصيل ، يختلف الخلق في معرفة تفاريسه ودقائقه ، باختلاف مآلهم من مواهب ووسائل وعلوم وفنون .

ولنضرب لذلك مثلاً : تلك الآية الحكيمه وهى قوله عز اسمه : « ومن كل شئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون » . فإنها مرت على بنى الإنسان منذ نزلت إلى الآن ، ففهموا منها جميعاً أن الله تعالى يدل على قدرته وإبداعه وكاله بأنه خلق من الأشياء متنوعات مختلفة الأشكال والخصائص . لكنهم اختلفوا بعد ذلك . فالأوائل يؤثرونهم أن الزوجين في الآية الكريمة ، هما الأمران المتقابلان تقابلاً . لا بخصوص الذكورة والأنوثة ؛ روى عن الحسن أنه فسر الزوجين بالليل والنهار والسماء والأرض ، والشمس والقمر ، والبر والبحر ، والحياة والموت ، وهكذا عدد أشياء . وقال : كل اثنين منها زوج ، الله تعالى فرد لا مثيل له . . أما المتأخرون فهموا أن الزوجين في الآية ، هما الأمران المتقابلان بالذكورة والأنوثة ، ويقولون : إنه ما من شئ في الوجود إلا منه الذكر والأنثى ، سواء في ذلك الإنسان والحيوان والجماد وغيرها مما لانعم ، ويستدلون على ذلك بقوله سبحانه : « سبحانه الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم وما لا يعلمون » . ويقولون : إن أحدث نظرية في أصول الأكوان تقرر أن أصول جميع الكائنات تتكون من زوجين اثنين ، ولسان العلم الحديث (السكترون وپروتون) . ولا أحب أن نتوسع في هذا ، فبين أيدينا أمثلة كثيرة ومؤلفات جمة ، توجب وتضطرب باستقياط علوم السكون من القرآن ، أوبتفسير القرآن وشرحه بعلوم السكون . وأحدثها فيما أعلم كتاب تحت الطبع الآن أنه شاب فاضل متقف وسماء (بين القرآن والعلم) وضمنه شتيتاً من الأبحاث المختلفة في الاجتماع وعلم النفس وعلم الوراثة والزراعة والتغذية وفيما وراء الطبيعة ، مما لا ينفع اللقاه لذكره ، وما لا نرى حاجة إليه ، خصوصاً بعد أن تبين لنا أن العلوم الكونية خاضعة لطبيعة الجزر والمد ، أن أبحاثاً كثيرة منها لا تزال قلقة حائرة بين

إثبات ونفى. فإقالة علماء الهيئة بالأمس بنقضه علماء الهيئة اليوم. وما قرره علماء الطبيعة في الماضي بمرور غيره علماء الطبيعة في الحاضر. وما أثبتته المؤرخون قديماً بنفيه المؤرخون حديثاً وما أنكره اللادبون وأسرفوا في إنكاره باسم العلم، أصبحوا يثبتونه ويسرفون في إثباته باسم العلم أيضاً، إلى غير ذلك مما زعزع ثقتنا بما يسمونه العلم، ومما جعلنا لانطأ نحن إلى كل ما قرروه باسم هذا العلم، حتى لقد ظهر في عالم المطبوعات كتاب خطير من مصدر على محترم عندهم، له خطورته وجلالته وشأنه، فصدع هذا الكتاب بناء علمهم وزلزل أركان الثقة به، بعد أن نقض بالدليل والبرهان كثيراً من المقررات والصلوات التي يزعمونها يقينية. ثم انتهى بقارنيه إلى أن هذا الكون غامض متطفل في الغموض والخفاء، ومن هنا سمى تأليفه (الكون الغامض). وهذا المؤلف هو السير جيمس جينز.

فهل يليق - بعد ذلك كله - أن نبقى مخدوعين مغرورين بعلمهم الذي اصططلحوا عليه ونحاجوا إليه، وقد سجنوه وسجنوا أنفسهم معه في سجن ضيق هو دائرة المادة، تلك الدائرة المسجونة هي أيضاً في حدود ما تفهم عقولهم وأصل تجاربهم، وقد تكون عقولهم خاطئة وتجاربهم فاشلة؟ ثم هل يليق بعد ذلك كله أن نحاكم القرآن إلى هذه العلوم المادية القليلة الحائرة بينما القرآن هو تلك الحقائق الإلهية العلوية القارة الثابتة، المتنزلة من أفق الحق الأعلى الذي يعلم السر وأخفى؟

ألا إن القرآن لا يفر من وجه العلم. ولكنه يهفو إلى العلم ويدعو إليه ويقيم بناءه عليه، فأثبتوا العلم أولاً ووفروا له الثقة وحققوه، ثم اطلبوه في القرآن فأنكم لاشك بومئذ واجدوه. وليس من الحكمة ولا الإنصاف في شيء أن نحكم المعارف العليا إلى المعارف الدنيا، ولا أن نجس القرآن في هذا القفص الضيق الذي انحبست فيه طائفة مخدوعة من البشر، بل الواجب أن نتحرر من أغلال هذه المادة المظلمة، وأن نظير في سموات القرآن حيث نستشرف المعارف النورانية المطلقة، والحقائق الإلهية المشرقة، وأن نوجه اهتمامنا دائماً إلى استجلاء عظمات هذا التنزيل وهداياته الفاتكة، وألا تقطع برأى في تفاصيل

ما يعرض له القرآن من الكونيات إلا إن كان لنا عليه دليل وبرهان لا شك فيه ولا نكران ، وإلا وجب أن نتوقف عن هذه التفاصيل ، ونسكل علمها إلى العالم الخبير ، قائلين ما قالت الملائكة حين أظهر الله لهم على لسان آدم عالم يكونوا يحضنون : «سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العليم الحكيم» .

كلمة في الموضوع :

والآن بروقني أن أنقل لك مقتطفات قيمة للعلامة المرحوم الشيخ عبد العزيز جاديش في هذا الموضوع لكن بتصرف قليل :

١ - ليست مهمة القرآن كسائر الكتب السماوية البحث في الشؤون الكونية والمسائل العلمية والفنية ، على النحو المألوف في الكتب الخاصة بالموضوعات فيها .

٢ - لما جاء القرآن الكريم كان في جزيرة العرب من العقائد الفاسدة والعلم الخاطئ بالكونيات أضعاف ما كان منها لدى بني إسرائيل عند ما أخرجهم موسى عليه السلام من مصر ، فكان من الحكمة الإلهية أن ينزل على محمد عليه السلام في سبيل تصحيح تلك العقائد والمعلومات أضعاف ما تنزل على موسى في سفر التكوين . . والحكمة البالغة في ذلك أن الدعوة إلى توحيد الخالق وتقرير الحق من العقائد وقبول ما يلي ذلك من الشرائع والأخلاق ، ما كانت لتجد سبيلها إلى قلوب عرفت للأجرام العلوية في أوهنيتها وتزواجها وما كان من أثرها في تكوين هذه الكائنات ونظامها ، ما قررت العقيدة القديمة في بلاد مصر والإغريق ، وما يشته في جزيرة العرب وما حولها أساطير الأشوريين والبابليين والكلدانيين . إذ إن كان زاماً أن يسترعى القرآن انقباض الناس إلى وجه الخطأ في عقائدهم ، وأن يشككهم في الباطل الذي اتبعوه ، لأنهم وجدوا عليه آباءهم ، وأن يطلقهم بذلك من الحجر الذي أشقام وألحقهم بالأنعام من الحيوان .

٣ - كانت إذن مهمة القرآن الحكيم التي أرادها لتمهيد السبيل إلى التعريف بالخالق جل شأنه ، أن يبين العقول بضرب الأمثال ، لم تفكروا؟ وفيهم تفكروا؟ وكيف تفكروا؟ فهو في جهاده هذا كان يخطط أرض العلم لتقيم العقول البشرية عليها صروحه الشاحخة المتينة، ويرسم الخطوط الأساسية للصور كي يملأها الرسام بما يلزم لها من الألوان والظلال ومعالم الجمال .

٤ - لم يقف القرآن الكريم عند هذا الحد فيما ضرب لنا من الأمثال ، في بيان بعض غوامض الحقائق الكونية ، بل جاء في ذلك بحقائق أمر الأميين وغير الحاصلين بالتسليم بها والتفويض فيها ، كما أمر العقول الناضجة المقتدرة بطلابها والوقوف على دقائقها والعلم بوجوه الصواب فيها . ثم نصح الفريقين أن يمتزجا بعجز عقولهم وألا يقطعا بشيء فيما لا تبلغه أبحاثهم وسعيتهم ، بل يهتمون أنفسهم بالعجز والقصور ؛ ويسألون أهل الذكر فيما لا يعلمون ، أو يكتلون أمر ما لا يدركون إلى من يعلم من خالق وهو اللطيف الخبير .

٥ - أن المسيحيين حينما ثاروا في وجه العلم ونظام الحكم ثوراتهم العنيفة بدية في أوربة ، لم يكتفوا المشبهوا في شيء من مواقفهم تلك أحداً من الشعوب الإسلامية ، فإنما كان مبعث حركتهم العتيفة ومصدر ثورتهم الدموية ، أن رجال الكنيسة باسم الدين حجروا على العقول والوجدان ، وقرروا للكنيسة فلسفة حرموا على الناس حتى استيضاح ما غمض عليهم منها . ثم قرروا تكفير من يقول بغيرها ، ولو اعتمد في رأيه على الحس والعناية . حتى لقد كان منهم ميلانشتون وكيرمونيقي اللذان رفضا أن ينظرا إلى السماء بالآلة المقربة (تلسكوب) وقد روى عن غاليلو أن من تلاميذ المذهب الارسطاطالي من كانوا ينكرون وجود أجسام علوية مرئية بالمثل ، وأنهم كانوا يعتبرون لفظة أرسطو كتلة واحدة لا تقبل التفكيك ، إذا نقص منها حجر انهار سائر بنيانها على أثره . فكان ذلك سبب مغالاتهم في التمسك بها والحرص عليها مجتمعة .

ثم قال في تعدد الأرضين :

« لم يذكر التلمذاء شيئاً في أمر تعدد الأرضين سوى ما نقله ابن سينا عن قدماء حكماء
الفرس من أن هنالك أراضى كثيرة غير أرضنا . وما زال رأى السائد بين سائر الحكماء
والفلاسفة ، يقول بعدم تعددها ، حتى جاء غاليليو غاليلي سنة ١٦٤٢ بمناظيره المسكينة والمقربة
وكذلك من جاءوا بعده ، فأثبتوا بمشاهداتهم العينية الصادقة أن السيارات جميعها أراض
كأرضنا ، وقد يكون بها ما بأرضنا من الجبال والوهاد والماء والهواء والخللاق وال عمران
ولم يعتمدوا في هذا التجويز إلا على الخدس والظن ، فإن مناظيرهم لم تثبت لهم ذلك بعد .
أما القرآن فقد صرح بتعدد الأرضين في آية « الله الذى خلق سبع سموات ومن
الأرض مثلهن » في تفسير أبى السعود (من مفسرى القرن التاسع للهجرة) أن الجمهور على
أنها سبع أرضين بعضها فوق بعض ، وفي تفسير النيسابورى أنها سبع أرضين ما بين كل
واحدة منها إلى الأخرى مسيرة خمسمائة عام ^(١) ، وفي كل أرض منها خلق - إلى أن قال -
وهم يشاهدون السماء من جانب أرضهم ويشهدون الضياء منها . ومن أصرح الآيات في أن
السيارات أراض مأهولة آية الشورى : « ومن آياته خلق السموات والأرض وما بثَّ
فيهما من دابة » إذ المراد بالسموات هنا السيارات على ما يأتى لنا من التأويل . ومن الآيات

(١) مسألة تقدير المسافات التى بين السيارات مثلاً بمسيرة خمسمائة عام يفسرها الشهرستانى
بالدابة تسير فرسناً إسلامياً فى كل ساعة على ما هو المعروف ومصطلح عليه فى سائر الكتب
الإسلامية ، مما يبلغ مجموعه نحو ١٦ ميلاً تقريباً . وهو قريب جداً من تقديرات المتأخرين
للمسافات الفاصلة بين السيارات كما يقول ذلك الأستاذ الشهرستانى فى كتابه للسرى
(الهيئة والإسلام) ص ٩٠ ج أول .

(وما يحذر ذكره أن الشهرستانى هذا ليس هو صاحب الملل والنحل بل هو أحد
مجتهدى الشيعة المعاصرين لنا . واسمه هبة الله .)

البينة في هذا الموضوع قوله تعالى: «ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن»، بل أتيناكم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون»:

ومن قصرت عقولهم استبعدوا وجود الحيوان في الأجرام السماوية. ولكن نرى الزخشرى والبيضاوى وغيرهما استبعاد أن يخلق الله فيها صنوفاً من الحيوان يمشون فيها مشى الإنسان على الأرض؛ فآله خلق كما قالوا: «ما نعلم وما لانعلم» اهـ ما أردنا نقله.

الوجه السادس

سياسته في الإصلاح

ومعنى هذا أن القرآن انتهج طريقاً عجيباً في إصلاحه، وسلك سياسة حكيمه وصل بها من مكان قريب إلى ما أراد من هداية الخلق، فتذرع بجميع الوسائل المؤدية إلى نجاح هذا الإصلاح الوافى بكل ما يحتاج إليه البشر. مما يدل بوضوح على أن القرآن في سياسته هذه لا يمكن أن يصدر عن نفس محمد ولا غير محمد.

وبيان ذلك من وجوه:

(أولها) مجيء هذا الكتاب منجماً، ومخالفته بذلك سائر كتب الله الإلهية، بعداً بالناس عن الطفرة، وتيسيراً لتلقيهم إياه وقبولهم ما جاء به، على نحو ما بينا في أسرار التنجيم بالمبحث الثالث من هذا الكتاب.

(ثانيها) مجيء هذا الكتاب بذلك الأسلوب الشائق الرائع الحبيب إلى قلوبهم، ليكون لهم من هذا الأسلوب دافع إلى الإقبال عليه والاستئناس بما جاء من تعاليمه وإن كانت مخالفة لما مردوا عليه من قبل.

(ثالثها) مجيء هذا الكتاب على غير المهود في تأليف القوانين والعلوم والفنون والآداب، من بناء تجميعها وتبويبها على الموضوعات بحيث يختص كل باب من الكتاب بموضوع معين، ويختص كل فصل من فصول هذا الباب بمسألة أو مسائل وهكذا.

فأنت تجد في الغالب كل سورة من سور القرآن جامعة لمزيد من مقاصد وموضوعات ،
يشمر الناظر فيها بعممة ولذة ؛ كلما تنقل بين هذه المقاصد في السورة الواحدة ، كما يشمر الآكل
باللذة والمتعة كلما وجد ألواناً شتى من الأطعمة على المائدة الواحدة . وإذن ففي هذا النمط
الذي اختاره القرآن قائدتان : دفع السأم والملل عن الناظر في هذا الكتاب ، واتقياد
النفوس إلى هداياته بلباقة من حيث لا تحس بفضاضة . يضاف إلى هذا ما نلجحه من
الوحدة الفنية في السورة أو القطعة الواحدة ، ومن وفاء القرآن بجميع الاصطلاحات
البشرية ، على رغم هذا الانتشار القاسي في العادة بعدم الانسجام وبفوات شيء أو أشياء
من مقاصد التأليف وأغراض المؤلفين . حتى ليبدو ذلك وجهاً جديداً من وجوه الإعجاز ،
يؤمن به عن خبرة وإحساس كل من ابتلى بتأليف أو مزاوله آثار المؤلفين .

(رابعها) تكرار ما يستحق التكرار من الأمور المهمة ، حتى يجد سبيله إلى النفوس
الفائرة والطباع العصية ، فتسلس له القيادة وتلقى إليه السلم ، مثال ذلك تقرر القرآن
للعقيدة التوحيد واعتصامه لشأفة الشرك ، بوساطة الحديث عنهما مراراً وتكراراً : تارة
يصرح وأخرى بلوح . وتارة يوجز وأخرى يطب . وتارة يذكر العقيدة مرسله وأخرى
يذكرها مدلة . وتارة يشغمها بدليل واحد وأخرى بجملة أدلة . وتارة يضرب لها الأمثال
وأخرى يسوق فيها القصص . وتارة يقرنها بالوعد وأخرى بالوعيد . وهلم .

(خامسها) غشابة العقول والأفكار ، ودعوتها إلى أعمال النظر وطلب الدليل
والبرهان ، ونصيه على من أهلوا العقول واستمروا التقليد الأعمى ، وركنوا إلى الجحود .
اقرأ قوله سبحانه : « وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا : بل نتبع ما وجدنا عليه
آباءنا . ألو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون » . وقوله : « إن شر الدواب عند
الله الصم البكم الذين لا يعقلون » وقوله : « لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون
بها ، ولهم آذان لا يسمعون بها . أولئك كالأنعام بل هم أضل . أولئك هم الغافلون » .

وهكذا كثيراً ما نسمع في القرآن أمثال قوله سبحانه « أفلا يسمعون - قليلاً ما تذكرون - أنى يؤفكون - قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين - أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت، وإلى الأرض كيف سطحت » « قل انظروا ماذا في السموات والأرض » إلى غير ذلك مما يرفع كرامة الإنسان، ويحاكم أهم الأمور حتى العقيدة في الله تعالى إلى العقول، ليصل المرء من وراء ذلك إلى اقتناع الضمير واطمئنان القلب وبرد اليقين وحرارة الإيمان ١ .

(سادسها) استفلاله الغرائز النفسية استفلالاً صالحاً بعد أن يهذبها بالدليل ويصقلها بالبرهان . هذه غريزة التقليد والمحاكاة في الإنسان مثلاً قد نأى بها القرآن عن احتذاء الأمثلة السيئة من الجهلة والفسقة، وذهب بها إلى مقام أمين من وجوب اتباع الأمثلة الطيبة والتأسي بمن أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين « وحسن أولئك رفيقاً » . « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً » ، « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » ، « أولئك الذين هدى الله فبهم اهتداه » .

وهذه غريزة حب البقاء والعلو في الإنسان، قد نأى بها القرآن أيضاً عن الظلم والبنى، وذهب بها إلى حيث الدفاع عن النفس والمرض والدين والوطن، وقاد بها عباد الله إلى الحق والخير، إذ وعدهم حياة ثانية فيها الخلود والبقاء، وفيها الملك الواسع والاستعلاء العادل « وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملئاً كبيراً » .

وهكذا دخل القرآن على الناس من هذا الباب فقادهم من غرائزهم حتى ناطأ أوامره بمصالحهم، ونواهيهم بمفاسدهم، وجعل ذلك قاعدة عامة قال فيها : « من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها » . « إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها » .

وإن أردت تفصيلاً وتمثيلاً فانظر إلى تلك المقارنة الرائعة بين المؤمن والمشرِك إذ يقول سبحانه : « ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل .

هل يستويان مثلاً؟ الحمد لله، بل أكثرهم لا يعلمون. فأنت ترى في هذه الآية الكريمة أن للشرك مع عبوديه، مثله مثل عبد اشترك فيه شركاء متنازعون مختلفون، كل واحد منهم يدعى أنه عبده، فهم يتجادون به ويتناورون في أعمال شتى، وهو متعبر متعب مجهود لا يدري أيهم يرضى بخدمته؟ وعلى أيهم يعتمد في حاجاته؟ ولا يدري من يطلب رزقه ومن يلتصق رفقته؟ فهذه شعاع، وقلبه أوزاع. أما المؤمن فتله مثل عبده سيد واحد، فهم واحد وقلبه مجتمع وضميره مستريح وعمله مريح. «أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار؟»

وإن أردت مثلاً ثانياً فاستمع إلى القرآن وهو يقول في فريضة الصلاة: «إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً. إلا المصلين» الخ. وقوله: «ألا يذكر الله تطئنُّ القلوب».

وإن أردت أمثلة أخرى فاقرا قوله سبحانه في فرض الزكاة: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها» وفي فرض الصيام: «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون». وفي فرض الحج: «وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق. ليشهدوا منافع لهم» الخ. وفي عموم الإيمان والعمل الصالح: «من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحسبته حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون».

(سابها) ترتيبه الأوامر والنواهي ترتيباً يسع جميع الناس، على تفاوت استعدادهم ومواهبهم. فالأوامر الدينية درجات: هذا إيمان، وهذا إسلام، وهذا ركن، وهذا فرض وهذا واجب، وهذا مندوب مؤكد، وهذا مندوب غير مؤكد. والنواهي كذلك درجات: هذا نفاق، وهذا شرك، وهذا كفر، وهذه كبيرة وهذه صغيرة، وهذا مكروه تحرماً، وهذا مكروه تنزيهاً... وما وراء هذه الأوامر والنواهي قباحتات، لكل أن يأخذ وأن يدع منها ما شاء.

ولاريب أن وضع التشريع على هذا الوجه، فيه منفع للجميع. وفيه إغراء للنفوس الضعيفة أن تقتشف باعتناق الإسلام ولو في أدنى درجة من درجاته. حتى إذا أنست به وذات حلاوته، تدرجت في مدارج الرقي، فمن إيمان إلى إسلام إلى أداء. ركن إلى أداء فرض إلى أداء واجب إلى أداء مندوب مؤكد إلى أداء مندوب غير مؤكد. ومن ترك نفاق إلى ترك شرك وكفر إلى ترك كبيرة إلى ترك صغيرة إلى ترك مكروه تحريماً إلى ترك مكروه تنزيهاً إلى ترك ما لا بأس به حذراً مما به بأس. ومن مجرد أداء للتوافل إلى زيادة فيها وإكثار منها، حتى يصل العبد إلى ذلك المقام الذي جاء فيه عن الله تعالى: « ولا يزال عبيدي يقترب إلى بالتوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به؛ وبده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه » رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها يرويه عن ربه.

على ضوء هذه السياسة الشرعية الحكيمة التي نزل بها القرآن، كان ﷺ يتدرج بالأنوام رويداً رويداً، كما كان يساهل معهم تأليفاً لقلوبهم واستمالة لهم إلى اعتناق الدين على أي وجه. ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد بسنده عن نصر بن عاصم الليثي عن رجل منهم أنه أتى النبي ﷺ فأسلم على أن يصلي صلاتين (لا خفياً) فقبل منه وجاء في رواية أخرى: على ألا يصلي إلا صلاة قبل. وعن وهب قال: سألت جابراً عن شأن ثقيف إذ بايست فقال: اشترطت على النبي ﷺ أن لا صدقة عليها ولا جهاد، وأنه مع النبي ﷺ يقول بعد ذلك « سيتصدقون ويجهادون » رواه أبو داود. وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال لرجل: « أسلم » قال أجدني كارها قال: « أسلم وإن كنت كارها » رواه أحمد. قال الشوكاني في نيل الأوطار بعد أن سرد هذه الأحاديث: « فيها دليل على أنه يجوز مبايعة الكافر وقبول الإسلام منه وإن شرط شرطاً باطلاً ».

وللراغب لزول القرآن وسير التشريع الإسلامي، يرى من مظاهر هذه السياسة

البارعة المعجزة شيئاً كثيراً ، وحسبك أن يبتدىء الأمر بتقرير عقيدة التوحيد ، وألا تفرض الصلوات الخمس إلا بعد عشر سنوات تقريباً من البعثة ، ثم سائر العبادات بعضها تلو بعض . أما المعاملات فلم يستعجر الأمر فيها إلا بعد الهجرة . وقبل مثل ذلك في المنهيات . ولعلك لم تنس التدرج الإلهي الحكيم في تحريم الخمر .

(ثامنها) محيى القرآن بمطالب الروح والجسد جميعاً ، بحيث لا يظنى أحدهما على الآخر . وفي ذلك آيات كثيرة تقدم التنويه بها في مناسبات أخرى ، من أجلها كان المسلمون أمة وسطاً بين من تغلب عليهم المادية والمخطوط الجسدية كاليهود ، ومن تغلب عليهم النواحي الروحية وتمذيب الجسد وإذلال النفس كالمندوس والنصارى في تعاليمهم ، وإن خالفنا الكثيرة الغامرة منهم .

(اسمها) محيى القرآن بمطالب الدنيا والآخرة جميعاً ، عن طريق التزام تعاليمه وهداياته التي أجهلنا مقاصدها فيما سبق ، لا عن طريق الاعتقادات الخاطئة والأمانى السكاذبة والنواكل وترك العمل . والآيات في هذا المعنى أظهر من أن تذكر .

(عاشرها) محيى القرآن بالتيسير ورفع الحرج عن الناس : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » - « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم » - « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » . « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » . « فن اضطر في محض غير متجانب لإتم فإن الله غفور رحيم » .

« من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » وهذا باب واسع وضع منه علماءنا قواعد عامة كقولهم : المشقة تجلب التيسير ، والضرورات تبيح المحظورات . ثم فرعوا عليها فروعا وسعت ولا تزال تسع الناس أجمعين . والحمد لله رب العالمين .

الوجه السابع أنباء الغيب فيه

ومعنى هذا أن القرآن قد اشتمل على أخبار كثيرة من الغيوب التي لا علم لمحمد ﷺ بها ، ولا سبيل لثله أن يعلمها مما يدل دلالة بينة على أن هذا القرآن المشتمل على تلك الغيوب ، لا يعقل أن يكون نابعا من نفس محمد ولا غير محمد من الخلق . بل هو كلام علام الغيوب وقيوم الوجود ، الذي يملك زمام العالم « وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر » .

من ذلك قصص عن الماضي البعيد المتطاول في أحشاء القدم . وقصص عن الحاضر الذي لا سبيل لمحمد إلى رؤيته ومعرفة فضلاء عن التحدث به . وقصص عن المستقبل الغامض الذي انقطعت دونه الأسباب ، وقصرت عن إدراكه الفراسة والألمعية والذكاء... وسر الإعجاز في ذلك كله أنه وقع كما حدث وما تخلف . وجاء على النحو الذي أخبر به في إجمال ما أجل وتفصيل ما فصل . وأنه إن أخبر عن غيب الماضي صدقه ما شهد به التاريخ . وإن أخبر عن غيب الحاضر صدقه ما جاء به الأنبياء . وما يجد في العالم من تجارب وعلوم . وإن أخبر عن غيب المستقبل صدقه ما تله الآيات وما نجي به الأيام .

غيب الماضي :

أما غيوب الماضي في القرآن فكثيرة ، تتدلى في تلك القصص الرائعة التي يفيض بها التنزيل ، ولم يكن لعلم محمد بها من سبيل .

منها قصة نوح التي قال الله فيها : « تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك . ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا .

ومنها قصة موسى التي يقول الله فيها : « وما كنت بمسانيد الغربي إذ قضينا

إلى موسى الأمر . وما كنت من الشاهدين * ولكننا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر . وما كنت ثانياً في أهل مدين تتلوا عليهم آياتنا ، ولكننا كننا مرسلين * وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمة من ربك ؛ لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك لعلهم يتذكرون * .

ومنها قصة مريم وفيها يقول الله : « ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك . وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم . وما كنت لديهم إذ يختصمون * » .

غيب الحاضر :

أما غيب الحاضر فنزيد به ما يتصل بالله تعالى والسلاسل والجن والجنة والنار ونحو ذلك ، مما لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم سبيل إلى رؤيته ولا العلم به ، فضلاً عن أن يتحدث عنه على هذا الوجه الواضح ، الذي أيده ما جاء به الأنبياء وكتبهم عليهم الصلاة والسلام . وأمثلة هذا الضرب كثيرة في القرآن ، لا تحتاج إلى عرض ولا بيان .

ومنه أيضاً ما فصح الله به المنافقين في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم مما كان قائماً بهم وخفى أمره عليه كقوله : « ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام * وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد * » وكتوله في مسجد الضرار الذي بناء المنافقون : « والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل وليعلنن إن أردنا إلا الحسنى ، والله يشهد إنهم لكاذبون * » .

وسورة التوبة فيها من هذا الضرب شيء كثير .

ومن غيب الحاضر أو الماضي ما جاء في القرآن من حقائق ومنافع ومبادئ لم يكشف عنها إلا العلم الحديث . وسيأتي التمثيل له .

غيب للمستقبل :

وأما غيب للمستقبل ، فتمثل له بأمتلة عشرة :

(المثال الأول) إخبار القرآن عن الروم بأنهم سينتصرون في بضع سنين من إعلان هذا النبأ الذي يقول الله فيه : « غلبت الروم * في أدنى الأرض . وهم من بعد غلبهم سيفلون * في بضع سنين . لله الأمر من قبل ومن بعد . ويومئذ يفرح المؤمنون . جنصر الله بنصر من يشاء وهو العزيز الرحيم * وعد الله ، لا يخلف الله وعده ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون » .

وبيان ذلك أن دولة الرومان وهي مسيحية كانت قد انهزمت أمام دولة الفرس وهي وثنية ، في حروب طاحنة بينهما سنة ٦١٤م فاعظم المسلمون بسبب أنها هزيمة لدولة متدينة أمام دولة وثنية ، وفرح المشركون وقالوا الله-لمين في شماتة العدو : إن الروم يشهدون أنهم أهل كتاب وقد غلبهم المجوس ، وأنتم تزعمون أنكم ستغلبوننا بالكتاب الذي أنزل عليه-كم ، فسغلب-كم كما غلبت فارس الروم . فنزلت الآيات الكريمة يبشر الله فيها المسلمين بأن هزيمة الروم هذه سيعقبها انتصار في بضع سنين ، أى في مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وتسع . ولم يك مظلونا وقت هذه البشارة أن الروم تنصر على الفرس في مثل هذه المدة الوجيزة . بل كانت المقدمات والأسباب تأبى ذلك عليها ؛ لأن الحروب الطاحنة أنهكتها حتى غرقت في عقر دارها ، كما يدل عليه النص الكريم : « في أدنى الأرض » . ولأن دولة الفرس كانت قوية منيعة وزادها الظفر الأخير قوة ومنعة . حتى إنه بسبب استحالة أن ينتصر الروم عادة أو تقوم لهم قائمة ، راحن بعض المشركين أبابكر على تحقيق هذه النبوة . ولكن الله تعالى أنجز وعده وتحقت نبوءة القرآن سنة ٦٢٢م الموافقة لثامنة الثانية من الهجرة المحمدية .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الآية نفسها حملت نبوءة أخرى ، وهي البشارة بأن المسلمين سيفرحون بنصر عزيز في هذه الوقت الذي ينتصر فيه الروم ؛ « ويومئذ يفرح المؤمنون

بنصر الله ! ولقد صدق الله وعده في هذه كما صدقه في تلك . وكان ظفر المسلمين في غزوة بدر الكبرى واقعا في الظرف الذي ظفر فيه الرومان . وهكذا تحققت النبوءتان في وقت واحد ، مع تقطع الأسباب في انتصار الروم كما علمت ، ومع تقطع الأسباب أيضا في انتصار المسلمين على المشركين على عهد هذه البشارة ؛ لأنهم كانوا أيامئذ في مكة في صدر الإسلام والمسلمون في قلة وذلة ، يضطهدهم المشركون ولا يرقبون فيهم إلا ولا ذمة . ولكن على رغم هذا الاستبعاد أو هذه الاستحالة العادية ، نزلت الآيات كما ترى تؤكد البشارتين وتسوقهما في موكب من التأكيدات الباطنة التي تنأى بهما عن التكهّنات والفتخرصات . وإن كنت في شك فأعد على سمعك هذه الكلمات : « بنصر الله بنصر من يشاء ، وهو العزيز الرحيم » وعد الله ، لا يخلف الله وعده ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

ثم ألت تری معی أن هذه العبارة الكريمة : « في بضع سنين » قد حاظت هاتين النبوءتين بسياج من الدقة والحكمة ، لا يترك شبهة لمشقه ولا فرصة لمعاند ؛ لأن البضع كما علمت من ثلاث إلى تسع . والناس يختلفون في حساب الأشهر والسنين : فبعضهم من يؤقت بالشمس ومنهم من يؤقت بالقمر . ثم إن منهم من يحجر الكسر ويكمله إذا عد وحسب ، ومنهم من يلفيه . يضاف إلى ذلك أن زمن الانتصار قد يطول حبله ، فتبتدى بشارته في عام ولا تنتهى مواقفه الفاصلة إلا بعد عام أو أكثر . ونظر الحاسبين يختلف تبعاً لذلك في تبيين وقت الانتصار : فبعضهم من يضيفه إلى وقت تلك البشارة ومنهم من يضيفه إلى يوم الفصل ، ومنهم من يضيفه إلى ما بينهما . لذلك كله جاء التعبير بقوله جلّت حكمته : « سيفعلون في بضع سنين » من الدقة البيانية والاحتراس البارع بحيث لا يدع مجالاً لطاعن ولا حاسب . وظهر أمر الله وصدق وعده على كل اعتبار من الاعتبار وفي كل اصطلاح من الاصطلاحات . « ومن أصدق من الله قيلاً » ١٩ .

(المثال الثاني) إنباء القرآن بأن الله عاصم رسوله وحافظه من الناس ، لا يصلون إليه بقتل ، ولا يتمكّنون من اغتيال حياته الشريفة بحال ، وذلك في قوله عز وجل : « والله

يعصك من الناس . ولقد تحققت نبوءة القرآن هذه ، ولم يتمكن أحد من أعداء الإسلام أن يقتله عليه الصلاة والسلام ، مع كثرة عددهم ووفرة استمدادهم ومع أنهم كانوا يترصون به الدوائر ويتحينون الفرص للإيقاع به والقضاء عليه وعلى دعوته ؟ وهو أضف منهم استعداداً وأقل جنوداً . فمن الذي يملك هذا الوعد وتنفيذه إذن إلا الله الذي يظلم ولا يظلم ، والذي لا يقف شيء في سبيل تنفيذ مراده « وهو القاهر فوق عباده » . وإن لم تصدقني فصل التاريخ والمؤرخين ، كم من الملوك والأمراء والفراعين ضربت الأرض بدمائهم ، وهم بين جنودهم وخدمهم وحشمهم ؟!

فهل يمكن بعد هذا أن يكون القرآن الذي احتوى ذلك الضمان من كلام محمد وهو من قد علمت ضعفه وقوة أعدائه يومئذ ؟ حتى لقد كان يتخذ الحراس قبل نزول هذه الآية ، فلما نزلت إذا ثقته واعتداده بها أعظم من ثقته واعتداده بمن كانوا يحرسونه . وسرعان ما صرف حراسه وسرحهم عند نزول الآية قائلاً : « أيها الناس انصرفوا فقد عصني الله » كما رواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري . وكذلك روى مسلم في صحيحه عن جابر قال : « كنا إذا أتينا في سفرنا على شجرة ظليلة تركناها لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلما كنا بذات الرقاع نزل نبي الله تحت شجرة وعلق سيفه فيها . فجاء رجل من المشركين فأخذ السيف فاخترطه وقال للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : أتخافني ؟ قال : لا ، قال من يملك مني ؟ قال : « الله يملك منك . ضع السيف » فوضعه . وما يحذر التنبيه له أن هذا الأمن كان في الغزوة التي شرعت فيها صلاة الخوف !

ومن شواهد حماية الله لرسوله وإجازه له هذا الوعد ، ما ورد عن علي رضي الله عنه قال كنا إذا احمر البأس وحى الوطيس اتقينا برسول الله ﷺ فأيكون أحد منا أقرب إلى العدو منه .

ومن أبلغ الشواهد على ذلك أيضاً ما ثبت من أنه ﷺ في يوم حنين حين أجمعت المسلمين كثرتهم وأديهم الله بالهزيمة حتى دلوا مدبرين ، أنزل سبحانه مكنته على رسوله ،

حتى لقد جعل يركض بقلته إلى جهة المدو ، والعباس بن عبد المطلب أخذ بلجامها يكفها بإرادة الأتسرع . فأقبل المشركون إلى رسول الله ﷺ . فلما غشوه لم يفر ولم ينكص ، بل نزل عن بقلته كأنما يمكنهم من نفسه وجعل يقول : « أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب » كأنما يتحداهم ويدلمهم على مكانه : فوافقه ما نالوا منه نيلا ، بل أيده الله بمجنده ، وكيف أيديهم عنه بيده » رواه الشيخان .

(المثال الثالث) ما جاء في معرض التحدى بالقرآن ، من قوله سبحانه : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » . وقوله : « قل لن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » فإن ما تراءى في هاتين الآيتين من التقاطع بانتفاء قدرة المخاطبين وجميع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن ، قد تناول أطوار المستقبل (والمستقبل غيب) لا يملكه محمد ولا مخلوق غيره ، ومع ذلك فقد تحققت نبوءة القرآن ولا تزال متعققة ، حيث انقضت طبقة المخاطبين به دون أن يستطيعوا معارضة أقصر سورة منه ، ومضت بعدهم أجيال وأجيال من عرب وأعجم ، وكلهم قد باءوا بالعجز ولم يستطيعوا للمعارضة إلى اليوم ، مع وجود أعداء للإسلام في هذه العصور المتأخرة ، أكثر وأقدر وأحرص على هدم بناء هذا الدين من أولئك الأعداء الأولين .

لاحظ مع هذا ما يثيره مثل هذا التحدى الطويل المريض الجريء ، من الحمية الأدبية التي تبث روح المنافسة على أشدها في نفوس من يتحداهم . ثم لاحظ أن المتأخرين من المنافقين لا يعيهم في العادة أن يستعدروا على السابقين ، إما فصحا يعالجونه بالسكال ، أو كالا يعالجونه بما هو أكل منه . وإذا فرضنا أن واحدا قد عجز عن هذا فن البعيد أن تعجز عنه جماعة . وإذا عجزت جماعة فن البعيد أن تعجز أمة . وإذا عجزت أمة فن البعيد أن يعجز جيل . وإذا عجز جيل فن البعيد أن تعجز أجيال ، فكيف يصدر إذن مثل هذا التحدى عن رجل يعرف ما يقول ، فضلا عن رجلا عظيم ، فضلا عن رسول كريم ، فضلا عن محمد أفضل المرسلين ؟ ! وهل يمكن أن يفسر هذا التحدى الجريء الطويل العريض

إلا بأنه استمداد من وحى السماء ، واستناد إلى من يملك السمع والأبصار ، وحديث عن بيده ما يكون كل شيء وهو يحجر ولا يحجر عليه ؟ !

(المثال الرابع) ما جاء من التنبؤ بمستقبل الإسلام ونجاحه نجاحاً باهراً ، فقد أخبر القرآن والمسلمون في مكة قليل مستضعفون في الأرض يخافون أن يتعظفهم الناس - بأن الإسلام سيظهر ويبقى ، وأن كتابه سيكتب له الحفظ والخلود منفرداً بهذه الميزة عن سائر كتب الله . اقرأ إن شئت قوله تعالى في سورة الرعد : « كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » . وفي سورة إبراهيم : « ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها » وفي سورة الحجر : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

أجل في هذه السور الثلاث المسكية ، قطع القرآن هذه اليهود المؤكدة بتلك اللغة الوثائقية ، والإسلام يؤمّد في مكة مدفوع مضطهد ، والمسلمون قليل مستضعفون في الأرض يخافون أن يتعظفهم الناس ، وليس هناك من يواسم الآمال ما يلقى ضوءاً على نجاح هذا الدين الوليد ، واثن التمس هذه الآمال في نفس الداعي من طبيعة دعوته ، فما كانت اتصل إلى هذا الحد من اليقين والتأكيد . وثمن وصلت إلى هذا الحد مادام صاحبها حياً يتمهدها بنفسه ويفذيها بنشاطه ، فليس لديه من العوامل ما يجعله يثق بهذا النجاح بعد موته ، مع ما هو معروف بأن المستقبل مليء بشقعات المفاجآت ، والأيام من الزمان حيا إلى مشكلات ، والتاريخ لا يزال يقص علينا وعلى الناس نبأ من قتل من الأنبياء ، وما ضاع أو خرف من كتب الله ووحى السماء وما حبط من دعوات الحق ونهض من دعوات الباطل ... كل ذلك قد كان ومحمد ﷺ لم يكن في يوم من الأيام بالرجل الأخرق الذي يسير مع الأوهام ، أو يطير مع الخيالي ، أو يطلب الجدد عن طريق الأحلام المكذوبة والآمال المعسولة . بل كان معروفاً منذ نشأته ، بقواضيه ورجاحة عقله واتزانه ودقته ، حتى لقد كان يتشبه في كلامه ويتجلى إلى أن اتب واشتهر بأنه الصادق الأمين ، وجاء القرآن نفسه بشهد بأنه ﷺ كان قبل نبوته

لا يطلع في نبوة ولا يأمل في وحى ؛ « وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك » . وكذلك لم يكن بعد نبوته بالذى يضمن بقاء هذا الوحى وحفظه ؛ « ونحن شئنا لنذهبن بالذى أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا وكيلاً » إلا رحمة من ربك إن فضله كان عليك كبيراً » .

فلا مناص إذن من أن تكون تلك البشارات المؤكدة والمعهود الموثقة ، صادرة من أوفى غير أوفى ، آتية من مالك قاهر لا راد لحكمه معبرة عن مراد من يملك العالم ويحكمه في ماضيه وحاضره ومستقبله .

وما يؤيد صدق هذه التنبؤات ، أن الإسلام لقي من ضروب البغى مراراً وتكراراً ، في أزمان متطاولة وعمود مختلفة ، ما كان بعضه كافياً في محوه وزواله ، ولكنه على رغم أنف هذه الأعاصير العاتية بقي ثابتاً بسمى الجبال ، شامخاً يطاول السماء . وكذلك لقي كتابه العزيز ولا يزال يلقى من الحمر والدرز والظعن والسباب والمحاولات القاتلة ، مالا يتصوره إنسان في أى زمان ، وما لم يلق كتاب قبله من السكيد والتضليل والبهتان ، ومع ذلك كله فالقرآن هو القرآن ، لا يزال جالساً على عرشه في سمائه ، يمد العالم كله بحرارة وضياءه ، ولم تنل منه هذه المحاولات إلا كما ينال السحاب من عاتيات السحاب .

﴿ المثال الخامس ﴾ تنبؤ القرآن بأن المستقبل السعيد ينتظر المسلمين في وقت لم تكن عوامل هذا المستقبل السعيد مواتية ، ثم إذا تأويل هذا النبأ يأتي على نحو ما أخبر القرآن ، في أقصر ما يكون من الزمان ! أجل ، إننا لنقرأ في سورة الصافات المسكية : « وإن جنودنا لهمُ الغالبون » وفي سورة غافر المسكية أيضاً « إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقومُ الأشهاد » وكذلك نقرأ في سورة النور المدنية « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم . ولنمكنن لهم دبرهم الذى ارتضى لهم ، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً » على حين أن سجلات التاريخ لا تزال تحفظ بين طياتها ما يشيب الوليد من ألوان الاضطهاد والأذى الذى أصاب الرسول وأنباعه

في مكة والمدينة ، على عهد نزول هذه الوعود المؤكدة المكرمية . حتى لقد كان أكبر أمانى المسلمين بعد هجرتهم وتنفسهم الصعداء قليلا ، أن يسلم لهم دينهم ويعيشوا آمنين في مهاجرهم كما بدل على ذلك ما صححه الحاكم عن أبي بن كعب قال : « لما قدم رسول الله ﷺ وأصحابه المدينة وآوتهم الأنصار ، رمتهم العرب عن قوس واحدة . وكانوا لا يبيتون إلا بالسلاح ولا يصبحون إلا فيه ، فقالوا : « أترون أنا نعيش حتى نبيت آمنين مطامئين لا نخاف إلا الله ؟ » فنزلت الآية . وكذلك روى ابن أبي حاتم عن البراء قال : « نزلت هذا الآية ونحن في خوف شديد (أى قوله تعالى : « وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ») الخ . . هكذا كان حال الصحابة أيام أن وعدهم الله ما وعد ، وما أعجل تحقق هذا الوعد الإلهي رغم هذه الحال المنافية في العادة لما وعد ، فذالت الدولة لهم ، واستخلفهم في أقطار الأرض ، وأورثهم ملك كسرى وقيصر ، ومكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وأبدلهم من بعد خوفهم أمنا . بالها نبوءة تأتي عادة أن يتحدث بها إلا من يملك تحقيقها ، ومن يخرق . إن شاء . عادات الكون ونواميسه من أجلها . « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » . « ولينصرون الله من ينصروه » . إن الله أقوى عزيز .

(المثال السادس) تنذير القرآن بأن الرسول وأصحابه وقد كانوا بالمدينة ، سيدخلون مكة آمنين محققين رؤوسهم ومقصرين ، إذ قال سبحانه : « لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ؛ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محققين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون » ثم وقع هذا التنبؤ كما أخبر ، مع أن ظروفه لم تمكن تسمح به في مجرى العادة فدل ذلك على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون كلام مجذول ولا مخلوق سواه ، بل هو كلام القادر على أن يبلغ مراده ويخرق العادة .

ولزيادة البيان نذكر أن الرسول ﷺ رأى في نومه كأنه هو وأصحابه قد دخلوا مكة آمنين محققين رؤوسهم ومقصرين ، فقص رؤياه على أصحابه ففرحوا وحسبوا أنهم داخلوها من عامهم . ثم خرجوا محرمين يسوقون الهدى إلى مكة لا يقصدون حربا ، وإنما يقصدون عمرة ونسكا . ولكنهم ما كادوا يبلغون الحديبية حتى صدتهم قريش وأبى

عليهم ما أرادوا . وكادت تكون حرب لولا أن الرسول رضى بصلح بينه وبينهم وإن كان قاسياً ، لإيثاراً منه للسلامة وحياً للسلام العام . ثم قيل راجعاً على أن يؤدي نسكه في العام القابل نزولاً على مواد هذا الصلح القاسي . وعز ذلك على أصحابه ، واتخذ الكافرون منه حطبا لنفاقهم ومادة لدسهم ولزهم ، فقال عبد الله بن أبي راسهم : والله ما حلقنا ولا قصرنا ولا رأينا السجد الحرام . ولكن على رغم هذا وعلى رغم ما هو معروف من غدر قريش ونكثهم اليهود وتعطيلهم الأرحام ، نزلت الآية الكريمة تحمل هذا الوعد بل تلك الوعود الثلاثة المؤكدة ، وهي دخول مكة وأداء النسك والأمن على أنفسهم من قريش حتى يتحلوا وبقتلوا راجعين إلى المدينة وقد أنجز الله وعده فتم الأمر على أكمله في العام الذي بعد عام الحديبية . « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » ١ .

(المثل السابع) تنبؤ الكفار بهزيمة جموع الأعداء في وقت لا مجال فيه لفكرة الحرب ، فضلا عن التقاء الجيوش وانتصار المسلمين وانهمزام المشركين وذلك قوله سبحانه في سورة القمر المسكية : « سيهزم الجمع وبولون الدبر » وأنت خير بأن الجهاد لم يشرع إلا في السنة الثانية للهجرة . فأن ما ينبأ به القرآن إذن ؟ إنه لا بد أن يكون كلاما تنزل ممن يعلم الغيب في السموات والأرض . أما عند الرجل الأمي فأنى له ذلك إن لم يكن تلقاه من لدن حكيم عليم ؟ . روى ابن أبي حاتم وابن مردويه أن عمر رضى الله عنه جعل يقول حين نزلت هذه الآية : أى جمع هذا ؟ فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقولها .

(المثل الثامن) تنبؤ القرآن في مكة بهذا المستقبل الأسود الذى ينتظر كفار قريش ، ثم وقوع ذلك كما تنبأ . اقرأ قوله سبحانه : « فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين * يغشى الناس هذا عذاب أليم * ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون * أئى لم الذكر وقد جاءهم رسول مبين * ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون * إنا كاشفوا العذاب قليلا إنكم عائدون * يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون * » : وسبب نزول هذه

الآيات أن أهل مكة لما تمردوا على رسول الله ﷺ واستمعوا، دعا عليهم بسنين كسرى. يوسف، أى بالجوع والقحط الشديدين، عسى أن يتوبوا ويؤمنوا بالله ورسوله. فأجابهم الله بهذه الآيات. وفيها عند التأمل خمسة تنبؤات :

(أولا) الإخبار بما يفشاهم من القحط وشدة الجوع، حتى ينظر الرجل إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان.

(ثانيا) الإخبار بأنهم سيضربون إلى الله حين تحمل بهم هذه الأزمة : « هذا عذاب ألیم ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون » .

(ثالثا) الإخبار بأن الله سيكشف عنهم ذلك العذاب قليلا .

(رابعا) الإخبار بأنهم سيعودون إلى كفرهم وعتوم .

(خامسا) الإخبار بأن الله سينتقم منهم يوم البطشة الكبرى وهو يوم بدر .

ولقد حقق الله ذلك كله ما أنحرم منه ولا نبوءة واحدة، فأصيبوا بالقحط حتى أكلوا العظام، وجعل ينظر إلى السماء فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من شدة جوعه وجده. ثم قالوا متضرعين ذلك الذى حكاه الله عنهم : « هذا عذاب ألیم ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون » . ثم كشف الله عنهم هذا العذاب قليلا، ثم عادوا إلى كفرهم وعتوم. ثم انتقم الله منهم يوم بدر فبش بشهم البطشة الكبرى حيث قتل منهم سبعون وأسر سبعون وأدبل للمسلمين منهم ١ .

أرايت ذلك كله؟ وهل يمكن أن يصدر مثله من مخلوق؟ كلا بل هو الله العزيز الحكيم :

(المثال التاسع) تنبؤ القرآن بهذا المستقبل للظلم الأسود، المضروب على اليهود بوجه مؤكد مؤبد، ثم تحقق هذا النبأ كاملا عاما يتناول القرون والأجيال من عهد نزول القرآن

لم ينخرم مرة من المرات في يوم واحد من الأيام . اقرأ ما نزل في شأنهم من قوله سبحانه في سورة آل عمران : « لن يضروكم إلا أذى . وإن يقاتلوكم يؤولوكم الأديار . ثم لا ينصرون » ضربت عليهم الذلة أينما تقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس . وبادوا بنضير من الله . وضربت عليهم المسكنة . ثم انظروكم تنكبوا في هذا النظم الكريم ، وضعه الله كأنه الأغلال في عنق هذا الشعب الماكر الشيم ؟ أأنت ترى فيه أنهم لا يستطيعون أن يتألموا من المسلمين بالحرب والقتل والأسر ؟ إنما ضررهم أذى بالغدر وبسوء الاستغلال والمكر . وعلى فرض أنهم يقاتلون للمسلمين ، فسيلاذون حينئذ بالفرار ، وبولون الأديار ، ولا سبيل لهم في المستقبل إلى الانتصار ثم إن الذلة قد ضربت عليهم كما يضرب الحجر على السفهاء لا يستطيعون الفكك إلا إن دخلوا في عهد من الله أو عهد من الناس ثم إن للمسكنة وهي خوف الفقر قد ضربت عليهم كذلك ، فهم أشد الشعوب خوفا من الفقر ، ولذلك كانوا أشدها طمعا وشرها في جمع الدنيا ، لا يعرفون القناعة وإن غرقوا في المال إلى أم رءوسهم ، ولا يتورعون عن الجري وراء الدنيا بأحط الوسائل ، وإن كانوا يملكون الآن ما يقرب من نصف ثروة العالم ! .

ثم اقرأ في شأن هذه الطائفة قول الله تعالى في سورة الأعراف : « وإذ تأذن ربك ليعيثن عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب » . وخبري أأنت تقرأ في هذا النص الكريم ، صكا مجلا بعبودية هؤلاء وذلتهم إلى الأبد ؟ ثم أأنت ترى أن تداول القرون والأحقاب من لدن نزول القرآن إلى اليوم لم يزد هذا التنبؤ إلا تصديقا وتحققا ، ما خرمه مرة وإنما أشبعه إعجازا وتأبيدا ؟ . إن كنت في شك فسل التاريخ قديمه وحديثه ، أو فاستمع إلى صوت المسأى للمائلة القريبة ، ثم قل : صدق الله . ما القرآن إلا كلامه ، وما محمد إلا عبده ورسوله ! .

وإليك مثالا آخر في شأن هؤلاء ، أبدع في الإعجاز وأروع .
(المذال المباشر) نعدى القرآن لأعداء الله اليهود في شيء يظهر أنه سهل بسيط ، وأنه

كان في متناول قدرتهم وفي دائرة استطاعتهم ، ومع ذلك انصرفوا عنه وعجزوا . فدل هذا التحدى مع الانصراف والعجز ، على أن القرآن كلام من يستطيع تصريف القلوب وتحريك الألسنة ، وهو الله وحده . أما محمد صلوات الله وسلامه عليه فبحال أن يقامر بنفسه ويدعونه ويتحدى بهذا الأمر الظاهرة سهولته ، وهو بشر لا يعلم الغيب ولا يستطيع أن يقلب القلوب ولا أن يبعد الألسنة .

وبيان ذلك أن اليهود زعموا أنهم هم الشعب المختار من بين شعوب الخلق ، وادّعوا أن الدار الآخرة وقف عليهم وخالصة لهم من دون الناس ، فغضب الله رسوله في سورة البقرة يرد عليهم ويتحداهم بقوله : « قل : إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنوا الموت إن كنتم صادقين * » ثم قال : « ولئن تمنوا أبدأ بما قدمت أيديهم . والله عليم بالظالمين » ، فأنت ترى هذا النظم الكريم يبطل مزاعم اليهود بطلب يبدو لكل ناظر أنه هين ، وهو أن يتمنوا الموت لو كانوا صادقين في ادعائهم أن نعم الآخرة وقف عليهم . ولقد كان بمقدور اليهود في العادة أن يقولوا ولو بأنفسهم : نحن نتمنى الموت ، كي تنهض حججهم على محمد ويكنونه . لكنهم صرفوا فلم يقولوا ، ولم يستطع أحد أن يقول إنني أتمنى الموت . وعلى ذلك قامت الحجة عليهم ، وبان كذبهم في كبرياتهم وغرورهم . وبلغ من أمر القرآن معهم أنه نفى عنهم هذا التمني نفياً يشمل آباء المستقبل فقال : « ولئن تمنوا أبدأ » .

وها قد مضى على نزول القرآن قريب من أربعة عشر قرناً ، وما تنفى أحد منهم الموت لو كانوا صادقين . بل أعلن القرآن في السورة نفسها مبلغ حرصهم على الحياة وأملهم فيها فقال : « واتجدد لهم أحرص الناس على حياة . ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة . وما هو بمزحرجه من العذاب أن يعمر . والله بصير بما يعملون » . فسلطان ذلك علماً جديداً من أعلام النبوة ، لأنه تنويه بغييب حاضر لم يكن يعلمه محمد ولا قومه .

خبرني - بريك - هل يتصور عاقل أن محمداً وهو في موقف الخصومة الشديدة من اليهود، تطوع له نفسه أن يتجدهم هذا التحدي من عنده في لغة الواثق الذي لا يتردد والأمين الذي لا يخاف المستقبل؟ وهل كان يأمن أن يرد عليه واحد منهم فيقول: إني أمتي الموت؟ وهنا تكون القضية، فتقطع - لا قدر الله - حجة الرسول، ويظهر عجزه - وتفشل دعوته، أمام قوم هم من أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ومن أحرصهم على إلحاح الرسول وتمجيزه.

فهدور هذا التحدي من رجل عظيم كمحمد، ثم استخذاء هؤلاء وانصرافهم عن الرد عليه وعن إسكاته وهو في مقدور أقل رجل منهم، ثم تسجيل هذا الاستخذاء عليهم في الحال بقوله: « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة » وفي الاستقبال بقوله: « ولن يتمنوه أبداً »: كل أولئك أدلة ساطعة على أن القرآن كلام علام الغيوب، قاهر الألسنة ومقلب القلوب. وهي أيضاً براهين قاطعة على أن محمداً لا يمكن أن يكون مصدر هذا الكتاب ولا منبع هذا الفيض، بل قصاره أنه مهيض هذا التنزيل، وأنه يتلقاه من لدن حكيم عليم. (المثال الحادى عشر) وهو من عجائب هذا الباب، أن القرآن عرض لتعيين بعض أحداث جزئية، تقع في المستقبل لشخص معين، ثم تحقق الأمر كما أخبر. هذا هو الوليد ابن المغيرة المخزومي يقول الله فيه: « سنسسه على الخراطوم » أى سنجعل له علامة على أفه يعرف بها وقد كان، ففي غزوة بدر الكبرى خطم ذلك الرجل بالسيف أى ضرب به أفه، وبقي أثر هذه الضربة سمة فيه وعلامة له ولعلك لم تنس أن الوليد هو الذى نزل فيه « ذرى ومن خلقت وحيدا » وما بعدها من الآيات التى ذكرناها قبلا. وهو أيضاً الذى نزلت فيه هنا هذه الآيات من سورة القلم: « ولا تطع كل حلاف مهين * همار مشاء بنميم * مناع للخير معتد أثيم * عتل بعد ذلك زنيم * أن كان ذا مال وبنين * إذا تغلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين * سنسسه على الخراطوم * ». نمود به تعالى من الكفر والعناد وسوء الأخلاق، ونسأله الإيمان الكامل والعمل الصالح والخلق الفاضل، آمين.

على هامش الوجه السابع

في هذا الوجه من الإعجاز على ما شرحنا ومثلنا ، معجزات كثيرة لا معجزة واحدة ، لأن كل نبأ من أنباء الغيب معجزة . فانظر ما عدة تلك الأنباء ، يتبين لك عدد تلك المعجزات .

وإنه ليروءك هذا الإعجاز إذا لاحظت أن هذه الكثرة الفائرة لم تختلف منها قط نبوءة واحدة ، بل وقعت كما أنبأ على الحال الذي أنبأ . ولو تختلفت واحدة لقامت الدنيا وقدمت ، وطبل أعداؤه ورقصوا فرحاً بالشور على سقطة لهذا الذي جاءهم من فوقهم ، وتحدام بماليس في طوقهم . وسفه معبوداتهم ومعبودات آبائهم . ولو كان ذلك لنقل تواتر ما دامت هذه الدواعي متوافرة على نقله وتواتره كما ترى .

وبزيد في أمر هذا الإعجاز أن المتحدث بهذه الأنباء الغيبية أمي نشأ في الأميين ، وأن من هذه الأنباء ما كان تحدياً وإجابة لسؤال العلماء من أهل الكتاب ، كما سأله عليه السلام عن أصحاب الكهف وذى القرنين وعن الروح ونحوها ، وأجابهم عما سألوا وهم يعلمون أنه غيب بالنسبة إليه ، ليست لديه وسيلة عادية لعلم به . ولم يؤثر عنهم أنهم كذبوه في شيء مما أخبر تكذيباً يستندون فيه إلى دليل ، بل هو الذي كان يكذبهم فيما حرفوه ، ويرشدهم إلى حقيقة ما بدلوه ، ويتحداهم بما في أيديهم إذا جادلوه . وإليك شاهداً على ذلك :

قالت اليهود مرة للنبي ﷺ : إنك تدعى أنك على ملة إبراهيم وأنت تأكل لحوم الإبل وألبانها . فقال عليه السلام : كان ذلك حلالاً لإبراهيم فنحن نحله . فقالت اليهود : إنها لم تزل محرمة في ملة إبراهيم ونوح عليهما السلام . فنزل تكذيباً لهم ، وتحدياً بالتوراة التي عندهم : « كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن نزل التوراة : قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين . فمن افترى على الله

الكذب من بعد ذلك فأولئك هم الظالمون * قل صدق الله. فاتبعوا آية إبراهيم حنيفاً. وما كان من المشركين * .

يضاف إلى ما ذكرنا أن النبي ﷺ كان يحفى عليه وجه الصواب في بعض ما يعنيه من الشؤون ويهمل من الأمور فكان يتوقف تارة كما توقف في حديث الإفك مدة حتى نزل الوحي ببراءة عائشة وزوجه وبنت صديقه . وكان يجتهد ويحظى تارة أخرى ، كما حدث في أسرى بدر على ماسياتى . فلو كانت هذه الأنباء الغيبية نابعة من نفسه ولم تكن من ربه ، لكان الأخرى به أن يعرف وجه الصواب في أمثال تلك الشؤون والمهام ، مع أن أسباب العلم فيها أقرب إلى اليسر والسهولة من تلك الغيبيات التي تقطعت أسبابها العادية جملة ومع أن الرسول قد آلمه ما أصابه من جراح عدم علمه بأمثال تلك الشؤون والمهام . وإلى ذلك يشير القرآن في قوله : ﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ . وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبُ لَاسْتَكْفَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ » .

معجزات يكشف عنها العلم الحديث

وبتصل بما ذكرنا من أنباء الغيب ، نوع طريف لم يكشف عنه إلا العلم في العصر الحديث . وكان قبل ذلك مخجوماً في ضمير الزمن ، خفياً على المعاصرين لنزول القرآن ، حتى صاغ أعداء الله من هذا الخفاء شبهة . ولفقوا منه شبهة ، وما عفاوا أن جهلهم لا يصح أن يكون حجة * بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله * . وإليك أمثلة ثلاثة من هذا النوع :

١ - معجزة يكشف عنها التاريخ الحديث :

قال العلامة صاحب مجلة الفتح الفراء : في سورة التوبة قرأ هذه الآية الكريمة :

« وقالت اليهود عزير ابن الله . وقالت النصارى المسيح ابن الله . ذلك قولهم بأفواههم يضاهتون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله ، أنى يؤفكون ؟ » فصدر هذه الآية وهو جملة « وقالت اليهود عزير ابن الله » يتضمن من وقائع التاريخ وحقائق العلم ، أمراً لم يكن أحد يعرفه على وجه الأرض في عصر نزول القرآن .

ذلك أن اسم عزير ، لم يكن معروفاً عند بني إسرائيل إلا بعد دخولهم مصر واختلاطهم بأهلها واتصالهم بمقائدها ووثنياتها . واسم عزير هو (أوزيرس) كما ينطق به الإفريج (أو عوزر) كما ينطق به قدماء المصريين ، وقدماء المصريين منذ تركوا عقيدة التوحيد وانتحلوا عبادة الشمس ، كانوا يعتقدون في عوزر أو أوزيرس أنه ابن الله . وكذلك بنو إسرائيل في دور من أدوار حلولهم في مصر القديمة ، استحسنوا هذه العقيدة عقيدة أن أوزيرس ابن الله . وصار اسم أوزيرس أو عوزر (عزير) من الأسماء المقدسة التي طرأت عليهم من ديانة قدماء المصريين . وصاروا يسمون أولادهم بهذا الاسم الذي قدسوه كفرا وضلالاً . فعاب الله عليهم ذلك في القرآن الحكيم ، ودلهم على هذه الوقائع من تاريخهم الذي نسيه البشر جميعاً . إن اليهود لا يستطيعون أن يدعوا في وقت من الأوقات أن اسم عزير كان معروفاً عندهم قبل اختلاطهم بدماء المصريين وهذا الاسم في لغتهم من مادة (عوزر) وهي تدل على الألوهية ، ومعناه الإله المعين . وكانت بالمعنى نفسه عند قدماء المصريين في اسم عوزر أو أوزيرس الذي كان عندهم في الدهر الأول بمعنى الإله الواحد ، ثم صاروا يعتقدون أنه ابن الله عقب عبادتهم للشمس . واليهود أخذوا منهم هذا الاسم في الطور الثاني عندما كانوا يعتقدون أن أوزيرس ابن الله .

فهذا سر من أسرار القرآن ، لم يكشف إلا بعد ظهور حقيقة ما كان عليه قدماء المصريين في العصر الحديث . وما كان شيء من ذلك معروفاً في الدنيا عند نزول القرآن ؟ حتى إن أعداء الإسلام كانوا يصوغون من جهلهم بهذه الحقيقة التاريخية شبهة يلقاؤون بها وجه الإسلام ويطعنون بها في القرآن ، فقال اليهود منهم : إن القرآن يقولنا ما لم نقل

فى كتبنا ولا فى عقائدنا وأتى دعاء النصرانية منهم بما شاء لهم أديهم من السب واللعن والزراية بالقرآن ودين الإسلام ونبي الإسلام ! « اه بتصرف لطيف .

٢ - معجزة يكشف عنها الطب الحديث

كتب العلامة المرحوم الدكتور عبد العزيز إسماعيل (باشا) فى مجلة الأزهر الغراء يقول فى مقال له تحت عنوان : (الطب وصيام شهر رمضان) : « من الناس من يقوم أن فى صيام رمضان - وهو من أركان الإسلام - مضرة تلحق بالصائم ، لما يصيب الجهاز الهضمى خاصة وغيره عامة ؛ ولما يكون من بعض الصائمين من انفعال وغضب . وهذا خطأ ؛ لأن ما ذهبوا إليه ليس من الصيام فى شيء ، ولكنه من ترك الاعتدال فى طعام الإفطار والسحور ، ولأنهم لم يراعوا ما يناسب مع خلو المعدة النهار كله فى وقت الإفطار ، لأن السحور يجب أن يقتصر على بضع لقيمات لأنه لا ضرر من الجوع فى حد ذاته .

وبما أن الصيام يستعمل طبيا فى حالات كثيرة ، ووقاية فى حالات أكثر . وأن كثيرا من الأوامر الدينية لم تظهر حكمها وستظهر مع تقدم العلوم ، رأيت من الواجب على أن أكتب عما ظهر طبيا للآن من فوائد هذه الأوامر . وإيضاح آيات قرآنية لأبين معناها الذى لا يظهر إلا لمن بحث عنها فى نور الطب الحديث . وسأبدأ بالصيام .

الصيام :

لصيام فوائد فى ثلاث جهات : (أولاها) وأهمها الجهة الروحية وهذه أتركها لعلماء الدين والمتصوفة منهم . (ثانيها) الجهة الأخلاقية وهذه أتركها لعلماء الأخلاق . ومن السهل البرهنة على أن الصيام يعود الإنسان النظام والقناعة ، وطاعة الرؤساء ، والصبر وكبح شهوات النفس ، وحب الخير والصدقة ، وغير ذلك من الفضائل . (وثالثها) وأقلها أهمية الجهة للمادية أو الصحية ، وهى محل بحثنا .

لقد ظهر أن الصيام يفيد في حالات كثيرة، وهو العلاج الوحيد في أحوال أخرى. وهو أهم علاج إن لم يكن العلاج الوحيد للوقاية من أمراض شتى.

فللعلاج يستعمل في :

١ - اضطرابات الأمعاء المزمنة المصحوبة بتخمر في المواد الزلالية والنشوية . وهنا ينجح الصيام وخصوصا عدم شرب الماء بين الأكلتين وأن تكون بين الأكلة والأخرى مدة طويلة كما في صيام رمضان ويمكن أخذ الغذاء المناسب حسب حالة التخمر . وهذه الطريقة هي أنجع طريقة لتطهير الأمعاء .

٢ - زيادة الوزن الناشئة من كثرة الغذاء وقلة الحركة . فالصيام أنجع من كل علاج مع الاعتدال وقت الإفطار في الطعام ، والاكتفاء بالماء في السحور .

٣ - زيادة الضغط الذاتي . وهو آخذ في الانتشار بازدياد الترف والانفعالات النفسية . غنى هذه الحالة يكون شهر رمضان نعمة وبركة . خصوصا إذا كان وزن الشخص أكثر من الوزن الطبيعي لثله .

٤ - البول السكري . وهو منتشر انتشار الضغط . ويكون في مدته الأولى وقبل ظهوره مصحوبا غالبا بزيادة الوزن فهنا يكون الصيام علاجا نافعا ، إذ أن السكر يهبط مع قلة السمن ويهبط السكر في العادة بعد الأكل بخمس ساعات إلى أقل من الحد الطبيعي على حالات البول السكري الخفيف . وبعد عشر ساعات إلى أقل من الحد الطبيعي بكثير . ولا يزال الصيام مع بعض ملاحظات في الغذاء أهم علاج لهذا المرض حتى بعد ظهور الأنسولين ، خصوصا إذا كان الشخص يزيد على الوزن الطبيعي ولم يكن هناك علاج لهذا المرض قبل الأنسولين غير الصيام .

٥ - التهاب الكلى الحاد والزمن المصحوب بارتشاح وتورم .

السابقة ، لأن الإسلام - وهو آخر الشرائع السماوية - جاء في زمن يحتاج فيه إلى الوقاية من أمراض تزداد كلما ازداد الترف « ارحمة الله عليه .

٣ - معجزة يكشف عنها علم الاجتماع

كفب العلامة مدير مجلة الأزهر الفراء تحت عنوان : (معجزات القرآن العلمية - القرآن يضع أصول علم الاجتماع قبل العلم بأكثر من ألف سنة) مقالا ضافيا تقتطف منه ما على :

« لما جاء الإسلام وشرع أهله في إحياء موات العلم ونقل كتبه القيمة إلى لغتهم ، نظروا في كل شيء مستهدين بالأصول الأولية للقرآن الكريم ، كقوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر » وقوله : « وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم » فأدركوا على وجه عام أن لكل شيء في هذا الوجود نظاما يجرى عليه كما فعل بعض المؤرخين ، وخاصة ابن خلدون . ولكن المعارف التي كانت قد جمعت عن الأمم ، لم تكن تكفي لتسكين علم خاص بها . وتلت هذا الدور نهضة أوربا . فأدرك الله هذا السبق للفيلسوف الفرنسي الكبير (أوجست كومت ١٧٩٨ - ١٨٥٣) واضع أصول الفلسفة الوضعية فإنه أول من جعل للاجتماع علما ووضع في رأس جميع العلوم البشرية لشرف موضوعه من ناحية ، ولأنه لا ينسب إلا لمن يأخذ من كل علم بطرف ، انشعب بحوثه ، واستنادها على مجلة المعارف البشرية .

فلم الاجتماع البشرى أحدث العلوم وضعا ، ولكنه أشرفها موضوعا ، إذ يعرفنا على أى الأصول تقوم الجماعات ، وبأبها تحفظ وجودها وترتقى ، وما هي عوامل التأليف التي تقوى وجودها ؟ وعوامل التحليل التي تنقسم عرا ألقها ؟ . وهذه كلها معارف عالية ضرورية للمجتمع ضرورة على قوانين الصحة والطب لآحاده .

ثم ذكر من قواعد علم الاجتماع : أن الإنسان لا يستطيع أن يؤثر في المجتمع لجرد رأى

يبدوله في إصلاحه . ولكن ذلك لا يكون إلا إذا فهم الكافة صدق هذا الرأي وعملوا به . عند ذلك يوجد في المجتمع ميل جديد للتحويل عن الجهة التي يراد تحويله منها ، إلى الوجهة التي يريد على أن يكون عليها . وهذا كله مصداق لقوله تعالى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . فمعنى الآية أن الأمة التي تريد أن يحول الله عنها حالا لا ترضاه لمجتمعها ، يجب عليها أن تغير من نفسها أولا . فإن فعلت حول الله عنها ما تنكره ، ووجه إليها من نعمه ما تحب . وهذا وحده معجزة علمية للقرآن كان يجب أن يفصلها فصل خاص ، وأن يشاد بذكرها أعظم إشادة ! فكشف هذا السر يجعلنا ندرك سر تنبيه القرآن على وجوب الدعوة إلى المروء والنهي عن المنكر . وبعد أن ساق أدلة عن الكتاب والسنة على ذلك قال :

القرآن أثبت أن للاجتماع نواميس ثابتة قبل أن يتغيرها أعلم علماء الأرض تخيلا وقد رأيت أن تعيين تلك النواميس والتحسس مما خفي منها هو الشغل الشاغل اليوم لفلاسفة الاجتماع . فقال : « سنة الله في الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدرا مقدورا » . وقال تعالى « فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فلن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا » . « سنة الله التي قد خلت من قبل . ولن تجد لسنة الله تبديلا » .

ولم يكنف الكتاب بهذا وحده . ولكنه قرر أيضا أن الجماعات كالأحاد ، لها آجال لا نستطيع أن نتمدها . وهو ما هدى إليه علم الاجتماع بعد أن وجد أن وجوه الشبه بين الفرد والمجتمع واحدة ، فقال تعالى : « ولكل أمة أجل ، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » . وقد تكرر مثلها في سور كثيرة من القرآن الكريم .

فالذي يتأمل في سبق القرآن الكريم العالم كله أكثر من عشرة قرون في وضع أصول العلم الاجتماعي ، ويكون من غير أهل هذا الدين ، يدهش كل الدهش ، ولا يكاد يصدق عينيه . وسندأب نحن من جهتنا على تجميع الأصول العلمية مستخرجين إياها من

الكتاب الكريم ، ليتحقق العالم أنه على ما يقوله مؤحيه سبحانه وتعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » .

وبذلك يتضح سر نهضة المسلمين التي حصلت لم زعامة العلم والحكمة في العالم في سنين معدودة ، فإنهم لو كانوا بدءوا حياتهم العلمية على النحو الذي تبدؤها به كل أمة ، ما استطاعوا أن يبرزوا الأمم التي تقدمتهم في هذا السبيل بقرون كثيرة . ولكنهم لبذلهم إياها مستنيرين بهذه الأصول القرآنية العالية ، بلغوا منها أوجاً في مدى قصير لم تبلغه أمة في آحاد طويلة . وعلى المسلمين اليوم أن يدركوا هذا الأمر الجلل ، وأن يجعلوا كتابهم نبراساً لهم في اقتباسهم العلم عن الأمم القريبة ، ليلفوا منه ما بلغه أسلافهم في عهدهم الأول ، ويزيدوا عليه ما هدى إليه البشر في العصور الأخيرة » .

الوجه الثامن آيات العتاب

ومعنى هذا أن القرآن سجل في كثير من آياته بعض أخطاء في الزأى على الرسول ﷺ ؛ ووجه إليه بسببها عتاباً يشعر بلفظه تارة وبغنيه أخرى . ولا ريب أن العقل المنصف يحكم جازماً بأن هذا القرآن كلام الله وحده ، ولو كان كلام محمد ماسجلاً على نفسه هذه الأخطاء وهذا العتاب ، يلوها الناس بل ويتقربون إلى الله بتلاوتها حتى يوم للآب .

الخطأ في الاجتهاد ليس معصية :

وننبهك في هذه المناسبة إلى أن هذا الخطأ ليس معصية ، حتى يقدم ذلك في عصمة الرسول ﷺ ، إنما هو خطأ لحسب ، بل هو من نوع الخطأ الذي يستحق صاحبه أجراً ، لأنه صادر عن اجتهاد منه . والاجتهاد الصالح - وهو بذل الجهد في الاطلاع والبحث والموازنة والاستنتاج - محمود شاق يبذله صاحبه لغرض شريف ، فليس من الإنصاف حرمانه من المكافأة متى كان أهلاً للاجتهاد وإن أخطأ ، لأن الإنسان ليس في وسعه أن يكون معصوماً

من الخطأ . بل المجتهد يخطئ بعد أن يبذل وسعه في طلب الصواب وهو يتمنى ألا يخطئ .
بل وهو يخشى أشد الخشية أن يخطئ . ، والله تعالى يقول : « لا يكلف الله نفساً إلا
وُسعها » وعلى هذا قررت شريعتنا السخنة أن المجتهد له أجر إن أخطأ وأجر إن إذا
أصاب . روى الجماعة كلهم حديث « إذا حكم الحاكم في شيء فاجتهد ثم أصاب فله
أجران . وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد » بل كان النبي ﷺ يعطي أمراء
الجيوش والسرايا حق الحكم بما يرون فيه المصلحة ، ويقول للواحد منهم : « وإذا
حاصرت أهل حصن فأرادوك على أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن
أنزلهم على حكمك ؛ فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا » روى أحمد ومسلم
والترمذي وابن ماجه .

ولا ريب أن الرسول ﷺ كان في موضع الإمامة الكبرى للخلق فكان من حكمة
الله أن يجتهد ليفقه الخلق في الاجتهاد ، وأن يخطئ في بعض الأمور لئلا يصرفهم
خوف الخطأ في الاجتهاد عن الاجتهاد ، مادام أفضل الخلق على الإطلاق قد أخطأ ومع
خطئه لم يمتنع عن الاجتهاد ، بل عاش طوال حياته يجتهد في كل ما لم ينزل عليه فيه وحى
حتى يقرر في الناس مبدأ الانتفاع بمواهب العقول وتمسك القرائح ، ويتحرر الفكر
البشري من رق الجود والركود . . ثم كان من حكمة الله أيضاً أن يقف رسوله على وجه
الصواب فيما أعوزه فيه الصواب ليعلم الناس أنه ليس كأحد ، ولأن اجتهاده كاجتهادهم
بل اجتهاده حجة دونهم ، لأنه ﷺ مؤيد من لدن ربه ، بتولاه مولاه دائماً حتى لا يقره
على خطأ في الأمور الاجتهادية . وهنا يزداد الذين آمنوا إيماناً به ، وثقة بكل ما صدر
عنه . ثم يفتقدون به في وجوب الخضوع للحق إذا ظهر ، كما كان الرسول يخضع له ويعلمنه
ويعان خطاه فيما أخطأ فيه لا تأخذه المزة بالإثم ، ولا تلويه العظمة عن حق ، بل هنا سرا
العظمة وسر النهضة وسر تربية الأمة بالقنوة . « لقد كان لكم في رسول الله أسوة
حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً » .

إنما العار الجارح لكرامة البشر ، أن يحمّد الإنسان فلا يجتهد وهو أهل للاجتهاد ، أو يحمّد المجتهد على رأيه وإن كان عظيماً بعد أن يستعمل له خطؤه ، مع أن الرجوع إلى الحق فضيلة ، والرجوع إلى الحق خير من التماهى في الباطل . والكمال المطلق لله وحده . وفي الحديث : « كل نبي آدم خطاء . وخير الخطائين التوابون » .

يضاف إلى ما ذكرنا من الحكم والأسرار في أخطاء الرسول الاجتهادية ، أمر آخر له قيمته وخطره ، وهو إقامة أدلة مادية ناطقة على بشرية الرسول وعبوديته ، وأنه - وهو أفضل خلق الله - لم يخرج عن أن يكون عبداً من عبيد الله ، يصيبه من أعراض العبودية ما يصيب العباد ، ومن ذلك خطؤه في الاجتهاد ، وبذلك لا يضل المسلمون في إطرائه ، ولا يفلتون في إجلاله ، كما ضل النصارى في ابن مريم . ولقد نبه الرسول ﷺ إلى ذلك فقال : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، إنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » . رواه البخاري وقال : « إنما أنا بشر مثلكم . وإن الظن يخطئ » . وبصيب . ولكن ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله » . رواه أحمد وابن ماجه . وقال ﷺ : « إنما أنا بشر . وإنكم تختصمون إلي فملل بعضكم أن يكون الخن بحجته من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له على نحو ما أسمع . فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليتركها » . رواه مالك والشيخان وأصحاب السنن .

وخلاصة القول أن في هذا للقيام أموراً ثلاثة :

(أولاً) أن خطأ الرسول ﷺ لم يكن من جنس الأخطاء المعروفة التي يتردى فيها كثير من ذوي النفوس الوضيعة ، كخالفه أمر من الأوامر الإلهية الصريحة ، أو ارتكاب فعل من الأفعال القبيحة . إنما كان خطؤه عليه الصلاة والسلام في أمور ليس لديه فيها نص صريح ، فأهمل نظره وأجال فكره وبذل وسعه ولكن على رغم ذلك كله أخطأ .

(ثانيها) أن الله تعالى لم يقر رسوله على خطأ أبداً، لأنه لو أقره عليه لسكان إقراراً ضمنياً بمساواة الخطأ للصواب والحق للباطل. مادامت الأمة مأمورة من الله باتباع الرسول فيما يقول ويفعل. ولسكان في ذلك تلبيس على الناس وتضليل لهم عن الحق الذي فرض الله عليهم اتباعه. ولسكان ذلك مدعاة إلى التشكك فيما يصدر عن الرسول، ضرورة أنه على هذا الفرض قد يحشد ويخطئ، ولا يرشده الله إلى وجه الصواب فيما أخطأ. وهذه التوازن كلها باطلة لا محالة، فبطل ملزومها وثبت أن الحكيم العليم لا يمكن أن يقر القدوة العظمى على خطأ أبداً، بل أن يبين له وجه الصواب. وقد يكون مع هذا البيان لون من ألوان العتاب لطيفاً أو عنيفاً، توجيهاً له وتكجيلاً، لا عقوبة وتكجيلاً.

(ثالثها) أن الرسول كان يرجع إلى الصواب الذي أرشده إليه مولاة دون أن يبدي غضاضة، ودون أن يكتم شيئاً مما أوحى إليه من تسجيل الأخطاء عليه، وتوجيه العتاب إليه، وفي ذلك - لا ريب - أنصع دليل على عصمته وأمانته، وعلى صدقه في كل ما يبلغ عن ربه، وعلى أن القرآن ليس من تأليفه ووضعه، ولكنه تنزيل العزيز الرحيم.

آيات العتاب نوعان :

أما بعد فإن العتاب الموجه للرسول في القرآن على نوعين نوع لطيف لين ونوع عنيف خشن. ولنقتل لها بأمثلة ثلاثة :

(المثال الأول) قوله تعالى في سورة التوبة : « غفأ الله عنك . لم أذنت لهم حتى يقيم لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين » وذلك أنه عليه السلام كان قد أذن ليهض المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك حين جاءوا يستأذنون ويستذرون ، فقبل منهم تلك الأعذار . أخذوا بظواهرهم ، ودفعوا لأن يقال إنه لا يقبل المذر من أصحاب الأعذار ، ولكن الله تعالى عاتبه كما ترى ، وأمره بكال الثبوت والتحرى ، وألا يتخذ بتلك الظواهر ، فإن من ورائها أسفل المقاصد « والله أعلم بما يبيتون » ولعله لم يخف عليك لطف هذا العتاب بتصدير العفو فيه خطأ بالرسول من رب الأرباب ! .

(المثال الثاني) قوله تعالى : « ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » . لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » . فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا . واتقوا الله إن الله غفور رحيم » . وذلك أنه وقع في أسر المسلمين يوم بدر سبعون من أشرف قريش . فاستشار الرسول أصحابه فيهم . فنهى عن أخذهم إلا بالسيف . ومنهم من رق لحالهم وأشار بقبول الفداء منهم . وكان عليه السلام مطبوعا على الرحمة ، ماخير بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثما ، فوجع بمقتضى طبعه الكريم ورحمته الواسعة رأى من أشار بقبول الفداء عسى أن يسلموا أو يخرج الله من أصلاهم من يعبده ويمجده ، ولينتفع المسلمون بمال الفدية في شؤونهم الخاصة والعامة . ولكن ما لبث حتى نزلت الآيات الكريمة المذكورة . وفيها تسجيل لخطأ ذلك الاجتهاد المحمدي . فلو كان القرآن كلامه صلى الله عليه وسلم ما سجل على نفسه ذلك الخطأ ! .

أمر آخر : في هذه الآيات ظاهرة عجيبة ، هي الجمع بين متقابلات لا تجتمع في نفس بشر على هذا الوجه ، فصدرها استنكار للفعل « ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض » . وعقب هذا الاستنكار عتاب قاس مر ونخوف من المذاب « تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم » . لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » وفي أثر هذا الاستنكار والعتاب والتخويف إذن بالأكل ، ووصف له بالطيب والحل ، وبشارة بالغفرة والرحمة لمن أكل « فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا . واتقوا الله . إن الله غفور رحيم » . ومثل ذلك يعلم أن نظم هذه المتقابلات في سلك واحد بهذه الصورة لأمر واحد وأمور واحد ، لا يمكن أن يصدر من نفس بشرية هكذا من غير فاصل بين الإنكار والإذن ، ولا بين المدح والذم . ولا بين الوعيد والوعد ؛ لأن من طبيعة البشر أن يشغلهم شأن عن شأن ، ولا يجتمع لهم في أمر واحد ووقت واحد خاطران متقابلان ، ولا حالان متناقضتان . كالغضب والرضا والاستمجان

والاستحسان . بل إذا تواردا على النفس فإنما يردان متعاقبين في زمنين . وإذا تماقبا
ظاللاحق منها يمحو السابق . وإذا عاها لم يبق معنى لإثباته وتسجيله ، بل من الطبعي تركه
والإضراب عنه ، خصوصا إذا كان هذا الخطر الأول وإعلانا لتخطئة المتكلم ونقده
ولومه ، كقبول الفداء في هذا المقام وأكله .

فلا جرم أن هذه الظاهرة تأتي هي الأخرى إلا أن تكون دليل إيجاز ، وبرهان
صدق على أن هنا نفسيتين مختلفتين : نفسية لا يشغلها شأن ، ولا تتأثر بيواعث
الغضب والرضا كما يتأثر الإنسان . ونفسية أخرى نسبتها إلى الأخرى نسبة للأمور من
آمره ، والمؤود من سيده ، لكن مع الحب والقرب . فهذه الآيات الكريمة ليست إلا
كلام سيد عزيز يقول لعبده الحبيب : أخطأت فيما مضى وما كان لك أن تفعل ، ولكني
عفوت وغفرت وأذنت لك بمثله في المستقبل !

(المثال الثالث) قوله عز وجل : « عيسى وتولى * أن جاءه الأحمى * وما يدريك
لعله يزكى * أو يذكر فتفتحه الذكرى * أما من استغنى * فأنت له نصدي * وما عليك
الابزكى * وأما من جاءك يسعى * وهو يخشى * فأنت عنه تلهي * كلا إنها
تذكورة » وذلك أن النبي ﷺ كان مشتغلا ذات يوم بدعوة أشراف من قریش إلى
الإسلام ، وإذا عبد الله بن أم مكتوم يحى ، ويسأل الرسول عليه الصلاة والسلام . وكان
عبد الله رجلا أحمى تشرف بهداية الإسلام من قبل ، ولم يقدر تشاغله ﷺ بدعايته هؤلاء
الصناديد الذين كان النبي ﷺ حريصا على هدايتهم كل الحرص ، وكان يستميلهم
وبتأنفهم إليه طمعا في أن يسلموا ، فلا يلبث جماهير العرب أن تقتدى بهم في إسلامهم .
وفي أى شئ . جاء هذا الصحابي يسأل : إنه مسلم ، فطبيعى أنه لم يسأله عن الإسلام . بل
جاء يستزيده من الهداية والعلم ويقول : « يا رسول الله علفي بما علمك الله » .

وجد الرسول نفسه بين قوم غلاظ مشركين بدعوم إلى الإسلام ، ورجل وديع
حلم يستزيده من العلم قاتر الإقبال على أولئك الصناديد . وعيسى في وجه ابن أم مكتوم
هذا وأعرض عنه ، لا احتقار له وغضا من شأنه ، ولكن حرصا على هداية هؤلاء خوفا

من أن تفوت هذه الفرصة السانحة لدعوتهم . فأنزل الله على رسوله تلك الآيات السالفة ، يعاتبه فيها ذلك العتاب القاسى الخشن ، ويفهمه أن حرصه على الهداية ما كان ينبغي أن يصل به إلى حد الإقبال الشديد على هؤلاء الصناديد وهم عنه معرضون ، ولا إلى حد الإعراض العابس فى وجه هذا الضعيف الأحمى وهو عليه مقبل .

وكأنى بك تحس معنى حرارة هذا العتاب . وذلك لتقرير مبدأ من المبادئ العالية ، هو الإعراض عن المعرضين مهما عظم شأنهم ، والإقبال على المقبلين مهما رقى حالهم « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه . ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا . ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فُرطاً » ولعلك تلح معنى من وراء هذا العتاب ، رحة الرسول بأعدائه وإخلاصه لدعوته ، وتغانيه فى وظيفته ، وحرصه على هداية الناس أجمعين . زاده الله شرفاً على شرفه وعزاً على عزه ، آمين .

الوجه التاسع

ما نزل بعد طول انتظار

ومعنى هذا أن فى القرآن آيات كثيرة تناولت مهمات الأمور ، ومع ذلك لم تنزل إلا بعد تلبث وطول انتظار . فدل هذا على أن القرآن كلام الله لا كلام محمد ، لأنه لو كان كلام محمد ما كان معنى لهذا الانتظار فإن الانتظار فى ذاته شاق وتعلقه بمهمات الأمور بحمله أشق ، خصوصاً على رجل عظيم يتحدى قومه بل تحدى العالم كله .

ولبيان هذا الوجه نمثل بأمثلة خسة :

(أولها) حادث تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ، نزل فيه قول الله تعالى « قد نرى قلبك وجهك فى السماء . فذوليك قبلةً ترضاها . فول وجهك شطر المسجد الحرام . وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » فأنت تفهم معنى من هذه الآية أن محمد ﷺ

كان يتعرق شوقاً إلى تحويل القبة إلى الكعبة ، ومن أجل ذلك كان يقلب وجهه في السماء تلهفاً إلى نزول الوحي بهذا التحويل . واقد طال به الأمر سنة ونصف سنة وهو يستقبل بيت المقدس ، فلو كان القرآن من وضعه لنفسه عن نفسه وأسمها بهذا الذي تنفوس إليه نفسه ويصبو إليه قومه لأن الكعبة في نظرهم ، هي مفخرة ومفخرة آبائهم من قبلهم .

(ثانياً) حادث الإفك ، وهو من أخطر الأحداث وأشنعها ، لم ينزل القرآن فيه إلا بعد أن مضى على الحادث قرابة أربعين يوماً . على حين أنه يتصل بعرض الرسول وعرض صديقه الأول أبي بكر . وقام على اتهام أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق ورميها بأقذر العار وهو عار الزنى . فلو كان القرآن كلام محمد ما يخل على نفسه بذلك الآيات التي تنفذ سمعته وصحة زوجه الحصان الطاهرة ؛ ولما انتظر يوماً واحداً في القضاء على هذه الوشائات الخبيثة الآتية ، التي تولى كبرها أعداء الله المنافقون . اقرأ قوله سبحانه « إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم - إلى قوله - أولئك مبرءون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم » في سورة النور . ثم حدثني بعد قراءتها : ألم يكن الواجب على محمد ﷺ أن يجعل الحكم بهذه البراءة لو كان الأمر إليه ، خصوصاً أنه قد علم الناس وجوب الدفاع عن المرض ولو بالنفس ؟ ثم أخبرني : ألا ترى فارقاً كبيراً بين هذه الفتنة الجريئة القاطعة ، المنذرة والمبسرة ، التي صيغت بها آيات البراءة ، وبين لغة الرسول الخذرة المتحفظة التي رويت عنه في هذه الحادثة ؟ إن كنت في شك فأمامك آيات البراءة . وهالك كلتين مما أتر عنه في هذا الأمر الجلل : ورد أنه قال حين طال الانتظار وبلغت القلوب الحناجر : « إني لا أعلم إلا خيراً » . وورد أنه قال قبيل الساعة التي نزلت فيها آيات البراءة : « يا عائشة ، أما إنه قد بلغني كذا وكذا . فإن كنت بريئة فسيبرئك الله وإن كنت أملت بذهب فاستغفرى الله » .

فهل يجوز في مثل عاقل أن يكون صاحب هذا الكلام هو صاحب آيات البراءة ؟

دع عنك الأسلوبين ولكن تأمل النسبتين التميزتين في الكلامين ، تميز السيد من
المسود ، والمابد من المعبود !

(ثالثها) ماورد من أن النبي ﷺ سئل عن أصحاب الكهف وعن ذى القرنين
وعن الروح . فقال لسأليته : « انھوئ غداً أخبركم » ولم يقل : إن شاء الله فأبطل عليه الوحي
حتى شق ذلك عليه وكذبتة قريش وقالوا : ودعه ربه وقلاه أى تركه ربه وأبغضه ،
فأنزل الله : « والنضحى » والليل إذا سجي « ماودعك ربك وما قلى » ثم نهاه مولاه
لأن يترك الشبهة مرة أخرى ! إذ قال له في سورة الكهف : « ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك
غداً إلا أن يشاء الله . وإذا ذكر ربك إذا نسيت وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من
هذا رشداً » . ولما نزل جبريل بعد هذا الإبطاء والتمهل قال له ما حكاه الله عنه في
سورة مريم : « وما ننزل إلا بأمر ربك . له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك .
وما كان ربك نسياً » . يعنى أن عدم الإسراع بالنزول لم يكن سببه إعراض الله عنه
كما يزعمون . بل كان اعدم الإذن به لحكم بالغة قد عرضنا البعض فى الكلام على أسرار
تتجيم القرآن بالجزء الأول . وحسبك هنا أن يستدل النصف بهذا الإبطاء والتمهل
على أن القرآن تنزيل العزيز الرحيم لا كلام النبي الكريم .

(رابعها) ماورد من أنه لما نزل قوله سبحانه : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله » انخلمت قلوب الصحابة وذعروا وذعراً شديداً ؛ لأنهم فهموا من هذه الآية
أن الله تعالى يحاسبهم على كل مايجول بخاطرهم ولو كانت خواطر رديئة ، ثم سألوا فقالوا :
يا رسول الله ، أنزلت علينا هذه الآية ولا نطيقها ، فقال لهم النبي ﷺ « أتريدون أن
تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا » بل قولوا : سمعنا وأطعنا غفرانك
ربنا وإليك المصير » فجدلوا بقولونها ويضربون إلى الله بها حتى أنزل - فقد ثبت أسماؤه -
الآية الأخيرة من سورة البقرة وهى : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » إلى آخر السورة .
فحكمت نفوسهم وأطعأت قلوبهم ، وفهموا أنهم لا يحاسبون إلا على مايقع تحت اختيارهم

وفي دائرة طاقتهم من نية وعزم وقول وعمل . أما خليجات الضمائر العائرة ، وخطرات السوء ولو كانت كافرة . فلا يتعلق بها تكليف ، لأنها ليست في مقدور العبد ، والقرآن يقول : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .

فأنت ترى أن النبي ﷺ لم يبين لهم هذا البيان حين سألوه ، لأنه لم يوح وقفنذإليه . ولو كان من وحي نفسه كما يقول الأفاكون لأسفب أصحابه بالآية الأخيرة ، وأنقذهم من هول هذا الخوف الذي أكل قلوبهم لا سيما أنهم أصحابه وهو نبهم ، ومن خلقه الرحمة خصوصاً بهم « بالؤمنين رءوف رحيم » . وأيضاً لو كان يملك هذا الكلام لعاجلهم بالبيان ، وإلا كان كاتماً لعلم : « وكاتم العلم ملعون . فأين يذهبون ؟ » .

(خامسها) ورد أن كبير المنافقين عبد الله بن أبي لما توفي ، قام إليه النبي ﷺ فكفنه في ثوبه وأراد أن يستغفر له ، فقال له عمر : أنتستغفر له وتصل عليه وقد نهاك ربك ؟ فقال ﷺ : إنما خيرني ربى فقال : « استغفر لهم أو لا تستغفر لهم . إن نستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » وسأزيده على السبعين ، ثم صلى عليه . فأنزل الله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره » فترك الصلاة عليهم .

اقرأ الرواية بتمامها في الصحيحين ، ثم نبشئ : هل يعقل أن يكون القرآن كلام محمد مع ما ترى من أنه ﷺ فهم في الآية الأولى غير ما فهم عمر ثم جاءت الآية الثانية صارفة للرسول عن فهمه ومؤيدة لمعمر ؟ أفما كان الأجدر به لو كان القرآن كلامه أن يكون هو أدرى الناس بمراحده مننه وأعر فهم بحقيقة القصود من ألفاظه ، وأن يحى آخر الكلام مؤيداً لما فهمه هو لا لما فهمه غيره ؟ لكن الواقع غير ذلك ، فقد سبق إلى فهمه ﷺ أن كلمة (أو) في الآية الأولى للتخفيف ، وفهم عمر أنها للمساواة وفهم الرسول أن المراد بكلمة (سبعين) حقيقة العدد المعروف في المشرات بين الستين والثمانين ، وفهم عمر أنها للمبالغة للتعدد فلا مفهوم لها . ولما كان ما فهمه الرسول جارياً على أصل الوضع في معنى (أو) وفي معنى (سبعين) مرة

تمسك برأيه ، خصوصاً أن فيه رحمة برجل من الناس وإن كان منافقاً ، وكان عليه السلام مطبوعاً على الرحمة « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

الوجه العاشر

مظهر النبي عليه السلام عند هبوط الوحي عليه

وبيان ذلك أن النبي عليه السلام كان في أول عهد الوحي ، يتمجل في تلقفه ، ويحرك لسانه بالقرآن من قبل أن يفرغ أمين الوحي من إيحائه إليه ، وذلك الإسراع بحفظه والحرم على استظهاره حتى يبلغه للناس كما أنزل . وكان عليه الصلاة والسلام يجد من ذلك شدة على نفسه فوق الشدة العظمى التي يحسها من نزل الوحي عليه ، حتى إن جبينه ليتفصد عرقاً في اليوم الشديد البرد ، وحتى إن جسمه ليمتلئ بحمى يحس ثقله من يجوده ، وحتى أن وجهه ليحمر ويسمع له غطيظ . روى مسلم « أنه عليه السلام كان إذا نزل عليه الوحي كرب لذلك وتريد وجهه الشريف » فافتضت رحمة الله بمصلفاه أن يخفف عنه هذا العناء ، فأنزل عليه في سورة القيامة : « لا تحرك به لسانك لتعجل به . إن علينا جمعه وقرآنه » فإذا قرأناه فاتبع قرآنه . ثم إن علينا بيانه » . وبهذا اطمأن الرسول ثقة بأن الله قد تكفل له بأن يجمع القرآن في صدره ، وأن يقرأه على الناس كاملاً لا ينقص كلمة ولا حرفاً ، وأن يبين له معناه فلا تخفى عليه خافية منه . وكذلك قال الله في سورة الأعلى : « سنقرئك فلا تنسى » وقال له مرة ثالثة في سورة طه : « ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه . وقل رب زدني علماً » .

ألا ترى في هذا كله نوراً يهدي إلى أن القرآن كلام الله وحده ، ومحال أن يكون كلام محمد ، وإلا لما احتاج إلى هذا العناء الذي كان يعانيه في نزول القرآن عليه ، ولمكان الهدوء والسكون والصمت أجدي في إضاح الفكرة وانتقاء ألفاظها لديه ، ولما كان ثمة من داع إلى أن يطمأن على حفظه وتبليغه وبيان معانيه . أضف إلى ذلك أن هذه الحال

التي كانت تمرره ﷺ عند الوحي ، لم تكن من عادته في تحضير كلامه لا قبل النبوة ولا بعدها ، ولم تكن من عادة أحد من قومه . بل كان ذيدهم جميعا تحضير الكلام في نفوسهم وكفى !

الوجه الحادى عشر

آية المباهلة

وذلك أن القرآن دعا إلى المباهلة . وهى مفاعلة من الاتهام والضراعة إلى الله بحجارة واجتهاد ، فأبى المدعون وهم النصارى من أهل نجران ، أن يستجيبوا لها وخافوها ولاذوا بالفرار منها ، مع أنها لا تكلفهم شيئا سوى أن يأتوا بأبنائهم ونساءهم ويأتى الرسول بأبنائه ونساءه ، ثم يجمع الجميع فى مكان واحد يثبتون إلى الله ويضرعون إليه ، بإخلاص وقوة ، أن ينزل لعنته وغضبه على من كان كاذبا من الفريقين . قال سبحانه فى سورة آل عمران : « فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم ، فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين * إن هذا هو القصص الحق . وما من إله إلا الله . وإن الله لهو العزيز الحكيم * » .

« ورد أنه عليه السلام لما دعاهم إلى المباهلة قالوا : حتى ننظر ، فقال العاقب وكان ذارأيهم : والله لقد عرفتم بامعشر النصارى أن محمدا نبي مرسل ، وما باهل قوم نبيا قط فعاش كبيرهم ولا نبت صغيرهم . ولئن فعلتم لتهاكن . فإن أبيتم إلا إلف دينكم فوادعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم . فأتوا رسول الله ﷺ . وقد غدا محتضنا للعسين آخذا بيد الحسن ، وعاطمة تمشي خلفه وعلى خلفها وهو يقول : « إذا أنا دعوت فأموتوا » . فقال أسقف نجران : يامعشر النصارى ، إني لأرى وجوها لو سألو الله أن يرزق جبالا من مكانه لأزاله بها . فلا تباهلوا فتهلكوا ولا يبقى على وجه الأرض نصراي ! فقالوا : يا أبا القاسم ، رأينا ألا تباهلك فصالحهم النبي ﷺ على أنى حلة كل سنة . فقال عليه السلام : « والذي نفسى بيده ، إن الهلاك قد تدلى على أهل نجران . ولو لاعتوا المسحوا قرودة وخنازير » .

وإنما ضم الأبناء والنساء وإن كانت المباهلة مختصة به وعن يكذبه ، لأن ذلك أكذب في الدلالة على ثقته بحاله واستيقانه بصدقه حتى جرؤ على تريض أعزته وأفلاذ كبده لذلك ، ولم يقتصر على تريض نفسه له ، وعلى ثقته بكذب خصمه حتى يهلك خصمه مع أحبته وأعزته إن تمت المباهلة . وخص الأبناء والنساء لأنهم أعز الأهل وألصقهم بالقلوب وقدمهم في الذكر على الأنفس لينبه على قرب مكانهم ومنزلتهم . وفيه دليل على صحة نبوة النبي ﷺ لأنه لم يرو أحد من موافق أو مخالف أنهم أجابوا إلى ذلك « اهـ من تفسير التفسير » .
ونقول : أليس هذا دليلا ماديا على أن هذا القرآن كلام القادر على إزاله اللعنة وإهلاك الكاذب . ثم أليس يقول محمد لهذه المباهلة مع امتناع أعدائه دليلا على أن صدقه في نبوته كان أمرا معروفا مقررأ حتى في نفوس مخالفيه من أهل الكتاب . وإلا فلماذا نكصوا على أعقابهم ولاذوا بالفرار من المباهلة (تأمل كلمة العاقب وأسقف نجران في الرواية الآتية) .
لم يكن الخلد والكبرياء أكلا قلوبهم ، فخدوه أن آتاه الله النبوة دونهم مع أنه أمي وهم أهل كتاب . وكبر عليهم أن يؤمنوا به ويدنوا له فتضع رياستهم وتنعط منزلتهم في نفوس العامة . والخلد والكبر من الحجب الكثيفة التي تحول بين المرء وسعادته ، فالخود لا يسود ، والتكبر مخذول لا يسترشد ولا يتوب ؛ « سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق » . وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه حبيلا . وإن يروا سبيل الحق يتخذوه سبيلا . ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين . « معاذ أبك اللهم من مقتك وغضبك ، ومن كل ما يؤدى إلى مقتك وغضبك ، آمين » .

الوجه الثاني عشر

عجز الرسول عن الإنثيان ببذل له

بذلك أن أعداء الإسلام طلبوا من النبي ﷺ أن يأتي بقرآن غير هذا القرآن أو أن

يبدله ، فلم يقبل ، وماذا كان إلا لأن القرآن ليس كلامه ، بل هو خارج عن طوقه ، أت من فوقه ، ولو كان كلامه لاستطاع أن يأتي بغيره وأن يبدله حين اقترحوا عليه ، وحينئذ يكتسب أنصاراً إلى أنصاره ، ويضم أعواناً إلى أعوانه ، ويكون ذلك أروج لدعوته التي يحرص على نجاحها ، لكنه أعلن عجزه عن إجابة هذه المقترحات وأبدى مخاوفه إن هو أقدم على هذا الذي سألوه ، وتنصل من نسبة القرآن إليه مع أنه الفخر كل الفخر ، وأقيم حجراً في أفواههم ب تلك الحجة التي أقامها عليهم ، وهي أنه نشأ فيهم لا يعرف ولا يعرفون عنه ذلك الذي جاء به وهو القرآن .

اقرأ - إن شئت - هاتين الآيتين من سورة يونس : « وقال الذين لا يرجون لقاءنا انتِ بقرآنٍ غيرِ هذا أو بدله . قل ما يكونُ لي أن أبده من تلقاء نفسي . إن أتبعُ إلا ما يوحى إلي . إني أخاف إن عصيتُ ربي عذابٌ يومٍ عظيمٌ » قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدرككم به فقد لبثتُ فيكم همراً من قبله أفلا تعقلون ؟ » والمعنى : أن القرآن فوق طاقتي وليس من مقدوري ، وما أنا إلا ناقل له أتبع ما يوحى إلي منه . وإني أخاف سطوة صاحب هذا الكتاب إذا أنا تلاعبت بنصوصه أو غيرت فيه . فالقرآن كلامه ، ولو أراد ألا أكون رسولا بينه وبينكم ، ما كانت لي حيلة إلى أن أتلو هذا الكتاب عليكم وتأخذوه عني ، فقد نشأت بينكم ومكثت أكثر من أربعين سنة قبل نزوله - وهو عمر طويل - وأنتم لا تعرفون مني هذا الاستعداد الأعلى ، ولا تسمعون مني مطلقاً مثل هذا الكلام المعجز ، ولم تأخذوا علي قط أي كذبت مرة على عبد من عباد الله ، فكيف أكذب على الله بعد هذا العمر الطويل ؟ (أفلا تعقلون) ؟ يا لها كلمة فيها من لدغة التعنيف والتضجيل بمقدار ما فيها من لفت النظر إلى قوة الدليل !!

الوجه الثالث عشر

الآيات التي تجرد الرسول من نسبتها إليه

وذلك أنك تقرأ القرآن فتجد فيه آيات كثيرة ، تجرد الرسول محمد ﷺ من أن يكون له فيها حرف أو كلمة ، وتصفه بأنه كان قبل نزول القرآن لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان وتمن عليه بأن الله آتاه الكتاب والحكمة بعد أن كان بعيداً عنها وغير مستعد لها ولم يكن عنده رجاء من قبل لأن يكون منهل هذا الفيض ولا مشرق ذلك النور . اقرأ قوله سبحانه في سورة النساء : « وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة . وعلمك ما لم تكن تعلم . وكان فضل الله عليك عظيماً » . وقوله في ختام سورة الشورى : وكذلك أوحينا إليك رُوحاً من أمرنا . ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان » : وقوله في سورة القصص : « وما كنت ترجو أن باقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك » .

بل كان ﷺ يخاف انقطاع هذا المدد الفياض عنه ، فإذا فتر الوحي عراه من الحزن على فترته والتلف على عودته ، ما يجعله يعيش في الشغاب والجبال كأنه يتلهى ، حتى لقد كاد يتردى مرة من شاطئ وهو يطلبه . وأكثر من هذا أنه كان يخشى أن يتفات منه شيء أثناء إيجائه إليه لولا أن علم أنه الله عليه (كما تقدم شرحه في الوجه العاشر) وأكثر من هذا وذلك أنه كان يخاف أن ينزع الله من قلبه ما أنزل عليه وحفظه إياه ، « ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا كايلاً » إلا رحمة من ربك ؛ إن فضله كان عليك كبيراً » .

قل لى - وربك - هل يتصور منتصف على وجه الأرض أن القرآن كلام محمد ؛ بعد ما قصصنا عليك من هذه الآيات التي تجرده من إنشائه ووضعه ، بل تجرده من رجاء نزوله عليه قبل مبعثه ، ومن رجاء بقاءه لديه بعد نزوله عليه ؟ وهل يصح في الأدعان أن أحداً

يتسكّر بعقريته أمراً هو مفخرة المفاخر ومعجزة المعجزات ، ثم يقول للعالم في صراحة :
ليس هذا الفخر غفري ، وما هو من صنعي ، وما كان لدى استعداد أن آتي بشيء منه ،
وأنتم تعرفونني وتعرفون استعدادي من قبل ؟

ألا إن هذا يخالف العقل والمنطق ، ويخاف العرف والمعادة ، ويتناقض مقررات علم
النفس وعلم الاجتماع ، فإن النفوس البشرية مجبولة على الرغبة في جلائل الأمور ومعاليها ،
مطبوعة على حب كل ما يخلد ذكرها ويرفع شأنها ، لا سيما إذا كان ذلك تابعا منها وصادرا
عنها ، وكان صاحب هذه النفس صدوقا ما كذب قط ، رافعا عقيرته بزعامة الناس
ودعوتهم إلى الحق . وليس شيء أجل شأننا ولا أخلد ذكرنا من القرآن الكريم ، الذي
جمع الله به شمل أمة ، وأقام به خير حلة ، وأسس به أعظم دولة ؛ فإنا كان الحمد أن يزهد
في هذا المجد الخالد ، ولا أن يتصل من نسبته إليه لو كان من وصفه وصنعه ، وهو يدعو
الخلق إلى الإيمان به وبما جاء به !

وأى وجه لحمد في أن يتصل من نسبة القرآن إليه وهو صاحبه ؟ إنه إن كان يطلب
الوجاهة والعلو والمجد ، فليس شيء أوجه له ولا أعلى ولا أجد من أن يكون هذا القرآن
كلامه ، وإن كان يطلب هداية الناس ، فإنا نحن بشرهم أن يأخذوا الهداية مباشرة بمن يعجز
الجن والإنس بكلامه ، ويتحدى كل جيل وقبيل ببيانه ، ويقهر كل معارض ومكابر
ببرهانه . ولو كان القرآن من تأليف محمد لآتيت به ألوهيته بدلا من نبوته ، لأن هذا
القرآن لا يمكن أن يصدر إلا عن إله كما بينا في الوجوه السالفة الإيجاز ، وإذن لسكانت تلك
الألوهية أبلغ في نجاح دعوته ، وأرجى في ترويح ديانته ، لأن الناس تبهرهم الألوهية .
أكثر مما تبهرهم النبوة ، وبشرفهم أنهم أتباع إله أكثر من أن يشرفهم أنهم أتباع رسول
لم يخرج ولن يخرج يوما من أرض العبودية ، ولم يرتق ولن يرتق يوما إلى سماء الربوبية .
« العبد عبد وإن تعالى والولي مولى وإن تنزل »

ولهذا كان أعداء الرسل كثيرا ما يعظم عليهم أن يخضعوا الرجل منهم ، وكانوا يعجبون
أن يوحى إلى بشر مثلهم ويقتحون أن يروا الله جهرة أو تنزل لهم الملائكة عيانا .

فلو كان محمد صاحب هذا التنزيل، غرّج عن مستوى الخلق جملة، ولظفر في أفق الألوهية، يعال على العالم بمظلة تقطع دونها الأعناق وتخضع لها الرقاب، وأن يحقق كل ما اقترحه معارضوه من الآيات، ولكنه اعترف بمهوديته حينذاك، وتبرأ من حوله وقوته إزاء هذا الكتاب وغيره من المعجزات وخوارق العادات. اقرأ في سورة الإسراء: « وقالوا: لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً * أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تسجيراً * أو نسقط السماء كسافتنا أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً * أو يكون لك بيت من زخرف أو ترقى في السماء. ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه. قل: سبحان ربي، هل كنت إلا بشراً رسولاً ٩٥ ».

الوجه الرابع عشر تأثير القرآن ونجاحه

ومعنى هذا أن القرآن بلغ في تأثيره ونجاحه مبلغاً خرق به العادة في كل ما عرف من كتب الله والناس. وخرج عن المهود في سنن الله من التأثير النافع بالكلام وغير الكلام. وبيان ذلك أن الإصلاح العام الذي جاء به القرآن والانقلاب العالمي الذي تركه هذا الكتاب، ما حدث ولم يكن ليحدث في أي عهد من عهود التاريخ قديمه وحديثه إلا على أساس من الإيمان العميق القائم على وجدان قوى، بحيث يكون له من السلطان الفاهر على النفوس، والحكم النافذ على المواطن والميول، ما يصد الناس عن نهجهم الأول في عقائدهم التي توارثوها، وعبادتهم التي ألفوها، وأخلاقهم التي نشأوا عليها، وعاداتهم التي امتزجت بدمائهم، وما يحملهم على اعتناق هذا الدين الجديد الذي هدم تلك الموروثات فيهم، وحارب تلك الأوضاع المألوفة لديهم.

وهذا الأساس الذي لا بد منه، تنصر عنه في المادة جميع الكتب التعليمية التي يؤلفها العلماء والمصلحون، وتمجز عن إيجاده كافة القوانين البشرية التي يضعها القادة والمشرعون، لأن قصارى هذه الكتب والقوانين - إذا وفقت - أن تشرح الحقائق وتبين الاتجاهات،

لا أن تحمل على الإيمان والإذعان ، وتدفع إلى العمل بوحى هذا الإيمان . وإذا فرض أن يؤمن بها أصحاب الاستعداد السليم ، فإيمانهم مجرد حينئذ من قوة الدفع ودفعة التحويل . ولا سبيل في العادة إلى التأثير بها على الجماهير وبجواهرها فهم بجاحا عاما إلا بأمرين : أحدهما تربية الأحداث وترويضهم عليها علما وعملا من عهد الطفولة . والآخر قوة حاكمة تحمل الكبار على احترامها حملا بالقوة والقهر ، ومع هذا وذلك ، فتربية الصغار على هذا الفراغ هيئات أن تكون تربية استقلالية ؛ بل هي تقليدية تنفق الدليل والبرهان ، وكذلك إجبار الكبار هيئات أن يصل إلى موضع الإذعان والوجدان .

لكن القرآن الكريم وحده ، هو الذى نفخ الإيمان فى الكبار والصغار نفخا ، وبثه روحا عاما ، وأشمر النفوس بما جاء فيه إشهارا ، ودفعها إلى التحلى عن موروثاتها ومقدساتها جملة ، وحملها على التحلى بهديه الكريم علما وعملا ، على حين أن الذى آتى بهذا القرآن رجل أمى لا دولة له ولا سلطان ، ولا حكومة ولا جند ، ولا اضطهاد ولا إجبار ، إنما هو الاقتناع والرغبة والرضا والإذعان ، فلا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي . أما السيف ومشروعية الجهاد فى الإسلام ، فلم يكن لأجل تقرير عقيدة فى نفس ، ولا لإكراه شخص أو جماعة على عبادة ، ولكن لدفع أصحاب السيوف عن إذلاله واضطهاده ، وحملهم على أن يتركوا دعوة الحق حرة طليقة ، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .

هذا الأساس الذى وضعه القرآن وحده هو سر نهضته ، وإن شئت فقل هو نار ثورته ، بل هو نور هدايته ، والروح السارى لإحياء العالم بدعوته ، وذلك عن طريق أسلوبه المميز الذى هو النفوس والمشاعر ، وملك القلوب والمعقول ، وكان له من السلطان ما جعل أعداءه منذ نزوله إلى اليوم ، يخشون بأسه وصورته ، ويخافون تأثيره وعمله ، أكثر مما يخافون الجيوش الفاتحة والحروب الجاثمة ، لأن سلطان الجيوش والحروب لا يبدو هياكل

الأجسام والأشباح ، أما سلطان هذا الكتاب فقد امتد إلى حرائر النفوس وكرائم
الأرواح ، بما لم يمهده نظير في أية نهضة من النهضات .

وانقد أشار القرآن نفسه إلى هذا الوجه من وجوه إعجازه ، حين سمي الله كتابه روحاً
من أمره بقوله : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا » . وحين سماه نوراً بقوله :
« قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين » . وحين وصف بالحياة والنور من آمن به في قوله :
« أو من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشى به في الناس كمن مثله من الظلمات ليس
بخارج منها » . وفي قوله : « من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه
حياة طيبة » . وفي قوله : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله ولرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ
لِمَا يَحْيِيكُمْ » .

هذا التأثير الخارق أو النجاح الباهر الذي نتحدث فيه ، أدركه ولا يزال يدركه
كل من قرأ القرآن في تدبر وإمعان ونصفه ، حاذقاً لأساليب العربية ، ملماً بظروفه وأسباب
نزوله . أما الذين لم يحذقوا لغة العرب ولم يحيطوا بهذه الظروف والأسباب الخاصة ،
فسيكتفون أن يسألوا التاريخ عما حل هذا الكتاب من قوة محولة غيرت صورة العالم ،
ونقلت حدود الممالك ، عن طريق استيلائها على قلوب المخاطبين به لأول مرة استيلاء
أشبه بالقهر وما هو بالقهر ، وأفعل من السحر وما هو بالسحر ، سواء في ذلك أنصاره
وأعداؤه ، ومحالفوه ومخالفوه ، وما ذاك إلا لأنهم ذاقوا بسلامة فطرتهم العربية بلاغته ،
ولسوا بحاستهم البيانية إعجازه ؛ فوجد تياره السحري يأتى موضعاً في نفوسهم لشرارة ناره ،
أو لطول غيظه وانبلاج أنواره .

تأثيره في أعدائه :

أما أعداؤه للشركون ، فقد ثبت أنه جذبهم إليه بقوته في مظاهر كثيرة ، فذكر
بعضها على سبيل التمثيل :

(الظاهر الأول) أن هؤلاء المشركين مع حريمهم له ، ونفودهم مما جاء به ، كانوا يخرجون في جنح الليل إليهم يستمعون إليه والمسلمون يرتلون في بيوتهم . فهل ذلك إلا لأنه استولى على مشاعرهم ، ولكن أي عليهم عنادهم وكبرهم وكراهتهم للحق أن يؤمنوا به ؟ بل جاءهم بالحق وأكثروا للحق كارهون .

(الظاهر الثاني) أن أئمة الكفر منهم كانوا يجتهدون في صد رسول الله ﷺ عن قراءته في المسجد الحرام وفي مجامع العرب وأسواقهم ، وكذلك كانوا يمنعون المسلمين من إظهاره ، حتى لقد هلم من أبي بكر أن يصلي به في فناء داره ، وذلك لأن الأولاد والنساء كانوا يجتمعون عليه يستمعون بلذة هذا الحديث ويتأثرون به ويهتزون له .

(الظاهر الثالث) أنهم ذعروا ذعراً شديداً من قوة تأثيره ونفوذه إلى النفوس على رغم صدمه عنه واضطهادهم لمن أذعن له . فتواصوا على ألا يسموه ، وتماقدوا على أن يلقوا فيه إذا سموه ، « وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغفلون » .

(الظاهر الرابع) أن بعض شجعانهم وصناديدهم ، كان الواحد منهم يحمله طغيانه وكفروه وتحسه لمودته ، على أن يخرج من بينه شاهراً سيفه ، معلناً غدره ، ناوياً القضاء على دعوة القرآن ومن جاء بالقرآن ، فما يلبث حين تدركه لحظة من لحظات العناية ، وينصت إلى صوت القرآن في سورة أو آية ، أن يذل للحق ويخشع ، ويؤمن بالله ورسوله وكتابه ويخضع . وإن أردت شاهداً على هذا فاستعرض قصة إسلام عمر وهي مشهورة . أو فتأمل كيف أسلم سعد بن معاذ سيد قبيلة الأوس هو وابن أخيه أسيد بن حضير ، رضي الله عنهم أجمعين . وإليك كلمة قصيرة عن إسلام سعد وأسيد فيها نفع كبير :

تروى كتب السيرة أن رسول الله ﷺ وهو في مكة قبل الهجرة ، أرسل مع أهل المدينة الذين جاءوا وبايعوه بيعة العقبة ، مبعوثين جليلين بعثهم الإسلام وينشرانه

في المدينة ، هما مصعب بن عمير وعبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنهما ، وقد نجح هذان في مهمتهما أكبر نجاح ، وأحدثا في المدينة ثورة فسكرية أو حركة تبشيرية جزع لها سعد بن معاذ سيد قبيلة الأوس ، حتى قال لابن أخيه أسيد بن حضير : ألا تذهب إلى هذين الرجلين اللذين أتيا بسفهان ضعفاء ففرجواهما . فلما انتهى إليهما أسيد قال لهما : ما جاء بكما نسفهان ضعفاء ؟ ثم هددهما وقال : اعتزلا إن كانت لكما في أنفسكما حاجة . رضي الله عن مصعب فقد تفاوض عن هذا التهديد وقال لأسيد في وقار المؤمن ونباته : أو تجلس فتسمع ؟ فإن رضيته أمرا قبلته ، وإن كرهته كنفقنا عنك ما نكره . ثم قرأ مصعب القرآن وأسيد بسمع ، فقام من مجلسه حتى أسمع ، ثم كر راجعا إلى سعد فقال له : والله ما رأيت بالرجلين بأسا . فغضب سعد وذهب هو نفسه نائرا مهتاجا ، فاستقبله مصعب بما استقبل به أسيدا وانتهى الأمر بإسلامه أيضا ، ثم كر راجعا فجمع قبيلته وقال لهم : ما تعدونني فيكم ؟ قالوا : أسيدنا وابن سيدنا . فقال سعد : كلام رجالكم ونساءكم على حرام حتى تدوا . فأسدوا أجمعين .

تأثير القرآن في نفوس أوليائه :

تلك مظاهر لفعل القرآن بنفوس شائيه ، فهل تدري ماذا فعل بهم بعد أن دانوا له وآمنوا به وأصبحوا من تابعيه ومحبيه ؟ لعلك لم تنس ما فعل القرآن بعمر وسعد وأسيد الذين نوهنا بهم بين يديك . ألم يعودوا من تخيرة جنود الإسلام ودعائه من يوم أسلموا بل من ساعة أسلموا ؟ وهناك مظاهر أربعة لهذا الضرب أيضا .

(المظهر الأول) تنافسهم في حفظه وقراءته في الصلاة وفي غير الصلاة ، حتى لقد طالب لهم أن يهجعوا لذيذ منامهم من أجل تهجدهم به في الأسحار ، ومناجاتهم العزيز الغفار . وما كان هذا حالا نادرا فيهم ، بل ورد أن المار على بيوت الصعابة بالليل كان يسمع لها دوي كدوى النحل بالقرآن . وكان التفاضل بينهم بمقدار ما يحفظ أحدهم من القرآن . وكانت

للزوجة ترضى بل تقتبط أن يكون مهرها سورة يعلمها إياها زوجها من القرآن ٩ .

(المظهر الثاني) علمهم به وتنفيذهم لتعاليمه ، في كل شأن من شؤونهم تاركين كل ما كانوا عليه مما يخالف تعاليمه ويخالف هداياته . طيبة بذلك نفوسهم ، طيبة أجسامهم ، منجية أيديهم وأرواحهم ، حتى صهرهم القرآن في بوتقته ، وأخرجهم للعالم خلقاً آخر مستقيماً العقيدة ، قويم العبادة ؛ طاهر المادة ، كريم الخلق ، نبيل الطمع ١ .

(المظهر الثالث) استبسالهم في نشر القرآن والدفاع عنه وعن هدايته . فأخلصوا له وصدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه وهو مدافع عنه ، ومنهم من انتظر وصي أناء اليقين وهو مجاهد في سبيله مضح بنفسه ونفيسه . ولقد بلغ الأمر إلى حد أن الرسول ﷺ كان يرد بعض من يتطوع بالجنديّة من الشباب لحدائثة أسنانهم . وكان كثير من ذوي الأعداء يؤلمهم التخلف عن الغزو حتى يضطر الرسول أن يتخلف معهم خيراً لظواهرهم ، ويرسل سراياه وبموته بعد أن ينظمها ويزودها بما تحتاجه ولا يخرج معهم . روى مالك والشيخان أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفس محمد بيده لولا أن أشق على المسلمين ما قدمت خلافاً سرية تغزو في سبيل الله أبداً . ولكن لا أجد سعة فأتخلفهم . ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني والذي نفس محمد بيده لو ددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل » ١ .

(المظهر الرابع) ذلك النجاح الباهر للذي أحرزه القرآن في هداية العالم . فقد وجد قبل النبي ﷺ أنبياء ومصلحون ، وعلماء ومشرعون ، وفلاسفة وأخلاقيون ؛ وحكام ومتحكمون ، فما نسى لأحد من هؤلاء بل مائسى للجميع أن يحدوا مثل هذه النهضة الرائعة التي أحدثها محمد في العقائد والأخلاق ، وفي العبادات والعاملات ، وفي السياسة والإدارة وفي كافة نواحي الإصلاح الإنساني . وما كان لحمد ولا لآلئ رجل غير محمد أن يأتوا بمثل هذا الدستور الصالح الذي أحيا موات الأمة العربية في أقل من عشرين سنة ، ثم نفخ فيهم من روحه فهبوا بعد وفاته يفتقون العالم ففتحوه ملك كسرى وقيصر ، ووضعوا أرجلا

حتى الشرق ورجلا في الغرب، وخفقت رايهم على نصف المعمور في أقل من قرن ونصف قرن من الزمان .

أفسح هذا ؟ أم هو برهان عقلي لمح المذنبون من الباحثين فاكتفوا من محمد ﷺ بهذا النجاح الباهر دليلا على أنه رسول من رب العالمين .

هذا فيلسوف من فلاسفة فرنسا يذكر في كتاب له مازعه دعاة النصرانية من أن محمداً لم يأت بأية على نبوته كآيات موسى وعيسى ، ثم يفند هذا الزعم ويقول : « إن محمداً كان يقرأ القرآن خاشعاً أواهاً متألها ، فتفضل قراءته في جذب الناس إلى الإيمان به ما لم تفعله جميع آيات الأنبياء الأولين » .

أجل : لقد صدق الرجل ، فإن فعل القرآن في نفوس العرب كان أشد وأرق وأبلغ مما فعلت معجزات جميع الأنبياء . وإن شئت مقارنة بسيطة فمذا موسى عليه السلام قد أتى بنبي إسرائيل بآيات باهرة من عصا يلقها فإذا هي ثعبان مبین، ومن يد يخرجها فإذا هي بيضاء للناظرين . ومن انغلاق البحر فإذا هو طريق يابسة يمشون فيها ناجين آمنين، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة في مصر وفي طور سيناء مدة التيه . فهل تعلم مدى تأثير هذه الهدايا في إيمانهم بالله ووحدايته ، وإخلاصهم لدينه ونصرة رسوله ؟ إنهم ما كادوا يخرجون من البحر بهذه المعجزة الإلهية الكبرى فيرون بأعينهم عبدة الأصنام والأوثان، حتى كان منهم ما حكاه الله في القرآن : « وجاوزنا بني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يمكنون على أصنام لهم . قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة . قال إنكم قوم تجهلون * إن هؤلاء متبر ما هم فيه وباطل ما كانوا يعملون * قال أغير الله أفيحكم إلهاً وهو فضلكم على العالمين * » .

ثم لما ذهب موسى إلى مناجاة ربه واستخلف عليهم أخاه هارون عليهما السلام ، نسوا الله تعالى وحنوا إلى ما وقر في نفوسهم من الوثنية المصرية وخرافاتها . فعبدوا العجل كما تحدثت سورة الأعراف بذلك : « واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم مجلاً جسداً له

خوار. ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً. اتخذوه وكانوا ظالمين. ولما سقط
 في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا لئن لم يرجعنا ربنا وبغفر لنا لفسكون من الخاسرين. •
 ولما دعاهم موسى إلى قتال الجبارين ودخول الأرض المقدسة التي كتب الله لهم، أيوا
 وخالفوا وفضلوا القعود والاستعداد، على الجلاء والنزول إلى ميادين الجهاد، قالوا ياموسى
 إن فيها قوماً جبارين. وإننا لن ندخلها حتى يخرجوا منها. فإن يخرجوا منها فإننا ندخلون •
 قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلا عليهم الباب. فإذا دخلتموه فإنكم
 غالبون. وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين • قالوا ياموسى إننا لن ندخلها أبداً ما دُموا
 فيها فاذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون • ١ ... هؤلاء أصحاب موسى فانظر
 إلى أصحاب محمد كيف تأثروا بالقرآن حتى ليحدث التاريخ عنهم أنهم قطعوا شجرة
 الرضوان؛ وهى تلك الشجرة التاريخية المباركة التى ورد ذكرها في القرآن. وما هذا إلا لأن
 الناس تبركوا بها، فعاد عمر إن طال الزمان بالناس أن يمدوا إلى وثنياتهم ويبدوها،
 فأمر بقطعها وواقفه الصحابة على ذلك ١.

وكذلك يذكر التاريخ أن محمداً ﷺ استشار أصحابه حين عزم على قتال الشركيين
 في غزوة بدر فقالوا: « والله لو استمرضت بنا هذا البحر (يريدون البحر الأحمر) لخصضته
 لخصضاء ملك ما تخلف منا رجل واحد. إنا لا نقول لك ما قال قوم موسى لموسى: « اذهب
 أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون » : ولكن نقول : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا
 معكم مقاتلون ! . هكذا كانوا يفضلون مصاحبة النبا في ميادين الجهاد، وبها فتون على الغزو
 طمعا في الاستشهاد ! وهكذا حرصوا على الموت فوجههم الله الحياة، وأتقوا صناعة الموت
 فدانت لهم الملوك وعتت السكاة ! : « ومن جاهد فإنما يجاهد لنفسه. إن الله لنفى عن العالمين •
 • ولينصرن الله من ينصره. إن الله لقوى عزيز ».

وجوه معلولة

ذكر بعضهم وجوها أخرى للإيجاز، ولكنها لا تسلم في نظرنا من طعن، لأن منها

ما يتداخل بعضه في بعض ، ومنها ما لا يجوز أن يكون وجها من وجوه الإيجاز بحال .
ونمثل لهذا الذي ذكره بتلك الأوجه العشرة التي عددها القرطبي ، وهي :

- ١ - نظمه البديع الخالف لكل نظم معروف .
 - ٢ - أسلوبه العجيب الخالف لجميع الأساليب .
 - ٣ - جزائته التي لا تمكن لخلق .
 - ٤ - التصرف في الألفاظ العربية على وجه لا يستقل به عربي .
 - ٥ - الوفاء بالوعد المدرك بالحس والعيان ، كوعد المؤمنين بالنصر وغير ذلك .
 - ٦ - الأخبار عن المغيبات المستقبلية التي لا يطلع عليها إلا بالوحى .
 - ٧ - ما تضمنه القرآن من العلوم المختلفة التي بها قوام الأنام .
 - ٨ - اشتماله على الحكم البالغة .
 - ٩ - عدم الاختلاف والتناقض بين معانيه .
 - ١٠ - الإخبار عن الأمور التي تقدمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله بما لم يجر العادة جسدوره من لم يقرأ الكتاب ولم يتعلم ولم يسافر إلى حيث يحتلط بأهل الكتاب .
- فإن المتأمل في هذه الأوجه يلاحظ أن أسلوب القرآن العجيب يشمل جزائته التي لا تمكن لخلق ، ويشمل التصرف في الألفاظ العربية على وجه لا يستقل به عربي . ويلاحظ أيضا أن الوفاء بالوعد المدرك بالحس والعيان كوعد المؤمنين بالنصر ينضوي تحت مضمون الأخبار بالمغيبات ، وكذلك الأمور التي تقدمت من أول الدنيا إلى وقت نزوله تنتظم في تلك الأخبار بالمغيبات . ويلاحظ كذلك أن الاشتمال على الحكم البالغة ، وعدم الاختلاف والتناقض بين معانيه ، لا يصلح واحد منها أن يكون وجها من وجوه الإيجاز ، لأنها لا يخرجان عن حدود الطاقة ، بل كثيراً ما نجد كلام الناس مشتتاً على حكم وسليما من التناقض والاختلاف .

وبعضهم جعل وجه الإيجاز في القرآن هو الفصاحة وحدها ، وذلك غير سديد أيضاً ،

لأن مجرد الفصاحة دون مراعاة لمقتضى الحال ، أمر لا يخرج بالكلام عن المهود في مقدور البشر . فكثيرا ما يكون الكلام البشرى فصيحاً لكن تدور انحصاراً والنكات الزائدة التي هي مناط بلاغته في أقل درجاته فضلاً عن إعجازه .

شبهة القول بالصرفة

ومن الباحثين من طوعت له نفسه أن يذهب إلى القول بأن وجه إعجاز القرآن هو الصرفة أي صرف الله العرب عن معارضة على حين أنه لم يتجاوز في بلاغته مستوى طائفة البشرية ، وضربوا لذلك مثلاً فقالوا : إن الإنسان كثيراً ما يترك عملاً هو من جنس أعماله الاختيارية ومما يقع مثله في دائرة كسبه وقدرته ، إما لأن البوائع على هذا العمل لم تتوافر ، وإما لأن الكسل أو الصدود أصابه فأقعد همته وثبط عزيمته وإما لأن حادثاً مفاجئاً لا قبل له به قد اعترضه فعمطل آلاته ووسائله وعاق قدرته قهره عنه ، على رغم انبعاث همته نحوه وتوجه إرادته إليه . فكذلك انصرف العرب عن معارضتهم للقرآن ، لم ينشأ من أن القرآن بلغ في بلاغته حد الإعجاز الذي لا تسمو إليه قدرة البشر عادة ، بل لواحد من ثلاثة :

(أولها) أن بواعث هذه المعارضة ودواعيها لم تتوافر لديهم .

(ثانيها) أن صارفاً إليها زهدهم في المعارضة فلم تتعلق بها إرادتهم ولم تنبعث إليها عزائمهم ، فكسلوا وقعدوا على رغم توافر البواعث والدواعي .

(ثالثها) أن عارضاً مفاجئاً عمطل مواهبهم البيانية ، وعاق قدرهم البلاغية ، وسلبهم أسبابهم العادية إلى المعارضة على رغم تعلق إرادتهم بها وتوجه همهم إليها .

بهذا التوجيه أو نحوه يعزى القول بالصرفة إلى أبي إسحاق الإسفراييني من أهل السنة والنظام من المعتزلة ، والمترضى من الشيعة . وأنت إذا تأملت هذه الفروض الثلاثة التي التمسوها أو التمس لهم ، علمت أن عدم معارضة العرب للقرآن لم تجب من ناحية إعجازه البلاغي في زعمهم . بل جاءت على الفرضين الأولين من ناحية عدم اكتراث العرب بهذه

المعارضة ، ولو أنهم حارلوها لنالوها . وجاءت على الفرض الأخير من ناحية مجزم عنها
لكن بسبب خارجي عن القرآن ، وهو وجود مانع منهم منها قهرا . ذلك للانع هو
حماية الله لهذا الكتاب وحفظه إياه من معارضة المعارضين وإبطال البطلين . ولو أن
هذا المانع زال لجاء الناس بمثله ، لأنه لا يعلو على مستواهم في بلاغته ونظمه .

تفنيد هذا القول

وهذا القول بفروضه التي افترضوها ، أو بشبهاته التي تخيلوها ، لا يثبت أمام البحث ،
ولا يتفق والواقع .

(أ. الفرض الأول) فيقتضيه ما سجل التاريخ وأثبت التواتر ، من أن دواعي
المعارضة كانت قائمة موفورة ودوافعها كانت ماثلة متأخذة ، وذلك لأدلة كثيرة :

(منها) أن القرآن تحدام غير مرة أن يأتوا ولو بمثل أقصر سورة منه ؛ ثم سجل

العجز عليهم وقال بلفة وائقة إنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا ولن يفعلوا ولو ظاهروهم الإنس
والجن . فكيف لا تنور حجتهم إلى المعارضة بعد هذا ولو كانوا أجبن خلق الله ؟ .

(ومنها) أن العرب الذين تحدام القرآن كانوا مضرب المثل في الحية والألفة وإياء

الضم . فكيف لا يحركهم هذا التعدي والاستفزاز ؟ .

(ومنها) أن صناعتهم البيان ، ودينتهم التنافس في ميادين الكلام . فكيف

لا يطربون بعد هذه الصيحة إلى خلبة المساجلة ؟ .

(ومنها) أن القرآن لثار حفاظهم وسفه عقولهم وعقول آبائهم ، ونفى عليهم الجود

والجهالة والشرك . فكيف يسكتون بعد هذا التثريح والتشنيع ؟ .

(ومنها) أن القرآن أقام حربا شعواء على أعزى لديهم وهي عقائدهم المتخلفة فيهم ،

وعواندهم المتسكنة منهم ، فأى شيء يلهب الشاعر ويحرك المهمل إلى المساجلة أكثر من هذا ؟

مادامت هذه المساجلة هي السبيل المتعين لإسكات خصمهم لو استطاعوا .

(وأما المفرض الثاني) فينتقض الواقع التاريخي أيضا . ودليلنا على هذا ما تواترت به
علائياء ، من أن يواعث العرب إلى المعارضة قد وجدت سبيلها إلى نفوسهم ، ونالت
حناها من عزائمهم . فهبوا هبة رجل واحد يحاولون القضاء على دعوة القرآن بمختلف
الوسائل ؛ فلم يتركوا طريقا إلا سلكوه ، ولم يدعوا بابا إلا دخلوه .
لقد آذوه عليه السلام وآذوا أصحابه ، قسبوا من سيوا ، وعذبوا من عذبوا ، وقتلوا من
قتلوا .

ولقد طلبوا إل عمه أبي طالب أن يكفه ، وإلا فازلوه وإياه .
ولقد قاطعوه وقاطعوا أسرته الكريمة لا يسمعون لهم ولا يتعاونون ولا يتزوجون منهم
ولا يزجون ، واشتد الأمر حتى أكلت الأسرة الكريمة ورق الشجر .
ولقد طأوضوه أثناء هذه المقاطعة التي تلين الحديد مفاوضات عدة وعرضوا عليه
عروضاً سخية مغرية ، منها أن يعطوه حتى يكون أكثرهم مالا ، وأن يعقدوا له لواء
الزعامة فلا يقطعوا أمراً دونه ، وأن يتوجوه ملكا عليهم إن كان يريد ملكا ، وأن
يلتصوا له الطلب إن كان به من من الجن . كل ذلك في نظير أن يترك هذا الذي جاء به .
ولما أبى عليهم ذلك عرضوا عليه أن يهادنهم ويذايعهم فيعيد آلتهم سنة وبعبدة
إليه سنة . فأبى أيضا ونزل قول الله : « قل أطيعوا الله وأطيعوا ربي وأطيعوا
الملك » . ونزلت كذلك سورة الكافرون .

ولقد صادروه وصادروا أصحابه في عبادتهم ، وانبعث شقي منهم فوضع النجاسة على
ظهره عليه السلام وهو يصلي . وخفقه طاغية من طواغيتهم لولا أن جاء أبو بكر فدفعه وقال :
« أتعلمون رجلا أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن لكم كاذبا فليكن كذبه ؟ »
ولقد اتهموه عليه السلام مرة بالسحر ، وأخرى بالشعر ، وثالثة بالجنون ، ورابعة
بالكهانة . وكانوا يتعقبونه وهو يمرض نفسه على قبائل العرب أيام الموسم ، فيبهتونه
ويكذبونه أمام من لا يعرفونه . ولقد شدوا وطأنهم على أتباعه حتى اضطروهم أن يهاجروا
من وطنهم ، ويتركوا أهلهم وأولادهم وأموالهم فرارا إلى الله يدينهم .

ولقد تأمروا على الرسول أن يثبتوه أو يقتلوه أو يخرجوه ، لولا أن حفظه الله وحماه من مكرم وأمره بالهجرة من بينهم .

ولقد أرسلوا إليه الأذى بعد ذلك في مهاجرة ، فشبت الحرب بينه وبينهم في خمس وسبعين موقعة ، منها سبع وعشرون غزوة وثمان وأربعون سرية .

فهل يرضى عاقل لنفسه أن يقول بعد ذلك كله : إن العرب كانوا مصروفين عن معارضة القرآن ونبي القرآن ، وإنهم كانوا مخلصين إلى العجز والكسل زاهدين في النزول إلى هذا الميدان ؟

وهل يصح مع هذا كله أن يقال : إنهم كانوا في تشاغل عن القرآن غير معنيين به ولا آبهين له ؟

وإذا كان أمر القرآن لم يحركهم ولم يسترع انقباهم ، فلماذا كانت جميع هذه المنازعات والمساومات ؟ مع أن خصمهم الذي يزعمون خصومته قد قصر لهم المسافة ، ودلهم على أن سيبلهم إلى إسكانه هو أن يأتوا بمثل أقصر سورة مما جاءهم به ، أليس ذلك دليلاً مادياً على أن قعودهم عن معارضة القرآن ، ليست إلا بسبب شعورهم بعجزهم عن هذه المعارضة واقتناعهم بإعجاز القرآن ؟ وإلا فلماذا آثروا الملازمة على الكفالة ، والقارعة بالسيوف على المعارضة بالحروف ؟

وقد يظن جاهل أن حماسهم في خصومتهم هذه ، ليس مبعثها شعورهم بقوة القرآن وإعجازه ، وإنما مبعثها بغضهم لمحمد وأصحابه . ولكن هذا الظن يكذبه ما هو مقرر تاريخياً ، وثابت ثبوتاً قطعياً ، من أن محمداً ﷺ وأصحابه لم تكن بينهم وبين هؤلاء عداوة قبل نزول القرآن ، بل كانوا أمة واحدة وقبيلة واحدة ، وكان الرسول وأصحابه من أحب الناس إليهم لدمائهم وأخلاقهم . ولارحم الماسة التي بينهم .

وقد يظن آخر أن حماسة قریش في خصومتهم للنبي وأتباعه ، إنما كان مبعثها مجرد المخالفة في الدين ، بقطع النظر عن إعجاز هذا القرآن الكريم . وهذا ظن خاطئ أيضاً

لأمرين: أحدهما أنه كان بين المشركين في جزيرة العرب يهود وأهل كتاب يخالفونهم في الدين، فما أرت ذلك بينهم حرباً ولا أوقد لخصومتهم ناراً، على مثل ما كان بينهم وبين محمد. والآخر أنه كان يوجد بين العرب حنفاء من مقاويل الخطباء وغول الشمراء، كأمية بن أبي الصلت وقس بن ساعدة، فما كان هذا ليثير حفاظهم ولا يوقفهم موقف الخصومة منهم. بل رضوا بتحنقهم ومخالفتهم لدينهم ودين آياتهم، وزادوا على ذلك أن سجدوا كلامهم في التوحيد وشمرهم في التعزية والتعجيد، لأنهم لم يجدوا في هذا المنظوم والمنثور مثل ما وجدوا في القرآن من شدة التأثير وقوة الدفع. ذلك الكتاب الذي جاءهم من فوقهم، وكان له شأن غير شأنهم ورأوا فيه من مسحة الألوهية ما جعله روحاً من أمراقه يتحرك به كل من سمع صوته، ويهتز له كل من شام برقه، ولا سبيل إلى وقف نياره وأثره، إلا بالوقوف في وجهه والحيلولة بين الناس وبينه. روى أبو داود والترمذي أن الرسول ﷺ قال: «ألا رجل يحملني إلى قومه فإن قريشا ممنوني أن أبلغ كلام ربي» فأنامل كلمة «أن أبلغ كلام ربي» ولم يقل: ممنوني أن أتلاو أو أعمل في نفسي بكلام ربي، لأن التلاوة والعمل من غير استعمال بالقرآن ونشره، كان لا يؤثر على قريش كثيراً إنما الذي كان يحز في نفوسهم ويقض من مضاجعهم، هو نشر هذا النور الذي يكاد يخطف الأبصار، وإعلان هذا الكتاب الذي يجذب القلوب والأفكار. وكان من تأثيره وفتحه وغزوه للنفوس ما ألعدنا إليه في إسلام عمر وسعد وأسيداً

(وأما الفرض الثالث) فينتفضه ما هو معروف من أن العرب حين خوطبوا بالقرآن قعدوا عن معارضته، اقتناعاً بإيجازه وعجزهم الفطري عن مساجلته. ولو أن عجزهم هذا كان لطاري مبالغت عطل قواهم البينانية، لأثر عنهم أنهم حاولوا المعارضة بمقتضى تلك الدوافع القوية التي شرحتها ففوجئوا بما ليس في حسابهم؛ ولكن ذلك مثار عجب لهم. ولأعلنوا ذلك في الناس ليلتمسوا العذر لأنفسهم وليقللوا من شأن القرآن في ذاته، ولعبدوا إلى كلامهم القديم فمقدوا مقارنة بينه وبين القرآن يفضون بها من مقام القرآن وإيجازه، ولما كانوا بمد

نزول القرآن أقل فصاحة وبلاغة منهم قبل نزوله، ولأمكننا نحن الآن وأمكن المشتغلين بالأدب العربي في كل عصر أن يثبتوا الكذب في دعوى إعجاز القرآن . وكل هذه القوازم باطلة ؟ فبطل ما استلزمها وهو القول بالصرقة بناء على هذه الشبهة الهازلة .

ثم ألم يكف هؤلاء شهادة أعداء القرآن أنفسهم في أوقات تخليهم من عنادهم، كتلك الشهادة التي خرجت من فم الوليد « والفضل ما شهدت به الأعداء » ؟ .

ثم ألم يكفهم ما في القرآن من وجوه الإعجاز الكثيرة التي دللنا عليها فيما سبق ؟ والتي لا تزال قائمة ماثلة ناطقة إلى يومنا هذا ولا تزيدها الأيام وما يجد في العالم من علوم ومعارف وتجارب إلا وضوحاً وبياناً ١٩ .

إني لأعجب من القول بالصرقة في ذاته، ثم ليشتد عجبى وأسفى حين ينسب إلى ثلاثة من علماء المسلمين الذين ترجعهم الدفاعة عن القرآن، ونزباً بأمتثالهم أن يشيروا هذه الشبهات في إعجاز القرآن ! .

على أنني أشك كثيراً في نسبة هذه الآراء السقيمة إلى أعلام من العلماء ويبدو لي أن الطعن في نسبتها إليهم ، والقول بأنها مذبسوسة من أعداء الإسلام عليهم ؛ أقرب إلى القول ، وأقوى في الدليل، لأن ظهور وجوه الإعجاز في القرآن من ناحية ، وعلم هؤلاء من ناحية أخرى ، قرينتان مانعتان من صحة عزو هذا الرأي إليهم .

ولقد عودنا أعداء الإسلام أن يفتروا على رسول الله وعلى أصحابه وعلى الأئمة والعلماء ، فلم لا يكون هذا منه ؟

على أن الحق لا يعرف بالرجال، إنما يعرف الحق بسلامة الاستدلال . وما قد طاش هذا الرأي في الميزان ، فلنرده على قائله أيا كان .

« وليس كل خلاف جاء معتبراً إلا خلاف له حظ من النظر »

وأحب أن تلتفت إلى أن هذه الشبهة قد أثارها أعداء الإسلام فيما أثاروا وصوبوا منها سبها طائفاً إلى القرآن وإعجازه. فلنكف بنقضها هنا عن إعادتها بين ما سئذ كره في دفع الشبهات هناك إن شاء الله .

دفع الشبهات الواردة في هذا المقام

لقد كان ما ذكرناه من وجوه الإعجاز الأربعة عشر ، كافياً للقضاء على كل شبهة ، ورد كل فرية ومحو كل تهمة. لولا أن الخذولين من أعداء الإسلام وجدوا آذانا صاغية من نفوس عزيزة علينا ، وفئات متعلمة تملأ مدنياً ، فتأثروا بدجلهم ، ثم رضوا أن يكونوا أبواقاً لهم ، يرددون شبهاتهم ، على تلاميذنا في الجامعات والمدارس ، ويطلقون بخورهم على جماهيرنا في المطبوعات والأندية والمجالس . لهذا كان من واجبنا أن نخذ قوائمنا لتطهير الجو الإسلامي من هذه الجرائم الفتاكة والطاعن الجارحة الهدامة ، وألا نكفني عند المناسبة بذكر أحد المتلازمين عن الآخر ، اللهم إلا إذا كان الأمر ظاهراً لا يحتاج إلى تنبيه. أما عند الحاجة فقد نكرر ما سبق لنا ذكره ، ولكن بمقدار الحاجة من غير إكثار .

ونلفت نظرك إلى ما أسلفناه من الكلام على الوحي بين مثبتيه ومنكره ، بالمبحث الثالث من هذا الكتاب (ص ٥٧ - ٨٤) من الجزء الأول ، وإلى ما حواه هذا الكلام من أدلة علمية عقلية ، ومن تفنيد شبهات عشر تتصل بإعجاز القرآن عن قرب أو بعد .

ثم نلفت نظرك أيضاً إلى نقض تلك الشبهات الست التي أثبتت حول المكى والمدنى من القرآن (ص ١٩٨ - ٢٣٢ بالجزء الأول) .

ونرشدك إلى أنفارا عينا عند كلامنا على أسلوب القرآن وإعجازه تفصيلات

وتوجيهات ، نعتقد أن فيها غناء عن دفع كثير من الشبهات فاحرص عليها ، ثم اشدد يدك على ما يلحق إليك .

الشبهة الأولى ودفعها :

يقولون : إن محمداً ﷺ لقي بحيرا الراهب فأخذ عنه وأعلم منه . وما تلك المعارف التي في القرآن إلا ثمرة هذا الأخذ وذلك التعلم .

وندفع هذا (أولا) بأنها دعوى مجردة من الدليل ، خالية من التحديد والتعيين . ومثل هذه الدعاوى لا تقبل مادامت غير مدالة ، وإلا فليخبرونا ما الذي سمعه محمد من بحيرا الراهب ؟ ومتى كان ذلك ؟ وأين كان ؟ .

(ثانيا) أن التاريخ لا يعرف أكثر من أنه ﷺ سافر إلى الشام في تجارة مرتين ، مرة في طفولته ومرة في شبابه . ولم يسافر غير هاتين المراتين ، ولم يجاوز سوق بصرى فيهما . ولم يسمع من بحيرا ولا من غيره شيئا من الدين . ولم يك أمره سرّا هناك بل كان معه شاهد في المرة الأولى وهو عمه أبو طالب ، وشاهد في الثانية وهو مبصرة غلام خديجة التي خرج الرسول بتجارتهما أيامئذ . وكل ما هنالك أن بحيرا الراهب رأى سحابة تظله ﷺ من الشمس ، فذكر لعمه أن سيكون لهذا الغلام شأن ، ثم جذره عليه من اليهود . وقد رجع به عمه خوفا عليه ولم يتم رحلته . كذلك روى هذا الحادث من طرق في بعض أسانيد هاضف . ورواية الترمذي ليس فيها اسم بحيرا . وليس في شيء من الروايات أنه ﷺ سمع من بحيرا أو تلقى منه درسا واحداً أو كلمة واحدة ، لافي العقائد ولا في العبادات ولا في المعاملات ولا في الأخلاق . فأي يؤفكون ؟ .

(ثالثا) أن تلك الروايات التاريخية نفسها تحيل أن يقف هذا الراهب موقف المعلم المرشد لمحمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه بشره أو بشر عمه بنبوته ، وليس بمعقول أن يؤمن

رجل بهذه البشارة التي يزفها ، ثم ينصب نفسه أستاذاً لصاحبها الذي سيأخذ عن الله ، ويتلقى عن جبريل ويكون هو أستاذ الأستاذين ، وهاذى الهداة والمرشدين ! وإلا كان هذا الراهب متناقضاً مع نفسه .

(رابعا) أن بحبر الراهب لو كان مصدر هذا الفيض الإسلامى المعجز ، لكان هو الأخرى بالنبوة والرسالة والانتداب لهذا الأمر العظيم .

(خامسا) أنه يستحيل فى مجرى العادة أن يتم إنسان على وجه الأرض تعليمه وثقافته ، ثم ينضج النضج الخارق للمعمود فيما تعلم وتثقف ، بحيث يصبح أستاذ العالم كله ، لجرد أنه لقي مصادفة واتفاقا راهبا من الرهبان مرتين . على حين أن هذا التلميذ كان فى كلتا المرتين مشغلا عن التعليم بالتجارة ، وكان أميا لا يعرف القراءة والكتابة ، وكان صغيراً تابعاً لعمه فى المرة الأولى ، وكان حاملا لأمانة ثقيلة فى عنقه لا بد أن يؤديها كاملة فى المرة الثانية ؛ وهى أمانة العمل والإخلاص فى مال خديجة وتجارها .

(سادسا) أن طييمة الدين الذى ينتهى إليه الراهب بحيرا ، تبنى أن تكون مصدراً للقرآن وهداياته . خصوصا بعد أن أصاب ذلك الدين ما أصابه من تغيير وتحريف .

وحسبك أدلة على ذلك ما أقناه من المقارنات السابقة بين تعاليم القرآن وتعاليم غيره . وما قررناه من الوفاء فى تعاليم القرآن دون غيره ، وما أشرنا إليه من أن القرآن قد صور علوم أهل الكتاب فى زمانه بأنها الجبهالات ثم قصدى لتصحيحها وصور عقائدهم بأنها الضلالات ثم عمل على تقويمها . وصور أعمالهم بأنها الخمازى والمنكرات ثم حض على تركها . فارجع إلى ما أسلفناه ، ثم تذكر أن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه ، وأن الخطأ لا يمكن أن يكون مصدراً للصواب ، وأن الظلام لا يمكن أن يكون مشرقاً للنور .

(سابعا) أن أصحاب هذه الشبهة من الملاحدة يقولون : إن القرآن هو الأثر التاريخى

الوحيد الذي يمثل روح عصره أصدق تمثيل . فإذا كانوا صادقين في هذه الكلمة فإننا نحاكمهم في هذه الشبهة إلى القرآن نفسه ، وندعوم أن يقرؤوه ولو مرة واحدة بتعقل ونصفه ، ليعرفوا منه كيف كانت الأديان وعلماؤها وكتابها في عصره ؟ وليلموا أنها ما كانت تصلح لأستاذية رشيدة ، بل كانت هي في أشد الحاجة إلى أستاذية رشيدة ! . إنهم إن فعلوا ذلك فسيستريحون ويريحون الناس من هذا الضلال والزيف ، ومن ذلك الخبط والخلط . هداانا وهداهم الله فإن الهدى هداة . « ومن لم يحمل الله له نورا فما له من نور » .

(ثامنا) أن هذه التهمة لو كان لها نصيب من الصحة ، لفرح بها قومه وقاموا لها وقعدوا ، لأنهم كانوا أعرف الناس برسول الله ، وكانوا أحرص الناس على تبيته وتكذيبه وإحباط دعوته بأية وسيلة لسكنهم كانوا أكرم على أنفسهم من هؤلاء الملاحدة الذين أرادوا طعنه بأنه تعلم القرآن من غيره لم يفكروا أن يقولوا إنه تعلم من بحيرا الراهب كما قال هؤلاء ، لأن العقل لا يصدق ذلك والهمز لا يسمه . بل لجأوا إلى رجل في نسبة الأستاذية إليه شيء من الطرافة والهمز ، حتى إذا مجت العقول نسبة الأستاذية إليه لاستعالتها ، قبلتها النفوس لهمزها وطرافتها ، فقالوا : إنما يعلمه بشر ، وأرادوا بالبشر حداداروميا منهم كما بين مطرقته وسنداته ، ضالا طول يومه في خبث الحديد وثاره ودخانه ، غير أنه اجتمع فيه أمران حسبوها مناطر وبيع نهبتهم أحدهما : أنه مقيم بمكة إقامة تيسر لحمد الاتصال الدائم الوثيق به ، والتلقى عنه . والآخر غريب عنهم وليس منهم ، ليخيلوا إلى قومهم أن عند هذا الرجل علم ما لم يعلموا هم ولا آباؤهم ، فيكون ذلك أدنى إلى التصديق بأستاذيته لحمد . وغاب عنهم أن الحق لا يزال نوره ساطعا يدل عليه ، لأن هذا الحدادارومي أعجى لا يحسن العربية ، فليس بمقول أن يكون مصدراً لهذا القرآن الذي هو أبلغ نصوص العربية ، بل هو معجزة المعجزات ومفخرة العرب واللغة العربية . « لسان الذين يلحدون إليه أعجمي » . وهذا لسان عربى مسين ١٥ .

الشبهة الثانية ودفعها :

يقولون : نحن لا نشك في صدق محمد في إخباره عما رأى وسمع . ولكننا نعتقد أن نفسه هي منبع هذه الأخبار ، لأنه لم يثبت علمياً أن هناك غيباً وراء المادة يصح أن ينزل منه قرآن أو يفيض عنه علم أو يأتي منه دين . ثم ضربوا لذلك مثلاً فقالوا : إن الفتاة الفرنسية (جان دارك) الناشئة في القرن الخامس عشر الميلادي ، قد حدثت القاريخ عنها أنها اعتقدت - وهي في بيت أهلها بعيدة عن التكليف السياسية - أنها مرسله من عند الله لإيقاظ وطنها ودفع المدو عنه ، واعتقدت أنها تسمع صوت الوحي الإلهي يحضها على القتال والجهاد . وانطلقت تحت هذا التأثير فجردت حملة على أعداء وطنها وقادت الجيش بنفسها ففهرتهم ثم دارت الدائرة فوقت أسيرة وماتت ميتة الأبطال في ميدان النزال ولا يزال ذكرها يتلألأ نوراً ويعبق أريجاً ، حتى لقد قررت الكنيسة الكاثوليكية قداسها بعد موتها بزمان .

وندفع هذه الشبهة بأمور :

(أولاً) تلك الأدلة العلمية التي أقمتها هناك على إثبات الوحي الإلهي الحقيقي لا الوحي النفسي الخيالي ، مع دفع الشبهات الواردة عليه (بالمبحث الثالث من هذا الكتاب) .
(ثانياً) هذه الأدلة الأربعة عشر التي أقمتها وجوها لإعجاز القرآن في هذا المبحث ؛ ففي كل وجه منها دفع كاف لهذه الشبهة عند التأمل والإنصاف ، لأن الإنسان محدود القوى والمواهب ، فلا يستطيع أن يخرق النواميس الكونية العادية . وما ذكرناه من وجوه إعجاز القرآن فيه أربعة عشر دليلاً على خرق القرآن للنواميس الكونية المعتادة . وخرقها لا يملكها إلا من قهر الكون ونواميسه ، وكان له السلطان المطلق على العالم وما فيه ، وهو الله وحده لا محمد ولا غير محمد لا بالعقل الباطن ولا الظاهر ، لا بالوحي النفسي ولا الانفعال العصبي .

(ثالثها) أن الدارس لتاريخ هذه الفتاة يعلم أن أعصابها كانت نائرة لذلك الانقسامات الداخلية التي مزقت فرنسا ، والتي كانت تراها وتسمعها كل يوم بين أهلها وفي بلادها (جوارد ورمي) مع ماشاع في عهدنا من خرافات كان لها أثرها في نفسها وعقلها ونفوسها . من تلك الخرافات أن فتاة عذراء ستمت في هذا الزمن تخلص فرنسا من عدوها . يضاف إلى هذا أن الفتاة كانت بميدة الخيال تسبح فيه بقطعة منام ، وتتوهم منذ حدثتها بأنها ترى وتسمع ما لم تر ولم تسمع حتى خيل إليها أنها دعيت لتخلص بلادها وتزوج ملكها . ولما تمدى البرغنيور على قريبها التي ولدت فيها قوى عندها هذا الخيال حتى صار عقيدة إلى غير ذلك مما يدل على أن الفتاة كانت أعصابها منهجة تهيجا ناشئا عن تألمها من الحال السياسية السيئة في بلادها ، وعن تأثرها بالاعتقادات الخرافية التي سادت زمنها .

وليس هذا بدعا ، فكم رأينا ومعنا أصحاب دعايات عريضة يعتمدون فيها على مثل هذه الخيالات الباطلة ، كالذين قاموا باسم الهدى المنتظر يدعون ويحاربون ، وكغلام أحمد القادياني والباب البهائي الذين أقام كل منهما محلته الباطلة على أوهام فارغة . لكن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يك عصياً نائراً مهتاجاً . بل كان وقوراً متزناً للعقل ثابت الفؤاد قوى الأعصاب . ينور الشجعان من حوله وهو لا ينور ، وبشجاع الناس ويسرفون في الخيال وهو واقف مع الحجة يكره الشطح والإسراف في الخيال ؛ بل يحارب الإسراف في الخيال وما يستلزمه ، ويرد هؤلاء المترفين إلى حظيرة الحقائق ويحكمهم إلى العقل . ألم تر إلى القرآن كيف يذم الشمراء الذين يركبون مطايا الخيال إلى حد الفوابة ويقول : « والشمراء يقيمهم الغاوون » * ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون * وأنهم يقولون ما لا يفعلون * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا .

وانظر كيف بنى القرآن أنه شر وأن الرسول شاعر فيقول : « وما علمناه الشعرَ
وما ينهى له . إن هو إلا ذكرٌ وقرآنٌ مبينٌ » لينذر من كان حياً ويحق القول على
الكَافِرِينَ * * .

وتأمل ما جاء في صحيح مسلم وغيره من أنه ﷺ أبى على عائشة أم المؤمنين أن
تقول في شأن صبي من الأنصار جاء به ميتاً ليصلى عليه طوبى لهذا لم يعمل شراً
فقال ﷺ : « أو غير ذلك يا عائشة ؟ إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً وخلقها لهم وهم
في أصلاب آبائهم ، وخلق النار وخلق لها أهلاً ، وخلقها لهم وهم في أصلاب آبائهم » .
مع أن أطفال المسلمين يعلم الله أنهم في الجنة ، لكن توقف الرسول وإبائه على عائشة أن
تقول هذا ، كان قبل أن يعلمه الله ذلك . فلم يسع لها أن تسير مع الوهم أو الظن مادام
الأمر غيباً ، ولا يعلم الغيب إلا الله .

وتدبر ما رواه البخاري من أنه لما توفي عثمان بن مظعون رضي الله عنه قالت أم العلاء
- امرأة من الأنصار - رحة الله عليك أبا السائب فسأدتني عليك لقد أكرمك الله
فقال ﷺ : « وما يدريك أن الله أكرمك » ؟ فقالت : بأبي أنت يا رسول الله فمن
يكرمه الله ؟ قال : أما هو فقد جاءه اليقين . والله إنى لأرجو له الخير . والله ما أدري
وأنا رسول الله ما يفعل بي . قالت : فوافقه لا أركى أحداً بعده أبداً ، وكذلك يقول
القرآن الكريم : « قل ما كنت بدمياً من الرسل . وما أدري ما يفعل بي ولا بكم .
إن أتبع إلا ما يوحى إلي . وما أنا إلا نذيرٌ مبينٌ » .

فهل يعقل أن يقاس صاحب هذه الهدية البالغة والثابت الدقيق بفتاة خفيفة ساذجة في
أوهامها غريبة في أحلامها ١٩ .

(رابعاً) أن تلك الفتاة : جان دارك ، لم تأت ولا بدليل واحد معقول على صدق
أوهامها وتخيلاتها التي تزعمها وحياً وحديثاً من الله إليها . لكن محمد ﷺ له على وحيه

الذى يدعيه ألف دليل ودليل ، كما سبق بيانه . فآين الثرى من الثريا ؟ وآين الظلام من النور ؟ .

(خامسها) أن هذه الفتاة الهائجة الفائرة لم تكن صاحبة دعوة إلى إصلاح ولا ذات أثر باق فى التاريخ . إنما كانت صاحبة سيف ومسمرة حرب فى فترة من الزمن ، لغرض مشترك بين الإنسان والحيوان وهو الدفاع عن النفس والوطن بمقتضى غريزة حب البقاء ؛ ثم لم تلبث جذوتها أن بردت ، وحاستها أن خمدت .

« كان لم يكن بين المحجون إلى الصفا أنيس ولم يصر بمكة سامر »

فآين هذه الأنسة الفائرة من أفضل الخلق فى دعوته الكبرى ، وآثره الخلال فى إصلاح أديان البشر وشرائعهم وآعالمهم وآخلاقهم ، وفى إنقاذ الإنسانية المانية وتجديد دمهآ بدنه الجديد الذى قلب به أوضاع الدنيا ، ونقل بسببه العالم إلى طور سعيد ، بل إلى الطور السعيد الذى لولاه لدام يتخبط فى الظلمات ، ولبات فى عداد الأموات ؟ ! « أو من كان ميتاً فأحييناهُ وجعلنا له نوراً يمشى به فى الناس كمن مثله فى الظلمات ليس بخارج منها ؟ ! »

الشبهة الثالثة ودفعها :

يقولون : إنه ﷺ كان يلقى ورقة بن نوفل فىأخذ عنه ويسمع منه ، وورقة لا يدخل عليه لأنه قريب لخديجة زوج محمد . يريدون بهذا أن يوهوا قراءهم وسامعهم بأن هذا القرآن استمد علومه من هذا النصرانى الكبير الذى يجيد اللغة العبرية ويقرأ بها ماشاء الله .

وندفع هذه الشبهة بمثل مادفعنا به ماقبلها . ونقرر أنه لا دليل عندم على هذا الذى يتوهمونه ويوهمون الناس به ، بل الدليل قائم عليهم ؛ فإن الروايات الصحيحة تثبت أن خديجة ذهبت بالنبي ﷺ حين بدأه الوحي إلى ورقة ، ولما قص الرسول قصصه قال :

هذا هو الناموس الذي أنزل الله على موسى. ثم تنفى أن يكون شابا فيه حياة وقوة ينصر بهما الرسول ويؤازره حين يخرجهم قومه. ولم تذكر هذه الروايات الصحيحة أنه ألقى إلى الرسول عظة أو درس له درساً في العقائد أو التشريع ولا أن الرسول كان يتردد عليه كما يتوهمون أو يوهمون. فأنى لهم ما يقولون ؟ وأى منصف يسمع كلمة ورقة هذه ولا يفهم منها أنه كان يتمنى أن يعيش حتى يكون تلميذاً لحمد ، وجندياً مخلصاً في صفه ينصره ويدافع عنه في وقت الحنة ؟. ولكن القوم ركبوا رءوسهم على رغم ذلك ، وحاولوا قلب الأوضاع وإيهام أن ورقة هو الأستاذ الخصوصي الذي استغنى منه محمد دينه وقرآنه : ألا ساء ما يمكنون ؟.

الشبهة الرابعة ودفعها :

يقولون : إن إعجاز القرآن للبشر عن أن يأتوا بمثله ، لا يدل على قدسيته وأنه كلام الله . وشاهد ذلك أن لكل متأدب أسلوباً خاصاً به يقبع استعداد الأدبي ومزاجه الشخصي . وهذا الأسلوب الخاص يستحيل على غيره أن يأتي بمثله ضرورة اختلاف مواهب المتأدبين وأمزجهم. ومع هذا فإعجاز كل أسلوب لغير صاحبه ، وعجز كل متأدب عن الإتيان بأسلوب غيره ، لم يضاف على الأساليب البشرية شيئاً من القدسية وأنها كلام الله . فكذلك القرآن يزعمون أنه كلام محمد ويمترفون بإعجازه على هذا النحو .
وندفع هذه الشبهة (أولاً) بوجوه الإعجاز التي بسطانها سابقاً غير وجه الإعجاز بالأسلوب .

(ثانياً) أن هذه الشبهة مغالطة ، فإن التعبدى بالقرآن ليس معناه مطالبة الناس أن يحمثوا بنفس صورته الكلامية ومنهاجه للمعين الذي انفرد به أسلوبه ، حتى ترد هذه الشبهة. بل معناه مطالبة الناس أن يحمثوا بكلام من عندهم أيا كانت صورته ومزاجه ، وأيا كان غمطه ومنهاجه ، ولكن على شرط ألا يطيش في الميزان ، إذا قيس هو والقرآن

بتقياس واحد من البيان، بل يظهر أنه يماثله أو يقاربه في خصائصه، وإن كان على صورة بيانية غير صورته. هذا هو ما يتحداهم به الرسول، وهو القدر الذي يتنافس فيه البلقاء عادة فيماثلون أو يتفاضلون، مع احتفاظ كل منهم بمناجاة الخاص ونمطه المميز.

ومثال ذلك أن يقارن قوم في المدد والجرى إلى هدف واحد، ويرسم لكل واحد من هؤلاء المتبارين طريق معين بحيث لا يمشى أحدهم من طريق صاحبه، ولا يضع قدمه في موضع قدم أخيه. بل يمشى في طريقه هو غير مزاحم ولا مزاحم، ويسير موازاً لقرنه في المبدأ وفي الاتجاه، ثم يعضون جميعاً إلى الهدف المشترك الذي إليه يتسابقون، وإذا هم بعد ذلك بين سابق مبرز، ولاحق متخلف. ومساو متكافئ. دون أن يكون اختلاف طرقهم قادحاً فيما يكون بينهم من هذا التفاضل أو التماثل. بل يعرف التناسب بينهم بعرفة نسبة ما قطع كل من طريقه إلى ذلك الهدف المشترك... كذلك المتنافسون في ميدان البيان، يختار كل منهم طريقته التي يستمدّها من مزاجه الشخصي واستعداداته الخاص للوصول إلى الغاية البيانية العامة. ثم هم بعد ذلك يتفاوتون أو يتعادلون، بمقدار وفائهم بخصائص البيان أو نقصهم منها. فالمدعوون إلى معارضة القرآن إن افترضتهم أكفاء لنبي القرآن فسيأتون بمثل ما جاء به، وإن افترضتهم أهل منه كعباً فسيأتون بأحسن مما جاء به، وإن افترضتهم دونه فإن يشق عليهم أن يأتوا بقريب مما جاء به، مع احتفاظ كل منهم بنمطه في الكلام ومهجه في الهمان. لكن شيئاً من هذه المراتب الثلاث لم يكن. فلم يستطيعوا أن يأتوا بمثل القرآن ولا بما يملوه ولا بما يقرب منه، لا بالنسبة إليه كله، ولا بالنسبة لعشر سور، ولا بالنسبة لسورة واحدة من مثله، لا منفردين ولا مجتمعين ولو كان معهم الإنس والجن وكان بعضهم لبعض ظهيراً. يضاف إلى ذلك أنهم كانوا أئمة البيان ونقطة الكلام. وكانوا أهل إمام وضمير يحرسون على الغلبة في هذه الخلبة من معارضة القرآن.

أليس ذلك بدليل كاف على أن هذا الكتاب تنزيل العزيز الرحيم ولا يمكن أن يكون كلام محمد ولا غير محمد من المخلوقين ؟

الشبهة الخامسة ودفعها :

يقولون : إن عجز الناس عن الإتيان بمثل القرآن ، ما هو إلا نظير عجزهم عن الإتيان بمثل الكلام النبوي . وإذن فلا يتجه القول بقدسية القرآن وأنه كلام الله ، كما لا يتجه القول بقدسية الحديث النبوي وأنه كلام الله ! .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن الحديث النبوي إن عجز عامة الناس عن الإتيان بمثله ، فإن يعجز أحد خاصتهم عن الإتيان ولو بمقدار سطر واحد منه ، وإذا عجز أحد هؤلاء المتمازين عن مقدار سطر واحد منه نفسه ، فلن يعجز عن مقدار سطر واحد من مثله القريب منه . وإن عجز أن يأتي بسطر من هذا المثل وهو وحده ، فلن يعجز عنه إذا انضم إليه ظهير ومعين أيا كان ذلك الظهير والمعين . وإن عجز عن هذا مع الظهير والمعين أيا كان ، فلن يعجز الإنس والجن جميعاً أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً كما قال القرآن .

ذلك شأن الحديث النبوي مع معارضيه . أما القرآن الكريم فله شأن آخر ، لأن أحداً لا يستطيع الإتيان بمثل أقصر سورة منه لا هو وحده ولا مع غيره ولو اجتمع من بأطرافها من الثقلين .

وإنما قلنا إن الحديث النبوي لا يعجز بعض الخواص المتمازين أن يأتي بمثله ، لأن التفاوت بين الرسول وبلغاء العرب مما يتفق مثله في مجاري العادة بين بعض الناس وبعض في حدود الطاقة البشرية ، كالتفاوت بين البليغ والأبغ والفصيح والأفصح والحسن والأحسن . وليس هذا التفاوت بالأمر الشاذ الخارق للنواميس المادية جملة ، بحيث تنقطع الصلة بين الرسول وسائر البلقاء جميعاً ، لاختصاصه من بينهم بفطرة شاذة لا تمت إلى سائر النظم بنسب إلا كما ينتسب النقيض إلى النقيض والفضد إلى الفضد ، كلا بل إن هذا القول باطل من وجهين :

(أحدهما) أنه يخالف للمقول والمشهد ، لما هو معروف من أن الطبيعة الإنسانية

العامة واحدة ، ومن أن الطبائع الشخصية يقع بينها التشابه والتماثل ، في شيء أو أشياء ، في واحد أو أكثر ، في زمن قريب أو أزمنة متطاولة ، في كل فنون الكلام أو في بعض فنونه . (والآخر) أنه يخالف المقتول في الكتاب والسنة ، من أن البشرية قدر مشترك بين الرسول وجميع آحاد الأمة . ولا ريب أن هذه البشرية المشتركة وجه شبه يؤدي لا محالة إلى المماثلة بين كلامه وكلام من تجمعهم بهم رابطة أو روابط خاصة على نحو ما قررنا . أليس الله يقول : « قل سبحان ربي ! هل كنت إلا بشراً رسولاً ؟ » ويقول : « قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي » ثم أليس الرسول يقول في الحديث الآنف « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي » الخ ، ويقول لرجل رآه فامتلاً منه فرقاً ورعباً : « هون عليك فإنني لست بملك . إنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد » ١ .

(ثانياً) أننا نجد تشابهاً بين كلام النبوة وكلام بعض الخواص من الصحابة والتابعين ، حتى لقد نسمع الحديث فيثقبه علينا أمره : « هو مرفوع ينتهي إلى النبي ﷺ ؟ أم موقوف عند الصحابي ؟ أم مقطوع عند التابعي ؟ إلى أن يرشدنا السند إلى عين قائله .

ومن أوتى حاسة بيانية يدرك هذا الشبه كثيراً كلما كان صاحب البيان المشابه اتصل بالرسول صلوات قوية ، كتلك الصلوات أو العوامل المتأخذة التي توافرت في علي بن أبي طالب حتى مسحت بيبانه مسحة نبوية ، وجعلت نفسه في الكلام من أشبه الأنفاس بكلام رسول الله إن لم يكن أشبهها .

أما القرآن وما أدراك ما القرآن ، فلن نستطيع أن نجعله شبيهاً أو نداً ، لأن الذي صنفه على عينه لن نستطيع أن نجعله شبيهاً أو نداً . فكيف يقاس القرآن بالحديث في هذا المقام ؟ أم كيف يجمع بينهما في قرآن ؟ .

(ثالثاً) أن القرآن لو كان كلام محمد كالحديث الشريف ، لكان أسلوبهما واحداً ، ضرورة أنها على هذا الفرض - صادران عن شخص واحد ، استعداده واحد ومزاجه واحد ، لكن الواقع غير ذلك ، فأسلوب القرآن ضرب وحده نظهر عليه سمات الألوهية التي تميز عن المشابهة

والماتلة ، وأسلوب الحديث النبوي ضرب آخر لا يجل عن التشابه والماتلة ، بل هو محلق في جو البيان يعلو أساليب الناس في جملة دون تفصيله ؛ ولا يستطيع بحال أن يصعد إلى سماء إعجاز القرآن ١ . فإن افترضت أنه عليه الصلاة والسلام كان له أسلوبان مختلفان : أحدهما يحضره ويتعمل له وهو ما سماه بالقرآن ، والآخر يرسله ولا يحضره وهو ما سمي بالحديث : إن افترضت ذلك فانظر علاج الشبهة العاشرة في المبحث الثالث من هذا الكتاب (ص ٧٨ - ٨٤ من الجزء الأول) فإن فيه شفاء ما في نفسك ، والله يكتب العافية لي ولك .

الشبهة السادسة ودفعها :

يقولون : إن أنباء القرآن الغيبية ، لا نستقيم أن تكون وجهها من وجوه الإعجاز الدالة على أنه كلام الله بل هو كلام محمد استقى أنباءه من أهل الكتاب في الشام وغيرها ، أو روى فيه الكلام على عواهنه فصادف الحقيقة اتفاقاً ، أو استنبط الأنباء برأيه استنباطاً ثم نسبها إلى الله .

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن أكثر أنباء الغيب التي في القرآن لم يكن لأهل الكتاب علم بها على عهد .

(ثانياً) أنه صحيح أغلاطهم في كثير من هذه الأنباء فليس بمعتول أن يأخذها عنهم وهو الذي صححها لهم .

(ثالثاً) أن أهل الكتاب في زمنه كانوا أبجل الناس بما في أيديهم من علم الكتاب .

(رابعاً) أنه لو كان لهذه الشبهة ظل من الحقيقة لطار بها أهل الكتاب فرحاً ، وطعنوا بها في محمد وقرآنه ، ولطبل لها المشركون ورقصوا . لكن شيئاً من ذلك لم يكن ، بل إن جلة من علماء أهل الكتاب آمنوا بهذا القرآن ، ثم لم يمض زمن طويل حتى أعطت قريش عقادتها له عن إيمان وإذعان .

(خامساً) أن محمداً كان رجلاً عظيماً بشهادة هؤلاء الطاعنين. وصاحب هذه العظيمة البشرية يستحيل أن يكون ممن يرمى بالكلام على عواهنه خصوصاً أنه رجل مسؤول في موقف الخصومة بينه وبين أعداء ألداء. فما يكون له أن يرمج بالغيب ويقامر بنفسه وبدعوته، وهو لا يضمن الأيام وما تأتى به مما ليس في الحسبان.

(سادساً) أنه على فرض رجحه بالغيب جزافاً من غير حجة، يستحيل في مجرى العادة أن يتحقق كل ما جاء به مع هذه الكثرة. بل كان يخطئ ولو مرة واحدة، إما في غيوب الماضي أو الحاضر أو المستقبل. لكنه لم يخطئ في واحدة منها على كثرتها وتنوعها.

(سابعاً) أن هذه الأنباء الغيبية ليست في كثرتها مما يصلح أن يكون مجالاً للرأى، ثم إن ما يصلح أن يكون مجالاً للرأى أخبر محمد ﷺ في بعضه بغير ما يقضى به ظاهر الرأى والاجتهاد. انظر ما ذكرناه تحت عنوان أنباء الغيب من هذا المبحث. وتأمل نبوءة انتصار الروم على الفرس وانتصار المسلمين على المشركين في وقت لم تتوافر فيه عوامل هذا الانتصار كما بينا سابقاً.

الشبهة السابعة ودفعها :

يقولون : إن ما تذكرونه من علوم القرآن ومعارفه ونشرعياته السكاملة، لا يستقيم أن يكون وجهاً من وجوه الإعجاز. فهذا سولون اليوناني وضع وحده قانوناً وافياً كان موضع التقدير والإجلال والطاعة؛ وما قال أحد إنه أتى بذلك معجزة ولا إنه صار بهذا التشريع نبياً.

وندفع هذه الشبهة (أولاً) بأن اليون شامع بين ما جاء به القرآن وما جاء به هذا القانون السولوني اليوناني. ونحن نتعدهم أن يثبتوا لنا كماله ووفاءه بكافة ضروب الإصلاح البشري على نحو ما شرحنا سابقاً بالنسبة إلى القرآن الكريم.

(ثانياً) أن الفرق بعيد بين ظروف محمد ﷺ التي جاء فيها القرآن وظروفه سولون التي وضع فيها القانون . وهذا الفرق البعيد له مدخل كبير في إثبات هذا الوجه من الإعجاز بالنسبة إلى محمد ﷺ دون سولون : فمحمد كان أمياً نشأ في الأميين ، أما سولون فكان فيلسوفاً نشأ بين فلاسفة ومتعلمين ، بل هو أحد الفلاسفة السبعة الذين كان يشار إليهم بالبنان في القرن السابع قبل الميلاد للمسيحي . . .

ومحمد ﷺ لم يتقصد قبل القرآن أعمالاً إدارية ولا عسكرية ، بل جاءه القرآن بعد أن حبيت إليه الخلوة والعزلة ، أما سولون فقد تولى قبل وضعه القانون أعمالاً إدارية وعسكرية ، وانتخب في عام ٥٩٤ قبل الميلاد (أرجونا) أى رئيساً على الأمة بإجماع أحرابها ، وقلده سلطة مطلقة ليغير ما شاء من نظم البلاد وقانونها الذي وضعه (زراكوت) من قبله . فوضع لهم نظاماً جديداً أقرته الأمة حكومة وشعباً وقررت اتباعه والعمل به عشر سنين .

فهل يجوز حتى في عقول المغفلين أن تقام موازنة وإصاغ قياس مع هذه الفارقات الماثلة بين محمد الأُمى الناشئ في الأميين ، وسولون الفيلسوف والحاكم والقائد والزعيم والناشئ في أعظم أمة من أمم الحضارة والحضارة ؟ !

(ثالثاً) أين ذلك القانون الذي وضعه أو عدله سولون ؟ وما أثره وما مبلغ نجاحه ؟ بجانب قانون القرآن الجامع ودستوره الخالد وأثره البارز ونجاحه المعجز ثم ما قيمة قانون وضع تحت تأثير تلك الظروف ومات وأصبح في خبر كان ، بجانب القرآن الذي جاء في ظروف مضادة جعلته معجزة بل معجزات ، ثم حتى حياة دائمة لا مؤقتة ، ولا يزال يزداد مع مرور العصور والقرون جدة وحياء وثباتاً واستقراراً ، حتى أصبح كثير من الأمم المتحضرة تستمد منه ، وقررت مؤتمرات دولية اعتباره مصدراً من مصادر القانون المقارن في هذا العصر ، إلى غير ذلك مما أشرنا إليه قبلاً ؟ !

خلاصة

والخلاصة أن القرآن من أية ناحية أثبتته، لا ترى فيه إلا أنواراً مثبجة وأدلة ساطعة على أنه كلام الله . ولا يمكن أن تجد فيه نسكته من كذب ، ولا وصمة من زور ، ولا لطعة من جهل . وإلى لأفضى العجب من هؤلاء الذين أغعضوا أعينهم عن هذه الأنوار ، وطوعت لهم أنفسهم اتهم محمد ﷺ بالكذب ، وزعموا أن القرآن من تأليفه هو لا من تأليف ربه ، مع أن المكاذب لا بد أن تكشف عن خبيثته الأيام والمضلل لا مناص له من أن يفتضح أمره ويهتك ستره .

« ثوب الرياء يَشْفُ عَمَّا تَحْتَهُ فَإِذَا انْتَبَهَتْ بِهِ فَإِنَّكَ عَارٍ »

فيأبها اللاعبون بالنار الهازئون بقوانين العقل والمنطق ، العابثون بقررات علم النفس وعلم الاجتماع . الغافلون عن نواميس الكون وأوضاع التاريخ ، الساخرون بدين الله وكتابه ورسوله . كلمة واحدة أقولها لكم فاعقلوها: معقول أن يكذب المكاذب ليجلب إلى نفسه أسباب العظمة والمجد ، وليس بمعقول أبداً (حتى عند البهايم) أن يكذب الصادق الأمين ليمدح نفسه أعظم عظمة وأمجد مجد . ولا شيء أعظم من القرآن ولا أجد ، فكيف يتصل محمد ﷺ منه ولا يتشرف بنسبته إليه لو كان من تأليفه ووضع ١٩

بمينا لا حث فيها ، لو أن محمداً كان كاذباً لكذب في أن ينسب هذا القرآن إلى نفسه ، هل حين أنه ليس من إنشائه ورضه . كما يحرز به الشرف الأهل ، ويدرك به المقام الأسمى ، لو كان ينال شرف ويعلو مقام بالافتراء والكذب . ولكن كيف يكذب الصادق الأمين ومولاه بتوعد ويقول : « ولو تقول علينا بعض الأقاويل . لأخذنا منه باليمين » ثم لقطعنا منه الوتين * فما منكم من أحد عنه حاجزين * وإنه لتذكره

للمتقين * وإنا لنعلم أن منكم مكذبين * وإنا لحسرة على الكافرين * وإنا لحق اليقين * فبسم ربك العظيم * »

ومن أعجب العجب أن نسمع أمثال تلك الشبهات الساقطة في محيطنا الإسلامي ؛ على حين أن طوائف كثيرة من علماء الإفرنج في هذه المصور الأخيرة ، قد أعلنوا بعد دراستهم للقرآن ونبي القرآن : « إن محمداً كان سليم الفطرة ، كامل العقل ، كريم الأخلاق ، صادق الحديث ، عفيف النفس ، قنوعاً بالقليل من الرزق ، غير طموح في المال ولا جنوح إلى الملك . ولم يمن بما كان يعني به قومه من الفخر والبارادة في تحبير الخطب وقرض الشعر . وكان يمت ما كانوا عليه من الشرك وخرافات الوثنية ، ويحتقر ما يتنافسون فيه من الشهوات البهيمية ، كالتغر واليسر وأكل أموال الناس بالباطل . وبهذا كله وبما ثبت من سيرته وبقينه بعد النبوة جزموا بأنه كان صادقاً فيما ادعاه بعد استكمال الأربعين من سنه ، من رؤية ملك الوحي ، ومن إقرانه إياه هذا القرآن ، ومن إنبائه بأنه رسول من الله لهداية قومه وسائر الناس » . ولقد وصل الأمر ببعض هؤلاء الباحثين الأجانب ، أن أعلن هذه الحقيقة : « لو وجدت نسخة من القرآن ملقاة في فلاة ، ولم يخبرنا أحد عن اسمها ومصدرها ، لعلمنا بمجرد دراستها أنها كلام الله ، ولا يمكن أن تكون كلام سواه » .

كلمة الختام

أما بعد : فإن الكلام في إعجاز القرآن طويل ، وعلاج جميع الشبهات التي لفتها أعداء الإسلام أطول . حتى لقد اطلعت على رسالة خبيثة أسموها (كتاب حسن الإعجاز في إبطال الإعجاز) فوجدتها قد حملت من الأكاذيب والأراجيف ، ومن ألف والدوران ، أشكالا وألوانا في الضحيفة الواحدة . وعقيدتي أن ما بسطنا في هذا المبحث وما يتصل به ، فيه الكفاية لمن أراد الهداية . ولو أننا استقصينا وجوه الرد على مثل هذه الرسالة لاقتضانا الأمر كتابا كبيرا كاملا ، على حين أنها هي لا تريد على اثنتين وعشرين صفحة من القطع الصغير . ثم أتى لنا ذلك الرد المسهب الآن ؟ وأزمة الورق طاحنة ، وأدوات الطباعة عزيزة ، حتى لقد اضطررنا من أجل هذا ، أن نقف في الكتابة عند هذا الحد (بالطبع) ولقد كنا نود أن نغضى قدما حتى نأتى على قصص القرآن وأمثاله وجده ، ولكن الضرورات تبيح المحظورات . وعسى أن يكون خيرا .

نحمده سبحانه أن كتب لنا التوفيق في هذه المحنة حتى انتهينا إلى هذه الغاية ، ونستغفره ونتوب إليه من كل خطأ وزلل . ونسأله القبول والمزيد والتعجيل بشفريح الكروب ، وأن يصلح الحال والمآل لنا وللمسلمين جميعا في مشارق الأرض ومقاربها .

رجاء

ونرجو من كل مطلع على هذا الكتاب أن يتفضل فيدعو لنا بالخير، وأن يزودنا بملاحظاته واستدراكاته، فإن الدين النصيحة؛ والمؤمنون بخير ما تناصحوا .
وليعلم القارى الكريم أننا لا نزعم لأنفسنا السكال . ولكن قصارانا أننا نحاول السكال ، وأن نؤدى رسالتنا فى هذه الحياة كما يجب . أما السكال المطلق فهو لله تعالى وحده .

« ونمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً ، لا مِبدل لِكلماته . وهو السميع العليم » .
« سبحان ربك رب العزة عما يصفون » * « وسلامٌ على المرسلين » * والحمد لله رب العالمين * » .

وصلى الله على أفضل خلقه ، وخاتم رسله ، سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه ،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وأصحاب الحقوق علينا أجمعين ، آمين آمين .

وكان الفراغ من طبع هذه المذكرات فى شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٢ هـ
الموافق لشهر يونية ١٩٤٣ م .

فهرس الجزء الثانى

من مناهل العرفان

الموضوع	صفحة
البحث الثانى عشر فى التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما	٢
التفسير ومعناه	٣
التأويل ومعناه	٤
فضل التفسير والحاجة إليه	٦
أقسام التفسير	١٠
التفسير بالمأثور	١٢
المفسرون من الصحابة	١٤
تفسير ابن عباس	١٦
الرواية عن غير ابن عباس من الصحابة	١٨
المفسرون من التابعين وطبقاتهم ونقد المروى عنهم	١٩
ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه	٢٣
ملحوظة فى ثلاثة من الأعلام	٢٦
تدوين التفسير بالمأثور وخصائص الكتب المؤلفة فى ذلك	٢٨
تفسير ابن جرير	٢٩
« أبى الليث السمرقندى	٢٩
الدر المنثور فى التفسير بالمأثور	٣٠
تفسير ابن كثير	»
« البغوى	»
« بقى بن مخلد	»

الـمـوضـوع	صـفـحـة
أسباب النزول - هو احدى	٣١
الناسخ والمنسوخ لأنى جمعقر بالفتح	»
طرق المفسرين بعد العصر الأول	»
التفسير الحمود والتفسير المذموم	٣٣
ميزان المدح والمذم	٣٤
غاطلة التعصب للرأى (وهو موقف حميد مفيد)	٣٥
مثال من أمثلة هذا التعصب	٣٧
مثال خلق الأفعال بين أهل السنة والمعتزلة	٣٨
واجبنا إزاء الخلافات	٤٣
تحذير	٤٤
مماحة الإسلام وبسره	»
حديث لحجة الإسلام	٤٥
تحقيق للأستاذ الإمام	٤٧
التفسير بالرأى الجائز منه وغير الجائز	٤٩
العلوم التى يحتاج إليها المفسر	٥١
الاختلاف فى جواز التفسير بالرأى	٥٤
أدلة المانعين	»
أدلة الجيزين	٥٨
منهج المفسرين بالرأى	٥٩
قانون الترجيح عند الاحتمال	٦١
أوجه بيان السنة للقرآن	٦٢
التعارض بين التفسير بالرأى والتفسير بالماثور	٦٣
أهم كتب التفسير بالرأى	٦٥

الموضوع	صفحة
تفسير الجلائين	٦٦
تفسير البيضاوى والفخر الرازى وأبى السعودى	٦٧
تفسير النيسابورى ، والنسفى ، والخطيب	٦٨
تفسير الخازن	٦٩
تفسير الفرق المختلفة	»
» المعتزلة	٧٠
كتاب الكشف	»
» تنزيه القرآن عن اللطاعن	٧٤
تفسير الباطنية	»
» الشيعة	٧٦
مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار	٧٧
التفسير الإشارى	٧٨
ملحوظة فى معنى الظاهر والباطن والحد والمطلع	٧٩
شروط قبول التفسير الإشارى	٨١
أهم كتب التفسير الإشارى	٨٢
تفسير النيسابورى	»
» الألوسى	٨٤
» القسرى	٨٥
» ابن العربى	٨٦
نصيحة خالصة فى الموضوع	٨٩
كلمة قيمة لحجة الإسلام الغزالى فى الموضوع	٩٠
الشطح	٩١
الطامات	٩٢

الموضوع	الصفحة
التلبس في إطلاق لفظ الحكمة	٩٥
تفاسير أهل الكلام	٩٦
مزج العلوم الأدبية والكونية بالتفسير وسببه	٩٧
آثار هذا الامتزاج	١٠٠
شروط لا بد منها	١٠١
كلمة ختامية	١٠٤
نهاية القول	١٠٦
المبحث الثالث عشر في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً.	١٠٧
أهمية هذا المبحث .	»
الترجمة في اللغة .	١٠٩
الترجمة في العرف .	١١٠
تفسير الترجمة	١١١
مالا بد منه في الترجمة مطلقاً .	١١٣
مالا بد منه في الترجمة الحرفية .	»
فروق بين الترجمة والتفسير .	١١٤
الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل .	١١٨
تنبيهان مقيدان .	١١٩
الترجمة ليست تعريفاً منطقياً .	١٢٠
القرآن ومعانيه ومقاصده .	١٢٠ - ١٣١
للرأد بالقرآن هنا .	١٢١
معاني القرآن نوعان .	»
مقاصد القرآن الكريم .	١٢٣
هداية القرآن .	١٢٤

إيجاز القرآن	١٢٨
التعبير بقلادة القرآن	١٢٩
حكم ترجمة القرآن تفصيلا	١٣١ - ١٣٩
حكم ترجمة القرآن بمعنى تبليغ ألفاظه .	١٣١
حكم ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغته العربية .	١٣٢
حكم ترجمة القرآن بمعنى تفسيره بلغة أجنبية .	١٣٣
أمور مهمة .	»
فوائد الترجمة بهذا المعنى .	١٣٧
دفع الشبهات الواردة على جواز هذه الترجمة .	١٤٠ - ١٥٣
دفع شبهة استلزامها للترجمة العرفية الممنوعة .	»
» استلزامها لما يشعذر الوفاء به .	١٤١
» عدم الحاجة إليها .	»
حكم ترجمة القرآن بمعنى نقله إلى لغة أخرى .	١٤٣
الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة العادية .	١٤٤
الحكم على هذه الترجمة بالاستحالة الشرعية .	١٤٧
دفع الشبهات الواردة على منع هذه الترجمة .	١٥٣
نقض استدلالهم بأن تبليغ الإسلام إلى الأجانب واجب .	»
نقض استدلالهم بأن الرسول كاتب عظماء الأجانب يدعومهم إلى الإسلام .	١٥٥
نقض استدلالهم بقياس هذه الترجمة على التفسير .	١٥٧
» » بإمكان نقل المعاني الأصلية للقرآن .	»
» » بأن الذين ترجموا القرآن أخطئوا .	١٥٨
» » برواية أن سلمان الفارسي ترجم ما ترجم .	١٥٩
حكم قراءة الترجمة والصلاة بها .	١٦٠

المرجع	صفحة
مذهب الشافعية .	١٦٠
مذهب المالكية .	١٦١
مذهب الحنابلة .	١٦٢
مذهب الحنفية .	»
توجيهات وتعليقات .	١٦٤
كلمة للإمام الشافعي .	»
كلمة للمحقق الشاطبي .	١٦٥
كلمة لحجة الإسلام الغزالي .	١٦٨
موقف الأزهري من ترجمة القرآن الكريم .	١٦٩
فذلكة هذا البحث .	١٧٢
البحث الرابع عشر في النسخ .	١٧٣
أهمية هذا البحث .	»
النسخ في اللغة .	١٧٥
النسخ في الاصطلاح .	١٧٦
توجيهات أربعة .	١٧٧
ما لا بد منه في النسخ .	١٨٠
الفرق بين النسخ والبداء .	»
الفرق بين النسخ والتخصيص .	١٨٤
النسخ بين مثبتيه ومنكبريه .	١٨٦
أدلة ثبوت النسخ عقلا ومما .	١٨٧
أ . أدلة جواز النسخ .	»
ب . أدلة وقوع النسخ .	١٩٠
حكمة الله في النسخ .	١٩٤

دفع شبهات المنكرين لجوازه عقلا .

١٩٨

دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم البداء أو البعث .

»

دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم الجهل أو تحصيل الحاصل

١٩٩

دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم تحصيل الحاصل أو ما هو في معناه

»

دفع اعتراضهم بأن النسخ يستلزم اجتماع الضدين .

٢٠٢

شبهات المنكرين للنسخ ممما ودفعها .

٢٠٣

شبهة العفانية والشمونية ودحضها .

»

شبهة النصارى ودحضها .

٢٠٤

شبهة العيسوية ودحضها .

٢٠٦

شبهة أبي مسلم ودحضها .

٢٠٧

طرق معرفة النسخ .

٢٠٩

قانون التعارض .

٢١٢

ما يقتضيه النسخ .

٢١١

أنواع النسخ في القرآن .

٢١٤

دفع شبهات المنافقين لنسخ التلاوة أو الحكم دون الآخر .

٢١٦

أ - دفع شبهتهم بأن التلاوة والحكم متلازمان .

»

ب - دفع شبهتهم بأن نسخ الحكم دون التلاوة يستلزم تعطيل الكلام الإلهي .

»

دفع شبهتهم بأن نسخ الحكم دون التلاوة يوقع في اللبس .

٢١٧

دفع شبهتهم بأن نسخ التلاوة دون الحكم يوقع في اللبس أيضا .

٢١٨

دفع شبهتهم بأن نسخ التلاوة دون الحكم عبث .

»

النسخ ببدل وبغير بدل .

٢٢٠

شبهة المعتزلة في منع النسخ بغير بدل ودفعها .

٢٢١

نسخ الحكم ببدل أخف أو مساو أو أثقل .

٢٢٣

شبهات المانعين للنسخ ببدل أنقل ودفعها .	٢٢٣
نقض استدلالهم بأن في ذلك ترهيداً في الطاعة وتضييطة عن الواجب .	»
نقض استدلالهم بآية « ويضع عنهم إصرهم » .	٢٢٥
نقض استدلالهم بآيات التخفيف في القرآن .	»
نقض استدلالهم بآية « ما ننسخ » .	٢٢٦
نسخ الطلب قبل التمكن من امتثاله .	٢٢٧
أداة المقتنين لهذا النوع من النسخ .	»
شبهات المنكرين لهذا النوع ودفعها .	٢٣٠
دفع قولهم إنه عبث .	»
دفع قولهم إنه يستلزم أحد محالين .	٢٣١
دفع قولهم إنه يستلزم الجمع بين الضدين .	»
دفع نقضهم للاستدلال بقصة ذبح إسماعيل .	٢٣٢
دفع نقضهم للاستدلال بنسخ فريضة الصلوات الحمين .	٢٣٤
النسخ في دورانه بين الكتاب والسنة .	٢٣٦
نسخ القرآن بالقرآن .	»
نسخ القرآن بالسنة .	٢٣٧
مقام جوازهم .	٢٣٧
دفع الاعتراض بالسنة الاجتهادية والآحادية .	٢٤١
مقام وقوعه .	٢٤٢
نسخ السنة بالقرآن .	٢٤٤
دليل جوازهم وأدلة وقوعه .	»
دفع الاعتراض باحتمالين واهيين .	٢٤٥
نقض استدلال المانعين بآية « وأنزلنا إليك الذكّر لتبين للناس » .	٢٤٦

نسخ السنة بالسنة .	٢٤٧
أدلة الجمهور على عدم جواز نسخ السنة المتواترة بالاحادية شرعاً .	»
أدلة أهل الظاهر على جواز هذا النسخ شرعاً .	٢٤٨
نسخ القياس والنسخ به .	٢٤٩
أدلة المائنين له مطلقاً .	٢٥٠
دليل المجوزين له مطلقاً .	٢٥١
دليل المفصلين فيه وهم الجمهور .	»
نسخ الإجماع والنسخ به .	٢٥٢
المجوزون له ومناقشتهم في هذا التجويز .	٢٥٣
موقف العلماء من النسخ والنسخ .	»
منشأ غلط المتزيدين تفصيلاً .	٢٥٤
الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة .	٢٥٥
آية « والله المشرق والمغرب » .	٢٥٦
« كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت » .	٢٥٧
« وعلى الذين يطيقونه فدية » .	٢٥٨
« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام » .	٢٥٩
« يسألونك عن الشهر الحرام » .	٢٦٠
« والذين يتوفون منكم » .	٢٦١
« وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه » .	٢٦٢
« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته » .	٢٦٢
« وإذا حضر القسمة أولو القربى » .	٢٦٣
« والذين عقدت أيمانكم » .	»
« واللاتي يأتين الفاحشة من نساءكم » .	٢٦٤

الموضوع	الصفحة
آية « يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله » .	٢٦٤
« « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم » .	٢٦٥
« « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم » .	»
« « إن يكن منكم عشرون صابرون » .	»
« « انفروا خفافا وثقالا » .	٢٦٦
« « الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة » .	»
« « يا أيها الذين آمنوا لا تتأذنكم » .	٢٦٧
« « لا يحل لك النساء من بعد » .	»
« « يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول » .	٢٦٨
« « وإن فتكم شيء من أزواجكم » .	٢٦٩
آيات « يا أيها المزمل » . . إلخ .	»
المبحث الخامس عشر في محكم القرآن ومقشابه .	٢٧٠
المعنى اللغوي .	»
القرآن محكم ومقشابه .	٢٧١
المعنى الاصطلاحي .	٢٧٢
آراء العلماء في معنى المحكم والمقشابه .	»
نظرة في هذه الآراء .	٢٧٥
آراء أخرى .	٢٧٦
منشأ المقشابه وأقسامه وأمثاله .	٢٧٨
أنواع المقشابهات .	٢٨١
هل في ذكر المقشابهات من حكمة ؟	٢٨٢
مقشابه الصفات .	٢٨٦
الرأى الرشيد في مقشابه الصفات .	»

٢٩٠	أطببق وتمثيل .
٢٩١	إرشاد وتحذير .
٢٩٣	دفع الشبهات الواردة في هذا المقام .
٥	نقض قولهم : إن نفي الجهة عن الله يستلزم عدم وجود الله .
٢٩٦	نقض شبهتهم في وجوب تأويل اللفظ بدليل
٢٩٧	نقض قولهم إن إنزال التشابه لا يتفق وهداية الخلق .
٢٩٨	نقض قولهم إن ذكر التشابه لا يليق بالحكيم .
٢٩٩	نقض قولهم إن وجود التشابه مع الحكم يستلزم أحد محذورين
٣٠٠	نقض قولهم إن الساف والتلف وقموا في محذور التأويل جميعا .
٣٠٢	المبحث السادس عشر في أسلوب القرآن الكريم .
٥	الأسلوب في اللغة .
٣٠٣	الأسلوب في الإصلاح .
	معنى أسلوب القرآن .
٥	الفرق بين الأسلوب وبين المفردات والنراكيب .
٣٠٤	مثال لهذا الفارق .
٣٠٥	بيان ذلك في اللغة العربية .
٣٠٧	تفاوت القوى والتقدير .
٣٠٩	خصائص أسلوب القرآن .
٥	(١) مسحة القرآن اللفظية .
٣١٣	(٢) إرضاءه العامة والخاصة .
٥	(٣) إرضاءه العقل والعاطفة .
٣١٤	(٤) جودة السبك وإحكام السرد .

الوضوح	منفعة
(٥) براعته في تصريف القول .	٣١٨
(٦) جمع القرآن بين الإجمال والبيان .	٣٢٣
(٧) القصد في اللفظ مع الوفاء بالمعنى .	٣٢٤
تعليل وتتميل .	٣٢٦
المشبهات الواردة على أسلوب القرآن .	»
البعث السابع عشر في إعجاز القرآن وما يتعلق به .	٣٣١
وجوه إعجاز القرآن .	٣٣٢
الوجه الأول : لفته وأسلوبه .	»
القدر المعجز من القرآن	٣٣٣
معارضة القرآن .	٣٣٤
في القرآن آلاف المعجزات .	٣٣٥
معجزات القرآن خالدة .	٣٣٦
حكمة بالغة في هذا الاختيار .	٣٣٧
بهذه الشهادة ينجح العالم كله .	٣٣٨
أسلوب القرآن وأسلوب الحديث .	»
الوجه الثاني : طريقة تأليفه .	٣٤٠
الوجه الثالث : علومه ومعارفه .	٣٤٢
أمثلة من عقيدة الإيمان بالله .	٣٤٣
أمثلة من عقيدة البعث والجزاء .	٣٤٥
الوجه الرابع : وقاؤه بحاجات البشر .	٣٥١
الوجه الخامس : موقف القرآن من العلوم النكرونية .	٣٥٣
كلمة في الموضوع .	٣٥٨
الوجه السادس : سياسته في الإصلاح .	٣٦١

الوضوح .	صفحة
الوجه السابع : أنباء الغيب فيه .	٣٦٧
غيب الماضي .	»
غيب الحاضر .	٣٦٨
غيب المستقبل	٣٦٩
على هامش الوجه السابع .	٣٨١
معجزات يكشف عنها العلم الحديث .	٣٨٢
معجزة يكشف عنها التاريخ .	»
معجزة يكشف عنها الطب .	٣٨٤
معجزة يكشف عنها علم الاجتماع .	٣٨٧
الوجه الثامن : آيات العقاب .	٣٨٩
الخطأ في الاجتهاد ليس معصية (وهو بحث نفيس)	٣٨٩
آيات العقاب نوعان .	٣٩٢
الوجه التاسع : ما نزل بعد طول انتظار .	٣٩٥
الوجه العاشر : مظهر النبي عند نزول الوحي عليه .	٣٩٩
الوجه الحادى عشر : آية المباهلة .	٤٠٠
الوجه الثانى عشر : عجز الرسول عن الإتيان ببديل له .	٤٠١
الوجه الثالث عشر : الآيات التى تجرد الرسول من نسبة القرآن إليه	٤٠٣
الوجه الرابع عشر : تأثير القرآن ونجاحه .	٤٠٥
تأثير القرآن فى أعدائه .	٤٠٧
تأثير القرآن فى أوليائه .	٤٠٩
وجوه معلولة فى الإعجاز .	٤١٢
شبهة القول بالصرقة .	٤١٤
دفع هذه الشبهة بفرورها الثلاثة .	»

الموضوع	صفحة
دفع الشبهات الواردة في هذا المقام .	٤٢٠
(١) دفع شبهة أن النبي تعلم من بحيرا الراهب .	٤٢١
(٢) دفع شبهة أن نفسه <small>عليه السلام</small> هي منبع الوحي	٤٢٤
(٣) دفع شبهة أنه تعلم من ورقة بن نوفل	٤٢٧
(٤) دفع شبهة أن إعجاز القرآن لا يدل على أنه كلام الله، بل هو كلام محمد.	٤٢٨
(٥) دفع شبهة قياس القرآن على الكلام النبوي .	٤٣٠
(٦) دفع اشتباههم في أن أنباء الغيب وجه من وجوه إعجازه .	٤٣٢
(٧) دفع اشتباههم في أن علوم القرآن ومعارفه وجه من وجوه إعجازه.	٤٣٣
خلاصة المبحث	٤٣٥
كلمة الختام .	٤٣٧
رجاء .	٤٣٨